المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية



شَـرْحُ التَّـكْـمِـلَـة

لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)

وهو الجزء الثاني من كتاب (المصباح في شرح الإيضاح)

من أول باب جمع التكسير إلى نهاية الكتاب

دراسة وتحقيقًا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة

حورية بنت مفرِّج بن سَعْدي الجهني

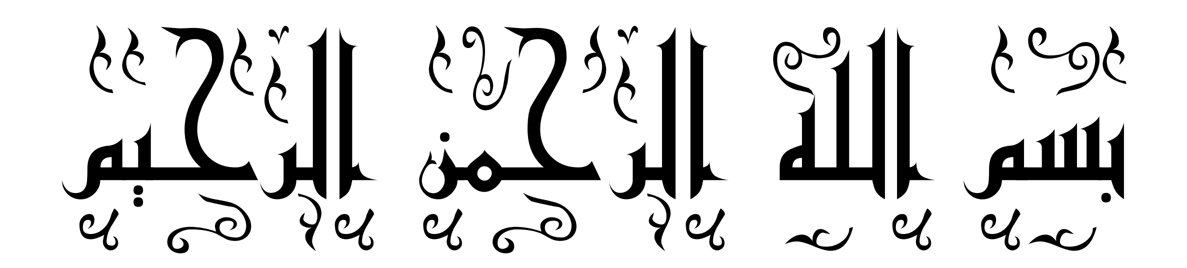
محاضر في قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية

إشراف

د. عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

١٤٣٤هـ/٢٠١٣م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: شرح التكملة لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) وهو الجزء الثاني من كتاب (المصباح في شرح الإيضاح)، من أول باب جمع التكسير إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيقًا.

اسم الباحث: حورية مفرِّج سَعْدي الجهني

الدرجة: الدكتوراه

موضوع الرسالة: تناولت الرسالة تحقيق النصف الثاني من شرح كتاب التكملة لأبي البقاء العكبري ودراسته.

هدف الرسالة: الإسهام في خدمة التراث العربي والإسلامي بتحقيق كتاب صرفي ذي قيمة علمية عظيمة وإخراجه إلى النور؛ لإفادة طلاب العربية، ودراسة هذا الكتاب وتوضيح منهج مؤلفه والوقوف على مذهبه النحوي وموقفه من الأصول النحوية من خلال ما يعرض من قضايا، كما عُنيت الدراسة بإبراز قيمة هذا الشرح من خلال الموازنة بينه وبين شرح آخر من شروح التكملة وهو شرح المقتصد للجرجاني.

أبواب الرسالة: قسمت الرسالة إلى قسمين، يسبقهما تمهيد فيه تعريف بمصنف التكملة وشارحها وبكتاب التكملة.

القسم الأول: دراسة الكتاب، وفيه ستة مباحث: منهج العكبري في شرحه للتكملة، ومصادره، وشواهده، وموقفه من الأصول النحوية، ومذهبه النحوي، وموازنة بين شرح العكبري وشرح عبد القاهر الجرجاني للتكملة.

والقسم الثاني: التحقيق. وفيه ثمانية أبواب: باب جمع التكسير، باب التصغير، باب المصادر، وباب الإمالة، وباب زيادة الحروف، وباب الإبدال، وباب الإعلال، وباب الإدغام.

وختمت الرسالة بفهارس فنية متنوعة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن دارس اللغة العربية والمتتبع لتاريخها المجيد ليقف وقفة إجلال وإكبار أمام المجهود العظيم الذي قدَّمه علماء مشهورون وأئمة نابهون، بذلوا الجهد والوقت؛ بأناة وصبر في سبيل فهم هذه اللغة، واستجلاء مكامنها، واستنباط دفائنها، واستخراج لآلئها، وجمع ما تشتت من أساليبها، كلُّ ذلك بهمَّة لا تفتر، وبعزيمة لا تعرف الملل والكلل، خادمين بذلك لغتهم فضلاً عن خدمتهم دينهم.

ومن هؤلاء العلماء الذين عنوا باللغة العربية وخدموها حتى لمع نجمهم في سماء علم العربية: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، الذي صنَّف في العربية مصنفات كثيرة تشهد بطول باعه في هذا الفن، وتُبرز مقدرته العجيبة على فهم الأساليب الفصيحة، حتى قال عنه تلميذه أبو طالب العبدي: " لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي"[(١)]. ومن أشهر كتب أبي علي كتاب (الإيضاح والتكملة) الذي وضعه في علمي النحو والصرف، ولقيمته العلمية عُني به العديد من العلماء، فهم ما بين شارح له، وشارح لشواهده، ومختصر له، وناظم لمسائله، ومن شروحه التي وصلتنا شرح الإمام أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ).

ومن تمام نعم الله عليّ أن وفقني -بتوجيه وإرشاد من سعادة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميدي- لخدمة لغتي الحبيبة، والعمل على وضع لبنة صغيرة في صرحها الشامخ، وذلك بإتمام تحقيق شرح كتاب التكملة لأبي البقاء العكبري، والذي حققت نصفه الأول الدكتورة فوزية العتيبي (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) وحصلت به على درجة

(١) معجم الأدباء ٨١٣/٢.

الدكتوراه سنة ١٤٢٤هـ. والقسم الذي حققتْه من بداية الكتاب إلى نهاية باب (الأسماء التي تذكر وتؤنث).

ومن أبرز الأسباب التي دفعتني إلى اختيار تحقيق هذا السفر:

١/ أنه من المصنفات المتقدمة التي عنيت بعلم التصريف وفصَّلته، وعلم التصريف – كما قال أبو حيان– علم يلطف إدراكه على ذوي الأفهام، ويشرف المتحلي به على سائر الأنام؛ إذ هو أشرف شطري اللسان العربي، وأجمل ذخيرة الفاضل النحوي[1].

٢/ أن المصنف والشارح من العلماء المبرزين في علم العربية.

٣/ عناية الشارح بالعلل الصرفية، فالكتاب في رأيي من كتب العلل؛ إذ جمع بين القاعدة الصرفية وعلِّتها.

٤/ بإتمام تحقيق الكتاب تتسنَّى طباعته، ومن ثَمَّ اطّلاع المهتمين بالعربية عليه.

وقد حققت النص الثاني من الكتاب من بداية باب جمع التكسير إلى نهاية الكتاب، وقدمت لتحقيق الكتاب بدراسة يسبقها تمهيد:

التمهيد، وفيه:

- التعريف بأبي علي الفارسي.
- التعريف بأبي البقاء العكبري.
- التعريف بكتاب التكملة.

الدراسة، وتضمنت ستة مباحث:

١/ منهج العكبري في شرحه للتكملة.

---

(١) المبدع ص٤٥.

٢/ مصادره.

٣/ شواهده.

٤/ موقفه من الأصول النحوية.

٥/ مذهبه النحوي.

٦/ موازنة بين شرح العكبري وشرح عبد القاهر الجرجاني للتكملة.

وسبق قسم التحقيق مقدمة فيها:

- تحقيق نسبة الكتاب إلى العكبري.
- تحقيق عنوان الكتاب.
- وصف نسختي التحقيق.
- منهج التحقيق.
- نماذج من نسختي التحقيق.

التحقيق، وفيه:

- باب جمع التكسير.
- باب التصغير.
- باب المصادر.
- باب الإمالة.
- باب زيادة الحروف.
- باب الإبدال.

- باب الإعلال.
- باب الإدغام.

وختمت ذلك كله بفهارس متنوعة تعين الباحث والقارئ.

أما منهجي في التحقيق فسرتُ فيه وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها، واضعةً نصب عينيّ إخراج النص على الصورة التي وضعه الشارح عليها، ولكون النص المحقق في علم الصرف فقد عُنيت عناية خاصة بضبط النص ضبطًا تامًا.

ولا يخفى على أهل الخبرة بالتحقيق ما يعانيه المحقق من صعوبات، ولعل من أبرز الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الرسالة:

أولاً: اختصاص الكتاب بعلم الصرف، وهو علم دقيق يحتاج إلى صفاء ذهن وصبر وأناة، ودربة وتمرّس.

ثانيًا: طول المادة العلمية وتشعبها، فالجزء المحقق قارب المئتي لوح.

ثالثًا: اعتمادي على نسخة وحيدة فيما يقارب نصف الكتاب المحقق، وذلك لوجود سقط من النسخة الثانية.

رابعًا: الحرص على استقامة النص وصحة الضبط ألزمني الرجوع إلى المعاجم اللغوية في جُلّ كلمات النص المحقق.

خامسًا: التصحيف والطمس اللذان شابا المخطوط، وتخليص النص من ذلك يحتاج إلى تروٍّ وحذر.

سادسًا: كثرة إحالات الشارح على مواضع مختلفة من شرحه، مما تطلَّب جهدًا ووقتًا في تحديد الموضع المحال عليه.

وبعد، فإني أحمد الله الكريم المتفضل الذي أتم عليّ نعمته بإتمام تحقيق هذا الكتاب ودراسته، وشرفني -بفضل منه ومنَّة- بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، فوجدته عالمًا متمكِّنًا، ومحققًا مدققًا، وأستاذًا قديرًا، فكان نعم المعين والمرشد، أسبغ عليّ من وافر علمه، وأرشدني بجميل نصحه، وقوّم أَوَد البحث بسديد رأيه، وإن كل كلمة في هذا البحث بل كل حرف لشاهد صدق على حسن متابعته، وشديد حرصه، وصدق إخلاصه. وإني لأعجز عن ردّ بعض فضله، فله مني الشكر والثناء، ومن الله عظيم الجزاء.

كما أهدي بطاقة شكر مضمَّخة بأرج التقدير والعرفان لوالديَّ الحبيبين، ولخالتي الغالية، ولزوجي وأولادي، وإخوتي وأخواتي، الذين ساندوني وشدُّوا من أزري، ويسَّروا لي ما اعترضني من صعوبات، وأخصُّ بالشكر أخي العزيز الدكتور نامي وأختي الحبيبة الدكتورة نوف اللذين أفاضا عليَّ من الفضل ما لا يحيط به ثناء. وأشكر الحبيبتين سمية وشيماء اللتين قيدتاني بطوق إحسانهما.

كما أشكر الأستاذين الفاضلين: خالدًا الجهني، وفايزًا الجهني اللذين لم يألُوا جهدًا في سبيل تزويدي بالعديد من المراجع التي عزَّ عليَّ الحصول عليها.

ولا يفوتني أن أشكر الأستاذة الفاضلة الدكتورة فوزية العتيبي التي تفضلت بالسماح لي بتصوير نسخة من بحثها الذي حققت فيه القسم الأول من هذا الكتاب.

كما أشكر المسؤولات في كليتي المعطاء من أستاذات وموظفات، وأشكر قسم الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى على ما قدموه من جهد مبارك لتيسير مناقشة هذه الرسالة.

وشكري لكل من قدَّم إليَّ يده مساندًا أو معينًا، سائلة المولى أن يجزي الجميع عن كل ما قدموه خير الجزاء.

والشكر موصول للجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملحوظاتهم التي سيكون لها الأثر الطيب بإذن الله في إخراج الرسالة في أفضل صورة.

وأخيرًا أسأل العلي القدير أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفعني بهذا العمل وينفع به. والحمد لله أولاً وآخرًا.

التـــمــهيــد

وفيه ثلاثة مباحث:

١/ التعريف بأبي عليّ الفارسيّ

٢/ التعريف بأبي البقاء العكبريّ

٣/ التعريف بكتاب التكملة

أبو علي الفارسي*

نسبه ومولده ونشأته:

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسيّ الفَسَوي[(١)]، أمه سَدُوسية من سَدُوس شَيبان من ربيعة الفَرَس[(٢)].

ولد بمدينة (فَسَا)[(٣)] سنة (٢٨٨هـ)[(٤)]. وقدم بغداد سنة (٣٠٧هـ)[(٥)]، وتحوَّل في كثير من البلدان، وسكن طرابلس مدَّةً، ثم قدم حلب سنة (٣٤١هـ) وأقام بها عند سيف الدولة الحمداني[(٦)] مدَّة فأكرمه، وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبي[(٧)] مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس[(٨)] عندما استجلبه عضد الدولة البويهي[(٩)] لبني أخيه ليُؤدِّبَهم[(١٠)] ، فصحب عضدَ

---

* ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١٢٠، والفهرست ص١٠١، وتاريخ بغداد ٢١٧/٨، ونزهة الألباء ص٢٧٤، والمنتظم ٣٢٤/١٤، ومعجم الأدباء ٨١١/٢، وإنباه الرواة ٣٠٩/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢، وإشارة التعيين ص٨٣، وسير أعلام النبلاء ٣٧٩/١٦، والوافي بالوفيات ٢٩٠/١١، والبداية والنهاية ٣٢٧/١١، والبلغة ص٨٠، وغاية النهاية ٢٠٦/١، ولسان الميزان ١٩٥/٢، وبغية الوعاة ٤٩٦/١، وشذرات الذهب ٤٠٧/٤، والأعلام ١٧٩/٢. وللدكتور عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره.

(١) نسبة إلى (فَسَا)؛ مدينة بفارس. ينظر: معجم البلدان ٢٦٠/٤.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٨١١/٢، وإنباه الرواة ٣٠٩/١.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، والمنتظم ٣٢٥/١٤، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٨٢/٢، وهدية العارفين ٢٧٢/١.

(٥) ينظر: وفيات الأعيان ٨٠/٢، والوافي بالوفيات ٢٩٠/١١، وشذرات الذهب ٤٠٨/٤.

(٦) ترجمته في: يتيمة الدهر ١٥/١-٣٤، ووفيات الأعيان ٤٠١/٣، وسير أعلام النبلاء ١٨٧/١٦، وشذرات الذهب ٢٩٣/٤.

(٧) ترجمته في: يتيمة الدهر ١١٠/١-٢٢٤، والمنتظم ١٦٢/١٤، وتهذيب الأسماء واللغات ص٤٤٤، ووفيات الأعيان ١٢٠/١، وسير أعلام النبلاء ١٩٩/١٦.

(٨) ينظر: وفيات الأعيان ٨٠/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٨٠/١٦، والوافي بالوفيات ٢٩٠/١١.

(٩) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٤٥/١٧، والنجوم الزاهرة ٢٦١/٤، وبغية الوعاة ٢٤٧/٢.

(١٠) ينظر: طبقات الزبيدي ص١٢٠.

الدولة فعظَّمه وأحسن إليه[١]. ثم رحل إلى بغداد فأقام بها إلى أن توفي بها[٢].

شيوخه:

تتلمذ أبو علي على العديد من العلماء[٣]، على رأسهم:

١/ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج المتوفى سنة (٣١١هـ)[٤].

٢/ أبو بكر محمد بن السَّري المعروف بابن السَّراج النحوي المتوفى سنة (٣١٦هـ)[٥].

٣/ أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط المتوفى سنة (٣٢٠هـ)[٦].

٤/ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة (٣٢١هـ)[٧].

٥/ أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المعروف بمبرمان المتوفى سنة (٣٤٥هـ)، وقيل غير ذلك[٨].

وروى القراءة عرضًا على أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المتوفى سنة (٣٢٤هـ)[١].

(١) ينظر: إشارة التعيين ص٨٣، والبلغة ص٨٠.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، ومعجم الأدباء ٨١١/٢، والأعلام ١٨٠/٢.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٨١١/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٧٩/١٦، والوافي بالوفيات ٢٩١/١١، ولسان الميزان ١٩٥/٢، وغاية النهاية ٢٠٧/١.

(٤) ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١١١، ونزهة الألباء ص٢١٦، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وتهذيب الأسماء واللغات ص٣٦٨، وإشارة التعيين ص١٢، وبغية الوعاة ٤١١/١.

(٥) ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١١٢، ونزهة الألباء ص٢٢٠، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، وإشارة التعيين ص٣١٣، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

(٦) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٣٠٩/٥، وإشارة التعيين ص٢٩٣، والبلغة ص١٨٦، وبغية الوعاة ٤٨/١.

(٧) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٤٨٩/٦، وإنباه الرواة ٩٢/٣، والبلغة ص١٩٣، وبغية الوعاة ٧٦/١.

(٨) ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١١٤، ومعجم الأدباء ٢٥٧٢/٦، وإنباه الرواة ١٨٩/٣، والبلغة ص٢٠٧، وبغية الوعاة ١٧٥/١.

تلاميذه:

من أشهر تلاميذه[٢]:

١/ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى سنة (٣٩٢هـ)[٣].

٢/ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة (٣٩٨هـ)، وقيل غير ذلك[٤].

٣/ أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيَّة العبدي المتوفى سنة (٤٠٦هـ)[٥].

٤/ أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الرَّبَعي المتوفى سنة (٤٢٠هـ)[٦].

٥/ أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي المتوفى سنة (٤٢١هـ)[٧].

٦/ أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي المتوفى سنة (٤٢١هـ)[٨].

مكانته العلمية:

---

(١) ترجمته في: معجم الأدباء ٥٢٠/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٧٢/١٥، وغاية النهاية ١٣٩/١.

(٢) ينظر: نزهة الألباء ص٢٧٤، وإشارة التعيين ص٨٤، وسير أعلام النبلاء ٣٨٠/١٦، والوافي بالوفيات ٢٩١/١١، والبلغة ص٨١.

(٣) ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٨٧، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢، وإشارة التعيين ص٢٠٠، والبلغة ص١٤١، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٤) ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٩٨، ومعجم الأدباء ٦٥٦/٢، وإشارة التعيين ص٥٥، وبغية الوعاة ٤٤٦/١.

(٥) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠٤/١، وإنباه الرواة ٣٨٦/٢، وإشارة التعيين ص٢٦، وبغية الوعاة ٢٩٨/١.

(٦) ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٩٥، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢، وإشارة التعيين ص٢٢٣، وبغية الوعاة ١٨١/٢.

(٧) ترجمته في: معجم الأدباء ٥٠٦/٢، وإنباه الرواة ١٤١/١، وبغية الوعاة ٣٦٥/١.

(٨) ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٩٧، ومعجم الأدباء ٢٥٢٣/٦، وإنباه الرواة ١١٦/٣، وبغية الوعاة ٩٤/١.

علت منزلة أبي علي في النحو حتى صار إمام وقته فيه، وأوحد زمانه في علم العربية واشتهر ذكره في الآفاق[1].

قال عنه بعض تلاميذه: "هو فوق المبرد وأعلم منه"[2].

وقال عنه تلميذه أبو طالب العبدي: "ليس بين سيبويه وأبي علي أبصر بالنحو من أبي علي"[3].

كان مقدَّمًا عند عضد الدولة الذي كان يقول: "أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو"[4].

وقد برع أبو علي في القياس وأولع به ولعًا شديدًا، وحكي أنه قال: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[5].

وقال عنه ابن جني: "...ولله هو وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسَه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسَه، فكأنه إنَّما كان مخلوقًا له، وكيف كان لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها وأعيان أشياخها سبعين سنة"[6].

شعره:

جاء في كتب التراجم أن أبا علي دخل عليه أحد الشعراء فجرى ذكر الشعر فقال: إني لأغبطكم على قول الشعر، فإن خاطري لا يوافقني على قوله مع تحقيقي العلوم التي هي من

(١) ينظر: معجم الأدباء ٨١١/٢، ووفيات الأعيان ٨٠/٢، وبغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، ومعجم الأدباء ٨١١/٢، وبغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٨١٣/٢، والوافي بالوفيات ٢٩١/١١.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ٢١٨/٨، والمنتظم ٣٢٥/١٤، والوافي بالوفيات ٢٩٠/١١، والبداية والنهاية ٣٢٧/١١.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ص٢٧٥، وبغية الوعاة ٤٩٧/١.

(٦) الخصائص ٢٧٦/١-٢٧٧.

موارده، فقيل له: فما قلت قط شيئًا منه؟ قال: لا أعلم أن لي شعرًا إلا ثلاثة أبيات في الشيب، وهي قولي:

خَضَبْتُ الشَّيبَ لَمَّا كانَ عَيْبًا ... وَخَضْبُ الشَّيبِ أَوْلَى أَنْ يُعَابَا

وَلَمْ أَخْضِبْ مَخَافَةَ هَجْرِ خِلٍّ ... وَلا عَيْبًا خَشيتُ وَلا عِتَابَا

وَلَكنَّ المَشِيبَ بَدَا ذَمِيمًا ... فَصَيَّرتُ الخِضَابَ لَهُ عِقَابَا(1)

مصنفاته:

صنف أبو علي مصنفات كثيرة حسنة نافعة، لم يُسبق إلى مثلها، منها(2):

١/ الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن للزجاج)(3).

٢/ أقسام الأخبار(4).

٣/ الإيضاح العضدي(5).

٤/ التعليقة على كتاب سيبويه(6).

٥/ التكملة(7).

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٣١٠/١، ومعجم الأدباء ٨١٧/٢-٨١٨، ووفيات الأعيان ٨٠/٢-٨١.

(٢) سأقتصر هنا على كتبه المطبوعة؛ رغبةً في الإيجاز. وتنظر مصنفاته في: الفهرست ص١٠١، وإنباه الرواة ٣٠٩/١، ومعجم الأدباء ٨١٤/٢، ووفيات الأعيان ٨١/٢، وإشارة التعيين ص٨٤، والوافي بالوفيات ٢٩١/١١-٢٩٢، وبغية الوعاة ٤٩٧/١، وشذرات الذهب ٤٠٩/٤، وهدية العارفين ٢٧٢/١.

(٣) نشره مركز جمعه الماجد بدبي سنة (١٤٢٤هـ) بتحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.

(٤) نشر بمجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث، سنة (١٩٧٨م) بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، ص٢٠١-٢٢٠.

(٥) طبع بمطبعة دار التأليف بمصر سنة (١٣٨٩هـ) بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود. وطبع بعالم الكتب ببيروت سنة (١٤١٦هـ) بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان.

(٦) طبع بمطبعة الأمانة بالقاهرة سنة (١٤١٠هـ) بتحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي.

(٧) نشرته جامعة الرياض سنة (١٤٠١هـ) بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود. ونشرته جامعة بغداد سنة (١٤٠١هـ) بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان.

٦/ الحجة في علل القراءات السبع[١].

٧/ شرح الأبيات المشكلة الإعراب[٢].

٨/ المسائل البصريات[٣].

٩/ المسائل الحلبيات[٤].

١٠/ المسائل الشيرازيات[٥].

١١/ المسائل العسكريات[٦].

١٢/ المسائل العضديات[٧].

١٣/ المسائل المشكلة (البغداديات)[٨].

١٤/ المسائل المنثورة[٩].

---

(١) طبع الجزء الأول والثاني بالهيئة المصرية العامة للكتاب سنة (١٤٠٣هـ) بتحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي. وطبع كاملاً باسم (الحجة للقراء السبعة) في دار المأمون للتراث سنة (١٤٠٤- ١٤١٣هـ) بتحقيق: الدكتور بدر الدين قهوجي، والدكتور بشير حويجاتي.

(٢) طبع بدار القلم بدمشق سنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدكتور حسن هنداوي. وطبع بمطبعة المدني بمصر سنة (١٤٠٨هـ) باسم (كتاب الشعر) بتحقيق الدكتور محمود الطناحي. ونشر المستشرق ردجر الباب الأول من الكتاب سنة (١٨٦٩م) (ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/٥١٩)، وأعاد نشر هذا الباب الدكتور علي جابر المنصوري بمجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الأول، سنة (١٩٨٠م).

(٣) طبع بمطبعة المدني بمصر سنة (١٤٠٥هـ) بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد.

(٤) طبع بدار القلم بدمشق سنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدكتور حسن هنداوي.

(٥) طبع بدار اشبيليا بالرياض سنة (١٤٢٤هـ) بتحقيق الدكتور حسن هنداوي.

(٦) نشرته الجامعة الأردنية سنة (١٤٠١هـ) بتحقيق الدكتور إسماعيل عمايرة، ونشر ببغداد سنة (١٩٨٢م) بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، وطبع بمطبعة المدني بمصر سنة (١٤٠٣هـ) بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد.

(٧) طبع بعالم الكتب ببيروت سنة (١٤٠٦هـ) بتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري.

(٨) طبع بمطبعة العاني ببغداد سنة (١٩٨٣م) بتحقيق صلاح الدين السنكاوي.

(٩) نشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة (١٩٨٦م) بتحقيق مصطفى الحدري. ونشرته دار عمان بالأردن سنة (١٤٢٤هـ) بتحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار.

١٥/ مقاييس المقصور والممدود[١].

وفاته:

توفي أبو علي ببغداد في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول، سنة (٣٧٧هـ)[٢]، وله تسع وثمانون سنة[٣]، ودُفن بمقبرة الشُّونِزِيَّة[٤]. وأوصى قبل وفاته بثلث ماله لنحاة بغداد، وكان ثلاثين ألف دينار[٥].

(١) طبع بدار كنوز اشبيليا بالرياض سنة (١٤٢٤هـ) بتحقيق الدكتور حسن هنداوي.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٢١٨/٨، ونزهة الألباء ص٢٧٥، الإعلام بوفيات الأعلام ٢٥٧/١، وسير أعلام النبلاء ٣٨٠/١٦، ولسان الميزان ١٩٥/٢، والوافي بالوفيات ٢٩١/١١.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٠/١٦، وشذرات الذهب ٤٠٧/٤.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٨٢/٢، وشذرات الذهب ٤٠٩/٤. و(الشُّونِزِيَّة) مقبرة ببغداد بالجانب الغربي. ينظر: معجم البلدان ٣٧٤/٣.

(٥) ينظر: إشارة التعيين ص٨٤، وغاية النهاية ٢٠٧/١.

أبو البقاء العكبري*

اسمه ونسبه:

مُحبُّ الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكْبَري البغدادي الأَزَجي الحنبلي المقرئ الفقيه المفسِّر الفَرَضِي النَّحوي اللغوي[1].

العُكْبَرِيُّ -بضم العين وفتح الباء- نسبة إلى (عُكْبَرا)؛ بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ من الجانب الشرقي، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين، وهي أقدم من بغداد[2]. وقال السمعاني في النسب إليها: "وقيل: بضم الباء أيضًا، والصحيح بفتحها"[3].

والأَزَجِيُّ نسبةً إلى باب (الأَزَجِ)، وهي محلة كبيرة ببغداد، ذات أسواق كثيرة، وكان منها جماعة كثيرة من العلماء والزهاد والصالحين؛ أغلبهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله[4].

مولده ونشأته:

ولد ببغداد سنة (٥٣٨هـ) على الأرجح[5]، وذهب بصره في صغره

* ترجمته في: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، ومعجم البلدان ١٤٢/٤، وإنباه الرواة ١١٦/٢، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣، وإشارة التعيين ص١٦٣، وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢، والعبر في خبر من غبر ٦١/٥، والمختصر المحتاج إليه ١٤٠/٢، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٤١، ونَكْت الهميان ص١٧٨، والوافي بالوفيات ٧٣/١٧، ومرآة الجنان ٣٢/٤، والبداية والنهاية ١٠٠/١٣، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٢٩/٣، والبلغة ص١٢٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٦/٦، وبغية الوعاة ٣٨/٢، والمنهج الأحمد ١٣٠/٤، وطبقات المفسرين ٢٢٤/١، وشذرات الذهب ١٢١/٧، والتاج المكلل ص٢١٧، والأعلام ٨٠/٤. وللدكتور يحيى مير علم (العكبري سيرته ومصنفاته).

(١) تنظر المصادر في الحاشية السابقة.

(٢) ينظر: الأنساب ٢٢١/٤، ومعجم البلدان ١٤٢/٤، واللباب في تهذيب الأنساب ٣٥١/٢.

(٣) الأنساب ٢٢١/٤.

(٤) ينظر: الأنساب ١١٩/١، ومعجم البلدان ١٦٨/١.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، ووفيات الأعيان ١٠١/٣، وإشارة التعيين ص١٦٤، وسير أعلام النبلاء ٩٢/٢٢، والعبر ٦١/٥، والمختصر المحتاج إليه ١٤٢/٢، ونكت الهميان ص١٧٨، والوافي بالوفيات ٧٤/١٧.

بالجدري[1]، وطلب العلم في سن مبكرة، فشيخه النهرواني توفي والعكبري في الثامنة عشرة من عمره؛ وبذلك يكون أخذه للفقه قبل هذا السن، وهذا يدلُّ على حرصه على طلب العلم من صغره. هذا ما أشارت إليه كتب التراجم عن نشأته، وهو نزر يسير مقارنة بشهرة الرجل ومكانته بين علماء عصره.

أخلاقه:

عُرف أبو البقاء بحسن الخلق والتدين، وبالانقطاع إلى العلم تعلُّمًا وتعليمًا، ووصف بأنه ثقة صدوق، غزير الفضل، كامل الأوصاف[2]، وقد شهد له بذلك معاصروه، فنجد أن تلميذه ياقوت الحموي يقول عنه: "وكان الشيخ أبو البقاء -رحمه الله- ديّنًا ورعًا صالحًا، حَسَن الخلق، قليل الكلام فيما لا يُجدي نفعًا، وكان -رحمه الله- رقيق القلب سريع الدمعة"[3].

وقال عنه تلميذه ابن النجار: "قرأت عليه كثيرًا من مصنفاته، وصحبتُه مدَّة طويلة، وكان ثقةً، متدينًا ، حسن الأخلاق، متواضعًا، كثير المحفوظ، وكان محبًّا للاشتغال والإشغال ليلاً ونهارًا، ما يمضي عليه ساعة إلا وواحد يقرأ عليه أو يطالع له"[4].

وقال عنه الذهبي: "كان ذا حظٍّ من دين وتعبّد وأوراد"[5].

شيوخه:

أخذ أبو البقاء العلم عن علماء أجلاء في القراءات والفقه والنحو واللغة وغير ذلك، منهم:

١/ أبو حكيم إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين بن حامد بن إبراهيم النهرواني الحنبلي المتوفى سنة (٥٥٦هـ)[1].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والعبر ٦١/٥، وشذرات الذهب ١٢١/٧.

(٢) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٤١، وبغية الوعاة ٣٩/٢.

(٣) معجم الأدباء ١٥١٦/٤.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣١/٣.

(٥) سير أعلام النبلاء ٩٣/٢٢.

أخذ عنه العكبري الفقه[2]

٢/ أبو يعلى الصغير محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء المتوفى سنة (٥٦٠هـ)[3].

أخذ عنه العكبري الفقه، ولازمه حتى برع في المذهب والخلاف والأصول[4].

٣/ أبو المظفر يحيى بن محمد بن هُبَيرة بن سعد بن الحسن الشيباني الحنبلي الوزير المتوفى سنة (٥٦٠هـ)[5].

سمع منه العكبري الحديث[6].

٤/ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان المعروف بابن البطي المتوفى سنة (٥٦٤هـ)[7]

سمع منه العكبري الحديث[8].

٥/ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن النَّقُّور البغدادي البزّاز المتوفى سنة (٥٦٥هـ)[1]

---

(١) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٩٦/٢٠، والذيل على طبقات الحنابلة ٨٢/٢، والمنهج الأحمد ١٦٥/٣.

(٢) ينظر: المختصر المحتاج إليه ١٤١/٢، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣.

(٣) ترجمته في: العبر ١٧١/٤، والذيل على طبقات الحنابلة ٩٥/٢، والمنهج الأحمد ١٧٣/٣.

(٤) ينظر: العبر ٦١/٥، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وبغية الوعاة ٣٨/٢، وشذرات الذهب ١٢١/٧.

(٥) ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٣٠/٦، والذيل على طبقات الحنابلة ٨٢/٢، والبداية والنهاية ٢٧٠/١٢، والمنهج الأحمد ١٧٧/٣.

(٦) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣.

(٧) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٨١/٢٠، والعبر ١٨٨/٤، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٩.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والعبر ٦١/٥، ومرآة الجنان ٣٢/٤، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وبغية الوعاة ٣٩/٢، وشذرات الذهب ١٢١/٧.

(١) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٩٨/٢٠، والعبر ١٩٠/٤، وشذرات الذهب ٣٥٧/٦.

سمع منه العكبري الحديث(٢).

٦/ أبو زُرْعة طاهر بن محمد بن طاهر بن علي الشيباني المقدسي الهمذاني المتوفى سنة (٥٦٦هـ)(٣).

سمع منه العكبري الحديث(٤).

٧/ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب النحوي البغدادي المتوفى سنة (٥٦٧هـ)(٥).

تأدَّب العكبري عليه، وأخذ عنه النحو(٦).

٨/ أبو البركات يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله اليوسفي الحنبلي الأديب الشاعر المتوفى سنة (٥٦٩هـ)(٧).

أخذ العكبري عنه النحو(٨).

٩/ أبو العباس أحمد بن المبارك بن المرقعاتي المتوفى سنة (٥٧٠هـ)(١).

أخذ عنه أبو البقاء في صباه(٢).

---

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والمختصر المحتاج إليه ١٤١/٢، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣.

(٣) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥٠٣/٢٠، والبداية والنهاية ٢٨٤/١٢، وشذرات الذهب ٣٥٩/٦.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، ومرآة الجنان ٣٢/٤، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وبغية الوعاة ٣٩/٢.

(٥) ترجمته في: إنباه الرواة ٩٩/٢، وإشارة التعيين ص١٥٩، والبلغة ص١٢٠، وبغية الوعاة ٢٩/٢.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والعبر ٦١/٥، والمختصر المحتاج إليه ١٤١/٢، مرآة الجنان ٣٢/٤، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وبغية الوعاة ٣٨/٢، وشذرات الذهب ١٢١/٧.

(٧) ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٨٣/٢، والمنهج الأحمد ٢٦٩/٣، وشذرات الذهب ٣٨٩/٦.

(٨) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وبغية الوعاة ٣٨/٢.

(١) ترجمته في: العبر ٥٩/٣، وشذرات الذهب ٣١٩/٦.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، والوافي بالوفيات ٧٤/١٧.

١٠/ أبو الحسن علي بن عساكر بن المرجب بن العوام البطائحي المتوفى سنة (٥٧٢هـ)[٣].

قرأ عليه القراءات[٤].

١١/ أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك السُّلمي المعروف بابن العصَّار المتوفى سنة (٥٧٦هـ)[٥].

قرأ عليه الأدب[٦].

١٢/ أبو الفضل محمد بن علي بن أحمد بن القصَّاب الوزير المتوفى سنة (٥٩٢هـ)[٧].

أخذ عنه اللغة[٨].

١٣/ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن الجوزي القرشي الحنبلي المتوفى سنة (٥٩٧هـ)[٩].

كان العكبري معيدًا للشيخ أبي الفرج في المدرسة[١].

تلاميذه:

من تلاميذه[٢]:

---

(٣) ترجمته في: نكت الهميان ص٢١٤، وغاية النهاية ٥٥٦/١، وبغية الوعاة ١٧٩/٢.

(٤) ينظر: العبر ٦١/٥، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وبغية الوعاة ٣٨/٢، وشذرات الذهب ١٢١/٧.

(٥) ترجمته في: معجم الأدباء ١٧٩٤/٤، وإنباه الرواة ٢٩١/٢، وبغية الوعاة ١٧٥/٢.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤.

(٧) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٢٣/٢١، والمختصر المحتاج إليه ٩٦/١، والبداية والنهاية ١٧/١٣.

(٨) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣.

(٩) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١، والذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٨/٢، والمنهج الأحمد ١١/٤، وطبقات المفسرين ٢٧٠/١.

(١) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٨/٢، والمنهج الأحمد ١٣١/٤.

١/ أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي المتوفى سنة (٦٢٦هـ)[٣].

٢/ أبو عبد الله حمد بن أحمد بن محمد بن بركة بن صُدَيق بن صرُّوف الحرَّاني الحنبلي، موفق الدين المتوفى سنة (٦٣٤هـ)[٤].

٣/ أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن الحنبلي الدمشقي ناصح الدين المتوفى سنة (٦٣٤هـ)[٥].

٤/ أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي القَطِيعي الأَزَجي المتوفى سنة (٦٣٤هـ)[٦].

٥/ أبو عبد الله محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن حجاج الدُّبَيْثي الشافعي المتوفى سنة (٦٣٧هـ)[١].

٦/ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل السعدي المقدسي الحنبلي، ضياء الدين المتوفى سنة (٦٤٣هـ)[٢].

---

(٢) اقتصرت هنا على مَن ذُكِروا في ترجمة أبي البقاء في المصادر التي بين يدي؛ رغبةً في الاختصار.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، ومعجم البلدان ١٤٢/٤، وترجمته في: إنباه الرواة ٨٠/٤، ووفيات الأعيان ١٢٧/٦، ومرآة الجنان ٥٩/٤.

(٤) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، وقد ورد في الأخير باسم موفق بن صدقة، خطأ، وترجمته في: الوافي بالوفيات ٩٨/١٣، والذيل على طبقات الحنابلة ٤٣٨/٣، والمنهج الأحمد ٢١٧/٤.

(٥) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠/٣، وشذرات الذهب ١٢١/٧، وترجمته في: البداية والنهاية ١٦٨/١٣، والذيل على طبقات الحنابلة ٤٢٣/٣، والمنهج الأحمد ٢٠٩/٤.

(٦) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٠،٢٣٥/٣، وترجمته في: المختصر المحتاج إليه ١٩/١، والذيل على طبقات الحنابلة ٤٥٥/٣، والمنهج الأحمد ٢٢٨/٤.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٩٣/٢٢، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣١/٣، ٢٣٧، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، والذيل المكلل ص٢١٨، وترجمته في: سير أعلام النبلاء ٦٨/٢٣، ومرآة الجنان ٩٤/٤، وشذرات الذهب ٣٢٤/٧.

٧/ أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي المشهور بابن النجار المتوفى سنة (٦٤٣هـ)[٣].

٨/ أبو عبد الله محمد بن محمود بن عبد المنعم البغدادي المراتبي الحنبلي المتوفى سنة (٦٤٤هـ)[٤].

٩/ أبو الحسن علي بن عدلان بن حماد بن علي الموصلي المتوفى سنة (٦٦٦هـ)[٥].

١٠/ أبو طالب علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم البغدادي المعروف بابن الساعي المتوفى سنة (٦٧٤هـ)[٦].

١١/ أبو أحمد عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر ابن أبي الجيش البغدادي المتوفى سنة (٦٧٦هـ)[١].

١٢/ أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع علي بن إبراهيم الحراني، جمال الدين بن الصيرفي، المعروف بابن الحُبَيْشي المتوفى سنة (٦٧٨هـ)[٢].

---

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٩٣/٢٢، والمختصر المحتاج إليه ص١٤٢، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، والذيل المكلل ص٢١٨، وترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ٥١٤/٣، والمنهج الأحمد ٢٥٢/٤، وشذرات الذهب ٣٨٧/٧.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٩٣/٢٢، ونكت الهميان ص١٧٩، والوافي بالوفيات ٧٤/١٧، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، والذيل المكلل ص٢١٨، وترجمته في: معجم الأدباء ٢٦٤٤/٦، والمختصر المحتاج إليه ١٣٧/١، والوافي بالوفيات ٧/٥.

(٤) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٢/٣، وترجمته في: البداية والنهاية ١٣/، والذيل على طبقات الحنابلة ٥٣٣/٣، والمنهج الأحمد ٢٥٧/٤.

(٥) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٤١، وترجمته في: النجوم الزاهرة ٢٢٦/٧، وبغية الوعاة ١٧٩/٢.

(٦) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٥/٣، وترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٠/٢، وتذكرة الحفاظ ١٤٦٩/٤.

(١) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣١/٣، وشذرات الذهب ١٢٢/٧، وترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ١٣٥/٤، وغاية النهاية ٣٨٧/١، والمنهج الأحمد ٣٠٧/٤.

١٣/ أبو الفرج عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد البغدادي الحنبلي، كمال الدين البزاز، المشهور بابن الفُوَيْرِه المتوفى سنة (٦٩٧هـ)[٣].

١٤/ يحيى بن يحيى الحراني[٤].

مكانته العلمية:

لوفرة عدد شيوخ أبي البقاء الذين أخذ عنهم ولتنوع ثقافاتهم تنوعت ثقافته واتسعت فشملت العديد من العلوم، فنجد أنه يُنعت في كتب التراجم بالفقيه وبالمفسر وبالمقرئ وبالنحوي وباللغوي وبالفرضي، وبذلك أحرز مكانة رفيعة بين علماء عصره في كثير من العلوم، ورحل إليه الطلاب للقراءة عليه والإفادة منه، وقد أثنى عليه تلاميذه ومن ترجم له ثناء عَطِرًا يبرز سبقه في العديد من العلوم.

من ذلك ما قاله عنه ياقوت الحموي: "شيخ زمانه، وفرد أوانه، ومنحة الدهر، وحسنة العصر ، إمام في كل علم من النحو واللغة والفقه والفرائض

والكلام"[١].

وقال أيضًا: "وكان قد تفرَّد في عصره بالعلوم خصوصًا علم العربية والفرائض، وكان الناس يقصدونه من أقصى الشرق والغرب لأجلها"[٢].

---

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٩٣/٢٢، والمختصر المحتاج إليه ص١٤٢، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، والمنهج الأحمد ١٣٤/٤، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، والذيل المكلل ص٢١٨، وترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة ١٤٩/٤، والمنهج الأحمد ٣١١/٤، وشذرات الذهب ٦٣٢/٧.

(٣) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، والذيل المكلل ص٢١٨، وترجمته في: الوافي بالوفيات ٩٤/١٨، وغاية النهاية ٣٧٢/١، وشذرات الذهب ٧٦٥/٧.

(٤) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، ولم أقف له على ترجمة.

(١) معجم الأدباء ١٥١٥/٤.

(٢) السابق ١٥١٦/٤.

وقال عنه أبو الفرج بن الحنبلي الملقب بناصح الدين: "كان إمامًا في علوم القرآن، إمامًا في الفقه، إمامًا في اللغة، إمامًا في النحو، إمامًا في العروض، إمامًا في الفرائض، إمامًا في الحساب، إمامًا في معرفة المذهب، إمامًا في المسائل النظريات، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة"[٣].

وقال عنه ابن الدُّبيثي: "كان متفننًا في العلوم، له مصنفات حسنة في إعراب القرآن وقراءاته المشهورة، وإعراب الحديث، والنحو واللغة، سمعت عليه، ونعم الشيخ كان"[٤].

وقال عنه ابن النجار: "وبقي مدة من عمره فقيد النظير، متوحدًا في فنونه التي جمعها من علوم الشريعة والآداب والحساب في سائر البلاد"[٥].

وقال عنه الإمام عبد الصمد بن أبي الجيش: "كان يفتي في تسعة علوم، وكان واحد زمانه في النحو، واللغة، والحساب، والفرائض، والجبر والمقابلة، والفقه، وإعراب القرآن، والقراءات الشاذة، وله في كل هذه العلوم تصانيف، كبار وصغار ومتوسطات"[٦].

وقال عنه ابن رجب: "وبرع في فنون عديدة من العلم، وصنَّف التصانيف الكثيرة، ورحلت إليه الطلبة من النواحي، وأقرأ المذهب والفرائض، والنحو، واللغة، وانتفع به خلق كثير"[١].

شعره:

---

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٢٣٠، وشذرات الذهب ٧/١٢١.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٢٣١.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٢٣١-٢٣٢.

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٢٣١، وشذرات الذهب ٧/١٢٢.

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٢٣٠.

روت لنا كتب التراجم أبياتًا قليلة لأبي البقاء؛ بعضها في المديح وبعضها في الغزل، ولعل من أسباب عدم التفاته لنظم الشعر انشغاله بالعلم، فقد ذكر تلميذه ياقوت بأنه استنشده من شعره فقال: "وقتي أعزُّ من أن أفكر في قول الشعر"[٢].

ومن شعره قوله في مدح شيخه ابن القصَّاب، وقيل: في مدح ابن المهدي الوزير:

بِكَ أَضْحَى جِيدُ الزَّمَانِ مُحَلَّى ... بَعْدَ أَنْ كانَ مِنْ حُلاهُ مُخَلَّى

لا يُجَارِيكَ فِي نِجَارِيْكَ خَلْقٌ ... أَنْتَ أَعْلَى قَدْرًا وَأَعْلَى مَحَلاً

دُمْتَ تُحْيِي مَا قَدْ أُمِيتَ مِنَ الفَضْـ ... ـلِ وَتَنْفِي فَقْرًا وَتَطْرُدُ مَحْلا[٣]

ومن شعره في الغزل:

صَادَ قَلْبِي عَلى العَقِيقِ غَزَالٌ ... ذُو نِفَارٍ وِصَالُهُ مَا يُنَالُ

فَاتِرُ الطَّرْفِ تَحْسَبُ الجَفْنَ مِنْهُ ... نَاعِسًا، وَالنُّعَاسُ مِنْهُ مُزَالُ[٤]

مصنفاته:

قضى أبو البقاء حياته مُتعلِّمًا ومُعلِّمًا، حتى قيل عنه: "ما يَمضي عليه ساعة إلا وواحد يقرأ عليه أو يطالع له"[٥]، ونتيجة لهذه الحياة العلمية الحافلة صنَّف عددًا كبيرًا من المصنفات التي وُصفت بأنها مصنفات حسان[١]، وقيل عنها: "وهي كثيرة جدًا"[٢]، منها[٣]:

---

(٢) معجم الأدباء ١٥١٥/٤.

(٣) معجم الأدباء ١٥١٥/٤، وإنباه الرواة ١١٨/٢، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٤٢، ونكت الهميان ص١٧٩، والوافي بالوفيات ٧٥/١٧، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٥/٣، والمنهج الأحمد ١٣٣/٤، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، والمنهج الأحمد ١٣٤/٤، وطبقات المفسرين ٢٢٧/١، وشذرات الذهب ١٢٣/٧.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣١/٣.

(١) ينظر: إنباه الرواة ١١٧/٢.

(٢) ينظر: طبقات المفسرين ٢٢٥/٢.

١/ إعراب الحديث النبوي[٤].

٢/ إعراب القراءات الشواذ[٥].

٣/ التبيان في إعراب القرآن[٦].

٤/ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين[٧].

٥/ شرح المقامات الحريرية[٨].

٦/ شرح لامية العرب[١].

٧/ اللباب في علل البناء والإعراب[٢].

---

(٣) سأقتصر هنا على ما طبع من كتبه؛ رغبةً في الإيجاز. وتنظر مصنفاته في: معجم الأدباء ١٥١٦/٤، ونكت الهميان ص١٧٩، والوافي بالوفيات ٧٤/١٧، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٢/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٥/٢، وشذرات الذهب ١٢٢/٧، وهدية العارفين ٤٥٩/١، والعكبري سيرته ومصنفاته ص٧٣.

(٤) طبع بمجمع اللغة العربية بدمشق مرتين، سنة (١٣٩٧هـ) وسنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان. وطبع بتحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر سنة (١٤٠١هـ)، ثم طبع مرة أخرى بدار المنارة بجدة سنة (١٤٠٨هـ). والكتاب طبع طبعتين باسم: إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، إحداهما علق عليها: وحيد عبد السلام بالي، ومحمد زكي عبد الدايم، والثانية أخرجها: محمد إبراهيم سليم.

(٥) طبع بدار عالم الكتب ببيروت سنة (١٤١٧هـ) بتحقيق الدكتور محمد السيد أحمد عزوز.

(٦) طُبع عدة طبعات باسم (إملاء ما منَّ به الرحمن)، وطُبع طبعات أخرى باسم (التبيان في إعراب القرآن) منها طبعة بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي. تنظر طبعات الكتاب في: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٩٤/١-٢٩٥.

(٧) طبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة (١٤٠٦هـ) ، وأعيد طبعه بمكتبة العبيكان سنة (١٤٢١هـ). ونشر الدكتور محمد خير الحلواني قطعة منه بعنوان: (مسائل خلافية في النحو) وطبع بدار المأمون للتراث بدمشق (بدون تاريخ)، وأعيد طبعه بدار الشروق العربي ببيروت سنة (١٤١٢هـ).

(٨) حققه الدكتور علي صائب حسون في رسالة ماجستير بجامعة بغداد سنة (١٩٧٢م) بعنوان (شرح ما في المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية) وطبع الجزء الأول منها في مطبعة النجف سنة (١٩٧٧م). (نقلاً عن العكبري سيرته ومصنفاته ص١١٧).

(١) طبع بدار الآفاق الجديدة ببيروت سنة (١٤٠٣هـ) بتحقيق الدكتور محمد خير الحلواني، وطبع بمطبعة المدني بالقاهرة سنة (١٤٠٣هـ) بتحقيق الدكتور رجب إبراهيم الشحات ونشر ضمن كتاب (دراسات عربية وإسلامية)، ونشره المكتب الإسلامي ببيروت سنة (١٤٠٤هـ) بتحقيق الدكتور محمد أديب جُمران بعنوان: (إعراب لامية العرب).

٨/ المتبع في شرح اللمع[٣].

٩/ مسألة في قوله ﷺ: "إنما يرحم الله من عباده الرحماء"[٤].

١٠/ مسائل نحو مفردة[٥].

١١/ المَشُوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم[٦].

وفاته:

توفي -رحمه الله- ليلة الأحد ثامن ربيع الآخر[٧] من سنة (٦١٦هـ)[٨]، وقد قارب الثمانين[٩]، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب[١٠].

كتاب التكملة

يقوم هذا المبحث على ثلاثة محاور:

١/ سبب تأليف التكملة.

٢/ منهج أبي علي في التكملة.

(٢) نشره مركز جمعه الماجد بدبي سنة (١٤١٦هـ) بتحقيق الدكتور غازي طليمات والدكتور عبد الإله نبهان.

(٣) نشرته جامعة قاريونس بليبيا سنة (١٩٩٤م) بتحقيق الدكتور عبد الحميد حمد الزوي.

(٤) هذه المسألة كاملة في كتاب الذيل على طبقات الحنابلة آخر ترجمة أبي البقاء ٢٤٣/٣-٢٤٧. وهي المسألة الثانية من كتاب (مسائل نحو مفردة) الآتي.

(٥) نُشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد السادس والعشرين، الجزء الثاني، سنة (١٩٨٢م) بتحقيق الدكتور ياسين محمد السواس، ص٦٢٥-٦٤٣. وطبع في سنة (١٤٢٢هـ) بتحقيق الدكتور جميل عويضة.

(٦) نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى (١٤٠٣هـ) بتحقيق الدكتور ياسين السواس.

(٧) ينظر: العبر ٦١/٥، وبغية الوعاة ٣٩/٢، وشذرات الذهب ١٢٣/٧.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، الإعلام بوفيات الأعلام ٤١٤/٢، والمختصر المحتاج إليه ١٤٣/٢، ومرآة الجنان ٣٢/٤، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، والمنهج الأحمد ١٣٤/٤.

(٩) ينظر: النجوم الزاهرة ٢٤٦/٦.

(١٠) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٧/٣، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١، وشذرات الذهب ١٢٣/٧.

٣/ أهمية التكملة.

أولاً: سبب تأليف التكملة:

كتاب التكملة رديف الإيضاح، صنَّفه أبو علي تكميلاً للإيضاح، فهما كتاب واحد من جزأين، يتضح ذلك من قوله في صدر التكملة: "...وقد ذكرتُ ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح"[1]. وقال أبو البقاء في بداية باب جمع التكسير: "قد ذكرنا في أول الكتاب أن الجمع على ضربين..."[2]. وهو يريد الإيضاح، فعدَّهُما كتابًا واحدًا. وقد جعل أبو علي الإيضاح في علم النحو، والتكملة في علم الصرف.

أما سبب تأليف أبي علي لكتاب الإيضاح والتكملة فقد ذكره أبو البقاء في بداية شرحه للتكملة حيث قال: "...وسبب ذلك أن عضد الدولة التمس منه وضع كتاب في النحو، فألف الجزء الأول وضمنه عوامل الإعراب وما يتعلق به، فلما وقف عليه عضد الدولة كأنه استقلَّه فأضاف إليه هذا الجزء تكميلاً له"[3].

وقول أبي البقاء السابق يعضده ما نقلته كتب التراجم من أن أبا علي صنَّف الإيضاح أولاً بأمر من عضد الدولة البويهي، فلما فرغ منه وحمله لعضد الدولة استقصره وقال: ما زدتَ على ما أعرفُ شيئًا، وإنَّما يصلح هذا للصبيان. فمضى أبو علي وصنَّف التكملة، وحملها إليه، فلمَّا وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو[1].

---

(١) التكملة ص٣-٤.

(٢) ص١.

(٣) شرح التكملة (القسم الأول) ص١٧١.

(١) ينظر: معجم الأدباء ٨١٣/٢، وبغية الوعاة ٤٩٦/١، وكشف الظنون ٢١٢/١.

وقد شكك الدكتور عبد الفتاح شلبي في هذه الرواية، ورأى أنّها من تزيّد الرواة، وأنّهم أسندوا إلى عضد الدولة ما لم يكن منه، ولم يتحدث به[٢]. وإلى ذلك ذهب الدكتور فيصل الحفيان في مقدمته لكتاب الكافي[٣].

وأرى أن مقصود عضد الدولة المبالغة في صعوبة التكملة وتشعُّب مسائلها –مقارنة بالإيضاح– لا الاتهام الصريح لأبي علي بالغضب أو اتهامه بعدم فهم ما يُصنِّف.

ونخلص من ذلك إلى أن التكملة صُنّفت لعضد الدولة ردًّا على استصغاره الإيضاح الذي عمد فيه مصنّفه إلى سهولة الألفاظ، وسلاسة الأسلوب، ووضوح العبارة، وقلة التفريعات.

ثانيًا: منهج أبي علي في التكملة:

خصَّ أبو علي التكملة بعلم الصرف، وتدور موضوعات التكملة في فلك تغييرين أساسيين:

الأول: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل، كتحريك ساكن، أو إسكان متحرك.

الثاني: تغيير يلحق أنفُسَ الكلم وذواتها، كالتثنية والجمع والتصغير.

وجعل تحت هذين التغييرين عدة موضوعات تنتظم في اثنين وعشرين ومئة باب؛ بحيث تجتمع مسائل الموضوع الواحد في أبواب متتابعة، فجَمْع التكسير–مثلاً– جعله في اثنين وعشرين بابًا، والتصغير في أحد عشر بابًا، والمصادر والأفعال المشتقة منها في ستة أبواب ، والإمالة في ثلاثة أبواب... وهكذا.

---

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي ص٥١٥–٥١٦.

(٣) ينظر: ١/٢٣–٢٥.

ويعمد في بداية كل موضوع إما إلى ذكر توطئة لغوية له كقوله في بداية (باب جمع التكسير): "هذا الضرب من الجمع يُسمَّى جمعًا مكسَّرًا على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها..."[١].

وقوله في بداية (باب التصغير): "تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصِّغر..."[٢].

أو إلى ذكر تعريفه في الاصطلاح كقوله في بداية (باب الإمالة): "الإمالة قُصِدَ بها أن يتناسبَ الصوت بمكانِها فيتشابه ولا يتباين، وهي أن تنحُوَ بالفتحة نحو الكسرة فتُميل الألف نحو الياء فتقاربها..."[٣].

وقوله في بداية (باب الإدغام): "الإدغام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة..."[٤].

أو إلى تقرير قاعدة كقوله في بداية (باب المصادر): "اعلمْ أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها..."[٥].

وكقوله في بداية (باب حروف الزيادة): "حروف الأسماء والأفعال على ضربين: أصل وزيادة..."[١].

ثم يعرض بعد ذلك مسائل كل باب عرضًا موجزًا بعيدًا عن التفصيل والاستطراد، مستخدمًا طريقة التفريع والتقسيم، ولذلك قلَّ أن يندَّ عنه مسألة من مسائل الباب المطروق.

---

(١) ص١٤٧.

(٢) ص١٩٦.

(٣) ص٢٢٣.

(٤) ص٢٧٣.

(٥) ص٢١١.

(١) ص٢٣١.

من ذلك قوله: "بنات الأربعة على ضربين: أحدهما ما لا زيادة فيه، والآخر ما رابعه حرف لين زائد، فما خلا من الزيادة فنحو: خَنْجَرٍ...."[٢].

وكقوله عند حديثه عن حروف العلة: "...وهنَّ لا يَخلون من أن يكنَّ فاءات أو عينات أو لامات..."[٣].

وكقوله: "والواو إذا وقعت في أول الكلمة لم تخلُ من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة..."[٤].

مع حرصه على التمثيل لكل قاعدة، كقوله في (باب جمع الأسماء الثلاثية التي لا زيادة فيها): "...وأبنية الجمع القليل: أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلَةٌ،وفِعْلة، وذلك نحو: كَعْبٍ وَأَكْعُبٍ، وَكَلْبٍ وَأَكْلُبٍ، وَنَسْرٍ وَأَنْسُرٍ، وَفَرْخٍ وأَفْرُخ، ومن المضاعف نحو: صَكٍّ وأَصُكٍّ، وبَتٍّ وأَبُتٍّ..."[٥].

وكقوله في (باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف): "...فالمذكر نحو: رَجُلٍ، وَجَمَلٍ، تقول في تحقير ذلك: رُجَيلٌ، وَجُمَيلٌ. وأما المؤنث فما كانت علامة التأنيث فيه ثابتة نحو: طَلْحَةَ، ولَوْزَةٍ، وقَطَاةٍ فإنك تقول في تحقيرها: طُلَيْحَةُ، ولُوَيْزَةٌ، وقُطَيَّةٌ..."[٦].

وهو في ذلك كله يدعم ما يقرره بشواهد قرآنية أو شعرية أو نثرية.

وقليلاً ما يعرض أبو علي للخلاف؛ فهو غالبًا ما يكتفي بذكر ما يختاره من الأقوال، وهو في اختياراته بصري المذهب.

---

(٢) ص١٧٣.

(٣) ص٢٤٥.

(٤) ص٢٤٨.

(٥) ص١٤٨.

(٦) ص١٩٧.

ومن الخلاف الذي ذكره: خلاف سيبويه والأخفش في المحذوف من (مفعول) إذا كان معتل العين[1]. وخلاف الخليل وسيبويه في همزة (جاءٍ) ونحوها[2].

وقد يكتفي بذكر الرأي مشيرًا إلى أنه قول الجمهور كقوله: "و(داران) و(ماهان) شاذٌّ عند الجمهور"[3].

ومع أن الاختصار سمة بارزة في التكملة إلا أن أبا علي عُني بتعليل كثير من الأحكام التي ذكرها. من ذلك قوله: "...وإذا لحقته تاء التأنيث كُسِّر على (فِعال)، نحو: عَبْلة وعِبال...فإذا جمعت ذلك بالتاء قلت: عَبْلات فلم تحرّك الوسط؛ لأنها أوصاف...وقالوا: رجالٌ رَبَعَات ونساء رَبَعَات؛ لأنه اسم مؤنث وقع على المؤنث والمذكر كما تقول: رجال خمسة فتصف المذكر به وهو مؤنث"[4].

وكقوله: "فأما (عزويت) فالواو فيه لام؛ لأنه ك(عفريت) وليس في الكلام (فِعْوِيل)، ولا تكون الواو والتاء أصلين؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في هذا النحو"[5].

وكقوله: "...فما كان منها على (فَعَلَ يَفْعِلُ) من الواو فنحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، فإن الفاء تُحذف من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَفْعِلُ)، ثم يتبع سائر حروف المضارعة الياء فتُحذف معها الواو..."[1].

وقد يذكر أبو علي معاني بعض الكلمات التي يُمثّل بها كقوله: "...و(الرَّأْدُ) أصل اللحيين"[2].

(١) ص٢٥٥.

(٢) ص٢٦٤.

(٣) ص٢٦٧.

(٤) ص١٨١.

(٥) ص٢٣٦.

(١) ص٢٤٦.

وكقوله: "...و(المَأْنَةُ) أسفل البطن"[٣].

وكقوله: "...ومثله (نَشْفَة) و(نَشَف) للحجر الذي يُتدلَّك به"[٤].

ثالثًا: أهمية التكملة:

كتاب الإيضاح والتكملة من أهم المتون المتوسطة الجامعة لعلمي النحو والصرف التي وصلتنا، ومن أشهر كتب أبي علي؛ على كثرتها. قال عنه ابن أبي الربيع في شرحه: "...فإني رأيت كتاب الإيضاح من أجلِّ ما أُلِّف في طرق الإبانة والإفصاح بعد كتاب إمام الصنعة سيبويه، وأولى ما اعتنى به الطالب، وعوَّل عليه؛ لاختصاره، وبراعة تصنيفه ونظمه، وقربه للحفظ، وتيسُّر ضبطه وفهمه، وكثرة فوائده، وتثقيف مسائله، مع صغر حجمه؛ لأن مؤلفه مال فيه إلى الرمز والتنكيت، وتجافى عن الإطالة والتشتيت، فَعَلا لذلك قدره، وانتشر عند أئمة الصنعة ذكره، فمالت الخواطر إليه، واتُّخذ سُلَّمًا لفهم نكت سيبويه"[٥].

لذلك كلِّه عني به النحويون عناية كبيرة منذ تأليفه وحتى نهاية القرن السابع الهجري حيث شُغل الناس بكتب ابن مالك، وأول مظاهر هذه العناية تتجلى في ضنَّ عضد الدولة به واختصاصه بقراءته[٦]، ثم يتوالى احتفاء العلماء به احتفاء واضحًا، فمن شارح له، أو شارح لشواهده، أو مختصر له، أو ناظم لمسائله، حتى بلغت الكتب التي أُلفت حوله أكثر من ثلاثين

(٢) ص١٤٨.

(٣) ص١٥٥.

(٤) ص١٧٨.

(٥) الكافي ٢/٨-٩.

(٦) ينظر: ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨ (نقلاً عن كتاب أبو علي الفارسي ص٥١٥).

كتابًا كما ذكر ذلك حاجي خليفة[1]، بل إن الدكتور يحيى مير علم أحصى أربعة وستين كتابًا تدور في فلك الإيضاح والتكملة[2]، وأضاف إليها الدكتور فيصل الحفيان ثلاثة مؤلفات[3].

ومن أشهر من شرح الإيضاح والتكملة:

١/ أبو الفتح عثمان ابن جني المتوفى سنة (٣٩٢هـ)، وذكر بروكلمان أن منه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا[4].

٢/ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١هـ)، وقد شرحه شرحًا مبسوطًا في ثلاثين مجلدًا، أسماه (المغني)[5]، وشرحًا متوسطًا اختصر فيه شرحه المبسوط، وأسماه (المقتصد في شرح الإيضاح) و (المقتصد في شرح التكملة)[6].

٣/ أبو الحسن علي بن أحمد المعروف بابن الباذش المتوفى سنة (٥٢٨هـ)[7].

٤/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة (٦١٦هـ)[8].

٥/ محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي المتوفى سنة (٦٤٦هـ) وسمّاه (الإفصاح بفوائد الإيضاح)[1].

---

(١) ينظر: كشف الظنون ١/٢١١-٢١٣.

(٢) ينظر: جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح ص٥٧١-٥٩٥. (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الثالث).

(٣) ينظر: الكافي ١/٥٥.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي ١/٥١٧.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١/٢١٢.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح نشرته وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية سنة (١٩٨٢م) بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وأما المقتصد في شرح التكملة فنشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة (١٤٢٨هـ) بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله الدويش.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ٢/١٤٣.

(٨) شرح الإيضاح حققه الدكتور عبد الرحمن الحميدي في رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة (١٤٠٩هـ)، أما شرح التكملة فهو موضوع هذا البحث.

٦/ علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي المتوفى سنة (٦٦٩هـ)[٢].

٧/ ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي المتوفى سنة (٦٨٨هـ)، وشرحه في كتاب أسماه (الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح)[٣].

٨/ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي المتوفى سنة (٦٩٥هـ)، ضمَّن كتابه (الإرشاد إلى علم الإعراب)[٤] جميع مسائل الإيضاح -دون التكملة- بفروعه ومبانيه، وعَدَّه محققا الكتاب من شروح الإيضاح[٥].

وممن شرح شواهده:

١/ عبد الله بن بري المتوفى سنة (٥٢٤هـ) في كتاب (شرح شواهد الإيضاح)[٦].

٢/ أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس) في كتاب (إيضاح شواهد الإيضاح)[٧].

٣/ أبو الحجاج يوسف بن يسعون المتوفى سنة (٥٤٢هـ) في كتاب (المصباح لما اعتمَّ من شواهد الإيضاح)[١].

---

(١) ينظر: إشارة التعيين ص٣٤١، والبلغة ص٢١٦، وبغية الوعاة ١/٢٦٧، وكشف الظنون ١/٢١٢.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ص٢٣٦، والبلغة ص١٦٠. ومنه قطعة بمكتبة جامعة الإمام برقم (١١٧٠٣ف).

(٣) طُبع (الجزء الأول) من الكتاب في مكتبة الرشد بالرياض في ثلاثة مجلدات سنة (١٤٢٢هـ) بتحقيق الدكتور فيصل الحفيان.

(٤) نشره مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى سنة (١٤١٠هـ) بتحقيق: الدكتور عبد الله الحسيني، والدكتور محسن العميري.

(٥) تنظر ص٥٢.

(٦) نشرته الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة سنة (١٤٠٥هـ) بتحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش. ونسبة الكتاب لابن بري يعتورها شك. ينظر بحث عن تحقيق نسبة الكتاب لابن بري أعده الدكتور رفيع بن غازي السلمي بمجلة الدراسات اللغوية، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ص ١٦٥-٢١٥.

(٧) نشرته دار الغرب الإسلامي سنة (١٤٠٨هـ) بتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني.

(١) نشرته دار النشر الدولي سنة (١٤١٥هـ) بتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني.

٤/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة (٦١٦هـ) في كتاب (الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح)[٢].

٥/ محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي المتوفى سنة (٦٤٦هـ) في كتاب (غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح)[٣].

٦/ علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي المتوفى سنة (٦٦٩هـ) في كتاب (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)[٤].

وممن اختصره:

١/ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١هـ) في كتاب (الإيجاز)[٥].

٢/ محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المتوفى بعد سنة (٥٠٠هـ) في كتاب (الإيجاز في النحو)[٦].

٣/ محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي المتوفى سنة (٦٤٦هـ) في كتاب (الاقتراح في تلخيص الإيضاح)[٧].

وممن نظم مسائله:

أبو العباس أحمد بن علي بن مَعْقِل الأزدي الحمصي المتوفى سنة (٦٤٤هـ)[١].

---

(٢) ينظر: إشارة التعيين ص١٦٣، ونكت الهميان ص١٨٠، وذكره المصنّف بهذا الاسم في شرحه للتكملة (القسم الثاني) ص٢٦٣.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/٢٦٧.

(٤) حققه الدكتور رفيع بن غازي السلمي في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى سنة (١٤٢٩هـ).

(٥) ينظر: كشف الظنون ١/٢١٢.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٧، وكشف الظنون ١/٢١٣.

(٧) إشارة التعيين ص٣٤١، والبلغة ص٢١٦، وبغية الوعاة ١/٢٦٧، وإيضاح المكنون ١/١١٠.

(١) ينظر: إشارة التعيين ص٤١، والوفي بالوفيات ٧/١٥٧، وبغية الوعاة ١/٣٤٨، وشذرات الذهب ٧/٣٩٦.

ومن ألف في الاعتراض عليه:

أبو الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة (٥٢٨هـ) في كتاب (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)[٢]. وردَّ عليه هذه الاعتراضات أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن الضائع المتوفى سنة (٦٨٠هـ)[٣].

وكلُّ هذا يدلُّ دلالة واضحة على قيمة هذا المصنَّف العلمية بين الكتب النحوية، وعلى مكانة مؤلِّفه البارزة بين علماء العربية.

(٢) طبع ببغداد سنة (١٩٩٠) بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، وطبع بدار التراث بمكة سنة (١٤١٤هـ) بتحقيق الدكتور عياد الثبيتي.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

القسم الأول

الدراسة

وفيه ستة مباحث:

١/ منهج العكبري في شرحه للتكملة

٢/ مصادره

٣/ شواهده

٤/ موقفه من الأصول النحوية

٥/ مذهبه النحوي وشخصيته النحوية

٦/ موازنة بين شرح العكبري وشرح عبد القاهر الجرجاني للتكملة

منهج العكبري في شرحه للتكملة

سار العكبري على منهج محدد في شرحه للتكملة التزمه في كل الأبواب، تلخيصه فيما يلي:

١/ بدايته الباب بذكر جزء يسير من كلام أبي علي لا يجاوز السطرين غالبًا، ثم تذييله بقول: (الباب)، أو (الفصل) أو (إلى آخره)، ثم إتباعه ذلك بالشرح، ويسير على هذه الطريقة إلى أن ينتهي من شرح الباب.

٢/ التقديم لنص أبي علي بعبارة: (قال أبو علي)، وللشرح بـ(قال الشارح) في النسخة الأصل أو (قال الشيخ) في النسخة الأخرى (ب). ولم يُخالف ذلك -في القسم الذي حققته- إلا في موضع واحد؛ عند تعرضه لإبدال اللام، حيث شرع في الشرح مباشرة دون ذكر نص التكملة[١].

٣/ الشروع في شرح النص شرحًا مفصَّلاً، وعدم ذكر شيء من النص أثناء الشرح إلا إن أراد الشارح العناية بشرح العبارة وذلك كما ورد في بداية باب جمع التكسير[٢]، وبداية باب التصغير[٣]، وقد يذكر شيئًا من النص ليتعقب أبا علي في عبارته كتعقبه له في حدِّه للإدغام[٤].

٤/ التوطئة لشرح الباب -غالبًا- بمقدمة يذكر فيها المعنى اللغوي للباب المراد شرحه، كذكر معنى الجمع، والتكسير[٥]، والتصغير[٦]، والإمالة[٧]،

(١) ص٤٧٣.
(٢) ص٣.
(٣) ص١٩٦-١٩٧.
(٤) ص٦٠٨.
(٥) ص١.
(٦) ص١٩٠.
(٧) ص٣٠٥.

والتصريف[١]، والإبدال[٢] في بداية كل باب من هذه الأبواب. وقد يذكر المعنى اللغوي للباب أثناء الشرح كما في باب المصادر[٣]. وقد يوطئ شرحه للباب بمقدمة تُعين المتعلم على فهم مسائل الباب كما فعل في بداية باب حروف الزيادة[٤]، وباب حروف العلة[٥].

٥/ تقسيم الباب حين شرحه إلى فصول أو مسائل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولم تُخالف هذه الطريقة إلا في باب جمع التكسير، حيث لم يقسمه لفصول أو مسائل بل اكتفى بتقسيم أبي علي للأبواب.

ملامح عامة لشرحه:

١/ عنايته بشرح الأمثلة التي يوردها شرحًا لغويًّا، وهو كثير ملاحظ، من ذلك قوله:" ويُجمع في الكثير على (فِعَال)...وعلى (فِعْلان)، نَحْو: بَرَق وبِرْقان، وهو الحَمَل، فارسيٌّ معرَّبٌ، وخَرَب وخِرْبان، و(الخَرَب) ذكر الحُبارَى، وعلى (فُعْلان)، نَحْو: حَمَل وحُمْلان، وسَلَق وسُلقان، وهو المطمئن من الأرض"[٦].

٢/ قد يشير إلى أعجمية اللفظ عند وروده، كقوله"(المَوْزَجُ) أَصْله الأعجمي: (مُوزَهْ)، فأبدلوا من الهاء جيمًا...وأما (طيلسان) فأصله أعجميٌّ، تكلمت به العرب"[٧].

٣/ عنايته بشرح الشواهد الشعرية، وسيظهر هذا عند الحديث عن الشواهد.

٤/ حرصه على ذكر وجه الاستشهاد فيما يورده من شواهد. وهو فاشٍ في الكتاب، تكاد تجده في كل شاهد.

---

(١) ص٣٣٣.

(٢) ص٤٢٧.

(٣) ص٢٥٦.

(٤) ص٣٥٤.

(٥) ص٤٨١.

(٦) ص١١. وينظر: ص٤، ١٠، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٣٠، ٣٣، ١٧٩، ٣٣٧، ٣٣٩، ٤٠٩. وغيرها.

(٧) ص١٣٧، وينظر: ص١١، ٣٨٠، ٣٨٨، ٤٠٣.

٥/ تعرضه لموضوعات لم يتعرض لها صاحب التكملة، رغبة في استقصاء ما يتعلق بالباب، من ذلك:

- توضيحه في باب التصغير لأصل (ذا)، وعلة تصغير الأسماء المبهة، وتفصيل ما فُعِلَ بها عند تصغيرها[١].

- تعرضه لحركات حروف المضارعة[٢].

- تبيينه معنى الإلحاق وشروطه[٣].

- ذكره مخارج الحروف عند حديثه عن إدغام الحروف المتقاربة[٤].

٦/ قد يشير إلى اختلاف نسخ التكملة، وهذا دليل عنايته بتوثيق النص وضبطه، كقوله: "وهي في أكثر نُسخ الإيضاح بالتَّنوين والجر...ووجدتُ في بعض النُّسَخ..."[٥].

٧/ حرصه على عدم التكرار، وسلك في ذلك طريقين:

أ/ الإحالة على كتبه، كقوله: "وقد ذُكر ما في هذا البيت في شرح أبيات هذا الكتاب"[٦]. وقوله: "وقد ذكرنا في (الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح) أبسط من هذا"[٧]. وقوله: "وقد ذكرت ذلك في (إعراب القرآن)"[٨].

---

(١) ص٢٤٧-٢٤٨.

(٢) ص٣٤٦.

(٣) ص٣٤٩.

(٤) ص٦٢٧.

(٥) ص٩٨.

(٦) ص٢٥٠.

(٧) ص٢٦٣.

(٨) ص٤١٥.

ب/ الإحالة على الشرح نفسه، وهذا كثير جدًا، وهو في إحالته تلك تارة يعين موضع الإحالة كقوله: "لما ذكرنا في باب النسب"[1]، "وقد ذُكر في باب ألفات الوصل"[2]، "وهذا يُحكم في التصريف"[3]، "وقد ذكرنا أدلة زيادتها في أول الباب"[4]. وتارة يغفلها كقوله: "وقد تقدَّم ذكر ذلك مُستقصًى"[5]، "ويأتي هذا كله في أماكنه إن شاء الله"[6]، "وقد سبق ذكر ذلك في موضعه"[7] ، "وقد استوفينا القول في ذلك قبل"[8].

٨/ حرصه على عدم الإطالة: وهي ميزة واضحة في الشرح، فالشارح بنى شرحه على الإيجاز غير المخل، مع حرصه على إيراد كل ما يتعلق بالباب من مسائل، ومن أمثلة تصريحه بعدم التطويل قوله: "وقد ذكرنا من مصادرها ما يدلُّ على الباقي، فإنَّها مَقيسة"[9].

وقوله: "...وللفريقين حجج ليس هذا موضع ذكرها"[10].

وقوله: "ولهذه الحروف أوصاف من الجهر والهمس، والشِّدة والرَّخاوة، والإطباق والاستفال، والاستعلاء والانفتاح وغير ذلك، أضربنا عن ذكره؛ إذ لا يلزم هذا على شرح هذا الكتاب"[11].

---

(١) ص٥٣.

(٢) ص٦١.

(٣) ص١٦٣.

(٤) ص٤٠١. وينظر: ص٧٦، ١٩٨، ٢٥٣، ٢٧٢، ٣٥٣، ٣٧٢، ٤٧١.

(٥) ص٢.

(٦) ص٥.

(٧) ص١٣٨.

(٨) ص١٧٥. وينظر: ص١٤، ٤٧، ٩٥، ١٣٨، ١٧٤، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٣١٣، ٣١٦، ٣٨٣.

(٩) ص٢٩٦.

(١٠) ص٦٢٧-٦٢٨.

(١١) ص٦٢٨.

٩/ استخدامه أسلوب التفريع والتقسيم بغية ترتيب القواعد أو الاستقصاء ، كقوله: "فأما (نُورٌ) ففيه ثلاثة أوجه:..."[١]. وكقوله: "...وهي على ثلاثة أضرب:..."[٢]، وكقوله: "... الفرق بينهما من وجهين:..."[٣]. وقوله: "وهي على هذا الأصل (لِفَع)، وهو فاسد من أوجه:..."[٤].

١٠/ استخدامه أسلوب الحوار وإيراد الأسئلة والأجوبة، وذلك عند مناقشته لبعض القضايا، أو عند التفصيل في شرح المسائل، أو عند تعليله الأحكام، وذلك كقوله: "فإن قيل: فقد قالوا: جَبَّارٌ وَجَبَابِيرُ. قيل: (جَبَابِيرُ) واحده (جِبِّيرٌ)، مثل: فِسِّيقٍ، وذاك يُكسَّر، وهو على خلاف القياس"[٥]. وكقوله: "وهنا أسئلة: أحدها: ما الدَّليل على أن العين واللام في (قُوَّة) الواوان؟ مع قولك (قَوِيَ)! والجوابُ:... والسؤال الثاني..."[٦].

١١/ ظهور ثقافته العامة من خلال الشرح، وذلك بالإشارة للعديد من العلوم مثل:

أ/ علم الفقه، حيث أشار للأبدال الشرعية فقال: "ومنه الأبدالُ الشَّرعية كالتَّيمم القائم مقام الوضوء"[٧]. وذَكَرَ أن المقطوع من السارق والسارقة يمناهما، فقال: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٨]، فجَمَعَ والمرادُ التَّثنية؛ لأن المرادَ يَمِينَاهُمَا، لأنَّهما المقطوعان منهما في أول مرة"[٩].

---

(١) ص١٣.

(٢) ص٣٧.

(٣) ص١٨٠.

(٤) ص٣٦٤. وينظر: ص١، ١٢، ٧٥، ١١٠، ١٥٤، ١٦٩، ١٧٧، ٥٨١.

(٥) ص١٨٢.

(٦) ص٦٠٣. وينظر: ص٦، ١٨٢، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٤٣.

(٧) ص٤٢٧.

(٨) سورة المائدة، من الآية: ٣٨.

(٩) ص١٢٨.

ب/ علم المواريث، حيث ذكر أن رأي الجمهور حجبُ الأم بالأخوين فقال: "وبهذا أخذ معظم الفقهاء، فإنهم حجبوا الأم بالأخوين، وعليه حملوا قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[1]"[2].

ج/ علم العروض والقافية، من ذلك إشارته إلى الخرم في (متفاعلن)[3]، وذكره للقبض[4]، والردف[5]، والتأسيس، والوصل، والخروج[6]، والترنم[7].

د/ علم المنطق، كاستخدامه السبر والتقسيم لتعليل صحة الحكم، كقوله: "وأما (يَسْتَعُورُ) فهو اسم بلد، وكل حروفه أصول إلا الواو، وقد ذُهِبَ إلى أنه (يَفْتَعُول) من (سَعْرِ النَّار)، وهذا خطأٌ؛ إذ ليس له في الكلام نظير، ولأنه بعيد من الاشتقاق والمعنى، ثُم الدَّليل عليه من جهة السَّبْر أنَّ فيه من حروف الزيادة: الياء والسين والتاء، ومن المحال كونُها زائدةً؛ إذ تبقى الكلمة على حرفين، ولا تكون السينُ وحدها زائدةً لعدم النظير أيضًا، ولقلة زيادة السين، ولا تكون التاءُ وحدها زائدةً لعدم النظير إذ ليس في الكلام (فَعْتَلُول)، ولا تكون الياءُ زائدةً إذ لا تُزاد مع أربعة أحرفٍ أصولٍ، فلزِمَ من ذلك أن تكون الثلاثةُ أصُولاً"[8].

---

(١) سورة النساء، من الآية: ١١.

(٢) ص١٢٧.

(٣) ص٧٨.

(٤) ص٦٢٥.

(٥) ص٤٦٥، ٦٣٦.

(٦) ص٦٣٦.

(٧) ص٦٤٧.

(٨) ص٣٨٤.

١٢/ اهتمامه باللغات، حيث أشار للكثير من اللغات أثناء شرحه، وكثيرًا ما ميَّز بين اللغات فيصف اللغة بأنها: مشهورة[١]، أو جيدة[٢]، أو شائعة[٣]، أو قليلة[٤]، أو رديئة[٥]، أو شاذة[٦]، أو ضعيفة[٧]، أو مولدة[٨].

ويؤخذ عليه عدم اهتمامه بعزو اللغة التي يوردها، حيث لم يعزُ إلا لغتين، قال: "وقد زاد بعض العرب السين في الوقف بعد كاف الخطاب، كقولك: أَكْرَمْتُكِس ورَأَيْتُكِس، وتُسمَّى: كَسْكَسَةُ قيس"[٩]. وقال: "وأما إبدال الميم من اللام فهي لام التَّعريف في لغة بعض هذيل"[١٠].

١٣/ عنايته بمسائل الخلاف، حيث أورد المسائل الخلافية التي تتعلق بكل باب؛ في الغالب، وحرص على مناقشة الآراء، وإيراد الأدلة النقلية والعقلية التي تؤيد الرأي الذي يراه، وهو غالبًا ما ينتصر للمذهب البصري، وسيظهر ذلك عند الحديث عن مذهبه النحوي.

١٤/ مع أن مسائل التكملة تصريفية إلا أن الشارح عرض في شرحه بعض النواحي النحوية خدمة للنص، من ذلك:

- تعرضه لبيان الأوجه الإعرابية في قول أبي ذؤيب:

---

(١) ص٤٢، ٥٣.

(٢) ص٤٨٨، ٤٩٢، ٥٠٩، ٥١٣.

(٣) ص٧٧.

(٤) ص٤٣٢.

(٥) ص٣٤٧.

(٦) ص٥١٤.

(٧) ص٤٥٤.

(٨) ص٣٩٥.

(٩) ص٤٢٢-٤٢٣.

(١٠) ص٤٥٦.

تَبرَّأُ مِنْ دَمِ القَتيلِ وَبَزِّه   وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ القَتيلِ إِزَارُهَا[1]

– تعرضه للأوجه الإعرابية في انتصاب (أحفية) من قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى   تَزَجُّجَهَا من حَالِكٍ وَاكتِحَالَهَا[2]

١٥/ ظهور شخصيته في الشرح من خلال اختياراته وترجيحاته، وسيظهر ذلك عند الحديث عن مذهبه النحوي.

مآخذ على الشرح:

١/ مآخذ على الأسلوب:

– أعاد الضمير مذكرًا على اللفظ المؤنث:

قال: "كل صفة زادت على أربعة أحرف أو كان على أربعة أحرف وهو للمبالغة ولم تؤنَّث بالتاء فإنَّها تُكسَّر"[3]. والوجه أن يقال:أو كانت على أربعة أحرف وهي للمبالغة.

– زاوج بين الإفراد والتثنية في الكلام:

قال: "لأن الواو والياء إذا تحرَّكتا وانضم ما قبلهما سلمتا إذا كانت عينًا"[4]. والوجه أن يقال: كانتا عينين.

– تساهل في إدخال كاف الجر على الضمير:

كقوله: "والياء الثانية هي الزائدة في (سنين) كهي في (غِسْلين)"[5].

وكقوله: "وأنَّها ممدودة كهي مقصورة"[1].

---

(١) ص٩٢.

(٢) ص١٤٧.

(٣) ص١٧٧.

(٤) ص٢٠١.

(٥) ص٢٤١.

وكاف الجر تختص بالظاهر، وشذَّ جرها للضمير؛ لأنهم استغنوا بقولهم: (مثلي) و(شِبْهِي) عنه، وما ورد من ذلك عن العرب فقد حُمل على الضرورة[2].

- حمل غير العاقل على العاقل:

قال: "إلا أن (مريضًا) وبابَه مُشتقٌّ من أشياء تَهجُمُ عليهم لا يَختارونها، فصاروا في المعنى بمنزلة المفعول الحقيقي، فجمعوه جمعه فقالوا: مَرْضَى، وَمَوْتَى"[3].

فقال: "فصاروا" والضمير فيه يعود على (مريضًا) وبابه، والصحيح أن يقال: فصارت، وكذلك قوله: "فجمعوه" والصحيح أن يقال: فجمعوها.

- جرَّد جواب (أمَّا) من الفاء:

كقوله: "وأمَّا (كَمْشَة) وهي: الناقة الصّغيرة الضَّرْع، والجمع (كَمْشَاتٌ)"[4].

فجواب (أمَّا) هنا (الجمع) ولم يقترن بالفاء، واقتران جواب (أمَّا) بالفاء واجب، ولا يحذف إلا في الضرورة[5].

وكقوله: "فأما قول أَوْسٍ:

تَنَاهَقُونَ إِذَا اخْضَّرتْ نِعَالُكُمُ   وَفِي الْحَفِيظَةِ أَبْرَامٌ مَضَاجِيرُ

والمعنى إذا أخصبتم وكثُر الخير عندكم تناهقتم، فالحمير كنايةٌ عن البَطَرِ وَالأَشَرِ، والأبرام: جمع (بَرَمٍ)، وهو: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله..."[1].

---

(١) ص٥٨١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٣/٢، والمسائل العسكرية ص١٣٦، والمفصل ص٢٨٩، وشرح المفصل ٤٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١، والإقليد ١٧٠٤/٤، والارتشاف ١٧١٠/٤.

(٣) ص١٦٧.

(٤) ص١٤٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٣٥/٤، والمقتضب ٦٩/٢، ورصف المباني ص١٨٢، وجواهر الأدب ص٥١٣، والجنى الداني ص٥٢٣، ومغني اللبيب ص٨٠.

فجواب (أمَّا) في قوله: "فأمَّا قول أوس" لم يتضح تمامًا لعدم ذكره الفاء هنا، وعليه فقد يكون الجواب: (المعنى)، وقد يكون: (الأبرام).

وكقوله: "فأمَّا قول الشاعر:

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مُنَعَّمَةٌ   من نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَرَا

شَبَّه المرأة في خُلوصِهَا وصفائِها وبُعدها من اللاَّمسين بالدُّرة من اللؤلؤ، والشاهد: دررٌ"[٢].

حيث أسقط الفاء من الجواب (أمَّا) في قوله: "فأمَّا قول الشاعر"، وبذلك لم يُعرف الجواب، فيحتمل أن يكون الجواب: (فشبَّه المرأة...)، أو (فالشاهد: دُرَرٌ)، وهو الأرجح.

- ترك الفصيح إلى غيره:

قال: "فإذا صغرتَه قلبتَ الألفَ ياءً؛ لوقوعها في موضع الرابعة، ولم تحذفها لأنَّها أصل، ولم تبلغ الكلمةُ خمسة أصولاً"[٣].

فالأجود أن يقول: "خمسة أصولٍ"؛ لأن تمييز ما بين الثلاثة والعشرة مجرور، وكذلك المائة والألف، وورد نصبه، فحمَلَه سيبويه على ضرورة الشعر، وقاس الفراء عليه، والجر أجود، واختاره ابن خروف على أنه أجاز النصب في سعة الكلام[٤].

٢/ مآخذ على الإحالات:

- الإحالة على موضع لم يرد فيه ذكر للمسألة المعنية:

---

(١) ص١٤٤.

(٢) ص٥٩-٦٠.

(٣) ص٢١٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٦١-١٦٢، والارتشاف ٢/٧٤٣، والمساعد ٢/٧٠، والمقاصد الشافية ٦/٢٤٦-٢٤٧.

قال: "والدليل على أن تاء التأنيث في حكم المنفصل قد ذكرناه في عدة مواضع، منها: باب ما لا ينصرف، ومنها العدد"[1].

فإحالته هنا على باب ما لا ينصرف غير دقيقة، حيث أشار في شرحه للإيضاح إلى هذه المسألة إشارة مقتضبة، إلا أنه فصَّل القول فيها في كتابه المتبع في (باب ما لا ينصرف). وإحالته على باب العدد غير صحيحة، حيث لم ترد هذه المسألة في (باب العدد) لا في شرحه للإيضاح ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.

وقال: "ولذلك لا يُعمِلون الصِّفة المجموعة جمع السَّلامة كما لا يُعمِلون الفعل وفيه الواو والنون مقدَّمًا على الاسم، وقد مرَّ ذلك في باب الصفة من الإيضاح"[2].

ولم أقف على شيء من هذا في شرحه للإيضاح لا في باب إعمال اسم الفاعل، ولا إعمال اسم المفعول ولا الصفة المشبهة.

- الخطأ في موضع الإحالة، قال: "وقد قالوا: ظِرْبَى، وقد ذكرناه في الجمع"[3]. وما ذكره ورد في باب (ما جاء على فِعْلَى) من شرح التكملة (القسم الأول)[4]، ولم يذكر في باب جمع التكسير إلا جمعًا واحدًا، وهو: ظَرِب[5].

٣/ إغفاله بعض ما ورد في التكملة من الأمثلة والشواهد:

لم يلتزم الشارح بإيراد جميع الأمثلة التي وردت في التكملة، فقد يمثِّل الشارح للقاعدة الصرفية بأمثلة من عنده، وقد يغفل التمثيل. من ذلك:

---

(١) ص٥٣٤.

(٢) ص١٣٩.

(٣) ص٢١٧.

(٤) ص٤٨٩.

(٥) ص١٨٦.

مثَّل أبو علي بعدة أمثلة في باب (ذكر عدة حروف الأسماء والأفعال) وهي: خِمْخِم، وثُرْتُم، حِبَجْر، وصَهْصَلِق، ومَهْدَد، قُعْدُد[1]. ولم يذكرها الشارح، بل ذكر غيرها.

مثل أبو علي لزيادة النون في الأسماء التي على وزن (فُعْلان) وهي غير جمع بثلاثة أمثلة، وهي: دُكَّان، وعثمان، وغُفْران[2]. ولم يذكرها الشارح.

كما أنه لم ينشد كل شواهد التكملة الشعرية، حيث أغفل ثلاثة وعشرين شاهدًا شعريًّا، خمسة عشر شاهدًا في باب جمع التكسير، وشاهدًا في باب التصغير، وشاهدين في باب المصادر، وثلاثة شواهد في باب حروف الزيادة، وشاهدين في باب حروف العلة.

٤/ **أوهامه**، ومنها:

- ذكره أن لام (ظُبَة) ياء، قال: "وَأَمَّا (ظُبَةٌ) فلامُهَا يَاءٌ؛ لأنه يَكْثُرُ حَذْفُهَا لامًا"[3]. والصحيح أن لام (ظُبَة) المحذوفة واو، وليست ياء، وأصلها: ظُبْوَة، حيث يقال: ظبوتُه إذا أصبتَه بالظُبة. ووهم أيضًا عند قوله "لأنه يكثر حذفها لامًا"، والصحيح أن الواو يكثر حذفها لامًا لا الياء، واللام المحذوفة إذا جُهلت حُكم بأنها واو حملاً على الأكثر. وقد ذكر الشارح أن لام (ظبة) واو في اللباب[4].

- جعله (زِبْرِج) صفة، قال: "و(فِعْلِل): (قِرْطِم) اسمًا، و(زِبْرِج) صفةً، وهو السَّحاب، والزينة"[5]. والصحيح أنه اسم.

- تفسيره (الهجرع) بالكثير الجرع الماء، قال: "و(هِجْرَع) صفةً...وَهْوَ الكثير الجَرْعِ الماءَ"[1]. والمشهور أن الهِجْرَع: الطويل، مأخوذ من الجَرَع، وهو المكان السهل المنقاد.

---

(١) التكملة ص٢٢٩-٢٣٠.

(٢) التكملة ص٢٣٩.

(٣) ص٧٤.

(٤) ٣٧٤/٢.

(٥) ص٣٣٩.

- تفسيره (الـجِرْدَحْل) بالقصير، قال: "...و(جِرْدَحْل) صفةً للقَصيرِ"(٢). والمشهور أن الـجِرْدَحْل من الإبل هو: الضَّخم، ورجل جِرْدَحْل: غليظ ضخم، والـجِرْدَحْلُ: الوادي.

- تفسيره (عَصَنْصَر) بالضعيف، قال: "و(رجلٌ عَصَنْصَرٌ): ضعيفٌ"(٣). والمشهور أن (عَصَنْصَر) موضعٌ؛ قيل: اسم جبل، وقيل: ماء لبعض العرب.

- ذكره أحيانًا في مسألة ما عدة أوجه، وعند بيانها يسقط بعضها، من ذلك:

قال: "...ولَمَّا كان على وزن الفعل غُيِّرَ كما يُغيَّر الفعل، إلاَّ أن تغيره بالإدغام كالإعلال لوجهين..."(٤). ثم اكتفى بذكر وجه واحد.

وقال: "وقد حُكي فيها (يَسْتَحِي) بياء واحدة خفيفة، وقد ذُكرَ في ذلك ثلاثة أوجه"(٥). ثم لم يذكر إلا وجهين.

- جعل علة عدم الإعلال في (القول) و(البيع) سكون الواو والياء فيهما، وأن ليس قبلهما كسرة. قال: "ولم يُعَلاَّ في (القَوْل) و(البَيْع)؛ لأنَّ الواو والياء فيهما ساكنة، وليس قبلهما ما يقتضي الإعلال وهو الكسرة"(١). والصحيح أن العلة الأولى فقط هي سبب عدم الإعلال.

- خلط بين تعريف التصريف وتعريف الاشتقاق عند الرماني، قال: "وقد قال الرُّمانيُّ: "إن التَّصريف اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل"(٢). وبالرجوع لكتاب الحدود

---

(١) ص٣٣٩.

(٢) ص٣٤٠.

(٣) ص٤٠٨-٤٠٩.

(٤) ص٥٤٧.

(٥) ص٦٠١.

(١) ص٥٥٥.

(٢) ص٣٥٥.

للرماني[٣] وجدت أن هذا هو تعريف الاشتقاق، وقد نقله الشارح بهذا اللفظ في التبيين[٤]، واللباب[٥] أما التصريف فعرَّفه الرُّماني في الحدود بقوله: "التصريف تصيير الشيء في جهات مختلفة"[٦]، وعرَّفه في شرحه لكتاب سيبويه بقوله: "والتصريف تصيير الكلمة على خلاف ما كانت في الصيغة، وهو خلاف تغيير الإعراب؛ لأنه مع سلامة الصيغة، وتغيير التصريف مع انتقاض الصيغة"[٧].

وما سبق من مآخذ لا تقدح في الشرح ولا في مكانة الشارح العلمية، فقيمة الشرح ظاهرة يدركها كل من اطلع عليه، والشارح عالم مشهود له بطول الباع فيما انتحاه، ولعل من أسباب هذه المآخذ أن الشارح كان يملي إملاء فتخونه الذاكرة أحيانًا، وربما لم يتيسر له مراجعة ما أملاه، أو أن النسخة المراجعة لم تصل إلينا.

---

(٣) ص٣٨.
(٤) ص١٤٤.
(٥) ٢١٩/٢.
(٦) ص٣٧.
(٧) ٦٥/٥ ب.

مصـادره

لم يذكر أبو البقاء في هذا القسم من الشرح سوى ثلاثة كتب صرَّح بأخذه عنها، وهي: كتاب سيبويه[١]، وحماسة أبي تمام[٢]، وشرح الإيضاح للعبدي[٣]، وقد تكرر النقل عن سيبويه في أكثر من موضع دون التصريح باسم الكتاب، أما الحماسة وشرح العبدي فلم يتجاوز ذكرهما الموضع المذكور آنفًا، وأحال أبو البقاء على ثلاثة من كتبه، هي: شرح القسم الأول من الإيضاح وأحال عليه في عدة مواضع[٤]، وإعراب القرآن وأحال عليه في موضع واحد[٥]، والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح وأحال عليه في موضعين[٦].

فيما عدا ذلك لا أستطيع أن أجزم بكل المصادر التي أفاد منها الشارح، خاصة أنه لا ينقل نصوصًا تهدينا إلى شيء من مصادره؛ حيث إن كثيرًا من النصوص التي نقلها كان نقله لها بمعناها، إلا أننا من خلال البحث والمقارنة بين ما يورده في شرحه وبين مصادر العربية المختلفة فإننا نستطيع أن نتلمس بعضًا من مصادره -وقد أشرت إلى ذلك في حواشي التحقيق- التي توافق ما يورده في شرحه، من أهمها:

كتاب سيبويه، ونوادر أبي زيد، وإصلاح المنطق، والأصول، والصحاح، وكتب أبي علي، وكتب ابن جني، وشرح الجرجاني، واللباب.

---

(١) ص١٢١.

(٢) ص٧٣.

(٣) ص٦٦.

(٤) منها: ص١، ٥، ٧٦، ١٦٣، ٢٥٣، ٢٧٢، ٤٧١.

(٥) ص٤١٥.

(٦) ص٢٥٠، ٢٦٣.

أما العلماء المذكورون في الشرح فهم قليل مقارنة بمادة الكتاب، حيث ذكر الشارح أربعة وعشرين عالمًا، تفاوت ذكرهم، حتى إن بعضهم لم يذكر سوى مرة واحدة، وهاهم مرتبين حسب تاريخ وفياتهم:

١/ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ):

نقل عنه عدم إجازته جمع اليد الجارحة على (أيادٍ)(١)، وذكر قوله في تصغير (حُبَارَى)(٢)، ونقل قراءته بإدغام الراء في اللام(٣).

٢/ الخليل (ت ١٧٥هـ):

نقل قوله أن (مِفْعَلاً) مقصور من (مِفْعَالٍ)(٤)، وأورد له ثمان مسائل خالفه فيها النحويين، وهي:

ما خالفه فيها سيبويه:

- خالفه سيبويه في تقدير الصفة المذكرة التي وصف بها مؤنث(٥).

- خالفه في همزة (جاءٍ) ونحوه(٦).

ما خالفه فيها الأخفش:

- خالفه الأخفش وخالف سيبويه في المحذوف من (مفعول) إذا كان معتل العين(٧).

---

(١) ص٦٢.
(٢) ص٢٣١.
(٣) ص٦٣٩.
(٤) ص١٧٩.
(٥) ص٢٤٥.
(٦) ص٥٦٢.
(٧) ص٥٢٣.

ما خالفه فيها نحويون آخرون:

- خالفه النحويون في أصل (آية)[1].
- وخالفوه في أصل (سِيَة)[2].
- خالفه المازني في القول بزيادة ميم (دُلامِص)[3].
- خالفه الجمهور في القول بزيادة هاء (هِرْكَوْلَة)[4].
- خالفه المازني في أصل (حَاحَيْتُ)[5].

٣/ أبو الخطاب الأخفش الكبير (ت ١٧٨هـ تقريبًا):

نقل عنه إجازته جمع اليد الجارحة على (أيادٍ)[6].

٤/ سيبويه (ت ١٨٠هـ):

سيبويه أكثر عالم نقل عنه الشارح؛ حيث ذكره في واحد وثلاثين موضعًا، صرّح في جميعها باسمه إلا في موضع واحد كنى عنه بصاحب الكتاب[7]، وهو ينقل عنه إما شاهدًا أو رأيًا أو تعليلاً، وأغلبها نقلٌ لآرائه وخلاف النحويين معه، وهذا الخلاف قد يكون خلافًا مع نحوي بعينه ذكره الشارح باسمه، نحو: خلافه مع الخليل في همزة (جاءٍ) ونحوه[8]. وكخلاف

(١) ص٥٤.
(٢) ص٦٥.
(٣) ص٤٠١.
(٤) ص٤١٦.
(٥) ص٥٩٢.
(٦) ص٦٢.
(٧) ص٤٢٢.
(٨) ص٥٦٢.

الأخفش معه في نون (رُمَّان)[1]، ووزن (جِيدٍ)[2]، وفي المحذوف من (مفعول) إذا كان معتل العين[3]. وقد يكون الخلاف مع عدد من النحويين، كخلاف بعض النحويين معه في أصل (آية)[4]. وقد يذكر الشارح رأي سيبويه بدون تصريح باسم من خالفه، كرأي سيبويه في وزن (ناس)[5]، وأصل (أولق)[6].

ونقل الشارح عن الكتاب ستة نصوص، واحد منها نقله نصًّا، وهو: "وقوله: وَبَعْضُهم يَقولُ: قُلُونَ، فَلا يُغَيِّرُ"[7].

وخمسة منها نقلها بالمعنى، هي:

١/ "قال: ومن العربِ مَنْ يَقُولُ: إِحَرُّونَ"[8]. ونصُّه: "وزعم يونس أنهم يقولون أيضًا: حَرَّةٌ وإحَرُّون، يعنون الحِرَار، كأنَّه جمعُ (إِحَرَّة)، ولكن لا يُتكلم بها"[9].

٢/ "فيقال: ظُبَات...قال سيبويه: ولا يُجَاوز"[10]. ونصُّه: "وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك استغناءً، وذلك: ظُبَةٌ وظُبَاتٌ"[11].

٣/ "قال سيبويه: التَّكسير والتَّصغير من وَادٍ واحدٍ"[12]. ونصُّه في الكتاب: "فالتصغير

---

(١) ص٢١٨.

(٢) ص٢٦.

(٣) ص٥٢٣.

(٤) ص٥٤.

(٥) ص٢٠٥.

(٦) ص٣٦٥.

(٧) ص٦٨، ونصّه في الكتاب ٣/٥٩٨.

(٨) ص٧٨.

(٩) الكتاب ٣/٦٠٠.

(١٠) ص٧٤.

(١١) الكتاب ٣/٥٩٨.

(١٢) ص٢٠٩.

والجمع من وادٍ واحد"[1].

٤/ "قال سيبويه: لو كانت الميم زائدة لقالوا: مِعْزاة"[2]. ونصُّه: "فأما المعزى فالميم من نفس الحرف؛ لأنك تقول: مَعْزٌ، ولو كانت زائدةً لقلت: عزاءٌ"[3].

٥/ "ألا ترى أنَّ سيبويه قال: يُمَالُ (الاسْوِدادُ) لأن (وِدَادًا) فيه بمنزلة (عِمَادٍ)"[4]. ونصُّه: "وتقول: الاسوداد، فيُميل الألف ههنا من أمالها في (الفِعَال) لأنَّ (ودادًا) بمنزلة (كِلابٍ)"[5].

ونسب الشارح إلى سيبويه قولاً لم أقف عليه في الكتاب المطبوع، قال عند حديثه عن جمع (جُرْح) على (أجراح): "وقد جاء في الشِّعر على (أَجْرَاح)...قال سيبويه: وهذا يجوز أن يكون من ضرورة الشعر"[6]. ولم أقف على هذا في الكتاب، والذي فيه: "وقالوا: جرح وجروح، ولم يقولوا: أَجْرَاحٌ، كما لم يقولوا: أقراد"[7].

٥/ يونس (ت ١٨٢هـ):

نقل حكايته عن العرب: (حَلَقَة)؛ بفتح اللام[8]، وذكر إجازته لتصغير (أخت) على (أُخَيْتَة)[9]، وأورد خلاف سيبويه معه في تصغير (قبائل)[10] و(مطايا)[11]، ونقل خلاف

---

(١) الكتاب ٤١٧/٣.

(٢) ص٣٩٣.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٤

(٤) ص٥١٧.

(٥) الكتاب ١١٨/٤

(٦) ص٢٨.

(٧) الكتاب ٥٧٦/٣.

(٨) ص٥٣.

(٩) ص٢٠٤.

(١٠) ص٢٣٠.

(١١) ص٢٤٢.

الجمهور معه في حكم إجازة الإدغام في نحو: ثوب بكر[١]. ولم أقف على هذا الخلاف فيما رجعت إليه من مصادر.

٦/ الفراء (ت ٢٠٧هـ):

نقل عنه أن (جَنَقُوهُم) لغة مولدة[٢]، ونقل قوله في (أسطاع)[٣]، وحَمْلَهُ (ضَرَبَ) على (ضَرَبَا)[٤]، وإجازته الإدغام في نحو: يُحْيِي[٥].

٧/ أبو عبيدة (ت ٢١١هـ تقريبًا):

نقل عنه قوله أن (سِئَة) القوس مهموزة[٦]، وذكره في معرض حديثه عن سبب شعر لرؤبة[٧].

٨/ أبو زيد (ت ٢١٥هـ):

نقل عنه إنشاده أبياتًا في خمسة مواضع[٨]، وأقوالا عن العرب في خمسة مواضع[٩]، وكل ما نقله أبو البقاء عنه في كتاب النوادر إلا ثلاثة منها، هي:

- رُِئِيّ؛ بالضم والكسر[١٠].

(١) ص٦٢٢.

(٢) ص٣٩٥.

(٣) ص٤٢٢.

(٤) ص٥٧٢.

(٥) ص٦٠٠.

(٦) ص٦٦.

(٧) ص١٦١.

(٨) ص٢٨، ٣٩، ٦٣، ١٣١، ١٥٣.

(٩) ص١٥، ٩١، ١٤٥، ٢٩٣، ٥٥٩.

(١٠) ص١٥.

– اسْتَعْلَى عليه[١].

– عَيَائل، بالهمز[٢]. وفي هذه الحكاية يبدو أن أبا البقاء وهم في نسبتها إلى أبي زيد لأن المصادر التي نقلت الحكاية ساقتها برواية المازني عن الأصمعي، وكذلك فعل أبو البقاء في اللباب[٣].

٩/ الأخفش (ت **٢١٥هـ تقريبًا**):

ذكر وفاقه مع سيبويه في القول بزيادة النون في (قُنْبَر)[٤]، وتعليله عدم جمع (حبارى) جمع تكسير[٥]، وقوله أن الألف والهاء من مخرج واحد[٦]، وذكر في موضعين أن الأخفش ذهب إلى أن مخرج الهاء قبل الألف[٧]، ونقل حكاية عنه وهي: طَغَى يَطْغُو[٨]، وردّه على سيبويه في عدم جواز الإدغام في كلمة وردت في شاهد شعري[٩]، وأورد له سبع مسائل خلافية مع سيبويه، وهي:

– خالفه في وزن (جِيدٍ)[١٠].

– في نون (رُمَّان)[١١].

---

(١) ص٢٩٣.

(٢) ص٥٥٩.

(٣) ٢/٤٠٦.

(٤) ص٤٠٦.

(٥) ص١١١.

(٦) ص٤٧٠.

(٧) ص٦٢٧، ٦٤١. وما ذكره فيه نظر، تبيينه في ص٦٢٧ ح٧.

(٨) ص٥٨٢.

(٩) ص٦٤٣.

(١٠) ص٢٦.

(١١) ص٢١٨.

- في إثبات بناء (فُعْلَل)[1].

- في جواز القول بزيادة نون (جُنْدَب) -بفتح الدال- وهو مبني على إثبات بناء (فُعْلَل)[2].

- خالف الخليل وسيبويه في المحذوف من (مفعول) إذا كان معتل العين[3].

- خالف سيبويه في قلب حرف العلة الثاني همزةً إذا وقعت ألف التكسير بينهما[4].

- خالفه في وزن (بِيض)[5].

١٠/ الأصمعي (ت ٢١٧هـ تقريبًا):

ذكره في معرض حديثه عن سبب شعر لرؤبة[6]، وذكر إجازته لرواة شاعر ردّ المبرد شعره لمخالفته القاعدة الصرفية[7]، ونقل سماعه لقول العرب: (مَنْجَنِينٌ)[8]، ونقله قراءة بعضهم سورة النَّاس بالتَّاء في الجميع[9].

١١/ الجرمي (ت ٢٢٥هـ):

نقل عنه حكايته عن العرب: رجل ودود، وامرأة ودودة[10]. ولم أقف على هذا القول فيما بين يدي من مصادر . والذي وقفت عليه أن (ودود) مما يستوي فيه المذكر

---

(١) ص٣٣٧.

(٢) ص٤٠٥.

(٣) ص٥٢٣.

(٤) ص٥٥٨.

(٥) ص٥٣١.

(٦) ص١٦١.

(٧) ص٢٨٧.

(٨) ص٣٩٧.

(٩) ص٤٦٧.

(١٠) ص١٥٩.

والمؤنث.

وذكر خلافه مع سيبويه والجمهور في أصل التاء من (كلتا)[1].

١٢/ ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ):

نقل عنه قوله أن أصل (سِيَة): سُئْوةٌ، فحُذفت منها الواو،ثم أُبدلت الهمزة ياءً وكُسرت السين إتباعًا[2].

١٣/ المازني (ت ٢٤٨هـ):

نقل رأيه في عدم قياس إبدال الهمزة من الألف وعدم قبوله له في نحو: دأبَّة، وشأبَّة[3]، وقوله أن لا علة لقلب الياء واوًا في نحو: التَّقْوَى والبَقْوَى[4]، وأورد له أربع مسائل خلافية، هي:

- خلافه مع الخليل والجمهور في القول بزيادة ميم (دُلامِص)[5].
- خلافه مع الجمهور في القول بزيادة ميم (قُمَارِص)[6].
- خلافه مع الخليل في أصل (حَاحَيْتُ)[7].
- خلافه مع الجمهور في جواز فك الإدغام في (تَحِيَّة) قياسًا على (أَحْيِيَة)[8].

والمسائل الخلافية في كتابه التصريف ، أما الرأيان الأولان ففي شرح التصريف لابن

---

(١) ص٤٦٢.

(٢) ص٦٥.

(٣) ص٤٣٢.

(٤) ص٥٨٠.

(٥) ص٤٠١.

(٦) ص٤٠٢.

(٧) ص٥٩٢.

(٨) ص٦٠١.

جني (المنصف).

١٤/ المبرد (ت ٢٨٥هـ):

نقل عنه ردّه أبياتًا شعرية لمخالفتها القاعدة الصرفية[١]، وأورد له أربع مسائل خلافية، هي:

- خلافه مع سيبويه في تصغير (جَلُولاء) و(بَرُوكَاءُ)[٢].
- خلافه مع سيبويه في تصغير (مُقْعَنْسِس)[٣].
- خلاف الزجاج معه في الألف التي بعد الياء المشددة في (أوليَّاء)[٤].
- خلافه مع سيبويه -وكنى عنه بصاحب الكتاب- في أن السين في (أَسْطَاعَ) زيدت عِوضًا من ذهاب الحركة من الواو في ((أَطْوَعُ)[٥].

والثلاثة المسائل الخلافية الأولى وردت في كتابه المقتضب.

١٥/ أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ):

حيث نقل عنه حكاية عن العرب: صَهْوَة وَصُهًى، وعُرْضَة وَعُرَض، وَعُمْرة وَعُمَر[٦].

١٦/ الزجاج (ت ٣١١هـ):

نقل عنه روايته لشاهد شعري[٧] ، وخلافه مع المبرد في الألف التي بعد الياء المشددة في (أوليَّاء)[١].

---

(١) ص٢٨٧.

(٢) ص٢١٥.

(٣) ص٢٢٤.

(٤) ص٢٥٢.

(٥) ص٤٢٢.

(٦) ص٣٦.

(٧) ص١٣٤.

١٧/ ابن السراج (ت ٣١٦هـ):

ذكر أنه أضاف بناء خامسًا على أبنية الاسم الخماسي الأربعة المتفق عليها، وهو: (فُعْلَلِل)، ومثَّل له بـ(هُنْدَلِع)[2]. وهذا مذكور في كتابه الأصول.

١٨/ ابن دريد (ت ٣٢١هـ):

ذكر قوله بزيادة الياء في (فَيْشَلة)[3]. وهذا مذكور في كتابه الجمهرة.

١٩/ الرماني (ت ٣٨٤هـ):

نسب إليه تعريفًا للتصريف[4]. وبالرجوع لكتابه الحدود وجدت أن الشارح وهم في ذلك؛ فإن ما ذكره هو تعريف الاشتقاق وليس التصريف.

٢٠/ ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

أورد له تعليقًا على شاهد شعري[5].

٢١/ الجوهري (ت ٣٩٨هـ تقريبًا):

نقل عنه جمع (جَدْيَة) على (جَدًى)[6]، وأن أصل الألف في (هام) ياءٌ[7]، وروايته لشاهد شعري[8]، وروايته عن الأصمعي أنه سمع (مَنْجَنِينٌ)[9]. ووقفت على هذه النقول في الصحاح.

(١) ص٢٥٢.

(٢) ص٣٤١.

(٣) ص٤٢٤.

(٤) ص٣٥٥.

(٥) ص٩٣.

(٦) ص٣٦.

(٧) ص٥٠.

(٨) ص١٣٤.

(٩) ص٣٩٧.

٢٢/ العبدي (ت ٤٠٦هـ):

ذكره أبو البقاء في سبعة عشر موضعًا، وبذلك يأتي بعد سيبويه في كثرة وروده في ثنايا الشرح ، وأغلب الظن أن ما ذكره له هي نقول من شرحه للإيضاح والتكملة، حيث صرَّح بذلك في موضع واحد فقال : "وذكر العبدي في الشرح..."(١).

وأبو البقاء ينقل عن العبدي نقل الناقد الممحص، فلا يسلّم له بكل ما يقول، فهو تارة يؤيده، وتارة يعارضه ويفند رأيه، من ذلك قوله: "فمن الواو (قاع)؛ لقولك في جمعه: أَقْوَاع، وقال العبدي: "لا يُجمع على (أَقْوَاع)". وقد حكاه أهل اللغة"(٢).

وقال عند حديثه عن إمالة (درهمان): "قال العَبْدي: "الإمالة هنا لكسرة النون"، وهذا فيه نظر..."(٣).

وقال عند حديثه عن اسم الفاعل والمفعول من (يَفْتَعِلُ) إذا كانت العين واوًا أو ياء: "وقال العبدي: "هذا من قبيل المشترك كلفظة (العَيْن)". وليس الأمر كما قال..."(٤).

وقد يري أبو البقاء أن في نقل بعض كلام العبدي فائدة وزيادة إيضاح فيورده ضمن شرحه، قال: "ذكر العَبْدي في هذا الباب كلامًا على (إزار)، وليس هذا موضعه، فأحببت نقله بعد الفراغ من الكلام على هذا الباب، وهو: فأما (إزار) فمن ذكَّره جمعه على: أُزُرٍ وَآزِرَة، ومن أنثه جمعه على: آزُرٍ، مثل: عَنَاقٍ وَأَعْنُقٍ..."(٥).

وربما عرض أبو البقاء قول العبدي ليوجّه به بعض صنيع أبي علي في التكملة؛ لأنه تلميذ أبي علي، فهو عارف بأغراض شيخه ودوافعه، وهو الذي قيل فيه: "إنه شرح كتاب أبي

---

(١) ص٦٦.

(٢) ص١١.

(٣) ص٣١٢.

(٤) ص٥٢٨.

(٥) ص٩١-٩٢.

علي بكلام أبي علي؛ لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده"[1]. قال أبو البقاء: "وقد جاء من (فَعَل) –بالفتح– المصدر على (فَعَالَة)، نحو: نَصَحَ نَصَاحَةً، وقد ذكره أبو علي ههنا وليس بموضعه، ولكنه لما رأى (يَفْعَل) في (نَصحَ) على (يَفْعَل) صار كمستقبل (فَعِلَ)، كذا قال العبدي"[2].

وقد ينقل عن العبدي ما يحكيه عن أبي علي، من ذلك رأي أبي علي في (يا) النداء، قال: "وحكى العَبْدي عن أبي علي أنها اسم للفعل مثل: هَلُمَّ"[3].

٢٣/ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ تقريبًا):

نقل قوله في أصل (حاجة)[4]، وإعرابه لكلمة من شاهد شعري[5]، وإنشاد ثلاثة أبيات[6]، وذكر اختياره أن الحركة مع الحرف، لا قبله ولا بعده[7]، وأورد تعليله أحكامًا صرفية في أربعة مواضع[8].

ونقول الشارح تلك في (المقتصد في شرح التكملة)، والشارح موافق له فيها.

٢٤/ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

---

(١) إنباه الرواة ٢/٣٨٧.

(٢) ص٢٦٩.

(٣) ص٣٣٠.

(٤) ص٥١.

(٥) ص١٤٧.

(٦) ص١٥٢.

(٧) ص٦١١.

(٨) ص٣١٢، ٥٠٩، ٥٦٣، ٥٧٧.

نسب إليه جواز حذف الميم من (جَحْمَرِش) عند جمعه جمع تكسير، فيجيز جمعه على (جَحَارِش)[1]. ولم أقف على ما نسبه إليه فيما بين يدي من مصادر، وفيها: أن هذا قول الكوفيين والأخفش، فهم يجيزون: فرزدق وفرادق، وخَدَرْنق وخدانق، وجَحْمَرِش وجحارش.

ولعل الشارح قاس (جحارش) على ما ذكره الزمخشري من تصغير (جَحْمَرش) على (جُحَيْرش) بحذف الميم، قال: "وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه، فإن صُغّر قيل في (فرزدق): (فُرَيْزد)، وفي (جَحْمَرش): (جُحَيْمر)، ومنهم من يقول: فُرَيْزق، وجُحَيْرش؛ بحذف الميم لأنها من الزوائد"[2]. وقد ردَّ ابن يعيش قول الزمخشري فقال: "فأما قول صاحب الكتاب في (جَحْمَرش): (جُحَيْرش) بحذف الميم فليس بصحيح وأظنه سهو..."[3].

---

(١) ص١٨٩.

(٢) المفصل ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) شرح المفصل ١١٧/٥.

شـواهـده

تنوعت شواهد أبي البقاء التي استدل بها على ما يشرح من قضايا، فشملت شواهد من القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره، وهنا سأتناول هذه الشواهد وطريقة أبي البقاء في الاستدلال بها.

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

استشهد أبو البقاء بالقرآن في كثير من القضايا، واشتمل هذا القسم على (١٢٠) آية منها المتواترة القراءة ومنها الشاذة، ولم يقتصر استشهاده على الجانب الصرفي؛ وإن كان هو الغالب؛ لأنه يشرح كتابًا صرفيًّا، بل اعتنى بالاستشهاد على بعض النواحي اللغوية والنحوية.

فمن استشهاداته اللغوية:

- استشهاده بقوله تعالى: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾[١] على أن معنى (يَنْغَضْنَ) في قوله الشاعر:

وَالعِيسُ يَنْغَضْنَ بِكِيرَانِنَا   كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبْ

يُحَرِّكن[٢].

- واستشهاده بقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٣] على أن معنى (فَاءَ يَفِيءُ): رَجَعَ[٤].

(١) سورة الإسراء، من الآية: ٥١.

(٢) ص٨.

(٣) سورة الحجرات، من الآية: ٩.

(٤) ص٧٠.

- واستشهاده بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾[1] على أن معنى (تخوُّف): تَنَقُّص[2].

ومن استشهاداته النحوية:

- استشهاده بقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلأَخِرَةِ﴾[3] على أن (مِنْ) تأتي للبدل[4].

- واستشهاده بقوله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾[5]، و﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[6] على أن الفعل (رجع) يأتي متعدّيًا، وبقوله تعالى: ﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى ٱلْمَدِينَةِ﴾[7] على أنه يأتي لازمًا[8].

أما استشهاداته الصرفية فمنها:

- استشهاده بقوله تعالى: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾[9] على أن (قِدَّة) تجمع على (قِدَد)[10].

- واستشهاده بقوله تعالى : ﴿فَٱنفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[11] على أن (ثُبَة) : تُجمع على

(١) سورة النحل، من الآية: ٤٧.

(٢) ص١٣٤.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ٣٨.

(٤) ص٢٦٣.

(٥) سورة التوبة، من الآية: ٨٣.

(٦) سورة الطارق، من الآية: ٨.

(٧) سورة المنافقون، من الآية: ٨.

(٨) ص٢٧٢.

(٩) سورة الجن، من الآية: ١١.

(١٠) ص٤٤.

(١١) سورة النساء، من الآية: ٧١.

(ثُبَاتٍ)[1].

- واستشهاده بقوله تعالى: ﴿فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾[2] على أن (فَعَلَ) قد يأتي مصدره على (فُعْلان)، نَحو: كَفَرَ كُفْرانًا[3].

أما القراءات الشاذة فاستشهد أبو البقاء بثماني آيات منها، هي:

١/ قراءة يحيى بن وثاب والحسن: ﴿وَعَلامَاتٍ وَبِالنُّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[4] -بضم النون ساكنة الجيم- واستشهد بها على أنه أراد النُّجوم، ثم حذف، وذلك مثل: أُسُود وأُسْد[5].

٢/ قراءة ابن مسعود ﷺ: ﴿فَٱقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾ واستشهد بها على أن المراد بـ(أَيْدِيَهُمَا) من قوله تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[6] هو: يَمِينَاهُمَا؛ لأنَّهما المقطوعان منهما في أول مرّة، إلا أنه جمع والمراد التثنية[7].

٣/ قراءة ابن عباس ﷺ وطلحة بن مُصرِّف: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُمْ بُدًّى فِي الأَعْرَابِ﴾[8] -بتشديد دال (بُدًّى) منونة- واستشهد بها على أن (فَاعِل) معتل اللام قد يجمع على (فُعَّل)، نَحْو: غَازٍ وَغُزًّى، وَعَافٍ وَعُفًّى، وبادٍ وبُدًّى[9].

---

(١) ص٦٧.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية: ٩٤.

(٣) ص٢٦٦. وينظر: ص٥٩، ٧٠، ٩٦، ١٠٧، ٢٨٩، ٤١٩، ٥٠٣.

(٤) سورة النحل، آية: ١٦.

(٥) ص١٣.

(٦) سورة المائدة، من الآية: ٣٨.

(٧) ص١٢٨.

(٨) سورة الأحزاب، من الآية: ٢٠.

(٩) ص١٥١.

٤/ قراءة عائشة وابن عباس رضي الله عنهما وابن يعمر وعثمان الثقفي: ﴿إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[١] -بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف وتخفيفها- واستشهد بها على أن (أَوْلَقًا) يجوز أن يكون اشتقاقه من (وَلَقَ) إذا أسرع، أي تسرعون القول فيه[٢].

٥/ قراءة بعضهم سورةَ النَّاس بالتَّاء في الجميع[٣] واستشهد بها على إبدال السين تاء، وهذه القراءة ذكرها ابن خالويه، ونقل عن أبي عمرو أنها لغة قضاعة.

٦/ قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿فَهَلْ مِن مُّذَّكِرٍ﴾[٤] واستشهد بها على جواز إبدال التاء ذالاً في (اذتكر)، وإدغام الذال الأولى فيها، وذلك عند صياغة (افتعل) من (الذكر)[٥].

٧/ قراءة نافع في رواية خارجة: ﴿مَعَائِشَ﴾[٦] واستشهد بها على أن الأصل في (معايش) التصحيح؛ لأنها من (عاش يعيش)، والواحدة (معيشة)، أما قراءة نافع فذكر أبو البقاء أن من النحاة من لحنها، ومنهم على من خرَّجها على وجه من القياس[٧].

٨/ قراءة رواها الخليل عن أهل مكة: ﴿بِأَلْفٍ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُردِّفِينَ﴾[٨] -فيمَن شدَّد؛ ضمتين وكسرتين وبضم الأولى وفتح الثانية، أي: (مُرُدِّفين)، و(مُرِدِّفين)، و(مُرَدِّفين)- واستشهد بها على أن حركة الإتباع لا فرق فيها بين إتباع الثاني للأول والأول للثاني[٩].

ووجّه أبو البقاء بعض القراءات، نحو توجيهه:

---

(١) سورة النور، من الآية: ١٥.

(٢) ص٣٦٥.

(٣) ص٤٦٧.

(٤) سورة القمر، من الآيات: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.

(٥) ص٤٧٩.

(٦) سورة الأعراف، من الآية: ١٠.

(٧) ص٥٣٧.

(٨) سورة الأنفال، من الآية: ٩.

(٩) ص٦١٧.

- قراءة يحيى بن وثاب والحسن[1]: ﴿وَعَلامَاتٍ وَبِالنُّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[2].

- وقراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم[3]: ﴿كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صُفْرٌ﴾[4].

- وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي[5]: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[6].

ولم يعنَ أبو البقاء بعزو ما يذكره من قراءات، فهو لم يعزُ إلا أربع قراءات، هي: قراءتان لابن مسعود ﷺ[7]، وقراءة لنافع[8]، وقراءة لأبي عمرو[9].

ونلحظ أنه قد يستشهد على المسألة الواحدة بأكثر من آية، من ذلك:

- قال: "وأما (عِير) فالمراد به: القافلة فيجمع بالألف والتاء لتأنيث معناه، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾[10] وقال: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ﴾[11] ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[12]"[13].

---

(١) ص١٣.

(٢) سورة النحل، آية: ١٦.

(٣) ص١٥.

(٤) سورة المرسلات، الآية: ٣٣.

(٥) ص٣٩.

(٦) سورة الأنعام، من الآية: ١٦١.

(٧) ص١٢٨، ٤٧٩.

(٨) ص٥٣٧.

(٩) ص٦٣٩.

(١٠) سورة يوسف، من الآية: ٩٤.

(١١) سورة يوسف، من الآية: ٧٠.

(١٢) سورة يوسف، من الآية: ٨٢.

(١٣) ص٨٣. وينظر: ص٢٩، ١٢٧-١٢٨، ١٤٣، ٢٧٢، ٢٨٩.

وغالبًا ما يكتفي بذكر موضع الشاهد في الآية، وهذا يدلُّ على قوة حافظته وقدرته على استحضار الشاهد من غير تلاوة الآية كاملة، واكتفاؤه بموضع الشاهد أدَّى إلى عدم تمييز الآية المرادة؛ إذ تكرر موضع الشاهد في أكثر من آية، من ذلك:

– استشهاده بقوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾"[1]. وهذا الشاهد جزء من إحدى وخمسين آية وردت في القرآن[2].

– وبقوله تعالى: ﴿مَن خَلَقَ﴾"[3]. وهذا الشاهد جزء من الآية (٦١) من سورة العنكبوت، ومن الآية (٢٥) من سورة لقمان، ومن الآية (٣٨) من سورة الزمر، ومن الآية (٩) سورة الزخرف، و من الآية (١٤) من سورة الملك.

– وبقوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾"[4]. وهذا الشاهد جزء من الآية (٢) من سورة الرعد، و من الآية (١٠) من سورة لقمان.

– وبقوله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَى﴾"[5]. وهذا الشاهد جزء من الآية (٣٣) من سورة الأحقاف، ومن الآية (٤٠) من سورة القيامة.

وأورد الباحث مجيد الزاملي تعليلاً لذلك فقال: "ولو فتشنا عن سبب إيراده الآيات غير تامة لوجدنا أنه معنيٌّ بصوغ الأقيسة والضوابط للمسائل اللغوية والنحوية والصرفية، ويقتضي المقام عنده الإيجاز في ذلك"[6].

---

(١) ص٦٢٠.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص٥٢٢-٥٢٣.

(٣) ص٦٤٩.

(٤) ص١٣٣.

(٥) ص٦٠٠.

(٦) أبو البقاء العكبري صرفيًّا ص٤٧. (رسالة دكتوراه بجامعة القادسية بالأردن).

ثانيًا: شواهد الحديث الشريف والأثر:

استشهد أبو البقاء في هذا القسم من شرحه بأربعة أحاديث وأثرين، هي:

- «ليس في الخَضْراوَات صدقة»[1]. واستدلَّ به على إجراء الصفة مجرى الاسم، فـ(خضراوات) جُمع هذا الجمع لأنه صار صفة غالبة، فعومل معاملة الاسم، فجمع كما جمع (صحراء) على (صحراوات).

- «مازال جبريل يُوصيني بالسِّواك حتى كاد يُدْرِدُنِي»[2]. واستدلَّ به على أن (الدَّرَد) هو: ذهاب الأسنان.

- «ليس منَ امْبِرّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[3]. واستدلَّ به على إبدال لام التعريف ميمًا في لغة بعض هذيل[4].

- «ارْجِعْنَ مأْزوراتٍ غير مأجُورَاتٍ»[5]. واستدلَّ به على أن الشيء يُجري عليه الكثير من أحكام مجاوره.

وذكر أبو البقاء أثرين، هما:

قول عمر ﵁: «اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا»[6]. واستدل به على أن معنى تمعدد الرجل: صار على أخلاق معدّ.

وقول أبي هريرة ﵁: «طَابَ امْضراب»[7]. واستدلَّ به على إبدال لام التعريف ميمًا في لغة بعض هذيل.

---

(١) ص١١١.

(٢) ص٤٠٢.

(٣) ص٤٥٧.

(٤) ينظر التعليق عليه في حواشي التحقيق.

(٥) ص٥٢٠.

(٦) ص٣٩٢.

(٧) ص٤٥٧.

ثالثًا: شواهد الشعر:

ضم هذا القسم (١٤٤) شاهدًا شعريًّا، (٧١) شاهدًا من شواهد التكملة، و(٧٣) شاهدًا أضافها أبو البقاء، ولم يرد من مجموع شواهد هذا القسم إلا (١٢) شاهدًا مجهول النسبة؛ خمسة منها هي من شواهد سيبويه، وشاهد من شواهد التكملة.

والتزم أبو البقاء بالاستشهاد بشعر شعراء عصور الاحتجاج[١]، فلم يورد من شعر المحدثين إلا ثلاثة أبيات لأبي علي بن مقلة، هي:

إِذَا أَتَى الموتُ لِمِيعَادِهِ ... فَعَدِّ عَنْ ذِكْرِ الأَطِبَّاءِ

وَإِنْ مَضَى مِنْ كُنْتَ صَبًّا بِهِ ... فَالصَّبْرُ مِنْ دَأَبِ الأَلِبَّاءِ

مَا مَرَّ شَيءٌ مِنْ بَنِي آدَمَ ... أَمَرُّ مِنْ فَقْدِ الأَحِبَّاءِ[٢]

أوردها على سبيل التمثيل والاستئناس لا الاستشهاد، ونقل عن العبدي أنه لم يأت في الشعر جمع من مضاعف الباء متواليًا إلا هذه الثلاثة[٣].

وجلُّ الشواهد استشهد بها على قضايا صرفية، وقد يستشهد بالبيت على مسألة نحوية أو لغوية، فمن استشهاداته النحوية:

- قال: "ومشقَّ السَّوابي: أي موضعُ شقِّها، وهو مفعول (تَرَبَّعْنَ)، ويجوز أن يكون ظرفًا كما قال مُتمِّم:

قَاظَتْ أُثَالَ إلى النَّقَا وَتَرَبَّعَتْ ... بِالحَزْنِ عَازِبَةً تُسَنُّ وَتُوْدَعُ

تُوْدَعُ: تُرْكَبُ. وأما قول طرفة:

(١) ينظر تفصيل القول في عصور الاحتجاج في: الخزانة ١/٥-٩.

(٢) ص١٥٦.

(٣) ص١٥٦.

تَرَبَّعَتِ القُفَّينِ...

فالأشبه أن يكون مفعولاً به على السَّعة؛ لأنه مكان مخصوص"[1].

ومن استشهاداته اللغوية:

- قال: "ومثله: نُعَرَةٌ ونُعَرَاتٌ ونُعَرٌ، وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها، وهو أيضًا ذباب مخصوص، قال الشاعر:

تَرَى النُّعَرَاتِ الخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ   أُحَادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهْ

يصف فرسًا، واللَّبان: الصدر، والأشبه أن يريد بالأخضر الأزرق، وهو قول الآخر:

إِنِّي امْرُؤٌ تَجِدُ الرِّجَالُ عَدَاوَتِي   وَجْدَ الرِّكَابِ من الذُّبَابِ الأَزْرَقِ"[2]

ويمكن إيجاز منهج أبي البقاء في تناول الشواهد الشعرية فيما يلي:

١/ كثيرًا ما يشرح الشاهد الشعري شرحًا لغويًّا، ولا غرو في ذلك فقد صنَّف في شرح شواهد الإيضاح مصنَّفًا أحال عليه في هذا الشرح، وقد ذُكر ذلك في منهجه. ومن أمثلة عنايته بشرح الشاهد الشعري:

- قوله: "قال الشاعر:

كَأَنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ في جَوْفِ ضَالَةٍ   تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إِذَا مَا تَلَهْجَمَا

الوَحَى: الصوت، والصُّرَد: طائر، والضَّالة: شجرة، والتَّلهجُم: الاضطراب، شبَّه رُغاء جمل بصوتِ الصِّرْدان، والشاهد: أنه جمع (صُرَد) على (صِرْدِان)[3].

٢/ يكاد يوضح وجه الاستشهاد في كل شاهد يورده.

---

(١) ص١١٣-١١٤.

(٢) ص٥٧.

(٣) ص٢٣. وينظر: ص١٨، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٤٨، ٤٩، ٥٧، ٦٠.

٣/ قلَّما ينسب الشاهد الشعري إلى قائله، فهو لم ينسب إلا (٣٥) شاهدًا، وقد وفقني الله لمعرفة نسبة ما تبقى من شواهده.

٤/ قد يتعرض لبعض النواحي النحوية في الشاهد، من ذلك:

- قوله: "قال الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى تَزَجُّجَهَا من حَالِكٍ وَاكتِحَالَهَا

...وفي انتصاب (أَخْفِية) على هذا وجهان:..."[1].

٥/ قد يتعرض لذكر مناسبة البيت، وورد ذلك في موضعين:

- قال: "ومنه قول رُؤْبَة:

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

وسبب هذا الشعر أن رؤبة وقف عليه جماعة من طَلَبة اللغة كأبي عبيدة، والأصمعِي، فمرَّت بِهم امرأة فاستحيت أن تجوزَهم، فقال رؤبة:..."[2].

- وقال: " قال دُريدُ بن الصِّمَّة:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا سَمِعْتُ بِهِ كَاليَومِ طَالِي أَيْنُقٍ جُرْبِ

وسبب ذلك أنه مرَّ بامرأة تَهْنَأُ إبلاً لها فأعجبته..."[3].

٦/ قد يكتفي بإيراد موضع الشاهد من البيت، نحو:

- ...فَقَفَا حِبِرٍّ[4].

(١) ص١٤٦. وينظر: ص٥٢، ١٣٤-١٣٥، ١٩٢-١٩٣.

(٢) ص١٦١.

(٣) ص١٦٨-١٦٩.

(٤) ص٢٤.

- ...سُرٍّ وَضُرْ[1].

٧/ قد يتعرض لروايات البيت المذكور، من ذلك:

- قوله: "وأما قول أبي ذؤيب:

تَبرَّأُ مِنْ دَمِ القَتيلِ وَبَزِّه   وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ القَتيلِ إِزَارُهَا

فيُروى: وَبزُّه -بالجرِّ والرَّفعِ- ويُروى: وثَوْبُه -بهما-...."[2].

٨/ وعند إنشاده لقول جرير:

قَتَّلنَنَا بِعُيونٍ زَانَهَا مَرَضٌ   وَفِي المِرَاضِ لَنَا شَجْوٌ وَتَعْذِيبُ

ذكر أن القصيدة التي منها هذا الشاهد قيلت في مدح سليمان بن عبد الملك، ولم يصنع هذا في غير هذا الشاهد[3].

ومما يؤخذ عليه:

١/ إهماله التعرض لـ(٢٣) شاهدًا من شواهد التكملة.

٢/ نسبته إلى سيبويه إنشاد بيت شعري، وهو ليس من شواهد الكتاب، وهو:

فَغِظْنَاهُمُ حَتَّى أَتَى الغَيْظُ مِنْهُمُ   قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرِئِينَا[4]

٣/ فسر كلمات بعض الشواهد بغير المشهور، من ذلك:

- قوله: "قال الشاعر -أنشده أبو زيد- :

وَلَّى وَصُرِّعْنَ مِنْ حَيْثُ ٱلْتَبَسْنَ بِهِ   مُجَرَّحَاتٌ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولُ

---

(١) ص٧٧. وينظر: ص٥٠، ١١٤، ١٧٦، ٥٤٣، ٦٤٧، ٦٤٨.

(٢) ص٩٢. وينظر: ص٤٨، ١٣٤.

(٣) ص١٦٧.

(٤) ص٦٩.

...والتَبَسْنَ: أَحَطْنَ بِهِ"[١].

ولم أقف على هذا المعنى في المعاجم، والذي فيها: التبسن بمعنى: اختلطن[٢].

- وقوله: "...كما قال مُتمِّم:

قَاظَتْ أُثَالَ إلى النَّقَا وَتَرَبَّعَتْ   بِالحَزْنِ عَازِبَةً تُسَنُّ وَتُوْدَعُ

تُوْدَعُ: تُرْكَبُ"[٣].

ولم أقف في معاجم اللغة وشروح المفضليات التي اطلعت عليها على أن (تُوْدَعُ) بمعنى : تُرْكَبُ، والذي فيها أن (تُوْدَعُ) بمعنى: تُوَدَّع، أو هو من الدَّعة والخفض[٤].

- وقوله: "قَالَ الشَّاعِرَ:

غَيْرَ مِيلٍ وَلا عَوَاوِيرَ فِي الهَيْـ   ـجَا وَلا عُزَّلٍ وَلا أَكْفَالِ

...وَالنَّكْلُ وَالكَفْلُ: الذي لا يَثبُت على السَّرج"[٥].

ولم أقف على هذا المعنى لكلمة (نَكْل) في المعاجم التي رجعت إليها، والذي فيها أن معنى رجل نِكْل ونَكْل كأنَّه يُنكِّل به أعداؤه، والناكل: الجبان الضعيف، ورجل نَكْل: قوي مجرب شجاع. وحول هذين المعنيين يدور معنى (نكل) في بقية المعاجم التي راجعتها[٦].

- وقال: "قال حُميد بن ثور الهلالي:

فَلَمَّا أَتَى عَامَانِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ   عَنِ الضَّرْعِ وَاحْلَوْلَى دِمَاثًا يَرُودُهَا

---

(١) ص٢٨.

(٢) ينظر التعليق عليه في حواشي التحقيق.

(٣) ص١١٣.

(٤) ينظر التعليق عليه في حواشي التحقيق.

(٥) ص١٨٣.

(٦) ينظر التعليق عليه في حواشي التحقيق.

يصف فصيلاً صار ابن لبون بعد عامين، والتقدير: بعد ترك ارتضاعه من الضَّرع، واحلولى: وَجَدَه حُلْوًا، والدِّماثُ: جمع دَمثٍ، وهو النبات الليِّن"[1].

وتفسيره للدَّمث بالنبات اللين لا يتفق مع ما في المعاجم، والذي في المعاجم أن (الدَّمْث) هو: المكان السهل، ومكان دَمِث ودَمْث: لينُ الموطِئ، والوادي الدَّمِث: السائل.

٤/ توقف في الاحتجاج بشعر من عصور الاحتجاج، حيث قال: "ولا عبرة بما خرج عن هذا المثال مثل قولهم: (مَامُوقٌ) فِي (مَوْمُوقٍ)؛ لأنه جاء في شعر من لا يحتجُّ به، ولو كان حجَّةً لَمَا ألتُفِتَ إليه لشذوذه"[2].

وهذه الكلمة وردت في قول مالك بن أسماء بن خارجة:

وَمن حَديثٍ يَزِيدُني مِقَةً ... مَا لِحَدِيثِ المَامُوقِ من ثَمَنِ

ومالك بن أسماء شاعر أموي، وشعراء العصر الأموي يحتج بشعرهم في النحو، ولم أقف على من أنكر الاحتجاج بشعره.

رابعًا: شواهد النثر:

ويشمل ذلك ما ورد عن العرب من مثل أو قول، أما الأمثال فساق أبو البقاء منها خمسة، هي:

(اسْتَتْيَسَتِ الناقة)[3]، و(استنوق الجمل)[4]، و(أَطْرِقْ كَرَا إن النعام في القُرَى)[5]، و(حِدَأً حِدَأً وراءَكِ بُنْدُقة)[6]، و(العاشية تَهيجُ الآبِيَةَ)[7].

---

(١) ص٢٩٤-٢٩٥.

(٢) ص٣٦٥.

(٣) ص٢٩٣.

(٤) ص٣٨، ٢٩٣.

(٥) ص١١٩.

(٦) ص٥٦.

(٧) ص١٤١.

ونقل عن العرب الكثير من الأقوال، منها:

(إنه ليأتِينَا بالغَدَايا والعَشَايَا)[1]، و(بعير ذو عثانين)[2]، (تارةً يرمي وتارةً يَجْنِقُ)[3]، و(ما زلنا نَطَأُ السماء حتى أتيناكم)[4]، و(هَنَأَنِي الشيء ومَرَأَنِي)[5].

وأبو البقاء غير معنيّ بذكر مناسبة المثل أو القول، إلا أنه قد يوضح ما أشكل منه، من ذلك:

- قوله: "وفي المثل: أَطْرِقْ كَرَا إن النعام في القُرَى، أَي لا تتحجج بطول عنقِكَ، فإن النعام أطولُ عُنُقًا منك، وهو حاضر"[6].

- وقوله: "مثل: العاشِيةُ تَهِيجُ الآبِيةَ، فالعاشِيةُ: الناقة التي تتعشَّى، والآبِية: التي تأبى العَشاءَ"[7].

- وقوله: "وقولهم في الصَّيد: أَمَيْدِيٌّ هو أم مرجولٌ؟ أي حصلت يده في الشَّرَكِ أم رِجلُه؟[8]

- وقوله: "...وَمِنْ ذَلك قَولُهم: أرضٌ مَأْسَدَةٌ أي: كَثيرةُ الأسُود، وَهَذا مِنَ الأمْكنة، وَكذلك نَظائرهُ كقَولِهم: أرضٌ مَضَبَّةٌ؛ كثيرَة الضِّبَابِ "[9].

وقلّ أن يصرّح براوي الحكاية، ومما أورده منسوبًا:

---

(١) ص٥١٩.

(٢) ص٤٧٦.

(٣) ص٣٩٥.

(٤) ص٨٥.

(٥) ص٥٢٠. وينظر: ص٦٦، ٩٥، ٢٦٥، ٢٩١، ٣٦٨، ٣٩١، ٤٧٦.

(٦) ص١١٩.

(٧) ص١٤١.

(٨) ص٦٣.

(٩) ص٣٩١.

- وقوله: "وحكى أحمد بن يحيى: صَهْوَة وَصُهًى"[١].

- وقوله: "وحكى الجرمي لفظةً واحدةً تؤنَّث، قالوا: رجلٌ وَدودٌ، وامرأة وَدودةٌ"[٢].

- وقوله: "يقال: طَغَى يَطْغُو، حكاه أبو الحسن"[٣].

وقد يذكر الحكاية بالمعنى، من ذلك:

- وقوله: "وهو ما جاء في الحكاية: تارةً يرْمي وتارةً يَخْنِقُ"[٤]. وهذه الحكاية وردت في المصادر عن أبي عبيدة ونصها: (...مرّةً نُخْنَقُ، وأخرى نُرشَقُ).

---

(١) ص٣٦.

(٢) ص١٥٩.

(٣) ص٥٨٢.

(٤) ص٣٩٥.

موقفه من الأصول النحوية

أصول النحو أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله(١)، وهي أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال(٢).

وسأتعرض في هذا المبحث لموقف أبي البقاء من الاستدلال بهذه الأدلة.

أولاً: السماع:

يشكل السماع رافدًا ثرًّا من روافد أدلة النحو، فهو الدليل النقلي الحيّ الذي ضُبطت به اللغة، وقامت على أساسه قواعدها، وهو المُقدّم عند اللغويين من بصريين وكوفيين، وقفوا عنده لا يجاوزونه إلا إن خالف موازينهم التي اشترطوها في المسموع.

وأبو البقاء حذا حذو سابقيه في الاحتجاج بالسماع، والعناية به، والوقوف عنده، فنراه يقول:

- "وأما (عَجْلان) و(عَطْشَان) فيكسَّر على (فِعَال)، نحو: عِجَال، وعِطَاش، وكل ذلك يُقتصر فيه على السماع"(٣).

- "وأما الملحق في الحشو فيُقتصر فيه على السماع"(٤).

- "...فالأولُ نَحْو: سِيَةٍ وَسِيَاتٍ، وَلم يُسْمع فيْهِ الوَاوُ وَالنُّونُ"(٥).

وصرَّح بتقديمه السماع على القياس فقال : "وأجاز أبو عثمان (تَحْيِيَةً)، وذلك قياس

(١) ينظر: لمع الأدلة ص٨٠.

(٢) ينظر: الاقتراح ص٢١.

(٣) ١٨٥.

(٤) ص٣٥٠.

(٥) ص٦٥.

ضعيف لم يَرِد به سماع"[1].

وقال: "وقوله: "ليس كل جمع يُجمع" يعني أنه لا يُقدَم على ذلك إلا بالسماع؛ إذ كان القياس لا يقتضيه"[2].

وقد يعلل عدم مجيء السماع فيقول: "ويُجمع (جِيْد) في أدنى العدد على (أَفْعَال)، نحو: أَجْيَاد، ولم يُسمع فيه: أَجْيُد؛ لثقل الضمة على الياء، واقتُصر فيه على القلة"[3].

وهو يرجح الجانب المدعوم بالسماع عند الاختلاف، قال: "ووجه الخلاص من هذا الإشكال أن كل واحد من المذهبين يُوجَّه عليه المسموع، وكل واحد من العلتين صحيح، ولو جاء في كل واحد منهما ما جاء في الآخر جاز"[4].

وتتجلى عناية أبي البقاء بالسماع في كثرة ما بثَّه في ثنايا شرحه من شواهد القرآن والحديث والشعر والنثر، فهو يستشهد بالقرآن وقراءاته المتواترة والشاذة، ويقبل القراءة ولو خالفت القياس، ويتضح ذلك في موقفه من قراءة نافع وقراءة أبي عمرو اللتين ردهما كثير من النحويين، ولحّنوا رواتهما، فقال عند ذكره لقراءة نافع:

"فأما قراءة نافع ﴿مَعَائِشَ﴾[5] بالهمز فقد قالوا: لحن؛ لِمَا ذكرنا، وقال بعضهم: له وُجَيْهٌ من القياس، وذلك أن الياء لَمَّا سكنت في الواحد أشبهت الزائدة فِي (صَحِيفَة) ..."[6]. فهو وإن لم يصرح بقبوله القراءة أو إنكاره لها فإنه يذكر لها وجهًا من القياس يردُّ به على من لحَّنها.

(١) ص٦٠١.

(٢) ص١٢٥.

(٣) ص٢٦.

(٤) ص٨٢.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: ١٠.

(٦) ص٥٣٧.

ولا أتفق مع الدكتورة فوزية العتيبي حين نسبت إلى أبي البقاء إنكار قراءة أبي عمرو بإدغام الراء في اللام[1]، وذلك لأنه قال: "وما حكي عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام يُثبته المحققون، وقد كان سيبويه يُنكر ذلك"[2]. فهو لم ينكر القراءة، بل قال إنها مثبتة عند العلماء المحققين، ونسب الإنكار لسيبويه؛ وإن لم يَثبُت هذا عن سيبويه أيضًا. أما قوله: "ولا تقول: اغْفِر لَّهُ؛ فتُدغم الراء في اللام..."[3]. فهو ناقل رأي البصريين، وليس بمنكر للقراءة. والله أعلم.

أما الاستشهاد بالحديث وبالأثر فإن أبا البقاء لم يكثر منه، فاستشهاده بهما قليل قلّة ظاهرة قياسًا إلى استشهاده بالقرآن الكريم والشعر وأقوال العرب، فلم يورد إلا أربعة أحاديث وأثرين، أضف إلى ذلك أنه مستدلٌّ بها على مسائل لغوية، وبذلك يمكن القول إن أبا البقاء نَهَج نَهْج سالفيه في عدولهم عن الاستشهاد بالحديث، فهو لا يمثل عندهم مصدرًا من مصادر الاحتجاج في النحو والصرف[4]، مع أنَّ أبا البقاء عني بالحديث فألَّف كتابًا في إعراب الحديث.

وشواهده الشعرية اقتصر فيها على عصور الاحتجاج، وما نقله من أبيات أبي علي بن مقلة فهو من باب التمثيل لا الاستشهاد؛ وسبق إيضاح ذلك عند الحديث عن شواهده. وجميع شواهده معروفة القائل خلا اثنا عشر بيتًا، وهو عدد قليل بالقياس إلى مجموع شواهده، وهي وإن كانت مجهولة النسبة إلا أنَّ جلَّها رواها ثقات، فخمسة منها رواها سيبويه، وواحد رواه ابن السكيت، وثان رواه أبو زيد، وثالث رواه المبرد، ورابع من شواهد التكملة.

---

(١) في دراستها للقسم الأول ص١١٦.

(٢) ص٦٣٩.

(٣) السابق.

(٤) ينظر موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث في: الخزانة ١/٩-١٥، والحديث النبوي في النحو العربي.

وصرّح أبو البقاء بردِّ شاهد شعري لَمَّا لم تثبت لديه صحته، قال: "...وقد حكى الفراء مجيء الإدغام في مثل هذا نحو: يُحِيُّ، وأنشد فيه بيتًا مصنوعًا، وهو مع ذلك شاذّ في القياس والاستعمال"[1].

أما ما ورد من مأثور كلام العرب فقد أكثر منه أبو البقاء لتدعيم القواعد التي ساقها، بالإضافة إلى ذكره الكثير من لغات العرب مستخدمًا أسلوب الحصر والاستقصاء غالبًا، من ذلك:

- قال: "فأما (تَرْجُمَان)...وفيه لغتان:..."[2].
- وقال: "وأما الذال فنحو (افْتَعَلَ) من (الذكر)، وفيه لغتان:..."[3].
- وقال: "وأما (فَعِلَ يَفْعَلُ) مثل: (وَجِلَ يَوْجَلُ) ففيه أربع لغات:..."[4].

وكثيرًا ما يحكم على اللغة التي يوردها، وسبق ذكر أمثلة ذلك عند الحديث عن منهجه.

ثانيًا: القيـاس:

القياس هو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[5].

وعناية أبي البقاء بالقياس ظاهرة، فقلَّما تجد فصلاً من فصول الشرح خاليًا منه، فهو يعتدُّ به ويدقق النظر فيه، وينبِّه خلال شرحه على ما جاء من المسائل موافقًا للقياس وما شذَّ عنه. ونجمل موقفه من القياس فيما يلي:

(١) ص٦٠٠.
(٢) ص٣٨٨.
(٣) ص٤٧٨.
(٤) ص٤٨٩.
(٥) الإغراب ص٤٥، وينظر: الاقتراح ص٧٠.

١/ التنبيه غالبًا إلى ما وافق القياس من المسائل، من ذلك:

- قوله: "وقالوا: أزْمَانٌ، وهو القياس"[(١)].

- وقوله: "فأما السماء بمعنى المطر فقد كُسِّر على: أَسْمِيَةٍ وَسُمِيٍّ، هذا هو القياس؛ لأنه مُذكَّر كالمطر"[(٢)].

- وقوله: "وقد قالوا: نُصُبٌ على القياس"[(٣)].

٢/ تقديم القياس الأقوى، من ذلك:

- قوله: "فإن بنيتَ مثل (تُرْتُبٍ) من (البَيْعِ) قلتَ على مذهب سيبويه: تُبِيعٌ، وأصله (تُبْيُعٌ)، فنقلتَ ضمةَ الياء إلى الباء، وبقيت الياءُ ساكنةً بعد الضمة، وقياسُها أن تُبدَلَ واوًا كما أُبدِلت في (مُوقِنٍ) و(مُوسِرٍ)، ولكنْ عارَضَ هذا القياس قياس أرجحُ منه، وهو أن تُبدلَ من الضمة كسرة فتبقى الياء بحالها، وهو أخفُّ وأقلُّ تغييرًا"[(٤)].

٣/ التعليل لِمَا وافق القياس، من ذلك:

- قوله: "وللإلحاق شرطان: أحدهما: أنْ لا يكون الزَّائد للإلحاق أولاً، والقياس ألا يكون ثانيًا، وعلَّة ذلك أنّ حرف الإلحاق زائد، وإنَّما يُزادُ على الشيء عند الحاجة إليه، وما لم تُستوفَ الأصول فلا حاجة إلى الزِّيادة"[(٥)].

---

(١) ص١٦.

(٢) ص٨٥.

(٣) ص٨٨. وينظر: ص٩١، ١٠٢، ١٨٧، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥١.

(٤) ص٥٣١.

(٥) ص٣٤٩.

- وقوله عند حديثه عن الإلحاق: "واعلم أن أكثر المقيس أن تكون الزِّيادة بتكرير اللام، وذلك أنّ اللام قد وقعت مُتكرِّرةً في الأصول، مثل: جَعْفَر، وسَفَرْجَل. والعين لا تُكرَّر إلا في المضاعف، ويكون تكريرُها للتكثير في الأصل، مثل: ضَرَّبَ، وَزَمَّلَ"[1].

٤/ التعليل لِمَا خالف القياس، من ذلك:

- قوله عند حديثه عن تصغير الأسماء المبهمة: "...وأما الحرف الثاني فالقياس أن يكون عين الكلمة حتى تكون ياء التصغير ثالثة، إلا أنهم لو فعلوا ذلك لأدَّى الحكم إلى أن يصير ثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، والثانية ياء التَّصغير، والثالثة لام الكلمة، والجمع بين ثلاث ياءات مُستكرهٌ جدًّا... فحذفوا إحداها..."[2].

- وقوله: "...أحدهما: في (أَبَى يَأْبَى)، ولا ثاني له، وكان القياس (يَأْبِي)، مثل: رَمَى يَرْمِي، وَأَتَى يَأْتِي، لكنه شذَّ، وقد قيل: وجه مجيئه على ذلك أنَّ الهمزة إذا كانت عينًا تُفتح في المستقبل، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وشَآهُ يَشْآهُ، والهمزة في (أَبَى) فاء الكلمة، والفاء مجاورة للعين، والمجاور للشيء قد يُعطى حكمه"[3].

- وقوله: "وقالوا في (لبَّ): لَبَّى، والقياس (لبَّبَ)، فكرهوا اجتماع ثلاثة أمثال، فأبدلوا الأخيرَ ياءً فقالوا: لَبَّيتُ، ثم أبدلوا الياء إذا تحرَّكت وانفتح ما قبلها ألفًا فقالوا: لَبَّى"[4].

٥/ الاقتصار على المسموع فيما خالف القياس، من ذلك:

- قوله: "وما هو على خلاف قياس الأصول يقتصر فيه على المسموع وتأويله إلى أن يلحق بالأصول، ولو طُرِدَ لكان ذلك وضعًا للغة ابتداءً"[1].

---

(١) ص٣٥٠.

(٢) ص٢٤٨-٢٤٩.

(٣) ص٢٦١.

(٤) ص٤٤٧. وينظر: ص١٠٢، ٢٤٢، ٤٤٦، ٤٧٣، ٥٩٤.

- وقوله عند حديثه عن إبدال الواو همزة: "وأما الواو المفتوحة فالقياس أن لا تُبدلَ... وقد أبدلوها في مواضع قليلةٍ... وهذا يُقتصر فيه على المسموع فقط إجماعًا"[٢].

العلة عند أبي البقاء:

العلة مرتبطة بالقياس لأنها أحد أركانه، وقد أفردت الحديث عنها لما لمسته من عناية أبي البقاء بها، وهي متنوعة بين علة مشابهة، وعلة استثقال، وعلة تخفيف...وسأورد أمثلة لبعض للعلل التي ذكرها:

١/ علة مشابهة:

- علة قلب الألف همزة عند تحريكها هي قرب ما بين مخرج الألف والهمزة ولمشابهة كل واحدة صاحبتها[٣].

- علة جمع (سِرحان) على (سِرَاحٍ) وهو جمع غريب؛ إذ الأكثر (سَرَاحِين) هي تشبيهه في اللفظ بـ(ذئاب)[٤].

- علة إبدال الواو تاء في (بنت) عند تصغيرها هي مشابهة التاء لتاء التأنيث[٥].

- علة إمالة (حتى) هي تشبيهها بالأسماء لكثرة حروفها[٦].

٢/ علة استثقال:

(١) ص٢٨٦.
(٢) ص٤٩٦.
(٣) ص١٠٠.
(٤) ص١٨٧.
(٥) ص٢٠٤.
(٦) ص٣٣٠.

– الاسم الخماسي إذا كانت كل حروفه أصولاً فإنه يجمع بحذف الحرف الأخير منه، ولا يجمع على تمامه؛ والعلة في ذلك أنه يطول لفظه بكثرة حروفه وحركاته فيُستثقلُ، كما أنه يَلزمُ منه كَسر ما قبل آخره وما قبله، وذلك مُستثقل[1].

– علة قِلَّة ضم عين ما جاء على (فُعُل) إذا كانت العين واوًا هي ثقل الواو المضمومة بعد الضمة[2].

– من علل حذف الواو من نحو: (يَعِدُ) استثقال وقوع الواو بين ياء وكسرة[3].

– علة حذف الهمزة من (أُكْرِمُ) الذي أصله (أُأَكْرِمُ) هي ثقل الجمع بين الهمزتين[4].

٣/ علة تخفيف:

– أصل (خِيَم): (خِيَامٌ)؛ والألف حُذفت منه تخفيفًا[5].

– علة فتح عين المضارع فيما جاء على (فَعَلَ يَفْعَلُ) مما عينه ولامه حرف حلقي هي التخفيف[6].

– علة الإدغام التخفيف[7].

٤/ علة حمل على النظير:

– علة حذف الهمزة من (نُكرمُ)، و(تُكرمُ)، و(يُكرمُ) هي حذفها في (أُكْرِمُ) ، وكذلك حُذفت الواو من (أَعِدُ)، و(نَعِدُ)، و(يَعِدُ)، و(تَعِدُ) لحذفها في (يَعِدُ)[1].

---

(١) ص٢.

(٢) ص٨٩.

(٣) ص٤٨٤.

(٤) ص٤٨٥.

(٥) ص٣٧.

(٦) ص٢٦٥.

(٧) ص٦١٠.

- جمع جمع القلة أقرب من جمع جمع الكثرة لأن جمع القلة له نظير في الآحاد، نحو: غِلْمَة، فهو على وزن (قِرْبَة)، وأما جمع الكثرة فلا نظير له في الآحاد[٢].

٥/ علة حمل على المعنى:

- (حميدة) أُلحقت التاء لما كانت في معنى : رشيدة، وليست (رشيدة) بمعنى المفعول، بل بمعنى الفاعل وإنما حُمِلت عليها لاتفاقهما في المعنى[٣].

- (فعيل) و(فاعل) إذا كانا في الحقيقة بمعنى (فاعل) نحو: مريض، وهالك، وميت، فإنهما يجمعان كجمع (فعيل) بمعنى (مفعول) حملاً على المعنى؛ إذ أن (مريضًا) وبابه مشتق من أشياء تهجم عليهم لا يختارونها، فصاروا في المعنى بمنزلة المفعول الحقيقي، فجمعوه جمعه فقالوا: مَرْضَى، وَمَوْتَى[٤].

- علة تصحيح الواو والياء في (عَوِرَ) و(صَيِدَ) هي أنهما في معنى ما يجب تصحيحه، وهو: اعْوَرَّ، واصْيَدَّ، وعلة تصحيح الواو في (ازْدَوَجُوا) و(اجْتَوَرُوا) هي أنَّهما في معنى (تَزَاوجُوا) و(تَجَاورُوا)[٥].

٦/ علة حمل على اللفظ:

- (جَرِب) جمع على (جِرَاب)، حملاً لـ(فَعِل) على (فَعَل) لقُرب ما بينهما؛ إذ ليس بينهما سوى تبدل الحركة، فجُعل بمنزلة (حَسَنٍ) و(حِسَانٍ)[٦].

٧/ علة فرق:

---

(١) ص٢٥٨-٢٥٩.

(٢) ص١٢٢.

(٣) ص١٦٥-١٦٦.

(٤) ص١٦٧.

(٥) ص٥١٤.

(٦) ص١٦٨.

- من العرب من يقول: (ثِيَرَة)؛ فيبدل الواو ياءً ليفرِّقَ بين المذكر من البَقَر وبين الثَّوْر من الأقط، فالقلب مخصوص بذَكَر البَقَر[1].

- علة جمع (فاعلة) على (فواعل) هي التفريق بين صفة المذكر والمؤنث[2].

- علة قلب الياء واوًا في (تقوى) ونحوها هي التفريق بين الاسم والصفة[3].

٨/ علة عوض:

- أصل (أسطاع): أطاع، والسين زِيدت عِوضًا من ذهاب الحركة من الواو؛ لأن أصله (أَطْوَعَ)[4].

- علة زيادة التاء في (ثُبَة) هي التعويض من المحذوف[5].

- من النحويين من قال: فعل التعجب صُغِّر عِوضًا من تصغير (مَا) التي هي فاعل (أَحْسَنَ) في المعنى، وقال آخرون: صُغِّرَ عِوضًا من تصغير فاعله وهو الضمير[6].

٩/ علة جواز:

- الإمالة للأسباب الستة المعروفة علة لجواز الإمالة لا لوجوبها[7].

١٠/ علة مجاورة:

- علة إبدال عين اسم الفاعل المعتلة همزةً لمجاورتها الطرف[1].

---

(١) ص٩.

(٢) ص١٥٣.

(٣) ص٥٨٠.

(٤) ص٤٢١.

(٥) ص٦٧.

(٦) ص٥٣٣.

(٧) ص٣٠٧.

(١) ص٥١٩.

– علة جمع (الغَدَاة) على (غدايا) في قولهم: إنه ليأتِينَا بالغَدَايا والعَشَايَا هي مجاورتها (للعشايا)[٢].

– علة همز (مأزورات) من قوله ﷺ : «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْر مَأْجُورَاتٍ» لمجاورتها (مأجورات)[٣].

١١/ علة أولى:

– علة تصحيح الأعلام نحو: مزيد، ومدين، ومريم هي أنه إذا جاء من المصادر ما هو مصحح، فإن التصحيح في الأعلام أولى[٤].

– علة صحة عين اسم الفاعل في نحو: (مُعَاوِر) أنه إذا صحت الواو في الأصل الذي هو الماضي فصحَّتُها في اسم الفاعل أولى[٥].

– من علل حذف الواو من نحو: (يَعِدُ) أنه إذا كانوا قد قلبوا الواو إذا تَحَرَّكت وانفتح ما قبلها ألفًا لاجتماع الحركات، فالتغيير هنا أَوْلى للتَّنافر وزيادة الحركات[٦].

١٢/ علة التنبيه على الأصل:

– علة صحة الواو في (القَوَد) و(اسْتَحْوَذَ)[٧]، و(وِجْهَةٍ)[٨]، و(مَقْوَدَةٍ) و(مَثْوَبَةٍ)[٩] هي التنبيه على الأصل.

---

(٢) ص٥١٩.

(٣) ص٥٢٠.

(٤) ص٥٣٠.

(٥) ص٥٢٩.

(٦) ص٤٨٥.

(٧) ص٧٦، ١٥١، ٥١٦.

(٨) ص٤٨٧.

(٩) ص٥٣٠.

١٣/ علة مناسبة:

– العلة في الإمالة هو التناسب بين الأصوات[١].

– العلة في إلحاق الألف والتاء الجمع المكسر إذا أُريد تصغيره نحو: دُرَيْهِمَات هي مناسبة القلَّة القلَّة التي يُوجبها التحقير[٢].

– علة جمع (فَعَل) على (أفعال) نحو: عَزَبٌ وَأَعْزَابٌ، وبَطَلٌ وَأَبْطَالٌ، واستغناؤهم به عن (فِعال) هي أن الكلمة قليلة الدور في الكلام فقلَّ تصرُّفُها في الجمع ونحوه؛ لِيناسبَ ذلك قِلَّةَ أصلِهَا[٣].

١٤/ علة استغناء:

– علة عدم جمع بعض الكلمات جمع كثرة هي الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو: جمع (رَسَن) على (أَرْسَان) وَ(قَتَب) على (أَقْتَاب)[٤].

– علة عدم جمع (شِسْع) و(قرْء) على: (أَشْسُعٍ) و(أَقْرُؤ) هي الاستغناء بـ(شُسُوعٍ) وَ(قُرُوءٍ) عن(أَشْسُعٍ) و(أَقْرُؤ)[٥].

– علة عدم مجيء (وَدَعَ) و(وَذِرَ) هي الاستغناء بـ(ترك) عنهما[٦].

١٥/ علة أمن اللبس:

– من علل ردّ المحذوف عند تصغيره في نحو: عِدَةٍ، وَزِنَةٍ هي التباس المصغر بالمكبر[١].

(١) ص٣٠٥.

(٢) ص١٢٤.

(٣) ص١٤٣.

(٤) ص١٣.

(٥) ص٨٠.

(٦) ص١٣، ٢٩٠، ٣٣٨.

(١) ص١٩٩.

– علة إثبات تاء التأنيث في الاسم المصغر طال الاسم أو قصر هي أن التاء لو حُذفتْ لالتَبَسَ المذكَّر بالمؤنث، ألا ترى أنَّك إذا صَغَّرتَ (ضَارِبَة) فقلتَ: ضُوَيْرب –بغير تاء– كان كتصغير: ضارب، ولو قُلتَ في (تَمْرةٍ): تُمَيْرٌ؛ لالتبسَ الواحدُ بالجنس(٢).

– علة عدم الإبدال والإدغام نحو (سُويِرَ) وَ(بُويِعَ) أنه لو أُدغم لم يُعلم أنه (فُوْعِلَ) أو (فُعِّلَ)، فقد تعيَّن التصحيح فرقًا رافعًا للبس(٣).

١٦/ علة فرع:

– كلُّ صفةٍ زادت على أربعة أحرفٍ أو كانت على أربعة أحرفٍ وهي للمبالغة ولم تُؤنَّث بالتاء فإنها تُكسَّر، ولا تُجمع جمع التصحيح بالواو والنون ولا بالألف والتاء، نحو: مكثار؛ لأنه لَمَّا لم يُفرَّق بين المذكر والمؤنث في الواحد فعدم التفريق في الجمع أَوْلى؛ لأن الجمع فرع على الواحد(٤).

– علة حمل اسم الفاعل على فعله في إعلال العين هو أن اسم الفاعل فرع عن الفعل(٥).

١٧/ علة مخالفة:

– علة مخالفة المضارع للماضي في اللفظ هي مخالفته له في الدلالة على الزمان بالزيادة الحادثة فيه الدالة على معنى(٦).

١٨/ علة اختصار:

– علة تصغير الترخيم هي الاختصار وتقليل الزيادات(١).

---

(٢) ص٢٠٨.

(٣) ص٥٥٣.

(٤) ص١٧٧.

(٥) ص٥١٩.

(٦) ص٢٦٠.

ثالثًا: الإجماع:

والمراد به إجماع نحويي البصرة والكوفة، وهو حجة إذا لم يخالف المسموع، ولا المقيس عليه[٢]، ويعدُّ في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس.

وأشار أبو البقاء إلى الإجماع أثناء شرحه للمسائل، إلا أنَّ اعتماده عليه أقلّ من اعتماده على السماع والقياس؛ لأنه في المرتبة الثالثة من أصول الاحتجاج، وهو يعبر عنه بعدة ألفاظ، منها: قوله: "إجماعًا"، أو "بلا خلاف"، أو أن هذا هو الحكم عند الجميع. من أمثلة ذلك:

- قوله عند حديثه عن إبدال الواو المفتوحة همزة: "وهذا يُقتصر فيه على المسموع فقط إجماعًا"[٣].

- وقوله: "وأما (فِعِلٌ) -بكسرتين- فجاء منه في الاسم بلا خلاف (إِبِل)"[٤].

- وقوله: "وأما (رِيحٌ) ف(فِعْل) -بالكسر- عند الجميع"[٥].

- وقوله: "وأما (مُدُقٌّ) و(دَابَّةٌ) فتصغيرهما: مُدَيْقٌّ وَدُوَيْبَّةٌ بلا خلاف"[٦].

- وقوله عند حديثه عن تصغير (خطايا): "وأما إذا صغرتها على حالها على تقدير كونها اسمًا لشيء، أو على رعاية لفظ الجمع فإنك تقول فيها: (خُطَيِّء)...واللفظ هكذا عند الجميع، وإنَّما الخلاف عندهم في التقدير"[١].

---

(١) ص٢٤٤.

(٢) ينظر: الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح ص٦٦.

(٣) ص٤٩٦.

(٤) ص٢٣.

(٥) ص٢٦.

(٦) ص٢٢٥.

(١) ص٢٤١-٢٤٢.

– وقوله عند حديثه عن أبنية الاسم الخماسي: "وأبنيتُه أربعة بلا خلاف"(٢).

– وقوله: "وأما (مَنْجَنُون) –بالميم–...فالميم فيه أصل بلا خلاف"(٣).

– وقوله: "ومما جاء على الفعل من ذوات الياء (أَبْيَنَ) –اسمُ بَلَد– بفتح الهمزة، ومنهم من يكسرها، فلو جمعت هذا البناء لقلت: بِينٌ، عند الجميع"(٤).

رابعًا: الاستصحاب:

وهو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل. وهو من الأدلة المعتبرة، إلا أنه أضعفها(٥).

ومن أمثلة ذلك عند أبي البقاء:

– قوله: "ومِمَّا شذَّ في هذا الباب: (فَصِيل) جمعوه على (فِعَال)، قالوا: فِصَالٌ، فأجروه مُجرى الصِّفة نحو: ظَرِيفٍ وظِرَافٍ، والوجه أنه في الأصل صفة؛ إذ كان بمعنى مفصول عن أُمِّه"(٦).

– وقوله: "فـ(دوَاع) جمع (دَاعٍ)، ويجوز أن يكون واحدُهُ (دَاعِيَة)، فيكون على الأصل"(١).

– وقوله عند حديثه عن جمع نحو: شِرِّيبٍ وَفِسِّيقٍ: "وإنَّما جاز تكسيرُهُ لأنّ الأصل في جميع الأسماء أن تُكسَّرَ"(٢).

---

(٢) ص٣٣٩-٣٤٠.

(٣) ص٣٩٦.

(٤) ص٥٣٢.

(٥) ينظر: الإغراب ص٤٦، والاقتراح ص١١٣-١١٤.

(٦) ص٩١.

(١) ص١٥٣.

- وقوله عند حديثه عن تصغير (سعدان): "...ولا تكسِّره على (سَعَادِين)، فكذلك لا تقول في التصغير: سُعَيْدِين، بل (سُعَيْدَان)؛ لأن الأَصل أن تحملَ هذا البابَ على التكسير؛ لأنه أقعد في هذا الباب؛ إذ كان زيادة في المعنى، والتصغير دونَهُ في ذلك"[٣].

- وقوله عند حديثه عن (عنكبوت): "فالواو والتاء فيه زائدتان...وأما النون فأصل عند الجمهور...ويدلُّ على ذلك أنَّها ثانية ساكنة، والأصل في مثل ذلك أن يكون أصلاً، نحو: حِنْزَقْرٍ وَحِنْبَتْرٍ"[٤].

- وقوله: "...وحُكمُ الطَّرفِ أنْ يكونَ ساكنًا في الوقف، وهو الأصل"[٥].

- وقوله: "أمَّا (وَضَعَ يَضَعُ) فأصله (يَوْضِعُ)؛ لأن حكم المضارع مخالفة عينه لعين الماضي، مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، إلا أن حرف الحلق نَقَلَ (يَفْعِلُ) إلى (يَفْعَلُ)، فلمَّا كان الكسر الأصلَ حُذفت الواو لأنّ الفتحة عارضة"[٦].

التعليل:

يعدُّ أبو البقاء من النحوين المعنيين بالتعليل، حيث إن جميع مؤلفاته غنيّة بالتعليل، بل إنه قد أفرد كتابًا في ذلك تناول فيه تعليل كثير من الأحكام النحوية والصرفية.

وعنايته بالتعليل ظاهرة واضحة في شرحه للتكملة تكاد تتمثل في غالب مسائل كل باب، بل قد يذكر عدة تعليلات في المسألة الواحدة، من ذلك:

---

(٢) ص١٨٤.

(٣) ص٢١٨.

(٤) ص٢٣٣.

(٥) ص٤٤٤.

(٦) ص٤٨٨.

- قوله: "العرب قد تضع لفظ الجمع وهم يريدون به الاثنين...وقد ذُكر في تعليل وضع الجمع موضع الاثنين هنا أوجهٌ، أحدها: أنَّ الاثنين جمع في الحقيقة؛ لأن حقيقة الجمع ضمُّ شيء إلى شيء، والتثنية كذلك، فاستعملوه في هذه المواضع تنبيهًا على أصل الاشتقاق...والوجه الثاني:..."[1].

- وقوله: "الواو كالياء في زيادها إلا أنها لا تُزادُ أولاً، والعلة في ذلك من وجهين: أحدهما: ثقلها وتقديرها بضمتين، ويزداد ذلك ثقلاً بتحرُّكها؛ إذ لا تكون أوَّلاً إلا متحرِّكةً. والوجه الثاني: ..."[2].

وقد يستخدم أسلوب الحوار أو فرض الأسئلة والإجابة عنها لتوضيح علة المسألة، من ذلك:

- قوله: "والقول الجامع في ذلك أن الكلام في (أَرَضُونَ) من ثلاثة أوجه: أحدها: لم جُمعت (أَرْضٌ) بالواو والنون مع أنها اسم ثلاثيٌّ لم يُحذف من أصوله؟ والثاني: لِمَ حُرِّكَت راؤها؟ والثالث: لِمَ لَمْ تُجْمع نظائرُها هذا الجمع نحو: شَمْسٍ، وقِدْرٍ؟ والجواب عن الأول:..."[3].

- وقوله: "فإن قيل: هلاَّ قلبوا الواو ياءً في (يَعِدُ) لتجانس الياء قبلها. قيل: لا يصح ذلك لوجهين:...فإن قيل: الواو قد حُذفت في (وَرِثَ يَرِثُ)، وليس الماضي على (فَعَل). قيل: عنه جوابان:..."[1].

ومع شدة اهتمام أبي البقاء بتعليل أغلب الأحكام الصرفية نجده يميل إلى عدم تكلف التعليل، قال: "والجيِّدُ في هذا الباب أنَّ الجموع لا يكاد يصحُّ فيها تعليلٌ؛ لأنها من باب الوضع الأول فكانت أبنيتها كأبنية الآحاد، وتلك لا تُعَلَّلُ فكذلك هذه"[2].

---

(١) ص١٢٧.

(٢) ص٣٨٥.

(٣) ص٧٥.

(١) ص٤٨٥.

وقال: "واعلم أن ألفاظ الجموع المكسَّرة موضوعة كوضع الآحاد يَبعدُ فيها التَّعليلُ، غير أن النحويين تكلفوا لبعضها عللاً شَبَهِيَّةً، فممَّا علَّلوا به هذا الفصل أن قالوا:..."[٣].

(٢) ص٦.

(٣) ص٨٦.

مذهبه النحوي وشخصيته النحوية

أولاً: مذهبه النحوي:

أبو البقاء بصري المذهب، ظهر ذلك جليًّا في موافقته المذهب البصري، ويتضح ذلك بالتالي:

١/ عنايته بأقوال سيبويه والتعويل عليها، من أمثلة ذلك:

- قوله: "... فيقال: ظُبَات، وأكثر ما يأتي كذلك، قال سيبويه: ولا يُجَاوز"[١].
- وقوله: "...ومن ههنا قال سيبويه: التكسير والتصغير من وادٍ واحد"[٢].
- وقوله: "ويدلُّ على أنه واحد في اللفظ ذِكْر سيبويه إياه مع (مُغَيْرِبَان) و(عُشَيْشِيَة)، وهما مفردان"[٣].
- وقوله: "...ويدلُّ على ذلك أنهم قلبوا الياء الأولى في (آية) ألفًا مع اعتقاد سكونها على قول سيبويه"[٤].
- وقوله: "...ألا ترى أن سيبويه قال: "يُمال (الاسْوِدَادُ) لأن (وِدَادًا) فيه بمنزلة (عِمَاد)"[٥].

٢/ ترجيحه لآراء سيبويه، من ذلك:

---

(١) ص٧٤.

(٢) ص١٩٢.

(٣) ص٤٧٤.

(٤) ص٤٨٩.

(٥) ص٥١٧.

- ترجيح رأي سيبويه -دون التصريح بنسبة الرأي له- في أن (أَشُدًّا) جمعُ (شِدَّةٍ)، وذِكر أن ما عداه من الآراء عدول عن الظاهر من غير حاجة(١).

- ترجيح رأيه في القول بأصالة همزة (أَوْلَق) وزيادة واوها، وتضعيف رأي من قال بزيادة الهمزة(٢).

٣/ استخدامه المصطلحات البصرية في كل ما ورد في الشرح، إلا ما كان من استجادته مصطلح الإدغام -بالتخفيف- وهو مصطلح كوفي(٣).

٤/ إلحاقه نفسه بالبصريين بقوله: (عندنا)؛ مريدًا البصريين، وورد ذلك في ثلاثة مواضع:

- في قوله: "...هذه التاء عندنا للمبالغة كما دخلت في (فَرُوقَة)..."(٤).

- وقوله: "هذا الفصل يختصُّ بالمعتل العين، نحو: قيِّمٍ، وَسَيِّدٍ، وَهَيِّنٍ، وهو عندنا (فَيْعِل)...وقال الكوفيون: أصله (مَوِيتٌ) على (فَعِيل)..."(٥).

- وقوله: "فأمَّا (تَوْرَاةٌ) فهي عندنا (فَوْعَلة)...وقال بعض الكوفيين: هي (تَفْعِلة)..."(٦).

٥/ موافقته البصريين في مسائل الخلاف التي ذكرها، وهي:

- وزن (سيِّد) ونحوه(٧).

---

(١) ص٤٥.

(٢) ص٣٦٥.

(٣) ص٦٠٨.

(٤) ص١٦٠.

(٥) ص١٦٣.

(٦) ص٤٩٢.

(٧) ص١٦٣، ٥٤٩.

- اشتقاق الفعل من المصدر[1].

- أصل (كينونة)[2].

- وزن (توراة)[3].

- منع (فَعْلال) في الصفات[4].

٦/ اعتماده في الشرح على المذهب البصري دون الإشارة إلى أن في المسألة خلافًا، من ذلك:

- قوله: "وأما (فُعَلَة) فعلى ضربين: جنس، وغير جنس، فالجنس: رُطَبٌ، والواحدة: رُطَبَةٌ، وهو مثل: تَمْرٍ وتَمْرَةٍ، وليس بتكسير"[5].

وهذا هو رأي البصريين، ويرى الكوفيون أنه جمع كُسِّر عليه الواحد.

- وقوله: "وأما ما صحَّ حرفُ العلة فيه فمثل: جَوْزَةٍ، وَبَيْضَةٍ، فإنَّك تقول فيه: جُوَيْزَةٌ، وَبُيَيْضَةٌ، فيصحَّان في التصغير أيضًا؛ إذْ لا علة هنا تُوجبُ القلب؛ لأن الواو والياء إذا تحرَّكتا وانضم ما قبلهما سلمتا إذا كانت عينًا"[6].

والقول بأن ثاني المصغر إذا كان ياء فإنها تبقى ولا تقلب هو رأي البصريين، وقد حكموا بالشذوذ على ما ورد عن العرب بالقلب، والكوفيون أجازوا القلب، نحو تصغير (بيضة) و(بيت) و(شيخ) على: (بُوَيْضَة) و(بُوَيْت) و(شُوَيْخ).

---

(١) ص٢٥٦.

(٢) ص٥٥١.

(٣) ص٤٩٢.

(٤) ص٣٧٠.

(٥) ص٤٥.

(٦) ص٢٠١.

- وقوله: "وأما المقلوب فنحو: بَابٍ، وَنَابٍ، والأصل: بَوَبٌ، وَنَيَبٌ، وقلبا لوجود علة القلب، فلما صَغَّرتَ أعدتَ الأصل؛ لأن الألف ثانية، ولا تقع بعد الضمة، فإذا أعدتَها إلى أصلها تحرَّكتْ، وصحَّ وقوع ياء التصغير بعدها، فتقول: بُوَيْبٌ، ونُيَيْبٌ[1].

وهذا رأي البصريين، وحكموا بالشذوذ على ما ورد عن العرب بقلب الألف التي أصلها ياء واوًا، والكوفيون أجازوا ذلك نحو تصغير (ناب) على: نُوَيْبٌ؛ كراهة اجتماع الياءات.

- وقوله في بداية باب تحقير الجمع: "أصل هذا الباب أن التصغير تقليل، والجمع تكثير، فلا يُجمع بينهما في بناء واحد؛ لاختلاف المعنيين، ثم ننظر بعد ذلك في الجمع المكسَّر، فإن كان من أبنية الكثرة وله جمع آخر للقلة فأنت بالخيار بين أن تردَّهُ إلى جمع القلة ثم تُصغِّره على ذلك، وبين أن تردَّهُ إلى الواحد ثم تزيد عليه الزيادة اللائقة به"[2].

وهذا هو رأي البصريين الذين لا يجيزون تصغير جمع الكثرة على لفظه، وذهب الكوفيون إلى جواز تصغير جمع الكثرة على لفظه إذا كان له نظير من الآحاد، فأجازوا تصغير (رُغْفَان) على: رُغَيْفان، كما يقال في (عثمان): عُثَيْمان.

- وقوله عند حديثه عن أصل (ذا): "وذلك أنَّ أصلها: ذَيّ، ووزنها: فَعْل..."[3].

وهذا هو رأي أكثر البصريين، وذهب بعضهم إلى أن أصل (ذا) هو: ذَوَي، فحذفت اللام تأكيدًا للإبهام، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذهب الكوفيون والسهيلي إلى أن الاسم في (ذا) الذال وحدها، وما زيد عليه تكثير له.

- وقوله: "وكذلك: أَعِدُ، ونَعِدُ، ويَعِدُ، وتَعِدُ، حُذفتْ منه الواو لحذفها في (يَعِدُ)؛ لأنَّها وقعت بين ياء وكسرة"[1].

---

(١) ص٢٠٠.

(٢) ص٢٣٦.

(٣) ص٢٤٧.

فما ذكره من علة حذف الواو من (يَعِدُ) هو قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الواو حُذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي.

- وقوله: "كان القياس في فعل التَّعجب أنْ يُعَلّ؛ لأنَّه فِعْلٌ"(٢).

هذا ما ذهب إليه البصريون والكسائي، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم.

- وقوله: "ومثله (قِنْيَةٌ)...وأصله (قِنْوَةٌ)، من قَنَوتُ الشيء إذا اقْتَنَيْتَه"(٣).

وهذا قول البصريين، وحكى الكوفيون: قَنَوتُه، وقَنَيتُه.

- وقوله: "وإذا كان الفعل المضارع قد حُمِل على الاسم في الإعراب مع بُعْدِ ما بينهما فحَمْلُ الفِعْل على الفِعْل أقرب لاشتراكهما في جنس الفِعْل"(٤).

والقول بأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال هو مذهب البصريين، والكوفيون يرونه أصلاً في الأسماء والأفعال.

- وقوله: "فأمَّا قولهم: (عَبُشَّمْسٍ) فقد سُمِعَ فيه الإدغام...وإنَّما جاز ذلك لأنَّه عَلَم، والأعلام تُغَيَّر كثيرًا، وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه"(٥).

والحكم بشذوذه هو رأي البصريين، واحتج به الفراء على جواز إدغام المثلين إذا كان ما قبل الأول ساكنًا صحيحًا.

وما سبق دليل قويّ على أن أبا البقاء بصري المذهب، وليس كوفي النزعة، وهو ما ذهب إليه الشيخ محمد الطنطاوي معتمدًا على (شرح ديوان المتنبي) المنسوب خطأً إلى أبي

---

(١) ص٢٥٨-٢٥٩.

(٢) ص٥٣٢.

(٣) ص٥٧٧.

(٤) ص٥٨٩.

(٥) ص٦٢٢.

البقاء، وعلى توهم أن أبا البقاء ألف كتابه التبيين انتصارًا للمذهب الكوفي[(١)]. وقد أثبت الدكتور مصطفى جواد نسبة (شرح ديوان المتنبي) لعلي بن عدلان الموصلي (ت: ٦٦٦هـ) تلميذ أبي البقاء[(٢)]. وذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب التبيين أن أبا البقاء تبنى المذهب البصري في كتابه؛ إذ لم يوافق الكوفيين فيه إلا في مسألة واحدة من ست وخمسين هي مسائل الكتاب[(٣)].

ثانيًا: شخصيته النحوية:

لتمكن أبي البقاء من العربية وفهمه لها واستحضاره لأصولها استطاع أن يصل إلى الإمامة في النحو واللغة، فكانت له شخصية نحوية ناضجة أهَّلته للوصول إلى رتبة المجتهدين المحققين، يتضح ذلك من اختياره بعض الآراء وتقويته لها وتضعيفه لغيرها، ومن نقده بعضها وتفنيده لها وتعليل صحة ما ذهب إليه، وسأعرض بعض ملامح شخصية أبي البقاء النحوية من خلال: اختياراته، وإضافاته، ونقده.

أولاً: اختياراته:

لم يكن أبو البقاء ناقلاً آراء من سبقه وحسب، بل غالبًا ما ينقل الآراء، ثم يتبعها بترجيح أحدها معلِّلاً أو موجِّهًا ما رجَّحه، وقد ينقد الرأي المخالف موضحًا فساده أو ضعفه، فمن اختياراته:

---

(١) ينظر: نشأة النحو ص١٣٥، ١٨٠.

(٢) ينظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد٢٢، العدد ١، ٢، سنة ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م. ص٣٧، ١١٠.

(٣) ينظر: التبيين ص٩٥-١٠٣.

– قوله: "وأمَّا (ناب) فيُجمع على (نِيبٍ)، وهو (فِعْل) كما جاء الضم في (سُوق)، ويجوز عندي أن يكونَ في الأصل (فُعْلاً)، ثم حُوِّلت الضمة كسرةً لتسلم الياء، ولو ضُمَّ ما قبلها لصارت واوًا، وقد جُمعت على (أَنْيابٍ) و(نُيُوبٍ)"[١].

– وقوله: " وأمَّا يد الجارحة فقال قوم: لا تُجمع على (أَيَادٍ)، وقال آخرون: تُجمع على ذلك، وهو الصحيح"[٢].

– وقوله: "وأمَّا (أطْيارٌ) فأكثرهم يقول هو جمع (طائر) جاء على الشذوذ، والأقوى عندي أن يكون جمع (طَيْرٍ)، مثل: بَيْتٍ وَأَبْياتٍ"[٣].

– وقوله: "وأمَّا (مُعُناتٌ) فالواحد الأول: (مَعِينٌ)، وفي وزنه قولان: ...ويجوز أن يكون أصله (مَعْيونًا)، فحُذف مثل: مَبِيعٍ، وَمَسِيرٍ، وهو الأقوى"[٤].

– وقوله: "وأمَّا المعتل بالقلب في الفاء فنحو: مُتَّعِدٍ، وَمُتَّزِنٍ...فإذا صغرته حَذفت التاء لكونها زائدة فيما هو أربعة أحرف، وأعدت الواو لزوال الموجب لقلبها، فقلتَ: مُوَيْعِدٌ، ولم تحذف الفاء وتُبقي التاء لأنَّ التاء زائدة، وحَذْف الزائد أوْلى من حَذْف الأصل"[٥].

– وقوله عن نون (إذن): "...فإنها تُقلبُ ألفًا إذا وقفتَ عليها، وكانت ملغاة عن العمل...فإن كانت عاملة فالجيِّد أن تكتبها نونًا وتَقفُ عليها كذلك..."[٦].

---

(١) ص٢٠.
(٢) ص٦١.
(٣) ص١٢١.
(٤) ص١٢٥.
(٥) ص٢٠٠.
(٦) ص٤٣٨.

- وقوله: "وأمَّا إبدال الواو من الهمزة فإذا سَكنَتْ وانضمَّ ما قبلها جاز إبدالها نحو: سُولٍ، وَلُومٍ، وذلك لحصول التناسب، وقد أجازوا ذلك فيها إذا تحرَّكت بالضم، نحو: لَوُمَ، والصحيح أن ذلك تليين لا إبدال"(١).

- وقوله: "والذي عندي في هذا أنَّه لا وجه لإيراد هذا السؤال حتى يُعتَذرَ عنه بهذه الأعذار؛ لِمَا ذكرتُه في أول الفصل"(٢).

- وقوله عند حديثه عن (كِيدَ) وَ(زِيلَ) مع تسمية الفاعل: "والأشبه عندي ألاّ يكون المثالان مُبدلين، وإنَّما أُمِيلت الألف فيهما فقَرُبتْ فتحة الفاء من الكسر كما تقول في (خَافَ): خِيفَ"(٣).

- وقوله: "والصحيح عندي أن الحركة مع الحرف، لا قبله ولا بعده، وهو اختيار كثير من المحققين"(٤).

- وقوله: "وأمّا الضاد فقد جعلها قوم من هذا القبيل(٥)، وهو اختيار أبي عليّ، وذلك أنَّ الضاد فيها استطالة لا تُوجَد في مقاربها، والإدغام يزيل ذلك عنها، وهذا هو المذهب الصحيح. وقد أخرجها قوم عن هذا الحكم..."(٦).

ويلحق باختياراته ما سبق ذكره من اختياره لبعض آراء سيبويه أو ما رجَّحه من آراء البصريين فيما عرضه من مسائل الخلاف.

---

(١) ص٤٥١-٤٥٢.
(٢) ص٥١٠.
(٣) ص٥١١.
(٤) ص٦١١٨.
(٥) أي مما لا يدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه.
(٦) ص٦٤٠.

ثانيًا: إضافاته:

مما صرَّح أبو البقاء بإضافته:

- قوله عند حديثه عن جمع (فَعْلة) على (فُعَل): "قلتُ: ومما وجدتُه: سَطْوة وسُطًا"[1].

- وقوله عند حديثه عن الأقوال في (هناه): "وفيها قول آخر، وهو: أن يكون أصله (هني)، مثل: أبي وأخي، والياء ياء المتكلم، فلما دخل عليه حرف النداء أُبدلت الياء ألفًا، وزِيدت عليها الهاء كما قالوا: وَاغُلامَاه"[2].

وهذا القول عزاه الشارح لنفسه في اللباب[3] فقال: "وعندي فيها قول حسن وهو... وهذا شيء لم أجده عنهم، وهو قياسُ قولِهم في نظائره".

- وقوله: "وأما ما كان على (فُعَلَة) نحو: لُوَمَة، وعُيَبَة فإنَّه صُحِّح؛ إذ لم يكن على أوزان الفعل، بل هو مُختص بالاسم. قال المصنِّف: وعندي فيه علة أخرى، وذلك أنَّ الواو والياء لو أُعلَّتا لسكنتا لَمَّا لم يُمكن قلبهما ألفًا من أجل الضمة قبلهما..."[4].

- وقوله: "فإن قلتَ: رأيتُ غازيًا؛ نصبتَ، ولم تُعدِ الواو وإن كانت الفتحة عليها خفيفة ليطَّرد الباب ولا يختلف، وعندي أن كسرة ما قبل اللام تجذبها إلى جنسها، وإن وجب تحريكها، وهذه العلَّة تستمر في المنصوب، وفيما فيه تاء التأنيث"[5].

---

(١) ص٣٧.

(٢) ص٤٧٢.

(٣) ٢/٣٤٥.

(٤) ص٥٤٥.

(٥) ص٥٧٠.

ثالثًا: نقده:

لم يُسلّم أبو البقاء بكل ما نقله من آراءٍ عن سابقيه، بل نقد بعض الآراء التي رأى فيها ضعفًا أو مخالفة للصواب؛ معللاً ما ذهب إليه من رأي، وهو في نقده يحترم صاحب الرأي الآخر، متأدّب في عبارته معه، غير منتقص قدره. وسأورد هنا شيئًا من نقده:

- نفيه قول العبدي إن (قاع) لا يجمع على (أَقْوَاع). واستدلاله على صحة هذا الجمع بحكاية أهل اللغة له[١].

- تخطئته الزمخشري فيما نسبه إليه من جواز حذف الميم من (جَحْمَرِش) عند جمعه جمع تكسير فيقال: (جَحَارِش) قياسًا على الدال في (فرزدق) في شبهه بحروف الزيادة. وسبب ما ذهب إليه أبو البقاء من تخطئة الزمخشري هو أن الدال لم يجز حذفها لمشابهتها حروف الزيادة فقط، بل لذلك ولمجاورتها الطرف، فلا بدَّ من الوصفين، والقياس بأحد الوصفين فاسد[٢].

- تخطئته قول من قال إن (يَسْتَعُور) على وزن (يَفْتَعُول). واستدلاله على ذلك بعدم النظير، وببعده من الاشتقاق والمعنى، وبالسبر والتقسيم[٣].

- استبعاده قول الفراء إن أصل (أسطاع): (استطعت) فلمَّا حُذفت التاء غُيِّرت الهمزة بأن قُطعت وفُتحت ليدلَّ التغيير على التغيير. ورأى أبو البقاء أن ما ذهب إليه الفراء زيادة في التغيير، ومخالفًا لباب هذه الأبنية، وجعلُ السين عِوضًا من ذهاب الحركة أشبه بالأصول، وأبعد من التغيير المحض[١].

---

(١) ص١١.

(٢) ص١٨٩.

(٣) ص٣٨٤.

(١) ص٤٢٢.

- إنكاره قول العبدي إن اسم الفاعل والمفعول من (يَفْتَعِلُ) معتل العين نحو: (مُخْتار) من قبيل المشترك كلفظة (العين). وذلك لأنَّ المشترك لا يُوجبُ الاشتراكَ فيه علّةٌ، وههنا قد أوجبته علّةٌ، فلا اشتراكَ إلا في صورة اللفظ دون العلَّة الموجبة[٢].

- تضعيفه إجازة أبي عثمان المازني فك الإدغام في (تَحِيَّة) قياسًا على (أَحْيِيَة)؛ حيث ذهب أبو البقاء إلى أنه قياس ضعيف لم يرِدْ به سماع[٣].

- تعقيبه على قول المازني إن قلب الياء واوًا في نحو: التَّقْوَى والبَقْوَى لا علة له، فهو شاذ قياسًا بقوله: "هذا قولٌ، ولكن تعليل الباب بما ذكرنا أولى؛ لأن الحكمة إذا ظهرت وإن كان فيها ضعف أولى من الجمود على المسموع"[٤].

- إنكاره على المازني عدم قبوله ما ورد من إبدال الهمزة من الألف في نحو: دأبَّة، وشأبَّة؛ لثبوته في الرواية الصحيحة[٥].

- ردّه مذهب الفراء في إجازة الإدغام في نحو: يُحْيي، وحكمه على ما أنشد الفراء من شعر بأنه مصنوع، مع أن أبا البقاء رأى أن الإدغام فيه شاذ في القياس والاستعمال[٦].

- تضعيفه تصغير المبرد (مُقْعَنْسِس) على (قُعَيْسِس)، بحذف الميم والنون؛ لأن السين الثانية للإلحاق، والملحق كالأصلي. وتبيينه وجه الضعف بقوله: "حرف الإلحاق ضعيف، إذ ليس فيه أكثر من صناعة لفظية، والميم دليل معنى قوي، فكان إبقاؤها أَوْلى[١].

---

(٢) ص٥٢٨.

(٣) ص٦٠١.

(٤) ص٥٨٠.

(٥) ص٤٣٢.

(٦) ص٦٠٠.

(١) ص٢٢٤.

ويلحق بنقده تفنيده لآراء مخالفي مذهب سيبويه أو مذهب البصريين مما سبق الإشارة إليه.

موازنة بين شرح العكبري وشرح الجرجاني للتكملة

حظي كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي بعناية كثير من النحويين، اتضح ذلك من خلال كثرة ما أُلِّف حوله[1]، فالكتاب يعدّ من أشهر المتون في هذا الفنّ، ومؤلفه من أبرز علماء عصره. وشرح الجرجاني المسمى "المقتصد في شرح الإيضاح" و"المقتصد في شرح التكملة" أقدمُ شروح هذا المتن التي وصلتنا وأكملُها.

وهذا الفصل يقوم على عقد موازنة بين شرح التكملة لأبي البقاء العكبري وشرحها لعبد القاهر الجرجاني بهدف إيضاح مكانة شرح العكبري.

ومن الجدير بالذكر أنَّ العكبريَّ اطّلع على شرح الجرجاني واستفاد منه، وقد صرَّح أبو البقاء بالنقل عن الجرجاني فيما يقارب العشرين موضعًا في القسم الأول من شرح التكملة[2]، وفي ثمانية مواضع في القسم الثاني من الشرح[3]، وهو موافق له في جل الأقوال التي نقلها عنه.

وأود أن أشير إلى أني اجتهدت في استقراء شرح الجرجاني قدر الطاقة لاستخلاص نتائج الموازنة، مستعينة ببعض ما ذكره محقق الكتاب في دراسته، أما ما يخص شرح العكبري فقد اعتمدت على دراسة الدكتورة فوزية العتيبي للقسم الأول وعلى دراستي للقسم الثاني. ولذلك فلن أعرض أمثلة لما أذكره من نتائج عن شرح العكبري استنادًا إلى ما سبق ذكره في الدراسة، وسأكتفي بالإحالة على مواضعها.

محاور الموازنة:

---

(١) ينظر التمهيد ص٢٧-٣٠.

(٢) ينظر (القسم الأول) ص٦٥.

(٣) ينظر الدراسة (القسم الثاني) ص٥٨.

١/ المنهج. ٢/ الأسلوب. ٣/ المصادر.

٤/ الشواهد. ٥/ الحدود. ٦/ عرض آراء النحويين.

أولاً: المنهج:

سأجمل الموازنة بين منهج الشارحين فيما يلي:

- تَقيَّدَ كلٌّ من الشارحين بترتيب أبواب التكملة وموضوعاتها.

- تراوحت طريقة الجرجاني في التعامل مع نص التكملة بين عرض الباب كاملاً ثم إتباعه بالشرح[(١)]، وتقسيم الباب إلى أجزاء وعرض المتن جزءًا جزءًا، وإتباع كل جزء بالشرح[(٢)]. وفي شرح الجرجاني يتقدَّم نصَّ أبي علي قولُ: "قال صاحب الكتاب"، ونصَّ الجرجاني قولُ: "قال المفسر".

وسلك أبو البقاء مسلكًا آخر في تعامله مع نص الفارسي، فهو يذكر قطعة من النص المراد شرحه يختمها بعبارة: "الباب" أو "الفصل"، ثم يتبع ذلك بالشرح، ثم يعرض قطعة أخرى من النص ويتبعها بالشرح، وهكذا حتى يأتي على الباب جميعه، وفي شرح العكبري فيتقدَّم نصَّ أبي علي قولُ: "قال أبو علي" ، ونصَّ العكبري قولُ: "قال الشارح" أو "قال الشيخ"[(٣)].

- التزم الجرجاني في شرحه بقول: "اعلم أنَّ" عند بداية كل فصل يشرحه، وندر أن يخالف ذلك فيبدأ الفصل بقوله: "قد تقدَّم في"[(١)]. ولم يلتزم العكبري بعبارة معينة.

---

(١) ينظر: (باب تثنية ما كان آخره همزة من الأسماء) ٣٦٤/١، و(باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم) ٣٩١/١، و(باب ما جُمع على معناه دون لفظه) ٩٦٩/٢، و(باب إبدال الحروف) ١٢٩١/٢،

(٢) ينظر: (باب النسب) ٤٠٧/١-٤١٦، و(باب ما اطرد التغيير فيه من الأسماء في النسب) ٤١٧/١-٤٢٧، و(باب التضعيف في بنات الياء والواو) ١٥٧٠/٢-١٦٠٣، و(باب الإدغام) ١٦٠٤/٢-١٦٥٠.

(٣) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٣٢.

(١) ١٥٠٣/٢، ١٥٢٧، ١٥٤٦.

– لم يقسم الجرجاني شرحه للباب إلى فصول أو مسائل، بل كان يسرد الشرح سردًا، إلا ما كان من تخصيصه لفصل عن المطاوعة عَنْوَنه بقوله: "فصل في مطاوع هذه الأفعال التي مضت"(٢). أما العكبري فقد كان يقسم الباب الذي يشرحه إلى فصول ومسائل كلما دعت الحاجة إلى ذلك(٣).

– لم يتعرض الجرجاني لشرح مقدمة التكملة، بل أوردها دون شرح، ثم سرد الباب الأول وشرحه(٤). أما أبو البقاء فقد شرح مقدمة التكملة شرحًا لغويًّا مفصّلاً، متعرِّضًا لسبب تأليف التكملة(٥).

– لم يتناول الجرجاني في شرحه كل مسائل الباب الذي يشرحه، بل اقتصر على ما يراه جديرًا بالشرح من كلام أبي علي، وقد صرح بذلك حين قال: "...فقد ذكرت من هذا الفصل ما كان أقرب، ولم أتعرض لبسط القول في كل كلمة فيطول"(٦). وقال أيضًا: "اعلم أنَّا نذكر ما يكون فيه اشتباه من هذا الفصل فنفسره"(٧). أما العكبري فقد شمل شرحه كل مسائل الباب المشروح(٨).

– لم يعتنِ الجرجاني بتوضيح معاني الأمثلة التي يوردها، في حين نجد أن أبا البقاء أولى ذلك عناية ملحوظة(١).

---

(٢) ١١١٩/٢.
(٣) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٣٣.
(٤) ١٨١/١-١٨٦.
(٥) ينظر (القسم الأول) ص١٧١-١٨٢.
(٦) ٥٤٩/١.
(٧) ٧٦٥/١.
(٨) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٣٢.
(١) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٣٣.

- لم يعمد الجرجاني إلى توضيح معاني الشواهد الشعرية التي يودرها، أما العكبري فحرص على شرح أغلبها[٢].

- ربط الجرجاني شرحه بالبلاغة في العديد من المواضع، نحو قوله: "...فأما وقوع اللسان على اللغة فعلى سبيل الاستعارة..."[٣]، وقوله: "...وكثيرًا ما يعتبرون السجع في الأمثال كما يقولون : شهر ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعَى، فلا ينون (ثرى)..."[٤]. أما العكبري فلم يلتفت إلى هذا الجانب.

- حرص الشارحين على توضيح وجه الاستشهاد في جُلِّ ما يوردانه من شواهد شعرية، من ذلك قول الجرجاني: "...وعلى هذا قوله:

.... بَينَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

وهذا واضح؛ لأنه قصد أن يقول: رماح هاهنا، ورماح هناك، ولو قال: بين رماح مالك ونهشل لم يدلّ ظاهر اللفظ على اختلاف القبيلين، وكونهما طائفتين..."[٥].

وقوله: "...وأما قوله:

.... وَمَا خَليفُ أَبِي لَيْلَى بِمَوجُودِ

فإنما أورده ليريك أنهم استعملوا (خليفة) و(خليفًا) في الواحد، فجاء (خلائف) على (خليفة) و(خلفاء) على (خليف)"[١].

---

(٢) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٦٨.

(٣) ٨٠٧/١.

(٤) ٥٤٩/١. وينظر: ٥٣٨/١، ٥٤٥، ٥٦٨، ٦٤٢، ٧٩٥، ٩٥٠/٢، ١٠٩١.

(٥) ٩٣٢/٢.

(١) ٩٦٥/٢. وفيما يتعلق بشرح العكبري ينظر الدراسة (القسم الثاني) ص٦٨.

- عُني الشارحان بالتصويب اللغوي، من ذلك قول الجرجاني: "...وكان شيخنا يقول: إن (استصاب) أعلى في الاستعمال، وإن كان الناس قد أولعوا بـ(استصوب)، وهو جائز في القياس لجريه على الأصل، ومحكي في الاستعمال، ولكنَّ الطريف أن عوام أهل الأدب يردُّون (استصاب) ويقدرون أنه لا يجوز"[2]. وقوله: "...قال شيخنا: ولذلك خطَّؤوا أبا نواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والصحيح: كأنَّ الصغرى والكبرى، أو كأنَّ صغيرة وكبيرة"[3].

ثانيًا: الأسلوب:

---

(٢) ١٤٠٠/٢.

(٣) ٥٨٨/١. و فيما يتعلق بشرح العكبري ينظر (القسم الأول) ص٨٢.

لكل شارح أسلوبه العلمي المتميز، واتصف أسلوب الشارحين بوضوح العبارة، وسهولة اللفظ، واستقامة السبك، والبعيد عن الغموض والغرابة. وظهر لي من خلال المعايشة بعض الظواهر الأسلوبية في الشرحين:

- الاختصار في الشرح وعدم الإطالة، وقد التزم الشارحان ذلك غالبًا، إلا أن الجرجاني عدل عنه في بعض المواضع وأطنب في الشرح؛ كما في حديثه عن (مَقْتَوِينَا) من قول عمرو بن كلثوم:

مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينَا[١]

وعند حديثه عن (شَعُوب)[٢]، و(الجون)[٣]، و(المطاوعة)[٤]، و(منجنيق)[٥]، و(نرجس)[٦]. أما العكبري فقد حرص على الإيجاز غير المخل في شرحه[٧].

- الاستطراد أحيانًا، وظهر في عدة مواضع في شرح الجرجاني، منها: استطراده إلى الحديث عن (هراوة)[٨]، وحديثه عن (مَلَك)[٩]، وحديثه عن نقط (مُسَاءَلة)[١٠]، وذكره اللثغة التي كانت في ابن السراج[١]، وإيراده قصة أبي بكر العلاف مع الموفّق[٢]، وتفصيله في مخارج الحروف وصفاتها[٣]. أما شرح العكبري فخلا من الاستطراد[٤].

---

(١) ١/٣٧٧-٣٨٤.

(٢) ١/٧٨٥-٧٩١.

(٣) ١/٧٩١-٧٩٤.

(٤) ٢/١٠٩٩-١١٠٢.

(٥) ٢/١٢٣٠-١٢٣٤.

(٦) ٢/١٢٦٤-١٢٦٨.

(٧) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٣٥.

(٨) ٢/٩١٣.

(٩) ٢/١٢٤٠.

(١٠) ٢/١٤٤٤.

(١) ٢/١١٦٢.

- استخدام الأسلوب المنطقي في الشرح، واتضح هذا في أسلوب الجرجاني أكثر من العكبري، نحو قوله: "...وهذا نحو يفتقر إلى صفاء من جهة الحس"(٥).

وقوله: "وقولهم: غَنِي يَغْنَى من قولهم: غَنَينا بمكان كذا؛ لأن الغنى سكون، كما أن الحاجة اضطرار، ألا ترى إلى الراحة هي من جنس السكون، كما أن أضدادها من جنس الحركة، وكفى دليلاً على ذا المعنى قول الناس كلهم عند السرور: سكنت نفسي..."(٦).

وقوله: "...مثل من يقول: الحركة من خصائص الحيوان، فيقال: كيف زعمت ذلك والجماد توجد فيه الحركة؟ فيجيب: بأن الجماد يتحرك بتحرك غيره، وهذا ظاهر الفساد؛ لأن لفظ الحركة لا يقضي الاختيار خصوصًا، وإذا كان كذلك كان قوله: إنها من خصائص الحيوان كذبًا..."(٧).

- الإكثار من استخدم أسلوب التفريع والتقسيم، من ذلك قول الجرجاني: "وكان الفعل أولى بالنون من وجوه..."(٨).

وقوله: "واعلم أن علامة التأنيث علامتان، التاء والألف، والألف على ضربين:

أحدهما:...والثاني:...ويكون تصرفها على وجهين:...و(فُعْلى) على ضربين..."(١).

(٢) ١٤٤٥/٢.

(٣) ١٦٤٠/٢.

(٤) ينظر (القسم الأول) ص٧٩.

(٥) ٣٩٠/١.

(٦) ٥٤٢/١.

(٧) ٥٥٣/١. وينظر: ٥٤١/١، ٦٧٨. وفيما يتعلق بشرح العكبري ينظر (القسم الأول) ص٨١.

(٨) ٣٩٦/١.

(١) ٥٨٧/١. وينظر: ٦٧٣/١، ٦٧٥، ٦٨٨، ٧٠٧، ٧١٧، ٧٤١، ٧٨٥. وفيما يتعلق بشرح العكبري تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٣٦.

- الإكثار من استخدم أسلوب الحوار وإيراد الأسئلة والأجوبة، من ذلك قول الجرجاني: "فإن قلت: يقولون: غلامًا، فالجواب: أن ذلك شيء يغلب على النداء، نحو: يا غلامًا"[٢].

وقوله: "فإن قلت: فكيف امتنعتم من أن تقلبوا الألف في (رَجُلاي) كما قيل: هَوَيَّ في هَوَاي لأجل اللبس، ولم تمنعوا منه في (مُسْلِمِيَّ)؟ فالجواب: أن قلب الألف في نحو: هواي ليس بمستمر..."[٣].

- الغلظة في الرد، وظهرت في أسلوب الجرجاني، نحو قوله: "...وهذا مذهب في نهاية السقوط"[٤]. وقوله: "...فمن التكلف البارد الذي لا يُعتمد على مثله"[٥]. أما العكبري فلم يسلك هذا المسلك[٦].

ثالثًا: المصادر:

يمكن تقسيم مصادر الشارحين إلى: الرجال، والكتب.

---

(٢) ٣٩٥/١.

(٣) ٤٠٥/١. وينظر: ٣٥٩/١، ٤١٩، ٥٥٣. وفيما يتعلق بشرح العكبري تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٣٦.

(٤) ٦٦٤/١.

(٥) ١٠٢٢/٢. وينظر: ٢٢٢/١، ٢٤٤، ١٢٥٢.

(٦) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص١٠٢.

١/ الرجال:

صرَّح الجرجاني في شرحه بأخذه عن شيخه أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت علي الفارسي، وليس له أستاذ سواه[١]. وقد أكثر الجرجاني من النقل عنه؛ فجاوز ذكره في الشرح مئة موضع[٢].

والعكبري أيضًا لم يُورد اسم أحد من شيوخه في شرحه للتكملة إلا شيخه عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، وذكره في موضعين[٣].

٢/ الكتب:

صرَّح الشارحان بالنقل عن نخبة من أكابر العلماء كان أخذهما عنهم إما عن طريق كتبهم أو عن كتب من بعدهم. وقد اتفق الشارحان في النقل عن عدد من العلماء منهم: أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والأخفش الكبير، وسيبويه، ويونس، والفراء، وأبو عبيدة، وأبو زيد، والأصمعي، والأخفش الأوسط، والمازني، والمبرد، وثعلب، والزجاج، وابن السراج، وابن دريد[٤].

أما العكبري فقد نقل عن عدد من العلماء الذين لم يوردهم الجرجاني في شرحه، منهم : عيسى بن عمر، وابن قتيبة، وابن كيسان، والسيرافي، والرماني، وابن جني،

والجوهري، والهروي، والعبدي، والزمخشري، بالإضافة إلى استفادته من الجرجاني نفسه[١].

وصرَّح الجرجاني بالأخذ عن ثلاثة كتب هي: كتاب سيبويه، وكتاب اللغات لأبي زيد، وحاشية كتاب اللغات[٢]. والكتب التي صرَّح العكبري بها: كتاب سيبويه، وحماسة أبي تمام،

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٢٤.

(٢) ينظر: فهرس الأعلام في شرح الجرجاني ٣/١٧٦٣-١٧٦٤.

(٣) ينظر: (القسم الأول) ص١٩٩، ٤٩٠، وتنظر الدراسة (القسم الأول) ص٧٠-٧١.

(٤) ينظر: شرح الجرجاني ١/٦٠-٦١، وفهرس الأعلام في شرح الجرجاني ٣/١٧٥٩-١٧٦٩. وشرح العكبري (القسم الأول) ص٦٣-٧٠، والدراسة (القسم الثاني) ص٤٧-٥٩.

(١) ينظر: (القسم الأول) ص٦٣-٦٨، والدراسة (القسم الثاني) ص٤٧-٥٩.

وكتابي التذكرة والحجة لأبي علي، والصحاح للجوهري، وشرح الإيضاح للعبدي، بالإضافة إلى كتبه وهي: إعراب القرآن، والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح، وشرح الإيضاح(٣).

وبالموازنة نجد أن لكل شارح شيخًا واحدًا صرَّح بالأخذ عنه، أما الكتب فقد أتيح للعكبري الاستفادة من عدد من الكتب التي لم ينقل عنها الجرجاني، وبذلك فمصادر العكبري أكثر من مصادر الجرجاني.

رابعًا: الشواهد:

استشهد عبد القاهر وأبو البقاء في شرحيهما بالقرآن والحديث وشعر العرب ونثرهم، وتوضِّح الموازنة هنا مقدار ما استشهد به كل منهما وطريقة تناوله للشاهد.

١/ شواهد الشارحين من القرآن الكريم:

(٢) ينظر: فهرس المصادر التي رجع إليها المؤلف في شرح الجرجاني ٣/١٩٦٥.

(٣) ينظر: (القسم الأول) ص٦٨-٧٠، والدراسة (القسم الثاني) ص٤٦.

- استشهد الجرجاني باثنتين وخمسين آية ومئتين (٢٥٢)، والعكبري بثلاث وثلاثين آية وثلاث مئة (٣٣٣). وبذلك فاقت شواهد العكبري من القرآن شواهد الجرجاني عددًا.

- كلا الشارحين استشهد بالقراءات المتواترة والشاذة[١].

- غالبًا ما يكتفيان بذكر موضع الشاهد من الآية[٢].

- عُني الشارحان بتوجيه القراءة التي يذكرانها. من ذلك توجيه الجرجاني لقراءة أبي عمرو[٣]: ﴿عَادَ لُّوْلَى﴾[٤]، وقراءة الحسن[٥]: ﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّوَاغِيتُ﴾[٦]، وقراءة ابن مسعود[٧]: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾[٨].

- لم يكن موقف عبد القاهر من القراءات التي لا تتفق مع مقاييس العربية حميدًا؛ فقد ردَّ بعضها، من ذلك: ردُّه قراءة ابن مسعود حيث قال: "وقد ذُكر أن بعضهم قرأ: ﴿فَقُلا لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا﴾[١] وهذا غلط؛ لأنه ظن أنه يأتي على قولك: قُلْ، ثم يُلحق الألف، ولا يُعيد الواو، كما تقول: قلِ القولَ الحسن، فلا تعتد بالحركة؛ لأنها عارضة، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول:

(١) ينظر: شرح الجرجاني ٢٠٣/١، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٥، ٣٠٣، ٣٠٧، ٥٠٣. وشرح العكبري: الدراسة (القسم الثاني) ص٦٠.

(٢) ينظر: شرح الجرجاني ٢١٩/١، ٢٢٠، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٧٥، ٣٠٣، ٣٠٧. وشرح العكبري: الدراسة (القسم الثاني) ص٦٥.

(٣) ٣٢٤/١.

(٤) سورة النجم، من الآية: ٥٠.

(٥) ٨٠٥/١.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٥٧.

(٧) ٩٣٠/٢.

(٨) سورة المائدة، من الآية: ٣٨. وفيما يتعلق بشرح العكبري تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٦٤.

(١) سورة طه، من الآية: ٤٤.

قُلِي، وقُلُوا، وبِعِي، وبُعُوا، وبِعَا، وذلك خطأ محض...فإذن هذه قراءة هي بالرد أولى منها بالقبول"[٢].

وطعن في ثبوت رواية قراءة أبي عمرو حيث قال: "واعلم أن رواة القراءات يحكون عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام نحو: ﴿يَغْفَر لَّكُمْ﴾[٣] والعلماء يأبون ذلك وينسبونهم في روايتهم إلى الغلط، وقال شيخنا: لو كان ذلك مذهبًا لأبي عمرو لكان صاحب الكتاب أعرف الناس به، فكان يذكره في كتابه..."[٤].

أما العكبري فلم يردّ القراءة المخالفة للعربية؛ وإن كان قد نقل موقف النحويين منها[٥].

- الجرجاني أكثرُ عناية بعزو ما يورده من قراءات[٦].

٢/ شواهدهما من الحديث الشريف والأثر:

- استشهد الجرجاني بستة أحاديث[٧]، وأثر واحد لعلي رضي الله عنه[٨]، في حين استشهد العكبري بأربعة عشر حديثًا، وسبعة آثار نسبها لقائليها. وبذلك يكون العكبري أكثر استشهادًا من الجرجاني بالحديث والأثر.

- لم يستشهد الشارحان بالحديث أو الأثر لقاعدة نحوية أو صرفية، وإنما لتفسير أو استعمال لغوي.

- اتفق الشارحان على الاستشهاد بثلاثة أحاديث، هي:

---

(٢) ٢٠٣/١.

(٣) سورة الأحقاف، من الآية: ٣١، وسورة الصف، من الآية: ١٢، وسورة نوح، من الآية: ٤.

(٤) ١٦٦٨/٢.

(٥) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٧٦-٧٧.

(٦) ينظر: ٢١٠/١، ٣٣٢، ٣٥١، ٨٠٥، ٩٣٠/٢، ١١٤٤، ١٤٤٧، ١٦٦٨، ١٦٩٥.

(٧) ينظر: فهرس الأحاديث ١٧٢٣/٣.

(٨) ١٢٦٧/٢.

١/ «لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَات صَدقَة».

٢/ «لَيْسَ مِنَ امْبِرّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ».

٣/ «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ».

- لم يعتنِ الشارحان -في الغالب- بشرح ألفاظ الحديث أو الأثر.

٣/ شواهدهما من الشعر:

- ضم شرح الجرجاني (٤٤٩) شاهد شعريّ، منها (٢٤٨) شاهد من شواهد التكملة، والأخرى وهي (٢٠١) شاهد أضافها الجرجاني، وضم شرح العكبري (٤٥٦) شاهد، منها (٢٠١) شاهد من شواهد التكملة، والأخرى وهي (٢٥٥) شاهد أضافها العكبري. وبذلك فشواهد العكبري الشعرية أكثر من شواهد الجرجاني، ويظهر من هذا الإحصاء أن الجرجاني استشهد بجميع شواهد التكملة[١]، أما العكبري فقد أغفل بعضها.

- جميع شواهد الشارحين من عصور الاحتجاج، حيث لم يعتدا بالاحتجاج بشعر المولدين، إلا أن الجرجاني أورد بيتين للمتنبي[٢]، وبيتًا لأبي نواس[٣]، أحد بيتي المتنبي أورده لبيان معنى، والآخر لبيان عيب في قافيته، أما بيت أبي نواس فأورده لبيان خطئه في استخدام لفظة في البيت، فهو لم ينشد هذه الأبيات الثلاثة للاستشهاد بها نحويًّا أو صرفيًّا، وكذلك فعل العكبري عند ذكره بيتًا لأبي علي بن مقلة[١].

(١) عدد شواهد التكملة (٢٤٨) شاهد. ينظر: فهرس الشعر في كتاب التكملة (فرهود) ص٢٩١-٢٩٩، و(مرجان) ص٦٤٩-٦٦١.

(٢) ٦٦٦/١، ١٦٢٨/٢.

(٣) ٥٨٨/١.

(١) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٦٧.

- سلك الشارحان في إنشاد البيت عند الاستشهاد به عدة مسالك، فتارة ينشدانه كاملاً، وتارة يقتصران على إنشاد الشطر الذي فيه الشاهد، وقد يكتفيان بذكر موضع الشاهد، من ذلك عند الجرجاني:

... مِنْ سُرٍّ وَضُر[2]

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي ...[3]

... مُنْغَوِي[4]

- قلَّ نسبة الشاهد الشعري إلى قائله عند الشارحين.

- لم يعتنِ الجرجاني بشرح ألفاظ الشواهد التي يوردها، وقد يعلق علي الشاهد الذي يورده تعليقًا يسيرًا، من ذلك قوله: " أنشد شيخنا:

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي القَدِّ وَالأَغْلالِ

فذكر حديث سليمان عليه السلام مع الجنّ"[5].

أما العكبري فقد أولى هذا الجانب عناية كبيرة، ففسر جُلَّ الشواهد التي يوردها، وقد يذكر مناسبة البيت أو فيمن قيل[6].

- يكاد الشارحان يوضحان وجه الاستشهاد في كل شاهد شعري يوردانه.

- قد يستشهد الجرجاني بأكثر من بيت على المسألة المشروحة، من ذلك استشهاده بستة شواهد شعرية على ورود (أهراق) في الشعر الفصيح[1]. وبشاهدين على (طال)

---

(٢) ٨٨٥/٢.

(٣) ٩٤٧/٢.

(٤) ١١٠٣/٢. وفيما يتعلق بشرح العكبري تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٦٩-٧٠.

(٥) ١٠٧٧/٢. وينظر: ١٠٦٧/٢، ١٠٨٣، ١٤٥٤.

(٦) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٦٨-٧٠.

المتعدي[٢]، وبشاهدين على أن اللفظ قد يحمل على المعنى وحقه الحمل على اللفظ[٣]. ولم يفعل العكبري هذا، فلم يزد في المسألة على شاهد شعري.

٤/ شواهدهما من النثر:

- استشهد الشارحان بأمثال العرب وأقوالهم على إثبات بعض القواعد الصرفية واللغوية. فمن الأمثال التي استشهد بها الجرجاني:

(أَنْكَحْنَا الفَرَا فَسَنَرى)[٤]، و(خَلاؤُك أَقْنَى لِحَيَائك)[٥]، و(مَا يَعْرِفُ قَطَاتَهُ مِنْ لَطَاتِهِ)[٦].

ومن الأقوال التي استشهد بها:

(أتت الناقة على مَنْتِجها ومَضْرِبها)[٧]، و(جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ)[٨]، و(فلانٌ من صُيَّابَةِ قَومِه)[٩].

- غالبًا ما يذكر الشارحان وجه الاستشهاد بالمثل أو القول. من ذلك قول الجرجاني: "و(البَوَاء) لامه همزة؛ بدلالة قولهم: أَبَأْنَا فلانًا بفلان"[١٠]. وقوله: "...والأصل في

جميع هذه المصادر (فَعْل)؛ لأن المرة الواحدة (فَعْلة)، وحكى أبو زيد: اللهمَّ أَعْطِنَا سَأْلاتِنَا، فهذا على (سأل سَأْلة)"[١].

(١) ٢/١٢٨٠-١٢٨٢.
(٢) ٢/١٣٨٠.
(٣) ١/٥٠٩.
(٤) ١/٥٤٩.
(٥) ١/٥٤٦.
(٦) ٢/٥٢٥.
(٧) ٢/١١٣٢.
(٨) ١/٦٣٤.
(٩) ٢/١٤٠٦. وفيما يتعلق بشرح العكبري تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٧٢-٧٣.
(١٠) ١/٥٤٣.
(١) ٢/١٠٦٤.

– قد ينسب الشارحان القول أو الحكاية لمن حكاها. من ذلك قول الجرجاني: "والذي دعاه إلى جعل الياء في (الدَّهْيَاء) بدلاً من الواو ما حكاه عن أبي زيد من قولهم: الدَّاهِية الدُّهْوِيَّة، فـ(دُهويَّة) (فُعليَّة) والواو لام"[٢]. وقوله: "...وكذلك الآراء؛ لأنَّ ما حكاه عن أبي زيد من قولهم: رُئِيٌّ قليل في الاستعمال"[٣].

– نَدَر أن يفسر الجرجاني المثل أو القول الذي يورده، من ذلك قوله: "وقولهم: خَلاؤُك أَقْنَى لِحَيَائك بمعنى: أحفظ له، من قولهم: قنيت المال، قال:

فَاقْنِي حَياءَك لا أَبَا لَكِ إنَّني   فِي أَرْضِ فَارِسَ مُوثَقٌ أَحْوَالا

كأنه قال: احفظي حياءك"[٤].

أما العكبري ففسَّر العديد من الأمثال والأقوال التي استشهد بها[٥].

خامسًا: الحدود:

الحدُّ: هو الجامع المانع الذي يجمع المحدود ويمنع غيره في الدخول فيه[١].

---

(٢) ٦٥٨/١.

(٣) ٨٢٨/١. وفيما يتعلق بشرح العكبري تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٧٣-٧٤.

(٤) ٤٥٦/١-٥٤٧.

(٥) تنظر الدراسة (القسم الثاني) ص٧٣.

وسأجمل الموازنة بين الحدود التي ذكرها الشارحان فيما يلي:

– ذكر الجرجاني تسعة وعشرين حدًّا في شرحه، في حين أن العكبري ذكر أربعة عشر حدًّا. وبذلك يتضح أن الجرجاني أكثر عناية بإيراد الحدود من العكبري.

– تنوعت الحدود التي أوردها الجرجاني، فمنها اللغوي نحو: حد التأنيث الحقيقي والتأنيث غير الحقيقي[٢]. ومنها الصرفي نحو: حد النسب[٣]، والمقصور والممدود[٤]، وجمع التكسير[٥]، والتصغير[٦]، وتصغير الترخيم[٧]، والمطاوعة[٨]. ومنها الصوتي نحو: حد المجهور والمهموس[٩]، والشديد والرخو[١٠]. ومنها العروضي نحو: حد الردف، والتأسيس، والوصل، والخروج[١١].

وكذلك فعل العكبري، وأغلب الحدود التي ذكرها حدود صرفية، نحو : حد المعتل[١]، والنسب[٢]، وجمع التكسير[٣]، والتصغير[٤]، والمطاوعة[٥]، والإلحاق[٦]، والتصريف[٧]، وذكر بعض الحدود النحوية كحد المبني والمعرب[٨]، وحدًّا عروضيًّا واحدًا هو الردف[٩].

---

(١) الكليات ص٣٩١، وينظر: التعريفات ص١١٢، وشرح الحدود النحوية ص٢٣٠.

(٢) ٥٥٠/١-٥٥١.

(٣) ٤٠٧/١.

(٤) ٥٢٠/١.

(٥) ٨١٣/١.

(٦) ٩٩٢/٢.

(٧) ١٠٤٦/٢.

(٨) ١٠٩٩/١.

(٩) ١٦٤٤/٢-١٦٤٥.

(١٠) ١٦٤٦/٢.

(١١) ١٦٦٢/٢-١٦٦٤.

(١) (القسم الأول) ص٢٣٤.

(٢) (القسم الأول) ص٣٢٠.

(٣) (القسم الثاني) ص١.

– قد يفسر الشارحان الحدّ كما فعل الجرجاني في حد الإمالة[10]، وحد المجهور وحد المهموس[11]، و كما فعل العكبري في حد النحو[12]، وحد الصرف[13]، وحد الإمالة[14].

– سلَّم الشارحان بالحدود التي أوردها أبو علي الفارسي؛ على قلتها، إلا أن الجرجاني تعقبه في حدِّه للمعتل، واعتذر عنه[15]، والعكبري تعقبه في حدِّه للإدغام[16].

– لم يلتفت الجرجاني إلى الجانب اللغوي للمصطلح الذي يذكره، إلا ما كان من تعرضه لمعنى المقصور، قال: "اعلم أنَّ المقصور ما كان في آخره ألف، نحو: رحى وبُشرى. ومعنى المقصور على وجهين:

أحدهما: أن يكون من قصر الصلاة؛ لأجل أنه ناقص عن الممدود، كما أن صلاة السفر ناقصة عن الحد المعروف.

والثاني: أن يكون من قصرت أي: حبست، فكأنه منع أن يبلغ زنة الممدود. والوجهان متقاربان؛ لأن قصر الصلاة منعها من أن تبلغ الكمال فِعْلاً، وإن كانت كاملة من جهة الجواز"[1].

---

(٤) (القسم الثاني) ص١٩١.
(٥) (القسم الثاني) ص٢٨٤.
(٦) (القسم الثاني) ص٣٤٩.
(٧) (القسم الثاني) ص٣٥٤.
(٨) (القسم الأول) ص٣١١.
(٩) (القسم الأول) ص٤٥٠.
(١٠) ١١٤٣/٢.
(١١) ١٦٤٤/٢-١٦٤٥.
(١٢) (القسم الأول) ص١٧٥.
(١٣) (القسم الأول) ص١٧٧.
(١٤) (القسم الثاني) ص٣٠٥.
(١٥) ٣٥٥/١.
(١٦) (القسم الثاني) ص٦٠٨.

أما العكبري فقد عُني بهذا الجانب، من ذلك قوله: "وأما جمع التكسير فسُمي بذلك لتغيير لفظ الجمع عن لفظ الواحد، وهو مأخوذ من تكسير الإناء، وذلك إخراجه عن نظمه الأصلي، وفكّ تركيبه، والجمع كذلك، واعلم أن الجمع في الأصل مصدر (جمعت)، وقد يراد به المجموع، كقولك: الرجال جمع، أي: مجموع..."[٢].

وقوله: "الإبدال مصدر أبدلت الشيء من الشيء أي أقمته مقامه، ومنه الأبدال الشرعية كالتيمم القائم مقام الوضوء. وأما البدل فهو اسم غير مصدر، فيكون بمعنى المبدل، كالقبض بمعنى المقبوض، والنقض بمعنى المنقوض..."[٣].

سادسًا: عرض آراء النحويين:

لتتضح نتائج الموازنة بين طريقة الجرجاني وطريقة العكبري في عرض آراء النحويين سأعرض ثلاث مسائل خلافية وردت في الشرحين، وهي:

١/ وزن (أشياء)[١].

٢/ علة حذف التاء من نحو: طالق وحائض[٢].

٣/ إثبات وزن (فُعْلَل)[٣].

---

(١) ٥٢٠/١.

(٢) (القسم الثاني) ص١.

(٣) (القسم الثاني) ص٤٢٧.

(١) شرح الجرجاني ٦٤٦/١-٦٥٣، وشرح العكبري (القسم الأول) ص٥٠٦-٥٠٩.

(٢) شرح الجرجاني ٦٨٦/١-٦٩٦، وشرح العكبري (القسم الأول) ص٥٢٩-٥٣٤.

أولاً: وزن (أشياء):

عند الجرجاني:

– تبنَّى الجرجاني رأي سيبويه من بداية ذكره للمسألة، ولم يذكر صاحب الرأي اعتمادًا على ذكر أبي علي له في نص التكملة.

– فصَّل القول في رأي سيبويه واحتجَّ له عن طريق القياس، وذكر نظائر للمسألة لدعم صحة قوله.

– ثم ذكر رأي الأخفش، وأثار حوله أربعة أسئلة وأجاب عنها.

– ثم صحح رأي سيبويه بقوله: "وكيف تصرَّف الأمر فالقول قول صاحب الكتاب؛ لأنه قد سلم من هذه الاعتراضات..."[٤].

– في نهاية المسألة أشار إشارة مقتضبة لرأي الكسائي فقال: "وقال الكسائي: إنه (أَفْعَال). وهذا خطأ؛ لامتناعهم من صرفه، فينبغي له أن يصرف (أسماء)"[١].

عند العكبري:

– بدأ العكبري بذكر سبب الخلاف في المسألة فقال: "الاختلاف في هذه المسألة نشأ من عدم انصرافها"[٢].

– أجمل ذكر جميع الآراء الواردة في المسألة منسوبة إلى أصحابها.

– أخذ بتفنيد الآراء حيث ذكر حجة الكسائي وردَّها، ثم حجة سيبويه واستدلّ على صحة مذهبه بعدة أدلة، ثم ذكر حجة الأخفش واعترض عليه، ثم ردَّ رأي الفراء في نهاية المسألة.

---

(٣) شرح الجرجاني ٢/١١٧٠-١١٧٣، وشرح العكبري (القسم الثاني) ص٣٣٧-٣٣٨.

(٤) ٦٥٣/١.

(١) السابق.

(٢) ص٥٠٦.

ثانيًا: علة حذف التاء من نحو: طالق وحائض:

عند الجرجاني:

- ذكر الجرجاني أن لأصحاب التحقيق في هذه المسألة مذهبين، وبذلك لم يعتدّ برأي الفراء من بداية المسألة.

- بدأ بذكر رأي الخليل وفصَّله تفصيلاً طويلاً ذاكرًا حجته مدعمًا ذلك بالشواهد، وأورد الاعتراضات على هذا المذهب ثم أجاب عنها.

- ثم ساق رأي سيبويه وشرحه مستشهدًا عليه بالحديث وبالشعر وبأقوال العرب. وذكر نظائره لإثبات صحة ما ذهب إليه.

- ثم اعترض على رأي الفراء -دون أن ينسبه- فقال: "وأما قول من قال: إن حذف التاء من نحو: حامل وطامث لأجل أن هذا يختص بالمؤنث...فساقط"[(١)]. وبيَّن فساده بأمرين.

عند العكبري:

- بدأ بسرد جميع الآراء الواردة في المسألة منسوبة إلى أصحابها.

- ثم ذكر حجة سيبويه، ودعَّم رأيه بالاستشهاد بالشعر وبأقوال العرب.

- ذكر حجة الخليل واستشهد على صحة رأيه بالقرآن و بالشعر وبأقوال العرب.

- ثم ساق حجة الفراء، وأجاب عنها بأربعة أجوبة.

- في نهاية المسألة أيَّد رأي الخليل وسيبويه فقال: "... لم يكن له وجه إلا مذهب الخليل أو مذهب سيبويه"[(٢)]. ثم أورد ثلاث اعتراضات على رأيهما وأجاب عنها بإيجاز.

---

(١) ٦٩٣/١.

(٢) ص٥٣٤.

ثالثًا: إثبات وزن (فُعْلَل):

عند الجرجاني:

- بدأ المسألة بذكر رأي الأخفش وأتبعه برأي سيبويه.

- أيَّد رأي الأخفش بحجة نقلها عن شيخه.

- ثم عرض رأي سيبويه عن طريق ذكره الاعتراضات والرد عليها.

عند العكبري:

- بدأ المسألة بذكر رأي سيبويه وأتبعه برأي الأخفش.

- ذكر حجة سيبويه ثم حجة الأخفش.

- في نهاية المسألة صحح رأي سيبويه محتجًّا له.

نتائج الموازنة بين طريقة الشارحين في عرض آراء النحويين:

- يلج الجرجاني مباشرة إلى الرأي الذي يؤيده، فيشرحه ويحلله ويحتج له بالأدلة النقلية والعقلية. ثم ينتقل إلى الرأي الآخر فيشرحه ثم يرده.

أما العكبري فيجمل الآراء في بداية المسألة، ثم ينتقل إلى ذكر حجة كل رأي، مدعومًا بأدليته.

وبذلك امتاز شرح العكبري بالترتيب في عرض الأقوال وحسن التقسيم، فهو ينتقل من الإجمال إلى التفصيل.

- لم يعتنِ الجرجاني بحصر جميع الآراء الواردة في المسألة، أما العكبري فحرص على ذلك.

- امتاز شرح الجرجاني بطول النفس في الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل، في حين أن العكبري كان يميل إلى الإيجاز غير المخل.

- عُني الشارحان بترجيح ما يستصوبان من آراء، فالجرجاني رجَّح رأي سيبويه في مسألتين، ورأي الأخفش في مسألة. والعكبري أيَّد رأي سيبويه في المسائل الثلاث.

- اتضحت النزعة المنطقية أثناء عرض الحجج والبراهين عند الجرجاني أكثر منها عند العكبري

- ظهر على الجرجاني الغلظة في الرد على الرأي الآخر، أما العكبري فامتاز بالهدوء عند عرض جميع الآراء واحترام وجهات النظر.

القسم الثاني

التحقيق

وفيه:

أولاً: مقدمة التحقيق، وتشمل:

- تحقيق نسبة الكتاب إلى العكبري.
- تحقيق عنوان الكتاب.
- وصف نسختي التحقيق.
- منهج التحقيق.
- نماذج من نسختي التحقيق.

ثانيًا: النص المحقق.

مقدمة التحقيق

تحقيق نسبة شرح التكملة إلى العكبري:

أثبتت الدكتورة فوزية العتيبي في دراستها للكتاب[١] صحة نسبة الكتاب إلى العكبري بالعديد من الأدلة. وأضيف إلى ما ذكرته:

- إحالة العكبري في هذا القسم على ثلاثة من مصنفاته، هي: إعراب القرآن، والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح، وشرح الإيضاح[٢]. وهذه الكتب نصت كتب التراجم على نسبتها إلى العكبري.

- إيراد العكبري في هذا القسم رأيًا[٣] عزاه لنفسه في اللباب فقال: "وعندي فيها قول حسن وهو... وهذا شيء لم أجده عنهم، وهو قياسُ قولِهم في نظائره"[٤].

تحقيق عنوان الكتاب:

ذكرت الدكتورة فوزية العتيبي في مقدمة تحقيقها للقسم الأول[٥] عدة أسباب حملتها إلى الميل أن عنوان الكتاب هو: (المصباح في شرح الإيضاح)، وهي أسباب كافية لاعتماد صحة ما ذكرته، وأوجز الأسباب فيما يلي:

١/ ثبوت هذا العنوان في نسخة المتحف البريطاني.

٢/ أن العنوان الجانبي (شرح التكملة) المثبت على يسار العنوان الرئيس (الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح) في نسخة المتحف البريطاني توضيح لمضمون الشرح

---

(١) (القسم الأول) ص١٦٣.

(٢) تنظر الدراسة ص٤٦.

(٣) ص٤٧٢.

(٤) اللباب ٢/٣٤٥.

(٥) ص١٦٣-١٦٤.

وليس عنوانًا للكتاب.

٣/ حرص العكبري على تسمية كتبه بأسماء مسجوعة، نحو: التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب، وغيرها.

٤/ أن التسميات الأخرى الواردة في كتب التراجم هي تسميات محتوى ومضمون، وليست نصًّا على عنوان الكتاب.

وصف نسختي التحقيق:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين، هما:

النسخة الأولى: ورمزت لها بكلمة (الأصل)، وهي نسخة المتحف البريطاني، برقم (٦٤٠)(١). بُدئت النسخة بعنوان الكتاب، وهو: (الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح، تصنيف الشيخ الإمام العالم حجة العرب ولسان الأدب محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري رحمه الله). وكُتب على يسار العنوان بخط صغير (شرح التكملة). وتحت العنوان هناك سطران مطموسان ظهر منهما اسم الناسخ وهو يحيى بن محمود بن محمد.

ثم كتب بخط مغاير لخط الناسخ ستة أسطر طمس أغلبها، واتضح منها عبارة: (صار جميع هذا الجزء وقفًا على...الصوفية بالمدرسة الباسطية الكائنة بالقاهرة المحروسة عمرها الله تعالى...وقف ذلك الشيخ...شعبان الآثاري...).

وعدد أوراق هذه النسخة إحدى وستون وثلاث مئة ورقة، في كل وجه منها واحد وعشرون سطرًا، وفي كل سطر عشر كلمات. ويقع القسم الذي حققته منها في تسعين ومئة ورقة.

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/٥١٨.

وهي نسخة كاملة كتبت بخط نسخ واضح، مضبوطة بالشكل في الغالب، وهي لا تخلو من التحريف والتصحيف، وهناك بعض التعليقات في الحواشي كتبت بخط مغاير لخط الناسخ، وكتبت عناوين الأبواب والفصول وعبارتا (قال أبو علي) و(قال الشارح) بخط كبير واضح لتمييزه عن بقية الشرح. وقد وقع فيها اضطراب في ترتيب الصفحات من (٣٢٦أ) إلى (٣٣٥أ)، وأعدت ترتيبها. وفيها طمس في اللوحات الأربعة الأخيرة بسبب رطوبة أصابت الأصل، حتى إنه لم يظهر من الورقة الأخيرة من الشرح إلا بعض كلمات.

يبدأ القسم الذي حققته من باب جمع التكسير، وأوله: "قال أبو علي: باب جمع التكسير، وهذا الضرب من الجمع سُمّي تكسيرًا على التشبيه بتكسير الآنية...".

وينتهي بنهاية الكتاب؛ وهو آخر شرح (باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا)، وهذا آخر باب في متن التكملة. وختمت النسخة بعبارة: (والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم المرسلين. فرغ من كتابته العبد الفقير إلى رحمة الله ... المغفرة، ... بخطاياه وزلله، الراجي عفو ربه ... يحي بن محمود بن محمد التكريتي المتفقّه على مذهب الشافعي رضي الله عنه، عشية الخميس ثالث عشر من شعبان سنة ست عشرة وست مئة هجرية بالموصل عمرها الله).

وفي آخر صفحة من النسخة وصية وقف لم أستطع قراءتها لانطماس حروفها.

واتخذت هذه النسخة أصلاً للأسباب التالية:

- تمامها؛ فهي مشتملة على جميع أبواب التكملة.
- قدمها؛ لأنها نسخت في سنة وفاة المصنف.
- قلة الطمس والأخطاء بها.

النسخة الثانية: ورمزت لها بالحرف (ب)، وهي نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، وهي برقم (٢٠٧ نحو)، منها نسخة فيلمية في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، الجزء الأول منها برقم (١٥)، والجزء الثاني برقم (١٠٤٦).

وهي نسخة مضطربة اختلط فيها شرح التكملة بشرح الإيضاح، كما أنها غير مرتبة الأبواب، وسقطت منها ورقة العنوان، وفيها سقط من وسطها ومن آخرها. وبداية القسم الذي حققته من كلمة (أناسي) من باب "تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال (مفاعل)"[(١)]، ونهايته بكلمة (المضارع) من باب (ما دخل عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف)[(٢)].

ويقع القسم الذي حققته منها في اثنتين وتسعين لوحة، في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة في الغالب.

وكتبت بخط نسخ واضح، ندر فيها الضبط بالشكل، وهي لا تخلو من التحريف والتصحيف، وكتبت عناوين الأبواب والفصول وعبارتا (قال أبو علي) و(قال الشيخ) بخط كبير واضح لتمييزه عن بقية الشرح. ويُقدَّم للشرح فيها بعبارة (قال الشيخ) بدلاً من (قال الشارح) الموجودة في نسخة الأصل.

منهج التحقيق:

١/ نسخ مخطوطة المتحف البريطاني واتخاذها أصلاً. ثم مقابلتها على نسخة دار الكتب المصرية، وإثبات منها في المتن ما لا يقوم النص إلا به، ووضعه بين معقوفتين [ ]، وما يستقيم النص بدونه أُثبت في الحاشية. وإن كان ما في (ب) هو الصواب أو الأصوب أُثبت في المتن وأُشير في الحاشية إلى ما في الأصل.

---

(١) في ص١٣٨ من التحقيق.

(٢) في ص٥١٦ من التحقيق.

٢/ تصويب ما تيقنت من خطئه أو تصحيفه أو تحريفه، مع التنبيه إلى ذلك في الحاشية.

٣/ إذا ظهر خلل في النص واقتضى تقويمه زيادة كلمة أو أكثر فعلتُ ذلك بعد التثبّت، ووضع الزيادة بين قوسين معقوفتين، ونبّهت إلى ذلك في الحاشية.

٤/ وضع عناوين لكل باب وفصل بين معقوفتين [ ]، وذلك بالاعتماد على تسمية الباب أو الفصل الواردة في (النسخة الأصل).

٥/ التمييز بين متن التكملة والشرح بتحبير خط المتن.

٦/ مقابلة نص التكملة الوارد في (النسخة الأصل) بطبعتي التكملة (طبعة الدكتور حسن شاذلي فرهود) و(طبعة الدكتور كاظم بحر المرجان). والاعتماد على طبعة (فرهود) فيما عدا ذلك كتخريج الآراء والأبيات.

٧/ عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وذكر رقمها من السورة.

٨/ عزو القراءات التي احتج بها الشارح، وذلك بالرجوع إلى كتب القراءات وكتب إعراب القرآن والتفاسير.

٩/ تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها.

١٠/ اتبعت في تخريج الشواهد الشعرية ما يلي:

- ضبط البيت ضبطًا كاملاً.

- ذكر بحر البيت.

- تمييز شواهد التكملة من الشواهد التي أضافها أبو البقاء بعبارة (البيت من شواهد التكملة).

- نسبة ما لم ينسبه الشارح، مع الإشارة إلى الخلاف في نسبته إن وُجد.

- ذكر ترجمة مختصرة للشاعر، مع الإحالة لمصادر ترجمته.
- تخريج الشاهد من عدد من المصادر.
- عرض الروايات التي لها صلة بالشاهد.
- شرح ما غمض من مفردات البيت.

١١/ تخريج الأمثال والأقوال من مظانها، وتوضيح ما غمض منها.

١٢/ عزو الآراء النحوية والصرفية إلى أصحابها، وتوثيق نسبتها من كتبهم ما أمكن ذلك، أو من الكتب النحوية الآخرى.

١٣/ الترجمة بإيجاز للأعلام المذكورين في الكتاب، مع ذكر مصادر الترجمة.

١٤/ التعريف بالمواضع والأماكن الواردة في المتن بالرجوع إلى مظانها.

١٥/ شرح الألفاظ الغامضة الواردة في المتن من كتب اللغة المعتمدة.

١٦/ تذييل الرسالة بفهارس متنوعة وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الأمثال وأقوال العرب
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأساليب اللغوية.
- فهرس الألفاظ.
- فهرس الألفاظ المعربة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس القبائل والجماعات والأمم.
- فهرس البلدان والمواضع.
- فهرس الكتب.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس موضوعات الدراسة.
- فهرس موضوعات الكتاب المحقق.

النَّص المُحَقَّق

[باب جمع التكسير]

قَالَ أَبُو عَلِي: "بَابُ جَمْعِ التَّكْسِير، هذا الضَّرْبُ مِنَ الجَمْعِ سُمِّي تكسيرًا على التَّشبيه بتكسير الآنية..."[(١)] الباب.

/ **قَالَ الشَّارح:** قَد ذَكَرنا في أَوَّلِ الكتاب أَنَّ الجَمْعَ عَلى ضَرْبَيْنِ: تَصحيح وتَكْسير، وَالتَّصْحيح قَدْ قدِّم ذكره[(٢)]، وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسير فَسُمِّي بذلكَ لَتغيير لَفْظ الجَمْعِ عَنْ لَفْظِ الوَاحِدِ، وَهوَ مَأخوذٌ مِنْ تَكسير الإنَاءِ، وَذَلِكَ إخراجه عَنْ نَظْمِهِ الأَصْلي، وَفَكِّ تركيبه، والجَمْع كذلكَ. ١٧١/ب

وَاعْلم أَنَّ الجَمْعَ في الأصْلِ مَصْدرُ (جَمَعْتُ)[(٣)]، وَقَدْ يُرَادُ به المجموع، كَقَولكَ: الرِّجَالُ جَمْعٌ، أي: مجموع، كَقَولكَ: دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأَمِيرِ، أي: مَضْروبُهُ[(٤)].

والتغيير على ثلاثةِ أَضْربٍ: زِيادَة، وَنُقْصَان، وَإِبْدَال، فَالزيادة تكون بحرفٍ نحو: عَبْدٍ وَعَبيدٍ، وَرَجُلٍ وَرِجَالٍ، وَقَدْ تَكون بحرَكةٍ، نحو: سَقْفٍ وسُقُفٍ، فَالقَافُ كَانَتْ سَاكنة فَصَارَتْ مَضْمُومةً. وَأَمَّا النُّقْصَانُ فَكَذلكَ، فَنُقْصَانُ الحَرْف مِثْل: إِزَارٍ وَأُزْرٍ، وَعَجُوزٍ وَعُجُزٍ، وَنُقْصَانُ الحَرَكةِ نحو: تَاجِرٍ وَتَجْرٍ، فَالجيمُ سَاكِنة في الجَمْع مُتحرِّكة في الوَاحِد. وَأَمَّا الإبْدَالُ فَقد يُبْدلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ، نحو: قِرطَاس وقَراطيس، وَيَعْقوب[(٥)] وَيَعَاقيب، وَإِبْدَال حَرَكة بِحَرَكة نحو: أَسَدٍ وَأُسُدٍ، وَقَد يَكُونُ التَّغيير بحرف وَحَرَكة في الزيَادةِ والنُّقْصَان، كَ(رَجُلٍ) وَ(رِجَالٍ)، وَ(غُلامٍ)

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٤٧ وفيها: "يُسمَّى جمعًا مكسرًا"، وفي (مرجان) ص٤٠٨: "سُمِّي جمعًا مكسرًا". وهذا الباب وما بعده مما سقط من النسخة (ب) إلى كلمة (أناسي) من باب "باب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال (مفاعل)".

(٢) في شرح الإيضاح ٢٢٢/١.

(٣) ينظر: الصحاح ١١٩٨/٣، واللسان ٥٣/٨ (جمع).

(٤) هذا من باب وقوع المصدر موقع اسم المفعول. ينظر: الكتاب ٤٣/٤.

(٥) اليَعْقُوبُ: ذَكَر الحَجَل. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٦٠، وأبنية كتاب سيبويه ص١٦٥.

وَ(غِلْمةٍ)، وقد يَكُون التَّغيير مُقَدَّرًا غَيْرَ مَلْفُوظٍ به، نحو: فُلْكٍ، فَإنَّ ضَمَّته في الجَمْع غَيْر ضَمَّته في الوَاحِد[١]، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكرُ ذَلِك مُسْتَقصى[٢].

وَأَمَّا الاسْمُ المجمُوعُ فَعَلى ثَلاثة أَضْرب:

ثُلاثِي، وَهَذا الذي تكثر أبنيته في الجَمْع؛ إذ[٣] كان عَلَى أَقَلِّ هذه الأُصُولِ ، وَهُو مُحْتَملٌ للزِّيَادَات المختلفة ...[٤] / واتساع الأبنية. ١٧٢/أ

وَأَمَّا الرُّبَاعي فَيُجْمَع عَلَى مِثال وَاحِدٍ، وَذَلكَ عَلَى مِثَال (مَفَاعِل).

وَأَمَّا الخُمَاسي فَإنْ كَانَ رَابعهُ حَرْفَ لِين لم يُحذف، بل يُقلبُ يَاءً، وَإنْ كَانَتْ حُرُوفهُ كُلُّهَا أُصُولاً حُذف منه الحَرْف الأَخِير ليلحق بِالرُّباعي حَتى يَصِح جَمْعُه، ولا يَجُوز أنْ يُجْمع عَلَى تَمَامهِ، فَلا يُقَال في (سَفَرْجَل): سَفَارِجلٌ، وَفي امْتِنَاع ذَلك ثلاثة أَوْجُه[٥]:

أَحَدُهَا: أَنَّه يَطُولُ لَفْظهُ بِكَثْرَة حُرُوفه وَحَرَكَاته فَيُسْتثقَلُ.

وَالثَّاني: أَنَّهُ يَلْزمُ مِنْه كَسْر مَا قَبْل آخره وَمَا قَبْله، وَذَلك مُسْتثقل.

وَالثالثُ: أنَّه يَخْرُج عَن التَّنَاسُبِ، وَذَلك أَنَّ عَجُزَ الكَلمة يَصِيرُ أَكْثَر مِنْ صَدْرِها، وَذَلك أَنَّ صَدْرهَا حَرْفَانِ وَعَجْزهَا ثلاثة أحْرف، والألف التي بين الصَّدْر والعَجز عَلامَة الجَمْع، وَكَما يُطْلَبُ التَّناسُبُ في الإعْرابِ والألفاظِ كَذلك في البِنَاءِ.

---

(١) ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنَّ (فُلْكًا) و(دِلاصًا) و(هِجانًا) جموع تكسير، والتغيير مقدر غير ملفوظ. ينظر: الكتاب ٦٣٩/٣، والمقتضب ٢٠٣/٢-٢٠٤، وكتاب الشعر ١٢٠/١، والخصائص ٦٤/٣، وسر الصناعة ٦١٢/٢، والمقتصد في شرح التكملة ٨١٣/١-٨١٥، وأسرار العربية ص٦٤، والهمع ١٢٨/٦.

وذهب ابن السراج -ووافقه ابن مالك- إلى أنها أسماء جمع؛ إذ لا حاجة لتقدير التغيير. ينظر: الأصول ٤٣١/٢، والتسهيل ص٢٦٧، والمساعد ٣٩٢/٣، وشفاء العليل ١٠٢٨/٣.

(٢) في شرحه الإيضاح ٢٢٢/١.

(٣) الأصل: إذا. تصحيف.

(٤) كلمة مطموسة.

(٥) ينظر: علل النحو ص٥٢٣، وأسرار العربية ص٣٥٩، وشرح المفصل ٣٩/٥.

وَقِيل: إنَّ ذَلك امتنع مِن قِبَل أنَّ أقلَّ الأُصُولِ ثلاثة، فلو جُمِع على هَذا الوَصْف لَكَان الجَمْع مِثل الأصْل مَرَّتَين، وَلِذَلك لا تَبْلغ بالزيَادَات سبعة أحرف. فهذا وَجْه قول أبي علي: **"فَأَمَّا بناتُ الخمسَة فَلا تُكَسَّر إلا عَلَى استكراه"**[1] أي عَلَى أن يُحذفَ منه حرفٌ أصْليٌّ.

[باب جمع الأسماء الثلاثية التي لا زيادة فيها]

(١) التكملة (فرهود) ص١٤٧، و(مرجان) ص٤٠٨.

قَالَ أَبُو عَلِي:"بَابُ جَمْع الأسْماء الثلاثيَّة التي لا زيَادَة فيها، وهي عشرَة أبنية..."[1] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: انقسامُ الثلاثي إلى هذه العدَّة ضَرُوريّ، وَقَدْ نَقَصَ منهَا بِنَاءان، والقسْمةُ الحَاصرَة أنْ يكون اثني عشر، وإنما كان كذلك لأنَّ الحرفَ الأول لا يكونُ إلا متحركًا، وحركاته ثلاث، والحرفُ الثاني يَكونُ سَاكِنًا / ومتحركًا بالحرَكاتِ الثلاث، فتصير للحرفِ الثاني أرْبعة أحْوال، وَللأول ثلاثة، وثلاثة في أربعَة اثنا عَشر، وَعِدَّتُهَا:

١٧٢/ب

(فَعل) -بفتح الأول- وَلَهُ أربعة أبنيَة: سُكون الثاني مِثْل (فَلْسٍ)، وَفتحُه مثل (جَبَل)، وَكَسْره مثل (كَتِفٍ)، وَضَمُّه مثل (عَضُدٍ).

وَضَمُّ الفَاء يَكونُ مَعَهُ أرْبعة أيْضًا: (فُعْل)، مثل (قُفْل)، و(فُعُل)، مثل (طُنُب)[2]، و(فُعَل)، مثل (صُرَدٍ)[3]، وأمَّا (فُعِل) -بضمّ الأوَّل وكسْر الثاني- فلم يوجد لثِقلِ الخروج من ضمٍّ إلى كَسْرٍ لازمٍ، وَإنَّما سُمِع في لفظة واحدة وهي (الدُّئِل)[4]، وَهي دُوَيْبَّةٌ[5]، قَال: سُمِّيتْ بالفعْل المبني للمفعول، نَحْو: ضُرِبَ[6].

وَأربعة مَع كَسْرِ الأوَّل: (فِعْل)، مثل (جِذْعٍ)، و(فِعِل) مثل (إبِلٍ)، و(فِعَل) مثل (ضِلَعٍ)، وأمَّا (فِعُل) -بكَسْر الأوَّل وضمّ الثاني- فلم يُوْجد لثِقَلِ الخروج مِنْ كَسْرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ. فقد رأيتَ كيفَ أدَّت القِسْمَة إلى اثني عشر ضَرورةً، ولكن سَقَطَ منها اثنانِ للثِّقَلِ،

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٤٨، و(مرجان) ص٤٠٨.

(٢) الطُّنُب: حبل الخباء والسرادق. اللسان ١/٥٦٠ (طنب).

(٣) الصُّرَد: طائر ضخم الرأس، يصطاد العصافير، والجمع: صِرِدان. القاموس ص٣٧٤ (صرد).

(٤) زادوا: رُئِم، ووُعِل. ينظر: اللباب ٢/٢١٢، والنكت الحسان ص٢٢٥، والمزهر ٢/٥٠.

(٥) الدُّئِل: دويبة شبيهة بابن عرس. الصحاح ٤/١٦٩٤ (دأل).

(٦) قال بهذا القول الزجاج وأبو علي الفارسي. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٦، والتعليقة ٣/٢٨.

وجاء في الكتاب ٤/٢٤٤: "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل)، ولا يكون إلا في الفِعْل". وينظر: الأصول ٣/١٨٠.

وَبقيت عشرة مُسْتَعملةٌ. وَأَوَّلُ مَا ينبغي أنْ نبدأ به (فَعْل)؛ لأنَّ الفتحةَ والسُّكونَ في غايَة الخِفَّةِ، وَقَدْ مضى الدليل عَليه فيمَا لا يَنصَرفُ[1].

قَالَ أَبُو عَلي:"وَمَا كانَ عَلَى (فَعْل) فَجَمْعُه في أدنى العَدد عَلَى (أَفْعُلٍ)"[2].

قَالَ الشَّارِحُ: نبدأ ببيَان جموع القِلة والكَثْرة، فنقُول:

جَمْعُ القلة في التَّكسيرِ أربعَة: (أَفْعُلٌ)، وَ(أَفْعَالٌ)، وَ(أَفْعِلَةٌ)، وَ(فِعْلَةٌ)[3]، وإنما عُرف أنَّ ذَلك جَمْعُ قَلةٍ لتَبْيِنِه العدَدَ القَليل وَذلك مِن الثلاثة إلى العَشَرة، فَإذا أَرَدْتَ تَبْيينَ العَدَدَ أَضَفْتَهُ إلى هَذا الجَمْع، فَتَقُول: ثلاثةُ أَفْلُسٍ، وكَذلك إلى العَشَرة. وَأَمَّا (أَفْعَال) / فمثل (فَرْخ) ١٧٣/أ و(أفراخ)، و(جبل) و(أجْبال). وأمَّا (أَفْعِلَة) فمثلُ (غُرابٍ) وَ(أغربةٍ)، وَ(كِساءٍ) وَ(أَكْسيَةٍ). وَأمَّا (فِعْلَة) فمثلُ (غُلامٍ) و(غِلْمة)، كلُّ ذلك مُضافٌ عليه العَدَدَ مِنَ الثلاثة إلى العَشرة.

ومن الجُموع مَا ليس لهُ جَمْعُ قلة، فيُوضَعُ مَكان جَمْع القلة جَمْع الكثرة، نَحْو: ثلاثة رجالٍ، ومنهَا مَا يَكُون لَهُ جَمْع قلة ولا يَكُون له جَمْع كثرة، مثل (أُذُن) و(آذان)، و(رِجْل) و(أَرْجُل)، وقد يَكُون له جَمْع قلة وجَمْع كثرة ثم يُستعمل جَمْع الكثرة في مَوْضع القِلة، ويأتي هذا كله في أماكنه إن شاء الله تعالى[4].

فإنْ قِيل: لم اختص (فَعْل) -مفتوح الفاء ساكن العين- بـ(أَفْعُل) و(فِعَال)، نَحْو: كَعْب، وأَكْعُب، وكِعَاب؟

---

(١) في شرح الإيضاح ١٥٦٦/٣، وقد إلى أشار إلى خفة الفتحة والسكون في باب البناء ١٢٩/١.

(٢) التكملة وفيها: "فما كان من الأسماء على (فَعْل) فإن جمعه في العدد القليل (أَفْعُلُ)" (فرهود) ص١٤٨، و(مرجان) ص٤٠٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٩٠/٣، وذهب ابن السراج إلى أن (فِعْلَة) اسم جمع وليس جمعًا. الأصول ٤٣٢/٢، والتسهيل ص٢٦٨.

(٤) ص٢٥، ٣٤.

قيل: لما كان أخف الأوزان احتملوا فيه ضمّ العَيْن وزيَادَة الهمزة، واحتملوا في (فِعَال) كسر الفاء وزيَادَة الألف، وَعدَّة الحروف فيهما سَواء، إلا أنَّ الأوَّل أثقلُ، وَفي الثاني نَوْعُ ثقل، والوَاحدُ الخفيفُ إذا ثقل جمعه كان في ذلك تَعْديلٌ[1]، والجيِّدُ في هذا الباب أنَّ الجموعَ لا يَكَادُ يصحُّ فيها تَعْليلٌ؛ لأنها مِنْ بَابِ الوَضع الأول فكانت أبنيتها كأبنية الآحاد، وتلك لا تُعَلَّلُ فكذلك هذه.

فإنْ قِيل: فقد جَمَعوا (فَعْلاً) على (أَفْعَالٍ)، نحو: فَرْخٍ وأَفْرَاخٍ، وَزَنْدٍ وَأَزْنَادٍ، وَفَرْدٍ وَأَفْرَادٍ[2].

فالجَوابُ من وَجْهَين:

أَحَدُهَمَا: أنَّه مِنَ الشُّذُوذ.

وَالثاني: أنّ الراء والنون تُشْبهان حروف العلة[3] فَجَمعُوها على (أَفْعَال) كَمَا جَمَعُوا (عُودًا) على (أَعْوَادٍ)، وَ(غُولاً) على (أَغْوَالٍ)[4].

وأمَّا (رَأْدٌ)[5] فالهَمْزةُ فيه / تُشْبِه حَرْفَ العِلَّة أيضًا؛ لأنَّها يُدْرِكُها التَّغيير[6]. ١٧٣/ب

وأمَّا جَمْعُ الكثرَة في هذه[1] فلهُ أَرْبعة أبنية: (فِعَالٌ)، وَ(فُعُولٌ)، و(فُعْلانٌ)، وَ(فِعْلانٌ)، فهَذه الأَرْبعة التي يُقَاسُ عَليها، وقدْ شَذَّ مِنْ ذلك اثنان: (فِعْلةٌ)، وَ(فَعِيلٌ)، وَسَيأتي ذِكْرُها[2].

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص٣٤٨، واللباب ١٨٠/٢، وشرح المفصل ١٥/٥.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٥٦٨/٣: "واعلم أنه قد يجيء في (فَعْل): (أَفْعَال) مكان (أَفْعُل) قال الشاعر، الأعشى:

وُجِدتَ إذا اصْطلَحُوا خَيْرَهم　　　وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا

وليس ذلك بالباب من كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفراخ وأجداد وأفراد ...".

(٣) الراء تشبه حروف العلة لما فيها من التكرير، والنون تشبه الواو بغنتها. اللباب ١٨٠/٢، وفي سر الصناعة ٤٣٨/٢ عدة أوجه لشبه النون بحروف العلة.

(٤) ساغ جمع (فرخ) على (أفراخ) لأنه حُمل على (طير)؛ لأنه بمعناه، وساغ جمع (زند) على (أزناد) لأن الزند عُود فحُمل على جمعه. ينظر: أسرار العربية ص٣٤٨-٣٥٠، واللباب ١٨٠/٢.

(٥) الرأد: أصل اللَّحْي، والجمع: أرآد، ورأد الضُّحى: ارتفاعه. الصحاح ٤٧١/٢ (رأد).

(٦) ساغ جمع (رأد) على (أرآد) لأنه حُمل على (ذقن)؛ لأنه بمعناه. شرح المفصل ١٦/٥.

فَـ(فِعَالٌ) كَـ(كَعْبٍ) وَ(كِعَابٍ)، وَ(فُعُولٌ) نَحْو: نَسْرٍ وَنُسُورٍ، و(فُعْلان) كـ(بَطْنٍ) و(بُطْنان)، و(فِعْلان) نَحْو: عَبْدٍ وعِبْدان، وقَدْ يجتمع منها اثنان في شيءٍ وَاحِدٍ، قالوا: كَعْبٌ وَكِعَابٌ وَكُعُوبٌ، وَفَرْخٌ وَأَفْرَاخٌ وَفُرُوخٌ.

وأمَّا المضَاعفُ فكغيْره، قالُوا في القلة: ضَبٌّ وَأَضُبٌّ، وَصَكٌّ[٣] وَأَصُكٌّ، وَأَصْلُهُ: (أَضْبُبٌ)، مِثل (أَفْلُسٍ)، فنُقلت ضمَّةُ الباءِ الأُولى إلى ما قبلها، وَأُدْغِمَتْ في البَاءِ الأُخْرَى، وفي الكثرة: (صِكَاكٌ) وَ(صُكُوكٌ)، وَ(بَتٌّ)[٤] وَ(بِتَاتٌ) و(بتوت).

وأمَّا المعتل فمثل: دَلْوٍ، وأَدلٍ، ودُلِيٍّ، ودِلاءٍ، ودَمٍ، ودُمِيٍّ، ودِمَاءٍ، فالأصْلُ في (أدلٍ): أَدْلُوٌ، فقُلبت ضَمَّة اللَّام كَسْرَةً فانقَلبتْ الوَاوُ يَاءً، وأَمَّا (دُلِيٌّ) فَأصله: دُلُوو مثل: فُلُوس، فأُدغمتْ الوَاوُ في الوَاوِ، وقُلبتْ ضَمَّة اللامِ كَسْرةً فَصَارتْ الوَاوُ ياءً، وَأَمَّا (دِلاءٌ) فَأصله: (دِلاوٌ)، فَوقَعتْ الوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَة فقُلبتْ هَمْزَةً.

وَقَدْ ألحقوا جَمْعَ (فَعْل) التاءَ لِتَوكيدِ التَّأنيث[٥]، قَالُوا: فَحْلٌ وفُحُولةٌ، وَبَعْلٌ وَبُعُولَةٌ، وَبِهِ جَاءَ التَّنزيلُ: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[٦] ﴿أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾[٧].

وَأَمَّا (فَعْل) و(فِعَلة) فَنَحْو: قَعْبٍ[١] وَقِعَبَةٍ، وَفَقْع وَفِقَعَة لِضَربٍ مِن الكَمْأَة.

وَأَمَّا (فَعِيلٌ) فَنَحْو: كَلْبٍ وَكَلِيبٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) يعني: (فَعْل).

(٢) ص٨.

(٣) الصكُّ: كتاب، وهو فارسي معرَّب. الصحاح ١٥٩٦/٤ (صكك). وينظر: شفاء الغليل ص١٦٩، وقصد السبيل ٢٣٠/٢.

(٤) البَتُّ: الطيلسان من خزٍّ ونحوه. الصحاح ٢٤٢/١ (بتت).

(٥) المراد تأكيد تأنيث الجمع.

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

(٧) سورة النور، من الآية:٣١.

(١) القَعْب: قدح من خشب مُقعَّر. الصحاح ٢٠٤/١ (قعب).

/ **وَالعِيسُ يَنْغَضْنَ بِكِيرَانِنَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبْ**[٢] ١٧٤/أ

والعِيسُ: الإبلُ[٣]، ويَنْغَضْنَ: يُحَرِّكن، في قوله تعالى: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾[٤] والكِيرانُ: جَمْع كُور، وهو رَحْلُ البَعِير، وشَبَّه ذلك بنَهْشِ الكلاب؛ لأنَّهَا إذا نهشت الإبلَ أوجبت تحريكها، وَقَالَ قَومٌ: إن الكَليبَ ليس بجمع، وإنما هُو اسْمٌ للجَمْع[٥]، مِثل: البَاقر، والجَامل[٦]

قال: فإن كانت عَيْن (فَعْل) معتلةً[٧] واوًا جُمِعَ في القلة على (أَفْعَال)، نَحْو: أَثْوَاب، ويقلُّ منه (أَفْعُلٌ)؛ لِمَا يُفضي إليه من ثقل الضمَّة[٨]، وَوَجُوب هَمْز الوَاو نَحْو: أَثْؤب[٩].

وَيُجْمعُ في الكثرة على عدَّة أَوْزان:

---

(٢) البيت من شواهد التكملة ص١٤٩، من السريع، بلا نسبة في الاشتقاق ص٢٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٢، والمصباح ١٢٢٩/٢، وشرح المفصل ٧/٥، ٥٦/١٠، والصفوة الصفية (القسم الأول ٣٣٧/٢).

(٣) العِيس: الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة. الصحاح ٩٥٤/٣ (عيس).

(٤) سورة الإسراء، من الآية: ٥١، وفي الأصل:" ينغضون ".

(٥) القول بأن (فَعِيلاً) قد يأتي جمعًا هو مذهب سيبويه، وذلك نحو: كليب وعبيد ومعيز، الكتاب ٥٦٧/٣. وذهب ابن السراج إلى أنه اسم جمع، الأصول ٤٣٢/٢.

(٦) الباقر: جماعة البقر مع رعاتها. والجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه. الصحاح ٥٩٤/٢ (بقر)، ١٦٦١/٤ (جمل).

وهما اسما جمع. ينظر: الكتاب ٦٢٥/٣، والأصول ٣١/٣، وكتاب الشعر ٤٨٥/٢، والمفصل ص١٩٨، واللباب ١٨٠/٢، وشرح المفصل ٥/ ٧٧.

(٧) ضبطت في الأصل: (معتلةٍ)؛ بتنوين الكسر. ولا وجه له.

(٨) قال سيبويه ٥٨٦/٣: "أما ما كان (فَعْلاً) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على (أفعال)، وذلك: سوط وأسواط، وثوب وأثواب، وقوس وأقواس، وإنما منعهم أن يبنوه على (أَفْعُل) كراهة الضمة على الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على (أَفْعَال)". وينظر: أسرار العربية ص٣٥٠، واللباب ١٨١/٢.

(٩) هذا من مواضع إبدال الواو الهمزة جوازًا، وليس وجوبًا، وسيأتي ذلك في ص٤٢٩.

منها (فِعال)، نَحْو: ثِيَابٍ، وَسِيَاطٍ، والواو مُبْدَلة فيه ياء؛ لما يذكر في التصريف[١]، ولم يجمع على (فُعُول) لِمَا يلزم فيه من الضمَّة واجتماع الواوين[٢]، وقد قالوا: فوج وفؤوج، فَجَمَعُوه على (فُعُول)، وهَمَزُوا الوَاو وهو قليلٌ.

ومنها (فِعْلان)، قالوا: ثَوْر وثِيران، وقَوْز وقِيزان، و(القَوْز) الرَّمْل المتعقد، وَأُبْدلتِ الوَاو ياءً للكسْرَة قَبْلَها.

ومنها (فِعَلَة)، نَحْو: عَوْد وعِوَدة[٣]، وزَوْج وزِوَجة، وثَوْر وثِوَرة، ومنهم من يقول: ثِيَرَة[٤]، فَيُبْدلُ الوَاو ياءً ليفرِّقَ بين المذكر من البَقَر وبين الثَّوْر من الأقط[٥]، فالقَلْبُ مَخْصُوصٌ بِذَكَرِ البَقَر[٦]، وَقِيلَ: أَصْلُه (ثِيارَة)، فحُذفت الألفُ[٧]، وله علة تأتي في التصريف[٨]، وقيل: قَدْ جَاء (ثِيرة) بإسكان الياء ومَوْضِعه الشِّعْر[٩].

---

(١) ص٤٤٦، ٥٥٦.

(٢) أي الواو الأصلية للكلمة وواو الجمع.

(٣) العَوْد: المسِنُّ من الإبل. الصحاح ٥١٤/٢ (عود).

(٤) ذهب سيبويه إلى أن (ثِيَرَة) شاذٌّ، حيث قال: "وقد قالوا: ثِوَرةٌ وثِيَرَةٌ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في (دِيَمٍ)، وهذا ليس بمطَّرِدٍ، يعني (ثِيَرَةٌ)". الكتاب ٤/ ٣٦١، وينظر: الخصائص ١١٢/١، وسر الصناعة ٧٣٣/٢.

(٥) وهي القطعة العظيمة من الأقط. اللسان ١١١/٤ (ثور).

(٦) نسب هذا التعليل إلى المبرد في: الأصول ٢٦٤/٣-٢٦٥، والخصائص ١١٢/١، والمنصف ٣٤٦/١، وشرح المفصل ٨٨/١٠، والممتع ٤٧٢/٢.

(٧) نسب هذا القول إلى المبرد في: التسهيل ص٣٠٤، والمساعد ١٢٥/٤، وشفاء العليل ١٠٨٩/٣، ولابن السراج في: المنصف ٣٤٧/١، الممتع ٤٧١/٢.

(٨) ص٥٤٦-٥٤٧.

(٩) من ذلك قول الأعشى:

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهْيَ رَاتِعَةٌ حدَّ النَّهار تُرَاعى ثِيرَةً رُتُعَا

الديوان ص١٠٥، وينظر: جمهرة اللغة ٤٢٤/١، والخصائص ١١٣/١، والمنصف ٣٤٩/١.

وقالوا: لَوْح وأَلْوَاح، وَنَوْع وأَنْوَاع، وجَوْز وَأَجْوَاز، والجَوْز وَسَطُ الشيء، فَلم يجاوِزُوا ذلك.

فَإِنْ كانَتْ عَينُه ياءً نَحْو: بَيْت، وشيخ / فَهوَ في القلة على (أَفْعَال)، نَحْو: أَبْيَات، ونقل فيه (أَفْعُل) نَحْو: أَبْيُت، وقد جاء قليلاً. وجُمِع في الكثرة على (فُعُول)، نَحْو: بُيُوت وشُيُوخ، وكَثُر في هذا (فُعُول) كما كَثُر في الواو (فِعَال)، وسبب ذلك أن الضمَّة في الياءِ أسْهلُ منها في الوَاو، وقَلْبُ الوَاو ياءً أخفُّ من تَصْحيحهَا[1]، وقالوا: عُيُورَة[2] وخُيُوطَة[3]، فألحقوه التاء كما ألحقوا (فُحُولة) و(بُعُولة)، ولم يقولوا: بِيَات كما قالوا: ثِيَاب لئلا يتوهم أن واحده من الواو.

١٧٤/ب

قَالَ أَبُو عَلي:"وَمَا كَانَ عَلَى (فَعَل) فَنَحو: جَمَلٍ وأَجْمَالٍ، وَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ ..."[4] الفصل.

قَالَ الشَّارِحُ: إذا كان (فَعَل) المفتوح الفاء والعين صَحِيحًا فجَمْعُه في القِلة على (أَفْعُل)، نَحْو: جَبَل وَأَجْبُل، وزَمَن وأَزْمُن، كما جمع (فَعْل) الساكن على ذلك، وذلك أن الفتحَة أُخْت السُّكون، بدليل أنهم لا يخففونَهَا كما يخففون الضمَّة والكَسْرة، ولأن الفَتْحة من الألف، والألف أَخَفُّ الحروف، ويُجْمَع في القلة أيضًا على (أَفْعَال)، نَحْو: جَبَلٍ وَأَجْبَالٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنِّي لأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ ٱجْبُلِهَا ... وَسَيْلِ أَوْدِيَةٍ عَنْ سَيْلِ وَادِيهَا[5]

---

(١) قال ابن يعيش في المفصل ٣٥/٥: "غلب فُعُول في بنات الياء لئلا تلتبس ببنات الواو؛ إذ الواو في فِعَال تصير إلى الياء، وكانت الضمة مع الياء أخف منها مع الواو".

(٢) العُيُورَة: جمع عَيْر وهو الحمار الوحشي والأهلي، والجمع: أَعْيَار ومَعْيُوراء وعُيُورَة. الصحاح ٧٦٢/٢ (عير).

(٣) الخُيُوطَة: جمع خيط، وهو السلك، والجمع: خُيُوط وخُيُوطَة. الصحاح ١١٢٥/٣ (خيط).

(٤) التكملة وفيها: "وما كان على (فَعَل) فإنَّ تكسيره لأدنى العدد على (أَفْعَال)، وذلك نحو: جمل وأجمال، وأسد آساد، وجبل وأجبال" (فرهود) ص١٤٩، و(مرجان) ص٤١٢.

(٥) البيت من البسيط، نُسب مع أبيات أخرى إلى أعرابي في الأغاني ٣٤٤/٥، وهو بلا نسبة في: المقتضب ١٩٨/٢، والكامل ٨٤/١، والخصائص ٥٩/٣، ٣١٦.

فجمع بين بنائي الجمع القليل.

ويُجْمَعُ في الكثير على (فِعَال)، نَحْو: جِبَال، وعلى (فُعُول)، نَحْو: ذَكَر وذُكُور، و(فِعَال) أكثر، وعلى (فِعْلان)، نَحْو: بَرَق وبِرْقان، وهو الحَمَل، فارسيٌّ معرَّبٌ[1]، وخَرَب وخِرْبان، و(الخَرَب) ذكر الحُبارَى، وعلى (فُعْلان)، نَحْو: حَمَل وحُمْلان، وسَلَق وسُلقان، وهو المطمئن من الأرض.

وأمَّا المعتل فلا تكون عَيْنهُ إلا / منقلبة ألفًا؛ ياءً كان أَصْلُهَا أو واوًا، فمن الواو (قَاع)؛ لقولك في جمعه: أَقْوَاع، وقال العَبْدي[2]: "لا يُجْمَعُ على (أَقْوَاع)". وقد حكاهُ أَهْلُ اللغة[3]. ويجمع على (فِعْلان)، نَحْو: قِيعَان، أُبْدلتْ واوهُ ياءً للكَسْرة قبلها، وقالوا: قِيعَة، كما قال تعالى: ﴿كَسَرابٍ بِقِيعَةٍ﴾[4] فمن النَّاس من قال: هو واحدٌ[5]، ومنهم من قال: هو جمعٌ[6] كما في الصحيح: فِحلة[7]، ويَجُوزُ أن يَكُون وزنه: قِوَعة[8] كما قالوا: ثَوْر وَثِوَرَة وثِيَرَة وثِيْرَة؛ بسُكُونِ العَيْن.

١٧٥/أ

---

(١) المعرّب ص٤٥، وقصد السبيل ٢٧٢/١. وينظر: جمهرة اللغة ٣٢٢/١، وتهذيب اللغة ١٣١/٩.

(٢) أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيَّة العبدي، أحد أئمة النحو، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، له شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، اختلَّ عقله في آخر عمره، مات سنة ست وأربع مئة. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠٤/١، وبغية الوعاة ٢٩٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٩٠/٢، والمقتضب ٢٠٢/٢، وتهذيب اللغة ٢٣/٣، والتنبيه لابن جني ص٣٩٨، والصحاح ١٢٧٤/٣ (قوع)، والمحكم ١٩٧/٢.

(٤) سورة النور، من الآية: ٣٩.

(٥) هذا قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ٦٦/٢، وينظر: معاني القرآن للنحاس ٥٤٠/٤.

(٦) ممن قال بهذا الفراء في معاني القرآن ٢٥٤/٢، والزجاج في معاني القرآن ٤٧/٤.

(٧) الذي يظهر من كلام العكبري أنه أراد التمثيل لما كان جمعًا على وزن (فِعْلة)، و(فِحْلة) مصدر بمعنى (الفحولة)، وليس جمعًا، والصواب التمثيل بـ(فِتْية) و(صِبْية).

(٨) يحتمل قول العكبري وجهين: =

وكذلك (جَارٌ) أصله: جَوَرٌ؛ لأنه من: جَاورتُ والمجاورة، وجمعوه على (جِيران)[1].

وأمَّا (نَارٌ) فجمعت في القليل: أَنْؤُر، قَالَ عُمَر بن أبي ربيعة[2]:

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالعَشِيِّ وَأَنْؤُرُ[3]

ولك في هذا الجَمْعِ وَجْهَان:

أَحَدُهُما: أنْ يَكونوا لاحَظُوا لَفْظ (نَارٍ)، فإنَّ عينهَا الآن سَاكنة دون أَصْلهَا، فَيَكُون كـ(فَلْس) و(أَفْلُس).

والثاني: أنَّ نارًا مُؤنَّثة، والمؤنث إذا لحقتُه التاء قد تَسْكُن عَيْنُه نحو: حَلْقَةٍ، وإذا حُذفتِ الهاء حُرِّك، فنارٌ كأنَّ التاء فيه مَوْجُودة لما كان تأنيثهُ لازمًا، فيُجْمَع على (أَفْعُل) كما يجمع السَّاكِنُ الوَسَط.

ويُجْمَعُ في الكثرة على (نُور)، وهو (فُعْلٌ)، ويُشْبهُ أن يَكُون أَصْل العين الضَّمَّ، نحو: أَسَدٍ وَأُسُدٍ[4]، ولكن الواو سُكنت لثقل الضمَّة عَلَيْها، قالَ الشَّاعِرُ:

= إما أنه يجيز جمع (قاع) على (قِوَعة)، فيكون على وزن (فِعَلة)، نحو: ثَوْر وثِوَرة، وزَوْج وزِوَجة، وهذا مخالف للقياس؛ إذ أن (فِعَلة) يطرد فيما كان على (فُعْل)، نحو: قُرْط وقِرَطة، وكُوز وكِوَزة، ويقل في اسم على (فَعْل) أو(فِعْل)، نحو: زَوْج وزِوَجة، وقِرْد وقِرَدة، و(قاع) على وزن (فَعَل).

وإما أن يكون أراد أن أصل (قِيعة): قِوَعة، فلما وقعت الواو عينًا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة، والعين معلَّة في المفرد جاز قلب الواو ياءً فصارت: قِيعة.

(١) هذا جمع الكثرة، وجمع القلة: جِيرَة، وأجوار. القاموس ص٤٧٠ (جور).

(٢) أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، لم يكن في قريش أشعر منه، كان كثير الغزل والنوادر والمجون، وكان يتعرَّض للنساء الحواجّ ويشبّب بهنَّ، فنفاه عمر بن عبد العزيز إلى دَهْلَك، ولد ليلة قُتل عمر بن الخطاب ﷺ، وغزا في البحر فمات شهيدًا في حدود سنة ثلاث وتسعين. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٥٣/٢، والأغاني ٧٠/١-٢٤٢، ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص١٤٩، من الطويل، في ديوانه ص٨، وهو له في: إعراب ثلاثين سورة ص٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٣، والمصباح ١٢٣٣/٢، وشرح المفصل ١١/١٠، وسرح العيون ص٣٦١، والخزانة ٣١٨/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٣/٢، وسر الصناعة ٨٠٤/٢.

(٤) تحدث عن جمع (أسد) على (أُسُد) وعن الأوجه في هذا الجمع في ص١٥.

شَهِدْتُ وَدَعْوَانَا أُمَيْمَةُ أَنَّنَا بَنُو الحَرْبِ نَصْلاهَا وَإِنْ شَبَّ نُورُهَا[1]

وَعَلى (نِيرَة) مِثل: قِيعَةٍ، وَعَلى (فِعْلان): نِيرانٍ.

/ فأمَّا (نُورٌ) ففيه ثلاثة أَوْجُه: ١٧٥/ب

أَحَدُهَا: أنْ يَكُونَ أَصْله الضمَّ، مِثْل: أَسَدٍ وَأُسُدٍ، ثم سُكِّن الوَاوُ لثقَل الضمَّة عَلَيْها بَعْد الضمَّةِ، وإنْ كَانُوا قَدْ سَكَّنُوا أُسْدًا مَعَ أنْ لا وَاوَ هناك فَتَسْكِينُ الوَاوِ أَوْلى.

والوَجْهُ الثاني: أنْ يَكُون بِنَاؤهُ من الابتداء على (فُعْل) -بسُكون العَيْن-؛ لعلمه أنه لابُدَّ من التسكين فلم يحتج إلى تَقْدير حركة ثم يحذفهَا، وغَيْر مُمْتَنع أن يَكُونَ في الجمع على فُعْل بالسكون نحو: حُمْرٍ وسُودٍ.

والثالث: أنْ يَكُون في الأَصْل: نُوور بواوين على (فُعُول) كـ(أُسُودٍ)، ثم حُذفتِ الوَاوُ الثانية وسُكِّنتِ الأُولى من أَجْل الثِّقل، وَقَدْ قَالُوا مثل ذلك في (أُسُد)، فإنهم قالوا: أُسُودٌ، ثم حُذِفتِ الوَاوُ وَسُكِّنتِ السِّينُ، وقد قرأ بَعْضُ القُرَّاءِ ﴿وَعَلامَاتٍ وَبِالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[2] أراد النُّجُوم، ثم حَذَف.

وَقَد يَقَعُ في هذا الباب جَمْعُ القلة دُونَ جَمْعِ الكثرة فيُستغنى عنه كما اسْتَغنوا بـ(تَرَكَ) عن (وَذِرَ).

---

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٥٠، من الطويل، لحاتم الطائي في ديوانه ص٢٤٩، وحاتم هو: أبو عدي بن عبد الله بن سعد الطائي، شاعر جاهلي جيد الشعر، أدرك مولد النبي ﷺ ومات قبل مبعثه، يضرب بجوده المثل، وله في ذلك أخبار مشهورة. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢١٤/١، والأغاني ٣٦٣/١٧-٣٩٣، وسرح العيون ص١١٢.

وهو له في: كتاب الشعر ٢٤٥/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٧/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٣، والمصباح ١٢٣٥/٢، وبلا نسبة في: نوادر أبي زيد ص٣٥١، وأمالي ابن الشجري ٩٣/١.

شهدتُ: حضرتُ، ودعوانا أميمة: اعتزاؤنا وشعارنا يا أميمة، تصغير أُمّ أو أمامة، والواو في (ودعوانا) واو الحال، ينظر: شرح شواهد الإيضاح ص٥١٤.

(٢) سورة النحل، آية: ١٦، ونُسبت هذه القراءة إلى يحيى بن وثاب في: المحتسب ٨/٢، والمحرر الوجيز ٣٨٥/٣ ونُسبت إلى الحسن في: الكشاف ٥٧٥/٢، والبحر المحيط ٤٤٦/٥، وإتحاف فضلاء البشر ١٨٢/٢.

والوَجْهُ في هذا ونظائره أنها تَجْتَمع كُلُّها في الدلالة على الجمع إلا أنَّ الاسْتِغْناء بالكثير عن القليل أَقْيَسُ؛ إذْ كان القَليلُ دَاخلاً في الكثير، وأمَّا جَمْعُ القلة فلا تَدْخلُ فيه الكثرة، فكان دون الأول، وَمِثَالُه: (رَسَنٌ) وَ(أَرْسَانٌ)[(١)]، وَ(قَتَبٌ) وَ(أَقْتَابٌ)[(٢)]، ولم يُجْمَع على غَيْر ذلك، وَمِثْلُه في (فَعْل): كَفٌّ وَأَكُفٌّ، ولم يَقُولوا غَيْره من جُمُوع الكثرة[(٣)]، وكذلك (رَأْدٌ) جُمِعَ على (أَرْآدٍ)، ولم يجاوزوا.

وأمَّا (أَخٌ) فأصلُهُ (أَخَوٌ) -بفَتْح الخَاءِ- / وَدَلِيلُ ذلك قَوْلُهم في جَمْعِه: آخَاء، قَالَ الشَّاعِرُ: ١٧٦/أ

وَأَيُّ بَنِي الآخَاءِ تَنْبُو مَضارِبُه[(٤)]

وَنظير ذلك (أَبٌ) وَ(آبَاء)، وَ(حَمْوٌ) و(أَحْمَاء)، وَ(أَخٌ) شَرِيكُهمَا في ذلك، وقد جَمَعُوه على (فِعْلَة) و(فُعْلة)، قالوا: إِخْوَةٌ؛ بِكَسْرِ الهمزة وضَمِّهَا.

وَأَمَّا (الآرَاءُ) فالوَاحِدُ (رَأْيٌ)، وهو من باب (فَعْلٍ)، وجَمْعُه في القلة (أَرْآء) كـ(زَنْدٍ) وَ(أَزْنَادٍ)، وأكثر ما يُسْتَعْمل في جمعه هذا الجمع، وقد يُقْلبُ فيقال: آرَاءٌ، وَوَزْنُهُ الآن (أَعْفَالٌ)،

---

(١) الرَّسَن: الحبل. الصحاح ٢١٢٣/٥ (رسن)، وقد جمع أيضًا على (أَرْسُن). ينظر: اللسان ١٨٠/١٣، والقاموس ص١٥٤٩ (رسن). وذهب سيبويه إلى أنه لم يكسَّر إلاّ على (أرْسان). ينظر: الكتاب ٥٧١/٣.

(٢) القَتَب: رَحْل صغير على قدر السنام. الصحاح ١٩٨/١ (قتب).

(٣) جمع (كَفٌّ) أيضًا على (كُفُوف). ينظر: القاموس ص١٠٩٨ (كفف)، وذهب سيبويه إلى أنه لم يكسَّر إلا على (أَكُفَّ). ينظر: الكتاب ٥٧١/٣.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إذْ نُسِبْتُمُ

والبيت لبشر بن المهلب في الخصائص ٢٠١/١، ولبعض بني المهلب في الخصائص ٣٣٨/١، وبِشْرٌ هو: ابن المغيرة بن المهلَّب بن أبي صُفْرة الأزدي، أحد الفرسان المشهورين الذين شاركوا في قتال الخوارج الأزارقة في عهد ولاية المهلَّب بن أبي صفرة على البصرة، كانت بينه وبين بني عمه جفوة، فقال أبياتًا، فرجعوا إليه ووصلوه. ينظر: الكامل ١٣٢٥/٣، ١٣٣١، ووفيات الأعيان ٢٨٧/٦.

وهو بلا نسبة في: الشيرازيات ٣٢٤/١، والعضديات ص٦٣، وسر الصناعة ١٥٠/١، وشرح الملوكي ص٣٩٨، واللسان ٢٠/١٤ (أخا).

فقُدِمتِ الهمزة التي هي عَيْنٌ على الرَّاءِ، فاجتمعت همزتان فأُبْدِلتِ الثانية ألفًا، ومثلُه (بِئْرٌ) وَ(آبَارٌ)، وقَدْ تَقَدَّم[1]. فأمَا ما حَكَاه أَبُو زَيْدٍ[2]: رُئِيٌّ -بالضَّمِّ والكَسْرِ-[3] فهو على (فُعُولٍ) مثل: (فَلْسٍ) و(فُلُوسٍ)، فاجتمعت الوَاوُ والياءُ وسَبَقتِ الأُولى بالسكون فأُبْدلتِ الوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمتْ، ثم كُسِرَ لها ما قَبْلهَا لتُنَاسِبَ الحركة الحرف، ومن كَسَرَ أَتْبَع.

وقد أَدْخَلُوا الهاء في (فِعَالٍ) هنا لتَوْكِيدِ تَأْنِيثِ الجمع فقالوا: ذَكَرٌ وذِكَارةٌ، وجَمَلٌ وجِمَالَةٌ، وقَرأ بَعْضُ القُرَّاءِ ﴿كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صُفْرٌ﴾[4]، وقالوا: حِجَارةٌ وحِجَارٌ.

وكُسِّرَ (فَعَل) على (فُعْل) نَحْو: أَسَدٍ وأُسْدٍ، وفيه ثلاثة أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أصله: أُسُودٌ، وقد نُطِقَ.

والثاني: أُسُدٌ بحذفِ الوَاوِ وإبقاءِ الضمَّةِ.

والثالث: إسْكَانُ السِّين، فعند قَومٍ هي مُسَكَّنةٌ من المضمومة[5]، وعند آخرين هي أَصْلٌ[1].

(١) شرح التكملة (القسم الأول) ص١٧٣.

(٢) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، كان كثير الرواية عن الأعراب، ثقة، مقبول الرواية، روى عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة وأبي حاتم وغيرهم، له تصانيف كثيرة في اللغة من أشهرها: كتاب النوادر، توفي سنة خمس عشرة ومئتين، وله أربع وتسعون عامًا. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٦٨، وطبقات الزبيدي ص١٦٥، وبغية الوعاة ٥٨٢/١.

(٣) لم أقف عليه في النوادر والهمز، والحكاية منسوبة إليه في: الحجة للقراء السبعة ٢٨٦/١، والحلبيات ص٥٤، والمقتصد في شرح التكملة ٨٢٨/١، ومنسوبة إلى اللحياني في اللسان ٣٠٠/١٤ (رأي).

(٤) سورة المرسلات، الآية: ٣٣. قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (جِمَالَةٌ صُفْرٌ) بغير ألف، جمع (جَمَل)، يقال: جَمَلٌ وجِمَالٌ وجِمَالَةٌ، مثل: حجر وحجارة، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم (جِمَالاتٌ صُفْرٌ)، فهو جمع الجمع، يقال: جَمَلٌ وجِمَالٌ وجِمَالاتٌ، مثل: رجل ورجال ورجالات. ينظر: السبعة ص٦٦٦، والحجة في القراءات السبع ص٣٦٠، وحجة القراءات ص٧٤٤، والكشف ٣٥٩/٢، والتيسير ص١٧٧، وجامع البيان ١٦٨٣/٤.

(٥) ذهب ابن السراج إلى أن (أُسُد) مقصور من (أسود)، فصار (أُسُد)، ثم أسكن فصار (أُسْد). الأصول ٤٣١/٢، والمحتسب ١٩٩/١، ٨/٢.

١٧٦/ب / وأمَّا (وَثَنٌ) فقد جُمِعَ على (أَوْثَانٍ) جَمْعَ القِلَّةِ، وقد جُمِعَ على (فُعْل) -بالضم وبالإسكان- قالوا: وُثْنٌ، وأَبْدَلُوا من الوَاوِ هَمْزةً فقالُوا: أُثُنٌ[٢].

وقد جُمِعَ[٣] على (أَفْعُلٍ) في القلة نَحْو: زَمَنٍ وأَزْمُنٍ، وبَابُ هذا أنْ يَكُونَ في (فَعْلٍ) بالإسْكَانِ، وَلكنهم أَدْخَلُوا (فَعَلاً) على (فَعْلٍ) لما بينهما من القُرْبِ، وَقَالُوا: أزَمَانٌ[٤]، وَهُو القِياسُ، قَالَ الشَّاعِرُ في (أَزْمُنٍ):

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الأَزْمُنُ اللائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ[٥]

وَقَالَ آخَرُ في (أَزْمَانٍ):

أَزْمَانَ عَيْنَاءُ سُرُورُ المَسْرُورْ عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ العِينِ الحِيرْ[٦]

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٧١/٣، وذكر أبو حيان في الارتشاف ٤٢٢/١ أن جمع (أَسَد) على (أُسْد) من المحفوظ الذي لا يقاس عليه.

(٢) ومنه قراءة ابن عباس ﷺ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ وُثْنًا﴾ [سورة النساء، من الآية: ١١٧]، ورُوي عنه ﷺ أيضًا: ﴿أُثُنًا﴾. ينظر: المحتسب ١٩٨/١.

(٣) يقصد (فَعَل).

(٤) في الأصل: زمان، والصواب ما أثبت؛ لأنه يتحدث عن جمع (زمن)، وسيذكر شاهدًا لهذا الجمع.

(٥) البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة لذي الرُّمَّة في ديوانه ١٢٧٣/٢، وذو الرُّمة هو: أبو الحارث غَيْلان بن عُقبة من بني صَعْب بن مِلْكان بن عدي بن عبد مناة، لُقّب بذي الرُّمة لبيت قاله، وقيل غير ذلك، أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، قيل: هو أحسن أهل الإسلام تشبيهًا، توفي سنة سبع عشرة ومئة، جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الإسلام. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٥٢٤/١، ومعاهد التنصيص ٢٦٠/٣.

وهو له في: الكتاب ٥٧١/٣، والكامل ٨٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢، وسر الصناعة ٦٢٠/٢، وتحصيل عين الذهب ص٥٣٣، وشرح المفصل ١٧/٥، والحماسة البصرية ١٢٥٢/٣، وبلا نسبة في: المقتضب ١٧٤/٢، وأسرار العربية ص٣٥٢.

والمراد بمنزلتي ميٍّ: أي حيث كانت تنزل في الشتاء والصيف. ينظر شرح الديوان للتبريزي ص٤٣٩.

(٦) البيتان من أرجوزة لمنظور بن مَرْثَد بن فروة بن نوفل الأسدي، وهو راجز إسلامي، قد يقال له منظور بن حبَّة، وحبَّة أمه، بعضهم ينسبه إلى أبيه، وبعضهم ينسبه إلى أمه. ينظر: معجم الشعراء ص٢٨١، والخزانة ١٣٨/٦. =

= نسب البيت الأول إليه في: المشوف المعلم ٢٢٠/١، واللسان ١٢٢/٥ (قور)، وهو بلا نسبة في: الإغفال ١٥٧/٢، والمنصف ٢٨٨/١، والبيت الثاني نسب إليه في: المشوف المعلم ٢٢٠/١، وبلا نسبة في: نوادر أبي زيد

وأمَّا المعتل فنحو: قَفَا، وَعَصَا، وَصَفَا، فقالوا: أَقْفَاءٌ وَقُفِيٌّ، وَأَعْصَاءٌ وَعُصِيٌّ -بضمِّ العَيْن وَكَسْرِها للإتباع-، و[أَعْصٍ][1] أَصْلُهُ: (أَعْصُوٌ)، مثل: (زَمَنٍ) وَ(أَزْمُنٍ)، فأُبْدِلتْ ضمَّةُ الصَّادِ كَسْرةً فَصَارتِ الوَاوُ ياءً مثل: (دَلْوٌ) وَ(أَدْلٍ). وَ(صَفًا)[2] وَ(أَصْفَاءٍ) وَ(صُفِيٍّ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

كَأَنَّ مَتْنَيْهِ مِن النَّفِيِّ

مَوَاقِعُ الطَّيْرِ مِنَ الصُّفِيِّ[3]

ص٥٧١، وإصلاح المنطق ص٣٧، وأدب الكاتب ص٦٠٠، والإغفال ١٥٦/٢، والمنصف ٢٨٨/١، وأمالي ابن الشجري ٣٢١/١، وشرح المفصل ١١٤/٤، والممتع ٤٥٦/٢.

وعيناء: امرأة، وأضاف (أزمان) إلى الجملة، يقول: هل تعرف الدار في الزمان الذي كانت فيه عيناء تسُرُّ من رآها وأحبها، و(عيناء) ابتداء، و(سرور) خبره، وقوله: (عيناء حوراء) أي: عيناء حوراء العين، (من العين): يريد من البقر؛ شبهها ببقرة الوحش، و(الحير): جمع حوراء، كُسرت حاؤه وقلبت واوه ياءً. ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ص١١٧.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) صفًا: جمع صَفاة، وهي الصخرة الملساء. الصحاح ٢٤٠١/٦ (صفا).

(٣) البيتان من شواهد التكملة ص١٥٠، من الرجز، واختلف في نسبتهما؛ فنُسبا إلى:

- أبي نُخَيلة السعدي في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٩/٢، وأبو نُخَيلة اسمه: يعمر، وإنما كُني أبا نُخَيلة لأن أمه ولدته إلى جنب نخلة، ويكنى أبا الجنيد وأبا العرماس، وهو من بني حِمَّان بن كعب بن سعد، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، غلب على شعره الرجز. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٦٠٢/٢، الخزانة ١٦٥/١.

- الأخيل الطائي في: الاشتقاق ص١٢٨، واللسان ٤٦٤/١٤ (صفا)، ٣٣٧/١٥ (نفي)، والأخيل هو أبو المقدام بن عبيد بن الأعشم بن قيس بن حصن، شاعر مشهور، ذكره ابن الكلبي في أنساب طيء، ولم يذكر له شعرًا، وليس له ذكر في أشعار الطائيين. ينظر: المؤتلف ص٦٣.

وهما في ملحقات ديوان رؤبة ص١٩٠.

وبلا نسبة في: الإبدال لابن السكيت ص١٢٧، ومجالس ثعلب ٢٠٧/١، والإبدال لأبي الطيب ١٨٩/١، والخصائص ١١٢/٢، والمنصف ٧٢/٣، والمصباح ١٢٤٦/٢.

والشاهد قوله: (صُفِيّ)، حيث جمع صفًا على صُفِيٍّ، وهو (فُعُول) في التقدير: صُفُويٌ، سبقت الواو الياءَ بالسكون، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسرت الفاء؛ لتصح الياء، ونظيره: قَفًا وقُفِيّ، وعصا وعُصِيّ، ويجوز كسر الصاد من (صُفِيّ)، والقاف من (قُفِيّ)، والعين من (عُصِيّ). إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٦٩.

النَّفِي: ما تَطَايرَ من الدَّلْو في البِئْرِ، يَصِفُ مَائِحًا[١] في البئر تقَاطرَ الماءُ عَلَيْه كَمَا يَتَقاطرُ من أَرْجُل الطَّيرِ وَأَفْوَاهِهَا على الحجَارَةِ، والصَّفَا جِنْسٌ، وَاحِدتُه: صَفَاةٌ، وَصَفْوَانٌ جِنْسٌ أَيْضًا، وَأَصْلُ الصُّفِيِّ: صُفُوٌّ، فَعُمِل فيه مَا عُمِلَ في عِصيّ، وهذا جمع كثرة مثل: أُسُودٍ.

وقالوا في (الرَّجَا) الذي هو الجانب: أَرْجَاء؛ فلم يجاوزوه، وأَصْلُه الوَاوُ، وَقَالُوا في تثنيته: الرَّجَوانِ كَمَا لم يجاوز (الأرسَان)، وَقَدْ قَالُوا في المضاعف: فَنَنٌ وَأَفْنَانٌ[٢]، وَلَبَبٌ وَأَلْبَابٌ[٣]، وَلَيْسَ ذلك بِلازمٍ في كُلِّ مُضَاعَفٍ، أَلا تَرَاهم / قالوا: طَلَلٌ، وَأَطْلالٌ، وَطُلُولٌ. ١٧٧/أ

وأَمَّا المعتل العَيْن مِنْ هذا فنحو: بَابٍ، وَبَاعٍ[٤]، فجُمِع على (أَفْعَال) ولا يتجاوز هذا[٥]، يقال: أَبْوابٌ، وَأَبْواعٌ، فتظهرُ فيه الوَاوُ لما زَالَ الموجبُ لقَلْبِهَا[٦]، وَقَدْ قَالُوا: دَاءٌ وَأَدْوَاءٌ، وَجَارٌ وَأَجْوَارٌ، وقالوا في الكثير: جِيرانٌ، ولم يَقُولوا في (بابٍ) و(داءٍ) إلا في جَمْع الجَمْع. وقَالُوا: سَاجٌ [وسيجان][٧] للطيلسان، وعينه واو، فأبدلت ياءً[٨] للكسرة قبلها.

وأَمَّا (فَتى) فَلامُه ياء لقَولهم في التثنية: فَتَيَان، ولا حُجَّة في (الفُتُوَّةِ)؛ لما يُذْكَرُ في التَّصْريفِ[٩]، وجَمَعوهُ في القلة عَلى (فِتْيَةٍ)، وفي الكثرة على (فِتْيَان)، وقالوا: فُتُوٌّ على (فُعُول)، قَالَ تَأَبَّطَ شَرًّا[١٠]:

---

(١) المائح: الذي ينزل البئر فيملأ الدلو، وذلك إذا قلَّ ماؤها، والجمع: مَاحَةٌ. الصحاح ٤٠٨/١ (ميح).

(٢) الفنن: الغصن، والجمع: أفنان وجمع الجمع: أفانين. القاموس ص١٥٧٧ (فنن).

(٣) اللبب: موضع القلادة من الصدر من كل شيء. الصحاح ٢١٧/١ (لبب).

(٤) الباع: قَدْرُ مدِّ اليدين. الصحاح ١١٨٨/٣ (بوع).

(٥) جُمع (باب) أيضًا على (بيبان) و(أبْوبة)، والأخير نادر. القاموس ص٧٧ (بوب).

(٦) الموجب لقلبها ألفًا هو سكونها وانفتاح ما قبلها.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) في الأصل: واوًا، سهو.

(٩) ص٥٧٥. (باب الإعلال)

(١٠) ثابت بن جابر بن سفيان، من بني فَهْم، شاعر جاهلي، من لصوص العرب، يغزو على رجليه وحده. تنظر ترجمته في: أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات) ٢٣٣/٢، والشعر والشعراء ٣١٢/١، والأغاني ١٣٨/٢١-١٨١، والخزانة ١٣٧/١.

وَفُتُوٍّ هَجَّرُوا ثُمَّ أَسْرَوا لَيْلَهُم حَتَّى إِذَا انْجَابَ حَلُّوا[1]

وَآنَسَهُ بذلك قَلْبُ الياء واوًا في (الفُتُوَّة)[2].

وأمَّا (دَارٌ) وَ(سَاقٌ) فقد قالوا في القلة: أَدْؤُرٌ، وَسَاقٌ وَأَسْؤُقٌ؛ عَلى (أَفْعُلٍ)، وقَالُوا

---

(١) البيت من المديد، وهو من قصيدة اختلف في نسبتها؛ فنُسبت إلى:

- تأبط شرًا في: جمهرة اللغة ١٠٧/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٢٧/٢، وسمط اللآلي ٩١٩/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٠/٢، وقد أُثبتت في ديوان تأبط شرًّا ضمن القسم الخاص بالشعر الذي نُسب إليه وهو ليس من شعره ٢٤٧-٢٥٠.

- الشنفرى في: ديوان الشنفرى ص٣٩، ونُسبت فيه إليه وإلى غيره، وجمهرة اللغة ١٠٧/١، والأغاني ٩٦/٦، وسمط اللآلي ٩١٩/٢، والشنفرى من الأَواس بن الحجر بن الهَنْو بن الأزد، شاعر جاهلي، كان من عدائي العرب، فقيل: أعدى من الشنفرى. تنظر ترجمته في: أسماء المغتالين ٢٤٩/٢، والأغاني ١٨٥/٢١-١٩٩، وخزانة الأدب ٣٤٣/٣.

- ابن أخت تأبط شرًا، فمنهم من لم يُسَمِّه. ينظر: التنبيه لابن جني ص٢٧٥، ومعجم ما استعجم ٧٤٧/٣، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٠/٢، ومنهم من قال: هو الشنفرى. ينظر: الصحاح ١٦٨٦/٤ (خلل)، وشرح الحماسة المنسوب إلى المعري ٥٠١/١، وشرح الحماسة للأعلم ٥٣٨/١، ومنهم من قال: هو خُفاف بن نَضْلة. ينظر: سمط اللآلي ٩١٩/٢. ولم أقف على ترجمة لخفاف.

- خلف الأحمر في: شرح الحماسة للمرزوقي ٨٢٧/٢، وسمط اللآلي ١٩١/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٠/٢ وخلف هو: أبو مُحْرِز خلف بن حيَّان الأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونُقّاده والعلماء به وبقائله وصانعيه، متهم بوضع الشعر، توفي في حدود الثمانين ومئة. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ٥٩، ومعجم الأدباء ١٢٥٤/٣، وإنباه الرواة ٣٨٣/١.

وقد فصَّل الأستاذ محمود شاكر القول في كتابه (نمط صعب ونمط مخيف) ٤٦-٨١ في نسبة هذه القصيدة تفصيلاً خلُص فيه إلى أنها لابن أخت تأبط شرًا – ولعله خفاف بن نَضْلة- قالها في خاله تأبط شرًا.

هجَّروا: ساروا في الهاجرة. اللسان ٢٥٥/٥ (هجر).

انجاب: انكشف. اللسان ٢٨٧/١ (جوب).

يريد: أنهم وصلوا السير بالسُّرى، فلما انكشف الظلام نزلوا، وقد اشتمل هذا الكلام على جواب (رُبَّ)؛ لأن قوله: (حَلُّوا) - وهو جواب إذا انجاب – صار جوابًا لرُبَّ أيضًا. شرح الحماسة للمرزوقي ٨٣٤/٢

(٢) قال ابن جني في التنبيه ص٢٧٦: "(فُتُوّ) طريف التصريف، وذلك أن لامه ياء...و(فُعُول) إذا كان مكسرًا ولامه واو قلبت إلى ياء، وذلك نحو: عِصِيّ...فأما أن تكون ياء ثم تقلب في التكسير واوًا فقلب القضية ونقض الطريقة، غير أن هذا يتخرّج على مذهب أبي الحسن، وذلك أنه يذهب إلى أن لام (فتًى) تصلح أن تكون واوًا وأن تكون ياءً، ولا قاطع عليه في (فِتْية) ولا في (فِتْيَان)؛ لأنه له أن يقول: إنه كصِبْيَة وصِبْيَان".

أَيْضًا: دُورٌ، وَسُوقٌ، وَأَصْلُه ضَمُّ العَيْنِ، وَسَكَنتْ لما ذَكرنا في (نُور)[1]، وَقَالُوا في الكثرة: دِيَارٌ، وَأَمَّا (سُؤوق) فَ(فُعُولٌ) للكثرة، فَلَمَّا اجتمعت واوان هَمَزُوا الأولى لانضمَامِهَا ضَمًّا لازمًا، وَقالوا: سُوق على (فُعْل) كما في (وُثْنٍ).

وأَمَّا (نَابٌ) فيُجْمَع عَلَى (نِيبٍ)، وَهوَ (فِعْل) كَمَا جَاء الضَّمُّ في (سُوق)، ويَجُوز عندي أنْ يَكُونَ في الأصْل (فُعْلاً)[2]، ثم حُوِّلتِ الضمَّة كَسْرةً لتَسْلمَ الياءُ، وَلو ضُمَّ مَا قَبْلَها لصَارتْ وَاوًا، وَقَد جُمِعَت على (أَنْيابٍ) و(نُيُوبٍ).

(١) ص ١٢.

(٢) هذا ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول: "وقالوا: نابٌ ونِيبٌ للناقة، بنوها على (فُعْلٍ) كما بنوا الدار على (فُعْلٍ)..." الكتاب ٥٩١/٣.

[باب فَعِل]

قَالَ أبو عَلي: "بابُ (فَعِلٍ)، / وَمَا كَانَ عَلَى (فَعِلٍ) فإنَّهُ يُكَسَّرُ عَلَى (أَفْعَالٍ)، وَذَلِكَ نحو: كَبِدٍ وَأَكْبَادٍ، وَفَخِذٍ وَأَفْخَاذٍ..."[1] الفَصْلَ. ١٧٧/ب

قَالَ الشَّارِحُ: (فَعِل) -بِكَسْرِ العَيْن- هُوَ المثالُ الثالثُ، وَجَمْعُه عَلَى (أَفْعَالٍ) نَحْو: فَخِذٍ وَأَفْخَاذٍ، وَكَبِدٍ وَأَكْبَادٍ، وَقَلَّمَا يُجَاوِزُ ذَلِكَ، وَالسِّرُّ فِيه أَنَّ أَخَفَّ أمثلة الثلاثي (فَعْل)، فَكَثرتْ أَمْثِلةُ جَمْعِه، وَيَلِيه (فَعَل)، فَكانت الأمثلة فِيه نَحْوًا مِنَ الأَوَّلِ، وَالمثالُ الثالثُ أَقَلُّ مِنْهُمَا، فَلَمْ تَكْثُرْ أَلفَاظ جُمُوعِهِ، وَقَدْ قَالُوا مِنْه عَلى (فُعُول)، وَهُوَ قَلِيل، قَالُوا: نَمِرٌ وَنُمُورٌ، وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ، وَإِنْ جَاء عَلَى هَذا المثال غير هَذينِ المِثَالَيْنِ فَهْوَ مَقِيسٌ عَلَيْهِمَا.

وَأَمَّا (فِعَل) فَهْوَ أَقَل مما قَبْلَهُ، فمنه مَا يُقْتَصَر في جَمْعِه عَلَى (أَفْعَال)، نَحْو: عِنَبٍ وَأَعْنَابٍ. وَأَمَّا (ضِلَعٌ) فَمُؤَنَّثَةٌ[2]، وَتُجْمَعُ في القِلَّةِ عَلَى (أَضْلاعٍ) وَ(أَضْلُعٍ)، وَفي الكَثْرَة عَلى (ضُلُوعٍ)، وَيَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهَا قَوْلُهُمْ: ضِلَعٌ عَوْجَاءُ. وَقَلَّتْ في هَذا أَبْنِيَة الجُمُوع؛ وَذَلِكَ أَنَّ (فِعَلاً) الفَتْحَة فِيْهِ أَوَّلُ، وَهُوَ أَخَفُّ مِمَّا أَوَّله كَسرةٌ، وَمِنْهُ (مِعًى) وَ(أَمْعَاءٌ)،وَلم يُتَجاوز، قَال القُطَامِي[3]:

كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ   حَوَالِبَ غُرَّزًا وَمِعًى جِيَاعًا[4]

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٥٢ وفيها: "كَتِفٍ وَأَكْتَافٍ وفخِذٍ وأَفْخَاذٍ"، و(مرجان) ص٤١٦ وفيها: "وما كان على (فعيل)...كَتِفٍ وَأَكْتَافٍ وفخِذٍ وأَفْخَاذٍ".

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٧٨، ولأبي حاتم ص١٢٣، ولابن الأنباري ص٢٨٥، ولابن التستري ص٩٠، والبلغة ص٧١.

(٣) أبو سعيد عُمَير بن شُيَيْم التغلبي، شاعر إسلامي مقلٌّ مُجيد، كان حسنَ التَّشبيب رقيقَه، كثير الأمثال في شعره، لُقب القطامي ببيت قاله، عدَّه ابن سلام في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٧٢٣/٢، والأغاني ٢١/٢٤-٥٣، ومعجم الشعراء ص٧٣.

(٤) البيت من شواهد التكملة ص١٥٢، من الوافر، في ديوانه ص٤١، وهو له في: المذكر والمؤنث للفراء ص٧٥، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٧٨/١، ٧٧٠/٢، والمصباح ٧٦٩/١، = =

وَمَا كَانَ عَلَى (فَعُل) فَنَحْو: عَضُدٍ وَعَجُزٍ فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ عَلَى (أَفْعَالٍ) نَحْو: أَعْضَادٍ وَأَعْجَازٍ، وَهَذا البِنَاء أَقَلُّ مِمَّا قَبْلِهِ، فَلِذَلكَ قَلَّتْ أَمْثِلَةُ جَمْعِهِ، وَقَالُوا: رَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَسَبُعٌ وَسِبَاعٌ، وَاقْتَصروا عَلَيْهِ، وَقَالُوا: ثَلاثَة رَجْلة؛ بِفَتْح الرَّاء وَسُكُونِ الجِيم.

قَالَ أَبُو عَلي:" وَقِيَاسُهُ (أَرْجَالٌ)، وَلكنهُم اسْتَغنوا بِهِ عَنْه"[١] قَالَ: وَالتَّحْقيق أَنَّه اسْمٌ لِلجَمْع وَلَيْسَ بِجَمْع[٢].

وأما (فُعُل) -بضَمِّ / الفَاءِ- فَمِثْل: أُذُنٍ وَآذَانٍ، وَطُنُبٍ وَأَطْنَابٍ، وَهْوَ أَقَلُّ مما قَبْله، وَلم يُسْمَع في جَمْعِهِ إلاَّ (أَفْعَالٌ). وَمَا كَانَ عَلَى (فُعَل) فَنَحْو: صُرَد[٣] ونُغَر[٤] فَجَمْعُهُ عَلَى (فِعْلان) لا غَيْرُ، قَالُوا: نِغْرانٌ وَصِرْدَانٌ فَاقْتصَروا. وَقَالُوا: رُطَبٌ وأَرْطَابٌ، وَهْوَ جِنْسٌ لِرُطَبَةٍ[٥]، وَهْوَ مُخَالفٌ لـ(صُرَد)[٦]، وَأَمَّا (رُبَعٌ) وَ(أَرْبَاعٌ)[٧] فَمِنْ باب (صُرَد)[١]، وَقَد جَاء عَلَى جَمْع القِلَّة فَقَط كَمَا جَاء [صُرَدٌ][٢] عَلَى جَمْع الكثرة فَقَط، قَالَ الشَّاعِرُ:

١٧٨/أ

١٢٥٠/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٢٩، ٥١٥، وضرائر الشعر ص٢٥٢، واللسان ٣٨٦/٥ (غرز)، ٢٨٧/١٥ (معى)، وبلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٧٧.

النسوع: جمع نَسْع، وهو سير يضفر على هيئة النعال تُشدُّ به الرِّحال، والحوالب: الخواصر، والغُرَّز: جمع غارز، وهي الناقة القليلة اللبن، والجياع: جمع جائع، وصف قلوصًا استحبها، أحسن القيام عليها،وخبر (كأنَّ) في البيت الذي يليه:

على وَحْشيَّةٍ خَرجتْ خَلُوجًا … وكان لها طَلىً طَفْلٌ فُضَاعًا

ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٤٨٠/١-٤٨٢.

(١) التكملة وفيها: "واستغنوا به عن (أرجال)، وليس (رجلة) بتكسير" (فرهود) ص١٥٢، و(مرجان) ص٤١٧. وينظر: الكتاب ٥٧٤/٣، والمقتضب ١٩٩/٢.

(٢) ذهب ابن السراج إلى أن (فَعْلَة) جمع (فَعُل)، نحو: رَجُل ورَجْلَة، والجمهور على أنه اسم للجمع وليس بجمع؛ وذلك لأن (فَعْلَة) ليس من أوزان الجموع. ينظر: الأصول ٤٣١/٢، وشرح الشافية ٩٨/٢، وشرح الجاربردي ١٣٠/١.

(٣) الصُّرَد: طائر ضخم الرأس، يصطاد العصافير، والجمع: صِرِدان. القاموس ص٣٧٤ (صرد).

(٤) النُّغَر: واحده نُغَرَة، وهي طير كالعصافير حُمْر المناقير. الصحاح ٨٣٣/٢ (نغر).

(٥) الرُّطَب: اسم الجنس، والواحدة: رُطَبَةٌ. ينظر: الكتاب ٥٨٢/٣، والصحاح ١٣٦/١ (رطب)، وشرح المفصل ٢٠/٥، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٨/٤، وشرح الشافية ٩٩/٢.

(٦) (صُرَد) اسم مفرد، و(رُطَب) اسم جنس؛ لذلك خالفه في الجمع.

(٧) الرُّبَع: الفصيل ينتج في الربيع. الصحاح ١٢١٢/٣ (ربع).

كَأَنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ في جَوْفِ ضَالةٍ   تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إذَا مَا تَلَهْجَمَا[3]

الوَحَى: الصَّوْتُ، وَالصُّرَد: طَائِرٌ، وَالضَّالَة: شَجَرةٌ، وَالتَّلَهْجُمُ: الاضْطِرَابُ، شَبَّه رُغاء جَمَل بِصَوتِ الصِّرْدَان، والشَّاهِدُ: أنه جَمَعَ (صُرَد) على (صِرْدِانٍ).

وَأَمَّا (فِعِلٌ) بكسرتين فجاء مِنْهُ في الاسْم بلا خلاف (إِبِلٌ)، وَأَمَّا (إِطِلٌ) فَفِيهِ ثَلاثُ لُغَات: إِطْلٌ -بِسُكون الطَّاء وبِكسْرِهَا-، وَأَيْطِلٌ بِاليَاء، وَهْوَ الخَاصِرَةُ، وَقَالُوا: حِبِرٌ في اسْم مَوْضع إلاَّ أَنَّ بَعْضَهُم يُشَدِّدُ فَيَقُولُ: حِبِرٌّ[4]، وَهْوَ في شِعْر عَبِيد[5]:

فَقَفَا حِبِرٍّ[1]

---

(١) لأنهما اسمان مفردان. وقد شذَّ جمع (رُطَبٍ) على (أرطاب)، وجمع (رُبَعٍ) على (أرباع)؛ لأن ما كان على (فُعَل) صحيح العين كان جمعه على (فِعْلان) لا غير، إلا أنهم أجروا (فُعَل) مجرى (فَعَل). ينظر: الكتاب ٥٧٤/٣، وشرح المفصل ٢٠/٥.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص١٥٢، من الطويل، لحُميد بن ثور في ديوانه ص١٤، وحُميد هو: أبو المثنى حُميد بن ثور بن عبد الله الهلالي، شاعر إسلامي مُجيد، أدرك الجاهلية والإسلام، وعُمر طويلا، قيل: إنه رأى النبي ﷺ وأنشده. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٣٩٠/١، ومعجم الأدباء ١٢٢٢/٣، وأسد الغابة ٧٦/٢، والإصابة ١٢٦/٢.

والبيت له في: المقصور والممدود للفراء ص٨٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٢/٢، والمصباح ١٢٥/٢،٠ وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٦، واللسان ٢٤٩/٣ (صرد)، ٥٥٦/١٢ (لهجم).

واللَّحْيانِ: حائطا الفم، وهما العظمان اللذان فيهما الأسنان من داخل الفم من كل ذي لَحْيٍ، ويكون للإنسان والدابة. اللسان ٢٤٣/١٥ (لحا)، والمعنى: شبه صريف أنياب هذا البعير بصوت الصِّرْدان. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٧.

(٤) حِبِرّ-بكسرتين وتشديد الراء-: جبلان في ديار سُليم. ينظر: بلاد العرب ص١٧٢، ومعجم ما استعجم ٤١٩/٢، ومعجم البلدان ٢١٢/٢.

(٥) عَبِيد بن الأبرص الأسدي، شاعر جاهلي قديم من المعمرين، شهد مقتل حجر أبي امرئ القيس، وقد قتل المنذر بن ماء السماء عَبِيدًا يوم بؤسه. تنظر ترجمته في: أسماء المغتالين ٢٢٩/٢، والشعر والشعراء ٢٦٧/١، والأغاني ٨٥/٢٢-١٠١، والخزانة ٢١٥/٢.

(١) جزء من بيت من مخلَّع البسيط، لعَبِيد بن الأبرص في ديوانه ١١، وتمامه:

فَعَرْدَة فَقَفَا حِبِرٍّ   لَيْسَ بِهَا مِنْهُم عَرِيبُ

وَجَاء فِي الصِّفات: امْرَأةٌ بِلِزٌ وهي الضَّخْمَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَالجَمْعُ فِي ذَلِكَ (أَفْعَالٌ).

قَالَ أَبُو عَلِي:"وَمَا كَانَ عَلَى (فِعْل) كُسِّرَ في أَدْنَى العَدَد عَلَى (أَفْعَالٍ)، وَذَلِكَ نَحْو: بِئْرٍ وَآبَارٍ، وَزِقٍّ وَأَزْقَاقٍ..."[٢] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: مَا كَانَ مِنْ هَذا فَهوَ عَلَى ثَلاثة أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ عَيْنُه وَلامُهُ صَحيحتين.

وَالثَّاني: أَنْ تكونَ عَيْنُه مُعْتَلةً.

وَالثالثُ: أَنْ تكونَ لامُه مُعْتَلةً.

فَالأوَّلُ يُجْمَع فِي أَدْنَى العَدِدِ عَلَى / (أَفْعَالٍ)، نَحْو: حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ، وَعَلَى (أَفْعُل)، نَحْو: ذِئْبٍ وَأَذْؤبٍ، وَحُكْمه فِي ذَلِكَ حُكْمُ (فَعَل)، رِجْلٌ وَأَرْجُلٌ، وَاقْتَصَروا عَلَيه[٣]، وَيُكَسَّرُ فِي الكثرة عَلَى أَرْبَعَةِ أَبْنِيةٍ: ١٧٨/ب

(فِعَال)، نَحْو: زِقٍّ وَزِقَاقٍ[١].

وَعَلَى (فُعُول)، نَحْو: لِصٍّ ولُصُوص.

وهو له في جمهرة اللغة ٢٧٥/١، ١١٦٤/٢، والزاهر ٢٦٤/١، وأمالي القالي٢٥٠/١، وسمط اللآلي ٥٦٥/١، وشرح القصائد العشر ص٤٦٩، ومعجم البلدان ٢١٢/٢، والتاج ٢١٧/٨ (عرد).

وعَرْدَة: اسم هضبة بالمطلاء في أصلها ماء لكعب بن عبد بن أبي بكر. ينظر: بلاد العرب ص١٦٣، ومعجم البلدان ٢٥٠/١.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٥٣ وفيها: "وما كان فِعْلاً ... وذلك: حِبْرٌ وأحبار، وحِمْلٌ وأحمالٌ، وعِدلٌ وأعدالٌ، وعِرْقٌ وأعراقٌ، وعِذْقٌ وأعذاق، وبِئْرٌ وأبْآر، ونِحْيٌ وأنحاء، وزقٌّ وأزقاقٌ"، و(مرجان) ص٤١٨-٤١٩ وفيها: "...وذلك نحو: حِمْلٍ وأحمُلٍ، وعِدْلٍ وأعْدالٍ، وعِرْقٌ وأعراقٌ، وعِذْقٌ وأعذاق، وبِئْرٌ وأبْآر، ونِحْيٌ وأنحاء، وزقٌّ وأزقاقٌ".

(٣) النص على هذا السياق فيه قلق، والأولى أن يقال: "فالأول-وحكمه في ذلك حكم (فَعَل)- يجمع في أدنى العدد على (أفعال)، نحو: حِمْلٍ وأحمالٍ، وعلى (أفعُل)، نحو: ذِئبٍ وأذؤبٍ، ورِجْل وأرجل، واقتصروا عليه".

(١) الزِّقُّ: السقاء. الصحاح ١٤٩١/٤ (زقق).

في الأصل: أزِقَاق؛ والصواب ما أثبت؛ لأن (أزقاق) من أبنية القلة، وحديثه عن أبنية الكثرة.

وعلى (فُعْلان)، نَحْو: صِرْمٍ[٢] وصُرْمَان، وزِقٍّ وَزُقَّان.

وَعَلَى (فِعْلان)، وَيَكْثر في المعْتَل، وَسَنذكره[٣].

وَأَمَّا (بِئْرٌ) وَ(ذِئْبٌ) فَيُجْمَع في أَدْنَى العَدَدِ عَلَى (آبَارٍ) وَ(أَذْؤُبٍ)، وَفي الكثرة على (فِعَلة)، نَحْو: قِرْدٍ وقِرَدة، وحِسْلٍ وحِسَلةٍ؛ لِوَلد الضَّبِّ، اسْتَغْنَوا بِهِ عَنْ (أَقْرَادٍ)[٤].

وَأَمَّا المعتَل العَيْن فَنَحْو: دِيكٍ، وَفِيلٍ، وَاقْتُصر مِنْهُمَا عَلَى جَمْع الكثرَة فَقَالُوا: دِيَكَةٌ وَدُيُوكٌ، وَفِيَلةٌ وَفُيُولٌ. وَأَمَّا (جِيدٌ)[٥] فجوَّز سِيبَويه[٦] أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ (فِعْلاً)؛ بِكَسْر الفَاءِ، وَأَنْ يَكونَ بِضَمِّهَا، وَلَكنَّهُم كَسَرُوهَا لِتَسْلم الياء[٧]؛ إِذْ لو بقيت عَلَى الضَّمِّ لقُلبت اليَاء وَاوًا[٨]؛ لِسُكونِهَا وَانْضِمَام مَا قَبْلهَا. وَنَظيرُهُ: أَبْيَضٌ وَبِيضٌ، عَلَى مَا سَيَأتي[٩]، وَأَمَّا أبو الحَسَن[١] فَهْوَ عِنْدَه (فِعْلٌ)؛ بِالكَسْر لا غَيْرُ[٢]؛ لأنَّ مِن مَذْهبِهِ ألاَّ يغير البِنَاء لِتَسْلم الياء، فَيقولُ: المرْعِيُّ

---

(٢) الصِّرْم: الفرقة من الناس ليسوا بالكثير. اللسان ١٢/٣٣٨ (صرم).

(٣) في ص٨٨.

(٤) هذا قول سيبويه ٣/٥٧٥، وحكى غيره: أقْرَاد، وأَقْرُد، وقُرُود، وقِرَدة. اللسان ٣/٣٥٠ (قرد).

(٥) الجِيد: العنق. الصحاح ٢/٤٦٢ (جود).

(٦) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، وسيبويه بالفارسية: رائحة التفاح، أخذ النحو والأدب عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وأبي الخطاب وغيرهم، وعمل كتابه المنسوب إليه في النحو وهو مما لم يسبقه إليه أحد، توفي بفارس سنة ثمانين ومئة وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٦٣، ومعجم الأدباء ٥/٢١٢٢، وإنباه الرواة ٢/٣٤٦.

(٧) الكتاب ٣/٥٩٢.

(٨) الأصل: لقلبت الواو ياءً.

(٩) ص٥٤٤.

(١) أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة مولى بني مجاشع، الأخفش الأوسط، أحذقُ أصحاب سيبويه، وهو أسنُّ منه، ولقي من لقيه من العلماء إلا الخليل، والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، صنَّف: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والعروض، وغيرها، توفي سنة خمس عشرة ومئتين، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٦٦، ونزهة الألباء ص١٢٠، وإنباه الرواة ٢/٣٦، وبغية الوعاة ١/٥٩٠.

(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٧٨، والمنصف ١/٢٩٧-٣٠١، والممتع ٢/٤٦٩.

الإبْقَاء عَلَى اللفْظِ. وَأَمَّا (رِيحٌ) فَ(فِعْل) -بالكَسْر- عِنْدَ الجَمِيع، وَيَاؤهَا مُنقلبَةٌ عَنْ وَاوٍ[٣]؛ لِسُكُونِهَا وَانْكسار مَا قبلها، وَيُجْمَع (جِيْدٌ) في أَدْنَى العَدَد عَلَى (أَفْعَالٍ)، نَحْو: أَجْيَادٍ، وَلَم يُسْمَع فيه: أَجْيُدٌ؛ لِثقَل الضَّمَّة عَلَى اليَاءِ، وَاقْتُصِرَ فيه عَلَى القِلَّة، وَلم يقولوا: جِيَادٌ عَلَى الكَثْرةِ لئلا يَلْتَبسَ بجمْع (جَيِّد). وَتُجمَع (رِيح) عَلَى (أَرْوَاح) في القِلَّةِ، وَ(رِيَاحٍ) في الكثرة، وَقَد قَالُوا: أَرياح[٤]،وَهْوَ شَاذٌّ[٥]، جرَّأهم / عَلَى ذَلِكَ لَفْظ اليَاءِ في (رِيَاح). ١٧٩/أ

وَأَمَّا المعتلُّ الَّلام فَيُجْمَع عَلَى (فُعُول) في الكثير، قَالُوا: نِحْيٌ ونُحِيٌّ[٦] كما قَالُوا: زِقٌّ وَزُقُوقٌ، وَكَما قالوا في الكَثْرَة: ذِئْبٌ وذُؤْبَانٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَزْوَرَ يَمْطُو في بِلادٍ بَعِيدةٍ … تعَاوَى بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَثَعَالِبُهُ[٧]

الأَزْورُ: المكانُ البَعيدُ، وَيَمْطُو: يَمْتَدُّ.

وَقَدْ جَاءَ عَلَى (فِعَال) نَحْو: ذِئَاب. وَقَالُوا: صِنْوٌ وَصُنْوانٌ، وَقِنْوٌ وَقُنْوَان، وَالأَكْثَر فِيهِ كَسْرُ الأَوَّلِ، وَضَمُّهُ جَائِزٌ[١]، وَهَذَا الجَمْعُ عَلَى لَفْظِ التَّثنيَة[٢]، وَلَكنْ حُكْمهَا مُخْتَلفٌ[٣]،

---

(٣) الأصل: منقلبة عن ياء.

(٤) الأصل: رياح.

(٥) قال كُثيِّر عزة:

لنِعْمَ ذَوو الأضيافِ يَغْشَون بَابَهُ … إذَا هَبَّ أَرْيَاحُ الشِّتَاءِ الصَّوَارِدُ

ديوانه ص٣٢١. ومن ذلك ما أورده أبو حاتم السجستاني في المذكر والمؤنث ص١٨٦ من مراجعته عمارةَ بن عقيل حين أنشده شعرًا فيه (الأرياح)، فقال له أبو حاتم: إنما هي (الأَرْوَاح)، فقال: ألا ترى أن في المصحف: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٦٤]، ثم قال عمارةُ: إنما (الأرواح) جمع (الروح). وينظر: مجالس العلماء ص١٤٨، والخصائص ٣٥٦/١، ٢٩٥/٣، واللباب ٣١٧/٢، وشرح الملوكي ٢٤٣.

(٦) النِّحْيُ والنَّحْيُ والنَّحَى: الزِّقُّ الذي يُجعل فيه السمن خاصةً. اللسان ٣١١/١٥ (نحا).

(٧) البيت من شواهد التكملة ص١٥٣، من الطويل، لذي الرمَّة في ديوانه ٨٤٨/٢، وهو له في: إيضاح شواهد الإيضاح٧٧٤/٢، والمصباح ١٢٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٧، وبلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة ٤٠٩/٤.

(١) يقصد لفظيْ: صنوان وقنوان، ينظر: الكتاب ٥٧٦/٣. وقد نُقل عن الفراء أنه قال: (صنوان) بالضم لغة تميم وقيس، والكسر لغة أهل الحجاز، (وقنوان) بالضم لغة قيس، وبالكسر لغة أهل الحجاز، وتميم تقول: قُنْيَان. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٦/٢، ٣٥١. وقد قرئ باللغتين. ينظر: السبعة ص٣٥٦، ومختصر في شواذ القرآن ص٧٠، والمحتسب ٣٥١/١، وجامع البيان ١٢٤٤/٣، والتبيان ٥٢٤/١، ٧٥١/٢.

وَذَلِك أنَّ الألفَ وَالنونَ في (صِنْوان) الجَمْع غَيْرهما في (صِنْوان) التَّثنيَة؛ لأنَّ أَلفَهُ في التَّثنيَة تُقْلَبُ يَاءً في الجرِّ وَالنَّصْبِ، وَتَسْقُطُ نُونُهُ في الإضَافَة، وَهُمَا في الجَمْع ثَابتَانِ بِكل حَالٍ، وَنَظيرُهُ: (فُلْكٌ) وَ(هِجَانٌ)[٤]، وَقَدْ قَدَّمْتُ تَحْقيقَه[٥]. وَقَالُوا: جِرْوٌ وَأَجْرٍ في القِلَّةِ، وَجِرَاءٌ في الكثرَة.

قَالَ أَبُو عَلِي: "وَمَا كَانَ عَلَى (فُعْل) فإنَّهُ يُكَسَّرُ في أَدْنَى العَدَد عَلَى (أَفْعَالٍ)، وَذَلِكَ نَحو: جُنْدٍ وَأَجْنَادٍ، وَبُرْدٍ وَأَبْرَادٍ..."[٦] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: (فُعْلٌ) عَلَى ثَلاثَة أَضْرُبٍ: صَحيحٌ وَمُضَاعَفٌ وَمُعْتَلٌ، فَالصَّحيحُ نَحْو: جُنْدٍ وَبُرْدٍ، وَجُمِعَ في القِلَّة عَلَى (أَفْعَالٍ) نَحْو: أَجْنَادٍ وَأَبْرَادٍ، وَجَاء عَلَى (أَفْعُلٍ) قَلِيلاً، قَالُوا: رُكْنٌ وَأَرْكَان وَأَرْكُنٌ، وَيُجْمَعُ في الكَثرَة[٧] عَلَى (فُعُول) وَ(فِعَال)، وَ(فُعُول) أَكْثَر، نَحْو: جُنُود وَبُرُود، وَإنَّمَا كَثُرَ هَذَا لأنَّهُ خَفيفٌ مُنَاسِبٌ للوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ (جُرْحٌ) وَ(جُرُوحٌ)، وَقَدْ جَاء في الشِّعْر عَلَى (أَجْرَاح)، قَالَ الشَّاعِرُ -أَنْشَدَهُ أَبو زيد[١]- :

/ وَلَّى وَصُرِّعْنَ مِنْ حَيْثُ ٱلْتَبَسْنَ بِهِ ... مُجَرَّحَاتٌ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولُ[٢] ١٧٩/ب

---

(٢) قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب تثنيةٌ تُشبه الجمع إلا ثلاثة أسماء وإنما يُفرَق بينهما بكسرة وضمة، وهنَّ: الصِّنْوُ، القِنْوُ، والرِّئْد-المثل-، والتثنية: صِنوان، وقِنوان، ورِئدان، وهذا نادر مليح". ليس في كلام العرب ص١٥٩.

(٣) ينظر: اللباب ١/١١٢.

(٤) الهِجَان من الإبل: البِيض، ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع، يقال: بعير هِجان وناقة هِجان وإبل هِجان. الصحاح ٦/٢٢١٦ (هجن).

(٥) في شرحه الإيضاح ١/٢٢٢.

(٦) التكملة وفيها: "...وذلك جُندٌ وأجنادٌ..." (فرهود) ص١٥٣، و(مرجان) ص٤٢٠.

(٧) الأصل: في القلة.

(١) النوادر ص١٥٦.

(٢) البيت من شواهد التكملة ص١٥٣، من البسيط، من قصيدة طويلة في المفضليات ص١٣٥-١٤٥ لعَبْدة بن الطبيب، والبيت في ديوانه ص٧٠، وعَبْدة بن الطبيب من بني عبد شمس بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، والطبيب اسمه يزيد بن عمرو، شاعر مُجِيد ليس بالمكثر، وهو مخضرم، أسلم وشهد مع المثنى بن حارثة قتال هرمز، وله في ذلك آثار مشهورة. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢/٧٢٧، والأغاني ٢١/٣٠-٣٢، والإصابة ٥/١١٢.

وَلَّى: يُرِيدُ حِمَارَ الوَحْشِ[3]، وَصُرِّعْنَ: يَعْنِي الأُتن، وَالتَبَسْنَ: أَحَطْنَ بِهِ[4]، والتَّقْديرُ: بَعْضُهُنَّ مُجَرَّحَاتٌ وَبَعْضُهُنَّ مَقْتُولٌ، وَذَلِكَ بفِعْلِ الصَّائِدِ أَو الكِلاب، وَالجُمْلَتانِ في مَوْضعِ الحَالِ. قَالَ سِيبَويْه: وَهَذا يَجُوزُ أَنْ يَكونَ مِنْ ضَرُورة الشِّعْر[5] كَمَا قَالُوا في (ضَنُّوا):

.... ضَنِنُوا[1]

والبيت له في: المفضليات ص١٤٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٥/٢، والمصباح ١٢٥٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٨، وبلا نسبة في اللسان ٤٢٢/٢ (جرح)، ورواية الديوان: "مضرجات" بدل: "مجرحات".

(٣) كُتب بإزاء هذا بحاشية الأصل: "حاشية: البيت لعبدة بن الطبيب أنشده المفضَّل الضبِّي، ولم يصف حمار وحش، وإنما وصف ثورًا، والضمير من (صُرِّعِنَ، والتبسن) راجع إلى كلاب الصيد، ومن اعتبر ما قبل البيت وبعده جزم بما ذكرنا، ألا ترى أن قبله:

حَتَّى إذا مَضَّ طَعْنًا في جَوَاشِنِهَا ... وَرَوْقُهُ من دَمِ الأَجْوَافِ مَعْلُولُ

وَلَّى وَصُرِّعْنَ... البيت

جواشنها: صدورها، والرَّوق: القرن، ومعلول: أي يُسقي مرة بعد أخرى، يريد أنه يطعن كلبًا بعد كلب، وبعد هذا البيت بيت آخر:

يَخْفِي التُّرابَ بِأَظْلافٍ ثَمَانِيَةٍ ... في أَرْبَعٍ مَسُّهُنَّ الأرضَ تَحْلِيلُ

والأظلاف للثور لا للحمار".

(٤) لم أقف على هذا المعنى في المعاجم، والذي فيها: التبسن بمعنى: اختلطن. جمهرة اللغة ٣٤١/١، الصحاح ٩٧٣/٣، اللسان ٢٠٤/٦، القاموس ص٧٣٨ (لبس)، وينظر: شرح المفضليات للأنباري ص٢٨١، وشرح المفضليات للتبريزي ٦٦٦/٢.

(٥) لم أقف على هذا في الكتاب، والذي فيه ٥٧٦/٣: "وقالوا: جُرْحٌ وجُرُوحٌ، ولم يقولوا: أَجْرَاحٌ، كما لم يقولوا: أقرادٌ". وفي التكملة ص١٥٤: "ويجوز على قول سيبويه أنَّ (أجراح) جاء في الشعر في الضرورة...".

(١) جزء بيت من البسيط لقَعْنَب بن أم صاحب، وهو: قعنب بن ضَمْرَة، أحد بني عبد الله بن غطفان، وأم صاحب أمه، من شعراء الدولة الأموية، كان في أيام الوليد بن عبد الملك. تنظر ترجمته في: من نُسب إلى أمه من الشعراء ١٠٢/١، وسمط اللآلي ٣٦٢/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٢/٤.

وتمام البيت:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ من خُلُقي ... أَنِّي أَجُود لأقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

وهو له في: الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ونوادر أبي زيد ص٢٣٠، والمنصف ٣٣٩/١، ٣٠٣/٢، والخصائص ١٦٠/١، والحماسة البصرية ٩٤٧/٢، واللسان ٤٢٠/١١ (ظلل)، ٢٦١/١٣ (ضنن)، وبلا نسبة في: المنصف ٦٩/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٣٢، وشرح المفصل ١٢/٣، وشرح الشافية ٢٤١/٣، والبسيط ٢٠٠/١.

أَي أَظْهَرُوا المدْغَم، وَإِنَّمَا حَمَله عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لم يُسْمَع هَذَا الجَمْع فِي نَثْرٍ. وَقَدْ جُمِعَ أَيْضًا عَلَى (فِعَال)، قَالُوا: جِرَاح فِي جَمْع (جُرْحٍ)، وَقِيلَ: جِراح وَاحِدَتُهُ: جِرَاحَةٌ[٢].

وَقَالُوا أَيْضًا: جُحْرٌ وَجِحَرَةٌ، فَكَسَّرُوهُ عَلَى فِعَلةٍ، وَمِثْلُهُ: كُرْزٌ وَكِرَزَةٌ[٣]، وَخُرْجٌ وَخِرَجَةٌ[٤]، وَلم يَقُولُوا: أَخْرَاجٌ.

وَقَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى فُعْل، قَالُوا فِي الوَاحِدِ: فُلْكٌ، وللجَمِيعِ: فُلْكٌ، وَالضَّمَّة فِي الجَمْع غَيْرُهَا فِي الوَاحِدِ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ[٥]، فَمِنْ الوَاحِدِ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[٦] وَمِنَ الجَمْع ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[٧] وَقَالَ تَعَالى: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ﴾[٨]، وَهَذَا جَمْعٌ أَيْضًا لأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالمؤنَّثِ، وَالوَاحِد مُذَكَّر، وَكَمَا أَنَّهُم جَمَعوا (فَعَلاً) نَحْو: أَسَدٍ عَلَى (فُعْل) فَقَالُوا: أُسْد كَذَلِكَ قَالُوا فِي (فُعْل)، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ، فَإِنَّ الحَرَكَةَ فِي (أَسَدٍ) تُقَارِبُهَا الضَّمَّة فِي (فُلْك)؛ لما فِيهَا مِنَ الثِّقَلِ.

وَمِنْ آحَادِ هَذَا البناءِ مَا يُقْتَصَرُ فيه عَلَى (أَفْعَالٍ) وَيُكتفى به، قَالُوا: جُزْءٌ وَأَجْزَاءٌ، وَشُفْرٌ وَأَشْفَارٌ؛ وَهْوَ حَرْفُ الشيء.

---

(٢) الصحاح ٣٥٨/١ (جرح).

(٣) الكُرْز: ضرب من الجواليق، وقيل: هو الخُرْج، وقيل: هو الخرج الكبير يحمل فيه الراعي زاده ومتاعه. اللسان ٣٩٩/٥ (كرز).

(٤) الخُرْجُ: من الأوعية، والجمع: خِرَجَةٌ. الصحاح ٣٠٩/١ (خرج).

(٥) في شرحه الإيضاح ٢٢٢/١.

(٦) سورة يس، من الآية:٤١.

(٧) سورة يونس، من الآية:٢٢.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ١٦٤.

وَأَمَّا المضَاعَفُ نَحْو: خُصٍّ[1]، وَخُفٍّ، وَقُفٍّ لِلتَّلِّ مِنَ الرَّمْلِ، وَقَدْ جُمِعَ في القِلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ، نَحْو: أَخْصَاصٍ / وَأَخْفَافٍ وَأَعْشَاشٍ، وَفِي الكَثْرَة عَلَى فِعَال نَحْو: خِفَافٍ وَخِصَاصٍ، وَاحْتَملُوا ذَلِكَ لمَّا وَقَعَ الفَصْل بالألف بَيْن المثلين. ١٨٠/أ

وَأَمَّا المعْتَل فَنَحْو: عُودٍ وَحُوتٍ وَغُولٍ، وَقَدْ جُمِعَ في القِلَّة عَلَى (أَفْعَالٍ) نَحْو: أَعْوادٍ وَأَحْوَاتٍ وَأَغْوَالٍ، وَلا يَأْتِي على (أَفْعُل) لثِقَل الضَّمَّة عَلَى الوَاوِ، فَأَمَّا في الكثرة فيُجْمَع عَلَى (فِعْلان) لا غَيْرُ، نَحْو: عِيدان، وغِيلان، وَنُون وَنينان[2]، وَكُوزٍ وَكِيزانٍ، وَإِنَّمَا اخْتُصَ بِذَلِكَ لأنَّ الوَاوَ هُنَا تُقلبُ يَاءً وَهي أَخَفُّ مِنَ الوَاو، وَمِنَ المعْتَلِّ: مُدْيٌ في مُدٍّ لُغَة[3]، وَالجَمْعُ: أَمْدَاءٌ كَمَا قَالُوا في مُدٍّ: أَمْدَادٌ.

[باب ما لحقته تاء التأنيث من الأبنية التي على ثلاثة أحرف]

---

(١) الخُصُّ: البيت من القصب. الصحاح ٣/١٠٣٧ (خصص).

(٢) النّون: الحوت. الصحاح ٦/٢٢١٠ (نون).

(٣) المُدْيُ: مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر، يسع خمسة عشر مكُّوكًا، والمكُّوك صاع ونصف، أما المدُّ: فهو ربع صاع. اللسان ٣/٤٠٠ (مدد)، ١٥/٢٧٤ (مدي).

ومن ذلك يتضح أن قول العكبري: إن المُدْي لغة في المُدِّ غير مسلم به، وقد جاء في الصحاح ٦/٢٤٩٠ (مدي): "المُدْيُ: القفيز الشامي، وهو غير المُدِّ".

قَالَ أَبُو عَلِي:"بَابُ مَا لحقته تَاءُ التَّأنيث من الأبْنيَة التي عَلَى ثَلاثَة أَحْرف، هَذه الأبْنيَة عَلَى ضَربين، أحَدُهما: مَا يَكونُ اسمًا، وَالآخر مَا يَكونُ صِفَةً، وَنَبْتديء بما كان غير صِفَة..."[1] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: (فَعْلَةٌ) -بفتح الفَاءِ وَسُكون العَيْن- عَلَى أَربعَة أَضْربٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكونَ اسْمًا صَحِيح العَيْنِ.

وَالثاني: أن تَكونَ مُدْغَمةً.

وَالثالث: أن تَكونَ مُعْتَلةً.

وَالرابع: أن تَكونَ صفةً.

فالأول نَحْو: جَفْنَة وجَفَنَات[2] في الجَمع الصَّحِيح، وَإنما حُركت العَيْنُ فِيْهِ لأَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْهُم أَرادوا الفَرْق بَيْن الاسْمِ وَالصِّفة، فحركوا الاسم إِذْ كَانَ أَخَفَّ من الصِّفَة وَسَابقًا عَليها[3] كما فرقوا بين الاسْمِ وَالصِّفَة فَقَالوا في الاسْمِ: تَقْوى، وَفي الصِّفَة: خَزْيَا، وَكلاهُما مِنَ اليَاءِ، وَلكن أَبْدَلُوا مِنَ اليَاءِ وَاوًا في الاسْم، وَأَقَرُّوهَا / في الصِّفَة[4]. ‏١٨٠/ب

(١) التكملة (فرهود) ص١٥٥ وفيها: "باب جمع ما لحقته تاء التأنيث... أحدهما ما يكون اسمًا غير صفة، والآخر ما كان صفةً... ونبدأ بما..."، و(مرجان) ص٤٢٢-٤٢٣ وفيها: "باب جمع ما لحقته تاء التأنيث... أحدهما ما يكون اسمًا غير صفة،... ونبدأ بما...".

(٢) الجَفْنة: أعظم ما يكون من القصاع. اللسان ٨٩/١٣ (جفن).

(٣) ينظر: المقتضب ١٨٦/٢، وعلل النحو ص٥٢٥، وأسرار العربية ص٣٥٢-٣٥٣، واللباب ١٨٧/٢، وشرح المفصل ٢٨/٥.

(٤) إذا كان الاسم على (فَعْلى) ولامه ياء نحو: تقوى وفتوى يُبدل من الياء واوًا في الاسم، أما الصفة نحو: خَزْيا وريَّا فإنها تترك على حالها؛ وذلك تفرقةً بين الاسم والصفة. ينظر تفصيل هذه المسألة في: المنصف ١٥٧/٢، واللباب ٤٢٣/٢، وشرح المفصل ١١١/١٠، والممتع ٥٤٢/٢.

وَالثَّانِي: أَنَّهُم جَعَلُوا الحركة عِوَضًا مِنَ التَّاء المحذُوفَة مِن الوَاحِد، وَلم يَفْعَلوا ذلك في الصِّفَة لِثِقْلهَا وَاحْتمالها الضَّمِير[1].

وَالثالثُ: أَنَّهم غَيَّروا الاسْم هُنَا كما يُغَيَّر في التَّكْسِير، وَلم يُغَيِّروا الصِّفَة إِذْ كَانَ قِياسُ الصِّفَة أَلاَّ تُكَسَّر.

وَهَذَا الجَمْع مِن جُموع القِّلة، وَكذلك المذكر نَحْو: زَيْدون وَمُسْلِمونَ، إلاَّ أَنَّه قَدْ جَاءَ في مَواضِع لِلكَثْرَة كما جَاءَ كثير من جموع القِّلةِ للكَثْرَة في التَّكسير، وَقد قَالَ حَسَّان[2]:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[3]

فَأَتى بِجَمْعِ القِّلةِ في مَوضع الكَثرة، وَقَدْ رُوِي[4] أَنَّ النابغة[5] عَابَ عَليهِ في هَذَا البيت ثلاثة مَواضِع:

أَحَدُها: الجَفَنَات، فَقَالَ: كَيفَ تفتخرُ بثلاث جَفَنَاتٍ وَنَحْوَها.

وَالثَّاني: قَولُه: يَلْمَعْنَ، وَاللَّمْعَة الشيء اليسير.

---

(١) ينظر: المقتضب ١٨٦/٢.

(٢) أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ وشاعره، كان قديم الإسلام، عاش في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة، عمي في آخر عمره، وتوفي سنة أربع وخمسين، جعله ابن سلام أشعر شعراء القرى. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٢١٥/١، والشعر والشعراء ٣٠٥/١، والأغاني ١٤١/٤-١٧٥، ونكت الهميان ص١٣٤.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص١٥٥، من الطويل، لحسان في ديوانه ص١٣١، وهو له في: الكتاب ٥٧٨/٣، والمحتسب ١٨٧/١، وأسرار العربية ص٣٥٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٩/٢، والمصباح ١٢٦٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢١، وشرح المفصل ١٠/٥، وبلا نسبة في: المقتضب ١٨٦/٢، والخصائص ٢٠٦/٢.

الغرُّ: البيض، يريد بياض الشحم. ويحتمل أن يريد بالغرِّ: المشهورات. إيضاح شواهد الإيضاح ٧٨١/٢

(٤) ينظر: الأغاني ٣٨٤/٩، والموشَّح ص٧٧، والخزانة ١١٠/٨-١١٤.

(٥) أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضِباب الذبياني، شاعر جاهلي، عدَّه عمر رضي الله عنه أشعر العرب، كانت تُضرب له قبة بسوق عكاظ فيحتكم إليه الشعراء، نادم ملوك المناذرة والغساسنة في زمنه، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من طبقات فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥١/١، والشعر والشعراء ١٥٧/١، والأغاني ٥/١١-٤٣.

وَالثَّالثُ: قَولُه: يَقْطُرنَ، وَلَو قلتَ: يَسِلن كانَ مَدْحًا.

قَالَ أَبُو عَلِي: "وَأَخْلِق بهَذه الحكايَةِ أَنْ تَكُونَ كذبًا؛ لأنَّ النَّابغةَ لا يَجْهَلُ وقوع هَذه الأَشيَاء في مَوَاضِع"[١].

وَقَدْ قِيلَ: وَجْهُهُ أنَّ حَسَّانَ عُتِبَ عليه أنه لم يَكْترثْ بِشعره، فَأرادَ دَفْعَه عَنْ هَذا العَيْب، وَقَدْ قَالَ الله تَعَالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[٢] وَهَذه للكَثْرَة[٣].

وَأَمَّا (جَمْرَة) فَتُجمعُ عَلَى (جَمَرات)؛ بالتحريك، وَسَواء أُرِيدَ بِهَا جَمَرات النَّار، أَو جَمَرات مَكَّة، أَو القبائل، وَجَمَراتُ العَرَبِ أَرْبع: بنو الحارثِ بن كَعْبٍ، وَبَنُو نُمَيْر، وَبَنُو عَبْس بن بغيض، وَبَنُو ضَبَّة[٤].

فَإن قِيلَ: فَهَل يَجُوز تَسْكينُ العَيْنِ مِنْ هَذه الأَسماءِ؟

قِيلَ: / لا يَجُوز ذَلك في الاخْتِيَار، وَإنَّما جَاءَ في ضَرُورَة الشِّعْرِ[٥]، قَالَ الشَّاعِرُ: ١٨١/أ

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ ... خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الهَوى في المَفَاصِلِ[٦]

---

(١) ينظر: المحتسب ١/١٨٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٥٤٠، وأسرار العربية ص٣٥٨، والخزانة ٨/١٠٨.

(٢) سورة سبأ، من الآية: ٣٧.

(٣) حيث إنه لا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر. المحتسب ١/١٨٧.

(٤) ذكر الثعالبي في ثمار القلوب ص١٦٠ أن جمرات العرب خمسة؛ حيث زاد بني يربوع بن حنظلة، وذكر أن هذه القبائل إنما سميت بذلك لأن الجمرة كل قوم يصبرون لقتال من قاتلهم لا يُحالفون أحدًا، ولا ينضمّون إلى أحد، تكون القبيلة نفسها جمرة، تصبر لمقارعة القبائل. وينظر: جمهرة اللغة ١/٤٦٥-٤٦٦، واللسان ٤/١٤٥ (جمر)، وما يعوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه ٢/٦٩.

(٥) ينظر: المحتسب ١/٥٦، وأسرار العربية ص٣٥٤، وضرائر الشعر ص٨٥.

(٦) كتب بإزاء هذا بحاشية الأصل: "البيت لذي الرُّمة، وقوله: (أبت) عامل في ظرف، وهو (إذا) المتقدمة صدر البيت الذي قبله، وهو قوله:

إِذَا قُلتُ وَدِّعْ وَصْلَ خَرْقَاءَ وَاجْتَنِبْ ... زِيَارَتَهَا تُخْلِقْ حِبَالَ الوَصَائِلِ =

= خَرقاء هي التي ينسِبُ بها، وهو لقبُ امرأة تراءتْ له فتعرَّضَ لها وَأَمرهَا بأن تُصلح سقاءً له، فقالت: أنا خرقاء ولستُ بصناع".

أَيْ: أَبَتْ أَنْ تَفْتُرَ، وَالذِّكَرُ: جَمْعُ ذِكْرَة[1]، وَهي مَصْدَرُ ذَكَرْتُ، وَخُفُوقًا: اضْطِرابًا، والرَّفْضَة: مَصْدَرُ رَفَضْتُ الشَّيءَ إِذَا تَرَكْتُهُ، أي بَقَاءُ الهَوَى في مَفَاصِلِ المحِبِّ.

وَيُكَسَّرُ عَلَى (فِعَال)، نَحْو: جِفَانٍ وَقِصَاعٍ، وَعَلَى (فُعُولٍ)، نَحْو: بَدْرَةٍ وَبُدُورٍ، وَهي القِطْعَةُ الكَبِيرَةُ مِنَ المالِ[2]، وَمَأْنَةٍ وَمُؤُونٍ لأسْفَلِ البَطن[3]، وَقَدْ جَاءتْ (بَدْرَةٌ) عَلَى (بِدَرٍ)، وَهْوَ قَلِيلٌ، وَبَابَهَا[4] (فِعْلَة)، نَحْو: كِسْرَةٍ وَكِسَرٍ، وَسَيَأتي[5].

وَأَمَّا المضَاعَفُ العَيْن فنحو: سَلَّةٍ، وَمَلَّةٍ[6]، وَدَبَّةٍ[7]، وَالتَّصحيح: سَلاَّت، وَالتَّكسير: (سِلاَلٌ) لا غَيْرُ[8]، وَالأَلِفُ فَرَّقَتْ بَيْنَ المِثْلَين، ولم تحرك العَيْنُ مَعَ الألفِ وَالتَاءِ[9] لئلا يَلزمَ ظُهُورُ المثلين مِنْ غَيْر فَصْلٍ.

وَأَمَّا المعْتَلُّ العَيْن فَمِثْلُ: بَيْضَةٍ، وَجَوْزَةٍ، وَلا تُحَرَّكُ العَيْنُ في الجَمْع لئلا تَنْقَلبَ أَلِفًا، وَقَدْ جَاءَ في الشِّعْرِ مُحَرَّكًا[1]، قَالَ الشَّاعِرُ:

والبيت من شواهد التكملة ص١٥٥، من الطويل في ديوانه ١٣٣٧/٢، وهو له في: المقتضب ١٩٠/٢، والمحتسب ٥٦/١، ١٧١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٦/٢، والمصباح ١٢٥٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢٠، وشرح المفصل ٢٨/٥، وضرائر الشعر ص٨٥، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٥٦٤، وأسرار العربية ص٣٥٤

(١) ضُبطت في الأصل بفتح الكاف، والصحيح ما أُثبت؛ لأن (فِعْلة) تجمع على (فِعَل)، مثل: كِسْرة وكِسَر.

(٢) البَدْرة: عشرة آلاف درهم. الصحاح ٥٨٧/٢، واللسان ٤٩/٤ (بدر).

(٣) تفسير كلمة (مَأنة) بأسفل البطن مما أخذه ابن الطراوة على أبي علي في الإفصاح ص٢٠٠ حيث قال: " وإنما هي: اللحمة المنحدرة من الخصر إلى رأس الورك"، وفي المخصص ٢٤/٢، واللسان ٣٩٥/١٣ (مأن): "هي لحمة تحت السُّرَّة إلى العانة".

(٤) في الأصل: وبابها.

(٥) ص٤٣.

(٦) الملَّة: الرماد الحار والجمر، ويقال: أكلنا خبز ملَّة، ولا يقال:أكلنا ملَّة، والخبز يُسمَّى المليل والمملول. اللسان ٦٢٩/١١ (ملل).

(٧) الدبَّة: الكثيب من الرمل. اللسان ٣٧٢/١ (دبب).

(٨) لحَّن ابن هشام في المغني ص٢٠٩ قول من قال (لا غير) ورأى أن الصواب: ليس غير، إلا أن الشيخ الأمير ردَّ قول ابن هشام فقال في حاشيته على المغني ١٣٦/١: "والحق كما في الشرح أنه ليس بلحن...".

(٩) في الأصل: والياء.

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المِنْكبَينِ سَبُوحُ[٢]

وَأَمَّا (بَيْضٌ) وَ(جَوْزٌ) فَجِنْسٌ مِثْلُ: (تَمْرَةٍ) وَ(تَمْرٍ).

وَأَمَّا المعْتَلُّ اللام نَحْو: رَكْوةٍ[٣]، وَظَبْيةٍ، قَالُوا: رَكَوَاتٌ وظَبَيَاتٌ؛ بِتَحريكِ العَيْنِ؛ لأَنَّهُ لم يَعْرِضْ لها مَا يمنَعُ مِنْ ذَلك، وَالمعتَلُّ بَعْدَ العَيْنِ، وَأَمَّا التَّكْسيرُ فَعَلَى: (فِعَالٍ)، نَحْو: رِكَاءٍ وَظِبَاءٍ، وَقَالُوا في جَمْعِ القِلَّة: أَظْبٍ[٤]. وَأَمَّا جَدْيَةُ الرَّحْلِ فَهْي شيءٌ مَحْشُوٌّ / يُجْعَلُ تَحْتَ دَفَّتَيِ السَّرْجِ، ١٨١/ب

---

(١) فتح عين (فَعْلة) في الجمع بالألف والتاء إذا كانت العين معتلة هي لغة لهذيل. ينظر: الكتاب ٦٠٠/٣، والمقتضب ١٩١/٢، والخصائص ١٨٤/٣، وشرح المفصل ٣٠/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٢/١، وشرح التسهيل ١٠٣/١، وشرح الكافية ٣٩٤/٣، وشرح الشافية ١١٣/٢، وشرح الجاربردي ١٣٣/١-١٣٤، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤.

(٢) البيت من الطويل، منسوب إلى أحد الهذليين ولم يُعيَّن، وليس في ديوان الهذليين، قال البغدادي في الخزانة ١٠٤/٨: "والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطَّلع على قائله، ولا على تتمَّته". وهو في: الخصائص ١٨٤/٣، والمحتسب ٥٨/١، والمنصف ٣٤٣/١، وسر الصناعة ٧٧٨/٢، وشرح المفصل ٣٠/٥، وشرح التسهيل ١٠٤/١، وشرح الكافية ٣٩٤/٣، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤.

والرائح: الذي يسير ليلاً، والمتأوِّب: الذي يسير نهارًا، ورفيق بمسح المنكبين: عالم بتحريكهما في السير، سبوح: حسن الجري، يصف ظليمًا، وهو ذكر النعام، شبه به ناقته، فيقول: ناقتي في سرعة سيرها كظليم له بيضات يسير ليلاً ونهارًا ليصل إلى بيضاته، وإنما جعله أخو بيضات ليدلَّ على زيادة سرعته في السير؛ لأنه موصوف بالسرعة، وإذا قصد بيضاته يكون أسرع. ينظر: الخزانة ١٠٥/٨.

(٣) الرَّكْوة: إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء. اللسان ٣٣٣/١٤ (ركا).

(٤) في الأصل: "وقالوا في جمع القلة فقالوا: أظبٍ" وبه لا يستقيم النص، وهناك احتمال أن يكون في الكلام سقط، تقديره: وقالوا في جمع القلة: أَظْبِيٌ، فاستثقلوا الضم على الياء فحذف، ثم أعلُّوه فقالوا: أظبٍ".

وَالجَمْعُ: جَدَيَاتٌ؛ بِالتحريكِ، قَالَ أبو عَلِي: **"لا يُتَجَاوزُ"(٥)** قَالَ الجَوْهَرِيُّ(١): "يُقالُ: جَدًى"(٢)، وقَالَ العَبْدِيُّ: "إنَّمَا لم يتُجاوز لئلا يلتبسَ بِجَمْعِ جَدْي، وَهْوَ وَلد الماعِز"(٣).

وَقَد جَاء مِنْ (فَعْلة): (فُعَل)، وَذلك مختصٌ بالمعتَل العَيْن أو اللام، فالمعتَل العين ثلاثة: دَوْلَةٌ وَنَوْبَةٌ وَجَوْبَةٌ(٤)، وَيُجْمَعُ عَلَى: (دُوَلٍ) وَ(نُوَبٍ) وَ(جُوَبٍ)، وَكَأَنَّهُمْ شَبَّهوا هَذا بـ(فُعْلة) نَحْو: ظُلْمَةٍ؛ لأنَّ الوَاوَ من جِنْسِ الضمَّة. وَأمَّا المعتَلُّ اللام فَلا يشبه (فُعْلة) فيكون جمعُهُ عَلَى هَذا مُخْتَصًّا بشُذوذٍ، وَقَدْ جَاءَ مِنْه: قَرْيَةٌ وَقُرى، وَنَزْوَةٌ وَنُزى وَهي الوَثْبَةُ(٥)، وَأَمَّا (بَرْوة) –بفتح الباءِ– فَلغَةٌ غَرِيبَةٌ(٦)، وَالمعْروفُ (بُرْوَة)(٧)، وَجمعها (بُرًى)، وَهي مَا يُجْعَلُ في أنفِ البَعِير، وَحَكَى أَحْمَدُ بن يحيى(٨): صَهْوَة وَصُهًى(٩)، وَهْوَ شيء يَكونُ في رَأْسِ

---

(٥) التكملة ص١٥٥، وفيها: "فلم يجاوزا ذلك إلى غيره"، وهذا قول سيبويه في الكتاب ٥٧٩/٣: "وقالوا جَدَيَات الرَّحل، ولم يكسروا الجَدْية على بناء الأكثر استغناءً بهذا؛ إذ جاز أن يعنوا به الكثير".

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، إمام في اللغة والأدب، وبجودة خطّه يضرب المثل، قرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، من تصانيفه: عروض الورقة، والمقدمة في النحو، والصحاح في اللغة، توفي سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦٥٦/٢، وإشارة التعيين ص٥٥، وبغية الوعاة ٤٤٦/١.

(٢) الصحاح ٢٢٩٩/٦ (جدى)، وقد ضبط في المخطوط بكسر الدال، وجاء في اللسان ١٣٥/١٤ (جدا): "قال ابن بري عند قول الجوهري: (والجمع جَدًا) قال: صوابه والجمع (جَدْيٌ)، مثل: هَدْيةٍ وهَدْي، وشَرْيةٍ وشَرْي".

(٣) يجمع الجَدْيُ –الذي هو ولد المعز– على: أجْدٍ، وجِدَاء. ينظر: أدب الكاتب ص٣٨٨، والصحاح ٢٢٩٩/٦ (جدي).

(٤) الجوبة: الحفرة، والمكان الوطيء في جَلَدٍ، وفجوة ما بين البيوت، أو فضاء أملس بين أرضين. القاموس ص٨٩ (جوب).

(٥) وذكر أبو حيَّان في البحر المحيط ٤٠٩/٢: شَهْوة وشُهى. وينظر: التاج ٢٤٨/٣٨ (صهو).

(٦) ورد أن هذه اللغة رواها أبو علي الفارسي دون غيره، وقال صاحب المحكم: "وهي لغة نادرة". ينظر: الخصائص ٢٩٥/٢، والصحاح ٢٢٨٠/٦ (برا)، والمحكم ٣٣٠/١٠، وشرح الشافية ١٠٢/٢، واللسان ٧١/١٤ (بري).

(٧) البُروة هي: البُرة، معتلة اللام بالواو، وقد حذفت لامها كما حذفت في: قُلة وثُبة وسنة. العين ١٧١/٨، وسر الصناعة ٦٠٥/٢، وشرح المفصل ٣٧/٥.

(٨) هو أحمد بن يحيى بن يزيد، مولى بني شيبان، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مصنَّفاته: الأمالي، والفصيح، توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين. تنظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١٤١، وإنباه الرواة ١٧٣/١، وبغية الوعاة ٣٩٦/١.

الجبل مثل مَقْعَدِ الفَارسِ مِنَ الفَرَسِ، قُلتُ: وَمِمَّا وَجَدْتُهُ سَطْوة وسُطًا[1]، وَحَكَى أحمد بن يحيى أَيْضًا: عُرْضَةٌ وَعُرَضٌ[2]، وَعُمْرةٌ وَعُمَرٌ[3]، وَكُلُّهُ غَرِيبٌ.

وَأَمَّا (خَيْمةٌ) وَ(ضَيْعةٌ) فَالتَّصْحيح: (خَيْماتٌ) وَ(ضَيْعاتٌ) مِثْل: (بَيْضَةٍ)، وفي التكسير: (خِيَم)، وَهَذا مَحْمُولٌ عَلَى (فِعْلةٍ) نَحْو: كِسْرَة، وَقِيلَ: أَصْلُهُ (خِيَامٌ) وَ(ضِيَاعٌ)؛ فَحُذفتْ مِنْه الألفُ تخفيفًا[4]، وَقَد ذَكرنَا مِثْلَ ذَلك في (ثِيرَةٍ)[5]، وَمثله منَ الصَّحيح: (هَضْبَةٌ) وَ(هِضَبٌ)، وَ(حَلْقَةٌ) وَ(حِلَقٌ)، فَسَكنوا في الواحد وَكَسَروا في الجمع، ويَجُوز أن يَكونَ أصْلُهُ (هِضَابًا)، ثم قصر كما ذكرنَا في (خِيَم).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: "وَمَا كَانَ على (فَعَلة) فهو بمنزلة (فَعْلة) في العَدَدِ / القَلِيلِ وَالكَثِيرِ..."[6] الفَصْلُ. ١٨٢/أ

قَالَ الشَّارِحُ: لا فَرْقَ بين جَمْع (فَعَلة) -بالتحريك- وبين جَمْع (فَعْلة) -بالسُّكون- في أبنِيَةِ القِلَّةِ وَالكَثْرة إلاَّ أنَّ (فَعْلَةَ) السَّاكنة العَيْن تُحَرَّكُ في الجمع المصحح، وَ(فَعَلةُ) المفتُوحَةُ العَيْن تبقى على حَرَكتها للاستغناءِ بِهَا عن حَرَكة حَادثة، وَهي عَلَى ثلاثة أضرب:

---

(٩) ورد هذا الجمع في المحكم ٤٠٤/٤، والمخصص ١٧٨/١٥، واللسان ٤٧١/١٤، (صها)، والتاج ٢٤٨/٣٨ (صهو) دون ذكر راوية، وحُكِم عليه فيها بالندرة.

(١) لم أقف على هذا الجمع فيما رجعت إليه من مصادر.

(٢) العُرْضَة: الهِمَّة، وناقة عُرْضَة للحجارة: قوية عليها. ويقال: فلان عُرْضَةُ ذاك أو عُرْضَةٌ لذاك أي: مُقْرِنٌ له قوي عليه. ينظر: الصحاح ١٠٨٩/٣-١٠٩٠ (عرض).

وهذا الجمع لم أقف عليه فيما رجعت إليه من مصادر.

(٣) ورد جمع (عُمْرَة) على (عُمَر) في جمهرة اللغة ٧٧٢/٢ دون نسبة لراوٍ.

(٤) هذا قول ابن السراج. ينظر: المنصف ٣٤٧/١-٣٤٨.

(٥) ص٩.

(٦) التكملة (فرهود) ص١٥٦ وفيها: "في العدد القليل وبناء الأكثر"، وفي (مرجان) ص٤٢٥: "ومثله ما كان... في العدد القليل وبناء الأكثر".

صحيح العَيْن، مِثْل: (رَحَبَةٍ)[1]، وَجَمْع السَّلامَة (رَحَبَات)، وَجَمْعُ القِلَّة يُقْتَصرُ فيه عَلَى التصحيح، ولا يكادُ يَجِيءُ فِي التكسير، وَيَجيءُ في الكثرَة على (فِعَالٍ)، نحو: رِحَابٍ، وَرِقَابٍ.

وَالثَّاني: مُعتَلُّ العَيْن، نَحْو: نَاقَةٍ، وَجَمْعُهَا المصححُ (نَاقَاتٌ)، وَتُجمعُ فِي التكسير على ثلاثةِ أبنِيَة، فجَمْعُ القِلَّة مِنْهَا (أَيْنُقٌ)، وَفِيهَا وَجْهَان[2]:

أَحَدُهما: أَصْلُها (أَنْوُقٌ)؛ لأنَّ عَيْنَها وَاوٌ بِدَليل قَوْلهِمْ: اسْتَنْوَقَ الجَمْلُ[3]، ثم قُدِّمَتِ الوَاوُ عَلَى النُّونِ، وَزِيدَتْ هَمْزَةُ الجَمْع، وَأُبْدِلَتِ الوَاوُ ياءً، فَوَزنه الآن: (أَعْفُل).

وَالثَّاني: العَيْنُ مَحْذوفة، وَاليَاءُ زَائدة عِوَض مِنَ المحذوف[4]، وَإنما حَمَلهُمْ عَلَى اعتقَادِ هَذا أن الوَاوَ لو كانَتْ مُتَقدِّمةً عَلى النُّون لم تُبدل، بَلْ كانَ يُقالُ: أَوْنُقٌ؛ إذْ لا مُوْجبَ للإبْدَالِ.

وَيُجْمَعُ في الكثرَة على (نُوقٍ)، وَفيه وَجْهَانِ أيْضًا:

أَحَدُهما: أنَّ السُّكونَ أَصْلٌ، وَمِثْله مِنَ الصحيح: خَشَبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدْنٌ[1].

---

(١) رَحَبَةُ المسجد والدار: ساحتُهما ومُتَّسعُهما. اللسان ١/٤١٤ (رحب).

(٢) الوجهان في الكتاب:

- الأول في ٣/٤٦٦، قال: "ومثل ذلك (أَيْنُقٌ)، إنما هو (أنوق) في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا". وينظر: العين ٥/٦،٢٢٠/٢٩٧، والمقتضب ١/١٦٨، والأصول ٣/٣٣٧، والخصائص ١/٢٦٥، والمنصف ٢/١٠٩، وشرح الجاربردي ١/١٣٢.

- والثاني في ٢/٢١١، قال: "كما قالوا: (أَيْنُقٌ) لما حذفوا العين رأسًا جعلوا الياء عوضًا" وورد أيضًا في ٤/٢٨٥. وينظر: الأصول ٣/٣٣٧، والخصائص ١/٢٦٥،١١٤، والمنصف ٢/١٠٩، وشرح الجاربردي ١/١٣٢.

(٣) مثل يضرب للرجل الواهن الرأي، المختلط في كلامه، وأصل المثل لطرفة بن العبد؛ وكان بحضرة بعض الملوك؛ والمتلمس ينشد شعرًا، فقال فيه:

وقد أَتَناسى الهَمَّ عند احتضارِهِ بِنَاجٍ عليه الصَّيْعَرِيَّةُ مُكْدَمِ

فقال:(بناج) يعني جملاً، و(الصيعرية) سمة من سمات النوق، وهي اعتراض في السير، فقال طرفة: استنوق الجمل، أي صار الجمل ناقة، فقال المتلمس: ويل لهذا من لسانه. ينظر: أمثال العرب ص١٧٤، وجمهرة الأمثال ١/٥٤، والمستقصى ١/١٥٨.

(٤) ووزنه على هذا (أَيْفُل). ينظر: المنصف ٢/١١٠، وشرح الجاربردي ١/١٣٢.

(١) ينظر: الصحاح ٤/١٥٦١ (نوق).

وَالثَّاني: أَنَّ أَصْلهَا الضَّمُّ، كما قَالُوا في (سِوَارٍ): سُوُرٌ، ثم سَكَّنوا لثقَل الضمَّة عَلَى الوَاوِ، وَإِذا كَانُوا قَدْ سَكَّنُوا الحرفَ الصَّحيحَ نَحْو: أُسْد فتَسْكِينُ / المعتَلِّ أَوْلَى. ١٨٢/ب

وَيُجْمع أيضًا عَلى (فِعَال)، نَحْو: نِياقٍ، وَأَصْلَهَا (نِوَاق)، فَأبدلتِ الوَاوُ يَاء لِوجود شِرائط الإبْدالِ[٢]، أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ[٣]:

أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ نِيَاقِ ... إِنْ لَمْ تُنَجِّينَ مِنَ الوَثَاقِ[٤]

فَأَمَّا (أَيَانِقُ) فَهْوَ جَمْع الجَمْع الَّذِي هُوْ (أَيْنُق)[٥]، مِثْل: كَلْبٍ، وَأَكْلُبٍ، وَأَكَالِبٍ.

وَأَمَّا (قَامَةٌ) فَجَمْعُهَا المصَحَّحُ: (قَامَاتٌ)، وَالمكَسَّر[٦]: (قِيَم) عَلَى (فِعَل)، أُبْدلَتْ فِيَها الوَاوُ يَاءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلها، كَمَا قَالُوا في الصَّحِيح: هَضْبَةٌ وَهِضَبٌ، وَيَجُوز أَنْ يُقَال: أَصْلُهَا (قِيامٌ)، وَلَكن الأَلِفُ حُذِفَتْ كما حُذِفَتْ في (هِضَابٍ). فَأَمَّا قَولُه تَعَالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[٧] في قِرَاءة مَنْ كَسَرَ القَافَ فَفِيه قَولان:

(٢) لأن الواو وقعت عينًا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة، والعين مُعلَّة في المفرد.

(٣) النوادر ص٣٤٨.

(٤) البيتان من شواهد التكملة ص١٥٦، من الرجز، للقُلاخ، وهو: أبو خناثير سعد بن حَزْن بن جَناب بن جندل المنقري، راجز مخضرم، وعمّر في الإسلام طويلاً. تنظر ترجمته في: كنى الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات) ٣١٦/٢، والشعر والشعراء ٧٠٧/٢، والمؤتلف والمختلف ص٢٥٣، ومعجم الشعراء ص٢٢٦، وسمط اللآلي ٦٤٧/٢.

والبيتان له في: الصحاح ١٥٦١/٤ (نوق)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٥/٢، والمصباح ١٢٧٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢٣، واللسان ٣٦٢/١٠، والتاج ٢٥٣/٢٦ (نوق). وبلا نسبة في: العين ٢٢٠/٥، وتهذيب اللغة ٣٢٢/٩.

(٥) ينظر: القاموس ص١١٩٦، والتاج ٢٥٣/٢٦ (نوق).

(٦) في الأصل: الكسر.

(٧) سورة الأنعام، من الآية: ١٦١، قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (قِيَمًا) مكسورة القاف مفتوحة الياء مع التخفيف، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (قَيِّمًا) مفتوحة القاف مكسورة الياء مع التشديد. ينظر: السبعة ص٢٧٤، وحجة القراءات ص٢٧٨-٢٧٩، والتيسير ص٨٩، والنشر ٢٦٧/٢.

أَحَدُهُمَا: هُوَ مَصْدَرٌ[1] مِثْلُ: الصِّيَامِ وَالقِيَامِ، وَقَدْ وُصِفَ الدِّينُ به، وَهْوَ مِنْ بَابِ الوَصْفِ بِالمصَادِرِ[2].

وَالثَّاني: هُو جَمْعُ (قَامَة)، وَهَذَا فيه بُعْدٌ مِنْ جِهَتَين:

إِحْدَاهُما: أَنَّ المصَادِرَ لا تُجْمع إِنْ جَعلتَ (القَامَة) مَصْدَرًا.

والثانية[3]: أَنَّه لا مَعْنَى (للقَامَة) إِذَا لم يَكُن مَصْدَرًا.

وَقِيلَ: ﴿قِيَمًا﴾ جَمْع (قِيمَةٍ)[4]، مِثْل: خَيمَةٍ وخِيَمٍ[5]، وَالمعنى أَنَّ الدِّين مَرْغُوبٌ فيه[6]، أَوْ أَن به تَحْصُل المجَازَاة بالثَّوابِ وَالعِقَابِ كَمَا أَنَّ قِيمَ الأَمْوالِ هي المرغوبُ فيها.

وَأَمَّا (تَارة) فهي كَ(قَامَة)، يُقَال في التَّصْحيح: تَارَات، قَالَتْ الحُرَقةُ بِنْتُ النُّعْمَان[7]:

فَأُفٍّ لِدُنْيَا لا يَدُومُ نَعِيمُهَا ... تَقَلَّبُ تَاراتٍ بِنَا وَتَصَرَّفُ[8]

وَفي التَّكْسيرِ: (تِيَرٌ).

---

(١) هذا قول الكسائي والفراء والأخفش، ووافقهم أبو علي، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣٦/١-٤٣٧، والحجة لأبي علي ١٣١/٣، ٤٣٩، والبحر المحيط ١٧٨/٣، والدر المصون ٣١٠/٢.

(٢) وعليه يكون المعنى: دينًا ثابتًا دائمًا لازمًا لا ينسخ كما تنسخ الشرائع التي قبله. الحجة لأبي علي ١٣١/٣، والكشف ٣٧٦/١.

(٣) في الأصل: والثاني.

(٤) هذا قول البصريين إلاَّ الأخفش، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣٧/١، والبحر المحيط ١٧٨/٣، والدر المصون ٣١٠/٢.

(٥) كذا في الأصل، والصواب أن يمثِّل بما كان مكسور الفاء، نحو: (دِيمةٍ ودِيَمٍ)، أو (حِيلَةٍ وحِيَلٍ).

(٦) في الأصل: مرغوب عنه.

(٧) الحُرَقة هي بنت النعمان بن المنذر اللخمي، ملك الحيرة بظهر الكوفة، وهي امرأة شريفة شاعرة، ويخلط بينها وبين هند بنت النعمان المتوفاة في عهد ولاية المغيرة بن شعبة على الكوفة، قال البغدادي في الخزانة ٧٠/٧: "ولعل حُرَقة يكون لقبًا لهند أو أختًا لها". تنظر ترجمتها في: المؤتلف ص١٤٤، والخزانة ٦٧/٧-٧١.

(٨) البيت من الطويل، منسوب إليها مع بيت قبله في: المؤتلف ص١٤٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣/٣، وشرح الحماسة المنسوب إلى المعري ٧٤٧/٢، واللسان ٣٣٣/٩، والتاج ٢٢٥/٢٤ (نصف)، ومنسوبان إلى هند بنت النعمان بن المنذر في أمالي ابن الشجري ٤٥١/٢.

قَالَ أَبُو عَلِيٍ:"وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فُعْلة) فَنَحْو: رُكْبَةٍ، وَغُرْفَةٍ..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذَا البِنَاء عَلَى ضَرْبَين: أَحَدُهُمَا صَحِيحٌ، وَالآخَرُ مُعْتَلٌّ، فَالصَّحِيحُ مُضَاعَفٌ وَغَيْرُ مُضَاعَفٍ، فَغير المضاعف نَحْو: / غُرْفَةٍ، وَظُلْمَةٍ، وَجُمِعَ فِي القِلَّة جَمْع التَّصْحيح، وَفِيْه ثَلاثُ لُغاتٍ: ضَمُّ العَيْن وَفَتْحُهَا وَإِسْكَانُهَا، فَالإسْكَانُ إِبْقَاء له عَلَى لَفْظِ الوَاحِدِ، نَحْو: غُرْفَاتٍ وَحُجْراتٍ، وَالضَّمُ إِتْباعٌ، وَالفَتح طَلَبُ التَّخفيف بَعْدَ الضَّمَّة، وَتُكَسَّرُ عَلَى (فِعَالٍ)، نَحْو: جُفْرةٍ وَجِفَارٍ[2]، وَنُقْرَةٍ وَنِقَارٍ[3]، وَاكتُفي بِهَذا عن جَمْعِ القِلَّة كما اكتفي بِ(رِجَالٍ) وَ(سِبَاعٍ).

١٨٣/أ

وَأَمَّا المِضَاعَفُ نَحْو: قُبَّةٍ، تُجْمَعُ عَلَى (قُبَّاتٍ) وَ(قِبَابٍ) وَ(قُبَب) كما جُمِعَ غير المضاعَفِ فَقِيلَ: ظُلَم.

وَأَمَّا المعتلُّ العَيْن نَحْو: سُورَةٍ فتجمَع عَلَى (سُورَاتٍ)، وفِي التكسير عَلَى (سُوَر) كما جُمِعَ الصَّحيح عَلَى ذَلك، وَاحتملت حَركة الواوِ إذ كانَتْ فَتْحةً بَعْدَ ضَمَّةٍ.

وَأَمَّا المِعْتَلُّ اللامِ فَقَدْ تَكونُ لامُهُ وَاوًا نَحْو: خُطْوة، وَتُجْمعُ فِي التَّصحيح عَلَى (خُطْواتٍ)، فَتَكونُ الطَّاءُ عَلَى سُكونِهَا وَبالضَّمِّ، وَحُكِيَ فَتْحُهَا شَاذًّا[4]، وهي فِي هذه الأوْجِه كالصَّحيح[5].

---

(١) التكملة وفيها: "وما كان على (فُعْلة) فإنه إذا كُسِّر على بناء أدنى العدد لحقته الألف والتاء، وحُركت العين بالضمة، نحو: رُكُباتٍ وغُرُفاتٍ..." (فرهود) ص١٥٦، و(مرجان) ص٤٢٦.

(٢) الجُفْرة: جوف الصدر، أو ما يجمع الصدر والجنبين، وسَعَة في الأرض مستديرة. اللسان ١٤٣/٤، القاموس ص٤٦٨ (جفر).

(٣) النُّقْرة: القطعة المذابة من الذهب أو الفضة. اللسان ٢٢٩/٥، القاموس ص٦٢٦ (نقر).

(٤) لم أقف فيما رجعت إليه من مصادر على من نقل جمع (خُطْوة) على (خُطَوَات) -بالفتح- إلاَّ الجوهري في الصحاح ٢٣٢٨/٦ (خطا)، ولم يشر إلى أنها شاذة.

(٥) أي يجوز فيها ضم العين وفتحها وإسكانها. ينظر: الكتاب ٥٨٠/٣، والمقتضب ١٩٢/٢، والأصول٤٤٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥١/١، والارتشاف ٥٩٦/٢، والتذييل والتكميل ٥١/٢.

فَإِنْ قِيلَ: لم صَحْت الوَاوُ بَعْد الضَّمَّة مَعَ أَنَّهَا طَرَفُ الكَلِمَةِ، وَكَانَ قياسُهَا أنْ تَصِيرَ الضَّمَّة كَسْرةً فتُقلبُ الوَاوُ ياءً[1] ؟

قيلَ: ضَمَّةُ الطَّاءِ مُعترضَةٌ في الجَمْع، وَليْسَتْ لازمَةً حتى يُغيَّر لها كما أنَّهم لم يَحْذِفُوا الهمْزَةَ في اللغَةِ المشهورَة في قولهم: الحَمَر[2]، بَلْ أَبْقوا هَمْزَةَ الوَصْلِ مع تَحركِ اللام لَمَّا كانت حرَكتُهَا عَارِضَةً[3]. وَفِيه وَجْهٌ آخرُ وَهْوَ: أنَّ بناء (خُطْوة) مِنَ الابتداء على التأنيثِ، ولم يكن قَبْلَ ذلك (خُطْو)، ثم أُلْحِقَ التَّاءَ، وإذا كانَ كذلك لم تكنِ الواوُ طَرَفًا، بَلْ فتحتها لازمَة مِنْ أجْلِ أنَّ تَاء التأنيث يُفتَحُ / لها مَا قَبلهَا أبَدًا، وَنَظِيرُ ذَلك قَوْلهُمْ: قَلَنْسُوَةٌ، وَتَرْقُوَةٌ[4]، وَعَرْقُوَةٌ[5]، فإن الوَاوَ لا تغيَّر؛ لأنَّ الكلمة مَبْنية على التأنيثِ، وَمِثله (مِذْرَوان)[6]، ١٨٣/ب

(١) لأن الواو إذا تطرفت بعد كسر قلبت ياءً.

(٢) الأصل: الأَحْمَر. وما أثبته هو الرسم المتفق مع كلام الشارح.

(٣) الهمزة المتحركة إذا سكن ما قبلها، ولم يكن الساكن من حروف المد واللين تخفف بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وتحذف، ومن ذلك (الأحمر) إذا خففت همزته كان فيه وجهان، أحدهما: أن تلقى حركة الألف على اللام، فتحرك اللام وتبقى ألف الوصل ولا تحذف، فيقال: (الَحَمر)، ومن قال بهذا نوى سكون ألف الوصل؛ إذ كانت الحركة للهمزة عارضة في اللام فلم يعتد بها، وصار ذلك كحركة التقاء الساكنين، ومن ذلك الانطلاق حركوا اللام لالتقاء الساكنين، ومع ذلك همزة الوصل ثابتة لم تحذف. والوجه الآخر: أن يقال: (لَحَمر) فتحذف ألف الوصل، ومن قال ذلك اعتدّ بالحركة؛ لأن الداعي إلى الهمزة إنما هو ضرورة سكون اللام ، واللام قد تحركت فوقع الاستغناء عنها. ينظر: شرح المفصل ١١٥/٩. وينظر: الكتاب ٥٤٥/٣، والأصول ٤٠٠/٢، والإنصاف ٤٠٩/١.

(٤) التَّرْقُوَةُ: أحد العظمين المشرفَيْن على ثُغْرة النَّحْر من عن يَمين وشِمَال. المنصف ٧٠/٣.

(٥) العَرْقُوَةُ: إحدى الخشبتين اللتين تعترضان على الدلو كالصليب، والجمع: العراقي. الصحاح ١٥٢٤/٤، واللسان ٢٤٨/١٠ (عرق).

(٦) المِذرى: طرف الأَلية، وقيل: المِذروان أطراف الأليتين، ليس لهما واحد، وهو أجود القولين. ينظر: جمهرة اللغة ٦٩٥/٢، والمحكم ١١٢/١٠.

والواو في (مذروين) ليست طرفًا؛ فلم تخضع لقواعد الإعلال كما لم تخضع الواو في (قَلَنْسوة) و(تَرْقُوة) و(عَرْقُوة) للإعلال؛ لأن (مذروين) جاء على بناء المثنى، ومثل (مذروين) قولهم: عقلته بِثِنَايَيْن. تنظر مسألة (مِذروين، وعقلته بثنايين) في: الكتاب ٣٨٧/٣، ٣٩٢/٤، وأدب الكاتب ص٦٠٢، والمقتضب ٣٢٧/١، والأصول ٣٣٠/٣،٢٩٩، وكتاب الشعر ١١٩/١، وسر الصناعة ٧١٦/٢،٧٠٩، والمنصف ١٣٢/٢-١٣٣، واللباب ١٠٤/١.

وَعَقَلتُهُ بِثِنَايَيْنِ[١]، وَقَدْ ذُكِرَ ذلك[٢].

وأمَّا (كُلْيَةٌ) وَ(مُدْيَةٌ) [فَتُجمعُ][٣] في التصحيح عَلَى (كُلْياتٍ) بسُكونِ اللام، ولا تحرَّك اللامُ[٤]؛ لأنها لَوْ ضُمَّتْ لصَارت الياءُ وَاوًا؛ إذْ ذَاك حُكْم الياءِ إذا انْضمَّ ما قَبْلَهَا، وَلَوْ فُتحتْ لانقلبت الياءُ ألفًا، وَكَانَ يَسْقُطُ إحدى الألفين، وَلا يَبْقى على الجمع دَليلٌ، وَمِنْ هُنَا لم يَقْلِبُوا الياءَ في (سُعْدَياتٍ) ألفًا[٥]. وتُكسَّر على (فُعَل) نَحْو: كُلًى، وَمُدًى، وَعُرًى، ولَمَّا تحركتِ الوَاوُ وَالياءُ قُلبتْ أَلِفًا مِنْ أجْلِ الفتحَة قَبْلها، وَتُكسَّر عَلَى جَمْع الكثرَة في مَوْضع القِلَّة، قَالُوا: ثَلاثُ غُرَفٍ، وَثَلاثُ كُلًى، وقد تقدَّم نَظِيرُهُ[٦].

وَأَمَّا (فِعْلَةٌ) في الصَّحيح فتجمَع بالألفِ وَالتَّاءِ عَلَى ثلاثة أوجهٍ: سُكون العَيْن لثقل الكسرتين، وَبكسرهَا عَلَى الإتباع، وَبفتحهَا طَلَبًا للخفَّة، نَحْو: قِرْبةٍ وقِرِبات وقِرْبات[٧] كما كانَ في (فُعْلةٍ) بالضَّمِّ بالأوْجُه الثلاثة[٨]. وَتَقولُ في المضَاعفِ: حِبَّة وَحِبَّات[١]، وَلا تقول: حِبَبَات

---

(١) الثنايان: حبل واحد تشدُّ بأحد طرفيه يد البعير، وبالطرف الأخر الأخرى، فهما كالواحد؛ لذلك لم يفرد له واحد، وهو غير مهموز؛ لأنه لفظ جاء مثنى، لا يفرد واحده فيقال ثناء، فتركت الياء على الأصل كما قالوا في مذروين؛ لأن أصل الهمزة في ثناء لو أُفرد ياءٌ؛ لأنه من ثنيت، ولو أفرد واحده لقيل: ثناءان كما يقال: كساءان ورداءان. ينظر: الصحاح ٢٢٩٤/٦، واللسان ١٢١/١٤ (ثني).

(٢) في شرح الإيضاح ٢٠٧/١، وشرح التكملة (القسم الأول) ص٢٩٤-٢٩٨.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ذهب المبرد إلى جواز فتح عين (فُعْلة) معتلة اللام بالياء عند جمعها بالألف والتاء، نحو: كلية ومدية، حيث قال: "ومن قال (مُدية) فإنه لا يجوز له جمعها على منهاج قوله: ظُلُمات؛ لأنه يلزمه قلب الياء واوًا، ولكن يُسكِّن إن شاء فيقول: مُدْيات، وإن شاء فتح". المقتضب ١٩٢/٢، وينظر: شرح الكافية ٣٩٥/٣.

(٥) إذا كانت الكلمة مؤنثة بألف التأنيث المقصورة قُلبت في الجمع ياء؛ لئلا يُجمع بين ألفين، نحو: سُعْدى وسُعْديات، وحُبْلى وحُبليات، ولا يصح حذف الألف المقصورة فيقال: سُعْدات وحبلات؛ لأن الكلمة صيغت عليها، وخُص القلب إلى الياء لأن الياء تكون علامة للتأنيث، ولأن الياء أخف من الواو، وقلبها إلى الأخف أولى. ينظر: شرح اللمع للواسطي ص٢٥، وأسرار العربية ص٦١، والتصريح ٥٧/٥.

(٦) ص٣٢.

(٧) والمثال الثالث: قِرَبات.

(٨) تنظر: ص٤١.

فتفك الإدغامَ، وَكذلك (قِدَّة) و(قدَّات)[2]، وفي التكسير: قِدَد، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾[3]. وَتَقُولُ في المعتلِّ العَيْن: قِيمَةٌ وَقِيَمٌ، وَدِيمَةٌ وَدِيَمٌ، وفي التَّصحيح: قِيماتٌ وَدِيماتٌ، ولا تحرك الياءِ لما يلزَمُ في ذَلك من التَّغييرِ، وتقولُ في (رِشْوة) وَ(إسْوة): رِشْوات -بإسْكانِ الشين وكسْرهَا وَفَتحها-[4]؛ لأنَّ الحرفَ المتحرك صحيح، وتقولُ في التكسير: رِشىً ورُشىً -بكسْرِ الفاءِ وَضَمِّهَا-، وَيُقَالُ في الوَاحِدَةِ بالكسر وَالضمِّ، فجاء في الجمع عَلَى ذلك. وَأَمَّا (لِحْيَةٌ) بكسْرِ اللام في الوَاحِدِ / لا غير، وَفي التكسير: لِحًى وَلُحًى[5]، وَالضَّمُّ بناء مُستأنف غير مُرتبٍ عَلَى الوَاحِدِ؛ إذْ لا يقالُ في الوَاحِدِ: لُحْية؛ بالضَّمِّ[6].

١٨٤/أ

وَأَمَّا (نِعْمَةٌ) فتكسَّرُ على (نِعَمٍ) و(نِعْمات) بالأوْجُهُ الثلاثة، وَأَمَّا (أَنْعُمٌ) ففي القِلَّة. وَأَمَّا (أَشُدٌّ) فقَدْ قيلَ: هُو جَمْعُ (شِدَّةٍ) مِثل: (نِعْمةٍ) و(أَنْعُمٍ)[7]، وَأصْلُهُ (أَشْدُدٌ)، فسَكنت الأولى وأدغمتْ في الأخرى، وَقِيلَ: الوَاحِدُ (شَدٌّ) مِثلَ: قَدٍّ وَأَقُدٍّ[1]، وَقِيلَ: وَاحدهُ

---

(١) الحِبَّة-بكسر الباء-: بَزْر كلِّ نباتٍ ينبتُ وحده من غير أن يُبذر، وكلُّ ما بُذر فبزره حَبَّة؛ بفتح الباء. اللسان ٢٩٤/١ (حبب).

(٢) القِدَّة: القطعة من الشيء، والقِدَّة: الطريقة، والفرقة من الناس، مشتق من ذلك إذا كان هَوَى كلِّ واحد على حِدة. الصحاح ٥٢٢/٢، اللسان ٣٤٤/٣ (قدد).

(٣) سورة الجن، من الآية: ١١.

(٤) في قوله نظر؛ إذ أن ما كان على (فِعْلة) معتلّ اللام بالواو نحو: رِشْوة، وذِرْوة لا يجوز في جمعه كسر العين إتباعًا لحركة الفاء؛ لثقل الواو بعد الكسرة، وشذَّ (جِرِوَات) بكسر الراء جمع (جِرْوة). ينظر: المقتضب ١٩٢/٢، وشرح التسهيل ١٠٢/١، والارتشاف ٥٩٦/٢، والتذييل والتكميل ٥٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٧٣/٣-١٣٧٤، وشرح ابن عقيل ١١١/٤-١١٢، والمساعد ٦٧/١، وشرح الأشموني ٢١٥/٤، والهمع ٧٤/١.

(٥) والكسر أفصح. ينظر: تثقيف اللسان ص٢٣١.

(٦) ويجمع في التصحيح بفتح عينه وتسكينها، فيقال: لِحَيات ولِحْيات، أما الإتباع ففيه خلاف بين البصريين، فمنهم من يجيزه ومنهم من يمنعه، ومن منعه فلاستثقال الياء بعد الكسرتين. ينظر: شرح التسهيل ١٠٢/١، والارتشاف ٥٩٦/٢، والتذييل والتكميل ٥١/٢، والمساعد ٦٧/١، والهمع ٧٤/١.

(٧) هذا قول سيبويه في الكتاب ٥٨٢/٣، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٤، والخصائص ١١٨/٣، ٢٠٩.

(١) نُسب هذا القول إلى الكسائي والفراء في مجاز القرآن ٩٩/٢، ونسب إلى الكسائي في إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٤، ونُسب إلى الفراء في مجالس ثعلب ٥٤٠/٢.

(أَشَدٌّ)[٢]، ثم حُذفتِ الهَمْزَةُ وَجُمِعَ عَلَى (أَفْعُلٍ)[٣]، وَقيلَ: هُوَ جَمْعٌ لا وَاحِدَ لَهُ[٤]، والأول هُوَ الوَجْهُ، وَمَا عَدَاهُ عُدولٌ عن الظَّاهِرِ من غير حَاجَةٍ.

وَأَمَّا (فَعِلةٌ) نَحْو: مَعِدةٍ فتُجْمعُ عَلَى (مَعِدَاتٍ)، وفي التكسير (فِعَل) نَحْو: مِعَدٍ وَنِقَمٍ، واقتَصَرُوا عَلَى ذلك في القِلَّةِ وَالكثرَةِ، وَكانَ هَذا التكسير مثل تكسير (فِعْلَةٍ) نَحْو: قِرْبةٍ وَقِرَبٍ، وَحَسَّنَ ذَلك أَنَّهم يَقُولونَ في الوَاحِدِ: مِعْدَةٌ، فينقُلونَ كسْرَةَ العَيْنِ إلى الميم فتصير مثلَ: قِرْبَةٍ.

وَأَمَّا (فُعَلَة) فعلى ضَرْبينِ: جِنْسٌ، وَغَيرُ جِنْسٍ، فَالجِنْسُ: رُطَبٌ، وَالوَاحدةُ: رُطَبَةٌ، وَهْوَ مِثْلُ: تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ، وَلَيْسَ بتكسير[٥]، بَلِ الفَرْقُ بين وَاحدِهِ وَجِنْسِهِ التَّاءُ[٦]، وَيَدلُّ عَلَى ذَلك أنَّ رُطبًا يُذَكَّرُ، فيَقالُ: هَذَا رُطَبٌ، ولو كانَ تَكسيراً لأُنِّثَ. وَأَمَّا مَا ليس بجنسٍ فَمثلُ: تُهْمَةٍ، وَتُخْمَةٍ، وَالجَمْعُ: تُهُمَاتٌ، وَفيها الضمُّ وَالفَتحُ وَالإسكانُ كما يَجُوزُ ذلك في (شُبْهةٍ) وَ(غُرْفةٍ)، وَيُقالُ في الوَاحدِ: تُهْمَةٌ؛ بسُكونِ الهاءِ، والتكسير: (تُهَمٌ)؛ بفتحِ الهاءِ، وَيَدلُّ عَلَى أَنَّهُ تكسير أمْرَان:

أَحَدُهما: أنَّ العَيْن في الوَاحدِ ساكنةٌ، وَفي الجَمْع مُتحركة، وَلَيْسَ الجِنْسُ كَذَلِك.

والقَدُّ: إناء يُعمل من الجلد. اللسان ٣٤٥/٣ (قدد)، وينظر: الانتخاب ٣٤٤/٢.

(٢) ضبطت في الأصل (أشُد) بضم الشين. سهو.

(٣) نُسب هذا القول إلى أبي عبيدة في: الخصائص ١١٨/٣، وسر الصناعة ٦٠٩/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٥٦٦/٢.

قال أبو عبيده في مجاز القرآن ٣٧٨/١ عند حديثه عن قوله تعالى ﴿حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [سورة الإسراء، من الآية: ٣٤] : "مجازه منتهاه من بلوغه، ولا واحد له منه...".

(٤) هذا قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ٣٠٥/١، ٣٧٨، ٩٩/٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٤، وشرح اللمع لابن برهان ٥٦٦/٢.

(٥) هو عند البصريين اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير في الحقيقة؛ وإن استُفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ إنما هي من مدلوله؛ إذ كان دالاً على الجنس، والجنس يفيد الكثرة، ويرى الكوفيون أنه جمع كُسِّر عليه الواحد. ينظر تفصيل المسألة في: شرح المفصل ٧١/٥، وشرح الكافية ٣٦٧/٣، وشرح الشافية ١٩٣/٢، والارتشاف ٤٠٣/١.

(٦) كذا في الأصل. ولعلها إحدى قراءتين: الفرق بين واحده وجنسه بالتاء، أو الفارق بين واحده وجنسه التاءُ.

وَالثَّاني: أَنَّك تُؤنثُهُ / فتقول: هَذه تُهَمٌ، وَيُقالُ في الوَاحدِ: تُهَمَةٌ؛ بفتح الهاءِ، فَعَلى هَذا ١٨٤/ب
تَكونُ الفتحَةُ في (تُهَمٍ) غيرها في (تُهَمَةٍ)، ألا تَرَى أنَّك تفتح العَيْن في (غُرَفٍ) وَهي في الوَاحدِ سَاكنة، فاعْرِفْهُ.

[باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تختص آحادها بلحاق الهاء بها]

قَالَ أَبُو عَلِي:"بَابُ الأسْمَاءِ المُفْرَدَة الوَاقِعَة عَلَى الأَجْنَاسِ التي تَخْتَصُّ آحَادُهَا بلحَاقِ الهَاءِ بهَا، هَذه الأَسْمَاء تَجيءُ لما كانَ مَخْلُوقًا لم يَصْنَعْهُ النَّاسُ، وَقد تُشَبَّه

بالمصْنُوعَة في ألفاظ الجمُوعِ، فَمَا كانَ عَلَى (فَعْل) فنحْو: نَخْلٍ، وَالوَاحدة: نَخْلَة..."[(١)]

الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِح: الغَالب في هذه الأَسْماءِ أنْ تكونَ مَخْلوقَاتِ[(٢)] اللهِ تعالى، نَحْو: النَّخْلة، وَالسَّخْلة[(٣)]، والطَّلْحة[(٤)]، وَإنما اختَصت بذلك لأنَهَا لَمَّا لم يَكن للآدَمِي فِيهَا فِعْل وَلا تَأثير أقرُّوهَا عَلَى ألفاظِهَا إلاَّ مَا زَادُوهُ للدلالة عَلَى الوَاحدة وَهي التَّاء، فالأَصْلُ الجِنْسُ هُنَا، ثم يُزَادُ عَليه فيَصير للوَاحِدِ، فَلما حَدثت فيهِ الزيَادَة ودَلَّ ذَلك الحَادِثُ عَلى الوَاحد دَلَّ أن الموضعَ الأول هُوَ الجنْسُ، وَأن المزيد فيه فَرع عَليه، وقد جَاء جمعُه المكسَّر عَلَى (فِعَال) وَ(فُعُول)، وقد سَبَق ذكره[(٥)]، نَحْو: طَلْحَة وطِلاح، [و][(٦)] مَأْنةٍ وَمُؤون، قَالَ الشَّاعرُ:

يُشَبَّهْنَ السَّفِينَ وَهُنَّ بُخْتٌ عَظِيماتُ الأَبَاهِرِ وَالمُؤونِ[(٧)]

يَصِفُ إبلاً تَسِيرُ فِي البَرِّ كما تَسِيرُ السُّفنُ فِي البَحْرِ، وَالأَباهِرِ: جَمْعُ أَبْهَرٍ، وَهْوَ عِرْقٌ فِي الظَّهْر إذَا وَصَلَ القَطْعُ إليهِ لم يَعِشْ صَاحبُهُ، وَالمأنَةُ قد ذُكرتْ[(١)].

(١) التكملة وفيها: "التي تُخَصُّ آحادها منها بإلحاق ..." (فرهود) ص١٥٨، و(مرجان) ص٤٢٩.

(٢) في الأصل: مخلوقاتُ، بضم التاء، والصحيح ما أثبت.

(٣) السخلة: ولد الشاء ما كان. القاموس ص١٣١٠ (سخل).

(٤) الطلحة: واحدة الطلح، وهو شجر عظيم. القاموس ٢٩٦ (طلح).

(٥) ص٣٤.

(٦) (طلحة وطلاح) أُلحقت أسفل السطر تحت كلمة (فِعَال)، ولم تُوضع علامة لحق لتحديد مكانها، واجتهدت في ذلك، وزدت (الواو) ليستقيم النصُّ.

(٧) البيت من شواهد التكملة ص١٥٨، من الوافر، للمثقِّب العبدي في ديوانه ص١٤٩، واسمه: عائذ بن مِحصن بن ثعلبة بن واثلة، وإنما سُمِّي المثقِّبَ لبيت قاله، وهو شاعر قديم جاهلي، كان في زمن عمرو بن هند. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٢٧١/١، والشعر والشعراء ١/ ٣٩٥، والخزانة ٨٤/١١.

والبيت له في المفضليات: ص٢٨٨، والمذكر والمؤنث للمبرد ص١٠٧، وأمالي اليزيدي ص١١٢، وفيها (الشؤون) بدل (المؤون) وعليه فلا شاهد فيه، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٧/٢ والمصباح ١٢٧٧/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢٤، وبلا نسبة في: اللسان ٣٩٥/١٣ (مأن). =

= والبُخت: الإبل الخراسانية، واحدها: بُختيّ. اللسان ٩/٢ (بخت).

وَالمعتَل العين نحو: جَوْز، وبَيْض، فَالصَّحِيح في أنَّ وَاحدته: (جَوْزَة) وَ(بَيْضَة)، وَكذلكَ (رَوضَة) وَ(رَوْضٌ)، وَقَدْ قَالُوا: رِياضٌ كَما قَالُوا: بَهْمَةٌ وَبِهَام[2]، وَقَالُوا: بُيُوض كما قَالُوا: / بُيُوتٌ، قَالَ الشاعرُ: ١٨٥/أ

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأنَّها   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانتْ فِراخًا بُيُوضُهَا[3]

يَصِفُ إبلاً سَلكتْ بَرِيَّة لا عَلَم بِهَا، يَتيهُ السَّائِرُ فِيهَا، وَهي كالقَطَا، وَالحَزْنُ: الغَليظ، وَكانتْ بمعنَى: صَارَتْ، وَقَد رُوِي: صَارتْ، وَدَعَا إلى ذَلكَ أنَّ البَيْضَ يَصِيرُ فِرَاخًا لا أنه كان فِرَاخًا.

وَمِنَ المعتَلِ اللاَّم: (صَعْوَةٌ) وَ(صَعْوٌ)[1]، وَقَدْ قَالُوا: صِعَاء، وَرَكْوَة وَرِكَاء، فَجَمَعُوهُ عَلَى (فِعَال) نَحْو: جَفْنَةٍ وَجِفَانٍ، وَ(شَرْيَةٍ) وَهي اسْمٌ للحَنْظَلَةِ[2]، الجنْسُ (شَرْي). وَالمضَاعَفُ: (حَبٌّ) وَ(حَبَّةٌ) وَ(حَبَّاتٌ).

---

(١) قال في ص٣٤: "ومأنة ومؤون لأسفل البطن".

(٢) البهمة: أولاد الضأن والمعز والبقر. القاموس ١٣٩٨ (بهم)

(٣) البيت من شواهد التكملة ص١٥٨، من الطويل، واختلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

– عمرو بن أحمر في: الحيوان ٥/٥٧٥، والخزانة ٩/٢٠٥، وهو في شعره ص١١٩، وأشار ابن يسعون في المصباح ٢/١٢٨١ أنه منسوب إلي ابن أحمر في الحيوان وتذكرة أبي علي، وصُححت هذه النسبة في شرح شواهد الإيضاح ص٥٢٦، وابن أحمر هو: أبو الخطاب عمرو بن أحمر بن العمرَّد الباهلي، شاعر فصيح مقدم على نظرائه، أدرك الإسلام وأسلم، قيل: توفي في عهد عثمان بن عفان، وقيل: أدرك زمن عبد الملك بن مروان، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الإسلام. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٢/٥٨٠، ومن اسمه عمرو ص٩٥، والأغاني ٨/٢٤١، والمؤتلف ص٤٤.

– ابن كنزة في: شرح المفصل ٧/١٠٢، ولم أقف له على ترجمة.

– ذي الرمة؛ ذكر هذا القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٧٩٠، وليس في ديوانه المطبوع، على أن له قصيده من بحره ورويه ص٢٤٩-٢٥٣.

والبيت بلا نسبة في: التنبيه لابن جني ص٢٢٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٨، وأسرار العربية ص١٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٢.

والتيهاء: الأرض المضِلَّة الواسعة التي لا أعلام فيها ولا جبال ولا إكام. اللسان ١٣/٤٨٢ (تيه).

(١) الصَّعْوة: طائر أصغر من العصفور أحمر الرأس. اللسان ١٤/٤٦٠ (صعا).

(٢) الحنظل: الشجر المرُّ. اللسان ١١/١٨٣ (حنظل).

قَالَ أَبو عَلِيّ: "وَمَا كانَ عَلَى (فَعَلٍ) فَحُكمُهُ حُكْمُ (فَعْلٍ)..."[٣] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: غَرضهُ أنَّ (فَعَلاً) -الذي هو جِنْسٌ- واحِدُهُ (فَعَلةٌ) كما كانَ ذَلكَ في المسكَّنِ العَيْنِ، فَمِنْ ذَلكَ: بَقَرٌ وَهْوَ جِنْسٌ لبقرَةٍ، وَالقَولُ فيه كالقولُ في الذي قَبْلهُ، وَقَد كُسِّرتْ (بَقَرَةٌ) عَلَى (بَيْقُورٍ) وَ(بَاقِرٍ)، قَالَ أُمَيَّةُ[٤]:

سَلَعٌ مَا وَمِثْلَهُ عُشَرٌ مَا ... عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ البَيْقُورا[٥]

السَّلَعُ وَالعُشَرُ ضَرْبَانِ مِنَ الشَّجَرِ، وَمَعْنَى البَيْتِ: أَنَّه وَصَفَ الجَدْبَ، وَكَانُوا في الجَدْبِ يُعَلِّقونَ في أَذْنابِ البَقَرِ شَيْئًا مِنْ هَذهِ الشَّجَرِ، وَيُضْرِمُونَ فيهَا النَّارَ، وَيَسُوقُونَهَا فَتَصْعَدُ في الجَبَلِ، فَيَقُولُونَ: إنَّهُم يُمْطَرونَ عَقِيبَ ذَلكَ. وَقَدْ قَالُوا: بَاقِرٌ أَيْضًا. وَالصَّحيحُ أنَّ هَذين البِنَائَيْنِ اسمٌ للجَمْعِ وَلَيْسَ بِجِنْسٍ[١]، وَقَدْ تَقدَّم مِثلهُ[٢]، وَيُجْمعُ في القِلةِ بالألفِ وَالتَّاءِ: (بَقَراتٌ)

---

(٣) التكملة وفيها: "وما كان على (فَعَلٍ) فمثل (فَعْلٍ)..." (فرهود) ص١٥٨، و(مرجان) ص٤٣١.

(٤) أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي، قرأ الكتب المتقدمة من كتب الله عز وجل، ورغب عن عبادة الأوثان، وكان يُخبِر بأن نبيًّا يُبعث قد أظل زمانه، ويُؤمِّل أن يكون ذلك النبي، فلما بلغه خروج رسول الله ﷺ كفر حسدًا له، قيل: مات سنة تسع من الهجرة في الطائف كافرًا قبل أن يسلم الثقفيون. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٢٦٢/١، والشعر والشعراء ٤٥٩/١، والأغاني ١٢٧/٤-١٤٠، والخزانة ٢٤٧/١.

(٥) الأصل: البيقورُ. البيت من الخفيف، لأمية في شعره ص٢١٤، والحيوان ١٦١/٤، والدرة الفاخرة ٥٦١/٢، والبغداديات ص٣٥٥، والأزهية ص٨١، وأمالي ابن الشجري ٥٧٠/٢، والمحكم ٤٩١/١، والصحاح ٢٤٣٦/٦ (علا)، ومغني اللبيب ص٤١٤، وشرح شواهد المغني ٣٠٥/١، ٧٢٦/٢، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٣٢٢/١.

عائل: من قولهم: عالني، أي: أثقلني، وعالت البيقورا أي: أثقلت هذه السنة البيقور بالهزال والضرّ. جمهرة اللغة ٣٢٢/١.

قال الفارسي في البغداديات ص٣٥٥: " فـ (ما) في كلّ ذا زائدة، (سلع) مرتفع بالابتداء، و(عائل) خبره، وجاز الفصل بين المبتدأ وخبره لأن الجملة الفاصلة مُلتبِسة بالجملة المفصول عنها".

(١) جاء في المحكم ٣٩٥/٦: "فأما بَاقِر، وبَقِير، وبَيْقُور، وبَاقُور، وبَاقُورة فأسماء الجمع". وينظر: اللسان ٧٣/٤، والقاموس ص٤٥٠، والتاج ١٢٠/١٠ (بقر).

(٢) ص٨.

وَ(شَجَرَاتٌ)، وَقَدْ جَاءَ منه شَيء على (فِعَال)، قَالُوا: أَكَمَةٌ وَإِكَامٌ[٣]، وَثَمَرَةٌ وَثِمَارٌ، وَجَذَبَةٌ وَجِذَابٌ / وَالجَذْبُ: الجُمَّارُ[٤].

١٨٥/ب

وَمِنَ المعتَل العَيْنِ: (هَامَةٌ) وَ(هَامَاتٌ) وَ(هَامٌ)، وَأَلِفُ (الهَامِ) يَاءٌ فِي الأَصْلِ، هَكَذَا ذَكَرَ الجَوْهَرِيُّ[٥]، وَكَأَنَّهُ مِنَ (الهُيَامِ) وَهْوَ العَطَشُ، وَلهذَا يَقُولُونَ:

حَيثُ تَقُولُ الهامةُ اسْقُونِي[٦]

وَمِنْهُ (سَاعَة) وَ(سَاعَات) وَ(سَاع)، وَأَلفُهَا مُنْقلبة عَنْ واو؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: عَامَلتُهُ مُسَاوَعَةً[٧]، وفي التَّصْغيرِ: سُوَيعة. وَأَمَّا (حَاجَة) فتُجْمعُ عَلَى (حَاجَات)، وَالجِنْسُ (حَاج)، وَيُقَالُ: حَوائج، وَالتحقيقُ أَنَّ وَاحدتَهُ (حَائِجَة)[١] مثل: جَائِحَة وَجَوائح، وَ(فَاعِلة) هُنَا بمعنى

(٣) الأكمة: التل من القُفِّ من حجارة واحدة، أو هي دون الجبل، أو الموضع يكون أشد ارتفاعًا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حَجرًا. القاموس ١٣٩١ (أكم).

(٤) الجُمَّارة: شحمة النخل التي في قمَّة رأسه، تُقطع قمَّته ثم تكشط عن جُمَّارة في جوفها بيضاء، كأنها قطعة سنام ضخمة. اللسان ١٤٧/٤ (جمر).

(٥) الصحاح ٢٠٦٣/٥ (هيم).

(٦) جزء من بيت من البسيط، لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص٩٢، تمامه:

ياعمرو إنْ لا تدعْ شتمي ومنقصتي ... أضربْكَ حيثُ تقولُ الهامةُ اسقوني

واسمه: حُرْثان بن مُحرِّث، من عَدْوَان بن عمرو بن قيس بن عيلان، شاعر حكيم جاهلي معمَّر، عاش ثلاث مئة سنة، وسُمِّي ذا الإصبع لأن حية نهشته في إصبعه فقطعها، وقيل: لأنه كانت له في رجله إصبع زائدة. تنظر ترجمته في: المعمرون ص١١٣، والشعر والشعراء ٧٠٨/٢، والمؤتلف ص١٧٠، وأمالي المرتضى ٢٤٧/١، والخزانة ٢٨٤/٥.

والبيت له في: المفضليات ص١٦٠، والشعر والشعراء ٧٠٨/٢، والكامل ٤٨١/١، والمعاني الكبير ٩٧٧/٢، والمؤتلف ص١٧٠، سمط اللآلي ٢٨٩/١، والحماسة البصرية ٢١٨/١، واللسان ٦٢٤/١٢ (هوم).

وتأويل ذلك عند العرب في الجاهلية أن الرجل إذا قُتل فلم يُدرك به الثأر خرج من رأسه طائر كالبومة وهي الهامة، فيصيح على قبره: اسقوني اسقوني! فإن قُتل قاتله كفَّ ذلك الطائر. ينظر: الكامل ٤٨١/١.

(٧) ساوعه مساوعةً وسِواعًا أي: استأجره الساعة أو عامله بها، وعامله مساوعةً أي: بالساعة أو بالساعات، كما يقال: عامله مياومةً من اليوم. اللسان ١٦٩/٨ (سوع).

(١) جاء في العين ٢١٠/٢ عند الحديث عن كلمة (طاعة): "وقال أصحاب التصريف: هو مثل الحاجة، وأصلها: الحائجة، ألا ترى أنهم يردونها إلى الحوائج". وينظر: المحكم ٤٦٠/٣.

المصْدَرِ، مثل: عَاقِبَةٍ وَعَافِيةٍ، فَلا تَكونُ عَلَى هَذا شَاذَّة، وَقَالَ عَبْدُ القَاهِرِ[٢]: "هي بمعْنَى مَحُوجَة، كما قَالُوا في الرِّياحِ: لَواقح، وَأصلُهُ: مَلاقِح، ثُمَّ غُيِّر، وَقِيلَ: حَوْجَاء[٣]، وَالأَصْلُ (حَواجِي) مِثْل: صَحْرَاء وَصَحَارِي، ثُم قُدِّمَتِ اليَاءُ عَلَى الجيمِ فَصَارَ (حَوَائج)، وَقيلَ: حَوائجُ ليسَ من كلامِ العَرَبِ[٤]" وَمِنهُ قَولُ الشَّاعرُ:

يَا لَيتَ شِعْرِيَ عن نَفْسي أَزَاهِقَةٌ نَفْسِي ولم أَقْضِ مَا فيها من الحَاجِ[١]

---

(٢) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، إمام في العربية واللغة والبلاغة، وهو أول من استنبط علم المعاني والبيان، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج من بلده، من تصانيفه: شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، توفي سنة إحدى وسبعين وأربع مئة. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٣١٤، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وإشارة التعيين ص١٨٨.

(٣) جاء في جمهرة اللغة ١٠٣٧/٢: "ويقال: ما لي قِبَلك حاجة ولا حَوجاء ولا حائجة". وينظر: تهذيب اللغة ٨٨/٥، ١٣٢/١١، والمحكم ٤٦١/٣.

(٤) المقتصد في شرح التكملة ٨٧٢/٢.

وقال بهذا القول المبرد في الكامل ٣٦٩/١ : "فأما قولهم في جمع حاجة (حوائج) فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولدين، ولا قياس له".

على أنه ورد في العين ٢٥٩/٣ : "والحاج جمع (حاجة)، وكذلك الحوائج والحاجات"، وقال ابن الأنباري في الأضداد ص٢٠: "...ولا يُجمع من هذا الباب على (فعائل) إلاَّ ما كان فيه إدغام أو إعلال كقولهم: حاجة وحوائج، قال الشاعر، أنشده الفراء:

بَدَأن بنا لا رَاجِعَات لِرَجْعةٍ ولا يائسات من قَضَاءِ الحوائجِ

... وأكثر ما تقول العرب في جمع الحاجة: حاجات وحاج وحِوَج".

وقال ابن دريد في الجمهرة ١٣٣٣/٣: "وتُجمع (فَعَلة) على (فواعل)، مثل: حاجة وحوائج، وهو شاذٌّ قليل".

وقال العكبري في اللباب ١٩٠/٢: "وقد شذَّت من الجموع ألفاظ فجاءت على خلاف نظائر آحادها... ومن ذلك (حوائج) جمع حاجة، وقياس واحدها: حائجة، مثل: ضاربة وضوارب، وقياس حاجة: حاجٌ وحاجات وهما مستعملان".

ومن ذلك يتضح أن (حوائج) شاذة قياسًا إلا أنها فصيحة استعمالاً.

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٥٩، من البسيط، نُسب في شرح شواهد الإيضاح ص٥٢٧ إلى الفُريعة بنت همَّام، وذُكر بعده البيت المشهور:

ألا سبيلَ إلى خَمرٍ فأشربَها أو لا سبيلَ إلى نصرِ بن حجَّاج

(عَنْ) يتعلَّقُ بِشِعْري، وَعدَّاهُ بـ (عَنْ) لأنَّهُ من مَعْنَى أَخبَرَ[٢]، وَ(أَزاهقةٌ) الجُمْلةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِشِعْري، وَ(نَفْسِي) مُرْتَفعَةٌ بِزَاهقة، وَجَازَ لما اعْتمدَ اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى الهمْزَةِ.

وَمِنَ المعتَلِّ اللامِ: حَصَاةٌ، وَجَمْعُ القِلَّةِ: حَصَيَات، وَالجنْسُ: حَصًى، وَمِنْهُ قَطَاةٌ وَقَطَوَاتٌ وَقَطًا، وَأَمَّا (أَضَاةٌ) فهي الغَدِيرُ، وهي مَقْصُورَةٌ، وَأَلفهَا مِنْ وَاو[٣]، وَتُجْمعُ في القِلَّةِ عَلَى ذَلكَ، وَالجنْسُ: أَضًا مِثْلُ: قَطَاةٍ وَقَطًا، وَيُكَسَّرُ عَلَى (فِعَالٍ)، قَالُوا: إِضَاءٌ، وَمنهُ قَولُهُ:

فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِياتُ الغَلائِلِ[٤]

والفُريعة -وتُعرف بالذلفاء وبالمتمنِّية- هي أم الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد أحبَّت نصر بن الحجاج السلمي، وكانا بالمدينة، فلمَّا علم عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بذلك نفاه إلى البصرة. تنظر القصة في: جمهرة الأمثال ٥٨٨/١، ومجمع الأمثال ٤١٤/١، واللسان ٢٩٤/١٥ (مني)، والخزانة ٨٠/٤.

والشاهد بلا نسبة في: إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩١/٢، والمصباح ١٢٨٥/٢.

وليت شعري: ليتني شعرتُ. اللسان ٤٠٩/٤ (شعر).

(٢) جاء في شرح شواهد الإيضاح ص٥٢٨: "وقوله: (عن نفسي) متعلق بما دلَّ عليه معقود الكلام من معنى؛ لأن فيه معنى (أستفهم عن نفسي)، وليست متعلقة بـ (شعري)".

(٣) بدليل جمعها على (أضوات). ينظر: العين ٧٥/٧، والمخصص ٥٥/١٠.

(٤) عجز بيت من الطويل، من شواهد التكملة ص١٥٩، للنابغة الذبياني في ديوانه (بتحقيق الدكتور شكري فيصل) ص٧١، وصدره:

عُلِينَ بِكِدْيَوْنٍ وَأُبْطِنَّ كُرَّةً

وفي الديوان (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ص١٤٧: (وِضاءٌ) وعليه لا شاهد في البيت.

والشاهد له في: جمهرة اللغة ١٢٦/١، ١٢٤٥/٣، وكتاب الشعر ٣٣٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٤٠/١، والصحاح ٢١٨٨/٦ (كدن)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٥/١، ٧٩١/٢، والمصباح ١٨٤/١، ١٢٨٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٧٦، وبلا نسبة في: المخصص ٧٢/٦، وشرح المفصل ٢٢/٥، والتذييل والتكميل ٣٢٧/١، والخزانة ١٦٧/٣. =

= والكديون: دقاق التراب عليه دُرْدِيُّ الزيت (وهو بقايا الزيت في الإناء)، تُجلى به الدروع. القاموس ص١٥٨٣ (كدن).

والكُرَّة: البعر العَفِن تُجلى به الدروع. القاموس ص٦٠٣ (كرر).

والغلائل: الدروع، أو مساميرها الجامعة بين رؤوس الحَلَق، أو بطائن تُلبس تحتها. القاموس ص١٣٤٣ (غلل).

وَقَدْ قَالُوا: أَضَاءَةٌ بالمدِّ / وَسيُذْكَرُ عِنْدَ ذِكْرِ الشيخِ لَهُ[١].   ١٨٦/أ

وَأمَّا (حَلَقٌ) فَالواحِدُ منه: حَلْقة -بِسُكونِ اللامِ- في اللُّغةِ المشْهُورَةِ، وَلكنَّهُمْ غَيَّرُوهَا في الجنْسِ فَفَتَحُوهَا، وَقِيلَ: التَّغييرُ في الوَاحدِ؛ وَذَلكَ أنَّ الهاءَ لَمَّا لحقته غَيَّرتِ الحُكْمَ، ألا تَرَى أنَّ النَّسَبَ إلى (العَاليةِ)[٢]: عُلْويٌّ، فَغَيَّرُوهُ في النَّسَبِ لما أَلحقُوهُ الزيَادة، وَحرفُ النَّسَبِ يُشْبهُ التَّاء لِمِا ذكَرنَا في بابِ النَّسَبِ[٣]، وَقَالُوا أيضًا في النَّسَبِ إلى الرَّمْلِ: رَمَلِيٌّ، وَمثلُ هَذا التَّغْييرِ قَالُوا في حَنِيفَة[٤]: حَنَفيٌّ. وَحَكَى يُونسُ[٥]: حَلَقةٌ في الوَاحِدِ -بفتحِ اللامِ-[٦] ، فَعَلَى هَذا لم يكنْ فيهِ تَغييرٌ عَمَّا في جِنْسِهِ، وَمثله : فَلْكَةٌ وَفَلَكٌ[١] في أن الوَاحِدَ مُسَكَّنٌ وَجنسه مُحَرَّكٌ.

وَأمَّا (آيَةٌ) فاختَلَفُوا في عَيْنهَا[٢]، فَقَالَ الخَليلُ[٣]: عَيْنُهَا سَاكنةٌ[٤]، وَلكنْ أُبدِلَتْ أَلِفًا طَلَبًا للتَّخْفيفِ[٥]، وَلَوْ لَمْ تُقلبْ لأُدْغِمتْ[٦]، وَالإدْغَامُ أَثقلُ من الألفِ. وَقَالَ سيبويه[٧]:

وصف دروعًا صُقِلتْ وصُفِّيتْ، وهي تُعاهد بالكديون والكرَّة ليبقى صفاؤها، فقد صارت كالغُدُر، وكثيرًا ما شُبهت الدروع بالغُدُر. إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨/١.

(١) ص ١٠٢.

(٢) العالية: اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمايرها إلى تهامة فهي العالية، وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة، وإذا نسبوا إليها قالوا (عُلْويٌّ) على غير القياس، وقد قالوا (عاليٌّ) على القياس أيضًا. ينظر: معجم البلدان ٧١/٤، وشرح الشافية ٨١/٢، واللسان ٨٧/١٥ (علا).

(٣) شرح التكملة (القسم الأول) ص٣٢٢.

(٤) حنيفة هو: ابن لُجَيْم بن صَعْب بن عليّ بن بكر بن وائل. ينظر: جمهرة الأنساب ص٣٠٩، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص٢٢٣.

(٥) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، مولى لهم، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحمَّاد بن سلمة، وكان النحو أغلب عليه، توفي بعد اثنتين وثمانين ومئة، وله ثمان وثمانون سنة، وقيل: قارب المئة، وقيل: جاوزها. تنظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص٥١، وإنباه الرواة ٧٤/٤، وغاية النهاية ٤٠٦/٢.

(٦) حكاه يونس عن أبي عمرو بن أبي العلاء. ينظر: الكتاب ٥٨٤/٣، والمخصص ٨٠/١٠، وشرح الشافية ١٩٨/٣.

ونقل ابن السكيت في إصلاح المنطق ص١٨٣ إنكار أبي عمرو الشيباني ما نقله يونس حيث قال: "ليس في الكلام حَلَقَةٌ إلا جمع حَالِق". وقيل: إن (حَلَقَة) لغة بني عقيل النازلين في بغداد. ينظر: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص١١٥.

(١) الفَلْكَة: قطعة من الأرض أو الرمل تستدير وترتفع على ما حولها. الصحاح ١٦٠٤/٤(فلك).

أَصْلُها (فَعَلة) -بِفتحِ العَيْنِ-[٨] ولما تَحَرَكتْ وَانفتحَ مَا قَبلهَا أُبْدلتْ أَلفًا[٩]، وَقَالَ آخرونَ: أَصْلُهَا (فَعِلةٌ)[١] مِثلَ: نَقِمَة، وَعَلَى الأوْجُهِ الثلاثةِ جنْسُهَا (آيٌ)، إلاَّ أنَّ كُلَّ بِنَاءٍ مِنهَا يَلحقُ بِنظيرِهِ منَ الصَّحِيح، فَنظيرُ السُّكونِ: جَفْنَة، وَنَظيرُ الفَتْحِ: شَجَرَة، وَنَظيرُ الكَسْرِ: نَقِمَة، وَقَالَ

---

(٢) للنحاة في كلمة (آية) ستة أقوال، ذكر العكبري منها أربعة، وبقي اثنان:

أحدهما: أن أصلها (أَيُيَة) كسَمُرَة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ورُدَّ بأنه كان يجب قلب الضمة كسرة.

والثاني: أن أصلها (أَيَيَة) كقَصَبَة، إلاّ أنه أُعِلت الثانية على القياس فصارت (أَيَاة) كنواة، ثم قدمت اللام على العين فصارت (آية) على وزن فَلَعَة.

ينظر: الارتشاف ٣٠١/١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٤٣٧/٤، والخزانة ٥١٨/٦.

(٣) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، كان ذكيًّا فطِنًا زاهدًا منقطعًا إلى العلم، وكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه وتعليله، وهو أول من استخرج العروض وضبط اللغة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه وغيره، توفي سنة خمس وسبعين ومئة، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٥٤، وطبقات الزبيدي ص٤٧، ونزهة الألباء ص٤٩.

(٤) أي: أَيْيَة، ووزنها: فَعْلة.

(٥) نُسب هذا القول إلى الخليل في المنصف ٢٠٣/١، وحكاه سيبويه ٣٩٨/٤ عن غير الخليل ولم يُسمِّه، وهو منسوب إلى الفراء في: الزاهر ٢٤١/١، وشرح المفصل ١٠٠/١٠، والممتع ٥٨٣/٢، وشرح الشافية ١١٨/٣، والارتشاف ٣٠١/١، والمساعد ١٦٨/٤، والتصريح ٤٣٥/٤، والخزانة ٥١٧/٦، ونسبه الشارح إلى سيبويه في اللباب ٤٢٢/٢.

(٦) لأن القياس التصحيح والإدغام، ولئن كانوا يبدلون في (تَوْبة) و(حَوْبة) ونحوهما فيقولون: تابة وحابة، فالإبدال عند اجتماع الياءين أحرى. ينظر: المساعد ١٦٨/٤.

(٧) هذا هو قول الخليل في: العين ٤٤١/٨، والكتاب ٣٩٨/٤، والزاهر ٢٤١/١، ودقائق التصريف ص٢٢٩، والارتشاف ٣٠٠/١، والمساعد ١٦٨/٤.

(٨) أي: أَيَيَة.

(٩) القياس في إعلالها أن يقال: أياة، فتصح العين وتُعلّ اللام؛ لأن الطرف أولى بالإعلال، لكنهم عكسوا شذوذًا، فأعلوا الياء الأولى دون الثانية. ينظر: التصريح ٤٣٥/٤.

(١) ذُكر هذا القول بدون نسبة في: الارتشاف ٣٠١/١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٤٣٧/٤، والخزانة ٥١٨/٦، ورُدَّ بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفكّ والإدغام كحيي وحيّ.

قَومٌ: أَصْلُهَا (آيِيَةٌ) عَلَى (فَاعِلَةٍ) إلاَّ أنَّ اليَاء الأولى حُذِفَتْ[٢]، وَهَذَا قَولٌ ضَعيفٌ، قَالَ أبو علي[٣]: "كَانَ يَجِبُ أنْ تَكونَ اليَاءُ مُشدَّدَةً، مِثلَ: دَابَّة". وَقَدْ جَمَعُوا (آيةً) عَلَى (آياء)[٤]، وَهْوَ قَليلٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَم يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائهَا   غَيْرَ أثَافِيهَا وَأَرْمِدَائِهَا[٥]

/ وَهَذَا الجَمْعُ يَدُلُّ عَلَى أنَّ عَيْنَ الكلمة يَاءٌ لظهورِهَا في: آياء. ١٨٦/ب

وَأَمَّا (فَعِلة) فمثلُ (فَعَلةٍ) -بفتح العينِ- في جَمْعهَا بالألفِ وَالتَّاءِ، وفي أنَّ (فَعِلاً) جنسٌ للواحِدِ إلاَّ أنَّه لم يُسْمَعُ فيه جَمْع التَّكْسيرِ، وَذَلكَ نَحْوَ: نَبِقة ونَبِقَات ونَبِق، وفي

(نَبِقة) أرْبعُ لُغاتٍ قَد اسْتُوفِيَتْ في أَحَكامَ الوَقْفِ[١].

---

(٢) نُسب هذا القول إلى الكسائي في: الزاهر ٢٤١/١، ودقائق التصريف ص٢٢٩، والممتع ٥٨٣/٢، وشرح الشافية ١١٨/٣، والارتشاف ٣٠٠/١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٤٣٦/٤، ورُدَّ بأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: آي.

(٣) لم أقف على هذا القول لأبي علي فيما رجعت إليه من مصادر.

(٤) جمع آية: آيٌ، وآياء جمع الجمع، وهو نادر. اللسان ٦١/١٤ (أيا).

(٥) البيتان من الرجز، لأبي النجم العِجْلي في ديوانه ص٦٠-٦١ برواية:

لم يُبقِ هذا الدَّهرُ مِنْ آيائِهِ   سوى أَثَافِيهِ وَأَرْمِدَائِهِ

وأبو النجم هو: الفضل بن قدامة بن عبيد الله العِجْلي، من رجاز الإسلام الفحول المقدمين، كان يجالس عبد الملك بن مروان وابنه هشام، توفي سنة ثلاثين ومئة. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٧٤٥/٢، والشعر والشعراء ٦٠٣/٢، والأغاني ١٨٣/١٠، والأعلام ١٥١/٥.

وهما بلا نسبة في: جمهرة اللغة ٦٣٩/٢، والإغفال ٣١٥/١، وسر الصناعة ٦٦٠/٢، والمنصف ١٤٣/٢، والمخصص ٤١/١١، واللسان ٦١/١٤ (أيا).

وآيائه: آياء جمع: آي، وآي جمع: آية، وهي العلامة، أثافيه: جمع أُثْفِيَّة، وهي ما يوضع عليه القدر من الحجارة، والجمع: أَثَافِيّ وأَثَاثِيّ، أرمدائه: الأرمداء هو الرماد. اللسان ٦١/١٤ (أيا)، ١١٣/١٤ (ثفا)، ١٨٥/٣ (رمد).

(١) لم أقف على اللغات في (نبقة)، والمذكور في كتب اللغة التي وقفت عليها اللغات في (النبق)، وهي: النَّبِقُ، والنَّبَقُ، والنِّبْقُ، والنَّبْقُ. ينظر: اللسان ٣٥٠/١٠ (نبق). ولم يذكرها أبو البقاء في باب الوقف.

وَأَمَّا (فِعَلة) -بكَسْر الفَاء- فَنَحْو: حِدَأة[٢]، والجِنْسُ حِدَأٌ، وَمِنْهُ قَولُهُم: حِدَأَ حِدَأَ[٣] وَرَاءَكِ بُنْدُقَة[٤]، وَهُمَا قَبِيلَتانِ[٥]، وَهْوَ تَرْخِيمُ حِدَأةٍ.

وَأَمَّا (فَعُلة) فنَحْو: سَمُرة[٦]، تُجْمعُ بالألفِ والتَّاءِ (سَمُراتٌ)، وَالجِنْسُ (سَمُرٌ)، وَأَمَّا (ثَمُرَة) -بضَمِّ الميم- فَحَكاهَا سيبويه[٧]، وهي قَليلةٌ، وَالمعروفُ فَتحُ الميم، وَالجنسُ (ثَمُرٌ).

وأَمَّا (فُعُلَة) فمثلُ: هُدُبَة[٨]، وَبُسُرَة[٩] -فيمن ضَمَّ العين- وَهْي لُغَةٌ[١٠]، وَجِنْسُهَا بحذفِ التَّاء، وَجَمْعُها بالألفِ وَالتَّاءِ؛ بِسُكونِ العينِ وَضَمِّهَا، وَيَجُوزُ أنْ يكونَ أَصْلُهَا السُّكونُ، وَلكنْ ضُمتْ إتباعًا لضَمِّ الأول[١١]، وَهَذَا جَائِزٌ في (اليُسْرِ) وَ(العُسْرِ)، وَ(الهُزْءِ) وَ(الكُفْءِ)[١]، فَعَلَى هَذَا لا يَكونُ الضَّمُّ أَصْلاً.

---

(٢) الحِدَأَة: طائر يصيد الجِرذان. اللسان ١/٥٤ (حدأ).

(٣) ضُبطت في الأصل: حِدَأْ حِدَأْ -بالسكون- ولا وجه له.

(٤) هذا مثل يقال للرجل يُفزَّع بعدوِّه، وحِدَأُ وبندقة قبيلتان من قبائل اليمن، وكانت بندقة أوقعت بحدأ وقعة اجتاحتها، فكانت تفزَّع بها، ثم صارت مثلاً لكل شيء يُفزَّع بشيء. جمهرة الأمثال ٣٧٨/١، وينظر: جمهرة اللغة ١٠٤٧/٢، ومجمع الأمثال ٢٠١/١، واللسان ٥٥/١ (حدأ).

(٥) هما حِدأ بن نَمِرة بن سعد العشيرة، وبُنْدُقة بن مَظَّة بن سِلْهِم بن الحكم بن سعد العشيرة، وبنو سعد العشيرة حي من كهلان من القحطانية. ينظر: جمهرة الأنساب ص٤٠٨، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص٢٦٨.

(٦) السَّمُر: من شجر الطلح. الصحاح ٦٨٩/٢ (سمر).

(٧) الكتاب ٥٨٤/٣.

(٨) الهُدْبة: الشعرة النابتة على شُفْر العين، وهُدْبة الثوب وهُدَّابه: طرف الثوب مما يلي طُرَّته. اللسان ٧٨٠/١ (هدب).

(٩) البُسرة: التمرة قبل أن ترطب. اللسان ٥٨/٤ (بسر).

(١٠) في الهدبة والبسرة لغتان: (هُدْبة) و(بُسْرة) بسكون العين، و(هُدُبة) و(بُسُرة) بضمها، والمشهور فيهما الإسكان. ينظر: الصحاح ٢٣٧/١ (هدب)، ٥٨٩/٢ (بسر).

(١١) وذلك لأن كل اسم ثلاثي أوله مضموم وأوسطه ساكن من العرب من يثقله ومنهم من يخففه، نحو: اليُسْر واليُسُر، والعُسْر والعُسُر. ينظر: الحجة للقراء السبعة ١٠٥/٢، والصحاح ٧٤٤/٢، واللسان ٥٦٣/٤ (عسر)، والمزهر ١٠٨/٢.

(١) في الأصل لم يظهر من كلمة (الكفء) سوى الألف واللام والكاف، وقد اجتهدتُ في قراءتها بما أثبته.

وَأَمَّا (فُعَلة) فنَحْو: عُشَرَة[٢]، وَالجَمْعُ عُشَرَاتٌ، وَالجنس عُشَرٌ، وَرُطَبَةٌ مِثلهَا، وَقد قَالُوا: أَرْطابٌ فِي التكسيرِ، وَهْوَ قَليلٌ، وَمثله: نُعَرَةٌ وَنُعَرَاتٌ وَنُعَرٌ، وَهو داءٌ يَأخُذُ الإبلَ في رُؤوسِهَا[٣]، وَهْوَ أيْضًا ذُبابٌ مَخْصوصٌ[٤]، قال الشاعر:

تَرَى النُّعَرَاتِ الخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ   أُحَادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهْ[٥]

يَصِفُ فَرَسًا، واللَّبَانُ: الصَّدْرُ، وَالأَشْبَهُ أَنْ يُرِيدَ بالأخضر الأَزرق، وَهْوَ قَولُ الآخر:

إِنِّي امْرُؤٌ تَجِدُ الرِّجَالُ عَدَاوَتِي   وَجْدَ الرِّكَابِ من الذُّبَابِ الأَزْرَقِ[٦]

(٢) العُشَر: شجر فيه حُرَّاق لم يَقْتدِحِ الناسُ في أجود منه، ويُحشى في المخادِّ، ويخرج من زهره وشُعَبِه سُكَّر، وفيه مرارة. القاموس ٥٦٦ (عشر).

(٣) لم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه من مصادر لغوية، وقد ذكره سيبويه في كتابه ٥٨٥/٣.

(٤) هو ذباب ضخم أزرق العين أخضر، وله إبرة في طرف ذنبه يلسع بها ذوات الحافر خاصة، وربما دخل في أنف الحمار فيركب رأسه فلا يردُّه شيء. الصحاح ٨٣١/٢ (نعر).

(٥) البيت من شواهد التكملة ص١٦٠، من الطويل، لابن مقبل في ديوانه ص١٨٦، واسمه: تميم بن أُبيّ بن مقبل بن عوف، من بني العجلان، شاعر مُجيد، أدرك الإسلام فأسلم، وكان يبكي أهل الجاهلية، وبلغ مئة وعشرين سنة، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٥٠/١، والشعر والشعراء ٤٥٥/١، والإصابة ٣٧٧/١.

والبيت له في: إصلاح المنطق ص٢٠٥، والأضداد لابن الأنباري ص٣٠٢، والصحاح ٨٣٢/٢ (نعر)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٣/٢، والمصباح ١٢٨٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢٩، واللسان ٢٢١/٥ (نعر)، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/١، ٣٤٥، ومجالس ثعلب ١٢٨/١.

يصف فرسًا بالنشاط والشدّة، أي: إذا صهل أصعق الذبابَ صهيلُه. شرح شواهد الإيضاح ص٥٣٠.

(٦) البيت من الكامل، واختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

- أرطاة بن سُهَيَّة في: الحيوان ٤٩٤/٣، وجمهرة الأمثال ٣٢/١، وهو في شعره (في القسم المنسوب له ولغيره) ص١٣٣، وأرطاة هو: أبو الوليد بن زفر بن عبد الله بن مالك المريّ، وسُهيَّة أمة، أدرك الإسلام وعاش إلى خلافة عبد الملك بن مروان. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٢٢/١، والاشتقاق ص٢٩٠، والمبهج ص١١٨، وسمط اللآلي ٦٣٠/٢، والإصابة ١٨٩/١.

- ابن دارة في: شرح الحماسة المنسوب إلى المعري ٢٧٢/١، وشرح الحماسة للأعلم ٤٢٣/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١، وابن دارة هو: سالم بن مسافع بن يربوع من بني عبد الله بن غطفان، ويربوع == هو دارة، سُمّي بذلك لجماله، شُبِّه بدارة القمر، وقيل: دارة أمه، سُميت بذلك لجمالها، وسالم شاعر مخضرم قد أدرك الجاهلية

وَمِنَ المعتَلِّ: مُهَاة وَمُهًا، وَهْوَ مَاءُ / الفَحْلِ فِي رَحِمِ النَّاقةِ، قَالُوا: وَلامُهُ وَاوٌ[1]، وَفيهِ وَجْهَانِ: ١٨٧/أ

أَحَدُهُمَا: مَوهٌ، وَهْوَ مَاءٌ، فَقُلبتْ وَاوهُ ألفًا وَهَاؤُهُ هَمْزَةً، وَهْوَ مِمَّا تَوالى فيه إِعْلالان[2]، ثم قَلَبَ الكلمةَ فَصَيَّرَ الوَاوَ آخِرًا، ثم أَبْدَلهَا ألفًا، فوَزنهُ الآنَ: فُلَع[3].

وَالقول الثاني: أنَّ أَصْلَه مُهَوٌ، وَهوَ اللبَنُ الرَّقيقُ، وَيقَالُ: أَمْهيتُ الحديدةَ إذَا أحْدَدْتَهَا[4]، فيَجُوزُ أنْ يَكونَ أَصْلُه (فُعَلاً) مِنْ هَذَا المعنى، وَلا قَلْبَ فيه.

وَأَمَّا (طُلًى) فوَاحدته (طُلاة)[5]، وَألفُهُ مِنَ اليَاء أُبْدلَتْ ألفًا لِتَحركِهَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلهَا، وَالجمعُ (طُليات)، والجنْسُ (طُلًى)، وهي صَفَائِح الأعناقِ.

وَأَمَّا مَا كانَ عَلَى (فِعْلة) نَحْو: سِدْرٍ وَسِلْقٍ فَوَاحدتُه (سِدْرَةٌ)، وَ(سِلْقَةٌ) -بِسُكونِ العينِ- وَهي الذِّئبةُ، وَيُكسَّرُ عَلَى (سِلَقٍ) وَ(سِدَرٍ) كما ذكرناهُ في (كِسْرة)، وَلَيسَ هَذا الجَمْع

والإسلام، ومات زمن عثمان بن عفان بسبب هجائه، وخبر مقتله مفصَّل في شرح الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١-٢٠٦. تنظر ترجمته في: أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات) ١٧٣/٢، والمؤتلف ص١٦٦، والخزانة ١٤٤/٢.

(١) جعلها سيبويه من بنات الياء، حيث قال ٥٨٥/٣: "... ونظيرها من الياء قول بعض العرب: مُهَاةٌ ومُهًى... ". وينظر: الأصول ٤٤٣/٢، والصحاح ٢٤٩٩/٦ (مها).

وقال عنها أبو علي في التكملة ص١٦٠: "ونظيرها من الياء والواو: مُهَاة ومُهًا...". وينظر: العضديات ص١٤٦، والمنصف ١٥٠/٢.

(٢) إبدال الهاء همزة في (ماء) قليل غير مطّرد، حيث إن أصله (مَوَهٌ)، فقُلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار في التقدير: ماهًا، ثم أُبدل من الهاء همزة فصار: ماء. ينظر: سر الصناعة ١٠٠/١، والمنصف ١٤٩/٢، وشرح المفصل ١٥/١٠، وشرح الملوكي ص٢٧٩، وشرح الشافية ٢٠٨/٣.

(٣) جاء في المخصص ٥/٧ أن أبا علي الفارسي قال: "المُها مقلوب موضع اللام إلى العين من قولهم: مَاهَتِ الرَّكِيَّة".

(٤) الأصل: أحميتَها. تصحيف. وينظر: الصحاح ٢٤٩٩/٦ (مها)، والمخصص ٤٦/١٥، واللسان ٢٩٨/١٥ (مها)، والتاج ٢٦٧/٣٣ (مهيم).

(٥) ذهب أبو عمرو وأبو الخطاب والفراء إلى أن واحدة (الطُّلَى): طُلاة، وذهب الأصمعي إلى أن واحدته: طُلْية. ينظر: الكتاب ٥٨٥/٣، والمقصور والممدود للفراء ص٨١، والمقصور والممدود للقالي ص٢٢٢، والأمالي للقالي ٢٤٠/٢، والصحاح ٢٤١٤/٦ (طلا)، والمخصص ٥/٧، ١٧٨/١٥.

جنسًا، وَالدليلُ عَليهِ قَولُه تَعَالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾[1] فَذَكَّرَ الصِّفة كَمَا تُذكَّرُ الصِّفةُ في الوَاحدِ المذكرِ[2]، وَتقولُ في التكسير: هَذه سِدَرٌ وسِلَقٌ. وَقَالُوا: لِقْحَةٌ ولِقَاحٌ[3]، وَلم يُسْمعُ (لِقْحٌ) عَلَى أنَّه جِنْسٌ، بل عَلَى أنَّه جَمْع التَّكسيرِ، وَمثله (حِقَّةٌ)، النَّاقَة التي لها أرْبعُ سنين، وَالجمعُ (حِقَاقٌ)، وَقَالُوا في المذكرِ: حِقٌّ وَحِقَاقٌ أيضًا، وَقَالُوا أَيْضًا: حِقَقٌ، مثل: حِيَمٍ، وَيَجُوزُ أنْ تكونَ الألفُ مَحْذُوفةً، وَقدْ ذَكَرنا نَظِيره[4].

وَأَمَّا (فُعْل) فجنسُ (فُعْلةٍ) نَحْو: دُخْنٍ وَدُخْنةٍ، وَالمضَاعَفُ: دُرٌّ وَدُرَّة، وَالجَمْعُ (دُرَّاتٌ) وَ(دُخْناتٌ)، وَقَالُوا في التكسير: دُرَرٌ، وَقَالُوا: بُرَّةٌ وَبُرَّاتٌ وَبُرٌّ، ولم يَقُولُوا: بُرَرٌ.

وَمِنَ المعتَلِّ العين: تُومَةٌ[5] وَالجَمْعُ تُومَاتٌ، / وَالجنسُ تُومٌ، وَقَالُوا في التكسيرِ: تُوَمٌ، ١٨٧/ب وَمِثل ذَلكَ صُورَة وَصُورٌ، قَالَ الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾[6] وَهْوَ جنسُ (صُورَة)، وَقَدْ قَالُوا: صُوَرٌ كما قَالُوا: غُرَفٌ وَظُلَمٌ، وَقَالُوا: صُوفَةٌ وَصُوفَاتٌ وَصُوفٌ، وَلم يُكَسِّروه، وكذلك (سُوسَة)، فأمَّا قولُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مُنَعَّمَةٌ   من نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَرَا[1]

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٢٨.

(٢) في قول الشارح نظر؛ حيث إن الدليل الذي ذكره على أن (سِدَر) جمع وليس جنسًا غير مسلم، فالتذكير في الصفة دليل عليه لا له؛ لأن التكسير يعامل معاملة المؤنث، وعليه فما ورد في الآية اسم جنس وليس جمعًا.

(٣) اللِّقْحَة: الناقة من حين يسمن سنام ولدها، ولا يزال ذلك اسمها حتى يمضي لها سبعة أشهر ويُفصلَ عنها ولدها. اللسان ٥٨١/٢ (لقح).

(٤) ص٩، ٣٧.

(٥) التُّومَة: حبَّة تُعمل من الفضة كالدُّرة، والتُّومة: اللؤلؤة. الصحاح ١٨٧٨/٥، واللسان ٧٤/١٢ (توم).

(٦) سورة الأنعام، من الآية: ٧٣.

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٦٠، من المنسرح، للربيع بن ضَبُع، وهو: الربيع بن ضَبُع بن وهب بن بغيض بن مالك بن سعد بن عدي الفزاري، شاعر جاهلي، ذُكر أنه كبر وخرف وأدرك الإسلام، ويقال: إنه عاش ثلاث مئة سنة، منها ستون في الإسلام ويقال لم يسلم. تنظر ترجمته في: أمالي المرتضى ٢٥٦/١، وسمط اللآلي ٨٠٢/٢، والإصابة ٥١٠/٢، والخزانة ٣٨٤/٧.

شَبَّه المرأةَ في خُلوصِهَا وَصَفَائِهَا وَبُعْدهَا مِنَ اللاَّمسينَ بالدُّرة مِنَ اللؤلؤ، وَالشَّاهدُ: دُرَرٌ[2].

[باب ما جاء من الأسماء المحذوف منها]

والبيت له في: أمالي القالي ١٨٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح٧٩٤/٢، والمصباح ١٢٩٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٠، واللسان ٢٨٢/٤ (درر)، والخزانة ٣٨٧/٧، وبلا نسبة في: نوادر أبي زيد ص٤٤٦، والمقتضب ٢٠٥/٢.

(٢) أسقط الفاء من جواب (أمَّا)، وبذلك لم يتحدد الجواب، فيحتمل أن يكون الجواب هو: (فشبَّه المرأة...)، ويحتمل أن يكون الجواب: (فالشاهد: دُرَرٌ)، وهو الأرجح.

قَالَ أَبُو عَلي: "بَابُ مَا جَاء مِنَ الأَسْمَاءِ المحذوف مِنْهَا، وَمِنْهَا مَا لا عَلامةَ فيْه للتَّأنِيثِ، وَمنها مَا فيْه عَلامة لَهُ، فمنَ المحْذوفِ الذي لا عَلامةَ فيْه للتَّأنيثِ قَولهم: سَه وَاست..."[1] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا البابُ عَلَى أرْبعةِ أَضْربٍ:

أَحَدُهَا: مَا حُذِفَ مِنْهُ وَعُوِّضَ، وَذَلكَ نَحْو: (اسْت) وَأَصْلُها: سَتَهٌ، وَكَذلك (اثْنانِ)، وَأصْلُه: ثنيانِ، وَقَدْ ذُكر في بَابِ أَلِفَاتِ الوَصْلِ، وَكَذلكَ أَخَواتُهَا[2].

وَالضَّرْبُ الثَّاني: مَا حُذِفَ مِنْهُ وَلم يُعَوَّضْ، نَحْو: يَدٍ، وَدَمٍ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ لامه مَحْذوفةٌ قَوْلهم في الجَمْع: أيدٍ عَلَى (أَفْعُل)[3]، وَفي الفِعْل مِنْهُ: يَدَيْتُ[4]، وَاليَدُ في الجارحَةِ وَالنِّعمةِ جَمِيعًا، وَالجمْعُ في النِّعمةِ: أَيَادٍ، وَأَمَّا يَدُ الجَارحَةِ فَقَالَ قَومٌ: لا تُجْمعُ عَلَى أَيَادٍ[5]، وَقَالَ آخرونَ: تُجْمعُ عَلَى ذَلك[6]، وَهْوَ الصَّحيحُ، قَالَ الشَّاعرُ:

كَأنَّهُ في الصَّحْصَحَانِ الأَنْجَلِ ... قُطْنٌ سُخَامِيٌّ بِأَيْدِي غُزَّلِ[7]

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٦١ وفيها: "هذا باب...لا علامة للتأنيث فيه قولهم..."، وفي (مرجان) ص٤٣٦: "هذا باب...فمنها ما لا علامة...".

(٢) أي: ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وابنم، واست، واسم. وذكر الشارح ذلك في شرح التكملة (القسم الأول) ص٢٢١-٢٢٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥١/٣، ٥٩٧، والمقتضب ١٥٧/٢، والأصول ٤٤٦/٢، وسر الصناعة ٢٤٠/١.

(٤) يقال: يَدَيْتُ إليه يدًا: أي أسديت إليه نعمة. ينظر: جمهرة اللغة ١٠٦٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢، وشرح الملوكي ص٤١٣، والممتع ٦٢٤/٢.

(٥) يروى هذا القول عن أبي عمرو بن العلاء، ينظر: مجالس العلماء ١٢٤، والإغفال ١٨٣/٢، والمخصص ٢/٢، ٢٣٦/١٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٧/٢، وشرح المفصل ٧٤/٥.

(٦) ممن قال بذلك أبو الخطاب الأخفش، وسيذكره أبو البقاء في الصفحة التالية، وممن قال بذلك أيضًا ابن جني وابن الشجري. ينظر: الخصائص ٢٦٧/١، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٢-٢٣٢، والخزانة ٤٧٨/٧.

(٧) البيتان من الرجز، واختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى: =

١٨٨/أ وَسُئِلَ أَبُو الخَطَّابِ[١] مُؤدبُ / أَبِي عُبيدة[٢] عَن (الأيادي) فِي الجارحَة، فَقَالَ: يجوز ذلك، قَالَ الرَّاوي: فَسَأَلتُ أبا عَمْرو[٣] عَنْها فَقَالَ: لا يَجُوز، فذكرتُ ذلكَ لأبي الخطابِ، فَقَالَ: هي في علم الشَّيخِ وَلكنَّه نسي، أَمَا سَمِعَ قَولَ عَدِي بن زيد[٤]:

ساءها ما تأمَّلَتْ في أيَادِيـ ـنَا وَإشناقُها إلى الأعْنَاقِ[١]

= – جندل بن المثنى الطُّهوي في: إصلاح المنطق ص٣٨١، والمشوف المعلم ٣٨٨/١-٣٨٩، واللسان ٢٨٣/١٢ (سخم)، ٤١٩/١٥ (يدي)، وبلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣/٥أ، وكتاب الشعر ٣٣٤/٢، والخصائص ٢٦٩/١، والثاني منهما بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٢٣٢/٢، وشرح المفصل ٧٤/٥، والخزانة ٤٧٩/٧.

– أبي النجم في: أساس البلاغة ٤٤٤/١، وليس في ديوانه.

وفيها جميعًا: قُطْنٌ سُخَامٌ بأيادِي غُزَّلِ

وقد جاء البيت في مقاييس اللغة ١٤٥/٣ –غير منسوب– موافقًا لما ذكره العكبري، وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد بالبيت، حيث إنه أراد الاستشهاد على أن اليد التي هي الجارحة تجمع على: أيادٍ، ولا يقتصر ذلك على اليد التي هي النعمة.

والهاء في (كأنه) تعود إلى الآل –وهو السراب– في بيت قبله، الصحصحان: الفضاء من الأرض، الأَنْجَل: الواسع، سُخام: ليِّن المس رقيق، قطن: خبر (كأنه)، شبَّه السراب بالقطن لبياضه. ينظر: شرح أبيات الإصلاح ص٥٨٣-٥٨٤.

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الكبير، من أكابر علماء العربية ومتقدميها، أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، تنظر ترجمته في: طبقات اليزيدي ص٤٠، ونزهة الألباء ص٤٨، وبغية الوعاة ٧٤/٢.

(٢) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، كان عالما بالشعر والغريب والأخبار والنسب، توفي سنة تسع، وقيل: ثمان، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة ومئتين. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٨٠، ونزهة الألباء ص٩٥، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢.

(٣) في الأصل: عمر. والحكاية وردت عن أبي عمرو بن العلاء كما جاء في مجالس العلماء ص١٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢/٥ب، والإغفال ١٨٣/٢، والمخصص ٢/٢، ونزهة الألباء ص٤٨، وشرح المفصل ٧٤/٥، والخزانة ٤٨١/٧.

وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني، اختلف في اسمه اختلافًا كثيرًا، والصحيح أن اسمه زبّان، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ النحو عن نصر بن عاصم، وأخذ عنه يونس والخليل واليزيدي، توفي سنة أربع –وقيل: تسع– وخمسين ومئة. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٤٦، ونزهة الألباء ص٣٢، وبغية الوعاة ٢٣١/٢.

(٤) أبو عمير عدي بن زيد العِبَادي، شاعر جاهليّ نصرانيّ من أهالي الحيرة، كان أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، حبسه النعمان بن المنذر بعد أن وُشي به إليه، ثم قتله. تنظر ترجمته في: أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات) ١٥٧/٢، والشعر والشعراء ٢٢٥/١، والأغاني ٨٩/٢-١٤٨، وسمط اللآلي ٢٢١/١، والخزانة ٣٨١/١.

الإشْنَاقُ: أَنْ تَكفَ رَأْسَ البَعِيرِ بالخِطام، أَيْ: سَاءَهَا مَا ظَهَرَ في أيدينَا مِنَ النَّقْصِ، وَسَاءَهَا أَيْضًا رَفْعهَا رُؤوسهَا إلى أَعْنَاقهَا[٢].

وَالمحذوفُ مِنَ (يَدٍ) ياءٌ، يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ قَولُهم: يَدَيْتُه، إِذَا أَصبتَ يَدَهُ، وَقَولُهم في الصَّيدِ: أَمَيْدِيٌّ هُوَ أَمْ مَرْجُولٌ؟[٣] أي حصلت يَده في الشَّرَكِ أَمْ رِجْلُه؟ وَالجمْعُ: أَيْدٍ عَلَى (أَفْعُل) إلاَّ أَنَّه كُسِرتْ عَيْنُه مِنْ أَجْلِ اليَاءِ[٤]، وَأَيادٍ: (أَفَاعِل)، وَهْوَ جَمْعُ الجَمْعِ الذي هو (أَيْدٍ)، مِثْلُ: أَكلبٍ وَأَكالبٍ، أَنْشدَ أَبُو زَيْدٍ[٥]:

أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيَدٍ تُطَاوِحُهَا الأَيَادِي[٦]

نَصَبَ وَاحِدًا بفعلٍ مَحْذوفٍ، تَقْديرُه: أَمَّا طَلَبْتَ وَاحِدًا فَكَفَاك مِثلي[١]، وَتُطَاوِحُهَا: تُلْقِيها.

---

(١) البيت من الخفيف، في ديوانه ص١٥٠، وهو له في: مجالس العلماء ص١٢٤، والأغاني ١٠٨/٢، والإغفال ١٨٤/٢، والمخصص ٢/٢، ٤٣/٤، ونزهة الألباء ص٤٨، وشرح المفصل ٧٤/٥، وشرح نهج البلاغة ١٧٠/١، وبلا نسبة في: الخصائص ٢٦٧/٢، ومقاييس اللغة ١٥١/٦، واللسان ٤١٩/١٥ (يدي)، والخزانة ٤٨١/٧.

الضمير في (ساءها) يعود على بُنيَّة له اسمها هند وكانت قد زارته وهو في حبس النعمان ويداه مغلولتان إلى عنقه، فأنكرت ذلك وقالت: ما هذا الذي في يدك وعنقك يا أبتِ؟! وبكت، فقال قصيدة منها هذا البيت. ينظر: شرح نهج البلاغة ١٧١/١.

(٢) النص مشكل، ويبدو أن كلمة (رؤوسها) مقحمة، ولعل النص هو: "ساءها أيضًا رفعها -أي الأيدي- إلى أعناقنا".

(٣) ينظر: الصحاح ٢٥٤٠/٦، واللسان ٤٢١/١٥ (يدي).

(٤) إنما عدلوا إلى الكسر لتصح الياء؛ إذ لو بقيت الضمة قبل الياء لانقلبت واوًا، وأدَّى ذلك إلى بناء لا نظير له في الأسماء. ينظر: شرح المفصل ٧٤/٥.

(٥) النوادر ص٢٥٥.

(٦) البيت من شواهد التكملة ص١٦١، من الوافر، لنُفَيع أو لنُقَيع بن جرموز العبشمي، من عبد شمس بن ربيعة بن زيد بن مناة بن تميم، جاهلي. ينظر: النوادر ص٢٥٥، والمؤتلف ص٣٠٠.

وهو له في: إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٧/٢، والمصباح ١٢٩٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٥٢٣، وبلا نسبة في: الإغفال ١٨٤/٢، الخصائص ٢٦٨/١، شرح المفصل ٧٥/٥، واللسان ٥٣٦/٢ (طوح)، ٤١٩/١٥ (يدي).

معنى البيت: يقول: أنا أكفيك واحدًا، وأما إذا كثرت الأيادي فلا أقدر عليها، ولا طاقة بها. إيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٩/٢.

وَأَمَّا (ابنة) فأصْلُها: بَنَوَة، بدَليلِ قَولهِمْ: البُنُوَّة، ولكن الوَاو التي هي لام حُذِفتْ، وَعُوِّضَتْ منها هَمْزَةُ الوَصْلِ[٢]، وَقَالوا في المذكر: ابن، وَتَصْغيرها: بُنَيَّة، وَجَمْعُهَا في التَّصْحيحِ: بَنَاتٌ، عَلَى أَنَّ وَاحدَها: بِنْتٌ، وَالتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ[٣]، وَليسَتْ للتأنيث[٤]، وَقَدْ سَبَقَ ذَلكَ[٥]، وَأَمَّا (اثنان) فَقَدْ ذُكِر في هَمْزاتِ الوَصْلِ[٦]، وَ(أُخْتٌ) مِثْلَ: بِنْتٍ في أنَّ تَاءهَا بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ، فَإذا صَغَّرتَهُ / رَدَدْتَ الوَاوَ فَقُلْتَ: بُنَيَّة، وَأُخَيَّة، وَلا تكسّر أُخْت وَلا بِنْت. ١٨٨/ب

وَأَمَّا (كلتَا) فالتَّاءُ فيها بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ[٧]، وَقَدْ ذَكرنَا ذَلكَ في غَيْرِ مَوْضعٍ[٨].

---

(١) قال أبو زيد في النوادر ص٢٥٥: "ونصب واحدًا على كفاك كما تقول: أما درهمًا فأعطاك زيدٌ، وليس نصبه على فعل مضمر كما أضمروا في قوله:

أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيرًا ... يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ "

حيث إن (رجلاً) عند الخليل منصوبة بفعل مقدَّر، تقديره: ألا تُروني رجلاً هذه صفته. ينظر: الكتاب ٣٠٨/٢، والأصول ٣٩٨/١، ومغني اللبيب ص٩٧.

(٢) في المحذوف من (ابن) و(ابنة) قولان:

الأول -وعليه أكثر النحويين- : أن المحذوف واو؛ بدليل ظهورها في (البنوَّة).

والثاني: أن المحذوف ياء؛ إذ ليس في ظهور الواو في (البنوَّة) دليل على أن لامه واو؛ لقولهم في مصدر الفتى: الفُتُوَّة، ولامه ياء، بدلالة ظهور الياء في: فَتَيَان وفِتْيَان وفتيات، قالوا: وإذا لم يكن في البنوة دلالة على الواو، فأصله بَنَيٌ، فَعَلٌ من بَنَيتُ؛ لأن الابن مبنيٌّ على الأب. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢، واللسان ٩٠/١٤ (بني).

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢١/٣، والمنصف ٥٩/١، وسر الصناعة ١٤٩/١، وشرح المفصل ١٣٣/٩، وشرح الملوكي ص٤٠١.

(٤) ذهب السيرافي إلى أنَّ التاء في (بنت) ونحوها علم التأنيث، قال: ولذلك تسقط في جمع السلامة في (أخوات) و(بنات). ينظر: شرح المفصل ٤٠/١٠.

(٥) شرح التكملة (القسم الأول) ص٢٢١.

(٦) السابق ص٢٢٢.

(٧) اختُلف في التاء في (كلتا)، فذهب سيبويه ألى أن (كلتا) على (فِعْلى)، كذِكْرَى، وأصلها: كِلْوَى، فحذفوا واوها وعوضوها منها التاء، وذهب الجرمي إلى أن (كلتا) على (فِعْتَل)، وأن التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة كما كانت في (كلا). ينظر: الكتاب ٣٦٣/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني قسم الصرف ١٨٨/١-١٨٩، وسر الصناعة ١٥١/١-١٥٢، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٦٧، وأمالي ابن الشجري ٢٨٧/٢، وشرح المفصل ٥٥/١، وشرح الملوكي ص٣٠٠، ٣٠٢.

(٨) منها: شرح الإيضاح ٨٩/١-٩٠، وشرح التكملة (القسم الأول) ص٣٥٨.

قَالَ أبو عَلي:"وَأَمَّا مَا حُذِفتْ منه اللامُ وَلحقته تَاءُ التَّأنِيثِ فَإنَّ جَمْعَهُ عَلَى ضَرْبين، أَحَدُهما: أن يُجْمعَ بالألفِ وَالتَّاءِ، أو الوَاوِ والنُّون، وَالآخَرُ: أن يُكسَّرَ فَيردَّ إليْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ. فَأمَّا جَمْعُهُ بالألفِ وَالتَّاء فَعَلَى ضَرْبَين..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَا حُذِفَتْ لامُهُ عَلَى الأضْرُبِ التي قَسَّمَهُ[2] إليْهَا، فَأوَّلُهَا: مَا حُذِفتْ لامُهُ وَاقتصر فِي جَمْعِهِ عَلَى جَمْعِ التَّصحيحِ، إمَّا بالألفِ وَالتَّاءِ فَقَطْ، أَوْ بالوَاوِ وَالنُّونِ تَارَةً، وَبالألف [والتاء][3] أخرى، فالأولُ نَحْو: سِيَةٍ وَسِيَاتٍ، وَلم يُسْمع فيْهِ الوَاوُ وَالنُّونُ[4]، وَالمرادُ: سِيَةُ القَوسِ، وَهي الحزُّ الذي تَسْتقرُ فيه عُرْوَةُ الوَتَرِ، وَقِيلَ: مَا عُطِفَ من طَرَفَيْهِ، وَأَصْلُهَا: سُوْيَة عِنْدَ الخَليلِ[5]، فَحُذفتْ منه الوَاوُ، وَجُعِلتْ التَّاءُ عِوَضًا مِنْهَا[6]، وَقَالَ ابنُ الأعرابي[7]: أَصْلُهَا (سُئْوةٌ)، فَحُذفت مِنْهَا الوَاوُ، ثم أُبدلتِ الهمزَةُ ياءً

وَكُسرتِ السِّينُ إتْبَاعًا[8]، وَقَالَ بَعْضهم: العَيْنُ هي المحْذُوفةُ، وَفِي ذَلكَ قَولان:

أَحَدُهُمَا: أنَّ أَصْلَه: سُئْوَة -كما تقدم- إلاَّ أنَّ الهمزَةَ حُذفتْ، وَأُبدلتِ الوَاوُ التي هي لامٌ ياءً، ثم كُسِرتِ السِّينُ[9].

---

(١) التكملة وفيها: "...ولحقته التاء للتأنيث..." (فرهود) ص١٦٢، و(مرجان) ص٤٣٧.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: قسمها.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٩٨/٣، والأصول ٤٤٦/٢، وشرح المفصل ٣٧/٥.

(٥) نُقل هذا القول عن الأخفش في التاج ١٧٧/٣٨ (سوو) وفيه: "و(سِية) يجوز أن يكون: (فِعَةً) أو (فِلَةً)، إلاَّ أن (فِعَةً) أقيس، لأن أكثر ما يلقون موضع اللام، وانقلبت الواو في (سِيَة) ياءً لكسرة ما قبلها؛ لأن أصلها سوية".

(٦) على وزن: فِلَة.

(٧) أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي الكوفي، ربيب المفضل الضبي، كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر نسَّابة، كثير السماع من المفضل الضبي، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه برواية البصريين منه. ولد سنة خمسين ومئة، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومئتين. تنظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١٩٥، ووفيات الأعيان ٣٠٦/٤، وإشارة التعيين ص٣١١، وبغية الوعاة ١٠٥/١.

(٨) على وزن: فِعَة.

(٩) على وزن: فِلَة. وهذا الرأي هو الذي رجحه أبو البقاء في ختام كلامه.

وَالوَجْهُ الثاني: أنْ يكونَ أَصْلُهَا: سُوْءَة[1]، فَحُذفتِ الهمزَةُ التي هي لامٌ، وَأُبدلتِ العينُ التي هي واوٌ يَاءً، وَكُسرتِ السِّينُ[2].

فَحَصَلَ منْ هَذِه الأقوال أنَّ اللامَ وَاوٌ في قولٍ، وَفِي قَولٍ هَمْزَةٌ، وَفِي قَولٍ يَاءٌ، وَفِي قَوْلٍ أنَّ العَيْنَ هي المحْذُوفَةُ / فَبَعْضُهم يَقولُ: هي هَمْزةٌ، وَبَعْضُهم يَقُولُ: هي وَاوٌ. ١٨٩/أ

وَذَكَرَ العَبْدي في الشَّرحِ أنَّ الذي ذكره أبو عَلي (شِيَة)[3] قَالَ: "وَأَصْلُهَا: وَشْيٌ"[4]، ثم تكلَّمَ عَلَيْهَا بِمَا يليقُ بِهَذَا الفَصْل، وَهَذَا غَلَطٌ عَلَى أبي عَلِي؛ لأنَّهُ ذَكَرَ الكلمة فيما حذف لامُهُ، و(شِيَةٌ)[5] لم يُحذف مِنْهَا اللامُ بَلْ الفَاء، وَلم يَدَّعِ العَبْدي فيه القلبَ حتى يقال: إنه تكلم عَلَى مَا أرادَهُ أبو علي.

قَالَ أبو عُبَيدة: سِئَةُ القَوْسِ مَهْمُوزة[6]، وَحَكَى غَيْرُه مِنَ البَصْريين: أَسْأَيْتُ القَوْسَ[7]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ عَيْنَ الكلمةِ هَمْزَةٌ وَلامَهَا وَاوٌ، قُلبتْ يَاءً كَمَا قُلتُ في: أَعْطَيْتُ.

وَأمَّا (ثُبَة) فَهِي الجماعَةُ، وَفي أَصْلِهَا قَولانِ:

أَحَدُهُمَا: (ثُبْوَةٌ) مِنْ ثَبَيْتُ، أي جَمَعْتُ وَأَصْلَحْتُ، وَهَذَا المعنى مَوْجُودٌ في الجماعَةِ، فَعَلَى هَذَا المحذوفُ مِنْهَا لامُهَا[1].

---

(١) حُكيت عن ابن الأعرابي في مجالس ثعلب ٧٢/١، وينظر: الشيرازيات ٣٥/١.

(٢) في هذا الوجه لم تكن العين محذوفة، بل اللام هي المحذوفة. وفي المخصص ٤٢/٦ أنه يجوز في (سُوْءَة) أن تكون محذوفة العين أيضًا، وتكون الهمزة حينئذ مخففة.

(٣) الأصل: سية. تصحيف. والمثبت هو المتفق مع قول الشارح في تعقبه لقول العبدي.

(٤) الأصل: وسية. تصحيف.

(٥) الأصل: سية. تصحيف.

(٦) قال أبو عبيدة: كان رؤبة يهمز سئة القوس، وسائر العرب لا يهمزونها. ينظر: إصلاح المنطق ص١٥٨، والشيرازيات ٣٤/١-٣٥، والمنصف ٣١٠/١، والصحاح ٢٣٨٧/٦ (سيا)، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، والمصباح المنير ص١٥٦.

(٧) أسأيت القوس: أي جعلتُ لها سِئة.، هكذا فِعْلُها فيمن همز وفيمن لم يهمز، وهو نادر. المخصص ٤٢/٦. والحكاية منسوبة إلى بعض البصريين في: التكملة ص١٦٣، والشيرازيات ٣٥/١، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢.

وَالقَوْلُ الثَّاني: أَصْلُهَا (ثُوْبَةٌ) مِنْ ثَابَ يَثُوبُ، وَمِنْ هَذَا قِيلَ لِوسَطِ الحَوْضِ ثُبَةٌ؛ لأنَّ الماءَ يَثُوبُ إليْهِ أي يَرْجعُ، فالمحذوفُ مِنْهَا عَلَى هذا عَيْنُهَا[٢].

وَعَلَى كلا القَوْلين التَّاءُ عِوَضٌ منَ المحذوفِ. وَيُجْمعُ عَلَى: ثُبَاتٍ، قَالَ الله تَعالى: ﴿فَٱنفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[٣]، وَيُقالُ في الجمعِ: ثُبونَ[٤] بالوَاوِ وَالنُّونِ، وَهُمَا عِوَضٌ أَيْضًا[٥]، وَيَجُوزُ كَسْرُ الثَّاءِ، وَهَذَا التَّغييرُ يَدُلُّ عَلَى أنَّ الغَرَضَ مِنَ الوَاوِ وَالنُّونِ الجبر لا التَّصْحيح[٦]؛ لأنَّ التَّغييرَ تَكْسيرٌ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا، وَالقِيَاسُ يَقْتضي أَنْ تَكونَ الضَّمَّة في الجمعِ غَيْرَ الضَّمَّة في الوَاحِدِ؛ حَتَّى تَكُونَ حَادِثَةً تَنْبيهًا عَلَى التَّكْسيرِ، وَقَدْ ذَكَرنَا ذَلك فِي (الفُلك) وَغيره[٧].

وَأَمَّا (قُلَةٌ) فَهِي الخشبَةُ الصَّغيرةُ التي يَلْعَبُ بِهَا الصِّبْيَانُ، وَالكبيرة المِقْلاء[٨]، وَهي

عِنْدَهُم القَاطِرُ وَاللّحَا[١]، وَأَصْلُهَا: قَلْوَة[٢]؛ لأَنَّهُم / يَقُولُونَ: قَلَوْتُ بالقُلَة، وَيجمَعُ بالألفِ وَالتَّاءِ، وَبالوَاوِ وَالنُّونِ كما ذَكرنَا في (ثُبَةٍ)، فَمِنْهُم مَنْ يَكْسِرُ القَافَ، وَمِنْهُم مَنْ يَضُمُّهَا عَلَى ١٨٩/ب

(١) ينظر: سر الصناعة ٦٠١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٦٧/٢، وشرح المفصل ٣٧/٥، ٥٥/٥، وشرح الملوكي ص٤٠٧، والارتشاف ٢٥٠/١.

(٢) هذا قول أبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٧٥/٢، ونسبه إليه ابن جني في سر الصناعة ٦٠٢/٢، ونسب ابن يعيش هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش في شرح المفصل ٤/٥، وشرح الملوكي ص٤٠٧، وردَّه أبو علي في البغداديات ص٥٣١، وعلل ذلك بأنه قليل، والقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر إذا كان لا يمتنع الحمل على الأكثر من جهة المعنى.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٧١. وفي الأصل: انفروا.

(٤) بضم الأول وكسره. ينظر: المحكم ٢٠١/١٠، ٢١٦، واللسان ١٠٧/١٤ (ثبا)، والتاج ١٣١/٣٧ (ثبوي).

(٥) ينظر: الكتاب ٥٩٨/٣، وعلل النحو ص٥١٠، وشرح المفصل ٤/٥، ١١.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٩٨/٣، والأصول ٤٤٦/٢، وشرح المفصل ٥/٥.

(٧) ص٢، ٢٧.

(٨) وفي المحكم ٥٥٩/٦: "والقُلّة والمِقلى والمِقلاء، كله: عودان يلعب بهما الصبيان، فالمِقلاء: العود الكبير الذي يُضرب به، والقُلَّة: الخشبة الصغيرة التي تُنصب، وهي قدر ذراع".

(١) كذا في الأصل. وفي أمالي ابن الشجري ٢٦٧/٢: (الَّلاحة). ولم أقف على هذا اللفظ بهذا المعنى فيما رجعت إليه من معاجم.

مَا ذَكرناهُ، وَقَوْلُهُ(٣): "وَبَعْضُهم يَقولُ: قُلُونَ، فَلا يُغَيِّرُ" الأَشْبَهُ أَنْ يُرِيدَ به لا يُغَيِّرُ فِي اللفْظِ، وَهْوَ يَتَغَيَّرُ في الحُكْم عَلَى مَا ذَكرنَا فِي (هجان) وَ(دلاص)(٤). وَإنما حَكَمَ بكون الوَاوِ وَالنُّونِ عِوَضًا لأنَّ مَا فيه التاء لا يجمَعُ بالواو [والنون](٥) على قَصْدِ التَّصْحيح بَلْ عَلَى قَصْدِ الجَبْرِ، وَمِثْل ذَلك (سَنَة)، المحذوفُ مِنْهَا الهاء فِي قَولٍ، وَالواو في قولٍ آخر(٦)، ولا يجمَعُ بالألفِ وَالتَّاء إلا بَعْدَ التمام، فيقالُ: سَنَوَاتٌ، ولا يقالُ: سَنَاتٌ كما قَالُوا: ثُباتٌ، بَل اقْتَصَروا فِي جَمْعِهِ عَلَى التَّمَام، وَعَلَى الوَاوِ وَالنُّونِ مَعَ كَسْر الأول.

وَأَمَّا (رِئَةٌ) فَأَصْلُهَا: رِئْيَةٌ؛ لِقَولك: رَأَيْتُهُ، أي: ضَرَبْتُ رِئَتَهُ، فَحُذفتْ لامُهُ وَهي يَاءٌ(٧)، وَتُجْمَع عَلَى (رِئَاتٍ)، وَعَلَى (رِئِين) كَمَا سَبَقَ، أَنْشَدَ سيبَوَيْه(٨):

فَغِظْنَاهُمُ حَتَّى أَتَى الغَيْظُ مِنْهُمُ ... قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرِئِينَا(١)

---

(٢) ينظر: المنصف ١٢٧/٣، وسر الصناعة ٦٠٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٦٧/٢، وشرح المفصل ٥/٥، والممتع ٦٢٣/٢.

(٣) أي: سيبويه في الكتاب ٥٩٨/٣.

(٤) ص٢، ٢٧.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) أصل (سنة) في اللغة المشهورة: سَنْوَةٌ، لقولهم في جمعها: سنوات، وفي تحقيرها: سُنَيَّةٌ، وفي الفعل منها: سانيتُ مساناةً. وأصلها في لغة بعض العرب: سَنْهَةٌ؛ لقولهم في جمعها: سَنَهَات، وفي تحقيرها: سُنَيْهَةٌ، وفي الفعل منها: سانهتُ مسانَهَةً. ينظر: الكتاب ٣٦٠/٣، ٤٥٢، والمقتضب ٢٦٨/٣، والكامل ٩٦٧/٢، والحلبيات ص٣٤٥، وأمالي ابن الشجري ٢٦١/٢، وشرح المفصل ٣٧/٥، والتذييل والتكميل ٣٢٤/١-٣٢٥، وشرح الجاربردي ١٣٦/١.

(٧) ينظر: سر الصناعة ٦٠٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، وشرح المفصل ٥/٥، والممتع ٦٢٣/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٥/١، والمقاصد الشافية ١٨٨/١.

(٨) البيت ليس في كتابه المطبوع.

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٦٢، من الطويل، للأسود بن يعفر في ديوانه ص٦٣، و هو: أبو الجرَّاح الأسود بن يَعْفُر بن عبد الأسود النهشلي، شاعر جاهلي متقدّم فصيح، جعله ابن سلام في الطبقة الخامسة من فحول الجاهلية، كان ينادم النعمان بن المنذر، ولما أسنَّ كُفَّ بصره. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٤٧/١، والأغاني ١٧/١٣-٣١، والمؤتلف ص١٦، والخزانة ٤٠٥/١.

أَيْ وَصَلَ الغَيْظُ إلى هَذه الأشْيَاء مِنْهُم، وَيَنْبَغي أن تكونَ الكسْرَةُ في (رِئِين) غير الكَسْرَةِ فِي (رِئَةٍ) كما تَقَدَّمَ في (دِلاصٍ)(٢).

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم قَصَدُوا بالكسْرَةِ أو الضمَّةِ [الجَبْرَ](٣) أَنَّهُم زَادُوا في (الحَرَّة)(٤) الهَمْزَةَ فَقَالُوا: حَرَّة وَإِحَرُّونَ(٥)؛ ليكونَ ذَلك دَليلاً عَلَى أنَّ الوَاوَ وَالنُّونَ كالعِوَضِ.

وَمِمَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ في (ثُبَة) قَولُ الشَّاعِرِ:

نَحْنُ هَبَطْنَا بَطْنَ وَالغِينَا

وَالخَيْلُ تَعْدُو عُصَبًا ثُبِينَا(٦)

يَعْني جَمَاعاتٍ في تَفْرِقَةٍ.

وَأَمَّا (فِئَةٌ) فَفِيهَا قولان:

والبيت له في: نوادر أبي زيد ص١٩٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٠/٢، والمصباح ١٣٠٠/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٣ وبلا نسبة في: الحلبيات ص٦١، وسر الصناعة ٦٠١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، ورصف المباني ص٤٩١، والتذييل والتكميل ٣٢٤/١، والمقاصد الشافية ١٨٧/١.

(٢) ص٢، ٢٧.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الحَرَّة: أرض ذات حجارة سود نَخِرات كأنها أحرقت بالنار. اللسان ١٧٩/٤ (حرر).

(٥) نقل ذلك سيبويه عن يونس في الكتاب ٦٠٠/٣ فقال: "وزعم يونس أنهم يقولون أيضًا: حَرَّةٌ وإحَرُّون، يعنون الحِرَار، كأنَّه جمعُ (إِحَرَّة)، ولكن لا يُتكلم بها".

(٦) البيتان من شواهد التكملة ص١٦٣، من الرجز، للأغلب العِجْلي، الأول منهما في شعره ص١٦٦، وهو: الأغلب بن جُشَم بن عمرو العِجلي، راجز جاهليّ إسلاميّ، عُمّر في الجاهلية عمرًا طويلا، وأدرك الإسلام فحسن إسلامه، واستشهد بنهاوند. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٧٣٨/٢، والشعر والشعراء ٦١٣/٢، وسمط اللآلي ٨٠١/٢، والإصابة ٩٨/١، والخزانة ٢٣٩/٢. =

= والبيتان له في: المصباح ١٣٠٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٤، وبلا نسبة في: الشيرازيات ١٣٧/١، والمخصص ١٢٠/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٦٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٠/٢، والمقاصد الشافية ١٨٧/١.

والغين: اسم وادٍ. معجم البلدان ٣٥٥/٥.

عُصَب: جمع عُصْبة، وهي الجماعة ما بين العشرة إلى الأربعين. اللسان ٦٠٥/١ (عصب).

أَحَدُهُمَا: المحذوفُ منهَا لامُهَا، وَهي وَاوٌ، وَأَصْلُهَا: فِئوةٌ[1]، وَالدَّليلُ عَلَى أَنَّهَا وَاوٌ قَوْلُهُم: / فَأَوْتُ رَأْسَهُ إذا شَقَقْتَهُ، وَقَالُوا لنَادِرٍ منَ الجَبَلِ: فَأْوٌ[2]، وَفَأَوْتُ الشيءَ فَانْفَأَى، وَهَذَا المعْنَى مَوْجُودٌ فِي الفِئة التي هي الفِرْقَةُ؛ لأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ النَّاسِ، وَقَالَ الله تَعَالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾[3]

١٩٠/أ

وَالقَوْلُ الثَّاني: المحذوفُ مِنْهَا عَيْنُهَا[4]، وَهْوَ مِنْ فَاءَ يَفِيءُ إِذَا رَجَعَ، قَالَ الله تَعَالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[5]، وَالفِئَة مِنَ النَّاسِ يُرْجع إليهَا ، أَوْ هي تَرْجعُ إلى المعظَم، وَهَذا المعْنَى قَويٌّ إلا أَنَّ حَذْفَ العَيْن أَقَل مِنْ حَذْفِ اللامِ.

وَمِمَّا تُرَدُّ فيه اللام فِي الجَمْعِ بالألفِ وَالتَّاء (سَنَة)، وَقد ذكرنَا أَنَّ فِي لامهَا قَوْلين[6]:

أَحَدُهُمَا: الهَاءُ؛ لِقَوْلِهِمْ: عَامَلتُهُ مَسَانَهَةً[1].

وَالثاني: الوَاو؛ لَقَولهمْ: عَامَلتُهُ مُسَانَاةً.

فَعَلى هَذا تَقُولُ فِي الجَمْع بالألفِ وَالتَّاء: سَنَوَاتٌ، وَسَنَهَاتٌ قَليلٌ، وَأَمَّا جَمْعُهَا بالوَاوِ وَالنُّونِ فَسَيأتي[2].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٤١٦/١٥، والمخصص ١٢٧/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، واللسان ١٤٥/١٥، والتاج ٢٠٧/٣٩ (فأي).

(٢) الفأو: الصدع في الجبل، أو هو مابين الجبلين، وقيل: الفأو بطن من الأرض تُطيف به الرمال، يكون مستطيلاً وغير مستطيل، وإنما سُمِّي فأوًا لانفراج الجبال عنه؛ لأن الانفياء: الانفتاح والانفراج. اللسان ١٤٥/١٥ (فأي).

(٣) سورة البقرة، من الآية:٢٤٩.

(٤) المحذوف منها ياء، وأصلها: فِيءٌ. ينظر: جمهرة اللغة ٢٤٤/١-٢٤٥، والصحاح ٦٣/١، واللسان ١٢٧/١ (فيأ)، والمصباح المنير ص٢٥١.

(٥) سورة الحجرات، من الآية: ٩.

(٦) ص٦٨.

(١) يقال: عامله مسانَهةً ومساناةً: أي استأجره السنة. ينظر: الإبدال لأبي الطيب ٥٢٨/٢، واللسان ٤٠٥/١٤ (سنا).

وَأَمَّا (عِضَةٌ) فَفِي لامِهَا قَوْلان أَيْضًا:

أَحَدُهُمَا[3]: الوَاوُ[4]، قَالُوا: عِضَواتٌ فِي قَولِ الشاعِرِ:

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا وَعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا[5]

يَأْزِمُ: يَضيقُ، وَالمآزِمُ: المضَايقُ، وَالعِضَةُ: ضَرْبٌ مِنَ النَّبْتِ حَسَنٌ.

وَالقَولُ الثاني: هي هَاء[6]؛ لقَوْلهمْ: عَضَاهٌ، وَبَعِيرٌ عَضِهٌ إذا اشتَكى مِنْ[7] أكلِ العِضَاهِ.

والأكثر في الجَمْع: عِضَوَاتٌ، وَعِضَهَاتٌ قَليلٌ.

وَأَمَّا (هَنَوَاتٌ)[1] فَالوَاحِدُ: هَنَاه، وَالألفُ مُنْقَلبٌ عَنْ وَاوٍ، قَالُوا في الجَمْع: هَنَوَاتٌ[2]، قَالَ الشَّاعر:

---

(٢) ص٧٤، ولم يذكره مفصَّلاً.

(٣) الأصل: أحدها.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٦٠/٣، ٤٥٢، والبغداديات ص١٥٨، والحلبيات ص٣٤٦، وسر الصناعة ٥٤٨/٢، والخصائص ١٧٢/١، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، واللباب ٣٨٠/٢، وشرح الملوكي ص٤٢٠، والممتع ٦٢٥/٢.

(٥) البيتان من الرجز، أنشدهما الأصمعي عن أبي مهديَّة. ينظر: الصحاح ١٨٦١/٥، واللسان ١٧/١٢ (أزم). وهما بلا نسبة في: الكتاب ٣٦٠/٣، والكامل ٩٦٧/٢، والأصول ٣٢١/٣، والبغداديات ص١٥٨، وسر الصناعة ٥٤٨/٢، والخصائص ١٧٢/١، والمنصف ٥٩/١، ٣٨/٣، ١٢٧، وشرح المفصل ٣٨/٥، والممتع ٦٢٥/٢. والثاني منهما في: العضديات ص٣٢، والحلبيات ص٣٤٦، والمسائل العسكرية ص١٧١، وسر الصناعة ٤١٨/١، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢.

اللِهْزِمَتَان: عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، ويقال: هما مُضغتان عَلِيَّتان تحتهما، والواحدة: لِهْزِمَةٌ، والجمع: اللهازم. الصحاح ٢٠٣٨/٥ (لهزم).

(٦) ينظر: الكتاب ٣٦٠/٣، ٤٥٢، والبغداديات ص١٥٨، والحلبيات ص٣٤٥، وسر الصناعة ٥٤٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، ، واللباب ٣٨٠/٢، وشرح الملوكي ص٤٢٠، والممتع ٦٢٥/٢.

(٧) الأصل: عن. والتصحيح من اللسان ٥١٧/١٣ (عضه).

(١) الهنوات: كناية عن أشياء يُستقبَح ذكرها، يقال: في فلان هنوات أي: خَصْلات شرٍّ، ولا يقال ذلك في الخير. ينظر: اللسان ٣٦٥/١٥، ٣٦٦ (هنا).

أَرَى ابنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأنُهَا مُتَتَابِعُ(٣)

أَيْ عَلَى أَشْياء تُخْشِنُ الصُّدُور(٤)، وَيُقالُ للوَاحِدِ: هَنٌ، وَهْوَ الفَرْجُ أَيْضًا، وَهَنُوكَ فِي الإضافَةِ مِنْ هَذَا المعنَى، / وَقَالُوا فِي التَّصْغِير: هُنَيَّة، وَهَذَا مِنَ الوَاوِ، فَأَمَّا قَوْلهم: هُنَيْهَةٌ فقد قيل: أُبْدِلَ الياءُ هَاءً؛ لِثِقَلِ التَّضْعيفِ فِي حَرْفِ العِلَّةِ(٥)، وَ(هَنَوَاتٌ) مُتَمَّمٌ، وَقَدْ جَاء (هَنَاتٌ) عَلَى أنَّه أَرَادَ الألفَ وَالتَّاءَ وَلم يُرد المحذوف ، قال البُرْجُ بن مُسْهِر(٦)، وَهْوَ مِنْ أَبياتِ الحماسَةِ(١): ١٩٠/ب

وَنِعْمَ الحَيُّ كَلْبٌ غَيْرَ أَنَّا لَقِينَا في جِوَارِهِمُ هَنَاتِ(٢)

---

(٢) ينظر: المقتضب ٢٦٩/٢، والإغفال ٢٢٧/١، والعضديات ص٣٠، وسر الصناعة ٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ٢٣٤/٢، وشرح المفصل ٤٠/١٠، وشرح الملوكي ص٢٩٨، ٣٠٩، ٣١١.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص١٦٣، من الطويل، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣٦١/٣، والمقتضب ٢٦٩/٢، والأصول ٣٢١/٣، والإغفال ٢٢٧/١، والعضديات ص٣٠، والمنصف ١٣٩/٣، وأمالي ابن الشجري٢/٢٣٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠١/٢، والمصباح ١٣٠٧/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٥، وشرح المفصل ٣٨/٥، ٤٠/١٠، وشرح الملوكي ص٢٩٩، ٣١١.

(٤) تُخشِن الصدور: توغرها. ينظر: الصحاح ٢١٠٨/٥ (خشن).

(٥) جاء في المنصف ١٤٠/٣: "...فيجوز أن تكون الهاء في (هنيهة) بدلاً من الواو أو الياء التي أبدلت من الواو لوقوع ياء التحقير قبلها، فكأنها كانت (هُنَيْوة)؛ فإما أن يكون أبدلها من الواو كما أبدلها في (هَنَاهُ)، وإما أن يكون أبدل الواو ياء فصارت (هُنيَّة)، ثم أبدل الياء المبدلة هاءً...". وينظر: العضديات ص٣١، والصحاح ٢٥٣٦/٦ (هنو)، وشرح الملوكي ص٣١٣.

(٦) البُرْج بن مُسْهِر بن الجُلاس الطائي، شاعر جاهليّ معمِّر، كان خليلاً للحصين بن الحمام ونديمًا له على الشراب، ثم جرت بينهما هفوات أدَّت إلى الحرب، وأُسر البرج، فحفظ له الحصين حقَّ عشرته فخلَّى سبيله. تنظر ترجمته في: الاشتقاق ص٣٨٢، والأغاني ١٤/١٤-١٦، والمؤتلف ص٨٠، والمبهج ص١١٧، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٦/١.

(١) حماسة أبي تمام ٢١٠/١. والحماسة مختارات شعرية اختارها أبو تمام (ت: ٢٣١هـ) ابتداءً من العصر الجاهلي إلى عصره، وصنَّفها حسب المعاني والأغراض، وسمَّاها بأول أبوابها وأعظمها، وهي تعدُّ أشهر المختارات الشعرية وأكثرها شيوعًا.

(٢) البيت من الوافر، وهو أول ستة أبيات أنشدها أبو تمام وقدَّم لها بقوله: "وقال آخر ورُوي أنها لبُرْج بن مُسْهِر".

وَهَذا جَمْعٌ؛ إذْ لو كانَ وَاحِدًا لكانَ هَناتًا بالنَّصْبِ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِي[3]:

وَقَالَتْ لِيَ النَّفْسُ اشْعَبِ الصَّدْعَ وَاهْتَبِلْ

لإحْدَى الهَناتِ المُعْضِلاتِ اهْتِبَالَهَا[4]

اهْتَبِلَ: اغتنم وتَحَيَّن[5]، وَالهنَاتُ هُنَا جَمْعٌ؛ لأنه لأحْدَى الهَنَاتِ.

وَأَمَّا (سِيَة) فَقَد سَبَقَ القَول فيهَا مُسْتَقْصًى[6].

وَأَمَّا (ظُبَةٌ) فلامُهَا يَاءٌ[1]؛ لأنه يَكْثُرُ حَذْفُهَا لامًا، وَإذَا جُهِلَ حَالُ الحَرْفِ حُمِلَ عَلَى الأكثرِ[2]، وَيُجْمَعُ بالألفِ وَالتَّاءِ مِنْ غَيْرِ رَدِّ اللام، فيقال: ظُبَات، وَأكثر مَا يأتي كذلك، قَالَ سيبويه: "وَلا يُجَاوز"[3]، وَقَدْ قَالَ الكُمَيْتُ:

والبيت لبُرْج في: شرح الحماسة للمرزوقي ٣٦٠/١، وشرحها المنسوب إلى المعري ٢٥٩/١، وشرح اللمع لابن برهان ٥٦٨/٢، وشرح الحماسة للشنتمري ١٦٦/١، ومعجم ما استعجم ٤٨٦/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٦/١، وبلا نسبة في: درة الغواص ص١٢٠، وأمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢.

(٣) التكملة ص١٦٣.

(٤) البيت من الطويل، للكُمَيت في شعره ٨٧/٢، وهو: أبو المُسْتَهِلّ الكُمْيت بن زيد بن الأخنس بن مجالد الأسدي، شاعر كوفي عالم بلغات العرب وأيامها، كان متشيِّعًا لبني هاشم ومشهورًا بذلك، وقصائده الهاشميات من أجود شعره، ولد سنة ستين، وتوفي مقتولاً سنة ست وعشرين ومئة. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٨١/٢، والأغاني ٣/١٧-٤٤، والمؤتلف ص٢٥٧، ومعجم الشعراء ص٢٣٨، والخزانة ١٤٤/١.

والبيت له في: العضديات ص٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٣/٢، والمصباح ١٣٠٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٦، واللسان ٦٨٧/١١ (هبل)، ٣٦٦/١٥ (هنا)، وبلا نسبة في: العين ٢٦٢/١.

اشعب: اجمع وأصلح، الصدع: الشقّ، المعضلات: الشدائد التي لا دواء لها، وفي قوله: (لإحدى الهنات) معنى التعظيم لها، وأنها كافية في بابها، اهتبالها: أي كما ينبغي أن يُهْتَبل لها. شرح شواهد الإيضاح ص٥٣٧.

(٥) الأصل: تحير. وينظر: اللسان ٦٨٧/١١، والتاج ٥٨/٣١ (هبل).

(٦) ص٦٥-٦٦.

(١) كذا في الأصل. ولم أقف على من قال إن لامها ياء، بل إن العكبري نفسه ذكر في اللباب ٣٧٤/٢ أن أصلها واو، وهو ما اتفقت عليه المصادر التي رجعت إليها. ينظر: سر الصناعة ٦٠٤/٢، والصحاح ٢٤١٧/٦ (ظبي)، والمحكم ٤٢/١٠، والتذييل والتكميل ٣٢٥/١، واللسان ٢٢/١٥ (ظبا).

وبهذا يتضح أن قوله: (لامها ياء) سهو -لعله من الناسخ- لِمَا ذكرتُ، ولأن الواو يكثر حذفها لامًا.

يَرَى الرَّاؤُونَ بالجَفَرَاتِ مِنَّا   كَنَارِ أَبِي حُبَاحِبَ وَالظُّبِينَا[٤]

الجَيِّدُ: بالشَّفَرَاتِ، يَعني بالمُدَى أَوْ شفرات السُّيوف، وَأبو حُبَاحِبٍ: يَطِيرُ باللَّيلِ كالنَّارِ[٥]، وَالظُّبين: جَمْعُ ظُبَة السَّيْفِ، وَهْوَ طَرَفُ حَدِّه، وَيُرْوَى: جَفَرات –بالجيم– وَلا يَظْهَرُ لي فيْهِ وَجْهٌ؛ لأنَّ الجفرات –بفتح الجيم– جَمْعُ (جَفْرَة)، وَهْي وَلدُ الماعِزِ إذَا كانَ لَهَا أَرْبعةُ أَشْهُر، وَلا مَعْنَى لَهَا هُنَا، ويُرْوَى: السُّدُفات، وَهْي الظُّلمَةُ، وَهَذَا يحتمله المعْنَى. وَالياء والنُّون فِي (الظُّبين) للجَبْر كما قالوا: سَنَةٌ وَسنُونَ، قَالَ[٦]: "وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ هَذَا مِنْ ضَرُورةِ الشِّعْرِ"، وَلا / يُستَعمل فِي الكلام إلا بالألفِ وَالتَّاءِ[١]، وَمثله: بُرَة وَبُراتٌ وَبُرونَ وَبُرِينَ وَبُرًى، وَهْوَ مَا يُجْعَلُ فِي أَنْفِ البَعِيرِ.

---

(٢) يكثر حذف الواو لامًا، واللام المحذوفة إذا جُهلت حُكم بأنها واو حملاً على الأكثر، وهذا مما وصَّى به أبو الحسن الأخفش. ينظر: المحكم ٤٠/١٠، والممتع ٦٢٣/٢.

(٣) الكتاب ٥٩٨/٣ ونصّه: "وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك استغناءً، وذلك: ظُبَةٌ وظُبَاتٌ...".

(٤) البيت من شواهد التكملة ص١٦٣، من الوافر، في شعره ١٢٦/٢، وهو له في: الشيرازيات ١٧٧/١، وأمالي ابن الشجري ٢٦٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٤/٢، والمصباح ١٣١٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٧، وضرائر الشعر ص١٠٤، والارتشاف ٢٤٠٩/٥، والمقاصد الشافية ١٨٧/١، والخزانة ١٥١/٧، وبلا نسبة في: الصاحبي ص٤١٩، ومقاييس اللغة ٤٧٤/٣، وشرح التسهيل ٨٤/١.

(٥) أبو حُباحِبٍ: هو ذباب يطير بالليل كأنه نار، وقيل: هو النار التي تنقدح من سنابك الخيل، وقيل: الحباحب رجل بخيل، كان لا يوقد نارًا بليلٍ كراهة أن يلقاها من ينتفع بضوئها، فكان إذا احتاج إلى إيقادها أوقدها، وإذا أبصر مستضيئًا بها أطفأها، فضربت العرب المثل بها فيما لا يُنتفع به. ينظر: جمهرة الأمثال ٢٤٦/١، وثمار القلوب ص٥٨١، واللسان ٢٩٧/١ (حبحب)، والخزانة ١٥٠/٧.

(٦) أي: أبو علي، ونصُّ كلامه: "ولعلَّه [يعني سيبويه] يجعل ذلك مما جاء في الشعر دون غيره للضرورة..." التكملة ص١٦٣.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤٠١/٣: "ولا يجوز (ظِبُون) في (ظُبة)؛ لأنه اسم جُمع ولم يجمعوه بالواو والنون"، وقال أبو حيان في الارتشاف ٥٧٨/٢: "ولا يُجيز سيبويه في (ظُبَة) ونحوها في جمعها إلا (ظُبًى) و(ظُبات)، والنحويون يجيزون (ظِبُون) جمعًا بالواو والنون رفعًا وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، وهو مسموع في الشعر". وينظر: التذييل والتكميل ٣٢٦/١.

وَأَمَّا (أَرَضُونَ) فَجُمعت بالياءِ وَالنُّون جَبْرًا لما لحقهَا مِنَ الوَهْنِ، فحذفَ تَاءَ التأنيثِ لأنَّهَا تَسْتَحقُّه لَهَا[٢] بدَليلِ رَدِّها فِي التَّصغِير إذا قلتَ: أُرَيْضَةٌ، فَأَشْبَهَتْ بذلك مَا حُذِفَتْ لامُهُ نَحْو: قُلَة وَسَنَة، وَحُرِّكت رَاؤهَا تَنْبِيهًا عَلَى أنَّهَا مُغَيَّرَةٌ[٣]، وَالقَول الجَامِعُ فِي ذَلك أن الكلامَ فِي (أَرَضُونَ) مِنْ ثلاثة أوْجُه:

أَحَدُها: لِمَ جمعت (أَرْضٌ) بالوَاوِ وَالنُّونِ مَعَ أَنَّهَا اسْم ثلاثيٌّ لم يُحْذف من أصولِهِ؟

وَالثاني: لِمَ حُرِّكَتْ رَاؤهَا؟

وَالثالثُ: لِمَ لَمْ تُجْمَعْ نَظَائرُهَا هَذا الجَمْع نَحْو: شَمْسٍ، وَقِدْرٍ؟

وَالجَوابُ عَنِ الأول: أن الأصْلَ فِي الاسْم المؤنَّثِ أنْ تَكونَ فِيْهِ عَلامَةُ التَّأنِيثِ؛ إذْ كَانَ التَّأنيثُ مَعْنًى، وَالمعَاني يُدَلُّ عَلَيْهَا بالحروفِ، وَالأصْلُ فِي عَلامَةِ التَّأنيثِ التاء، وَهي مُرَادةٌ فِي (أَرْض)؛ بدَليلِ ظهورهَا في التَّصغير وَهْوَ قَوْلُهُم: أُرَيْضَةٌ، وَحَذْفُ العَلامَةِ يَجْري مَجْرَى حَذْفِ لام الكلمة، بَلْ ربَّمَا كان أشدَّ مِنْهُ؛ إذْ كانَ دَالاً عَلَى مَعْنى زَائد عَلَى الكلمة، وَلَمَّا عُوِّضَ مِنْ حَذْف اللام نَحْو: قُلة، وَبُرَة، وَسَنَة، عُوِّضَ مِنْ حَذْفِ تَاء التَّأنيثِ[٤]، وَقَدْ تَقرَّر أن العِوَضَ مِنَ المحْذُوفِ هُوَ الوَاو وَالنُّون، وَاليَاء[١] وَالنُّون لما ذَكرنَا فِي بَابِ جَمْعِ السَّلامَةِ[٢].

وَأَمَّا تَحْرِيكُ رَائهَا بالفَتْح فَفِيه قولان:

(٢) كذا في الأصل. والعبارة غير مستقيمة، ولعلها: "...من الوهن بحذف تاء التأنيث لأنها مستحقة لها".

(٣) ينظر: سر الصناعة ٦١٦/٢، وأسرار العربية ص٥٩، واللباب ١١٤/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٩٩/٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ص١٠٩، والأصول ٤١٤/٢، وسر الصناعة ٦١٤/٢، وأسرار العربية ص٥٨، وترشيح العلل ص٣١١-٣١٢، وشرح المفصل ٥/٥، وقد علل الخوارزمي جمع (أرض) بالواو والنون بقوله: "ويجوز تسليمها (أي جمعها جمع سلامة) كأنها شُبِّهت بمذكر ما يعقل تعظيمًا لشأنها، ولكثرة انتفاع الخلق == بها، وجريانها في أفعالها على الترتيب كفعل ما يعقل". التخمير ٣٣٢/٢، وينظر: شرح التسهيل ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٨٥/١.

(١) في الأصل: والتاء.

(٢) في شرح الإيضاح ٢٣٢/١.

أَحَدُهُما: أنَّ الرَّاء لما كانَتْ تُفْتَحُ فِي جَمْعِ السَّلامَةِ بالألفِ وَالتَّاءِ فُتحَتْ هَهُنَا لاجتماعِهَا في / الجَمْع مَعَ بَقَاءِ التَّأنيثِ[٣].

١٩١/ب

وَالثاني: أن الراء بينهَا وَبَيْن حَرْف العِوَضِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، فكان التغيير مختصًا بِهَا كما غُيِّر أول (سَنَة) و(قُلَة)؛ إذ كان بينه وَبَيْن العِوَض حَرْفٌ وَاحِد، وَكَانَ الفتح أَوْلى لطُولِ الكلمة[٤].

وَأَمَّا نَظير (أرض) فَلم يُجْمَع هَذا الجمْع مَعَ الاشتراكِ فِي حَذف عَلامَةِ التَّأنيثِ، ففيه وَجْهَان[٥]:

أَحَدُهما: أن التَّعْويضَ فِي مَوَاضع التَّعْويض لَمْ يَكن عَلَى طَرِيق الإيجَابِ بَلْ عَلَى الجوَازِ، فَلذلك لَمْ يَلزَم طَرده.

وَالثاني: أن القياسَ يقتَضي التعويضَ فِي الجَمِيع، وَلكِن نُبِّه بِمَا عُوِّضَ فيه عَلَى أن القِياسَ فِي نظائره التعويض كمَا أن صِحَّة الوَاوِ فِي (القَوَد) و(اسْتَحْوَذَ) وَنَظائره [تنبيه][٦] عَلَى أن الأصْلَ التَّصحيحُ.

وَأَمَّا ذِكْر أبي علي (أَهْلاً) وَ(كَهْلاً)[١] فوَجْهُه أن (أَهْلاً) يُقَالَ فيه: أَهْلة –بالتَّاء–[٢] وَفِي (كَهْل): كَهْلة[٣]، وَمَعَ ذَلكَ لَمْ تكن الواو عِوَضًا لا غيرُ أوْسطه[٤] فَقيل: أَهْلُونَ، وَأَجَابَ

(٣) ينظر: الكتاب ٥٥٩/٣، والمقتضب ٢٤/٤، وتفسير رسالة أدب الكتاب ص١٦٣، والمخصص ٦٨/١٠، وأمالي ابن الشجري ٢٦٣/٢، والتخمير ٣٣٢/٢، وشرح المفصل ٥/٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٥٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٦/٥أ، المخصص ٦٨/١٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٥٨-٥٩، والإنصاف ٤٣/١، واللباب ١١٤/١.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(١) قال أبو علي في التكملة ص١٦٣: "وقالوا: أهلون كما قالوا: كهلون؛ لأنه مذكَّر لا تدخله التاء".

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ص١٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٤٤٢، والصحاح ١٦٢٨/٤، واللسان ٢٨/١١ (أهل).

(٣) ينظر: العين ٣٧٨/٣، وجمهرة اللغة ٩٨٢/٢، مقاييس اللغة ١٤٤/٥، والمخصص ٤٠/١، واللسان ٦٠٠/١١ (كهل).

عَنْ ذَلكَ بأنَّ (أَهْلاً) وَ(كهلاً) مُذكر لا تدخله التاء، والمعْنَى أنَّ التاء لا تَدْخله في اللغَة الشَّائعَة، وَإلا فَقَدْ قَالوا: أهلة(٥).

وَتحقيق القَولِ فِي (أَهْل) أن الأصْلَ فِي أَهْل: صفَة، وَعَلامَةُ التَّأنيثِ فِي الصِّفَاتِ لازمَة لا تُحْذفُ؛ لتَدُلَّ عَلَى الفَرْقِ بَيْنَ صِفَة المذكر وَصِفَة المؤنث، إلاَّ أنَّ (أهْلاً) صفَة غَالبَة(٦) فجرَى عليهَا حُكْم أصْلهَا مِنْ أنَّهَا لا تُؤنثُ، فلم تكن تاء التأنيث مَحْذُوفة منهَا، فَلذلك لم تكن الواو والنُّون فيه للتعويض.

قَالَ أبو عَلِي:"وَأَمَّا (حَرَّةٌ) وَ(حَرُّون) فلأنَّ المضَاعفَ يَعْتَلُّ..."(٧) الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: لَمَّا ذكر (أَرْضًا) وَعَوَّضَ مِنْ تَائهَا الوَاوَ وَالنُّون أَوْرَدَ عَلَى نفسِه (حَرَّة) وَ(حَرُّون)، فَإنَّهُم عَوَّضُوا وَتَاء التَّأنيثِ لم تُحْذفْ، وَاعْتَذرَ / عَنْ ذَلك بأنَّ المضَاعفَ -يَعْنِي الحرْف المشَدَّد- قَدْ يلحقُهُ الاعْتلالُ بالحذْفِ في القَوافي فِي نَحْو: ١٩٢/أ

سُرٍّ وَضُرْ(٨)

(٤) كذا في الأصل. ولم يتضح لي مراده، ولعلها: فلم يُغيَّر أوسطه.

(٥) وقالوا: كهلة. تنظر المصادر المذكورة في ح٣.

(٦) الصفة الغالبة هي التي لا يكاد يُذكر الموصوف معها، نحو: الأبرق والأبطح، فهي في ذلك مشبهة الاسم من حيث لم يُذكر الموصوف معه. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢١٢/٣، واللباب ١٨٩/٢.

(٧) التكملة وفيها: "فأما قولهم: حرَّة..." (فرهود) ص١٦٣، و(مرجان) ص٤٤١.

(٨) جزء بيت من الرمل، من شواهد التكملة ص٤، لطَرَفة بن العبد في ديوانه ص٧٢، وتمامه: =

= فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أصابَ النَّاسَ من سُرٍّ وضُرْ

وطَرَفة هو: طَرَفة بن العبد بن سفيان بن سعد من بني بكر بن وائل، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، ومن أشعر الشعراء بعد امرئ القيس، جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة، وقال عن أصحاب هذه الطبقة: "فحول شعراء، موضعهم من الأوائل، وإنما أخلَّ بهم قلَّة شعرهم بأيدي الرواة"، قُتل وهو ابن العشرين، وقيل: ابن ست وعشرين. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٣٧/١، والشعر والشعراء ١٨٥/١، والمؤتلف ص٢١٦، والخزانة ٤١٩/٢.

والبيت له في: أمالي ابن الشجري ٢٦٤/٢، ٤١٩، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ص١٩٨، والخزانة ٣٧٦/٩، وبلا نسبة في: المقتضب ١٣٨/٢، والتبصرة والتذكرة ٢٧٥/١، والتكملة ص٤، والإغفال ٢٦٧/٢، وكتاب الشعر ١٤١/١، والخصائص ٢٢٨/٢، والمحتسب ٣٤٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٤٢.

وَقَدْ ذكرنَا ذَلك فِي أَوَّلِ التكملة[1]، وَجعل الإدْغَام مِنْ جُمْلة الاعتلال؛ إذْ كانَ تَغْييرًا عَنِ الأصْلِ، وَمِنَ المعْلُومِ البَيِّن أنَّ (حَرَّة) وإن كانَ فيها إدغَامٌ، وَأنَّ المشَدَّدَ قَدْ يُحْذَفُ مِنْه في بعْضِ المواضِعِ لم يُحْذف الآن منها شيء إلاَّ أنَّه جَعل جَواز الحذْف مِنْهَا مجوزًا للتَّعويضِ، وَهَذا يُشْبه قَوْلَهُم: لم يَخْرموا[2] (مُتَفَاعِلُنْ) إذْ كانَ يَجُوز فيه تَسْكين الثاني[3]، وَإنَّ الأول لو حُذفَ للزمَ مِنْه جَوازُ الابتداء بالسَّاكنِ، وَمَعلومٌ أنه في الموضع الذي لم يُسكن الثاني يَصِحُّ فيه الخَرْم، وَلكنَّهم أجْرَوا الجَائزَ المعْدوم مُجْرى الوَاقع الموجُود، كذلكَ هَهُنَا. قَالَ: "ومن العربِ مَنْ يَقُولُ: إِحَرُّونَ"[4]، فيَزِيد الهَمْزَة مَعَ كَوْن الكلمة لم يُحْذف منهَا شيء. قالَ العَبْدي: "هَذا تَخْليطٌ وَقَعَ فِي الكتاب؛ لأنَّ كَوْنَ الكلمة لم يُحْذفْ مِنْهَا شيءٌ يقتضِي ألاَّ يُعوَّض فيهَا وَألا تُغَيَّر بحَال، وَقَدْ عَكَس هَذه العلة هَهُنَا". وعنْدي أنه لا تخليط في هَذَا الكلام، وَإنَّما وَجْهُه أنَّ (إِحَرُّون) لَمَّا عوض فيه لِمَا يَجُوز فيه من التَّخْفيف، وَلم يَكن الآن فيه حَذْفٌ، وَإنَّما ذلك شيء يَجُوز، زَادَ فِي الدلالة عَلَى أنه يجوز تَغْييرُهُ، وَإنَّ جَوازَ التغيير -وَإنْ لم يكن مَوْجُودًا الآن- يَجْري مَجْرَى الموجود، فَزَادُوا الهمْزَةَ لتَدُلَّ عَلى أنَّه يَجُوز فيه الحَذْف، وَشَبَّه ذلك بـ(مَرْء) وَ(امْرؤ)، فـ(مَرْء) لا حَذْف فيه فلم يَرِد عليه شَيء، وَمَنْ قَالَ: (امْرؤ) فزَادَ الهَمْزَة قَالَ: إنَّ التَّغيير فيه جَائِزٌ؛ بأنْ يُقال: امرُؤ، فتُتبع / الراء الهَمْزَة في الحَرَكة[1]، وَهَذا نَوْع اعْتِلال[2]، فَلذلك ألحَقُوا الهَمْزَة كما

---

(١) شرح التكملة (القسم الأول) ص١٨١.

(٢) الخرم: حذف أول متحرك من الوتد المجموع (وهو حرفان متحركان بعدهما حرف ساكن) في أول البيت. الكافي في العروض والقوافي ص٢٧، ١٤٣.

(٣) ويسمَّى إضمارًا، ويصير (مُتَفَاعِلُن): مُسْتَفْعِلُن.

(٤) الكتاب ٦٠٠/٣، ونص كلام سيبويه في ص٦٩، ح٥.

(١) الراء والنون في (امرؤ) و(ابنم) تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدهما، فيقال: هذا امرُؤٌ وابنُمٌ، ورأيت امرَأً وابنَمًا، ومررت بامرِئٍ وابنِمٍ. ينظر: الكتاب ٢٠٣/٢، والأصول ٣٧٠/١، والخصائص ١٨٢/٢، وشرح الشافية ٢٥٢/٢، واللسان ٩٢/١٤ (بني).

(٢) اعتلاله: إتباع عينه للامه. المقتضب ٩١/٢.

أَلحقوهَا في (ابن) وَ(ابنم) لِمَا لحقَه من التغيير[٣]، وَالحاصِلُ أَنَّهُم أجْرَوا المُمْكن الوجود فِي هَذَا الحُكْم مُجْرَى الموجُودِ، وَنَظِيره امْتنَاع الحَزْم فِي (مُتَفَاعِلُن) كما ذَكرنَا.

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا مَا كُسِّرَ فردَّ إليه مَا حُذِفَ مِنْهُ فنَحْو: شَاةٍ وَشِياهٍ، وَشَفَةٍ وَشِفَاهٍ، وَاسْتَغنَوا عن الألف وَالتَّاءِ..."[٤].

قَالَ الشَّارِحُ: الغَرَضُ مِنْ هَذا الفَصْل أنه لما ذكر الأسماء التي حُذفتْ لامَاتُهَا وَأنه عوِّض من المحذوف الوَاو وَالنُّون ذَكر أَسْمَاء قَد حُذِفَت لاماتُهَا وَلَم يُعَوَّض من المحذوف شيء فِي التكسير للعلة التي نذكرهَا، فَمِنْ ذَلك (شاة)، لم يَقُولوا في الجمْع: شَاونَ[٥] كما قَالُوا فِي بُرَة: بُرونَ، وَمِنَ الوَجْه في ذلك أَنَّهُم قَالُوا فِي التكسير: شِيَاه، فَرَدُّوا المحذُوفَ فِي هَذا الجمْع، ونَزَّلوا ظهور اللام هَهُنَا مَنْزِلة اللام الثانيَة في المفْرَد، فَكأَنَّهُم لم يحذفوا مِنْه شيئًا لِيُعَوَّضَ مِنه، يَدُلُّ عَلَى ذَلك أَنَّهم لم يَجْمعوه بالألفِ وَالتَّاء كمَا أن المفردَ ليسَ فيه ألف وتاء، وَالأصْلُ في شِيَاهٍ: شِوَاه[١]؛ إذ كان الأصْلُ فِي شَاة: شَوْهَة[٢]، فحذفت منهَا الهاء، وَأُبْدلت الوَاوُ ألفًا[٣]، وَلَزِمَته تَاء التأنيثِ تَعْويضًا، فَلمَّا جَمَعوه رَدُّوا المحذوفَ، وَإنَّما يُعَوَّضُ من المحذوف إذا لم يُرَدّ المحذوف.

---

(٣) أُلحقت الهمزة في (امرئ) كما أُلحقت في (ابن) و(اسم) من المحذوف اللام، ونزَّلوا (امرأً) منزلة المحذوف اللام لأن لامه قد تحذف. ينظر تفصيل ذلك في: كتاب الشعر ١٤٢/١.

(٤) التكملة وفيها: "...ما حُذف فنحو...." (فرهود) ص١٦٤، و(مرجان) ص٤٤٢.

(٥) قال السيرافي في شرحه للكتاب ١٨٠/٤ب: "ولو سميته (بشاة) لم تجمع بالتاء، ولم تقل إلاَّ شِياهٌ؛ لأن هذا الاسم قد جمعته العرب مكسَّرًا على: شِياهٍ، ولم يجمعوه جمع سلامة، بل لا يحتمل ذلك؛ لأنَّا إذا حذفنا (الهاء) بقي الاسم على حرفين الثاني منهما من حروف المدّ واللين، ولا يجوز مثل ذلك إلا أن يكون بعدها (هاء)".

(١) قلبت الواو ياءً؛ لأنها وقعت عينًا لجمعٍ صحيح اللام، وقبلها كسرة، وقد أعلت عين واحده.

(٢) على وزن: فَعْلَة. ينظر: اللباب ٣٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٣/٥، وشرح الملوكي ص٢٨٠، والممتع ٦٢٦/٢.

(٣) بيَّن ابن يعيش في شرح المفصل ٨٢/٥-٨٣ وشرح الملوكي ص٢٨٠ علة حذف الهاء من (شَوْهَة) وقلب واوها ألفًا.

وَأمَّا (شَفَة) فَأَصْلهَا: شَفْهَةٌ[٤]؛ لقَولك في الجمع: شِفاهٌ، فحذفت لامُهَا وَرُدَّتْ في التكسير، فاستغنوا بذلك / عن التَّعويض بالوَاوِ وَالنُّون، وَنَظير ذلك اسْتغنَاؤهُمْ بـ(شُسُوعٍ) وَ(قُرُوءٍ)[٥] في مثل قَولِه تَعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٦] وَمثلِ قَولهمْ: ثلاثة شُسُوعٍ، عَنْ (أَقْرُؤ) وَ(أَشْسُعٍ)[٧]. ١٩٣/أ

وَأمَّا (أَمَةٌ) فأصْلُهَا: أَمَوَة[٨]؛ لقَولهم فِي التَّكسيرِ: إمْوَانٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أمَّا الإمَاءُ فلا يَدْعُونَنِي وَلَدًا ... إذا تَرَامَى بَنُو الإمْوانِ بالعَارِ[٩]

---

(٤) على وزن: فَعْلَة، ولامها هاء. ينظر: اللباب ٣٧٨/٢، وشرح الملوكي ص٤١٨، والممتع ٦٢٤/٢، والصحاح ٢٢٣٧/٦، واللسان ٥٠٦/١٣ (شفه). وزعم قوم أنه من الواو، وأصله: شَفْوَة؛ لقولهم: (شَفَوَات) في الجمع، و(رجل أشفى) إذا كان لا تنضمُّ شفتاه، والصحيح الأول. ينظر: شرح المفصل ٨٣/٥، وشرح الملوكي ص٤١٩.

(٥) الشُسُوع: جمع شِسْع، وهو: أحد سيور النعل. والقُرُوء: جمع قرْء –بفتح القاف وضمها–، وهو: الحيض، والطهر، ضدٌّ، وذلك أن القرء الوقت، فقد يكون للحيض والطهر. اللسان ١٨٠/٨ (شسع)، ١٣٠/١ (قرأ).

(٦) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

(٧) قياس جمعه في القلة (أَشْسَاع) لا (أَشْسُع). ينظر: الكتاب ٥٧٤/٣–٥٧٥.

(٨) على وزن: فَعَلَة. ينظر: الكتاب ٥٩٩/٣، والكامل ٧٦/١، والمبهج ص٢٣٠، والصحاح ٢٢٧٢/٦ (أما)، وأمالي ابن الشجري ٢٦١/٢، وشرح المفصل ٣٨/٥، واللسان ٤٥/١٤ (أما)، وشرح الجاربردي ١٣٧/١.

(٩) البيت من البسيط، للقتَّال الكلابي في شعره ص٥٤، ٥٥، والبيت ملفق من بيتين:

أنَا ابنُ أسماءَ أعمامي لها وأبي ... إذا تَرَامَى بَنُو الإمْوانِ بالعَارِ

أمَّا الإماءُ فَلا يَدعُونَنِي وَلَدًا ... إذا تُحُدِّثَ عن نَقْصي وإمراري =

= والقتَّال هو: أبو المسيَّب عبد الله بن مُجيب المَضْرَحيّ بن عامر من بني أبي بكر بن كلاب، وقيل اسمه: عبد الله بن مُجِّب، وقيل: عبادة بن مُجيب، وقيل: عبيد الله، وقيل: عبيد، غلب عليه لقبه لتمرده وفتكه، ذهب أبو زيد إلى أنه شاعر جاهلي، وذهب البكري إلى أنه مخضرم، وذهب البغدادي إلى أنه إسلامي عاصر الراعي والفرزدق وجرير، ومال الدكتور إحسان عباس إلى القول بأنه إسلامي موافقًا في ذلك لرأي البغدادي. ينظر: النوادر ص١٨٩، وسمط اللآلي ١٣/١، والخزانة ١١٢/٩، والقتال الكلابي حياته وشعره (ضمن محاولات في النقد) ٥١/٣. وتنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٧٠٥/٢، والأغاني ١٣٩/٢٤–١٦١، والمؤتلف ص٢٥٢.

والبيت له في: الكتاب ٤٠٢/٣، ٦٠١، ونوادر أبي زيد ص١٨٩، وجمل الزجاجي ص٣٨١، والمبهج ص٢٣٢، والصحاح ٢٢٧٢/٦ (أما)، وتحصيل عين الذهب ص٥٠٢، واللسان ٤٤/١٤ (أما)، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١٧٥، وجمهرة اللغة ٢٤٨/١، ١٣٠٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٦٢/٢.

وَلم يَقُولُوا فِي جَمْعِهَا: إمُونَ بالتَّعويضِ كَمَا قَالُوا فِي ثُبَةٍ: ثُبونَ، وَالوَجْه فِي ذَلك أنَّهم جَمَعوهُ عَلى (آمٍ)، وَهْوَ (أَفْعُل) مثلُ: أكمةٍ وَأُكُمٍ وَآكَامٍ، وَهَذا الجمْعُ مِنْ جُمُوع القلة فيجري مجرَى المفْرَد؛ بدَليل قَولِهِمْ فِي التَّصغيرِ: أَكلبٌ وَأُكيلب، فكأن المفرد لم يُحْذفْ مِنْه شيءٌ حَتَّى يُعَوضَ مِنْه[1]، وَالأصْلُ في (إمَاء): إمَاوٌ، فلما وَقَعَتْ الوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ألفٍ زَائدةٍ قُلبتْ هَمْزَةً.

وَأمَّا (لُغَةٌ) فَوَجْهُ ذِكرهَا فِي هَذا الفَصْلِ أنَّ لامَهَا مَحْذوفة[2]، وَمَعَ ذَلك لم تُعَوَّضْ فِي الجميع بالوَاوِ وَالنُّون وَلَمْ يَقولُوا: لُغُون ولُغِين إلاَّ أنْ يَكونَ شَاذًّا بَعِيدًا قَلِيلاً فِي الاسْتعمالِ، وَالوَجْه فيه أَنَّهُمْ كَسَّرُوهُ عَلى (فُعَل)، فَقَالُوا: لُغًى، وَصَحَّحُوه فَقَالُوا: لُغَاتٌ، فَرُجوعُ اللامِ فِي التَّكسير يُجريه[1] مُجْرى غَيْر المحذوفِ كما ذَكرنَا فِي (أَمَةٍ)، وَيلزَمُ عَلَى ذَلك (بُرَة)، فَإنَّهُمْ قَالُوا فِي جَمْعه: بُرُونَ وَبُرِينَ، مَعَ أنَّهُم قَالُوا: بُرًى، وَوَجْهُ الخلاص مِنْ هَذا الإشْكالِ أنَّ كل وَاحِدٍ مِنَ المذهبينِ يُوَجَّه عَليْه المسْمُوع، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ العلتين صَحِيحٌ، وَلَوْ جَاءَ فِي كُلِّ وَاحدٍ مِنْهُمَا مَا

١٩٣/ب

قال القتَّال هذا الشعر يُعرِّض بقوم من بني عمِّه ولدتهم امرأة أخِيذَة سُبِيَتْ من بعض الأحياء، يقول: أنا ابن حُرَّة، فإذا ترامى أولاد الإماء بالعار لم أُعدّ فيهم، ولا لحقني من التعيير بهنَّ ما لحقهم. ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٨٧/٢، وتحصيل عين الذهب ص٥٠٢.

(١) ذهب ابن الشجري إلى أنهم استجازوا أن يقولوا في (سنة): سِنون، ولم يستجيزوا أن يقولوا في جمع (أمة): إمون؛ لأن تأنيث (سنة) و(ثُبة) ونظائرهما غير حقيقي، وتأنيث (أمة) حقيقي، لا فرق بينه وبين تأنيث (امرأة)، وإذا كانت (هند) — وتأنيثها غير تأنيث أمة لخلوِّها من علامة التأنيث- أبَوْا أن يقولوا في جمعها: هندون، فكيف يقال في جمع (أمة): إمون؟ تنظر أماليه ٢٦٣/٢.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/٥: "ولم يقولوا: إمون، فيجمعوه بالواو والنون كما قالوا: سنون لأنهم قد كسَّروه، والجمع بالواو والنون إنما هو عوض من التكسير، ولم يجمعوه بالألف والتاء فيقولوا: إموات كما قالوا: سنوات لأنهم استغنوا عن ذلك بـ(آمٍ)".

(٢) أصلها: لُغْوَة، على وزن: فُعْلَة. ينظر: سر الصناعة ٦٥٠/٢، والخصائص ٣٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٦٧/٢، واللسان ٢٥٢/١٥ (لغا).

(١) الأصل: تجريه. تصحيف.

جَاءَ فِي الآخر جَازَ. وَلامُ (لُغَة) وَاوٌ؛ لأنَّه من مَعْنَى اللَّغْوِ / وَقَدْ قَالُوا فِي الفَعْلِ: لَغَا يَلْغَى لَغًا، قَالَ العَجَّاجُ[٢]:

عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ[٣]

وَقَالُوا أَيْضًا: لَغَا يَلْغُو لَغْوًا، وَلما حُذِفَتْ اللامُ لَزِمَتِ التَّاءُ عِوَضًا، وَفِي هَذا تَنْبِيهٌ عَلَى أنَّ التَّاءَ تَجْري مَجْرَى الأصْليِّ، وَأنَّ اللامَ تَجْري مَجْرى الزَائِدِ؛ وَلذلكَ سَاغَ حَذْفُها في الخُمَاسيِّ، نَحْو: سَفَارِجٍ وَسُفَيْرِجٍ.

وَأَمَّا (عُرُس)[٤] وَ(عُرُسَات) فَوَجْه ذكره أنه جَمَعَه بالألفِ وَالتَّاءِ لما كانَ الوَاحدُ مُؤنثًا فِي المعْنَى، فأُجْري مُجْرى مَا فِي وَاحِدِه عَلامَة التَّأنيثِ، وَهَذا لَيْسَ بِمُطَّرِدٍ، ألا تَرَى أنَّ (قِدْرًا) لا يُجْمعُ عَلَى (قِدرات) إلاَّ أنَّه يُمْكنُ أنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَيقالُ: إنَّ (عُرُسًا) تأنيثه حَقِيقي[١] بخلاف (قِدْر)، وَالمؤنثُ الحقيقيُّ أدْعَى إلى ظُهورِ عَلامةِ التَّأنيثِ فِي الجمعِ، وَقَدْ جَمَعُوا بعضَ المذَكَّراتِ بالألفِ وَالتَّاءِ نَحْو: حَمَّامٍ وَحَمَّامَاتٍ، وَلاحَظُوا فيه التأنيثَ الحَادثَ فِي

(٢) أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، لُقِّب بالعجاج لبيت قاله، كان راجزًا مجيدًا عارفًا باللغة، ولد في الجاهلية وقال فيها أبياتًا، ولقي أبا هريرة وسمع منه أحاديث، ومات في أيام الوليد بن عبد الملك، وقد أفلج وأقعد. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٧٣٨/٢، والشعر والشعراء ٥٩١/٢، والمذاكرة في ألقاب الشعراء ص١٢٠، وشرح شواهد المغني ٤٩/١.

(٣) البيت من الرجز، في ديوانه ص٢٨٣، وقبله:

وَرَبِّ أسْرَابِ حَجِيجٍ كُظَّمِ

وهو له في: مجاز القرآن ٧٠/١، وإصلاح المنطق ص٩٤، وأدب الكاتب ص٥٢٧، والحجة ٢٨٧/٢، ٣٥٦، والخصائص ٣٣/١، والبحر المحيط ٣٣/٢، واللسان ٢٥٠/١٥ (لغا)، وبلا نسبة في: الكشاف ١٩٢/٤، والمزهر ٧/١.

أقسم بربِّ أسراب الحجيج، والكُظَّم: السُّكُوت، واحدهم: كاظم، يريد أنهم سكتوا عن اللغو في كلامهم. ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ص٢٥٩.

(٤) العُرُسُ -بضم عينه وإسكانها-: طعام الوليمة، يُذكَّر ويُؤنَّث. ينظر: الصحاح ٩٤٨/٣ (عرس)، والمحكم ٤٧٧/١.

(١) تأنيثه مجازي وليس حقيقيًّا.

الجمعِ، وَيَجُوزُ فِي (عُرساتٍ) ضَمُّ الراءِ وَفتحهَا وَتسكينِهَا[٢] كَمَا جَازَ فِي نَحْو: غُرْفَةٍ، فالمتحركِ العَيْن كالسَّاكنها.

وَأَمَّا (عِيرٌ) فالمرادُ بِهِ: القَافلةُ فيُجْمعُ بالألفِ وَالتَّاءِ لتأنيثِ مَعْناهُ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾[٣] وَقَالَ: ﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ﴾[٤] ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[٥] وَجَوَّزوا في جمعِهِ سُكُون الياء وفتحهَا[٦]، وَلم يعتَدَّ بحركَةِ الياء لأنَّهَا عَارِضَةٌ.

وَأَمَّا (سَمَاءٌ) وَ(سَمَواتٌ) فَوَجْه ذكرهَا هَهُنَا أَنَّهَا مُؤنثة بغيرِ عَلامةٍ، وَكانَ قياسُهَا أنْ يَجُوزَ فيها التَّكسير؛ لأنَّهَا مِثل: عَنَاقٍ وَأَعْنُقٍ[٧]، وَلِسَانٍ وَأَلْسُنٍ، ولم يَجئ تكسيرُها إلاَّ شَاذًّا، ثم إنَّ تكسيرهَا في الموضع الذي كُسِّرَت في بابه أيضًا / وَهْوَ قَوْلُ أُمَيَّة[٨]: ١٩٤/أ

سَمَاءُ الإلَهِ فوقَ سَبعِ سَمَائِيا[٩]

---

(٢) لأن مفرده اسم ثلاثي ساكن العين غير معتلها ولا مضعفها وفاؤه مضمومة.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٩٤.

(٤) سورة يوسف، من الآية: ٧٠.

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٨٢.

(٦) سكون الياء هو القياس لاعتلال العين، والمسموع فتحها. ينظر في ذلك: الكتاب ٦٠٠/٣، ٦١٥، والمخصص ١٣١/٧، وشرح الكافية ٣٩٥/٢، والتصريح ٦٥/٥، والهمع ٧٥/١.

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٠٧/٤: "واتفق جميع العرب على الفتح في عِيَرَات –جمع عِير– وهي الإبل التي تحمل الميرة، وهو شاذ في القياس؛ لأنه كبِيعة وبِيعات فحقُّه الإسكان".

وقد نقل ابن سيده في المخصص ١٣١/٧ عن سيبويه قوله: "وقد قال بعضهم: عِيْرات بالإسكان" ولم أجده في كتابه.

(٧) العَنَاقُ: الأنثى من ولد المعز، والعَنَاقُ: شيء من دواب الأرض كالفهد. الصحاح ١٥٣٤/٤ (عنق).

(٨) بن أبي الصَّلت.

(٩) عجز بيت من الطويل، في شعره ص٣١٧، وصدره: =

= له ما رأتْ عَينُ البَصِيرِ وَفَوقَهُ

وهو له في: ضرائر الشعر ص٤٤، وبلا نسبة في: الكتاب ٣١٥/٣، والمقتضب ٢٨٢/١، وما ينصرف ومالا ينصرف ص١٤٧، والأصول ٣٤١/٣، ٤٤٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/٤، وضرورة الشعر ص٦٨، والإغفال ٢٦٦/٢، والخصائص ٢١١،٣٣٣/١، والمنصف ٦٦/٢، ٦٨، والمخصص ٤/٩، والممتع ٥١٣/٢، وشرح الكافية ١٥٢/١.

وفي البيت ثلاث ضرورات:

فجَمعَهُ عَلى (فَعَائِل)، وَلَوْ أنَّه مُذكَّرٌ لجَاء عَلى (أَسْمِيَة)، نَحْو: قِبَاءٍ وَأَقبيةٍ، وَكِسَاءٍ وَأكسيةٍ، وَلكنَّهم لم يَفْعلوا ذَلك لاخْتصَاصِ هَذا البَابِ بالمذكر، فخَصُّوهُ (بأَفْعُلٍ) عَلَى مَا هُوَ شَأنُ تَكْسيرِ المؤنثِ إلاَّ أنَّهُم اكْتَفَوا في (سَمَاء)[1] عَلى (سَمَوات) عَنْ (أَفْعُل)، وَأبْدَلُوا الهمزَةَ وَاوًا؛ لأنَّ أَصْلَهَا الوَاوُ؛ مِنْ: (سَمَا يَسْمُو). قَالوا : ولأنَّ السَّماءَ مِثل المظلة فَأُنثتْ كمَا أُنثتْ المظلةُ، قلتُ: وَقَدْ جَاءَ فيها التذكير[2] في مثلِ قَوله تَعالى: ﴿ٱلسَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِۦ﴾[3] حَملوهَا عَلى مَعْنَى السَّقفِ كما قال تَعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾[4] وقَالَ تعالى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ﴾[5] يُرِيدُ السَّمَاء . فَأمَّا السَّماءُ بمعْنَى المطَرِ فَقَد كُسِّرَ عَلى: (أَسْمِيَةٍ) وَ(سُمِيٍّ)، هَذا هُوَ القياسُ؛ لأنَّه مُذَكَّر كالمطَرِ[1]، قَالَ الشاعِرُ:

أحدها: أنه جمع (سَمَاء) على (فَعَائِل)، والذي يُعرف من جمعها: سَمَوات.

والثانية: أنه إذا جمع (سَمَاء) على (فعائل) فحقُّه أن يقول: سَمَايَا كما تجمع (مطيَّة) على (مطايا)، فجمعها على: سَمَائي كالصحيح، نحو: سحابة وسحائب.

والثالثة: أنه حرَّك آخرها بالفتح كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف، وكان حكمه أن يقول: سبع سَمَاءٍ كما يقال: سبع جوارٍ، بحذف الياء لدخول التنوين.

ينظر تفصيل ذلك في: المقتضب ٢٨٢/١، والمذكر والمؤنث للمبرد ص١١٠، وضرورة الشعر ص٦٩، والمنصف ٦٨/٢، وضرائر الشعر ص٤٤، والخزانة ٢٤٤/١.

(١) كذا في الأصل. ومراده: في جمع (سماء)، ولعل كلمة (جمع) سقطت حين النسخ.

(٢) ذكر ابن الشجري في أماليه ٩٣/٣-٩٤ وجهين في تذكير لفظ السماء:

أحدهما: أنها جمع (سماوة)، ك(سحاب) و(سحابة)، وهذا الضرب من الجمع قد ورد فيه التذكير والتأنيث.

الثاني: أن السماء سقف الدنيا، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [سورة الأنبياء، من الآية: ٣٢].

وينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٨١-١٨٢، وللمبرد ص١١١-١١٢، والتبيان ١٢٤٨/٢.

(٣) سورة المزمل، من الآية:١٨.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية: ٣٢.

(٥) سورة الطور، الآية: ٥.

(١) نقل ابن السكيت التأنيث في لفظ (سماء) إذا كان بمعنى المطر فقال: "ويقال: أصابتنا سماء، أي مطر، وأصابتنا أسميةٌ وسُمِيٌّ". إصلاح المنطق ص٣٦٤، وصُرِّح بأنها مؤنثة في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٦٨، ولأبي حاتم ص١٨١.

وجاء في المحكم ٦٢٢/٨: "والسماء: المطر، مذكَّر...وقالوا: هاجت بهم سماء جود، فأنَّثوه...". وينظر: اللسان ٣٩٩/١٤ (سما).

تَلُفُّهُ الأَرْوَاحُ والسُّمِيُّ[2]

وَقَدْ قَالُوا: مَا زِلْنَا نَطَأُ السَّمَاء حَتَّى أتينَاكُمْ[3]، يُرِيدونِ المطَرَ، وَلذلكَ قَرَنَهُ بالرِّيحِ فِي البَيْتِ.

[باب تكسير ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مدٍّ لغير الإلحاق]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ تكسير مَا كَانَ عَلى أرْبعَةِ أحْرفٍ ثالثه حَرْف مَدٍّ لغير الإلحاقِ، مَا كَانَ من ذَلكَ عَلى (فِعَالٍ) كُسِّرَ فِي أَدْنَى العَدَدِ عَلى (أَفْعِلَةٍ)، وَذَلكَ: حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ،وَمِثَالٌ وَأَمْثِلَةٌ، وَإِنَاءٌ وَآنِيةٌ، وَإِزارٌ وَآزِرَةٌ..."[1]

---

(٢) البيت من شواهد التكملة ص١٦٤، من الرجز، للعجاج في ديوانه ص ٣٠٣، وهو له في: إصلاح المنطق ص٣٦٤، والصحاح ٢٣٨٢/٦ (سما)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٩/٢، والمصباح ١٣٢٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٤٢، والمشوف المعلم ٣٦٩/١، وشرح المفصل ٤٤/٥، وبلا نسبة في: الإغفال ٢٧٠/٢، المخصص ٤/٩، ١١٦، وشرح المفصل ٣٠/١٠.

يصف ثورًا بات في كناسه (وهو ما يستره من الشجر)، والريح تلفّه: تأتيه من كل جانب. شرح أبيات الإصلاح ص٥٦٨.

(٣) ينظر القول في: إصلاح المنطق ص٣٦٤، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٣٩/١، وجمهرة اللغة ١٢٥٥/٣، ومقاييس اللغة ٩٨/٣.

قَالَ الشَّارِحُ: الأَسْماء في هَذا عَلَى أَرْبعةِ أَضْرب: صَحِيح العَيْن وَاللاَّم، وَمُعْتَل العَيْن صَحِيح اللاَّم، وَصَحِيح العَيْن مُعْتَل اللاَّم، وَالمضَاعَفُ، وَهَذا يأتي عَلَى جَمِيع مَا ذكره في البابِ، وَجُملة الأَسْماء التي هي عَلَى أَرْبعَةِ أحرف / ثَالثه حَرفُ علة خمسَة: ثلاثة مِنْهَا حَرْفُ العلة فيه الألف[٢]، والاثنان الآخران حَرْفُ العلة فِيْه في أحَدِهما وَاوٌ، وَفي الآخر يَاء، فالأولُ نَحْو: حِمَارٍ، وَمِثَالٍ، وَيُكَسَّرُ فِي القِلَّةِ على (أَفْعِلَة)، نَحْو: أَحْمِرة، وَأَمْثِلة.

١٩٤/ب

وَاعْلم أن ألفاظ الجموع المكسَّرة مَوْضُوعَة كوَضْع الآحادِ يَبْعُدُ فيهَا التَّعليلُ، غَيْر أنَّ النَّحْويين تكلفوا لبعْضِهَا عِلَلاً شَبَهِيَّةً، فَمِمَّا عَلَّلوا به هَذا الفَصْل أنْ قَالوا: الاسْم الوَاحِدُ أَرْبعَة أَحْرف، وَالقِيَاسُ أنْ يكونَ لَفْظ الجمْعِ أكثر منْ لَفْظِ الوَاحِدِ؛ إذْ لَفْظ الجَمْع ينبئ عَنْ ذَلكَ، وَمَا جَاءَ منه عَلَى خِلافِ هَذا خَارجٌ عَنْ القِياسِ، وَ(حِمَار) وَبَابه أربعَة أَحْرفٍ فجُمعَ بزيَادة عَلَى الأربعة، وَجُعل الأخِير تَاء التأنيثِ؛ لأنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى الثِّقَلِ، وَجَمْعُ الأربعَةِ فيه ثِقَلٌ، فَكَانَ مُنَاسبًا لَهُ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخرُ، وَهْوَ أنَّ لَفْظَ الوَاحِدِ أَرْبعَة أحْرُف، وَفيه زِيَادةٌ وَاحِدةٌ، فلما جُمِعَ حُذِفَ الحَرْفُ الزَّائدُ فِي وَاحِده، فجُبِرَ بالتَّاءِ؛ إذ كان يُشبه مَا تُحذفُ لامُهُ نَحْو: قُلَةٍ وَبُرَةٍ، أَوْ مَا حُذِفَت فَاؤه نَحْو: عِدَةٍ وَزِنَةٍ، وَأَمَّا الهَمْزَةُ فلا تَخْتَصُ هَذا البِنَاء، بَل هِي فِي أكثرِ ألفاظِ الجَمْعِ.

وَأَمَّا فِي الكثرَةِ فيُجْمَعُ عَلَى (فُعُل) —بضمتين– لأنَّ الكثرةَ زِيادةٌ في المعْنَى، فاسْتُغْنِي بِهَا عَنْ زِيَادَة اللفظ، وفيه وَجْهٌ آخرُ، وَهْوَ أنَّ هَذه الزِّيَادَة كملتْ بِهَا الحروفُ أَرْبَعَةً، فَأَشْبَهَتْ بِذَلكَ (أَحْمَر) وَ(أَفْضَل)، وَكَمَا يُجْمعُ (أَحْمر) عَلَى (حُمُر) كَذَلكَ هَذَا البِنَاء، وَالوَجْهُ ضَمُّ العَيْن؛

١٩٥/أ

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٦٥ وفيها: "فما كان من ذلك..."، و(مرجان) ص٤٤٤ وفيها: "حرف مدٍّ بغير الإلحاق، فما كان من ذلك...".

(٢) ما كان ثالثه ألفًا ثلاثة أبنية: مفتوح الفاء كـ(عَنَاق)،ومضمومها كـ(غُلام)، ومكسورها كـ(حِمَار).

لِيُفْرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِ (أَفْعُل)، نحو: أَحْمَر وَحُمُر، وَتَسْكِينهَا جَائز[1]، هَذَا إذا كانَ الاسْمُ / مُذَكَّرًا، فإنْ كَانَ مُؤنثًا كانَ لَهُ حُكْمٌ آخرُ، وَسَيأتِي ذِكْرُه[2].

وَقَد يَقَعُ جَمْعُ الكَثْرة في مَوْضع جَمْع القِلَّةِ، قَالُوا: ثلاثَةُ جُدُرٍ، وَثلاثَةُ كُتُبٍ، وَثلاثَةُ قُروء، وَالوَجْهُ فيه أنَّ العَددَ وَكَونَ الأصُول ثلاثة أحْرُف يَسْتَوي في الجَمِيعِ، وَكَمَا وَقَعَ جَمْعُ القِلَّةِ مَوْضِع جَمْع الكَثْرَة نَحْو: قَلَمٍ وَأَقْلام، وَأُذُنٍ وَآذان، كَذلك عُكِسَ.

وَمِنَ الصَّحِيحِ مَا جَاءَ عَلَى (فُعَال) نَحْو: غُلام، وَقَدْ جُمِعَ فِي القِلَّة عَلَى (غِلْمَة)، وفِي الكَثْرة عَلَى (غِلْمَان)، وَأَمَّا جَمْعُهُ عَلَى (أَغْلِمَة) فَقَلِيلٌ[3]، وَقَدْ قَالُوا فِي التَّصغير: أُغَيْلِمَةٌ، وَهَذَا مُصَغَّر (أَغْلِمَة)[4]. وَمِنَ الصَّحِيحِ أيضًا: عَمُودٌ، وَهْوَ مَا حَرْفُ المدِّ مِنْهُ وَاوٌ، وَقَدْ جُمِعَ فِي القِلَّةِ عَلَى (أَعْمِدَةٍ)، وَفِي الكَثْرةِ عَلَى (عُمُدٍ)، وَقَدْ شَذَّ منه شَيءٌ فَجَاء عَلَى (فَعَل)، نَحْو: عِمَادٍ وَعَمَدٍ[5]، وأَفِيق[6] وأَفَقٍ، وأَدِيمٍ[7] وَأَدَمٍ، وَإِهَابٍ[8] وَأَهَبٍ[1]، وَالأكثَرُ (أُهُبٌ)[2]، وَمِنَ الصَّحِيحِ مَا جَاء عَلَى (فِعلان) فَقَط اسْتِغْناء به عَنْ بَقيَةِ الأمْثِلة، قَالُوا: غَزَالٌ وَغِزْلانٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: أَغْزِلَةٌ[3] ولا غُزُلٌ.

وَقَد يَأتِي حَرْفُ المدِّ مِنْهُ يَاء، وَيَجِيءُ عَلَى أَضْرُب:

---

(١) تسكن عين (فُعُل) جمع (فعال) لغة تميم. ينظر: الكتاب ٦٠١/٣، والأصول ٤٤٨/٢، وشرح الشافية ١٢٥/٢.

(٢) ص١٦٢.

(٣) في الكتاب ٦٠٣/٣: "ولم يقولوا: أغْلِمَةٌ، استغنوا بقولهم: ثلاثة غِلْمَةٍ". وينظر: المقتضب ٢٠٩/٢، والأصول ٦/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٨٦/٣، والمقتضب ٢٠٩/٢،

(٥) في الكتاب ٦٢٥/٣، والمقتضب ٢١١/٢، والأصول٣١/٣ : "عَمُود وعَمَد".

(٦) الأفِيقُ: الجلد الذي لم تتِمّ دباغته. الصحاح ١٤٤٦/٤ (أفق).

(٧) الأديم: الجلد ما كان، وقيل: الأحمر، وقيل: هو المدبوغ. اللسان ٩/١٢ (أدم).

(٨) الإهاب: الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يُدبغ. اللسان ٢١٧/١(أهب).

(١) (عَمَد)، و(أَفَق)، و(أَدَم)، و(أَهَب) أسماء للجمع، وليست بجمع. ينظر: الكتاب ٦٢٥/٣-٦٢٦، والمقتضب ٢١٨/٢، والأصول ٣١/٣، شرح المفصل ٤٢/٥.

(٢) (أُهُبٌ) جمع لـ(إهاب)، وليست اسم جمع مثل (أَهَب). ينظر: المقتضب ٢١٨/٢.

(٣) أجاز المبرد جمع (غزال) على (أَغْزِلة) فقال: "ألا ترى أنك تقول: قَذال وأَقْذِلة، وغزال وأَغْزِلة". المقتضب ٢١٠/٢

أَحَدُهَا: عَلَى (أَفْعِلاء)[٤]، نَحْو: خَمِيسٍ وَأَخْمِسَاء، وَنَصِيبٍ وَأَنْصِبَاء، وَقَدْ قَالُوا: نُصُبٌ عَلَى القِيَاسِ.

وَثَانِيهَا: فِعْلان وَفُعْلان -بالكَسْرِ وَالضَّمِّ- قَالُوا: قَضِيبٌ وَقِضْبَان وَقُضْبَان.

وَثَالِثُهَا: عَلَى أَفْعِلَة وَفُعُل وفُعْلانٍ، نَحْو: كَثِيبٍ وَكُثْبانٍ وَأَكْثِبَةٍ وَكُثُبٍ، وَجَرِيبٍ[٥] وَأَجْرِبَةٍ وَجُرْبَانٍ، وَرَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٍ وَرُغْفَانٍ وَرُغُفٍ، وَقَدْ قَالُوا: ظَلِيمٌ وَظِلْمَان -بالكَسْرِ-[٦]، وَعَرِيضٌ[٧] وَعُرْضَان، / وَقَدْ قَالُوا فِي الوَاو: خَرُوفٌ وَخِرْفَانٍ، وَقَعُودٌ وَقِعْدَان، وَعَتُودٌ[٨] وَعِتْدَان، هَذا فِي الكثير، وَفِي القَليلِ: أَخْرِفَة، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ. ١٩٥/ب

وَأَمَّا المعتَلُّ العَيْن الصَّحِيحُ اللام فَقَدْ تَكون العينُ منه وَاوًا ، نَحْو: خِوَانٍ، وَحُوَارٍ، ورِوَاقٍ[١]، وَقَدْ كُسِّرَ فِي القَليل عَلَى (أَفْعِلَة)، نَحْو: خِوَانٍ وَأَخْوِنةٍ، ورِوَاقٍ وَأَرْوِقَةٍ، وَحُوَارٍ وَأَحْوِرَةٍ، وَفِي الكثير عَلَى (فعلان)، قَالُوا: حُوارٌ، وَحِيرانٌ، وَحُورَانٌ، وَمجيئه عَلَى (فُعْل) قَليلٌ، وَهْوَ عَلَى خلافِ القياس، فقد قالوا: خِوَان وَخُوْن -بسُكون الوَاوِ- وَضَمُّهَا قَليلٌ؛ لثقل الوَاوِ المضْمُومَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ: سِوَارٌ وَسُوُرٌ -بضمَّتَينِ-[٢] وَلا يَجِيءُ ذَلكَ فِي النَّثْرِ[٣].

---

(٤) ضُبطت (أفعلاء) في الأصل بفتح العين، والصحيح ما أثبتْ.

(٥) جريب الأرض: عشرة آلاف ذراع، وجريب الطعام: مكيال قَدْر أربعة أقفزة. ينظر: المصباح المنير ص٥٤.

(٦) الظَّلِيم: الذكر من النعام، وجمعه: ظِلْمان -بكسر أوله وضمّه- ينظر: اللسان ١٢/٣٧٩، والقاموس ص١٤٦٤، والتاج ٣٣/٤٠ (ظلم).

(٧) العريض من المَعَز: ما أتى عليه سنة، وتناول النبت بعُرْض شِدْقه، وجمعه: عُرِضان -بكسر أوله وضمّه- ينظر: الصحاح ٣/١٠٨٣، والقاموس ص٨٣٤، والتاج ١٨/٢٢٢ (عرض). ولم تضبط فاء (عرضان) في الأصل.

(٨) العَتُود من أولاد المَعَز: ما رعى وقوي وأتى عليه حول. الصحاح ٢/٥٠٥ (عتد).

(١) الخِوَان: الذي يؤكل عليه. والحُوار: ولد الناقة، ولا يزال حوارًا حتى يُفْصل، فإذا فُصِل عن أمه فهو فَصِيلٌ. والرِّواق: سقف في مقدّم البيت. ينظر: الصحاح ٢/٦٤٠ (حور)، ٤/١٤٨٥ (روق)، ٥/٢١١٠ (خون).

(٢) من ذلك قول عدي بن زيد في ديوانه ص١٢٧ (من الكامل)، وهو:

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالبُرِينَ وَتَبْـ ... ـدُو بالأَكُفِّ الّلامِعَاتِ سُوُرْ

وَأَمَّا مَا عَيْنُهُ يَاء فنَحْو: عِيَانٍ لِحَديدةِ الفَدَان[٤]، فَقَدْ جَمَعوهَا عَلَى (فُعُل)، فَقَالُوا: عُيُن -بضمَّتين-، فإنْ أَرَدْتَ تسكينَ الياء [قَلبتَ الضمَّةَ كسرةً لتصح الياء][٥] فقلتَ: عِينٌ، وَنظيرُهُ قَولُهُمْ: دَجَاجَةٌ بَيُوضٌ، وَدَجَاجٌ بُيُضٌ -بضمَّتين- فإنْ أَرَدْتَ التَّسكينَ قُلتَ: بِيضٌ، فأبدلتَ مِنْ ضَمَّةِ الأوَّلِ كَسْرَةً فَقُلتَ: بِيضٌ[٦].

وَأَمَّا المعتَلُ اللاَّمِ فَنَحْو: رِشَاءٍ، وَإِنَاءٍ، وَقَدْ جُمِعَ فِي القِلَّةِ وَالكثرةِ عَلَى (أَفْعِلَة)، نَحْو: رِشَاءٍ وَأَرْشِيةٍ، وَإِنَاءٍ وَآنيةٍ، وَلَمْ يَجْمَعوهُ عَلَى (فُعُل وَفُعْل) لِمَا يَلزَمُ فِي ذَلكَ مِنْ تَصْحيحِ اللاَّمِ؛ إِذْ لَو قَالُوا: (رُشُيٌ) فَضَمُّوا الشِّينَ لرَدُّوهَا إلى (رُشْيٍ)[٧]، وَألزَمُوهَا ذَلكَ، فَكَانَ البابُ يَنْكَسِرُ، وَالتَّحقيقُ فِيهِ أنَّ السُّكونَ هَهنا عَارِضٌ، فكان الأصْلُ مَوْجُودًا، ألا تَراهُم قَالُوا: قَضُوَ الرجل[١] -بالواوِ وَضَمِّ الضَّادِ- فَلَو سَكَّنُوا الضَّادَ لأبْقَوا الواوَ بِحَالِهَا، / وَلم يَرُدُّوهَا إلى الياءِ التي هي أصْلُهَا؛ لأنَّ الضمَّةَ كأنَّها مَوْجُودَةٌ، وَهي الجَالبَة للوَاوِ، فكذلكَ لو قَالُوا: رُشْي. وَمِنْ ذَلكَ: سَمَاءُ المطرِ يُجْمعُ عَلَى: أَسْمِية، وَأَصْلُهُ: أَسْمِوَةٌ، فأبدلتِ الوَاوُ ياءً للكسْرَةِ قَبْلَهَا.

واستشهد به الشارح في ص٥٤٥.

(٣) ذهب الفراء إلى جواز ضم عين (فُعُل) إن كانت واوًا اختيارًا. ينظر: الارتشاف ٤٢٥/١، والهمع ٩٤/٦.

(٤) الفَدَان: الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث. اللسان ٣٢١/١٣ (فدن).

(٥) في الأصل: فإن أردت تسكين الياء قلبتها ياءً، وهو غير مستقيم، وقد اجتهدت في تصويبها، ويؤيد هذا قوله: "فأبدلتَ من ضمة الأول كسرةً".

(٦) تسكين عين (فُعُل) المعتل بالياء وإبدال الضم بالكسر لهجة بني تميم. ينظر: المحتسب ٢٠٥/١، وشرح الشافية ١٢٨/٢. وقد أشار سيبويه إلى هذه اللهجة في كتابه ٣٦٠/٤ من غير عزو، وينظر: الأصول ٢٥٤/٣.

(٧) ضبطت في الأصل بضم الشين، والصواب ما أثبت؛ لأن ضم الشين سيترتب عليه قلب الياء واوًا، فيؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه ليس في العربية كلمة معربة آخرها واو قبلها ضمة لازمة؛ فلزم تسكين العين لتصح الياء.

(١) يقال: قَضُوَ الرجل إذا أجاد في قضائه، فكأننا قلنا: ما أقضاه، وأصل الكلمة: قَضَى، فإذا جعلناه على (فَعُلَ) لقصد المدح قلنا: قَضُيَ، فتقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها. ينظر: الخصائص ٣٤٨/٢، والمنصف ٨٩/٣، والممتع ٥١٩/٢، وشرح الشافية ١٢٦/٢.

وَمِنَ المعتَلِ اللاَّم: (قَرِيٌّ) لِمَسِيلِ الماءِ إلى الرَّوضَةِ، وَ(سَرِيٌّ) للمُختَارِ[٢]، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى (أَقْرِيَةٍ) وَ(أَسْرِيَةٍ)، وَفِي الكثرة عَلَى (قُرْيَانٍ)، وَهَذا نَظِيرُ الصَّحِيح. وَمِنَ المعتَلِ اللاَّمِ (فَلُوٌّ)[٣] و(عَدُوٌّ)، وَقَد جُمِعَ عَلَى (أَفْلاء) وَ(أَعْدَاء)، وَلَمْ يَتجاوَزُا به ذَلكَ[٤].

وَأَمَّا المضَاعَفُ فنحو: عِنَانٍ، وَحَزِيزٍ[٥]، وَقَد جُمِعَ عَلَى (أَفْعِلَة)، نَحْو: أَعِنَّةٍ وَأَحِزَّةٍ، وَلَم يُجْمع عَلَى (فُعُلٍ) إلا قليلاً، وَعِلَّةُ ذَلكَ تَجَنُّبُ اجتماعِ المثلينِ وَامتناعُ إدغَامِهِ؛ إذْ لو قَالَ: عُنُنٌ لالتقى المثلانِ، وَلَوْ سَكَّنُوا لأدْغَمُوا، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ التَّسْكينَ عَارِضٌ فَلا يُعْتَدُّ به، وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلكَ شَيءٌ قَليلٌ، قَالُوا: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، بضمِّ الرَّاءِ الأُولى، وَلَمْ يقولوا: سُرٌّ، بالإدغَامِ، وَحَكَى أَبُو زَيدٍ فَتْحَهَا[١]، وَهْوَ شَاذٌّ[٢]، وَقَالُوا فِي (ذُبَابٍ): أَذِبَّةٌ فِي القليل، كَمَا قَالُوا: أَسِرَّةٌ، وَقَالُوا: ذِبَّانٌ فِي الكثير، وَلَمْ يَقُولوا: سِرَّانٌ.

وَمِمَّا شَذَّ فِي هَذَا الباب (فَصِيلٌ) جَمَعُوهُ عَلَى (فِعَالٍ)، قَالُوا: فِصَالٌ، فَأَجْرَوهُ مُجْرَى الصِّفَةِ نَحْو: ظَرِيفٍ وَظِرَافٍ، وَالوَجْهُ أَنَّهُ فِي الأَصْلِ صِفَةٌ؛ إذْ كانَ بِمَعْنَى مَفْصُول عَنْ أُمِّهِ[٣]، وَالأكثَرُ فيه (فُصْلان) تَغْليبًا لِحُكمِ الأَسْمَاءِ؛ إذْ كانَ (فَصِيلٌ) صَفَةً غَالِبًا جَارِيًا مَجْرَى الأَسْمَاءِ.

---

(٢) اللسان ٣٧٩/١٤ (سرا).

(٣) الفَلُوُّ والفُلُوُّ والفِلْوُ: الجحش والمهر فُطِمَا، أو بلغا السنة. القاموس ص١٧٠٤ (فلا).

(٤) جُمع (فَلُوّ) على (فُعُول) قليلاً، فقيل: فُلِيّ –بضم الفاء وكسرها– ، وجُمع أيضًا على (فَعَائِل) مثل (خطايا)، فقيل: فَلاَوَى. ينظر: شرح الشافية ١٣٣/٢، والتاج ١٢١/٣٩ (فلو).

(٥) الحَزِيزُ من الأرض: موضع كثُرت حجارته وغلظت كأنَّها السكاكين، والجمع: أَحِزَّة، وحُزَّانٌ، وحِزَّانٌ. والحَزِيزُ والحَزَازُ من الرجال: الشديد على السَّوق والقتال والعمل. اللسان ٣٣٥/٥ (حزز).

(١) النوادر ص٥٧٧، وفيه: "وقال سمعتُ من بني ضَبَّة: سَرِيرٌ وسُرَرٌ"، وحكاه أيضًا أبو عبيدة في مجاز القرآن ٣٥١/١، وفي شرح الشافية الكافية ١٨٣٧/٤، والارتشاف ٤٢٦/١ نُسبت هذه اللغة إلى كلب وبعض تميم، ولعل المراد ببعض تميم بنو ضبة الذين سمع منهم أبو زيد؛ فهم وتميم من طابخة من عدنان. ينظر: جمهرة الأنساب ص١٩٨، ٢٠٦.

(٢) جعله أبو عبيدة قياسي. ينظر: مجاز القرآن ٣٥١/١، والارتشاف ٤٢٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٠٥/٣، والمقتضب ٢١١/٢، والأصول ٤٤٩/٢، ٦/٣.

وَمِمَّا يَقَعُ فِي هَذا البابِ (غُرَابٌ)، وَقَدْ جُمِعَ فِي القِلَّةِ / عَلَى (أَغْرِبَةٍ)[٤]، وَفِي الكَثْرَة عَلَى (غِرْبَان)، وَهْوَ قِياسٌ، وَلَمْ يُجْمع عَلَى (فُعْل)، فلم يَقُولُوا: غُرُبٌ، وَلا غُرْبٌ[٥]. ١٩٦/ب

ذكر العَبْدِيُّ فِي هَذا الباب كلامًا عَلى (إزار)، وَلَيْسَ هَذا مَوْضعُه، فَأحْببتُ نَقْله بَعْدَ الفَراغِ مِنَ الكلام عَلَى هَذا البابِ، وَهْوَ:

فَأَمَّا (إزار) فمن ذَكَّره جَمَعَهُ عَلى (أُزُرٍ) وَ(آزِرَة)، وَمَنْ أَنَّثَهُ جَمَعَهُ عَلَى (آزُرٍ)، مثل: عَنَاقٍ وَأَعْنُقٍ، وَمِثلُه: لِسَانٌ، فإنَّ منهم مَنْ يُذكِّره فيجمعُهُ عَلَى (أَلْسِنَةٍ)، وَمَنْ أَنَّثَهُ جَمَعَهُ عَلَى (أَلْسُنٍ)، وَأمَّا قَولُ أبي ذُؤيب[١]:

تبرَّأُ مِنْ دَمِ القَتيلِ وَبَزِّه   وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ القَتيلِ إِزَارُهَا[٢]

فَيُرْوى: وَبزُّه -بالجرِّ وَالرَّفعِ[٣]-، وَيُرْوى: وَثَوْبُه -بِهِمَا-[٤]، وَأَمَّا فَاعِلُ (عَلِقَتْ) فَفِيهِ قَوْلانِ:

---

(٤) جُمع أيضًا على (أَفْعُل)، فقيل: أَغْرُب. ينظر: جمهرة اللغة ٣٢١/١، والمحكم ٥١١/٥، والمخصص ١٥١/٨، واللسان ٦٤٥/١، والتاج ٢٩٣/٣ (غرب).

(٥) ورد جمع (غراب) على (غُرْب) في قول ظالم العامري (من الطويل):

فَمَا لَكُمْ لَمْ تُدْرِكُوا رِجْل شَنْفَرَى   وَأَنْتُم خِفَافٌ مثلُ أجْنِحَة الغُرْبِ

وهو له في الأغاني ١٩١/٢١، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٣٢١/١، والمحكم ٥١١/٥، والمخصص ١٥١/٨، واللسان ٦٤٥/١، والتاج ٢٩٣/٣ (غرب).

(١) خويلد بن خالد بن مُحَرِّث بن زبيد من تميم بن سعد بن هذيل، جاهلي إسلامي، وفد على النبي ﷺ في مرض موته، فمات النبي ﷺ قبل قدومه بليلة، أدركه وهو مسجى، وصلى عليه وشهد دفنه ﷺ قال عنه ابن سلام: كان أبو ذؤيب شاعرًا فحلاً لا غميزة فيه ولا وهن، وجعله في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية، مات بمصر سنة ست وعشرين. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٣١/١،١٢٣، والشعر والشعراء ٦٥٣/٢، والأغاني ٢٧٩/٦-٢٩٣، والإصابة ١٣١/٧، والخزانة ٤٢٢/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ٧٧/١، والمعاني الكبير ٤٨٣/١، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ص٢٢٦،١٩٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٦٤، ومقاييس اللغة ١٢٤/٤، والصناعتين ص٣٥٤، والمخصص ٢٢/١٧، والمحكم ٧٥/٩، واللسان ١٦/٤، والتاج ٢٣/١٠ (أزر)، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٧١٢/٢، ومجالس العلماء ص١٠٢.

أَحَدُهُمَا: هُوَ ضميرُ المرأةِ، فَعَلَى هَذا فِي رَفْعِ (إزارُهَا) قَوْلان:

أَحَدُهُمَا: هُوَ خبرُ (بَزّه) و(ثوبه) فيمنْ رَفَعَ، وَمَنْ جَرَّ جَعَلَ (إزارُها) بَدَلاً منَ الضَّميرِ فِي (علقتْ) بَدل الاشْتِمال، وَعَلَى هَذين الوَجْهينِ لا يَجُوزُ رفع (بزّه)[٥].

وَالقولُ الثَّاني: أنَّ (إزارها) مَرْفوعٌ بـ(علقتْ)، وَلا ضمير، وَعَلَى هَذا تأنيثُ (الإزار). وَقَدْ جَاء فِي الإزارِ: إزارة، قَالَ الشَّاعرُ:

ومُرفلٌ في البَقِيرِ وَفي الإزارَةِ[١]

وَقَالَ أبو الفَتْحِ[٢]: أَرَادَ إزارتُهَا، وَلكنَّهُ حَذف التَّاء لَمَّا أضافَ، كما قَالُوا: أنَّا أبو عُذْرِهَا، أي عُذْرَتِهَا، وَكَذلكَ لَيْتَ شِعْري، وَإِذَا لم تُضِفْ تَقُولُ: شَعَرتُ به شِعْرَةً[٣]، وَقَالَ تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوةِ﴾[٤] وَالأصْلُ: إقَامَةُ، وَلكنْ لَمَّا أَضَافَ حَذَفَ التَّاء[٥]. وَالأكثرُ تَذْكيرُ (الإزارِ).

---

(٣) روي بالرفع عن أبي عمرو الشيباني ينظر: جمهرة اللغة ٧١٢/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٦٦، والصناعتين ص٣٥٤.

(٤) أي: بالجر والرفع. تنظر رواية الجر في: شرح أشعار الهذليين ٧٧/١ عن أبي عمرو.

(٥) هذه العبارة في هذا الموضع مشكلة؛ لأن (بزّه) لا يجوز رفعه في وجهين، ذكر واحد منهما، وهو إذا أُعرب (إزارها) بدلاً، وسيأتي الآخر، وهو إذا جُعل (إزارها) فاعلاً، فكأنَّ في الكلام تقديم وتأخير.

(١) من بيت من مجزوء الكامل، للأعشى في ديوانه ص١٥٣، وروايته:

كَتَمَيُّلِ النَّشْوَانِ يَرْ فُلُ في البَقِيرَةِ وَالإزَارَة

والأعشى هو: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل من بني بكر بن وائل، جاهلي قديم، أدرك الإسلام في آخر عمره، ولم يسلم، سلك في شعره كل مسلك، وقال في أكثر أعاريض العرب، وليس ممن تقدم من الفحول أكثر شعرًا منه، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥٢/١، والشعر والشعراء ٢٥٧/١، والمؤتلف ص١٠، ومعجم الشعراء ص٣٢٥، والخزانة ١٧٥/١.

والبيت له في: جمهرة اللغة ٧١٢/٢، والمخصص ٢٢/١٧، والمحكم ٧٥/٩، واللسان ١٦/٤، والتاج ٢٣/١٠ (أزر)، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١٩٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٦٤.

والبقيرة: بُرْدٌ يُشقُّ فيُلبس بلا كُمَّين. القاموس ص٤٥٠ (بقر).

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي بعد قراءته على غيره، ولازمه أربعين سنة سفرًا وحضرًا، من تصانيفه: الخصائص، وسر الصناعة، والمنصف،

[باب ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، ولم تلحقه علامة التأنيث]

قَالَ أَبُو عَلي:"بَابُ مَا كَانَ من الأسْمَاءِ عَلَى أربعَةِ أَحْرفٍ، وَلم تلحقه عَلامَةُ التَّأنيثِ، اعْلم أنَّ تَكْسير مَا كانَ مُؤنثًا مِنْ هَذه الأسْمَاء التي ذَكَرتُهَا / لأدْنَى العَدَدِ عَلَى (أَفْعُل)..."[(١)] الفصل. ١٩٧/أ

قَالَ الشَّارِحُ: الأسْمَاءُ فِي هَذا الباب عَلَى ضَرْبين:

أَحَدُهُما: مُؤنَّثٌ لا تَذْكيرَ لَهُ بِحَالٍ.

وَالثَّاني: يُؤنَّثُ في لُغَةٍ وَيُذَكَّرُ في أُخْرَى.

وَالجَامِعُ فيه أنَّ كُلَّ مَا كانَ عَلَى أربعَةِ أَحْرفٍ زِيادتُهُ ثالثة وَكانَ مُؤنَّثًا فإنَّه يُجْمَعُ في القِلَّةِ عَلَى (أَفْعُل)، وَلا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعِلَة)، وَالعِلَّةُ فِي ذَلكَ أنَّ المؤنثَ يَجْرِي فيه الحرفُ الرابع مَجْرَى تَاء التَّأنيثِ، وَلذلكَ لا تَردَّ التَّاء في تَصْغِيرِهِ كما تَردَّ فِي الثلاثي، فلا تقولُ فِي تَصْغيرِ (عَنَاقٍ):

توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٨٧، وإشارة التعيين ص٢٠٠، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٣) نسب هذا القول إلى ابن جني في: المخصص ٧٧/٤، ٢٢/١٧، وهو بلا نسبة في: المحكم ٧٥/٩، واللسان ١٦/٤ (أزر).

(٤) سورة الأنبياء، من الآية:٧٣.

(٥) أشار ابن جني لهذا في المحتسب ١٤٤/١ منسوبًا إلى الكوفيين، قال: "... فحذف الهاء، وحسَّن ذلك شيئًا أن ضمير المضاف إليه كاد يكون عوضًا من علم التأنيث، وإليه ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿وَإِقَام الصَّلاةِ﴾ أنه أراد إقامة، وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء".

وأورد الشارح هذا الرأي منسوبًا الكوفيين في ص٥٣٩.

(١) التكملة (فرهود) ص١٦٧ وفيها: "باب ما كان من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف مؤنثًا..."، و(مرجان) ص٤٤٩ وفيها: "باب ما كان من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف مؤنثًا ولم تلحقه علامة تأنيث...".

عُنَيْقةٌ، كما قُلتَ فِي (أَرْضٍ): أُرَيْضَةٌ، وَقَد تَقَصَّينا ذَلكَ فِي بَابِ مَالا يَنْصَرِفُ[٢]، وَإِذَا جَرى الرَّابعُ مَجْرى التَّاء لم تثبتِ التَّاءُ فِي جَمْعِهِ؛ لئلا تَجْتَمعُ عَلامتَا تأنيثٍ، فَلذلكَ خَصُّوهُ (بأَفْعُلٍ)، نَحْو: عَنَاقٍ وَأَعْنُقٍ، وَعُقَابٍ وَأَعْقُبٍ، وَيُجْمَعُ فِي الكَثْرَةِ عَلَى (فُعُول)، نَحْو: عُنُوقٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ ... لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الغَرِيمُ[٣]

هَذَا الشَّاعرُ يَصِفُ تَيْسًا، يقول: من جُنونهِ عَلَى الإناث يَصورُ، أيْ: يَجْمَع وَيُميلُ أولادهَا إليه، وَالأَحْوَى: الذي فيه سَوادٌ، وَالزَّنِيمُ: ذُو الزَّنَمَة، وَهي الهَنَةُ في عُنُقِهِ، وَالظَّأْبُ –بالهَمْزِ: الصَّوْتُ وَالجَلَبَةُ، أَيْ: هُوَ مِنْ حِرْصِهِ عَلَى النَّزْوِ يُجَلِّبُ كما يُجَلِّبُ الغَرِيمُ إذَا مُطِلَ.

---

(٢) شرح الإيضاح ١٥٧٤/٤.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص١٦٧، من الوافر، وهو ملفق من بيتين:

وَجَاءتْ خُلْعَةٌ دُبْسٌ صَفَايَا ... يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ

يُفَرِّقُ بَيْنَهَا صَدَعٌ رَبَاعٌ ... لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الغَرِيمُ

واختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى: =

= – أوس بن حَجَر في: العين ١٧٢/٨، والغريب المصنف ص٣٠٨، وتهذيب اللغة ١٦٩/١، ٢٨٦/١٤، والمحكم ٣٠١/٢، ٣٦/١٠، ٤٣/١٠، واللسان ٢٧٥/١٠، والتاج ١٢٤/٢٦ (عنق)، وهو في ملحق ديوانه ص١٤٠.

وأوس هو: ابن حَجَر بن عتَّاب بن عبد الله بن عديّ من تميم، شاعر تميم في الجاهلية غير مدافع، كان زوج أم زهير بن أبي سلمى، جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٩٧/١، والشعر والشعراء ٢٠٢/١، والأغاني ١١/ ٧٣–٧٨، والخزانة ٣٧٩/٤.

– المُعَلَّى بن جمال العَبْدي في: مجاز القرآن ٨١/١، والأضداد للأصمعي ص٣٣، والأضداد لابن السكيت ص١٨٧، والأضداد لابن الأنباري ص٣٧، والتنبيه للبكري ص٩٣، وسمط اللآلي ٦٨٦/٢، والمصباح ١٣٤٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٤٧، واللسان ٨٩/٦ (دهس)، ٢٧٦/١٢ (زنم)، والتاج ١٧٣/٣٢ (زنم). ولم أقف على ترجمته.

– جَمَّال بن سلمة العبدي في: إيضاح شواهد الإيضاح ٨١٤/٢. وجمَّال شاعر إسلامي كما جاء في المحكم ٤٥٢/٧، واللسان ١٢٨/١١ (جمل).

والبيت بلا نسبة في: ديوان العجاج بشرح الأصمعي ص٢٣٧، وجمهرة اللغة ٧٨٢/٢، ١١٠١، وأمالي القالي ٥٢/٢، والحجة في القراءات ص١٠١، والصحاح ١٧٤/١ (ظأب)، ومقاييس اللغة ٤٧٣/٣، والمخصص ١٣٦/٢، ٢٨٤/١٣، والتاج ٥٠/١٦ (دهس).

خُلْعة المال: خياره. دُبْس: التي لونها بين السواد والحمرة. صفايا: غزيرات. صَدَعٌ: الذي بين السمين المهزول. رَبَاع: هو الذي يلقي الرَبَاعِية، وهي: السنُّ التي بين الثَّنِيَّة والنَّاب. ينظر: الأضداد لابن الأنباري ص٣٧، والتنبيه للبكري ص٩٣، والقاموس ص٧٠٠ (دبس)، ص٩٢٩ (ربع).

وَنظيرُ ذَلكَ جَمْعُ (نِعْمَةٍ) عَلَى: أَنْعُمٍ، وَ(أَمَةٍ) عَلَى: آمٍ، وَقَدْ سَبقَ ذِكْره[1]، وَأَمَّا سَمَاءُ المطرِ وَالسَّماءُ المظلة فَقَد ذُكِر مَا فِيهِمَا مُسْتَقصًى[2].

وَمِمَّا هُو مؤنث لا غَيْر (ذِرَاع)[3]، وَيَدُلكَ عَلَى ذَلكَ قَوْلُهُمْ: سَبْعٌ فِي ثَمَانيةٍ[1] / أَيْ: سَبْعُ أَذْرُعٍ فِي ثَمَانيةِ أَشْبَارٍ، فَلذلكَ جاء عَلَى (أَذْرُعٍ)، وَاقتُصر عَلَى (أَذْرُع) فِي القِلَّةِ وَالكثرَةِ كَمَا فَعَلُوا ذَلكَ فِي: الأَكُفِّ وَالأرْجُلِ، وَمِنْ ذَلكَ: شِمَالٌ[2]، وَهي ضِدُّ اليَمِينِ، وَقَدْ جُمِعَتْ عَلَى ثَلاثَةِ أَبْنيَةٍ، وَاحدٌ فِي القِلَّةِ، وَهي: أَشْمُل، قَالَ أبو النَّجْم: ١٩٧/ب

يَبْرِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ[3]

وَالآخَرانِ فِي الكثرَةِ، أَحَدُهُمَا: شُمُل[4]، كما قَالُوا: جَزُورٌ وَجُزُرٌ، وَهي مُؤَنَّثةٌ البَتَّة[5]، وَالآخَرُ: شَمَائِل، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَـٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾[6] وَهَذا مِثْل: جَزُورٍ وَجَزَائِرٍ،

---

(١) في ص٤٤، ٨١.

(٢) في ص٨٤-٨٥.

(٣) التأنيث هو المشهور فيها، وقد ذكَّرها بعض العرب ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٧٧، ولأبي حاتم ص١٢١، ١٣٠، ولابن الأنباري ص١٠٣، ولابن التستري ص٧٦.

(١) (هذه أثواب سبع في ثمانية). ينظر: إصلاح المنطق ص٢٩٧، ٣٥٨، والمذكر والمؤنث للمبرد ص٩٥، والصحاح ١٢١٠/٣، واللسان ٩٣/٨ (ذرع).

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٩٨، ولابن التستري ص٨٧، والبلغة ص٧١.

(٣) البيت في ديوانه ص٣٤٩، وهو له في: الكتاب ٢٢١/١، ٢٩٠/٣، ٦٠٧، والمذكر والمؤنث للفراء ص٩٩، والنوادر ص٤٥٩، والكامل ١١٣/١، ١٤٣٢/٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ص١٠٤، والخصائص ١٣٠/٢، والمخصص ٣/٢، ١٩٠/١٦، وشرح المفصل ٤١/٥، واللسان ٣٦٤/١١ (شمل)، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث لأبي حاتم ص١٧٤، والخصائص ٦٨/٣، والمبهج ص٥٠، وأمالي ابن الشجري ٣٨/٢، والإنصاف ٤٠٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٣١/٢.

يبري لها: يعرض لها، يصف راعيًا مع إبله، أي: يعرض للإبل من ميامنها ومياسرها، ويدور حولها. ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٥١/٢، واللسان ٧٢/١٤ (بري).

(٤) من ذلك قول الأزرق العنبري (من البسيط):

طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ ... فِي أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلا

وَرسَالةٍ وَرَسَائل، وَمِنْ ذَلكَ: قَدُوم[٧]، وَهي الفأسُ، وَيَجْمعُ عَلَى: قُدُمٍ وَقَدَائِمِ مِثْل (شِمَالٍ) فيمَا ذَكرنَا، وَمِنْ ذَلكَ (أَتَان) للأنثى مِنَ الحميرِ، وَجَمْعُهُ فِي القِلَّةِ عَلَى: آتُنٍ، وَهي (أَفْعُل)، وَفِي الكثرةِ عَلَى: أُتُن، مِثْل: شُمُلٍ وَجُزُرٍ، وَمِنْ ذَلكَ: عُقَابٌ[١]، وَالقليلُ منه: أَعْقُبٌ، وَفِي الكثيرِ: عِقْبَان، وَمِنْ ذَلكَ: قَلُوص[٢]، وَجُمِعَتْ عَلَى: قُلُص وَقلائص، وَهي مُؤنَّثةٌ لا غَيْر[٣]، فَكأنَّها قَلُوصَةٌ، وَأمَّا (يَمِينٌ) فمؤنَّثَةٌ[٤]، وَتُجْمعُ عَلَى: أَيْمُنٍ كما ذكرنَا فِي البيتِ، وَعَلى: أيْمَانٍ، وَهُو شَاذٌّ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾[٥].

وَمِمَّا جَاءَ عَلَى التَّأنيثِ تَارةً، وَعَلى التَّذكيرِ أُخْرَى (لِسَانٌ)[٦]، وَجَمْعُهُ عَلَى التَّأنيثِ: أَلْسُنٌ، وَعَلَى التَّذكيرِ: أَلْسِنَةٌ[٧]، وَكَذلكَ (قَلِيبٌ) يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ[٨]، فَمِنْ جُمُوعِ المذَكَّر: أَقْلِبَةٌ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

وهو له في: الكتاب ٣/٦٠٧، والمخصص ٤/٢، ١٦/١٩٠، والإنصاف ١/٤٠٥، وشرح المفصل ٥/٣٤، ٤١، واللسان ١١/٣٦٤ (شمل)، وبلا نسبة في: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٣١، وشرح الشافية ٢/١٣٠.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ص٦٨، ولابن جني ص٤٧، والبلغة ص٧٢.

(٦) سورة النحل، من الآية: ٤٨.

(٧) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٩٣، ولابن الأنباري ص٤١٤، ولابن التستري ص٩٧، ولابن جني ص٨٨، والبلغة ص٧٧.

(١) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٩٠، ولابن الأنباري ص٤٢٩، ولابن التستري ص٩٣ ولابن جني ص٤٦، والبلغة ص٧٥.

(٢) القَلُوصُ من النوق: الشابَّة، وهي بمنزلة الجارية من النساء. الصحاح ٣/١٠٥٤ (قلص).

(٣) ينظر: البلغة ص٧٢.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٩٨، ولابن جني ص٤٧، والبلغة ص٧١.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: ١٧.

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٧٤، وللمبرد ص١٠٣، والبلغة ص٨١.

(٧) اللسان إذا أُريد به العضو ذُكِّر، وإذا أُريد به اللغة أو الرسالة أو القصيدة أُنِّث، فيقال: هذه لسان العرب، أي: لغتهم، وأتتني لسان فلان، أي: رسالته، وخرج الغزاة يطلبون لسان العدو، أي: من من يعطيهم خبره. ينظر: المؤنث والمذكر لابن الأنباري ص٢٩٤-٢٩٥، ولابن التَّسْتري ص١٠١-١٠٢، والبلغة ص٨١.

(٨) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٣٥، ولابن جني ص٨٧، والبلغة ص٨١.

وَكَأَنَّ حَيًّا قَبْلَكُمْ لم يَشْرَبُوا   مِنْهَا بِأَقْلِبَةٍ أَجَنَّ زُعَاقِ[٩]

قُلتُ: لَمْ أَرَ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ[١]، وَلا فِي كُتُبِ الأَشْعَارِ لِهَذا البيتِ أَصْلاً يُرْجَعُ إليه فيه[٢]، وَهي فِي أكثرِ نُسَخ الإيضاحِ بالتَّنوينِ / وَالجرِّ، وَ(أَجَنّ) بتَشْديدِ النُّونِ، وَلَمْ أَجِدْ (لأجنَّ) مَعْنَى البتَّة[٣]، وَلا رَأيتُ مِمَّنْ شَرَح هَذا الكتابَ تَعرَّض به[٤]، وَوَجدتُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: بأَقْلِبةَ –بالفتح– (آجَنٍ) –بِمَدِّ الألفِ وَتخفيفِ النُّونِ–[٥]، وَهَذا هُوَ الأشْبَه بِمَعْنَى البيتِ، وَذَلكَ أنَّ أَصْلَه: بأقلبةِ مَاءٍ آجنٍ، أَيْ: مُتَغَيِّرٍ، فَوصَفَهُ بذلكَ كَمَا وَصَفَهُ بالزُّعَاقِ وَهُوَ المِلْحُ، ثُمَّ إنَّهُ حَذَفَ لَفْظةَ (الماءِ)، فبقي: أَقْلبَة آجنٍ، ثُمَّ ألقى حَركة الهَمْزَة عَلَى التَّاءِ وَفَتَحهَا بِفتحةِ الهَمْزةِ، فَبَقي لَفْظُه: أَقْلبةَ أَجَنٍ، وَهُوَ مِثْل قَوْلكَ: مَرَرْتُ بصَاحِبِ أَبِيكَ –بفتحِ الباء وَحذفِ الهمْزَةِ–[٦]، وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ جُمِعَ عَلَى (أَفْعِلَةٍ)، وَهُوَ مُؤنَّثٌ كَمَا قَالُوا: سَمَاءٌ وَأَسْمِيَةٌ.

١٩٨/أ

(٩) البيت من شواهد التكملة ص١٦٨، من الكامل، لجبَّار بن سُلْمَى، وهو: جَبَّار بن سُلْمَى بن مالك بن عامر بن صعصعة الكلابي، قدم على النبي ﷺ مع عامر بن الطفيل ولم يسلم، وشهد وقعة بئر معونة وهو مشرك، ثم أسلم بعدها، يقال إنه أفرس من عامر بن الطفيل، ذكر أبو زيد أنه جاهلي. ينظر: نوادر أبي زيد ص٤٥٠، والمؤتلف ص١٣٨، والإصابة ٤٤٨/١. =

= والبيت له في: نوادر أبي زيد ص٤٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨١٩/٢، والمصباح ١٣٤٩/٢، والخزانة ٣٣٦/٤، ولحيَّان بن سلمى في شرح شواهد الإيضاح ص٥٤٩، وفيه: " في الحاشية: الصحيح أنه لجبَّار بن سلمى".

(١) في الأصل: كتب اللغوية.

(٢) أنشد أبو زيد في نوادره ص٤٥١ بيتًا قبل هذا البيت، وهو:

يَا قُرَّ إنَّ أَباكَ حيَّ خُوَيْلِدٍ   قَدْ كنْتُ خَائِفَهُ على الإحْمَاقِ

(٣) هذا غريب من الشارح –عفا الله عنه– فالفعل (أجن) –مثلث العين– ثابت في اللغة، ومعناه: تغيَّر، ينظر: جمهرة اللغة ١٠٨٨/٢، والصحاح ٢٠٦٧/٥ (أجن)، وإكمال الإعلام ٢١/١، واللسان ٨/١٣ (أجن)، والغرر المثلثة ص٢٦٥، ولعلَّ تضعيف النون أشكل على الشارح فظنَّها كلمة واحدة، والحقُّ أن النون الأخيرة ضمير فاعل (أجن)، تعود على (أقلبة)؛ لما سكنت لها لام الفعل أُدغمت فيها، وجملة (أجنَّ) في موضع الصفة لـ(أقلبة)، ومعناه: تغيَّرْنَ. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨١٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٥٠، والخزانة ٣٣٦/٤.

(٤) كذا في الأصل، ولعله (عرض له).

(٥) كُتب بإزاء هذا بحاشية الأصل: "كأنه يقول: بأقلب آجن وزعاق".

(٦) كُتب بإزاء هذا بحاشية الأصل: "بصاحبَ بيكَ".

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: قُلُبٌ فَهْوَ عَلى التَّذكيرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

بِهَا قُلُبٌ عَادِيَّةٌ وَكِرَارُ[1]

(١) عجز بيت من الطويل، لكُثيِّر في ديوانه ص٤٢٧، وصدره:

وَمَا دَام غَيْثٌ من تِهَامَةَ طَيِّبٌ

وكُثيِّر هو: أبو صخر كُثيِّر بن عبد الرحمن بن أبي جُمعة الخزاعي، كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام لا يقدمون عليه أحدًا، وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبته عَزَّة، وإليها يُنسب، وغالب شعره تشبيب بها، توفي بالمدينة سنة خمس ومئة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥٣٤/٢، والشعر والشعراء ٥٠٣/١، ومعجم الشعراء ص٢٤٢.

وهو له في: المخصص ٧٦/١٥، واللسان ٦٨٩/١ (قلب)، ١٣٧/٥ (كرر)، والتاج ٤٠/٤ (قلب)، ١٦/١٤ (كرر)، وبلا نسبة في: الصحاح ٢٠٦/١ (قلب)، والمخصص ٤٧/١٠، ومعجم البلدان ٤٥١/٤.

عاديَّة: قديمة منسوبة إلى عاد. كِرار: جمع كرٍّ –بفتح الكاف وضمها– من أسماء الآبار، وقيل: هو الموضع يُجمع فيه الماء الآجن ليصفو. ينظر: اللسان ١٣٦/٥–١٣٧ (كرر).

[باب ما لحق آخره من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف علامة التأنيث]

قَالَ أبُو عَلِيّ: "بَابُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ مِنْ هَذه الأسْمَاءِ التي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ عَلامَة التَّأنيثِ، مَا كانَ مِنْ ذَلكَ عَلَى (فَعِيل) فَجَمْعُهُ القَليلُ بالألفِ وَالتَّاءِ، وَفِي الكثيرِ عَلَى (فَعَائل)..."[1] البَابُ.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا البَابُ هُوَ البَابُ الَّذي قَبْلَهُ بعيْنِه إلاَّ أنَّ آخِرَه لَحِقَتْهُ تَاء التَّأنيثِ، وَجَاءَ عَلى خَمْسةِ أمْثِلة كالبابِ قَبْله، فمَا كانَ ثَالِثُه أَلفًا كَانَتْ فَاؤهُ مَكْسُورةً وَمَفْتوحَةً وَمَضْمُومةً، نَحْو: رِسَالةٍ، وَحَمامَةٍ، وَذُؤابَةٍ[2]، وَمَا كانَ ثالِثُه يَاءً فنَحْو: صَحِيفَةٍ، وَسَفِينَةٍ، وَمَا كانَ ثَالِثُهُ وَاوًا فَنَحْو: رَكُوبَةٍ، وَحَلُوبَةٍ، وَالجميعُ يَشْتركُ فِي جَمْعِهِ بالألفِ وَالتَّاءِ فِي الجمعِ القَليلِ، كَقولكَ: ثَلاثُ رِسَالاتٍ / وَخَمْسُ حَمَاماتٍ وَنَحْو ذلكَ، وَأمَّا جَمْعُ الكثرةِ فَقَدْ جَاء عَلى وَجْهَين، الأكثر مِنْهُمَا (فَعَائِل)، نَحْو: صَحِيفَةٍ وَصَحَائفَ، وَرِسَالَةٍ وَرَسَائلَ، وَحَلُوبَةٍ وَحَلائبَ، وَلَمْ يأْتِ مِنْهُ شَيءٌ عَلى (أَفْعِلَةٍ) كما جَاء مَا لا تَاء فيه، وَالعِلَّةُ فِي ذِلكِ أنَّ التَّاء فِي وَاحدِهِ أَغْنَتْ عَن التَّاءِ فِي جَمْعِهِ، وَاكْتُفي فيه بِجَمْع القِلَّةِ، وَفيه الألفُ وَالتَّاءُ عَلى مَا هُوَ القِيَاسُ فِي جَمْعِ كُلِّ مُؤنَّثٍ، وَحَقِيقةُ القَوْلِ أنَّ الألفَ فِي (رِسَالَةٍ) زِيَادة، وَإذَا جَمَعْتَهُ عَلى (فَعَائِلَ) احْتَجتَ إلى ألفَ التَّكسيرِ كمَا تَزيدهَا فِي: جَعَافِرَ، وَمَسَاجِدَ، فَتَقَعُ الألِفُ التي هي للجَمْعِ ثَالثَةً، وَقَدْ كَانَتِ الألِفُ فِي الوَاحدِ ثَالثةً فَتَصيرُ الآنَ رَابعةً، وَلا يُمْكِنُ إبقَاؤُهَا عَلَى لَفْظِهَا لئلا تَجْتَمعَ ألفانِ فَتَسْقط إحْدَاهُمَا، فَقُلبتِ الثَّانيةُ هَمْزَةً لِمُجَاوَرتِهَا الطَّرفَ، وَأنَّهَا وَقعتْ فِي مَوْضعٍ يَتَحرَّكُ، وَالألفُ إذَا أُريدَ تَحْريكَهَا قُلبَتْ هَمْزَةً؛ لِقُرْبِ مَا بَينَ مَخْرَجِ الألفِ وَالهمزةِ، وَلِمُشابَهَة كُلّ وَاحدَة

١٩٨/ب

(١) التكملة (فرهود) ص١٦٩ وفيها: "ما كان من ذلك على (فَعِيلة)..."، و(مرجان) ص٤٥٢.

(٢) الذُؤابة: منبت الناصية من الرأس. اللسان ٣٧٩/١ (ذأب).

صَاحبتهَا، هَذا هُوَ الأصْلُ، ثُمَّ حُمِلتِ الياءُ وَالوَاوُ عَلَى الألِفِ لاشْتِراكِ الجَمِيعِ فِي الزِّيَادَةِ، وَمَوْضِعِ الزِّيَادَةِ، وَفِي وُجوبِ الزِّيَادَةِ، وَمُجَاوَرَةِ الطَّرَفِ. وَقَد جَاءَ جَمْعُ الكثرَةِ هُنا مَوْضعَ جَمْعِ القِلَّةِ، فَقَالُوا: ثلاثُ صَحَائفَ[1]، وَهَذا نَظِيرُ مَا جَاءَ مِنَ الثُّلاثي عَلى ذَلكَ، نَحْو: رِجَالٍ وَسِبَاعٍ.

وَقَدْ جَاء عَلى (فُعُل) نَحْو: صَحِيفةٍ وَصُحُفٍ، وَأكثرُ مَا يَأتِي فِي اليَاءِ، وَأمَّا الألفُ وَالوَاوُ فَلَمْ يَقَعَا عَلَى ذَلكَ، فَلا يُقَالُ: رِسَالةٌ وَرُسُلٌ؛ لئلا يَلتبسَ بِجَمْعِ (رَسُولٍ).

وَأمَّا (دَجَاجَةٌ) فَتُجْمَعُ عَلى (دَجَائج) كَ(رِسَالَةٍ) وَ(رَسائلَ)، وَتُجْمَعُ / عَلى (دَجَاج)؛ بغيرِ تَاء مَعَ فَتحِ الدَّالِ، قَالُوا: وَلَيْسَ ذَلكَ جِنْسًا مِثْل: تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ؛ لأنَّ تَأنيثَ (دَجَاجَة) حقيقيٌّ، وَتَأنيثَ (تَمْرَةٍ) مَجَازِيٌّ، وَإِنَّمَا هُو فِي الجمعِ وَالواحِدِ عَلى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَلكنَّ التَّقديرَ مُخْتلفٌ، فَالفَتْحَةُ فِي الجمعِ غَيْر الفَتحَةِ فِي الوَاحِدِ، ألا تَرَى أنَّكَ تَفْتَحُ أوَّلَ الجَمْعِ فيمَا أوَّله مَكْسُورٌ فِي الوَاحدِ وَمَضْمُومٌ، فَعُلِمَ أنَّ فَتْحَةَ الجَمْعِ لازمةٌ لِهَذَا البِنَاءِ، وَنَظِيرُهُ (هِجَانٌ) وَ(دِلاصٌ) فِي أنَّ كَسْرَةَ أوَّلِهِ فِي الجَمْعِ غَيْر كَسْرتِهِ فِي الوَاحِدِ، وَهَذا أَمْرٌ مُقَدَّرٌ، وَقَد أُشْبِعَ القَولُ عَليه فِي مَوَاضعَ[2]. وَيُقَالُ: دِجَاجٌ -بالكَسْرِ-[3] فَيَجُوزُ أنَّ يَكونَ الوَاحِدُ (دَجَاجَة) بالفَتْحِ، ثُمَّ كُسِرَ فِي الجَمْعِ كَ(طَلْحَةٍ) وَ(طِلاحٍ)، وَ(جَفْنَةٍ) وَ(جِفَانٍ)، وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ الوَاحدُ مَكْسُورًا، وَلكنْ جَاء عَلَى نَحْو: هِجَانٍ، وَلَيْسَ فِي هذا مَا هُوَ جِنْسٌ لما ذكرنا، فَظَاهرُ قَوْلِ أبي عَلِيٍّ[4] أنَّه جِنْسٌ فِي الكَسْر وَالفَتْحِ؛ لأنَّه شَبَّهَهُ بـ(عُشَر) وَ(عُشَرَة)، وَهُوَ شَجَرٌ. وَلا يَجُوزُ (دُجُج) لِمَا فيه مِن اجْتماعِ المِثْلَين.

١٩٩/أ

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦١٠، والأصول ٣/١٠.

(٢) منها: شرحه للإيضاح ١/٢٢٢، وفي ص٢، ٢٧ من هذا القسم.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٦١١، وإصلاح المنطق ص١٠٥، وتثقيف اللسان ص٢٢٨، وقد وصفت هذه اللغة بالرداءة في إصلاح المنطق ص١٦٢، وديوان الأدب ٣/٨٩، والمزهر ١/٢٢٤.

(٤) قال أبو علي: "وما كان من هذه الأسماء يقع على الجنس فإن الواحد منه يكون على بنائه من لفظه، وتلحقه التاء كما كان ذلك في: عُشَرَة وعُشَر ونحوها من الثلاثة، وذلك قولهم: دجاجة ودجاجات ودجاج". التكملة ص١٦٩.

وَأمَّا (ذُؤابَةٌ) فثَانيهِ مَهْمُوزٌ وَثَالثُهَا ألفٌ زَائدةٌ، وَتُجْمعُ عَلَى (ذَوَائب) فَفَيهِ تَغَيُّران: قَلْبُ الهمْزَةِ وَاوًا، وَجَعْلُ الألفِ هَمْزَةً، أمَّا جَعْلُ الألفِ هَمْزَةً فَعَلى قِياسِ البَابِ، مِثْل: رِسَالَةٍ وَرَسَائلَ، وَأمَّا قَلْبُ الهَمْزَةِ وَاوًا فلأنَّهَا لَوْ أُقِرَّتْ لاجْتَمعَ مَعَكَ هَمْزَتانِ بَيْنَهُمَا ألفٌ، وَهَذا يُؤدِّي إلى اجْتِمَاعِ المتشَابِهَاتِ الثَّلاثِ فِي كَلمةٍ وَاحِدَةٍ، فَقُلبتْ الأُولى فِرَارًا مِنْ اجْتِماعِ الأمْثَالِ[١]، فَقَدْ قَالُوا: ذُؤابَاتٌ فِي القِلَّةِ، وَقَالُوا: ذُبَابَةٌ[٢] / وَذُبَابَاتٌ وَذَبَائِبُ عَلى القِيَاسِ. ١٩٩/ب

وَمِمَّا جَاء مُعْتَلّ اللاَّمِ مِنْ هَذا البَابِ (رَكِيَّةٌ) وَ(مَطِيَّةٌ)[٣]، وَالجَمْعُ (رَكَايَا) وَ(مَطَايَا)، وَكانَ القِياسُ (مَطَائِي) مِثْل: سَفَائِن، إلا أنَّهُمْ أبْدَلوا اليَاءَ الأخِيرةَ ألفًا، وَالهمْزَةَ يَاءً[٤]؛ لِمَا يُذكرُ فِي التَّصريفِ إنْ شَاء اللهُ[٥]، وَقَالُوا: مَطيٌّ وَرَكيٌّ بغير تَاءٍ، فَأوقَعُوهُ جَمْعًا عَلى (فَعِيلٍ) مِثْل: كَلِيبٍ.

وَأمَّا (أَضَاةٌ) فهي الغديرُ، وَفيهَا لُغتَانِ: (أَضَاةٌ) كَ(قناةٍ)، وَ(أَضَاءةٌ) بالمدِّ وَالهَمْزِ، وَلامُهَا وَاوٌ[٦] لأنَّ أصْلَهَا مجْهُولٌ[٧]، فَتُحْمَلُ عَلى الوَاوِ، فأمَّا الجنْسُ فِي المقْصُورَةِ (فَأَضًا) مِثْل: قَنَاةٍ وَقَنًا، فَالفَصْلُ بَينَ وَاحِدِهِ وَجَمْعِهِ الهاءُ، وَكذلكَ الممدُودُ: أضَاءةٌ[٨] وَأَضَاءٌ، وَأمَّا التَّكسيرُ

(١) ينظر: الأصول ٣/٣٤٠، والممتع ١/٣٦٣.

(٢) ذُبابة كل شيء: بَقِيّتُه، ومنه ذبابة الدين، أي: بقيَّتُه. ينظر: اللسان ١/٣٨٢ (ذبب).

(٣) الركيَّة: البئر تُحْفر. والمطيَّة: الناقة أو البعير يمتطى ظهره. اللسان ١٤/٣٣٤ (ركا)، ١٥/٢٨٦ (مطا).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٣٩٠، والمقتضب ١/٢٧٧، والأصول ٣/٣٠١، والخصائص ٢/٣٤٤، وشرح المفصل ١٠/١١٣، وشرح الشافية ٣/١٧٩، والتصريح ٥/٣٨٥.

(٥) ص٥٦٥.

(٦) حملها سيبويه ٣/٦١١-٦١٢ على أنها من الياء. وفي المحكم ٨/٢٥٦: "قال أبو الحسن: هذا الذي حكيته من حمل (أضاة) على الواو بدليل (أضوات) حكاية جميع أهل اللغة، وقد حمله سيبويه على الياء، ولا وجه له عندي البتة لقولهم: أضوات، وعدمِ ما يستدل به على أنه من الياء".

(٧) ليس أصلها مجهولا بدليل قولهم في الجمع: أضوات. ينظر: العين ٧/٧٥، والمخصص ١٠/٥٥.

(٨) في الأصل: أضاة، والصواب ما أثبت.

(فإِضَاءٌ) بالكَسْرِ مِثْل: أَكَمَةٍ وَإِكَامٍ. وَأَمَّا (عَظَاءٌ) وَ(عَظَاءةٌ)[٩] فَحُكْمُهَا فِي الجَنْسِ وَالتَّكسيرِ مِثْل: أَضَاةٍ.

[باب تكسير ما كان من الجمع على مثال فاعِل أو فاعَل]

قَالَ أبو عَليّ: "بَابُ تَكْسيرِ مَا كانَ مِنَ الأسماء[١] عَلَى مِثَالِ (فَاعِلٍ) أَوْ (فَاعَلٍ)، مَا كانَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَلى (فَاعِلٍ) أَوْ (فَاعَلٍ) فإِنَّهُ يُكسَّرُ عَلَى (فَوَاعِل)..."[٢] البَابُ.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا البِنَاءُ يَقَعُ عَلى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: اسْمٌ جَامِدٌ، وَصِفَةٌ غَالبَةٌ، وَصِفَةٌ مَحْضَةٌ، وَاْسمُ جَمْعٍ، وَمَصْدَرٌ.

فَالأَوَّلُ نَحْو: سَاعِدٍ، وَكَاهِلٍ.

وَالثَّاني نَحْو: حَائِطٍ، وَصَاحِبٍ، وَهَذا فِي الأَصْلِ صِفَةٌ، وَهْوَ فَاعِل مِنْ (صَحِبَ) وَ(حَاطَ)، وَلكنَّهُ اسْتُعْمِلَ اسْتعمَالَ الأَسْمَاءِ فِي أَحْكَامٍ، مِنْهَا: أَنَّه لا يكادُ يذكر المَوْصُوفُ مَعَهُ، لا تَقُولُ: رَجُلٌ صَاحِبٌ، وَمِنْهَا أَنَّكَ تَجْمَعُهُ فِي المذكَّرِ عَلى (فَوَاعِل)، نَحْو: صَوَاحِب، وَمِنْهَا أَنَّكَ تُرَخِّمَهُ فتَقُولُ: يَا صَاحِ، وَالصِّفَةُ المحْضَةُ لا تُرَخَّمُ.

/ وَالثَّالثُ: الصِّفَةُ المحْضَةُ، وَسَيأتي حُكْمُهَا فِي بَابٍ يَخُصُّهَا[٣]. ٢٠٠/أ

وَالرَّابِعُ مِثْلُ: الجَامِلِ، وَالبَاقِرِ.

وَالخَامِسُ: المصْدَرُ، نَحْو: البَاغِزِ[٤]، وَهْوَ الجُنُونُ[٥].

---

(٩) في الأصل: عَضَاةٌ وعَضَاءة. والتصويب من التكملة ص١٦٩. والعَظَاء: جمع عَظَاية، وهي دُويبة أكبر من الوزغة، و(العَظَاءَةُ) لغة فيها. ينظر: الصحاح ٢٤٣١/٦، واللسان ٧١/١٥ (عظي).

(١) في الأصل: من الجمع. وهو سهو؛ لأن المبحث عن تكسير المفرد لا عن تكسير الجمع.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٧٠ وفيها: "باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال (فاعِل)، ما كان من الأسماء على مثال (فاعِل)..."، و(مرجان) ص٤٥٣ وفيها: "باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال (مفاعِل)...".

(٣) ص١١٠.

وَمِمَّا جَاء بالتَّاء: العَافِيَةُ، وَالعَاقِبَةُ، وَهَذا عَلى نَحْو مَا جَاء لَفظُ المصْدَرِ وَالمرَادُ به الفَاعِل نَحْو: الطَّلْعِ، وَالنَّجْمِ عَلى مَعْنَى: الطَّالِعِ وَالنَّاجِمِ.

وَكُلُّ هَذه تَشْترِكُ عَلى جَمْعِهَا عَلى (فَوَاعِلَ) إلا الصِّفَةَ المحْضَةَ المذَكَّرَةَ، وَالوَجْهُ فِي ذَلكَ أَنَّهُم قَلَبُوا ألفَ (فَاعِل) فِي الجمْعِ وَاوًا، وَأَوْقَعُوا ألفَ التَّكسيرِ بَعْدَها؛ لتَكُونَ ثَالثةً كياءِ التَّصْغيرِ.

وَمنهَا مَا جُمِعَ عَلى (فُعْلان) -بِضَمِّ الفَاءِ-، نَحْو: حَائِرٍ[1] وَحُورَانٍ، وَرَاعٍ وَرُعْيَانٍ، مِثْل: رَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ؛ لِقربِ (فَاعِل) مِنْ (فَعِيل)، وَقَدْ جَاء عَلى (فِعْلان) نَحْو: حَائِطٍ وَحِيطَانٍ، كَمَا جَاء فِي (فَعيل) وَ(فَعَال) نَحْو: غَزَالٍ وَغِزْلانٍ، وَقَضِيبٍ وَقِضْبَان، وَقَدْ جَاء شَيءٌ مِنْه عَلى (فِعَال) نَحْو: صَاحِبٍ وَصِحَابٍ، وَرِعَاء، كَمَا جَاء فِي الصِّفَاتِ نَحْو: كَرِيمٍ وَكِرَامٍ.

فإنْ قِيلَ: فَقَد جَاء مِنْ الصِّفَاتِ فِي المذَكَّرِ عَلى (فَوَاعِل)، نَحْو: سَيْف قَاطِع وَسُيُوف قَوَاطِع، وَفَارِس وَفَوَارِسَ، وَنَاكِس وَنَوَاكِسَ.

قِيلَ: إنَّمَا جَازَ ذَلكَ فِي هَذه الصِّفَاتِ لأنَّ تَأنيثَهَا تَأنيثُ الجَمْعِ، وَلِذَلكَ تَقُولُ: سُيوفٌ قَاطِعَةٌ فَتُلْحِقُ التَّاءَ دَلالةً عَلى الجَمْعِ، وَتَأنيثُ الجَمْعِ كَالتَّأنيثِ الحقيقيِّ، ألا تَرَاكَ تَقُولُ: قَامتِ الرِّجَالُ، وَقَطَعَتِ السُّيُوفُ، وَالسُّيُوفُ قَطَعَتْ كَمَا تَقُولُ ذَلكَ فِي المؤنَّثِ الحقيقيِّ، فَمِنْ هُنَا جُمِعَ عَلى (فَوَاعِلَ)، وَكَذلكَ (فَوَارِسُ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: فِرَقٌ، وَطَوَائِفُ، وَفَوَارِسُ[2].

---

(٤) ذكر ابن جني في الخصائص ١٢٠/١ أن الباغز اسم مصدر، وفي المحكم ٣٤٢/٢: "العاثر... اسم مصدر بمنزلة الفالج والباغز...".

(٥) في المحكم ٤٥٠/٥، واللسان ٣١٣/٥، والقاموس ص٦٤٧ (بغز): الباغز: النشاط.

(١) الحائر: المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف. اللسان ٢٢٣/٤ (حير).

(٢) قال سيبويه ٦١٥/٣: "... فإنهم قالوا: فوارس كما قالوا: حواجر لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: فواعل كما قالوا فُعْلان، وكما قالوا: حوارث؛ حيث كان اسمًا خاصًا كزيد". وينظر: الأصول ٤٥٠/٢

وَقَدْ / قَالُوا: صِحَابٌ –بالكَسْرِ–، فإذَا أَدْخَلُوا عَليهِ التَّاءَ فَتَحُوا الصَّادَ، وَهَذا مِنْ حُكْمِ التَّغييرِ الحَاصِلِ بِدُخُولِ التَّاءِ، نَحْو: بَرْكٍ فِي اسْمِ (الصَّدْرِ)، فَإذَا أَدْخَلْتَ التَّاءَ كَسَرْتَ البَاءَ[١]، وَعَكْسُهُ (البِصْرُ)، وَهي: حِجَارَةٌ إلى البَيَاضِ، فإذَا أَدْخَلْتَ التَّاءَ قُلْتَ: بَصْرَةٌ[٢]. ٢٠٠/ب

وَحُكْمُ (فَاعَل) –بِفَتْحِ العَيْنِ– نَحْو: خَاتَمٍ، وَطَابَقٍ كَحُكْمِ المكْسُورِ العَيْنِ؛ لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا.

وَحَكَى الكُوفِيونَ[٣]: صِحَابٌ وَصِحَابَةٌ –بالكَسْرِ فِيهِمَا– وَهَذا هُوَ القِيَاسُ؛ إذْ البَابُ ألا تُغَيِّرَ التَّاءُ بِنَاءَ الكلمةِ، خُصُوصًا فِي الصِّفَاتِ، وَيَجُوزُ أنْ تَكونَ التَّاءُ دَخَلَتْ لِتَأْكيدِ الجَمْعِ[٤] كَمَا دَخَلَتْ فِي: ذِكَارَةٍ، وَحِجَارَةٍ.

وَمِنَ المضَاعَفِ: سَالٌّ وَسُلاَّنٌ؛ اسْمُ مَسِيلٍ فِي الوَادِي، وَقَالُوا: غَالٌّ[٥] وَغُلاَّنٌ، وَفَالِقٌ وفُلْقَانٌ للمُنْهَبطِ مِنَ الأَرْضِ، وَهْوَ المطْمَئِنُّ بَينَ الرَّبْوَتَيْنِ، وَيُقَالُ فيه (فَلَقٌ) أيْضًا فَيَكونُ كَ(خَلَقٍ) وَ(خُلْقَانٍ)[٦].

---

(١) ينظر: الصحاح ١٥٧٤/٤، واللسان ٣٩٧/١٠ (برك).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ص٢٩، والصحاح ٥٩١/٢ (بصر).

(٣) نُقل كسر صاد (صحابة) عن الفراء في: التاج ١١٧/٣ (صحب)، وفيه أيضا وفي المحكم ١٦٦/٣ حكاه الأخفش. وينظر: لباب تحفة المجد الصريح ٤١٦/٢.

(٤) أي: تأكيد تأنيث الجمع. جاء في المحكم ١٦٦/٣: "وأكثر الناس على الكسر دون الهاء، وعلى الفتح معها، لا يمتنع أن تكون الهاء مع الكسر من جهة القياس؛ على أن تزاد الهاء لتأنيث الجمع".

(٥) الغالُّ: أرض مطمئنة ذات شجر، والغالُّ أيضًا: نبتٌ. الصحاح ١٧٨٣/٥ (غلل).

(٦) شيء خَلَق: بالٍ، الذكر والأنثى فيه سواء؛ لأنه في الأصل مصدر الأخْلَق وهو الأملس. يقال: ثوبٌ خَلَقٌ، ومِلحفةٌ خَلَقٌ. اللسان ٨٨/١٠ (خلق).

[باب جمع ما كان في آخره ألف التأنيث أو الهمزة المنقلبة عنها]

قَالَ أَبو عَلِي:"بَابُ جمع مَا كانَ في آخره ألفُ التَّأنِيثِ أو الهَمْزة المنقلبَة عَنهَا، أَمَّا مَا كانَ عَلَى أربعَةِ أحْرُف مِمَّا هُوَ عَلى مِثَالِ (فُعْلى) فعَلَى ضَرْبينِ، أَحَدُهُمَا: (فُعْلى) لَيْسَتْ له أَفْعَل، وَالآخَرُ (فُعْلَى) أَفْعَل..."[(١)] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (فُ ِعْلى) -بضمِّ الفَاءِ وَكَسْرِهَا- تكونُ عَلَى ضَرْبين:

أَحَدُهُمَا: مَا ليْسَ له مُذَكَّر عَلَى (أَفْعَل)، نَحْو: حُبْلَى، وَألفُه للتَّأنيثِ، وَيُكسَّرُ عَلَى: فَعَالَى، نَحْو: حَبَالَى، وَكانَ الأصْلُ: حَبَالِي؛ لأنَّ الوَاحدَ أرْبعَة أحْرُفٍ، وَجَمِيعُ مَا هَذه عِدَّتُهُ يُكْسَرُ مَا قَبْل آخرِه، نَحْو: جُخْدُبٍ[(٢)] وَجَخَادِبَ، وَجَعْفَرٍ وَجَعَافِرَ، / ٢٠١/أ وزِبْرِجٍ[(٣)] وَزَبَارِجَ، إلا أَنَّهُم آثَرُوا أنْ يكونَ لَفْظُ الجَمْعِ عَلَى لَفْظِ الوَاحِدِ في إبقاءِ صُورَة ألفِ التَّأنيثِ، فَأبْدَلُوا منَ الكَسْرَةِ فَتْحَةً، فَصَارتْ الياءُ ألفًا فَقَالُوا: حَبَالَى، فَالألفُ في (حَبَالَى) مُنْقَلبةٌ عَنْ ياءٍ مُنْقَلبةٍ عَنْ ألفِ التَّأنيثِ، وَيُؤَكِّدُ بِقَاء صُورَةِ الألفِ فِي الجَمْعِ أَنَّهُمْ أَبْقُوا ألفَ التَّأنيثِ فِي التَّصْغِيرِ فَقَالُوا فِي (حُبْلَى): حُبَيْلى، وَكَذَلكَ يَجبُ أنْ يَكونَ فِي الجَمْع؛ لأنَّ التَّصْغيرَ وَالجَمْعَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ، وَسَتَرَى ذَلكَ فِي التَّصْغِيرِ[(٤)]. وَأمَّا (ذِفْرَى)[(٥)] فَألفُهُ للتَّأنيثِ فِيمَنْ قَالَ: ذِفْرَى أَسِيلَةٌ[(١)]، فَلَمْ

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٧١ وفيها: "ممَّا هو على مثال (فُعْلى) فهو على ضربين...والآخر (فُعلى) له أفعل"، و(مرجان) ص٤٥٤.

(٢) الجُخْدُ َبُ -بضم الدال وفتحها-: ضَرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، والجخدبُ أيضًا: الجمل الضخم. الصحاح ٩٧/١ (جخدب).

(٣) الزِّبْرِج: النَّقش والزينة، والزِّبْرِج أيضًا: السحاب الرقيق فيه حمرة. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١١٨، والصحاح ٣١٨/١ (زبرج).

(٤) ص١٩٢.

(٥) الذِّفْرَى من القفا: هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن، وهي مأخوذة من: ذَفَر العَرَق؛ لأنها أول ما يعرق من البعير. الصحاح ٦٦٣/٢ (ذفر).

يَصْرِفْ[٢]، فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ: ذَفَارَى كَمَا ذَكَرَ فِي (حَبَالَى)، إلاَّ أَنَّكَ فَتَحْتَ أَوَّلَهُ أَيْضًا عَلَى مَا هُوَ حُكْمِ جَمْعِ الرُّبَاعِي.

وَأَمَّا (فُعْلَى أَفْعَل) فَنحو: (الصُّغْرَى) تَأنيثُ (الأَصْغَر) فَتُجْمَع الفُعَل نَحْو: الصُّغْرَى وَالصُّغَر، وَالكُبْرَى وَالكُبَر، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿إِنَّهَا لَأَحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾[٣]، وَتُجْمَعُ عَلَى (صُغْرَيَات) فِي التَّصْحيحِ كَمَا يُجْمَعُ مُذَكَّرُهُ عَلَى التَّصْحِيحِ نَحْو قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَأَنْتُمُ ٱلأَعْلَوْنَ﴾[٤]، وَيُكَسَّرُ عَلَى (أَفَاعِل) كَقَولِهِ: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[٥] وَ ﴿أَرَاذِلُنَا﴾[٦]، فحكمُهُ فِي التَّكْسِيرِ حُكْمُ (أَفْعَل) اسمًا نَحْو: أَفْكَلٍ[٧] وَأَفَاكِلَ.

وَأَمَّا تَكْسيرُ مَا مُؤنثهُ (فَعْلاء) نَحْو: أَحْمَر وَحَمْرَاء فَيُذكرُ فِي جَمْعِ الصِّفَاتِ[٨]. وَجَمْعُ (صُغْرَى) عَلَى (الصُّغَر) كجَمْعِ (ظُلْمَةٍ) عَلَى (ظُلَمٍ)، وَ(غُرْفَةٍ) عَلَى (غُرَفٍ)، وَوَجْهُ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مُنْهُمَا أَرْبَعَة أحْرُفٍ مَعَ حَرْفِ التَّأنيثِ.

وَأَمَّا (رُؤْيَا) فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا البَابِ؛ لأنَّ البَابَ فِي (حُبْلَى) وَ(صُغْرَى) مِنَ الصِّفَاتِ، وَ(رُؤْيَا) مَصْدَرٌ / وَلَيستْ صِفَةً، وَلكنْ شَبَّهُوهَا بالصِّفَات لتسَاوِيهِمَا فِي اللَّفْظِ وَالتَّأنيثِ فَقَالُوا: رُؤًى، وَأَصْلُهَا: رُؤَيٌ مِثْل: صُغَرٍ، فَقُلبتْ اليَاءُ أَلفًا لتَحَرُّكهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلِهَا[١]. ٢٠١/ب

---

(١) الأسيل: هو المستدق اللطيف. ينظر: تهذيب اللغة ٥٢/١٣، والقاموس ص١٢٤١ (أسل).

(٢) في (ذِفْرَى) لغتان: من العرب من لا ينوّن فيقول: هذه ذِفْرَى أسيلةٌ، فتكون ألفها على هذا للتأنيث، ومنهم من ينوّن في النكرة فيقول: هذه ذفرىً أسيلةٌ، فتكون ألفها على هذا للإلحاق بـ(درهم). ينظر: الكتاب ٢١٩/٣، ٦٠٩/٣، وسر الصناعة ٦٥٩/٢، وشرح الشافية ١٩٥/١.

(٣) سورة المدثر، آية: ٣٥.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٣٨.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ١٢٣.

(٦) سورة هود، من الآية: ٢٧.

(٧) الأَفْكَل: الرِّعْدَة، ولا يُبنى منه فعل، يقال: أخذه أَفْكَلٌ؛ إذا ارتعد من برد أو خوف، وهو ينصرف، فإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة. الصحاح ١٧٩٢/٥ (فكل).

(٨) ص١٧٤.

قَالَ أَبُو عَلي:"وَقَالُوا: رُبَّى وَرُبابٌ فحذفوا العلامَة كما حَذَفوا في (جُفْرَةٍ) وَ(جِفارٍ)، إلا أنَّ أولَ (رُبابٍ) مَضْمُوم..."[٢] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (رُبَّى) –فُعْلَى مَقْصُورَة– وَهْي النَّعْجَةُ القَرِيبةُ العَهْدِ بالنِّتاجِ، وَتُجْمَعُ عَلَى (فُعَالٍ): رُبَابٌ، وَقَدْ أسْقطت عَلامَة التَّأنيثِ في الجمع كما قَالوا: جُفْرَة وَجِفَارٍ[٣]، وَ(فِعَال) قَرِيبُ مِنْ (فُعَالٍ) فحملوهُ عَليه، وَالتَّحقيقُ أنَّ (رُبَابًا) اسْمٌ للجَمْع، وَلَيْسَ بتكسِيرٍ؛ لأنَّ (فُعَالاً) لَيْسَ مِنْ أبنيَةِ الجَمْعِ، فَإذَا جَاءَ وَمَعْنَاهُ الجَمْع حُمِلَ عَلَى أنَّه اسْمٌ له كـ(البَاقِرِ) وَ(الجَامِلِ)[٤]، وَمِمَّا جَاءَ عَلَى ذَلكَ[٥]: تَوْأَمٌ وَتُؤَامٌ، وَرَخِلٌ وَرُخَالٌ، وَفَرِيرٌ وَفُرَارٌ[٦]، وَعَرْقٌ وَعُرَاقٌ[٧]، قَالَ الشَّاعر:

قَالَتْ لَنَا وَدَمْعُهَا تُؤَامُ

كَالدُّرِّ إِذْ أَسْلَمَهُ النِّظَامُ

عَلَى الَّذِينَ ارْتَحَلُوا السَّلامُ[١]

---

(١) جمع (رُؤْيَا) على (رُؤًى) يحفظ ولا يقاس عليه خلافا للفراء في قياسه جمع كل مصدر يكون بوزن (فُعْلَى) على (فُعَل). ينظر: الارتشاف ٤٢٧/١، والمساعد ٤٢١/٣، وشفاء العليل ١٠٣٦/٣–١٠٣٧، والتصريح ٩١/٥.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٧١، و(مرجان) ص٤٥٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٠٩/٣.

(٤) ذهب الرضي إلى أنَّ (رُبَاب) و(رُخَال) و(تُؤَام) ونحوها أسماء جمع، وليست بجمع، وصحح ذلك أبو حيان. ينظر: شرح الشافية ١٦٦/٢–١٦٧، والارتشاف ٤٠٤/١–٤٠٥، وذهب ابن مالك إلى أن (فُعَال) من أمثلة التكسير لا اسم جمع؛ بدليل لزوم التأنيث، نحو: هي العُرَاق والتُّؤام، والقول بأنه اسم جمع ضعيف؛ لعدم سماع التذكير فيه. ينظر: التسهيل ص٢٧٤، والمساعد ٤٣٦/٣–٤٣٧، وشفاء العليل ١٠٣٩/٣–١٠٤٠.

(٥) في ليس في كلام العرب ص١٥١، وأمالي ابن الشجري ٤٣٥/١ جموع أخرى على بناء (فُعَال).

(٦) الفَرِيرُ: ولد البقرة الوحشية. الصحاح ٧٨٠/٢ (فرر).

(٧) العَرْقُ: العظم الذي أُخذَ عنه اللحم. الصحاح ١٥٢٣/٤ (عرق).

(١) كتب بإزاء هذا بحاشية الأصل: "ذو تؤام: اسم قصبة عُمان ينسب إليها الدرّ، يقال: درة تؤاميَّة"، وهذا التحديد في معجم البلدان ٥٤/٢.

قَالَ أَبُو عَلي: "وَمَا كَانتِ العَلامَةُ فيه خامسةً فَنَحْو: صَحْرَاء وَعَذْرَاء..."[٢] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: اعْلمْ أنَّ من عَادتهم أنْ يُحَافظوا في الجَمْع عَلَى صُورَة مَا كَانَ فِي الوَاحِدِ، تَنْبِيهًا عَلَى أَصْلِ الجَمْعِ، كَقولِهِم فِي (حُبْلَى): حَبَالَى، وَقِيَاسُهُ: حَبَالِي؛ لأنَّ الكلمةَ أربعَةُ أحْرُفٍ، وَجَمْعُ الرُّبَاعي عَلَى (فَعَالِلَ)، فما قبل الطَرَفِ مَكْسُورٌ، وَإِذَا انكسرَ مَا قبل الألفِ قُلبتْ ياءً، كَقَولِهِم فِي (قِرْطَاسٍ): قَرَاطِيسُ، إلا أنَّهُم آثروا أنْ يَكونَ آخر الجمع مِثْل آخِر الوَاحدِ فَقَلَبُوا الياءَ ألفًا، فَقَالُوا: حَبَالَى، فالألِفُ / الآنَ بَدَلٌ منْ يَاءٍ بَدَلٌ منْ ألفِ التَّأنيثِ، ٢٠٢/أ وَكذلكَ فَعَلوا فِي صَحْرَاء، فَقَالُوا: صَحَارَى بالألفِ، وَصَحَارِي بالياءِ، وَذَلكَ أنَّهُم جمعوه عَلَى (فَعَاليل)، فَقَلَبُوا ألف المدِّ ياءً، وَهَمْزَةَ التَّأنيثِ ياء أيضًا، ثم أدْغمتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ، فَقَالُوا: صَحَارِيّ، ثم حَذفُوا إحْدَى اليَائينِ، فَبَقِيتِ الأُولى، ففي إحْدَى اللغتين بَقِيَتْ عَلَى حالِهَا، وَفِي اللغَةِ الأخْرَى قَلَبُوهَا ألفًا، وَإنَّمَا فَعَلُوا ذَلكَ فرارًا منْ ثقل الجمع وَاليائينِ وَزيادَةِ الحُرُوفِ[٣]، وَقَدْ قَالُوا فِي (مُهْرِيَّةٍ)[٤]: مَهَارَى، فحذفوا مَعَ أنَّ الوَاحِدَ لَيْسَ فيهِ ألفُ التَّأنيثِ؛ ليُحافظوا عَلَى لَفْظِهَا، فكان هَذا في تكسير (صَحْرَاء) أَوْلَى، وَمِثْلُ ذَلكَ قولُهُم فِي النَّسَبِ إلى (دُنْيَا): دُنْيَاوِيٌّ، فزادوا الألِفَ، وَأبْدَلُوا مِنْ ألفِ التَّأنيثِ وَاوًا[١]، كما فَعَلوا ذلك في (فَعْلاء) نَحْو: صَحْرَاوِيّ، كَذلكَ حَمَلُوا (فَعْلاء) نَحْو: صَحْرَاء عَلَى (فُعْلَى) نَحْو: حُبْلَى.

والأبيات من الرجز ، نُسبت إلى كُدَيْر أو حدير عبد بني قَمِيئة من بني قيس بن ثَعْلَبة في: شرح أبيات الإصلاح ص٥١٣، واللسان ٦١/١٢، والتاج ١٦٧/٣١ (تأم)، وهي بلا نسبة في: إصلاح المنطق ص٣١٢، وليس في كلام العرب ص١٥٢، والصحاح ١٨٧٦/٥ (تأم)، ودرة الغواص ص١٣٧، والمشوف المعلم ١٣٠/١. والتؤام في هذا الرجز يُقصد به المعنى اللغوي، وليس اسم الموضع.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٧١، و(مرجان) ص٤٥٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٠٩/٣، وسر الصناعة ٨٥/١، والممتع ٣٢٩/١، وشرح الشافية ١٦١/٢-١٦٣.

(٤) المهريَّة: هي الإبل المنسوبة إلى قبيلةٍ أبوها: مَهْرَة بن حَيْدان. ينظر: الصحاح ٨٢١/٢ (مهر).

(١) في النسب إلى الاسم المقصور على أربعة أحرف والثاني ساكن والألف زائدة للتأنيث ثلاثة أوجه؛ ذكرها الشارح في باب النسب (في القسم الأول ص٣٣٣)، وهي:

قَالَ أَبُو عَلي: "وَمَا كانَ عَلَى (فَعْلاء) وَمُذكرُهُ عَلَى (أَفْعَل) فإنَّهُ يُكسَّرُ عَلَى (فُعْل)...[٢]" الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَا كانتِ العَلامَةُ فيه خَامسةً عَلَى ضَرْبين، أحَدُهُما: هَمْزَةٌ ، وَالآخَرُ: ألفٌ، فَالهَمْزَةُ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: صفَةٌ مُذكرهَا (أَفْعَل)، نَحْو: حَمْرَاء، وَهَذا يُجْمَعُ فِي المؤنَّثِ كما يُجْمَعُ فِي المذكَّرِ، نَحْو: حَمْرَاء وَحُمْر.

وَالثَّاني: أنْ يكونَ فِي اسْمٍ مَحْضٍ، نَحْو: صَحْرَاء، وَقَدْ ذُكِرَ حُكْمُهُ.

وَالثَّالثُ: أن يكونَ صِفَةً غَالبةً، نَحْو: بَطْحَاء، وَهَذا يَجْري مَجْرَى الاسْمِ؛ لأنَّ الموصُوفَ لا يكادُ يُذكَرُ مَعَهُ، فلا يُقَالُ: مَكانٌ أبْطَحٌ، وَلا أَرْضٌ بَطْحَاء، وَمِنْ / هُنَا جُمعَ جَمْعَ الأسْمَاءِ، فَقيلَ: أباطح وَبَطحاواتٌ، كما قيل: أَفْكَلٌ وَأَفَاكِلٌ، وَصَحْرَاء وصَحْراواتٌ، وَعَلى هَذَا حُمِلَ قَوْلُه عليه السلام: «لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَات صَدقَة»[١] كأنَّه قَالَ: لَيْسَ فِي البقولِ[٢].

٢٠٢/ب

- أحدها: حذف الألف، فيقال: دُنْييٌّ؛
- الثاني: إثبات الألف وزيادة ألف قبلها، فيقال: دُنْيَاويٌّ.
- الثالث: قلب الألف واوًا، فيقال: دُنْيَوِيٌّ.

وأجود هذه الأوجه: الأول، ثم الثاني، ثم الثالث. ينظر: الكتاب ٣٥٣/٣، والمقتضب ١٤٧/٣، وشرح المفصل ١٤٩/٥، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٧.

(٢) التكملة وفيها: "فإنَّ تكسيره على (فُعْل)..." (فرهود) ص١٧٢، و(مرجان) ص٤٥٧.

(١) رواه الترمذي في سننه ٣٠/٣، (كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الخضروات)، وقال عن إسناده: "ليس بصحيح، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وإنما يُروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلا". ورواه الدار قطني في سننه ٧٠/٢، (كتاب الزكاة، باب ليس في الخضروات صدقة) بأسانيد مختلفة ضعفها الإمام الغساني في كتابه: تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ص٢٠١.

(٢) جاء في النهاية لابن الأثير ٤١/٢ : "في حديث مجاهد (ليس في الخضروات صدقة) يعني: الفاكهة والبقول، وقياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع؛ وإنما يُجمع به ما كان اسمًا لا صفة، نحو: صحراء وخنفساء، وإنما جمعه هذا الجمع لأنه قد صار اسمًا لهذه البقول لا صفة، تقول العرب لهذه البقول: (الخضراء) لا تريد لونها"، وينظر: درة الغواص ص١٦١.

وَأمَّا الألفُ فنحو: حُبَارَى، وَسُمَانَى، وَيُقْتَصَرُ فِي جَمْعِه عَلَى (حُبَارَيَاتٍ) لا غيرَ، وَلا يُقالُ: حَبَارَى كما فُعِلَ فِي (حُبْلَى) وَ(صَحْرَاء)؛ لكَثْرةِ مَا يَلحَقُه مِنَ التَّغيِيرِ، وَذلكَ أنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلكَ لفتحتَ الأَوَّلَ، وَأَبدلتَ مِنَ الألفِ ألفَ التَّكسيرِ، وَمِنْ ألفِ التَّأنيثِ يَاءً ثم ألفًا، وَأنتَ مُسْتَغنٍ عَنْ ذَلكَ بالتَّصْحِيحِ[٣]، وَقَدْ قَالَ أبو الحسَنِ[٤]: حُبَارَى قَدْ يُرادُ به الجنسُ، فاسْتُغْنِي به عَنْ التَّكسيرِ، وَأنْشَدَ أبُو عَلي[٥]:

وَأَشْلاءُ لَحْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيدُهَا[٦] إِذَا نَحْنُ شِئْنَا صَاحِبٌ مُتَأَلِّفُ[٧]

أَيْ: إذَا شِئنَا صَادَ لنا صَاحِبُنَا حُبَارَيَات، وَالأشلاءُ: بَقَايَا اللحْمِ، وَذَا لا يَكونُ إلا في الوَاحِدِ.

قَالَ أبو عَلي:"وَمَا كانتْ العَلامةُ فيه سَادِسَةً..."[١] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (فَاعِلاء) يُشْبِهُ (فَاعِلَةً) في أنَّ ثَانيها ألفٌ وَآخرُه عَلامَةُ تأنيثٍ، وَكَمَا جُمِعَتْ (فَاعِلةٌ) عَلَى (فَوَاعِلَ) نَحْو: ضَارِبَة وَضَوَارِبَ كَذلكَ (قَاصِعَاء)[٢] تُجْمَعُ عَلَى (قَوَاصِعَ)،

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٣٦/٢: "فأما قوله عليه السلام: (ليس في الخضروات صدقة) فإنه من إجراء الصفة مجرى الاسم، وهو شاذّ لا يقاس عليه".

(٣) قال سيبويه ٦١٧/٣: "أمَّا ما كان على (فُعَالَى) فإنه يجمع بالتاء، وذلك: حُبَارَى وحُبَارَيَاتٌ، وسُمَانى وسُمَانَيات ... ولم يقولوا: حَبَائِرُ ولا حَبَارَى ولا حَبَار؛ ليفرقوا بينها وبين فَعَلاء وفِعالة وأخواتها، وفَعيلة وفُعالة وأخواتها". وينظر: شرح المفصل ٦٢/٥.

(٤) ينظر: التكملة ص١٧٢، وجاء في معاني القرآن للأخفش ٢٦٨/١: "وقالوا (حُبَارى) للواحد، وقالوا للجماعة: (حُباريات)، وقال بعضهم للجماعة: (حُبارى)".

(٥) لم أجد هذا البيت فيما رجعت إليه من كتب أبي علي، وقد أنشده أبو الحسن في معاني القرآن ٢٦٨/١.

(٦) في الأصل: يصيدنا، والتصويب من المصادر في الحاشية التالية.

(٧) البيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٥٥٥/٢، والفرزدق هو: أبو فراس همَّام بن غالب بن صعصعة بن ناجية من بني مجاشع بن دارم من تميم، اشتُهر بنقائضه مع جرير، قال عنه يونس: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة = العرب، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من الإسلاميين، مات بالبصرة سنة عشر ومئة وقد قارب المئة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٢٩٨/٢، والشعر والشعراء ٤٧١/١، ومعجم الشعراء ص٤٦٥، ووفيات الأعيان ٨٦/٦.

والبيت له في: سر الصناعة ٦٩٣/٢، وأمالي المرزوقي ص٤٣٩، وشرح المفصل ٩٠/٥.

والمقصود بالصاحب المتألف: صقر أو بازي يصيد لهم الحبارى.

(١) التكملة (فرهود) ص١٧٢، و(مرجان) ص٤٥٧.

وَهْوَ أَوْلَى لِطُولِ الكلمَةِ، وَكَذلكَ (دَامَّاءُ ودَوَامُّ)[3]، وَأَمَّا (سَابِياءُ وَسَوَابٍ) فَهْي: الجلدَةُ التي تخرُجُ عَلَى المولُودِ، والجَمْعُ (سَوَابٍ)، قُلبتْ هَمْزَتُهَا ياءً وَألفُهَا أيضًا، ثم عُملَ فيهَا مَا ذَكرنَا فِي (صَحَارٍ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

تَرَبَّعْنَ منْ وَهْبِينَ أَوْ بِسُوَيْقَةٍ مَشَقَّ السَّوابِي عَنْ رُؤوسِ الجَآذِرِ[4]

/ تَرَبَّعْنَ: نَزَلنَ فِي الرَّبِيعِ، وَوَهْبِينَ: مَوضعٌ، وَكَذلكَ سُوَيْقَةٌ[5]، وَمَشَقَّ السَّوابي: أي ٢٠٣/أ

مَوْضِعُ شَقِّهَا، وَهْوَ مَفْعولُ (تَرَبَّعْنَ)، وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ ظَرْفًا[1] كَما قَالَ مُتَمِّمٌ[2]:

قَاظَتْ[3] أُثَالَ إلى النَّقَا وَتَرَبَّعَتْ بِالحَزْنِ عَازِبَةً تُسَنُّ وَتُوْدَعُ[4]

---

(٢) القاصعاء: جُحرٌ من جِحَرَة اليرابيع الذي تَقْصَعُ فيه، أي: تدخل. الصحاح ١٢٦٦/٣ (قصع)

(٣) الدَّامَّاء: إحدى جِحَرَة اليربوع. الصحاح ١٩٢١/٥ (دمم).

(٤) البيت من شواهد التكملة ص١٧٢، من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ١٦٩٧/٣، والمقصور والممدود للقالي ص٤٠٢، والمحكم ١٩٣/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٠/٢، والمصباح ١٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٥١، واللسان ٢٠٥/٦، والتاج ٢٤٦/١٦ (لحس). وبلا نسبة في: الشيرازيات ٢٠٤/١.

(٥) وَهْبِين –على وزن (فَعْلِين)–: رمل لبني تميم وسط الدهناء. ينظر: معجم ما استعجم ١٣٨٤/٤، ومعجم البلدان ٣٨٥/٥.

وسُوَيْقَة –على لفظ التصغير–: موضع بشقِّ اليمامة، وسُويقة أيضًا: موضع على مقربة من المدينة. ينظر: معجم ما استعجم ٧٦٧/٣، ومعجم البلدان ٢٨٦/٣.

(١) جاء في شرح شواهد الإيضاح ص٥٥٢: "وقوله: (مشقَّ السوابي) ظرف، أي: تربعن في مشقِّ السوابي أو وقت يشقُّ السوابي، يعني زمن الربيع".

والظاهر من القول السابق أن نصب (مشقَّ السوابي) يخرَّج على أنه ظرف مكان، أو ظرف زمان، والأرجح عندي تخريجه على الظرفية الزمانية؛ لأن شرط نصب ظرف المكان المشتق من المصدر أن يكون عامله من لفظه، وما ورد من كلام العرب منصوبًا بعامل ليس من لفظه فهو شاذ، نحو: هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، خلافًا للكسائي؛ إذ جعله مقيسًا. ينظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٤١٢/١، وشرح الشافية الكافية ٦٧٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٢، والهمع ١٥٥/٣. وعليه فتخريج البيت على الوجه المقيس أرجح من تخريجه على الوجه الشاذ.

(٢) أبو نهشل مُتَمِّم بن نُويرة بن جَمْرة بن شدَّاد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع من تميم، مخضرم أدرك الإسلام فأسلم، اشتُهر برثائه لأخيه مالك، جعله ابن سلام المقدَّمَ في طبقة أصحاب المراثي. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٢٠٤/١، والشعر والشعراء ٣٣٧/١، ومعجم الشعراء ص٤٣٢، والإصابة ٧٦٣/٥.

تُوْدَعُ: تُرْكَبُ[٥]. وَأَمَّا قَولُ طَرَفَةَ:

تَرَبَّعَتِ القُفَّينِ...[١]

---

(٣) الأصل: قاضت، والصواب ما أثبت.

(٤) البيت من الكامل، لمتمم في شعره ص٩٤، وفي: المفضليات ص٤٩، وسمط اللآلي ٦٢٥/٢، ومعجم ما استعجم ١٠٥/١، ٤٤٢/١، ١٢٥٢/٤، ومعجم البلدان ٩٠/١، والتاج ١٦٠/٢٢ (ودع)، ٢٦٠/٢٧ (أثل).

ونُسب إلى مالك بن نويرة في: تهذيب اللغة ٨٧/٣، وأساس البلاغة ص٣١١، واللسان ٣٨٥/٨ (ودع). ومالك هو أخو مُتَمِّم، يكنى أبا حنظلة، كان شاعرًا شريفًا فارسًا، وكان سيد بني يربوع، قتله ضرار بن الأزور بأمر من خالد بن الوليد أيام الرِّدَّة، وخبر مقتله مفصل في الأغاني ٢٩٠/١٥، تنظر ترجمته في: معجم الشعراء ص٢٦٠، وسرح العيون ص٨٦، والإصابة ٧٥٤/٥.

والبيت بلا نسبة في: المحكم ١٨٠/١٠، واللسان ١٠/١١ (أثل).

أثال: موضع بالقصيم من بلاد بني أسد. معجم ما استعجم ١٠٦/١.

الملا: موضع من أرض كلب. معجم ما استعجم ١٢٥٢/٤.

الحزن: بلاد يربوع، وهي أطيب البادية مرعى. معجم البلدان ٢٥٤/٢.

قاظت وتربعت: أقامت فصلي القيظ والربيع، والضمير فيهما يعود إلى الناقة في البيت قبله. العازبة: المتَنَحِّيَة. تُسَنُّ: يُحْسَنُ إليها ويُبْلَغُ منها في تَعَاهدها كما يبلغ الصيقل من السيف في صقله بالمِسَنّ. تودع: من الدعة والخفض. نبَّه بهذا على عزِّ أربابها، وأن رعاتهم تبعُدُ في الأرض آمنة، لا تخاف مُغيرًا. ينظر: شرح اختيارات المفضل ٢٤٨/١.

(٥) لم أقف في معاجم اللغة وشروح المفضليات التي اطلعت عليها على أن (تُوْدَعُ) بمعنى : تُرْكَبُ، والذي فيها أن (تُوْدَعُ) بمعنى: تُوَدَّع. ينظر: شرح المفضليات للأنباري ص٦٥، وتهذيب اللغة ٨٧/٣، واللسان ٣٨٥/٨، والتاج ١٦٠/٢٢ (ودع). =

= وذكر التبريزي في شرحه لاختيارات المفضل ٢٤٩/١ أن (تُوْدَعُ) من الدَّعة والخفض، وإلى هذا المعنى مال محققا المفضليات –هارون وشاكر– عند تفسير البيت ص٤٩، حيث قالا: " تُودَعُ: من الإيداع، وهو كالتوديع: جعلها في دَعَةٍ وراحة، وهذا التفسير ليس في المعاجم".

(١) جزء من بيت من الطويل من معلقته، في ديوانه ص٢٣، وتمامه:

تَرَبَّعَتِ القُفَّينِ في الشَّوْلِ تَرْتَعِي   حَدَائِقَ مَوْلِيِّ الأَسِرَّةِ أَغْيَدِ

وهو له في: جمهرة أشعار العرب ٤٢٥/١، وشرح القصائد السبع ص ١٥٤، وشرح القصائد التسع ٢٢٤/١، وشرح القصائد العشر ص١٠٥، واللسان ٣٥٩/٤ (سرر)، والتاج ٤/١٢ (سرر)، ٢٩/٢١ (ربع).

القفُّ: ما غلُظ من الأرض وارتفع ولم يبلغ أن يكون جبلا، والضمير في (تربعت) يعود على الناقة في الأبيات السابقة. والشَّوْل: جمع شائلة، وهي التي قد أتى عليها من نتاجها ثمانية أشهر فخفَّتْ بطونها وضروعها. الموليّ: الذي أصابه مطر الولي، وهو مطر يقع بعد مطر قبله. الأسرَّة: بطون الأودية، والواحدة: سرارة، وهي أكرم الوادي. الأغيد من

فَالأَشْبَهُ أنْ يكونَ مَفْعُولاً به عَلى السَّعَةِ؛ لأنَّه مكانٌ مَخْصوصٌ، وَالجَآذِرُ: جَمْعُ جُؤذَرٍ، وَهْوَ وَلدُ البَقَرَةِ.

وَأمَّا (حَانِياءُ)[2] فَكَسَابِيَاء فِي الحُكْمِ وَالجَمْعِ، وَأمَّا (قُنْبُرَاء) فهي القُبَّرَة بعينها[3]، وَليستْ مِثلَ (قَاصِعَاء)، وَإنَّمَا ذَكرهَا لأنَّ زِيادتَهَا سَادِسةٌ، وَجَمْعُهَا (قَنَابِرُ) مِثلُ جَمْعِ (قُنْبَرٍ وَقَنَابِر).

[باب تكسير الأربعة]

قَالَ أبُو عَلي:"بَابُ تَكسيرِ الأَرْبعةِ، بَنَاتُ الأرْبعَةِ عَلَى ضَرْبين، أَحَدُهُمَا: مَا لا زِيَادَةَ فيه، وَالآخَرُ: مَا رَابِعُهُ حَرْفُ مَدٍّ زَائِدٍ..."[1] البَابُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَا هُو عَلى أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: لا زَائدَ فيه بِحَالٍ، نَحْو: جَعْفَرٍ، وَضِفْدِعٍ.

وَالثَّانِي: مَا هُو ثُلاثي زِيدَ فيه حَرْفٌ للإلحاقِ، نَحْو: جَدْوَلٍ، وَحِيَفْسٍ[2].

النبات: الريَّان الناعم المتثنِّي. ينظر: شرح القصائد السبع ص١٥٤-١٥٦، وشرح القصائد العشر ص١٠٥-١٠٦، والقاموس ص٣٨٩ (غيد).

(٢) لم أقف على معنى هذه اللفظة فيما رجعت إليه من مصادر، وقد نقل محقق التكملة ص١٧٢ الدكتور حسن شاذلي عن إحدى نسخها ما يلي: "نص الشيخ عبد القاهر في حاشية الإيضاح أن قوله: (حانياء وحوانٍ) تصحيفة وقعت في كتاب سيبويه، وصوابه: جاثياء وجواثٍ". ولم أقف على هذا التعقب في شرح التكملة المطبوع، وجاثياء تصحيف أيضًا، صوابه: حاثياء، وهي من جحر اليربوع. ينظر: المقصور والممدود للقالي ص٤٠٠-٤٠١، واللسان ١٤/١٦٥، والقاموس ص١٦٤٢، والتاج ٣٧/٢٠٠ (حثى).

(٣) القُنْبُرَاء لغة في القُبَّرَة، و القُبَّرَة: ضرب من الطير. ينظر: الصحاح ٢/٧٨٤، واللسان ٥/٦٩ (قبر).

(١) التكملة وفيها: "...حرف لين زائد" (فرهود) ص١٧٣، و(مرجان) ص٤٥٨.

وَالثَّالثُ: مَا فيه زَائدٌ لا للإلحاقِ، مِثْلُ: قِنْدِيلٍ، وَقِرْطَاسٍ، وَعُرْقُوبٍ.

وَالرَّابعُ: مَا كانَ العَينُ فيه مُضاعَفًا، نَحْو: سُلَّمٍ.

وَتُجْمَعُ هَذه كُلُّهَا جَمْعًا وَاحِدًا فِي القِلَّةِ وَالكَثْرَة، وَذَلكَ عَلَى مِثَالِ (فَعَالِيل)، نَحْو: ضَفَادِعَ، وَجَدَاوِلَ، وَقَنَادِيلَ، وَسَلالِيمَ، وَإِنَّمَا كانَ كَذلكَ لأنَّ جُمُوعَ القِلَّةِ مُخْتَصَّةٌ بالثُّلاثي، فَلَو جُمِعَتْ هَذه عَلى تِلكَ الأبْنِيَةِ لحُذِفَ منهَا حَرْفٌ وَاخْتَلَّ البِنَاءُ.

فَأَمَّا مَا كانَ قبل آخرِهِ وَاوٌ أو ألفٌ / فإنَّهَا تُقلبُ ياءً، نَحْو: عُرْقُوبٍ وَعَرَاقِيبَ، وَقِرْطَاسٍ وَقَرَاطِيسَ، وَإِنَّمَا قُلبتْ يَاءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلهَا، وَأَمَّا الياءُ فتبقى عَلَى لَفْظِهَا، نَحْو: دِهْلِيزٍ وَدَهَاليزَ، وَحُكمُ الملحَقِ حُكْمَ الأصْليّ، نَحْو: خُنْفُسٍ، تَقُول فِي جَمْعِهِ: خَنَافِسُ، وَكَذلكَ جَدْولٌ وَجَدَاوِلُ، ومنْ ذلكَ: جَ ِنْجَ ِنٌ -بِكَسْرِ الجِيمَينِ وَفَتْحِهِمَا- وَالجَمْعُ جَنَاجِنُ، وَهي: عِظَامُ الصَّدْرِ، وَالبُرْثُنُ: مِخْلَبُ الطَّائرِ وَالسَّبُعِ، والقِمَطْرُ: وِعَاءٌ كالسَّفَطِ[3]، وَالدَّيْسَمُ: وَلَدُ الذِّئْبِ، وَهْوَ نَبْتٌ أيضًا، وَالعِثْيَرُ: الغُبَارُ، وَالجُنْدَبُ: ذَكَرُ الجَرَادِ، وَأَمَّا القَرْدَدُ: فَهْي الأرْضُ المسْتويَةُ[1].

٢٠٣/ب

(٢) الحِيَفْسُ: الغليظ القصير القامة الكثير اللحم. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٨٩.

(٣) السَّفَطُ: ما يُعبَّأ فيه الطيب وما أشبهه من أدوات النساء، والجمع: أسفاط. تهذيب اللغة ٢٣٨/١٢، واللسان ٣١٥/٧ (سفط).

(١) القَرْدَدُ: المكان الغليظ المرتفع. الصحاح ٥٢٤/٢ (قرد)، والمحكم ٣٠٨/٦، واللسان ٣٥١/٣، والقاموس ص٣٩٥ (قرد).

[باب ما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل]

قَالَ أبُو عَلي:"بَابُ مَا بِنَاءُ جَمْعِهِ عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ وَاحِدِهِ المسْتَعْمل، وَذَلكَ قَوْلُهُم: بَاطِلٌ وَأبَاطِيلُ، وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثُ، وَعَرُوضٌ وَأَعَارِيضُ..."[1] البَابُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الألفَاظُ المذكورَةُ فِي هَذا مَجْموعةٌ عَلى غَيْرِ قِياسِ وَاحِدِهَا، وَهْوَ مِمَّا شَذَّ عَنْ قِياسِ الجَمْع[2]، فمنْ ذَلكَ: أبَاطِيلُ، الوَاحِدُ (بَاطِلٌ)، وَقِياسُ هَذا الجَمْعِ أنْ يكونَ وَاحِدُهُ (إبْطِيلاً) أَو (إبْطَالاً) أَو (إبْطُول)، فيُقلبُ الزَّائدُ الرَّابعُ يَاءً عَلَى القِياسِ. وَأمَّا (أَحَاديثُ) فَجَمْعُ

(١) التكملة (فرهود) ص١٧٤، و(مرجان) ص٤٥٩.

(٢) ينظر شواذ الجمع في: الكتاب ٦١٦/٣، والأصول ٢٩/٣، ودقائق التصريف ص٤٠١، والمخصص ١١٤/١٤، وشرح المفصل ٧٢/٥، وشرح الشافية ٢٠٤/٢، وشرح الجاربردي ١٤٩/١.

٢٠٤/أ

(حَدِيثٍ)، وَكَانَ قِيَاسُهُ (حُدُثًا) أَو (أَحْدِثَةً)، مِثْل: رُغُفٍ، وَأَرْغِفَةٍ، وَقِياسُ (أَحَادِيث) أنْ يَكونَ وَاحِدُهُ كما ذَكرنا فِي وَاحِدِ (أبَاطِيل)، وَلَيْسَ وَاحِدُه (أُحْدُوثَةً)؛ لأنَّ الأُحْدوثةَ الخَصْلةَ التي يُذْكَرُ بِهَا الرَّجُلُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَهَذا غَيْرُ مُرادٍ هُنَا، وَلذلكَ لا تَقُولُ: أُحْدُوثةُ النَّبِي صَلَّى الله عَليهِ وَسَلَّمَ وَأنْتَ تُرِيدُ حَدِيثَهُ. وَأمَّا (أَعَارِيضُ) فَشَاذٌّ؛ لأنَّ الوَاحِدَ (عَرُوضٌ) / وَقياسُهُ (أَعْرِضَةٌ) وَ(عُرْضَانٌ) وَ(عُرُضٌ)، وَقِياسُهُ أنْ يَكونَ وَاحِدُهُ (أَعْرَاضًا) وَنَحْوهُ. وَأمَّا (أَرَاهِطُ) فوَاحِدُهُ (رَهْطٌ)، وَكانَ قِياسُهُ (أَرْهُطًا) وَ(رُهُوطًا)، وَلكنْ جَاء عَلَى مِثْلِ جَمْعِ (أَرْهَاطٍ)، وَلَمْ يُسْمَعْ تَكْسِيرُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ)، وَلا عَلَى (أَفْعُلٍ). وَأمَّا (لَيَالٍ) فوَاحِدَتُهَا (لَيْلَةٌ)، وَقِياسُهَا (لِيَالٍ)، مِثْلُ: خَيْمَةٍ وَخِيَامٍ، وَلكنْ جُمِعتْ عَلَى غَيْرِ هَذا المثالِ، فكانَ وَاحِدُهَا (لَيْلاة)، فَزادُوا فيه اليَاءُ، وَقَدْ جَاءتْ فِي التَّصْغِيرِ عَلَى القِياسِ، فَقَالُوا: لُيَيْلَةٌ[1]، وَقَدْ حَكَى بَعْضُهم أَنَّهُ جَاءَ فِي الشِّعْرِ (لَيْلاةٌ)[2]، فَعَلَى هَذا يَكونُ الجَمْعُ مَقِيسًا، مِثْل: سِعْلاةٍ وَسَعَالِي.

وَأمَّا (أَهْلٌ وَأَهَالِي) فَشَاذٌّ؛ لأنَّ (أهْلاً) (فَعْلٌ)، وقياسُهُ (أَفْعُلٌ) وَ(فُعُولٌ) وَ(أَفْعَالٌ) عَلَى ضَعْفٍ، وَأمَّا (آهَالٍ) عَلَى (أَفْعَال) فبعيدٌ[3]، وَقياسُ وَاحِدِه: آهِلَةٌ وَأَهَالٍ، مثل: جَارِيَةٍ وَجَوارٍ،

---

(١) القياس تصغير (ليلة) على (لُيَيْلَة)، إلا أن المسموع: (لُيَيْلِيَة)، وهذا التصغير جاء على خلاف القياس. ينظر: الكتاب ٦١٦/٣، والمحكم ٣٩٦/١٠، ودرة الغواص ص١٨٥، والإنصاف ٨١٢/٢، ومغني اللبيب ص٧٠، والتاج ٢١٠/٣٠ (ليل).

(٢) من ذلك ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز:

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلاهْ
حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إذْ رَاهْ
يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهْ

ينظر: الخصائص ٢٦٧/١، والفَسْر ٩٣٨/١، والمحتسب ٢١٨/١، والمحكم ٣٩٦/١٠، وشرح المفصل ٧٣/٥، واللسان ٦٠٨/١١ (ليل)، ومغني اللبيب ص٧٠، وشرح شواهد الغني ١٥٠/١، وشرح أبيات المغني ٢٨٠/١، وشرح شواهد شرح الشافية ص١٠٢.

(٣) من ذلك قول أبي النجم العِجْلي (الرجز):

وَبَلْدَةٍ ما الإنْسُ من آهَالِهَا

وَآصَالٍ وَأَصَائلَ، وَهَذه كُلُّها قدْ زِيدَ فيهَا حَرْفٌ أو أكْثَر، فَخَرجتْ بِذلكَ عنْ نَظَائرِهَا، وَمثلُ هَذه الزِّيَادةِ قدْ وَقعَتْ فِي النَّسَبِ، قَالُوا فِي النَّسَبِ إلى (البَحْرينِ): بَحْرَانِيٌّ، وَكانَ القياسُ: بَحْرِيًّا؛ لأنَّ عَلَمَ التَّثنيةِ يَسْقَط فِي النَّسَبِ، ولكنَّهُم حَذَفُوهَا، وَزَادُوا الألفَ وَالنُّونَ، فكأنَّهُم قَصَدُوا بذلكَ ألاّ يَلْتَبسَ النَّسَبُ إلى (البَحْرينِ) بالنَّسَبِ إلى (البَحْرِ)[٤].

وَأمَّا (أَرْضٌ) فَقَدْ جُمِعَتْ عَلَى (أَفْعَالٍ)، فَقَالُوا: آرَاضٌ[١]، وَهْوَ شَاذٌّ؛ لأنَّ الوَاحِدَ ثُلاثي سَاكِنَ العَينِ إلاّ أنَّهُ جازَ ذَلكَ لأنَّ العَيْنَ رَاءٌ، وَهي تُشْبهُ الوَاو فجَمَعُوهُ كما جَمَعُوا (فَرْدًا) عَلَى (أَفْرَادٍ)، وَ(فَرْخًا) عَلَى (أَفْرَاخٍ)، وَقَدْ قَالُوا: أَرَاضٍ فَجَمعوهَا جَمْعَ (فَعْلاء)، نَحْو: صَحْرَاء / وَصَحَارٍ، وَقَدْ قَالُوا: أُرُوضٌ، مِثْل: فَلْسٍ وَفُلُوسٍ، وَهَذَا قِياسٌ[٢]. ٢٠٤/ب

وَأمَّا (مَكَانٌ) فَقَدْ جَمَعُوه عَلى (أَمْكُنٍ)[٣]، وَالقياسُ (أَمَاكِنُ) وَ(أمْكِنَةٌ)، وَ(فَعَالٌ) إذَا كَانَ مُؤنَّثًا فقياسُ جَمْعِهِ (أَفْعُلٌ)، مِثْل: عَنَاقٍ وَأَعْنُقٍ، وَ(مَكانٌ) مُذَكَّرٌ، وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ أجْرَاهُ مُجْرَى المؤنَّثِ إذَا كانَ المكانُ بُقْعَةً.

ينظر: ديوانه ص٣٨٩، والتذكرة الحمدونية ٣٩٨/٥، وهو بلا نسبة في: الصحاح ١٦٢٩/٤ (أهل)، وشرح المفصل ٧٣/٥، واللسان ٢٨/١١ (أهل)، والخزانة ٩٣/٨، والتاج ٢٣/٢٨ (أهل).

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣٦/٣، وعلل النحو ص٥٤٣، وأمالي الزجاجي ٥٩-٦٠، ومجالس العلماء ص٢٢٠، وشرح اللمع لابن برهان ٦٣١/٢، وشرح المفصل ١١/٦، وشرح الشافية ٨٢/٢-٨٣.

وذكر ذلك الشارح في باب النسب (القسم الأول من شرح التكملة) ص٣٦١.

(١) روى هذا عن العرب أبو الخطاب الأخفش الأكبر. ينظر: الكتاب ٦١٦/٣، والأصول ٢٩/٣، والصحاح ١٠٦٣/٣ (أرض)، وشرح الجاربردي ١٣٥/١. إلا أن سيبويه قد ذكر في ٥٩٩/٣ أن العرب لم يقولوا: آراض ولا آرُض. وقد علق أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ٣٩/٥أ على قول أبو الخطاب بقوله: "والذي عندي أن هذا غلط وقع في الكتاب من جهتين، أحدهما: أن سيبويه ذكر فيما تقدم أنهم لم يقولوا: آراض ولا آرُض. والأخرى: أن هذا الباب إنما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد، ونحن إذا قلنا أنه (أرض وآراض) و (أهل وآهال) فهو على الواحد، كما يقال: (زند وأزناد) و(فرخ وأفراخ)، وإن كان الأكثر فيه (أفعُل)، وقد ذكر سيبويه مثل هذا فيما تقدم من الأبواب، وأظنه (أرض وأراضٍ)، كما قالوا: أهل وأهالٍ، فيكون بمنزلة (ليلة وليالٍ)، فيشاكل الباب."

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة واختلاف الآراء فيها في: آراء ابن بري التصريفية ٧٩١/٢-٧٩٤.

(٣) كأنّه جمع (مَكْن). ينظر: شرح المفصل ٧٤/٥.

وَأَمَّا (كَرَوَان) فَفَعَلان، وَهْوَ ذَكَرُ الحُبَارَى، وَفِي المثلِ: أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى(٤)، أَيْ لا تتبجح(٥) بِطُولِ عُنُقِكَ، فإنَّ النَّعامَ أَطْوَلُ عُنُقًا مِنك، وَهْو حَاضِرٌ، وَقياسُ جَمْعِهِ (كَرَاوِين)(٦)، مِثْل: سِرْحَانٍ وَسَرَاحِينَ، وَوَرَشَان وَوَرَاشِينَ(٧)، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ عَلَى ذَلكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

حَتْف الحُبَارَيَات وَالكَرَاوِينْ(١)

وَالأَكْثَرُ فِي جَمْعِهِ: (كِرْوَان)(٢) عَلَى (فِعْلان)، فَكَأَنَّهُم حَذَفُوا الزِّيَادَةَ مِنَ الوَاحِدِ، ثم جَمَعُوهُ بزِيَادَةِ الألفِ وَالنُّونِ(٣)، مِثْل: أَخٍ وَإِخْوَان، وَخَرَبٍ وَخِرْبَان، فَأَمَّا قَولُ الشَّاعِرِ:

مِنَ آلِ أبي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ   كَأَنَّهُمُ الكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيًا(٤)

(٤) يُضرب للرجل يُتَكلَّم عنده فيظنُّ أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك، إي: اسكت فإني أريد من هو أنبل منك، وقيل: يُضرب لمن يتكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، وقيل غير ذلك. ينظر: جمهرة الأمثال ١٩٤/١، ومجمع الأمثال ٤٣١/١، والمستقصى ٢٢١/١.

(٥) الكلمة غير واضحة في الأصل، واجتهدت في قراءتها.

(٦) ينظر: المخصص ١٢٢/١٥، والخزانة ٣٧٧/٢.

(٧) الوَرَشَان: طائرٌ شِبْه الحمامة. يُجمع على: وِرْشَان على غير قياسٍ. اللسان ٣٧٢/٦ (ورش).

(١) البيت من شواهد التكملة ص٢٠٢، من الرجز، نُسب إلى دُليم أو دَلَم العبشمي في صفة صقر في: المصباح ١٤٦٢/٢، واللسان ٢٢٠/١٥، والتاج ١٩٦/٣٩ (كرا)، ولم أقف له على ترجمة.

وهو بلا نسبة في: تهذيب اللغة ٢٧٨/٧، والمنصف ٧٢/٣، والمخصص ١٥٦/٨، ١١٥/١٤، والمحكم ١٣٥/٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩/٢، واللسان ١٦٠/٤ (حبر).

(٢) ينظر: الكتاب ٦١٧/٣، وذكر ابن سيده في المحكم ١٣٥/٧ أن سيبويه لم يعرف في جمع (الكَرَوَان) إلا (كِرْوَان). وذهب الرياشي إلى أن الكَرَوَان والكِرْوَان للواحد، وكذلك وَرَشَان وَوِرْشَان. ويردُّه بيت ذي الرُّمة الآتي. ينظر: الخزانة ٣٧٧/٢.

(٣) وذلك بحذف ألفه ونونه، فيبقى على (كَرَو)، فتقلب واوه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها طرفًا، فصارت (كَرَا)، ثم كُسِّرت (كَرَا) على (كِرْوَان). ينظر: الكامل ٥٧١/٢، والخصائص ١١٨/٣، والخزانة ٣٧٧/٢.

(٤) البيت من شواهد التكملة ص١٧٤، من الطويل، لذي الرُّمة في ديوانه ١٣١٣/٢، وهو له في: الكامل ٥٧٠/٢، وأمالي الزجاجي ص٩٠، والمنصف ٧٢/٣، والخصائص ٢٢٢/٢، ١١٨/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢١/٢، والمصباح ١٣٥٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢٢، والخزانة ٣٧٧/٢، وبلا نسبة في: كتاب الشعر ١٢٠/١.

يَعْنِي بِلالَ بنَ أَبِي بُرْدَةَ بن أبي مُوسَى[٥] يَهَابُه النَّاسُ كمَا يَهَابُ الكِرَوانُ البَازِيَّ.

وَأمَّا (أَصْحَابٌ) وَ(أَطْيارٌ) فقياسُ وَاحِدِهِ (صَحْبٌ)[٦]، مِثْل: فَرْخٍ وَأفْرَاخٍ، وَأمَّا كَوْنُ وَاحِدِهِ (صَاحِبًا) فشَاذٌّ، وَقِياسُهُ أنْ يَكونَ (صَوَاحِبَ) فِي المؤنثِ وَفِي الاسْمِ، مِثْل: حَاتم وَحَوَاتم، وَصُحَّابٍ مِثْل: كَافِرٍ وَكُفَّارٍ، لكنَّهُ جَاءَ عَلَى الشُّذُوذ. وَأمَّا (أَطْيارٌ) فأكثرهم يَقُولُ هُو جمعُ (طَائرٍ) جَاءَ عَلى الشُّذوذِ[١]، وَالأَقْوَى عِنْدي أنْ يَكونَ جَمْعَ (طَيْرٍ)، مِثْل: بَيْتٍ وَأَبْياتٍ، ثم فِي (طَير) عَلَى [هذا][٢] وَجْهَان[٣]:

أَحَدُهُمَا: هُو مُسَمًّى بالمصْدَرِ.

وَالثَّانِي: أَصْلُه (طَيِّر)، فحذفَ مِثْل: سَيِّدٍ وَهَيِّنٍ، فَعَلى هَذَا / يَكونُ جَمْعُهُ عَلَى (أَطْيارٍ) قِيَاسًا. ٢٠٥/أ

وَقَدْ جَاءتْ أَلفاظٌ أُخْرَى مِنَ الجَمْعِ عَلَى غَيْرِ قِياسِ الوَاحِدِ، نَحْو: مَشَابِه وَمَذَاكِير وَمَلامِح[٤]، وَذَلكَ مُسْتَوفًى فِي الكِتَابِ[٥].

---

(٥) أبو عمرو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، كان جده صاحب رسول الله ﷺ، ولي قضاء البصرة سنة تسع ومئة، ولم يزل قاضيًا حتى عزله يوسف بن عمر سنة خمس وعشرين ومئة وحبسه، ومات في الحبس سنة نيف وعشرين ومئة، وقيل: أول من أظهر الجور من القضاة في الحكم بلال. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٠/٣ (ضمن ترجمة أبيه عامر)، وتهذيب التهذيب ٤٣٩/١، والخزانة ٣٥/٣.

(٦) ذهب الأخفش إلى أنَّ (صَحْبًا) و(طَيْرًا) ونحوهما جمع تكسير، واحده: (صاحب) و(طائر)، وهما عند الجمهور اسما جمع. ينظر: التبصرة والتذكرة ٦٧٩/٢، وشرح المفصل ٧٧/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢، وشرح الشافية ٢٠٣/٢، وشفاء العليل ٣/ ١٠٢٨.

(١) ينظر: الكتاب ٦١٧/٣، والأصول ٣٠/٣، والمخصص ١٤١/٨.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في (طير) أربعة آراء، ذكر أبو البقاء رأيين، والرأيان الآخران هما: أن (طيرًا) اسم جمع، وهو رأي الجمهور، والرأي الآخر: أن يكون جمع تكسير، وهذا رأي الأخفش. ينظر: التاج ٢٣٦/١٢ (طير).

(٤) (مشابه) جمع: شبه، والقياس أن يكون واحده (مَشْبَة)، و(مذاكير) جمع (ذَكَر) والقياس أن يكون واحده (مذكار) أو (مذكير)، و(ملامح) جمع: (لمحة)، والقياس أن يكون واحده (ملمحة). ينظر: الخصائص ٢٦٧/١، والمحكم ٥٧٩/٢، ٣٧٦/٣، ١٩٣/٤، والمخصص ٤٥/١٧، واللسان ٣١١/٤ (ذكر)، والهمع ١٢٠/٦.

[باب جمع الجمع]

قَالَ أَبو عَلي: "بَابُ جَمْعِ الجَمْعِ، اعْلَم أنَّهُم قَدْ جَمَعُوا (أَفْعِلَة) وَ(أَفْعُلاء) عَلَى (أَفَاعِل)[1]**..."**[2] **البابُ.**

قَالَ الشَّارِحُ: العَرَبُ قَدْ جَمَعُوا أَلْفَاظًا مِنَ الجموعِ[3]، وَالقِيَاسُ يَأْبَى ذَلكَ؛ لأنَّ لَفْظ الجمْعِ يَسْتَوعبُ مَا تَحْتَه مِنَ الآحَادِ، فَلا يُسْتَفادُ بِجَمْعه مَرَّة أُخْرى زِيَادة، فَيجِبُ عَلَى هَذَا أنْ يقْتَصر فيه عَلَى المسْمُوعِ، وَلا يُقَاسُ عَلَيه، وَمِنْ هُنَا لا تَقُولُ فِي (أَجْرِبَةٍ): أَجَارِيبُ، وَإنْ كُنَّا قَدْ قُلْنَا فِي (أَسْقِية): أَسَاقٍ، إلا أنَّ جَمْعَ القِلَّة إذَا جُمِعَ كَانَ أَقْرَبَ مِنْ جَمْعِ الكثرة؛ لأنَّ جَمْعَ القِلَّةِ له نَظِيرٌ فِي الآحَادِ، ألا تَرَى أنَّ (غِلْمَة) فِي الأَصْلِ عَلَى وَزْنِ (قِرْبَة)، وَأَمَّا جَمْعُ الكثرَةِ فَلا نَظِيرَ له فِي الآحَادِ. فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ جُمُوعِ القِلَّةِ مَجْمُوعًا فَمِثْلُ: أَيَادٍ، وَاحِدُهَا (أَيْدٍ)، وَ(أَيْدٍ) (أَفْعُل)،

---

(٥) ينظر على سبيل المثال: ٢٨٢/٢، ٢٥٦/٣، ٢٧٥/٣، ٢٣/٤.

(١) في الأصل: أفاعيل، وهو سهو.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٧٥، و(مرجان) ص٤٦٠.

(٣) ينظر جمع الجمع في: الكتاب ٦١٨/٣، والأصول ٣٢/٣، والتبصرة والتذكرة ٦٨١/٢، والمخصص ١١٧/١٤، وشرح المفصل ٧٤/٥، وشرح الشافية ٢٠٨/٢، وشرح الجاربردي ١٥٠/١، والهمع ١٢٣/٦.

وَهوَ مِنْ جُمُوعِ القِلَّةِ، وَأَكثرُ مَا يُسْتَعْملُ فِي اليَدِ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ[٤]، وَمِنْ ذَلِكَ (وَطْبٌ)[٥]، وَجَمْعُهُ فِي القِلَّةِ (أَوْطَابٌ)، وَجَمَعوه عَلَى (أَوَاطِب)، وَقَالُوا فِي (سِقَاء): أَسْقِيَةٌ، وَجَمَعُوه عَلَى (أَسَاقٍ)، [قَالَ الشَّاعِرُ][٦]:

يَحْمِلْنَ قُدَّامَ الجَآ جِيءِ فِي أَسَاقٍ كَالمَطَاهِرْ[٧]

الجَآجِيءُ: جَمْعُ جُؤْجُؤٍ، وَهوَ الصَّدْرُ، وَالمطَاهِرُ: جَمْعُ مِطْهَرةٍ، وَهْي الإِنَاءُ الَّذِي يُتَطَهَّرُ مِنْهُ.

وَقَالُوا: سِوَارٌ وَأَسْوِرَةٌ وَأَسَاوِرُ[١]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[٢] وَقَالُوا: عَرَبٌ وَأَعْرابٌ وَأَعَارِيبُ[٣]، فَقَلَبُوا أَلَفَ (أَعْرَابٍ) يَاءً للكسْرَةِ قَبْلَهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَعَارِيبُ طُورِيُّونَ مِنْ كُلِّ بَلْدَةٍ يَحِيدُونَ عَنْهَا مِنْ حِذَارِ المَقَادِرِ[٤]

٢٠٥/ب

---

(٤) ينظر: ص٥٠-٥١.

(٥) الوَطْبُ: سقاء اللبن خاصة. الصحاح ٢٣٣/١ (وطب).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، للكميت في شعره ٢٢٩/١، وهو له في: المعاني الكبير ٣٢١/١، والمحكم ٢٤٦/٤، وأساس البلاغة ص٣٩٩، واللسان ٥٠٦/٤، والتاج ٢٣٤/١٢ (طهر)، وبلا نسبة في: تهذيب اللغة ١٧٢/١٤، واللسان ٢٤/١٤ (أدا)، وفيهما: (أداوى) بدل (أساق)، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

والبيت في تشبيه الإبل بالقطا، ومفعول (يحملن) هو: (أقوات) في بيت بعده، وهو: =

= أَقْوَاتَ نَاظِرَةَ الفَوَا ئِدِ غَيْرَ رائثَةِ الموَائِرِ

وناظرة: منتظرة، والفوائد: ما تأتيها به الأمهات، ورائثة: بطيئة، والموائر: جمع مائرة، وهن الأمهات لأنها تميرها، أراد: يحملن قدام الجآجيء أقوات ناظرة. ينظر: المعاني الكبير ٣٢٢/١.

(١) ذهب أبو عمرو بن العلاء وأبو عبيدة إلى أن (أساور) جمع (إسْوَار)، وعلى هذا لا يكون من جمع الجمع، ويكون أصله (أساوير)، وحذفت الياء تخفيفًا. ينظر: مجاز القرآن ٤٠١/١، والصحاح ٦٩٠/٢ (سور)، وشرح المفصل ٧٥/٥، وشرح نهج البلاغة ١١٦/١٣، واللسان ٣٨٨/٤ (سور)، والبحر المحيط ٩٢/٦.

(٢) سورة الكهف، من الآية: ٣١، وسورة الحج، من الآية: ٢٣، وسورة فاطر، من الآية: ٣٣.

(٣) (الأعراب) لا واحد له، وجمعه: (أعاريب). ينظر: الكتاب ٢٢٩/٣، واللسان ٥٨٦/١، والقاموس ص١٤٥ (عرب).

/ طُورِيُّونَ: جَمْعُ طُورِيّ، وَهْوَ مِنْ قَولِهِمْ: مَا بالدَّارِ طُورِيٌّ، أَيْ: أَحَدٌ، فَكَأَنَّه قَالَ: فَارَقُوا بِلادَهُمْ حَتَّى قِيلَ: مَا بِهَا طُورِيٌّ، وَالأَصْلُ: المقَادِيرُ؛ لأنَّ الوَاحِدَ المقْدَارُ، وَيَحِيدُونَ: يَعْدِلُونَ.

وَأَمَّا (جِمَالاتٌ) فَهوَ جَمْعُ قِلَّةٍ؛ لِدُخُولِ الألِفِ وَالتَّاءِ فِيهِ، وَالوَاحِدُ (جِمَالَةٌ)، مِثْلُ: حِجَارَةٍ وَذِكَارَةٍ، وَلَو كَانَتْ (جِمَالَةٌ) جَمْعُ كَثْرَةٍ لَتَنَاقَضَ؛ لأنَّ الأَلفَ وَالتَّاءَ مِنْ عَلامَاتِ القِلَّةِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ﴾[٥]، وَالصُّفْرُ فِي الجِمَالِ هِي: السُّودُ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَا الخَطْرُ[١]

فَالجَمَائِلُ: جَمْعُ (جِمَالٍ)، وَ(الجِمَالُ) جَمْعُ كَثْرَةٍ، وَلكنْ لَمَّا كَانَ قَرِيبًا مِنْ بِنَاءِ الوَاحِدِ أَجَازَ جَمْعَهُ، وَالزُّرْقُ: مَوْضِعٌ[٢]، وَتَقَوَّبَ: تثقَّبَ[٣]، كَالقُوبَاءِ، وَالغِرْبانُ هُنَا: جَمْعُ غُرَابٍ، وَهْوَ

---

(٤) البيت من شواهد التكملة ص١٧٥، من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ١٦٩٨/٣، وهو له في: تهذيب اللغة ٨/١٤، ١٠/١٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٥/٢، والمصباح ١٣٦٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٥٦، واللسان ١١٤/١ (طرأ)، ٥٠٨/٤ (طور)، والخزانة ٣٥٥/٧، والتاج ٢٢٧/١ (طرأ)، ١٢/ ٢٣١ (طور). وبلا نسبة في: الشيرازيات ٣٠٣/١.

(٥) سورة المرسلات، آية: ٣٣. هذه قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (جمالة) بغير ألف. ينظر: السبعة ص٦٦٦، والتيسير ص١٧٧. وينظر ما سبق ص١٥ ح٤.

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٧٥، من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٥٦٦/١، وهو له في: الكامل ٦١/١، والتبصرة والتذكرة ٦٨٢/٢، والشيرازيات ٣٠٣/١، والمحكم ١٠٩/٥، ٤٤٨/٧، والمخصص ١١٧/١٤، ومعجم ما استعجم ٦٩٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٦/٢، والمصباح ١٣٧١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٥٧، وشرح المفصل ٧٦/٥، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٣٢١/١، ٥٨٧، ١٢٥٦/٣، والمخصص ٢٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٤/٢.

(٢) قال الأصفهاني في بلاد العرب ٣١٢: "...وعن يسارك قبل ذاك الزُّرقُ اللاتي ذكرهنَّ ذو الرُّمَّة، وهي أجارع (كُثُب) من الرمل وهي من أرض سعد من الدهناء". وينظر: معجم ما استعجم ٦٩٦/٢.

(٣) تقوَّب: تقشَّر. الصحاح ٢٠٦/١، واللسان ٦٩٢/١ (قوب)، وتفسير العكبري قريب من هذا.

عَظْمٌ فِي أَعْلَى الورْكِ، وَالخَطْر -بِفَتْحِ الخَاءِ- مِنْ قَوْلِهِمْ: خَطَرَ البَعِيرُ بِذَنَبِهِ يَخْطِرُ خَطْرًا وَخَطَرَانًا إِذَا ضَرَبَ بِذنبهِ، أَيْ: ضَرَبتْ بأذْنَابِهَا عَلَى أَوْرَاكِهَا حَتَّى صَارَ فِيهَا كَالقُوبَاءِ.

وَقَالُوا فِي (رِجَالٍ): رِجَالاتٌ، فَزَادُوا الألفَ وَالتَّاءَ، وَيُرادُ به ذَو الأَخْطَارِ مِنْ الرِّجَالِ، وَقَالُوا: كِلابٌ وَكِلاباتٌ، وَبُيُوتٌ وَبُيُوتاتٌ، وَقَالُوا: الطُّرُقَاتُ وَالجُزُرَاتُ[٤]، كُلُّ ذَلكَ مِنْ جَمْعِ الكثرَةِ. وَأمَّا (بُيُوتَاتٌ) وَنَظَائِرُهَا فَالوَاحِدُ: بُيوتٌ وَجُزُرٌ وطُرُقٌ، وَكُلُّهَا جَمْعُ كَثرَةٍ، وَالألفُ وَالتَّاءُ مَزِيدتَانِ عَليه، وَهُمَا عَلامَةُ جَمْعٍ إلا أَنَّهَا جُمِعَتْ جَمْعَ التَّأنيثِ نَظَرًا إلى أَنَّهُمَا يَدُلانِ عَلَى القِلَّةِ، فَكَأَنَّهُمْ آثَرُوا فِي مِثْلِ ذَلكَ ألا يَجْمَعُوا بَينَ كَثْرَتينِ، ألا تَرَى أنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ تَصْغِيرَ الجَمْع المكسَّرِ لأَلْحَقْتَهُ / الأَلفَ وَالتَّاءَ، نَحْو: دُرَيْهِمات؛ لِتُنَاسِبَ القِلَّة القِلَّة التي يُوجِبُهَا التَّحْقِيرُ. ٢٠٦/أ

وَأَمَّا (مُعُناتٌ) فَالوَاحِدُ الأَوَّلُ: (مَعِينٌ)، وَفِي وَزْنِهِ قَوْلانِ[١]:

أَحَدُهُمَا: هُو (مَفْعِل) مِنْ (العَيْنِ)؛ لأَنَّهُ الماءُ الكثيرُ يَكونُ فِي البِئْرِ؛ لأَنَّهُ يُدركُ بِالعَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكونَ أَصْلُه (مَعْيونًا)، فَحُذفَ مِثْلَ: مَبِيعٍ وَمَسِيرٍ، وَهْوَ الأَقْوَى.

وَالثَّانِي: أنْ تَكونَ اليَاءُ زَائِدَةً، وَالميمُ أَصْلاً[٢] مِنْ (مَعَنَ) إذَا ذَهَبَ فِي الأَرْضِ، فَكأنَّ الماءَ الكَثيرَ ذَاهبٌ فِي الطُّولِ وَالعَرْضِ، ثُمَّ جُمِعَ عَلَى (مُعُنٍ)، وَهَذَا يَدُلُّ قَطْعًا عَلَى الاشْتِقَاقِ الثَّانِي؛ لأنَّ وَزْنَ (مَعْنٍ): فَعْل، فَالميمُ أَصْلٌ، وَهَذا الجَمْعُ عَلَى مِثَالِ: قَلِيبٍ وَقُلُبٍ، ثُمَّ جَمَعُوا (مُعُنًا) عَلَى (مُعُناتٍ)، وَحُكْمُهَا حُكْمُ (بُيُوتاتٍ).

وَأَمَّا تَشْبِيهُ (جِمَالاتٍ) (بِأَرْضَاتٍ) فَهْوَ أَنَّ (جِمَالاً) بِمَنْزِلةِ الوَاحِدِ المؤنَّثِ بِغيرِ عَلامةٍ، فَإذَا جُمِعَ جُمِعَ بعلامَةِ التَّأنيثِ؛ إذْ كَانَ الجَمْعُ يَرُدُّ الأشْياءَ إلى أُصُولِهَا كالتَّصْغِيرِ، مِثْلُ: هِنْدٍ وَهِنْدَاتٍ، وَأَرْضٍ وَأَرضَاتٍ؛ لأنَّ أَرْضًا مُؤنَّثَةٌ.

---

(٤) في الأصل: الجُزُرَات، والتصحيح من: الكتاب ٦١٩/٣، والتكملة ص١٧٥.

(١) ينظر: المحكم ٢٥١/٢، والمخصص ١٤٨/٩، واللسان ٣٠٤/١٣ (عين)، ٤١٠/١٣، ٤١١ (معن)، والتاج ٢٣٢/٣٥ (عين)، ٩٢/٣٦ (معن).

(٢) فتكون على وزن: (فَعِيل).

وَقَولُهُ: "**لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ**"[3] يَعْنِي أنَّهُ لا يُقدَم عَلَى ذَلكَ إلا بالسَّماعِ؛ إذْ كانَ القِياسُ لا يَقْتَضِيه، وَذَلكَ أنَّ الجَمْعَ كالجِنْسِ يَسْتَوعبُ الآحَادَ كُلَّهَا، فَلا حَاجَةَ إلى جَمْعِهِ مَرَّةً أُخْرَى كالمصْدَرِ فإنَّه جِنْسٌ مُتَنَاوِلٌ للآحَادِ، وَإنَّمَا جُمعَ منه مَا كانَ مُخْتَلفًا، نَحْو: الحُلُومِ، وَالأشْغَالِ، وَأمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ ... مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّي وَتَضْرِيسِي[4]

(فَتُنْذِرَهُمْ) مَنْصُوبٌ عَلَى جَوابِ الاسْتِفْهَامِ، أَيْ: تُبَيِّنَ لَهُمْ شِدَّتِي، وَالتَّضْرِيسُ: التَّأْثِيرُ بِالضِّرْسِ.

وَأمَّا (التَّمْرُ) فَيُجمعُ عَلَى (تُمُورٍ) وَ(تَمَراتٍ) لاخْتِلافِ أَجْنَاسِهِ. وَأمَّا (الحشُّ) فَهْوَ: البُسْتَانُ، / وَفِيه لُغَتانِ: فَتْحُ الحَاءِ وَضَمُّهَا[1]، وَتُجْمَعُ عَلَى (حُشَّان)، وَهْوَ (فُعْلان)، مِثْلُ: رُغْفَان وَجُرْبَان، وَيُجْمَعُ عَلَى (حَشَاشِين). ٢٠٦/ب

وَأمَّا (مُصْرَان) فَوَاحِدُهَا (مَصِيرٌ)، وَهْوَ: المعَا، وَوَزْنُهُ (فَعِيل)، مِنْ مَصَرْتُ الشَّاةَ إذَا حَلَبْت كُلَّ شَيءٍ فِي ضَرْعِهَا، وَكَذَلكَ النَّاقَةُ، وَكَأنَّ المعَا يَخْرِطُ مَا فيه، أَوْ يَخْتَرِطُ الطَّعَامَ إليه، وَجَمْعُهُ (مُصْرَان)، مِثْلُ: رَغِيفٍ وَرُغْفَان، ثُمَّ يُجْمَعُ (مُصْرَان) عَلَى (مَصَارِين)، وَهْوَ (فَعَالين)، مِثْلُ: بُسْتَان وَبَسَاتِين.

---

(٣) التكملة (فرهود) ص١٧٥، و(مرجان) ص٤٦٢.

(٤) البيت من شواهد التكملة ص١٤٦، ١٧٥، من البسيط، لجرير في ديوانه ١٢٨/١، وجرير هو: أبو حَزْرة بن عطية بن الخَطَفَى –واسم الخطفى حذيفة– بن بدر بن سلمة من كليب بن يربوع من تميم، اشتُهر بنقائضه مع الفرزدق، ، وقيل: كان جرير يُحسن ضروبًا من الشعر لا يحسنها الفرزدق، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى = = من الإسلاميين، مات سنة إحدى عشرة ومئة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٣٧٤/٢،٢٩٧، والشعر والشعراء ٤٦٤/١، والأغاني ٨/٥– ٩٤، ووفيات الأعيان ٣٢١/١.

وهو له في: الشيرازيات ٢٠٥/١، والمنتخب في محاسن أشعار العرب ٣١٤/١، والمحكم ٣٦٤/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٥٧/٢، ٨٢٧، والمصباح ١٢٢٣/٢، ١٣٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٠٨، ٥٥٧، واللسان ١٤٦/١٢ (حلم)، وشرح شواهد المغني ١٦٨/١، والتاج ٢٧٥/٣١ (حلم)، وبلا نسبة في: المخصص ١٧/٣، ٨٠/١٣، ٢٩/١٧.

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٩٨/١، وتهذيب اللغة ٢٥٤/٣، والصحاح ١٠٠١/٣ (حشش)، والمخصص ١١٦/١١، واللسان ٢٨٦/٦، والتاج ٧٦/١٧ (حشش).

[باب ما جعل فيه الاثنان على لفظ الجمع]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ مَا جُعِلَ فيه الاثْنَانِ عَلَى لَفْظِ الجَمْعِ، وَذلكَ أنْ يَكُونَ الشَّيْئانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بعْضَ شَيءٍ لا يُفْرَدُ بِه عَنْ صَاحِبِهِ، وَذَلكَ قَولُهُمْ: مَا أَحْسَنَ رُءوسَهُمَا..."[1] البَابُ.

قَالَ الشَّارِحُ: العَرَبُ قَدْ تَضَعُ لَفْظَ الجَمْعِ وَهُمْ يُرِيدُونَ به الاثْنَينِ، وَشَرْطُ ذَلكَ عِنْدَهُم فِي أَغْلَبِ الاسْتِعْمَالِ أنْ يَكونَ المضَافُ إلى الاثْنَينِ مُتَّصِلاً بكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، مِثْلُ: الرَّأْسِ، وَالقَلْبِ، وَاليَمِينِ، وَاليَسَارِ، وَنَحْوِ ذَلكَ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ رُءوسَهُمَا، وَمِنْهُ ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2]، وَإنْ شِئْتَ بَنَيتَ عَلَى القِياسِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي تَعْليلِ وَضْعِ الجَمْعِ مَوضعِ الاثْنَينِ هُنَا أَوْجُهٌ[3]:

أَحَدُهَا: أنَّ الاثْنَينِ جَمْعٌ فِي الحقِيقَةِ؛ لأنَّ حَقيقةَ الجَمْعِ ضَمُّ شَيءٍ إلى شَيءٍ، وَالتَّثْنيةُ كَذَلكَ، فَاسْتَعملوهُ فِي هَذه المَوَاضعِ تَنْبِيهًا عَلَى أَصْلِ الاشْتِقَاقِ، وَبِهَذا أَخَذَ مُعْظَمُ الفُقَهَاءِ،

(١) التكملة وفيها: "هذا باب...لا يُفرد من صاحبه..." (فرهود) ص١٧٦، و(مرجان) ص٤٦٣. ٢٠٧/أ

(٢) سورة التحريم، من الآية: ٤.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٥/١، وشرح المفصل ١٥٥/٤، والخزانة ٥٣٣/٧.

فَإنَّهُمْ حَجَبُوا الأمَّ بِالأخَوَينِ(٤)، وَعَليه حَمَلُوا قَوْلَه تَعَالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾(٥) وَكَذلكَ قَوله: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾(٦) يعني: دَاودَ وَسُليمانَ، وَكَذلكَ قَوله: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ﴾(٧) ثُمَّ قَالَ: ﴿خَصْمَانِ بَغَى/ بَعْضُنَا عَلَى بَعضٍ﴾(٨) وَكَذلكَ قَوله: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا﴾(١)، وَمِنْ ذَلكَ قَولُهُم: إنَّا نَحْنُ فَعَلْنَا، فَالصِّيغةُ صِيغَةُ الجَمْعِ، وَيُرَادُ بِهَا الاثْنانِ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّ أكثرَ مَا فِي الإنْسَانِ مِنْ الأعْضاءِ اثْنَان مِنْ كُلِّ جِنْسٍ، فَحُمِلَ مَا فيه مِنْ عُضْوٍ وَاحِدٍ فِي التَّثنيةِ عَلَى الجَمْعِ حَمْلاً عَلَى الأكْثَرِ.

وَالوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّ الشَّيءَ الوَاحِدَ إذَا لازَمَهُ شَيءٌ آخَر صَارَا اثنين، فإذَا انْضَمَّ إليه مِثْلَهُ صَارا أَرْبعةً، فإذَا ثَنَّوا ذَلكَ الملازِمِ جَمَعُوهُ لينبِّهُوا عَلَى أنَّه مُتبع لِمَا يَصيرُ جَمْعًا.

وَالوَجْهُ الرَّابِعُ: أنَّ غَالبَ أعضاءِ الإنْسَانِ شَيئانِ كاليَدينِ وَالرِّجْلينِ وَالأُذُنينِ، فَمَصْلَحةُ ذَلكَ الجنسِ تَقُومُ بِهِمَا، فإذَا كانَ فِي الإنْسانِ مِنْهُ وَاحِدٌ حَصَلَ جِنْسُ المصْلَحةِ فَشَارَكَ العُضْوينِ فِي تَوقُّفِ حُصُولِ المصْلَحةِ عَلَيهِمَا، وَقَامَ الوَاحِدُ مَقَامَ الاثْنينِ، وَمِنْ ذَلكَ قَولُهُ تَعَالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾(٢)، فَجَمَعَ وَالمرَادُ التَّثنية؛ لأنَّ المرادَ يَمِيناهُمَا؛ لأنَّهُمَا المقْطُوعَانِ مِنْهُما فِي أوَّلِ مَرَّةٍ(٣)، وَقَدْ قَرَأَ ابنُ مَسْعُود(٤): ﴿فَٱقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾، وَقَالَ هِمْيَان(٥):

---

(٤) حَجبُ الأم بالاثنين من الإخوة والأخوات هو رأي الجمهور، وذهب ابن عباس إلى عدم الحجب إلا بالثلاثة من الإخوة والأخوات فصاعدًا، وهي إحدى مسائله الأربعة التي خالف فيها جميع الصحابة استدلالا بظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾. ينظر في هذه المسألة: الحاوي الكبير ٨/٩٨، والفرائض ص٦٣، والمغني ٦/١٦٩.

(٥) سورة النساء، من الآية: ١١.

(٦) سورة الأنبياء، من الآية: ٧٨.

(٧) سورة ص، من الآية: ٢١.

(٨) سورة ص، من الآية: ٢٢

(١) سورة الحج، من الآية: ١٩.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٣٨.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٦/٢٢٨، والبحر المحيط ٣/٤٩٤، وتفسير ابن كثير ٢/٥٤.

وَمَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَينْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَينْ[٦]

المَهْمَةُ: البَرِّيَّةُ، وَالقَذَفُ: البَعِيدُ، وَالمَرْتُ: الذِي لا نَبْتَ فِيهِ، وَقَدْ جَمَعَ فِي هَذَا البيتِ بَيْنَ اللُّغَتينِ، فَجَمَعَ وَثَنَّى.

وَأَمَّا (أَبَابِيتُ) وَ(أَقَاوِيلُ) فَهْوَ جَمْعُ (أَبْيَاتٍ) وَ(أَقْوَالٍ)، وَجَمْعُ الجَمْعِ يُفِيدُ كَثْرَةً عَلَى أَصْلِ الجَمْعِ، فَأَمَّا إذَا ثَنَّيتَ (أَقْوَالاً) وَ(أَبْيَاتًا) فَقُلتَ: أَقْوَالانِ، وَأَبْيَاتَانِ لَمْ يَحْصُلِ الغَرَضُ مَنَ الكَثْرَةِ؛ / لأنَّ (أَقَاوِيلَ) أَكْثَرُ مِنْ (أَقْوَالانِ)، فإنْ كانتِ الأَقْوَالُ مِنْ قَبِيلتينِ أَوْ فِي مَكَانَيْنِ جَازَ أَنْ يُثَنِّي عَلَى هَذَا المعْنَى، وَمِثْلُه قَولُ أبي النَّجْمِ العِجْلِي: ٢٠٧/ب

تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ[١]

(٤) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، حليف بني زهرة، قديم الإسلام، كان أول من جهر بالقرآن بمكة، هاجر الهجرتين، وشهد كل المشاهد مع الرسول ﷺ، وشهد له الرسول ﷺ بالجنة، توفي سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع. تنظر ترجمته في: فضائل الصحابة للنسائي ص٤٦، والاستيعاب ٩٨٧/٣، وأسد الغابة ٣٩٤/٣.

وتنظر القراءة في: تفسير الطبري ٢٢٨/٦، ومعاني القرآن للزجاج ١٧٢/٢، ومختصر في شواذّ القرآن ص٣٩، والبحر المحيط ٤٩٤/٣، وتفسير ابن كثير ٥٢/٢.

(٥) هِمْيان بن قُحافة أحد بني عُوَافة بن سعد بن زيد مناة بن تميم، ويقال: أحد بني عامر بن عُبيد بن الحارث، راجز كان في الدولة الأموية، له أراجيز جياد. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف ص٣٠٤، وسمط اللآلي ٥٧٢/١.

(٦) البيت من شواهد التكملة ص١٠٨، ١٧٦، من السريع، واختلف في نسبته؛ فنُسب إلى: =

= ـ هِمْيان في: الكتاب ٦٢٢/٣، وأمالي ابن الشجري ١٦/٢، ٤٩٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٥/٢، ٨٢٧/٢.

ـ خِطَام المجاشعي في: الكتاب ٤٨/٢، والمصباح ٩٤٦/٢، ١٣٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٨٧، ص٥٦٠، والحلل ص٣٦٤، وشرح المفصل ١٥٦/٤، والخزانة ٥٤٨/٧، وقد صحح ابن يسعون والبغدادي نسبته إلى خِطَام.

وخِطام هو: خِطام الريح بن نصر بن رياح بن عياض بن يربوع، من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم، شاعر إسلامي. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف ص١٦٠، والخزانة ٣١٨/٢.

والبيت بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١١٨/٣، ومجالس ثعلب ص٣١٣، وجمل الزجاجي ص٣١٣، والتبصرة والتذكرة ٦٨٤/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٥٦١/٢، والمخصص ٧/٩، والتبيان ٤٣٦/١.

لأنَّ كُلَّ قَبيلةٍ مِنْهَا لَهَا رِمَاحٌ، وَلَوْ قَالَ: بَيْنَ رِمَاحِ مَالكٍ وَنَهْشَلٍ لَمْ يكنْ نَصًّا عَلَى هَذَا.

وَقَالُوا: لِقَاحَانِ، وَالوَاحِدَة: لِقْحَةٌ، وَالجَمْعُ: لِقَاحٌ، وَقَدْ ثَنَّى الجَمْعَ وَوَصَفَهُ بالتَّثنيةِ أيضًا[٢]؛ لأنَّهُ ذَهَبَ به مَذْهبَ القَطِيعِ ، فكأنَّه قَالَ: قَطِيعانِ، وَقَالُوا: جِمَالانِ أَيْ: قَطِيعانِ مِنْهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

لأصْبَحَ القَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ[١]

الأَوْبَادُ: المتَفَرقُونَ، وَالهَيْجَا: الحَرْبُ.

وَأَمَّا (إِبِلانِ) فَهْوَ بِهَذا المعْنَى إلا أَنَّهُ أَسْهَلُ؛ لأنَّ (إِبِلاً) لم تُكَسَّرْ فَيقالُ: آبَالٌ وَلا إِبَالٌ، فَكانَ أَشْبَهَ بالوَاحِدِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

هُمَا إِبِلانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ فَعَنْ أَيِّهَا مَا شِئْتُمُ فَتَنَكَّبُوا[٢]

---

(١) البيتان في ديوانه ص٣٣٩-٣٤٠، وهما له في: المخصص ١٠٥/١٧، وسمط اللآلي ٥٨١/١، ٨٥٦/٢-٨٥٧، ومجمع الأمثال ١٥٦/٢، وشرح المفصل ١٥٥/٤، واللسان ٦١/١١ (بقل)، والخزانة ٣٩٤/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣١٢، ٣١٣، والتاج ٥٧/٢٨ (بقل).

يصف إبلا رعت البقل في أول الربيع فسمنت، حيث رعت بين هذين الموضعين؛ لأنهما كانا حمًى، ولكن لعزها رعت لا يُخاف عليها الغارة. ينظر: الطرائف الأدبية ص٥٧.

(٢) يشير إلى قول أبي علي في التكملة ص١٧٦: "وقالوا: لقاحان سوداوان".

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٧٦، من البسيط، لعمرو بن العدَّاء الكلبي، ولم أقف له على ترجمة سوى ما جاء في الخزانة ٥٨٥/٧ بأنه شاعر إسلامي.

وهو له في: مجالس ثعلب ص١٤٢، وعلل النحو ص٥١٧، والمخصص ١٠٥/١٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٨/٢، والمصباح ١٣٧٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٠، وشرح المفصل ١٥٤/٤، والمقرب ٤٣/٢، والخزانة ٥٧٩/٧. وبلا نسبة في: الإغفال ١٨١/٢، وكتاب الشعر ١٢١/١.

(٢) البيت من شواهد التكملة ص١٧٧، من الطويل، لشُعبة بن قُمير الطهوي، ولم أقف له على ترجمة سوى القول بأنه شاعر جاهلي أدرك الإسلام، ولم يرَ النبي ﷺ. ينظر: المؤتلف والمختلف ص٢١٠، والإصابة ٣٨٦/٣، والخزانة ٥٦٥/٧-٥٦٦.

تَنَكَّبُوا: اعْدِلُوا عَنْهَا وَاتْرُكُوهَا فإنَّكُم مَغْلُوبُونَ.

[باب ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجمع كقوم وذود إلا أنه من لفظ واحد]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ مَا يَقَعُ مِنْ أَبْنيةِ الأَسْمَاءِ المفْرَدَةِ عَلَى الجَمْعِ كَقَومٍ وَذَوْدٍ إلا أَنَّهُ مِنْ لَفْظِ وَاحِدِهِ، وَذَلكَ كَقَولِهِمْ: رَاكِبٌ وَرَكْبٌ، وَرَاجِلٌ وَرَجْلٌ..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ وَضَعتْ العَرب أَسْمَاءً مُفْرَدَةَ اللَّفْظِ عَلَى جَمْعٍ، وَحُكْمُهَا فِي التَّصْغِيرِ حُكْمِ الوَاحِدِ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلكَ أنَّ مِنْ المعَانِي مَا يُدْرَكُ مِنْ صَرِيحِ اللَّفْظِ، وَمِنْهَا مَا يُدْرَكُ بِالمعْنَى أَو بالقَرَائنِ، أو يُستَدلُّ عَليه بِبَعضِ الأَحْكَامِ، وَهَذَا المعْنَى مَوجُودٌ فِي هَذه الأَسْمَاءِ، وَأَكثرُ مَا يَقَعُ ذَلكَ فِي المعَانِي العَارِضَةِ / كَالجَمْعِ وَنَحْوه، فَمِنْ ذَلكَ: رَكْبٌ، وَوَاحِدُهُ: رَاكبُ البَعيرِ خَاصَّةً، وَلو جَاءَ عَلى الوَاحِدِ لَقَالُوا: رُكَّابٌ أَوْ رَكَبَةٌ، فَعَدلُوا عَنْ هَذا فِي رَاكِبِ البَعِيرِ، وَقَولُهُمْ: ٢٠٨/أ

وهو له في: نوادر أبي زيد ص٤١٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٨/٢، والمصباح ١٣٨٠/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦١، والخزانة ٥٦٤/٧، وبلا نسبة في: كتاب الشعر ١٢٢/١، وشرح المفصل ١٥٤/٤، واللسان ٧٧٠/١، والتاج ١٧٥/٤ (نكب).

(١) التكملة (فرهود) ص١٧٨ وفيها: "هذا باب...على الجميع...وذلك قولهم..."، و(مرجان) ص٤٦٤ وفيها: "هذا باب...على الجميع...من لفظ واحد وذلك قولهم...".

(رَكْبٌ) يَدُلُّ عَلَى أنَّه لغيرِ البَعِيرِ، وَيَدلُّ عَلَى أنَّه مُفْردُ اللَّفْظِ قَولُهُمْ فِي تَصْغِيره: رُكَيْبٌ، وَلو كانَ جَمْعًا لَزادُوا فيه الألفَ وَالتَّاء كَمَا قَالُوا: دُرَيْهِمَات[٢].

وَأمَّا (الرَّجْلُ) فَجَمعُ (رَاجِلٍ) ضِدُّ (رَاكِبٍ)، وَتَصْغِيره (رُجَيْلٌ)، وَأمَّا (رُويْجِل) فَتصغيرُ الوَاحِدِ المفردِ الذِي هُوَ (رَاجِلٌ)، كَمَا تُصَغَّرُ (رَاكِبًا) عَلَى (رُويْكِب)، وَأَنْشَدَ أَبُو زيد[٣]:

وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ … إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أُنَاسٍ بِأَسْوَدَا[٤]

وَاضِعُونَ: حَافِظُونَ رِحَالَهُم إلى أهْلِ الضِّيافَةِ، وَبِأسودَ: يُرِيدُ فِي أَسْوَدَ، وَهْوَ: الليْلُ[١]، وَمنه قَوْلُ مُزَبِّدٍ المدَنِيِّ[٢] حين قيلَ له: أَتُضيفنَا؟ فَقَالَ: مَا هُو إلا الأَسْوَدانِ، فَقَالُوا: خَيْرٌ كَثيرٌ، فَقَالَ: إنه[ليس][٣] التَّمر وَالماء، إنَّما هُو الليْلُ وَالحَرَّةُ[٤]، وَقَالَ الآخَرُ:

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا

أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيًا[٥]

---

(٢) ذهب الأخفش إلى أنَّ (رَكْبًا) و(رَجْلاً) ونحوهما جمع تكسير، واحده: (راكب) و(راجل)، وهما عند الجمهور اسما جمع. ينظر: المنصف ١٠١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٥/٥ب، وينظر: ص١٢٠، ح٦.

(٣) النوادر ص٣٦١.

(٤) البيت من شواهد التكملة ص١٧٨، من الطويل، لعبد قَيْس بن خُفَاف، وهو: أبو جُبيل عبد قيس بن خُفَاف، من بني عمرو بن حنظلة من البراجم، شاعر جاهلي عاش زمن النعمان بن المنذر، قال عنه أبو الفرج في الأغاني ٢٥٤/٨: "وأما عبد قيس بن خُفاف البُرْجُمي فإني لم أجد له خبرًا أذكره إلا ما أخبرني به جعفر بن قُدامة..." وذكر قصة له مع حاتم الطائي. ينظر: الشعر والشعراء ١٦٥/١، وديوان المفضليات ص٧٥٠. =

= وهو له في: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٠/٢، والمصباح ١٣٨٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٣، وبلا نسبة في: المحكم ٣٨٠/٧، والمخصص ٣٥/١، ١٢٢/١٤، وشرح المفصل ٧٧/٥، واللسان ٢٦٨/١١ (رجل).

(١) ذكر القيسي في شرحه لشواهد الإيضاح ٨٣٠/٢ أن (الأسود) موضع. وفي معجم البلدان ١٩٢/١ أن الأسود جبل شامخ لا نبت فيه غير الكلأ، نصفه نجدي ونصفه حجازي.

(٢) مُزَبِّد هو: أبو إسحاق مُزَبِّد المدني، كان كثير المجون، حلو النادرة، له أخبار كثيرة في البخل. تنظر ترجمته في: فوات الوفيات ٥٠٧/٢.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) وردت القصة في: أدب الكاتب ص٤٢، والمحكم ٦٠٠/٨، ونظام الغريب ص٢٧٤.

فَقَولُه: (عَادِيًا) وَصْفٌ له بالمفْرَدِ بِنَاءً عَلَى لَفْظِهِ دُونَ مَعْنَاه.

وَأَمَّا (أُبَيْنُون) فَقَدْ قَدَّمْتُ الكَلامَ عَلَيهِ(٦).

وَأَمَّا (الكَمْأَةُ) فاسْمٌ للجَمْعِ، وَالوَاحِدُ (كَمْءٌ)، وَهو عَلَى خِلافِ نَظَائِرِه؛ لأنَّ نَظَائرَه تَكُونُ الهَاء فِي وَاحِدِهِ، وَتَسْقُطُ فِي جِنْسِهِ، نَحْو: تَمْرٍ، وَلَيْسَ (كَمْأَةٌ) بِتَكسيرٍ، بَلْ عَلَى لَفْظِ الوَاحِدِ، وَلذلكَ تَقولُ فِي التَّصغيرِ: كُمَيْئَةٌ، وَمثلُ ذَلكَ (جَبْءٌ وَجَبْأَةٌ)، وَهْوَ ضَرْبٌ مِنَ الكَمْأَةِ.

وَأَمَّا (عَمَدٌ) فاسْمٌ للجَمْعِ، وَالذي جَاءَ منه أَرْبعةُ أَلفاظٍ: عَمُودٌ وَعَمَدٌ، / وَأفِيقٌ وَأَفَقٌ، وهو: الجِلْدُ، وَأَدِيمٌ وَأَدَمٌ، وَإِهَابٌ وَأَهَبٌ، كُلُّهَا أَسْمَاءٌ للجَمْعِ، وَفِي القُرْآنِ: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾(١) وَالضَّميرُ فِي (تَرَوْنَهَا) عَائدٌ عَلَى العَمَدِ -فِي أَحَدِ القَوْلينِ-، وَفِي الآخَرِ: إلى السَّماءِ(٢)، وَيدلُّ عَلَى أنَّه اسْمُ جَمْعٍ وَليسَ بِجَمْعٍ قَوْلُهم: هُوَ العَمَدُ، وَهْوَ الأَدَمُ، وَلو كانَ جَمْعًا

٢٠٨/ب

(٥) البيتان من شواهد التكملة ص١٧٨، من الرجز، لأُحَيْحَة بن الجُلاَح في ديوانه ص٨٣، وهو: أبو عمرو أُحَيْحَة بن الجُلاَح بن الحرِيش بن جَحْجَبى من الأوس، شاعر جاهلي،كان سيد الأوس في الجاهلية، وكانت أم عبد المطلب بن هاشم تحته، كان كثير المال شحيحًا عليه، يبيع بيع الربا بالمدينة، حتى كاد يحيط بأموالهم. تنظر ترجمته في: الأغاني ٣٦/١٥-٥٣، والخزانة ٣٥٧/٣.

وهما له في: الأغاني ٤٧/١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣١/٢، والمصباح ١٣٨٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٣، وشرح المفصل ٧٧/٥، والصفوة الصفية (القسم الأول ٣٨٦/٢)، والخزانة ٣٥٩/٣، وشرح شواهد شرح الشافية ص١٥٠، وبلا نسبة في: المنصف ١٠١/٢، والمخصص ١٢٢/١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢، والمقرب ١٢٧/٢.

والهاء في (بنيته) يعود إلى حصنه المسمى (الضَّحْيان)، بعُصبة من ماله: قطعة منه. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٣١/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص١٥٢.

(٦) شرح التكملة (القسم الأول) ص٥٠٥-٥٠٦

(١) سورة الرعد، من الآية: ٢، وسورة لقمان، من الآية: ١٠.

(٢) في مطلع الآيتين وهما: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾، ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾. وتنظر الأقوال في الآيتين في: إعراب القرآن للنحاس ٣٤٩/٢-٣٥٠، ومعاني القرآن للنحاس ٤٦٧/٣، ١٨١/٥، ومشكل إعراب القرآن ٣٩٦/١، ٥٦٤/٢، والكشاف ٣٩٢/٢، ٤٧٧/٣، والتبيان ٧٥٠/٢، وتفسير القرطبي ٢٥٢/٥، ٣٨٠/٧، والبحر المحيط ٣٥٣/٥.

لأُنِّثَ، كما تَقُولُ: هي الثِّيابُ وَالحِبَالُ، وَمِثلُ ذَلكَ قَولُهُم فِي جَمْعِ (حَلْقَةٍ): حَلَقٌ، وَهْوَ مُخَالفٌ للوَاحِدِ مِنْ جِهَتَينِ[٣]:

إِحْدَاهُمَا: أنَّ لامَ (حَلْقَةٍ) سَاكنةٌ فِي اللغَةِ الفَصِيحةِ، وَلامُ الجَمْعِ مُحَرَّكَةٌ، وَلَو كَانتْ عَلَى حَدِّ (تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ) لاسْتَوى الأَمْرَانِ.

وَالثَّاني: أنَّ (الحَلْقَةَ) مُؤنَّثٌ، وَ(الحَلَقُ) مُذكَّرٌ، وَلو كانَ (كظُلَمٍ) وَكُسِّرَ لم يُذَكَّرْ.

وَمِثْلُ (حَلْقَةٍ وَحَلَقٍ): نِشْفَةٍ وَنَشَفٍ للحجر الذي يتدلك به[٤].

وَأمَّا (الجَامِلُ) وَ(البَاقِرُ) فاسْمٌ للجَمْعِ يَجْرِي عليه حُكْمُ الوَاحِدِ، فَقَالُوا: هُو الجَامِلُ وَالبَاقِرُ، وَجُوَيْمِلٌ وَبُوَيْقِرٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَجَامِلٍ خَوَّعَ مِنْ نِيبِهِ زَجْرُ المُعَلَّى أُصُلاً وَالسَّفِيحْ[١]

خَوَّعَ: كسَرَ وَنَقَصَ، وَيُرْوى: خَوَّفَ[٢]، وَالمعْنَى وَاحِدٌ، قَالَ الله تَعَالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾[٣] أَيْ: تَنَقُّصٍ، وَالنِّيبُ: جَمْعُ نَابٍ، وَهيَ: المسِنَّةُ مِنَ الإِبِلِ، أيْ: نَقَصَ المَيْسِرُ مِنْ إبِلِ هَذا الرَّجُلِ مِنْ كثرةِ مَا تَخْرُجُ باسْمِهِ فِي المَيْسِرِ وَيذْبَحُه، وَقَالَ أبو علي[٤]: "حَدَّثنَا أبو

(٣) ينظر: الكتاب ٥٨٣/٣، ٦٢٥/٣، والأصول ٤٤٣/٢، والمخصص ٤٤/٤، ١٢١/١٤،

(٤) ينظر: الكتاب ٦٢٥/٣، والمحكم ٢٣٣/٨، والمخصص ٩٦/١٠، واللسان ٣٣٠/٩، والتاج ٢٢١/٢٤ (نشف).

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٧٨، من السريع، لطرفة في ديوانه ١٤٦، وفي الأصل: بالسفيح، والتصحيح من مصادر التخريج.

وهو له في: مجاز القرآن ٣٦٠/١، وتهذيب اللغة ١٨/٣، ٧٥/١١، والمحكم ٢٦٩/٢، ٢٠٤/٣، والمخصص ٢٣/٧، ١٦٢/١٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣١/٢، والمصباح ١٣٨٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٤، واللسان ٤٨٦/٢ (سفح)، ٨١/٨ (خوع)، ١٢٤/١١ (جمل)، والتاج ٢٨٦/٢٠(خوع)، ١٣٤/٢٨(جمل).

(٢) وردت هذه الرواية في: مجاز القرآن ٣٦٠/١.

(٣) سورة النحل، من الآية: ٤٧.

(٤) التكملة ص١٧٩.

إسحاق[٥] أنَّه يُرْوى: مِنْ نَبْتِهِ"، فَيجُوزُ أَنْ يُرِيدَ (بالنَّبْتِ): هُنَا النِّسَاءُ وَالعِيالُ، يُقالُ: نَبَتتْ لَهُمْ نَابتَةٌ أَيْ: نَشَأَ لَهُمْ نَشْءٌ، وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: "يُرْوى: مِنْ بَيْتِهِ"[٦] فِي كِتابِ التَّاءِ[٧]، وَقَالَ: هُو العِيَالُ، وَأَنْشَدَ:

مالِي إِذَا أَنْزِعُهَا صأيتُ

أَكِبَرٌ غَيَّرَني أَمْ بَيْتُ[٨]

أَيْ: أَمْ عِيَالٌ، / يُرِيدُ: إذَا نَزَعَ الدَّلْو صَأَى[١] لِثِقلهَا عَلَيه. وَمَعنَى البَيْتِ عَلَى الأَقْوالِ كُلِّهَا وَاحِدٌ. وَالمُعَلَّى: القِدْحُ السَّابِعُ مِنْ قِدَاحِ الميسِرِ وَلَهُ سَبْعَةُ أَنْصِبَاء. وَأَمَّا (السَّفِيحُ) وَ(المَنِيحُ) وَ(الوَغْدُ) فَثلاثَةٌ تُكثَّرُ بِهَا القِدَاحُ، وَلا أَنْصباءَ لَهَا، وَالأُصُلُ: العَشِيُّ، وَهْوَ الوَقْتُ الذي كَانُوا يَضْرِبُونَ فِيه بالقِدَاحِ. وَيَدلُّ عَلَى أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الوَاحِدِ قَولُه: خَوَّعَ، وَلَمْ يَقلْ: خَوَّعَتْ، وَلا خَوَّعْنَ، وَ(زَجْرٌ) هُو فَاعِلُ (خَوَّعَ).

٢٠٩/أ

---

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج، من أكابر أهل العربية، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد، من تصانيفه: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت، وما ينصرف وما لا ينصرف، توفي ببغداد سنة ست عشرة وثلاث مئة. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص١١٣، وطبقات الزبيدي ص١١١، ونزهة الألباء ص٢١٦، وبغية الوعاة ٤١١/١.

(٦) الصحاح ١٢٠٦/٣ (خوع).

(٧) هذا الرواية ذكرها الجوهري في كتاب العين فصل الخاء، مادة: (خوع)، وليس في كتاب التاء، والذي في كتاب التاء ما ذكره الشارح من قوله: نبتت لهم نابتةٌ أَيْ: نَشَأَ لهم نَشْءٌ. ينظر: ٢٦٨/١ (نبت).

(٨) البيتان من الرجز، لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٧١، ورؤبة هو: أبو الجحّاف بن العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، هو وأبوه راجزان مجيدان عارفان باللغة، وهو أكثر شعرًا من = أبيه وأفصح منه، مات سنة خمس وأربعين ومئة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٧٦١/٢، والشعر والشعراء ٥٩٤/٢، والخزانة ٨٩/١.

وهو بلا نسبة في: الزاهر ٦٠/٢، وأمالي القالي ٢٠/١، والصحاح ١٢٠٦/٣ (خوع)، وسمط اللآلي ٩٧/١، واللسان ١٦/٢، والتاج ٢٢٢/٣٨ (صأى).

(١) صأى: صاح. الصحاح ٢٣٩٧/٦ (صأى).

وَأمَّا (سَرَاةٌ) فالوَاحِدُ منها (سَرِيٌّ)[٢]، وَليسَ (سَرَاةٌ) بِجَمْعٍ، بلْ هُوَ اسْمٌ لَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلكَ ثَلاثةُ أَشْيَاء[٣]:

أَحَدُهَا: فَتْحُ أَوَّله، وَلو كانَ جَمْعًا لكانَ بضمِّ الأوَّلِ، مِثلُ: قَاضٍ وَقُضَاةٍ.

وَالثَّانِي: أنَّ الوَاحِدَ مُشَدَّدٌ عَلَى (فَعِيل)، وَ(فَعِيل) لا يُجْمَعُ هَكَذا[٤].

وَالثَّالثُ: أنَّه يُجْمَعُ بالألفِ وَالتَّاءِ، وَتُرَدُّ الألِفُ إلى الوَاوِ، فَيقالُ: سَرَوَاتُ النَّاسِ.

وَأَمَّا (فَارِهٌ) فَهْوَ الوَاحِدُ، وَهْوَ: النَّشِيطُ، وَاسْمُ الجَمْعِ (فُرْهَةٌ)، وَكذلكَ (صَاحِبٌ وَصُحْبَةٌ)، وَالأَشْبَهُ أنَّ هَذا عَلَى ألفاظِ المصَادِرِ. وَأمَّا (ظِئْرٌ) فَهْوَ وَاحِدٌ، وَهْي التي تُرضِعُ لغَيْرِهَا، وَاسْمُ الجَمْعِ (ظُؤْرَة)، وَيجوزُ أنْ يكونَ فِي الأصْلِ (ظُؤورًا)، مِثْل: ذَكَرٍ وَذُكُورٍ، ثُمَّ أُلحقَ التَّاء فَصَارَ مِثْل (ذُكُورةٍ). وَأمَّا (غَائبٌ وَغَيَبٌ)، وَ(خَادِمٌ وَخَدَمٌ)، وَ(رَائِحٌ وَرَوَحٌ) فكُلُّهَا آحَادٌ، وَاسمُ الجَمْعِ (غَيَبٌ) وَ(خَدَمٌ) وَ(رَوَحٌ)، وَالجَمْعُ المحَقَّقُ عَلَى غَيْرِ ذَلكَ، نَحْو: غُيَّابٍ وَخُدَّامٍ. وَأَمَّا (مَعَزٌ) وَ(ضَأَنٌ) -بِفَتح أَوْسَطه- فَهْوَ اسْمٌ للجَمْع، وَالوَاحِدُ: (مَاعِزٌ) وَ(ضَائِنٌ)، وَأمَّا (عَازِبٌ) فوَاحِدٌ، وَالجمع (عَزِيبٌ)[١]، وكذلك (غازٍ وغَزِيٌّ)، قَالَ امْرُؤ القَيْسِ[٢]:

---

(٢) السَّرِيُّ: الرئيس، وذو المروءة والشرف. ينظر: المصباح المنير ص١٤٤، والقاموس ص١٦٧٠ (سرا).

(٣) ينظر: الكتاب ٦٢٥/٣، والأصول ٣١/٣، والمخصص ١٢١/١٤، وشرح المفصل ٧٩/٥.

(٤) (فَعِيل) بمعنى فاعل -مضعفًا أو معتلاً- يجمع على (أَفْعِلاء)، نحو: شديد وأشدَّاء، وغنيّ وأغنياء، وصفيّ وأصفياء. ينظر: الكتاب ٦٣٤/٣، والمقتضب ٢٠٨/٢، والأصول ١٧/٣، واللباب ٤٤١/٢، والتصريح ١٢٠/٥.

(١) العزيب من الناس: من لا أهل له. والعزيب من الإبل والشاء: التي تَعْزُبُ عن أهلها في المرعى. الصحاح ١٨٠/١-١٨١، واللسان ٥٩٥/١-٥٩٧ (عزب).

(٢) امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو الكندي، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، سبق العرب إلى أشياء ابتدعها، واستحسنتها العرب، واتبعه فيها الشعراء، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الجاهلية، مات بعد أن لبس حُلَّة مسمومة بعث بها قيصر الروم، فتناثر لحمه وتفطر جسده. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥١/١، والشعر والشعراء ١٠٥/١-١٣٦، والمؤتلف والمختلف ص٥.

/ **مَطَوْتُ بِهَمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ**[3] ٢٠٩/ب

وَهَذا مِثْلُ (كَليبٍ) فِي جَمْعِ (كَلْبٍ)، وَ(عَبيدٍ) وَ(حَمِيرٍ)، وَإِذَا صَغَّرتَ (مَعْزًا) قُلتَ: مُعَيْز، فَأجْريتَ عَليه حُكْمُ الوَاحِدِ.

[باب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل]

قَالَ أَبو عَلي:"بَابُ تَكسير مَا كانَ من الأَسْمَاءِ الأعْجَميَّةِ عَلَى مِثَالِ (مَفَاعِلَ)، هَذَا الضَّرْبُ يُلحقُونَ عَامَتَهُ الهَاءَ فِي الجَمْعِ فِيمَا زَعَمَ الخَليلُ، وَذَلكَ: مَوْزَجٌ وَمَوَازِجَةٌ، وَجَوْرَبٌ وَجَوَارِبَةٌ..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (المَوْزَجُ)[2] أَصْله الأعجمي: مُوزَهْ، فَأَبْدلُوا مِنَ الهَاءِ جِيمًا ثُمَّ جَمَعُوه عَلَى (مَوَازِجَة)، وَكانَ قِيَاسُهُ (مَوَازِجُ)، مِثْل: جَوْهَرٍ وَجَوَاهِرَ، وَلكنَّهُمْ زَادُوا الهاءَ إِيذَانًا بأنَّه

---

(٣) البيت من الطويل، في ديوانه ص٩٣ برواية (مطيهم) بدل (غزيهم)، وهو له بالرواية التي ذكرها أبو البقاء في: الكتاب ٦٢٦/٣، والمحكم ٢٤٧/٩، والمخصص ١٢١/١٤، وشرح اللمع لابن برهان ٥٢٧/٢، والفائق ٣٧٢/٣، واللسان ٢٨٤/١٥ (مطا)، وبلا نسبة في: المحكم ٣٩/٦، واللسان ١٢٤/١٥ (غزا).

ورُوي (مطيهم) بدل (غزيهم) في: الكتاب ٢٧/٣، والمقتضب ٣٩/٢، وجمهرة اللغة ٩٢٧/٢، وجمل الزجاجي ص١٨٣، ومقاييس اللغة ٣٣٢/٥، والبحر المحيط ٢٩٧/٤، ومغني اللبيب ص١٧٢، ١٧٤.

و(ركابهم) في: أسرار العربية ص٢٦٧.

و(غزاتهم) في: الجمل المنسوب إلى الخليل ص١٦٢، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/١، وشرح المفصل ٧٩/٥.

ولا شاهد في الروايات السابقة على هذا الموضع؛ عدا ما ذكره أبو البقاء.

ومطوت بهم: أي مدَّ بهم في السير. وقوله: وحتى الجياد ما يقدن بأرسان: يعني أن الخيل كلَّت فطُرحت أرسانها على أعناقها، وتُركت تمشي ولم يحتاجوا إلى قودها؛ لذهاب نشاطها ومرحها. ينظر: شرح أبيات سيبويه ٥٩/٢.

(١) التكملة (فرهود) ص١٨٠ وفيها: "وذلك قولهم: موزج..."، و(مرجان) ص٤٦٧ وفيها: "هذا الضرب تلحق في عامته الهاء... وذلك قولهم: موزج...".

(٢) الموزج: الخُفُّ. ينظر: المعرَّب ص٣١١.

أَعْجَمِيٌّ مُنْفَرِدٌ عَنْ حُكْمِ العَرَبِيِّ[٣]، وَمِثْلُهُ (جَوْرَبٌ وَجَوَارِبَةٌ). وَأَمَّا (طَيلسَانٌ)[٤] فَأَصْلُهُ أَعْجميٌّ، تَكَلَّمتْ بِهِ العَرَبُ[٥]، وَقِيَاسُ جَمْعِهِ (طَيَالِيسُ)، وَلكنَّهُمْ حَذَفُوا الزِّيَادَةَ، وَأَتَوْا بالهَاءِ إيذَانًا بِالعُجْمَةِ، وَمِنْهُم مَنْ يَحْذِفُ الهَاءَ فَيَقُولُ: جَوَارِبُ وَكَيَالِجُ[٦]، وَهْوَ أَشْبَهُ بالعَرَبِيِّ، وَيُجْرِيهِ مُجْرَى (الصَّوَامِع) وَ(الكَوَاكِب)، وَقَدْ قَالُوا: كَيَالِجَةُ، وَمِثْلُهُ فِي العَرَبِيِّ: صَيْقَلٌ[٧] وَصَيَاقِلَةٌ، وَصَيْرَفٌ[٨] وَصَيَارِفَةٌ، وَأَمَّا (أَنَاسيَةٌ) فيُرَادُ به فِي المعْنَى جَمْعُ (إِنْسِيٍّ) ،

وَجَمْعُهُ المقِيسُ (أَنَاسِيُّ)[١] -بِتَشديدِ الياءِ-، إلا أَنَّهُمْ حَذَفُوا اليائينِ مِنْ الوَاحِدِ ثُمَّ زَادُوا يَاءً خَفِيفَةً، ثُمَّ زَادُوا التَّاءَ، فَصَارَ كالعِوَضِ مِنْ يَائَيْ النَّسَبِ[٢]، وَيَدُلُّ عَلى ذَلكَ أنَّه لَوْ كَانَ قِيَاسًا

---

(٣) دخول الهاء في جمع الأسماء الأعجمية للمشابهة بين الاسم الذي تلحقه علامة النسب، وبين الأعجمي المعرَّب، من حيث كانا منتقلين؛ هذا منتقل إلى التعريب، وذلك منتقل من العلمية إلى الوصفية. ينظر: أمالي ابن الشجري ١٤٧/١.

٢١٠/أ

(٤) الطَّيْلَسَانُ: ضرب من الأكسية، فارسي معرب. اللسان ١٢٥/٦ (طلس)، وينظر: المعرّب ص٢٢٧، وقصد السبيل ٢٧٢/٢.

(٥) وذلك في نحو ما أنشده ثعلب:

كُلُّهُمْ مُبْتَكِرٌ لِشَأْنِهِ كَاعِمُ لَحْيَيْه بِطَيْلَسَانِهِ

ينظر: المعرَّب ص٢٢٧.

(٦) كَيالِج: جمع كِيلَجَة، وهو كيل معروف لأهل العراق. المصباح المنير ص٢٧٧.

(٧) الصَّيْقَلُ: شحَّاذ السيوف وجلاَّؤها. اللسان ٣٨٠/١١ (صقل).

(٨) الصَّيْرَفُ: المحتال المتقلب في أموره المتصرف في الأمور المجرب لها. والصَّيْرَفُ: صَرَّافُ النُّقود. اللسان ١٩٠/٩ (صرف).

(١) من كلمة (أناسيّ) إلى كلمة (المضارع) من باب (ما دخل عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف) ص٥١٦ في نسخة (ب).

(٢) في جمع (أناسية) ثلاثة أقوال:

- الأول: أن (أناسية) جمع (إنسيّ)، والهاء عوض من الياء المحذوفة؛ لأنه كان يجب أن يكون جمعه المقيس: (أناسيّ)، وهذا القول قال به المبرد -ولم أجده في كتبه التي بين يديّ- ووافقه العكبري.

- الثاني: أن (أناسية) جمع (إنسان)، والياء في (أناسية) هي الياء الثانية في (أناسيّ)، والهاء في (أناسية) بدل من ياء (أناسيّ) الأولى، وبهذا قال ابن جني.

- الثالث: أن (أناسية) جمع (إنسان)، وتحذف الألف والنون في (إنسان) تقديرًا، ويؤتى بالياء التي تكون في تصغيره: (إنيسان)، وكأنهم ردوا في الجمع الياء التي يردونها في التصغير، فيصير (أناسي)، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث.

ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٢/٥أ، وسر الصناعة ٤٣٨/٢، والمحكم ٥٥٣/٨، والتاج ٢١٩/١٥ (أنس).

لَقَالُوا فِي (مَهْرِيٍّ): مَهَارِيَةُ، وَ(بُخْتِيٍّ): بَخَاتِيَةُ، وَنَحْو ذَلكَ، وَلَمْ يَقُلهُ أَحَدٌ. وَالتَّاءُ فِي (طَيَالِسَة) وَنَحْوه كالتَّاءِ فِي (المسَامِعَةِ) وَ(المهَالِبَةِ) فِي كَونِهَا عِوَضًا مِنْ يَائيِّ النَّسَبِ، / وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلكَ فِي مَوْضِعِهِ[٣]، وَقَدْ وَقَعَ ذَلكَ فيمَا اجْتَمَعَ فيه النَّسَبُ وَالعُجْمَةُ نَحْو: السَّيابِجَة[٤] وَالبَرَابِرَة[٥]، وَالمراد: السَّيْبَجِيُون وَالبَرْبَرِيون، فَيسَاوي (المهَالِبَة) وَ(المنَاذِرَة) مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ[٦].

[باب تكسير الصفة للجمع، باب ما كان منه على ثلاثة أحرف]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ تَكسيرِ الصِّفَةِ للجَمْعِ، بَابُ مَا كانَ منه عَلَى ثَلاثَةِ أَحرفٍ، مَا كَانَ مِنْه (فَعْلاً) فإنَّه يُكسَّرُ عَلَى (فِعَال) ، وَقَدْ يُكسَّرُ عَلَى (فُعُول)..."[١] الفَصْلُ.

قال الشارح[٢]: القياسُ فِي الصفَاتِ ألاَّ تُجْمع لشدَّةِ شَبهِهَا بالفِعْلِ مِنْ حَيْثُ إنَّهَا تَتَحمَّلُ الضَّمير، وَتَعملُ عَمَلَ الفِعْلِ فيمَا بَعْدَهَا لازِمَةً كانَتْ أو مُتَعدِّيةً، وَكَما لا يُجْمَعُ الفِعْلُ فكذَلكَ لا يُجْمَعُ مَا اشْتَدَّ شَبَهُهُ به[٣]، ألا تَرَى أنَّ المصَادِرَ لا تُجْمَعُ[٤] إذْ[٥] كَانَتْ مُشَارِكَةً

(٣) شرح التكملة (القسم الأول) ص٥٥٩.

(٤) كذا في الأصل بالياء المعجمة، وفي ب: بغير نقط. وفي بعض المصادر أُثبتت (سبابجة)، منها: المذكر والمؤنث للمبرد ص٨٠، وتهذيب اللغة ٣١٦/١٠، والصحاح ٣٢١/١ (سبج)، والمعرّب ص١٨٣، وذكر الشيخ أحمد شاكر –محقق المعرَّب– أنَّ هذا هو الصواب، ومن المصادر التي أثبتتها (سيابجة): العين ٥٩/٦، والكتاب ٦٢١/٣، وجمهرة اللغة ١٣٢٨/٣، والتكملة ص١٣٠، ص١٨٠.

السَّيَابِجَةُ: قوم جُلداء من السند يكونون مع اشتيام السفينة البحرية وهو رأس ملاَّحي السفينة، واحدهم: سَيْبَجيٌّ. العين ٥٩/٦،

(٥) البرابرة: قوم من أهل المغرب كالأعراب في القسوة والغلظة. المصباح المنير ص٢٨.

(٦) ب: وبه تمام الباب.

(١) التكملة وفيها: "هذا باب تكسير الصفة...". (فرهود) ص١٨١، و(مرجان) ص٤٦٨.

(٢) ب: الشيخ، هنا وفي كل موضع وردت فيه كلمة (الشارح)، ولذا لن أشير إليها بعد ذلك.

(٣) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٤٦/٥ب، وشرح المفصل ٥٤/٥.

(٤) (لا تجمع) ساقط من: ب.

(٥) ب: إذا.

للفِعْلِ، أَوْ كَانَ الفِعْلِ مُشَارِكًا لَهَا، إلاَّ[٦] أنَّ جَمْعَهَا قَدْ جَاءَ، وَسَاغَ[٧] ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَسْمَاءً، فَجَاءَ فِيهَا مَا جَاءَ[٨] فِي الأَسْمَاءِ فِي كَثير مِنَ الجُمُوعِ، غَيْرَ أَنَّ جَمْعَهَا بِالوَاوِ وَالنُّونِ أَقْيسُ مِنْ تَكسِيرِهَا، ألا تَرَى أنَّ قَولكَ: (كَهْلُونَ) فِي اللَّفْظِ عَلَى مِثَالِ (يَفْعَلونَ)، وَلذلكَ لا يُعْمِلُونَ الصِّفَةَ المجمُوعَةَ جَمْعَ السَّلامَةِ كَمَا لا يُعْمِلونَ الفِعْلَ وَفيه الوَاوُ وَالنُّونُ مُقَدَّمًا عَلَى الاسْمِ، وَقَدْ مَرَّ ذَلكَ فِي بَابِ الصِّفَةِ مِنْ الإيضَاحِ[٩].

وَالصِّفَاتُ تَقَعُ عَلَى أَوْزَانِ الأَسْمَاءِ، فَأَوَّلُ ذَلكَ: (فَعْل) -بِفَتحِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ- كَمَا كَانَ ذلكَ أَوَّلاً فِي الأَسْمَاءِ[١٠]، وَتُجْمَعُ هَذهِ الصِّفَةُ فِي التَّكسيرِ جَمْعَ الكثرة، نَحْو: صَعْبٍ وَصِعَابٍ، وَسَاقٍ خَدْلَةٍ وَسُوقٍ خِدَالٍ، وَهي: النَّاعِمَةُ، وَهَذَا مِثْلُ: كَعْبٍ / وَكِعَابٍ، وَقَالُوا: كَهْلٌ وَكُهُول، وَفَسْلٌ وَفُسُولٌ، وهو: الرَّذْلُ[١] من الرِّجَالِ، وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِهِ: فِسَالٌ وَأَفْسَالٌ وَفُسُولٌ، وَجَمْعُ الصِّفَةِ هُنَا كَجَمْعِ الاسْمِ، نَحْو: فَلْسٍ وَفُلوسٍ، وَكَعْبٍ وَكُعُوبٍ، وَيَجُوزُ أنْ يُجْمَعَ مِنْهُ مَا يَعْقِلُ بالوَاوِ وَالنُّونِ، قَالُوا: جَعْدٌ وَجَعْدُونَ، قَالَ الشَّاعِرُ: ٢١٠/ب

قَالَتْ سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ

وَلا السِّبَاطَ إِنَّهُمْ مَنَاتِينْ[٢]

---

(٦) ب: ألا ترى.

(٧) ب: قد شاع.

(٨) (جاء) ساقط من: ب.

(٩) لم أقف على شيء من هذا لا في باب إعمال اسم الفاعل، ولا إعمال اسم المفعول ولا الصفة المشبهة، ولعله يقصد إعمال الوصف الرفع، أما إعمال النصب فلا إشكال فيه.

(١٠) تنظر ص٤.

(١) ب: وهو الرجل إذا ذلَّ.

(٢) البيتان من شواهد التكملة ص١٨١، من الرجز، لضَبِّ بن نُعْرَة، ولم أجد له ترجمة.

وهما له في: شرح شواهد الإيضاح، واللسان ٤٢٦/١٣، والتاج ١١١/٣٦ (نتن)، وبلا نسبة في: الكتاب ٦٢٧/٣، وتهذيب اللغة ٢٢٥/١، والصحاح ٢٢١٠/٦ (نتن)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٣/٢، والمصباح ١٣٩٤/٢، وشرح المفصل ٢٧/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٥/٢.

وَالجَعْدُ: ذُو الشَّعْرِ الَّذِي فيه تَكَسُّرٌ، خِلافُ السَّبْطِ، وَأَمَّا (المَنَاتِين) فَوَاحِدُه (مُنْتِن)[٣]، أَيْ: خَبيثُ الرِّيحِ، وَالفِعْلُ مِنْهُ (أَنْتَنَ)، وَقِيَاسُهُ (مَنَاتِن)، وَلكنَّهُ أَشْبَعَ فَنَشَأَتْ اليَاءُ .

وَلا تُجْمَعُ الصِّفَةُ عَلَى (أَفْعُل) وَلا[٤] شَيء مِنْ جَمْعِ القِلَّةِ غَيْرَ الأَلِفِ وَالتَّاءِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ كَذلكَ لأنَّ جَمْعَ القِلَّةِ يُضَافُ إليه العَدَد مِنْ الثَّلاثَةِ إلى العَشْرَةِ، وَالعَدَدُ لا يُضَافُ إلى الصِّفَةِ بَلْ إلى الموصُوفِ، فَلَمَّا امْتَنَعَ عَلَى الصِّفَةِ مَوضِع جَمْعِ القِلَّةِ امْتَنَعَ جَمْع القِلَّةِ، فَإِنْ دَخَلَتْ الهَاءُ فِي هَذه الصِّفَةِ جَمَعْتَهَا بالألفِ وَالتَّاءِ، وَلَمْ تُحرِكْ عَيْنَهَا لِمَا ذَكرناهُ فِي جَمْعِ (فَعْلَة) مِنْ الأَسْمَاءِ، وَذَلكَ نَحْو: عَبْلات، وَوَاحِدَتُهَا (عَبْلَة)، وَهِيَ: الغَلِيظَةُ السَّاقِ، وَأَمَّا (كَمْشَةٌ)[٥] وَهي: النَّاقَةُ الصَّغِيرةُ الضَّرْعِ ، وَالجَمْعُ[٦] (كَمْشَاتٌ)[٧] -بِسُكُونِ الميمِ-، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: شَاةٌ لَجْبَةٌ فَهْي[١]: القَلِيلةُ اللَّبَنِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَوْ أَبْصَرَتْنِي أُخْتُ جِيرَانِنَا ... إِذ أَنَا فِي الحَيِّ كَأَنِّي حِمَارْ

إِذْ أَحْمِلُ القَدَّ عَلَى آلَةٍ ... تَحْلبُ لِي فِيهَا اللِّجَابُ الغِزَارْ[٢]

أَيْ: إِذَا رَأَتْ القَلِيلةُ اللَّبنِ الغَزِيرَةَ غَزُرَ لَبَنُهَا، مِثْل: العَاشِيَةُ تَهِيجُ الآبِيَةَ[٣]، فَالعَاشِيةُ: النَّاقَةُ التي تَتَعَشَّى[٤]، وَالآبِيَةُ: التي تَأْبَى العَشَاءَ[٥]. / وَقَدْ جُمِعَ (لَجْبَة) عَلَى (لِجَابٍ)، مِثْل: عَبْلَةٍ وَعِبَالٍ، ٢١١/أ

(٣) (فواحده منتن) ساقط من: ب، وفي الأصل: فواحد، والصواب ما أُثبت.

(٤) ب: فلا.

(٥) ب: كمية.

(٦) كذا في النسختين، والوجه: فالجمع؛ لأن جواب (أما) تلزمه الفاء.

(٧) ب: كميتات.

(١) ب: فهي.

(٢) البيتان من السريع، وهما بلا نسبة في: شرح أبيات الإصلاح ص٧٩، وتهذيب إصلاح المنطق ص٦٢، والمشوف المعلم ٦٢٦/٢، والأول منهما بلا نسبة في: الكامل ١٠٣٦/٢، والمصون في الأدب ص٦٠، والثاني ورد بهامش الأصل من الكامل؛ كما أشار لذلك محقق الكتاب.

شبَّه نفسه بالحمار في نشاطه وذبّه عن حسبه وقوته على حمل الأثقال، والقَدُّ: الرجل الضعيف شُبِّه بجلد السخلة، والآلة: الحالة، أي: إذا رآني الضعيف حمل نفسه على مثل حالي. ينظر: المشوف المعلم ٦٢٦/٢.

وَالَّلامُ مَفْتُوحَةٌ وَالجِيمُ سَاكنةٌ، وَفيه ثَلاثُ لُغَاتٍ[6]: جُبْةٌ وَجِبْةٌ -بالضَّمِ وَالكَسْرِ مَعَ سُكُونِ الجِيمِ-، وَجَبْةٌ -بِفَتْحِهَا-، وَالذي كَثُرَ فِي جَمْعِ التَّصحيح (جَبَات) -بفتح الجيم-[7] وَسَبَبُ ذَلكَ أنَّ الوَاحِدَ لَمَّا كَانَ مَفْتُوحًا كَثُرَ جَمْعُهُ دُونَ جَمْعِ السَّاكِنِ، فَقَالُوا: جَبَات[8]، وَنَظيرُ ذَلكَ (رَبْعةٌ وَرَبَعَاتٌ)[9] -بسكونِهَا فِي الوَاحِدِ وَفَتْحِهَا فِي الجَمْعِ-

وَكَأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ فِي ذَلكَ مُجْرَى الأَسْمَاءِ، وَلذلك جعَلته بالتَّاءِ فِي المذَكَّر، فَقُلْتَ: رِجَالٌ خَمْسَةٌ، فَأبْقَيْتَهُ عَلَى حُكْمِ العَدَدِ، وَالعَدَدُ اسْمٌ فِي الأَصْلِ لا وَصْفٌ، وَأَمَّا قَولُهُمْ: رَجُلٌ كَثٌّ، فَهْو: الكَثيرُ شَعْرِ اللحْيَة، وَجَمَعُوهُ عَلَى (فُعْل)، فَقَالُوا: كُثٌّ كَمَا قَالُوا فِي الاسْمِ: رَهْنٌ وَرُهْنٌ، وَسَقْفٌ وَسُقْفٌ، وَرَجُلٌ ثَطٌّ: خَفيفِ اللحْيَةِ، وَفَرَسٌ وَرْدٌ: أَحْمَرُ، وَالجَمْعُ: ثُطٌّ وَوُرْدٌ، وَمِثْلُهُ سَهْمٌ[1] حَشْرٌ: أيْ لَطِيفُ القُذَذِ، وَهي: الرِّيشُ، وَمِثْلُهُ أُذُنٌ حَشْرَةٌ، أَيْ: لَطِيفَةٌ، وَآذَانٌ حُشْرٌ -كما قِيلَ فِي السِّهَامِ-؛ لأنَّ (حَشْرًا) مَصْدَرٌ وُصِفَ به، فَلا يُثَنَّى وَلا يُجْمَعُ.

---

(٣) مَثلٌ يُضرب لمن يرى غيره في شيء فيقتدي به. ينظر: جمهرة الأمثال ٥٧/٢، والتمثيل والمحاضرة ص٣٨، ومجمع الأمثال ١٠/٢.

(٤) ب: بياض بمقدار كلمة.

(٥) ب: تأتى العشاق.

(٦) في الأصل: وفيه ثلاث لغات أُخر، ولم أذكرها-واخترت ما في (ب)-؛ لأنه لم يذكر مع (جَبْة) سوى لغتين. ينظر في هذه اللغات: إصلاح المنطق ص١١٧، والصحاح ٢١٨/١ (جب)، والمخصص ١٨٢/٧، والمثلث لابن السيد ١٢٧/٢، والغرر المثلثة ص٣٢١، والقاموس ص١٧١ (جب).

(٧) ذهب المبرد -وتبعه ابن مالك- إلى أنه يسوغ جمع (جبة) على (جَبْات) -بسكون الجيم- وإن كان المسموع فتحها؛ لأن التسكين هو القياس فيها. ينظر: المقتضب ١٩٠/٢، والتسهيل ص١٨، والمساعد ٦٨/١، والهمع ٧٤/١.

(٨) ينظر في توجيه جمع (جَبْة) على (جَبَات) -بفتح العين-: الكتاب ٦٢٧/٣، والمقتضب ١٨٩/٢، والأصول ١٣/٣، وجمهرة اللغة ٧٣٨/٢، وشرح المفصل ٣١/٥، وشرح التسهيل ١٠٢/٢.

(٩) رَجُلٌ رَبْعَةٌ: مربوع الخَلْقِ، لا طويل ولا قصير، وامرأةٌ رَبْعَةٌ، وجمعها جميعًا: رَبَعَات. الصحاح ١٢١٤/٣ (ربع).

(١) ب: شهم.

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا(٢) مِنَ الجَمْعِ فَمِثلُ: عَبْدٍ، وَعِبَادٍ، وَعِبْدَانٍ(٣)، وَعَبِيدٍ(٤)، وَأَعْبُدٍ، وعِبِدَّاء، وَمَعْبُوداء، وعِبَدة(٥)، فتَصَرَّفُوا فِيهِ هَذا التَّصَرُّفَ لأنَّه وَصْفٌ غَالبٌ جَارٍ مجْرَى الأَسْمَاءِ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تَقُولُ: رَجلٌ عَبْدٌ وَهْوَ(٦) فِي المعْنَى صِفَة بِمَعْنَى: المَمْلُوكِ وَ(٧)المذَلل، وَكَذلكَ (شَيْخٌ) لأنَّهُ بِمَعْنَى: الكَبِير(٨)، إلا أنَّهُ غَلَبَ فَجَرَى مجْرَى الاسْمِ، وَقَالُوا: شُيوخٌ، وَشِيخَانٌ، / وَأَشْيَاخٌ، وَشِيَخَةٌ، وَمَشْيُوخَاءُ(٩).

٢١١/ب

وَأَمَّا (ضَيْفٌ) فَهْوَ(١٠) صِفَةٌ(١١) فِي الأَصْلِ، وَلذلكَ لَمْ يُثَنِّهِ قَوْمٌ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ ، وَثَنَّاهُ قَوْمٌ وَجَمَعُوهُ(١) لَمَّا جَرَى مجْرَى الأَسْمَاءِ، وَجَاءَ القُرْآنُ بالإفْرَادِ، قَالَ الله تَعَالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِي﴾(٢)، وَقَالَ تَعَالى: ﴿ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾(٣) وَقَالُوا فِي الجَمْعِ: ضُيوفٌ، وَأَضْيافٌ، وَضِيفَانٌ.

---

(٢) ب: ذكرناه.

(٣) (وعبدان) ساقط من: ب. وقد ورد (عِبْدان) –بكسر أوله وضمه– ينظر: المحكم ٢٥/٢، واللسان ٢٧٠/٣ (عبد)، وسفر السعادة ٣٦١/١، والتاج ١٨٩/٨ (عبد).

(٤) ب: عبد.

(٥) كذا ضبط في الأصل، وفي (ب) بدون ضبط، ولم أقف عليه بهذا الضبط فيما رجعت عليه من كتب اللغة. وفيها: عَبَدَة، وعِبِدَّة. ينظر: التاج ١٩١/٨ (عبد). وأضاف في سفر السعادة ٣٦١/١ : عِبِدَّان، وعُبُد.

(٦) ب: وهي.

(٧) ب: أو.

(٨) ب: الكثير.

(٩) ب: شيوخاء.

(١٠) ب: فهي.

(١١) كذا في الأصل، ولعله (فهو مصدر)؛ لأنه هو الذي لا يُثنى ولا يُجمع.

(١) جاء في العين ٦٧/٧: "ويجمع (الضيف) على (ضُيوفٍ) و(ضِيفان)، وفي لغة: هي ضيفٌ، وهو وهما وهم وهنَّ ضيف..." وينظر: مقاييس اللغة ٣٨١/٣، والمحكم ٢٢٩/٨، والمخصص ٣١٣/١٢، واللسان ٢٠٩/٩، والقاموس ص١٠٧٣ (ضيف).

(٢) سورة الحجر، من الآية: ٦٨.

(٣) سورة الذاريات، من الآية: ٢٤.

وَأمَّا (وَغْدٌ) –بالغَيْنِ– فَهْوَ الرَّجُلُ الذي يَخْدِمُ بطَعَامِ بَطْنِهِ، يُقالُ: وَغُدَ –بضَمِّ الغَيْنِ– مِثْلُ: قَبُحَ، وَالوَغْدُ: قَدَحٌ مِنْ أَقْدَاحِ المَيْسِرِ لا نَصِيبَ لَهُ، وَجَمْعُهَا[٤]: وُغْد –بضَمِّ الوَاوِ– وَوُغْدَان –بضَمِّ الوَاوِ وَكَسْرِهَا–، مِثْلُ: قَضِيبٍ وَقُضْبانٍ.

قَالَ أَبُو عَلِي:"وَمَا كَانَ عَلَى (فَعَل)..."[٥] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَأمَّا (فَعَل) –بفَتْحِ الفَاءِ وَالعَيْنِ– فحكمُهُ[٦] حُكْمُ السَّاكِنِ العَيْنِ فِي التَّكْسيرِ إلا مَا نَسْتَثْنِيه، فَمِنْ ذَلكَ (فَعَل) وَ(فِعَال)، نَحْو: حَسَنٍ وَحِسَانٍ، وَقَطَطٍ وَقِطَاطٍ[٧]، فَهْو مِثْلُ: جَعْدٍ وَجِعَادٍ، وَسَبْطٍ وَسِبَاطٍ، وَيُصَحَّحُ فيقَالُ: حَسَنُونَ وَحَسَنَاتٌ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى (أَفْعَال)، قَالُوا[٨]: عَزَبٌ وَأَعْزَابٌ[٩]، وَبَطَلٌ وَأَبْطَالٌ، وَبَرَمٌ وَأَبْرَامٌ، فاسْتَغْنَوا بِهَذَا عَنْ (فِعَال) إذَا كَانَت الكَلمَةُ قَليلَةَ الدَوْرِ فِي الكَلامِ قلَّ[١٠] تَصَرُّفُهَا فِي الجَمْعِ وَنَحْوه ؛

لِينَاسِبَ ذَلكَ قِلَّةَ أَصْلِهَا، فَأمَّا قَوْلُ أَوْسٍ:

تَنَاهَقُونَ إِذَا اخْضَّرتْ نِعَالُكُمُ وَفِي الحَفِيظَةِ أَبْرَامٌ مَضَاجِيرُ[١]

---

(٤) ب: جمعهما.

(٥) التكملة (فرهود) ص١٨١، و(مرجان) ص٤٧٠.

(٦) ب: وحكمه.

(٧) القَطَطُ: شَعْر الزِّنْجي، وشَعْرٌ قَطٌّ وقَطَطٌ: جَعْدٌ قَصير. اللسان ٣٨٠/٧ (قطط).

(٨) ب: نحو.

(٩) ب: عرب وأعراب.

(١٠) الأصل: وقلّ.

(١) البيت من شواهد التكملة ص١٨٢، من البسيط، لأوس بن حَجَر في ديوانه ص٤٥، وهو له في: المعاني الكبير ص٨٩٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٥/٢، واللسان ٤٨١/٤، والتاج ٢٠١/١٢ (ضجر)، ونُسب إلى الباهلي أو إلى أوس في: المصباح ١٣٩٧/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٨، وبلا نسبة في: شرح نهج البلاغة ١٧١/٢٠.

وقوله: (عند الحفيظة أبرامٌ مضاجيرُ) أي: عند الحفيظة –وهي الغضب، أو المحافظة على منع الحريم– أبرامٌ، لا يدخلون الميسر، وكنَّى بالميسر عن الحرب، ومضاجير: جمع مِضْجِير أو مِضْجَار، وهو: الكثير الضجر. إيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٦/٢-٨٣٧.

وَالمعْنَى إِذَا أَخْصَبتمْ وَكَثُرَ الخَيْرُ عِنْدَكُم تَنَاهَقْتُمْ، فَالحَمِيرُ كِنَايَةٌ عَنْ البَطَرِ وَالأَشَرِ، وَالأَبْرَامُ: جَمْعُ (بَرَمٍ)، وَهْوَ: الذِي لا / يَدْخُلُ مَعَ القَوْمِ فِي المَيْسِرِ لِبُخْلِهِ، وَالحَفِيظَةُ: مَا يُغْضَبُ لَهُ[٢]. ٢١٢/أ

وَقَدْ يَقْتَصِرُونَ فِي بَعْضِ هَذه الصِّفَاتِ عَلَى جَمْعِ التَّصْحِيحِ[٣]، نَحْو: رَجُلٌ صَنَعٌ وَقَوْمٌ صَنَعُونَ، وَهْوَ الحَسَنُ الصَّنْعَةِ، وَقَالُوا: رَجُلٌ رَجْلٌ، وَهْوَ: المسْتَرْسِلُ الشَّعْرِ، وَقَوْمٌ رَجْلُونَ.

وَأَمَّا (فُعُل) -بضَمِّ الفَاءِ وَالعَيْنِ- فَيقِلُّ فِي الصِّفَاتِ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ: رَجُلٌ جُنُبٌ، وَيَدٌ سُرُحٌ وَطُلُقٌ، وَقَدْ جَمَعُوا (جُنُبًا) عَلَى (أَجْنَابٍ)، مِثْلُ: أَعْزَابٍ، وَالعَزَبُ: الذي لا زَوْجَةَ لَهُ[٤]، وَقَدْ جَاءَ مُفْرَدًا فِي مَوْضِعِ الجَمْعِ، قَالَ الله تَعَالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُم جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا﴾[٥] أَجْرَاهُ مُجْرَى المصْدَرِ[١]، وَيُقَالُ: جُنُبُونَ كَمَا قِيلَ: صَعْبُونَ، وَرَجُلٌ شُلُلٌ، وَهْوَ: الخَفِيفُ فِي الحَاجَةِ، وَقَالُوا فِيهِ: شُلُلُونَ، فَاقْتَصَرُوا عَلَيه[٢]. فَجَميعُ[٣] هَذه الصِّفَاتِ عَشَرَةُ أَبْنِية قَدْ ذَكرنَا مِنْهَا اثْنَينِ: بِسُكونِ العَيْنِ وَفَتْحِهَا مَعَ فَتْحِ الفَاءِ.

---

(٢) لم يتضح تمامًا جواب (أمَّا) في قوله: "فأمَّا قول أوس"؛ لأن الجواب ملتزم بالفاء، ولم تذكر هنا الفاء، وعليه فقد يكون الجواب: (المعنى)، وقد يكون: (الأبرام).

(٣) بيَّن سيبويه سبب اقتصارهم في بعض الصفات التي على (فَعَل) على جمع التصحيح بقوله: "وإنما مُنع (فَعَلٌ) أن يطَّرد اطِّراد (فَعْل) أنه أقلُّ في الكلام من (فَعْل) صفةً، كما كان أقلّ منه في الأسماء، وهو في الصفة أيضًا قليل". الكتاب ٦٢٩/٣.

(٤) (وقد جمعوا (جُنُبًا)...لا زوجة له) ساقط من: ب.

(٥) سورة المائدة، من الآية: ٦.

(١) لفظ (جُنُب) من الألفاظ التي تقع على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، يقال: هو جُنُبٌ، وهي جُنُب، وهما جُنُبٌ، وهم جُنُبٌ، على تأويل ذَوِي جُنب، فالمصدر يقوم مقام ما أُضيف إليه، ومن العرب من يُثَنِّي ويجمع، ويجعل المصدر بمنزله اسم الفاعل، فإذا جُمع قيل: هم جُنُبُون، وهنَّ جُنُبَات، وهما جُنُبَان، ويُكسَّر على: أجناب. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٩/٢، وتهذيب اللغة ٨١/١١، والمخصص ٣٣/١٧، ٣٤، واللسان ٢٧٩/١، والقاموس ص٨٩، والتاج ١١٦/٢ (جنب).

(٢) لم يكسَّر لقلَّة (فُعُل) في الصفات. ينظر: الكتاب ٦٢٩/٣، والأصول ١٤/٣، والمحكم ٦١٧/٧، والمخصص ٣٩/٣، واللسان ٣٦٢/١١، والتاج ١٦١/٢٩ (شلل).

(٣) ب: فجمع.

وَالثَّالثُ: كَسْرُ الفَاءِ وَسُكُونُ العَيْنِ، نَحْو: جِلْفٍ، وَنِقْضٍ[٤]، وَنِضْوٍ[٥]، وَيُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَال)، نَحْو: أَجْلافٍ، وَأَنْقَاضٍ، وَاقْتَصرُوا[٦] عَلَيهِ، فَإِنْ كَانَ لِمَنْ يَعْقِلُ جُمِعَ بالوَاوِ وَالنُّونِ نَحْو: جِلْفُونَ، وَإِنْ[٧] كَانَتْ فيه تَاءُ التَّأنيثِ جُمِعَ بالألفِ وَالتَّاءِ، وَنَظِيرُ ذَلكَ مِنَ الأَسْمَاءِ: عِدْلٌ وَأَعْدَالٌ، وَجِذْعٌ وَأَجْذَاعٌ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ: مَكَانٌ خِلْوٌ وَأَمْكنةٌ أَخْلاءٌ[٨]، وَقَالُوا: رَجُلٌ صِنْعٌ؛ بكَسْرِ الصَّادِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَالأَكْثَرُ: صَنَعٌ؛ بفَتْحِهمَا، وَالجَمْعُ: صَنَعُونَ؛ بالوَاوِ وَالنُّونِ فيهِمَا.

وَالرَّابعُ: مَضْمُومُ الفَاءِ سَاكنُ العَيْنِ، نَحْو: حُلْوٍ، وَلَمْ يُجَاوِزُوا فيه (حُلْوُونَ)، وَأَمَّا (مُرٌّ) فَقَدْ قَالُوا فيه: / مُرُّونَ وَأَمْرَارٌ، وَقَالُوا: جُدٌّ للعَظِيمِ الجَدِّ[١]، وَالجَمْعُ: جُدُّونَ، وَقَدْ جَاء مَفْتوحُ الجِيمِ[٢]. ٢١٢/ب

وَالخَامِسُ: ضَمُّ الفَاءِ وَالعَيْنِ، مِثْلُ: جُنُبٍ، وَقَدْ ذُكِرَ[٣].

وَالسَّادِسُ: فَتْحُ الفَاءِ وَضَمُّ العَيْنِ، نَحْو: نَدُسٍ[٤] وَحَذُرٍ، وَأكثرُ مَا يَأْتِي مُصَحَّحًا[٥]، نَحْو: حَذُرُونَ وَنَدُسُونَ[٦]، وَقَدْ كَثُرَ فِيهِ ضَمُّ العَيْنِ وَكَسْرُهَا فَقَالُوا: نَظُرٌ، وَفَطُنٌ، وَيَقُظٌ[٧]،

---

(٤) النِّقْضُ: الجمل الذي هَزَلَه السفرُ. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٤١، وشرح أبنية سيبويه ص١٥٨.

(٥) النِّضْوُ: المهزول من الإبل وغيرها، وحديدة اللِّجام. القاموس ص١٧٢٦ (نضا).

(٦) ب: فاقتصروا.

(٧) ب: فإن.

(٨) النوادر ص٤٦٩، ونصُّه: "وقالوا: الرجل خِلْوٌ، والرجلان خِلْوان، والرجال أَخْلاءٌ، وذلك إذا كانوا في الخَلْوَة".

(١) الجَدُّ: الحظُّ والبخت. اللسان ٣/١٠٧ (جدد).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ص٣٧٤، والصحاح ٢/٤٥٢ (جدد).

(٣) في ص١٤٤.

(٤) النَّدُس: هو الرجل الفَهِم السريع السمع الفَطِن، وقيل: هو العالم بالأمور والأخبار. اللسان ٦/٢٢٩ (ندس).

(٥) لم يجيء في هذا الباب –أي المفتوح الفاء المضموم العين– مكسّرا إلا لفظتان، هما: يَقُظٌ وأيقاظ، ونَجُدٌ وأنجاد للشجاع، والباقي منه مجموع جمع سلامة. ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٥/٤٨أ ، وشرح الشافية ٢/١٢١.

(٦) ضُبط في الأصل: حَذِرون ونَدِسُون –بكسر العين– وهما جمع: حَذِر ونَدِس، وهنا يتحدث عن (حَذُر) و(نَدُس).

(٧) ب: ويقظ ويقظ.

وَالجَمْعُ: يَقِظُونَ، وَقَدْ قَالُوا: أَيْقَاظٌ، وَهْوَ شَاذٌّ فِي جِنْسِهِ، فَأَمَّا (يَقْظَانٌ)[٨] فَجَمْعُهُ (يِقَاظٌ)[٩]، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى تَزَجُّجَهَا من حَالِكٍ وَاكتِحَالَهَا[١٠]

الأَخْفِيةُ: جَمْعُ خِفَاء، وَهي فِي الأَصْلِ كِسَاءٌ يُسْتَرُ بِهِ وَطْبُ اللَّبَنِ، وَشَبَّهَ الأَعْيَنَ بالأَخْفِيةِ؛ لأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى النَّومِ وَتَسْتُرُه، وَ[١] فِي انْتِصَابِ (أَخْفِية)[٢] عَلَى هَذَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: التَّشْبِيه بالمفْعُولِ، كَقولكَ: مَرَرْتُ بِزيدٍ الحَسَنِ وَجْهَ الأخِ، بالنصب.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ تَمْييزٌ، وَهْوَ قَوْلُ العَبْدِي[٣]، وَالأَوَّلُ قَالَهُ عَبْدُ القَاهِرِ[٤].

وَتَلْخيصُ المعْنَى أَنَّ التَّقْديرَ: لَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ الذينَ تَيقظ أَخْفيَة كَرَاهُمْ -أَيْ أَعْينهُمْ- فَلَمَّا أَضَافَ اليَقَظَةَ إلى الأَقْوامِ نَصَبَ (أَخْفِية) -أي الأَعْينَ- عَلَى التَّشْبيهِ بالمفعولِ أو التَّمْييزِ، كَمَا تَقُولُ: جَاءنِي الرَّجُلُ الحَسَنُ وَجْهًا[٥]، فَإِذَا أَضَفْتَهُ إلى المعْرِفةِ صَارَ مَعْرِفةً، وَبَطلَ انْتِصَابُهُ عَلَى التَّمْييزِ عنْدَ البَصْريينَ، وَأَجَازَ الكُوفِيونَ نَصْبَه عَلَى التَّمْييزِ[٦]، وَيَجُوزُ أَنْ يُريدَ العَبْدِيُّ أَنَّهُ

---

(٨) ب: فأما جمع يقظان.

٢١٣/أ

(٩) ب: أيقاظ.

(١٠) البيت من شواهد التكملة ص١٨٢، من الطويل، منسوب إلى الكميت بن زيد في: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٩/٢، والمصباح ١٣٩٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٩، وليس في شعره المطبوع، وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ٣٨/١، والمحتسب ٤٧/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٩/١، وشرح المفصل ٢٧/٥، وشرح الكافية الشافية ١٠٧١/٢.

وصف حربًا، وأنها تتزيّن لمن لا يقربها. إيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٩/٢.

(١) (و) ساقط من: ب.

(٢) جوّز ابن مالك في (أخفية الكرى) الجر بالإضافة، والرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول به. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٧٢/٢.

(٣) وبه قال ابن جني، والتقدير: لقد علم الأيقاظ عيونًا تزجُّجَها. ينظر: سر الصناعة ٣٨/١، والمحتسب ٤٧/٢.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٩٥٠/٢.

(٥) ب: بياض بمقدار كلمتين.

(٦) ينظر تفصيل الخلاف في تعريف التمييز في: الإنصاف ٣١٥/١، وشرح التسهيل ٣٨٦/٢، وشرح الكافية ٧٢/٢، والارتشاف ١٦٣٣/٤، والتصريح ٦٨٨/٢.

تَمْيِيزٌ عَلَى المعْنَى؛ لأنَّ مِثلَ ذَلكَ تَمْيِيزٌ مَعْرفةً كَانَ أَوْ نَكِرَةً. وَقَولُه: تَزجُّجَهَا ...[٧]، يَصِفُ امْرَأةً زَجَّجَتْ حَاجِبيهَا أيْ: دَقَّقَتْهَا وَخَضَّبَتْهَا مِنْ شَيءٍ / حَالِكٍ أيْ: أَسْود، وَاكْتِحَالهَا بِالكُحْلِ.

وَالسَّابِعُ: (فُعَل)، نَحْو: حُطَمٍ[٨]، وَالجَمْعُ (حُطَمونَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِي عَلَى: حُطُمٍ.

وَالثَّامِنُ[١]: فَتْحُ الفَاءِ وَكَسْرُ العَيْنِ، نَحْو: فَزِعٍ، وَفَرِقٍ، ووَجِلٍ، وَالجَمْعُ (وَجِلُونَ) كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾[٢].

وَالتَّاسِعُ: كَسْرُ الفَاءِ وَفَتْحُ العَيْنِ، كَقَولكَ: قَوْمٌ سِوًى[٣] وَعِدًى ، وَهْوَ عَزِيزٌ فِي الصِّفَاتِ حَتَّى قَالُوا: لَمْ يَأتِ مِنْهُ غَيْرُ هَذينِ[٤]، قَالَ الله تَعَالى: ﴿لا نُخْلِفُهُ[٥] نَحْنُ وَلا أَنْتَ مَكَانًا سِوًى﴾[٦] وَيَكونُ بِلَفْظِهِ نَعْتًا للجَمْعِ فَيُسْتَغْنَى عَنْ جَمْعِهِ، فَإنْ قُلْتَ: (أَمْكنَةٌ) جَازَ أنْ تَقُولَ: أَمْكنةٌ سِوًى، فَتَصِفَهُ بِلَفْظِ الوَاحِدِ، أَيْ: مُسْتَوِيَة، كَمَا قَالَ: قَوْمٌ سِوًى، وَلا يَمْتَنِعُ فِي القِيَاسِ أَنْ تقول[٧] (أَسْوَاء) كَمَا تَقُولُ: أَعْدَاء، وَأَمَّا (عِدًى) فَجَمْعٌ البَتَّة.

---

(٧) كلمة لم أستبن قراءتها، وليست في: ب.

(٨) رجل حُطَمٌ وحُطُمٌ: لا يشبع؛ لأنه يَحْطِم كل شيء، ورجل حُطَمٌ وحُطَمَةٌ: إذا كان قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض. اللسان ١٢/١٣٨-١٣٩ (حطم).

(١) ب: اليا من.

(٢) سورة الحجر، من الآية: ٥٢.

(٣) قوم سِوًى وسُوًى وسَوَاء: عدْلٌ ووسَطٌ فيما بين الفريقين. اللسان ١٤/٤١٣ (سوا).

(٤) جاء منه أيضًا: ماءٌ رِوًى، وماءٌ صِرًى، ومَلامةٌ ثِنًى، ووَادٍ طِوًى، وقد جاء الضم في: سُوًى وثُنًى وطُوًى، وجاء على (فِعَل) من غير المعتل: لحم زِيَمٌ، وسَبْيٌ طِيَبَةٌ. ينظر: أبنية كتاب سيبويه ص٨٩، واللسان ١٥/٣٥ (عدا). وينظر تفصيل ذلك في آراء ابن بري التصريفية ١/١١٤.

(٥) ب: نخالفه.

(٦) سورة طه، من الآية: ٥٨. و(سِوًى) -بكسر السين- هي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (سُوًى) بضم السين. ينظر: السبعة ص٤١٨، والكشف ٢/٩٨، والتيسير ص١٢٣، وجامع البيان ٣/١٣٥٦.

(٧) الأصل: يكون.

وَالعَاشِرُ: (فِعِل) –بِكَسْرَتينِ–، كَقولكَ: امْرَأَةٌ بِلِزٌ، وَتَجْمَعُهُ بِالألفِ وَالتَّاءِ، كَقَولكَ: نِسَاءٌ بِلِزَاتٌ، وَالبِلِزُ[٨] الضَّخْمَةُ، وَنَظِيرُهَا مِنَ الأَسْمَاءِ: إِبِلٌ، وَإِطِلٌ[٩].

[باب تكسير ما كان من الصفات على أربعة أحرف مما ليس بملحق ولا على وزنه]

قَالَ أبو علي[١]:"بَابُ تَكسيرِ مَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرفٍ مِمَّا لَيسَ بملحقٍ ولا عَلَى وَزْنِهِ، فَمَا كَانَ مِنْ ذَلكَ عَلَى (فَاعِلٍ) فَإِنَّه يُكسَّرُ عَلَى (فُعَّل)، نَحْو: شَاهِد المِصْرِ وَقَوْمٌ شُهَّدٌ[٢]..."[٣] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (فَاعِل) صِفةً يَقَعُ عَلَى ثلاثة أَضْرُبٍ: صَحِيحٌ، وَمُعْتلُ العَيْنِ، وَمُعتلُ اللامِ[٤]، وَيَكُونُ ذَلكَ فِي المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ، فَالصَّحِيحُ يُكَسَّرُ فِي الجُمْلةِ عَلَى أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: (فُعْل) –بضَمِّ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ–، نَحْو: بَازِلٍ وَبُزْلٍ[٥]، وَلَهُ نَظَائِرُ فِي الأَسْمَاءِ.

وَالثَّانِي: (فُعَّل)، نَحْو: / بُزَّلٍ، وَشُهَّدٍ. ٢١٣/ب

---

(٨) ب: البكر.

(٩) ب: وبه تمام الباب.

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) ب: وشهد.

(٣) التكملة وفيها: "ما كان من ذلك على فاعل فإنه كُسِّرَ على (فُعَّل)، وذلك: شاهد..." (فرهود) ص١٨٤، و(مرجان) ص٤٧٣.

(٤) ب: ومعتل اللام، ومعتل العين.

(٥) البازل: البعير الذي فطر نابه، أي انشقَّ، ذكرًا كان أو أنثى. الصحاح ١٦٣٣/٤ (بزل).

وينظر هذا الجمع في: الصحاح ٣٠٣/١ (حجج)، والمفصل ص١٩٤، وشرح المفصل ٥٤/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/٢.

وَالثالثُ: (فُعَّال)، نَحْو: كَافِرٍ وَكُفَّارٍ، وَفَاجِرٍ وَفُجَّارٍ، وَشَاهِدٍ وَشُهَّادٍ[٦].

وَالرَّابِعُ: (فَعَلة)، نَحْو: فَاسِقٍ وَفَسَقَةٍ، وَحَائِكٍ وَحَوَكَةٍ، فإِنْ صَغَّرتَ هَذَا قُلتَ: فُوَيْسِقُونَ، وَحُوَيِّكُونَ، وَلا تَقُولُ: فُسَيِّقَةٌ[٧] لأنَّه جَمْعٌ، وَلَيْسَ باسمِ جَمْعٍ.

وَالخامِسُ: (فُعَلاءُ)، نَحْو: شَاعِرٍ وَشُعَراء، وَعَالِمٍ وَعُلَمَاء.

فَإِنْ قُلتَ: لِمَ لا يَكُونُ (عُلَماء) جَمْعَ (عَلِيمٍ)، نَحْو: كَرِيمٍ وَكُرَمَاء؟

قِيلَ: يَقُولُ (عُلَمَاء) مَنْ لا يَقُولُ إلا (عَالِمٌ)[١]، وَيَدُلُّ عَليهِ أنَّ (شَاعِرًا) لَمْ يَأتِ منه (شَعِيرٌ) حَتَّى يُدَّعَى أنَّ (شُعَرَاء) جَمْعُهُ، وَهَذَا البِنَاءُ شَاذٌّ، وَبَابُهُ أَنْ يَكونَ جَمْعَ (فَعِيلٍ)[٢]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[٣] وَاحِدُهُم: آمٌّ، مِثْل: صَاحِبٍ وَصِحَابٍ[٤]، وَقِيلَ فِي الآيَةِ أَوْجُهٌ أُخَرُ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكونَ اكْتَفَى بالوَاحِدِ عَنِ الجَمْعِ[٥] مِثْل قَولِهِ [تعالى][٦]: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[٧] وَ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾[٨]، وَمِنْهَا أَنْ يَكونَ جَمْعَ (إِمَامَة)[٩]، مِثْل: قِلادَةٍ

---

(٦) ب: وفاجر وفجار وفاجر وشهَّاد وشاهد.

(٧) ب: فويسقة.

(١) ب: من لا يقول (عالم).

(٢) لأن (فُعَلاء) في (فَعِيل) أكثر منها في (فاعل)، ولكن كُسِّر (فاعل) على (فُعَلاء) كـ(عُلماء) و(شُعراء) تشبيهًا له بـ(فعيل)، نحو: كريم وكرماء؛ لأنه لما كان العِلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة وطول الملابسة صار كأنه غريزة، فلمَّا خرج بالغريزة إلى باب (فَعُل) صار (عالم) في المعنى كـ(عليم)، فكُسِّر تكسيره. ينظر: الخصائص ٣٨٢/١، والمخصص ٢٨/٣، وشرح الشافية ١٥٧/٢.

(٣) سورة الفرقان، من الآية: ٧٤.

(٤) هذا قول الأخفش. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٦٤٣/٢، والمحتسب ٣١٧/٢، وتفسير القرطبي ٧٩/٧.

(٥) نُسب هذا القول إلى أبي عبيدة في: المحكم ٥٧٣/١٠، واللسان ٢٦/١٢، والتاج ١٢٨/٣١ (أمم)، ولم أجده في المجاز.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) سورة غافر، من الآية: ٦٧.

(٨) سورة الشعراء، من الآية: ٧٧.

(٩) ب: إمام.

وَقِلادٍ، وَيَكونُ الفَرْقُ بَينَ وَاحِدِهِ وَجِنْسِهِ التَّاء، وَمِنْهَا أَنْ يَكونَ مَصْدَرًا غَيْرَ مُتَعينٍ، وَيَكونُ التَّقْديرُ: ذَوِي إِمَامٍ، أَيْ: ذَوِي تَقَدُّمٍ[١٠].

وَالسَّادِسُ: (فُعْلان)، نَحْو: شَابٌّ وَشُبَّانٍ، وَرَاكِبٍ وَرُكْبَانٍ.

وَأَمَّا المعتلُ العَيْنِ[١] فَقَدْ جَاءَ عَلَى (فُعَّل)، نَحْو: صَائِمٍ وَصُوَّمٍ، وَنَائِمٍ وَنُوَّمٍ، وَغَائِبٍ وَغُيَّبٍ، وَعَلَى (فُعَّال)، نَحْو: صُوَّامٍ وَزُوَّارٍ، وَعَلَى (فَعَلة)، نَحْو: خَوَنَةٍ، وَحَوَكَةٍ، وَبَاعَةٍ، إلا أَنَّ (بَاعَة) أَصْلُهُ (بَيَعَة)، فَأُبْدِلتْ يَاؤهُ أَلفًا لَتَحَرُّكِهَا وَانْفِتاحِ مَا قَبْلِهَا، وَكَانَ القِياسُ فِي (خَوَنَةٍ) وَ(حَوَكَةٍ) كَذَلكَ إلا أَنَّهُ خَرَجَ مُصَحَّحًا / تَنْبِيهاً عَلَى الأَصْلِ كَمَا صَحَّحُوا (القَوَدَ) ٢١٤/أ وَ(اسْتَحْوَذَ)، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى (فُعْل)، قَالُوا: عَائِذٌ وَعُوذٌ[٢] للنَّاقَةِ التي يَعُوذُ بِهَا أَولادُهَا، وَقَالُوا: عَائِطٌ وَعُوطٌ للنَّاقَةِ التي اعْتَاطَتْ، أَيْ: بَقِيتْ أَعْوامًا لا تَحملُ، وَقَدْ قَالُوا: عِيطٌ –بالياءِ–، رَدُّوهَا فِي الجمْعِ إلى أَصْلِها كَمَا قَالُوا فِي (أَبْيَض): بِيضٌ. وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى (فِعَال)، نَحْو: جَائِعٍ وَجِياعٍ، وَصَائِمٍ وَصِيامٍ، وَنَائِمٍ وَنِيامٍ.

وَأَمَّا المعتلُ اللامِ فَقَدْ كُسِّرَ عَلَى أَوْجُهٍ، مِنْهَا:

(فُعَلة)، نَحْو: قَاضٍ وَقُضَاةٍ، وَغَازٍ وَغُزَاةٍ، وَعَافٍ وَعُفَاةٍ[٣]، وَالأَصْلُ: قُضَيَة وَغُزَوَة، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الياءُ وَالواوُ وَانْفتحَ مَا قَبْلهُمَا قُلِبَتَا أَلَفين، وَهَذَا الجمْعُ يَخْتصُ بالمنقوصِ.

وَمِنْهَا أَنْ يُجمعَ عَلَى (فُعَّل)[٤]، نَحْو: غَازٍ[٥] وَغُزًّى، وَعَافٍ وَعُفًّى، وَمِنْهُ قَولُهُ تَعَالى: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾[٦] وَقَرأَ بَعْضُ القُرَّاء: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُمْ بُدًّى فِي الأَعْرَابِ﴾[٧].

---

(١٠) تنظر الأقوال في (إمام) في: المحكم ١٠/٥٧٣، والكشاف ٣/٢٨٨، والتبيان ٢/٩٩٢.

(١) ب: وأما الفعل المعتل العين.

(٢) العائذ من الإبل: الحديثة النتاج إلى خمسة عشر يومًا أو نحوها، وهي فاعل بمعنى مفعول. ينظر: اللسان ٣/٥٠٠ (عوذ).

(٣) العافي: الضيف وطالب المعروف، اللسان ١٥/٧٤ (عفا).

(٤) ب: أفعل.

وَمِنْهَا (فُعَال)، نَحْو: رَاعٍ[1] وَرُِعَاء؛ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا.

وَمِنْهَا (فُعْلان)، نَحْو: رَاعٍ وَرُعيان.

وَأَمَّا (نِوَاء) فَوَاحِدُهُ (نَاوٍ)، وَهوَ: السِّمَانُ مِنَ الإِبِلِ، وَأَنْشَدَ عَبْدُ القَاهِرِ عَنْ شَيْخِهِ[2]:

أَلاَ يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ وَهُنَّ مُعَقَّلاتٌ بِالفِنَاءِ

ضَعِ السِّكِّين فِي اللَّبَّاتِ مِنْهَا وَضَرِّجْهُنَّ حَمْزَةُ بِالدِّمَاءِ

وَعَجِّلْ مِنْ أَطَايِبِهَا طَعَامًا لِشَرْبٍ مِنْ قَدِيدٍ[3] أَوْ شِوَاءِ[4]

---

(٥) (غاز) ساقط من: ب.

(٦) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٦.

(٧) ب: الأعراف.

سورة الأحزاب، من الآية: ٢٠. و(بُدًّى) -بتشديد الدال منونة- هي قراءة ابن عباس وطلحة بن مُصرِّف. ينظر: المحتسب ١٧٧/٢، ومختصر في شواذ القرآن ص١٢٠، وتفسير القرطبي ٤٦١/٧.

(١) ب: دراع.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٩٦٢/٢.

وشيخه هو: أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربية، وهو أستاذ عبد القاهر الجرجاني، طوَّف كثيرًا في البلدان، ثم استوطن جرجان إلى أن مات سنة إحدى وعشرين وأربع مئة. ينظر: معجم الأدباء ٢٥٢٣/٦، وبغية الوعاة ٩٤/١.

(٣) ب: قدايد.

(٤) الأبيات من الوافر، قالتها قَيْنَة لحمزة بن عبد المطلب وهو يشرب الخمر تحثه على عقر ناقتين لعلي بن أبي طالب، فثار إليهما بالسيف فعقرهما، وذلك قبل تحريم الخمر.

والأبيات في: الفائق ٢٣٥/٢، وتاريخ مدينة دمشق ١٠٣/٥٥، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٤٤/١٣، ونهاية الأرب ٧٩/٤، وعمدة القارئ ٩١/٩، والتاج ٢٦٦/٢٣ (شرف).

وصدر الأول في: صحيح البخاري (كتاب المساقاة- باب بيع الحطب والكلأ) (٢٢٤٦) ٨٣٧/٢، وصحيح مسلم (كتاب الأشربة- باب تحريم الخمر) (١٩٧٩) ١٥٦٨/٣، وسنن أبي داود (كتاب الخراج والإمارة والفيء- باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوي القربى) (٢٩٨٦) ١٤٩/٣، وصحيح ابن حبان (ذكر ما يستحب للإمام أن يغضي عن هفوات ذوي الهيئات) (٤٥٣٦) ٣٩٨/١٠.

الشُّرُف: جمع شارف، وهي المسنة الهرمة من النوق. القاموس ص١٠٦٤ (شرف).

اللَّبات: جمع لبَّة، وهي المَنْحَر. القاموس ص١٧٠ (لبب).

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ ذَلكَ صِفَةً للمُؤنَّثِ فَعَلَى ضَرْبين: بِتَاءٍ وَبِغَيْرِ تَاءٍ، فَالَّذِي بِالتَّاء نَحْو: قَائِمَةٍ، وَجَمْعُهَا (قَوَائِمُ)، وَكُسِّرَتْ بِالوَاوِ للفَرْقِ بَيْن صفَةِ المذَكَّرِ وَالمؤَنَّثِ، فيقالُ فِي المذَكَّرِ: / قِيامٌ وَقَائمونَ، وَفِي المؤنَّثِ: قَائِماتٌ[1] وَقَوَائِمُ، وَقَدْ جَاءَ فِي المذَكَّرِ عَلَى هَذَا التَّكْسيرِ أَلفَاظٌ قَليلةٌ، قَالُوا: هَالِكٌ وَهَوَالِكُ، وَفَارِسٌ وَفَوَارِسُ، وَنَاكِسٌ وَنَوَاكسُ[2]، وَأَمَّا قَوْلُهُم: جِمالٌ بَوَازِلُ فَإِنَّهُ جَمَعَ (بَازِلاً) عَلَى (بَوَازِلَ) لَمَّا وُصِفَ به الجمعُ الَّذي لَيْسَ بِمُذكَّرٍ حَقِيقَةً، وَذلكَ يُشبهُ المؤَنَّثَ، وَمِثْلُهُ: جِمَالٌ عَوَاضِهُ[3]، فَأَمَّا قَولُ الشَّاعِرِ -أَنْشَدَهُ أَبو زَيْد[4]-:

٢١٤/ب

أَلا إِنَّ جِيرَانِي العَشِيَّةَ رَائِحٌ ❊ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ[5]

فَ(دوَاع) جَمْعُ (دَاعٍ)، وَيَجُوز أَنْ يَكونَ وَاحدُهُ (دَاعِيَة)، فَيكونُ عَلَى الأَصْلِ، وَالمعْنَى: مُصِيبةٌ دَاعِيَةٌ، وَالمنَادِحُ: جَمْعُ مَنْدُوحَةٍ[6].[7]

الشَّرْب: القوم يشربون ويجتمعون على الشراب. اللسان ٤٨٨/١ (شرب).

القديد: ما قُطع من اللحم وشُرِّر، وقيل: هو ما قُطع منه طوالاً. اللسان ٣٤٤/٣ (قدد).

(١) (وفي المؤنث: قائمات) ساقط من: ب.

(٢) جُمع (فارس) على (فوارِس) لأن هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمنوا اللبس، فجاءوا به على الأصل، وأما (هوالِك) فإنَّه جاء في المثَل: هالِك في الهَوَالِك، والأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك وقع هذا على أصله، وأما (نواكِس) فقد جاء في ضرورة الشعر، في قول الفرزدق:

وإِذَا الرِّجَالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُم ❊ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاكسَ الأَبْصَارِ

ينظر: المقتضب ٢١٦/٢-٢١٧، والصحاح ٩٥٧/٣ (فرس)، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١١٩، واللسان ١٥٩/٦ (فرس)، والمزهر ٧٤/٢.

وينظر ما ذكره الشارح في ص١٠٤.

(٣) ب: عواض.

جِمال عَوَاضِهُ: رعت العِضَاه. الصحاح ٢٢٤١/٦ (عضه).

(٤) النوادر ص٤٤٤.

(٥) البيت من شواهد التكملة ص١٨٥، من الطويل، لحَيَّان بن جَبَلة أو حيَّان بن جُلْبَة المحاربي، جاهلي. ولم أقف له على ترجمة.

وهو له في: معجم ما استعجم ١٧٣/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤٠/٢، والمصباح ١٤٠٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٠، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٣٠/١، والزاهر ٢٨١/٢، والهمع ١١٩/٦.

وَأَمَّا الَّذي بغيرِ تَاء فَيُكَسَّرُ بِالوَاوِ أَيْضًا، نَحْو: حَائِضٍ وَحَوَائِضَ، وَحَاسِرٍ وَحَوَاسِرَ؛ لأَنَّه نَعْتٌ لمؤَنَّثٍ حَقِيقِي، وَقَد يُكَسَّرُ عَلَى (فُعَّل)، نَحْو: حُيَّضٍ وَحُسَّرٍ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ ذَلكَ نَعْتًا لمذَكَّرٍ لم يَمْتنعْ أنْ يُجْمعَ بالوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْو: قَائمونَ وَكَافِرُونَ، وَمَا كَانَ لمؤَنَّثٍ جَازَ أَنْ يُجْمعَ بالألفِ وَالتَّاءِ.

قَالَ أبو علي: "وَمَا كَانَ عَلَى (فَعِيلٍ) فَإنَّه يُكَسَّرُ عَلَى (فُعَلاء) وَعَلَى (فِعَالٍ)، [فَفُعَلاء][1] نَحو: فُقَهَاء وَظُرَفَاء وَبُخَلاء..."[2] الفَصْلُ[3].

قَالَ الشَّارِحُ: (فَعِيل) يَقَعُ عَلَى مَعْنَى[4] (فَاعِل) وَبِمَعْنَى (مَفْعُول)، فَالأَوَّلُ نَحْو: كَرِيمٍ، وَظَرِيفٍ، وَقَدِيرٍ بِمَعْنَى (قَادِرٍ)، وَالثَّانِي نَحْو: قَتِيلٍ بِمَعْنَى (مَقْتُولٍ)، وَكُلُّ وَاحدٍ منهمَا عَلَى ضَرْبين: صَحِيحُ اللامِ وَمُعْتَلُّهَا، فَالصَّحِيحُ يُجْمعُ جَمْعَ التَّكْسيرِ عَلَى ضُرُوبٍ:

أَحَدُهَا: (فِعَال)، نَحْو: كَرِيمٍ وَكِرَامٍ، وَظَرِيفٍ وَظِرَافٍ.

وَالثاني: (فُعَلاء)، نَحْو: عَلِيم وَعُلمَاء، وَشَرِيفٍ / وَشُرَفَاء، وَكَبِيرٍ وَكُبَرَاء، وَقَالُوا[5]: صَغِيرٌ وَصُغرَاء، وَهْوَ قَلِيل، قَالَ الشَّاعِرُ: ٢١٥/أ

فَلِلْكُبَرَاءِ أَكْلٌ كَيْفَ شَاءُوا ... وَلِلصُّغَرَاءِ أَخْذٌ وَاقْتِثَامُ[6]

---

(٦) المندوحة: السعة، والمراد بها في البيت: أغراض يتسع الفعل من أجلها. شرح شواهد الإيضاح ص٥٧١.

(٧) ب: والمنادح: جمع مندوحة إلى سعد.

(١) تكملة من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٨٥ وفيها: "...فُقَهَاءَ وَبُخَلاءَ وَظُرَفَاءَ..."، وفي (مرجان) ص٤٧٥-٤٧٦: "...فُقَهَاءَ وَبُخَلاءَ وَظُرَفَاءَ...".

(٣) (الفصل) ساقط من: ب.

(٤) ب: يقع بمعنى.

(٥) ب: وقد قالوا.

(٦) البيت من الوافر، للحارث بن أمية الأصغر ضمن أبيات يرثي بها هشام بن المغيرة. والحارث هو ابن أمية الأصغر بن عبد شمس بن عبد مناف، شاعر جاهلي، يقال له: ابن عبلة، ويقال لولد أمية الأصغر: العَبَلات، نسبة إلى عبلة أم أمية.

أي: اقْتِطَاع[1].

وَالثالثُ: (فُعُول)، قَالُوا فِي ظَرِيف: ظُرُوف، وَهَذا عَلَى حَذْفِ اليَاءِ الزَّائدَةِ، فَكَأَنَّه بَقِي عَلَى (ظَرِف) أو (ظَرْفٍ)، وَلَحِقَ مِنَ الأسْمَاءِ بِنَحْو: فَلْسٍ، وَكَعْبٍ[2].

وَالرَّابعُ: (فَعِيل) عَلَى (فِعَال)، قَالُوا[3]: رَجُلٌ شَجِيعٌ وَقَومٌ شِجَاعٌ، وَطَوِيلٌ وَطِوَالٌ[4]، وَ(طِوالٌ) هُنَا جَمْعٌ، وَقَدْ يَكونُ وَاحِدًا، قَالُوا فِي الرَّجُلِ: طَوِيلٌ وَطِوالٌ[5]، وَوَضِيءٌ وَوِضَاءٌ، وَشَيءٌ عَجِيبٌ وَعُجَابٌ [وعُجَّاب][6].

تنظر ترجمته في: الاشتقاق ص٨٢، وأسد الغابة ٢٠٣/٣ (ضمن ترجمة ابنه عبد الله)، وشرح أبيات المغني ١٧٤/٤، أما هشام فهو: أبو عبد مناف، وقيل: أبو عثمان بن المغيرة بن عبد الله المخزومي، كان سيدًا مطاعًا، =

= من أجلّ قريش حلمًا وجودًا، وكانت قريش تُؤرخ بموته كما تؤرخ بعام الفيل. تنظر ترجمته في: أنساب الأشراف ٤٣/١، ٢٠٩/١، وثمار القلوب ص٢٩٨، وشرح أبيات المغني ١٧١/٤.

والبيت له في: شرح نهج البلاغة ٢٤٠/١٨، وشرح أبيات المغني ١٧٠/٤-١٧١، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٤٣٠/١، والصحاح ٢٠٠٥/٥ (قثم)، وكتاب الأفعال للسرقسطي ١١٣/٢، والمخصص ٦٤/١٧، واللسان ٤٥٨/٤ (صغر)، ٤٦١/١٢ (قثم).

(١) (أي اقتطاع) ساقط من: ب.

(٢) اختُلف في جمع (ظريف) على (ظُرُوف)، فذهب الخليل إلى أنَّ (ظُرُوف) اسمًا للجمع في (ظريف)، أو يجعله جمعًا لـ(ظَرْف) على حذف الزائد. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن (ظُرُوفًا) جمع لـ(ظريف)، وإن كان الباب في (ظريف) ألا يُجمع على (ظُرُوف) كما أن كثيرًا من الجموع قد خرجت من بابها حملاً على غيرها، كما أنَّ قولهم: (أَزْنَاد) جمع (زَنْد) محمول على غيره. ينظر الخلاف في: الكتاب ٦٣٦/٣-٦٣٧، والانتصار لسيبويه ص٢٤٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥١/٥ب، وشرح المفصل ٤٧/٥.

(٣) ب: وقالوا.

(٤) صحت الواو في الجمع لأنها متحركة في الواحد. ينظر: الكتاب ٣٦٣/٤، والمقتضب ٢٦٩/١، والأصول ٢٦٥/٣، ٣١١، والخصائص ٥٩/١-٦٠.

(٥) يُفهمُ من كلام الشارح أن (طِوال) –بالكسر- يأتي مفردًا وجمعًا، ولم أقف في المعاجم على (طِوال) مفردًا، وإنما المفرد (طُوال). ينظر: جمهرة اللغة ٩٣١/٢، وتهذيب اللغة ١٤/١٤، والمحكم ٢٣٤/٩-٢٣٥، والمخصص ٦٤/٢-٦٥، واللسان ٤١٠/١١، والقاموس ص١٣٢٧، والتاج ٢٢٧/٢٩ (طول).

و يُؤيد ذلك ما جاء في الكتاب ٦٣٤/٣-٦٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٢، والأصول ١٨/٣، والتكملة ص١٨٥.

(٦) تكملة من: ب.

وَمِنَ المضَاعفِ: شَدِيدٌ وَأَشِدَّاء، وَأَصْلُهُ: أَشْدِدَاء، فَسَكنتِ الدَّالُ وَأُدْغِمتْ بَعْدَ أَنْ نُقِلَتْ كَسْرَتُهَا إلى الشِّينِ، وَقَدْ قَالُوا فيه: شِدَادٌ أَيْضًا، قَالَ الله تَعَالى: ﴿غِلاَظٌ شِدَادٌ﴾[1]، وَلم يُجْمعْ عَلَى (فُعَلاء)، نَحْو: شُدَدَاء لِمَا يَلْزمُ فيه مِنْ إظهَارِ المثْلينِ، وَمِثْلُهُ: لَبِيبٌ وَأَلبَّاء، وَحَبِيبٌ وَأَحِبَّاء، وَطَبِيبٌ وَأَطبَّاء، وَشَحِيحٌ وَأَشِحَّاء، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا أَتَى الموتُ لِمِيعَادِهِ — فَعَدِّ عَنْ ذِكْرِ الأَطِبَّاءِ

وَإِنْ مَضَى مَنْ كُنْتَ صَبًّا بِهِ — فَالصَّبْرُ مِنْ دَأَبِ الأَلِبَّاءِ

مَا مَرَّ شَيءٌ مِنْ بَنِي آدَمَ — أَمَرُّ مِنْ فَقْدِ الأَحِبَّاءِ[2]

قَالَ العَبْدِي:"يُقَالُ: لم يَأْتِ فِي الشِّعْرِ مِنْ مُضَاعَفِ الباءِ عَلَى هَذَا المثالِ مُتَواليًا إلا[3] هَذه الثَّلاثَةُ".

وَالخَامِسُ: (فَعِيل) يُكَسَّرُ عَلَى (أَفْعِلَة)، نَحْو: شَحِيحٍ وَأَشِحَّة.

وَالسَّادِسُ: (فَعِيل) يُكَسَّرُ عَلَى (فُعُل)، نَحْو: جُدُدٍ، وَنُذُرٍ، وَسُدُسٍ[4].

وَالسَّابِعُ: (فَعِيل) عَلَى (أَفْعَال)، نَحْو: أَشْرَافٍ، وَأَيْتَامٍ.

٢١٥/ب

---

(١) سورة التحريم، من الآية: ٦.

(٢) الأبيات من الكامل، لأبي علي بن مقلة، وهو محمد بن علي بن الحسين بن مقلة، وزير وشاعر وأديب، يُضرب بخطه المثل في الحسن، استُوزر لثلاثة من الخلفاء: المقتدر، والقاهر، والراضي، وتنقَّلت به أحوال ومحن أدَّت إلى حبسه وقطع يده ثم لسانه، وظل بالحبس إلى أن مات سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة، وقد كانت ولادته سنة اثنتين وسبعين ومئتين. تنظر ترجمته في: ثمار القلوب ص٢١٠، والمنتظم ٣٩٣/١٣، ووفيات الأعيان ١١٣/٥، وسير الأعلام ٢٢٤/١٥، والبداية والنهاية ٢٠٦/١١.

والأبيات له في: المنتظم ٣٩٦/١٣، وسير الأعلام ٢٢٦/١٥، وتاريخ الإسلام ٢٤١/٢٤. وهي ليس مما يستشهد به، ولكن ذكرها أبو البقاء استئناسًا.

(٣) ب: غير إلا.

(٤) السُّدُس: جمع سديس، وهي الشاة إذا أتت عليها السنة السادسة، وأسدس البعير إذا ألقى السن الرباعية، وذلك في السنة الثامنة. الصحاح ٩٣٧/٣ (سدس).

وَالثَّامِنُ: (فَعِيل) / يُكَسَّرُ عَلَى (فَعَائِل)[٥] ، نَحْو: صَبَائِحَ وَصَحَائِحَ. فَأَمَّا (خُلَفَاء) فَوَاحِدُهُ (خَلِيف)، فَهْو مِنْ بَابِ: كَرِيمٍ وَكُرَمَاء، وَأَمَّا (خَلائفُ) فواحِدُهُ (خَلِيفَة)[١].

وَمِنَ الصِّفَاتِ مَا جَاءَ عَلَى (فَعَل)، نَحْو: خَلَقٍ، وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى (أَفْعَال)، نَحْو: أَخْلاق[٢]، وَعَلَى (فُعْلان)، نَحْو: خُلْقَانٍ، وَمِنْهُ: جَذَعٌ[٣] وَجُذْعَانٌ، وَقَدْ قَالُوا: جِذَاعٌ عَلَى (فِعَال).

وَمِنَ الصِّفَاتِ مَا جَاءَ عَلَى (فَاعِل)، نَحْو: صَاحِبٍ، وَشَاهِدٍ، وَكُسِّرَ[٤] عَلَى (أَفْعَال)، نَحْو: أَصْحَابٍ، وَأَشْهَادٍ.

وَأَمَّا (فَعِيل) المعتلُ اللامِ فَيُكَسَّرُ عَلَى ضُرُوبٍ:

أَحَدُهَا: (أَفْعِلاء) -وَهْوَ الأَكْثَرُ- نَحْو: غَنِيٍّ وَأَغْنِياء، وَلم يَأتِ عَلَى (فُعَلاء) لِمَا يَلْزَمُ فِي ذَلكَ مِنَ الثِّقلِ أو الحذفِ، ألا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ: غُنَيَاء لكانتِ اليَاءُ مُتحرِّكَةً مَفْتُوحًا مَا

---

(٥) يُجمع (فَعِيل) -مذكرًا كان أو مؤنثًا- على (فِعَال)، فيقال: صِباح وصِحاح في جمع: صبيح وصبيحة، وصحيح وصحيحة، وتختص (فعيلة) بالجمع على (فَعَائِل) بشرط ألاَّ تكون (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، وشذَّ (ذبيحة وذبائح). =

= ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، والأصول ١٨/٣، وشرح المفصل ٥١/٥، والارتشاف ٤٥٤/١، وتوضيح المقاصد ١٤٠٣/٣، وشرح الأشموني ٢٦٢/٤، والهمع ١٠٩/٦.

وأجاز الرضي جمع (فعيلة) بمعنى (مفعولة) على (فَعَائِل) حيث قال في شرحه للشافية ١٤٩/٢-١٥٠: "إذا لحقت التاء (فعيلاً) في الوصف فإنه يجمع على (فِعَال)، كما جُمع قبل لحاقه، فيقال: صِباح وظِراف، في جمع: صبيح وصبيحة، وظريف وظريفة، ويختص ذو التاء -سواء كان بمعنى المفعول كذبيحة أو لا ككبيرة- بـ(بفعائل)، دون المذكر المجرد".

(١) جاء في الكتاب ٦٣٦/٣: "وقالوا خليفة وخلائف فجاءوا بها على الأصل، وقالوا خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خليف حيث علموا أن الهاء لا تثبت في التكسير". وينظر: الأصول ١٨/٣، واللباب ٤٤١/٢، وشرح المفصل ٥٢/٥.

(٢) يُجمع (خَلَقٌ) على (خُلْقَان) و(أخلاق)، وقد يقال: ثوبٌ أخلاق، يصفون به الواحد إذا كانت الخُلُوقة فيه كله. ينظر: الصحاح ١٤٧٢/٤، واللسان ٨٨/١٠ (خلق).

(٣) الجَذَعُ: هو ما كان في السنة الثانية من الشاة، وفي السنة الثالثة من البقر والحافر، وفي الخامسة من الإبل. ينظر: الصحاح ١١٩٤/٣ (جذع).

(٤) ب: فكسر.

قَبْلهَا، وَذَلكَ يُصَيّرُهَا[1] إلى الألفِ وَبَعْدَهَا أَلِفُ المدِّ، وَهُمَا لا يَجْتَمعَانِ، فَإِذَا حُذفتْ بَقِي عَلَى (فُعَال)، فاجتُنبَ ذَلكَ لِهَذَا.

وَالضَّرْبُ الثَّاني: أَنْ يَجِيء عَلَى (فُعْلان) -بِضَمِّ الفَاءِ-، نَحْو: ثَنِيٍّ وَثُنيانٍ[2].

وَالثالثُ: أَنْ يَجِيء كَذَلكَ إلا أنَّه مَكْسُورُ الفَاءِ، نَحْو: خَصِيٍّ وَخِصيانٍ، شَبَّهُوه بِالأسْمَاء، نَحْو: ظَلِيمٍ وَظِلْمَانٍ.

وَالرَّابعُ: عَلَى (فِعْلَة)، قَالُوا: خَصِيٌّ وَخِصْيَة، شَبَهُوهُ بـ(غِلْمَة).

وَالخَامِسُ: عَلَى (فُعُل)، قَالُوا[3]: ثَنِيٌّ وَثُنٍ[4].[وَأَصْلُه: ثُنُيٌ، مِثلُ: قَضِيبٍ وَقُضُبٍ، فاسْتُثقلتِ اليَاءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فَحُركتِ الضَّمَّةُ إلى الكَسْرَةِ، وَسُكِّنتِ اليَاءُ[5].][6]

قَالَ أبو علي:"وَمَا كَانَ (فَعُولاً) فإنَّه يُكَسَّرُ عَلَى (فُعُلٍ) للمذكَّرِ وَالمؤنَّثِ..."[7] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (فَعُول) يَجِيءُ عَلَى ضَرْبينِ: صَحِيحٌ وَمُعْتَلٌ، وَالصَّحِيحُ عَلَى ضَرْبينِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَكونُ صِفَةً للمُذكَّرِ وَالمؤنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، نَحْو قَولكَ: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرأةٌ صَبُورٌ، وَهَذَا لا تَدْخلُهُ تَاءُ التَّأنيثِ فِي المؤنَّثِ؛ لأنَّه / بُنِي للعُمُومِ وَالمبَالغَةِ فَجَرى مَجْرى الأسْماءِ ٢١٦/أ

(١) الأصل: يصير.

(٢) الثَّنِيُّ: الذي يلقي ثنيَّته، ويكون ذلك في الظلف والحافر في السنة الثالثة، وفي الخفِّ في السنة السادسة. الصحاح ٢٢٩٥/٦ (ثني).

(٣) في ب: نحو.

(٤) ب: وثنا.

(٥) ينظر: الأصول ١٨/٣، وشرح اللمع لابن برهان٥٥٣/٢.

(٦) زيادة من ب.

(٧) التكملة (فرهود) ص١٨٦، و(مرجان) ص٤٧٨.

الموضُوعَةِ للقَبِيلينِ، وَيُكَسَّرُ عَلَى (فُعُل)، نَحْو: صُبُر. فَأمَّا قَولُهُم: فَرُوقَةٌ[1] فَالتَّاءُ فيه للمُبَالغةِ لا للتَّأنيثِ كَمَا قَالُوا: رَجُلٌ نَسَّابَةٌ وَعَلاَّمَةٌ وَرَاوِيةٌ[2]، وَقَدْ ذُكِرَ ذَلكَ فِي مَوضِعِهِ[3]، وَحَكَى الجَرْمِي[4] لَفْظَةً وَاحدةً تُؤنَّثُ، قَالُوا: رَجُلٌ وَدُودٌ، وَامْرأةٌ وَدُودَةٌ[5]، فَعَلى هَذا يُجْمعُ[6] جَمْعَ التَّصْحِيحِ: وَدُودُونَ وَوَدُودَاتٌ، وَأَمَّا (صَبُورٌ) وَبَابُهُ فلا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ لاسْتواء لَفْظِهِ فِي المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ، بَلْ يُقَالُ: صُبُرٌ فِيهِمَا جَمِيعًا.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثاني: فالصِّفَةُ المخْتَصَةُ بالمؤنث فَنَحْو: عَجُوزٍ وَعَجُولٍ، فَيُكَسَّرُ عَلَى (عَجَائِزَ)؛ لأنَّ اخْتِصَاصَهُ بالمؤنَّثِ يُجْرِيه مُجْرَى مَا فيه عَلامَةُ التَّأنيثِ وَمُجْرى (فَعِيلة)، وَيُكَسَّرُ عَلَى (فُعُل) أَيْضًا، نَحْو: عُجُز؛ لأنَّه فِي اللفْظِ مِثْلُ: صَبُورٍ، وَأَمَّا (عَجُولٌ) لِلوَالِهَةِ[7] فَاقْتُصرَ به عَلَى (عُجُل)؛ لأنَّه يُقالُ فِي المذَكَّرِ: عَجُول مِنَ الاسْتعجالِ، فَغَلَبَ فيه حُكْمُ المذَكَّرِ.

فَإنْ قِيلَ: قَدْ ذَكرتَ أنَّ (فَعُولاً) لا تَدْخُلُهُ التَّاءُ، فَكَيفَ قَالُوا: رَكُوبَةٌ وَحَلُوبَةٌ؟

---

(١) رجل فَرُوقة: فَزِعٌ شديد الخوف، يقال: امرأة فروقة ورجل فروقة، ولا جمع له. ينظر: الصحاح ١٥٤١/٤، واللسان ٣٠٤/١٠ (فرق).

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٦٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١٣٢، ١٨٠، ٦٢٧، والمخصص ١٠٣/١٦، وأمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢، وشرح المفصل ٩٨/٥،

(٣) شرح التكملة (القسم الأول) ص٥٥٦.

(٤) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، كان فقيهًا عالما بالنحو واللغة، دينًا ورعًا حسن المذهب، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدَّث عنه المبرد، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، صنَّف: التنبيه، وكتاب الأبنية، وغريب سيبويه، وغير ذلك، توفي سنة خمس وعشرين ومئتين. تنظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص٧٤، والفهرست ص٨٩، وإنباه الرواة ٨٠/٢، وبغية الوعاة ٨/٢.

(٥) لم أقف على هذا القول فيما بين يدي من مراجع إلا ما ورد في الأصول ١٩/٣: "وقالوا: رجل ودود وودودة، شبهوه: بصديق وصديقة". ووقفت على أن (ودودًا) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. ينظر: علل النحو ص٥٦٦ ، والصحاح ٥٤٩/٢ (ودد)، والمحكم ٣٦٩/٩، واللسان ٤٥٤/٣، والتاج ١٥٧/٩ (ودد).

(٦) ب: الجمع.

(٧) العَجُول من الإبل: الوَالِهُ التي فقدت ولدها. الصحاح ١٧٦٠/٥ (عجل).

قِيلَ: هَذه التَّاءُ عِنْدَنا للمُبَالغَةِ كَمَا دَخَلتْ فِي (فَرُوقَة)، يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ أنَّ (رَكُوبًا) يَكونُ للمُذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ، وَ(حَلُوبَة) مُخْتصٌ بالمؤنَّثِ كاخْتصَاصِ (عَجُوز) به، وَالتَّاءُ دَخلتْه للمُبالغةِ ، وَذَهَبَ قَومٌ إلى أنَّ (رَكُوبة) وَ(حَلُوبة) لَمَّا[1] كَانَا بِمَعْنَى (مَرْكُوبة) وَ(مَحْلُوبة) دَخلَتْهُمَا التَّاءُ تَنْبِيهًا عَلَى هَذَا الأَصْلِ[2].

وَقالَ الكوفِيُّونَ: (فَعُول) فِي هَذا البَابِ مَعْدُولٌ عَنْ (فَاعِل)؛ إِذْ الأَصْلُ / (صَابِرٌ) وَ(شَاكِرٌ)، فَلمَّا عُدِلَ أُلزِمَ طَرِيقَةً وَاحدةً[3]. ٢١٦/ب

وَ[4]أمَّا المعْتَلُّ فَيأتي بغيرِ تَاءٍ أَيْضًا فِي المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ، وَيُكَسَّرُ عَلَى (أَفْعَال)، نَحْو: عَدوٍّ وَأَعْدَاءٍ؛ لأنَّه لَوْ جُمِعَ عَلَى (فُعُل) للزمَ تَغييره إلى (فُعِل)، ألا تَرَى أنَّ (عَدُوًّا) قَدْ وَقَعَتْ فيه الوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَقِياسُ ذَلكَ أنْ تُبْدِلَ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرةً، فَتَنقْلبُ الوَاوُ ياءً، مِثْل: أَدْلٍ، فَلمَّا لزِمَ التَّغييرُ عَدلُوا إلى (أَفْعَال). وَمِنَ اليَاءِ[5]: (ثَنِيٌّ)، وَقَدْ قَالُوا فيه: ثِنْيان، وَقَالُوا أَيْضًا: ثُنٍ -بِضَمِّ الثَّاءِ وَكَسْرِ النُّونِ-، أَخْرَجُوهُ عَلَى القِيَاسِ.

وَقَدْ أوقَعُوا الوَاحدَ فِي هَذا البَابِ مَوضِعَ الجمْعِ، وَمِنْهُ قَولُه تَعَالى: ﴿فَإِن كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾[6] كَمَا قَالَ فِي الصَّحيحِ: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[7] كَذَلك[1] قَولُه [تَعَالى][2]: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾[3]، وَقَدْ قَالُوا: امْرأَةٌ عَدُوَّةٌ[4] وَوَلِيَّةٌ لَمَّا لم يَكثرْ مَجِيئهُ عَلَى (فَاعِل).

---

(١) الأصل: كلما.

(٢) ينظر: المخصص ١٣٨/١٦، والمساعد ٣٠٢/٣، والارتشاف ٦٣٨/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٥٤/٣، والتصريح ١٢/٥.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٦٣-٦٤، ولابن الأنباري ص٤٨٦-٤٨٨.

(٤) (و) ساقط من: ب.

(٥) ب: ومن الياء قولهم.

(٦) سورة النساء، من الآية: ٩٢.

(٧) سورة غافر، من الآية: ٦٧.

(١) ب: وكذا.

(٢) تكملة من: ب.

وَمِمَّا جَاءَ وَاحدًا فِي مَعْنَى الجمْعِ قَوْلُه تَعَالى: ﴿وَلا يَسْئَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾[٥] يُرِيدُ الجمْعَ؛ بِدليلِ قَولِهِ: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾[٦]، وَمِنْه قَولُ رُؤْبَة:

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا[٧]

وَسَبَبُ هَذا الشَّعرِ[٨] أنَّ رُؤْبَةَ وَقَفَ عَليه جَمَاعةٌ مِنْ طَلَبَةِ اللُّغةِ كَأبِي عُبيدَةَ، وَالأصْمَعِي[٩]، فَمَرَّتْ بِهم امْرأةٌ فَاسْتحيتْ أنْ تَجُوزَهُم، فَقَالَ رُؤْبَةُ:

تَنَحَّ للعَجُوزِ عن[١٠] طَرِيقِهَا

إذْ أَقْبَلَتْ رَائِحَةً مِنْ سُوقِهَا

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

قَالَ أبو علي:"وَ(فَعَالٌ) بِمَنْزِلَةِ (فَعُولٍ) فِي التَّكِسيرِ..."[١] الفَصْلُ.

---

(٣) سورة الشعراء، من الآية: ٧٧.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ص٣٥٧، وأدب الكاتب ص٢٩٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٢٥٣. وقالوا: فلانة عدوةُ فلان، وعدوُّ فلان. ينظر: الزاهر ٢١٨/١، والمخصص ١٤١/١٦، واللسان ٣٦/١٥ (عدا).

(٥) سورة المعارج، الآية: ١٠.

(٦) سورة المعارج، من الآية: ١١.

(٧) البيت من شواهد التكملة ص١٨٦، من مشطور الرجز، لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨١، وهو له في: الحجة للقراء السبعة ٢٢٦/١، ١٣١/٢، ٢٣٥/٦، والمحكم ٢٩٣/٣، ١٩٠/٦، وأساس البلاغة ٥٤١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤٢/٢، والمصباح ١٤٠٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٣، وشرح المفصل ٤٩/٥، وشرح الشافية ١٤٠/٢، ونسب في الزاهر ٢١٥/١ إلى امرأة دون تعيينها، وهو بلا نسبة في: المحكم ٣١٥/٥.

(٨) القصة مذكورة في: طبقات ابن سلام ٧٦٥/٢، وجمهرة اللغة ٦٥٦/٢، والأغاني ٣٦٧/٢٠.

(٩) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن علي الباهلي، من أروى الناس للرجز، ومن أوثقهم في اللغة، وأسرعهم جوابًا، وأحضرهم ذهنًا، توفي بمرو خراسان سنة ست عشرة ومئتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٧٢، وطبقات الزبيدي ص١٦٧.

(١٠) في الأصل: من طريقها، والمثبت من: ب، ومن مصادر التخريج.

(١) التكملة (فرهود) ص١٨٦، و(مرجان) ص٤٧٩.

قَالَ الشَّارِحُ: (فَـِعَال) -بفتح الفاءِ[2] وَكَسْرها- [صِفَاتٌ][3] تَخْتصُّ بالمؤنَّثِ، نَحْو: امْرأَةٌ صَنَاعٌ وَنَوَارٌ وَعَوَانٌ[4]، والمكسُورُ نَحْو: نَاقَةٌ كِنَازٌ[5]، وَيُكسَّرانِ عَلَى (فُعُل)، نَحْو: صُنُعٍ، وَكُنُزٍ، وَنَوَارٍ وَنُورٍ، وَعَوَانٍ وَعُونٍ -بسكون[6] الواو- لأنَّه / لَوْ حُرِّكَ لَثقُلَ، وَقَدْ استوفينا ذَلكَ فِي تَكسيرِ الأسْماءِ، نَحْو: سِوَارٍ[7]، وَأَمَّا الصَّحيحُ فَعَينُهُ مَضْمومَةٌ، [نَحْو: صُنُعٍ، عَلَى الأصْلِ][8]؛ وَإنَّما كُسِّرَ عَلَى هَذا لأنَّ الألفَ المجَاوِرةَ للطَّرفِ أَغْنتْ عَنْ تَاءِ التَّأنيثِ، ألا تَرَى أنَّ المذكَّرَ مِنْه لا ألفَ فِيه كَقَولكَ: رَجُلٌ صَنَعٌ -بفَتْحِ النُّونِ-، وَإذَا كَانَ كَذلكَ كَانَ[9] كصَبُورٍ فِي التَّكسيرِ.

٢١٧/أ

فَأمَّا (دِلاثٌ) وَ(هِجانٌ) وَ(دِلاصٌ)[10] فيكونُ للوَاحدِ وَالجمْعِ بلفظٍ وَاحدٍ، وَلكنَّ التَّقديرَ يَختلفُ، كَمَا أنَّ التَّقديرَ فِي (فُلْكٍ) جَمْعًا غَيرُهُ فِي الوَاحدِ، وَقَدْ اسْتَوفينَا ذَلكَ فِي بَابِهِ[1]، وَقَولُه: "**وَلَيْسَ (هِجَانٌ) كَجُنُبٍ**"[2] يُرِيدُ أنَّك تُثَنِّي[3] (هِجَانًا) فَتقولُ: هِجَانَانِ وَلا تُثَنِّي (جُنُبًا)، وَمِنْ هَهنا يُعلمُ أنَّ حُكْمهُ فِي الوَاحدِ غَيْر حُكمهُ فِي الجمْعِ، أَعْنِي (هِجَانًا)، وَلَفْظُ

---

(٢) (الفاء) مكررة في: ب.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) امرأة صناع اليدين: حاذقةٌ ماهرةٌ بعمل اليدين. وامرأة نَوَار: نفور من الريبة. والعَوَان: النِّصَفُ في سنِّها من كل شيء. الصحاح ١٢٤٦/٣ (صنع)، ٨٣٨/٢ (نور)، ٢١٦٨/٦ (عون).

(٥) ناقة كِناز: مكتنزة اللحم. الصحاح ٨٩٣/٣ (كنز).

(٦) في الأصل: وبسكون.

(٧) ص٨٩.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) ب: صار.

(١٠) ناقة دلاث: أي سريعة. وإبل هِجان: بيض. ودرع دلاص: ليِّنة برَّاقة. الصحاح ٢٨٢/١ (دلث)، ٢٢١٦/٦ (هجن)، ١٠٤٠/٣ (دلص).

(١) في شرح الإيضاح ٢٢٢/١.

(٢) التكملة وفيها: "وليس هجان للجمع كجنب..." التكملة (فرهود) ص١٨٧، و(مرجان) ص٤٨٠.

(٣) الأصل: لا تثني.

(هِجَانٍ) فِي الجمْعِ مِثْل لَفظِ (ظِرَافٍ) فِي جَمْعِ (ظَرِيفَة)، وَجازَ ذَلكَ لِمَا بَيْن (فَعِيل) وَ(فِعَال) مِنَ القُربِ[٤]، وَنَظِيرهُ: كَبِيرٌ وَكِبَارٌ[٥]، وَصَغيرٌ وَصِغَارٌ.

قَالَ أبو عَلي:"وَأمَّا (فَيْعِل)[٦] فَمِمَّا يَخْتصُ به المعتَلُّ، وَلا يَكونُ فِي الصَّحيحِ..."[٧] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا الفَصْلُ يَختَصُّ بالمعتَل العَيْن، نَحْو: قيِّمٍ وَسَيِّدٍ وَهَيِّنٍ، وَهْوَ عِندنا (فَيْعِل) -بكسْرِ العَيْنِ-، وَيُخففُ فتُحذف مِنْهُ العَيْن فَيَبْقى عَلَى (فيْل)، نَحْو: سَيْدٍ، وَمَيْتٍ، وَهَيْنٍ، وَهَذَا يُحكمُ فِي التَّصْريفِ[٨].

وَقَالَ الكوفيونَ: أَصْله: مَوِيتٌ عَلَى[٩] (فَعِيل)، مثْل: طَوِيلٍ، ثم قُدمَتِ الياء عَلَى الواو[١٠]، وَهَذا نُبَيّن بُطلانه فِي التَّصْريفِ.

---

(٤) في (هِجان) مذهبان:

أحدهما: أن يقال: هذا هِجان، وهذان هِجانان، وهؤلاء هِجان، فـ(هجان) يستعمل للواحد والجمع بلفظ واحد. ينظر: الكتاب ٦٣٩/٣.

الثاني: أن يقال: هذا هِجان، وهذان هِجان، وهؤلاء هِجان، فيستوي الواحد والتثنية والجمع، فيجري مجرى المصدر. وقد ذكر هذا القول الجرمي. ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٥٣/٥ب، والمخصص ١٥٣/١٦.

(٥) الأصل: كنيز وكناز.

(٦) ب: فعل.

(٧) التكملة (فرهود) ص١٨٧، و(مرجان) ص٤٨١.

(٨) في ص٥٤٩.

(٩) ب: فعلى.

(١٠) النسختين: قدمت الواو على الياء. سهو.

للصرفيين في وزن نحو: سَيِّد، ومَيِّت ثلاثة أقوال، ذكر الشارح منها قولين، والثالث: =

= أنها على وزن (فَيْعَل)، والأصل: سَيَّد ومَيَّت، ثم نُقل إلى (فَيْعِل)، وورد هذا القول في الكتاب ٣٦٥/٤ مشيرًا سيبويه إلى أنه قول غير الخليل، وذكره ابن المؤدب في دقائق التصريف ص٢٦٦ مشيرًا إلى أنه قول غير الكسائي، وقد نُسب إلى البغداديين في: المنصف ١٦/٢، وشرح المفصل ٩٥/١٠، وشرح الملوكي ص٤٦٤، والممتع ٤٩٩/٢، والمساعد ٤٢/٤، وحاشية على شرح بانت سعاد ١٧١/١، ونُسب إلى الفراء في أدب الكاتب ص٥٩٩، وفي الزاهر ٩١/١، وذُكر أنه قول بعضهم -ولم يُسمَّ- في شرح الشافية ١٥٢/٣.

وَقَد كُسِّر هَذَا الضَّرْبُ عَلَى (فُعَّل) مِثْل: صُوَّمٍ، وَنُوَّمٍ، وَعَلَى (فَعَلَة) نَحْو: سَادَةٍ، وَعَلَى (أَفْعَلاء) مِثْل: هَيِّنٍ وَأَهْوِنَاء، وَمِثْل: صَدِيقٍ وَأَصْدِقَاء.

٢١٧/ب

وَأَمَّا (القَيْلُ) للملكِ / مِنْ مُلوكِ حِمْيَر فَأَصْله: قَيِّلٌ –بِالتَّشْديدِ– وَفِيه قَوْلان[١]:

أَحَدُهُما: هُو من اليَاءِ؛ لِقَولِهِم: فُلانٌ يَتَقَيَّلُ أَبَاهُ؛ أَيْ: يَتْبَعُه، وَلَوْ كَانَ هَذا مِنَ الوَاوِ لَقَالُوا[٢]: يَتَقَوَّلُ، وَنَظِيرهُ مِنَ الصَّحِيحِ: تُبَّعٌ؛ لأنَّه يَتتبَّعُ[٣] مَنْ تَقَدَّمَهُ.

وَالثاني: هُوَ مِنَ الوَاوِ، وَأَصْلهُ: قَيْولٌ، وَالمعْنَى أنَّه يَقُولُ فيَنْفُذُ قَولُهُ، وَجَمْعُه: أَقْوالٌ، وَحَكَى بَعْضُهم: أَقْيَالٌ[٤].

وَأَمَّا (مَيْت) فَمنَ الوَاوِ، وَخُفِّفَ مِثْل: سَيِّد، وَيكونُ نَعْتًا للمُؤنَّثِ، وَمِنْهُ قَولُه: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[٥] لأنَّ التَّأنيثَ غَيْرُ حَقِيقي، فَكأنَّه قَالَ: مَكَانًا مَيْتًا، وَقَدْ جَاءَ بالتَّاءِ كَقَولِهِ [تعالى][١]: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾[٢].

ينظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة في: الزاهر ٩٠/١-٩١، والمنصف ١٥/٢، ودقائق التصريف ص٢٦٦، والإنصاف ٧٩٦/٢، وشرح المفصل ٩٥/١٠، وشرح الملوكي ص٤٦٤، والممتع ٤٩٨/٢-٥٠٢، والمساعد ٤٢/٤، وائتلاف النصرة ص٨٤.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٧٠/٢-١٧١، والتاج ١٦٦/٣٠-١٦٧ (قول).

(٢) ب: لقال.

(٣) ب: يتبع.

(٤) ينظر جمع (قيل) على (أقيال) في: إصلاح المنطق ص١٠، وجمهرة اللغة ٩٧٧/٢، والمحيط في اللغة ٢٧/٦، ومقاييس اللغة ٤٤/٥، والصحاح ١٨٠٦/٥ (قيل)، وفيه: "ومن جمعه على (أقيال) لم يجعل الواحد منه مشدَّدًا"، وقال البكري في السمط ٤٠٧/١: "فمن جمع (قَيْلاً) على (أقيال) جعله من: تقيَّل أباه أي: اتَّبعه، كما قال تُبَّع من الأتباع، ومن جمعه على (أقوال) أخذه من (قال يقول)؛ لأنه صاحب القول المسموع المعمول".

(٥) سورة ق، من الآية: ١١. وفي النسخين: فأحيينا.

(١) تكملة من: ب.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٣٩.

قَالَ أبو عَلي:"وَ(فَعِيل) إذَا كَانَ فِي مَعْنَى (مَفْعُول) فَالمذَكَّرُ وَالمؤنَّثُ يَسْتَويانِ فِيْه بِمَنْزلةِ (فَعُول)..."[3] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: (فَعِيلٌ) فِي المؤَنَّثِ بِمَعْنَى (مَفْعُول) يَجِيءُ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُذكرَ مَعَه الموصُوفُ، نَحْو[4]: كَفّ خَضِيب، وَلِحْيَة دَهِين، وَشَاة ذَبِيح، فَهَذا كُلُّه لا تَثْبتُ التَّاءُ فيه؛ لأنَّ تَقَدُّمَ الموصُوفِ المؤنَّثِ يُغْنِي عَنْ ذَلكَ، فَيُلحَقُ بِبَابِ (صَبُورٍ)، وَيُكَسَّرُ عَلَى (فَعْلَى)، نَحْو: جَرْحَى، وَقَتْلَى، وَعَلَى (فُعَلاء)، نَحْو: أُسَرَاء[5]، وَلا يُجْمعُ جَمْع التَّصْحيحِ.

وَالضَّرْبُ الثاني: أنْ لا يُذْكَرَ مَعَهُ الموصُوفُ، فَهُنَا يُفَرَّقُ بَيْنَ المذَكَّرِ[6] وَالمؤنَّثِ تَحَرُّزًا مِنَ اللبْسِ، فَتَقولُ: رَأَيْتُ قَتِيلاً للمُذكَّرِ، وَقَتِيلةً للمُؤنَّثِ.

وَالضَّرْبُ الثالثُ: تَلحقُهُ تَاءُ التَّأنيثِ، وَذَلكَ مُخْتَصٌّ بِمَا أُعِدَّ للفِعْلِ، لا لِمَا قَدْ فُعِلَ فِيهِ، نَحْو: ضَحِيَّةٍ[7] وَرَمِيَّةٍ لِلَّتي[8] أُعدَّتْ لذَلكَ قَبْلَ أنْ تُذْبحَ وَتُرْمَى، وَقَدْ قَالُوا: امْرأةٌ حَمِيدةٌ، وَهْوَ بِمَعْنَى: مَحْمُودة، وَألحقوهَا التَّاءَ لَمَّا كانَتْ فِي مَعْنَى: رَشِيدة، وَلَيْستْ (رَشِيدَةٌ) بِمَعْنَى: المفْعُول، بَلْ بِمَعْنَى: / الفَاعِل وَإنَّمَا حُمِلتْ عَلَيهَا لاتِّفَاقِهمَا[1] فِي المعْنَى[2].

---

(٣) التكملة وفيها: "فالمؤنث والمذكر..." (فرهود) ص١٨٧، و(مرجان) ص٤٨٢.

(٤) ب: كقولك.

(٥) جمع (أسير) على (أسراء) و(قتيل) على (قتلاء) سُمع عن العرب، وهو شاذ لا يقاس عليه؛ فباب (فعيل) هنا أن يُجمع على (فَعْلَى)؛ لأن (أسير) بمعنى: مأسور، و(قتيل) بمعنى: مقتول، ولكنهم شبهوه بظريف وظرفاء، وشريف وشرفاء. ينظر: الكتاب ٦٤٧/٣، ٦٤٨، والأصول ١٩/٣، والمحكم ٣٣٢/٦، والمفصل ص١٩٤، وشرح المفصل ٥١/٥، وشرح الشافية ١٤٨/٢.

(٦) ب: المذكر والمذكر.

(٧) ب: أضحية.

(٨) الأصل: التي.

(١) الأصل: لاتفاقها.

(٢) ب: وبه تمام الباب.

[باب ما جمع على معناه دون لفظه]

قَالَ أبُو عَلي: "بَابُ مَا جُمِعَ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، قَالَ الخَلِيلُ: إنَّمَا قَالُوا: مَرْضَى وَهَلْكَى..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَقْصودُ هَذا البَابِ أَنَّ هَذا الجمْعَ وَاحِدَه (فَعِيل) أَوْ (فَاعِل)، وَهْوَ فِي الحقِيقَةِ (فَاعِل)، مِثْل: مَرِيضٍ[2]، وَهَالِكٍ، وَمَيِّتٍ؛ لأنَّك تَقولُ: مَرِضَ فَهْوَ مَرِيضٌ كَمَا تَقُولُ: ظَرُفَ فَهْوَ ظَرِيفٌ، وَبَابَ هَذا الجَمْعِ أنْ يَكونَ لـ(فَعِيلٍ) بِمَعْنَى: (مَفْعُول)، كَجَرِيحٍ وَقَتِيلٍ بِمَعْنَى: مَجْرُوحٍ وَمَقْتُولٍ، وَالفَاعلُ مِنْهُ: جَارِحٌ، وَقَاتلٌ، إلا أنَّ (مَرِيضًا) وَبَابَهُ مُشْتَقٌّ من أشيَاء تَهْجُمُ عَلَيهم لا يَخْتَارُونَهَا، فَصَارُوا فِي المعْنَى بِمَنزلِةِ المفْعُولِ الحقِيقِي، فَجَمَعُوهُ جَمْعَهُ فَقَالُوا: مَرْضَى، وَمَوْتَى، وَهَذا الجمْعُ لَيْسَ بواجبٍ لا مَحَالةَ، ألا تَرَاكَ تَقولُ فِي (مَرِيضٍ): مِرَاضٌ كَمَا تَقولُ فِي (ظَرِيفٍ): ظِرَافٌ، وَتَقولُ فِي (مَيِّتٍ): أَمْواتٌ، وَمَيِّتُونَ، وَفِي (هَالِكٍ): هُلاَّكٌ، وَهَالكونَ، وَلا تَقُول فِي (جَرِيحٍ): جَارِحونَ بِهَذا المعْنَى، وَأَنشَدَ فِي (المرَاضِ) لِجَرير:

قَتَّلنَنَا بِعُيونٍ زَانَهَا مَرَضٌ ... وَفِي المِرَاضِ لَنَا شَجْوٌ وَتَعْذِيبُ[3]

يَمْدحُ فِي هَذه القَصِيدةِ سُلَيمانَ بِنْ عَبدِ الملِكِ[4]، وَالشَّجْوُ: الحُزْنُ.

قَالَ أبو عَليّ: "وَالحَمْلُ فِي هَذَا البَابِ عَلَى اللفظِ أَكثرُ فِي كَلامِهم مِنَ الحَمْلِ عَلَى المعْنَى"[1].

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٨٩، و(مرجان) ص٤٨٣.

(٢) ب: ظريف.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص١٨٩، من البسيط، في ديوانه ٣٤٨/١، والشاهد له في: الزهرة ١٦٩/١، والمحكم ٢٠٤/٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٢/٢، والمصباح ١٤٢١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٧، وشرح المفصل ٨١/٥، واللسان ٢٣١/٧، والتاج ٢٩/١٩ (مرض).

(٤) أبو أيوب سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، بويع له بالخلافة سنة ست وتسعين، كان يُسمَّى مفتاح الخير؛ لأنه عندما ولي الخلافة أطلق الأسرى، وأخلى السجون، وأحسن إلى الناس، وقد اتخذ ابن عمه عمر بن عبد العزيز مستشارًا ووزيرًا، توفي سنة تسع وتسعين وله خمس وأربعون سنة. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤٢٠/٢، والبداية والنهاية ١٧٣/٩-١٩٢.

قَالَ الشَّارِحُ: يَعْنِي أَنَّ (فَعِيلاً) وَ(فَاعِلاً) فِي هَذا البَابِ القِيَاسُ فِيْه وَالأَكْثَرُ فِي الاسْتِعمَالِ أَنْ يُجْمعَ عَلَى (فِعَال)، أَوْ (أَفْعَال)، أَوْ (فَاعِلينَ)؛ لأَنَّ الالتِفَاتَ فِي بَابِ الجمْعِ إلى اللَّفظِ، وَلذلكَ قَالُوا فِي (دَامِرٍ): / دَامِرونَ، وَلَمْ يَقولُوا: دَمْرَى، وَالدَّامِرُ هُو: الدَّاخِلُ عَلَى القَوْمِ بِغيرِ إِذْنٍ، وَقَالُوا[2]: بَعِيرٌ جَرِبٌ، وَجِمَالٌ جِرَابٌ، فَحَملوا (فَعِلاً) عَلَى (فَعَل) لقُربِ مَا بينهمَا؛ إِذْ لَيْسَ بينهما سِوَى[3] تَبدلِ الحرَكَةِ، فَجعلوهُ بِمَنْزلةِ (حَسَنٍ) وَ(حِسَانٍ)، وَقَدْ قَالُوا: إِبِلٌ جَرْبَى، وَوَاحدُه (أَجْربُ)، حَمَلوهُ عَلَى (مَرِيضٍ) وَ(مَرْضَى)؛ لأَنَّ الجَرَبَ آفَةٌ تُصِيبُ البَدَنَ، فَهْوَ كَآفَةٍ[4] تُصِيبُ النَّفْسَ، نَحْو: أَحْمقَ وَحَمْقَى، وَقَد قَالُوا: جُرْبٌ مِثْل: أَحْمَرَ وَحُمْرٍ، قَالَ[5] دُرَيدُ بن الصِّمَّة[6]:

218/ب

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا سَمِعْتُ بِهِ   كَاليَومِ طَالِي أَيْنُقٍ جُرْبِ[7]

وَسَببُ ذَلكَ[1] أَنَّه مَرَّ بامْرأةٍ[2] تَهْنَأُ إبِلاً لَهَا[3] فَأَعْجبَتْهُ، وَالهاءُ فِي (به) تَعُودُ عَلَى الممرورِ به، وَ(إِنْ) زَائدةٌ، وَ(كاليومِ) تَقْديرُه: كإنسَانٍ مَرَرتُ به اليَوْمَ، وَ(الأَيْنُق) قَدْ سَبَقَ[4].

---

(1) التكملة (فرهود) ص189، و(مرجان) ص484.

(2) ب: وقد قالوا.

(3) الأصل: قبول.

(4) الأصل: كأضافة.

(5) ب: وقال.

(6) أبو قرّة دُرَيد بن الصِّمَّة بن الحارث بن معاوية بن جُداعة من بكر بن هوازن، أحد الشجعاء المشهورين، وذوي الرأي في الجاهلية، عاش نحوًا من مائتي سنة، شهد يوم حُنين مع هوازن وهو شيخ كبير، وإنما خرجت به هوازن تتيمَّنُ به، فقُتل يومئذٍ فيمن قُتل من المشركين. تنظر ترجمته في: المعمرون ص27، والشعر والشعراء 749/2، والاشتقاق ص292، والمؤتلف والمختلف ص163.

(7) البيت من شواهد التكملة ص189، من الكامل، في ديوانه ص43، وهو له في: معاني القرآن للفراء 300/2، وإصلاح المنطق ص127، والبيان والتبيين 107/1، والأغاني 73/15، ونظام الغريب ص189، وإيضاح شواهد الإيضاح 853/2، والمصباح 1422/2، وشرح شواهد الإيضاح ص578، وشرح المفصل 128/8، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء 85/3، وجمهرة اللغة 374/1، وشرح المفصل 83/5، ومغني اللبيب ص890.

وَأَمَّا (حَرْبَى) فَوَاحِدُهُ (حَرِيبٌ) وَ(حَرِبٌ)[٥]، أَيْ: غَضْبان، فَجَمعوهُ جَمْعَ (مَرِيضٍ)؛ لأنَّ مَعْناهُ: حزن فهو[٦] دَاخلٌ عَليه بغيرِ اختيارِه.

قَالَ أبو عَلي: "وَقَالُوا: أَيِّمٌ وَأَيَامَى"[٧].

قَالَ الشَّارِحُ: الأَيِّمُ المرأةُ التي لا زَوْجَ لها، وَالرَّجُلُ الذي لا امْرأَةَ لَهُ، وَقَدْ جُمِعَتْ عَلَى: أَيَامَى، قَالَ الله تَعَالى: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلأَيَٰمَى مِنكُمْ﴾[٨] وَفِيهِ قَولان:

أَحَدُهُما: هُو (فَعَالَى)[٩]، نَحْو: يَتِيمٍ وَيَتَامَى؛ لأنَّه فِي المعْنَى بِمنزلةِ الآفَةِ الدَّاخلةِ عَلَى الإنْسَانِ بغيرِ اخْتيَاره؛ لأنَّ (الأَيِّمَ) هُوَ المنفَردُ عَنْ قَرينه الصَّالِح له، وَ(فَرْدٌ) قَدْ جُمِعَ عَلَى (فُرَادَى)، وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ الوَاحِدُ (فَرِيدًا)، وَ(فُعَالى) وَ(فَعَالى)

مُتقَارِبَانِ[١].

(١) تنظر القصة في: الشعر والشعراء ٣٤٣/١، وأمالي القالي ١٦١/٢، والأغاني ٧٢/١٥، وشرح شواهد المغني ٩٥٥/٢.

(٢) هي الخنساء تُماضِر بنت عمرو بن الشريد من بني سُليم، اشتهرت برثائها أخويها صخرًا ومعاوية، قدمت على رسول الله ﷺ مع قومها من بني سليم وأسلمت معهم، وكان النبي ﷺ يُعجب بشعرها ويستنشدها، واتفق أهل العلم بالشعر أنه لم تكن امرأة قبلها ولا بعدها أشعر منها، جعلها ابن سلام في طبقة أصحاب المراثي. تنظر ترجمتها في: طبقات ابن سلام ٢٠٣/١، والشعر والشعراء ٣٤٣/١، والأغاني ٧٢/١٥-١٠٨، والخزانة ٤٣٣/١.

(٣) تهنأ إبلاً: تطليها بالهِنَاء، وهو القَطِران. الصحاح ٨٤/١ (هنأ).

(٤) ص٣٨.

(٥) في الأصل: حربى، وحريب، وحرب، وفي ب: جربى، وجريب، وجرب، وما أثبت هو الذي يتفق مع تفسير الشارح للكلمة.

(٦) ب: وهو.

(٧) التكملة (فرهود) ص١٨٩، و(مرجان) ص٤٨٥.

(٨) سورة النور، من الآية: ٣٢.

(٩) الأصل: فَعَال.

(١) إذا جُعل (أيامى) على وزن (فَعَالَى) كانت الألف في آخره مزيدة بمنزلة الألف في (وَجَاعَى)، وقد وضع على هذه الصيغة، فهو شاذ لا يقاس عليه. ينظر: المحكم ٥٨٤/١٠، والمقتصد في شرح التكملة ٩٧١/٢، وشرح المفصل ٨٣/٥،

وَالقولُ الثاني: أَصْلُه (أَيَائم)[٢] عَلَى (فَعَائِل)، مِثْل: أَوَّلٍ وَأَوَائل، وَعَيِّلٍ وَعَيَائِل[٣]، ثُمَّ قُدِّمتِ الميمُ التي هى لامٌ، وَأُخِّرَتِ اللامُ / التي هي عَيْنٌ[٤]، فَصَارَتْ[٥] (فَعَالِي)، ثُمَّ فُتحتِ الميمُ، وَانْقَلبَتِ اليَاءُ أَلفًا مِثْل: صَحَارَى وَصَحَارِي، وَعَذَارَى وَعَذَارِي. ٢١٩/أ

وَقَالُوا: حَذِرٌ وَحَذَارَى؛ لأنَّ الحذَرَ كَالخَوْفِ، وَذَلكَ آفَةٌ، وَقَالُوا: وَجِعٌ وَوَجَاعَى، مِثْل: حَذَارَى؛ لأنَّ الوَجَعَ آفَةٌ كَالمَرَضِ، وَقَدْ قَالُوا: وِجَاعٌ مِثْل: مِرَاضٍ، وَلم يَقُولُوا: وَجْعَى، وَقَالُوا: أَسِيرٌ وَأَسْرَى؛ لأنَّ الأسْرَ ضَرَرٌ غَيْرُ مُخْتَارٍ، وَقَدْ أخرجوه عَلَى القياسِ[٦] فَقالُوا: أُسَارَى وَأُسَرَاء[٧].

والهمع ١٠٧/٦. وهذا الوجه -كما قال أبو حيَّان في البحر ٤١٥/٦- هو ظاهر كلام سيبويه حيث يقول ٦٥٠/٣: "... كما قالوا: يتيمٌ ويتامى، وأيِّمٌ وأَيَامَى فأجروه مجرى وَجَاعَى". وينظر: التكملة ص١٨٩، والارتشاف ٤٥٢/١.

(٢) ينظر هذا الوجه في: إصلاح المنطق ص٣٤١، والتنبيه لابن جني ص١٦١، والصحاح ١٨٦٨/٥ (أيم)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٦٢/١، والمقتصد في شرح التكملة ٩٧١/٢، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٦٩، والكشاف ٢٢٧/٣، والبحر المحيط ٣٧٨/٣، ٤١٤/٦-٤١٥، والمصباح المنير ص٢٢، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤٤/٧، ونسبه أبو حيان في الارتشاف ٤٥٢/١ إلى أبي الحسن الأخفش.

(٣) العَيِّلُ: الفقير، وعَيِّلُ الرجل: الذين يتكفَّل بهم ويعُولهم. اللسان ٤٨٨/١١ (عيل).

(٤) في كلامه -رحمه الله- اضطراب في الوزن والشرح والتنظير؛ إذ ذكر أن وزن (أيامى) في الوجه الثاني (فَعَائِل)، والصواب: (فَيَاعِل) كما في: التنبيه لابن جني ص١٦١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٦٢/١، والمقتصد في شرح التكملة ٩٧١/٢.

وفي قوله: "قُدِّمتِ الميمُ التي هى لامٌ، وَأُخِّرَتِ اللامُ التي هي عَيْن" خللٌ؛ فليست عين (أيائم) لام، والصواب: "وأخِّرت الياء التي هي عين".

وتنظيره لأيائم بأوائل غير صحيح؛ لأن (أوائل) على وزن (أفاعل) على قول البصريين: إنَّ (أوَّل): أَفْعَل، وعلى (فواعل) على قول الكوفيين: إنَّ (أوَّل): فَوْعَل، وأما (عيائل) فهو على (فياعل).

(٥) ب: فصات.

(٦) الأصل: بياض موضع كلمة (القياس).

(٧) جمع (أسير) على (أسراء) شاذٌ وليس قياسيًّا. تنظر: ص ١٦٥ ح٥.

وَقَالُوا: زَمْنَى[1] مِثْل مَرْضَى؛ لأنَّ الزَّمَنَ مَرَضٌ، وَقَالُوا: كَسْلانُ وَكَسْلَى؛ لأنَّ الكَسَلَ آفَةٌ، وقد قالوا: كُسَالَى، وقالوا: سَكْرَانُ وَسَكْرَى؛ لأنَّ السُّكْرَ كالمَرَضِ، وَقَدْ قَالُوا: سُكَارَى -بضَمِّ السِّينِ وَفَتحهَا-، وَقَالُوا: حَبَاطَى فِي جَمْعِ (حَبِطٍ)، وَهْوَ الذي به وَرَمٌ[2].

(١) زَمْنَى: جمع زَمِن، والزَّمِن: ذو الزَّمانة، والزَّمَانة: العَاهَةُ، يقال: رجلٌ زَمِنٌ: مبتلى بَيِّن الزَّمَانة. اللسان ١٣/١٩٩ (زمن).

(٢) الحَبَطُ: أن تأكل الماشية فتُكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها. الصحاح ٣/١١١٨ (حبط).

[باب ما جاء على أربعة أحرف ملحقًا أو على وزن الملحق]

قَالَ أبو عَليّ: "بَابُ مَا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ مُلحَقًا أَوْ عَلَى وَزْنِ الملْحَقِ، الملْحَقُ مِنَ الثلاثةِ بالأَرْبَعَةِ يُكَسَّرُ تَكسيرَ مَا كَانَ عَلَى أَرْبعةٍ، وَذَلكَ نَحْو: قَسْورٍ وَقَسَاورَ..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الملحَقُ هُوَ: الذي يُزَادُ فيه حَرْفٌ يُقْصَدُ به جَعْلُهُ مِثْل مَا حُروفُهُ أُصُولٌ ليلحقَ بالصَّحِيحِ، مِثَالُهُ: إِذَا بَنيتَ مِنْ (ضَرَبَ) وَ(جَلَبَ) مِثْل: (دَحْرَجَ) كَررتَ البَاءَ؛ لأَنَّها لامُ الكَلمةِ كَمَا أنَّ (دحرج)[2] مُكَرر اللامِ، فَتَقولُ: ضَرْبَبَ، وَجَلْبَبَ[3]، وَهَذا يُحكمُ فِي التَّصريفِ[4]، وَحُكْمُ الحرفِ الزَّائدِ هُنَا حُكْمَ الأصْلِي فِي أنَّه لا يُدغمُ مَعَ تَمَاثُلِ الحرْفينِ؛ لأنَّه لَوْ أُدغمَ لبطلتْ حِكايةُ[5] الأصْلِ وَمُمَاثلةُ الفَرْعِ له، وَكذلكَ الجمعُ، فجُعِلَ فيه الحرْفُ الزَّائدِ كالأصْلِي، فَمِنْ ذَلكَ: قَسْوَرٌ، الوَاوُ فيه زَائدةٌ؛ لأنَّه مِنَ (القَسْرِ)، وَهْوَ: القَهْرُ / وَهَذا المعْنَى مَوْجودٌ فِي (القَسْوَرَة)[6]؛ لأنَّ المرَادَ به الأسدُ، وَمِنْ شَأنهِ القَهْرُ وَالقَسْرُ، وَقَدْ يَكونُ (القَسْوَرُ) بغيرِ هَذا المعنى، وَلكنْ لا يَعْرَى عَنْ مَعْنَى (القَسْرِ)[7]، فَتَجْمَعُهُ عَلَى (قَسَاوِرَ) كَمَا تَجمعُ (جَعْفَرًا) عَلَى (جَعَافِرَ)، هَذَا أَصْلُ مَقْصُودِ البَابِ. ٢١٩/ب

وَمِنَ الأسْمَاء مَا فِيه زِيادةٌ تَجْرِي فِي الجمْعِ مَجْرَى الأَصْلي، وَلا يُقْصَد بتلكَ الزِّيادَةِ الإلْحَاق، نَحْو: أَفْكَل، فإنَّك تَجْمعُهُ عَلَى (أَفَاكِلَ) كَمَا تَجْمعُ (جَعْفَرًا)، وَكَذلكَ إنْ سَمَّيتَ

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٩٠، و(مرجان) ص٤٨٥.

(٢) الأصل: مدحرج.

(٣) ب: ضربت وجلببت.

(٤) ص٣٤٩.

(٥) الأصل: أحكام.

(٦) ب: القسور.

(٧) ينظر: مقاييس اللغة ٨٨/٥، واللسان ٩١/٥-٩٣ (قسر).

بـ(أَحْمَرَ) أَوْ جَعَلتَه صِفَةً غَالبةً[(١)] كالأسْمَاءِ فَإِنَّكَ تَجْمعُه عَلَى (أَحَامِرَ)، وَقَد اسْتُوفِي القَولُ[(٢)] فِي هَذا الأصْلِ[(٣)].

وَأَمَّا (تَوْأَمٌ)[(٤)] فَالوَاوُ فيه زَائدَةٌ للإلْحَاقِ بِـ(قَشْعَمٍ)، فَتقولُ فيه: تَوَائمُ كَمَا تَقولُ: قَشَاعِمُ، وَالتَّوأمُ[(٥)] هُوَ: القَرِينُ لغَيْرِه، يُقالُ فِي الوَلدينِ فِي بَطْنٍ: هَذا تَوْأَمُ هَذا، وَيُقالُ فِي الجَمْعِ: تُؤَامٌ، وَهْوَ مِنَ الشُّذوذِ، وَمِنْهُ قَولُ الآخَرُ[(٦)]:

قَالَتْ لَنَا وَدَمْعُهَا تُؤَامُ

كَالدُّرِّ إِذْ أَسْلَمَهُ النِّظَامُ

عَلَى الَّذِينَ ارْتَحَلُوا السَّلامُ[(٧)]

وَالقَشْعَمُ: الذَّكرُ المُسِنُّ مِنَ النُّسُورِ، وَكذلكَ هُوَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالغَيْلَمُ: المرْأةُ الكَثيرةُ الغُلْمَة، وَالغَيْلَمُ أَيْضًا: الذَّكَرُ مِنَ السَّلاحِفُ، وَالسَّمْلَقُ: البَرِّيَّةُ، وَتَوْأَمُ[(٨)]: (فَوْعَل)، وَغَيْلَمُ: (فَيْعَل)، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلكَ لِمَنْ يَعْقلُ جُمِعَ جَمْعَ السَّلامَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلا تَفْخَرْ فَإِنَّ بَنِي نِزَارٍ   لِعَلاَّتٍ وَلَيْسُوا تَوْأَمِينَا[(٩)]

---

(١) (غالبة) ساقط من: ب.

(٢) في ص١١٠

(٣) ب: الفصل.

(٤) ب: توم.

(٥) ب: توم.

(٦) ب: الراجز.

(٧) سبق تخريجه في ص١٠٩.

(٨) ب: توم.

(٩) ب: تومينا.

البيت من شواهد التكملة ص١٩٠، من الوافر، للكميت بن زيد في شعره ١١٨/٢، وهو له في: المعاني الكبير ٥٢٧/١، وغريب الحديث للخطابي ١٦٠/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٥/٢، والمصباح ١٤٢٤/٢، واللسان ٦٢/١٢، والتاج ١٦٧/٣١ (تأم)، وبلا نسبة في: الصحاح ١٨٧٦/٥ (تأم). =

لِعَلاَّتٍ أَيْ: أُمَّهَاتُهُم مُخْتَلفةٌ، أَيْ: لا يُولدُ مِنْهُم اثْنَانِ لأمٍّ وَاحِدَةٍ.

قَالَ أبو عَليّ: "وَمِمَّا جَاءَ عَلَى وَزْنِ الملحَقِ –وَلَيْسَ بِهِ– (أَفْعَلُ) إذَا كَانَ صِفَةً فإنَّه يُكسَّرُ عَلَى (فُعْلٍ) كَمَا كُسِّرَ (فَاعِلٌ) عَليهِ[1]..."[2] الفَصْلُ.

٢٢٠/أ / **قَالَ الشَّارِحُ:** قَد ذَكرنَا شَبَه [(أَفْعَل)][3] صِفَةً بالرُّبَاعِي، وَلَيْس بمُلحقٍ عَلَى التَّحْقيقِ، وَمِنْ هَهُنَا شَارَكتِ الصِّفَةُ الاسْمَ فِي جَمْعِ [بَعْضِ][4] الأسْمَاء التي [عَلَى][5] (فَاعِلٍ)، نَحْو: بَازِلٍ وَبُزْلٍ[6]، وَحَائِلٍ وَحُولٍ، فَقَالُوا: أَحْمَرُ وَحَمْرَاء [وحُمْر][7]، إلا أنَّ هَذا الجمْعَ مُطَّرِدٌ فِي الصِّفَاتِ، وَلا يَطَّرِدُ فِي الاسْمِ الذي عَلَى (فَاعِلٍ)، وَوَجْهُ شَبَهِ هَذه الصِّفَةِ بـ(فَاعِلٍ) أنَّ كُلَّ وَاحدٍ مِنْهما عَلَى أَرْبعةِ أَحْرُفٍ، الثَّاني مِنْهمَا سَاكنٌ، وَكَذلكَ كُلُّ[8] صِفَةٍ مُؤنَّثُهَا (فَعْلاء)، وَلا يُضمُّ ثَاني جَمْعِ هَذه الصِّفَاتِ، فَلا يُقالُ (فُعُلٌ) كَمَا جَازَ فِي الأَسْمَاء إلا أنْ يَضْطرَّ شَاعِرٌ، وَقَدْ سَبَق ذِكرهُ[9].

قَالَ أبو عَليّ: "وَقَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى (فُعْلانَ)"[10].

= وفي شرح شواهد الإيضاح ص٥٨٠ أن البيت على هذه الرواية لدِعْبِل الخُزَاعي، وأما بيت الكميت فهو:

وَكَان يُقَالُ: إنَّ بَنِي نِزارٍ لِعَلاَّتٍ وَلَيْسُوا تَوْأَمِينَا

ولم أجده في ديوان دِعبل، على أن له قصيدة على البحر نفسه والروي ص١٤٨-١٥٠.

(١) ب: كما كسر على (فاعل) عليه.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٩٠، و(مرجان) ص٤٨٦.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) ب: نازل ونزل.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) الأصل: وكل ذلك صفة.

(٩) ص٨٩.

(١٠) التكملة (فرهود) ص١٩٠، و(مرجان) ص٤٨٧.

قَالَ الشَّارِحُ: يَعْنِي أنَّ (أَحْمَرَ) وَ(أَسْودَ) قَدْ[1] جاءَ عَلى (حُمْرَانَ) وَ(سُودَانَ)، وَ(أَبْيضَ) وَ(بِيضَانَ) كَمَا جاءَ ذَلكَ فِي الأسْمَاء، وَأَنْشَدَ:

وَمِعْزًى هَدِبًا يَعْلُو قِرَانَ الأرْضِ سُودَانَا[2]

(مِعْزًى) مُذَكَّرٌ مُنَونٌ[3] فَصِفَتُهُ عَلَى (أَفْعَل)، فَلذَلكَ قَالَ: سُودَان، وَجَمْعُ (أَفْعَل) فِي الصِّفَاتِ عَلَى (فُعْلان) [قَليلٌ][4]، وَقَدْ ذكر هَذا البيتَ فِي أَبْياتِ هَذَا الكتابِ مُفْرَدًا[5].

قَالَ أبو عَلي:"وقَدْ كَسَّروا مَا اسْتُعمِلَ منه اسْتعمَالَ الأسْمَاء تَكْسِيرَها..."[6] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الصِّفَةُ الغَالبةُ مُذَكَّرَةً كَانتْ أَوْ مُؤنَّثةً تُجْمَعُ جَمْعَ الأسْماءِ، فَيُقَالُ: أَبْطَحُ وَأَبَاطِحُ، وَبَطْحَاءُ وَأَبَاطِحُ، كَمَا قُلتَ: أَفْكَلُ وَأَفَاكِلُ، وَقَدْ اسْتوفينَا القَولَ فِي ذَلكَ قَبْلُ[7]، وَأَنْشدَ:

بِأَجْرَعَ مِقْفَارٍ...[1] البَيْت

٢٢٠/ب

(١) ب: وقد.

(٢) البيت من شواهد التكملة ص١٩٠، من الهزج ، وهو بلا نسبة في: الكتاب ٢١٩/٣، وما ينصرف ص٤٠، وسر الصناعة ٦٩٢/٢، والمنصف ٣٦/١، ٧/٣، والمحكم ٣٦١/٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٧/٢، والمصباح ١٤٢٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨١، وشرح المفصل ٦٣/٥، ١٤٧/٩، واللسان ٣٣١/١٣، والتاج ٢٦٨/٣٥ (قرن).

المعزى: اسم جمع، وهَدِبًا: على النسب؛ أي: ذات هَدَب، أي: أنها دائبة في رعي الهدب، والهَدَبُ: أغصان الأرطى ونحوه مما لا ورق له، واحدته: هَدَبَة، وقيل: الهَدِب: الكثير الهَدْب، أي: الشَّعَر، القِرَان: ما ارتفع من الأرض، وسُودَانا: وصف للمعزى؛ إذ هو جمع في المعنى فحمله عليه، وخصَّ السودان لأنها من أكرم الألوان. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٧/٢-٨٥٨، والمصباح ١٤٣٠/٢-١٤٣٢، واللسان ٧٨١/١ (هدب).

(٣) نُوِّن (معزى) لأنه مذكر وألفه للإلحاق بـ(هِجْرَع) ونحوه وليست للتأنيث. ينظر: ما ينصرف ص٤٠، وسر الصناعة ٦٩٢/٢، وتحصيل عين الذهب ص٤٥٤.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) كذا في النسختين، ولعله: (وقد ذكر هذا البيت في شرح أبيات هذا الكتاب مفردًا) فسقطت كلمة (شرح).

(٦) التكملة (فرهود) ص١٩١، و(مرجان) ص٤٨٧.

(٧) في ص١١٠.

وَقَد ذكرته[٢] فِي الأَبياتِ أَيْضًا[٣]، وَيَسْتوي فيه جَمْعُ المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ فِي التَّكسيرِ / كَمَا يَسْتوي [قَولكَ][٤]: هي الرِّجَالُ وَهي النِّسَاءُ، وَقَد جُمعتْ (بَطْحَاءُ)[٥] عَلَى (بَطْحَاوات) كَمَا جُمعتْ (صَحْرَاءُ) عَلى (صَحْرَاوات)، وَهَذا حُكْمُ الأسْمَاء لا الصِّفَاتِ.

[باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة أحرف]

(١) ب: وأجرع.

جزء بيت من الطويل، من شواهد التكملة ص١٩١، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢/٨٢٢، وتمامه:

بِأَجْرَعَ مِقفَارٍ بَعِيدٍ من القُرَى ... فَلاةٍ، وَحُفَّتْ بِالفَلاةِ جَوَانِبُهْ

وهو له في: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٥٧-٨٥٨، والمصباح ٢/١٤٣٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٣.

الأَجْرَع: الرابية السهلة من الرمل، والفلاة: القفر المقطوع عن الماء والرعي أو عن عمارة الحي، والباء في (بأَجْرَع) بمعنى (في) والعامل فيه: (تكلمني) أو (وقفتُ) أو (ملاعبه)-على أن يكون (ملاعب) جمع (ملعب) الذي هو المصدر- في قوله:

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي ... فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ

-وهذان البيتان سيأتي الاستشهاد بهما في باب المصادر- وإنما وصف هذا المكان بالبعد من القُرى ومواضع الاجتماع ليُعلم أن قوم (ميَّة) من أهل النجدة والاضطلاع، فهم ينتجعون حيث شاءوا مكارم البقاع. ينظر: المصباح ٢/١٤٣٤-١٤٣٥.

والشاهد: قوله: (بأجرع) استعمله اسمًا لا صفة؛ لأنهم لا يكادون يقولون: المكان الأجرع، وقد كسروه تكسير الأسماء فقالوا: الأجارع، ولو كسروه تكسير الصفة لقيل: جُرْع. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٥٩.

(٢) الأصل: وقد ذكر.

(٣) كذا في النسختين، ولعله (وقد ذكرته في شرح الأبيات أيضًا)، فسقطت كلمة (شرح).

(٤) تكملة من: ب.

(٥) (بطحاء) ساقط من: ب.

قَالَ أبو عَليّ[١]: "**بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى أَكثرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، مِنْ ذَلكَ ما كَانَ عَلَى (مِفْعَالٍ)**"[٢].

قَالَ الشَّارِحُ: عَقْدُ هَذا البَابِ أنَّ كُلَّ[٣] صِفَةٍ زَادتْ عَلَى أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ أَوْ [كان على][٤] أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ وَهْوَ للمُبَالغةِ وَلم تُؤنَّثْ بالتَّاءِ[٥] فإنَّها تُكسَّرُ، وَلا تُجْمعُ جَمْعَ التَّصْحيحِ بالوَاوِ وَالنُّونِ وَلا بالألِفِ وَالتَّاءِ، وَالعِلَّةُ فِي ذَلكَ أنَّها لَمَّا[٦] دَخلتْ فيها المبَالغَةُ، وَاسْتوَى[٧] فِيهَا المذَكَّرُ وَالمؤنَّثُ، وَلم تَكُنْ عَلَى وَزْنِ الفَعْلِ لم تُصَحَّحْ، نَحْو: مِكْثَارٍ، فإنَّ المذَكَّرَ وَالمؤنَّثَ يَسْتَويَانِ فِيه، وَفِيه مَعْنَى المبَالغَةِ، وَلَيْسَ عَلَى زِنَةِ[٨] الأفْعَالِ، فَلا تَقُولُ فيه: مِكْثَارُونَ، وَلا مِكْثَارَاتٍ كَمَا لم تَقُلْ فِي (صَبُورٍ) وَ(شَكُورٍ)[٩]: صَبُورونَ، وَلا صَبُوراتٌ؛ لأنَّك لَمَّا لم تُفَرِّقْ بَيْن المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ فِي الوَاحِدِ فَعَدْمُ التَّفْريقِ فِي الجمْعِ أَوْلى؛ إذْ كَانَ فَرْعًا عَلَى الوَاحدِ، وَلَيْسَ كَذلكَ (ضَارِبٌ) وَ(مُكْرِمٌ)؛ لحصُولِ الفَرْقِ بَيْن المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ فِي الوَاحدِ، وَأنَّه عَلَى زِنَةِ الفَعْلِ، نَحْو: يَضْرِبُ، وَيُكرِمُ، وَقَد سَبَقَ القَولُ فِيه[١٠].

وَالصِّفَاتُ الوَاقِعَةُ فِي هَذا البَابِ تَأتي عَلَى عِدَّةِ أَوْزانٍ:

أَحَدُها: (مِفْعَالٌ)، نَحْو: مِكْثَارٍ، وَمِطْعَانٍ، فمنْهُ مَا يَكونُ الفِعْلُ فيه عَلَى (فَعَل)، نَحْو: (طَعَنَ) فَهْوَ (مِطْعَانٌ)، وَمنهُ مَا يَكونُ عَلَى (أَفْعَل)، نَحْو: (أَطْعَمَ) فَهْوَ (مِطْعَامٌ)، وَلَوْ جعَلتَ

---

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٩٢، و(مرجان) ص٤٨٨.

(٣) ب: كان.

(٤) تكملة من: ب. والوجه فيه: أو كانت على.

(٥) كذا في النسختين، والوجه: وهي للمبالغة ولم تؤنث بالتاء.

(٦) (لما) ساقط من: ب.

(٧) ب: للمبالغة، فاستوى.

(٨) ب: وزنه.

(٩) ب: وشكورون.

(١٠) في ص١٥٨-١٦٠.

٢٢١/أ

(مِطْعَامًا) مِنْ (طَعِمَ) لَكانَ ذمًّا؛ لأنَّ المطْعَامَ إذَا كانَ مِنْ (طَعِمَ) كَانَ مَعْنَاهُ: كَثيرُ الأَكْلِ، وَإذَا كَانَ مِنْ (أَطْعَمَ) مَعْنَاهُ:[1] كَثيرُ الإِطْعَامِ، / وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الفَرْقِ مَعْلُومٌ، وَقَدْ تَضَمَّنَ البيتُ الذي أنْشَدَه[2] المثالينِ، وَهْوَ قَوْلُهُ:

مَطَاعِينُ في الهَيْجَا[3] ، مَطَاعِيمُ فِي القِرَى[4] إِذَا اغْبَرَّ آفَاقُ السَّمَاءِ مِن المَحْلِ[5]

الهَيْجَا: الحربُ، وَالقِرَى: الضِّيَافَةُ، وَاغْبَرَّ: أَيْ انْقَطَعَ المطَرُ فَكثرتِ الغَبَرَةُ حَتى تَرَاقَتْ إلى الآفَاقِ.

فَإنْ قِيلَ: قَدْ بَنيتَ أَصْلَ البَابِ عَلَى أنَّ الهَاءَ لا تَدْخلُ هَذا المثَالَ، وَلَيْسَ كَذلكَ؛ فَقَدْ قَالُوا: مِجْذَامَةٌ[6] وَمِعْزَابَةٌ[7] وَمِطْرَابَةٌ، للكثيرِ[8] الجَذْمِ وَالإِطْرَابِ وَالعُزُوبِ بالأَهْلِ وَالمالِ وَالإبلِ.

قِيلَ: الهاءُ هُنَا لم تُفَرِّقْ بَيْن مُذَكَّرٍ وَمُؤنَّثٍ، بل للمبَالغَةِ، فَلذلكَ قُلتَ: رَجُلٌ مِجْذَامَةٌ.

الوَزنُ الثَّاني: (مِفْعَلٌ)، نَحْو: (مِقْوَلٍ) للفَصِيحِ، وَ(مِدْعَسٍ) للكثيرِ الدَّعْسِ، وَهْوَ الطَّعْنُ بالرُّمْحِ، وَحُكمُه حُكمَ (مِفْعَالٍ)؛ لاسْتَواءِ المذكَّرِ وَالمؤنَّثِ فِيه، وَفِي الصِّفَتينِ الأُخْرَيينِ[1]،

---

(١) (كثير الأكل، وإذا كان من (أطعم) معناه) ساقط من: ب.

(٢) ب: أنشد.

(٣) في النسختين: للهيجا، والمثبت من الديوان والتكملة ومصادر التخريج.

(٤) ب: مطاعيم للقرى.

(٥) البيت من شواهد التكملة ص١٩٢، من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه ص٥٢، وهو له في: أساس البلاغة ٦٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٠/٢، والمصباح ١٤٣٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٥، واللسان ١٧٠/٦، والتاج ١٨٧/١٦ (قرس)، وبلا نسبة في: الصحاح ٩٦١/٣ (قرس)، والمخصص ٨٧/٦، ودرة الغواص ص٢١٤.

(٦) رَجُلٌ مِجْذَامَةٌ: سريع القطع للمودَّة. الصحاح ١٨٨٤/٥ (جذم).

(٧) رجل مِعْزَابَة: الذي يَعْزُب بماشيته عن الناس في المرعى، وكذلك الذي طالت عُزْبَتُهُ. الصحاح ١٨١/١ (عزب).

(٨) الأصل: الكثير.

(١) الأصل: الآخرين.

ب: (الأخريين) مكررة.

فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: مَقَاوِلُ، وَلا[٢] تَقُولُ: مِقْوَلُونَ وَلا مِقْوَلاتٌ، وَقَالَ الخَليلُ: هُوَ مَقصُورٌ مِنْ (مِفْعَالٍ)[٣]، أَيْ أَصْلُه: مِقْوَالٌ، فَحُذفتْ مِنْه الألفُ كَمَا حُذفتْ فِي (خِيَمٍ) وَ(هُدَبِدٍ)، وَأَصْلُه (خِيَامٌ) و(هُدَابِدٌ)[٤]، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلكَ لأنَّ مَا جَاءَ مِنْ هَذا بالألفِ أَكثرُ.

وَالوَزْنُ الثالثُ: **(مِفْعِيلٌ)**، نَحْو: (امْرَأةٌ مِعْطِيرٌ) كَثيرةُ التَّعَطُّرِ، وَ(فَرَسٌ مِحْضِيرٌ) كَثيرُ الحُضْرِ أيْ: العَدْوِ، وَ(مِئْشِيرٌ) كَثيرُ الأشَرِ، أيْ: البَطَرِ، فإنَّه يُكسَّرُ عَلَى (مَفَاعِيلَ)، وَلا يُصَحَّحُ لِمَا تَقدَّمَ[٥]. فَأمَّا قَولُهُم: (امْرأةٌ مِسْكِينَةٌ) فإنَّها تُشْبِهُ (مِفْعِيلاً) فِي مَجِيئهَا للمبَالغَةِ، وَتُشْبِه الصِّفَاتِ الجاريَةِ عَلَى الفَعْلِ، نَحْو: (فَقِيرَةٍ) فِي أنَّ التَّاءَ للتَّأنيثِ؛ فَلذلكَ صُحِّحَتْ تَارَةً وَكُسِّرَتْ أُخْرَى.

وَالوَزْنُ الرَّابعُ: / **(مُفْعِلٌ)** غَيْرُ المبني عَلَى الفَعْلِ، نَحْو: مُطْفِلٍ، وَمُذْكِرٍ وَمُؤْنِثٍ، إذَا كَانَ لَهَا أَطْفالٌ، وَ(مُذْكِرٌ) تَلدُ الذُّكورَ، وَ(مُؤْنِثٌ) تَلدُ الإنَاثَ، وَإذَا كَانَ ذَلكَ[٦] عَادَةً لَهَا قِيلَ: مِذْكَارٌ، وَمِئْنَاثٌ، وَجَرَى هَذا الوَزْنُ وَهْوَ (مِفْعَالٌ) عَلَى (فَعُولٍ)[١]، [نَحْو][٢]: نَاقةٌ سَلُوبٌ إذَا لم يَعِشْ لَهَا وَلَدٌ، وَهْوَ عَلَى مِثالِ (صَبُورٍ). ٢٢١/ب

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ[٣] قيَّدَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ أَوَّلَ البَابِ بِمَا كَانَ عَلَى أكثرَ مِنْ أَربعَةِ أَحْرُفٍ، وَذَكرَ فِيه مَا هُوَ عَلَى أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ[٤].

---

(٢) ب: فلا.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٤.

(٤) الهُدَابِدُ: اللبن الخاثر جدًا، والهُدَبِدُ مقصور منه، ويقال: بعينه هُدَبِدٌ، أي: عمش. الصحاح ٥٥٦/٢ (هدبد).

(٥) للعلة المذكورة في أول الباب.

(٦) (ذلك) ساقط من: ب.

(١) الأصل: وجرى هذا الوزن مجرى (مِفْعَالٍ) وَ(فَعُولٍ).

(٢) تكملة من: ب.

(٣) ب: قد.

(٤) (فيه ما هو على أربعة أحرف) ساقط من: ب.

قِيلَ: مِنْه مَا أَصْلُهُ خَمْسةُ أَحْرُفٍ وَلكنَّه قُصِرَ كما ذَكرنَا، وَمِنْه مَا كَانَ عَلَى أَرْبعةٍ وَلكنَّه أَشْبَه مَا زَادَ عَليها فِي اسْتِواءِ المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ(٥) وَالمبالغَةِ فَجَرى لذلكَ مَجْرَى الأَسْمَاء غَيرِ الصِّفَاتِ التي لا تُجْمعُ جَمْعَ التَّصْحيحِ(٦).

فَإنْ قِيلَ: قَدْ زَعمتَ أنَّ هَذه الأبنيةِ لم تُصَحَّحْ جَمْعًا، وَلم تَدْخلْهَا تَاُء التَّأنيثِ لأنَّهَا غَيرُ جَاريةٍ عَلَى الفعْلِ، وَهَذا يَنْكسرُ بـ(فَقِيرٍ)، فإنَّه غَيْرُ جَارٍ عَلَى الفعْلِ؛ لأنَّ الفعْلَ مِنْه (افْتَقَرَ)، وَ(فَقِيرٌ) غَيرُ جَارٍ عَليه، وَمَعَ هَذا فَقَدْ قَالُوا: امْرَأةٌ فَقِيرةٌ.

قِيلَ: الفَرْقُ بَيْنَهُما مِنْ وَجْهينِ:

أَحَدهُمَا: أنَّ (فَقِيرًا) فِي مَعْنَى (مُفْتَقِر)، وَهْوَ فِي مَعْنَى الجَارِي عَلَى الفعْلِ.

وَالثاني: أنَّ تلكَ الأمْثِلةَ جَمَعتْ ضُرُوبًا بَعُدتْ بِهَا مِنْ شَبَهِ اسْمِ الفَاعِلِ مِنَ المبالغَةِ، وَالفَرْقِ بين المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ، وَأنَّ الفعْلَ وَاقعٌ بين(٧) مُسَمَّياتِهَا بِخِلافِ (فَقِيرٍ) فإنَّه لا مُبَالغَةَ فيه، وَإنَّ (الفَقْرَ) لم يَقَعْ بفِعْله فَهْوَ بِمَثَابَةِ (قَتِيل) بِمَعْنَى (مَقْتُولٍ).

وَالوَزْنُ الخَامِسُ: (فُعَلاء)، نَحْو: عُشَرَاء، وَنُفَسَاء، فإنَّه يُكَسَّرُ عَلَى (فِعَالٍ)، نَحْو: نِفَاسٍ، وَعِشَارٍ(١)، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ٱلعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾(٢)، وَجَاءَ فِي الشِّعْرِ:

أَقْعَسَ يَمْشِي مِشْيَةَ النِّفَاسِ(٣)

---

(٥) ب: استقراء المذكر والمؤنث.

(٦) ب: السلامة.

(٧) الأصل: من.

(١) قال الجوهري: "ليس في الكلام (فُعَلاء) يُجمع على (فِعَال) غير: نُفَسَاء وعُشَرَاء". الصحاح ٩٨٥/٣ (نفس).

(٢) سورة التكوير، الآية: ٤.

(٣) البيت من الرجز، بلا نسبة في: نوادر أبي زيد ص٤٧٩، وجمهرة اللغة ٨٤٩/٢، والزاهر ٧/١، ٢١١/٢، وأمالي الزجاجي ص١٨٧، وأمالي القالي ١٧٦/١، وسمط اللآلي ٤٣٧/١، وشرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ٢٠٢/١.

ورجل أقعس: أي خارج الصدر داخل الظهر، والقَعَسُ ضدُّ الحَدَب. ينظر: الصحاح ٩٦٤/٣ (قعس).

وقد جُمِعَ / بالألف والتاء فقالوا: عُشَرَاوَاتٌ وَ[٤]نُفَسَاوَاتٌ، شَبَّهُوا ألفَ التَّأنيثِ هُنَا بتَاءِ التَّأنيثِ فِي نَحْو: هُبَعَةٍ، وَرُبَعَةٍ، وَالهُبْعَةُ هُو الذي يُولَدُ فِي آخِرِ النِّتَاجِ، وَالرُّبْعَةُ الذي يُولدُ فِي أَوَّلِ النِّتَاجِ فِي الرَّبِيعِ[٥]، وَذلكَ يُجْمعُ عَلَى (هُبَعَاتٍ) وَ(رُبَعَاتٍ)، وَعَلَى (رِبَاعٍ) وَ(هِبَاعٍ)، وَكَمَا قَالُوا فِي (القَاصِعَاء): قَوَاصِعُ، حَمَلوهُ عَلَى (قَاصِعَةٍ)؛ لاجْتمَاعِهِمَا فِي عَلامَةِ التَّأنيثِ. ٢٢٢/أ

وَأَمَّا (فَعْلاء) نَحْو: حَمْرَاء، وَصَفْرَاء فلا يُجمعُ بالألفِ وَالتاءِ كَمَا لم يُجْمَعْ مُذَكَّرُهُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ، فلا يُقَالُ: حَمْرَاوَاتٌ وَلا أَحْمَرُونَ؛ لأنَّ وَاحِدَهُ لا تَدْخُلُهُ التَّاءُ فَهي كالمذَكَّرِ، بَلْ تُجْمَعُ عَلَى (حُمْرٍ) مُذَكَّرًا كَانَ الوَاحِدُ أَوْ مُؤَنَّثًا.

والوَزْنُ السَّادِسُ: (فَعَّالٌ)، نَحْو: قَتَّالٍ، وَضَرَّابٍ، وَهَذَا يُجمْعُ جَمْع التَّصْحِيحِ[٦]، فَيُقَالُ: ضَرَّابُونَ، وَتَدْخُلُهُ التَّاءُ فَيُقَالُ: ضَرَّابَةٌ وَضَرَّابَاتٌ، وَلا يُكَسَّرُ؛ لأنَّهُ[٧] لو كُسِّرَ لَذهبَتْ البِنْيَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المبَالَغَةِ، فَأَلزَمُوهُ التَّصْحِيحَ لِيَحْفَظُوا لَهُ هَذِه الصُّورَةَ.

فإنْ قِيلَ[١]: فَقد قَالُوا: جَبَّارٌ وَجَبَابِيرُ.

قيلَ: (جَبَابِيرُ) وَاحدُه (جِبِّيرٌ)، مِثْل: فِسِّيقٍ، وَذاكَ يُكَسَّرُ، وَهْوَ عَلَى خِلافِ القياسِ.

وَالوَزْنُ السَّابِعُ: (فُعَّالٌ) –بالضَّمِ–، نَحْو: حُسَّان، وَوُضَّاءٍ، وَقُرَّاءٍ، وَيُقَالُ فِي مُؤَنَّثِهِ: حُسَّانَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

دَارُ الفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا ... يَا ظَبْيَةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الجِيدِ[٢]

(٤) (و) ساقط من: ب.

(٥) في الأصل بياض في موضع: (في آخر النتاج)، وفي موضع: (الذي يولد في أول النتاج في الربيع).

(٦) ب: وهذا الجمع جمع التصحيح.

(٧) ب: فإنه.

(١) (فإن قيل) ساقط من: ب.

(٢) البيت من شواهد التكملة ص١٩٣، من البسيط، للشَّمَّاخ في ديوانه ص١١٢، والشَّمَّاخ هو: أبو سعيد أو أبو كثير مَعْقِل بن ضِرار بن حرملة الغطفاني، شاعر جاهلي إسلامي، كان من أوصف الشعراء للقوس والحُمُر، ومن أرجز الناس

العُطُلُ: التي لا حُليَّ عَلَيْهَا، وَالجِيدُ: العُنقُ، وَأصْله: حُسانة[3]، فشُدِّدَ للمبالغَةِ، وَيُجْمعُ عَلَى (حُسَّانون) و(حُسَّانات) لِمَا تقدَّم، وَقَالَ آخَر:

وَالمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيانِ النَّدَى ... خُلُقُ الكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالوُضَّاءِ[4]

أَيْ: الوَضِيءُ.

فَأمَّا (عُوَّارٌ) فَقَد يَكونُ صفَةً بِمَعْنَى: الجَبَان، وَقَد كُسِّرَ عَلَى (عَوَاوِيرَ)، وَكَانَ قِياسُهُ ألا يُكَسَّرَ؛ لأنَّه مِثْلَ: حُسَّان، وَلكنْ جَاءَ مَجِيء / الأَسْمَاءِ، فَقَدْ قَالُوا فِي (القَذَى): عُوَّارٌ، وَهُوَ اسْمٌ لا صِفَةٌ، وَجَمْعُهُ عَلَى (عَوَاوِيرَ) قِيَاسٌ[1] فِي الاسْمِ، قَالَ [الشاعر][2]:

٢٢٢/ب

غَيْرَ مِيلٍ وَلا عَوَاوِيرَ[3] فِي الهَيْـ ... ـجَا وَلا عُزَّلٍ وَلا أَكْفَالِ[4]

على البديهة، توفي في غزوة مُوقان في زمن عثمان بن عفان ﷺ، جعله ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٣٢/١، والشعر والشعراء ٣١٥/١، والمؤتلف ص٢٠٣، والأغاني ١٨٤/٩-٢٠٩، والإصابة ٣٥٣/٣، والخزانة ١٩٦/٣.

والشاهد له في: العين ٩/٢، وإصلاح المنطق ص١٠٨، وتهذيب اللغة ٩٨/٢، وغريب الحديث للخطابي ١١٦/١، ٢٦٤، والمحكم ٥٥٧/٢، ١٩٧/٣، وأساس البلاغة ١٩٠/١، ٦٦٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٢/٢، والمصباح ١٤٤٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٧، ومعجم البلدان ٤٤٩/٥، وشرح المفصل ٦٦/٥، وبلا نسبة في: الخصائص ٢٦٦/٣، والمنصف ٢٤١/١، ومقاييس اللغة ٥٧/٢، والمخصص ٤٢/٤، ٨٨/١٥، وأمالي ابن الشجري ٦٠/١.

(٣) ب: حَسَنَة.

وقد جاء في أمالي ابن الشجري ٦٠/١: "ويقال: حَسَنٌ وحَسَنَةٌ، فإذا بالغوا في الحُسْن قالوا: حُسانٌ وحُسانةٌ –مخففان–، فإذا أرادوا النهاية فيه قالوا: حُسَّانٌ وحُسَّانةٌ –مثقلان– ".

(٤) البيت من الكامل، واختلف في نسبته؛ فنُسب إلى: =

= - أبي صَدَقَة الدُّبَيْرِيّ في: إصلاح المنطق ص١٠٩، وغريب الحديث للخطابي ٢٦٥/١، والصحاح ٨١/١ (وضأ)، والمخصص ٨٩/١٥، ٣٤/١٦، والمشوف المعلم ٨٢٩/٢، واللسان ١٩٥/١، والتاج ٣٢٢/١ (وضأ)، ولم أقف لأبي صدقة على ترجمة سوى ما جاء في المشوف المعلم ٨٢٩/٢ من أنه من بني أسد.

- يزيد بن تركي في: شرح أبيات الإصلاح ص٢٧٨-٢٧٩، ولم أقف له على ترجمة.

والبيت بلا نسبة في: الخصائص ٢٦٦/٣، والمحتسب ٢٣٠/٢، والمخصص ١٥٣/٢، ٣٩/١٦، وأساس البلاغة ٣٤٠/٢.

(١) ب: وقياس.

(٢) تكملة من: ب.

وَالـمِيلُ: جَمْعُ (أَمْيَلٍ)، وهو الَّذِي لا سَيْفَ مَعَهُ، وَهْوَ أَيْضًا الَّذِي [لا][٥] يَسْتَوِي عَلَى السَّرْجِ، وَالعَوَاوِيرُ: جَمْعُ (عُوَّار)، وهو الجَبَانُ، وَالهيجَاءُ: الحَرْبُ، وَالعُزَّلُ: جَمْعُ أَعْزَلٍ، وَهْوَ الَّذِي لا سِلاحَ مَعَهُ، وَالنَّكْلُ وَالكِفْلُ: الَّذِي لا يَثْبُتُ عَلَى السَّرْجِ[٦].

وَالوَزْنُ الثَّامِنُ: (فِعِّيلٌ)، نَحْو[١]: شِرِّيبٍ، وَفِسِّيقٍ، وَهَذَا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ وَالتَّكْسِيرِ، وَالتَّصْحِيحُ أَكْثَرُ، تَقُولُ: هُمْ فِسِّيقُونَ وَخِمِّيرُونَ[٢] وَفِسِّيقَاتٍ، وَفَسَاسِيق له[٣] قَليلٌ[٤]، وَإِنَّمَا كانَ التَّصْحِيحُ أَقْيسُ لِمَا فيه مِنَ المبالَغَةِ وَالبُعْدِ مِنْ أَوْزانِ الفِعْلِ وَالأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ عَلَيهِ؛ فَلَحِقَ بـ(مِعْطِيرٍ)، وَإِنَّمَا جازَ تَكْسِيرُهُ لأنَّ الأَصْلَ فِي جَمِيعِ الأَسْمَاءِ أَنْ تُكَسَّرَ، وَإِنَّمَا مُنِعَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ لِمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ البَابِ[٥]، فَقَدْ قَالُوا فِي نَظِيرِهِ: جِبِّيرٌ وَجَبَابِيرُ.

---

(٣) ب: غواوير.

(٤) ب: أنكال.

والبيت من شواهد التكملة ص١٩٣، من الخفيف، للأعشى في ديوانه ص١١، وهو له في: غريب الحديث لأبي عبيد ٤٧٦/٥، وأمالي القالي ٨٢/١، وتهذيب اللغة ٨١/٢، والمحكم ٣٤٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٣/٢، والمصباح ١٤٤٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٨، وشرح المفصل ٦٧/٥، واللسان ٦١٦/٤ (عور)، ٧/٥ (غبر)، ٤٤٢٢/١١ (عزل)، ٥٨٩/١١ (كفل)، وبلا نسبة في: العين ٢٣٦/٢، ومقاييس اللغة ٢٩٠/٥، والمخصص ١٤٤/١٤.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) لم أقف على هذا المعنى لكلمة (نَكْل) في المعاجم التي رجعت إليها، والذي فيها أن معنى (رجل نِكْل ونَكْل كأنَّه يُنكِّل به أعداؤه، والناكل: الجبان الضعيف) ينظر: الصحاح ١٨٣٥/٥ (نكل)، وفي اللسان ٦٧٨/١١ (نكل): = = رجل نَكْل: قوي مجرب شجاع. وحول هذين المعنيين يدور معنى (نكل) في بقية المعاجم التي راجعتها. ولعل هناك سقط، والعبارة هي: والنكل: الضعيف، والكفل: الذي لا يثبت على السرج.

(١) (نحو) غير واضحة في الأصل.

(٢) ب: (هم فسيقون وهذا يجمع وخميرون).

(٣) (له) ساقط من: ب.

(٤) لم أقف على جمع (فِسِّيق) على (فَسَاسيق) فيما رجعت إليه من كتب اللغة والمعاجم.

(٥) ص١٧٧.

وَالوَزْنُ التَّاسِعُ: (مَفْعُول)، نَحْو: مَضْرُوبٍ، وَمَشْئُومٍ، وَالكَثِيرُ فِي جَمْعِهِ: مَضْرُوبُونَ وَمَضْرُوبَاتٌ، وَتَكْسِيرُهُ قَلِيلٌ؛ لِبُعْدِهِ مِنْ أَوْزانِ الفِعْلِ، إلا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ (مَشَائِيمُ) وَ(مَكَاسِيرُ)[٦]؛ لأنَّ الميمَ فِي أَوَّلِهِ كالعِوضِ مِمَّا لَحِقَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ؛ لأنَّ الفِعْلَ مِنْهُ (يُضْرَبُ)، فَقِياسُهُ (مُضْرَبٌ)، ولكنْ فُرِّقَ بِهَذَا التَّغْيِيرِ بَيْنَ الثُّلاثِي وَبَيْنَ مَا فيه زِيَادةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلا نَاعِبًا إلا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٧]

الوَزْنُ العَاشِرُ: (مُفْعِلٌ) وَ(مُفْعَلٌ)، نَحْو: مُكْرِمٍ، وَمُكْرَمٍ، وَجَمْعُهُ: (مُكْرِمُونَ) وَ(مُكْرَمُونَ)، وَقَدْ جَاءَ شَيءٌ مِنْهُ عَلَى[١] التَّكْسيرِ، / قَالُوا: مُنْكَرٌ وَمَنَاكِيرُ، وَوَجْهُهُ مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ قَالُوا: مُفطِرٌ وَمَفَاطِيرُ، وَمُوسِرٌ وَمَيَاسِيرُ[٢]. ٢٢٣/أ

الوَزْنُ الحَادِي عَشَرَ: (فُعَّلٌ)، نَحْو: زُمَّلٍ -وَهْوَ الضَّعِيفُ- وَجُبَّأٍ [وَهْوَ الجَبَانُ][٣]، وَحُكْمُهُ حُكْمُ (فُعَّالٍ)، نَحْو: وُضَّاءٍ، يُقَالُ: زُمَّالٌ وَزُمَّلٌ، وَهْوَ مَقْصُورٌ مِنْهُ.

---

(٦) قال سيبويه ٦٤١/٣: "...غير أنهم قد قالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشئوم ومشائيم...".

(٧) البيت من شواهد التكملة ص١٩٣، من الطويل، واختلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

- الأخوص في: الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦/١، والحيوان ٤٣١/٣، وشرح أبيات الإصلاح ص٣١٩، والحلل ص١١١، والإنصاف ١٩٣/١، والمشوف المعلم ١/ ٤١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٩، والمصباح ١٤٤٨/٢، والحماسة البصرية ١٤٠٥/٣. وقد ورد في بعض المصادر: الأحوص- بالحاء المهملة- وهو تحريف كما أشار لذلك الأستاذ عبد السلام هارون في الحاشية (٤) ص٢٢٧ من جمهرة الأنساب. والأخوص هو: زيد بن عمرو بن عتَّاب الرياحي اليربوعي التميمي، شاعر إسلامي، ينظر: المؤتلف والمختلف ص٦٠، وجمهرة أنساب العرب ص٢٢٧، والخزانة ١٦٤/٤.

- الفرزدق في: الكتاب ٢٩/٣، وهو في ديوانه ١٢٣/١. =

= وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق ص١٥١، وشرح القصائد التسع ١٨٤/١، والشيرازيات ٢٦٧/١، والخصائص ٣٥٤/٢، والمحكم ٩٥/٨، وتثقيف اللسان ص٢٤٠، وأمالي السهيلي ص٨٥، واللباب ٢١٤/١، وشرح المفصل ٦٨/٥، وشرح الكافية ١٩١/٢، ١٩٢.

يهجو قومًا ويقول: لا يُصلِحُون أمر العشيرة، إذا فسد ما بينهم، ولا يأتمرون لخير، فغرابهم لا ينعب إلا بالفراق. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٦/٢.

(١) ب: وقد جاء منه شيء وعلى.

(٢) الكتاب ٦٤١/٣.

الوَزْنُ الثَّانِي عَشَرَ: (**فُعَّيلٌ**)، نَحْو: زُمَّيلٍ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ (مِفْعِيلٍ) فيمَا ذَكَرْنَا.

الوَزْنُ الثَّالِثُ عَشَرَ: (**فَعْلانُ**)، لا[٤] يُجْمَعُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ وَلا بِالألِفِ وَالتَّاءِ؛ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ (فَعْلَى)، وَكَمَا لا تُجْمَعُ (فَعْلَى) المؤَنَّثَةُ بِالألفِ وَالتَّاءِ لَمْ يُجْمَعْ مُذَكَّرُهُ بِالوَاوِ[٥] وَالنُّونِ، وَكَذَلِكَ (سَكْرَان) وَ(سَكْرَى) لا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ بل يُكَسَّرُ[٦] عَلَى (فَعَالَى)، نَحْو: سُكَارَى -بِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحِهَا-. وَأَمَّا (عَجْلان) وَ(عَطْشَان) فَيكَسَّرُ عَلَى (فِعَالٍ)، نَحْو: عِجَالٍ، وَعِطَاشٍ، وَكُلُّ ذَلكَ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَقَدْ قَالُوا: عُجَالَى كَمَا قَالُوا: سُكَارَى، وَلَمْ يَقُولُوا: سِكَارٌ كَمَا قَالُوا: عِجَالٌ، سَوَّوْا فِي ذَلِكَ بَيْنَ المذَكَّرِ وَالمؤَنَّثِ [كَمَا سَوَّوْا بَيْنَ المذَكَّرِ وَالمؤَنَّثِ][١] فِي[٢] (فَعِيلٍ) وَ(فَعِيلَةٍ)، فَقَالُوا: ظَرِيفٌ وَظِرافٌ[٣]، وظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ، وَحُذِفَ الألفُ وَالنُّونُ لِحَذْفِ التَّاءِ؛ لِمَا بَيْنَ التَّاءِ وَالألفِ وَالنُّونِ مِنَ الشَّبَهِ[٤] عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا لا يُصرفُ[٥]، فـ(غَرْثَان)[٦] وَ(غِرَاثٌ) فِي حَذْفِ الزِّيَادَةِ كَـ(ظَرِيفَةٍ) وَ(ظِرَافٍ)، وَقَالُوا فِي الأَسْمَاءِ: ظَرِبَان[٧] فِي الوَاحِدِ، وَفِي الجمْعِ: ظَرِبٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قُبِحْتُمُ يَا ظَرِبًا مُجَحَّرَهْ

---

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ب: ولا.

(٥) ب: وبالواو.

(٦) ب: مكسر.

(١) تكملة من: ب.

(٢) (في) ساقط من: ب.

(٣) (وظراف) ساقط من: ب.

(٤) ب: البينة.

(٥) ب: فيما لا ينصرف.

ولم يتحدث في (ما لا ينصرف) عن شبه الألف والنون بالتاء، وإنما تحدث عن شبههما بألفي التأنيث في نحو: بُشرى وحمراء، وذكر سبعة أوجه للشبه. ينظر: ٤/١٥٧٩-١٥٨١.

(٦) الغَرْثانُ: الجائع، وامرأة غَرْثَى، وجمعه: غِرَاثٌ ونسوة غَرَاثَى. العين ٤/٤٠٠.

(٧) الظَّرِبَانُ: دُوَيبة كالهرة، مُنْتنة الريح. الصحاح ١/١٧٤ (ظرب).

أَوِ الوِبَارَ يَبْتَدِرْنَ الجِحَرَهْ[٨]

يَهْجُو قَوْمًا بالذِّلَةِ وَلُزُومِ البُيوتِ، وَ(الظَرِبُ) جِنْسُ الظَرِبان، وَهْوَ بِفَتْحِ الظَّاءِ وَكَسرِ الرَّاءِ، وَصَفَهَا بِقَوْلِهِ: مُحَحَّرَة؛ لأَنَّهَا جَمْعٌ، وَ(مُحَحَّرَةٌ): مُسْتَتِرَةٌ بِالجِحَرة، وهي الأسراب[٩]، والوِبَارُ: جَمْعُ وَبْرَةٍ وَوَبْرٍ، / وَهْي: دُوَيْبَّةٌ طحْلاء[١٠] لا ذَنَبَ لَهَا، وَيَبْتَدِرْنَ: يَعْجَلْنَ فَزَعًا. ٢٢٣/ب

وَالوَزْنُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (**فُعْلان**)، خُمْصَان، وَهْو الضَّامِرُ، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى (خِمَاصٍ)[١] وَ(خَمَاصَى)، وَأَنَّثُوهُ عَلَى (خُمْصَانَةٍ)، وَأَجْرَوْا ذَلِكَ مُجْرَى (نَدْمَان) وَ(المُنَادِم)، وَقَالُوا فِي جَمْعِهِ (نِدَامٌ) وَ(نَدَامَى)، وَمِنْ ذَلِكَ (عُرْيَان)، وَهْو مِثْلُ (خُمْصَان) فِي أَنَّ مُؤَنَّثَهُ بالتَّاءِ، وَجَمْعُهُ (عُرْيَانُونَ) وَ(عُرْيَانَاتٌ)، وَقَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى (عُرَاة)[٢]، وَهَذَا الجَمْعُ يَغْلِبُ فِي المَنْقُوصِ، نَحْو: قَاضٍ وَقُضَاةٍ، وَلَمَّا كَانَ (عُرْيَان) مِثْلَ: غَازٍ جَمَعُوهُ جَمْعَهُ، وَلَمْ يَقُولُوا: عِرَاءٌ وَلا عَرَايَا لِهَذَا المعْنَى، وَإِنَّمَا هُو جَمْعُ (عَرِيَّة)[٣].

(٨) البيتان من شواهد التكملة ص١٩٤، من الرجز، للحصين بن بكير الرَّبَعي كما جاء في شرح شواهد الإيضاح ص٥٩١، ولم أقف له على ترجمة.

وهما بلا نسبة في: كتاب الشعر ١٢١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٦/٢، والمصباح ١٤٥٢/٢، والأول منهما بلا نسبة في الخصائص ٢٠٨/٢.

(٩) الأَسْرابُ: جمع السَّرَب، وهو: حَفير تحت الأرض، وقيل: بيت تحت الأرض، والسَّرَبُ: جُحْر الثعلب والأسد والضَّبُع والذئب. ينظر: اللسان ٤٦٦/١ (سرب).

(١٠) الطُحْلَةُ: لون بين الغُبرة والبياض. الصحاح ١٧٥٠/٥ (طحل).

(١) الأصل: خماصى.

(٢) لم أقف على جمع (عُريان) على (عُراة)، والذي وقفت عليه أن (عُراة) إنما هو جمع (عارٍ)، لا جمع (عُريان)، إلا أن المعنى واحد في (عُريان) و(عارٍ). ينظر: الأصول ٢٤/٣، وجمهرة اللغة ٧٧٥/٢، والمحكم ٢٣١/٢، والمخصص ١١٥/٤، واللسان ٤٦/١٥، والقاموس ص١٦٩٠ (عرى).

(٣) العَرِيَّةُ: النخلة يُعْرِيَها صاحبها رجلاً محتاجًا فيجعل له ثمرها عامًا فيعروها أي يأتيها. الصحاح ٢٤٢٣/٦ (عرى).

الوَزْنُ الخَامِسَ عَشَرَ: (**فَعِلٌ**)، نَحْو: صَدٍ[٤]، وَعَطِشٍ، وَعَجِلٍ، وَقَالُوا أَيْضًا فِي المذَكَّرِ: صَدْيَانُ، وَعَطْشَانُ، وَعَجْلانُ، وَجَمَعُوهُ عَلَى (فِعَالٍ)، نَحْو: عِطَاشٍ، وَعِجَالٍ، وَقِياسُ (صَدْيَان) أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (صِدَاء).

وَمِمَّا شُبِّهَ الاسْمُ فِيهِ بِالصِّفَةِ (سِرْحَان)، فَجَمَعُوهُ عَلَى (سِرَاحٍ)، وَهْو غَرِيبٌ، وَالأَكْثَرُ (سَرَاحِين)، وَالسِّرَحَانُ: الذِّئْبُ، يشَبَّهُوهُ[٥] فِي اللَّفْظِ بِ(ذِئَابٍ).

قَالَ أَبُو عَلِي: "فَأَمَّا بَنَاتُ الخَمْسَةِ مِنَ الأَسْمَاءِ فَلا تُكَسَّرُ إلا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ..."[٦] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: يَعْنِي بِذَلكَ مَا حُروفُهُ كُلُّهَا أُصُولٌ، نَحْو: سَفَرْجَلٍ، وَإِنَّمَا كُرِهَ تَكْسِيرُهَا لأَنَّ التَّكْسيرَ تَصَرُّفٌ؛ إِذْ كَانَ تَغْيِيرًا وَتَلاعُبًا بِالكَلِمَةِ، وَبَابُ التَّصْرِيفِ للأَفْعَالِ، وَالأَفْعَالُ لا تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِأَصْلٍ[١]، فَلَمَّا أَرَادُوا تَكْسِيرَ الخُمَاسِي نَقَصُوهُ حَتَّى [لَحِقَ][٢] بِالأَفْعَالِ الرُّبَاعِيَةِ، وَحَذَفُوا الأَخِيرَ إِذْ كَانَتِ الأَطْرَافُ أَوْلَى بِالتَّغْيِيرِ، فَقَالُوا[٣]: سَفَرْجَلٌ وَسَفَارِجٌ، وَقَالُوا: فَرَزْدَقٌ وَفَرَازِدٌ، فَحَذَفُوا القَافَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الدَّالَ؛ لأَنَّهَا تُشْبِهُ التَّاءَ لِكَوْنِهَا مِنْ مَخْرِجِهَا، / وَفِيهَا شَبَهٌ بِهَا فِي صِفَتِهَا، فَكَمَا أَنَّ التَّاءَ تَكُونُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَتُحْذَفُ لَوْ[٤] وَقَعَتْ فِي ٢٢٤/أ

---

(٤) ب: صيد.

والصَّدِي: العطشان. ينظر: الصحاح ٢٣٩٩/٦ (صدى).

(٥) ب: فشبهوه.

(٦) التكملة وفيها: "وأما بنات الخمسة فلا تُكسَّر إلا على استكراه..." (فرهود) ص١٩٥، و(مرجان) ص٤٩٥.

(١) علل ابن يعيش كراهة جمع الخماسي بقوله: "اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخماسي لإفراطه في الثقل بطوله، وكثرة حروفه، وبعده عن المثال المعتدل-وهو الثلاثي-، وتكسيره يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع، فكرهوا تكسيره لذلك" شرح المفصل ٣٩/٥.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) الأصل: فقال.

(٤) الأصل: أو.

هَذَا البِنَاءِ فَكَذَلكَ الدَّالُ. وَقَالُوا: خَدَرْنَقٌ[٥] وَخَدَارِن، وَلَوْ حُذِفَتِ النُّونُ فَقِيلَ: خَدَارِق لَكَانَ وَجْهًا؛ لأنَّ النُّونَ أَشْبَهَ بِحُرُوفِ الزِّيَادَةِ مِنَ الدَّالِ؛ لأنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً[٦].

فَأَمَّا (جَحْمَرِشٌ)[٧] فَلا يُحْذَفُ مِنْهَا إلا الشِّيْنُ فَيُقَالُ: جَحَامِر، وَلا تُحْذَفُ الرَّاءُ فَيُقَالُ: جَحَامِش؛ لأنَّ فِيهَا تَكْرِيرًا فَهْي أَشَدُّ مِنْ غَيْرِهَا، فَيَبْعُدُ الحذْفُ مِنْهَا، وَأَمَّا الميمُ فَلا تُحْذَفُ، وَإِنْ كَانَتْ مُشْبِهَةً لِحُرُوفِ الزِّيَادَةِ؛ لأنَّهَا بَعُدَتْ مِنْ الطَّرَفِ؛ إِذْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ[٨] الرَّاءُ. وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ[١] أنَّ ذَلِكَ جائِزٌ[٢]، قَاسَهُ عَلَى الدَّالِ فِي شَبَهِهِ بِحُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَذَلِكَ

(٥) الخَدَرْنَقُ: العظيم من العناكب، وقالوا: الذكر منها، ويقال: الخزرْنَقُ أيضًا -بالزاي-، والخَذَرْنَقُ -بالذال-. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٦٣، وجمهرة اللغة ١١٤٤/٢، والإبدال لأبي الطيب ٣٦١/١، ٣٦٩.

(٦) ذهب المبرد إلى أنه في مثل: فرزدق، وخَدَرْنَق لا يُحذف منه إلا الخامس، وفرازق غلط. ينظر: المقتضب ٢٢٨/٢، والارتشاف ٤٦٢/١، والهمع ١١٦/٦.

(٧) جَحْمَرِشٌ: عجوز كبيرة. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٢٥، وجمهرة اللغة ١١٣٤/٢.

(٨) الأصل: بين.

(١) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، إمام عصره في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان، كان معتزليًّا قويًّا في مذهبه مجاهرًا به، جاور بمكة زمانًا فلُقِّب بجار الله، من تصانيفه: الكشاف، والفائق، والمفصل، والمستقصى، وأساس البلاغة، توفي سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٣٣٨، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢.

(٢) لم أقف على ما نسبه الشارح إلى الزمخشري فيما بين يدي من مصادر، وفيها: هذا قول الكوفيين والأخفش، فهم يجيزون: فرزدق وفرادق، وخَدَرْنق وخدانق، وجَحْمَرِش وجحارش. ينظر: التسهيل ص٢٧٩، والارتشاف ٤٦٣/١، والمساعد ٤٦٦/٣، وشفاء العليل ١٠٤٨/٣، والهمع ١١٧/٦.

ولعل الشارح قاس (جحارش) على ما ذكره الزمخشري من تصغير (جَحْمَرش) على (جُحَيْرِش) بحذف الميم، قال في المفصل ص٢٠٢-٢٠٣: "وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه، فإن صُغِّر قيل في (فرزدق): (فُرَيْزِد)، وفي (جَحْمَرش): (جُحَيْمر)، ومنهم من يقول: فُرَيْزِق، وجُحَيْرِش؛ بحذف الميم لأنها من الزوائد". وقد ردَّ ابن يعيش في شرحه للمفصل ١١٧/٥ قول الزمخشري حيث قال: "فأما قول صاحب الكتاب في (جَحْمَرش): (جُحَيْرِش) بحذف الميم فليس بصحيح وأظنه سهو...".

[خطأ؛ لأَنَّ][3] الدَّالَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا لِمُشَابَهَتِهَا حُرُوفَ الزِّيَادَةِ فَقَط، بَلْ لِذَلِكَ وَلِمُجَاوَرَتِهَا الطَّرَفَ، فَلا بُدَّ مِنَ الوَصْفَينِ[4]، [وَالقِيَاسُ بِأَحَدِ الوَصْفَينِ فَاسِدٌ][5].[6]

---

(٣) تكملة من: ب.

(٤) (فَلا بُدَّ مِنَ الوَصْفَينِ) ساقط من: ب.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) ب: وبه تمام الباب.

[باب التصغير]

قَالَ أبو علي: "بَابُ التَّصغيرِ، تَصغيرُ الاسم بمنزلة وَصْفهِ بالصِّغَرِ..." الفَصْل[1].

قَالَ الشَّارِحُ: التَّصغيرُ مَصْدر صَغَّرْتُ الشيء إذا حَكَمْتَ عَليه بأَنَّهُ صَغيرٌ حَقِيرٌ[2]، وَهْوَ عَلَى ضَرْبين[3]:

أَحَدُهما: تَحقيرُ الشيء فِي نَفْسِهِ، مِثْل: رُجَيْلٍ وَحُجَيْرٍ، أَيْ: هوَ صَغيرٌ حَقيرٌ.

وَالثَّاني: دلالته عَلَى القُرْبِ، وَذَلك فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالمكانِ، كَقولكَ: بُعَيْد العَصْرِ، وَفُوَيْقَ رَأْسِهِ، تُريدُ قُرْبَ ذَلك الظَّرفَ من المضافِ [إليه][4] وَلَيسَ بتَقْليلٍ[5] له فِي نَفْسِهِ.

وَقَالَ الكوفيونَ[6]: يكون التصغير بمعْنَى التَّعْظيمِ، وَمِنْهُ قَولُ لَبيدٍ[7]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[8]

---

(١) التكملة (فرهود) ص١٩٦، و(مرجان) ص٤٩٦.

(٢) ينظر: اللسان ٤٥٨/٤ (صغر).

(٣) للتصغير أغراض أخرى، منها: التقليل والتمليح. ينظر: النكت للأعلم ٩١٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٨٣/٢، والإنصاف ١٣٨/١-١٣٩، واللباب ١٥٨/٢، وشرح ابن يعيش ١١٣/٥-١١٤، وشرح الجاربردي ٧٤/١، وتوضيح المقاصد ١٤١٩/٣، والمقاصد الشافية ٢٦٣/٧، والهمع ١٣٠/٦.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ب: تقليل.

(٦) ينظر رأي الكوفيين في: ديوان المفضليات ص٧٦٦، والأضداد لابن الأنباري ص٢٩١، والبصريات ٣٥٠/١-٣٥١، واللباب ١٥٨/٢، وشرح ابن يعيش ١١٤/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢، وشرح الشافية ١٩١/١، والارتشاف ٣٥١/١، وتوضح المقاصد ١٤١٩/٣، والتصريح ١٤٣/٥، وشرح الأشموني ٢٨١/٤.

(٧) أبو عقيل لَبِيدُ بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، شاعر جاهلي إسلامي، من أصحاب المعلقات، وَفَدَ هو وقومه بنو كلاب على الرسول ﷺ، فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم، ثم نزل لبيد الكوفة وأقام بها إلى أن مات بعد أن عمَّر طويلاً، توفي في خلافة عثمان، وقيل: في أول خلافة معاوية، جعله ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٣٥/١، والشعر والشعراء ٢٧٤/١، والأغاني ٣٥٠/١٥-٣٦٩، والإصابة ٦٧٥/٥، والخزانة ٢٤٦/٢.

(٨) البيت من الطويل، في ديوانه ص٢٥٦، وهو له في: أمالي ابن الشجري ٣٨٤/٢، ومغني اللبيب ص١٨١، ٢٦١، وشرح شواهد شرح الشافية ص٨٥، وبلا نسبة في: كتاب الشعر ٣٩١/٢، والنكت للأعلم ٩١٦/٢، وأمالي = =

فصُغرَ لَفْظها، وَمُرَادُهُ التَّعظيم، وَلِذلكَ قَالَ[1]: تَصْفَر مِنْها الأنامِلُ، أَيْ: لعظمهَا.

فَصْلٌ:

/ وَاعْلم أَنَّ التَّصغيرَ يَخْتصُّ بِالأسْمَاءِ دُونَ الأَفْعَالِ وَالحرُوفِ؛ لأنَّ التَّصغيرَ بمنزلةِ الوَصْفِ، وَالأَفْعَال وَالحروف لا تُوصَفُ. ٢٢٤/ب

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ صَغَّروا فِعْل التعجُبِ.

قِيلَ: قَد ذكرنا الجوابَ عَنْه فِي بَابِ التعجُبِ[2].

فَصْلٌ:

وَاعْلم أنَّ المصَغَّر لما خَالفَ المكبر فِي المعْنَى خَالفَهُ فِي صِيغَةِ اللَّفْظ؛ إذْ مِنْ حَقِّ كُل مُخْتلفين أنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهما ليمتَاز أَحَدُهَما عَنِ الآخرِ.

وَاللفظ المختصُّ بِالتَّصغيرِ فِي المعْربِ أنْ يُضَمَّ أوَّل الاسْمِ، وَيُفْتحَ ثَانيَهُ، وَتُزَادُ الياء فِيه ثالثة[3]، وَإنَّمَا فَعَلوا ذَلك لتكونَ هذِهِ الصِّيغَة مُختَصَّة بالتَّصغير، لا يُشَارِكُهَا شَيءٌ مِنْ أَبنيَة المكبر، وَبِهَذا التَّغيير قَدْ حَصَل ذَلكَ.

ابن الشجري ١/٣٦، ٢/٢٥٧، والإنصاف ١/١٣٩، واللباب ٢/١٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩، وشرح الشافية ١/١٩١.

والدُويهية: تصغير داهية، والمراد بها هنا الموت، أي: يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل. ينظر: شرح شواهد شرح الشافية ص٨٥.

وقد خرَّج البصريون هذا الشاهد على التقليل؛ أي أن أصغر الدواهي تُفسد الأحوال العِظام، وقيل: إنها خفيَّة لا يُعلم سببها، وإن كان فعلها عظيمًا؛ لأنها تأتي على ما عظم من المخلوقات، فصغرت بالنظر إلى خفائها، وقيل غير ذلك. تنظر: مصادر التخريج.

(١) ب: قالوا.

(٢) شرحه للإيضاح ص٤٩٧، وينظر تفصيل المسألة في: أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٤، والإنصاف (المسألة الخامسة عشرة) ١/١٣٨-١٤٢.

(٣) ساكنة.

وَنَظير التَّصغير فِي التَّغيير لَفْظ التَّكسير فِي الرُّبَاعي وَمَا حُمِلَ عَليه، نَحْو: جَعْفَرٍ، وَعُنْصُوَة[1]، وَسَفَرْجَل، فَفَتَحُوا أوَّل التَّكسير وَثَانيه وَزَادُوا [الألف][2] فيه ثالثة، فَسَاوى فِي ذَلك التَّصغير، وَمِنْ هَهُنَا قَالَ سيبويه: "التَّكسيرُ وَالتَّصغيرُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ"[3]. فَأَمَّا تَكسيرُ الثُّلاثي فَلا يُشْبه لَفْظ التَّصغير، نَحْو: رِجَال، وَقُصُور، وَغِلْمة، وَنَحْو ذَلك، وَسَببُ ذَلك أنَّ الجمْعَ أَوْسَعُ مِنَ الوَاحدِ؛ وَلذَلكَ جَاء عَلَى أَبْنيَة مُخْتلفَة، وَاسْتَوى فيه مَنْ يَعْقِل وَمَا لا يَعْقِل لَمَّا كَانَ عَدَد الجمْعِ يَكثر وَيَقل، وَالتَّصغير بمَنْزلةِ الوَصْف، وَهْوَ بمعْنًى[4] وَاحدٍ، فَاقْتَصروا مِنْهُ عَلَى وَجْهٍ وَاحدٍ، كمَا أنَّ التَّثنيَة لَمَّا لم يَختلفْ مِقْدارهَا لَزِمَتْ طَريقةً وَاحدةً.

فَصْلٌ:

وَاعْلم أنَّ التَّصغير بمَنْزلةِ وَصْفِ المكبَّر بصفَةٍ مُنْفَصلة منه، فَقَولك: (رُجَيْلٌ)[5] بمنزلةِ قَولكَ: رَجُلٌ حَقِيرٌ، / وَمِنْ هَهُنَا لم يُعْملوا اسْمَ الفَاعِل وَالمصْدَرَ كما لم يُعْملوهُمَا إذَا وُصِفَا فِي الاخْتيارِ عَلَى مَا ذكر[6] فِي بَابيْهمَا[7]، فَأَمَّا قَول الشاعر: ٢٢٥/أ

إِذَا فَاقِدٌ، خَطْبَاءُ، فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ[8]

---

(١) العَُِنْصُوَةُ -مثلثة العين-: الخُصْلة من الشعر، وبقية الشيء، والقطعة من الكلأ والمال والإبل، والجمع: العَنَاصِي. ينظر: العين ٣٠٤/١، والمخصص ٧١/١، والمحكم ٤٤١/١، والغرر المثلثة ص٣٠٨.

(٢) في النسختين: وزادوا الياء، والصواب ما أُثبت. ينظر: اللباب ١٦٠/٢، وشرح ابن يعيش ١١٥/٥.

(٣) الكتاب ٤١٧/٣، ونصه: "فالتصغير والجمع من وادٍ واحد".

(٤) ب: معنى.

(٥) ب: رجل.

(٦) ب: ذكرنا.

(٧) ذكر ذلك في شرحه للإيضاح ٦٩١/٢ في عمل اسم الفاعل، وسكت عن المصدر، ينظر تفصيل المسألة في: الإغفال ٢٠٦/٢، والمقرب ١٢٤/١، وشرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية ٤٢٤/٣، وشرح الأشموني ٥٦٦/٢، والهمع ٨١/٥.

(٨) البيت من الطويل، نسبه العيني إلى بِشْر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦٠/٣، وليس في ديوانه، وبِشْر هو: أبو نَوفل بِشْر بن أبي خازم الأسدي، جاهلي قديم، هجا أوسَ بن حارثة بن لأمٍ الطائي بخمس قصائد، فلمَّا قدر = =

فـ(فَرِحين) مَنْصُوبٌ عَلَى وَجْهين:

أَحَدُهما: هُوَ مَنْصوب بـ(فَاقِد)، وَقَدْ أَعْمله مَعَ أنَّه وَصَفَهُ، وَهَذا مِنَ الشُّذوذِ.

وَالثَّاني: أنَّه نَصبَهُ بفِعْل مُضْمَر، أَيْ: فَقَدت[1].

وَالتَّصغيرُ أَبْلغُ فِي المَنْع مِنَ العَمِل مَعَ الوَصْفِ وَأَقْوَى مِنْهُ فِي المعْنَى؛ وَلذلك[2] قيل[3]: إنَّ التَّصغير وَصْفٌ فِي نَفْس الاسْمِ، وَهْوَ أَلزَمُ له، وَالوَصْفُ مُنْفَصلٌ.

قَالَ أبو عَلي: "وَيَكون فِي الأَسْمَاءِ المعْرَبَة بضمٍّ أوَائلها، وَفَتْح الثَّاني[4] مِنْهَا..."[5] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: إنَّمَا قيَّد الكَلام بقَوْله: "**المعْرَبَة**" ليحترز منْ أسْمَاء الإشارَة وَنَحْوهَا. وَإنَّما بنيتْ ألفَاظ التَّصغير[6] عَلَى هَذا لتَكونَ الصَّيغَةُ خَالصَة له لا اشْتراكَ فِيهَا؛ إذْ لَيسَ فِي المكبَّراتِ مَا هُو عَلَى هَذا البناءِ.

فَإنْ قيلَ: لِمَ زِيدتِ الياء فِي هَذَا البَابِ دُوْنَ غَيْرهَا؟

عليه أوسٌ أكرمه وخلَّى سبيله، فجعل بِشرٌ مكان كل قصيدة هجاءٍ قصيدةَ مدحٍ، جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢٧٠/١، والخزانة ٤٤١/٤.

وهو بلا نسبة في: الإغفال ٢٠٦/٢، والمحكم ٣٢٠/٦، والمقرب ١٢٤/١، وشرح التسهيل ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، وشرح ابن الناظم ص٤٣٠، وشرح الأشموني ٥٦٦/٢.

فاقد: أي حمامة فاقد. المحكم ٣٢٠/٦.

خطباء: لونها يضرب إلى الكدرة، مشرَّب حمرة في صفرة. اللسان ٣٦١/١-٣٦٢ (خطب).

(١) وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٧٤/٣ تخريجًا ثالثًا، وهو أن يُجعل (فرحين) منصوبًا بـ(رجعت) على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجعت على فرحين، فحذف (على)، وتعدى الفعل بنفسه فنصب.

(٢) ب: وذلك.

(٣) (قيل) ساقط من: ب.

(٤) ب: وفتح الحرف الثاني.

(٥) التكملة وفيها: "والتصغيرُ يكونُ في الأسماء المعربةِ بضمِّ أوائلها، وبفتحِ الحرفِ الثاني منها" (فرهود) ص١٩٦، و(مرجان) ص٤٩٦.

(٦) الأصل: التغيير.

قِيلَ: أَوْلى مَا زِيدَ حُرُوفُ المدِّ، فَلَوْ زِيدتِ الألِفُ لم يَكُن البِنَاءُ خَالصًا[1] للتَّصغيرِ؛ إذْ فِي الكلامِ مِثْل: غُرابٍ، وَغُلامٍ، وَلَوْ زِيدَتِ الوَاوُ لثقلَ النُّطقُ بِهَا جدًّا[2]، وَالياء خَفيَّة خَفيفَةٌ تُشْبهُ الألِفَ، فَلذلكَ جُعلتِ الألِفُ للتَّكسيرِ، وَاليَاء للتَّصغيرِ، فَلو كانَت الألِفُ فِيهما لاشْتَرَكَ البَابَان[3].

وَإنَّما كانتِ اليَاء ثالثة لأنَّها لَوْ كانَتْ ثَانيَة لامْتَنعَ ضَمُّ مَا قَبلهَا لسُكونِهَا، وَلَوْ كَانتْ رَابعَةً لأشْبَهتْ / مَا لَيْسَ بِمُصَغر، ولكِن[4] زِيَادَتُهَا ثالثة أَقْرَبُ إلى الاعْتَدال؛ لأنَّها فِي الرُّبَاعي تَكونُ وَسَطًا، قَبْلهَا حَرْفَانِ، وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ[5]. ٢٢٥/ب

وَقَدْ قِيلَ: ضُمَّ أوَّله لَمَّا كَانَ التَّصغيرُ نَائبًا عَنِ الوَصْفِ، وَالضَّمَّةُ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهَا، فَدَلُّوا بالحَرَكةِ القَويَّةِ عَلَى المعْنَى اللازم؛ كَمَا بَنوا المنَادَى عَلَى الضَّمِّ تَنْبيهًا عَلَى قُوتِهِ.

قَالَ أبو عَلي: "وَهْوَ يَجْرِي عَلَى ثَلاثةِ أَمْثلة: فُعَيْل وفُعَيْعِل[6] وفُعَيْعِيل..."[7] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: لَمَّا كَان التَّصغير عَلَى ثَلاثة أَضْربٍ فِي المكبر: ثلاثيًّا وَرُباعيًّا وَخُماسيًّا جَاءتْ عِدةُ أَمْثلة التَّصغيرِ عَلَى ذَلك، فَالثلاثي عَلَى (فُعَيْل) عَلَى أيِّ بِنَاء كَانَ، وَالرُّبَاعي عَلَى (فُعَيْعِل) عَلَى أيِّ بِنَاء كانَ مُكَبره، نَحْو: جَعْفَر، وبُرْثُن؛ لأنَّ بِنَاء التَّصغيرِ لَه وَجْهٌ وَاحدٌ، وَبِنَاء

---

(١) (خالصًا) ساقط من: ب.

(٢) (جدًّا) مطموسة من: ب.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص٣٦٢، واللباب ٢/١٦٠.

(٤) ب: ومن.

(٥) علل ذلك أبو البركات الأنباري بقوله: "وإنما كانت ساكنة ثالثة لأن ألف التكسير لا تكون إلا كذلك". أسرار العربية ص٣٦٢.

(٦) (فُعَيْعِل) ساقط من: ب.

(٧) التكملة وفيها: "على فُعَيْل وعلى فُعَيْعِل وعلى فُعَيْعِيل". (فرهود) ص١٩٦، و(مرجان) ص٤٩٦.

المكبرِ مُخْتلفٌ، وَالخمَاسي –أيْ الجَارِي مجْرَى الخماسِي- عَلَى (فُعَيْعِيل)، وَهْوَ أَيْضًا بِنَاء وَاحدٌ وَإنْ تَعَدَّدتْ أَبنيَة مُكبره.

فَإنْ قِيلَ: لم كرَّروا العَينَ فِي مِثَالِ التَّصغيرِ وَلم يُكرِّروا اللامَ عَلَى حَسبِ تَكْريرهَا فِي المكبَّر؟

قِيلَ: عَنْهُ جَوَابَان:

أَحَدُهُما: أنَّهُم أرَادوا أنْ يجْعلوا هَذه الأمثلة مَعَايير يُوْزَنُ بِهَا المثال، وَلم يُريدُوا مُقَابلةَ أَصْل بِأَصْل، وَزَائدٍ بِزَائدٍ، فَكانَ[1] أَوْلى مَا ألفوا هَذا البِنَاء مِنَ الأصول الأُوَل[2]، وَالعَيْن سَابقَة عَلَى اللامِ، وَعَلَى هَذه الطَّريقَة جَرَوا فِي مَعَايير الجمْع فَقَالوا: مَا كَانَ عَلَى (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فَأتوا فِيهِ بالميم وإن لم يَكُنْ[3] فِي الأصْلِ التَّصْريفي، فَجَعافر[4] فِي التَّحقيقِ: فَعَالل، وَ(أكاليب): أَفَاعيل، وَلكنهم أرَادُوا بذلك مَا ذَكرنَا.

/ وَالجوابُ الثاني: أنَّ الأصْل هُوَ الثلاثي، وَفيه مَا هُوَ مُكرر العَيْن، نَحْو: خَضَّم[5]، وبَذَّر[6]، فإذَا صُغِّرتْ فُكَّ الإدْغَام، فَوَقعتْ يَاء التَّصغير بَيْنَ الحَرْفَيْن، نَحْو: خُضَيْضِيم، وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَ العَيْن المضَاعفَة زَائد مِنْ حُروفِ المدِّ، نَحْو: ضَرَّابٍ، فَإذا صُغِّرَ صَارَ إلى: (ضُرَيْرِيب)، فَلمَّا كانَ الثلاثي أَصْلاً وَتَكررَتْ فيه العَيْنُ جَعلوا أمثلة التَّصغير عَلَى ذَلك؛ ليقَعَ التَّمثيلُ وَمِعْيَار

٢٢٦/أ

(١) ب: وكان.

(٢) الأصل: الأولين.

(٣) يريد الميم، وحروف المعجم تُؤنث وتُذكر، وتأنيثها أكثر. ينظر: المؤنث والمذكر لأبي حاتم ص٢٠٩، ولابن الأنباري ص٤٤٩-٤٥٠.

(٤) الأصل: فحوافر.

(٥) خَضَّمٌ: الجمع الكثير من الناس. القاموس ص١٤٢٥ (خضم).

وخَضَّم: اسم قرية، ولقب للعنبر بن عمرو بن تميم. ينظر: معجم ما استعجم ٥٠٢/١، ومعجم البلدان ٣٧٧/٢.

(٦) بَذَّرُ: اسم موضع، واسم بئر بمكة لبني عبد الدار حفرها هاشم بن عبد مناف. ينظر: أخبار مكة ٨٣٩/٢، ومعجم ما استعجم ٢٣٥/١، ومعجم البلدان ٣٦١/١.

البناء بالأصْل الأوَّل، فَلذلكَ قَالوا: فُعَيْل، وَفُعَيْعِل، وَفُعَيْعِيل، وَإن كانَ الأصلُ فِي كَثير مِنَ المَوَاضِع عَلَى: (فُعَيْلل)، نَحْو: جُعَيْفِر وَدُرَيْهِم، وَعَلَى: (فُعَيْليل)، نَحْو: دُنَيْنِير وَشُمَيْليل[1].

فَأمَّا قَول أبي عَلي: "وَلا يَخْرج فِي الأمْرِ العَام عَنْ هَذه الأمثلة"[2] إنَّمَا أَرَادَ بذلك أنَّه قَدْ يَقَعُ فِي التَّصغير مَا هُوَ[3] خَارِج عَنْ هَذه الأمثلة[4]، كقَولكَ فِي (أَجْمَال): أُجَيْمَالٌ، وَهْوَ (أُفَيْعَالٌ)، لكن[5] أَصْلَهُ: أُجَيْمِيل، إلا أنَّهُم حَافَظوا عَلَى صِيغَةِ الجمْعِ لئلا يَبْطل المعْنَى، وَكَذلك تَصغيرُ (حُبْلَى) وَ(حَمْرَاء): فُعَيْلَى، وَفُعَيْلاء، وَهُمَا خَارِجَانِ عَنْ الأمثلة الثلاثة[6]، وَإنَّمَا فَعلوا ذَلكَ لئلا تَبْطل عَلامَة التَّأنيثِ.

وَأمَّا (لُغَّيْزَى)[7] و(جُمَّيْز)[8] فَلَيْس بِمُصَغَّر؛ لأنَّ اليَاء فيهِ رَابعَة، وَلَيْس ذَلك مِنْ حُكمِ التَّصغير[9]، وَإنَّمَا هُوَ بنَاء مُسْتَأنفٌ للمُكَبر عَلَى (فُعَّيْلى).

---

(١) شُمَيْليل: تصغير (شِمْلال)، يقال: ناقة شِمِلَّة وشِمَال وشِمْلال وشِمْليل: خفيفة سريعة مشمرة. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٥٧، واللسان ٣٧١/١١ (شمل).

(٢) التكملة وفيها: "لا يخرج..." (فرهود) ص١٩٦، و(مرجان) ص٤٩٦.

(٣) ب: في التصغير على ما هو.

(٤) ب: الثلاثة.

(٥) ب: ولكن.

(٦) ب: الثلاثية.

(٧) ب: اللغيزى.

واللُّغَّيْزَى: مثل اللُّغز، وهو تعمية المراد وإضماره، وهو أيضًا اسم لحفرة يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٥٤، واللسان ٤٠٥/٥-٤٠٦ (لغز).

(٨) ب: جُمَّيزى.

والجُمَّيز والجُمَّيزى: ضرب من الشجر يشبه حمله التين. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٩٣، واللسان ٣٢٤/٥ (جمز).

(٩) يقال في تصغير (لُغَّيْزَى): لُغَيْغِيز. ينظر: الكتاب ٤٣٩/٤، والأصول ٤٨/٣. وقياسًا عليه يقال في تصغير (جُمَّيْز): جُمَيْمِيز، ولم أجد من ذكر تصغيره فيما رجعت إليه من كتب النحو واللغة.

وَقَوله: "وَلا يُصَغَّرُ الخُمَاسِي لِمَا يلزَمُ فِيْه مِنْ حَذْفِ حَرْف مِنْ نَفْس الكَلمَةِ"[1] يُرِيدُ أنَّ الخُمَاسِي لا يُصَغَّرُ عَلَى عِدَّتهِ بِرُمتهَا؛ لِمَا يَلزَمُ فيه مِنْ طُولِ المثَالِ، وَقَدْ ذَكرنا عِلَّةَ ذَلكَ فِي بَابِ الجمع[2].

وَقَوله: "إلاَّ عَلَى / اسْتكراه" أي أَنَّهُم إذَا اضْطُروا إلى ذَلك حَذَفوا وَصَغَّروا ليلحقَ بالرُّبَاعي، فَ(سَفرجل) تُحْذفُ منه اللامُ فَيبقَى (سَفَرْج) فَيُلحقُ بِبَابِ (جَعْفَر) ثم يُصَغَّر[3]. ٢٢٦/ب

(١) التكملة وفيها: "والخماسي نحو: سَفَرْجَلٍ وَشَمَرْدَلٍ وبنات الخمسة لا تُصغَّرُ كما لا تكسَّر إلا على استكراه لما يلزم فيهما من حذف حرف من نفس الكلمة" (فرهود) ص١٩٦، و(مرجان) ص٤٩٧.

(٢) ص١٨٨.

(٣) فيقال في تصغيره: سُفَيْرِجٌ. ينظر: الكتاب ٤١٧/٣، والمقتضب ٢٥٨/٢، والأصول ٣٩/٣.

[باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف]

قَالَ أبو عَلي[(١)]: "بَابُ تَصغير مَا كَانَ مِنَ الأسْمَاء عَلَى ثلاثة أَحْرُف، هَذه الأسْمَاء عَلَى ضَربين: صَحيح وَمُعْتَل..."[(٢)] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: المرَادُ بالثُّلاثيّ[(٣)] مَا لا زيَادَة فيه، وَقسمته الأُولى: ثلاثي غَيْرُ مُدغم، وَثلاثي مُدْغَمٌ، نَحْو: فَلْسٍ، وَخُصٍّ، وَصيغتهمَا فِي التَّصغير واحد، نَحْو: فُلَيْسٍ، وَخُصَيْصٍ، وَإنَّما فككتَ الإدغَام لحجز يَاء التَّصغير بَيْنهمَا.

وَقسمته الثانيَة: إلى مُذكر وَمُؤنَّث، فالمذكر لا يُزَادُ فيه أَكثر من يَاء التَّصغير، نَحْو: فُلَيْسٍ؛ لأنَّ التَّذكيْرَ أَصْل، وَالأَصْل لا يَحتَاجُ إلى عَلامَة، وَأمَّا المؤنَّثُ فَضَربان:

أَحَدُهُما: فيه عَلامَةُ التَّأنيثِ، نَحْو: طَلْحَة، وَحُبْلَى، وَحَمْرَاء، فَهَذا تبقى علامته[(٤)] فِي التَّصغير وَمَا قَبْلها مَفْتُوح بكل حالٍ، وَيكونُ التَّغيير[(٥)] فيمَا قَبل ذَلك، وَقَدْ ذَكرنَا علتَه فِي بَابِ التَّذكيرِ وَالتَّأنيثِ[(٦)].

وَالضَّربُ الثاني: مَا لَيْسَتْ فيه عَلامَةُ تَأنيثٍ، نَحْو: قِدْرٍ، وَشَمْسٍ، وَإذا صُغِّرَ هَذا ظَهرَتْ فِيْهِ عَلامَةُ التَّأنيثِ، وَقد ذَكرناهُ فِي بَابهِ أَيْضًا[(٧)]، نَحْو: قُدَيْرَة، وَشُمَيْسَة.

---

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٩٧، و(مرجان) ص٤٩٧.

(٣) ب: بالثلاثي هنا.

(٤) الأصل: علامة.

(٥) ب: التصغير.

(٦) شرح التكملة (القسم الأول) ص٤٤١-٤٤٢.

(٧) شرح التكملة (القسم الأول) ص٤٥٢.

قَالَ أبو عَليّ: "وَأمَّا المعتَل فإنَّ اعتلاله لا يَخْلو مِنْ أنْ يَكونَ فِي مَوضع فَائه أَوْ عَيْنه أَوْ لامِه..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: لَمَّا كانَتِ الكَلمةُ مُؤلفَة مِن: (فَاء، وَعَيْن، وَلام) وَوَقَعَ الاعْتلالُ فِي جَميع حُرُوفِهَا احْتيجَ إلى حُكم ذَلك فِي التَّصغير، فكل[2] ضَرب من هَذه الأَضْرُب الثلاثة يَجِيء عَلَى ضَرْبين: مَحْذوفًا، وَمَقْلوبًا، فالمحذُوفُ يُرَدُّ فِي / التَّصغير، مثل: عِدَةٍ، وَزِنَةٍ، تَقُولُ فِي تَصغيره: وُعَيْدَةٌ، ووُزَيْنَةٌ[3]، وَإنْ شئتَ أَبْدلتَ الوَاو هَمْزةً[4] -لِمَا يُذكر فِي مَوْضعه مِنَ التَّصْريفِ[5] - وَإنَّمَا وَجَبَ رَدُّ المحذوفِ ليُحافَظ عَلَى بناء المصغَّر، وَذَلك أنَّ حُكمَهُ أنْ يُضَمَّ أوَّله، وَيُفتح ثانيه، وَتُزادُ ياء التَّصغيرِ ثالثة سَاكنة، وَلَوْ لم تُردّ لم يَبْق هَذا اللَّفظ، ألا تَرى أنَّك لَوْ زِدتَ يَاء التَّصغير بَعْدَ العَيْن المضْمُومَة البَاقيَة بَعْدَ[6] الحذْفِ لوَجَبَ أنْ تَنْقلبَ يَاء التَّصغير وَاوًا؛ لسُكونهَا وَانْضمَام مَا قَبْلهَا، وَيَزول بناء التَّصغير، فكنتَ تَقُول: عُودَةٌ وَزُونَةٌ، وَإنْ جَعلتَ ياء التَّصغير أَخِيرًا لزمَك شيئانِ: قَلْبُ اليَاء أَلفًا، وَالتباس المصَغَّر بالمكَبَّر، وَذَلك أنَّ اليَاء السَّاكنةَ إذَا وَقَعتْ طَرَفًا[7] صَارتْ حَرْفَ الإعْرابِ فَتحركُ، فَتقلبُ أَلفًا لانْفتَاحِ مَا قَبْلها، [وَكُنتَ][8] تَقُول: عُدَاةٌ، وَزُنَاةٌ، وَفِيْهِ مِنَ اللَّبْس مَا لا يَخْفَى، فمنْ هَهُنَا[9] قُلتَ: وُعَيْدَةٌ، وَوُزَيْنَةٌ.

٢٢٧/أ

(١) التكملة (فرهود) ص١٩٧، وفي (مرجان) ص٤٩٨: "...فإن إعلاله لا يخلو...".

(٢) ب: وكل.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٩/٣، والأصول ٥٤/٣.

(٤) فيقال: أُعَيْدَةٌ، وأُزَيْنَةٌ. ينظر: الكتاب ٤٥٠/٣، والأصول ٥٤/٣.

(٥) ص٤٢٨.

(٦) ب: نحو.

(٧) ب: ظرفًا.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) ب: هنا.

وَأمَّا المعتَلُ بالقَلب فِي الفَاء فنَحْو: مُتَّعِدٍ وَمُتَّزِنٍ، قُلبَتِ الفَاء فيهِ تَاء، وَأُدغمَتْ فِي التَّاء الزائدَة[1]، وَعِلَّة ذَلك تُستقصَى فِي التَّصريفِ[2]، فإذَا صَغرته حَذفتَ التَّاء لكونِهَا زَائدَة فِيمَا هُوَ أَرْبعَةُ أَحْرف، وَأعَدتَ الوَاوَ لزوَالِ المُوجِبِ لِقلبهَا، فَقُلتَ: مُوَيْعِدٌ، وَلم تَحذفِ الفَاء وَتُبقي التَّاء لأنَّ التَّاءَ زائدةٌ، وَحَذْفُ الزَّائد أَوْلى مِنْ حَذْفِ الأَصْلِ[3]، وَهَذا حُكْمهُ فِي الجمْعِ أَيْضًا، نَحْو: مَوَاعِدَ، وَمَوَازِنَ.

وَأمَّا المعتَلُ العَيْن فَعَلى ضَرْبَين أَيْضًا: مَحْذُوفٌ وَمَقْلوبٌ، فَالمحذُوفُ نَحْو: سَهٍ فِي (اسْتٍ)، وفِي (مُذْ)، لأنَّ أصْلها: مُنْذُ، وَسَتَهٌ، فَلمَّا صُغِّرَا أُعِيدَ المحذُوفُ ليَصحَ بنَاء التَّصغير، فَتقولُ: مُنَيْذٌ، وَسُتَيْهَةٌ[4].

/ وَأمَّا المقْلوبُ فنَحْو: بَاب، وَنَاب، وَالأَصْل: بَوبٌ، وَنَيبٌ، وَقُلبَا لوجودِ عِلَّةِ القَلبِ، فَلمَّا صَغَّرْتَ أَعدتَ الأَصْل؛ لأنَّ الألفَ ثانية، وَلا تقَع بَعْدَ الضمَّة، فَإذَا أَعدتَهَا إلى أَصْلها تَحَركتْ، وَصَحَّ وُقوعُ يَاء التَّصغير بَعْدهَا، فَتقُول: بُوَيْبٌ، ونُيَيْبٌ[5]. ٢٢٧/ب

---

(١) أي: تاء مفتعل.

(٢) ص٤٦١.

(٣) ما ذكره أبو البقاء في تصغير (مُتَّعِد، ومُتَّزِن) هو مذهب الزجاج وأبي علي في التكملة ص١٩٧-١٩٨، أما سيبويه فقد ذهب إلى أن الحرف المبْدل لا يُرَدُّ إلى أصله في التصغير، فيُبقي التاء المبدلة من الواو، ويحذف تاء مفتعل، فيقول في التصغير: مُتَيْعدٌ، ومُتَيْزنٌ. والراجح رأي سيبويه لئلا يلتبس لو رُدَّ حرف العلة بتصغير: مَوْعِد ومَوْزِن؛ إذ يقال في تصغيرهما: مُوَيْعِد ومُوَيْزِن. ينظر: الكتاب ٤٦٤/٣، وشرح السيرافي للكتاب ٢١٢/٤ب، وشرح المفصل ١٢٣/٥، والتسهيل ص٢٨٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٠٩/٤، وشرح الشافية ٢١٤/١، ٢١٦، وتوضيح المقاصد ١٤٣١/٣، والمساعد ٥١١/٣، وشفاء العليل ١٠٥٩/٣، والهمع ١٤٢/٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٥٠/٣، والأصول ٥٥/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٦١/٣-٤٦٢، والمقتضب ٢٧٩/٢، والأصول ٣٧/٣. وقد أجاز الكوفيون قلب الألف التي أصلها الياء واوًا، فيجيزون تصغير (ناب) على: نُوَيْبٌ؛ كراهة اجتماع الياءات. ينظر: الارتشاف ٣٦٠/١، وتوضيح المقاصد ١٤٣٢/٣، والمساعد ٤٩٨/٣، والهمع ١٣٤/٦. وأجاز ذلك ابن مالك جوازًا مرجوحًا. ينظر: التسهيل ص٢٨٤، وشفاء العليل ١٠٥٦/٣.

وقد ورد عن بعض العرب تصغير (ناب) على: نُوَيْبٍ، وهو عند البصريين شاذٌّ؛ لقلبهم الياء واوًا، هذا إن كان المراد بالناب: السِّنَّ، وأما إذا كان المراد به المُسِنَّةَ من الإبل فهو شاذٌّ من وجهين، أحدهما: قلب الياء واوًا، = =

وَأَمَّا (ثُبَةٌ) فَتَصغيرها مَبْني عَلَى المَحْذوفِ مِنْهَا، وَفيهِ خِلافٌ، عِنْدَ[1] جَماعَة المحذوفُ مِنْهَا[2] لامُهَا، فَتقولُ عَلَى هَذا: ثُبَيَّة، وَعِنْدَ قَوْمٍ[3] عَينهَا، فَتقولُ عَلَى[4] هَذا: ثُوَيْبَةٌ[5].

وَأَمَّا مَا صَحَّ حَرفُ العلة فِيْهِ فَمِثْلُ: جَوْزَةٍ، وَبَيْضَةٍ، فإنَّكَ تَقُول فِيْهِ: جُوَيْزَةٌ، وَبُيَيْضَةٌ[6]، فَيَصحَّانِ فِي التَّصغير أَيْضًا؛ إذْ لا عِلة هُنَا تُوجبُ القَلْب؛ لأنَّ الوَاوَ وَالياءَ إذَا تَحَرَّكتَا وَانضمَ مَا قَبْلهمَا سَلمتَا إذَا[7] كانَتْ عَيْنًا[8].

وَأَمَّا المعتَلُ اللامِ فمَحذوفٌ وَسَالمٌ، فَالمحذُوفُ مِثْل: يَدٍ، وَدَمٍ، وَإذَا صَغرَّته[9] رُدَّ المحذوف إليه، نَحْو: يُدَيَّةٍ، وَدُمَيٍّ[10]؛ لأنَّ يَاء[11] التَّصغير إذَا وَقعَتْ هُنَا ثالثة كانَتْ

والآخر: ترك إلحاقها تاء التأنيث وهي مؤنثة، وقد ردَّ سيبويه هذه اللغة، وقال: "وهو غلط منهم". ينظر: الكتاب ٤٦٢/٣، والأصول ٣٨/٣، والمقرب ٨٨/٢، والارتشاف ٣٦٠/١، والمساعد ٤٩٨/٣.

(١) ب: فعند.

(٢) (منها) مطموس في: ب.

(٣) ب: وعند آخرين.

(٤) (على) ساقط من: ب.

(٥) ينظر: سر الصناعة ٦٠٢/٢. والخلاف في المحذوف من (ثبة) بيَّنه الشارح في ص٦٧.

(٦) إذا كان ثاني المصغر ياء فإنها تبقى ولا تقلب، فيقال في نحو (بيضة) و(بيت) و(شيخ): بُيَيْضة، وبُيَيْت، وشُيَيْخ، وورد عن بعض العرب كسر الأول إتباعًا للياء، فيقال: بِيَيْضة، وبِيَيْت، وشِيَيْخ كراهية الياء بعد الضمة، إلا أن ضم الأول على الأصل في التصغير أحسن وأولى. ينظر: الكتاب ٤٨١/٣، والتكملة ص١٩٨، واللباب ١٦٦/٢، وشرح الشافية ٢٠٩/١، والهمع ١٣٣/٦.

وسُمِع عن بعض العرب تصغيرهم (بيضة) على: بُوَيْضة، وهو جائز عند الكوفيين، وعليه أجازوا تصغير نحو (بيت) و(شيخ) على: بُوَيْت، وشُوَيْخ، أما البصريون فلم يجيزوا ذلك، وحكموا بالشذوذ على ما ورد عن العرب، وقد عدَّه أبو البقاء ضعيفًا جدا، وأجازه ابن مالك جوازًا مرجوحًا. ينظر: اللباب ١٦٦/٢، والتسهيل ص٢٨٤، والارتشاف ٣٥٩/١، والمساعد ٤٩٨/٣، وشفاء العليل ١٠٥٦/٣، والهمع ١٣٤/٦.

(٧) الأصل: إذ.

(٨) كذا في النسختين، والوجه: كانتا عينًا.

(٩) ب: صغر.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤٥١/٣، والمقتضب ٢٤٠/٢، والأصول ٥٥/٣.

(١١) ب: تاء.

مُعْرَبَة[1]، فَتنقلبُ أَلفًا للفَتحَة قَبلها، فيَصيرا[2]: يُدا، وَدُما، وَلَيْس ذَلكَ بنَاء التَّصغير، وَإنْ أبْقَيتهَا سَاكنة لتُحافظَ عَلَى حَرْف التَّصغيرِ لزمَكَ أنْ تَكسِرَ مَا قَبْلها، فَيَلزمُ منه شَيئانِ: تَصغيرُ بناء التَّصغير، وَسُكونُ حَرْف الإعرابِ فيما هُو مُعرَبٌ.

وَأمَّا السَّالم فَنحْو: عُرْوَةٍ، فإنَّك تَقُول فيه: عُرَيَّةٌ[3]، فتَنقلبُ الوَاوُ ياءً وَتُدغَمُ؛ لاجْتماعهمَا وَسَبْق الأول بالسُّكون، وَلا يَجُوزُ فيه: عُرَيْوَة؛ لِمَا ذكرنا، وَلَيْسَ كَذلكَ (أُسَيْود)[4]؛ لأنَّ اللامَ يُسرع التَّغيير إليهَا، وَقَدْ تَسْلَم العَيْن لبُعْدِهَا مِنَ الطَّرف[5]، وَأمَّا مِثْل: عَصًا، وَرَحًى فَيسْتويَانِ فِي التَّصغيرِ، نَحْو: عُصَيَّةٍ، وَرُحَيَّةٍ[6]، وَالعلةُ فيهمَا ظاهِرةٌ.

[باب تحقير ما حُذف منه حرف من بنات الثلاثة]

---

(١) ب: حرف إعراب معربة.

(٢) الأصل: فيصير.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٢٨٤.

(٤) ب: أسود.

(٥) يجوز في تصغير (أَسْوَد) و(جَدْوَل) ونحوهما مما وقعت فيه الواو ثالثة وسطًا متحركة، أصليةً كانت أو ملحقةً؛ وجهان:

الأول –وهو الأجود والأقيس– القلب والإدغام، فيقال: أُسيِّد، وجُدَيِّل.

والثاني: الإظهار، فيقال: أُسَيْوِد، وجُدَيْوِل.

ينظر: الكتاب ٣/٤٦٩، والمقتضب ٢/٢٤١، والأصول ٣/٤٩، والمسائل المنثورة ص٢٨٣-٢٨٤، وشرح اللمع للواسطي ص٢٥٤، وشرح المفصل ٥/١٢٤، وشرح الشافية ١/٢٣٠.

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ص٧٧.

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ [تَحْقير][1] مَا حُذِفَ مِنْهُ من بناتِ الثلاثة حَرْفٌ، / أَمَّا مَا حُذِفَ مَوْضع فائه نَحْو: عِدَة فَقَدْ تَقَدَّم ذكره، وَأَمَّا مَا لحقَهُ الحَذْفُ ثَانيًا مِنْ مَوْضع العَيْن نَحْو: مُذْ وَسَه..."[2] إلى آخر البَابِ. ٢٢٨/أ

قَالَ الشَّارِحُ: قَد تقدَّم فِي البَابِ الَّذي قَبْله حُكم مَا حُذِفتْ فَاؤهُ وَعَيْنُه وَلامُه، نَحْو: عِدَةٍ، وَسَهٍ، وَدَمٍ، وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلكَ فمِنْه مَا عُوِّضَ مِنَ المَحْذوفِ فيه همْزة الوَصْل، نَحْو: ابْنٍ، وَإِذَا صُغِّر ذَاك حُذِفَ[3] مِنْهُ همزَة الوَصْلِ؛ لأنَّ القَصْدَ مِنَ الإتيَانِ بِهَا التَّوصُل إلى النُّطقِ بالسَّاكِنِ، وَأَوَّل المصَّغر مُتحرك، فَلا حَاجَةَ إلى الهَمْزةِ إذن، وَإِذَا زَالَ العِوَضُ وَجَبَ رَدُّ الأَصْلِ، وَلأنَّ همْزَة الوَصْلِ تَسْقطُ فِي الدَّرْج، وَضَمُّ الأول عَلَم التَّصغير، فَلوْ سَقَطَ لبَطَلتْ عَلامتُهُ، فَتقولُ عَلَى هَذا: بُنَيّ[4]، وَلامُه وَاوٌ، وَسَيأتِي ذَلك[5] فِي التَّصريفِ إنْ شَاءَ الله تَعَالى[6].

وَكذَلك (اسْم) تَقولُ فِي تَصغيره: سُمَيٌّ[7]، وَتَقُول فِي تَصْغير (اثْنين): ثُنَيَّان[8]؛ لأنَّ الهَمْزَة كانَتْ عِوَضًا مِنْ لامِهِ التِي هي ياء إذْ كان مِنْ (ثَنَيْتُ).

وَأَمَّا (ابْنَةٌ) فَتَصغيرها: بُنَيَّة[1]، وَالتاء فيهَا للتَّأنيثِ، وَحُكمهَا حُكم (ابْنٍ) فيمَا ذَكرنَا.

---

(١) تكملة من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص١٩٩ وفيها: "بَابُ تحقير مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ من بناتِ الثلاثة...فنحو: عِدة...فنحو: مذ..."، وفي (مرجان) ص٥٠٠: "...فإنه نحو: عِدة...في موضع العين فنحو: مذ...".

(٣) ب: ذلك حُذفت.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٥٤/٣، والمقتضب ٢٦٨/٢، والأصول ٥٦/٣.

(٥) ب: وسيأتي ذكر ذلك.

(٦) أشار إلى ذلك إشارة عند حديثه عن الإبدال في (بنت) ص٤٦٤. وينظر ما سبق ص٦٤، والقسم الأول من الشرح ص٢٢١.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٥٤/٣، والمقتضب ٢٦٨/٢، والأصول ٥٦/٣.

(٨) ينظر: المقتضب ٢٦٨/٢.

(١) ينظر: المقتضب ٢٦٨/٢.

وَمِنْ حُروف الثُّلاثي مَا أُبْدل مِنْ لامِه حَرْف آخَر، وَذَلك نَحْو: بِنْت، وَالأصْل: بَنَوٌ، فأُبدل مِنَ الوَاو تاءٌ[٢]، وَقَدْ أَحْكمنَا ذَلكَ فِي مَوْضع آخَر[٣]، فإذَا صَغَّرتَهُ حَذَفْتَ التَّاء وَرددتَ الوَاوَ، وَألحقته تاء التَّأنيثِ، فَقُلتَ: بُنَيَّة[٤]؛ وَعِلَّةُ ذَلكَ أنَّ البَدَل هُنَا أختَص[٥] بالمؤنَّثِ فصَارتْ التَّاء فيه مُشَابِهَةً لتاء التَّأنيثِ، فكأن لامَه مَحْذوفةٌ، وَاللامُ المحذوفةُ تُردُّ فِي التَّصغير، ثم تلحقُ تاء التَّأنيثِ عَلَى مَا هُو حُكمُ الثلاثي المؤنَّث، وَكَذلكَ (أُخْت) تُحْذَفُ مِنْهَا التَّاء، وَتُعَاد / الوَاوُ، وَتُزاد عَليه تاء التَّأنيثِ، فَيُقال: أُخَيَّة[٦]، وَيَجُوزُ عَلَى قَوْل يُونسَ: أُخَيْتَةٌ؛ لأنَّه يَجْعل التَّاءَ بَدَلاً، وَالبَدلُ لا يُغيَّرُ لقيَامِهِ مَقَامَ الأَصْلِ[٧]. ٢٢٨/ب

وَأمَّا (ثِنْتَان) فالتَّاء فيه بَدَل مِنَ الياء[٨]، فإذَا صُغِّر قِيلَ: ثُنَيَّان، فَحذفتَ التَّاء، وَأعَدتَ الأَصْل لِمَا ذَكرنَا فِي (بِنْت).

وَأمَّا (نَاسٌ) فَعنْدَ سيبَويه وَزْنُه (عَالٌ)، وَألفُهُ زَائدَةٌ، وَفَاؤهُ مَحْذُوفَةٌ، وَأَصْلُه: أُنَاسٌ[١]؛ لأنَّه مِنَ (الأُنْسِ)[٢]، فَعَلى قَوله يُصَغَّرُ عَلَى: نُوَيْسٍ، وَالوَاو فيه بَدَلٌ مِنَ الألفِ الزَّائدةِ، وَلَم يَجبْ رَدُّ

---

(٢) (تاء) ساقط من: ب.

(٣) شرح التكملة (القسم الأول) ص٢٢١.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٥٥/٣، والمقتضب ٢٦٩/٢، والأصول ٥٦/٣.

(٥) ب: أحص.

(٦) تنظر المصادر السابقة.

(٧) في ذلك إشارة إلى ما ذهب إليه يونس من جواز بقاء تاء (أخت) و(بنت) عند النسب، فيقول في النسب إليهما: أُخْتِيّ، وبِنْتِيّ. وقد فصل أبو علي القول في مذهب يونس في البصريات ٧٨٩/٢-٧٩٥. ينظر الخلاف في هذه المسألة في: الأصول ٧٧/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني قسم الصرف ١٩١/١، والمفصل ص٢١٠، وشرح المفصل ٥/٦، وشرح الجمل ابن عصفور ٣١٥/٢، وشرح الشافية ٦٨/٢-٦٩، والمساعد ٣٧٧/٣، وتمهيد القواعد ٤٧٢٢/٩-٤٧٢٤.

(٨) أصل (ثِنْتَان): ثِنْيَان؛ لأنه من (ثَنَى يَثْنِي)، لأن الاثنين قد ثُني أحدهما على صاحبه، وأصله: ثِنْيٌ كقِنْوٍ. ينظر: سر الصناعة ١٥٢/١، واللباب ٣٣٩/٢، وشرح الملوكي ص٣٠٠.

(١) هذا قول البصريين والفراء من الكوفيين. ينظر: الكتاب ١٩٦/٢، ٤٥٧/٣، والمقتضب ١٧١/١، والخصائص ٢٨٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨٨/١، ١٩٣/٢، واللباب ٣٦٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٥٧٣/١، وشرح الملوكي ص٣٦٢.

الأصْلِ لأنَّ بَناءَ التَّصغير قَدْ كَمُلَ، وَغَير مُمْتَنع أَنْ يُقلبَ الألفُ الزَّائدُ[3] واوًا، وَأَنْ يكونَ ثَابتًا فِي المُصَغر كألفِ (ضَارِبٍ) وَبابِهِ، فَإِنَّك تَقولُ فيه[4]: ضُوَيْرِبٌ، فَوَزنُهُ عَلَى هَذا (عُوَيْل). وَمَنْ قَالَ أَصْلُ (نَاسٍ): نَوَس، فهو (فَعَل)[5]، فيُصَغَّر عَلَى هَذا[6]: نُوَيْسٌ أَيْضًا، إلا أنَّ الوَاوَ هُنا عَيْنُ الكلمة، فَوَزْنُه (فُعَيْل)، وَعَلَى القَولِ الأَوَّلِ (عُوَيْل)[7].

وَأَمَّا (امْرُؤٌ) وَ(امْرَأَةٌ) فَلَيْستِ الهمْزَة فيه عِوَضًا مِنْ حَرْفٍ مَحْذوف لِمَا ذَكرناهُ فِي مَوضعه[8]، وَإِذَا صُغر حُذِفت الهمْزَة[9] لتَحُّرك الحَرْفِ الأول، فَتَقول عَلَى هَذَا: مُرَيْءٌ[10]، فتحقق الهمْزَةَ بَعْدَ الياء، وَإِنْ شِئتَ خَفَّفت وَأدغمتَ فَقُلْتَ: مُرَيٌّ، وَكَذلكَ (امْرَأَةٌ) تَقولُ فِي تَصْغيرهَا: مُرَيْئَةٌ، وَمُرَيَّةٌ.

وَأَمَّا (فَمٌ) فَيُصغَّر عَلَى (فُوَيْهٌ)[1]؛ لأَنَّ أَصْلَه (فَوهٌ)، وَلامُه مَحْذُوفةٌ، وَالميمُ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ، وَقَدْ شَرَحنا ذَلكَ فِي مَوْضعِهِ[2]، فإذَا صُغِّرَ أُعيدتْ لامُهُ، وَرُدَّتِ[3] العَيْنُ إلى أصْلِهَا لزَوالِ الحاجَةِ الدَّاعيَة إلى الحذْفِ وَالإِبْدَالِ.

---

(٢) وعليه كان الخلاف في وزن (إنسان) وأصل اشتقاقه بين البصريين والكوفيين. ينظر: الإنصاف ٨٠٩/٢ (المسألة السابعة عشرة بعد المئة)، وائتلاف النصرة ص٨٥.

(٣) ب: الزائدة.

(٤) (فيه) ساقط من: ب.

(٥) نُسب هذا القول إلى الكسائي وإلى أبي محمد سلمة بن عاصم في: أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢-١٩٤ وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ص٣٦٣: "وقال الكسائي: هما لغتان ليس أحدهما أصلاً للآخر".

(٦) (هذا) ساقط من: ب.

(٧) ذكر أبو حيان في الارتشاف ٣٦٦/١ أن المبرد يُصغّر (ناس) على (أُنَيْس). ويريد الشارح بعُويل وفُعيل هنا الوزن التصريفي.

(٨) شرح التكملة (القسم الأول) ص٢٢٢.

(٩) ب: حذفت منه الهمزة.

(١٠) ب: امري.

(١) ينظر: الكتاب ٤٥٣/٣، والأصول ٥٥/٣.

(٢) شرحه للإيضاح ٧٦/١-٧٧، وشرحه للتكملة (القسم الأول) ص٣١٦، وسيأتي الحديث عنه في ص٤٥٤.

وَأَمَّا (شَفَةٌ) فَأَصْلُهَا: شَفَهَةٌ؛ لقَوْلك فِي الجمْعِ: شِفَاهٌ، فإِذَا صُغِّرَ أُعِيدَ المِحْذُوف، فقيلَ: شُفَيْهَةٌ[٤].

وَأَمَّا (شَاةٌ) فتَصْغيرُهَا: شُوَيْهَةٌ[٥]؛ لأنَّ أَلِفَهَا بَدل مِنْ وَاوٍ هي عَيْنُ الكلمَةِ، وَلامُهَا مَحْذوفَةٌ، وَالهَاء ليْسَتْ عِوَضًا وَلا بَدَلاً، بَل زِيدَتْ لئلا يبقى الاسْم عَلَى حَرْفين / الثاني مِنْهمَا حَرْفٌ مُعْتَل، فَزيدَتْ التَّاء ليقعَ الإعْرابُ عَليهَا، فإِذَا صُغِّرَ أُعِيدَ إلى الأصْلِ، وَثَبُتت التاء فيه للتَّأنيث، فَقِيل: شُوَيْهَةٌ. ٢٢٩/أ

وَأمَّا (دَدٌ)[٦] ففيه ثلاث لُغَاتٍ[٧]:

(دَدَنٌ) –بنُون[٨]– مثل: عَلَن، فتصغيره على[٩]: دُدَيْن.

وَ(دَدٌ) –بغير نون– فَتَقول في [تصغيره][١]: دُدَيْن، فَترد[٢] النون المحذوفة.

وَ(دَدًا) –مثل: عَصًا– فَتقول عَلَى[٣] هَذا: دُدَيٌّ، فَتُقلبُ الألفُ ياءً وَتُدغم؛ لأنَّ حُكم الألفِ المجْهُولة لامًا أنْ تُرَدَّ إلى اليَاءِ[٤].

---

(٣) الأصل: أعيدت لأنه ردَّت.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٥١/٣، والمقتضب ٢٣٩/٢، والأصول ٥٥/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٦٠/٣، والمقتضب ٢٣٩/٢، والأصول ٥٨/٣.

(٦) الدَّدُ: اللهو واللعب. القاموس ص١٦٥٤ (ددا).

وقيل: لم يتكرر الحرف الواحد الصحيح في الفاء والعين إلا في كلمة واحدة، وهي: دَدَن. ينظر: أمالي المرزوقي ص٦٧.

(٧) تنظر اللغات في: العين ٩١/٨، وغريب الحديث لابن سلام ١٦٧/١، والزاهر ٢٤٢/١، والصحاح ٢٣٣٥/٦ (ددا)، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٦٠.

والمحذوف في (ددٍ) هو اللام، وهو إما نون، أو ألف. ينظر: سر الصناعة ٥٤٧/٢، وفيه تفصيل القول في المحذوف من (ددٍ) في ٦٨٦/٢.

(٨) (بنون) ساقط من: ب.

(٩) ب: على هذا.

(١) تكملة من: ب.

(٢) الأصل: فرد.

[باب تصغير ما لحقته علامة التأنيث]

قَالَ أبو عَليّ[1]: "بَابُ تَصْغير[2] مَا لحقته عَلامَة[3] التَّأنيث، عَلامَة التَّأنيث عَلامتَان: التاء وَالألف..."[4] الفَصْل إلى آخر التاءِ.

(٣) (على) ساقط من: ب.

(٤) قال السيوطي في الهمع ١٤٧/١ عن (ددا): "... فلا يُدرى هل ألفه عن ياء أو واو؛ لأن الألف في الثلاثي لابدَّ أن تكون عن أحدهما".

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

قَالَ الشَّارِحُ: تَاء التَّأنيث تَثبتُ فِي التَّصغير طَالَ الاسْم أَوْ قَصُرَ، وَعِلَّة ذَلك مِنْ وَجْهين:

أَحَدُهُما: أنَّ التَّاء لَوْ حُذفتْ لالتَبَسَ المذكَّر بالمؤنثِ[٥]، ألا تَرَى أنَّك إذَا صَغَّرتَ (ضَارِبَة) فَقُلْتَ: ضُوَيْرب -بغَيْر تَاء- كَانَ كَتصغيرِ: ضَارِب، وَلَوْ قُلتَ فِي (تَمْرةٍ): تُمَيْرٌ؛ لالتبسَ الوَاحِدُ بِالجنْسِ.

وَالوَجْهُ الثاني: أنَّ مِنْ شَأنِ التَّصغير أنْ يَرُدَّ[٦] العَلامَة المعْدُومَة فِي المكبر[٧]، نَحْو: قِدْرٍ وَشَمْسٍ، فَتَقول: قُدَيْرَةٌ، وَشُمَيْسَةٌ، فَلا أَقَلَّ مِنْ أن تبقيَهَا عَلَى مَا كانَتْ، وَكانَت العِلة فِي ذَلك أنَّ تاءِ التَّأنيث كالاسْم الثاني فِي المُرَكَّب مِنْ جِهَةِ أنَّ مَا قَبْلهَا مَفْتُوح أبدًا، أَوْ فِي حُكم المفتُوح، كَما أنَّ (حَضْرَمَوْتَ) وَبابه كَذلك، وَكما تَقُول فِي التَّصغير: حُضَيْرَموتُ، كَذلك تَقُول: طُلَيْحَة.

وَأمَّا مَا كانَ فِي حُكم المفتُوح فَنَحْو: حَصَاةٍ، وَقَطَاةٍ؛ لأنَّ الأصْلَ: حَصَيَةٌ، وَقَطَوَةٌ، فلَذلكَ صَح وُقوع هَذا السَّاكن قبلَ التاء، فإذَا صَغرته أَعَدتَه إلى أَصْله، وَقَلبتَ الوَاوَ إلى الياء، فتَقولُ: حُصَيَّةٌ، وَأصْلهَا الياء لقَولك: حَصَيَاتٌ، وَتَقولُ فِي تَصْغير (قَطاةٍ):/ قُطَيَّةٌ، وَأصْلُهَا: قُطَيْوَةٌ، لقولَك: قَطَوَاتٌ، فأُبْدِلَتِ الوَاوُ يَاءً لوجُودِ شَرْطِ الإبْدَالِ.

---

(٢) (تصغير) ساقط من: ب.

(٣) ب: علامات.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٠٠ وفيها: "باب تحقير..."، و(مرجان) ص٥٠١.

(٥) ب: لالتبس المؤنث بالمذكر.

(٦) ب: ترد.

(٧) (المكبر) استوضحت من: ب.

فَإنْ قِيلَ: التَّصغيرُ وَالتَّكسيرُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ، وَثبوتُ التاء[١] في التَّصغير دُونَ التَّكسيرِ تَفْرِيقٌ بَيْن البَابَيْنِ.

قِيلَ: لَيْسَ مَعْنَى قَولهِمْ: التَّصغيرُ وَالتَّكسيرُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ أَنَّهُمَا فِي اللَّفظِ سَوَاء، هَذَا مُحَالٌ، فَإنَّ عَلامَةَ التَّكسير فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ الألف، نَحْو: ضَارِبَة وَضَوَارب، وَمَسْجد وَمَسَاجد، وَعَلامَة التَّصغير فيه الياء، وَهَذا فَرْقٌ ظَاهِرٌ بَيْنَ البَابَيْن.

وَكَذلكَ افْتِرَاقُهُمَا فِي حَرَكةِ أَوَّل الاسْم، فإنَّهَا تُفْتَحُ فِي الجمْعِ وَتُضَم فِي التَّصغير، وَبَيْنَهمَا مِنْ[٢] بَعْدُ فُروق أُخَر، وَإنَّمَا أَرادُوا بذلكَ اشتراكهما فِي كثير مِنَ الأحْكَام، وَكانَتِ العِلة فِي ذَلكَ أنَّ التَّكسير بناء مُسْتَأنفٌ كاسْتئنَافِ بِنَاءِ الوَاحِدِ، وَلَيْسَ التَّصغير كَذلكَ.

وَأمَّا مَا كانَ عَلَى أَرْبعَة أَحْرُف غَيْر التاء فَنَحْو: قَرْقَرَةٍ[٣]، وَسَلْهَبَةٍ[٤]، فَإنك تُصَغِّرُهَا عَلَى: قُرَيْقِرَةٍ، وَسُلَيْهِبَةٍ، وَلا تُحذفُ التَّاء[٥] لِمَا ذَكرنا، وَتَقولُ فِي (سَفَرْجَلةٍ): سُفَيْرِجةٌ[٦]، فَتثبت التاء وَتَحذف اللام لتَرَدَّهُ إلى الرُّبَاعي وَالتاء بِحَالِهَا.

قَالَ أبو عَلي : "وَأمَّا الألفُ فَعَلى ضَرْبين: مَقْصُورَة وَمَمْدُودَة..."[٧] إلى آخر[٨] المقْصُور...الفَصْلُ[١].

---

(١) الأصل: الياء.

(٢) (في حركة أول الاسم، فإنها تفتح في الجمع وتضم في التصغير، وبينهما من) ساقط من: ب.

(٣) ب: قرقوة.

والقَرْقَرَةُ: الضحك العالي، وهدير البعير، ومن أصوات الحمام. اللسان ٨٩/٥ (قرر).

(٤) والسَّلْهَبَةُ من النساء: الجَسِيمةُ، وليست بمدحةٍ. اللسان ٤٧٤/١ (سلهب).

(٥) ضُبط في الأصل: (تَحذفُ).

(٦) ينظر: المقتضب ٢٥٨/٢.

(٧) التكملة وفيها: "فأما الألف..." (فرهود) ص٢٠٠، و(مرجان) ص٥٠٢.

(٨) (أخر) ساقط من: ب.

(١) (الفصل) ساقط من: ب.

قَالَ الشَّارِحُ: الألفُ فِي آخر الكلمة عَلَى أربعَة أضْرب:

أَحَدُهَا: أنْ تكونَ منقلبَة عَنْ أَصْل، مثل: مَغْزَى، وَمَلْهَى، من (الغزو) وَ(اللهْو)، وَالميم فيه زَائدَة، فَإذَا صَغرتَه قَلبتَ الألفَ يَاءً؛ لِوقُوعِهَا فِي مَوْضع الرابعَةِ، وَلم تَحذفهَا لأنَّهَا أَصْلٌ، ولم تبلغ / الكلمَةُ خَمْسة أصولاً[٢].

٢٣٠/أ

وَالضَّرْبُ الثاني: أنْ تكونَ للإلحاقِ بالأرْبعَة، نَحْو: مِعْزًى، وَأَرْطًى، فالألفُ فيهمَا للإلحَاق بِ(هِجْرَعٍ)[٣] و(أَفْكَل)، فَإذَا صَغَّرتَه أَعَدته إلى اليَاءِ، وَصَارَ مَنْقُوصًا، تَقُولُ[٤]: مُعَيْزٍ، وَأُرَيْطٍ[٥]، وَتفتح الياء فِي النَّصْب كالمنقوصِ، وَلم تَحذف الألف لأنَّ حَرْف الإلحَاق كالأصْلي.

وَالضَّرْبُ الثالثُ: أنْ تكونَ الألِفُ للتَّأنيثِ، وَهْوَ عَلَى ضَرْبين:

أَحَدُهُما: أنْ تَكونَ الألِفُ رَابعَةً، نَحْو: حُبْلَى، وَسَكْرَى، وَتَصْغيرُهُمَا[٦]: حُبَيْلَى، وَسُكَيْرَى[٧]، فَياء التَّصغير ثالثة، وَألفُ التَّأنيثِ بَاقية عَلَى لَفْظِهَا؛ لأنَّهَا عَلامَةُ تَأنيثٍ غَيْر خَامِسَة فتثبتُ كتاء التَّأنيثِ.

وَالثاني: أنْ تكونَ الألفُ خَامِسَةً فَصَاعدًا، نَحْو: قَرْقَرَى، وَجَحْجَبَى[١]، وَحُكمهَا أنْ تُحذفَ وَيَبقَى مَا قَبلهَا حَرْف الإعْراب، فَتقُولُ: قُرَيْقِرٌ، وَجُحَيْجِبٌ[٢]، كالَّذِي لَيْسَ فِي آخره

(٢) كذا في النسختين، وتمييز ما بين الثلاثة والعشرة مجرور، وكذلك المئة والألف، وورد نصبه، فحمله سيبويه على ضرورة الشعر، وعن الفراء القياس عليه، والجر أجود، واختاره ابن خروف. ينظر: الكتاب ٢/١٦١-١٦٢، والارتشاف ٢/٧٤٣، والمساعد ٢/٧٠، والمقاصد الشافية ٦/٢٤٦-٢٤٧.

(٣) الهِجْرَعُ: الجبانُ المنكَشِف، وقيل: الطويل. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١١٥، والصحاح ٣/١٣٠٦ (هجرع).

(٤) ب: فتقول.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٤١٩، والمقتضب ٢/٢٥٧، والأصول ٣/٤٠.

(٦) الأصل: تصغيرها.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٤١٨، والمقتضب ٢/٢٥٧، والأصول ٣/٤٠.

ألفٌ، وَعِلةُ ذَلكَ أنَّ الحَرفَ الخَامِسَ إذَا كان صَحيحًا يُحذفُ للطولِ فِي التَّصغير وَالتَّكسير، نَحْو: سَفَرْجَل، فأَوْلى أنْ يُحذفَ الزَائد إذَا كانَ فِي مَوْضع الخَامِس، وَكذلك[3] (حَوْلايَا)[4]، الألف فِي آخرهَا للتَّأنيثِ، فتحذفهَا فِي التَّصغير، وَتُقلبُ الألفُ ياءً، وَتُدغمهَا فِي اليَاء الأخْرَى، وَتَقَع يَاء التَّصغير بَعْدَ الوَاوِ، وَتصير الياء المشَدَّدة حَرْف إعْراب، فتقول: حُوَيْلِيٌّ[5]. وَأمَّا (حَبَرْكَى)[6] فالألفُ فيهِ للإلحَاق بِ(سَفَرْجل)، فَعَلى هَذا تَحْذفهَا لأنَّهَا وَقعَتْ خَامسَة فَجرت مجْرى لام (سَفَرْجل).

وَالضَّرْبُ الرَّابعُ: أنْ تكونَ الألفُ مُترددةً بَيْنَ حَرْف تَأنيثٍ وَحَرْف إلحَاقٍ، نَحْو: ذِفْرَى، وعَلْقَى[7]، فمَنْ نَوَّنَهُمَا[8] جَعَل الألِفَ للإلْحَاقِ بِ(دِرْهَم) فلا يَحْذفهَا، بَل يقول: ذُفَيْرٍ، ٢٣٠/ب وعُلَيْقٍ، كالمنقوصِ، وَمِنْهُم مَنْ لا يُنَوِّنُهَا، وَيَجْعلهَا للتَّأنيثِ، فَتَصير كـ(ذِكْرَى)، فَيقول: ذُفَيْرَى، وَعُلَيْقَى[1].

---

(١) قَرْقَرَى: ماء لبني عبس، وقَرْقَرَى: -أيضًا- أرض باليمامة. ينظر: معجم ما استعجم ١٠٦٥/٣، ومعجم البلدان ٣٢٦/٤. وبنو جَحْجَبَى: قبيلة من الأنصار. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٣٥، واللسان ٢٥٣/١ (جحجب).

(٢) ينظر: الكتاب ٤١٩/٣، والمقتضب ٢٥٩/٢، والأصول ٤٠/٣.

(٣) ب: وكذلك الألف في.

(٤) حَوْلايَا: قرية خَرِبَتْ كانت بنواحي النَّهروان. ينظر: معجم البلدان ٣٢٢/٢، والقاموس ص١٢٨٠ (حول).

(٥) ينظر: الكتاب ٤٤٣/٣، وقد جاء في تصغير (حَوْلايَا) ثلاثة أوجه: حُوَيْلايا، وحُوَيْليا، وحُوَيْلِيَّا. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٧١٦-٧١٧، والمخصص ٩٥/١٧، والارتشاف ٣٨٠/١.

(٦) الحَبَرْكَى: الطويل الظهر القصير الرجلين. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٣٥، وجمهرة اللغة ١٢١٥/٢. ويقال في تصغيره: حُبَيْرِكٌ. ينظر: الكتاب ٤١٩/٣، والمقتضب ٢٥٩/٢، والأصول ٤٠/٣.

(٧) العَلْقَى: نبتٌ يكون واحدًا وجمعًا، قُضْبانه دِقاق، عَسِرٌ رضُّها، يُتَّخذ منه المكانس، ويُشرب طبيخه للاستسقاء. القاموس ص١١٧٦ (علق).

(٨) ب: نونها.

(١) ينظر: الكتاب ٤١٩/٣، ٤٢٣، والأصول ٤٠/٣.

وَأَمَّا (مُرَامَى) فوزنه (مُفَاعَل) مِنَ (الرَّمْي)، فالألفُ مَنقلبَة عَنْ أَصْل فَتَثبتُ فِي التَّصغير، وَلكن تُحذف الألفُ لأنَّهَا زَائدَة فِي خَمْسَةِ أَحْرف، فَتقول: مُرَيْمٍ، وَهْوَ مَنْقوصٌ.

وَأَمَّا (حَبَنْطًى) إذَا لم تُهْمز الألفُ فإنَّهَا للإلحاق هي وَالنُّون؛ لأنَّه مِنْ: حَبِطَ بَطْنُهُ إذَا انْتَفَخَ أَوْ غَضِبَ، فالنُّونُ[٢] وَالألفُ[٣] فيه زَائدتَان، وَأنتَ فِي التَّصْغيرِ بالخيَارِ: إنْ حَذفتَ النُّونَ أَبْدَلتَ الألفَ ياءً، فقُلتَ: حُبَيْطٍ كالمنْقُوصِ، وَإنْ حَذفتَ الألفَ أَبْقَيتَ النُّونَ فَقُلتَ: حُبَيْنِطٌ، وَصَارَت الطَّاء حَرْفَ الإعْرابِ[٤]، وَ(حَبَنْطًى) -بغَيْر هَمْز- هُوَ المتَدلل المتَغَضبُ، وَيُقالُ: حَبَنْطَأٌ -بالهَمْز-، قيل: هُوَ المنتفخُ البَطْنِ، وَقيلَ: هُوَ لغَة فِي غَيْر المهْمُوز[٥].

وَأَمَّا (عَفَرْنًى) فَالنُّونُ وَالألفُ فيه زَائدَتَانِ، فَإن حذفتَ النُّونَ قلتَ[٦]: عُفَيْرٍ[٧]، فَأبدلت الألف ياءً لأنَّهَا للإلحاقِ، وَإن حَذفتَ الألفَ قلت: عُفَيْرِنٌ، فأبقيتَ النُّونَ وَجعلتَهَا حَرْفَ الإعْرابِ[٨]، وَالعَفَرْنَى هُوَ الأسَدُ، مَأخُوذٌ مِنَ (العِفْر) وَهْوَ الغَلِيظُ، وَمِنْهُ قِيلَ للجنِّي: عِفْرِيتٌ.

وَأَمَّا (كِنْثَأْوٌ) وَ(حِنْطَأْوٌ)[١] وَبابُهُ فالنُّونُ وَالوَاوُ فيه زَائدتَانِ، وَالهمْزَةُ أَصْلٌ، وَله مَوْضِعٌ يُدَلُّ عَلَى ذَلكَ فيه[٢]، فإذَا صَغَّرْتَ تَخَيَّرتَ فِي المحْذوفِ، فإن حذفتَ النُّونَ قُلتَ: كُثَيْئ، فَأَبْدَلتَ مِنَ الوَاوِ يَاءً وَأَدْغَمتَ[٣]، وَإنْ حَذَفتَ الوَاوَ قُلتَ: كُنَيْثِئٌ.

---

(٢) ب: والنون.

(٣) (والألف) ساقط من: ب.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٣٦/٣، والمقتضب ٢٥٩/٢، والأصول ٤٠/٣.

(٥) ينظر: الهمز لأبي زيد ص٢٠، وجمهرة اللغة ١٢١٥/٢، والمقصور والممدود للقالي ص١٦٤، ٢٧٨، والمحكم ٢٤٦/٣، وشرح النظم الأوجز في ما يُهمز وما لا يُهمز ص١٢١.

(٦) الأصل: فقيل.

(٧) ب: عفيرى.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٣٨/٣، والأصول ٤٧/٣.

(١) كِنْثَأْوٌ: عظيم اللحية وافرها، وحِنْطَأْوٌ: عظيم البطن، وقيل: عظيم اللحية، وقيل: القصير. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٩٦، والمنصف ٢٦/٣، والقاموس ص٤٧ (حطأ).

قَالَ أبو عَلي: "فأمَّا الممدودة فَلا تُحذف مما كانَتْ فيه منَ التَّحقيرِ، وَذَلك قَولكَ فِي صَحْراء..."[٤] الفَصْلُ.

/ **قَالَ الشَّارِح**: الاسْمُ الممدُودُ إذَا كانَتْ هَمْزتُه للتَّأنيثِ لم يُحذف آخِرهُ فِي التَّصغير، كقَولكَ فِي (صَحْرَاء): صُحَيْرَاءُ، وَفِي (قَرْمَلاء)[٥]: قُرَيْمِلاءُ، وَذَلكَ أنَّ هَمْزَةَ التَّأنيثِ كألفِ التَّأنيثِ وَتَائهِ، وَكمَا لا تُحذَفان لا تُحذفُ الهمْزَةُ، بلْ تَبْقى الألفُ وَالهمْزَةُ، وَمَا قَبلَ الألفِ مفتوحٌ كما قُلنَا في (حُبَيْلَى) وَ(حُمَيْرَاء)[٦]، يَدلُّ عليه أنَّ الهمْزَةَ هَهُنَا هي ألفٌ فِي الأصْلِ[٧] قُلبَتْ هَمْزَةً لِوقُوعِ الألفِ قَبلهَا، وَكما تبقى الألفُ المفرَدة كَذلكَ تَبقى المنقَلبَة عنهَا[٨]. ٢٣١/أ

وَأمَّا (قُوبَاءُ)[١] ففيهَا لغتَان[٢]:

سُكون الوَاو، وَهي مَصْرُوفة؛ لأنَّ هَمْزتَهَا بَدلٌ مِنْ يَاء للإلحَاق، فَهي مُلحَقَةٌ بـ(قُرْطَاسٍ)، فتقول فِي تصغيرهَا: قُوَيْبِيٌّ، فتقلبُ الألف يَاءً لانكسار مَا قَبلهَا، وَتُردُّ الهَمْزةُ إلى أَصْلهَا، وَتُدْغَمُ كما فِي (قُرَيْطِيسٍ).

وفي التاج ٢٦١/١ (كثأ) أن (كِنْتَأْو) بالتاء لغة في الثاء. وفيه أيضًا ١٥٠/١ (حظأ) أن (حِنْظَأْو) بالظاء لغة في الطاء.

(٢) ص٤٠٧.

(٣) (وأدغمت) ساقط من: ب.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٠١، وفي (مرجان) ص٥٠٣: "فيه في التحقير..."

(٥) قَرْمَلاء: موضع، والقَرْمَل: دون الشجر الذي لا أصل له. ينظر: جمهرة اللغة ١٢٣٤/٣، ومعجم ما استعجم ١٠٦٧/٣، ومعجم البلدان ٣٣٠/٤.

(٦) الأصل: حمراء.

(٧) ب: الوصل.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٢٣/٣.

(١) القُوباء: داء يظهر على الجلد، مستدير أحمر، يتقشَّر ويتَّسع، يُعالج بالرِّيق، والجمع: قُوَبٌ. ينظر: جمهرة اللغة ١٢٣٢/٣، والصحاح ٢٠٦/١ (قوب).

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٤/٣، ٢١٥، ٤٢١، والمقتضب ٢٦٦/٢، والأصول ٤١/٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ص٢٢٤-٢٢٥.

وَاللُّغَةُ الثانيَة: فَتْح الوَاو، وَهي غَيْر مَصْروفة؛ لأنَّها للتَّأنيث، مِثْل: خُشَشَاءَ[٣]، وَكَذلك (عُرَوَاءُ)[٤]، فتقُول عَلَى هَذا: قُوَيْبَاءُ.

وَأمَّا (جَلُولاءُ)[٥] فألفُهَا للتَّأنيثِ، وَالوَاوُ التي فيهَا زَائدَة مَضْمُومٌ مَا قَبلهَا، فَهْي[٦] حَرْفُ مَدٍّ، وَالكلمةُ بِهَا ستَة أَحْرف، فتُحذَفُ الوَاو لطولِ الكلمة وَلا تُعوِّض؛ لأنَّك لَوْ عَوَّضْتَ لوقَعْتَ فيمَا فَررتَ منْهُ وَهْوَ الطُّولُ، فتقولُ عَلَى هَذا: جُلَيْلاءُ[٧].

وَأمَّا (بَرُوكَاءُ)[٨] فمثلُ (جَلُولاء)، إلا أنَّ فيها لغةً أخْرى : (بَرَاكاء) بالألف[١].

وقال المبرد[٢]: يَلْزَمُ سيبَويْه ألاَّ يَحْذفَ[٣] الوَاوَ؛ لأنَّ الطُّول هُنا لا يُحْتَفلُ به كما لا يُحْتَفلُ به فِي (قُرَيْمِلاء)[٤].

---

(٣) الخُشَشَاءُ: العظم الناتئ خلف الأذن، وفيه لغتان: خُشَّاء، وخُشَشَاءُ. ينظر: تهذيب اللغة ٢٨٩/٦، والصحاح ١٠٠٤/٣ (خشش).

(٤) ب: عوراء.

والعُرَوَاء: الرِّعْدةُ، وعُرَوَاءُ الحُمَّى: عَرَقُها وتكسيرها. جمهرة اللغة ٧٧٥/٢، والمقصور والممدود للقالي ص٤٨٢.

وتصغير (عُرَوَاء): عُرَيَّاءُ. ينظر: المقتضب ٢٨٤/٢، والتكملة ص٢٠١.

(٥) جَلُولاءُ: مكان في العراق، كانت به الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ست عشرة، ثم صار جزءًا من بغداد، وجَلُولاءُ أيضًا مدينة مشهورة بأفريقيا قريبة من القيروان. ينظر: معجم البلدان ١٥٦/٢، والقاموس ص١٢٦٥ (جلل).

(٦) ب: وهي.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٤٠/٣، والأصول ٤٨/٣.

(٨) البَرُوكاء والبَرَاكاء: الثباتُ في الحرب والجِدُّ. ينظر: جمهرة اللغة ٣٢٥/١، واللسان ٣٩٨/١٠ (برك).

(١) ينظر: الكتاب ٢١٤/٣، واللسان ٣٩٨/١٠، والتاج ٣٧/٢٧ (برك).

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد الثُّمالي الأزدي البصري، المعروف بالمبرد، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم السجستاني، إمام العربية ببغداد في زمانه، كان فصيحًا ثقة أخباريًا صاحب نوادر وظرافة، بينه وبين ثعلب من المنافرة ما لا خفاء به، من تصانيفه: المقتضب، والكامل، والمقصور والممدود، توفي ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص١٠٥، ونزهة الألباء ص١٩٣، وإشارة التعيين ص٣٤٢، وبغية الوعاة ٢٦٩/١.

(٣) ب: يلزم سيبويه أن تحذف.

وَقَد أُجيبَ عَنْ هَذا بأنَّ هَذا أثقل، وَأنَّ الحذْفَ إلى حَرْف المدِّ أَسْرَع مِنْ حَذْف الحرْف الصَّحيح[٥].

وَأمَّا (ثلاثون) فاسْم صِيغَ عَلَى زِيَادَة الوَاوِ وَالنُّون؛ فكأنَّهُمَا منه بِخِلافِ (مُسْلمونَ)، فَإنَّ الوَاحِد منه / (مُسْلم)؛ فَلَذلك تحذف الألفُ مِنْ (ثلاثونَ) وَلا تُعوِّض، فَتقول: ثُلَيْثُونَ[٦]، وَلا تَقل[٧]: ثُلَيِّثون –بالتشديد–[٨]. ٢٣١/ب

[باب تحقير ما كان آخره ألفًا ونونًا زائدتين]

قَالَ أبو عَلي[١]: "بَابُ تحقير مَا كان آخرُه ألفًا وَنُونًا زَائدتين ..."[٢] إلى آخر البابِ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَا فِي آخره[٣] ألفٌ وَنُون عَلَى ضَرْبين:

---

(٤) ينظر: المقتضب ٢/٢٦٠، والمبرد يقول في تصغير (جلولاء) و(براكاء): جُليِّلاء، وبُرِيِّكاء، بالتشديد، ولا يحذف شيئًا. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٠، وشرح الشافية ١/٢٤٨، والمساعد ٣/٥٠٧، وشفاء العليل ٣/١٠٥٨، والهمع ٦/١٤٠.

(٥) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص٢٢١-٢٢٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٤٤٢، والأصول ٣/٤٩.

(٧) (تقل) ساقط من: ب.

(٨) ذهب المبرد إلى أن تصغير (ثلاثون): (ثُلَيِّثون) بالتشديد، لأنه يجريها مجرى (جلولاء) و(بروكاء). ينظر: الارتشاف ١/٣٧٠، والمساعد ٣/٥٠٨.

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٠٢، و(مرجان) ص٥٠٤.

(٣) ب: ما كان في آخره.

أَحَدُهُما: لم تقلبْ ألفُهُ فِي التَّكسير ياءً، فيكون عَلَى هَذا فِي التَّصغير أيضًا، وَذلكَ نَحْو: غَضْبَان وَعَطْشَان، تَقُولُ فِي تَصْغيره: غُضَيْبَان، وَعُطَيْشَان، وَالعِلَّة فِي ذَلكَ أنَّ الألفَ وَالنُّون فيه بمنزلة الألفِ وَالهَمْزَة فِي (حَمْرَاء)[٤]، وَقَدْ تَقَصينَا ذَلكَ فِي بَابِ مَا لا ينْصَرفُ بأدلة وَاضحَة[٥]. وَقَدْ قَالَ قَومٌ[٦]: إنَّ النُّونَ فِي (عَطْشَان) بَدل مِنْ ألف التَّأنيثِ، بِدَليل أنَّهم لا يلحقُونه تَاء التَّأنيثِ، وَأنَّهم أبْدلوا مِنَ الهَمْزَة فِي (بَهْرَاء)[٧] وَ(صَنْعَاء) نُونًا، فَقَالوا: بَهْرَانِيٌّ، وَصَنْعَانِيٌّ، وَكَمَا قَالوا: بَهْرَاوِي[٨] فأبدَلوا مِنْهَا الوَاو[٩]، وَلَمَّا كانَ كَذلكَ وَجبَ أنْ تَثبت[١٠] الألفُ وَالنُّون فِي التَّصغير كما تثبت الألف وَالهَمْزَة فِي نَحْو: حُمَيْرَاء، وَيَدلُّ عَلَى ذَلكَ[١١] أنَّهم لا يكْسرونه عَلَى (فَعَالِين)، فَلا يقولون: غَضَابِين.

وَأَمَّا (ظَرِبَان) فتقول فِي تَصْغيره: ظُرَيْبَان[١]؛ لأنَّهم لم يُكسروه[٢] عَلَى (ظَرَابِين)[٣]، بَل قَالوا: ظَرَابِيّ، فَأبْدَلوا الألفَ وَالنُّون يائين وَأدغموا، وَقَدْ قَالوا: ظِرْبَى، وَقَد ذَكرنَاهُ فِي الجمع[٤]، وَمِنْه قَولُ الشاعر:

---

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢١٥-٢١٦، وشرح السيرافي للكتاب ٤/٨٩أ.

(٥) شرحه للإيضاح ٤/١٥٧٩-١٥٨١.

(٦) هذا قول المبرد، ينظر: المقتضب ٣/٣٣٥، وشرح السيرافي للكتاب ٤/٨٩أ.

(٧) بهراء: قبيلة من قضاعة. ينظر: جمهرة أنساب العرب ص٤٤٠.

(٨) ب: براي.

(٩) في ص٤٥٨ تفصيل لآراء الصرفيين في إبدال النون من الهمزة.

(١٠) ب: أن لا تثبت.

(١١) (ذلك) ساقط من: ب.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٢٢، والأصول ٣/٤١.

(٢) ب: إلا أنه لم يكسروه.

(٣) حُكي عن الفراء في جمع (ظَرِبان): ظرابين، وعلى هذا يجوز أن يُقال في تصغيره: ظُرَيْبِين، كما قالوا في (ضِبْعَان): ضُبَيْعِين؛ لقولهم في جمعه: ضَبَاعِين. ينظر: المصباح ٢/١٤٥٩.

(٤) بل ذكره في باب (ما جاء على فِعْلَى) ص٤٨٩ من شرح التكملة (القسم الأول). ولم يذكر في باب جمع التكسير ص١٨٦ إلا جمعًا واحدًا، وهو: ظَرِب. ويُجمع أيضًا على: ظَرَابين، وظِرْبَاء. ينظر: اللسان ١/٥٧٠-٥٧١ (ظرب).

وَلَوْ كُنْتُ فِي نَارٍ جَحِيمٍ لأَصْبَحَتْ ظَرَابِيُّ مِنْ حِمَّانَ عَنِّي تُثِيرُهَا[٥]

حِمَّان: قَبيلةٌ[٦].

وَأَمَّا (سَعْدَان)[٧] وَ(مَرْجَان) فالألفُ وَالنُّونُ فيه زَائدتَان[٨]، وَهْو مَصْروفٌ نَكرةً؛ لأنَّ مُؤنَّثَهُ: سَعْدَانَة، فَإِنْ سَمَّيتَ به لم تَصْرفه؛ لأنَّه مثلُ: غَطَفَانَ، وَمَرْوانَ، وَقَدْ ذُكِرَ فيمَا لا يَنْصَرفُ[٩]، وَتَقول فِي جَمْعه: سَعْدَاناتٌ، / وَلا تكسِّره عَلَى (سَعَادِين)، فَكذلكَ لا تَقُول فِي التَّصغير: سُعَيْدِين، بَل (سُعَيْدَان)؛ لأن الأَصْل أنْ تَحْملَ هَذا البَابَ عَلى التَّكسير؛ لأنَّه أَقْعَدُ فِي هَذا البابِ؛ إذْ كَانَ زَيادَة فِي المعْنَى، وَالتَّصغير دُونَهُ فِي ذَلكَ، وَإنَّما تُقْلبُ الألفُ يَاءً فِي هَذَا البابِ لشَيْئين: ٢٣٢/أ

أَحَدُهُما: أنْ يُسمع فِي تَكسيره (فَعَالِين)، مِثْل: سِرْحَان وَسَرَاحِينَ.

وَالثاني: أنْ تَكونَ النُّونُ أصْلاً، كما لَوْ صَغرتَ (حَسَّانًا) عَلى جَعلكَ النُّونَ أصْلاً[١] لقُلت: حُسَيْسِين، وَعَلى هَذا مَسْألةُ الخلاف، وَهْي (رُمَّان)، فَمَذْهَبُ سيبَوَيْه أنَّ النُّونَ

(٥) البيت من شواهد التكملة ص٢٠٢، من الطويل، نُسب إلى الفرزدق في: الحيوان ٢٤٩/١ –وعنه نقل ابن يسعون في المصباح ١٤٥٨/٢ نسبته إليه– وشرح شواهد الإيضاح ص٥٩٣، وليس في ديوانه، وفيه عدة قصائد من بحر البيت وعلى رويه، وهو بلا نسبة في: نوادر أبي زيد ص٥٣٨، وتهذيب اللغة ٢٧٠/١٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٨/٢، واللسان ٥٧٠/١ (ظرب).

يقول: لو صُلِيتُ النيران لما أقنع ذلك ظَرَابِيّ حِمَّان لسوء رأيها فيَّ، وشدة بغيها عليّ، بل كانت تتقحمها إليَّ مثيرةً لها عليّ. المصباح ١٤٦١/٢.

(٦) هم بنو حِمَّان بن عبد العزى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم. ينظر: جمهرة أنساب العرب ص٢٢٠.

(٧) السَّعْدان: نبت ذو شوك، وهو من أطيب مراعي الإبل مادام رطبًا. اللسان ٢١٥/٣ (سعد).

(٨) ينظر: الكتاب ٢١٨/٣، والأصول ٨٦/٢.

(٩) شرحه للإيضاح ١٥٨١/٤.

(١) ب: أصلاً من الحسن.

إن أُخذ (حَسَّان) من (الحُسْن)، فالنون أصل، ووزنه حينئذ (فَعَّال)، وإن أُخذ من (الحِسّ)، فالنون والألف زائدتان، ووزنه حينئذ (فَعلان)، ولا يُصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون، ويُصرف في النكرة. ينظر: المقتضب ٣٣٦/٣،

زَائدَة(٢)، وَهْو مِنَ (الرَّمِّ)، فَتقولُ: رُمَيْمان، وَلا تَقُول فِي الجَمْع: رَمَامِين، وَعَلى قَول الأخْفَش هي أَصْلٌ(٣)، وَهْو (فُعَّال)، مثل: قُلاَّمٍ، وَحُمَّاضٍ(٤)، وَتَصْغيره عنْدَه: رُمَيْمِين، وَالتَّكسير: رَمَانين.

وَأمَّا (وَرَشَان) فيجمَعُ عَلى (وَرَاشِين)، [ويُصغر على وُريشين](٥) لِمَا ذَكرنَا، فتكسيرهُ مُلحقٌ بـ(قَرَاطِيس)، وَكذلك تَصْغيرُه، وَأمَّا وَاحدُهُ المكبرُ فَلَيْسَ بِمُلحق؛ إذْ لَيْس فِي الكلام (فَعَلال) فِي غَيْر المضَاعفِ(١).

وَأمَّا (كَرَوان) فَتَكسيرُه: كَرَاوِين،[قال الشاعر](٢):

والكامل ٣٣/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٧-٤٨، واللباب ٥١٧/١، وشرح المفصل ١٥٥/٩، وعنقود الزواهر ص٢٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٨/٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٩٠/٤أ، والمسائل المنثورة ص٢٠٤، والصحاح ٢١٢٧/٥ (رمن)، واللباب ٥١٨/١، واللسان ٢٥٦/١٢ (رمم).

ومن ذهب هذا المذهب يرى أن النون تكون أصلية إذا كان قبل الألف مضاعفًا، وقبل الألف ثلاثة حروف، وتكون الكلمة مضمومة الأول، اسمًا لنبات، فيكون وزنه حينئذٍ (فُعَّال)، وقد كثُر ذلك في أسماء النبات، نحو: حُمَّاض، وعُنَّاب، وقُثَّاء، فحُمل على ما كثُر فيه. ينظر: الممتع ٢٦٠/١-٢٦١.

(٤) القُلاَّمُ: نبتٌ من الحمض. جمهرة اللغة ٩٧٤/٢.

والحُمَّاضُ: بَقْلة برِّية تَنبتُ أيام الربيع في مسايل الماء، ولها ثمرةٌ حمراءُ، وهي من ذكور البقول. تهذيب اللغة ١٣٢/٤.

(٥) تكملة من: ب.

وينظر تصغيره في: الكتاب ٤٢٢/٣، والأصول ٤١/٣.

(١) الصحيح أنه لم يَرِدْ بناء (فَعَلال) لا في المضاعف ولا في غيره، والذي لم يرد منه إلا المضاعف هو بناء (فَعْلال)، نحو: قَلْقال، خَضْخَاض، حَسْحاس، قَسْقَاس. ينظر: الكتاب ٢٩٤/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٦٥/١.

وجاء في شرح السيرافي للكتاب ١٩٢/٤أ: "فإن قال قائل: وأنتم تقولون في تصغير (وَرَشَان): وُرَيْشِين، وفي (حَوْمَان): حُوَيْمين، وليس في الكلام حرف أصلي ملحق به نون (وَرَشَان)؛ لأنه ليس في الكلام (فَعَلال) بفتح العين. فالجواب عن ذلك أنهم ألحقوا الجمع والتصغير بجمع ما فيه الحرف الأصيل وتصغيره، ولم يلحقوا به الواحد، فكأن (وَرَاشين) و (وُرَيْشِين) ملحق بـ(سرابيل) و(سُرَيْبيل)".

(٢) تكملة من: ب.

حَتْف الحُبَارَيَات وَالكَرَاوِين [٣]

يَصفُ صَقْرًا، فتصغيره[٤]: كُرَيِّين[٥]، فقلبَتِ الوَاو ياءً لسُكون اليَاء قَبلهَا فَأَدْغمتْ[٦] مِثْل: طَوَيْتُ طَيًّا، وَشَوَيْتُ شَيًّا[٧].

وَأَمَّا (سُلْطَانٌ) فيلحقُ[٨] بـ(قُرْطَاس)، فَتَكسيره (سَلاطِين)، وَتَصْغيرهُ: سُلَيْطِين[٩]، مِثْل: قُرْطَاسٍ وَقُرَيْطِيس.

وَأَمَّا (زَعْفَران) و(عُقْرُبان)[١] فيُصغَّر عَلَى (عُقَيْرِبان) وَ(زُعَيْفِرَان)[٢]؛ لأنَّ المجهُولَ من هَذا البابِ يُحْملُ عَلَى (غَضْبَان)؛ إذْ كانَ هُوَ الأكثرُ، وَإنَّمَا يُعْدَلُ عَنْهُ بانقلابِ الألفِ يَاءً فِي التَّكسير أو تكون النُّونُ أَصْلاً.

---

(٣) البيت من شواهد التكملة ص٢٠٢، وسبق تخريجه في ص١٢٠.

(٤) ب: وتصغيره.

(٥) ب: قريين.

(٦) أصل (كُرَيِّين): كُرَيْوِين، أُبدلت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩/٢.

(٧) من ذهب إلى أن جمع (كَرَوان) على (كَرَاوين) قياسيّ قال في التصغير: كُرَيِّين، ومن ذهب إلى أنه يُجمع على (كِرْوَان)، وأن جمعه على(كراوين) شاذّ – جيء به في الشاهد الشعري السابق لتصح القافية– قال في التصغير: كُرَيَّان. ينظر: المقرب ٩٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٩٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩/٢، والمصباح ١٤٦٣/٢، والارتشاف ٣٥٦/١، وشفاء العليل ١٠٥٥/٣.

(٨) ب: فملحق.

(٩) ينظر: الكتاب ٤٢٢/٣، والمقتضب ٢٦٤/٢، والأصول ٤١/٣.

(١) العُقْرُبان: دُوَيْبّة كثيرة القوائم، وهي التي تُسمِّيها العامة دَخَّال الأُذُن، ويقال: العُقْرُبان هو العقرب الذكر. ينظر: العين ٢٩٨/٢، وجمهرة اللغة ١١٢٢/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٢٤/٣، والمقتضب ٢٦١/٢، والأصول ٣٥٨/٣.

[باب ما يجتمع فيه زيادتان من بنات الثلاثة فتحذف إحداهما بعينها دون الأخرى]

قَالَ أبو عَلي[1]: **"بَابُ مَا يَجتَمع فيه زيَادتَانِ من بناتِ الثلاثة فَتحذفُ إحْدَاهُما بعْينهَا دُونَ الأخرى،/ تَقولُ فِي تَحقير (مُغْتَلِم وَمُنْطَلِق): مُغَيْلِمٌ وَمُطَيْلِقٌ..."**[2] **الفَصْلُ**[3]. ٢٣٢/ب

قَالَ الشَّارِحُ: أَصْل هَذا الباب أنَّ الخُمَاسِيَّ وَمَا زَادَ عليه يُردُّ فِي التَّصغير إلى الرُّبَاعيّ -وَقَدْ ذكَرنَا عِلَّة ذَلكَ قَبل[4]- هَذا إذَا كانَ الجميع أُصُولاً، فإنْ كانَ فيه زَائدتَانِ[5] فَهْوَ عَلى ضَرْبَين: مَتَساويتان وَمختَلفتان.

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٠٣، و(مرجان) ص٥٠٦.

(٣) (مغيلم ومطيلق...الفصل) ساقط من: ب.

(٤) في ص٢١١.

(٥) ب: زيادتان.

فالمختلفتَان: أنْ تكونَ إحْدَاهُما لمعنى[٦] ظَاهِر قَوي، وَالأخرى لمعنى[٧] ضَعيف، فالذي يُحْذَفُ هو الضَّعيفُ؛ لأنَّ الحذف إذَا لزم[٨] كانَ حَذفُ الضَّعيف أَوْلى مِنْ حَذفِ القَوي إذْ كانَ القَويّ[٩] أَشْبَه بالأصْلي، وَمثَاله: مُغْتَلمٌ وَمُنْطَلقٌ، فالميمُ فيهمَا دَليلُ الفَاعِلِ وَالمفعولِ إذَا بَنَيْتَهُ لذلك، وَالنُّونُ للمُطاوَعَة، وَكذلك التاء، وَدلالة الفاعِلِ وَالمفْعُولِ أَقْوى مِنْ دَليل المطَاوَعَة؛ لأنَّ المطاوَعَة يَدُلُّ عَلَيْهَا الفعْلُ كقَولك: أطلقْتُه فانْطَلقَ ، وَالتاء فِي (اغْتَلَمَ) تكادُ تَكون[١٠] لغَيْر مَعْنى، ألا تَرَى أنَّ التَّاء فِي (اقْتَطَعَ) لا تدلُّ[١١]
عَلى زيَادة مَعْنَى فِي[١] (اقْتطَعَ)، فَعَلى هَذا القَول[٢] تَقُول: مُطَيْلقٌ[٣] وَمُغَيْلِمٌ، يُلحقُ بِ(جُعَيْفِر)[٤]، وَهَذا حُكمه فِي التَّكسير[٥].

وَأمَّا (مُدَّكِرٌ) فَأصْله: مُذْتَكِرٌ، فأُبدِلَ مِنَ الذَّالِ وَالتَّاءِ دَالان[٦]؛ لِمَا يُذكر فِي التَّصْرِيفِ[٧]، ثُمَّ أُدغمَتِ الأُوْلى فِي الثَّانيَة، وَمِنَ العَربِ مَنْ يُبْدِلُ من التَّاء ذَالاً وَيُدْغِمُ[٨]، وَعَلى

---

(٦) الأصل: بمعنى.

(٧) الأصل: بمعنى.

(٨) الأصل: لم .

(٩) (القوي) ساقط من: ب.

(١٠) ب: يكاد يكون.

(١١) ب: لا يدل.

(١) (في) ساقط من: ب.

(٢) (القول) ساقط من: ب.

(٣) الأصل: مُطيليق.

(٤) ب: مُلحقٌ بجعفر.

ولعله يقصد الوزن التصغيري؛ لأن الإلحاق الحقيقي غير متحقق هنا.

(٥) تقول في تصغير (منطلق): مُطَيْلِقٌ ومُطَيْليقٌ، وفي التكسير: مَطَالِقُ ومَطَالِيقُ، وتقول في تصغير (مُغْتَلِم): مُغَيْلِم ومُغَيْلِيم، وفي التكسير: مَغَالِمُ وَمَغَالِيمُ، بالحذف والتعويض. ينظر: الكتاب ٣/٤٢٦-٤٢٧.

(٦) (دالان) استوضحت من: ب.

(٧) ص٤٧٨-٤٧٩.

كلا[9] اللغتين يُحذف المبدَل مِنَ التاء لكونِهَا زَائدَة ضَعيفَة، فَتَقُول: مُذَيْكِرٌ[10] عَلى اللغتين[11] جَميعًا.

وَأمَّا (مُزْدَانٌ) فأصْلُه: مُزْتَيِنٌ مِنَ الزِّينَة، فإنْ أرَدتَ به الفَاعل كسَرت الياء، وَإنْ أَرَدتَ المفْعُول فتحتَها، وَعَلَى كلا الوجهين تَقلبُ الياء ألفًا لتَحركهَا وَانفتَاح مَا قبلهَا، / وَتقلبُ التاء دالاً[12]؛ لِمَا يذكر فِي مَوْضعه، فَإذَا صَغَّرْتَ حَذفتَ المبدَل من التاء، وَوقعَتْ ياء التَّصغير قَبْل اليَاء التي هي عَيْن الكلمَة، وَأدْغمتَ الأول فِي الثاني، فقلتَ: مُزَيِّنٌ[13]، وَهْوَ فِي اللَّفْظ فَاعِل من (زَيَّن).

٢٣٣/أ

فَأمَّا[1] (مُضْطَرِبٌ) فالطاء فيه بَدل من التاء، فإذَا صَغَّرت حَذَفتهَا – لِمَا تَقدَّم – فَقُلتَ: مُضَيْرِبٌ، وَلكَ فِي هَذا كله أنْ تُعوّضَ مِنَ المحذوف ياء ساكنة قَبْل الطَّرَف[2]، فَتَقول: مُطَيْلِيقٌ، وَمُضَيْرِيبٌ، وَلكَ ألاَّ تُعوِّضَ، وَكَذلك إنْ كانَتِ العَيْن مُضَاعفَة مِثْل: مُسَخَّرٍ وَمُؤَخَّرٍ، حَذفتَ إحْدَى الخَائين وَتَخَيَّرتَ فِي التَّعويضِ، فَقُلتَ: مُسَيْخِرٌ، وَمُسَيْخِيرٌ[3].

فَإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ[4] تُجعلِ الخاء مُشَددةً بَعْدَ يَاء التَّصغير؟ وَمِثْل ذَلك لا يُمتنعُ كما لا يُمتنعُ (أُصَيْمّ) وَ(دُوَيْبَّة).

---

(٨) عزا الفراء هذه اللهجة إلى بعض بني أسد. ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٧/٣، واللهجات في الكتاب لسيبويه ص٢١٣.

(٩) ب: كلتا.

(١٠) ويجوز التعويض فيقال: مُذَيْكِيرٌ. ينظر: الكتاب ٤٢٧/٣، والأصول ٤٢/٣-٤٣.

(١١) (يُحذف المبدل من التاء لكونها زائدة ضعيفة، فتقول: مذيكر على اللغتين) ساقط من: ب.

(١٢) في النسختين: وتقلب الدال تاء مع الزاء، ولا يستقيم المعنى على هذا. ولعل الصواب ما أُثبت.

(١٣) ويجوز التعويض فيقال: مُزَيِّينٌ. ينظر: الكتاب ٤٢٧/٣، والأصول ٤٣/٣.

(١) ب: وأما.

(٢) ب: الظرف.

(٣) ويقال في تصغير (مُؤخَّر): مُؤَيْخِر، ومُؤَيْخِير. ينظر: الكتاب ٤٢٦/٣، والأصول ٤٢/٣.

(٤) (لم) الثانية ساقطة من: ب.

قِيلَ: الفَرْقُ بَيْنهمَا أنَّ الميمَ فِي (أُصَيْمّ) مُدْغمةٌ قَبْل التَّصغير، وَهْوَ (أَصَمُّ)، وَالجَمْع بَيْن سَاكنين هُنَا جَائز لِمَا فِي الياءِ منَ المدّ، وَلَيْس كَذلكَ (مُسَخَّر)؛ لأنَّ المكبرَ لم تُدغمْ فيه العَيْن فِي اللام، بَل هي عَيْن مُضَاعَفَة زَائدَة.

فَأمَّا (مُحْمَرٌّ) فَالميم فيه دَليل الفَاعِل، وَإحدى الرائين زَائدَة، وَهَل هي الأوْلى أو الثانيَة ؟ عَلى خِلاف بَيْنَهم يُذكر فِي مَوْضعه[٥] ، وَإذَا كانَتْ زَائدَة حَذفتهَا دُونَ الميم لضَعْفهَا، فَتقول: مُحَيْمِرٌ، وَإن شئتَ عَوَّضْتَ[١].

وَأمَّا (مُقْعَنْسِسٌ) -وَهوَ الثابت- فالميم فيه دَليل الفَاعِل، وَالنُّونُ وَالسِّينُ الثانيَة زَائدتَان للإلحَاق[٢] بِ(مُحْرَنْجِم)[٣]، وَالكلمة ستَّة [أحرف][٤]، فتَحذفُ النُّونَ[٥] وَالسِّينَ الأخيرة فَتَقولُ: مُقَيْعِسٌ، وَإنْ شئت عَوَّضتَ[٦]، وَقَالَ المبَرد: تَصغيره عَلَى (قُعَيْسِس)[٧]، فتحذف الميم وَالنُّون؛ لأنَّ السِّينَ [الثانية][٨] / لِلإلحَاق، وَالملحَقُ كالأصْلي، فيَصير كـ(مُحرنجم)، فَتقول فيه: حُرَيْجِمٌ.

---

(٥) لم يذكره. والخلاف هو:

ذهب الخليل إلى أن الحرف الأول هو الزائد، فاللام الأولى من (سُلَّم) هي الزائدة، وذهب يونس إلى أن الحرف الثاني هو الزائد، وقال سيبويه ٣٢٩/٤ عن المذهبين: "وكلا الوجهين صواب ومذهب". ينظر تفصيل الخلاف في: الكتاب ٣٢٩/٤، والخصائص ٦١/٢، والممتع ٣٠٣/١، وشرح الشافية ٣٦٥/٢، وتمهيد القواعد ٤٩٦٤/١٠، والأشباه والنظائر ١٠٦/١، والهمع ٥١٤/٣.

(١) فتقول: مُحَيْمِيرٌ ، ينظر: الكتاب ٤٢٧/٣، والمقتضب ٢٥٠/٢، والأصول ٤٣/٣.

(٢) الحرف المزيد للإلحاق هو السين فقط، أما النون فهي في مقابلة النون في (محرنجم).

(٣) المحرنجم: المجتمع، والعدد الكثير. اللسان ١٣٠/١٢ (حرجم).

(٤) تكملة من: ب.

(٥) (فتحذف النون) ساقط من: ب.

(٦) فتقول: مُقَيْعِيس، ينظر: الكتاب ٤٢٩/٣، والمقتضب ٢٥١/٢، والتبصرة والتذكرة ٦٩٧/٢.

(٧) ويجوز عنده التعويض أيضًا فيقال: قُعَيْسِيس. ينظر: المقتضب ٢٥٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٦٩٧/٢.

(٨) تكملة من: ب.

وَالجَوابُ: أنَّ حَرْف الإلحَاق ضَعيفٌ، إذْ لَيْس فيه أكثر من صناعة[٩] لَفظيَة، وَالميم دَليل معنى قوي، فكان إبقاؤها أَوْلى[١٠].

وَأمَّا (أَلَنْدَدٌ)[١١] فالهَمْزَةُ وَالنُّونُ فيه زَائدتانِ للإلحَاقِ بِ(سَفَرْجَل)، فَالنُّونُ هي الأصْلُ فِي الإلحَاقِ، وَالهَمْزَةُ تَبَعٌ لَهَا [فيه][١٢]، وَلَولا النُّونُ لَمَا كانَتْ للإلحَاقِ[١٣]، ألا تَرى أنَّهَا في[١] (أَفْضَل) وَ(أحْمَر)، وَفِي (أَعْلم) لِغَيْر الإلحَاقِ؛ بَل للتَّعْديَة وَالتفضيل وَللزوم البناء للون[٢] ونَحْوه، وَإذَا ثَبتَ ذَلكَ حُذفت النُّون فِي التَّصغير ليبقى عَلى مِثَال (جُعَيْفِرٍ)[٣]. وَبينهم خِلافٌ فِي إظهَار الدال وَإدْغَامهَا، فَأبو العباس يُظْهِرُهَا فيقول: أُلَيْددُ[٤]؛ لأنَّهَا للإلحَاق فَيجوز حَذف الأصْل[٥]؛ وَلأنَّ النون يلزَم معَهَا الإظهَار[٦]، فَلما حُذِفَتْ وَنَابَتْ يَاءُ التَّصغيرِ مَنابَهَا وَجبَ أنْ تَبقى عَلَى الإظهَار. وَقال الباقون: تُدغم، فيقَال: أُلَيْدٌّ[٧]، كما قَالوا: أُصَيْمٌّ. وَجَعْلُ اليَاء عوَض من النون بَعِيدٌ؛ لأن اليَاء دخَلت للتَّصغير، وَالنُّون للإلحَاق، وَبينهمَا بَونٌ بَعيدٌ، وَغَيْر مُمْتَنع أن يكونَ فِي التَّكبير حكم وَفِي التَّصغير خِلافه، ألا تَرى أنَّ (عُمرَ) وَ(أسودَ) لا يَنْصرفَان فِي

(٩) الأصل: ضاعفة. ب: صناعية. ولعله سهو من الناسخ.

(١٠) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص٢١٦، والنكت ٩٢٢/٢.

(١١) الأَلَدُّ والأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ: الشديد الخصومة. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٨٨، والصحاح ٥٣٥/٢ (لدد).

(١٢) تكملة من: ب.

(١٣) قال ابن جني في الخصائص ٢٢٨/١: "إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في (أَلَنْدَدٍ) وَ(يَلَنْدَدٍ) لما انضم إلى الهمزة والياء النون".

(١) الأصل: من.

(٢) الأصل: وللون.

(٣) ب: جعفر.

(٤) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١٩٧/٤أ، وشرح الشافية ٢٥٤/١.

(٥) كذا في الأصل. ب: فيحذف حرف الأصل. ولعل الصواب: (فهي نحو حرف الأصل).

(٦) الأصل: للإظهار.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٣٠/٣، والأصول ٤٤/٣، والخصائص ١١٦/٣، والنكت ٩٢٣/٢، والمقرب ٩٧/٢.

التَّكبير، وَإذا صُغرت صُرفت، وَلَمْ يَجْرِ الإدغَام[8] فِي التَّكبير لئلا يلزم الجمع بَيْنَ النُّونِ وَالدالِ الأوْلى وَهُما ساكنتَان وَلَيْسَت الأوْلى حَرْفَ مَدٍّ، بِخِلاف الياء.

وَأمَّا (مُدُقٌّ)[9] وَ(دَابَّةٌ) فتصغيرهما: مُدَيْقٌّ وَدُوَيْبَّةٌ بلا خِلاف، وَجَاز الجمعُ هُنَا بَيْن سَاكنين لأن الياء حرف مَدٍّ، فَيَكون ذَلكَ المدّ كالفَاصِلِ بَيْن الحَرْفين، / وَلا يَجِيء مَذْهَبُ أبي العباس هَهنَا؛ لأنَّ الحَرْف الثاني لَيْس للإلحَاق، وَلذلك أُدْغمَ فِي التَّكبير. ٢٣٤/أ

وَأمَّا (احْمِرَارٌ) فَيُستعملُ عَلى وَجْهَين:

بالياء بَعْدَ الميمِ، وَهْو مَصْدَر[1]: احْمَارَّ -بالألف-، فَأُبدلتِ الألفُ ياءً لانْكسَار مَا قَبلهَا.

وَالآخر بغَيْر يَاءٍ، وَهْوَ: احْمرَار، وَهْوَ مَصْدَر (احْمَرَّ)؛ بغَيْر ألف.

فإنْ صَغرتَ (احْمِيرَارًا) حَذفتَ هَمْزَة الوَصْلِ؛ لأنَّ أوَّلَ المصغَّر مُحَرك[2] لا مَحَالة، وَذلك يُغني عَنْ هَمْزَة الوَصْلِ، وَأمَّا الياء فَتُحذف فِي التَّصغير؛ لأنَّها ثالثة وَفيهَا حَرْف مَدّ رَابع، وَذَلك ينقلبُ فِي التَّصغير وَالتكسير يَاءً، وَلَوْ جَمعْتَ بَيْن اليَاء الأوْلى وَبَيْن اليَاء الثانيَة فِي التَّصغير لخرَجَ عَنْ أمثلةِ التَّصغير وَاجْتَمع فيه ثلاثُ يَاءات، فَتُحذفُ اليَاء[3] الأوْلى وَيبقى الرَّابع؛ لأنَّ الرَّابع يُمكِنُ إبْداله، وَهَذا مِثْل: عَيْطَمُوس؛ لأنَّك تَجْمعهَا عَلى (عَطَامِيس)، فَتَحذفَ اليَاء وَتُبدل مِنَ الوَاو يَاء، وَلَوْ حَذفتَ الثاني[4] للزمَك حَذْفُ اليَاء، ألا تَرى أنَّ الأمْرَ كانَ يَصير إلى

(٨) الأصل: للإدغام.

(٩) المُدُقُّ والمِدَقُّ: ما دققتَ به. جمهرة اللغة ١١٣/١.

(١) ب: مذهب.

(٢) ب: يحرك.

(٣) (الياء) ساقط من: ب.

(٤) أي: الواو.

(عَيَاطمس)، وَهنَا يَجبُ حَذفُ اليَاء لئلا يَصير عَلى مِثَال (سَفَارِجَل)[٥]، وَإِذَا حَذفتَ الياء لَم يَلزمك حَذف الوَاو؛ لوقوعهَا مَدَّة رَابعة، وَهْوَ مَوْضِعٌ يَجبُ فيه إسكانُهَا[٦].

وَأَمَّا (احْمِرَار) -بغَيْر يَاء- فَإِنَّك تحذف منه هَمْزَة الوَصْل لِمَا تَقدَّم، وَتَقلبُ الألفَ ياءً لوقُوعهَا مَدَّة رَابعَة[٧]، وَهَذه اليَاء لَيْسَتْ بعوَض، بَل هي إبْدَال لازمٌ، وَإِنَّمَا تُحْذَفُ فِي ضَرورَة الشِّعْر لضعْفهَا، قَال الراجزُ:

وَالبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا[١]

وَالبكرةُ منَ النُّوقِ: الشَّابَّةُ[٢] / وَالفُسَّجُ: جَمْعُ فَاسِج، وَهي السَّمينَةُ، وَالعَيْطَموسُ: النَّاقَةُ[٣].[٤] ٢٣٤/ب

(٥) ب: سفارج.

و(سفارجل) جمع (سفرجل) غير مستعمل؛ لأن (سفرجل) خماسي فيكسر بحذف آخره، فيقال: سفارج.

(٦) فيجمع على (عطاميس).

(٧) يقال في تصغير (احميرار) و(احمرار): حُمَيْرِير.

(١) البيت من شواهد التكملة ص٢٠٤، من الرجز، لغيلان بن أدية بن حُرَيث الرَّبْعي في: المصباح ١٤٦٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٩٦، وضرائر الشعر ص١٣٠، ولغيلان بن حُريث أو لذي الرُّمَّة غيلان بن عقبة في: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩/٢، ولم أجده في ديوان ذي الرمة، وجاء منسوبًا إلى غيلان -من غير تحديد- في الكتاب ٤٤٥/٣، وهو بلا نسبة في: الإغفال ٢٧٣/٢، ٣٦٦، ٣٧١، والخصائص ٦٢/٢، وسر الصناعة ٧٧١/٢، والمحتسب ٩٤/١، ٣٠٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٠٤، والمخصص ٤٧/٤، ٦١/٧، ١٣٨.

وقبله:

وقَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الروائسَا

والروائس: المسرعة المتقدمة، واحدتها: رائسة، يقول: قَرَّبُوا جميع أموالهم للرحيل. إيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٠/٢.

(٢) (الشابة) ساقط من: ب.

(٣) العَيْطَمُوسُ من النُّوقِ: الشديدة الضخمة. العين ٣٥٠/٢.

(٤) ب: وبه تمام الباب.

[باب الزيادتين اللتين إذا اجتمعتا في بنات الثلاثة حذفت أيهما شئت]

قَالَ أبو عَلي: بَابُ الزيَادتَيْن اللَّتين إذَا اجَتمعَتا[1] فِي بَناتِ الثلاثة حَذفتَ أيهمَا شئتَ، وَذَلك نَحْو: قَلنسُوَة، تَقولُ: قُلَيْنِسَةٌ[2]..."[3] البابُ[4].

قَالَ الشَّارِحُ: قَد تَكلمنَا عَلى أصْل هَذا الباب قَبلُ، وَكانَ المثال فيه: حَبَنْطَى[5]، فَالقَولُ فيه[6] كالقَول فِي (قَلَنْسُوَةٍ)، وَذَلكَ أنَّ الأصْل مِنْ: قَلَسَ[7]، وَالنُّونُ زَائدَةٌ للإلحَاق،

(١) الأصل: اجتمعا.

(٢) الأصل: قُلَنْسِيَة.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٠٥، و(مرجان) ص٥٠٩.

(٤) ب: الفصل.

(٥) ص٢١٢.

(٦) (فيه) ساقط من: ب.

(٧) ب: قلنس.

وَالوَاوُ مُتَممَة للبنَاء حَتَّى لحق بـ(قَمَحْدُوَةٍ)[٨]، فَالنُّونُ بحذَاء الحَاءِ، فَعلى هَذا تَتخيَّرُ في حَذْفِ أيِّهمَا شِئْتَ[٩]، إلاَّ أنَّ حَذْفَ الوَاوِ أَحْسَنُ لوَجْهَين:

أَحَدُهُما: أنَّ الوَاوَ طَرَفٌ، وَالحَذْفُ بالأطْرَافِ أَوْلى[١٠].

وَالثاني: أنَّ الوَاو لَيْسَت لِمَحْضِ الإلحَاقِ، بَل لتتميم البنَاءِ، وَالنُّونُ لِمَحْضِ الإلحَاقِ، فَكانَ تَرْكهَا أَوْلى؛ لأنَّ الملحَقَ كالأصْليّ.

وَأمَّا (قِنْدَأْوٌ)[١] فَقَدْ سَبَقَ الكلامُ عَلَيْه[٢].

وَأمَّا (ثَمَانيَة) فَالألفُ فيهَا زَائدَة عِوَضًا مِنْ إحْدَى يَائي النَّسَبِ، وَذَلكَ أنَّ الأَصْل: ثُمْنِيَّةٌ[٣]، فَحذفتْ إحْدَى اليَائين، وَعُوِّضَتْ مِنْهَا الألفُ[٤]، وَاليَاء فيه زَائدَةٌ أيضًا، وَالقَولُ فيهَا

---

(٨) القَمَحْدُوَة: الهَنَةُ النَّاشزةُ فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا منحدرة عن الهامة، إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه، والجمع: قَمَاحِدُ. اللسان ٣٦٨/٣ (قمحد)

(٩) إذا حذفتَ الواوَ قلت: قُلَيْنِسَةٌ، وإذا حذفتَ النونَ قلت: قُلَيْسِيَةٌ. ينظر: الكتاب ٤٣٦/٣، والمقتضب ٢٥٤/٢، والتكملة ص٢٠٥، والمسائل المنثورة ص٢٩٢-٢٩٣.

(١٠) (أن الواو طرف، والحذف بالأطراف أولى) مكررة في: ب.

(١) القِنْدَأْوُ: الكبير الرأس الصغير الجسم المهزول، وقيل: السيئ الغذاء، والسيئ الخُلُق، والجريء المِقْدِم، والخفيف، والصُّلْب، وقيل غير ذلك. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٩٦، والقاموس ص٦٢ (قدأ).

٢٣٥/أ

(٢) لم يُذكر من قبل، والذي ذُكر هو (كِنْتَأْوٌ) و(حِنْطَأْوٌ) في ص٢١٣، ويقال في تصغير (قِنْدَأْوٌ) إن حُذفت النون: قُدَيْئي، وإن حُذفت الواو يقال: قُنَيْدِئ. ينظر: الكتاب ٤٤٦/٣.

(٣) ب: ثمانية.

و(ثُمْنيَّة) نسبةً إلى (الثُمْن)، جاء في الصحاح ٢٠٨٨/٥ (ثمن): "وهو في الأصل منسوب إلى الثُمْن؛ لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية، فهو ثمنها، ثم فتحوا أوله لأنَّهم يغيِّرون في النسب كما قالوا: دُهْرِيٌّ وَسُهْلِيٌّ، وحذفوا منه إحدى ياءي النسب، وعوَّضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن". وينظر: الأصول ٩١/٢، والنكت ٨٣٠/٢.

(٤) في النسختين: (وَعُوِّضَتْ مِنْهَا الألفُ والياء). والتعويض إنما هو بالألف فقط.

كَالقَول فِي (يَمَانٍ)، وَالأحْسَنُ أنْ تُحذفَ الألفُ لخفتها وَكثرة زيَادتِهَا، وَأَنَّهَا عِوَضٌ مِنْ زَائدٍ، وَالياء الباقيَة[٥] إحْدَى حَرْفَيّ النَّسَبِ، فَهي أَشْبه بِحُروفِ المعَانِي، فَعلى هَذا تَقول: ثُمَيْنِيَةٌ[٦]، فياء التَّصغير سَاكنة، وَاليَاء الأخيرة ثَابتة خَفيفة. وَإن حذفتَ الياء قلتَ: ثُمَيِّنَةٌ[٧]، فتُشدِّد اليَاء الثانيَة؛ لأنَّ إحداهما بَدلٌ مِنَ الألفِ، وَالأخْرى للتَّصغير، وَهي الأُولى، وَلا يَاء بَعْدَ النُّون؛ لأنَّهَا المحذُوفَة، وَسَاغَ ذَلكَ مِنْ أجْلِ أنَّ [به][٨] اليَاء زَائدَةٌ أَيْضًا، وَلكَ أنْ تُعَوِّضَ مِنْ / المحذُوف كَمَا تُعوِّضُ فِي التَّكسير.

وَقَولهُ : "فِي ضَرْبَي التَّكسيرِ وَالتَّحقير"[٩] مَعْناهُ أنَّك تُخيَّر في حَذْفِ أيتهمَا شئتَ، فَضَربٌ هُوَ حَذْفُ الأُوْلى، وَضَرْبٌ هُوَ حَذْفُ الثانية.

وَأَمَّا (قَبَائِلُ) فَهوَ في الأصْل جَمْعُ (قَبِيلَةٍ)، وَالهَمْزَةُ بَدَلٌ من الياء الزَائدة كما تُبدل فِي (سَفَائِن)، إلا أنَّكَ إنْ صَغَّرته وَهْوَ جَمْع لم تُصغِّره عَلى هَذا الوَجْه، بَل عَلى وَجْه آخَر يُذكر فيمَا بَعْد[١]، وَإنْ سَمَّيتَ به شَيئًا صَارَ له حُكم الآحَادِ، وَالجيِّدُ عَنْدَ سيبَوَيْه[٢] أنْ تَحْذفَ الألفَ لضَعْفهَا وَكثرَة زيَادتِهَا، وتبقى الهَمْزَة لأنَّها بَدَلٌ مِنَ اليَاء، وَمَا كانَ بَدَلاً أَقْوَى مِمَّا كانَ زَائدًا مَحْضًا، وَلأنَّ الهَمْزَة حيَّة بتحركها بخلاف الألف، فَعَلى هَذا تقولُ: قُبَيْئِلٌ[٣] -بتخفيف الياء وَكسر الهَمْزَة-.

---

(٥) ب: والياء فيه.

(٦) ب: ثمانية.

(٧) ب: ثمانية. وينظر: الكتاب ٤٣٧/٣-٤٣٨، والمقتضب ٢٥٣/٢، والأصول ٤٧/٣.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) التكملة وفيها: "في ضربي التكسير وضربي التحقير" (فرهود) ص٢٠٥، و(مرجان) ص٥٠٩.

(١) عند الحديث عن تصغير الجمع ص٢٣٦.

(٢) نسب سيبويه هذا القول إلى الخليل، وقال عنه: "وقول الخليل أحسن". الكتاب ٤٣٩/٣.

(٣) ويجوز التعويض فيقال: قُبَيْئِيلٌ. ينظر: الكتاب ٤٣٩/٣، والمقتضب٢٨٥/٢، والأصول ٤٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٠٤/٢.

وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذفَ الهَمْزَةَ لكونِهَا زَائِدَة، وَكَونِهَا بَدَلاً مِنْ زَائد يُحققُ زيَادتَهَا إذْ كانَتْ قَائمَة مَقامَ زَائد، فَهْي أَضْعَفُ مِنْ أصْلهَا الزائد، فتَقول عَلى هَذا: قُبَيِّلٌ[٤]، وَمَذْهَبُ يُونس حَذفُ الهَمْزَة أَوْلى؛ لِمَا ذَكرنَا مِنْ ضَعْفهَا بَدَلاً مِنْ زَائد.

وَأمَّا (حُبَارَى) فَالألفان فيهَا[٥] زَائدَتان، إلا أنَّ الثانية للتَّأنيثِ، وَفِي تَصْغيرهَا ثَلاثة مَذَاهب:

أَحَدُهَا: حَذْفُ الألف الأُولى وَإبقَاء ألف التَّأنيث، فَتقُول: حُبَيْرَى؛ لأنَّك إذَا حَذفتَ الألف الأُولى بقي فِي التَّقدير: حبرى، مِثْل: سَكْرَى، فَكمَا[٦] تَقولُ: سُكَيْرَى تَقُول: حُبَيْرَى.

وَالمذْهَبُ الثاني: تَحْذفُ ألفَ التَّأنيثِ وَتَقلبُ الأُولى ياءً وَتُشَدِّد، فَتَبْقى فِي التقدير مِثْل: حِمَار، فَتقُولُ: حُبَيِّرٌ.

وَالمذْهَبُ الثالثُ: أنْ تَحْذفَ ألفَ / التَّأنيثِ، وَتُعوِّض منهَا التاء، فتقول: حُبَيِّرَةٌ، وَهَذا قَولُ أبي عَمْرو[١]. ٢٣٥/ب

وَالوَجْهُ فيه أنَّ الألفَ للتَّأنيث، وَهْوَ مَعْنًى وَالمعَاني يُحَافَظ عَليهَا، فإذَا لم يَثبتْ غَيْر الألف جاء بعوَضهَا وَهْوَ التاء.

فَإنْ قِيلَ: إذَا كانا للتَّأنيث فَهلاَّ أبقيت الألف.

---

(٤) تنظر المصادر السابقة، والأصول ٤٨/٣.

(٥) ب: فيهما.

(٦) ب: وكما.

(١) المذهبان الأولان أجازهما سيبويه، والثالث أجازه أبو عمرو بن العلاء كما ذكر ذلك أبو البقاء. ينظر: الكتاب ٤٣٧/٣، والمقتضب ٢٥٩/٢-٢٦٠، والأصول ٤٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٦٩٩/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٦٥٧/٢، ٦٥٨، وشرح اللمع للواسطي ص٢٥٢-٢٥٣، وشرح الكافية الشافية ١٩١٥/٤.

قِيلَ: الألفُ لازمَةُ الكلمةِ[٢]، فكأنَّهَا حَرْف أَصْلي، وَالياء فِي حكم المنفَصل، فَلذلكَ أُبْدَل مِنَ الألفِ الأولى يَاءً لَمَّا حُذِفَ ألف التَّأنيث، وَجَاء بالتاء لتكونَ دَليلاً عَلى التَّأنيثِ؛ لئلا يبْطلُ مَعْنَاهُ.

وَأمَّا (تِجْفَافٌ) وَ(إِصْلِيتٌ)[٣] ففيه زَائِدَان[٤]، وَهُمَا الهَمْزَةُ وَاليَاء، وَالتَّاء وَالألف، إلا أنَّك لا تَحْذفُ هُنَا شيئًا؛ لأنَّ الألفَ وَالياء رَابعَة، وَالرابعُ الذي هو حرف مَدٍّ لا يُحذفُ فِي التَّكسير وَالتَّحقير لسُكونهِ، فَعَلى هَذا تَقولُ: أُصَيْلِيتٌ، وَتُجَيْفِيفٌ[٥].

[باب تحقير بنات الأربعة]

قَالَ أبو عَلي[١]: **"بَابُ تحقير بَنَاتِ الأرْبَعَة، وَذَلكَ نَحْو: جَعْفَر، وَسَلْهَب..."**[٢] **إلى آخِرِ البَابِ.**

قَالَ الشَّارِحُ: الرُّبَاعي عَلى ضَرْبين:

أَحَدُهُمَا: لا زيَادَة فيه.

وَالثاني: فيهِ زيَادَة.

---

(٢) ب: للكلمة.

(٣) التِّجْفَافُ: فارسي معرب، وهو آلة للحرب يُلْبَسَهُ الفرسُ والإنسانُ لِيَقِيَهُ في الحربِ. ينظر: المعرب ص٩١، والقاموس ص١٠٣٠ (جفف)، وقصد السبيل ٣٢٦/١.

وسيف إصليت: صقيل ماضٍ، ورجل إصليت: ماضٍ في الحوائج. ينظر: القاموس ص١٩٨ (صلت).

(٤) ب: زائدتان.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٤٣/٣، والأصول ٤٩/٣.

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٠٦، و(مرجان) ص٥١٠.

فَالأول نَحْو: جَعْفَر، وَسَلْهَب[٣]، وَلهُ مِثَالٌ وَاحِدٌ فِي التَّصغير وَهْوَ: فُعَيْعل[٤]، كما كانَ له مثالٌ وَاحِدٌ فِي التَّكسير، نَحْو: جَعَافِر، وَقَدْ أحكمنَا ذَلكَ فِي بَابِ التَّكسير.

وَأَمَّا الَّذي فيه زِيَادَة فَمثل[٥]: سُلَحْفِيَة، وقَمَحْدُوَة، فَاليَاء وَالوَاو فيه[٦] زَائدتَان، خَامسَتان، فتَحذفهمَا فِي التَّحقير؛ لأَنَّهمَا لَوْ كانَ مَكانهمَا أصْل لَحُذفَ، فَكيفَ إِذَا كَانَا زَائدتين، فَتقولُ: سُلَيْحِفَةٌ، وَقُمَيْحِدَةٌ[٧]، كما قلتَ فِي التَّكسير: سَلاحِفُ، وَقَمَاحِدُ.

وَأَمَّا (عَنْكبوتٌ) فَالوَاوُ وَالتاء[٨] فيه زَائدتَان كما هُمَا / فِي (رَهَبُوت) وَ(رَحَمُوت)، ٢٣٦/أ

وَأَمَّا النُّونُ فَأَصْلٌ[١] عِنْدَ الجُمْهورِ[٢] لقَولِهِمْ فِي تَكسيره: عَنَاكِبُ، وَفِي تَحقيره: عُنَيْكِبٌ[٣]، وَلَوْ كانَتْ زَائدةً لجَازَ حَذْفُهَا، وَيَدُلُّ عَلى ذَلكَ أنَّها ثَانيَة سَاكنَة، وَالأصْلُ فِي مِثْل ذَلكَ أنْ يَكونَ أصْلاً، نَحْو: حِنْزَقْرٍ، وَحِنْبَتْرٍ[٤].

وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أنَّهَا زَائدةٌ[٥] وَمِثَالُهَا: فَنْعَلُوتٌ[٦]، وَاحْتجُوا لذلكَ بشَيئين:

---

(٣) السَلْهَبُ من الخيل: الفرس الطويل على وجه الأرض، وربما جاء بالصاد. الصحاح ١/١٤٩ (سلهب).

(٤) في النسختين: فُعَيْلل، والصواب ما أُثبت.

(٥) ب: مثل.

(٦) (فيه) ساقط من: ب.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٤٤٤، والأصول ٣/٥٠.

(٨) الأصل: الياء.

(١) لابن هشام الأنصاري رسالة باسم: إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل -حققها الأستاذ هاشم شلال- تناول فيها ثلاث مسائل، أحدها: أصالة نون (عنكبوت)، وذكر آراء النحويين في ذلك، وكلام ابن هشام لا يخرج عما قاله أبو البقاء، فلعل ابن هشام استفاد من أبي البقاء في هذه المسألة؛ وإن لم يشر إلى ذلك.

(٢) فوزنها عندهم: فَعْلَلُوت. ينظر: الكتاب ٤/٢٩٢، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٥٨، والممتع ١/١٥٩.

(٣) ويجوز التعويض في التكسير والتصغير فيقال: عناكيب، وعُنَيْكِيبٌ. ينظر: الكتاب ٣/٤٤٤، والأصول ٣/٥٠.

(٤) الحِنْزَقْرُ: القصير الدميم من الناس. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٢٢، واللسان ٤/٢١٧ (حنزقر).

والحِنْبَتْرُ: الشِّدَّةُ. اللسان ٤/٢١٦ (حنبتر).

أَحَدُهُما: قَوْلُهم فِي مَعْنَاهُ: عَكَنْبَاةٌ[٧]، فَوقعَتْ بالنُّون ثالثة ساكنة[٨]، وَهَذا حُكم زيَادَة النُّون وَشَرْطها.

وَ[٩] الثاني: قَوْلُهم فِي أَصْلهِ: عِكَبٌّ، اسْمُ رَجُلٍ[١٠]، وَ(العَكُوبُ): الغُبَارُ، فيَكون مُشْتَقًّا مِنْ: (ع ك ب).

وَالجوَابُ: أنَّ ما ذَكَرنَاهُ مِنَ التَّكسير وَالتحقير[١] يَدلُّ عَلى أَصَالتهَا، وَأَمَّا (عَكَنْبَاةٌ)[٢]، وَ(عَكُوبٌ) فإن كانَا مِنْ مَعْنَى (عَنْكَبُوت)، وَلكن لا يَلزَمُ أنْ تَكونَ[٣] النُّونُ فيه زَائدَة، بَل هُوَ مِنْ بَابِ التَّوافُقِ بَيْن أَصْلين فِي المعْنَى، وَذلكَ مِثْل: دَمِثٍ وَدِمَثْرٍ[٤]، وَسَبِطٍ وَسِبَطْر[٥]، وَمَعْنَاهُمَا وَاحدٌ، وَلكنهُمَا أَصْلان، ألا تَرَى أنَّ أحَدًا لا يَقُول: الراء مِنْ حُرُوف الزيَادَةِ، كَذلكَ هَهُنَا.

---

(٥) ينظر: المزهر ٢/٢٥، والتاج ٣/٢٧٨ (عنكب). وظاهر ما فعله الجوهري في الصحاح يفهم منه القول بزيادتها؛ لأنه لم يجعل لعنكبوت بناءً خاصًّا، بل ذكرها في (عكب). ينظر الصحاح ١/١٨٨ (عكب).

(٦) ب: فيعلوت.

(٧) في النسختين: عكبناة –بتقديم الباء على النون– سهوًا. و(عَكَنْبَاةٌ) لغة أهل اليمن. ينظر: اللسان ١/٦٣٢ (عكنب).

(٨) الأصل: فوقعت بالنون ثالثة، وفي (ب): فوقعت النون ساكنة، والمثبت الوجه؛ لأنه لا يحكم بزيادة النون في الكلمة الخماسية إلا إذا كانت ثالثة ساكنة. ينظر: شرح الملوكي ١٧٩-١٨٠.

ب: النون ساكنة.

(٩) (و) ساقطة من: ب.

(١٠) هو عِكَبٌّ اللخمي، وهو سجّان النعمان بن المنذر. ينظر: التاج ٣/٢٦٨ (عكب).

(١) الأصل: التخفيف.

(٢) في النسختين: عكبناة –بتقديم الباء على النون– سهوًا.

(٣) ب: يكون.

(٤) الدَّمِثُ: اللين السهل، وكذلك الدِّمَثْرُ. ينظر: اللسان ٢/١٤٩ (دمث)، ٤/٢٩١ (دمثر).

(٥) السَّبِطُ، والسِّبَطْرُ: الطويل. القاموس ص٨٦٣ (سبط)، ص٥١٨ (سبطر).

وَأَمَّا (كَنَهْوَرٌ)[٦] فَالنُّون فيه أَصْلٌ، وَالوَاو زَائدَة رَابعَة، فَتقول فِي تَحْقيره: كُنَيْهير؛ لأنَّ الوَاوَ هُنَا زَائدَة رَابعَة، فَهي كالواوِ فِي (عُصْفُور)، وَالألف فِي (قِرْطَاس)، وَفِي التَّكسير وَالتَّحقير تَكسِرُ مَا قَبلهَا فَينقَلبُ يَاءً، وَتقريرهَا هُوَ إثباتُهَا، وَبذلك لا تَخْرج عَنْ أمثلةِ التَّحقير[٧].

وَأَمَّا (احْرِنْجَام) فَالهَمْزَةُ فيه هَمْزَة وَصْلٍ، فتحذفُ فِي التَّكسير وَالتَّحقير، وَالنُّونُ زَائدَة ثالثة فتَحْذفهَا فيهمَا، فَتقول: حَرَاجِيمٌ وحُرَيْجِيمٌ[٨]، / كَأنك حَقَرتَ (حرجَامًا) [٩].

٢٣٦/ب

وَأَمَّا (بَرْدَرَايَا)[١] فَقَد قيل: هُو مُرَكبٌ، وَمَا بَعْد الراء زائدَة فتَحذفهُ بأسْرِهِ، وَتبقى الكلمةُ: بَرْدَرًا، مِثْل: جَعْفَرٍ، فَتُحقرهَا عَلى: بُرَيْدِرٍ[٢]، وَهَذا يُشْبه المرَكَّب فِي (حَضْرَمَوْت) وَبابه، فكمَا[٣] تقولُ هُنَاك: حُضَيْرِموت، ألا [ترى][٤] أنَّك تَحْذفُ هَهُنَا مَا بَعْدَ الراء؛ لأنَّه زَائدٌ، وَذَهبَ بَعْضُ المحققين[٥] إلى أنه لا تَركيب فيه، وَهْوَ الأشْبَهُ.

---

(٦) الكَنَهْوَر: السحاب المتراكم. اللسان ١٥٣/٥ (كنهر).

(٧) ينظر: الكتاب ٤٤٥/٣، والأصول ٥١/٣.

(٨) في النسختين: حَرَاجِمٌ وحُرَيْجِمٌ. والمثبت هو الصحيح لأن الياء منقلبة عن الألف الثانية في (احرنجام). ينظر: الكتاب ٤٤٧/٣، والأصول ٥٢/٣، والتبصرة والتذكرة ٦٩٦/٢.

(٩) في النسختين: حرجمًا، والمثبت هو الصحيح لأن الكلمة تبقى كذلك بعد حذف همزة الوصل والنون كما قال أبو البقاء، وقال الصيمري في التبصرة ٦٩٦/٢– ٦٩٧: "وإذا صغرت مثل: اقعنساس واحرنجام حذفت ألف الوصل، وبقي بعدها ستة أحرف فيها زائدان: وهما النون والألف، فإن حذفت الألف احتجت إلى حذف النون أيضًا؛ لأنها تبقى خمسة أحرف وفيها حرف زائد، فلا بدَّ من حذفه، فإن حذفت النون لم تحتج إلى حذف الألف؛ لأنه حرف = = مدٍّ ولين، في موضع العوض، فتقول في تصغيرهما: قعيسيس، وحريجيم، وعلى هذا التفسير تعتبر ما كان على ستة أحرف وفيه زائدتان متى حُذف إحداهما أدَّى إلى حذف الأخرى لم تحذفها، وحذفت ما لم يُؤدِّ إلى حذف الأخرى، وذلك إذا كان أحد الزائدين حرف مدٍّ ولين يقدر وقوعه رابعًا إذا حذفت الزائد الآخر". وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٨٢/١.

(١) بَرْدَرَايَا: موضع، قال عنه ياقوت: أظنه بالنهروان من أعمال بغداد. ينظر: معجم البلدان ٣٧٧/١.

(٢) ويجوز التعويض فيقال: بُرَيْدِيرٌ. ينظر: الكتاب ٤٤٣/٣، ٤٤٦، والأصول ٥٠/٣، ٥٢، والتعليقة ٢٩١/٣.

(٣) ب: وكما.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ب: وذهب المحققون.

[باب تحقير الجمع]

قَالَ أبو عَلي[1]: **"بَابُ تَحقير الجمْع، أبنيَة الجموعِ عَلى ضَرْبين: بنَاء للكثير، وَبنَاءٌ للقَليل..."**[2] **الفَصْل.**

قَالَ الشَّارِحُ: أَصْل هَذا البابِ أنَّ التَّصغير تَقْليلٌ، وَالجمْع تَكثيرٌ، فَلا يُجمَع بَينهمَا فِي بناء وَاحدٍ؛ لاخْتلافِ المعْنَيين[3]، ثم نَنْظرُ بَعْدَ ذَلك فِي الجَمْع المكسَّر، فإنْ كانَ مِنْ أَبنيَة

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٠٧، و(مرجان) ص٥١١.

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز تصغير جمع الكثرة على لفظه إذا كان له نظير من الآحاد، فأجازوا تصغير (رُغْفَان) على: رُغَيْفان، كما يقال في (عثمان): عُثَيْمان، وجعلوا من ذلك (أُصيلانًا)، زعموا أنه تصغير (أُصلان)، و(أُصلان) جمع (أصيل). وقد ردَّ عليهم بأن (أُصيلان) من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبره، ونظيره قولهم في (إنسان): (أُنَيْسان)، وقولهم في (مَغرب): (مُغَيْربان).

الكثرَةِ وَله جَمْع آخر للقِلَّة فأنْتَ بالخيار بَيْن أنْ تَردَّهُ إلى جَمْع القِلَّة ثم تُصغرهُ عَلى ذَلكَ، وَبَيْن أنْ تَردَّهُ إلى الوَاحدِ ثم تَزيد عَليه الزيَادة[٤] اللاَّئقة به، فَالوَاو وَالنُّونُ لَمَنْ يَعْقلُ، وَالألف وَالتاء لِمَا لا يَعقِل أَوْ للمُؤنَّثِ في الوَاحدِ، مِثَالُ ذَلك إذَا أَردتَ أنْ تصغِّرَ (أَكْلُبًا) قُلتَ: أُكَيْلِبٌ[٥]؛ لأنَّ (أَكْلُبًا) جَمْعُ قِلة فتَتْركه[٦] عَلى حَاله وَتَزيد عَليه عَلمَ التَّصغير، فَإنْ صَغرتَ (كِلابًا) لم تَقُل: كُلَيْبٌ، بَل تقول: أُكَيْلِبٌ، فتَردُّه إلى بناءِ القِلَّة، أَوْ تَقول: كُلَيْبَاتٌ[٧]، فَتُصغر الوَاحِد وَتَزيد عَليه الألفَ وَالتَّاء؛ لأنَّه لما لا يَعقل، وَهْوَ الغَالبُ الكثير[٨].

فَإنْ قِيل: جَمْع القِلَّة كثرَةٌ[١] أيضًا، فَكيفَ يُجْمعُ بَينه وَبَيْن التَّصغير؟

قِيلَ: تَقْليل القَليل غَيْر مُنَافٍ لهُ[٢]، وَأما تَقْليلُ الكثير مَعَ / بَقاءِ الدَّالِّ عَلى الكثير فيَتَنافى[٣]. ٢٣٧/أ

فَإنْ حَقَّرتَ (دُوَرًا) قُلتَ: أُدَيْئِرٌ -بالهَمْز-، وَإنْ شئتَ قَلبتهَا يَاءً وَأدْغَمْتَ[٤]، وَإنْ شئتَ قُلتَ: دُوَيْرَاتٌ[٥].

ينظر تفصيل الخلاف والردّ عليه في: شرح الكافية الشافية ١٩١٦/٤، والارتشاف ٣٥٣/١، والمساعد ٥١٧/٣، وشفاء العليل ١٠٦٠/٣، والهمع ١٤٦/٦.

(٤) ب: الزائدة.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٩٠/٣، والمقتضب ٢٧٨/٢، والأصول ٥٢/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٠٢/٢.

(٦) الأصل: فتركه.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٩٢/٣.

(٨) ب: التكثير.

(١) ب: كثيرة.

(٢) (له) ساقط من: ب.

(٣) ب: يتنافى.

(٤) عند تصغير (دور) يُردُّ إلى جمع القلة وهو (أَدؤر)، ثم يُصغر، فيكون تصغيره على (أُدَيْئِر) -بالهمز- عند سيبويه، وذهب المبرد إلى تصغره على (أُدَيِّر) -بترك الهمز-؛ لأن الواو إنما همزت في (أدؤر) لانضمامها، وقد زالت الهمزة في التصغير.

ينظر: الكتاب ٤٩٠/٣، وشرح السيرافي للكتاب ٢١٢/٤أ-٢١٢ب، وشرح الشافية ٢١٤/١، ٢١٦.

وَتَقولُ فِي تَصْغير (شُعَرَاء): شُوَيْعِرُونَ[٦]، فَتَرُدهُ إلى الوَاحدِ، وَتلحقُه ياء التَّصغير[٧] وَعَلامَة جَمْع السَّلامَة؛ لأنَّهَا مَوْضوعَة للقلة، وَلا تَقُل: شُعَيْرَاء، عَلى مَا هُو لَفْظ التَّكسير، وَتَقولُ فِي تَحقير (ضَوارِبَ): ضُوَيْرِبَاتٌ، فتَرده إلى (ضَاربَة).

فَإِنْ لم يَكن لجمْع الكَثرَة جَمْع قِلَّة تَعيَّنَ رَدُّه إلى الوَاحدِ، كَقولكَ فِي تَحقيرِ (سِبَاعٍ): سُبَيْعَاتٌ، وَتَقولُ فِي الرُّبَاعي مِثْل (دَرَاهِم): دُرَيْهِمَاتٌ[٨]، فتَرُدُّه إلى الوَاحدِ وَتَزيد العَلامَةَ[٩]، وَجَمْع[١٠] الرُّبَاعيّ لهُ بنَاء وَاحِد فِي التَّكسير، فلذلكَ لزمَ رَدُّهُ إلى الوَاحِد،

وَكذلكَ تَقول فِي (قَنَادِيل): قُنَيْدِيلاتٌ[١]، وَفِي (مَطَابِخَ)[٢]: مُطَيْبِخَات.

وَأمَّا الخماسِي فمثلُ الرُّبَاعِي؛ لأنَّه يُردُّ بالحَذْف إلى الرُّبَاعي، فَتقُولُ فِي (سَفَارِجَ): سُفَيْرِجَاتٌ.

قَالَ أبو عَلي: "فأمَّا الجموع التي عَلى ألفاظِ الآحَادِ وَلم يُكسَّر عَليْهَا شَيءٌ فَتَحْقيرهَا تَحقير الآحَادِ..."[٣] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: (قَوْمٌ) وَ(نَفَرٌ) وَ(رَهْطٌ) أسْماء مفرَدة، فَهْي فِي اللفظ وَاحدَة وَاقعَة عَلى جَماعَة[٤]، فَهي كالجَنْس، وَحُكمهَا حُكم المفرد، وَالدليل عَلى ذَلك ثلاثة أشْيَاء:

---

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٤٩٠-٤٩١، والأصول ٣/٥٢، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٠٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٤٩٣، والأصول ٣/٥٢، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٠٣.

(٧) من قوله: "وتلحقه ياء التصغير..." إلى قوله: "فترده إلى الواحد" مكررة في: ب.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٤٩١، والمقتضب ٢/١٥٨، والأصول ٣/٥٢، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٠٢.

(٩) ب: في العلامة.

(١٠) ب: جميع.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٩١، والأصول ٣/٥٢.

(٢) ب: مطبخ.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٠٧، و(مرجان) ص٥١٢.

(٤) ب: أسماء مفردة في اللفظ واقعة على جماعة.

أَحَدُهَا: أنه لا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، مَعَ أَنَّ بنائهَا بناء الإفرَاد[٥]، فـ(رَهْطٌ)[٦] كـ(فَلْسٍ)، وَنَفَرٌ كَـ(جَبَلٍ)، وَقَوْمٌ كَـ(قَوْلٍ).

وَالثاني: أَنَّ بَعْضَهَا قَد كُسِّرَ، فَقَالوا فِي (قَوْمٍ): أَقْوَامٌ، كما قَالُوا: أَقْوَالٌ.

وَالثالثُ: أنَّهم أضَافُوا العَدد إليهِ / فَقَالوا: خَمْسَةُ نَفَرٍ، وَقال [تعالى][٧]: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[٨] فَأجْروه مُجْرى الجَمْع القَليلِ، وَذَلك فِي التَّصغير يَجْري مَجْرَى الوَاحدِ[٩]، فَلذلكَ قُلت: قُوَيْمٌ[١]، [ونُفَير][٢].

٢٣٧/ب

فَإِنْ كانَ هَذا الاسْم مُؤنثًا صَغَّرْتَهُ وَألحقته تَاء التَّأنيثِ، نَحْو: غَنَمٍ، وَإِبِلٍ، فَتقولُ: غُنَيْمَةٌ، وأُبَيْلَةٌ[٣]، كما تَقول فِي (أَرْضٍ): أُرَيْضَةٌ.

وَأمَّا (سِنُونَ)[٤] فَفيهَا لِلعَربِ مَذْهَبانِ:

---

(٥) ب: الآحاد.

(٦) ب: كرهط.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) سورة النمل ، من الآية: ٤٨.

(٩) ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن تصغير نحو: (رَكْب) و(سَفْر) و(صَحْب) و(طَيْر) مما له واحد من لفظه -بناء على مذهبه بأنها جموع تكسير، لا أسماء جمع- يكون بردِّه إلى مفرده، فيقال في التصغير: رُوَيْكب، ومُسَيْفر، = = وصُوَيْحب، وطُوَيْئِر. ويردُّه السماع، كقوله:

أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيًا

ينظر: شرح الشافية ٢٦٦/١، والارتشاف ٣٨٢/١، والمساعد ٥٢٠/٣، وشفاء العليل ١٠٦١/٣، والهمع ١٤٥/٦.

(١) ينظر: الكتاب ٤٩٤/٣، والمقتضب ٣٤٧/٣، والأصول ٥٣/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٠٥/٢.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٩١/٢، ٣٤٧/٣، والأصول ٤١٢/٢.

(٤) ينظر تصغير (سنين) في: الكتاب ٤٩٥/٣، والأصول ٥٣/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٠٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩١٩/٤، وشرح الشافية ٢٧١/١، والارتشاف ٣٨٧/١، والمقاصد الشافية ٢٨٧/٧.

أَحَدُهُما: أنْ يُجعل فِي الرفع بالوَاو وَالنُّونِ،[وفي الجر والنصب بالياء والنون][5] مثل: مُسْلمُونَ وَمُسْلمينَ[6]، فَعَلى هَذا تَكونُ الوَاو وَالنُّون عِوَضًا مِنَ الّلام المحْذُوفَة[7]، وَفِي تَصغيره عَلى هَذا القَوْل وَجْهَانِ:

أَحَدُهُما: لا[8] تَرُدَّ اللامَ المحذوفةَ التي هي وَاوٌ، بل تُعيدُه إلى الوَاحدِ وتَردّ بَعْدَ ذَلك اللام؛ لأنَّ هَذا لَيْسَ بِجَمْع للمذكر عَلى الحقيقة، بَل هُوَ بمنزلةِ المكسَّرِ؛ وَلذلك غَيرتَ أوَّل الكلمة فَكسَرتَهُ وَهْوَ فِي الوَاحدِ مَفْتوح؛ وَقَد قَالَ جَماعَة مِنَ المحققين: هُوَ تَكسير، وَقَالوا فِي (بَنُونَ) كَذلك، وَإذَا تَقرَّر هَذا قُلتَ فِي تَصغيره : سُنَيَّاتٌ، وَأَصْله (سُنَيْوَاتٌ)، فَأبْدَلتَ الوَاوَ ياءً لوجُود عِلَّة الإبْدَال[1].

وَإنْ رَاعَيْتَ الوَاوَ وَالنُّونَ مِنْ حَيْثُ هُمَا كالواو وَالنُّون فِي (مُسْلمُونَ)، وَلم تُراعِ[2] كَونَهُمَا عِوَضًا قلت: سُنَيُّونَ وَسُنَيِّنَ كما قُلتَ[3]: مُسَيْلِمونَ، وَهَذا هُوَ الوَجْهُ [الثاني][4] إذَا سَمَّيتَ بِهِ[5].

---

(٥) تكملة من: ب.

(٦) إعراب (سنين) هذا الإعراب هو لغة أهل الحجاز، وعليا قيس. ينظر: الارتشاف ٥٧٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٣٠/١.

(٧) الحديث عن لام (سنة) في ص٧٠-٧١.

(٨) ب: أحدهما: أن لا.

(١) هذا قول من قال إن أصل لام (سنة) واو، أما من قال إن أصلها هاء: (سَنْهَةٌ) فإنه يصغرها على: سُنَيْهات. ينظر: شرح شواهد الإيضاح ص٥٩٩.

(٢) ب: يراع.

(٣) ب: تقول.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) صرح سيبويه بردِّ اللام المحذوفة في هذا الوجه حيث قال ٤٩٥/٣-٤٩٦: "وإذا حقَّرتَ (سنين) اسم امرأة في قول من قال: هذه سنينٌ، كما ترى قلت: سُنيِّن، على قوله في (يَضَعُ): يُضَيْعُ، ومن قال: (سِنُونَ) قال: سُنَيُّونَ، فرددت ما ذهب وهو اللام".

وَالمذْهَبُ [الثاني][٦] أنْ تَجعَل النُّون حَرْف الإعْرابِ فَتضُمها وَتَفتحها[٧] وَتَكسرها، وَلا تَحْذفها فِي الإضَافة[٨]، وَمِنْهُ قَوْلُ الشاعِرِ:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[٩]

فَعلى هَذا تقول[١]: سُنَيِّنٌ، فَاليَاء الأُولى يَاء التَّصغير، وَاليَاء[٢] [الثانية][٣] هي الزائدَة في (سنين) كهي[٤] في (غِسْلين)[٥].

/ وَأجَازَ بَعْضُهم[٦] أنْ تُعوِّض فَتقول: سُنَيِّين؛ لأنَّ اللام مَحْذُوفَة فَعوِّض مِنْهَا[٧]. ٢٣٨/أ

(٦) تكملة من: ب.

(٧) (وتفتحها) ساقط من: ب.

(٨) إعراب (سنين) هذا الإعراب هو لغة بعض بني تميم. ينظر: الارتشاف ٥٧٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٣٠/١، والنجم الثاقب ١٠٧/١.

(٩) الأصل: (معا) ومقابله في حاشيتها: (مردا).

البيت من شواهد التكملة ص٢٠٧، من الطويل، للصِّمَّة القُشَيْرِي في شعره ص٨٧، وهو: الصِّمَّة بن عبد الله بن الطفيل بن قُرَّة بن هُبيرة القُشَيري، شاعر إسلامي بدوي غَزِل مُقِّلٌ من شعراء الدولة الأموية، كان يهوي ابنة عمّ له، تُسمى ريًّا، فخطبها إلى أبيها فأبى أن يزوجه، فرحل إلى الشام، ثم خرج غازيًا يريد بلاد الديلم فتوفي بطَبَرِستان في نحو سنة خمس وتسعين. تنظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف ص٢١٤، والأغاني ٦/٥-١٤، وسمط اللآلي ٤٦١/١، وشرح شواهد المغني ٢٢٢/١، والخزانة ٦٢/٣، ٦٥/٨، والأعلام ٢٠٩/٣.

وهو له في: شرح شواهد الإيضاح ص٥٩٧، والمصباح ١٤٦٧/٢، وتخليص الشواهد ص٧١، والخزانة ٥٨/٨، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، ومجالس ثعلب ١٤٧/١، ٢٦٦/١، وكتاب الشعر ١٥٨/١، والعضديات = = ص١٠٧، وتثقيف اللسان ص٢٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢٦١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٧١/٢، وضرائر الشعر ص٢٢٠.

(١) ب: القول.

(٢) (الياء) ساقط من: ب.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ب: فالياء هي في كهي.

(٥) في لزوم الياء، والإعراب بالحركات على النون. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٦١/٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٥/١، وتخليص الشواهد ص٧١.

(٦) نُسب هذا القول إلى يونس في حاشية إحدى نسخ التكملة. تنظر التكملة ص٢٠٨.

وَأمَّا (خَطايَا) فإنْ صَغرتَهَا وَهي مُكسرَة رَددتَهَا إلى الوَاحدِ ثم جَمعتهَا بالألفِ وَالتاء فَقلتَ: خُطيِّئَات[8]، فاليَاء مُشَدَّدة، الأُولى للتَّصغير، وَالثانيَة هي الزَائدَة فِي (خَطِيئة)، وَالهَمْزَة لامُ الكلمَة عَادَتْ إلى أَصْلهَا لَمَّا عَادتْ إلى الوَاحدِ.

وَأمَّا إذَا صَغرتَهَا عَلى حَالِهَا عَلى تَقدير كَونِهَا اسْمًا لشيء، أَوْ عَلى رعَايَة لَفْظ الجَمْع فإنَّك تقول فيهَا: (خُطَيِّء)[9]، فتَحذف [الألف][10] الأُولى[11] وَتقع يَاء التَّصغير بَعْد الطاءِ، وَالياء الأُخْرَى هي الزائدَة فِي الوَاحدِ، وَتُرد اللامُ إلى أَصْلهَا وَهْوَ الهَمْزَة، وَالَّلفْظ هكذا عنْدَ الجميعِ، وَإنَّما الخلافُ عنْدَهم فِي التَّقدير، فَعند سيبَوَيْه يَحذف الزَّائدَة التي تحدثُ[1] في الجَمْع، وَتَبقي الياء الزائدَة[2]، وَأمَّا يونسُ فَيَعكس[3]، وَقَدْ ذَكرنا مِثل ذَلك فِي تَصغير (قَبَائِل)[4].

وَأمَّا (مَطَايَا) فَواحدتُهَا: مَطِيَّةٌ، فَالياء الأولى زَائدَة، وَالثانيَة لامُ الكَلمَة مُنقَلبَة عَنْ وَاو؛ لأنَّه مِنْ (مَطَا يَمْطُو) إذَا رَكبَ المطَا وَهْوَ الظَهْرُ، فَإذَا كسَّرتَه حَذفْتَ اليَاء الزَائدَة، وَأتيت بألفِ التَّكسير وَالألف الأخيرة بَدَل مِنْهَا؛ لأنَّ (مَطِيَّةً) كسَفِينَةٍ، وَجَمْعُهَا: سَفَائِنُ، فَقيَاسُ (مَطَايا): مَطَائي، الهَمْزة [الأولى][5] بَدَلٌ مِنَ اليَاء[6] الزَائدَة، وَاليَاء الأخيرَة بإزَاءِ النُّون فِي (سَفَائن)، إلا

ومن أجاز ذلك ابن خروف، وقد رُدَّ عليه بأن هذه الياء إنما تعوَّضُ من المحذوف بسبب التصغير، أما إذا كان الاسم محذوفًا قبل التصغير فلا ينبغي أن تكون عوضًا مما حُذف في غير التصغير. ينظر: المقاصد الشافية ٢٨٧/٧.

(٧) ذهب الزجاج إلى ردِّ الأصل في هذا الوجه، فيقول: سُنَيَّات، نظرًا إلى المعنى؛ إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى. ينظر: شرح الشافية ٢٧١/١، والارتشاف ٣٨٨/١.

٢٣٨/ب

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة ٧٠٣/٢،

(٩) ب: خطيتي.

(١٠) تكملة من: ب.

(١١) أي ألف الجمع في (خطايا).

(١) ب: الزائد الذي حدث.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧٣/٣.

(٣) أي أنه يحذف ياء (خطايا) ويرجع الهمزة إلى أصلها. ينظر: شرح الشافية ٢٥٩/١.

(٤) ص٢٣٠.

(٥) تكملة من: ب.

أنَّهَا أُبْدلتْ يَاءً ثم عُمِل فيهَا مَا عُمِل فِي (خَطَايَا)، فإذَا صغرتها وَهي وَاحدَة حذفتَ اليَاء الزَائدَة فَقُلتَ: مُطَيَّةٌ.

وَإنْ[7] صَغرتَ الجَمْع قلتَ: مُطَيٌّ[8]، وَقياسُهَا أنْ يَجتَمعَ فيهَا أَرْبَع يَاءاتٍ / [الثانية][9] بَدل من ألفِ التَّكسير، وَالأولى يَاء التَّصغير، وَالثالثَة الزَائدَة فِي (فَعِيلَة)[10]، وَهُم لا يَجْمَعونَ بَيْن ثَلاثِ يَاءاتٍ، فَكيفَ أَرْبعًا؟! فَعنْدَ ذَلكَ يَحْذفونَ المبْدَلة مِنْ ألفِ التَّكسير، وَاليَاء الزَائدَة فِي الوَاحدِ، وَتبقى ياء التَّصغير لأنَّها جَاءتْ لمعْنَى، وَلام الكلمَة لأنَّها

أَصْلٌ[1]، وَحَذْفُ الزَوائد أَوْلى مِنْ حَذفِ الأصْل، فَعَلى هَذا تَقُول: مُطَيٌّ[2].

فَإنْ قِيلَ: ألفُ التَّكسير تَدل عَلى مَعْنى فحذفها يُخِلُّ به.

قِيل: قَدْ عُلم الجَمْعُ مِنَ الصيغَة؛ إذْ لو كانَ وَاحدًا لَقلتَ: مُطَيَّة.

فَإنْ قِيل: فيلتبسُ ذَلك بِجَمْع (مَطِي) وَهْو جِنْس (مَطِيَّةٍ).

قِيل: فيه جَوابَان:

---

(٦) ب: التاء.

(٧) ب: فإن.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٧٣/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٠٤/٢، وشرح الشافية ٢٥٨/١، والارتشاف ٣٩٦/١.

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) والياء الرابعة هي لام الكلمة المنقلبة عن الواو في (مطو).

(١) ذكر السيرافي والصيمري والرضي أن المحذوف على قول الخليل وسيبويه هو الياء المنقلبة عن ألف الجمع، والياء الأخيرة التي هي لام الكلمة. ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٢١٦/٤أ، والتبصرة والتذكرة ٧٠٤/٢، وشرح الشافية ٢٥٨/١.

(٢) هذا على قول الخليل وسيبويه، أما على قول يونس فإنه يحذف الياء الزائدة في (فعيلة) التي هي بدل من الهمزة في (مطائي)، والياء التي هي لام الكلمة، ويبقى ياء التصغير، والياء المنقلبة عن ألف الجمع، فيقول: مُطَيٌّ؛ فيوافق في اللفظ مذهب الخليل وسيبويه ويخالفه في التقدير ينظر: الكتاب ٤٧٣/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٠٤/٢-٧٠٥، وشرح الشافية ٢٥٨/١.

أَحَدهُمُا: أنَّ (مَطَايَا) جَمْع كَثْرة، وَ(مَطِي) جِنْس يَجْري مَجْرى الوَاحد، مِثْل: تَمْرةٍ وتَمْرٍ، فلَمَّا لم يَجْمعوا بَيْن عَلامَة القلة وَعَلامَة الكثرَة رَدُّوهُ إلى مَا هُوَ فِي حُكمِ الوَاحدِ، وَالمحذوفُ عَلى هَذا اليَاء الزائدة فقط، وَوزْنُه الآنَ: فُعَيْل.

وَالوَجْهُ الثاني: أنَّ اللفْظين[٣] قَدْ يَسْتويانِ لَفْظًا وَيَخْتلفانِ تَقْديرًا، فـ(مُطَيٌّ) تَصْغيرُ الجنْسِ وَالتَّكسير، وَتَقْديرهُمَا مُخْتلفٌ.

[باب تحقير الترخيم]

قَالَ أبو عَلي[١]: "بَابُ تَحقير التَّرخيم، هَذَا البَابُ ينْظَرُ فيه إلى الزيَادة[٢] الثَابتَة فِي الاسْم المحقَّر، فَتُحذف ثلاثيًّا كانَ الاسْم أَوْ رُباعيًا، فَالثلاثيّ نَحْو: حَارِث وَجابر وثابت وَأَسْوَد وَأَزْهَر..."[٣] البَابُ[٤].

قَالَ الشَّارِحُ: التَّرخيمُ هُو الحَذْف، وَقَد ذَكرنَا ذَلك فِي أبوَابِ النِّدَاء[٥]، وَيدخل التَّرخيم فِي بَابِ التَّصغير أَيْضًا[٦]؛ لأنَّ المصَغَّر تَلحقهُ زيَادَة، وَحَذف غَيْرها مِنَ الزِّيَادَاتِ / ٢٣٩/أ

(٣) الأصل: اللفظتين.

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) ب: الزيادات.

(٣) التكملة وفيها: "إلى الزيادات الثابتة..." (فرهود) ص٢٠٩، و(مرجان) ص٥١٣.

(٤) (الباب) ساقط من: ب.

(٥) شرحه للإيضاح ٣/١١٨٠-١١٨١.

اخْتصَار[٧] وَتقليل للزِّيَادَاتِ، وَهَذا يَكونُ فِي الثلاثي نَحْو: أَحْمَد، وَأَسْوَد، وَأَزْهَر، تَقولُ: زُهَيْرٌ، وَسُوَيْدٌ، فَالهَمْزَة فيهمَا زَائدَة، فتحذفُ اخْتصَارًا، فكأَنَّك صَغرتَ (زَهْرًا، وَسوْدًا، وَحَمْدًا)، وَهَذا يَخْتصُّ ببَابِ التَّصغير، فإنَّ الحَذْف فيه مَقْصُور عَلَى الزِّيادَة الوَاقعَة أَوْلاً أو حَشْوًا، وَبابُ النِّدَاء يَخْتصُّ بالأوَاخِر.

وَأمَّا مَا كانَتْ الزِّيادَة فيه حَشْوًا فَمثل: ثَابتٍ، وَجَابرٍ، تَقُول فِي تَصْغيره: ثُبَيْتٌ، وجُبَيْرٌ، لِمَا ذَكرنَا، وَهَذا لَيْسَ بوَاجبٍ، بَل لكَ أنْ تَقُولَ: ثُوَيْبِتٌ، وَجُوَيْبِرٌ.

فَإن كانت[١] الصِّفة بمذكرُ لمؤنَّث لم تلحقهَا التاء فِي التَّصغير، كقَولكَ: حَائض وَضَامِر، فَتقول: حُيَيْضٌ وضُمَيْرٌ، فَتَحذف الألفَ وَلم تلحق التاء؛ لأنَّ هَذه الصِّفَة مُذكرة فِي الأَصْل وُصِفَ بِهَا مُؤنَّث؛ إمَّا عَلى النَّسب فِي قَولِ الخليل، فَالتقدير: ذَاتَ حَيْضٍ وَذَاتَ ضَمْرٍ، فكأنَّك حَقْرتَ المصدَر المذكر، وَعَلى قَوْلِ سيبَوَيْه التَّقدير: شيء حَائض، وَشيء مُذكر[٢]، وَعَلى كلا الوَجهين لا مَعْنَى للتَّاءِ.

---

(٦) ينظر تصغير الترخيم في: الكتاب ٤٧٦/٣، والمقتضب ٢٩٢/٢، والأصول ٦٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٠٨/٢، وشرح الجمل لابن خروف ١٠١٢/٢، وشرح المفصل ١٣٧/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٦/٤، وشرح الشافية ٢٨٣/١، والارتشاف ٣٩٩/١، والهمع ١٥٢/٦.

(٧) الأصل: اختصارًا.

(١) الأصل: كان.

(٢) ينظر رأي الخليل وسيبويه في: الكتاب ٣٨٣/٣-٢٨٤.

وسبب سقوط التاء عند الكوفيين أن هذه الكلمات معانٍ مخصوص بها المؤنث فاستغني عن علامة التأنيث؛ إذ العلامة إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل، فأما إذا لم يكن هناك اشتراك فلا حاجة إلى العلامة.

ينظر تفصيل الخلاف في: المفصل ص٢٠٠، والإنصاف ٧٥٨/٢ والتخمير ٣٩٠/٢، وشرح المفصل ١٠٠/٥، والإيضاح في شرح المفصل ٥٥٨/١، وشرح الكافية ٣٣٠/٣، وائتلاف النصرة ص٦٩، ومنهج الكوفيين في الصرف ٤٩٤/٢.

وقد منع الكوفيون إلا الكسائي تصغير الترخيم في الصفات، وجعلوه مقصورًا على الأعلام، فلا يجوز على رأيهم في (حارث) غير علم إلا (حُويرث)، وأجاز ذلك البصريون، فيقال: حُرَيْث، علمًا كان أو صفة، واستدلَّ البصريون ببعض ما ورد عن العرب، من ذلك قولهم: عَرَفَ حُمَيِّقٌ جَمَلَه. و(حُمَيِّقٌ) تصغير (أحمق).

وَأَمَّا (غَلابٌ) اسْم امرأة فَإِنَّك تَحذفُ منها الزيَادَة، وَتأتي بتَاءِ التَّأنيثِ فَتقولُ: غُلَيْبَةٌ، وَسَبَبُ ذَلك أنَّ (غَلابُ) مُؤنَّث، فَإِذَا صَارَ إلى ثلاثة أَحْرف ألحقتَه التاء[3] فِي التَّصغير كما تَقولُ فِي (هِنْدٍ): هُنَيْدَةٌ، بِخِلافِ (حَائضٍ) فَإِنَّهَا صفَة بمذكر.

وَأَمَّا (نَصَفٌ) نَعْتٌ كَقولك: امْرأَةٌ نَصَفٌ[4] فتحقيرهَا: نُصَيْفٌ -بغَيْر تَاء[5]- لِمَا ذكرنا فِي (حَائض).

وَأَمَّا [مدحرج][1] فحذف زيادته لا يكون عَلى التخيير، بَل هُوَ وَاجبٌ؛ لأَنَّه مَعَ الزِّيَادَة خَمْسَةُ أَحْرفٍ فَصَاعدًا، فَتَحذفُ زيَادتهُ / ليلحقَ بالرُّباعي، فَحذفُ الميم مِنْ (مُدَحْرِجٍ) لازم[2]، وَحَذْفُ الهَمْزَة وَالنُّون مِنْ (احْرِنْجَامٍ) كَذلكَ، بخلاف (أَسْوَد) وَ(أَزْهَر)، فإِنَّ تَصغيره عَلى لَفْظِهِ مُمْكنٌ[3]. ٢٣٩/ب

وَأَمَّا (قَرَاطِيسُ) فإِنَّك تَحْذفُ الألفَ الأولى الحَادِثَة للتَّكسير، وَتَقلبُ الألفَ [الأخرى][4] ياءً لانْكسَارِ مَا قَبْلها، فَلا يَتحققُ تَصْغير التَّرخيم إلاَّ مَع التَّكسير.

وَأَمَّا (قِرطَاسٌ) فَلا يُحذف مِنْهُ شيءٌ، بَلْ يقْلبُ الرابعُ ياءً، وَإِنَّمَا يَصحُّ مِثْل ذَلك إنْ لَوْ قُلتَ فِي (حِمْلاقٍ) وَ(قِرْطَاسٍ): حُمَيْلِيقٌ وَقُرَيْطِيسٌ، فتَحذفُ الرَّابع وَلا تَقلبهُ[5]، فَهَذا تَرخيم التَّصغير لا مَحَالة.

ينظر تفصيل الخلاف في: شرح السيرافي للكتاب ٢١٨/٤أ، وشرح المفصل ١٣٧/٥، وشرح الشافية ٢٨٣/١، والارتشاف ٤٠٠/١، والمساعد ٥٣٠/٣، وشفاء العليل ١٠٦٢/٣، ومنهج الكوفيين في الصرف ٦١٥/٢.

(٣) الأصل: الياء.

(٤) امرأةٌ نَصَفٌ: هي المرأة بين الحَدَثَة والمسِنَّة. الصحاح ١٤٣٢/٤ (نصف).

(٥) ب: ياء.

(١) تكملة من: ب.

(٢) فيصغَّر على: دُحَيْرِج. ينظر: شرح الشافية ٢٨٣/١.

(٣) (والنون من (احرنجام) كذلك، بخلاف (أسود) و(أزهر)، فإن تصغيره) ساقط من: ب.

(٤) تكملة من: ب.

[باب تحقير الأسماء المبهمة]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ تَحْقير الأسْمَاءِ المبْهمَة، وَذَلك قَوْلهم: (ذَا) للمذكر، وَ(تَا) لِلمُؤنَّث وَ(ذه)، وَتلحقهمَا (هَا) للتنبيه، فَتقول: هَذا، وَهَاتَا وَتلحقهما الكافُ للمُخَاطبَةِ[1]، فَتقول: هَاذَاك، وَهَاتيك"[2].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا البَابُ يَشْتَمِل عَلى فُصول[3]:

أَحَدُهَا: بَيانُ أَصْل (ذَا):

(٥) فيقال في تصغيرهما: حُمَيْلق، وقُرَيْطس. ينظر: المفصل ص٢٠٦، وشرح المفصل ١٣٧/٥.

(١) ب: المخاطبة.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢١٠ وفيها: "... و(تا) للمؤنث و(ذي) و(ذه)، وتلحقهما (هاء) التنبيه، فتقول: هذا وهاتي..."، وفي (مرجان) ص٥١٤-٥١٥: "... وتلحقهما (هاء) التنبيه...".

(٣) ينظر تصغير الأسماء المبهمة في: الكتاب ٤٨٧/٣، والمقتضب ٢٨٦/٢، والأصول ٥٧/٣، والجمل للزجاجي ص٢٥١، والمخصص ١٠٣/١٤، وأسرار العربية ص٣٦٧، وشرح المفصل ١٣٧/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٤/٤، وشرح الشافية ٢٨٤/١، والارتشاف ٣٩٢/١، المقاصد الشافية ٢٦٧/٧.

وَذَلك أنَّ أَصْلهَا: ذَيّ[٤]، وَوزنها: فَعْل -بسُكون العَيْن-، وَإنَّمَا حُكم عَلى عَينهَا بالياءِ لوجهين:

أَحَدُهُما: ظهورهَا فِي التَّصغير.

وَالثاني: أنَّ الياء هُنَا أَوْلى؛ لأنَّ العَيْن المجهُولة تُحملُ عَلى اليَاءِ؛ إذْ كانَ هُوَ الأكثَرُ[٥].

وَأمَّا كونُهَا سَاكنة فَلوَجْهين:

أَحَدُهُما: أنَّ الأصْل هو السُّكونُ، وَلا يُعْدلُ عنه إلا بثبت.

وَالثاني: أنَّها لَوْ كانَتْ مُتحركة لقلبَتْ ألفًا، وَلَمَّا لم يقلبوهَا دَلَّ عَلى سُكونِهَا.

وَإنَّمَا حذفَتِ الياء الثانيَة لأنَّهُمْ جَعلوهَا مُبْهمةً[١]، فَلو أُقِرَّتْ لصَارَتْ كحيّ وَليّ، وَلَمَّا حُذِفَتِ الياء الثانيَةُ / أُبْدِلَتِ الأُولى ألفًا؛ لئلا تبقى عَلى مثالِ الحَرْف، نَحْو: كَي. ٢٤٠/أ

الفَصْلُ الثاني: فِي عِلَّة تَصغير هَذه الأسْمَاء:

(٤) ما ذكره أبو البقاء من أن أصل (ذا) هو: (ذيّ) هو رأي أكثر البصريين، وذهب بعضهم إلى أن أصل (ذا) هو: ذَوَي، فحذفت اللام تأكيدًا للإبهام، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذهب الكوفيون والسهيلي إلى أن الاسم في (ذا) الذال وحدها، وما زيد عليه تكثير له.

ينظر تفصيل الخلاف في: الإنصاف ٦٦٩/٢-٦٧٠، ونتائج الفكر ص٢٢٧، واللباب ٤٨٤/١، وشرح المفصل ١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٨١/٣، وائتلاف النصرة ص٦٥.

(٥) أضف إلى ذلك أنهم أمالوا (ذا) فدلَّ على أنها من الياء. ينظر: الإنصاف ٦٧٠/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٣، والصفوة الصفية (القسم الأول ٤٠٥/٢).

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٦/٣: "حذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي (ذي) ساكن الياء، فقلبت ياؤه ألفًا؛ لئلا يشبه الأدوات، نحو: كي".

وَذَلك أنَّهَا تُشبُه[٢] المتمَكنة فِي أنَّهَا تُوصَفُ، وَيُوصَفُ بِهَا، وَتُثَنَّى، وَهَذه أَحْكامُ المتمَكنَة، إلا أنَّهُم خَالفُوا بتَصغيرهَا تَصغير المتمَكنة؛ إذْ كانَتْ مُبْهَمَة مَبْنيةً مُشْبهَةً للحروفِ[٣]، فَصَغَّروهَا لشَبهِهَا بالمعْربَة، وَغَيَّرُوا صيغَة التَّصغير لإيغَالِهَا فِي شَبَه الحروفِ[٤].

الفَصْلُ الثالثُ: فِي تَفْصِيلِ مَا فُعِلَ فِيهَا:

اعْلم أنَّ مَا كانَ أَوَّلهُ مِنْهَا مَفْتُوحًا تُرِك عَلى فتحهِ بخلافِ المتمكن، فإنَّه يُضم عَلى كُل حَالٍ، وَأمَّا الحرْفُ الثاني فَالقياسُ أنْ يَكونَ عَيْن الكلمَة حَتَّى تكون يَاء التَّصغير ثالثة، إلا أنَّهُمْ لَوْ فَعلوا ذَلك لأدَّى الحكمُ إلى أن يصير[٥] ثَلاث يَاءات، الأولى عَيْن الكلمَة، وَالثانية يَاء التَّصغير، وَالثالثة لامُ الكلمَة، وَالجمْع بَيْن ثلاث يَاءات مُسْتكرَهٌ جِدًّا، لِمَا ذَكرنا[١] فِي تَصغير (عَطاءٍ) وَنَحْوه[٢]، فَحَذفوا إحدَاهَا، وَالأكثرونَ يَحْذفونَ الأُولى التي هي عَيْن؛ لتبقى يَاء التَّصغيرِ لكونهَا دَالة عَلى مَعْنًى، وَاليَاء[٣] الأخيرَة لامٌ أُعيدَتْ لِمَسيس الحَاجَة

---

(٢) ب: لشبهه.

(٣) ب: الحرف.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص٣٦٧، وشرح المفصل ١٣٩/٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٤/٤، وشرح الشافية ٢٨٤/١.

(٥) الأصل: تُصغر.

(١) ب: ذكرناه.

(٢) لم يذكر تصغير (عطاء) فيما سبق، ولكنه أشار إلى تصغير (مطايا)، وقد اجتمعت فيها ثلاث ياءات.

وأما (عطاء) فيُصغَّر على: (عُطَيّ) على وزن (فُعَيل)، وذلك أنه عند التصغير تقع ياء التصغير ثالثةً، فتنقلب الألف ياءً؛ لأن ياء التصغير ساكنة، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فتدغم ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف، ولما انقلبت الألف ياء عادت الهمزة التي في المكبر إلى أصلها، وهو الواو، ثم قلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، فتجتمع حينئذ ثلاث ياءات: ياء التصغير، والياء المبدلة من الألف، والياء المبدلة من الواو التي كانت همزة في المكبر، فتحذف الياء الأخيرة لثقل الجمع بين ثلاث ياءات، وخُصَّت الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى اللام.

ينظر تصغير (عطاء) ونحوه في: الكتاب ٤٥٩/٣، ٤٧١، والمقتضب ٢٤٤/٢، والأصول ٥٨/٣،، وشرح المفصل ١٢٥/٥، والتوطئة ص٣٢٢.

(٣) ب: واللام.

إِلَيْهَا[٤]. وَقيلَ: المحذُوفَة هي اللام؛ لأنَّ التَّكرير بِهَا وَقَعَ، وَلكنَّ هَذا يَضْعُفُ مِنْ جهَةِ أنَّ يَاءَ التَّصغير لابدَّ أنْ يقَع بَعْدَهَا حَرْفٌ هو أَصْلٌ[٥].

وَأمَّا الألفُ فَزائدَة فِي (ذَيَّا)، وَهيَ عِوَضٌ مِنْ ضَمَّةِ الأُولى المسْتحقَة فِي أَصْل التَّصغير[٦]، وَلَيْسَ هَذا ببَعِيد فِي القِيَاسِ، فإنَّ الحركة قَدْ تجرى مجرى الحَرْفِ، والحرف يجرى مجْرى الحرَكَةِ، وَقَدْ ذَكرنَا ذَلك فِي مَوْضعه[٧]./ وَتَقولُ: هَاذيَّا، فتَزيدُ حَرْفَ التنبيه كما كانَ فِي المكَبَّر، وَتَقولُ: ذَيَّاكَ، وَذَيَّالك، فَتزيدُ كافَ الخطَابِ وَاللَّام الدالة عَلى بُعْدِ المشَارِ إليه كما كانَ فِي المكَبَّر. ٢٤٠/ب

وَأمَّا المؤنَّث فيقَالُ : هَذه، وَهي لا تُصغَّرُ لئلا تَصيرَ كلفْظ المذكر، بَل تقولُ: تَا وَتي، فتُصغرهُمَا عَلى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَهْوَ: تيَّا وَهَاتيَّا، وَتَقولُ: تيَّاك، فتَزيدُ كافَ الخطَابِ، وَلا تَقول: تيَّالك كما لم تَقُل: تيلك، وَقَدْ قَالُوا: هَاتيك، قَالَ الشاعِر:

قَد احْتَمَلَتْ مَيٌّ فَهَاتِيكَ دَارُهَا بِهَا العُصْمُ تَرْدِي وَالحَمَامُ المُطَوَّقُ[١]

---

(٤) ولم تحذف الياء التي بعد ياء التصغير لأن بعدها ألفًا، ولا يكون ما قبل الألف إلا متحركًا، فلو حذفوها لحركوا ياء التصغير، وهي لا تُحرك. ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٤/٢٢٥ب.

(٥) لم أقف على من قال بحذف اللام، ومن وقفت على آرائهم في المسألة قالوا بحذف عين الكلمة، ومنهم: أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ٤/٢٢٥ب، وابن سيده في المخصص ١٠٤/١٤، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي ١٠٣١/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣٩/٥، وابن مالك في التسهيل ص٢٨٨، وشرح عمدة الحافظ ٩٦٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٢٥/٤، وابن الناظم في شرحه للألفية ص٧٩٣، والرضي في شرح الشافية ٢٨٤/١، والشاطبي في المقاصد الشافية ٤٢١/٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٨٧/٣، والمقتضب ٢٨٦/٢، والأصول ٥٧/٣.

(٧) لم أقف عليه لا في شرح الإيضاح ولا في شرح التكملة (القسم الأول).

(١) البيت من شواهد التكملة ص٢١٠، من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٤٥٩/١، وهو له في: الحلل ص٣٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٥/٢، والمصباح ١٤٨١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٣، وصدره بلا نسبة في: تعليق الفرائد ٣٢٦/٢، والهمع ٢٦٢/١.

والعُصْمُ: جمع أَعْصم، والغراب الأعصم: الذي في جناحه ريشة بيضاء. الصحاح ١٩٨٦/٥ (عصم).

تَرْدِي: يقال: رَدَى الغرابُ يَرْدِي: حَجَلَ، وهو مَشي المقيَّد. ينظر: اللسان ٣١٨/١٤ (ردي).

وَقَدْ ذكرنا[٢] مَا فِي هَذا البيتِ فِي شَرْحِ أبْياتِ هَذا الكتابِ[٣]، وَقَالَ الشَّاعِرُ[٤]؛ وَهْوَ عِمران بن حِطَّان[٥]:

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاهٌ وَلَيسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ[٦]

وَقَدْ ذُكِرَ[١] أَيْضًا[٢].

وَأَمَّا (أُولَى) التي للإشَارَة فَهي جَمْعُ (ذَا) مِنْ غَيْرِ لَفْظه، كـ(القَوْمِ) وَ(النَّاسِ) [و][٣]بابه، وَهَمْزته لامُ الكلمَة فِي لغَة مَنْ مَدَّ[٤]، ووزنه: فُعَال، وَألفهُ زَائدَة، وَمَنْ قَصَرَ فَوزنه عِنْدَهُ: فُعَل،

وصف خلو الدار من أهلها، وصارت مألفًا للوحش والطير. إيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٦/٢.

(٢) الأصل: ذكر.

(٣) يريد كتابه: الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح، وقد ورد بهذا الاسم في ص٢٦٣.

(٤) ب: وقال عمران بن حطان.

(٥) أبو شهاب عِمْران بن حِطَّان بن ظَبْيان السدوسي البصري التابعي، شاعر وخطيب فصيح من الخوارج من القَعَدية، وهم الذين يرون الخروج ويحسِّنونه لغيرهم ولا يباشرون بأنفسهم القتال، لَمَّا اشتُهر بهذا المذهب طلبه الحجاج فهرب إلى الشام، فطلبه عبد الملك، وظل متنقلاً متواريًا إلى أن مات في تَوَاريه سنة أربع وثمانين. تنظر ترجمته في: الكامل ١٠٨٢/٣، والأغاني ١١٤/١٨-١٢٦، والمؤتلف والمختلف ص١٢٥، والخزانة ٣٥٠/٥.

٢٤١/أ

(٦) ب: دارنا الدنيا، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

والبيت من شواهد التكملة ص٢١٠، من الوافر، وهو في شعره ص١١٢، وهو له في: الكتاب ٤٨٨/٣، ونوادر أبي زيد ص١٧٢، والكامل ١٠٢٢/٢، والمقتضب ٢٨٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢، والمحكم ١١٣/٤، ودرة الغواص ص١٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٦/٢، والمصباح ١٤٨٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٤، ولباب تحفة المجد الصريح ٣٩٦/٢، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٧٧/٤. =

= والمهاه: الحُسْنُ والنضارة، والهاء التي بعد الألف أصلية، وهي لام الفعل، وحُكي عن الأصمعي أنه قال: مهاةٌ، وجعله بمنزلة (قطاة) و(نواة)، وجعلها تاءً في الوصل للتأنيث، والمهاة: البِلَّورة، وأراد أن العيش له ماء وصفاء وحُسنٌ مثل حسن البلورة. ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢.

(١) ب: ذكرنا.

(٢) تنظر الصفحة السابقة ح(٣).

(٣) تكملة من: ب.

(٤) المدُّ في (أولاء) لغة الحجازيين، والقصر لغة التميميين. ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٣، وشرح ابن عقيل ١٣٣/١.

مثل: هُدًى، وثُنًى، وَهْوَ مَبْني للعِلَّة التي بُني لَهَا (ذا)[٥]، فَإذَا[٦] صَغَّرتَ المقْصُورَ قُلتَ: أُولَيَّا، بالألفِ[٧] زَائدَةً عِوَضًا مِنَ الضَّمَّةِ المستحقَة بالتَّصغير، وَهْوَ مَضْمومُ الأوَّل عَلى مَا كانَ عَلَيْه في المكبَّر، وَأمَّا عَلى لُغَة المدِّ فتَصغيره: أُوليَّاء[٨]، فاليَاء الأُولى يَاء التَّصغير وَقَعتْ ثَالثةً عَلى قياسِ بَابِ التَّصغير، وَأمَّا الياء الأُخْرَى فَهْي بَدَلٌ مِنَ الألفِ الكائنَةِ فِي (أُولاءِ)، وَهي الزَائدَة قلبَتْ يَاءً لِوقُوعِهَا / مَوْقع [الحرف][٩] المكسُور، مثل: حُمَيِّر، وَأمَّا الألفُ التي بَعْد اليَاء المشَدَّدة ففيهَا قولان:

أَحَدُهُما: أنَّها الزائدَة عِوَضًا مِنْ ضَمِّ أوَّلِ الكلمَةِ، وَالهَمْزَةُ التي بَعْدَهَا هِي التي كانَتْ فِي المكبَّر، وَهْوَ قَوْلُ المبَردِ[١]، وَإنَّما قَالَ ذَلكَ لثلاثة أَوْجُهٍ[٢]:

أَحَدُها: أنَّه لو زَاد الألفَ بَعْدَ الهَمْزَة للزمَ حَذْفُهَا؛ لأنَّهَا تُقْلبُ يَاءً مِثْل الهَمْزَة فِي (عَطَاء) إذَا صُغِّرَ، وَإذَا قُلبَتْ ياءً وَجَبَ حَذْفُها لاجْتمَاعِ ثلاثِ يَاءاتٍ كما حُذِفَتْ فِي (عُطَيّ)، فَتقَع الألفُ بَعْدَ اليَاء المشدَّدة فتصيرُ (أوليَّا) كتَصغير المقْصُورِ، فَلا يَبقى عَلى المدِّ فِي المكبَّر دَليلٌ.

---

(٥) الأصل: كإذا.

ولم يذكر الشارح علة بناء (ذا)، وبيَّن في (باب البناء) في شرح الإيضاح ١٤٢/١ علة بناء اسم الإشارة (هؤلاء) والحكم واحد، فقال: "وعلة بنائها تضمنها معنى حرف الإشارة؛ وذلك أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، فإذا لم يوضع للمعنى حرف ودلَّ عليه الاسم كان ذلك الاسم متضمنًا معنى حرف ذلك المعنى".

(٦) ب: فإن.

(٧) ب: فالألف.

(٨) ب: الواو.

(٩) تكملة من: ب.

(١) ينظر رأي المبرد في: المقتضب ٢٨٨/٢، وفي عبارة المقتضب سقط استدركه الشيخ عضيمة في الحاشية نقلاً من المخصص ١٠٤/١٤-١٠٥، وشرح المفصل ١٤٠/٥، وشرح الشافية ٢٨٧/١، وتوضيح المقاصد ١٤٤٢/٣.

(٢) الأوجه الثلاثة في اللباب ١٧٤/٢.

الوَجْهُ الثاني: أنَّ الألفَ إذَا وَقعتْ بَعْدَ الهَمْزَة كانَتْ خَامِسَةً زَائدَة، وَحكم مثل ذلك الحذف[3] فِي التَّصغير كـ(حُبَارى)، فيفضِي إلى أنْ تَصيرَ إلى يَاء مُشَدَّدة لا شَيءَ بَعْدَهَا مِثل: (عُطَيّ).

وَالوَجْهُ الثالث: أنَّ الألفَ المزيدَة عِوَض مِنَ الضَّمَّة، تَصِيرُ الكلمَة بِهَا إلى مِثل: حَمْراء فِي عِدَّة الحروف، فينبغي أنْ تَكونَ الألفُ قَبْل الهَمْزَة لتَصير الألفُ الكائنَة فِي المكبَّر كالرَّاءِ فِي (حَمْرَاء) فِي أنَّهَا ثالثة، فَإذا صُغِّرَتْ قُلبَتِ الألفُ الأُولى يَاءً، فتبقى الألفُ وَالهَمْزَة بَعْدَهَا كما بقيتْ فِي (حُمَيْرَاء)[4].

وَقالَ الزجَاج: الألف المعوَّضَة مِنَ الضَّمَّة زيدَتْ أخيرًا عَلى مَا عَليه البَابُ، وَالهَمْزَة بَدَل من الألفِ[5]، وَقبلهَا الألف الزَائدَة فِي المكبَّر، فَأبْدلتَ الأُولى يَاءً ، وَرَددتَ الهَمْزَة إلى أَصْلِهَا، فَاجْتمَع أَلِفَانِ، فَهَمزْتَ / الثانيَة كَما هَمَزْتَ ألفَ التَّأنيثِ فِي (حَمْرَاء)[1]. ٢٤١/ب

وَأمَّا (الذي) و(التي) فَتصغيرهُمَا: اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا[2]، فَاليَاء الأُولى يَاء التَّصغير؛ لأنَّهَا وَقعَتْ ثالثة، وَالأخْرَى اليَاء التي كانَتْ فِي المكبَّر، وَالألفُ هي العِوَضُ مِنَ الضَّمَّة، كما ذَكرنَا فِي (ذَا)، وَتَقول فِي التثنيةِ: اللَّذَيَّان[3]، فَتَأتي[4] بعَلامة التثنيَة بَعْدَ الياءِ المشَدَّدة، وَالألفُ التي فِي

---

(٣) ب: أن تحذف.

(٤) ب: حمراء.

(٥) الأصل: (والهمزة بدل من الألف المعوضة من الضمة زيدت أخيرًا على ما عليه الباب، والهمزة بدل من الألف ...) تكرار.

(١) ينظر رأي الزجاج في: شرح الجمل لابن خروف ١٠٣٣/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٥، وشرح الشافية ٢٨٧/١، وتوضيح المقاصد ١٤٤٢/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٨٨/٣، والأصول ٥٧/٣،

(٣) ينظر: الكتاب ٤٨٨/٣،

(٤) ب: فيأتي.

الوَاحدِ مَحْذوفَة، وَالجيِّدُ أنْ تكونَ صيغَةُ التثنية مُرْتَجلةً[٥] وَضْعًا أَوَّلِيًا، وَليسَتْ بتثنيَة[٦] (الذي) عَلى التحقيق، وَقَد ذَكرنَا ذَلكَ فِي بَابِ التثنيَة[٧]. وَأمَّا (اللاتي) فَلا يُصَغَّر[٨]، فاكتفي بتَصْغير (التي) جَمْعًا عَنْ تَصغير (اللاتي)، فَقَالوا: اللَّتَيَّات[٩].

وَإنَّما جَازَ تَصغير هَذين المَوْصُولين هَذا التَّصغير لأنَّهمَا اسْمَانِ يُوصَفَانِ[١٠] وَيُوصَفُ بِهِمَا، فَصُغِّرَا كسَائر الأسْمَاء المتمَكنة، وَجُعلَ تَصغيرهما كتَصغير المبهم؛ لأنَّهمَا مُبْهَمَان لا يَخصانِ بصيغتها شَيئًا بعينهِ، وَرُبَّما كانَ إبْهَامهمَا[١] أَشَدّ مِنْ إبْهَامِ (هَذا)؛ لأنَّ اسْم الإشَارَة مَوْضُوع عَلى الإشَارة إلى الحاضر، وَهَذا المعنى مُقترَن بلفْظ (هَذا). وَأمَّا (الذي) فتخصص بجملة بَعْدَه غَيْر مُعَيَّنةٍ، بَل هي محتملة لأشْيَاء تتعيَّن بذكرهَا، وَيَدلُّ عَلى ذَلك أنَّك[٢] تَصلهَا تَارَةً بالجملة الفعْليَّة، وَتَارَةً بالاسْميَّة، وَمِثْل هَذا [الاختلاف][٣] لا يوجَدُ فِي اسْم الإشَارَة.

وَأمَّا (مَنْ) وَ (مَا) فإنَّهُمَا لا يُصغرانِ[٤]؛ وَإن كانَا مَوْصُولين؛ لأوْجُهٍ:

---

(٥) (مرتجلة) محذوف منها الميم والراء في: ب.

(٦) ب: تثنية.

(٧) شرح الإيضاح ٢١٦/١.

(٨) ب: تصغر.

(٩) تبع الشارح في هذا أبا علي في التكملة ص٢١٠، وهو مذهب سيبويه في الكتاب ٤٨٨/٣، وأجاز الأخفش تصغير (اللاتي) و(اللائي) على لفظهما، قياسًا لا سماعًا، فقال في تصغير (اللاتي): اللَّوَيْتَا، بقلب الألف واوًا كما في الجمع، أي: اللواتي، وحذف ياء (اللاتي)؛ لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء، وقال في تصغير (اللائي): اللَّوَيْئَا. وقال المازني في تصغير (اللاتي): اللَّتَيَّا، بحذف الألف الثانية لأنها زائدة، وحذف الزائد أولى، فتصغير (اللاتي) كتصغير (التي).

ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٢٢٧/٤أ، وشرح المفصل ١٤١/٥، وشرح الشافية ٢٨٨/١، والارتشاف ٣٩٤/١، والمقاصد الشافية ٧/ ٤١٧-٤١٨.

(١٠) ب: يُوصف.

(١) ب: إبهامًا.

(٢) ب: أنها.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٧٩/٣، والمقتضب ٢٨٩/٢.

أَحَدُهَا[٥]: أنَّهُمَا عَلى حَرْفين، فَلا يبقى لياءِ التَّصغيرِ مَوْضع، فإنْ قُلتَ: فـ(ذَا) عَلى حَرْفين! قيل: أَصْلها[٦] ثلاثي بخلافِ (مَنْ) وَ (مَا).

وَالثاني: أنَّهُمَا أَقْعَدُ فِي / الإبْهَام؛ إذْ كانَا لا يُوْصَفُ بِهِمَا. ٢٤٢/أ

وَالثالثُ: أنَّ التَّصغير لم يتمكن فِي الأسْمَاء المبهمَة؛ إذْ لَوْ شَاعَ فِي الجميع لكَانَ حُكْمهَا حُكم المتمكنَة، فَمنعوهَا مِنَ التَّصغير لبيان الفَرْقِ.

وَأمَّا (كيفَ) وَ(أينَ) فَلا يُصَغَّران[٧] لوَجْهَين:

أَحَدُهُما: أنَّهُمَا وُضِعَا للاسْتفْهامِ، وَلَيْسَ الغَرضُ فيهمَا تَكثير وَلا تَقْليلٌ، وَلا قُرْبٌ وَلا بُعْدٌ.

وَالثاني : أنَّ تَضمنهمَا مَعْنَى الحَرْف يُجريهمَا[٨] مُجْرَى الحَرْف ، فكمَا[٩] أنَّ الحَرْفَ لا يُصَغَّر فكذلك هُمَا، وَلَيْسَ كَذلك (الذي) [والتي][١]؛ لأنَّ شَبَهَهُمَا بالحَرْفِ لم يَكُنْ لتضمنهمَا مَعْنَى الحَرْف، بَل لنقصانهمَا.

وَأمَّا (كَمْ) وَ(مَتَى) فَلا يُصغَّرانِ[٢]؛ لِمَا ذَكرنَا مِنَ الاسْتفهَامِ الذي يَدُلان عَلْيهِ.

وَكَذلك (حَيْثُ) لا تُصغَّر[٣]؛ لشدَّة إبْهَامهَا، وَإنَّهَا لا تَقليل فيهَا وَلا تَقْريبَ.

---

(٥) الأصل: أحدهما.

(٦) ب: أصلهما.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٧٨/٣-٤٧٩، والمقتضب ٢٨٩/٢، والأصول ٦٢/٣.

(٨) ب: لجريهما.

(٩) ب: وكما.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٧٨/٣، والأصول ٦٢/٣.

وَأَمَّا (فَوْق) وَ(تَحْت) وَ(قَبْل) وَ(بَعْد) وَ(قُدَّام) وَ(أَمَام) فَتُصغَّر[٤] تنبيهًا عَلى قُرْبِ المسَافَة[٥]، فَإذَا قُلتَ: قُبَيْلُ العَصْرِ كانَ مَعْنَاهُ الزَّمَان القَرِيبُ مِنَ العَصْرِ.

وَأَمَّا (مِثْل) فَيُصغَّرُ[٦] فَيقالُ: هَذا مُثَيْلُ هَذا[٧]، وَالمعْنَى أنَّ بَيْنهمَا شَبَهًا قَليلاً.

وَأَمَّا (غَيْر) فَلا تُصَغَّرُ[٨] لَمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى النَّفي، وَلَيْسَ فِي ذَلك قُرْبٌ وَلا قِلَّةٌ.

---

(٤) ب: فيصغر.

(٥) يقال في تصغيرها: فُوَيْق، وتُحَيْت، وبُعَيْد، وقُدَيْدِيمَة، وأُمَيِّم، وأميِّمة. ينظر: الكتاب ٤٧٨/٣، ٤٨٥، والمقتضب ٢٧٠/٢-٢٧٢، والأصول ٦١/٣، ٦٣، وأسرار العربية ص٣٦٦، والبلغة ص٨٥.

(٦) (فيصغر) ساقط من: ب.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٧٧/٣، والمقتضب ٢٧٣/٢، والأصول ٦١/٣، ومنع الفراء تصغير (مثل) و(شِبْه). ينظر: الارتشاف ٣٨٦/١.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٧٩/٣، والمقتضب ٢٧٣/٢، والأصول ٦٣/٣.

[باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها، وأسماء الأمكنة والأزمنة المأخوذة من ألفاظها]

قَالَ أَبو عَليّ: "بَابُ المصَادِر والأفعَالِ المشتقة مِنْهَا وَأسْمَاء الفَاعِلينَ وَالمفعولين الجَارِيَة عَليهَا، وَأسْمَاء الأمكنة وَالأزْمَنَة المأخُوذَة مِنْ ألفَاظهَا، اعْلم أنَّ أمثلة الأفعالِ مُشْتَقة مِنَ المصَادر..."[1] الباب.

قَالَ الشَّارِحُ: ذَهَبَ البَصريونَ إلى أنَّ / الفعْلَ مُشتق مَن المصْدَر، وَقَالَ الكوفيونَ: المصْدَر مُشْتقٌ من الفِعْل[2]، وَحُجَّةُ الأوَّلين من أوْجُه[3]: ٢٤٢/ب

أَحَدُهَا: أنَّ المصْدَرَ فِي الأَصْلِ هُوَ المَوْضع الذي يَصْدر عَنْهُ كمصْدَرِ الإبلِ، وَهْوَ الماء الذي تُولي صُدورهَا عَنْهُ، وَإذَا وَردتْ [عليه][4] قيل: مَوْرد، تَحقيقُ[5] هذا الاشتقاق أَنْ يَكونَ المصْدَر أصْل الفعْلِ؛ لأنَّه يَصْدر عَنْهُ.

وَالثاني: أنَّ الفَعْل يَدل عَلى مَعْنى زَائد عَلَى مَا يَدل عَليه المصْدَرُ، وَذَلك الزائد هُو الزَّمَان المخْصُوصُ كَالماضِي وَالمُسْتَقبل، وَمِنَ الزوَائد هُنَا لُزومُ الفَاعل لَهُ، وَهَذان الشَّيئانِ لا يَدُلُّ عَليهمَا المصْدَر، فَلو كَانَ المصْدَر جاء مُشتقًا مِنَ الفعْلِ لكان الاشتقاق نَاقِصًا لمعْنَى الوَضْع الأوَّل وَمُنْقصًا لَهُ، وَالاشتقاق وُضِعَ للزيَادَات[6] وَإفَادَة مَا لَمْ يُفده الأَصْلُ، وَقَد شَبهُوا

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢١١، و(مرجان) ص٥١٦.

(٢) ينظر الخلاف في المسألة في: علل النحو ص٣٥٨، والإيضاح في علل النحو ص٥٦، وأسرار العربية ص١٧١، والإنصاف ٢٣٥/١ [المسألة الثامنة والعشرون]، والتبيين ص١٤٣، وائتلاف النصرة ص١١١.

(٣) ذكر أبو البركات في الإنصاف ٢٣٧/١ تسع حُجَج احتج بها البصريون على صحة مذهبهم.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ب: وتحقيق.

(٦) ب: الزيادات.

ذَلِكَ بالنُّقْرَةِ مِنَ الفِضَّة[1] في[2] أنَّ مَا يُصاغ مِنْهَا فِيه الفِضَّة وَزِيَادة الصُّورَة، وَالأصْل هي مَادَّة الفضَّة مُجَرَّدة عَن الصُّورَة[3].

وَالثالثُ: أنَّ المصْدَر يَخْتلفُ[4] صِيغَةً، فَتارَةً يكون سَاكن العَيْن كالضَّرْبِ، وَالقَتْل، وَتارَةً[5] مَكسور الفَاءِ، نَحْو: العِلْم، وَتارة مَضْمُومها[6]، نحو[7]: الشُّكْر، وَتارَة عُرْيِ[8] عَن الزيَادَة، وَتارَة فيه زيَادَة، نَحْو: القِيَام، وَالرُّجْحَان، وَالفعْلُ يَأخذُ طَرِيقَةً وَاحدة مِنْ: فَعَل، وَفَعِل، وَفَعُل، وَفُعِل[9]، وكل ذلك للمعَاني، وَلو كانَ المصْدَر مشتقًا مِنْه لجَاء عَلَى طَرِيقةٍ وَاحدة كما يَجيء اسْم الفاعِل وَالمفعول، فَيَجيء فَاعِل من الأبنية الأرْبعَة، نَحْو: ضَرَبَ فَهْوَ ضَارِبٌ، وَعَلِمَ فَهُوَ عَالِمٌ[10]، وَاسْتُخْرِجَ فَهْوَ / مُسْتَخْرَجٌ، وَأبنيَةُ المصْدَر المختَلفَة عَلى مَذاقِ أَبنية الأجْنَاسِ، نَحْو: الأرْض، وَالجبَل، وَالظبي، وَالغَزَال، وَالسَّبُع، وَمَا أشْبَه ذَلكَ، وَلَيْسَتِ الأفْعَال [أجناسًا][11] حَتى يَلزمَ فِي المصْدَر مَا لَزمَ فِيهَا. ٢٤٣/أ

---

(١) النُّقْرة من الذهب والفضة: القطعة المذابة، وقيل: ما سُبك مجتمعًا منها، والنُّقرة: السَّبيكة، والجمع: نقار. اللسان ٢٢٩/٥ (نقر).

(٢) (في) غير واضحة في: الأصل.

(٣) قال أبو البقاء في التبيين ص١٤٥: "وقد مثّل ذلك بالنُّقْرة من الفضة، فإنها كالمادة المجردة عن الصورة، فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها، فإذا صيغ منها جَامٌ [وهو إناء من فضة]، أو مرآة، أو قارورة، كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع عن المادة المجردة، كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره، والمصدر دليل الحدث وحده، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعًا لهذا الأصل".

(٤) ب: مختلف.

(٥) ب: وتارة يكون.

(٦) الأصل : مضموها.

(٧) الأصل: ونحو.

(٨) كذا في النسختين، والوجه فيه النصب (عُرْيًا)، ولعله يريد (هو عُرْي).

(٩) ب: (والفعل يأخذ طريقة واحدة من (فعل) و(فعل) وكل ذلك...).

(١٠) الأصل: تكررت (وضرب فهو ضارب) بعد (وعلم فهو عالم).

(١١) تكملة من: ب.

وَاحَتج الآخرونَ مِن وجوه[١]:

أَحَدُها: أنَّ المصْدَرَ يَعتلُّ لاعتلالِ الفعلِ، كقَولك: قَامَ قِيَامًا، وَصَحَّ لصحته، نَحْو: اسْتَحْوذَ اسْتَحوَاذًا، وَلاوَذَ[٢] لِوَاذًا، وَلولا اعْتلالُ الفعْل لَمَا اعْتلّ المصْدَر، فَهوَ فِي هَذا تَبَعٌ له وَفَرْعٌ لَهُ[٣].

وَالثاني: أنَّ المصْدَرَ يَعْملُ فيه الفعْلُ، وَالعَامِل أصْل للمعمول فيه؛ لأنَّ العَمَل تَأثير فِي المعْمُول فيه، وَالمؤثر فِي الشيء أقوى منه، وَالأصْلُ أقْوَى مِنَ الفَرْعِ.

وَالثالثُ: أنَّ المصْدَر مَصْدَر: صَدَرَ عَن الشيءِ مَصْدَرًا، كَمَا يُقَال: ضَرَبَ مَضْرَبًا، وَإذَا كَانَ مَصْدَرًا لـ(صَدَرَ)[٤] كانَ فَرْعًا لَهُ.

وَالجَوابُ: أمَّا اعْتلالُ المصْدَرِ لاعْتلالِ الفَعْلِ فَلا يَدلُّ عَلى أنَّ الفعْلَ أصْلٌ لَهُ؛ أَلا [تَرَى][٥] أنَّ بَعْضَ الأفْعَال يُعَلُّ لاعْتلالِ[٦] بَعْضِهَا كقَولك: نُكرمُ، وَتُكرمُ، وَيُكرمُ[٧]، فإنَّ هَمْزته حُذفت لحذفهَا فِي (أُكْرِمُ)[٨]، وَكذلك: أَعِدُ، وَنَعِدُ، وَتَعِدُ[٩]، حُذفَتْ مِنْهُ الوَاوُ لِحَذْفِهَا فِي

---

(١) ذكر أبو البركات في الإنصاف ٢٣٥/١-٢٣٦ خمس حُجَج احتج بها الكوفيون على صحة مذهبهم.

(٢) ب: لاذ.

(لاوَذَ) بمعنى استتر، يقال: لاوَذَ القومُ مُلاوذة ولِوَاذًا أي لاذَ بعضُهم ببعض، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ [سورة النور، من الآية: ٦٣]. ينظر: اللسان ٥٠٨/٣ (لوذ).

(٣) ب: عليه.

(٤) الأصل: مصدرًا الصدر.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) الأصل: واعتلال.

(٧) ب: يلزم، ونلزم، وتلزم.

(٨) ب: ألزم.

وأصل (أُكْرِمُ): أُأَكْرِم، حُذفت إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما، واتبع سائر حروف المضارعة الهمزة. ينظر: المقتضب ٢١٠/١، وعلل النحو ص٥٥٩، والإغفال ١٠٨/١، والتكملة ص٢١٥، والمنصف ١٩٢/١.

(٩) الأصل: ويعد وتعد. سهو.

(يَعِدُ)؛ لأنَّهَا وَقعَت بَيْن يَاء وَكَسْرة[(١)]، وَهَذهِ العلّة غَيْر مَوجُودة فِي بقية الأمثلة، وَلكنْ حُمِلَ عَلى مَوْضع العلة، كذلك المصْدَرُ، وَكما أنَّ (يُكرمُ)[(٢)] لَيْسَ بأصْلٍ لبقيَّة الأمثلةِ، وَلا (يَعِدُ) أصلٌ لبقيتهَا، كذلك هَهُنَا.

وَأمَّا عَملُ الفعْلِ فِي المصْدَر فَلا دلالةَ فِيهِ عَلى الأصَالةِ وَالفَرعيَّة، ألا تَرَى أنَّ الحرْفَ يَعملُ فِي الاسْمِ وَفِي الفِعْلِ / وَلَيْسَ بأصْل لَهُمَا، وَكذلك الفعْل يَعملُ فِي الفَاعِلِ وَالمفْعُول به وَليْسَ بأصْلٍ لَهُمَا. ٢٤٣/ب

وَأمَّا كونُ المصْدَر مَصْدرًا لـ(صَدَرَ) فَصَحيحٌ، وَلكن لَيْسَ بِمَصْدَر لصُدُوره[(٣)] عَن الفعْلِ، بَل هُوَ مَعْنَى مَبْدَأ الفعل الذي يَصْدُر عَنْه الفعْل، كَمَا تَقولُ: مَصْدَر هَذَا الأمْر فُلانٌ؛ أي: الجهَة التي صَدَر عَنْهَا، وَكذلك مَصْدَرُ الإبل، وَالذي يَدُلُّ عَلى أنَّ الفعْل مُشتقٌّ مِنَ المصْدَر أنَّ مَعْنَى الفعْل مُتأخرٌ عَنْ [معنى][(٤)] المصْدَر، ألا تَرَى أنَّك مَا لم تَعْرف (الضَّرْبَ) لا تَعْرفُ (ضَرَبَ) و(يَضْرِبُ)؛ لأنَّ الفعْلَ خَبَرٌ عَنْ أمرٍ؛ فَلا بُدَّ من سَبْق العِلم بذلك الأمْر حَتى يَصحَّ إخبَارُ غَيْرِكَ به، ألا تَرَى أنَّ الفعْلَ لَمَّا كانَ خَبَرًا عَن الفَاعِل كَانَ الفَاعِلُ مُقَدَّمًا[(٥)] عَلَى الفعل بالرُّتبةِ ليصحَّ الخبر عَنْهُ، كذلك المصْدَر؛ لأنَّ الفعْلَ خَبَرٌ عَنهمَا[(٦)].

---

(١) ما ذكره أبو البقاء من علة حذف الواو من (يَعِدُ) هو قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الواو حُذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. ينظر الخلاف في: الكامل ١١٥/١، والمنصف ١٨٤/١، ١٨٨، والإنصاف ٧٨٢/٢ [المسألة الثانية عشرة بعد المئة]، والمساعد ١٨٥/٤، وائتلاف النصرة ص١٣٣.

(٢) ب: يلزم.

(٣) ب: لمصدوره.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ب: متقدمًا.

(٦) ب: آخر الباب.

[باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها]

قَالَ أبو عَليّ: "بَابُ أبنيَة الأفعَال الثلاثيَّةِ وَمَصَادِرِهَا، الأفعَال الثلاثيَّة غَيْر ذَاتِ الزوَائد على ضَربين: مُتَعديَة وَغَيْر مُتَعديَة، فَأبنيَة المتَعديَة عَلى ثَلاثةِ أَضْربٍ: فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعِلَ يَفْعَلُ"[(١)].

قَالَ الشَّارِحُ: أَرَادَ بالأضْربِ الثلاثة ضُروبَ المضَارِعِ الذي مَاضِيه ثلاثي، وَلا يُريد به الماضِي؛ لأنَّ الماضِي المتَعدي ضَرْبان: (فَعَل)، نَحْو: قَتَل، وَ(فَعِل)، نَحْو: عَلِم، وَأَمَّا (فَعُل) -بضم العَيْن- فَلا يَكونُ مُتعديًا، فَبَانَ أنَّه أَرَاد[(٢)] مَا ذكرنا. وَمِنَ المضَارِعِ ضَرْبٌ رَابع لَمْ يُدْخله فِي القسْمَة، وَهْوَ: (فَعَل) [يَفْعَل][(٣)] -بفتح العَيْن فيهما- نَحْو: أَبَى[(٤)] [يَأْبَى][(٥)]، وَقَرَأَ يَقْرَأ، وَهْوَ مَعْنَى قَوْله: **"فِي الأَمْرِ العَام"**[(٦)]، وَعُذْرُه فِي / إهْمَال هَذا الضَّرْب أنَّ الأصْلَ الأضربُ[(٧)] الثلاثة، وَالرابع مَوقوف عَلى عِلَّةٍ أو شُذوذٍ عَلى مَا نُبينُهُ. ٢٤٤/أ

وَالوجْهُ فِي مُخَالفة المضَارِعِ الماضِي أنَّه لَمَّا خَالفَه فِي الدلالة عَلى الزمَان بالزيَادَة الحادِثَة فيه الدالة عَلى مَعْنَى كالمتكلم [وحده][(٨)]، والمتكلم وَمَنْ مَعَهُ، اقتضى ذَلك مُخَالفتَه إياه فِي اللَّفْظ؛ إذْ مِنْ حَقِّ كُل مُخْتَلفي المعْنَى أَنْ يَخْتَلفَا فِي اللفْظ؛ لأنَّ التسَاوي اشْترَاكٌ، وَالاشتراكُ لَيْسَ بأصْلٍ.

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢١٢ وفيها: "...غير ذوات الزوائد..."، و(مرجان) ص٥١٧.

(٢) الأصل: ما راد.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ب: أتى.

(٥) تكملة من: ب، وفيها: يأتي.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢١٢، و(مرجان) ص٥١٧.

(٧) ب: ضرب.

(٨) تكملة من: ب.

فَأمَّا الضَّرْبُ الرابع وَهْوَ (فَعَلَ يَفْعَلُ) فَقَد[1] جَاء فِي مَوضِعين:

أَحدهما[2]: فِي (أَبَى يَأْبَى)، وَلا ثاني لَهُ[3]، وَكانَ القِيَاسُ (يَأْبِي)[4]، مثل: رَمَى يَرْمِي، وَأَتَى يَأْتِي، لكنه شذَّ[5]، وَقَد قِيل: وَجْه مجِيئه عَلى ذَلك أنَّ الهَمْزَةَ إذَا كانَتْ عَيْنًا تُفْتحُ فِي المسْتقبَلِ، نَحْو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَشَآهُ يَشْآهُ[6]، وَالهَمْزَة فِي (أَبَى) فَاء الكلمَةِ، وَالفَاء مُجَاوِرَةٌ للعَيْن[7]، وَالمُجَاوِرُ للشيء قَدْ يُعْطَى حُكمه، مثل مُجَاورةِ اليَاء[8] وَالوَاوِ لِلطَّرفِ، فَإنَّهُمَا يُقلبانِ هَمْزَةً، نَحْو: أَوَائل، وَعَيَائل، كَمَا لَوْ وَقَعَتَا طَرَفًا، مِثْل: كِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، وَهَذا له نَوعُ تَقْرِيبٍ وَتَأنيس وَلكنَّه غَيْر مُطرَد، فإنَّهم قالوا: أَتَى يَأْتِي[9].

فَصْلٌ:

فَأمَّا اسْمُ الفَاعَل مِنْ (فَعَل يَفْعِل): فَفَاعِل، نَحْو: ضَرَبَ فَهْوَ ضَارِبٌ، وَكذلك هُوَ مِنْ (يَفْعُل)، نَحْو: قَاتِلٍ، وَاسْمُ المفعول: مَضْرُوبٌ، وَمَقْتُولٌ، وَأمَّا مَصَادرُ (فَعَلَ يَفْعِلُ) فَكثيرَةٌ:

أَحَدُها: فَعْل، نَحْو: ضَرْبٍ، وَشَتْمٍ.

---

(١) الأصل: وقد.

(٢) الأصل: أحدها.

(٣) حُكيت حروفٌ أُخَر، إلا أنها مُتأوَّلة ومختلف فيها، ولم يَحْكِ سيبويه إلا (أبى يأبى)؛ لأنه بلا خلاف. ينظر: إصلاح المنطق ص٢١٧، وليس في كلام العرب ص٢٨-٢٩، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٢٦-٣٢٧، وأمالي ابن الشجري ٢٠٩/١، وشرح الملوكي ص٤١.

(٤) ب: يأتى.

(٥) الأصل: شذه.

ووجه شذوذه أنه جاء على (فَعَلَ يَفْعَلُ) وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق.

(٦) شَآهُ يَشْآهُ شأوًا: إذا سَبَقَهُ. اللسان ٤١٨/١٤ (شأي).

(٧) ب: العين.

(٨) الأصل: والياء.

(٩) هناك تعليلات أخرى ذُكرت في وجه مجيء (أبى يأبى) على(فَعَلَ يَفْعَلُ) في: الكتاب ١٠٥/٤، والكامل ٧٥٥/٢، والأصول ١٠٤/٣، والخصائص ٣٨٢/١، وشرح التصريف ص٤٣٣، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/١-٢٠٩، وشرح المفصل ١٥٤/٧، وشرح الملوكي ص٤١، والممتع ٥٣٢/٢.

وَالثاني: فَعِل، نَحْو: كَذِبٍ.

وَالثالث: فِعَال، نَحْو[1]: ضَرَبَ الفَحْلُ النَّاقَةَ ضِرَابًا، قَالُوا[2]: كَذَبَ كِذَابًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

/ **فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا وَالمرْءُ يَنْفَعُه كِذَابُه**[3] ٢٤٤/ب

وَأَمَّا (الكِذَّاب) —بالتَّشْديد- فَهْوَ مَصْدَرُ (كَذَّبَ) المشدَّد.

وَالرابعُ: فَعَل، نَحْو: سَرَقَ سَرَقًا[4]، وَغَلَبَ غَلَبًا.

وَالخَامِسُ: فَعِلة، نَحْو: سَرَقَ سَرِقَةً.

وَالسَّادِسُ: فَعَلة، نَحْو: غَلَبَ غَلَبَةً.

وَالسَّابِعُ: فُعُلَّة، نَحْو: غُلُبَّة، قَالَ الشاعِرُ:

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكتبُ للأَمِيرِ أَفِيلا[1]

---

(١) ب: والثالث: فِعال، نحو: ضرب وشتم، والثاني: فعل، نحو: كذب، والثالث: فِعال، نحو): تكرار.

(٢) ب: وقالوا.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص٢١٢، من مجزوء الكامل، للأعشى، والبيت ليس في ديوانه المطبوع على أنَّ له قصيدة من بحر البيت ورويه ص٢٨٥-٢٩١، وقد أورد القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٨/٢ وابن يسعون في المصباح ١٤٨٨/٢ بعض أبيات هذه القصيدة مشيرين إلى أنها تسبق الشاهد الذي استشهد به أبو البقاء هنا. وكذلك ورد في شرح شواهد الإيضاح المنسوب إلى ابن بري ص٦٠٦.

والبيت له في: مجاز القرآن ٢٨٣/٢، والكامل ٧٤٧/٢، والحجة للقراء السبعة ٤٤٢/٤، ٣٦٩/٦، وحجة القراءات ص٧٤٦، والمحكم ١٨٩/٦، والمخصص ١٢٨/١٤، وبلا نسبة في: الزاهر ١٣٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٣/٥، والكشاف ٦٧٦/٤، وشرح المفصل ٤٤/٦.

وضمير الغائب في (صدقتها، وكذبتها) يعود على صاحبته، ومعنى قوله: " فصدقتها وكذبتها" أي خدعتها مرة بشيء صدق فيه، ومرة أخرى بشيء كذب فيه؛ بحسب ما تُرجى استمالتها به، وانقيادها له بسببه. ينظر: المصباح ١٤٨٩/٢-١٤٩٠.

(٤) ب: وسرقًا.

أَيْ: يأخذونَ السِّنَّ الأعْلَى عَن الأدْنَى، وَ(مِنْ) هَهُنَا للبَدَلِ[٢]، أَيْ: بَدَلاً مِنَ الفَصِيل، كَقوله تَعَالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلأَخِرَةِ﴾[٣]، وَالأفيل: فَصِيل النَّاقة، وَمُهر الفَرَسِ، وَنَصَبَه عَلى الحكَايَةِ، وَذَلك أَنَّهم كانوا يَكتبونَ: أَدَّى فُلانٌ أَفِيلاً[٤] — وَقَدْ ذَكرنا فِي الإفْصَاح عَن [معاني][٥] أَبْيَاتِ الإيضَاحِ أَبْسَطَ مِنْ هَذَا.

والثامن: فِعْلة، نَحْو: حَمَيْتُ المريضَ حِمْيَةً، أَيْ: مَنعته.

وَالتاسع: فِعَالة، نَحْو: حَمَيْتُ المكانَ حِمَايةً.

---

(١) البيت من شواهد التكملة ص٢١٢، من الكامل، للراعي النُّمَيري في ديوانه ص٢٤٢، والراعي هو: أبو جَنْدل عُبَيد بن حُصَين بن معاوية بن جَنْدل النُّمَيري، لُقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاء في شعره، شاعر فحل مشهور من رجال العرب ووجوه قومه، كان يُقدِّم الفرزدق على جرير، فاستكفَّه جرير فأبى، فهجاه بقصيدة فضحه بها، جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الإسلام. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥٠٢/٢، والشعر والشعراء ٤١٥/١، والأغاني ١٦٨/٢٤-١٨٠، والمؤتلف والمختلف ص١٧٧، والخزانة ١٥٠/٣.

والبيت له في: أمالي المرزوقي ص٤٨١، وسمط اللآلي ٢٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ٢٧٢/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٩/٢، والمصباح ١٤٩١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٧، والخزانة ١٤٨/٣، وشرح أبيات المغني ٣٢٥/٥، وبلا نسبة في: البيان ٣٤١/١، وشرح المفصل ٤٤/٦، والبحر المحيط ٤٠٥/٢، والدر المصون ٢٠/٢، ومغني اللبيب ص٤٢٢، وتمهيد القواعد ٢٨٧٩/٦.

والضمير في (أخذوا) يعود على الساعي الذي يجمع الصدقات ومن تبعه من أعوانه، والمخاض: الناقة الحامل التي تمخض ولدها في بطنها، تكون واحدة وجمعًا، والواحدة: خَلِفة من غير لفظها. ينظر: المصباح ١٤٩٢/٢.

(٢) ورد في شرح شواهد الإيضاح ص٦٠٨ وجه آخر، وهو أن (من الفصيل) متعلق بأخذوا، أي: انتزعوه من أمه. وينظر: شرح أبيات المغني ٣٢٥/٥.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ٣٨.

(٤) هذا أحد أربعة أوجه خُرِّج عليها البيت، والثاني: أن (أفيلاً) منصوب بيَكتبُ بالبناء للفاعل، أي يكتب الساعي، والثالث: أنه مفعول لفعل محذوف والتقدير: ويُكتبُ أخذْنَا من فلانٍ أفيلاً، وهذا التخريج على رواية (يُكتب) بالبناء للمجهول -وهي الرواية المشهورة- وعلى هذا يكون نائب الفاعل جملة، وهو خلاف الكثير، بل قد منعه بعضهم، والرابع: أنه منصوب على الحال من الضمير المستتر في (يُكتبُ) النائب عن الفاعل العائد على المأخوذ المفهوم من السياق.

ينظر: شرح شواهد الإيضاح ص٦٠٨، ومغني اللبيب ص٤٢٣، والخزانة ١٥٠/٣، وشرح أبيات المغني ٣٢٥/٥، وحاشية الأمير على المغني ١٦/٢، وحاشية الدسوقي على المغني ٣١٩/١.

(٥) تكملة من: ب.

وَالعَاشر: فُعْلان، نَحْو: غُفْران.

وَالحادِي عشر: فِعْلان -بكسْرِ الفاء-، نَحْو: حَرَمْتُهُ حِرْمَانًا.

وَالثاني عشر: فَعْلان -بفتح الفَاء-[1]، نَحْو: لَيَّان[2]، وَقَدْ كسرَهُ قَومٌ؛ وَكأَنَّهُم قَصَدُوا مُجَانسةَ الفَاء للياء[3]، وَقَال أبو العباس: الأَصْلُ الكسْرُ فِي (لَيَّان)، وَإنَّمَا فتح اللامَ فِرَارًا مِن ثقل الكسْرَة مَع التضعيف فِي الياء[4].

وَالثالث عَشَر: فَعَلان، نَحْو: الشَّنَآن[5]، وَقَد تُخفف الهَمْزَةُ فتُلقى حَركتها عَلى النُّونِ وَتُحذف، فيقالُ: شَنَانٌ، قَالَ الشَّاعِر:

وَمَا العَيْشُ إلاَّ مَا يُلَذُّ وَيُشْتَهى وَإنْ لاَمَ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا[6]

---

(١) هذا البناء نادر في المصادر، لم يأتِ منه إلا ثلاثة مصادر، هي: لَيَّان، وشَنْآن-فيمن سكن النون-، وزَيْدان. ينظر: ليس في كلام العرب ص١٣٧، وتحصيل عين الذهب ص١٦٠، وشرح الشافية ١٥٩/١.

(٢) لَوَاهُ بدَيْنه لَيَّانًا: أي مَطَله. الصحاح ٢٤٨٦/٦ (لوى).

(٣) ذكر السيرافي في شرحه للكتاب ٦٦/٥أ عن بعض أصحابه أنَّ (لَيَّانًا) أصله (لِيَّانًا) لأنه ليس في المصادر (فَعْلان)، وإنما يجيء على (فِعْلان)، و(فُعْلان) كثيرًا، كالوِجدان، والإتيان، والعِرفان، فأصله: لِيَّان، أو لُيَّان، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الياء المشددة، ففتحوا استثقالاً، وقد ذكر أبو زيد عن بعض العرب: لويته لِيَّانًا؛ بالكسر. وينظر: المخصص ١٣٣/١٤، وشرح الشافية ١٥٩/١.

(٤) ينظر رأي أبي العباس في: الأصول ٨٧/٣، والتعليقة ١١٩/٤.

(٥) الشنآن: البُغْضُ، وهو شاذ في المعنى؛ لأن (فَعَلان) إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب. ينظر: الصحاح ٥٧/١ (شنأ)، ونقعة الصديان ص٢١، وشرح الشافية ١٥٦/١.

ولم يجيء فعل يتعدّى، ومصدرُهُ على (فَعَلان) إلا شَنِئتُه شَنَآنًا. ينظر: الكتاب ١٥/٤، وشرحه للسيرافي ٦٨/٥ب-٦٩أ.

(٦) ب: وَمَا العَيْشُ إلاَّ مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي وَإنْ لاَمَ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا

والبيت من الطويل، للأحوص في شعره ص١٢٢، وهو الأحوص، وقيل: اسمه عبد الله، ابن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت الأوسي الأنصاري، شاعر محسن في الغزل والفخر والمدح، نفاه سليمان بن عبد الملك لتشبيبه بنساء المدينة، وأطلقه يزيد بن عبد الملك، مات بدمشق سنة خمس ومئة، جعله ابن سلام في الطبقة السادسة من = = فحول الإسلام. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٦٤٨/٢، والشعر والشعراء ٥١٨/١، والأغاني ٢٢٤/٤-٢٦٥، والخزانة ١٦/٢، والأعلام ١١٦/٤.

وَالرابع عَشَر: مَفْعَلة، نَحْو: مَعْصِيةٍ.

/ **وَالخَامِس عشر: فَعِيلَة،** نَحْو: غَفَرْتُ ذَنْبَهُ غَفِيرةً[1]، حكاها العبدي. ٢٤٥/أ

وَأمَّا مَا جَاء عَلى (فَعَلَ يَفْعَلُ) -بفتح العَيْن- مِمَّا عَيْنُهُ أَوْ لامُهُ[2] حَرْفٌ حَلْقِيٌّ، مِثْلُ[3]: ذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، فإنَّه يُفْتَحُ، وَذَلك أنَّ حَرْفَ الحَلق فيه ثقل وَضَرْبٌ مِن الارتفاع؛ فكَسْرُه يَثْقُلُ، فَعُدِلَ به إلى الفَتْحِ تَخْفِيفًا[4]، وَهو مُطرَد فيمَا عَيْنُه مِنَ الحَلقِ، وَمَا لامُه مِنَ الحَلقِ يَكثرُ فيه الفتح، وَيقل[5] فيه الكسْرُ، قَالوا: نَبَحَ الكَلبُ يَنْبِحُ، وَنَطَحَ الكَبْشُ يَنْطِحُ، ونَحَتَ [يَنْحِتُ][6] في حروف أُخَر[7]، وَجَاء ذَلك تَنْبيهًا عَلى أنَّ الأصْلَ هو الكسْرُ.

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا مَا كانَ عَلى (فَعَلَ يَفْعُلُ) -بضم العَيْن- فَقَدْ جَاء مَصْدَرُه عَلى (فَعْل)..." [8] الفصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَا كانَ عَلى (فَعَلَ)[1] -بفتح العَيْن- مُتَعديًا، فالكثير[2] عَلى (يَفْعِلُ) -بكسْرِهَا- وَقَد ذُكر، وَقَدْ جَاء (يَفْعُل) -بضمِّهَا- كثيرًا[3] أيضًا، نَحْو: قَتَلَ يَقْتُل، وَكَتَبَ يَكْتُبُ، ومَصادرُهُ كَثيرةٌ أيضًا، فَمنْهَا: فَعْل، نَحْو: قَتْلٍ.

والبيت له في: طبقات ابن سلام ٦٦٤/٢، والشعر والشعراء ٥١٩/١، والحجة للقراء السبعة ١٩٩/٣، والصحاح ٥٧/١ (شنأ)، وزهر الآداب ٣٢٤/١، والتنبيه للبكري ص٢٧، وسمط اللآلي ١٤٣/١، والتذكرة الحمدونية ١٦٧/٦، ٤٣/٩، ونقعة الصديان ص٢١، والحماسة البصرية ٣٩٧/١، واللسان ١٠١/١ (شنأ)، ٢٤٣/١٣ (شنن)، والتاج ٢٠٤/١ (شنأ).

(١) ينظر: إصلاح المنطق ص٣٥٤، واللسان ٢٥/٥ (غفر).

(٢) ب: ولامه.

(٣) ب: ومثل.

(٤) ينظر: شرح الملوكي ص٤٠.

(٥) ب: وثقل.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) هناك أفعال أُخر تنظر في: الكتاب ١٠٢/٤، والأصول ١٠٢/٣-١٠٣، والإنصاف ٧٨٤/٢.

(٨) التكملة وليس فيها: "بضم العين" (فرهود) ص٢١٣، و(مرجان) ص٥٢٠.

وَأمَّا (حَلَبَ يَحْلُبُ)[٤] فَقَدْ جَاء مَصْدرُه عَلى (فَعْل) -بالسُّكونِ وَالفتْحِ-، قَالوا: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلْبًا وَحَلَبًا، وَالحَلَبُ أيضًا المَحْلوبُ، وَلا يَمتَنعُ أنْ يكونَ (الحَلَب)-بالتَّحْريك- مَصْدرًا بِمعنَى (المحلوبِ)، كالحَلَق بِمعنَى (المَحْلوق)، وَنَسْج اليمن بِمعنَى (المَنْسُوجِ).

وَيَجيء عَلى (فُعْل)، نَحْو: كُفْر وشُكْر[٥]، وَعَلى (فُعْلان)، نَحو: كُفْران، كقوله تَعالى: ﴿فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾[٦]، وَعَلى (فُعُول)، نَحْو: كُفُورٍ وَشُكُورٍ، وَعَلى (فَعِل)، نَحْو: خَنَقْتُهُ أَخْنِقُهُ[٧] خَنِقًا، وَقَدْ تسكن النُّونُ لثقَل الكسْرَة[٨]، وَقَدْ جَاء عَلى (فَعْلة)[٩]، نَحْو: حَجَّ يَحُجُّ حَجَّةً[١٠] / -بفتح الحَاء-، وَأمَّا (حِجَّةٌ) -بالكسر- فَهْوَ اسْمٌ للمصْدَر، و(الحِجُّ) -بالكسْرِ- اسْمٌ للحَاجِّ، قالَ الشاعِرُ: ٢٤٥/ب

وَكَأَنَّ عَافِيَةَ النُّسُورِ عَلَيْهِمُ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي المَجَازِ نُزُولُ[١]

---

(١) ب: فعل يفعل.

(٢) الأصل: والكثير.

(٣) في النسختين: كثيرٌ. سهو.

(٤) الأصل: جَلَبَ يَجْلُبُ-بالجيم المعجمة – وكذا كل ما ورد بعدُ من اشتقاقات الكلمة.

(٥) ب: وشد.

(٦) سورة الأنبياء، من الآية: ٩٤.

(٧) (أخنقه) ساقط من: ب.

(٨) ينظر: المحكم ٥٤٠/٤، واللسان ٩٢/١٠ (خنق)، والتاج ١٥٤/٢٥ (خنق). وقد جاء في جمهرة اللغة ٦١٩/١: "... ولا يقال: خَنْقًا"، وينظر: مقاييس اللغة ٢٢٤/٢.

(٩) هذا البناء لم يذكره أبو علي في التكملة، والذي ذكره (فَعْل)، جاء في التكملة ص٢١٣: "وفَعْلٌ قالوا: حَجَّ يَحُجُّ حَجًّا...".

(١٠) كذا في النسختين، و(حَجَّةٌ) بالفتح اسم المرة، والمصدر هو: حَجٌّ. ينظر: الكتاب ٤٥/٤، ونوادر أبي زيد ص٤٥٧، والتعليقة ١٢٨/٤، والحجة للقراء السبعة ٧٠/٣.

(١) البيت من شواهد التكملة ص٢١٣، من الكامل، لجرير في ديوانه ١٠٤/١، والشاهد له في: الاشتقاق ص١٢٣، وجمهرة اللغة ٨٦/١، والعضديات ص١٩٠، والصحاح ٣٠٣/١ (حجج)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٢/٢، والمصباح ١٤٩٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٩، واللسان ٢٢٦/٢، والتاج ٢٦٠/٥ (حجج)، وبلا نسبة في: تهذيب اللغة ٢٥٢/٣، ومقاييس اللغة ٣٠/٢، والمحكم ٤٨١/٢، والمخصص ٩١/١٣، وشرح المفصل ٤٦/٦.

وَهَذا فِي الأصْلِ مَصْدرٌ وُصِفَ بهِ، ويُروَى بضمِّ الحَاء[2]، واحده (حَاجٌّ)، مثل: بَازِل وبُزْل، وَعَافيَة النُّسُور: مَا يَسْقطُ مِنهَا عَلى القَتْلى، وَأَصْلُ العَافي: طَالبُ العَفْو، أي: الفَضْل، وَذُو المجاز: مَوضع بِعَيْنه[3].

وَقَدْ جَاء عَلى (فِعَال)، نَحْو: كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابًا، وَمِنْه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[4] وَهْوَ فِي مَعْنَى (الكَتْبِ) وَ(الكِتَابة)، وَقَدْ يَكونُ (الكتابُ) بِمَعْنَى (المكتوب)، وَمِنْه قوله تَعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾[5].

قَالَ أبو عَلي: "وَأَمَّا مَا كانَ عَلى (فَعِلَ يَفْعَلُ) فَفَعْلٌ فِيه، نَحْو: حَمِدَه حَمْدًا..."[6] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: مَصْدر (فَعِلَ يَفْعَلُ) يَجِيء عَلى ضُروبٍ:

أَحَدُهَا: فَعْل -بِسُكونِ العَيْن وَفتح الفَاء- وَهْوَ الأَصْلُ ، وَالدليل عَلى ذَلك أنك إذا جَعلتَ هَذا الأصْلَ للمرَّة الوَاحدَة زِدتَ عَلى هَذا البنَاء الهَاء وَلا تَأتي بِهَا مَعَ غَيْر هَذا البنَاء فِي الأكْثَرِ.

وَالثاني: مَفْعَلة، نَحْو: حَمِدتُه مَحْمَدَةً.

وَالثالثُ: فِعْل -بالكسْرِ-، نَحْو: عَلِمْتُه عِلْمًا.

وصف القتلى، وشبه ما عليهم من النسور بالحاجّ إذا نزلوا. إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٢/٢.

(٢) وردت رواية الضم في: تهذيب اللغة ٢٥٢/٣، والعضديات ص١٩٠، والصحاح ٣٠٣/١ ، واللسان ٢٢٦/٢، والتاج ٢٦٠/٥ (حجج)، وجاء في اللسان: "والمشهور في رواية البيت (حِجٌّ) -بالكسر- وهو اسم الحاج".

(٣) ذو المجاز: موضع سوق لهذيل عن يمين الموقف بعَرَفة، كانت تقوم في الجاهلية ثمانية أيام. ينظر: أخبار مكة ٢٨٤/١، ومعجم ما استعجم ١١٨٥/٤، ومعجم البلدان ٥٥/٥.

(٤) سورة النساء، من الآية: ٢٤.

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ٧.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢١٣، و(مرجان) ص٥٢١.

فَأَمَّا (شَرِبْتُ شِرْبًا) فَقَد قِيل: هُوَ مَصْدَر[1]، وَهْوَ بَعيدٌ، وَإِنَّمَا (الشِّرْب) هُو: الحظ مِنَ الماء[2]، قَالَ الله تَعالى: ﴿لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾[3].

وَالرَّابعُ: فَعْل، نَحْو: شَرِبْتُ شَرْبًا، وَهي لغَة[4].

وَالخامِسُ: فُعْل، نَحْو: شَرِبْتُ شُرْبًا، قَالَ الله تَعالى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾[5]، وَقَدْ كثر استعمَالُهُمْ إياهُ مَعَ / الأَكْلِ، يُقالُ: قَدْ كَثُرَ الأكلُ والشُّرْبُ. وَقَالَ قَومٌ: المصْدَر هُوَ المفتوح، وَالضَّمُّ هُوَ الاسْمُ[6]. ٢٤٦/أ

وَالسَّادسُ: فَعَال، نَحْو: سَمِعتُ سَمَاعًا، وَقدْ قالوا فيه: سَمْعٌ[7] أيضًا[8]، قَالَ الشَّاعِرُ:

سَمَاعَ اللهِ وَالعُلَمَاءِ أَنِّي ... أَعُوذُ بِحَقْوِ خَالِكَ يَا ابنَ عَمْرِو[1]

وَقَالَ الله[2] تَعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾[3] أي: مَواضعَ سَمْعِهِم.

---

(١) ب: هو مصدر أيضًا.

ولم أقف على من قال بهذا القول، وقد قيل: الشِّرْب: هو وقت الشُّرْب. ينظر: العين ٢٥٦/٦، والمحكم ٥٢/٨، واللسان ٤٨٨/١ (شرب).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ص٩، وجمهرة اللغة ٣١١/١، والصحاح ١٥٣/١ (شرب)، ومقاييس اللغة ٢٦٧/٣.

(٣) سورة الشعراء، من الآية: ١٥٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٥/٤، وإصلاح المنطق ص٩، والمقتضب ١٢٢/٢.

(٥) سورة الواقعة، من الآية: ٥٥.

(٦) نُسب هذا القول إلى أبي عبيدة في: الصحاح ١٥٣/١، واللسان ٤٨٧/١ (شرب)، والذي في المجاز ٨٩/٢: "﴿لَهَا شِرْبٌ﴾ يُكْسَر أوله ويُضمُّ ويُفتح".

(٧) ينظر: الصحاح ١٢٣١/٣، واللسان ١٦٢/٨ (سمع).

(٨) (أيضًا) ساقط من: ب.

(١) البيت من الوافر، بلا نسبة في: الكتاب ٣٤٠/١، وشرح السيرافي للكتاب ١٣٣/٥، والمنصف ٦٩/٣، ودقائق التصريف ص٤٦٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ص١٢٣، والمحكم ٥١٢/١، ٤٥٦/٣، وتحصيل عين الذهب ص٢١٦، والنكت ٣٨٠/١، واللسان ١٦٣/٨ (سمع)، ١٨٩/١٤ (حقا)، والتاج ١٢٣/٢١ (سمع)، ٢٢٩/٣٧ (حقو).

والمعنى: أُشهد الله والعلماءَ إشهاد مُسمعٍ مبيِّن لإشهاده أني أعوذ بخالك من شرِّك، وذَكَرَ الحَقْوَ وهو الخصر؛ لأنه موضع احتضان الشيء وستره. تحصيل عين الذهب ص٢١٧.

وَالسَّابعُ: فَعْلة، نَحْو: رَحِمَهُ الله رَحْمَةً، وَيَجُوز فتح الحَاء[٤].

وَالثَّامِنُ: فَعَل، نَحْو: عَمِلتُ عَمَلاً.

وَالتَّاسِعُ: فِعَال، نَحْو: سَفِدَ الطائر الأنثى سِفَادًا.

وَالعَاشر: فِعْلان، نَحْو: غَشِيَه غِشْيَانًا.

وَالحَادي عشر: فِعَل، نَحْو: رَضِيَ رِضًى.

وَالثاني عشر: فُعْلان، نَحْو: رَضِيَ رُضْوَانًا -بالضم- وهي لغة[٥].

وَقَدْ جَاء من (فَعَل) -بالفتح- المصْدَر عَلى (فَعَالَة)، نَحْو: نَصَحَ نَصَاحَةً[٦]، وَقَدْ ذَكره أبو عَلي هَهُنَا وَلَيْسَ بِمَوْضعه، وَلكنَّه لَمَّا رَأى (يَفْعَل) فِي (نَصَحَ) عَلَى (يَفْعَل) صار كمستقبل (فَعِلَ)، كذا قَالَ العَبْدِي.

وَالثالث عَشر: فُعَالاً، نَحْو: سَأَلْتُهُ سُؤَالاً[١]، وَيُحركُ فِي الجمْعِ بالألفِ وَالتاء، تَقُول: اللَّهم اقْبل سَأَلاتِنَا[٢]. فَأَمَّا (السُّؤْل)[٣] فهو بِمَعْنَى (المسْئُول)، قَالَ الله تَعَالى: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[٤] أَيْ: مَا سَألتَ.

---

(٢) (الله) ساقط من: ب.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٩/٤، والمخصص ١٣٣/١٤.

(٥) ينظر: الكتاب ١١/٤، وتهذيب اللغة ٤٦/١٢، واللسان ٣٢٣/١٤ (رضي)، وبضم الراء من (رضوان) قرأ عاصم في رواية أبي بكر في كل القرآن إلا قوله تعالى: ﴿مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ من الآية ١٦ من سورة المائدة، وقرأ الباقون بالكسر. ينظر: السبعة ص٢٠٢، وحجة القراءات ص١٥٧، والتيسير ص٧٢-٧٣، والإقناع ٦١٨/٢.

(٦) ب: نضج نضاجة.

(١) ب: سآلة.

(٢) جاء في نوادر أبي زيد ص٥٤٧: "ويقال: اللهم اغفر لنا ذُنُوبَاتِنَا، جماعة الذنوب، وأعطنا سَأَلاتِنَا، الواحدة (سَأْلَةٌ)، كقولك: سألتُ سَأْلَةً واحدة". وينظر: المحكم ٥٤٧/٨، والمخصص ٢١٨/١٢، وأساس البلاغة ص٤٣١، واللسان ٣١٨/١١، والتاج ٩٢/٢٩ (سأل).

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا مَا لا يَتعدَّى مِنْ هَذه الثلاثية[٥] فَعَلى أبنيَة المتعدِّي، وَالاسْمُ الجَارِي عَليه (فَاعِلٌ)، وَلا يبنى منه (مَفْعُولٌ) كمَا لا يبنى منه (يُفْعَلُ)..."[٦] إلى آخر الباب.

قَالَ الشَّارِحُ: الفعْلُ الذي لا يَتَعدى مَعْنَاه: أنه لا يَصل إلى مفعول به إلا بِحَرْف الجرِّ، نَحْو: قَامَ وَجَلَسَ وَمَا أَشْبَهَه، وَأصْلُ التَّعدي / المجَاوَزة. ٢٤٦/ب

وَاعْلم أنَّ الأفعَالَ التي لا تَتَعدى عَلى ضَربين:

أَحَدُهُما: مُختصٌ ببناء، نَحْو: فَعُلَ يَفْعُلُ، نَحْو: ظَرُفَ يَظْرُفُ، وَقَرُبَ يَقْرُبُ، وَيأتي مَصْدره عَلى (فَعْل)، نَحْو: ظَرُفَ ظَرْفًا، وَعَلى (فَعَالة) ، نَحْو: ظَرُفَ ظَرَافةً ، وَعَلى (فَعَل)، نَحْو: شَرُفَ شَرَفًا[٧]، وَعَلى (فِعَل)، نَحْو: قَدُم قِدَمًا، وَعَلى (فِعْل)، نَحْو: حَلُمَ حِلْمًا.

فَإن قِيلَ: فَقَدْ جَاء (فَعِل) -بكسْرِ العَيْن فِي الماضِي وَضَمِّها فِي المسْتَقبل- لازمًا، قَالوا: فَضِلَ يَفْضُل[١]، قيل: هُوَ شَاذٌّ لم يَأتِ مِنْه غَيْر هَذه اللفظَة[٢]، وَالأكثر فيها (فَضَلَ) -بالفتح-.

---

(٣) الأصل: سؤال.

(٤) سورة طه، من الآية: ٣٦.

(٥) ب: الثلاثة.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢١٣ وفيها: "...من هذه الأفعال الثلاثية... لا يبنى منها (يُفْعَلُ)"، و(مرجان) ص٥٢١-٥٢٢.

(٧) ب: سرق سرقًا.

(١) هي لغة أهل الحجاز، ذكر ذلك ابن دريد في الاشتقاق ص٦٤. وقيل: هي من تداخل اللغات، ينظر: المنصف ٢٥٦/١، وشرح المفصل ١٥٤/٧، وشرح الشافية ١٣٦/١، والمزهر ٢٦٤/١-٢٦٥.

(٢) ذكر سيبويه أنه جاء في الكلام (فَعِلَ يَفْعُل) في كلمتين، هما: فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ، وذكر ابن دريد أنهما كلمتان، هما: فَضِلَ يَفْضُلُ، وحَضِرَ يَحْضُرُ، وعدها ابن خالويه خمسًا، وهي: دِمْتُ أدُومُ، ومِتُّ أمُوتُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، وقَنِطَ يَقْنُطُ. ينظر: الكتاب ٤٠/٤، والاشتقاق ص٦٤، وليس في كلام العرب ص٩٥.

وَالضَّرْبُ الثاني: يَكونُ اللازِمُ فِيه مُشَارِكًا للمتعدّي، نَحْو: قَعَدَ يَقْعُدُ، نَظيره مِنَ المتعدي: قَتَلَ يَقْتُلُ. وَ(جَلَسَ يَجْلِسُ) نَظيره مِنَ المتعَدي: حَبَسَ يَحْبِسُ. وَمَصْدر اللازِم هُنَا (فُعُول)، نَحْو: قَعَدَ قُعُودًا، وَجَلَسَ جُلُوسًا، وَقَدْ يَجِيء عَلى (فَعْل)، نَحْو: عَجَزَ عَجْزًا، وَقَدْ يَجِيء عَلى (فَعَالة)، نَحْو: كَرُمَ كَرَامَةً، وَقَدْ يَجِيء عَلى (فَعَل)، نَحْو: حَلِمَ الأديمُ حَلَمًا[٣]، وَعلى (فُعُل)، نَحْو: حَلَمَ فِي النَّوم حُلُمًا، وَعلى (فِعَال)، نَحْو[٤]: صَامَ صِيَامًا، وَقَامَ قِيَامًا.

وَأمَّا مَا جَاء عَلى (فَعِل يَفْعَل) فمَصْدرُه (فَعَل)، نَحْو: نَصِبَ نَصَبًا، وَتَعِبَ تَعَبًا، وَقَرِمَ إلى اللحم قَرَمًا. فَأمَّا (شَبِعَ) فمَصْدَرُه (الشِّبَع) عَلى قياسِ البَابِ، وَأمَّا (الشِّبْع) -بِسُكون البَاءِ- فَهْوَ الطعَامُ المشْبع، فأمَّا قَولُ الشَّاعِرُ:

وَشِبْعُ الفَتَى لُؤْمٌ إِذَا جَاعَ صَاحِبُهْ[٥]

فَقيلَ: أُوقعَ الاسْم مَوْقعَ المصْدَرِ، كَمَا أُوقعَ المصْدَر مَوقع الاسْم[١]، وَقيلَ: سَكن الباء لثقل الكَسْرَة[٢] قبلهَا[٣].

---

(٣) حَلِمَ الأديمُ: إذا فسد وتثقَّبَ. والحَلَمَة: دودة تكون بين جلد الشاة الأعلى وجلدها الأسفل تبقى في الجلد إذا سُلِخَ، ومنه يقال: حَلِمَ الأديم. ينظر: كتاب الشاء ص٦٥، ونوادر أبي زيد ص٥٥٦، والصحاح ١٩٠٣/٥ (حلم).

(٤) (نحو) مطموسة من: ب.

(٥) عجز بيت من الطويل، لبِشْر بن المغيرة بن المهلب في الحماسة ١٥٠/١،، وصدره:

وَكُلّهُمُ قَدْ نَالَ شِبْعًا لِبَطْنِهِ

وهو له في: عيون الأخبار ٩٠/٣، والزهرة ٦٥٤/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٦٥/١، والمستقصى ٣٧٥/٢، ووفيات الأعيان ٢٨٨/٦، والتذكرة السعدية ص١٠٧، واللسان ١٧١/٨، والتاج ١٣٧/٢١ (شبع)، وبلا نسبة في: العين ٢٦٥/١، وجمهرة اللغة ٣٤٣/١، وتهذيب اللغة ٢٨٤/١، والعضديات ص٥٤، والمحكم ٣٨٥/١، وشرح الفصيح المنسوب إلى الزمخشري ٤٧١/٢، والفائق ٢١٨/٢، والخزانة ٣٦٨/١.

(١) من إيقاع المصدر موقع الاسم قول لبيد (من الوافر):

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

أي: معتركة. ينظر: ديوانه ص٨٦، والكتاب ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٣٧/٣.

(٢) (الكسرة) ساقط من: ب.

وَتلخيصُ الَّتقسيم فِي المتَعَدي وَغَيْر المتَعَدي أنَّ الفِعْل فِي ذَلك / عَلَى ثلاثة أَضْربٍ: ٢٤٧/أ

أَحَدُها: أنْ يتعَدَّى بنفسه.

وَالثاني: [أن][٤] لا يتعَدَّى البتَّة مثل: جَلَسَ، وَقَعَدَ.

وَالثالثُ: أنْ يتعَدَّى تَارَةً بنَفْسه، وَتَارَةً يَلزمُ، كقَولِهِمْ: غَاضَ الماءُ وَغِضْتُهُ، ونَقَصَ الماءُ وَنَقَصْتُهُ، وَرَجَعَ زَيْدٌ وَرَجَعْتُهُ، قَالَ الله تَعَالى فِي المتَعَدي: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾[٥]، وَقَالَ [تعالى][٦]: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[٧] أَيْ: عَلى رَدِّهِ، وَمِنَ اللازمِ قَولُه تَعالى: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ﴾[٨].

وَاعْلمْ أنَّ كل مَا لا يتعَدَّى لا يبنى مِنْهُ لِمَا[٩] لم يُسمَّ فَاعلهُ، وَقَدْ ذَكرنَا ذَلك فِي بَابه[١٠].

وَأمَّا أسْمَاء الفَاعلين مِمَّا لا يتعدى مِنْ (فَعُل يَفْعُل)[١] فَيجيء عَلى (فَعِيل)، نَحْو: ظَرِيفٍ، وَكَرِيمٍ.

وَأمَّا مَا كانَ عَلى (فَعَلَ يَفْعُل)، نَحْو: نَضَبَ يَنْضُبُ، فَالكثير فيه (فَعِل)، نَحْو: نَضِبٍ، وَفَرِحٍ، وَقَدْ جَاء عَلى (فَعُل)، نَحْو: فَطُنٍ، ويَقُظٍ، وَفَرُحٍ، وعَلى (فَاعِل)، نَحْو: فَارِحٍ، وَجَازِعٍ[٢].

---

(٣) ذكر ابن منظور في اللسان ١٧١/٨ (شبع) وجهًا ثالثًا، حيث قال: " إنما هو على حذف المضاف، كأنه قال: ونَيْل شِبْع الفتى لؤمٌ؛ وذلك لأن الشِّبْع جوهر، وهو الطعام المشبع، ولؤم عَرَض، والجوهر لا يكون عرضًا، فإذا قدرت حذف المضاف–وهو النَّيْل–كان عرضًا كلؤم فحسُنَ".

(٤) تكملة من: ب.

(٥) سورة التوبة، من الآية: ٨٣.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) سورة الطارق، من الآية: ٨.

(٨) سورة المنافقون، من الآية: ٨.

(٩) ب: ما.

(١٠) شرح الإيضاح ٣٩٧/٢–٤٠٣.

(١) الأصل : يَفْعَل. تحريف.

وَمَا كانَ عَلى (فَعَلَ يَفْعُلُ، وَيَفْعِلُ) فيجيء عَلى (فَاعِل)، نَحْو: قَاعِدٍ، وَجَالِسٍ، وَالجمْعُ منْهُ عَلى لَفْظ المصدر، نَحْو: قَومٌ قُعُودٌ وَجُلُوسٌ[٣].

[باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ الأفْعَالِ الثلاثيَّة المزيد فيهَا وَمَصَادِرِهَا، زَوَائد الأفعَال الثلاثية عَلى ضَربين: زيَادَةٌ عَلى وَزن الأربعَة تلحقُ بِهَا ببنات[١] الأربعَة، وَزيادَةٌ عَلى وَزن الأربعَة لا تلحقُ بِهَا"[٢].

---

(٢) كذا النص في النسختين، وهو بهذه الصورة فيه اضطراب؛ لعل سببه سقط؛ لأن القياس في (فَعَلَ يَفْعُل) أن يجيء اسم الفاعل منه على (فاعل)، وهو الكثير.

وأما قوله: "وقد جاء على (فَعُل)" فلعله يريد به الوصف عمومًا، وليس باب (فَعَلَ يَفْعُل) فقط؛ لتنوع أمثلته، فالأول من باب (فَعَلَ يَفْعُل)، والثاني من باب (فَعُلَ يَفْعُل)، والثالث من باب (فَعِلَ يَفْعَل).

(٣) ب: آخر الباب.

(١) الأصل : بنات.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢١٥، و(مرجان) ص٥٢٣.

قَالَ الشَّارِحُ: الزيَادَاتُ عَلى الفعْلِ الثلاثي على ضربين: ضَرْبٌ يُقصَد به الإلحَاق ببَنات الأَرْبعَة الأصول، والآخَرُ أن لا يُقصَد به ذلك.

فَالأولُ عَلى ضَرْبين:

أَحَدُهُمَا: أنْ يُزادَ عَلى الكلمة مِنْ جِنْسِ لامِهَا، نَحْو: / شَمْلَلْتُ شَمْلَلَةً، إذَا أَسْرعتَ، وَجَلْبَبْتُه جَلْبَبَةً، أي: أَلْبَسْتُهُ الجلباب، وَالأصْلُ: شَمَلَ وَجَلَبَ، فلمَّا زِدْتَ عَليه لامًا أُخرى لَحِقَ بـ(دَحْرَجَ) وَشَارَكهُ فِي مَصْدَره، فـ(الشَّمْلَلَةُ) وَ(الجَلْبَبَةُ) مِثْل: الدَّحْرَجَةِ، وَالسَّرْهَفَةِ[٣]. ٢٤٧/ب

وَالضَّرْبُ الثاني مِنَ القَسْمَةِ الأُولى: أنْ يَكونَ حَرْف الإلحَاقِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ حُروفِ الكلمة، وَذَلك هُوَ الياء وَالوَاو[٤]، وَيَكونانِ عَقِيبَ الفَاءِ وَعَقِيبَ العَيْنِ [و][٥] أَخيرًا، فَالأول نَحْو: بَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وَحَوْقَلَ حَوْقَلَةً إذَا كَبِرَ، وَالرَّجُلُ حَوْقَلَ، وَأمَّا[٦] (حَوْلَق) فَهْوَ بِمَعنَى قَالَ: لا حَوْلَ وَلا قُوةَ[١]، فَهوَ مِنْ هَذا القَبِيل، وَأَصْلُهُ (حَلَقَ)، وَ[٢]الوَاوُ زَائدَة للإلحَاقِ، وَلَيْسَتْ وَاوَ (حَوْل) عِنْدَ المحققين؛ لأنَّهَا لَوْ كَانَتْ [كذلك][٣] لم يَصحّ الاشْتقاقُ؛ لأنَّ الاشتقَاقَ إنَّمَا يَكونُ مِنَ المفردَاتِ لا مِنَ المركبَاتِ؛ إذْ كان الاشتقَاقُ تَصريفُ الأصْلِ للمَعَاني، وَالمركبُ لَيْسَ بأصْلٍ، وَإنَّمَا (حَوْلَقَ)[٤] مُفْرَدٌ مَوْضُوع عَلى مَعْنَى (لا حَولَ وَلا قُوةَ إلا بالله)، كَمَا أَنَّ قَولكَ: آمين بِمَعْنَى: اللهمَّ اسْتَجبْ، فَـ(آمين) تَرْجَمَةٌ عَنْ جُمْلتين، وَهوَ فِي نَفسِهِ مُفرَدٌ.

---

(٣) السَّرْهَفة: نعمة الغِذاء، وسَرْهَفتُ الرجل: أحسنت غذاءه. اللسان ١٥١/٩ (سرهف).

(٤) قصر الزيادة للإلحاق في الفعل الثلاثي على الياء والواو. وتكون أيضًا بالنون وسطًا نحو: قلنس، وبالألف آخرًا نحو: سلقى. ينظر: اللباب ٢٨٠/٢-٢٨١، والمغني في تصريف الأفعال ص٦٨.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) ب: فأما.

(١) (الحولقة) ذكرها الجوهري ١٤٦٤/٤ بتقديم اللام على القاف، وغيره يقول: حوقلة، بتقديم القاف على اللام. ينظر: النهاية ٤٦٤/١، واللسان ٦٧/١٠ (حلق).

(٢) (و) ساقط من: ب.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) في النسختين: حوقل، والصواب ما أُثبت

وَأمَّا مَا زِيدَ بَعْدَ العَيْنِ للإلحَاقِ فَنَحْو: جَهْوَر، وَأصْلُه مِنَ (الجَهْرِ).

وَأمَّا مَا زِيدَ أخيرًا فَنَحْو: جَعْبَيْتُهُ[٥]، وَسَلْقَيْتُهُ، هُوَ مُلحقٌ بـ(دَحْرَجْتُهُ)، وَمَصْدَره: جَعْبَاةٌ، وَسَلْقَاةٌ، مِثْل: دَحْرَجَةٍ، إلا أنَّ اليَاء قلبَتْ ألفًا لوجود عِلَّةِ القَلْبِ[٦].

فَإنْ قِيلَ: لِمَ لا تَكون الياء فِي (سَلْقَيْتُهُ) أصْلاً، وَتَكون الكلمة مِنْ لَفْظ (قَلَنْسُوَة)؟

قِيلَ: لا يَصحُّ ذَلك؛ لأنَّ (قَلَنْسُوَة) لا مِثْل لَهَا مِنَ الصَّحيحِ حَتى تَكون الوَاو فيهَا أَصْلاً يَنقَلبُ[٧]، وَإذَا لم تَكنِ الوَاوُ فِي / الأصْلِ المشتق مِنْهُ لم تكنْ فِي الفعْلِ لَهُ؛ لأنَّ الفَرْعَ مبني عَلى الأصْلِ. ٢٤٨/أ

فَإنْ قُلتَ: لِمَ لا تَكونُ الوَاوُ للإلحَاقِ[٨]؟

قِيلَ: لَوْ كَانتِ الوَاوُ هُنَا للإلحَاقِ لَوَجَبَ أنْ تَصيرَ إلى الياء لِوقُوعهَا رَابعَةً، وَإذَا لَمْ يَكنْ بُدٌّ مِنْ مَصيرهَا إليها كان إلْحَاقهَا كَغَيْرِ إلحاقٍ، فَمِنْ هَهُنَا وَجَبَ أنْ تَكونَ اليَاء هي المزيدة للإلحاقِ ابْتَداءً.

فَأمَّا (شَيْطَنْتُهُ) فَاليَاء فيه للإلحَاقِ بـ(دَحْرَجْتُهُ)، وَالكلمةُ مِنْ (شَطَنَ يَشْطُنُ) إذَا بَعُدَ، وَالفاعِلُ: شَاطِنٌ[١]، قَال الشاعر:

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السِّجْنِ وَالأغْلالِ[٢]

---

(٥) جَعْبَيْتُهُ: صَرَعتُه. اللسان ١/٢٦٧ (جعب).

(٦) فالياء في (جعبيتُ) و(سلقيتُ) هي أصل للألف في (جعبى) و(سلقى). ينظر: المنصف ١/٤٠، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٩-٢٠٧٠.

(٧) ليس في الأسماء مثل (فَعَلُّلَة). اللسان ٦/١٨١ (قلس).

(٨) أي: بدلاً من الياء.

(١) فوزن (شيطان) على هذا القول: فَيْعَال. ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/١١٥، والحجة للقراء السبعة ٢/٢٢ والمنصف ١/١٠٩، والبيان ١/١٧٧، والتبيان ١/٢.

(٢) ب: أيما شاطن.

وَيقالُ: نَوًى شَطونٌ أَيْ: بَعيدَةٌ، وَ(تَشَيْطَنَ): (تَفَيْعَلَ)[٣]، وَإِذَا كانَ هَذا الاسْمُ مَعْرَفَةً نَظرتَ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا لم يَنْصَرف للتَّعْريفِ وَالتَّأنيثِ لا لأجْلِ الألفِ وَالنُّونِ؛ لأنَّ النُّونَ هُنَا أَصْلٌ عَلى هَذا القَولِ.

وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ مِنْ (شَاطَ يَشِيطُ) إذَا احْتَرَقَ[٤]، وَمِنْهُ قَولُ الأعْشَى:

وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنا البَطَلُ[١]

والبيت من الخفيف، لأمية بن أبي الصلت في شعره ص٢٥٨، وهو له في: جمهرة اللغة ٩٤٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٧/٣، والصحاح ٢١٤٥/٥ (شطن)، واللسان ٢٣٩/١٣ (شطن)، ٨٢/١٥ (عكا)، والبحر المحيط ١٩٣/١، والتاج ١٤١/٣٥ (شطن)، ٣٨/٣٩ (عكا)، وبلا نسبة في: الاشتقاق ص٣٨١، والإبدال لأبي الطيب ١٦٤/٢، والحجة للقراء السبعة ٢٢/٢، ونظام الغريب ص٨٥، وإعراب ثلاثين سورة ص٧.

والمقصود في البيت سليمان بن داود عليهما السلام، وعكاه: شدَّه في الحديد أو الوثاق. ينظر: اللسان ٨٢/١٥ (عكا).

(٣) ب: تفعَّل.

(٤) جاء في المنصف ١٠٩/١: "ووجه الاشتقاق فيه من (تشيَّط) أنهم قد قالوا: غَضِبَ فاستشاط، أي: احتدَّ والتهب في الغضب، وتشيَّط بمعناه، وهذا المعنى موجود في الشيطان؛ لأن الالتهاب في الغضب مُشَبَّه بالجنون والتخبُّط، قال الله تبارك وتعالى: ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ وهذا واضح لا خفاء فيه".

والقولان اللذان أوردهما أبو البقاء في أصل اشتقاق (شيطان) في: الكتاب ٢١٧/٣-٢١٨، والمقتضب ١٣/٤، والأصول ٨٦/٢، وجمهرة اللغة ٨٦٧/٢، وشرح السيرافي للكتاب ٩٠/٤أ، وتهذيب اللغة ٢١٤/١١، والمنصف = = ١٠٩/١، والصحاح ٢١٤٥/٥ (شطن)، ومقاييس اللغة ١٨٤/٣-١٨٥، واللسان ٢٣٨/١٣ (شطن)، والتاج ١٤١/٣٥ (شطن).

وفي البحر المحيط ١٩٣/١، وائتلاف النصرة ص٩٢ القول الأول قول البصريين، والثاني قول الكوفيين.

(١) عجز بيت من البسيط، من معلقته، في ديوانه ص٦٣، وصدره:

قَدْ نَخْضِبُ العَيْرَ مِنْ مَكْنُونِ فَائِلِهِ

وهو له في: الحيوان ٤٦٦/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣٢٣/١، والزاهر ٤٦١/١، ٥٠/٢، وشرح القصائد التسع ٧٢٩/٢، وأمالي القالي ٢٤٧/٢، والعضديات ص١٩٤، والمحكم ٤٢١/١٠، وشرح القصائد العشر ص٤٤٥، وشرح المفصل ٦٤/٥، والتاج ٢٢٨/١٩ (شيط)، ١١٥/٣٠ (فيل). وبلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة ٢٢/٢، المخصص ٤٢/٢، والبحر المحيط ١٩٣/١.

والفائل: عرق يجري من الجوف إلى الفخذ، ومكنون الفائل: الدم، ويشيط: يهلك. يقول: إنا حُذَّاق بالطعن، فنطعن في الفائل وهو مَقْتَل. ينظر: المخصص ٤٢/٢، وشرح القصائد العشر ص٤٤٥.

فَعَلى هَذا تكونُ الألفُ وَالنُّونُ فيه زَائدتين، فَلا يَنْصرفُ فِي المعْرِفَةِ لَهُمَا وَللتَّعْريفِ، وَ[٢]الياء عَلى هَذا أصْلٌ، وَوَزْنه (فَعْلان).

قَالَ أبو عَلي: **"وَأمَّا مَا كانَ عَلى وَزنِ الأربعَةِ وَلَيْسَ مُلحقًا فثلاثة أبنيَة، وَذَلك: (أَفْعَل) وَ(فَعَّل) [وفاعَل][٣]..."[٤] إلى آخر البَابِ.**

قَالَ الشَّارِحُ: هَذه الزيَادَاتُ لَيْسَت للإلحَاقِ؛ لأنَّ كل وَاحدٍ مِنهَا[٥] دَخَلَ لِمَعْنًى مُغَايرٍ لِمَعْنَى الفعْلِ قَبل هَذه الزِّيَادَة، وَمَا كانَ كذلك[٦] لا يَكون للإلحَاقِ؛ لأنَّ المزيدَ للإلحَاقِ لا يُقْصَدُ مِنْهُ إلا تكثير الكلمة حَتَّى تَلحقَ بأصلٍ / أكثر مِنْ أصْلهَا، نَحْو: جَلْبَبَ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى (جَلَبَ)، وَلَوْ جَازَ أنْ يُجعَلَ كل زَائد[٧] مُلحقًا لَوَجَبَ أنْ يَكونَ الزائدُ فِي (اسْتَخْرَجَ) للإلحَاقِ، وَهَذا مُحَالٌ؛ إذْ لَيْسَ فِي الأفْعَالِ أصْلٌ عَلى هَذه الزِّنَةِ حَتى يَكونَ (اسْتَخْرَجَ) مُلحقًا به، فَمِمَّا جَاء لِغَيْرِ الإلحَاقِ:

٢٤٨/ب

(أَفْعَل)[١] وَهْوَ عَلى أَرْبعَة أَوْجُه[٢]:

أَحَدُهَا: أنْ تَكونَ الهمْزَةُ فيه للتعدِيَةِ، نَحْو: كَرُمَ وَأَكْرَمْتُهُ، وَإذَا كانَ للتعديَةِ لَمْ تَكنْ للإلحَاقِ، وَكذلكَ لا يَجِيء مَصْدَرُهُ عَلى مِثَالِ (فَعْلَلَة) وَالملحقُ يَجِيء عَلى ذَلكَ ليكونَ مِثْل (الدَّحْرَجَة)، بَل مَصْدَرُهُ الإفعَال[٣]، نَحْو: الإكْرَامِ.

---

(٢) (و) ساقط من: ب.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) التكملة وفيها: " وليس ملحقًا به...". (فرهود) ص٢١٥، و(مرجان) ص٥٢٤.

(٥) الأصل : منهما.

(٦) الأصل : ذلك.

(٧) ب: جائز.

(١) تنظر معاني (أفعل) في: الكتاب ٥٩/٤، وأدب الكاتب ص٤٦٢، والأصول ١١٧/٣، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٢٨٤-٢٨٥، وشرح المفصل ١٥٩/٧، وشرح الشافية ٨٣/١.

(٢) قال أربعة أوجه، وذكر ستة.

(٣) الأصل: للإفعال.

وَالوَجْهُ الثاني: أنْ تَكونَ الهمْزَةُ دَالةً عَلى قُرْبِ مَعْنَى الفعْلِ، نَحْو: أَحْصَدَ الزَّرْعُ، أَيْ: حَانَ[٤] له أنْ يُحْصَدَ، وَأَرْكَبَ المهْرُ، أَيْ: حَانَ[٥] له أنْ يُرْكَبَ.

وَالوَجْهُ الثالثُ: أنْ يَكونَ المعْنَى وُجود الشَّيء وَالدُّخول فيه، كَقَولك: أَحْمَدْتُ الرَّجُلَ إذَا أَصَبْتَهُ مَحْمُودًا، وَأَصْبَحْنَا: دَخَلْنَا فِي الصَّبَاحِ[٦]، وَأَفْجَرْنَا: دَخَلْنَا فِي الفَجْرِ، وَمنهُ قَول الشَّاعِرِ:

فَمَا أَفْجَرَتْ حَتَّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلاجِيمَ عَيْنِ ابْنَيْ صُبَاحٍ نَثِيرُهَا[٧]

يَصف حَمِيرَ الوَحْشِ، وَأَهَبَّ: أَيْقَظَ ، وَالعَلاجِيمُ: جَمْع عُلْجُوم [وهو الضفدع][٨]، والعَيْن هَهُنَا[١] [عين الماء][٢] وابْنَا [صُبَاحٍ][٣]: صَائدان، وَأَضَافَ العَيْنَ[٤] إليهما لملازمتهما إيَاهَا[٥]، ونَثيرُهَا : المتَبدِّد مِنَ الحُمر[٦]، وَهْوَ (فَعِيل) مِنَ النَّثر، وَالمعْنَى: أنَّ الحُمرَ[٧] لم تَرِدِ الماءَ حَتى طلعَ عَليهَا[٨] الفَجْر، فَلمَّا أَحسَّتْ بذلك صَخِبَتْ وَتَبَدَّدَتْ خوفًا مِنَ الصَّائدِ حَتى أَيْقظت[٩] الضَّفَادعَ، وَ(نَثِيرُهَا) فَاعِل (أَهَبَّ)، وَ(عَلاجيمَ) مَفْعُوله.

---

(٤) ب: جاز.

(٥) ب: جاز.

(٦) ب: المصباح.

(٧) البيت من شواهد التكملة ص٢١٦، من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢٤٦/١، وهو له في: الشيرازيات ٣٤٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٥/٢، والمصباح ١٥٠٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦١٣، وبلا نسبة في: المحكم ٣٩٥/٧، ١٣٨/١٠، والمخصص ٤٩/٩، وشرح المفصل ١٠٤/٧، واللسان ٤٥/٥، والتاج ١٦٦/١٣ (فجر).

(٨) تكملة من: ب.

(١) ب: هنا.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) (العين) ساقط من: ب.

(٥) ب: إيا.

(٦) ب: الخمر.

(٧) ب: الخمر.

(٨) (عليها) ساقط من: ب.

وَالوَجْهُ الرابعُ: / أنْ يَكونَ (أَفْعَل) و(فَعَل) بِمَعْنًى، نَحْو: قِلْتُه البَيْع وَأَقَلْتُه[10]، فَأمَّا قَولُ ذِي الرُّمَّةِ: ٢٤٩/أ

وَقَفتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ[11]

فَمعْنَاهُ: دَعَوتُ لَهُ بالسُّقْيَا ، وَيُقَالُ: سَقَيْتُه وَأَسْقَيْتُهُ بِمَعْنًى[12]، وَبَعْضُهُمْ يُفَرِّقُ بَيْنهمَا، فَيقول: سَقَيْتُه لِسَقْيِهِ، وَأَسْقَيتُهُ: جَعَلتُ له مَاءِ يَشْرِبُ منه، وَاسْمُه: السِّقْيُ –بالكَسْرِ– مثل: الشِّرْب[1].

وَالوَجْه الخَامِسُ: أنْ تَكونَ للسَّلبِ[2]، كقولك: أَعْتَبْتُهُ، أي: أَزلتُ عَتْبَاهُ.

وَالسَّادِسُ: أنْ يَكونَ للفَرْقِ بَيْن مَعْنَيين، [نَحْو][3]: صَحَا السَّكْرانُ[4]، وَأَصْحَتِ[5] السَّمَاءُ[6]، فَأَصْحَتِ السَّمَاءُ أي: انْكشفَ عَنْهَا الغَيْمُ، وَلَمَّا كانَ الانْكشافُ عَنْهَا أَكثر مِن انْكشافِ السُّكْر زَادُوا الهمْزَة.

---

(٩) الأصل : نفظت، ب: سقطت، وهو تصحيف.

(١٠) ينظر: الكتاب ٦١/٤، وأدب الكاتب ص٤٣٥، وفعلت وأفعلت للزجاج ص١٠٨، والأصول ١١٧/٣، والأفعال للسرقسطي ٥٤/٢.

(١١) البيتان من الطويل، أولهما مطلع قصيدة له في ديوانه ٨٢١/٢، وهما له في: الكتاب ٥٩/٤، والمجاز ٣٥٠/١، والنوادر ص٥٤٠، وطبقات ابن سلام ٥٥٦/٢-٥٥٧، وأدب الكاتب ص٤٦٢، والمخصص ١٦٩/١٤، والحماسة البصرية ١٢٤٥/٣، وشرح الشافية ٩١/١-٩٢، والتذكرة الفخرية ص٨٠، واللسان ٣٩١/١٤ (سقي)، وبلا نسبة في: المخصص ١١/١٢.

(١٢) ينظر: الكتاب ٥٩/٤، وفعلت وأفعلت للزجاج ص٨٨، والأصول ١١٧/٣، والأفعال للسرقسطي ٤٩٩/٣، والمخصص ١٦٩/١٤.

(١) ممن فرّق بينهما الأصمعي، وأبو زيد، جاء في النوادر ص٥٤٠: "قال الأصمعي: هما يفترقان، وهذا الذي أذهب إليه، قال معنى سقيتُه: أعطيتُه ماءً لسقيه، ومعنى أسقيتُه: جعلت له ماء يشربه، أو عَرَّضتُه لذلك أو دعوت له به، كل هذا يحتمله هذا اللفظ". وينظر: المجاز ٣٥٠/١، وتفسير الطبري ٥٠٦/٧.

(٢) الأصل : للسبب.

(٣) تكملة من: ب.

وَأمَّا (**فَعَّل**)[٧] مثل: عَلَّمَ، وَكَرَّمَ، فَلَيْسَ للإلحاقِ بَل هُوَ إمَّا للتَّعْديَة، وَإمَّا للتَّكثيرِ، وَإمَّا للنَّسبَةِ، وَإمَّا بِمَعْنَى (أَفْعَل)[٨]، وَمَصْدره (التَّفْعِيل)، نَحْو: التَّكْلِيمِ؛ فالتاء عِوَض مِنَ التَّشديدِ فِي الفعْلِ، وَالياء بمنزلة الألفِ فِي (إكْرامٍ) وَ(إعْلامٍ). فَأمَّا قَولُ الشاعِرِ:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَينْ[٩]

ففيه قَولان[١]:

أَحَدهُمَا: الهمْزَة أصْلٌ[٢]، من[٣] قَولُ النابغة:

---

(٤) ب: السكر.

(٥) ب: صحت.

(٦) ينظر: فعلت وأفعلت للزجاج ص٩٥، والأفعال للسرقسطي ٣/٤٠٠-٤٠١.

(٧) تنظر معاني (فَعَّل) في: الكتاب ٤/٥٨، وأدب الكاتب ص٤٦٠، والأصول ٣/١١٦، وشرح المفصل ٧/١٥٩، وشرح الشافية ١/٩٢.

(٨) الأصل : "وإما التكثير وإما النسبة وبعده وإما معنى (أَفْعَل) وأما (فعَّل) مثل: عَلَّمَ وَكَرَّمَ، فليس للإلحاق بل هو للتعدية، وإما بمعنى (أَفْعَل) ومصدره (التَّفْعِيل)". سبق نظر.

(٩) البيت من شواهد التكملة ص٢١٥، من السريع، وقال بعضهم إنه من الرجز، وأنكر البغدادي في الخزانة ٢/٣١٣ أن يكون من الرجز، وهو لخِطام بن نصر المجاشعي في: الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، ٤/٢٧٩، وتحصيل عين الذهب ص٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٨٣، والمصباح ٢/١٥٠١، وشرح شواهد الإيضاح ص٦١١، = = والمقاصد الشافية ٧/٢٥٦، والخزانة ٢/٣١٣، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش ٢/٥٢٣، والمقتضب ٢/٩٥، ٤/١٤٠، ٣٥٠، ومجالس ثعلب ١/٣٩، والأصول ٣/١١٥، وجمهرة اللغة ٢/١٠٣٦، ومجالس العلماء ص٥٨، وضرورة الشعر ص١٦٠، والإغفال ١/١٠٩، والبصريات ١/٥٣٨، والبغداديات ص٣٩٨، والمسائل المنثورة ص١١٣، والمنصف ١/١٩٢، والخصائص ٢/٣٦٨، والمرتجل ص٢٣٤.

وصف ديارًا خلت من أهلها، إلا أن آثارها باقية لم تتغير، والصاليات: الأثافي، وهي الأحجار التي ينصب عليها القِدْر، وككما: كمثل، وضع الكاف موضع (مثل)، فأدخل عليها الكاف تشبيهًا لها بها، ويُؤثفين: يُنْصبن للقدر، يقول: سواد الأثافي باقٍ كما كانت وهي أثافيّ مستعملة. ينظر: تحصيل عين الذهب ص٦٩.

(١) ينظر: الإغفال ١/١١٠، والمنصف ١/١٩٣، وتحصيل عين الذهب ص٦٩، وشرح شواهد الإيضاح ص٦١١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٨٣-٨٨٤، والمصباح ٢/١٥٠١-١٥٠٥، والانتخاب ٤/٥٨٤-٥٨٥، والخزانة ٢/٣١٦، وشرح شواهد شرح الشافية ص٥٩.

(٢) من: أثَّفَ يُأثِّفُ تأثيفًا. ينظر: الصحاح ٤/١٣٣٠ (أثف).

وَلَو تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالرِّفَدِ[٤]

أَيْ: أَحَاطوا بك[١]، فَوزنُه: تفَعَّلَكَ[٢]، وَيُؤَثْفَينْ: يُفَعْلَيْنَ[٣]، وَالياء فيه زائدَةٌ[٤].

وَالثَّاني: هي زَائدَة، وَالياء[٥] لامُ الكلمَة، يقالُ: ثَفَّيْتُ القِدْرَ أي: جَعلتُ لَهَا أُثْفِيَّة، وَوَزنه: يُؤَفْعَلْنَ، وَهَذا مِنَ الشذوذ[٦]، جَاء هَهُنَا كَمَا جَاء (يُؤَكْرِمُ)[٧] فِي[٨] (يُكْرِمُ)، وَفيه كَلامٌ يَأتِي فِي التَّصريفِ إنْ شَاء الله[٩].

---

(٣) ب: ومن ذلك.

(٤) عجز بيت من البسيط، للنابغة الذبياني من معلقته، في ديوانه ص٢٦، وصدره:

لا تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لا كِفَاءَ لَهُ

وهو له في: المعاني الكبير ٨٥٢/٢، ١١٣٠، وجمهرة اللغة ١٠٣٦/٢، وشرح القصائد التسع المشهورات ٧٦٣/٢، وتهذيب اللغة ١٠٨/١٠، ١٠٨/١٥، وسر الصناعة ١٧٣/١، والمنصف ١٩٣/١، ١٨٥/٢، وشرح الأشعار الستة الجاهلية ٢٣٤/٢، وشرح القصائد العشر ص٤٦٣، والحلل ص١٧٤، وأساس البلاغة ٢٠/١، واللسان ٤/٩ (أثف)، ١١٤/١٤ (ثفا)، والخزانة ٣١٦/٢، وبلا نسبة في: إعراب القرآن للنحاس ٣١١/٥، والصحاح ١٣٣١/٤ (أثف).

وقوله: (لا تقذفني بركن لا كفاء له) خطاب للنعمان بن المنذر، أي: لا ترميِّني بنفسك، فإنه لا مِثْل لك، والركن كناية عن الشدة والقوة، وقوله: (تأثَّفك) أي: اجتمعوا حولك واحتوشوك، مثل الأثافي، متعاونين علي، و(الرِّفَد): أن يترافد عليه أعداؤه الذين وشوا به، أي: يتعاونون عليه، فالأعداء على هذا أعداء النابغة، وفيه معنى آخر، وهو: لا ترميني بما لا أطيق منك، ولا يكافئك فيه أعداؤك، ولو أحاطوا بك متعاونين عليك. ينظر: شرح الأعلم بحاشية الديوان (طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم).

(١) (بك) مطموسة في: ب.

(٢) الأصل : فعلك.

(٣) ب: وتؤثفين تفعلين.

(٤) وتخريج البيت على هذا الوجه أولى؛ لأنه لا ضرورة فيه. ينظر: المنصف ١٨٤/٢.

(٥) الأصل : واللام.

(٦) والقياس: يُثْفَيْنَ، لكنه جاء على الأصل ضرورة. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٣/٢، والخزانة ٣١٦/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص٥٩.

(٧) منه قول الراجز:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وَمِنَ التَّكثير: / قَطَّعتُهُ، أَيْ: أَكثرتُ ذَلك فيه. ٢٤٩/ب

وَأَمَّا النَّسْبَةُ فمثل[١٠]: كَذَّبتُه وَفَسَّقتُه، أَيْ: نَسَبْتُ ذَلك إليه، وَإِنْ لم يَكونَا.

وَأَمَّا (**فَاعَل**)[١١] فَلَيْسَتِ الألفُ[١٢] فيه للإلحَاقِ، بَل لأَمْرينِ آخرينِ:

أَحدُهُما: أنْ تَكونَ دَالة عَلى وقُوع الفعْلِ مِن اثْنَين فَصَاعدًا، نَحْو: قَاتَلتُهُ، وَصَاحبتُهُ، وَمَصْدَرُهُ: المقَاتَلة وَالقِيتَال، وَلو كَانَتْ للإلحَاقِ لكانَ المصْدَرُ عَلى (فَعْلَلَةٍ) كـ(الدَّحْرَجَةِ)، فَلمَّا جَاء عَلى (قِتَالٍ) وَ(قِيتَالٍ)[١] و(مُقَاتَلَةٍ) وَلم يَكنْ فِي الرُّبَاعي مِثلهُ[٢] امْتَنَع أنْ يَكونَ للإلحَاقِ.

وَالوَجْه الثاني: أنْ يَكونَ (فَاعَل) و(فَعَل) بِمَعْنًى، نَحْو: سَافَرَ الرَّجُلُ، وَعَافَاهُ اللهُ.

وَلا تَكونُ الألفُ فِي الحشْوِ للإلحَاق بِحَالٍ.

فَأَمَّا وقُوعهَا طَرَفًا نَحْو: جَعْبَى، وَسَلْقَى فَهي بَدَلٌ من حَرْف الإلحَاقِ، وَقَدْ ذَكرناهُ قَبْل[٣].

ينظر: المقتضب ٩٦/٢، والأصول ١١٥/٣، وعلل النحو ص٥٥٩، والمنصف ٣٧/١، ١٩٢، ١٨٤/٢، والخصائص ١٤٤/١، والخزانة ٣١٦/٢.

(٨) ب: من.

(٩) ص٥٤٠.

(١٠) الأصل : قيل.

(١١) تنظر معاني (فَاعَل) في: الكتاب ٦٨/٤، وأدب الكاتب ص٤٦٤، والأصول ١١٦/٣ وشرح المفصل ١٥٩/٧، وشرح الشافية ٩٦/١.

(١٢) (وأما (فَاعَل) فليست الألف) ساقط من: ب.

(١) (قتال) أصلها: قيتال، حذفت الياء تخفيفًا. ينظر: الكتاب ٨٠/٤، وشرح السيرافي للكتاب ٩٨/٥ب، وشرح المفصل ٤٨/٦.

(٢) ب: مثل.

(٣) ص٢٧٥.

[باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة من غير أن تكون بها على وزن بنات الأربعة]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ الزوَائد اللاحقَة لبنَاتِ الثلاثة مِنْ غَيْر أنْ تَكونَ بِهَا[1] عَلى وَزنِ بنَاتِ الأَربعَة، وَذَلك مَا سَكنتْ أَوَائلُهُ فَاجتلبتْ لَهَا هَمْزَة الوَصْلِ لَذلك وَهي ثَمَانية أبنيَة، فَمَا كانَ مِنْ ذَلك [على][2] **(انْفَعَلَ) فَهو مُطَاوِعُ (فَعَل)**[3] **وَلا يَكونُ مُتعديًا إلى المفعولِ به أَبَدًا"**[4].

قَالَ الشَّارِحُ: الأمْثَلةُ المذكورَةُ تنقسم قِسْمين:

---

(١) ب: فيها.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) (فعل) ساقط من: ب.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢١٧، و(مرجان) ص٥٢٧.

أَحدُهُمَا: يَستَوي[٥] فِي الزِّنَةِ، وَهي ثلاثة، وَهي: (انْفَعَلت)[٦]، وَ(افْتَعَلت)[٧]، وَ(افْعَلَلت)، فَكل هَذه يَسْكن ثَانيها، وَتُزادُ فِي أَوَّلِهَا الهمْزَة، وَيُفتحُ مَا بَعْدَ السَّاكنِ.

فَأمَّا (**انْفَعَلْتُ**)[٨] فَهْوَ مُطَاوع (فَعَلْتُ)، وَمَعْنَى المطَاوعَة: قبولُ المَحلِّ أثر الفعْلِ الملاقِي له[٩]، وَأصْلُهُ أنْ يَكونَ فِي أفْعَال العِلاجِ[١٠]، مِثل: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَقَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ، وَلا يَكونُ / الفعْلُ الأول إلا مُتَعديًا، وَسَببُ[١١] ذَلك أنَّ الفعل إذَا كانَ مُتَعديًا عَلاجًا لاقَى المَحَلَّ فَيُحدثُ فيه أَثَرًا، نَحْو: الانْكسَارِ وَالانْقطَاعِ، أي: صَارَ فِي نَفْسه مُنْكسرًا مُنْقطعًا، وَهْوَ نَظيرُ بناءِ الفعْلِ لِمَا لم يُسَمَّ فَاعله، نَحْو: كُسِرَ القَلَمُ، فإنَّه كانَ قَبلُ مَنْصوبًا بـ(كَسرتُ)، فَصارَ مَرْفوعًا بـ(كُسِرَ)، وَكذلك: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ؛ فِي أنْ لم يَبْقَ له مَفْعولٌ، وَصارَ هُوَ الفَاعِلَ.

٢٥٠/أ

وَليسَ كل فعْلٍ مُتعدٍّ يَكونُ لهُ مُطَاوِع، ألا تَرى أنَّك إذَا قُلتَ: عَرَفْتُ زَيدًا لم يَكنْ له مُطَاوِع، فَلا تَقول: فَانْعَرَفَ؛ لأنَّ زيدًا بِمَعْرفتكَ إيَّاهُ لم يَتَأثر بها، بل مَعْنَاهُ: صِرْتُ أنا عَارِفًا لَهُ[١]، وَهَكذا (عَلِمْتُهُ).

فَإنْ قِيلَ: فَقَولكَ: (لَمَسْتُهُ) فِعْلٌ مُتَعدٍّ، وَهْوَ[٢] مُعَالجَة الملموس، أَفَيقالُ: فَانْلَمَسَ؟

---

(٥) الأصل : تستوى.

(٦) الأصل :انفعل.

(٧) ب: انفعلت.

(٨) تنظر معاني (انْفَعَل) في: الكتاب ٧٦/٤-٧٧، وأدب الكاتب ص٤٥٧، والمقتضب ٢١٤/١، والأصول ١٢٦/٣، والمنصف ٧١/١، وشرح المفصل ١٥٩/٧، وشرح الشافية ١٠٨/١.

(٩) ب: به.

(١٠) أي من الأفعال الظاهرة. شرح الشافية ١٠٨/١.

(١١) ب: فسبب.

(١) ب: به.

(٢) ب: وهي.

قِيلَ: لا ؛ لأنَّ لَمْسَكَ الملموسَ لا يُحدِثُ فيه أثرًا، بل هو باقٍ عَلى مَا كانَ عَليه، وَإنَّمَا حَدَثَ الفعلُ فِي نَفْسِ اللامس فقط، وَكَذا لا يُقالُ: عَدِمتُ الشيء فَانْعَدمَ؛ لأنَّ مَعْنَى (عَدِمْتُهُ): وَجدته مَعْدومًا، وَلم[3] يتأثر الشيءُ الذي عَدِمتَه بِعَدمكَ إيَّاهُ.

وَأمَّا (شَوَيْتُ اللحْمَ) فَإنَّه يقال فيه: فَانْشَوَى، وَهَذا عَلى قياس البَابِ، وَأمَّا (اشْتَوَى) فَقَدْ يَكونُ بِمَعْنَى (شَوَى)، يقالُ: شَوَيْتُ اللَّحْمَ وَاشْتَوَيْتُهُ[4].

وَأمَّا (أَفْعَلتُ) فَلا يَكونُ مُطَاوعُه (انْفَعَلَ) بَل (فَعَلَ)، كَقولكَ: أَضْرَبتُ زيدًا فَضَرَبَ[1]، أَيْ: قَبِلَ تَمْكيني إيَّاهُ مِنَ الضَّربِ [فَضَرَبَ][2]، وَكَذا (أَعْلَمْتُهُ فَعَلِمَ[3])، أَيْ: صَارَ عَالِمًا.

فَإنْ قِيلَ: لم لا يَكونُ مُطَاوِعِ (أَفْعَلتُ): (انْفَعَلَ)[4]، و(فَعَل) أثر قَبول الفعل كـ(انْفَعَلَ)؟

---

(٣) ب: وإن لم.

(٤) ب: واشويته.

ومن الاستقراء فإن (اشتوى) يأتي على ثلاثة معانٍ:

أحدها: أن يكون (افتعل) بمعنى (فَعَل)، فيقال: اشتويت اللحم بمعنى شَوَيته، وهذا المعنى هو الذي ذكره أبو البقاء هنا. وينظر: الكتاب ٤/٧٣-٧٤، وشرح المفصل ٧/١٦٠.

والثاني: أن يفيد (افتعل) معنى الاتخاذ، فيقال: اشتوى القومُ، أي: اتخذوا شِواءً، ينظر: الكتاب ٤/٧٣، وأدب الكاتب ص٤٦٩، والمقتضب ٢/١٠٢، والمخصص ١٤/١٨٢، وشرح المفصل ٧/١٦٠، وشرح الشافية ١/١٠٩.

والثالث: أن يكون (افتعل) مشاركًا لانفعل في المطاوعة لفَعَل، فيقال: شويته فاشتوى، وهذه لغة نقلها سيبويه عن بعض العرب، ينظر: الكتاب ٤/٦٥، والمقتضب ٢/١٠٢، والأصول ٣/١٢٦، والمنصف ١/٧٣، = = والمخصص ١٤/١٧٥، وقال عنها أبو بكر ابن الأنباري: وهذه عندي لغة شاذة لا يُؤخذ بها، ووصفها ابن الشجري بأنها لغة رديئة. ينظر: الزاهر ٢/٧٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧٤.

(١) ب: أضربت زيدًا عمرًا فضرب.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) الأصل : فانعلم.

(٤) الأصل : وانفعل.

قِيلَ: إنَّ (أَفْعَلتُ) مَنْقولٌ بالهمْزَةِ / إلى التَّعَدي، فَإذَا جَعلتَ له فعْلاً مُطَاوعًا بزيادَةٍ لم يَكنْ أنْ تَجْمعَ له بَيْن الهمْزَة التي هي فِي سَبَبِ المطَاوعَةِ وَبَيْنَ الزيادَة الحادثَةِ فِي فعْلِ المطَاوعَةِ. ٢٥٠/ب

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالوا: أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ.

قِيلَ: (أَطْلَقتُهُ) هَهُنَا نَائبٌ عَنْ (طَلَقْتُهُ)، عَرفنَا ذَلك باسْتِوَاء الأصُولِ وَبالقِياسِ، وَغَيْر مُمْتَنعٍ أنْ يَنوبَ فِعْلٌ عَنْ فِعْلٍ آخَر، ألا تَرَى أنَّ (تَرَكَ) نَائبٌ عَنْ (وَذِرَ)، وَ(وَدَعَ)، وَ(افْتَقَرَ) نَائبٌ عَنْ (فَقُرَ)، وَ(ارْتَفَعَ) عَنْ (رَفُعَ)[٥]، وَمَا هو عَلى خلاف قياسِ الأصُولِ يُقتصَر فيه عَلى المسْمُوع وَتأويله إلى أنْ يلحق بالأصُول، وَلو طُرِدَ لكانَ ذَلك وَضْعًا للغَةِ ابتداءً.

فَأمَّا مَا جَاء فِي الشعْرِ مِنْ قَولِهِ: مُنْهَوٍ وَمُنْغَوٍ[١] ، فـ(أَهْوَى) وَ(أَغْوَى) نَائِبٌ فيه عَنْ (غَوَيته) وَ(هَوَيته)[٢] كما ذَكرنَا، وَكانَ أبو العبَّاس المبرد يَردُّ هَذا الشعْر من أجْلِ هَذا وَأمْثَاله[٣]،

---

(٥) ينظر: الكتاب ٣٣/٤، والمرتجل ص١٥٠.

(١) جاءت هاتان الكلمتان في بيتين من قصيدة واحدة (من الطويل) ليزيد بن الحكم الثقفي يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص، وهما:

فَلَمْ يُغْوِنِي رَبِّي فَكَيْفَ اصْطِحَابُنَا ... وَرَأْسُكَ فِي الأَغْوَى مِنَ الغَيِّ مُنْغَوِي

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاي طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

ينظر: شعره ص٢٧٦، والبصريات ٢٨٩/١، والخزانة ١٣٣/٣.

(٢) لأن (منهوي)، و(منغوي) اسما فاعل من (هوى)، و(غوى)، وهما غير متعديان، فجعل الشاعر (منفعل) مطاوعًا لفَعَلَ، وهو غير متعدٍّ هنا، فذهب أبو علي إلى أنه من ضرورة الشعر، وأما الجوهري فذهب إلى أن (هوى)، و(غوى) بمعنى: (انْهَوى) و(انغوى)، وأما أبو البقاء فذكر أن (أهوى) و(أغوى) المتعديان نائبان عن (هوى)، و(غوى)، واختار هذا التخريج ابن عصفور والسيوطي، ينظر: المنصف ٧٢/١-٧٣، والصحاح ٢٥٣٨/٦ (هوى)، والممتع ١٩٢/١، والخزانة ٣٤٤/٥، والهمع ٢٧/٦.

(٣) ينظر: الخزانة ٣٤٤/٥، وردَّ المبرد أيضًا قوله: كم موطن لولاي... لمجيء الضمير المتصل بعد (لولا)، وذهب إلى أن (لولا) لا يأتي بعدها إلا المنفصل، فيقال: لولا أنا. ينظر: الكامل ١٢٧٨/٣، والأصول ١٢٤/٢، والنكت ٦٦٤/١، وأمالي ابن الشجري ٢٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/١، وشرح الكافية الشافية ٧٨٥/٢.

وَقَالَ[٤]: لا وَجْه لرَدِّه؛ فإنَّ الشَّاعِرَ عَربِي وَقَدْ صَحتِ الروَايَة به، وَأجَازَه الأصْمَعي وَسيبويه، وَتَأوِيله مَا ذكرناه.

فَأمَّا قولُ امْرئ القيس:

فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابَكِ تَنْسُلِ[٥]

ففيه قولان[١]:

أَحَدُهُما: أنَّ أصْله (فَتَنْسَلّ)، ثم أبدل من اللام الآخرة ياء، وَعَلى هَذا تَكونُ الروَاية بفتح السِّينِ.

وَالقَولُ الثاني: هو بضمِّ السِّين، وَهْوَ مِنْ: نَسَلَ الطائر إذَا سَقَطَ رِيشُه، وَفِي هَذا مُرَاعاة المعْنَى لا مُرَاعَاة المطَاوَعَة[٢].

وَأمَّا (**افْتَعَلتُ**)[٣] وَهْوَ[٤] المثالُ الثَّاني فَيجيء عَلى خَمْسةِ أضْرُب:

---

(٤) أي أبو علي الفارسي. ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١١٠٤/٢.

(٥) عجز بيت من الطويل، من معلقته، في ديوانه ص١٣، وصدره:

وَإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ

وهو له في: المعاني الكبير ٤٨٢/١، والزاهر ٤٣٢/١، وشرح القصائد السبع ص٤٦، وشرح القصائد التسع ١٢٥/١، والأغاني ٨٥/٩، وشرح الأشعار الستة ٣٦/١، وشرح القصائد العشر ص٤٧، وأساس البلاغة ١١٧/١، وشرح نهج البلاغة ٣٤٩/٦.

ومعنى: فَسُلِّي ثيابي من ثيابك: قلبه من قلبها، أي: خلصي قلبي من قلبك. ينظر: شرح القصائد العشر ص٤٨.

(١) لم أقف على القول الأول إلا في: الارتشاف ٣١٤/١، والبرهان في علوم القرآن ٣٨٩/٣، أما القول الثاني فقد ورد في: العين ٢٥٧/٧، والمعاني الكبير ٤٨٢/١، والزاهر ٤٣٢/١، وشرح القصائد السبع ص٤٦، وشرح القصائد التسع ١٢٥/١، وتهذيب اللغة ٢٧٩/١٤، وشرح القصائد العشر ص٤٧، واللسان ٣٣٧/٩ (نظف)، والبحر المحيط ١١٧/٢.

وذكر الزوزني وجهًا ثالثًا؛ حيث قال: "ومنهم من رواه (تنسلي) وجعل الانسلاء بمعنى التسلي". ينظر: شرح المعلقات السبع ص١٣.

(٢) لأن (تَنْسَلُّ) على القول الأول مطاوع (لِسَلَّ)، أما على القول الثاني (فتنسُلِ) ليس مطاوعًا (لنَسَلَ).

أَحَدهَا: أنْ يَجِيء[٥] بِمعْنَى (انْفَعَلَ) وَيَجِيء البنَاءان جَمِيعًا، نَحْو: غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ وَانْغَمَّ، وَكلاهُمَا مَسْمُوع، وَوَجْهُ ذَلك أنَّهُمَا اشْتَرَكا فِي أَنَّهُمَا / أثر فِي[٦] فعْلٍ آخَر، فَالتاء وَالنُّونُ هنَا مَتَقاربَان[٧].

٢٥١/أ

وَالثاني : ألاَّ يُسْمع فيه إلا (افْتَعَلَ)، وَهْوَ بِمعْنَى (انْفَعَلَ)، كَقَولك : طَرَدْتُهُ فَاطَّرَدَ، وَلا يُقالُ: انْطَرَدَ[١].

وَالثالثُ: أنْ يَكونَ بِمعْنَى (فَعَلَ)، نَحْو: قَطَعَ وَاقْتَطَعَ، وَسَلَّ السَّيْفَ وَاسْتَلَّهُ، قَالَ أبو العباس: و[٢]زيَادةُ التاء هَهُنَا تَدلُّ عَلى قوة المعْنَى[٣]، وَلَيْسَتْ هَذه القوة مَوجُودة فِي (فَعَلَ)، ألا تَرَى أنَّ (اكْتَسَبَ) يَخْتصُّ بالسيئاتِ، وَ(كَسَبَ) يَقعُ للخَيْر وَالشَّرِ[٤]، قَالَ الله تَعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[٥] فـ(كَسَبَتْ) هَهُنَا[٦] للخَيْرِ، وَقَالَ [الله تعالى][٧]: ﴿وَلا

---

(٣) تنظر معاني (افْتَعَل) في: الكتاب ٧٣/٤، وأدب الكاتب ص٤٦٩، والأصول ١٢٦/٣، والمنصف ٧٤/١، والمخصص ١٨٢/١٤، وشرح المفصل ١٦٠/٧، وشرح الشافية ١٠٨/١.

(٤) ب: فهو وهو.

(٥) الأصل : يجيئان.

(٦) كذا في النسختين، ولا وجه لـ(في)؛ لأن الفعلين أثرُ فعل آخر.

(٧) ب: يتقاربان.

(١) منع سيبويه (اطَّرد) و(انطرد) حيث قال ٦٦/٤: "وربما استُغني عن (انفعل) في هذا الباب [أي باب ما يطاوع فَعَل] فلم يُستعمل، وذلك قولهم: طَردتُهُ فذَهَبَ، ولا يقولون: فانْطَرَدَ، ولا فَاطَّرَدَ، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذْ كان في معناه".

وفي الصحاح ٥٠٢/٢ (طرد): "... تقول: طردته فذهب، ولا يقال منه انفعل ولا افتعل، إلا في لغة رديئة" وينظر: اللسان ٢٦٧/٣ (طرد).

(٢) (و) ساقط من: ب.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٦٤/٣، والمساعد ٦٠٤/٢.

(٤) فرّق سيبويه بين (كسب) و(اكتسب)، فجعل الأول بمعنى أصاب، والثاني بمعنى تصرف واجتهد، وقال غيره لا فرق بينهما. ينظر: الكتاب ٧٤/٤، والتبيان ٢٣٤/١، وشرح المفصل ١٦١/٧، وشرح الشافية ١١٠/١.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٦.

تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾[٨] وَقَالَ تَعالى: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾[٩]، وَإِنَّمَا زَادوا التاء فِي (اكْتَسَبَ) للسَّيئةِ لزيَادة المشقَّة فِي سَببهَا وَأثرهَا؛ فَسَببهَا: النَّهْي، فَمُرتكبُ السَّيئة تَكلفَ مُخَالفة النَّهْي، وَأثرهَا: العقَابُ وَهَكذا، وَإِذَا تَصفحتَ جَميعَ (افْتَعَلَ) فَهمْتَ منْهُ هَذا المعْنَى.

وَالضَّرْبُ الرابع: أنْ يَكونَ (افْتَعَلَ) بِمَعْنَى إعْدَاد الشيء للفعْلِ، كقَولك: اذَّبح، أي: اتَّخَذَ شاةً يَذْبَحُهَا، وَاصْطَبَّ الماء: اتَّخَذهُ لِيَصُبَّهُ، وَهَذا مَعْنَى غَيْر مَعْنَى وقُوع الفعْلِ؛ مُسْتفَاد بزيَادة التاء.

وَالضَّرْبُ الخَامِسُ: أنْ يَكونَ (افْتَعَلَ) وَلم يُسْتعمل منه (فَعَلَ)، نَحْو: اسْتَلَمْتُ[١] الحجرَ بِمَعْنَى: لَمَسْتُهُ، وَلَيس مِنْ لَفْظِ (لَمَسْتُهُ)؛ إذْ لو كانَ كَذلكَ لكانَ (الْتَمَسْتُهُ)، وَإِنَّمَا هُو مُشْتقٌّ مَن: (السِّلامِ)، وَهي الحجَارَة، فَفَاء الفعْلِ (السين)، وَعَيْنه (اللام)، ولامُهُ (الميم)، وَلم يُسْتعمل مِنْهُ (سَلَمَ)، وَ(لَمَسَ) فَاؤهُ (اللام).

وَمِثْل ذَلك: اشْتَدَّ / بِمَعْنَى (شَدُدَ)، و(ارْتَفَعَ) بِمَعْنَى (رَفُعَ)، وَلم يُسْتعمل (رَفُعَ) وَلا (شَدُدَ)، وَيَدلُّكَ عَلى أنَّ الأصْلَ ذَلك قَولُهُم: شَديدٌ وَرَفيعٌ، وَبابهُ أنْ يَجيء مِنْ (فَعُلَ)، مثل: كَريمٍ وَظَريفٍ، وَمِثلهُ: افْتَقَرَ، لقَولِهم مِنْه: فَقِيرٌ. وَهَذا مِنْ بَابِ مَا يُسْتَغنَى عَنْهُ بغَيْره[٢] كَمَا اسْتُغْنِي بـ(تَرَكَ) عَنْ [(وَدَعَ) و][٣] (وَذِرَ)[٤]. ٢٥١/ب

---

(٦) ب: هنا.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) سورة الأنعام، من الآية: ١٦٤.

(٩) سورة البقرة، من الآية: ٨١.

(١) ب: أسلمت.

(٢) تنظر ص٢٨٦ ح٥.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) الأصل : (... يستغنى عنه بغيره، ألا ترى كما استغني ...) ولا يستقيم به السياق.

وَأمَّا المثالُ الثالثُ وَهْوَ (**افْعَلَلْتُ**)[٥] [فأكثر][٦] مَا يَجيء فِي الألوَانِ وَالعيوبِ، وَهْوَ مُشارِكٌ لـ(انْفَعَلَ)، ألا تَرى أنَّك إذَا فَككتَ الإدْغَامَ ظَهَرَ الحرْفَانِ، فَالأول مُتحرك وَالثاني سَاكِنٌ كَمَا تَقول: انْصَرَفْتُ، نَحْو: ابْيَضَضْتُ، وَلا يَأتِي مِنْ هَذا (انْفَعَلَ)[٧].

قَالَ أبو علي: "وَمِنْ ذَلك (افْعَالَلْتُ)، وَهي تَجيء[٨] فِي الأمْرِ العَام فِي الألوانِ"[٩].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا القسْمُ سِتَّة[١] أمثلة:

أَوَّلُهَا: (**افْعَالَلْتُ**)[٢]، نَحْو: احْمَارَرْتُ[٣]، وَأكثر مَا يَجيءُ فِي الألوانِ وَالعيوبِ، وَمِنْ هَهُنَا كانَ لازِمًا غَيْر مُتَعدٍّ؛ لأنَّ اللوْنَ وَالعَيْبَ غَريزَةٌ، وَالغَرائزُ لا تَتَجاوزُ مَا قَامَتْ به، وَ(احْمَارَرْتُ) أَصْلُ[٤] (احْمَرَرْتُ)؛ لأنَّه مَقصُورٌ منْهُ[٥]، وَلَوْ قِيلَ: إنَّ (احْمَرَرْتُ) هُوَ الأصْل لكانَ وَجْهًا، ألا تَرَى أنَّ قَولكَ: اسْوَدَّ وَابْيَضَّ وَاحْوَلَّ هُوَ الأصْلُ، إلا أنَّهم زَادوا عَليه الألفَ وَهْوَ

---

(٥) تنظر معاني (افْعَلَّ) في: الكتاب ٢٥/٤، والأصول ١٢٩/٣، والمقتضب ٢١٤/١، والمنصف ٨٠/١، وشرح المفصل ١٦١/٧، وشرح الشافية ١١٢/١.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) الأصل : الفعل.

(٨) ب: وهو يجيء.

(٩) التكملة (فرهود) ص٢١٧-٢١٨، و(مرجان) ص٥٢٩.

(١) ب: له ستة.

(٢) تنظر معاني (افْعَالَّ) في: الكتاب ٢٦/٤، والمقتضب ٢١٥/١، والأصول ١٢٨/٣، والمنصف ٧٨/١، وشرح المفصل ١٦١/٧، وشرح الشافية ١١٢/١.

(٣) ب: احمار.

(٤) الأصل : أصله.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٦/٤، والأصول ١٢٩/٣، والمنصف ٨٠/١، والمخصص ١٤٥/١٤.

بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللغَةِ: (احْمَرَّ) إذَا حَدَثَتْ حُمْرَتُهُ دَفْعَةً وَاحدَةً، وَ(احْمَارَّ) حَدثَتْ شَيئًا فَشَيئًا[٦].

وَأَمَّا (اقْطَارَّ النَّبْتُ) فَهْوَ عَيْبٌ؛ لأنَّ مَعْنَاهُ: بَدَأَ فيه اليُبْسُ.

وَهَذه الأمثلَةُ إذَا فَككتَ الإدْغَامَ مِنْهَا[٧] صَارَتْ كـ(انْفَعَلْتُ)، فَتقول: احْمَرَرْتُ كما قلتَ: انْطَلَقْتُ، / وَحذفتَ الألفَ وَرَددتَهُ إلى الأصْلِ. ٢٥٢/أ

وَقَدْ تأتي الهمْزَةُ فِي مَوضعِ الألفِ، قَالُوا: اسْمَأَلَّ[٨] الظلُّ[٩]، أَيْ: ارْتَفَعَ، قِيلَ: أصْله: الألف[١٠]، وَلكنْ هُمِزتْ لئلا يَلْتقي سَاكنَانِ، كَمَا هُمِزَتْ (دَأبَّةٌ)

وَ(شَأبَّةٌ)[١]، وَقِيلَ: الهمْزَةُ أَصْلٌ مِثلُ[٢] (اقْشَعَرَّ).

وَأَمَّا قَوله تَعَالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنْقَضَّ﴾[٣] فَفيه قَوْلان[٤]:

---

(٦) ينظر: غريب الحديث للخطابي ٢٤١/١، والكليات ص٥٧-٥٨.

(٧) (منها) ساقط من: ب.

(٨) ب: سمأل.

(٩) ينظر: الهمز لأبي زيد ص٢٦، وجمهرة اللغة ١٠٨٩/٢، والأزمنة والأمكنة ص٢٣٨، والمخصص ٥٦/٩.

(١٠) ورد (اسمأل الظل) في العين مرتين، مرة بغير همز ٢٦٧/٧، والثانية بالهمز ٣٤٤/٧.

(١) سُمِع عن بعض العرب همز نحو: شأبَّة، ودأبَّة، ومأدَّة، وصأدَّة؛ وذلك لكراهتهم اجتماع الساكنين، فحركوا الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة، ومن ذلك قراءة أيوب السختياني: ﴿وَلا ٱلضَّأَلِّينَ﴾.

ينظر تفصيل ذلك في: الشيرازيات ٥٧٤/٢، والخصائص ١٤٧/٣، وسر الصناعة ٧٢/١، والمحتسب ٤٦/١، والمنصف ٢٨١/١، وشرح المفصل ١٢٩/٩، والممتع ٣٢٠/١، وشرح الشافية ٢٤٨/٢.

وحديث الشارح عن هذا في ص٤٣٢.

(٢) الأصل : ومثل.

(٣) سورة الكهف، من الآية: ٧٧.

(٤) ينظر: المحكم ٩٨/٦، والكشاف ٧١١/٢، واللسان ٧/ ٢٢٠ (قضض)، والبحر المحيط ١٤٣/٦، والتاج ١٣/١٩(قضض).

أَحَدهُمَا: هُوَ (انْفَعَلَ)، وَالنُّونُ زَائدة، فَيكونُ[٥] مِنْ بَابِ (انْطَلَقَ)، وَهْوَ مِنَ (القِضَّةِ)، وَهي: الحصَى الصغَارُ.

وَالثاني: هُوَ (افْعَلَّ) مِنَ (النَّقْضِ)، فَيكونُ مِثْل (احْمَرَّ).

وَالمثال الثاني: (اسْتَفْعَلَ)[٦]، وَيَجيء عَلى خَمْسة أَوْجُه:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكونَ بِمَعْنَى طَلَب الفعْلِ، مِثل: (اسْتَسْقَى)، أَيْ: طَلَبَ أنْ يُسْقَى الماءَ، وَ(اسْتَنْطَقْتُهُ): طَلَبْتُ مِنْهُ أنْ يَنْطِقَ، وَبِهَذه الزيَادَة صَارَ اللازم مُتَعديًا؛ لأنَّك تَقولُ: نَطَقَ فُلانٌ وَاسْتَنْطَقْتُهُ، وَمِنْ ذَلك: (اسْتَفْهَمْتُه)، وَ(اسْتَخْبَرْتُهُ)، وَ(اسْتَعْطَيْتُهُ) أَيْ: طَلَبْتُ الإفْهَامَ، وَالإخْبَارَ، وَالإعْطَاءَ.

وَالوَجْه الثاني: أنْ يَكونَ مَعْنَاهُ صَادفته عَلى تلك الصفَةِ، مِثل: اسْتَعْظَمْتُهُ، أَيْ: وَجدتُه عَظيمًا، وَ(اسْتَجَدْتُهُ): وَجَدْتُهُ جَيِّدًا.

وَالوَجْهُ الثالثُ: أنْ يَكونَ بِمَعْنَى (فَعَل)، مِثْل[١]: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ، وَمَرَّ واسْتَمَرَّ، وَسَخِرَ واسْتَسْخَرَ، وَهَزَأَ واسْتَهْزَأَ، إلا أنَّ فِي زِيَادَة السِّينِ تَنْبيهًا عَلى قوَّةِ المعْنَى.

وَقَدْ يَكونُ بِمَعْنَى (أَفْعَل)، كقَولك: اسْتَفْتَيْتُهُ فَأَفْتَى[٢].

وَيُقَالُ: عَلاهُ[٣] وَاسْتَعْلاهُ، وَحَكَى أبو زَيدٍ: اسْتَعْلَى عَليه[٤]، وَهَذا مَحْمولٌ عَلى المعْنَى، أَيْ: ظَهَرَ عَليه.

---

(٥) (فيكون) ساقط من: ب.

(٦) تنظر معاني (اسْتَفْعَلَ) في: الكتاب ٧٠/٤، وأدب الكاتب ص٤٦٤، والأصول ١٢٧/٣، والمنصف ٧٧/١، والمخصص ١٨٠/١٤، وشرح المفصل ١٦١/٧، وشرح الشافية ١١٠/١.

(١) ب: نحو.

(٢) في تمثيله بهذا لمجيء (استفعل) بمعنى (أفعل) نظرٌ؛ فليس معنى الفعلين هنا واحد، (استفتيته) فيه طلب مثل: (استسقى)، وليس كذلك (أفتى)، وإنما هو إجابة لـ(استفتى)، والتمثيل الصحيح: استجاب وأجاب، واستيقن وأيقن، واستخلف لأهله وأخلف؛ أي: اسْتَقَى. ينظر: الكتاب ٧٠/٤، وأدب الكاتب ص٤٦٨، والحجة للقراء السبعة ٣٥٢/١، ودروس التصريف ص٨٣، ودراسات لأسلوب القرآن (القسم الثاني) ٦٥٦/١، والمغني في تصريف الأفعال ص١٥٢.

وَالوَجْه الرابعُ: أنْ يَكونَ الانتقَال مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ أخْرَى، كقولِهِمْ: اسْتَنْوَقَ الجملُ[٥]، أَيْ: فَعَلَ فِعْلَ النَّاقَة، وَاسْتَتْيَسَتِ / الشَّاةُ[٦]، أَيْ: صَارتْ فِي فِعْلها كالتَّيْسِ، واسْتَحْجَرَ الطِّينُ، أَيْ: صَارَ كالحجَرِ فِي القوَّةِ. ٢٥٢/ب

وَالوَجْهُ الخَامِسُ: أنْ يَجِيء كمُطَاوِع[٧] (أَفْعَلْتُ)، كَقَولك: أَبْهَمْتُهُ فَاسْتَبْهَمَ، وَمِنْ ذَلك: أَلْقَيْتُهُ فَاسْتَلْقَى، أَيْ: قَبِلَ الإلقَاء وَصَارَ عَلى ظَهْرِهِ، وَلَيْسَ (افْتَعَلَ) مِنَ (السَّلْق)[١]؛ إذْ لَوْ كانَ كَذلكَ لم يَكنْ له نَظيرٌ، وَكانَ وَزْنه: (افْتَعْلَيْتُ افْتِعْلاء).

وَالمثالُ الثالثُ: (افْعَوْعَلَ)[٢]، وَهْوَ مُكرر العَيْن، وَيَجِيء لازمًا وَمُتَعديًا، فَاللازمُ (اخْشَوْشَنَ) إذَا[٣] اشتدَّتْ خُشُونَتُهُ، وَ(اعْشَوْشَبَ البَلَدُ): كَثُرُ عُشْبُهُ، وَ(الشِّينُ) هي العَيْنُ فيهِمَا، وَكررت ليدُلَّ تَكرارُها عَلى قوَّةِ المعْنَى وَكثرته[٤]، كَما أنَّ تَضْعيف العَيْن فِي (قَطَّعَ) دَليلٌ عَلى ذَلكَ.

---

(٣) ب: علا قرنه.

(٤) حكاية أبي زيد في: التكملة ص٢١٨، والحجة للقراء السبعة ٣٥٢/١، والقول بلا نسبة في: العين ٢٤٧/٢، وتهذيب اللغة ١٢١/٣، ومقاييس اللغة ١١٣/٤، واللسان ٩٠/١٥ (علا).

(٥) سبق في ص٣٨.

(٦) مثل يضرب للرجل المهين يصير نبيلاً، أي كان شاة فصار تيسًا. ينظر: جمهرة الأمثال ٣٩/٢.

(٧) كذا في النسختين، والكاف زائدة، وليس هذا من مواضع زيادتها، تنظر زيادة الكاف في: رصف المباني ص٢٧٧، والجنى الداني ص٨٦، والمغني ص٢٣٧.

(١) سَلَقَه سَلْقًا وسَلْقاه: طعنه فألقاه على ظهره. اللسان ١٠/ ١٦٢ (سلق).

(٢) تنظر معاني (افْعَوْعَلَ) في: الكتاب ٧٥/٤، وأدب الكاتب ص٤٧٠، والأصول ١٢٩/٣، والمنصف ٨١/١، والمخصص ١٨٣/١٤، وشرح المفصل ١٦١/٧، وشرح الشافية ١١٢/١.

(٣) ب: وإذا.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٥/٤.

وَأمَّا المتَعدِّي[٥] فَكقولِهِمْ: اعْرَوْرَيْتُ المهْرَ، إذَا رَكبتَهُ عُرْيًا، وَالراء هي المكررة، وَالوَاو زَائدة، وَلامُ الكلمَة يَاءٌ، وَقَالوا: احْلَوْلَيْتُ الشَّيءَ، أَيْ: اسْتَطَبْتُهُ، قَالَ حُمَيْد بن ثَور الهلالي:

فَلَمَّا أَتَى عَامَانِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَاحْلَوْلَى دِمَاثًا يَرُودُهَا[٦]

يَصفُ فَصِيلاً صَارَ ابْنَ لَبونٍ بَعْد عَاميْن، وَالتقديرُ: بَعْد تَركِ ارْتضَاعه مِنَ الضَّرعِ، وَاحْلَوْلَى:

وَجَدَهُ حُلْوًا، وَالدِّمَاثُ: جَمْعُ دمثٍ[١]، وَهْوَ النباتُ[٢] اللّيِّنُ[٣]، وَيَرودهَا: يَقْصدُهَا.

وَالمثالُ الرابع: (افْعَوَّلَ)[٤]، وَالوَاوُ المشَدَّدة فيه زَائدَة، وَدَلتْ زيَادَتُهَا عَلى الكلفة وَالتقحُّمِ[٥]، وَيَجيء لازمًا وَمُتَعديًا، فَالمتَعدِّي: اعلَوَّطَ المُهْرَ، إذَا رَكِبَ عُنُقَهَ [وتعلق به][٦]، وَاللازمُ نَحْو: اخْرَوَّطَ السَّيْرُ، إذَا امْتَدَّ، وَالمصْدَرُ: الاعْلِوَّاطُ، وَالاخْرِوَّاطُ.

---

(٥) لم يجيء (افْعَوْعَلَ) متعديًا إلا في: اعْرَوْرَى، وَاحْلَوْلَى. ينظر: الصحاح ٢٣١٧/٦ (حلا)، وشرح نهج البلاغة ٩٤/٧.

(٦) البيت من شواهد التكملة ص٢١٨، من الطويل، في ديوانه ص٧٣، وهو له في: الكتاب ٧٧/٤، والأصول ١٣٨/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٤١/٢، والمحتسب ٣١٩/١، والصحاح ٢٣١٧/٦ (حلا)، والمحكم ٣/٤، وتحصيل عين الذهب ص٥٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٧/٢، والمصباح ١٥١٠/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦١٦، وشرح المفصل ١٦٢/٧، وشرح نهج البلاغة ٩٣/٧، وبلا نسبة في: أدب الكاتب ص٤٧٠، والمنصف ٨١/١، وشرح عيون كتاب سيبويه ص٨١، والممتع ١٩٦/١.

(١) الأصل : دَمِث –بكسر الميم–، و(فَعِل) لا يُجمع جمع كثرة، بل يجمع جمع قلة على (أفعال). ينظر: شرح الشافية ٩٨/٢.

(٢) ب: الدماث.

(٣) تفسيره للدَّمث بالنبات اللين لا يتفق مع ما في المعاجم، والذي في المعاجم أن (الدَّمْث) هو: المكان السهل، ومكان دَمِث ودَمْث: لينُ الموطِئ، والوادي الدَّمِث: السائل. ينظر: العين ٢٠/٨، وجمهرة اللغة ٤٢٠/١، وتهذيب اللغة ٦٤/١٤، والمحكم ٢٩٦/٩–٢٩٧، واللسان ١٤٩/٢ (دمث).

(٤) تنظر معاني (افعوَّل) في: الكتاب ٧٦/٤، والأصول ١٢٩/٣، والمنصف ٨٢/١، وشرح المفصل ١٦٢/٧، وشرح الشافية ١١٢/١.

(٥) ب: والتقحم والواو المشددة فيه. سبق نظر.

(٦) تكملة من: ب.

وَالمثالُ الخَامِسُ: / (افْعَنْلَلَ)[٧] ، نَحْو: اسْحَنْكَكَ، إِذَا اسْوَدَّ، وَ(اقْعَنْسَسَ) إِذَا ثَبَتَ، وَأَصْلُه مِنْ (سَحَكَ) وَ(قَعَسَ)[٨]، فَكُررتْ فيه اللامُ وَزِيدتِ النُّونُ ليلحقَ بـ(احْرَنْجَمَ)، وَ(احْرَنْجَمَ) رُبَاعِيٌّ، وَأَصْلُ هَذين المثَاليْنِ ثُلاثي، وَلم يَجُزِ الإِدْغَامُ مَع وُجود المثلين؛ لأَنَّ[٩] الغَرضَ مِنهُ الإلحَاقُ، وَالإِدْغَامُ يُبْطِلُ الإلْحَاقَ، ألا تَرى أَنَّ (جَلْبَبَ) لا يُدْغَمُ؛ لأَنَّ الغَرضَ منه إلْحَاقُهُ بـ(دَحْرَجَ)، فَلوْ قُلتَ: جَلَبَّ، بَطَلَ هَذا الغَرَضُ.

٢٥٣/أ

المثالُ السَّادِسُ : (**افْعَنْلَى**)[١٠]، مثل[١١]: اسلنقى[١٢] ، فَالنُّونُ فيه وَالياء زَائدتَانِ للإلحَاقِ بـ(احْرَنْجَمَ).

وَلم يَأتِ مِنْ هَذين البنائين[١] مُتَعدٍّ[٢]؛ لأَنَّ النُّونَ فيهما كالنُّونِ فِي (انْطَلَقَ) وَبَابه مِنَ المطَاوِعِ.

قَالَ أبو عَلي: "فَهذِه الأبنيَة الخَمْسَةُ عَلى وَزْنٍ وَاحدٍ..."[٣] إلى آخر البَابِ.

---

(٧) تنظر معاني (افْعَنْلَلَ) في: الكتاب ٧٦/٤، والأصول ١٢٩/٣، والمنصف ٨٦/١، وشرح المفصل ١٦٢/٧.

(٨) ب: نعس.

(٩) (لأن) ساقط من: ب.

(١٠) تنظر معاني (افْعَنْلَى) في: الأصول ١٢٩/٣، والمنصف ٨٦/١، وشرح الشافية ١١٢/١-١١٣.

(١١) (مثل) ساقط من: ب.

(١٢) الأصل : اسنلقى.

(١) يعني: افْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى.

(٢) أجاز ابن جني تعدي (افْعَنْلَى) مستشهدًا بقول الراجز:

قدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي ... أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

وذهب الزبيدي إلى أن البيتين مصنوعان، وجعلهما الرضي من باب حذف الجار، أي: يغرندي عليّ، ويسرندي عليّ، وقال ابن هشام بشذوذهما.

ينظر: المنصف ٨٦/١، وأبنية كتاب سيبويه ص٣٣٢-٣٣٣، وشرح الشافية ١١٣/١-١١٤، ومغني اللبيب ص٦٧٥.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢١٩، و(مرجان) ص٥٣١.

قَالَ الشَّارِحُ: الأبنيَة التي ذَكرهَا خَمْسَة، وَالذي ذُكر فِي أوَّلِ البَابِ[٤] يَدُلُّ عَلى أنَّها ستَّة[٥]، وَقَدْ ذَكرتُ المثالَ السَّادِسَ الذي أهْمَلَهُ[٦]، وَالهمْزَاتُ فِي أَوَائِلِ هَذه الأبنيَة هَمْزَاتُ وَصْلٍ؛ لأنَّ مَا بَعْد حَرْفِ المضَارَعَة منهَا ساكن، فلذلك[٧] تَسْكن أَوَائلهَا، فَتُجلبُ لَهَا هَمْزَة الوَصْل ليبقى السَّاكِنَ عَلى سُكونه[٨]، وَقَدْ ذَكرنا مِنْ مَصَادِرِهَا مَا يَدُلُّ عَلى البَاقي، فَإنَّهَا مَقيسَة، وَمَا فيها مِنَ الزوَائد للإلحَاقِ وَغيره مذكور[٩] فيمَا تَقدمَ.

[باب الفعل الرباعي]

قال أبو علي: "بَابُ الفعْلِ الربَاعي، والربَاعي مَا كانَ عَلى أرْبعَة أَحْرفٍ، حُروفهَا كُلهَا أُصُولٌ"[١].

قَالَ الشَّارِحُ: / الرُّبَاعي مَنْسُوبٌ إلى (رُبَاع)، وَهْوَ فِي الأصْلِ مَعْدُول عَنْ أربعة أربعة[٢] ٢٥٣/ب وَلكنَّهم اشْتقُوا مِنْ لفظة (أَرْبعَة): (رُبَاع)[٣]، وَنسَبُوا إليها، وَكَذلكَ الثلاثي وَغَيْرهُمَا مِنْ أسْمَاء

---

(٤) التكملة ص٢١٧.

(٥) أي الأبنية الستة التي على وزن واحد، والمقصود هنا الوزن العروضي، لا الصرفي.

(٦) وهو (افعنلى).

(٧) ب: وكذلك.

(٨) ينظر (باب همزة الوصل) ص١٦-١٧ من التكملة.

(٩) (مذكور) استوضحت من: ب.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٢٠ وفيها: "... وحروفها كلها..."، و(مرجان) ص٥٣٢.

(٢) (أربعة) الثانية مطموسة في الأصل.

(٣) ب: أرباع.

العَدد القليلِ، وَهَذه [العدة][٤] مُخْتَصةٌ بِمَا حروفه أَرْبَعَة أَحْرف أُصُولٍ، وَيَنْقَسمُ هَذا الضَّربُ ثَلاثة أَقْسَامٍ:

أَحدُهَا: لا زيَادَة [فيه][٥] وَلا تَضْعيف.

وَالثاني: مَا هُو مُضَاعَفٌ وَفيه زيَادَة.

وَالثالثُ: مَا فيه قَلْبُ حَرْف إلى غَيْر مَوْضعِهِ.

فَلأول نَحْو: دَحْرَجَ، وَسَرْهَفَ؛ إذَا أَحْسَنَ الغِذَاء، وله مَصْدَرَان، أَحدُهُمَا: الدَّحْرَجَةُ وَالسَّرْهَفَةُ، وَالثاني: الدِّحْرَاجُ وَالسِّرْهَافُ، وَالألِفُ فيه زَائدَة، وَالكسر[٦] هُوَ الأصْلُ؛ لأَنَّهُم لم يَقُولوا فيه: سَرْهَافًا[٧]، وَالتاء فِي[٨] (الدَّحْرَجَةِ) عِوَضٌ مِنَ الألفِ المحذوفة مِنْ (دِحْرَاجٍ)[٩].

وَأَمَّا الذي فيه زيَادَةٌ وَتَضْعيفٌ فنَحْو: زَلْزَلَ، وَقَلْقَلَ، وَله مَصْدَران أَيْضًا[١]:

الزِّلْزَالُ -بالكَسْرِ- وَهْوَ الأصْلُ، كما كانَ ذَلك فِي (السِّرْهَافِ)، وَمَا لا تَضْعيفَ فيه أَصْلٌ لِمَا فيه تَضْعيفٌ؛ لأنَّ التَّضْعيفَ كالزيَادة.

وَالمصْدَرُ الثاني: الزَّلزَالُ -بالفتح-، وَقِيلَ: الفتح اسْمٌ لا مَصْدرٌ[٢] له[٣].

---

(٤) تكملة من: ب.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) الأصل : الكثير.

(٧) الأصل : فرهافًا. وضبط في الأصل بكسر أوله، والصواب ما أثبت.

(٨) ب: والثاني.

(٩) ينظر: الكتاب ٨٥/٤، والمقتضب ٩٣/٢، والأصول ١٣٦/٣، وشرح المفصل ٤٩/٦.

(١) ينظر: الكتاب ٨٥/٤، والتعليقة ١٤٤/٤، وشرح المفصل ٤٩/٦.

(٢) ينظر: اللسان ٢٥٤/٦ (وسس)، ٥٦٦/١١ (قلل).

وهذا من المواضع التي تعقب فيها ابن الطراوة أبا علي؛ حيث قال: "...وليس الأمر على ما ذهب إليه، الكسر في المصادر، والفتح في الاسم...". الإفصاح ص٢٠٩.

(٣) (له) ساقط من: ب.

فَأمَّا (الزَّلْزَلَةُ) وَ(القَلْقَلَةُ) فَالتاء فيهمَا[٤] عِوَض مِنَ الألفِ كما ذَكرنَا فِي (الدَّحْرَجَةِ).

وَأمَّا مَا فيه قَلبٌ فَهْوَ مُضاعَفٌ أَيْضًا، نَحْو: اطْمَأَنَّ، وَأصْلُهُ مِنْ (طَأْمَنَ)[٥] مثل (دَحْرَجَ)، وَعَيْنُهُ هَمْزَة، إلا أنَّهُمْ نَقَلوا الهمْزَة فَجعَلوهَا بَعْدَ الميم التي هي لام أُولى، وَالنُّونُ هي اللامُ الثانيَةُ، وَهي مُكررة، وَوَزنه الآن: افلعلّ، وَالنُّونُ هُنَا مُكررة كما كررت الرَّاء فِي (احْمَرَّ). وَأمَّا (اقْشَعَرَّ) فَأصْلُه (اقْشَعْرَرَ)[٦]، وَمَصْدره: / القُشَعْرِيرَةُ[٧] -بفَتْحِ الشين وَسُكونِ العَيْن- مثل (الطُّمَأْنِينَة). ٢٥٤/أ

وَلِهَذَا البَابِ أحكامٌ:

أَحدُهَا: أنَّ حَرْفَ المضَارعَة فيما لا تَكرير فيه وَلا زِيادَة مَضموم[١]، نَحْو: تُدَحْرِجُ، وَتُسَرْهِفُ[٢]، وَالعلَّةُ فيه مِنْ وَجْهين[٣]:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الثلاثي مفتوحٌ لكثرة أمثلته، وَالخماسي مَفْتوحٌ لكثرة حروفه، فَبقي الرُّبَاعي فضُمَّ حرف المضَارعَة منْهُ للفَرْق، وَأنه[٤] لا يثقل بالزيادة وَلا بكثرة الأمثلة.

وَالثاني: أنَّ الثلاثي والخماسي إذَا انْفَرَدَا بالفَتح بقي الرُّباعي[٥]، فلو فُتحَ لم يكنْ فَرقٌ، وَلَوْ كُسِرَ لخَالفَ بابَ الثلاثي بالكُليَّة، وَذَلك أنَّ الفعْلَ الثلاثي إنَّما يَجوز كَسْر حَرفِ المضَارَعَة

---

(٤) ب: فيها.

(٥) ما ذكره أبو البقاء من أن أصل (اطمأنَّ): (طَأْمَنَ) هو رأي سيبويه، وذهب أبو عمر الجرمي إلى خلاف ذلك، فرأى أن (اطمأنَّ) هو الأصل، وبه قال ابن عصفور في الممتع، والرضي في شرح الشافية.

ينظر: الكتاب ٤٦٧/٣، ٣٨١/٤، والأصول ٣٣٩/٣، والخصائص ٧٤/٢، والمحكم ٢٦٠/٩، والممتع ٦١٧/٢، وشرح الشافية ٢٢/١، واللسان ٢٦٨/١٣ (طمن)، والمساعد ٦١١/٢، والتاج ١٨١/٣٥ (طمن).

(٦) ب: اقشعرت.

(٧) ب: القشعرير.

(١) في النسختين: مفتوح، وهو سهو.

(٢) ب: يدحرج، ويسرهف.

(٣) ينظر: علل النحو ص١٨٣-١٨٤، وشرح التصريف ص١٩٩-٢٠٠، وأسرار العربية ص٤٠٤.

(٤) ب: فأنه.

فيه إذَا كانَ الثاني فِي الماضِي مَكسُورًا، مِثْل: عَلِمَ وخَاف، فيقالُ: أنْتَ تِعْلم وَتِخَاف، فَتكسرُ التاء تنبيهًا عَلى كَسْر الثاني، وَهَذا مَأمونٌ فِي الرُّبَاعي[6].

فإنْ قِيل: فلم حُرِّكَ حَرْفُ المضَارَعَةِ؟

قِيل: إنَّما حُرِّك لأنَّ الحرفَ الأوَّل من الفِعْل سَاكنٌ، نَحْو: يَضْرِبُ، فلم يُجمع بَيْن ساكنين، هذا قول بعضهم، وذَاك أنَّ حَرْف المضَارَعَة [مبدوء به][7]، وَالابتداء بالسَّاكن مُحالٌ، وَيَدُلكَ عَلى ذَلك تَحريك الثاني[8] فِي (تُدَحْرِجَ)[9]، فإنَّ الدَّال مُتحركةٌ، وَمَعَ هَذا حُرِّك حَرْفُ المضَارعَة[10].

الحُكْمُ الثاني: أنَّه لَيْسَ فِي بَابِ الرُّبَاعي مُلحقٌ، فَلا يُقالُ فِي (اطْمَأَنَّ) أنَّه مُلحقٌ، بَل هُوَ مُكرَّر؛ لأنَّ الملحقَ يَسْتدعي أَصْلاً يُلْحَقُ بِهِ، وَلَيْسَ فِي الفعل الخماسي أُصولٌ، وَإنَّما تَكونُ خَمْسَةً أَوْ[1] أكثرَ بالزيَادَة، مثل: احْرَنْجَمَ. وَأمَّا (اقْعَنْسَسَ) فَفِيهِ زِيَادَةٌ وَإلْحَاقٌ، فَالزيَادَة الهَمْزَة وَالنُّونُ، / وَالإلْحَاقُ السِّينُ؛ لأنَّ أصْلَه مِنْ (قَعَسَ)، فَ(اقْعَنْسَسَ) مُلحقٌ بِ(احْرَنْجَمَ). ٢٥٤/ب

الحكمُ الثالثُ: أنَّ (افْعَنْلَلَ) لا يتعَدَّى كمَا لم يتعدَّ (انْفَعَلَ)[2]، نَحْو: انْطَلَقَ. وَأمَّا (اهْرَمَّعَ) فَوزنُهُ (افعلَّل)، بتكريرِ اللامِ الأُولى، وَمَعْنَاهُ: أَسْرَعَ.

---

(٥) ب: أن الثلاثي والخماسي انفرادا بالفتح وبقي الرباعي.

(٦) فصل الشارح الحديث عن حركات حرف المضارعة في ص٣٤٦.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) ب: الياء.

(٩) ب : يدحرج.

(١٠) ينظر: علل النحو ص١٨١-١٨٢.

(١) ب: و.

(٢) ب: الفعل.

[باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر والزمان والمكان]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا اشْتُقَّ مِنْ بَناتِ الثلاثةِ للمَصَادِرِ[1] وِالزمانِ وَالمكانِ، اعْلم أنَّ مَا كانَ عَلى (يَفْعِل) فاسْم المكان منه على (مَفْعِل)، وَذلكَ قَوْلك: جَلَسَ يَجْلِسُ..."[2].

قَالَ الشَّارِحُ: الفعْلُ الثلاثي عَلى ضَرْبين: صَحيح الجملة[3] وَمُعْتَل، فَالصَّحيحُ عَلى ثَلاثَة أضْرُب: مَفْتوح العَيْن، وَمَضْمومهَا، وَمَكْسورهَا.

فَالمفتوح العَيْن يَكونُ فِي المسْتَقبل مَكسُور العَيْن، وَمَفْتُوحهَا، وَمَضْمُومهَا، الأول، كقَولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ، وَمَصَادِرُه مِنْ غَيْر ميم تَختلف، نَحْو: الضَّرْبِ وَالجُلُوسِ،

(١) الأصل : المصادر.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٢١، و(مرجان) ص٥٣٣.

(٣) أي جملة حروفه.

وَأمَّا مَا فِي أوَّله ميمٌ فَالمصْدَر منه مَفتوحُ العَيْن، نَحْو: المَضْرَبِ وَالمَجْلَسِ، وَ[قد][٤] قالوا: إنَّ فِي ألفِ درهمٍ لَمَضْرَبًا[٥]، أي: ضَرْبًا وَتَصَرُّفًا، وَإنَّما فَتحوا العَيْن هُنَا[٦] لأنَّ المصْدَر بغير ميم سَاكن العَيْن، فلمَّا زَادوا الميم سكَّنوا الفَاء فحرَّكوا العَيْن بالفتح؛ لأنَّ الفتحَةَ قَريبةٌ مِنَ السُّكونِ. وَأمَّا اسْمُ الزمَان وَالمكَان فتكسَرُ[٧] العَيْن فيهما، نَحْو: المَجْلِسِ وَالمَضْرِبِ، فَرَّقوا فِي ذَلك بَيْن المصْدَر وَالظرف، وَسَوَّوا بَيْن الظرفَين فِي ذَلك لاسْتَوائهمَا فِي مَحَل الفعْلِ الوَاقع فيه. وَقَدْ جَاء المصْدَر مَكسُورًا، نَحْو: المَرْجِع[٨].

وَقَدْ تُزادُ الهَاء فِي بَعْض ذَلك، قَالُوا: عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا ومَعْجَِزَةً[١] -بكسْرِ الجيمِ وَفتحهَا-[٢].

٢٥٥/أ وَأمَّا / المضْمُومُ[٣] العَيْنِ فِي المسْتقبلِ فَمثل: طَلَعَ يَطْلُعُ، ونَبَتَ يَنْبُتُ، وَقياسُ المصْدَر فيه الفَتْح، نَحْو: المَطْلَعِ، وَالمَنْبَتِ، وَقَدْ جَاء الكَسْرُ فيه، نَحْو: المَطْلِعِ، وَالمَنْبِتِ[٤]، وَلم يَأتِ فيه الضَّمُّ بِحَال، وَالوَجْه فيه أنَّهُمْ خَالفوا بَيْن المصْدَر وَالفعْلِ. وَاسْمُ الزمَان وَالمكانِ بِمَنزلَة المصْدَر، وَالوَجْه فِي ذَلك أنَّهُم فَرَّقوا بَيْن عَيْن الفعْلِ فِي المسْتَقبل وَفِي المصْدَر وَالزمَانِ وَالمكانِ،

---

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٣٣/١، ٨٧/٤، والأصول ١٤١/٣، والمخصص ١٩٣/١٤، واللسان ٥٤٤/١ (ضرب).

(٦) ب: ههنا.

(٧) ب: فيكسر.

(٨) ينظر: الكتاب ٨٨/٤، والأصول ١٤٢/٣، والشيرازيات ٣١٩/١.

(١) في الأصل: ضُبطت كلمة (مَعْجزة) بكسرة تحت الجيم وفتحة فوقها، وأُكِّد هذا الضبط بكتابة (معًا) فوق الكلمة.

(٢) ينظر: الكتاب ٨٨/٤، والأصول ١٤١/٣.

(٣) (المضموم) مطموسة في: الأصل .

(٤) الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة بني تميم. ينظر: الكتاب ٩٠/٤، والأصول ١٤٢/٣، والشيرازيات ٣١٩/١.

وَحَصَل الفَرْقُ بالحَركتين، وَلم يُفَرِّقوا بَيْن المصْدَر وَالزمَان وَالمكَان بِخلاف المكسُورِ العَيْن؛ فإنَّهم فرقوا بَيْن المصْدَر وَالزمَانِ وَالمكَان لَمَّا كانَتْ عَيْنُ الفعْلِ مُشتركةً[٥] بَيْن المصْدَر وَالفِعْلِ.

وَأمَّا المكسُورُ العَيْن فِي الماضِي فَيَجيء[٦] مَفتُوح العَيْن فِي المسْتَقبل، نَحْو: شَرِبَ يَشْرَبُ، وَالمصْدَر منه وَالزمَان وَالمكَانُ بالفتح فيهِنَّ، وَلَمَّا كانَ الفعْلُ مَكسُورًا سَوَّوا بَيْن هَذه الأشْيَاءِ فِي الفَتْح، كما فَعَلوا ذَلك فِي المضْمُومِ.

الضَّرْبُ الثاني: وَهْوَ المعتل، وَهْوَ عَلى ثَلاثة أَضْرُبٍ: مُعْتَل الفاء، وَمُعْتَل العَيْن، وَمُعْتَل اللام.

فَالأول نَحْو: وَعَدَ يَعِدُ، وَالمصْدَر وَالزمَان وَالمكَان مَكسُور العَيْن، مِثل: المَوْعِدِ، يُقالُ: وَعَدْتُهُ وَعْدًا وَمَوْعِدًا، وَ[١]﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[٢] زَمَانٌ، وَمثله المكانُ، تقول: مَوْعِدُنَا مَكانُ كَذا، وَتَلحَقُه الهاءُ، قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[٣].

وَأمَّا المعتَل العَيْن فالمكْسُور منْهُ نَحْو: بَاتَ يَبِيتُ، وَقَالَ يَقِيلُ مِنَ (القَيلُولة)، وَالمصْدَر منْهُ عَلى (مَفْعَلٍ) قَليلٌ بفَتْح العَيْن، وَالكسر فيه الكثيرُ[٤]، / فَالمفتُوح نَحْو: المَعَاشِ وَالمَبَاتِ، وَالكسْرُ نَحْو: المَبِيتِ وَالمَقِيلِ فِي المصْدَر وَالزمَان وَالمكَان، وَقَدْ زادوا[٥] الهاء فقالوا: مَعِيشَةٌ، وَكذلك (المَحِيضُ) يَصْلحُ للمَصْدَر وَالزمَان وَالمكَان، وَالهاء فِي مثل ذَلك لا تَدُلُّ عَلى المرَّة كمَا تَدُلُّ[٦] فِي (الضَّرْبَةِ) وَ(الحَيْضَةِ).

٢٥٥/ب

---

(٥) الأصل : مشاركة.

(٦) الأصل : ليجيء.

(١) بإزاء هذا في حاشية الأصل كلمات غير واضحة تمامًا كأنها: قال الله تعالى.

(٢) سورة طه، من الآية: ٥٩.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ١١٤. وفي ب: على موعدة.

(٤) ب: والكثير فيه الكسر.

(٥) الأصل : ردوا.

(٦) ب: يدل.

وَأمَّا المعتَل اللامِ فيكون عَلى (فَعَلَ يَفْعُل) -بضم العين- نَحْو: غَزَا يَغْزُو، وَالمصْدَر فيه وَالزمَان وَالمكان وَمَصْدَره بغير زيادة: غَزْوٌ، وَمَعَ الميمِ يَكونُ لَفْظ الزمَان وَالمكان وَالمصْدَر وَاحدًا بفتح العَيْن، نَحْو: المَغْزَى(٧)، وَانقلبت الوَاو ألفًا لتحرُّكها وَانفتاح مَا قَبلهَا، وَلم يَأتِ مَكسُورًا لئلا تَصيرُ الوَاوُ ياءً لِمَا فيه من الثقل، وَقَدْ زِيدَتِ الهاء فِي بَعْضِهِ، قَالوا: مَدْعَاة إلى كذا(٨).

وَأمَّا المعتَل العَيْن مِنَ الوَاوِ فمثل: قَالَ يَقُولُ، وَالمصْدَر(٩) منه وَالمكانُ وَالزمَان وَاحد، نَحْو: المَقَالِ وَالمَقَامِ، وَالعلة فِي انقلاب الوَاوِ ألفًا تَحركها فِي الأصْلِ وَانفتاحِ مَا قَبْلهَا، وَجُعِلَ مَع الميم كذلك، وَقَدْ جَاء بالهاءِ فَقَالوا: المَقَالَةُ، وَالمَخَافَةُ. وَلم يَأتِ مِنْ هَذا البَابِ (فَعَلَ يَفْعِلُ) بكَسْرِ العَيْن وَفَتْحهَا، وَإنَّما جَاء الضَّمُّ فقط، وَأمَّا (فَعِلَ يَفْعَل) نَحْو: خَافَ يَخَافُ، فيأتي(١) ذلك مُسْتقصًى فِي التَّصريفِ(٢) إن شاء الله [تعالى](٣).

---

(٧) النصُّ مضطرب، ويستقيم إذا قُرئ على النحو التالي:
(والمصدر فيه بغير زيادة: غَزْوٌ، ومع الميم يكون لفظ الزمان والمكان والمصدر واحدًا بفتح العين، نحو: المغزى).

(٨) ينظر: الكتاب ٩٠/٤، والأصول ١٤٢.

(٩) ب: فالمصدر.

(١) في النسختين: (ويأتي)، وجواب (أما) يقترن بالفاء، وهذا جواب (أما) حسب ما ظهر لي.

(٢) ص٥٠٧.

(٣) تكملة من: ب.

[باب الإمالة]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ الإمَالة، الإمَالةُ قُصِدَ بِهَا أنْ يَتنَاسَب الصوتُ بِمَكانِهَا فَيتشابَهُ وَلا يتباين..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: اعْلم أنَّ الإمَالةَ[2] مَصْدَرُ أمَلْتُ الشَّيء إلي [الشيء][3] إذَا قَرَّبته منه[4]، / وَهْوَ بِهَذا المعْنَى[5] فِي هَذا الموضِعِ؛ لأنَّ حَقيقَةَ الإمَالةِ أنْ تُقرِّبَ[6] الفتحَة مِنَ الكسْرَة، والألفَ مِنَ الياء، وَلا تَجْعلهمَا كَسْرَةً وَلا يَاءً مُحققتين[7]، وَإنَّمَا هُمَا بَيْنهمَا[8]، وَإنَّمَا فَعَلوا ذَلك ليُنَاسبَ صَوتُهُمَا صَوْتَ الكَسْرَة وَمَا قَامَ مَقَامهَا[9] مِنْ أسْبَابِ الإمَالة، وَالتناسُبُ بَيْن الأصْواتِ وَالحروفِ مَذْهَبٌ للعَرب[10] شَائع، فَتَناسُب الأصْواتِ المجردة يَتحققُّ فِي الإمَالة، وَأمَّا تَنَاسُبُ الحروفِ[11] ففي مَوَاضعَ، مِنْهَا:

٢٥٦/أ

إشْمَامُ الصَّاد شيئًا مِنَ الزَّاي إذَا وَقعتِ الدَّال بَعْدَها، كقَولك: صَدَقَ وَصَدَرَ[12]، فَإنَّهُم يُشِمُّونَهَا شَيئًا مِنْ صَوتِ الزَّاي؛ لأنَّ الدالَ مَجْهُورَة، وَالصَّاد مُطْبَقَة يَبْعُدُ صَوْتُهَا مِنْ صَوتِ

(١) التكملة (فرهود) ص٢٢٣، و(مرجان) ص٥٣٦.

(٢) تنظر الإمالة في: الكتاب ١١٧/٤، والمقتضب ٤٢/٣، والأصول ١٦٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٧١٠/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٧٢٤/٢، وشرح المفصل ٥٣/٩، وشرح الشافية ٤/٣، والإمالة في القراءات واللهجات.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ينظر: اللسان ٦٣٦/١١-٦٣٧ (ميل).

(٥) (وهو بهذا المعنى) مطموسة في الأصل.

(٦) ب: يقرب.

(٧) ب: ومحققتين.

(٨) إذا كانت الإمالة شديدة يقال لها: الإضجاع، والبطح، وربما قيل: الكسر، وإذا كانت الإمالة متوسطة فيقال لها: التقليل، والتلطيف، وبين بين. ينظر: النشر ٣٠/٢.

(٩) ب: مقامهما.

(١٠) ب: العرب.

(١١) ينظر في هذا: الخصائص ١٤١/٢-١٤٥.

(١٢) ب: صدر وصدق.

الدالِ، وَالزَّايُ تُشَارِكُ الصَّادَ فِي الصَّفير، وَهي أَقْربُ[1] إلى الدَّالِ فَقَرَّبوهَا مِنْهَا بِهَذا الطَّرِيقِ، وَهَذا فِي السَّاكنة أَحْسَن، نَحْو: يَصْدُقُ وَيَصْدُرُ؛ لأنَّ الصَّادَّ إذَا تَحركتْ قَويَت فبعدت بِحَرَكتهَا، وَإذَا سَكنتْ ضَعُفَتْ، فَأَمْكَنَ إضْعَافهَا.

وَمنْهَا إشْمَامُ الصَّادِ الزَّاي فِي (الصِّراط) وَبَابِه مِنَ الطَّاءِ.

وَمِنْهَا إشْمَامُ الشِّين صَوتَ الزَّاي فِي (الأشْدَق)[2]، وَالعلةُ وَاحدةٌ؛ لأنَّ الشِّينَ مُتَفشِّيَةٌ رِخْوَة، [و][3] الدَّالُ مَجْهُورَةٌ، فَقرُبَتْ مِنَ الزاي لتقَارُبِهِمَا فِي الجَهْرِ.

وَمِنْ ذَلك إبْدَالُهم تَاء (افْتَعَلَ)[4] دَالاً فِي (ازْدَجَرَ) وَبَابه –عَلَى مَا يُذكرُ فِي بَابِ البَدَلِ[5]– وَكل ذَلك لتنَاسُبِ أجْراسَ الحروفِ.

وَمِنْ ذَلك إدْغَامُ الحروفِ المتقَاربَة، عَلى مَا يُذكَرُ فِي بَابِ الإدْغَامِ[6].

فَصْلٌ:

/ وَلَيْسَتِ الإمَالةُ لُغةَ جَمِيعِ العَرَبِ، بَل مِنْهم مَنْ يُميلُ وَمِنْهم مَنْ يُفَخِّمُ[7]، وَالتفخيم هُوَ التَّعظيمُ فِي الأصْلِ[8]، فَتفخيمُ الألفِ أنْ يُنطقَ بِهَا وَبالفتحَةِ قَبْلهَا عَلى حَقيقتهَا مِنْ غَيْر إضْعَافٍ وَتَغْيير. ٢٥٦/ب

---

(١) بداية سقط في (ب) ينتهي بقوله: "لينبه ذلك على أن السبب المحقق هو الياء.." ص٣٠٩.

(٢) الأشْدَق: الواسع الشِّدْق، والشِّدْق: جانب الفم. اللسان ١٠/١٧٣ (شدق).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الأصل: أفعل، والصواب ما أُثبت.

(٥) ص٤٧٨.

(٦) ص٦٢٧.

(٧) الإمالة لغة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، والتفخيم لغة أهل الحجاز. ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧١٥، وشرح المفصل ٩/٥٤، وشرح الشافية ٣/٤، والمساعد ٤/٢٨١، والنشر ٢/٣٠.

(٨) ينظر: اللسان ١٢/٤٤٩ (فخم).

قَالَ أبو عَلي: "وَللإمَالةِ أسْبَابٌ تُوجبهَا..."[(١)] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: سَبَبُ الإمَالةِ فِي الجمْلَة تَناسُبُ الأصْوَات، وَأنْواعُ الأسْبَابِ ستَّةٌ[(٢)]، يَجْمعهَا التنَاسُبُ الذي ذَكرنَا:

النَّوعُ الأوَّلُ: الكَسْرَة.

وَالثاني: الياء.

وَالثالثُ: انْقلابُ الألفِ عَنِ اليَاء.

وَالرَّابعُ: أنْ تَكونَ الألفُ فِي حُكمِ المنْقَلبِ.

وَالخامِسُ: أنْ يَكونَ الحرْفُ قَبْل الألفِ، وَقَدْ يَنْكسِرُ فِي حَالٍ.

وَالسَّادِسُ: الإمَالةُ، فَإنَّهَا تُوجبُ إمَالةً أخرى.

وَقولهم: **"وَللإمَالةِ أسْبَابٌ تُوجبُهَا"** يُريدُون به تقتضيها، لا أنَّها تُلزمُ الإمَالةَ لا مَحَالةَ، ألا تَرَى أنَّ الإمَالةَ جَائزةٌ غَيْر لازمَةٍ، وَلذلك لا يُعَدُّ التفخيم لحْنًا، بَل هُوَ أَصْلٌ مُسْتَعملٌ.

وَاعْلَم أنَّ الإمَالةَ لَهَا مُقْتضِي وَلَهَا مَانعٌ، فَمقتضيهَا[(٣)] مَا ذَكرنَاه مِنَ الأسْبابِ، وَموانعُهَا تُذكرُ فِي بَابٍ بَعْد هَذا، فَإذَا تَجَرَّد السَّبَبُ عَنْ مَانعٍ جَازتِ الإمَالةُ، وَإنْ وُجدَ مَعَ السَّببِ مَانعٌ لم تَجُزِ الإمَالةُ؛ لأنَّ المانعَ رَاجحٌ عَلى السَّبَبِ، وَهَذا ثَابتٌ فِي عَلم النَّحْو كثبوتِهِ فِي الفقه وَالفَرائضِ وَغَيْرِهمَا.

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٢٣، و(مرجان) ص٥٣٧.

(٢) تنظر أسباب الإمالة في: الكتاب ١١٧/٤ وما بعدها، والمقتضب ٤٢/٣، والأصول ١٦٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٧١٠/٢، وشرح المفصل ٥٥/٩،

وزاد ابن الباذش وأبو حيان ثلاثة أسباب شاذة، وهي: إمالة الألف المشبَّهة بالألف المنقلبة، والإمالة للفرق بين الاسم والحرف، والإمالة لكثرة الاستعمال. ينظر: الإقناع ٢٦٩/١، والنكت الحسان ص٢٧٢. وأوصلها ابن الجزري في النشر ٣٢/٢-٣٥ إلى اثني عشر سببًا.

(٣) الأصل: (لها مقتضًى...فمقتضاها) والصواب ما أثبت؛ لأنه يتحدث عن الأسباب، وهي مقتضية.

السَّبَبُ الأَوَّلُ: وَهوَ الكَسْرَةُ، وَقَدْ اختُلفَ فِي أيِّ الشيئين مِنَ الكَسْرَةِ وَاليَاءِ أَشَدُّ اقْتضاءً للإِمَالةِ؟

فَقِيلَ: الكَسْرَة، لأنَّ الكَسْرَةَ / .... وهي في أسفل....... .... ١٥٧/أ
.......[1] واللفظُ أَقْوَى مِنَ المقَدَّر.

وَقِيلَ: اليَاءُ أَقْوَى؛ لأنَّ اليَاء مُقدَّرة بِحَركتين فَتَقْوَى بزيَادَة الحَركَةِ المقَدَّرَةِ.

وَقِيلَ: هُمَا سَوَاء[2].

وَاعْلم أنَّ الكَسْرَة وَاليَاء قبل الألفِ أشدُّ اقْتِضاءً للإمَالة مِنْهما إذَا كانَا بَعْدَ الألفِ؛ لأنَّ الكَسْرة مِنَ الابْتَداء مُسْتَفلة[3]، فإذَا أَمَلتَ[4] الألفَ بَعْدَهَا لَم تَحتجْ إلى كلفَةِ التَّصعُّد بَعْدَ التَّسفُّل، بَل أَمَلتَ لتُجانسَ بصَوتِ الألفِ مَا تَقدَّمَ مِنْ صَوتِ الكَسْرَة، وَإذَا وَقعتِ الكَسْرَةُ بَعْدَ الألفِ أَمَلتَ[5] قَبْل وُجودِ المقتضِي للإمَالةِ لتمَهّد التَّجانس، وَفِي الكَسْرَة المتقدمَة تَقَدَّم المقتضِي عَلى حُكمِهِ، وَهَذا بَيانُ العِلَلِ وَالمقْتَضياتِ[6].

وَالسَّبَبُ الثاني: [الياء][1] نَحْو: عَيْلاَن، وَعَيَان، وَشَيْبَان، والضَّيَاح[2]، وَالإمَالةُ هُنَا حَسَنة؛ لأنَّ اليَاء مقدَّرَة بكسْرَتين، وَالكَسْرَةُ الوَاحِدَةُ سَبَبٌ، فَإذَا انْضَمَّ إليه مثله كانتِ الإمَالةُ

---

(١) النقاط مكان كلمات لم أستبن قراءتها في النسخة الأصل لانطماس حروفها، وقال في المتبع ٢/٧٢٠: "وإذا كانت الكسرة قبل الألف كانت الإمالة أقوى، لأنك إذا بدأت بالكسرة ثم جاءت الألف احتجت إلى التصعد بعد التسفل، وذلك شاق، فإذا أملت زال كلفة التصعد".

(٢) قال بالقول الأول أكثر النحويين، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال بالقول الثاني ابن السراج. ينظر: الكتاب ٤/١١٧، والأصول ٣/١٦٠، والارتشاف ٢/٥١٨، والهمع ٦/١٨٧.

(٣) الأصل: منتقلة.

(٤) الأصل: أمليت.

(٥) الأصل: لبعد الألف لم أملت. ولا وجه له.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١١٤٤، وشرح المفصل ٩/٥٦.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) تفسير هذه الألفاظ في ص٣١١.

أقْوَى، وَالياء السَّاكنةُ أشَدُّ اقْتِضَاءً للإمَالةِ؛ لأنَّ حَرَكتهَا تُقْلقلهَا وَتُخرجُهَا عَنْ مَخْرجهَا الأصْلي إلي غيره، وَهي إذَا كَانتْ مَكسُورَةً أَشَدُّ لوجُودِ السَّببِ.

السَّبَبُ الثالثُ: أنْ تَكونَ الألفُ منقلبَة عَنْ يَاء، فَإمَالتُهَا تَقريبٌ لَهَا مِنْ أصْلهَا، وَقَدْ أجَازُوا الإمَالة لسَبَبٍ فِي غَيْر الحرْفِ كما بيَّنه في (خاف)[3]، فَإمَالته إلى أصْلهِ أَوْلى[4] لينبه ذَلك عَلى أنَّ السَّبَبَ[5] المحقق هُوَ اليَاء، وَهَذا بَدلٌ عَنْه، وَبَدَلُ الشيء يَقُوم مَقَامه فِي كثير مِنَ الأحْكَام، وَذَلك نَحْو[6]: (الهُدَى) وَ(السُّرَى).

وَ[7]**السَّبَبُ الرَّابعُ**: / أنْ تَكونَ الألفُ للإلْحَاقِ أو التَّأنيثِ، فَألفُ الإلْحَاق مُبْدلةٌ مِنْ يَاءٍ، نَحْو: مِعْزًى وَأَرْطًى، وَأصْلُهَا يَاء زَائدَة للإلْحَاق؛ لأنَّهَا طَرَفٌ يَتحرَّك، وَبذلك يَصحُّ إلْحَاقُهَا بـ(دِرْهَم) وَ(جَعْفَر)، إلا أنَّ اليَاء انْقلبَتْ ألفًا لتَحركهَا وَانْفتَاح مَا قَبلهَا، وَيَدلُّك عَلى ذَلك شيئان: ٢٥٧/ب

أحَدُهُما: أنَّهَا تَعود فِي التَّصغيرِ يَاءً، نَحْو: مُعَيْزٍ، [وَأُرَيطٍ][8]، وَيُكسَرُ مَا قَبلهَا كالمنقوصِ.

وَالثاني: أنَّك لو اشْتققتَ مِنْها فِعْلاً لظَهرتِ اليَاء، فَقُلتَ[9]: أَرْطَيْتُ، وَمَعْزَيْتُ.

أمَّا ألفُ التَّأنيثِ ففي حُكمِ المنقلبَة؛ لأنَّهَا رَابعَةٌ، وَقَدْ أُبْدلتْ يَاء فِي جَمْع التَّصحيح، نَحْو: سُعْدَيَات، وَتَصيرُ يَاءً فِي الاشْتقَاقِ، نَحْو: حَبْلَيْتُ[1] وَسَكْرَيْتُ[2]، كما قَالوا: سَلْقَيْتُهُ.

---

(٣) الحديث عن إمالة (خاف) في السبب الخامس.

(٤) نهاية السقط في: ب.

(٥) ب: لينبه وذلك أن السبب.

(٦) الأصل: هو.

(٧) (و) ساقط من: ب.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) ب: لقُلتَ.

(١) ب: حلبت. فلم تظهر نقط لام الفعل. [تمسح نقطة الباء بالمزيل بعد الطباعة]

السَّبَبُ الخامِسُ: أنْ ينكسر مَا قَبْل الألف فِي بَعْضِ الأحْوَال[٣]، وَلا فَرْقَ بَيْن أنْ يَكونَ أصْلُها يَاءً أو وَاوًا، فَاليَاءُ نَحْو: طَابَ، وَالوَاوُ نَحْو: خَافَ، وَالكَسْرَة تَكونُ إذَا اتَّصل به تَاء الفَاعِلِ نَحْو: خِفْتُ وطِبْتُ، فَإمَالةُ الألفِ تَنْبيه عَلى الكَسْرَة التي هي سَبَبٌ[٤]، وَنَظيرُ ذَلك فِي المقدَّرات أنَّهم لَمْ يَخْرِمُوا تَاء (مُتَفَاعِلن)[٥]؛ لأنَّه يَجُوز فيه تَسْكين التَّاء، وَهْوَ الإضْمَارُ وَالابْتداء بالسَّاكنِ، فَلمَّا كانَ يَجُوز فيه أَمْرٌ يُؤدي إلى السُّكونِ المَمتَنع لَمْ يَحذفوا، كَذلك هَهُنَا، وَهَذا مِنْ بَابِ مُعَاملَةِ المقدَّر مُعَاملَة الموجُودِ[٦]، وَلذلك أَبْدَلوا الوَاو ألفًا فِي نَحْو[٧]: يَخَافُ؛ لأنَّ الخَاء مَفتوحَة الآن وَسَاكنةٌ فِي الأصْلِ، وَلكن لَمَّا كانَ سُكونُهَا عَارضًا لأجْلِ [حرف][٨] المضَارَعَةِ نَزَّلوه مَنْزلة / المفْتُوح حَتَّى قَلبوا له[٩] الوَاو. ٢٥٨/أ

السَّبَبُ[١٠] **السَّادِسُ**: الإمَالةُ، فَإنَّها سَبَبٌ لإمَالة أخرى، كَقولك: كَتبتُ كِتابًا، فَالألفُ الأُولى أُميلتْ للكَسْرَة قَبلهَا، وَألفُ التنوين أُميلتْ للإمَالةِ الأُولى، وَذَلك أنَّ الإمَالةَ الأُولى قَرَّبتِ الألفَ مِنَ اليَاء، وَالياءُ سَبَبٌ. وَلو قِيلَ: إنَّ الإمَالةَ هُنَا أقْوَى لزيادة التناسُبِ كَانَ وَجْهًا؛ وَذَلك أنَّ الكَسْرَة فِي الكافِ وَتَقريبُ الباء مِنَ الكَسْرِ وَالألف مِنَ اليَاء أَصْواتٌ مُتجانسَة، فَتَقريبُ اليَاءِ وَالألفِ مِنْهُما أبلغ فِي تَجَانسِ الأصْوَاتِ.

---

(٢) من (حُبلى) و(سَكرى).

(٣) وذلك في الفعل خاصة. اللباب ٤٥٣/٢.

(٤) الإمالة في نحو (خاف) و(طاب) هي لغةٌ لبعض أهل الحجاز، وأما العامة فلا يميلون. ينظر: الأصول ١٦٢/٣.

(٥) الأصل: متفاعل.

(٦) تنظر: ص٧٣ (باب جمع التكسير).

(٧) (نحو) ساقط من: ب.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) (له) ساقط من: ب.

(١٠) ب: والسبب.

وَالذي ذَكرنَاهُ مِنْ[1] أَوَّلِ البَابِ إلى هُنَا تَوطئةٌ وَتَمْهيدٌ وَبيانُ مُناسبَةِ هَذه الأَسْبَابِ للإمَالةِ، وَنَحْنُ الآنَ نذكر[2] كلام الشَّيخ[3] أبي عَلي، فَقوله: "**أنْ يَتَناسبَ الصَّوْتُ بِمَكانِهَا**"[4] وَمَعْناهُ أَنَّك إذَا أَمَلتَ تَنَاسبَ الصَّوتَانِ لِمَكانِ الإمَالةِ[5]، أَيْ لعلتهَا، وَيَجوزُ أنْ يُريدَ (بِمَكانِهَا): مَحلهَا وَمَخْرجهَا؛ فَإنَّ تَنَاسبَ الأَصْواتِ يَحْصلُ بتَقَاربِ مَخَارجِ الحروفِ، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا مَثَّل به:

(شَيْبان)، وَهْوَ (فَعْلان) مِنْ: شَابَ يَشِيبُ.

وَ(عَيْلان): اسْمُ رَجل، وَهْوَ مِنَ (العَيْلة)، وَهْوَ: الفَقْر.

وَمِنْهَا (الضَّيَاح)، وَهْوَ: اللبنَ المخْلُوط بالمَاءِ[6]، هَكَذا فَسَّره.

وَمِنْهَا (الكَيَّال)، وَهْوَ (فَعَّال) مِنَ (الكَيْل).

وَمِنْهَا (شِمْلال)، وَهْي: النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ.

/ وَمِنْهَا (سِرْبَال)، وَهْوَ: الثَّوبُ السَّاتر. ٢٥٨/ب

وَأَمَّا ذِكرهُ (دِرْهَمَانِ)[7] فَغَرضهُ مِنْهُ إمَالة ألفِ التَّثنيَة لكَسْرَة أول الكلمَة، وَإنَّمَا أَجَازُوا إمَالة الألفِ هُنَا لأنَّها قَدْ تَصيرُ إلى اليَاءِ فِي الجرِّ وَالنَّصْبِ، وَالإمَالةُ هُنَا ضَعِيفةٌ لأمْرَين:

أَحَدُهُما: بُعْدُ الكَسْرَة مِنَ الألفِ.

وَالثاني: كَونُ الألفِ حَرْف إعْرَابٍ وَدَليل مَعْنًى.

---

(١) الأصل: في.

(٢) ب: نذكر الآن.

(٣) (الشيخ) ساقط من: ب.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٢٣، و(مرجان) ص٥٣٦.

(٥) بداية سقط في (ب)، ينتهي بقوله: "وليس في أسباب الإمالة ما هو كذلك" في الصفحة التالية.

(٦) ينظر: العين ٢٦٧/٣، وجمهرة اللغة ١٠٥٠/٢، وتهذيب اللغة ١٠٤/٥، واللسان ٥٢٧/٢ (ضيح).

(٧) التكملة ص٢٢٣ في قوله:"وأما الإمالة للكسرة قبلها فنحو: عماد، وكتاب، وشملال، وسربال، ودرهمان".

قَالَ العَبْدي: "الإمَالةُ هُنَا لكَسْرَةِ النُّونِ"، وَهَذا فيه نَظَرٌ، وَالذي ذَكره عَبْدُ القَاهر كَسْرُ الأوَّل[1] كَمَا ذَكرنا، وَيَدُلُّك عَلى ذَلك أنَّك لا تُمِيلُ (رَجُلانِ) مِعَ وُجُود الكَسْرَة لَمَّا لم يَكُنِ الأوَّل مَكْسُورًا، وَيَدلُّك عَليه أَيْضًا: أنَّ كَسْرَة النُّونِ عَارِضَةٌ فِي الأصْلِ، وَلَيْسَ فِي أسْبَابِ الإمَالة[2] مَا هُو كَذَلك.

وَقَولهُ أَيْضًا: نَحْو[3]: عَامِرٍ، وَمَبَايِعِ[4] وَجَعْلُ الإمَالة مِنْ أَجْلِ اليَاء[5]، فَلا يُرِيدُ به أنَّ اليَاء هي الـمُصَحِحة للإمَالة؛ لأنَّ الياءَ لو كانَ مَكانَهَا حَرْفٌ آخرُ مَكْسُورٌ، نَحْو: عَامِرٍ، وَمُسَافِرٍ جَازتِ الإمَالةُ، وإنَّما يُرِيدُ به أنَّ الإمَالةَ مَعَ اليَاءِ آكد.

أمَّا (الاسْوِدَادُ) وَبابُهُ فَجَازتْ الإمَالة فيه[6] مِنْ أَجْل كَسْرَة الوَاوِ؛ لأنَّ الكَسْرَة[7] جَالبَةٌ لَهَا، وَذَلكَ أنَّ (وِدَاد) مِنْ (اسْوِدَاد) بِمَنْزلِةِ كَلمَة تَامَّةٍ، [و][8] كَمَا تُميلُ (الوِدَاد) تُميلُ[9] (الاسْوِدَاد)[10]، وَقَدْ أَجْروا بَعْضَ الكلمَة مُجْرَى كلمة تَامَّة فِي مَوَاضع، وَأَجْرَوا كلمتين مُجْرَى الكلمَة [الواحدة][11] فِي نَحْو قَولِ الشَّاعِرِ:

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ[1]

٢٥٩/أ

(١) المقتصد في شرح التكملة ١١٤٧/٢.

(٢) نهاية السقط في: ب.

(٣) (أيضًا نحو) ساقط من: ب.

(٤) الأصل: ومانع.

(٥) قال أبو علي في التكملة ص٢٢٣: "وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف، نحو: عابد، وعالم، ومسافر، ومبايع".

(٦) (فيه) ساقط من: ب.

(٧) الأصل: لأن همزة الكسرة

(٨) تكملة من: ب.

(٩) ب: يميل.

(١٠) ينظر: الكتاب ١١٨/٤.

(١١) تكملة من: ب.

(١) (مُستحقِبِ) مطموسة في: ب.

/ سَكَّنُوا البَاء لِمَا ذَكرناهُ فِي مَوْضعه[٢].

قَالَ أبو عَليّ: "وَلَو[٣] كَانَ مَا بَعْدَ الألف مَفْتُوحًا أَوْ مَضْمُومًا لَمْ تُمِلْ"[٤].

قَالَ الشَّارِحُ: إنَّمَا كانَ كَذلك لأنَّ الغَرَضَ مِنَ الإمَالة تَجَانُسُ الصَّوْتِ عَلى مَا مَرَّ، فَإذَا كانَ مَا بَعْدَ الألف مَفْتُوحًا كانَ صَوتُهَا مُجَانسًا[٥] لصَوْتِهِ، وَإذَا كانَ مَضْمُومًا كانَ بينهما بُعْدٌ، وَلكنَّهُ أقْربُ مِمَّا بَيْن اليَاءِ وَالضمَّة، فَإذَا أَمَلتَ الألفَ ثُمَّ صَعَّدتَ إلى الفتحةِ أو الضَّمَّةِ تنافَرتِ

وهذا صدر بيت من شواهد التكملة ص٤، من السريع، لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢، وعجزه:

إثْمًا مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ

وقبله:

حَلَّتْ لِي الخمْرُ وَكُنْتُ امْرَأً   عَنْ شُرْبِهَا فِي شُغُلٍ شَاغِلِ

وهو له في: الكتاب ٢٠٤/٤، والأصمعيات ص١٣٠، والأصول ٣٦٤/٢، ورسالة الصاهل والشاحج ص٤٦٠، والمحكم ٦٣/٦، ٧٥٣/٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٢/١، والمصباح ٦٠٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٦، وضرائر الشعر ص٩٤، وبلا نسبة في: التمام في تفسير أشعار هذيل ص٢٠٥، والخصائص ٧٤/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص١٠٥، واللباب ١١٠/٢.

وورد برواية (فاشربْ) في: العين ٥٣/٣، ونوادر أبي زيد ص١٨٧، وإصلاح المنطق ص٢٤٥، ٣٢٢، والزاهر ٢٧٦/٢، وبرواية (أُسقَى) في: الديوان ص١٢٢، والكامل ٣١٨/١، والاشتقاق ص٣٣٧، والمحكم ٢٠/٣، ولا شاهد على هاتين الروايتين.

واحتقب الإثم واستحقبه: جمعه واحتمله. ينظر: اللسان ٣٢٥/١-٣٢٦ (حقب).

والواغل: الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه إليه.ينظر: اللسان ٧٣٢/١١ (وغل).

وبيَّن القيسي الشاهد في البيت فقال: إسكان آخر الفعل وهو (الباء) من (أشرب) في حال الرفع مع الوصل، شَبَّه المنفصل من كلمتين بالمتصل من كلمة واحدة، نحو: (عَضُدٍ) وشبهه؛ لأنه بنى من (الراء، والباء، والغين) من الكلمة الأخرى مثل (رَبُغَ) ثم أَسكنَ الباءَ. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٢/١.

(٢) شرح التكملة (القسم الأول) ص١٧٨-١٨٠.

(٣) (ولو) ساقط من: ب.

(٤) التكملة وفيها: "...لم يُمَلْ" (فرهود) ص٢٢٣، و(مرجان) ص٥٣٨.

(٥) ب: متجانسًا.

الأصْوَاتُ وَازْدَادتِ الكُلفة، وَأنتَ فِي غُنْيَة عَنْ ذَلكَ بإبقَاءِ الألفِ عَلى حَالِهَا، وَذَلك نَحْو: آجُرٍّ، وَكابلٍ[1]، وَعَالِمٍ.

قَالَ أبو عَلي:"وَمِمَّا تُمالُ ألفُهُ مَا كانَ فِعْلاً عَلى (فَعَل) مِنْ بنَاتِ اليَاءِ وَالوَاو..."[2] إلى آخر البَابِ.

قَالَ الشَّارِحُ: الألفَاتُ فِي هَذا البَابِ خَمْسةٌ:

ألفٌ هي عَيْنُ الكلمة فِي الأسْمَاءِ وَالأفْعَالِ، فَفي الأسْمَاء نَحْو: نَابٍ وَعَابٍ، و[3]هي مِنَ اليَاء لقَولكَ فِي الجمْعِ: أنيابٌ وَنُيوبٌ وَعُيوبٌ، ونُيَيْبٌ وَعُيَيْبٌ، فَهَذا يُمَالُ وإنْ لم يَكنْ فِي الكلمة كَسْرَة، وَمِنَ الأفْعَال قَولكَ: بَاعَ وَسَارَ، فَتُميلُ ألفَهُ لانْقِلابِهَا عَنِ الياء[4].

وَأمَّا (خَافَ) وَبابُهُ فَقَدْ سَبقَ القَولُ فيه[5]، وَأنَّ الإمَالةَ جَازتْ لانْكسَارِ مَا قَبلهَا فِي بَعضِ الأحوالِ.

وَالألفُ الثانيَةُ: أنْ تَكونَ فِي الأسْمَاءِ الثلاثية عَيْنًا مُنقلبَة عَنْ وَاوٍ، نَحْو: بَابٍ وَدَارٍ، فَلا تُمَالُ إلا إذَا كانَتْ بَعْدَهَا كَسْرَة، كَمَا أمَالوا: ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾[6]؛ لأنَّه لا سَبَبَ لإمَالتهَا هُنَا / سِوَى الكَسْر، فَإذَا فُقِد لم يَبْقَ سَبَبٌ.

٢٥٩/ب

(١) كذا في النسختين، وتحتمل (كابُل) -بضم الباء- اسم موضع، و(كابَل) -بالفتح- ولم أقف على معنى لها، ومثال التكملة: (تَابَل)، وهو مثال الكتاب ١١٨/٤.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٢٣، وفي (مرجان) ص٥٣٨: "...ومما يُمال...".

(٣) (و) ساقط من: ب.

(٤) جاء في الحجة للقراء السبعة ٣٢٨/١: "ومما يقوي الإمالة في (زاد) ونحوه: أنه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما يوجب الإمالة، وهو لحاق الكسرة أول (فعلتُ)، والآخر: أن تُمال الألف ليُعلم أنَّها من الياء".

(٥) في السبب الخامس من أسباب الإمالة.

(٦) وردت في عدة آيات، منها قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنْسِ فِي ٱلنَّارِ﴾ [سورة الأعراف، من الآية: ٣٨]. وقد أمال أبو عمرو والكسائي في رواية الدوري كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة. ينظر: التيسير ص٤٨، والإقناع ٢٧٢/١، والنشر ٥٤/٢-٥٥.

وَالألفُ الثالثةُ: الزَّائدةُ فِي وَسَطِ الكلمَةِ، نَحْو: عَالِمٍ، وَحِلِبْلابٍ[1]، فَقَدْ سَبَقَ حُكمهَا فِي السَّبَبِ الأولِ وَمَا بَعْدَه.

وَالألفُ الرَّابعَةُ: أنْ تَكونَ لامًا[2] مُنْقلبَةً عَنْ يَاء [أو واوٍ][3] فِي فِعْلٍ، نَحْو: [رَمَى][4]، وَغَزَا، وَدَعَا، وَالإمَالةُ هُنَا جَيدة، أمَّا مَا كانَ مِنَ اليَاء فَأمرهُ ظَاهِرٌ، وَأمَّا مَا كانَ مِنَ الوَاوِ فَإنَّ الوَاوَ فيه تَنْقلبُ إلى اليَاء، كَقَولكَ: غُزِيَ، وَدُعِيَ، وَيَدْعيان، فَمَصيرُهَا إلى الياء فِي مَوْضعٍ حَسَّنَ إمالتها.

فإنْ كانتْ هَذه الألفُ فِي اسْمٍ ثلاثي مُنْقلبَة عَنْ وَاو نَحْو: العَصَا لم تُمَل؛ لأنَّها لا تَصير إلى اليَاءِ كَمَا صَارتْ فِي الفَعْل، فَإنْ كانتْ عَنْ يَاء أُميلتْ، نَحْو: الرَّحَى، فإنَّهَا مِنَ اليَاءِ فِي اللغَة الجَيِّدَة[5].

وَقَدْ شَذَّ شَيء مِنَ الوَاوِ فَأُميلَ، نَحْو: الكِبَا فِي كُسَاحَةِ البيت[6]، وَهْوَ مِنَ الوَاو لقَولهم[7]: كَبوتُ البَيْتَ[8].

---

(١) الأصل: جلبلاب.

والحِلِبْلابُ: نبت تدوم خضرته في الصيف، وله ورق أعرض من الكفِّ تسمنُ عليه الظباء والغنم، وهو من نبات السهل. أبنية كتاب سيبويه ص١٨٨، واللسان ١/٣٣٤ (حلب).

(٢) ب: لامًا ما.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ذهب البصريون إلى أن (الرحى) من بنات الياء، لأن تثنيتها: رحيان، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تكون من الواو، فيجوزون فيها: رَحَوان. ينظر: الكتاب ٣/٣٨٧، وحروف الممدود والمقصور لابن السكيت ص١١٧، وللقالي ص٧٩.

وفي أدب الكاتب ص٢٥٧: "وإذا ورد عليك حرف قد ثُنِّيَ بالياء والواو عملت على الأكثر الأعم، نحو: رحى؛ لأن من العرب من يقول: رَحَوتُ الرَّحَا، ومنهم من يقول: رَحَيْتُ الرَّحَى، وأن تكتبها بالياء كان أحبَّ إليَّ؛ لأنها اللغة العالية".

(٦) كُساحة البيت: كُناسته. ينظر: الصحاح ١/٣٩٩ (كسح).

(٧) الأصل: كقولهم.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١٠٢٦، والفائق ٢/٤٠٢.

وَأمَالوا (العَشَا)[1] وَهْوَ مِنَ الوَاوِ[2]. وَأمَالُوا[3] (الـمَكَا)؛ -وَهْوَ: جُحْرُ الضبِّ- لقَولِهِمْ فيه: مَكَوان[4]، وَوَجْهُهُ مَعَ الشذوذ: أنَّ اللامات المعتَلة تَغلبُ عَليها اليَاء، [فحُمل على الأكثر][5].

وَالألفُ الخامِسَةُ: أنْ تَقعَ رَابعَةً فَصَاعدًا، وَهي عَلى ستَّةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أنْ تَكونَ مُنْقلبَة عَنْ يَاء أو وَاوٍ، فَيجوزُ إمَالتُهَا قَولاً وَاحدًا، فِعْلاً كانَتِ الكلمَةُ أَوْ اسْمًا، نَحْو: أَسْقَى، وَأَعْطَى، وَأَغْرَى، وَالملْهَى؛ وَسَبَبُ ذَلك أنَّ الرَّابعَة تَصيرُ إلى اليَاء، نَحْو: أَغْزَيتُ، وَأَعْطَيتُ، وَاسْتَدْعَيتُ، وَفِي الأسْمَاء نَحْو: أَعْمَيان، وَمَلْهَيان.

وَالثاني: أنْ تَكونَ للإلْحَاقِ، نَحْو: دَلَنْظَى[6]، وَحَبَنْطَى، وَأَصْلُهَا: اليَاء لِمَا تقدَّم فِي مَوضعه[7].

/ **وَالثالثُ**: أنْ تَكونَ للتَّأنيثِ، نَحْو: حُبْلَى، وَقَدْ سَبَقَ أَيْضًا[8]. ٢٦٠/أ

وَالرَّابعُ: أنْ تَكونَ للتَّكثيرِ، نَحْو: قَبَعْثَرَى[9]، وَكُمَّثرَى، مُمَال[10].

---

(١) الأصل: العبا.

والعشا: مصدر الأعشى، هو الذي لا يبصر بالليل وهو بالنهار بصير، وقد يكون الذي ساء بصره من غير عمى، وهو عرض حادث ربما ذهب. ينظر: العين ١٨٧/٢.

(٢) لقولهم: امرأة عشواء، وامرأتان عشواوان. ينظر: أدب الكاتب ص٢٥٩، وجمهرة اللغة ٨٧١/٢، وتهذيب اللغة ٣٥/٣، وعمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ص٢٩١.

(٣) ب: وأما.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٢٢٢/١٠، واللسان ٢٩٠/١٥ (مكا).

(٥) تكملة من: ب.

(٦) الدَّلَنْظَى: السمين الغليظ من كل شيء، والدَّلَنْظَى: الشديد الدفع. المقصور والممدود للقالي ص١٦٤، والمنصف ١١/٣.

(٧) شرح التكملة (القسم الأول) ص٤٧٤.

(٨) شرح التكملة (القسم الأول) ص٤٦٠.

(٩) القَبَعْثَرَى: الضخم، والعظيم الخلق الكثير الشعر من الناس والإبل. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٢٧، والمقصور والممدود للقالي ص١٥٧.

(١٠) (مُمال) ساقط من: ب.

وَالخامِسُ: أنْ تَكونَ مِنْ ضَميرٍ، كقَولِهِمْ: [يريد][(١)] أنْ يَنْزِعَها -مُمَالٌ-[(٢)] وَلَنْ[(٣)] يَضْرِبَهَا، فَمِنَ العَرَبِ مِنْ يُمِيلُ الألفَ، وَسَبَبُ ذَلكَ أنَّ الهاء خَفيَّة، فَهي[(٤)] حَاجزٌ غَيْر [حصين][(٥)]، فَكأنَّها وَقَعتْ بَعْدَ العَيْن وَالبَاء، وَقَبْل الحرْفَين كَسْرَة جَالبَةٌ للإمَالة[(٦)]، وَقَدْ ذَكرنَا نَحْو ذَلك فِي (رُدُّهُ) فِي أوَّل التكملة[(٧)].

فَإنْ كَانَ قَبْل الهاءِ ضَمَّة لم تُمِلْ، كقَولِهِمْ[(٨)]: هُوَ يَضْرِبُهَا، وَكذلك إنْ لم يَكنْ فِي الكلمة [كسرة][(٩)]، نَحْو: لن يَعْلَمَهَا؛ لعَدَم السَّبَبِ الجَالِبِ، وَالتَّنافُرِ الذي بَيْن الضَّمَّةِ وَالكَسْرَة.

وَالسَّادِسُ: أنْ تَكونَ مُبْدَلة مِنَ التنوين، كقَولك: رَأيتُ زَيدًا، فَالإمَالةُ جَائزة لِمَكانِ اليَاء قَبْل الدالِ، وَليسَ ذَلكَ مِنْ بَابِ الإمَالة للإمَالة[(١٠)].

[باب ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف المستعلية]

---

(١) تكملة من: ب.

(٢) (ممال) ساقط من: ب.

(٣) الأصل: لم.

(٤) ب: فهو.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١٢٣-١٢٤.

(٧) ب: الكلمة.

ورد ذلك في أول التكملة ص٦، ونصُّه: "...فقالوا: رُدُّهُ؛ لأنَّ الهاء خفيَّة..." وينظر شرح التكملة (القسم الأول) ص١٨٨.

(٨) ب: كقولك.

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) (للإمالة) ساقط من: ب.

وهذا ليس من باب الإمالة للإمالة لأن الإمالة للإمالة تكون بإمالة الألف الأولى لكسر ما قبلها، ثم تُمال ألف التنوين للإمالة الأولى، نحو: كتبتُ كِتَابًا.

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا يَمْنَعُ الألِفَ مِنَ الإمَالة مِنَ الحروفِ المسْتَعليَة[1]"[2].

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقدَّمَ فِي بَابِ الإمَالة أنَّ الغَرَضَ مِنْهَا تَجَانسُ الأصْوَات، وَالإمَالة مَعَ هَذه الحروفِ تُوجبُ[3] تَنَافُرَ الأصْوات، فَلذلك امْتَنعَت، وَالمانع[4] مِنَ الإمَالة حُروفُ الاسْتعْلاء وَالراء عَلى وَصْفٍ مَخْصوص[5].

وَحُروفُ الاسْتِعْلاء سَبْعَة، وَهي: الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَهَذه مَعَ اسْتعلائهَا مُطْبَقة، وَالثلاثة الأخرى[6] مُسْتَعليَة منفتحَة، وَهي: العَيْنُ، وَالخاءُ، وَالقَافُ[7].

وَمَعْنَى الاسْتِعْلاء: أَخذُ الحرْفِ مِنْ جَهةِ العُلوِ وَالترفعِ إلى الحنَكِ الأعْلَى، وَذَلك يُحَسُّ مِنْ جَرْسِ الحرْفِ، ألا تَرَاك إذَا قُلتَ: / أَصْبَحَ، وَمَطْلَبٌ وَجَدتَ الصَّادَ وَالطَّاءَ مِنْ ظَهْرِ اللسَان وَسَقفِ الحنَك الأعْلَى حَتى يَكادُ يَلتصقُ[8] به. ٢٦٠/ب

وَأمَّا الحرُوفُ المنفتحَة فَإنَّها مُسْتَعليَة لأخْذهَا مِنْ جهَةِ العُلو وَلكنَّهَا منفتحَة، كَقولك: أَخْذٌ، وَمُعْرَبٌ، وَانْفتَاحها لا يَمْنعهَا[9] مِنْ تَعليهَا، وَإنَّمَا مَنَعَتْ[10] هَذه الحروف الإمَالة إذَا كانَتْ مَفْتُوحَة أَوْ مَضْمُومة قَبل الألفِ أَوْ بَعْدها؛ لأنَّك إذَا نَطقتَ بِهَا أَخذتَ[1] فِي التَّصعُّد، وَالألفُ لانفتَاحهَا أقربُ إلى الاسْتِعْلاء، فَإذَا كانَ كَذلك لم يَجُزْ أنْ تنتقل مِنَ الارْتفَاع إلى

---

(١) ب: المستعملة.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٢٥، و(مرجان) ٥٤٠

(٣) الأصل: يوجب.

(٤) الأصل: والإمالة.

(٥) أي غير المكسورة.

(٦) ب: الأُخر.

(٧) ينظر: الكتاب ١٢٨/٤، والمقتضب ٤٦/٣، والتبصرة والتذكرة ٧١٢/٢، والرعاية لتجويد القراءة ص١٢٢، ١٢٣.

(٨) الأصل: تكاد تلتصق.

(٩) (لا يمنعها) ساقط من: ب.

(١٠) الأصل: مُنِعَت –بالبناء للمجهول، تصحيف.

(١) ب: إذا نطقت بها أخذت بها.

الانْخِفَاض مَعَ إمْكَان ألاَّ تَنْحدرَ، وَكذلك إنْ كانَتْ هَذه الحروف بَعْدَ الألفِ؛ لأنَّك إذَا أَمَلتَ الألفَ خَفَضتَ الصَّوتَ، فَإذَا أخذتَ فِي هَذه الحروف بَعْدَ ذَلك تَصَعَّدتَ بَعْدَ الانْحِدَارِ، وَفِي ذَلك كلفةٌ وَمَشقَّةٌ، فبقاء الألفِ عَلى حَالِهَا أقْربُ إلى الاسْتِعْلاء، فَرُفِضَتْ[٢] إمَالتهَا لِمَا تُفضِي إليه مِنَ التَّنافُرِ، وَأمثلة ذَلك: صَالِحٌ، وَضَائِعٌ، وَطَالِبٌ[٣]، وَظَالِمٌ، وَغَالِبٌ، وَخَامِلٌ، وَقَادِمٌ. وَلا فَرْقَ بَيْنَ أنْ تتباعدَ الألفُ مِنْ حَرْفِ الاسْتِعْلاء أَوْ تَقْربَ منه، نَحْو: التَّنافق، وَالتَّواصُل؛ لأنَّ تَنافُرَ الأصْواتِ يَحْصلُ[٤] مَعَ البُعْدِ كمَا يَحْصلُ مَعَ القُرْبِ.

فَأمَّا قَولُهُمْ: مَنَاشِيطُ[٥] فَالجيِّد أنْ يُفخَّمَ؛ لوجودِ حَرْفِ الاسْتِعْلاء، وَقَدْ أَمَاله قَومٌ، وَهْوَ قَليلٌ[٦]، وَالوَجْهُ فيه بُعْدُ الألفِ مِنَ الطاءِ وِوجُود الكَسْرَة وَالياء بينهما، فَكأنَّهُمْ[٧] رَجَّحوا اجْتماع السَّببين عَلى وجُود المانعِ.

فَصْلٌ:

فَإنْ كانَتْ هَذه الحرُوفُ قَبْل الألفِ / مَكْسُورةً، نَحْو: صِفَافٍ، وَطِلابٍ، ٢٦١/أ

وَقِفَافٍ[١]، جَازتِ الإمَالة؛ لأنَّ حَرْفَ الاسْتِعْلاء قَدْ خَفضتْهُ [حركته][٢] إلى الانْحِدَار، فَإمَالة الألفِ تُنَاسِبُ حَالهُ، يَدُلُّ[٣] عَلى ذَلك أنَّ الاسْتِعْلاء كالصِّفَةِ الخفيَّة فِي الحرْفِ، وَالكَسْرَةُ لَفْظٌ ظَاهِرٌ، فَكانَتْ أقْوَى مِنَ الصِّفَةِ[٤].

---

(٢) الأصل: ففرضت.

(٣) (وطالب) ساقط من: ب.

(٤) ب: تحصل.

(٥) قال ابن يعيش في تفسير كلمة (مناشيط): "هو جمع (منشوط)، من نشط العقدة إذا ربطها ربطًا يسهل انحلالها، ويجوز أن يكون جمع (منشاط) للرجل يكثر نشاطه". شرح المفصل ٦٠/٩.

(٦) ينظر: الكتاب ١٣٠/٤، ١٤٠، والأصول ١٦٤/٣، والتبصرة والتذكرة ٧١٣/٢، واللباب ٤٥٥/٢.

(٧) ب: وكأنهم.

(١) الصِّفَافُ: جمع صُفَّة، وصُفَّة الرَّحل والسَّرج: التي تضمُّ العرْقُوَتَين والبدادين من أعلاهما إلى أسفلهما. والصُّفَّة من البنيان: شبه البهو الواسع الطويل السُّمْك. ينظر: المحكم ٢٧٣/٨، واللسان ١٩٥/٩ (صفف).

فَصْلٌ:

فَإِنْ كانَتْ هَذه الحرُوفُ سَاكنة قَبل الألفِ وَقَبلهَا كَسْرَة نَحْو: مِصْبَاحٍ، ومِقْلاتٍ[٥] فَمِنَ العَربِ مَنْ يَمْتنعُ مِنَ الإمَالة؛ لوجُودِ حَرْفِ الاسْتِعْلاء وَأنَّ الكَسْرَة لَيْسَتْ فيه، وَمِنْهُم مَنْ يُجَوِّزهَا؛ لأنَّ السَّاكنَ المجَاورَ للكَسْرَةِ أو الضمَّة يَغْلبُ عَليه حُكمهُ[٦]، وَلذلك جَوَّزوا هَمْزَة[٧] الوَاو السَّاكنة إذَا انْضَمَّ مَا قَبلهَا، نَحْو: مُؤْسَى، وَمُؤْقِدٍ[٨]، كأنَّهُم قَدَّرُوا الضمَّة فيها لِمُجَاورتِهَا إيَّاها[١]، وَكذلك كَسْرَةُ[٢] الميم فِي (مِصْبَاح) كأنَّهَا فِي الصَّادِ. وَقَالَ قَومٌ: المانع مِنَ الإمَالة هُنَا أقْوَى؛ لأنَّ الحركةَ قَبْل الحَرْفِ، فَتُقَدر الفتحَة [التي][٣] عَلى البَاء فِي (مِصْبَاح) عَلى الصَّادِ،

والقِفَافُ: جمع قُفٍّ، وهو ما ارتفع من متن الأرض، وكذلك القُفَّة. ينظر: الصحاح ١٤١٨/٤ (قفف).

(٢) تكملة من: ب.

(٣) ب: يدلك.

(٤) ينظر: الكتاب ١٣٠/٤، ١٤٠، والمقتضب ٤٦/٣-٤٧، والأصول ١٦٤/٣، واللباب ٤٥٥/٢.

(٥) الأصل: ومقلاة.

والمقلات: كل أنثى لا يعيش لها ولد. ينظر: اللسان ٧٢/٢ (قلت).

(٦) ينظر: الكتاب ١٣٠/٤-١٣١، وسر الصناعة ٧٩/١.

(٧) كذا في النسختين، ومراده همز الواو.

(٨) وردت اللفظتان في قول جرير (من الوافر):

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إليَّ مُؤسَى وَجَعْدَةُ إذْ أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ

كذا أنشده الصرفيون، ينظر: الخصائص ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩، ٢١٩، وسر الصناعة ٧٩/١، والكشاف ٥٢/١، وشرح الشافية ٢٠٦/٣، ومغني اللبيب ص٨٩٧، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٢٩.

وهو في الديوان ٢٨٨/١، والرواية فيه:

لَحَبَّ الوَاقدَانِ إليَّ مُوسَى وَجَعْدَةُ لَوْ أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ

(١) لأن كل واو انضمت ضمًّا لازمًا فهمزها جائز، نحو: أُجُوه في (وجوه)، و(أُقِّتَتْ) في (وُقِّتت). ينظر: الكتاب ٣٣١/٤، والمقتضب ٢٠١/١، والأصول ٣٠٧/٣، وسر الصناعة ٩٢/١، وشرح المفصل ١١/١٠، وشرح الملوكي ص٢٧٠، والممتع ٣٣٢/١.

(٢) (كسرة) ساقط من: ب.

(٣) تكملة من: ب.

فتمنَع الإمَالة. وَزَعَمَ الأوَّلون أنَّ الحرَكَةَ بَعْدَ الحرْفِ، فَكأنَّ[٤] كَسْرَة الميم مَعَ الصَّادِ، وَالحقُّ فِي ذَلك أنَّ حَرَكَةَ الحرفِ[٥] مَعَه، لا قَبله وَلا بَعْدَهُ[٦]، وَإنَّمَا حَسُنَتِ الإمَالةُ للمُجَاورةِ.

فَصْلٌ:

فَإنْ وَقَعتِ الراء بَعْدَ هَذه الحُروف مَكسُورة فَفِيه كَلامٌ يَأتي فِي البَابِ الآخَر، وَمَنْ مَثَّل ذَلك[٧] فِي هَذا البَابِ: بـ(طَائر) وَ(صَابر) فَلم يُحسِن التَّمثيل؛ لأنَّ الإمَالة لا تمتنع فِي بَعْضِ الأحْوالِ.

فَصْلٌ:

إذَا وَقَعَ بَعْدَ الألفِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ، وَأصْلُ الحرْفِ الأوَّل الكَسْرُ / نَحْو: جَادٍّ، وعَادٍّ، فَفيه مَذْهَبان[٨]: ٢٦١/ب

أَجْودُهُما: التَّفخيمُ؛ لأنَّ الكَسْرَة غَيْر مَلفوظٍ بِهَا، وَالإمَالةُ مِنْ أحكامِ الألفَاظِ.

وَالثاني: الإمَالة؛ لأنَّ الكَسْرَةَ وَإنْ لم يُلفظْ بِهَا فَهي مُستحقَّة، فَالإمَالة تُنبِّهُ عَلى ذَلك الاسْتِحْقاقِ، وَيُقوي ذَلك أنَّهم أمَالُوا (خَافَ) مَعَ وُجودِ حَرْفِ الاسْتِعْلاء، وَأنَّ الألفَ مِنَ الوَاو، وَلكنْ لَمَّا اسْتَحقَّتِ الخَاءُ الكَسْرَةَ نَزَّلُوهُ مَنزلةَ المكسُور حَتَّى لَحِقَ بِـ(خِفَافٍ).

وَقَالُوا: هَذَا مَاشٍ، فَأمَالُوا فِي الوَصْلِ البتَّة؛ لِوجُودِ الكَسْرَة لَفْظًا، فَأمَّا فِي الوَقْفِ فَلم يُملهَا قَومٌ؛ إذْ لا كَسْرَة فِي اللَّفظ، وَأمَالهَا آخَرُونَ؛ لاسْتحقَاقِ الكَسْرِ[١].

---

(٤) ب: وكأنَّ.

(٥) ب: أن الحركة التي في الحرف.

(٦) للنحويين في محل الحركة ثلاثة أقوال، فصلها الشارح في ص٦١٠-٦١١.

(٧) (ذلك) ساقط من: ب.

(٨) ينظر: الكتاب ١٣٢/٤، والأصول ١٦٥/٣-١٦٦، وشرح اللمع لابن برهان ٧٢٨/٢، وشرح المفصل ٦٤/٩، والمساعد ٢٩١/٤.

وَقَولُ أبي عَلى: "قَدْ أمَالَ قَومٌ: أَخَذْتُ مِنْ مَالِكَ، إِذَا كَانَتْ الكافُ للخِطَابِ"[٢].

لوجودِ الكَسْرَة فِي اللفظِ[٣]، وَفَرْقٌ بينَهُ وَبَيْنَ قولكَ: مَرَرْتُ بِمَالِكٍ فِي اسْمِ الرَّجُلِ، وَوَجْه الفَرْقِ أنَّ تِلكَ الكافَ فِي حُكْمِ المنْفَصِلِ، وَهَذه الكافُ مُتَّصلةٌ مِنْ جُملةِ الاسْمِ.

وَأمَّا قَولُ أبي عَلي[٤]: **"قَدْ أبْدَلوا السِّينَ صَادًا إذَا وَقعتِ القَافُ بَعْدَهَا، نَحْو: صَبَقْتُ فِي (سَبَقْتُ)، وَ(صُقْتُ) فِي (سُقْتُ)، وَ(صَوِيق) فِي (سَوِيق)"**[٥]. فَالغَرَضُ منه أنَّهُم طَلَبُوا التَّجَانُسَ بَيْن القَافِ وَالصَّادِ باشْتراكهمَا فِي الاسْتِعْلاء، وَالسِّينُ لَيْسَتْ كَذَلك، وَلكنَّهَا تُقَارِبُ الصَّادَ فِي الصَّفير، وَهَذا يُحسِّنُ الإمَالة[٦] للتَّجانُسِ، وقَدْ مَضَى صَدْرٌ مِنْ هَذا فِي بَابِ الإمَالة.

فَصْلٌ:

فَإنْ وَقَعَ المسْتَعلي فِي مِثْل قَوْلكَ: يُرِيدُ أنْ يَضْبِطَهَا؛ امتنعَتِ الإمَالة كَمَا تَمْتَنع فِي (ضَابِط)[١]، وَذَلك يُخَالفُ قَولكَ: يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهَا[٢].

فَصْلٌ:

٢٦٢/أ

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٢٢-١٢٣، والأصول ٣/١٦٣.

(٢) التكملة وفيها: "...وأمالها قوم في الجر كما أمالوا: مررتُ بمالكَ، إذا كانت الكاف للخطاب". (فرهود) ص٢٢٦، و(مرجان) ص٥٤٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٣٤.

(٤) (أبي علي) ساقط من: ب.

(٥) التكملة وفيها: "يبين قصدهم لهذا المعنى في الإمالة أنهم قصدوه أيضًا في غيرها فقالوا: صبقت وصقت وصويق، فأبدل من السين مستعليًا ليوافق القاف في التصعد..." (فرهود) ص٢٢٦، و(مرجان) ص٥٤٤.

(٦) الأصل: للإمالة.

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٣٤.

(٢) في الأصل كتبت كلمة (ممال) فوق كلمة (يضربها) بخط صغير.

/ وَإِذَا وَقَعَ المسْتَعلي فِي الفعْلِ لم يَمنعِ الإمَالة، نَحْو: صَغَا، [وَضَغَا][3]، وَطَغَى، وَذَلكَ أنَّ الأفعَالَ كثيرةٌ[4] التَّصرفِ وَالتَّغيير، وَالإمَالةُ ضَرْبٌ مِنَ التَّغيير، وَقَدْ أمَالُوا ﴿يَشْقَى﴾[5] مَعَ وُجودِ القَافِ، وَأنَّ الألفَ مِنَ الوَاوِ؛ للعِلَّةِ التي ذَكرنَا.

[باب أحكام الراء في الإمالة]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ أحْكام الرَّاءِ فِي الإمَالة، الرَّاءُ حَرْفٌ فيه تَكريرٌ، وَلذلكَ لم تُدغم فيمَا قَاربهَا، وَأُدغِمَ مُقاربهَا فِيهَا"[1].

---

(3) تكملة من: ب.

وصَغا يصغَى ويصغُو: مال. ينظر: اللسان ١٤/٤٦١ (صغا).

وضغا الذئب والسنور والثعلب ضغوًا: صوَّت وصاح، ثم كثُر حتى قيل للإنسان إذا ضُرب فاستغاث. ينظر: اللسان ١٤/٤٨٥ (ضغا).

(4) (وذلك أن الأفعال كثيرة) مكررة في: ب.

(5) سورة طه، من الآية: ١٢٣. وبالإمالة قرأ حمزة والكسائي. ينظر: الإقناع ١/٢٩٢-٢٩٣.

(1) التكملة (فرهود) ص٢٢٧، وفي (مرجان) ص٥٤٤: "...وأدغمت مقاربها فيها".

قَالَ الشَّارِحُ: [الراء][2] لَهَا تَأثِيرٌ فِي منع الإمَالة فِي الجملة، وَعِلَّةُ ذَلك أنَّ الرَّاء حَرْفٌ فيه تَكريرٌ، وَيُعْرَفُ ذَلك إذَا امتحنتَه بإخْرَاجه مِنْ مَخْرجهِ سَاكنًا، كقَوْلك: أرْ، فَإنَّك تَجِدُ فيه صَوْتًا زَائدًا عَلى مِقْدَار الحرفِ، فَكأنَّه حَرْفانِ، وَمَخرجهَا مِنْ ظهر[3] اللسَانِ وَأصُولِ الثَّنايَا، وَذَلك يُقرِّبُهَا مِنَ الصَّادِ وَنَحْوها، فَتُشبه بِهَذه الصِّفَاتِ حَرْفَ الاسْتِعْلاء، وَلذَلك لم يَجُزْ إدْغَامهَا فِي غَيْرها؛ لِمَا فِي ذَلك مِنْ ذَهَابِ قُوتِهَا وَصَوْتِهَا الزَّائد، وَجَازَ أن يُدْغم فيها غَيْرها[4]. وَتُمنعُ الإمَالةُ إذَا كانتْ[5] مَفْتوحةً أَوْ مَضْمُومةً؛ لأنَّهَا إذَا كانَتْ مَفتوحَةً[6] فهي مُقَدَّرة بفتحتين، وَإذَا كانَ بَعْدَ الألفِ فَتحتَانِ بَعُدتْ مِنَ اليَاء؛ لِمَا بَيْن صَوْتِ اليَاء وَالفَتْحة مِنَ التَّنَافُر، وَإذَا كانَ الغَرَضُ مِنَ الإمَالة تَناسُب الأصْواتِ وَكانَتْ الفتحَةُ مُبَاينَةً لليَاءِ تَنَافَرَتِ الأصْوَاتُ وَاخْتَلَّ مَقْصُود الإمَالةِ، وَكانَ التَّفخيمُ مُحَقِّقًا لتَنَاسُبِ الأصْوَات، وَإذَا كانَتِ الرَّاء مَضْمُومَةً كَانَتِ الإمَالةُ أَبْعَدَ؛ / إذْ يَلْزَمُ مِنَ الإمَالةِ تَقريبُ المتَصَعِّد مِنَ الاسْتفَال[7]، ثُمَّ تَصعيدهَا بَعْدَ ذَلك إلى مَخْرجِ الضمَّة، وَ[في][8] هَذَا كُلفَةٌ شَديدةٌ، وَزيادَة تَنافر بَيْن الأصْوَات، وَذَلك نَحْو قَولكَ: رَاشِدٌ، وَرُفَاتٌ[1]، وَهَذا حِمَارٌ، وَرَأيتُ حِمَارًا وَمَا أَشْبهَهُ[2].

٢٦٢/ب

فَإذَا كَانَتِ الرَّاء مَكْسُورةً كانَ ذَلك فِي تَقديرِ كَسْرتين -عَلى مَا بَيَّنَا-[3] وَأشْبَهتْ بذَلك اليَاء، وَلِهَذا المعْنَى يَلثَغُ بِهَا قَومٌ فَيجعلهَا يَاءً فيقولُ: أَتَيْتُكَ مَيَّة[4]، يُرِيدُ: مَرَّة[5]. وَإذَا اجْتَمعتْ

---

(٢) تكملة من: ب.

(٣) الأصل: مخرج.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٩٩/١، والرعاية لتجويد القراءة ص١٩٥-١٩٦، والكشف ١٧١/١.

(٥) أي: الراء.

(٦) (أو مضمومة لأنَّها إذا كانت مفتوحة) ساقط من: ب؛ بسبب انتقال النظر.

(٧) ب: من الاستقبال.

(٨) تكملة من: ب.

(١) الأصل: وزياد.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٦/٤، والأصول ١٦٧/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٦١/٢.

(٣) لأن الراء حرف مكرر، وقد سبق في الصفحة السابقة.

كَسْرَتان كانَتْ كالسَّببينِ الجالِبَين للإمَالةِ، فإمَالةُ الألفِ قَبْلها تُوجِبُ تَناسُبَ الأصْوَات، وَيَجْري ذَلك مَجْرى [كسر][6] حَرْفِ الاسْتِعْلاء قَبل الألفِ، نَحْو: خِفَافٍ، وَعندَ ذَلكَ تَغْلبُ الرَّاء حَرْفَ الاسْتِعْلاء لاجْتِمَاع السَّببينِ [فيها][7]، وَالسَّببانِ أقْوَى مِنَ المانِعِ الوَاحدِ، وَذَلك نَحْو: ضَارِبٍ وَقَارِبٍ[8]. فَإنْ كانَ بَيْن الرَّاء وَالألفِ حَرْفٌ غَيْر الرَّاءِ نَحْو: قَادِرٍ وَصَابِرٍ ففيه لُغتَانِ[9]:

التَّفخيم مِنْ أجْلِ حَرْفِ الاسْتِعْلاء، وَحَجْز [الحرف][10] بَيْن الألفِ وَالرَّاءِ وَذَلك يَقْطعُ التَّناسُبَ.

وَالإمَالة؛ لقُوَّة الرَّاءِ بتقدير كَسْرتِهَا، وَجَرتْ فِي ذَلك مَجْرى كَسْرِ حَرْفِ الاسْتِعْلاء مَعَ بُعْده مِنَ الألفِ.

فَإنْ [كان][1] قَبلَ[2] الرَّاءِ المكْسُورة رَاءٌ أخرى لم تُمنع الإمَالة؛ لأنَّ الرَّاء[3] لا[4] تبلغ فِي المنعِ مَبْلغ حَرْفِ الاسْتِعْلاء، وَقَدْ بَيَّنا أنَّ الرَّاءَ المكْسُورة أقوى[5] مِنْ حَرْفِ الاسْتِعْلاءِ، فَبأنْ تَكون أقْوَى مِنَ الرَّاءِ المفتوحَةِ أَوْلى، وَذَلك نَحْو: ﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾[6]، و﴿مِنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾[7]، وَأنْشَدُوا فِي إمَالة الرَّاءِ:

---

(٤) ب: ماية.

(٥) ينظر: البيان والتبين ١/٣٥.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٣٦، والمقتضب ٣/٤٨، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٧٣٧.

(٩) ينظر: الكتاب ٤/١٣٨، والمقتضب ٣/٤٨، والأصول ٣/١٦٨.

(١٠) تكملة من: ب.

(١) تكملة من: ب.

(٢) الأصل: قيل.

(٣) يعني الراء المفتوحة.

(٤) (لا) ساقط من: ب.

(٥) الأصل: أبلغ.

(٦) سورة غافر، من الآية: ٣٩.

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابْنِ قَادِرٍ[8] **بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ[9] سَكُوبِ[10]**

/ فَأمَالُوهُ[1]. ٢٦٣/أ

فَإِنْ كانَ بَعْدَ الرَّاءِ المكْسُورةِ حَرْفُ اسْتِعْلاء نَحْو: نَاقَةٌ فَارِقٌ[2] لَمْ تَجُزِ الإمَالةُ[3]؛ لِمَا فِي ذَلك مِنْ تَنافُرِ الأصْوَات؛ لأنَّكَ إذَا أَدْنيتَ الألفَ مِنَ اليَاء ثم تَرَاقيتَ إلى حَرْفِ الاسْتِعْلاءِ كُنْتَ صاعدًا بَعْدَ الانْحِدَارِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إلى ذَلك.

---

(٧) سورة ص، من الآية: ٦٢. والآيتان قرأهما الكسائي وأبو عمرو بالإمالة، وقرأهما ورش وحمزة بين اللفظين. ينظر: السبعة ص١٤٩، والكشف ١٧٢/١، والإقناع ٢٧٣/١، والنشر ٥٨/٢.

(٨) الأصل: ابن عامر.

(٩) الأصل: جون السراة.

(١٠) البيت من شواهد التكملة ص٢٢٧، من الطويل، اختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

- هُدْبة بن خَشْرَم في: الكتاب ١٣٩/٤، والأصول ١٦٨/٣، والتبصرة والتذكرة ٧١٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٩/٢، وهو في شعره ص٧٦.

وهُدْبة هو: أبو عُمير بن خَشْرَم بن كُرز من بني عامر بن ثعلبة، شاعر فصيح متقدم من بادية الحجاز، كان راوية للحطيئة، وجميل راوية هُدبة. تشاتم يومًا هو وصاحبه زيادة بن زيد وتهاجيا، ولم يزالا كذلك حتى قتل هُدْبةُ زيادة، فحبس هُدْبة ثلاث سنوات، ثم أقيم عليه الحد في نحو سنة خمسين للهجرة، في عهد معاوية ﷺ. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٦٩١/٢، والأغاني ٢٥٧/٢١-٢٧٧، والخزانة ٣٣٤/٩، والأعلام ٧٨/٨.

- سَمَاعة بن أَشْول النُّعَاميّ في: شرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٤٢٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٠، واللسان ٥٥/١٥ (عسا)، والتصريح ٢٩٥/٥. ولم أقف لسَمَاعة على ترجمة سوى ما ذُكر في التاج ٢٩٤/٣٣ (نعم) من أنه من بني أسد بن خزيمة.

- وفي المصباح ١٥١٨/٢ نُسب إلى رجل من باهلة، أو إلى رجل من عُقيل، وكلاهما من قيس، ولم يُسمَّيا.

والبيت بلا نسبة في: الكتاب ١٥٩/٣، والكامل ٢٥٤/١، والمقتضب ٤٨/٣، ٦٩، والصحاح ٢٤٢٦/٦ (عسا)، وشرح اللمع لابن برهان ٧٣٩/٢، وشرح المفصل ١١٧/٧، ٦٢/٩، وضرائر الشعر ص١٥٣. =

= والمنهمر: المطر الكثير، والجَون: الأسود، والرَّباب: جمع ربابة، وهو سحاب يسير تحت السحاب، والسَّكوب: الكثير الصَّبِّ، يقول: عسى الله أن يمطر بلادنا فتُخصِبَ فنتحولَ عن جوار ابن قادر. ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢.

(١) أي: أمالوا الألف من (قادر).

(٢) الناقةُ الفارق: هي التي أخذها المخاض فندَّت في الأرض. ينظر: القاموس ص١١٨٤ (فرق).

(٣) ينظر: الكتاب ١٣٧/٤، والأصول ١٦٧/٣.

وَأمَّا (كَافِرُ) وَ(نَافِرُ) إذَا كَانَتِ الرَّاءُ مَضْمُومَةً أَو مفتوحَةً[٤] فَالجيِّدُ ألاَّ تُمَال؛ لأنَّك إذَا أَمَلتَ مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الفَاء تناسَبَ الصَّوتَان فِي التَّسفُّلِ، ثم تَصَاعَدْت إلى الرَّاءِ فَحصَل التَّنافُرُ بَعْدَ التَّناسُبِ، وَجرَى [في][٥] ذَلك مجْرَى حَرْفِ الاسْتِعْلاءِ، نَحْو: مَنَاشِيطَ. وَمِنْهُم مَنْ يُميلُ لأجْلِ كَسْرَةِ الفَاءِ وَيَقُول: الرَّاء لا تبلغُ فِي القَوّة مبلغ[٦] حَرْفِ الاسْتِعْلاء فَيجِبُ أنْ تَغلبهَا الكَسْرَة[٧]، وَعَلى ذَلك أَمَالوا ﴿قَوَارِيرَا﴾[٨]، فَإنَّ كَسْرَة الرَّاء[٩] أقْوَى مِنْ حَرْفِ الاسْتِعْلاء وَهْوَ القَافُ [هنا][١٠] كَمَا كانَتْ أقْوَى فِي (ضَارِبٍ).

فَصْلٌ فِي إمَالَةِ الأسْمَاءِ المبْنِيَّةِ[١]:

اعْلم أنَّ الأسْمَاء الموغِلَةَ فِي شَبَهِ الحرُوفِ بَعِيدةٌ مِنَ الإمَالة لأنَّ ألفَاتِهَا غَيْرُ مُنقلبَة عَنْ شَيء، وَأنَّها لا تَتَصرَّفُ تَصَرُّفَ المعْرَباتِ، إلاَّ أنَّ بَعْضهَا يَجُوزُ إمَالتُهُ لِشَبهِهَا بِالمعْرَبِ، فَمما[٢] لا يُمَالُ (مَا) إذَا كانَتْ اسْمًا، نَحْو: (مَا) التي بِمَعْنَى الذي، وَالتي للاسْتِفْهامِ وَنَحْو ذَلك.

أمَّا مَا أُميلَ مِنْهَا فَنَحْو: (إذَا) وَوَجْهُ جَوازِ إمَالتِهَا أنَّهَا اسْمٌ فِي أوَّلِهِ كَسْرَة وَألفُهَا طَرَفٌ فِي مَوْضعِ اللام، فَأشْبهَتِ المعْرَبَ.

---

(٤) الأصل: أو مضموم.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) الأصل: مجرى.

(٧) ينظر: الكتاب ١٣٨/٤، وشرح اللمع لابن برهان ٧٣٤/٢-٧٣٥.

(٨) من قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا ۝ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾ سورة الإنسان من الآيتين: ١٥، ١٦. ولم أقف على من أمال (قواريرا) فيما رجعت إليه من كتب القراءات المتواترة والشاذة. وقد ذُكرت إمالة (قواريرا) في بعض الكتب النحوية، نحو: الكتاب ١٤٠/٤، والأصول ١٦٩/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٧٤٠/٢، والمفصل ص٣٣٧.

(٩) الأصل: بياض مكان (الراء) .

(١٠) تكملة من: ب.

(١) ينظر هذا الفصل وما بعده في: الكتاب ١٢٥/٤، ١٢٧، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، والمقتضب ٥٢/٣، والأصول ١٦٦/٣، ١٧٠،١٦٩.

(٢) ب: فما.

وَمِنْهَا: (أنَّى) التي للاستِفْهام، نَحْو: ﴿أَنَّى لَكِ هَٰذَا﴾[٣]، وَوَجْهُ إمَالتهَا أنَّهَا عَلى أرْبعَةِ أَحْرُفٍ / وَألفُهَا طَرَفٌ، فَصَارتْ كـ(حُبْلَى)، [يقوي ذلك أنَّ النون تُشبه حروف العلة][٤]. ٢٦٣/ب

وَمِنْهَا (مَتَى) اسْتِفْهَامًا كَانَتْ أَوْ شَرْطًا؛ للعِلَّةِ التي تَقَدمتْ.

وَمِنْهَا: (ذَا) اسْمٌ للإشَارَة[٥]، وَوَجْهُ إمَالتِهَا أنَّ ألفهَا مُنقلبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ لأنَّ أصْلَهَا (ذي)، حُذفَتْ لامُهَا، وَأُبْدِلَ مِنْ عَيْنهَا ألفٌ، وَقَدْ اسْتَقصينَا ذَلك فِي مَوْضعٍ آخَر[٦].

وَمِنْهَا: (لَدَى) وَ(عَلَى) إذَا كانَتْ اسْمًا، وَحُكمهَا حُكم (مَتَى)، وَيُقَوِّي ذَلك فيهمَا أنَّك تَقلبهَا مَعَ المضْمَرِ يَاءً، نَحْو: لَدَيْكَ وَعَلَيْهَا[٧].

فَصْلٌ:

وَأمَّا حُروفُ التَّهَجِّي نَحْو: بَا، وَتَا، فَإنَّهَا أسْمَاء[١] تَجْري مَجْرى أسْمَاء الأعْدَادِ، نَحْو: ثَلاثة، أَرْبعَة[٢]، فَألفاتُهَا تُشبهُ المنْقَلبات، وَلذلك إذَا اشْتَققت مِنْهَا فِعْلاً رَددتَ ألفهَا إلى اليَاء[٣]، [كَقَولك][٤]: بَيَّيْتُ بَاءً[٥]، فَإذَا قَصَدتَ الإخْبَار عَنْها تَمَّمتَهَا وَأَعْرِبتَهَا فَقُلتَ: بَاءٌ تَاءٌ، وَألفَاتُها مُنقلبَة عَنْ وَاوٍ، كَمَا جَاء فِي: كَوَّفْتُ كَافًا[٦]. وَأمَّا الألفُ المزيدَةُ للتمَامِ[٧] فَمِنَ اليَاء لتَلحقَ بـ(طَوَيْتُ) وَ(شَوَيْتُ)، وَلا تَلْحقُ بـ(قُوَّة) وَ(حُوَّة)[٨].

---

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٣٧. وبالإمالة قرأ حمزة والكسائي. ينظر: الكشف ١/١٨٥، والتيسير ص٤٥.

(٤) تكملة من: ب. وفي سر الصناعة ٢/٤٣٨ عدة أوجه لشبه النون بحروف العلة.

(٥) ب: الاشارة.

(٦) في ص٢٤٧.

(٧) الأصل: عليهما.

(١) ب: اسمًا.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٨١ وما بعدها؛ ففيه تفصيل وافٍ عن تصريف حروف المعجم واشتقاقها.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٨٩.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) في النسختين: بوبت باء، تحريف.

(٦) ينظر: العين ٥/٤١٣، وتهذيب اللغة ١٠/٢١٣، والخصائص ١/٢٧٥، ٣/٢٧٨، وسر الصناعة ٢/٧٩٩، ٨٠٨، والمنصف ٢/١٥٤.

فَصْلٌ:

وَأَمَّا حُروفُ المعَانِي فَأَبْعَدُ مِنَ الإمَالة مِنَ الأسْمَاءِ المبنيَّة؛ لأنَّ أَلفَاتِهَا أُصولٌ، نَحْو: (مَا) فِي النَّفِي، وَ(لا)، وَقَدْ أمَالوا بَعْضَ الحروفِ لشبَهٍ بينهَا وَبَيْن الاسْمِ أو الفعْلِ، فَمِنْ ذَلك:

(يَا) فِي النِّدَاء، وَهي حَرْفٌ عنْدَ الأكثرينَ[٩]، وَجَازتْ إمَالتُهَا لأنَّهَا نَابَتْ عَنَ الفِعْلِ فِي: أُنَادِي[١٠]، وَلأنَّ أَوَّلَهَا يَاء، فهي تَحرفُهَا إلى طَبِيعتِهَا.

وَحَكى العَبْدِي عَنْ أبي عَلي أنَّهَا اسْمٌ للفِعْل مِثْل: هَلُمَّ[١]، قَالَ العَبْدِي: وَلو كانَ كَذَلك لتحمَّلتْ ضَمِيرًا كمَا تَتَحمَّلهُ أسْمَاء الفعْلِ.

وَمِنْ ذَلك: (بَلَى)، جَازتْ إمَالتهَا لقيَامِهَا مَقَامَ / الجملة[٢] ألا تَرَاك تَقُول: مَا جَاء زَيْدٌ، فَيقُول المجيبُ: بَلَى، أَيْ: جَاءَ زَيْدٌ[٣]، وَالحرْفُ إذَا وَقَعَ مَوقعَ الفِعْل وَحْدَه قَوِي حتى سَاغَ له أنْ يَعْملَ، نَحْو: إنَّ وَأخواتِهَا، وَ(مَا) بِمَعْنَى (لَيْسَ)، فَإِذَا وَقَع مَوْقع الجملةِ كانَ أقْوَى، وَبِهَذه القُوَّة يُعطى حُكمًا مِنْ أحْكَامِ الفعْلِ الضَّعيفةِ وَهي الإمَالةُ. وَلو قِيلَ: إنَّ اللامَ تُشبه الرَّاءَ لكونِهَا مِنْ مَخْرجِهَا، وَالرَّاء تُشبهُ اليَاء، فَاقتضَتِ الإمَالة مِنْ هَذا [الوجه][٤] لكانَ وَجْهًا.

٢٦٤/أ

(٧) جاء في اللباب ٩٣/٢: "وما كان آخره ألفًا نحو: با، تا، ثا، تزيد عليه ألفًا أخرى ليُكمّل اسمًا ثم تُحرِّك الثانية فتقلب همزة". وينظر: سر الصناعة ٧٨٧/٢.

(٨) أي: لتلحق بما عينه واو ولامه ياء، ولا تلحق بما عينه ولامه واو.

الحوَّة: سواد يضرب إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد. ينظر: اللسان ٢٠٦/١٤ (حوا).

(٩) ينظر: رصف المباني ص٥١٣، وجواهر الأدب ص٣٦٠، والجنى الداني ص٣٥٤.

(١٠) ينظر: كتاب الشعر ٦٧/١، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٢/١، وأسرار العربية ص٤١١.

(١) ينظر الخلاف في حرفية (يا) النداء في: شرح المفصل ١٢٧/١، وجواهر الأدب ص٣٦١-٣٦٢، والارشاف ٢١٧٩/٤، والجنى الداني ص٣٥٥، وتمهيد القواعد ٣٥٣١/٧.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٧٢/١، وأسرار العربية ص٤١١.

(٣) ب: قد جاء زيد.

(٤) تكملة من: ب.

وَمِنْ ذَلك: (حَتَّى)، وَالأكثرون لا يُمِيلونَهَا، وَقَدْ أمَالَهَا قَومٌ[٥]، شَبَّهُوهَا بالأسْمَاءِ؛ لكَثْرَةِ حُروفِهَا، فَإنَّ ألفَهَا فِي مَوْضع ألفِ التَّأنيثِ[٦] نَحْو: عَلْقَى فِيمَنْ لَمْ يَصْرِفْ[٧].

وَقَدْ أمَالَ بَعْضُهم الألف فِي: ﴿إِنَّا لِلهِ﴾[٨].

وَأمَالُوا الألفَ مِنْ (طَلَبْنا) لَمَّا اتَّصَلتْ بالكلمَة وَكَثرتْ وَوقعتْ مَوْقِعَ ألفِ التَّأنيثِ.

وَمِنْ ذَلك إمَالة البَاء فِي: (ضَرَبَ ضَرْبَةً)، وَ(أَخَذْتُ أَخْذَةً)[١]، قَرَّبُوا [فتحة][٢] البَاء وَالذَّال مِنَ الكَسْرِ لِمَكانِ الهاءِ بَعْدَها؛ إذْ[٣] كانَتْ الهاء تُشْبهُ الألفَ فِي الخفَاءِ وَتَقربُ مِنْهَا فِي المخْرَجِ.

وَأمَّا ([من][٤] الكِبَرِ) وَ(الصِّغَرِ)[٥] فَقَدْ قَرَّبَ قَومٌ [فتحة][٦] البَاء وَالغَيْن فِيهمَا مِنْ الكَسْرة [من أجل الكسرة][٧] قَبلهَا وَبَعْدَهَا.

وَأمَّا (إلاَّ) وَ(حَتَّى) وَ(أمَّا) فَلا تُمَالُ[٨] لِمَا ذَكرنَا فِي مَوضعِ الإمَالة مِنَ الحرُوفِ.

---

(٥) نُقلت إمالة (حتى) عن الكسائي. ينظر: جامع البيان ٢/٧٤٧-٧٤٨، وجمال القراء ٢/٥١٩.

(٦) الأصل: التا.

ينظر: توجيه إمالة (حتى) في جمال القراء ٢/٥٢٠.

(٧) لأن ألف (علقى) مترددة بين حرف التأنيث وحرف الإلحاق. ينظر ما ذكره الشارح في ص٢١١.

(٨) من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رٰجِعُونَ﴾ سورة البقرة، من الآية: ١٥٦، وبالإمالة قرأ قتيبة عن الكسائي، وإمالة الألف بعد النون من (إنا) لإمالة الألف من (الله)، فهو من باب الإمالة للإمالة. ينظر: النشر ٢/٣٤.

(١) مراده: إمالة فتحة الباء في (ضربة) وفتحة الذال في (أخذة) نحو الكسرة.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) ب: إذا.

(٤) زيادة من التكملة ص٢٢٨ يقتضيها السياق.

(٥) الأصل: الكبير والصغير.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) تكملة من: ب.

وَقَدْ أمَالُوا: (إمَّا لا)[9] لَمَّا نَابتْ عَنِ الفعْلِ؛ إذْ التَّقديرُ: إمَّا لا تَفعلْ[10] هَذا فَافْعَلْ ذَاك[11].

فَإنْ سَمَّيتَ بـ(إلاَّ) وَ(حَتَّى) وَ(أمَّا)[12] جَازتِ الإمَالة لَمَّا صَارت مُعْربَة، وَألفهَا رَابعَة [طرف][13].

فَصْلٌ:

وَقَدْ شَذَّت ألفَاظٌ فَأميلتْ عَلى [غير][1] قِياسٍ[2]، مِنْهَا:

(الحَجَّاجُ)[3] -فِي الرَّفْع وَالنَّصب- وَ(النَّاس)[4] كذلك / وَ(العَجَّاج)[5]، وَلا مُوجبَ للإمَالة هَهُنَا، فَإنْ كُسِرَ آخرهَا جَازتِ الإمَالةُ قِيَاسًا[6]. ٢٦٤/ب

---

(٨) قال سيبويه ١٣٥/٤: "ومما لا يميلون ألفه (حتى) و(أما) و(إلا) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو: حبلى وعطشى". وقد مرَّ آنفًا قول الشارح أن من العرب من أمال (حتى).

(٩) الأصل: إما لي، وب: ما لي.

(١٠) ب: يفعل.

(١١) جاء في الكتاب ٢٩٤/١-٢٩٥: "ومثل ذلك قولهم: إمَّا لا، فكأنه يقول: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا". وينظر: البغداديات ص٣٠٩، وكتاب الشعر ٥٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٦٦/٢.

(١٢) ب: إنما.

(١٣) تكملة من: ب.

(١) تكملة من: ب.

(٢) تنظر الإمالة الشاذة في: الكتاب ١٢٧/٤-١٢٨، والمقتضب ٥١/٣، والأصول ١٧٠/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٧٤٦/٢.

(٣) الحجَّاج عَلَمًا، قال سيبويه ١٢٧/٤: "وذلك الحجَّاج إذا كان اسمًا لرجل..." وجاء في المقتضب ٥١/٣: "...قالوا في الاسم (الحجَّاج) فإنَّما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة، والاسم والنعت؛ لأن الإمالة أكثر...".

ومن أشهر من سُمِّي بهذا الاسم: أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي، عامل عبد الملك بن مروان وابنه الوليد على العراق وخراسان، كان جبارًا عنيدًا مقدامًا على سفك الدماء بأدنى شبهة، وكان خطيبًا فصيحًا لسِنًا، حريصًا على الجهاد وفتح البلاد، مات بمدينة واسط في رمضان سنة خمس وتسعين للهجرة. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٩/٢، والبداية والنهاية ١٢٥/٩.

(٤) أمال أبو عمرو (الناس) حيث وقع، منصوبًا كان أو مجرورًا أو مرفوعًا، نحو: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [سورة آل عمران، من الآية: ١٧٣] و﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة الناس، من الآية:١] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢١]. ينظر: الإقناع ١/٣٢٣.

(٥) العجّاج عَلَمًا، ومن أشهر من لُقِّب بهذا اللقب: العجّاج الراجز.

(٦) ب: آخر الباب.

كتاب التصريف[1]

/ كِتَابُ التَّصريفِ، التَّصريفُ: مَصْدَر صَرَّفْتُ الشيءِ إذا قلبتَه فِي الجهَاتِ وَبدَّلتَ فيه شَيئًا بشيءِ آخَر[2]، وَمنْهُ التَّصْريفُ فِي الأعْمَالِ، وَهْو بِهَذا المعْنَى فِي الألفَاظِ؛ لأنَّهُ تَغييرٌ يَلحقُ الكلمَة لِمَا يُرادُ فيها مِنَ المعَانِي المختَلفَة. ٢٦٥/أ

قَالَ بَعْضُ العُلمَاءِ: التَّصريفُ فِي علم اللُّغة أَهَمُّ مِنْ عِلمِ النَّحْو؛ لأنَّه حُكْمٌ يَتعلَّقُ بنفْسِ الكلمَةِ، وَالإعْرَابُ حُكْمٌ يَتعلَّقُ بعَوارضِهَا[3]، إلا أنَّ علم النَّحْو فِي الكلامِ أنْفعُ؛ لأنَّ الحكمَ المتَعلِّقَ بالتَّصريفِ يُمكنُ أنْ يُؤخذَ سَمَاعًا[4]، والنَّحْو لا تُعلمُ تَفَاصيلهُ سَمَاعًا.

[باب ذكر عدة حروف الأفعال والأسماء]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ ذكر عِدَّة حُروفِ الأفْعَالِ وَالأسْمَاء."[5]

قَالَ الشَّارِحُ: لم يَتعرَّضْ فِي هَذا بذكرِ الحرُوفِ، وَعِلَّةُ ذَلك أنَّ الغَرَضَ مِنَ التَّصريفِ مَعْرفَةُ الفَرق بَيْن الأصْلِ وَالزَّائدِ، وَالبَدَلِ وَالتَّغيير، وَهَذه الأشْيَاءُ لا تُوجدُ فِي حُروفِ المعَاني وَمَا أشْبههَا مِنَ الأسْمَاء، فَلذلك لم يَذكرهَا.

وَاعْلم أنَّ الأسْمَاء يَدْخلهَا التَّصريفُ بالتثنيَةِ، وَالجمْعِ، وَالتَّصغيرِ، وَالنَّسبِ، وَنَحْو ذَلك، وَلذَلك دَخلتْ فِي بَابِ التَّصريفِ. وَالأصْلُ فِي التَّصريفِ الأفْعَالُ؛ لكثرَةِ تَقلبهَا فِي جهَات

---

(١) هذا العنوان من صنع الشارح، وليس في التكملة المطبوع.

(٢) ينظر: اللسان ١٨٩/٩ (صرف).

(٣) لم أقف على من قال بهذا القول، وينظر الفرق بين التصريف والنحو في: المنصف ٤/١، وشرح الملوكي ص١٩.

(٤) ب: سما.

(٥) التكملة وفيها: "... حروف الأسماء والأفعال" (فرهود) ص٢٢٩، و(مرجان) ص٥٤٨.

المعَانِي وَلُحُوقِ الزيادَاتِ لِهَا، وَلِهَذا يُقتضَى[1] أنْ تُذكرَ أبنيَةُ الأسْمَاء وَأبنيَة الأفعال، ولا يُتعرَّض بأبنية الحروف؛ إذْ لَيْسَ فيهَا زَائدٌ وَلا مُنقَلِبٌ، ألا تَرَى أنَّ الألفَ فِي (مَا) وَ(لا) لَوْ كانَتْ مُنقلبَةً لكانَتْ عن وَاوٍ أَوْ يَاءٍ[2]، وَلَوْ كانَتْ كذَلك لم تَنقَلب؛ / لأنَّهَا سَواكن، وَقَدْ خَرجَتْ عَلى الصحَة فِي نَحْو: (لو) وَ(كي)، فَمِنْ هَهُنَا لا يتَعرَّض بأبنيتهَا، وَكَذلِك مَا أَشْبَهها مِنَ الأسْمَاءِ المبنيَّة، نَحْو: إذَا، وَلَدَى[3].

٢٦٥/ب

قَالَ أَبو عَلي: "الأَسْمَاء تَكونُ عَلى ثَلاثَةِ أَصْنَافٍ: ثُلاثِيَّةٍ، وَرُبَاعيَّةٍ، وَخُمَاسيَّةٍ، بِحُروفٍ كُلها أُصولٌ"[4].

قَالَ الشَّارِحُ: حُروفُ الأَسْمَاءِ لا تَزيدُ عَلى الخَمْسَةِ[5]؛ لِوَجْهَينِ:

أَحَدهُمَا: أَنَّهَا إذَا زَادتْ عَلى ذَلكَ ثَقلتْ بِكَثْرةِ الحرُوفِ، مَعَ كَثرةِ الحَاجَةِ إلى اسْتِعْمالِهَا.

وَالثاني: أنَّ أقلَّ الأُصُولِ ثَلاثَة أَحْرفٍ، فَإذَا كانَتْ سِتَّة صَارتْ بِمَنْزلةِ المرَكَّبِ مِنْ أَصْلينِ، وَذلكَ فَرْع، وَالأَصْل لا يَنبغي أنْ يبلغَ مَبْلغَ الفُروعِ، وَلذلك إذَا جُمِعَ الخمَاسِيُّ أو صُغِّر رُدَّ إلى

---

(١) ب: وهذا يقتضي.

(٢) ب : لكانت واوًا وياء.

(٣) جاء في الممتع ٣٥/١: "اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية... والأصوات... والحروف، وما شُبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء".

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٢٩، و(مرجان) ص٥٤٨-٥٤٩.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنَّ كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو: جعفر ففيه زيادة واحدة، إن كان على خمسة أحرف نحو: سفرجل ففيه زيادة حرفين، وذهب البصريون إلى أنَّ بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو: جعفر وسفرجل لا زائد فيهما البتة.

ينظر الخلاف في: الإنصاف ٧٩٣/٢ (المسألة الرابعة عشرة بعد المئة)، وشرح الملوكي ص٢٩-٣٠، وشرح الشافية ٤٧/١، والمساعد ٣٠/٤، والمقاصد الشافية ٢٥١/٨-٢٥٢، وائتلاف النصرة ص٨٤، والهمع ٢٣٢/٦.

الرُّبَاعيّ؛ لئلا يثقلَ بالزِّيَادَةِ. وَقَالَ بَعْضُهمْ: أَرَادوا بذَلك أنْ تَكونَ للأسْمَاءِ[1] مَزيَّة عَلى الأفْعَال إذْ كَانتْ هي الأصُولُ، وَالأفعَال فُروعٌ[2] لَهَا.

فَإنْ قِيلَ: لِمَ كَان أقلُّ الأُصُولِ ثَلاثةً؟

قِيلَ: ليكونَ للكلمَةِ مَبْدأٌ وَمُنْتهًى وَفَاصلٌ بَينهُمَا، وَذَلك نَحْو: فَلْسٍ، فَالفَاءُ مَبْدأٌ، وَالسِّينُ مَقْطعٌ، وَاللامُ فَاصلةٌ بَينهُمَا، وَإنَّمَا فَصَلوا ليبْعُدَ مَا بَيْنَ المبْدَأ وَالمقْطَعِ إذْ[3] كَانَا ضِدَّينِ، وَتَجَاورُ[4] [الضِّدينِ][5] يُبْعِدُ عَنِ التَّنَاسُبِ.

فَإنْ قِيلَ: إلى كَمْ تَنْتهي الأسْمَاءُ بالزِّيَادَةِ؟

قِيلَ: إلى سَبْعَةٍ، نَحْو: اشْهَابَّ اشْهِيبَابًا[6]. فَأَمَّا (قَرَعْبَلانَة)[7] فَثَمانيةٌ مَعَ تَاءِ التَّأنيثِ، وَهْي فِي حُكمِ المنْفَصِلِ فَلا تُعَدُّ.

فَصْلٌ:

فَأَمَّا أَبْنيةُ الثُّلاثي فَالقسمَةُ الضَّروريَّةُ تُوجِبُ أنْ تَكونَ اثْنَي[8] عَشَرَ / بِنَاءً، وَذَلك أنَّ الحرفَ الأوَّلَ لا يَصحُّ أنْ يَكونَ سَاكنًا؛ لاسْتَحالةِ الابْتِدَاء بِالسَّاكنِ، وَإذَا كَانَ مُتَحرِّكًا لا مَحَالةَ ٢٦٦/أ

(١) الأصل: الأسماء.

(٢) ب: فرع.

(٣) ب: إذا.

(٤) في النسختين: تجاوز. تصحيف.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) الأصل: اشهبابًا.

والشُّهْبَةُ في الألوان: البياض الذي غلب على السواد، وقد شَهِب الشيءُ شَهَبًا، واشْهَبَّ اشْهِبَابًا، واشْهَابَّ اشْهِيبَابًا. ينظر: الصحاح ١٥٩/١ (شهب).

(٧) القَرَعْبَلانَةُ: دُويبَّةٌ عريضةٌ عظيمة البطن. ينظر: الصحاح ١٨٠٠/٥ (قرعبل).

(٨) (اثني) ساقط من: ب.

فَحركاتُهُ ثَلاثةٌ، وَأمَّا الحرْفُ الثَّاني فَيكونُ سَاكنًا وَمُتحرِّكًا، فَعِدَّتُهُ أَربعَةُ أَضْرُبٍ[١]، فَتَضرِبُ الأرْبَعَةَ الثَّواني فِي الثَّلاثةِ الأُوَلِ، فَتكونُ اثْنَي عَشَرَ، إلا أنَّ مِنهَا بِنَاءً[٢] لا يُوجَدُ[٣]، وَذَلكَ (فِعُل) -بِكسْرِ الفَاءِ وَضَمِّ العَيْن-[٤]، وَالبنَاءُ[٥] الثَّاني عَكْسُهُ، وَهْوَ بِضَمِّ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ وَلَمْ يَأتِ مِنهُ إلا (الدُّئِل) دُوَيْبَّة، وَقَدْ [قيل][٦] سُمِّيَتْ [بالفِعْلِ المبْنِي للمَفعولِ[٧]. فأمَّا أبْنيةُ العَشْرة][٨] البَاقيةِ[٩]، **فَمَعَ فَتْحِ الفَاءِ أَرْبعَةُ أَبْنِيةٍ:**

(فَعْلٌ): كـ(فَلْسٍ) اسْمًا، وَ(صَعْبٍ)[١٠] صفَةً.

وَ(فَعَلٌ): (جَبَل) اسْمًا، وَ(حَسَن) صفَةً.

وَ(فَعِلٌ): (كَتِفٌ) اسْمًا، وَ(حَذِر) صفَةً.

وَ(فَعُلٌ): (عَضُدٌ) اسْمًا، وَ(يَقُظ) صِفَةً.

وَثَلاثةٌ مَعَ كَسْرِ الفَاءِ:

(فِعْلٌ): (عِدْلٌ) اسْمًا، وَ(نِضْو) صفَةً.

---

(١) (أضرب) ساقط من: ب.

(٢) ب: بناء منها.

(٣) ذكر بناءين (فِعُل) و(فُعِل)، وليس بناء واحدًا.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٤٤/٤، والأصول ١٨٠/٣.

(٥) الأصل: والبناء والبناء الثاني. تكرار.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) سبق حديثه عن هذا في ص٤.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) العبارة فيها قلق، والوجه: الأبنية العشرة الباقية.

وتنظر أبنية الثلاثي في: الكتاب ٢٤٢/٤، والمقتضب ١٩١/١، والأصول ١٨١/٣، والمنصف ١٨/١، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص١٣٣.

(١٠) في النسختين: وصعبًا. ولا وجه لنصبه.

وَ(فِعِلٌ): (إِبِلٌ) اسْمًا، وَ(امْرأَةٌ بِلِزٌ) صفَةً، أي: ضخمَة، وَهَذَا البنَاء قَليلٌ لم يَأتِ مِنْهُ إلا (إِبِلٌ) و(حِبِرٌ) في صُفرة الأسنان، وَ(إِطِلٌ) للخاصرة، ويقال فيها: (إِطْلٌ) -بالسكون-، و(إيطِل)، وَفي الصفات (بِلِزٌ) حَسْبُ[1].

وَ(فِعَلٌ): (ضِلَعٌ) اسْمًا، وَ(عِدًى) و(سِوًى) صفتين، ولم يَأتِ غَيْرُهُمَا[2].

وَمَعَ ضَمِّ الفَاء ثَلاثَةٌ أيضًا:

[فُعْلٌ][3]: (قُفْلٌ)[4] اسْمًا[5]، وَ(حُلْو) وَ(مُرّ) صفَةً.

وَ(فُعُلٌ): (طُنُبٌ) اسْمًا، وَ(نَاقَةٌ أُجُدٌ) صفَةً، أَيْ: مُوثقَةُ الخلقِ.

وَ(فُعَلٌ): (نُغَرٌ) وَ(جُرَذٌ) اسْمًا، وَ(رَجُلٌ حُطَمٌ) صفَةً، وَهْوَ العَنيفُ فِي الرَّعي وَالسَّوقِ.

قَالَ أبو عَلى: "وَالرُّباعيَّةُ عَلَى[6] خَمْسةِ أَضْرُبٍ"[7].

قَالَ الشَّارحُ: هَذا لا خِلافَ فيه / وَإِنَّمَا الخلافُ فِي (فُعْلَل) -بضَمِّ الفَاء وَفتحِ اللامِ- فَسيبوَيه لا يثبته، والأخْفَش يُثْبته[8]، وَحُجَّة سِيبَويه أنَّه لم يَأتِ منه شيء يَثْبتُ، وَإنْ نُقِلَ منه شَيءٌ فَهوَ قَليلٌ لا يُحتَفل به، وَحُجَّةُ الأخْفَش مِنْ وَجهينِ: ٢٦٦/ب

---

(١) ووردت كلمات أخر تنظر في: ليس في كلام العرب ص٩٦-٩٧، وأبنية كتاب سيبويه ص٨٩-٩٠.

(٢) تنظر ص١٤٨ ح٤.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) (قفل) ساقط من: ب.

(٥) ب: اسمًا طُنب. سبق نظر.

(٦) (على) ساقط من: ب.

(٧) التكملة وفيها: "وأمَّا أبنية الرباعية فعلى خمسة أضرب" (فرهود) ص٢٢٩، و(مرجان) ص٥٤٩.

(٨) ينظر رأي الأخفش في: المنصف ٢٧/١، والتبصرة والتذكرة ٧٨٤/٢، وشرح الملوكي ص٢٦، واللباب ٢١٣/٢، وشرح الشافية ٥٥/١. ونسب هذا القول إلى الكوفيين أيضًا في: الارتشاف ١٢٣/١، والنكت الحسان ص٢٢٦، والمساعد ١٥/٤، وائتلاف النصرة ص١٠٨. ووافق ابنُ يعيش والرضيُّ وأبو حيان والشاطبي الأخفشَ = = في هذه

أَحَدُهُمَا: السَّمَاعُ، فَقَدْ قَالُوا: بُرْقَعٌ، بفَتحِ القَافِ وَضَمِّهَا[1].

وَالثاني: بوقوعِ[2] ألفاظٍ مِنْ هَذا البنَاء للإلْحَاقِ[3]، قَالُوا: سُؤْدَدٌ، وعُنْدَدٌ[4]، وَهَذَا للإلْحَاقِ وَلو كانَ أصْلاً لأُدْغِمَ، وَالإلْحَاقُ يَسْتدعي مُلحَقًا به فَيَلزمُ مِنْ ذَلك أنْ يَكونَ فِي الكلامِ (فُعْلَلٌ).

وَقَدْ قَالَ سِيبوَيه: إنَّ الإلْحَاقَ هُنا بأصْلٍ مَتْروكٍ، وَهَذا صَحيحٌ، فَإنَّ بَعْضَ الأصُولِ يُترَكُ وَتُسْتَعْمَلُ فُروعُه، فَقَد قَالُوا: يَذَرُ، وَلم يقولوا: وَذِرَ، وَاسْتغنُوا عَنْهُ بـ(تَرَكَ). فَأمَّا (بُهْمَاة) فَقَدْ قَالَ سيبوَيه: الألفُ فيهَا زَائدَةٌ، وَفِي (بُهْمَى)[5] هي للتَّأنيثِ[6]، يقول: الألفُ[7] فِي (بُهْمَاة) للإلْحَاقِ بِـ(جُخْدَب)[8].

وَالأبنيَةُ الخَمْسَةُ[1]:

المسألة. ينظر: شرح المفصل ١٣٦/٦، وشرح الملوكي ص٢٦، وشرح الشافية ٤٨/١، والارتشاف ١٢٣/١، والمقاصد الشافية ٢٨٧/٨.

(١) ب: وبرقوع.

ونُقلت الحكاية عن الفراء في: إصلاح المنطق ص١٠٢، والمشوف المعلم ٨٥١/٢، وشرح المفصل ١٣٦/٦، وشرح الملوكي ص٢٦-٢٧، وشرح الشافية ٤٨/١، ونُقلت حروف أخر جاءت على (فُعْلَل) تنظر في المراجع السابقة.

(٢) (بوقوع) ساقط من: ب.

(٣) ب: الإلحاق.

(٤) الأصل: عبدد.

و(عُنْدَد) من قولهم: ما لي عن هذا الأمر عُنْدَد، أي: ما لي منه بُدٌّ. جمهرة اللغة ١١٦٣/٢.

(٥) البُهْمى: نبت، يقال للواحد والجمع، وقيل واحده: بُهْماةٌ. ينظر: المحكم ٣٤٠/٤، واللسان ٥٩/١٢-٦٠ (بهم).

(٦) ينظر: الكتاب ٢١١/٣، ٢٥٥/٤.

(٧) الأصل: والألف يقول الألف.

(٨) في النسختين: بجخدبة. تحريف.

والقول بأن الألف في (بهماة) للإلحاق بـ(جخدب) هو قول الأخفش، ينظر: الخصائص ٢٧٤/١، واللباب ٢٨٢/٢، وشرح الشافية ٤٨/١.

أما سيبويه فقال ٢٥٥/٤: "... إلا أن بعضهم قال: بُهْمَاة واحدة، وليس هذا بالمعروف".

(١) ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، والمقتضب ٢٠٤/١، والأصول ١٨١/٣، والمنصف ٢٥/١، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٢٩٢.

(فَعْلَل): (جَعْفَر) اسْمًا، وَ(سَلْهَب) صفةً لِلطَّويلِ.

وَ(فِعْلِل): (قِرْطِم)[٢] اسْمًا، وَ(زِبْرِج) صفةً[٣]، وَهْوَ السَّحابُ، وَالزينَةُ.

وَ(فِعْلَل): (دِرْهَم) اسْمًا[٤]، وَ(هِجْرَع) صفةً، وَقِيلَ: الهَاءُ فيه زَائِدَةٌ، وَسيأتي ذِكرُه[٥]، وَهْوَ الكثير الجَزْعِ الماءَ[٦].

وَ(فِعَلّ): (دِمَقْس) اسْمًا، وَهْوَ القَزُّ الأَبْيَضُ، وَ(دِرَفْس) صفةً، يُقالُ: جَمَلٌ دِرَفْس: عَظيمٌ.

وَ(فُعْلُل): (بُرْثُن) -لمخلبِ الطَّائرِ- اسْمًا، وَ(كُلْكُل) -للقَصيرِ- صفةً.

قَالَ أبو عَلي: "وَالخمَاسِيُّ أرْبَعَةُ أضْرُبٍ"[٧].

قَالَ الشَّارِحُ: لَمَّا قَلَّت حُروف الثلاثي كَثُرتْ أبنيتُهُ لاحْتمَالِهِ التَّغيير / وَالزِّيَادة، وَلَمَّا توسطتْ حُروفُ الرُّباعي فِي العِدَّة كانتْ أبنيتُهُ أكثرَ مِنْ أبنيَةِ الخمَاسِيِّ ، وَأبنيتُهُ أرْبَعَةٌ بِلا خِلافٍ[١]: ٢٦٧/أ

(٢) القُرْطُمُ، والقِرْطِمُ، والقُرْطُمُّ، والقِرْطِمُّ: حب العُصفُر. اللسان ٤٧٦/١٢ (قرطم).

(٣) (زِبْرِج) من الأسماء وليس من الصفات. ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، والمقتضب ٢٠٤/١، والأصول ١٨٢/٣. ومما مثَّل به سيبويه للصفات على (فِعْلِل): الدِّلْقِم والزِّهْلِق، والدِّلْقِم: هي الناقة الهرمة التي تكسرت أسنانها، والزِّهْلِق: هو الحمار الأملس السريع.

(٤) (اسمًا) ساقط من: ب.

(٥) في ص٤١٦.

(٦) ب: للماء.

فُسِّر (الهِجْرَع) بالطويل، مأخوذ من الجَرَع، وهو المكان السهل المنقاد. ينظر: أبنية كتاب سيبويه ص٢٥٠، وسر الصناعة ٥٦٩/٢، والمنصف ٧/٣، والصحاح ١٣٠٦/٣ (هجرع)، واللسان ٣٦٨/٨، والقاموس ص١٠٠٠ (هجرع).

(٧) التكملة وفيها: "وأمَّا بنات الخمسة فعلى أربعة أضرب" (فرهود) ص٢٢٩، و(مرجان) ص٥٤٩.

(١) ينظر: الكتاب ٣٠١/٤، والمقتضب ٢٠٦/١، والأصول ١٨٤/٣/ والمنصف ٣٠/١، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣١٦.

(فَعَلَّلٌ): (فَرَزْدَق) اسْمًا، وَ(شَمَرْدَل) صفَةً للطَّويلِ.

وَ(فِعْلَلٌ): (قِرْطَعْب) اسْمًا للشيء القليلِ[٢]، وَ(جِرْدَحْل) صفَةً للقَصيرِ[٣].

وَ(فُعَلِّلٌ): قُذَعْمِل اسْمًا للشيء الحقير، وَ(خُبَعْثِن) صفَةً للشَّديدِ.

وَ(فَعْلَلِلٌ): جَحْمَرِش صفَةً، وَهْي العَجُوز المُسِنَّة، وَلم يأتِ منه اسْمٌ، وَأنشَدُوا:

قَدْ زَوَّجُونِي لِعَجُوزٍ[٤] جَحْمَرِشْ

يَابِسَةِ اللَّحْمِ كَزُومٍ قَنْفَرِشْ

كَأنَّمَا[٥] دَلالُهَا عَلَى الفُرُشْ

فِي آخِرِ اللَّيْلِ كِلابٌ تَهْتَرِشْ[٦]

وَذكَر ابنُ السَّراجِ[١] مثَالاً آخَرَ وَهْوَ: (هُنْدَلِع)[٢] –فُعْلَلِل– وَهْي بَقْلة[٣].

---

(٢) يقال: ما عليه قِرْطَعْبَة أي: قطعةُ خِرْقةٍ، وما له قِرْطَعْبَة أي: ما له شيء. اللسان ٦٧١/١ (قرطعب).

(٣) المشهور أن الجِرْدَحْلَ من الإبل هو: الضَّخمُ، ورجلٌ جِرْدَحْلٌ: غليظٌ ضخمٌ، والجِرْدَحْلُ: الوادي. ينظر: تفسير ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٤٠، وأبنية كتاب سيبويه ص٣١١، والمنصف ٥/٣، والصحاح ١٦٥٥/٤ (جردحل)، والمحكم ٨٠/٤، واللسان ١٠٩/١١، والقاموس ص١٢١٦ (جردحل).

(٤) ب: بعجوز.

(٥) ب: كأنها.

(٦) الأبيات من الرجز، نُسب الثالث والرابع منها في التاج ٢٣٥/١٧ (هرش) إلى عِقَال بن رِزَام، (ولم أقف له على ترجمة)، وهي في الحيوان ١٦١/٧ لأعرابي مع أبيات أخرى، وأبيات منها دون نسبة في: جمهرة اللغة ٧٣٦/٢، ١١٣٤/٢، ١٢٢٨/٣، والمنصف ٥/٣، واللسان ١٢٤/٤ (جذر)، ٣٣٨/٦ (قنفرش).

الكَزُوم: المتقبِّضة، وأصل الكَزَم قِصَر الأسنان. جمهرة اللغة ١٢٢٨/٣.

وعجوز قَنْفَرِش: متشنِّجة الخَلْق، وقيل: هي العجوز الكبيرة. جمهرة اللغة ١٢٢٨/٣، واللسان ٣٣٨/٦ (قنفرش).

تَهْتَرِش: تتقاتل. ينظر: اللسان ٣٦٣/٦ (هرش).

(١) أبو بكر محمد بن السَّرِيّ السَّراج، كان أحدث أصحاب المبرد سنًّا، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد، أخذ عنه الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني، من تصانيفه: الأصول، والموجز، وشرح سيبويه، مات شابًّا سنة ست عشرة وثلاث مئة. تنظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١١٢، ونزهة الألباء ص٢٢٠، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

قَالَ أبو عَلي: "وَالأفْعَالُ عَلَى ضَرْبينِ[٤]: ثُلاثيَّة، وَرُبَاعيَّة"[٥].

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكرنا الوَجْهَ فِي نقصَان عِدَّة حُروفِ الأفْعَالِ عَنْ حُروفِ الأسْمَاءِ[٦]، وبقي الآن أنْ نَذكرَ أبنيَةَ الأفْعَالِ فَنقولُ:

الثُّلاثيَّةُ العُرْيَةُ عَنِ الزِّيَادةِ عَلى ثَلاثَةِ أبْنِيَةٍ[٧]:

(فَعَل) -بفتح العَيْنِ- نَحْو: ضَرَبَ، وَالأصْلُ أنْ يَجِيءَ مُسْتقبلُهُ بِكسرِهَا لِيَقعَ الفَرْقُ بَيْنَ المَاضِي وَالمسْتَقْبلِ، وَمَا جَاء منهَا مَضْمُومًا فَهْوَ عَلَى خِلافِ الأكْثرِ، نَحْو: قَتَلَ يَقْتُل، فَإنْ جُهِلَ مِنْ ذَلكَ شَيءٌ كُسِرَ حَمْلاً عَلى الأكْثَرِ، وَقَدْ جَاء مَفتوحَ العَيْنِ فِي مَوْضِعينِ[٨]:

أَحَدُهُمَا: مِثالٌ يُقتصرُ عَليه، وَهْوَ: أَبَى يَأْبَى، وَقِياسُهُ: يَأْبِي، مِثلُ: أَتَى يَأْتِي.

وَالثَّاني: أنْ تَكونَ لامُ الفِعْلِ أو عَيْنُهُ حَرْفًا حَلقيًا، وَالحروفُ الحَلْقيةُ سِتَّة: الـهَمْزَةُ وَالـهَاءُ وَالعَيْنُ / وَالـخَاءُ وَالغَيْنُ وَالـحَاءُ[٩]، فمنهَا مَا لا يَأتِي إلا مَفْتوحَ العَيْنِ، نَحْو: ٢٦٧/ب

يَقْرَأُ وَيَذْهَبُ، وَمنْهَا مَا يَكثرُ الفَتْحُ فيه، وَمِنْها مَا يُكْسَرُ، نَحْو: نَطَحَ يَنْطِحُ، وَنَحَتَ يَنْحِتُ، وَالأصْلُ الفَتْحُ، وَالـمَجْهُولُ يُحْمَلُ عَليه.

---

(٢) ينظر: الأصول ٣/١٨٦، ٢٢٥، والمنصف ١/٣١، واللباب ٢/٢١٤، وقد وافق الزبيدي ابنَ السراج في هذا البناء. ينظر: أبنية كتاب سيبويه ص٣١٠. وجاء في الممتع ١/٧١: "وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه (فَنْعَلِل) والنون زائدة".

(٣) ب: تفلة.

(٤) ب: ضربين أحدهما.

(٥) التكملة وفيها: "فأما الأفعال فأبنيتها بغير الزيادة على ضربين..." (فرهود) ص٢٣٠، و(مرجان) ص٥٥٠.

(٦) في ص٣٣٤.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٥ فما بعدها، والمقتضب ١/٢٠٩، والأصول ٣/٢٢٦، والمنصف ١/٢٠، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٢٤.

(٨) فصَّل الشارح القول في الموضعين في ص٢٦١، ٢٦٥.

(٩) ب : والحاء والغين والخاء.

وَأَمَّا (رَكَنَ يَرْكُنُ) فَيجوزُ كَسْرُ الكافِ عَلى الأصْلِ وَضَمُّهَا وَهْوَ مَسْمُوعٌ[1]، وَأمَّا فَتْحُها فَقِيلَ: مَاضي هَذا الفِعْلِ (رَكِنَ) -بِكَسْرِ الكافِ-[2]. وَقِيلَ: إنَّه مِنْ تَدَاخُلِ اللغَاتِ[3]، وَذَلك أنَّه سَمِع مَنْ لُغتُهُ (رَكَنَ) -بِالفتحِ- لُغَةَ مَنْ كَسَرَ فَتكلمَ بِهَا عَلى غَيرِ لُغَتِهِ.

وَأَمَّا (**فَعِل**) -بكَسْرِ العَيْن- فَمَسْتقبَلُهُ بِفتحِهَا لِتقعَ المخَالَفَة، وَقَدْ شَذَّ مِنْه أَرْبعَةُ أفْعَالٍ مِنَ الصَّحيحِ[4]، فَجَاء فيها الكَسْرُ وَالفَتْحُ[5]، وَهْي: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَئِسَ يَيْئِسُ، وبَئِسَ يَبْأَسُ، [ويَبِسَ يَيْبِسُ][6]. أمَّا المعْتَلُّ فَقَدْ جَاء منه عِدَّةُ أفْعَالٍ، وَهي: وَرِثَ يَرِثُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَلِيَ يَلِي، فِي حُروفٍ أُخَرَ[7]. وَلم يَأتِ مِنْه شَيءٌ بِضَمِّ العَيْن إلا فِعْلٌ وَاحِدٌ شَاذٌّ، وَهْوَ قَولُهُمْ: فَضِلَ يَفْضُلُ[1]، فِيمنْ كَسَرَ الضَّادَ فِي الماضِي، وَالجيِّدُ فَتحُهَا فِي الماضِي وَالمسْتَقبلُ مَضْمُومٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وَأَمَّا (**فَعُل**) -بِضَمِّ العَين- فَلَمْ يَأتِ مِنْه المسْتَقبلُ إلا مَضْمُومًا، نَحْو: ظَرُفَ يَظْرُفُ.

---

(١) ضم الكاف في المضارع هي لغة سُفلى مُضَر. ينظر: العين ٣٥٤/٥.

(٢) ذكر سيبويه هذا الفعل مكسور الماضي في موضعين من كتابه ٩/٤، ٣٨.

(٣) ينظر: العين ٣٥٤/٥، والخصائص ٣٧٥/١، والتخمير ٣٣٥/٣، وشرح الشافية ١٢٥/١.

(٤) في كثير من كتب اللغة والنحو (نعم ينعم) بدل ((بئس ييأس) ينظر: الكتاب ٣٨/٤، وإصلاح المنطق ص٢١٦، وأدب الكاتب ص٤٨٣، والكامل ٧٥٤/٢، والخصائص ٣٨٠/١، والمخصص ١٢٦/١٤، وشرح الشافية ١٣٥/١، واللسان ٣١٥/١ (حسب)، والمزهر ٩٦/٢.

وورد (بَئِسَ يبْأَسُ) في: إعراب القرآن للنحاس ٢٧٣/٢-٢٧٤، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٢٨، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٥٠/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٦/٢، والانتخاب في شرح أدب الكتاب ٣٣٨/٤، فهي على هذا خمسة أفعال.

(٥) (والفتح) ساقط من: ب.

والكسر لغة عليا مضر، والفتح لغة سفلاها. ينظر: تهذيب اللغة ٩٧/١٣.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) ذكرت أفعال أخرى في: الكتاب ٥٤/٤، وإصلاح المنطق ص٢١٦، والصحاح ١١٢/١ (حسب)، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم ص١٨، وشرح الشافية ١٣٥/١، والمزهر ١٠٢/٢.

(١) سبق الحديث عن هذا الفعل في ص٢٧٠-٢٧١.

فَصْلٌ:

وَليسَ فِي الأفْعَالِ الماضِيَة مَا أولُهُ مَضْمُومٌ وَلا مَكْسُورٌ إلاَّ بِأمْرٍ عَارِضٍ، فَالمكْسُورُ أنْ تَكونَ العَين وَاوًا أو يَاءً وَ[٢] يُبنى لِمَا لـم يُسَمَّ فَاعلُهُ، نَحْو: قِيلَ، وَبِيعَ، وَمِنَ العَربِ مَنْ يُشِمُّ القَافَ وَالبَاءَ الضَّمَّ تَنْبيهًا عَلى الأصْلِ، وَمِنهْم مَنْ يُخْلِصُهَا ضَمَّةً، فَتصيرُ اليَاءُ وَاواً، وَتَصيرُ بناتُ الوَاوِ وَاليَاءِ عَلى / لَفْظٍ وَاحِدٍ، نَحْو: قُولَ، وَبُوعَ[٣]. وَقَدْ جَاءَ فِي الصَّحِيحِ فِي نَحْو: حَسُنَ وَظَرُفَ: حُسْن وَظُرْف، فَنقَلُوا ضَمَّةَ العَينِ إلى الفَاءِ، وَسَكَّنُوا العَيْنَ[٤] ، وَقَدْ جَاء مِثلُ ذَلكَ فِي المكسُورِ، قَالوا فِي ضَجِرَ: ضَجْر[٥]، وَفِي نُفِخَ:

٢٦٨/أ

نُفْخ[١].

فَصْلٌ:

---

(٢) الأصل: أو.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٤٢/٤، والأصول ٢٧٩/٣، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٣٥، وأسرار العربية ص٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٢/٢، والتسهيل ص٧٨.

فإخلاص كسر الفاء لغة الحجاز قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسرة الضمّ لغة كثير من قيس وعامة أسد، وإخلاص الضمّ لغة فقعس ودُبير وهما من فصحاء بني أسد، وموجودة في لغة هذيل. ينظر: الارتشاف ١٣٤١/٣-١٣٤٢، والتذييل والتكميل ٢٧١/٦، وشرح ابن عقيل ١١٥/٢.

(٤) يجوز في كل ما هو على (فَعُلَ) إذا أُريد به المدح أو التعجب أن تُنقل ضمة العين إلى الفاء، ويجوز أن تُحذف وتبقى الفاء على فتحها. من ذلك قول سهم بن حنظلة الغنوي (من البسيط):

لا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ، ولا ... أُعْطِيهُمُ مَا أَرَادُوا، حُسْنَ ذا أدبَا

ينظر: الأصمعيات ص٥٦، وإصلاح المنطق ص٣٥، والخصائص ٤٠/٣، وشرح الكافية ٢٥٧/٤، والخزانة ٤٣١/٩.

(٥) كما في قول الأخطل (من الطويل):

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ ... مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُه

ينظر: ديوانه ص٢١٧، وإصلاح المنطق ص٣٦، والمنصف ٢١/١، والإنصاف ١٢٣/١.

(١) كما في قول القطامي (من الوافر):

أَلَمْ يُخْزِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كِسْرَى ... وَنُفْخُوا في مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

ينظر: ديوانه ص١٤٣، والخصائص ١٤٤/٢، ٢٦٩، والمنصف ٢٤/١، والإنصاف ١٢٥/١.

وَأَمَّا الرُّباعِيُّ فَلَمْ يَأْتِ إلا عَلى مِثالٍ وَاحِدٍ، وَهْوَ: فَعْلَلَ، نَحْو: دَحْرَجَ[٢].

فَصْلٌ:

فَأَمَّا الأَفْعَالُ المزيدُ فيهَا فَيكونُ ذَلكَ فِي الثُّلاثيِّ وَالرُّباعيِّ[٣]، وَيَجِيءُ مِنْ ذَلكَ تِسعَةَ عَشَرَ بِنَاءً، مِنهَا فِي الثُّلاثيّ سِتَّةَ عَشَرَ مَعَ الأصُولِ منها، وَفِي الرُّباعيّ أَربعَةٌ[٤] مَعَ الأصْلِيّ[٥].

وَالثُّلاثيُّ المزيدُ فيه تَارَةً تَكونُ الزيادَةُ فِي أَولِهِ فَقَطْ حَرْفًا واحِدًا، نَحْو: أَكْرَمَ، وَحَرْفين نَحْو: انْطَلَقَ، وَثلاثةً نَحْو: اسْتَخْرَجَ، فَهذِهِ ثَلاثةُ أَبنيَةٍ.

وَتَارَةً تَكونُ الزيادةُ ثانيةً، نَحْو: قَاتَلَ، وَبَيْطَرَ، وَحَوْقَلَ، فَهَذَا بِنَاءٌ، وَ(كَرَّمَ) -بتَضعيفِ العَيْنِ- فهَذَا بِنَاءٌ وَاحِدٌ.

وَتارَةً تَكونُ الزيادةُ أولاً وَثانيةً، نَحْو: (افْتَعَلَ)، نَحْو: اقْتَطَعَ، وَ(تَفَاعَلَ)، نَحْو: تَحَامَلَ، وَتَضَارَبَ، فَهَذانِ بناءانِ.

وَتارةً تَكونُ الزيادةُ أولاً وَثالثةً وَرَابعةً، نَحْو: (افْعَوْعَلَ)، نَحْو: اغْدَوْدَنَ[٦]، وَالهمزةُ وَالواوُ والدَّالُ الثانية زَوائد[١]، فَهَذا بِنَاءٌ.

وَتارةً تَكونُ الزَّوائدُ ثلاثًا: أَولاً وَثالثةً وَطَرَفًا، نَحْو: احْرَنْبَى[٢]، وَاسْلَنْقَى.

---

(٢) ينظر بناء الفعل الرباعي المجرد في: الكتاب ٢٩٩/٤، والأصول ٢٣٠/٣، والمنصف ٢٨/١، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٣٩.

(٣) تنظر أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية المزيدة في: الكتاب ٢٧٩/٤ فما بعدها، والمقتضب ٢١٠/١ فما بعدها، والأصول ٢٢٦/٣ فما بعدها، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٣٥، ٣٣٩.

(٤) أربعة إذا جُعل منها (افْعَلَلَّ) نحو: اقشعرَّ، واطْمأنَّ، وبذلك تكون أبنية الأفعال عشرين بناءً.

(٥) ب: منها في الثلاثي ستة عشر بناءً أصليًّا وزائدًا، وفي الرباعي أربعة مع الأصول منها.

(٦) اغدودن النبتُ: إذا طال واسترخى، وقيل: اغدودن النبتُ: إذا اخضرَّ حتى يضرب إلى السواد من شدة رِيِّه. ينظر: المنصف ١٣/٣، واللسان ٣١١/١٣ (غدن).

(١) ب: فالهمزة والواو والعين الثانية زوائد.

(٢) احرنبى الرجلُ: تهيَّأ للغضب والشرِّ، واحرنبى الديكُ: إذا نفش ريشه وتهيَّأ للقتال. ينظر: المنصف ١٤/٣، واللسان ٣٠٧/١ (حرب).

وَتَارةً تَكونُ أولاً وَثانيًا فِي التَّضْعيفِ، نَحْو: تَكَسَّرَ، وتَقَطَّعَ، فَهَذا بِناءٌ.

وَتارةً تَكونُ أَولاً وَآخرًا مُكرَّرًا، نَحْو: احْمَرَّ، وَاصْفَرَّ، وَهَذا بِنَاءٌ.

وَتارةً تَكونُ الزِّياداتُ ثَلاثةً: أَولاً وَثالثةً وَرابعَةً مُكرَّرةً، نَحْو: احْمَارَّ، وَاشْهَابَّ.

وَتارةً تَكونُ الزِّيادةُ أَولاً / وَثالثةً مُكرَّرةً[٣]، نَحْو: اخْرَوَّطَ، وَاعْلَوَّطَ[٤]. ٢٦٨/ب

فصل:

وَأمَّا الرُّباعيُّ المزيدُ فيه فَأولهُ[٥]: (تَفَعْلَلَ)، نَحْو: تَدَحْرَجَ، وَتَقَرْطَسَ[٦].

وَالثاني: (افْعَنْلَلَ)، نَحْو[٧]: احْرَنْجَمَ، وَاعْلَنْكَسَ[٨].

فأمَّا (اقْشَعَرَّ) وَ(اطْمَأَنَّ) فهو مُكرَّرُ اللامِ، وَأصْلُهُ (قَشْعَرَ)، إلا أنَّهم زَادُوا الهمزَةَ وَكرَّرُوا[٩] اللامَ، فَصَار (اقْشَعَرَّ). وَأمَّا (اطْمَأَنَّ) فَهْو كَذلكَ إلا أنَّه مَقْلُوبٌ، وَأصْلُهُ (اطْأَمَنَّ)[١٠]؛ لأنَّه مِنْ (طَأْمَنَ)[١١]. وَبِهَذا البِنَاءِ تَصيرُ أبْنيةُ الأفْعَالِ عِشْرينَ، أَصليُّهَا[١] وَزَائدُهَا.

فَصْلٌ فِي حَرَكَاتِ حُروفِ المضَارَعَةِ:

---

(٣) ب: تكون الزيادة ولا وثالثة تكون .

(٤) (واعلوَّط) ساقط من: ب.

(٥) ب: وأما المزيد فأوله.

(٦) تقرطس: هلك. القاموس ص٧٢٩ (قرطس).

(٧) (نحو) ساقط من: ب.

(٨) اعْلَنْكَسَت الإبل: اجتمعت، واعْلَنْكَسَ الشعر: اشتدَّ سواده. ينظر: اللسان ١٤٧/٦ (علكس).

(٩) ب: وكرر.

(١٠) ب: اطمأن.

(١١) سبق الخلاف في أصل (اطمأن) في ص٢٩٨.

(١) الأصل: أصلها.

إذَا كانَ الفعلُ الماضِي ثُلاثيًّا فَحرفُ المضَارَعةِ منه مَفْتوحٌ عَلى أيِّ بناءٍ كَانَ[٢]، نَحْو: يَضْرِبُ، وَيَعْلَمُ، وَيَكْرُمُ؛ وَعلة ذَلكَ[٣] أنَّ أمثلةَ الثُّلاثيِّ كثيرةُ الاسْتعمَالِ، وَمَعَ الزَّوائدِ كَثْرَةُ[٤] الحروفِ وَالأبنيَةِ، فَاخْتَارُوا لَهَا أخفَّ الحرَكاتِ[٥]. وَمِنَ العَربِ[٦] مَنْ يَكسِرُ حَرفَ المضَارَعة إذَا كانَ الماضِي مَكسورَ العَينِ[٧]، نَحْو: إِعْلمُ، [وَنِعْلَمُ][٨]، وتِعْلَمُ، إلا اليَاء فإنَّهم لا يَكسرونَهَا؛ لثقَلِ الكَسْرَة عَليها، وَ[منهم][٩] مَنْ يَكسِرُهَا كأَخواتِهَا.

فَإنْ كانَ أَوَّلُ الفِعْلِ وَاوًا مِثل: (وَجِلَ) فَمِنْهم مَنْ يُقِرُّهَا فيقولُ: يَوْجَل[١٠]، وَمِنْهم مَنْ يَكسرُ حَرفَ المضَارَعةِ فَتنقلِبُ الوَاوُ ياءً، فَيقولُ: يِيجَلُ، وَمِنْهم مَنْ يَقلبهَا مَعَ الفَتحِ ألفًا فَيقولُ[١١]: يَاجَلُ، وَمِنْهم مَنْ يَقولُ: يَيجَلُ[١٢]، فَيفتحُ الأول وَيقلبُ الثاني ياءً، وَهْوَ قَليلٌ. فَإنْ كانَ الحرْفُ الأخيرُ حَلْقيًّا حَذفُوا الوَاوَ فَقالوا: وَسِعَ يَسَعُ، وَفيه كَلامٌ [يأتي][١].

---

(٢) هذه لغة أهل الحجاز. ينظر: الكتاب ٤/١١٠-١١١، وشرح الشافية ١٤١/١.

(٣) الأصل: وذلك.

(٤) ب: كسرة.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٤٠٤،

(٦) ذكر سيبويه في الكتاب ١١٠/٤ أن كسر حرف المضارعة إذا كان الماضي مكسور العين لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز. وينظر: كتاب (اللهجات في الكتاب لسيبويه) ص١٥٣-١٦٤ ففيه شرح مفصَّل لهذه اللهجة، وتَتبُّعٌ لقبائلها.

(٧) تنبيهًا على كسر عين الماضي. ينظر: المحكم ٢٣٤/١٠، وشرح الشافية ١٤١/١.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) فصَّل الشارحُ القولَ في اللغات في (يوجل) في ص٤٨٩-٤٩٠.

(١١) (ييجل، ومنهم من يقلبها مع الفتح ألفًا فيقول) ساقط من: ب.

(١٢) تنظر اللغات في (يوجل) في: الكتاب ١١١/٤، والمقتضب ٢٢٨/١، والأصول ١٥٧/٣، وليس في كلام العرب ص١٠٣، وشرح التصريف ص١٩٧-١٩٨، والإنصاف ٧٨٤/٢، وشرح الملوكي ص٤٩، والممتع ٤٣٢/٢-٤٣٣، وشرح الشافية ١٤١/١.

(١) تكملة من: ب.

والكلام عن (وسع يسع) ونحوه في ص٤٨٨-٤٨٩.

وَأمَّا الرُّباعيُّ فَأكثرُ العَربِ يَضُمُّ حَرفَ مُضَارِعِهِ[٢]، فيقولُ: يُدَحْرِجُ، أَرادُوا أنْ يُفَرِّقوا / بَيْن الثُّلاثيِّ وَالرُّباعيِّ[٣]، وَمِنَ العَربِ مَنْ يفتحُهَا هَهُنَا، وَهْي لُغَةٌ قَليلةٌ رَديئَةٌ[٤]. ٢٦٩/أ

وَأمَّا مَا زَادَ عَلى الأرْبعَةِ مِنْ زَوائدِ الثُّلاثيِّ وَالرُّباعيِّ نَحْو: يَحْمَرُّ[٥]، وَيَسْتَخْرِجُ، فَالفتحُ لا غَيْرَ؛ لكثرَةِ الحرُوفِ[٦].

قَالَ أَبو عَلي: "وَأكثرُ مَا تَبلغُهُ بَناتُ الثَّلاثةِ سَبعَةُ أحْرفٍ، نَحْو: احْميرارٍ..."[٧]

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقدَّم القولُ عَلى هَذا الفَصْل، وَظَاهِرُ كَلامِ أَبي عَلي أنَّ الذي يَبلغُ بالزيادَاتِ إلى سَبعَةٍ مُخْتصٌ بالمصَادِرِ، وَقد جَاء فِي الأسْمَاءِ مَا يَبْلغُ ذَلك، نَحْو: قَرَعْبَلانَة، وَعَفَزَّرَانَ[٨]، وَمَعْيُوراء[٩]، وَعُذرهُ فِي إهْمَالِ ذَلكَ أنَّ الألفَ وَالنُّونَ، وَألفَ المدِّ وَالهمْزَةِ جَرَيَا مَجْرى الزَّائدةِ الوَاحدَةِ فِي أنَّهمَا زِيدَا مَعًا وَحُذِفَا فِي التَّرخيمِ مَعًا، فَصَار المثالُ كأنُّه سِتَّةُ أحرُفٍ.

قَالَ أبو عَلي: "فأمَّا[١] بَناتُ الخمسةِ فَتبلغُ بِالزِّيادةِ سِتَّةَ أَحْرفٍ، نَحْو: عَضْرَفُوطٍ، وَعَنْدَلِيبٍ، وَقَبَعْثَرًى"[٢].

---

(٢) ب: المضارعة.

(٣) سبق ذكر علة ضمّ حرف المضارعة في الرباعي في ص٢٩٩.

(٤) لم أقف على هذه اللغة.

(٥) ب: يحرنجم.

(٦) زاد الثمانيني في شرح التصريف ص٢٠٠ علة أخرى، وهي: أن أكثر ما يكون الخماسي والسداسي من الثلاثي، وقلّما يكون من الرباعي، فلم يحفلوا بما كان منهما من الرباعي لقلّته، وحملوا الزائد على الأصلي فأعطوه الفتح؛ لأن الثلاثي هو الأصل. وينظر: أسرار العربية ص٤٠٤.

(٧) التكملة وفيها: "...بنات الثلاثة بالزيادة سبعة..." (فرهود) ص٢٣٠، و(مرجان) ص٥٥٠.

(٨) ب: عفرزان.

وعَفَزَّرَانُ: اسم رجل، قال ابن جني: وقد يجوز أن يكون أصله: عَفَزَّر، كشَعَلَّعٍ وعَدَبَّسٍ، ثم ثُني وسُمّي به، وجعلت النون حرف إعراب، كما حكى أبو الحسن عنهم في اسم رجل: خليلان. ينظر: الخصائص ٢٠٢/٣، واللسان ٥٩١/٤ (عفزر).

(٩) المعيوراء: جماعة الأعيار، وهي الحمير. جمهرة اللغة ١٢٣٤/٣.

(١) الأصل: وأما.

قَالَ الشَّارِحُ: الوَاوُ فِي (عَضْرَفُوطٍ) زَائدَةٌ لغيرِ الإلْحَاقِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الأصُولِ سُدَاسِيّ[3] حَتَّى يُلحقَ هَذا البناءُ به، وَكذلك اليَاء[4] فِي (عَنْدَليبٍ) هي للمَدِّ لا للإلْحَاقِ، وَ(العَضْرَفُوطُ): ذَكَرُ العَظَاء، وَ(العَنْدَليبُ): طَائرٌ صَغيرٌ، وَأمَّا (قَبَعْثَرَى) فَهْوَ: الجمَلُ الضَّخمُ الكثيرُ الوَبَرِ الهَائجُ، وَالألفُ فيه للتَّكثيرِ[5] لا للمَدِّ؛ لأنَّ حُروفَ المدِّ لا تُزادُ أَخيرًا؛ إذْ كانَ الإعرابُ أو التنوينُ يُدْركُهُ فيُبطلُ مَدَّهُ، وَلا هي للتَّأنيثِ لأنَّهَا تُنَوَّنُ، وَلا للإلْحَاقِ لعَدمِ الأصْلِ السُّدَاسيِّ[6].

فَإنْ قِيلَ: لم لا[7] يبلغ به سَبْعَة؟

قِيلَ: لوجْهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الأصْل عَدَمُ / الزِّيادَة، فَمَا قَلَّتْ زِيادَتُهُ خَارجٌ عَلى الأصْلِ. ٢٦٩/ب

وَالثاني : أنَّ الخمَاسِيَّ مُنتَهى الأصُولِ ، فَزِيادَتُهُ[8] حَرفٌ تُحتملُ؛ لأنَّه بذلكَ يَصيرُ ضِعْفَ الثُّلاثيِّ، فَلو صَارَ سَبْعةً لزَادَ عَلى المثْلينِ، وَذَلك إسْرَافٌ فِي الزِّيادَةِ، فَأمَّا (عَفَزَّرَانُ)[1] فَقَدْ تَقدَّمَ العُذرُ عَنْه[2].

فَصْلٌ فِي الإلْحَاقِ[3]:

---

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٣٠، و(مرجان) ص٥٥٠-٥٥١.

(٣) ب: سادسي، سهو.

(٤) ب: البناء.

(٥) ينظر: اللباب ٢/٢٢٧، وشرح المفصل ٩/١٤٦، والهمع ٦/٢٤٤.

(٦) ينظر: الخصائص ١/٣١٩-٣٢٠، وسر الصناعة ٢/٦٩٤.

(٧) (لا) ساقط من: ب.

(٨) الأصل: فزيادة.

(١) ب: عفرزان.

(٢) ب: فيه.

(٣) ينظر الإلحاق في: الكتاب ٤/٢٨٦ فما بعدها، واللباب ٢/٢٨٠، وشرح الملوكي ص٦٤، وشرح الشافية ١/٥٢، والمغني في تصريف الأفعال ص٦٦.

اعْلم أنَّ مَعْنَى الإلْحَاقِ: أنْ تَكونَ الكلمَةُ عَلى عِدَّةٍ مِنَ الحروفِ فَيزادُ عَليهَا مَا تَبلغُ به أصْلاً زَائدًا عَلى الأوَّلِ، مِثل أنْ تَزيدَ عَلى الثلاثيِّ حَتَّى يَصيرَ رُباعيًّا أو خُماسيًّا، وَعَلى الرُّباعيِّ حَتَّى يَصيرَ خُماسيًّا، وَلا إلْحاقَ[٤] بَعْد ذَلكَ لِمَا تَقدَّمَ مِنْ أنَّه لَيْسَ فِي الأصُولِ مَا هُو عَلى سِتَّةِ أَحرفٍ أُصُولٍ[٥].

وَللإلْحَاقِ شَرْطانِ[٦]:

أَحَدُهُمَا: أنْ لا يَكونَ الزَّائدُ للإلْحَاقِ أولاً[٧]، وَالقِياسُ ألا يَكونَ ثانيًا، وَعِلَّةُ ذَلكَ أنَّ حَرفَ الإلْحَاقِ زَائدٌ، وَإنَّمَا يُزَادُ عَلى الشَّيءِ عَنْدَ الحاجَةِ إليه، وَمَا لم تُستوفَ الأصُولُ فَلا حَاجةَ إلى الزِّيادَةِ.

وَالشَّرْطُ الثاني: أنْ تَكونَ الزِّيادَةُ وَاوًا أو يَاءً فِي الحشْوِ، وَلا تَكونُ ألفًا؛ لأنَّ الألفَ سَاكنةٌ غَيرُ أَصْلٍ، فَلا تَثبتُ فِي مَوْضعٍ، وَ[٨]لا تَنقلبُ عَنْ شَيءٍ، وَالياءُ التي للإلْحَاقِ إذَا

كانتْ مُتحركةً وَسَطًا لم تُقلبْ، مِثل: حِذْيَمٍ[١].

وَاعْلم أنَّ أكثرَ[٢] المقيسِ أنْ تَكونَ الزِّيادَةُ بتكريرِ اللامِ، وَذَلكَ أنَّ اللامَ قَدْ وَقعتْ مُتكرِّرةً فِي الأصُولِ، مِثل: جَعْفَر، وَسَفَرْجَل. وَالعين لا تُكرَّر[٣] إلا فِي المضَاعَفِ، وَيَكونُ

٢٧٠/أ

(٤) ب: للإلحاق.

(٥) في ص٣٣٤.

(٦) ينظر: اللباب ٢/٢٨٠-٢٨١، وشرح الشافية ١/٥٦-٥٧.

(٧) قال الرضي: "ولا أرى منه مانعًا". شرح الشافية ١/٥٦.

(٨) (و) ساقط من: ب.

(١) حِذْيَمٌ ملحق بدِرْهَم، والحِذْيَم: الحاذق بالشيء، وسيف حِذْيَمٌ: قاطع، وحِذْيَمٌ: علم على عدة أشخاص. ينظر: اللسان ١٢/١١٨-١١٩، والقاموس ص١٤١٠ (حذم).

(٢) ب: الأكثر.

(٣) ب: تلزم.

تَكريرُهَا للتَّكثيرِ فِي الأصْلِ، مِثل: ضَرَّبَ، وَزَمَّلَ[٤]، وَإذَا كانَ كذلكَ كانتِ الزِّيادَةُ عَلى اللامِ مِن جِنْسهَا، فَتقولُ فِي (جَلَبَ): / جَلْبَبَ فتُلحقُهُ بـ(دَحْرَجَ)، وفِي (عَفَنْجَجٍ)[٥] تَكريرُ الجيمِ وَالنُّونُ أَيْضًا للإلْحَاقِ[٦]، فَيلحقُ ذَلكَ بـ(سَفَرْجَلٍ)، وَيَدلُّ عَلى صِحَّةِ هَذا أنَّ اللامَ المكَرَّرَة تَكونُ مِنْ جِنسِ اللامِ الأُولى وَمِنْ غَيْرِ جِنسهَا، ألا تَرَى أنَّ (خِدَبًّا) وَ(قِرْشَبًّا)[٧] مُكرَّرُ اللامِ مِنْ جِنسٍ وَاحدٍ، [و(جَعْفَرًا) وَ(سَفَرْجَلاً) مكرر اللام من جنسين. وأما العين فلا تكون مُتكرِّرة إلا من جنس واحد][٨]، فَمنْ ههنا يَتبيَّنُ لك أنَّ مَوضعَ الإلْحَاقِ هو اللام، وَهْوَ المقيسُ.

وَأمَّا الملحقُ فِي الحشْوِ فَيُقتصرُ فيه عَلى السَّمَاعِ ، وَالحروفُ المزيدَةُ للإلْحَاقِ وَسَطًا : الوَاوُ وَاليَاءُ وَالنُّونُ، وَلا تُزَادُ الألفُ وَسَطًا لِمَا تَقدَّمَ[١]، فَأمَّا مَا يُزَادُ فِي آخِرِ الكلمَةِ: فَاليَاءُ وَالنُّونُ وَتَكريرُ اللامِ، إلا أنَّ اليَاءَ تَنقَلِبُ ألفًا لوُقُوعِهَا فِي مَوْضعٍ يَتحرَّكُ، أمثِلَةُ ذَلكَ:

اليَاءُ فِي (ضَيْغَمٍ) وَ(صَيْلَمٍ)[٢] للإلْحَاقِ بـ(جَعْفرٍ)، وَفِي (حِذْيَمٍ) للإلْحَاقِ بـ(دِرْهَمٍ).

وَالوَاوُ فِي (حَوْقَل) وَ(جَوْهَر) للإلْحَاقِ بـ(جَعْفَرٍ)، وَالوَاوُ فِي (جَهْوَرٍ) و(قَسْوَرٍ) مُلحِقٌ بـ(جَعْفَرٍ) أيضًا.

---

(٤) زَمَّلَ الشيء: أخفاه، وزمَّله في ثوبه: لفَّه. ينظر: اللسان ١١/٣١١ (زمل).

(٥) ب: عنفجج.

والعَفَنْجَجُ: العظيمُ البطنِ الثقيلُ، ورجلٌ عَفَنْجَجٌ: جافٍ أحمقُ، وناقة عَفَنْجَج: هوجاء ماضية. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٩٨، ١٥١.

(٦) (للإلحاق) ساقط من: ب.

(٧) الخِدَبُّ: الضخم. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١١٢، والصحاح ١/١١٨ (خدب).

والقِرْشَبُّ: المُسنُّ، وقيل: القِرْشَبُّ: الطويل الغليظ. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبينة ص١٣٢، وجمهرة اللغة ٢/١١٢٠، ٣/١٢٩٣.

(٨) تكملة من: ب.

(١) ذُكرت العلة في الشرط الثاني من شروط الإلحاق.

(٢) الضَّيْغَمُ: الأسد، والضَّيْغَمُ: الذي يعضّ، والياء زائدة. ينظر: الصحاح ٥/١٩٧٢ (ضغم).

والصَّيْلَم: الداهية، ويُسمَّى السيف صَيْلَمًا. ينظر: اللسان ١٢/٣٤٠ (صلم).

وَالنُّونُ فِي (اقْعَنْسَسَ) وَ(اعْلَنْكَسَ) مُلحِقٌ بـ(احْرَنْجَمَ)، وَفِي (عَفَنْجَجٍ)[3] مُلحِقٌ بـ(سَفَرْجَل)، فأمَّا الجيمُ هَهُنَا فيَدُلُّ عَلى أنَّهَا للإلْحَاقِ أنَّهم لم يُدْغمُوهَا، وَلو كانَتْ أصْلاً لأُدغِمَتْ؛ لأنَّ حُكمَ المثلينِ الأصْلينِ أنْ يُدغمَ الأولُ فِي الثَّانِي، وَكذلك البَاءُ فِي (جَلْبَب)، الباءُ الثانيَةُ للإلْحَاقِ[4].

وَمِمَّا[5] زِيدَ للإلحاقِ النُّونُ وَسَطًا وَالياءُ أَخِيرًا، نَحْو: دَلَنْظَى وَحَبَنْطَى، هُو مُلحَقٌ بـ(سَفَرْجَل)، وَالألفُ فِي (مِعْزَى) للإلْحَاقِ بـ(هِجْرَعٍ) و(هِبْلَعٍ)[6] فِيمَنْ[7] جعَلَ الهَاء أَصْلاً[8].

فَإنْ قِيلَ: مَا[1] الدَّليلُ عَلى أنَّ أصْلَ الألفِ هُنَا يَاءٌ؟ وَلم لا تَكونُ غَيْرَ مُنقَلبَةٍ، أو مُنْقلبَة[2] / عَنْ وَاوٍ؟

٢٧٠/ب

قِيلَ: لأنَّ الألفَ وَاقعَةٌ مَوْقعَ حَرفٍ مُتحرِّكٍ، وَهْوَ لامُ الكلمَةِ التي يُقصَدُ الإلْحَاقُ[3] بِهَا، وَالألفُ غَير المنقلبَةِ لا تَكونُ إلا سَاكنَةً. وَلا تَكونُ مُنقلبَةً عَنْ وَاوٍ؛ لأنَّ الوَاوَ فِي هَذا الموضِعِ تَصيرُ إلى اليَاءِ، نَحْو: أَغْزَيتُ، وَاسْتَدْعَيتُ. فَلَزِمَ مِنْ ذَلكَ أنْ تَكونَ ألفُ الإلْحَاقِ مُنقلبَةً عَنْ يَاءٍ.

فَإنْ قِيلَ: الوَاوُ فِي (قَلَنْسُوَة) لأيِّ شَيء هي؟

---

(٣) ب: عنفجج.

(٤) (أنهم لم يدغموها، ولو كانت أصلاً لأدغمت، لأن حكم المثلين الأصلين أن يدغم الأول في الثاني، وكذلك الباء في جلبب، الباء الثانية للإلحاق) ساقط من: ب.

(٥) ب: ما.

(٦) الهِبْلَع: الرجلُ الأَكُول. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١١٩.

(٧) ب: فمن.

(٨) فصّل الشارح ذلك في ص٤١٦.

(١) ب: فما.

(٢) (أو منقلبة) ساقط من: ب.

(٣) ب: للإلحاق.

قِيلَ[٤]: هِي زَائدَةٌ لغيرِ الإلْحَاقِ، إذْ لَيْسَ فِي الأصُولِ مِثل: فَعَلُّلَة، نَحْو: فَرَزْدُقَة، فَأمَّا النُّونُ فيها فَزَائدَةٌ للإلْحَاقِ[٥]، يَدُلُّكَ عَلى ذَلك قَولُهُم فِي التَّكسير: قَلاسٍ، وَفِي التَّصغيرِ: قُلَيْسِيَةٌ، وَقَدْ اشْتقُّوا مِنْهَا بِحَذْفِ الوَاوِ أيْضًا، وَصَرفوهَا عَلى ذَلك، فَقَالوا: تَقَلْنَسَ، وَقَلانِس، وَقُلَيْنِسَةٌ.

وَكمَا أُلْحِقَ الثُّلاثيُّ بِمَا زَادَ عليه فَقَدْ ألْحَقُوا الرُّباعيَّ بالخَمَاسيِّ، نَحْو: فَدَوْكَس[٦]، هُو مُلحقٌ بـ(سَفَرْجَل)، وَكذلكَ النُّونُ فِي (جَحَنْفَلٍ) و(عَبَنْقَس)[٧]، فَالنُّونُ[٨] فيه زَائدَةٌ للإلْحَاقِ بـ(سَفَرْجَل) أَيْضًا، فَأمَّا الوَاوُ فِي (عَضْرَفُوطٍ) وَاليَاءُ فِي (عَنْدَلِيبٍ) وَالألفُ فِي (قَبَعْثَرَى) فَزَوائدُ لغيرِ الإلْحَاقِ عَلى مَا تقدَّمَ[١]، وَحُكمُ ألفِ الإلْحَاقِ قَدْ ذُكِرَ فِي بَابِ المذكرِ وَالمؤنَّثِ[٢].

---

(٤) (قيل) ساقط من: ب.

(٥) ملحقة بـ(قَمَحْدُوَة)، ذكر ذلك في ص٢٢٨.

(٦) الفَدَوْكَسُ: الشديد، وقيل: الغليظ الجافي، والفَدَوْكَسُ: الأسد، وحيٌّ من تَغلب، وهم رهط الأخطل الشاعر. ينظر: اللسان ١٥٩/٦ (فدكس).

(٧) الجحَنْفَلُ: الغليظ، وهو أيضًا الغليظ الشفتين. اللسان ١٠٣/١١ (جحفل).

العَبَنْقَسُ: السيئ الخُلُق، والناعم الطويل من الرجال، والعَبَنْقَسُ: الذي جَدَّتاه من قِبَل أبيه وأمه أعجميتان. ينظر: اللسان ١٣٠/٦ (عبقس).

(٨) ب: النون.

(١) ص٣٤٨.

(٢) شرح التكملة (القسم الأول) ص٤٧٤.

[باب علم حروف الزيادة]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ علم حُروفِ الزِّيَادَةِ، حُروفُ الأسْمَاء وَالأفعْال عَلى ضَربين: أَصلٌ وَزِيادَة[1]..."[2] الفَصْل.

قَالَ الشَّارِحُ: يَجِبُ أن يُقدَّمَ[3] قَبل شرح هَذا البابِ أصلٌ يُطَّلَعُ مِنْهُ عَلى أَقْسَامِ التَّغْيير[4] اللازم فِي التَّصريفِ فَنَقولُ:

اعْلم أنَّ التَّصريفَ / تَغيير لأصْلِ الكلمَةِ عَلى مَا ذَكرنَاهُ قَبلُ[5]، وَالتَّغييرُ عَلى ثَلاثةِ أَضْربٍ: تَغيير بزيَادَة، وَتَغْيير بنُقصَان، وَتَغْيير ببَدَل. ٢٧١/أ

فَالزِّيادَةُ ضَرْبان: حَرْفٌ وَحَركةٌ، فَالحرْفُ نَحْو: يَضْربُ، وَالحركَةُ نَحو تَحْريك نُونِ الاثنينِ وَالجمْعِ.

وَالنُّقصَانُ ضَرْبان أَيْضًا:

نُقْصانُ حَرْفٍ، نَحْو: لَمْ يَبِعْ[6]، وَلَمْ يَخَفْ، وَلَمْ يَقُلْ.

وَنُقْصانُ حَرَكةٍ، كَحَذْفِ الحرَكةِ مِنْ أَوَّلِ المثلين فِي بَابِ الإدْغَام، وَهَذا يَأتِي فِي بَابِهِ[7].

وَالبَدَلُ ضَربٌ وَاحدٌ، وَهْوَ حَذفُ [حرف][8] وَجَعْل آخرَ مَكانَهُ، نَحْو: رَمَى، فَإنَّ الألفَ فيه بَدَلٌ مِنَ اليَاءِ. وَيَقْرُبُ مِن البَدلِ العِوَضُ؛ لأنَّه حَذف حَرْفٍ وَالإتيان بِبَدله فِي غَير مَوْضِعِه، كحَذْفِ الوَاوِ مِنْ (زِنَة) وَجَعْل التَّاء[1] عِوَضًا عَنْهَا.

---

(١) (وزيادة) مطموسة في الأصل.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٣١، و(مرجان) ص٥٥١.

(٣) الأصل: نقدم، ولا وجه له مع رفع (أصل).

(٤) الأصل: التغير.

(٥) ص٣٣٣.

(٦) ب: يبلغ.

(٧) ص٦١٢.

(٨) تكملة من: ب.

فَصْلٌ فِي الفَرْقِ بَيْنَ الأصْلِي وَالزَّائدِ:

الحَرْفُ الأصْلِي هُوَ[٢] مَا يَلزمُ ذِكْره فِي جَميعِ تَصَارِيفِ الكلمَةِ إلا أَنْ يُحْذَفَ لِعِلَّةٍ، وَقَدْ قَالَ الرُّمَانِيُّ[٣]: "إنَّ التَّصريفَ اقْتَطاعُ فَرْعٍ مِنْ أَصْلٍ يَدورُ فِي تَصَارِيفِهِ الأصْلُ".[٤] وَبِهَذَا يَتبينُ الأصْلُ مِنَ الزَّائدِ، وَذَلكَ نَحْو: ضَرَبَ، كُلُّ حُروفِهِ أُصولٌ؛ لأنَّهَا تُوجَدُ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ هَذه الكلمَة، نَحْو: ضَارِب، وَمَضْرُوب، وَاسْتَضْرَبَ، وَاضْطَرَبَ، وَنَحْو ذَلكَ.

قَالَ أَبو عَلي: "فَالذي[٥] يُعْرَفُ بِهِ الأصْلُ هُوَ أنْ يُشتقَّ مِنَ الكَلمَةِ مَا يَسْقُطُ فيه بَعْضُ حُروفِهَا، فَمَا سَقَطَ فِي الاشْتقَاقِ كَانَ زَائِدًا، وَمَا لَزِمَهَا فَلَمْ يَسْقُطْ كَانَ أَصْلاً"[٦].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذَا الكَلامُ لَيْسَ بِجَامِعٍ لِمَعْرِفَةِ الأصْلِ وَالزَّائدِ، بَيانُهُ / أنَّ مِنَ الحرُوفِ الزَّائدَةِ مَا يَلزَمُ وَلا يَسْقُطُ بِحَالٍ، نَحْو: حَوْشَبٍ[١] وَكَوْكَبٍ ، وَكَذلكَ النُّونُ فِي (كَنَهْبُلٍ)، وَالتَّاء فِي (تَنْضُبٍ) زَائدَتَانِ وَلا يَسْقُطان فِي مَوضِعٍ يَبقَى فيه مَعْناهُمَا؛ لأنَّ (الكَنَهْبُلَ)[٢] وَ(التَّنْضُبَ) شَجَرٌ، وَلا يُستعمل منهَمَا فِعْلٌ بِهَذا المعنَى.

٢٧١/ب

---

(١) الأصل: الياء.

(٢) الأصل: وهو.

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرُّماني، كان متفننًا في النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، من تصانيفه: كتاب شرح سيبويه، وشرح المقتضب، وشرح أصول ابن السراج، ومعاني الحروف، ولد سنة ست وتسعين ومئتين، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاث مئة. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٧٦، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤، وبغية الوعاة ٢/١٨٠.

(٤) هذا تعريف الرماني للاشتقاق في كتابه الحدود ص٣٨، ونقله الشارح بهذا اللفظ في كتابيه التبيين ص١٤٤، واللباب ٢/٢١٩ على أنه للاشتقاق، وهو الصحيح، وفي الحدود: "يدور في تصاريفه على الأصل" وهو الوجه.

أما التصريف فعرَّفه الرُّماني في الحدود ص٣٧ بقوله: "التصريف تصيير الشيء في جهات مختلفة"، وعرَّفه في شرحه لكتاب سيبويه ٥/٦٥ب بقوله: "والتصريف تصيير الكلمة على خلاف ما كانت في الصيغة، وهو خلاف تغيير الإعراب؛ لأنه مع سلامة الصيغة، وتغيير التصريف مع انتقاض الصيغة".

(٥) الأصل: والذي.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢٣١، وفيها: "فالذي تُعرفُ به الزيادة من الأصل هو..."، وفي (مرجان) ص٥٥١: "فالذي يُعرفُ به الزيادة من الأصل هو أن تَشتقَّ...".

وَقَدْ يَسْقطُ بَعْضُ حُروفِ الأصْلِ لِعِلَّةٍ وَلا يُستدَلُّ بذَلك عَلَى زِيَادتِه، وَإنَّمَا يُعرَفُ الأصْليُّ بالزائد بِمَا ذَكَره أبو عَلي فِيمَا[3] له[4] اشْتِقَاقٌ وَتَصرُّفٌ، وَهَذا بَعضُ أدِلَّة الأصْلي وَالزَّائدِ، وَلا تُعْرف الجمْلَةُ بأَبْعَاضِهَا، وَلو قِيل: إنَّ الزَّائدَ مَا لَمْ يَقُمْ عَلى زِيادتِه دَليلٌ كَانَ جَامِعًا[5]، وَإلى هَذا أَشَارَ العَبْدي. وَعُذر أبي عَلي فِي الاقْتِصَارِ عَلى هَذا الدَّليلِ أنَّ الاشْتقَاقَ هُو الأصْلُ الذي لا يُشَكُّ فيهِ، وَهْوَ الحاكِمُ العَدْلُ، وَمَا عَدَاه مَرْدُود إليه وَفَرْعٌ عَلَيه عَلى مَا بَيَّنتُهُ.

فَصْلٌ:

وَالذي يُعْرفُ به الأصْلُ مِنَ الزَّائدِ ثَلاثة أَشْيَاء[6]:

الاشْتِقَاقُ، عَلى ما ذكرنا.

وَعَدَمُ النَّظيرِ، كَنُون (نَرْجِسٍ) وَ(كَنَهْبُلٍ)، فَإنَّها زَائدَة؛ إذْ لَو جُعلتْ أَصْلاً لَمْ يَكُن

للكَلمَةِ نَظِيرٌ مِنَ الأصُول المقْطُوع بأصَالتِهَا[1]، وَهَذا يَأتي فِي تَفْصيلِ حُرُوفِ الزِّيَادَة.

---

(١) الحوشَبُ: عَظْمٌ في باطن الحافر، والحوشبُ: العظيم البطن، والأرنب الذكر، وقيل: العِجْل. ينظر: اللسان ٣١٨/١ (حشب).

(٢) ب: الكهنبل.

(٣) ب: فما.

(٤) (له) مطموسة في الأصل.

(٥) كذا في النسختين، والعبارة ظاهرها مشكل؛ فالزائد ما قام على زيادته دليل، ولعلها: إن الأصلي ما لم يقم على زيادته دليل.

(٦) ينظر: اللباب ٢٢٣/٢، وشرح الملوكي ص١١٨، وشرح التعريف ص٥٢-٥٣، وشرح الشافية ٣٣٣/٢، والارتشاف ٢٢/١، والمبدع ص٥١، وشرح الجاربردي ١٩٩/١.

(١) أي لكان وزن (نَرْجِس): فَعْلِلاً، ووزن (كَنَهْبُلٍ): (فَعَلُّلاً)، ولا نظير لهما في الأصول. ينظر: اللباب ٢٢٤/٢، وسفر السعادة ٤٧٣/١.

وَالثَّالثُ: الحمْلُ عَلى الأكثر، وَذَلك نَحْو هَمْزَةِ (أَفْكَلٍ)، فَإنَّها زَائدَةٌ لا مِنْ طَرِيقِ الاشْتِقَاق؛ إذْ لا يُشتَقُّ مِنْ هَذا مَا[٢] تَسقُطُ فيه الهمْزَة، وَلا بِعَدَم النَّظيرِ، فَإنَّ (فَعْلَلاً) فِي الأُصُولِ، وَإنَّمَا عُرِفَ زِيادَتُهَا بِالحمْلِ عَلى الأكثر؛ مِنْ أنَّ أَكثرَ[٣] الأمْثِلَة التي فِي أَوَّلِها هَمْزَة أَوَّلاً [فِي][٤] ثُلاثِيّ زَائدَةٌ مَعْلومٌ بالاشْتِقَاق / فَحُمِلَ[٥] عَليهَا عِنْدَ الجهَالَةِ. ٢٧٢/أ

فَصْلٌ:

وَحُرُوفُ الزِّيَاداتِ عَشَرَةٌ، وَالمعْنِيُّ بِالزيَادَة فِي هَذا العَدَدِ مَا لم يَكُن أَصْلاً مُكرَّرًا؛ لأنَّ الأصْلَ إذَا كُرِرَ لا يَنْحَصرُ بِعَددٍ، وَإنَّمَا حُصرتِ الزِّيَادَةُ فِي عَشَرَةٍ إذَا لَمْ تَكُنْ[٦] مِنْ جِنْسِ الأُصُولِ، وَالعَشَرَةُ هي: الهمْزَةُ، وَالألِفُ، وَالوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالميمُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَالسِّينُ، وَالهاءُ، وَاللامُ، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي كَلمَةٍ وَاحِدَةٍ وَهي قَولُهُمْ: سَأَلتُمُونيها، وَفِي كَلمَةٍ أُخرى: اسْتَمْلُونِيهَا، وَفِي كَلمَتين وَهي: [وأتاه سليمان و][٧] قَولُهُم: (اليَومَ تَنْسَاهُ)، وَ(أَسْلَمَني وَتَاه)، وَ(هَوِيتُ السِّمَانَ)[٨]، وَ(التَّنَاهِي سُمُوٌّ)، وَفِي [أربع][٩] كَلماتٍ: يا أَوسُ هَلْ نِمْتَ؟[١]

(٢) (ما) ساقط من: ب.

(٣) الأصل: الأكثر.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) الأصل: يُحمل.

(٦) ب: يكن.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) من قول المازني:

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وَمَا كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانَا

ينظر: المنصف ٩٨/١، والتخمير ٣٠٥/٤، وشرح الملوكي ص١٠٠، وشرح المفصل ١٤١/٩، وشرح الشافية ٣٣١/٢.

(٩) تكملة من: ب.

(١) جُمعت حروف الزيادة في تراكيب مختلفة وصلت إلى نحو مئة ونيّف وثلاثين تركيبًا. ينظر: التاج ٩١/٨-٩٢ (زيد).

فَصْلٌ:

وَاعْلَم أنَّ المرَادَ بقولِهِم: "هَذِه حُرُوفُ الزِّيَادَةِ" أنَّها تُزَادُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ عِنْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلى زِيادتِهَا، وَقَدْ تَكونُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ أُصُولاً[٢] كُلَّهَا، وَذَلكَ نَحْو: يَوْمٍ، وَنَوْمٍ[٣]، وَنَحْو ذَلك.

وَاعْلَم أنَّ بَعْضَ هَذه الزِّيَادَاتِ أَكثرُ دَوْرًا فِي الكَلامِ مِنْ بَعْضٍ، وَأَكثَرُهَا حُرُوفُ المَدِّ، وَلَهَا مَوَاضِع مِنَ الكَلِمِ تَكثرُ فِيهَا.

فَصْلٌ:

وَالأَصْلُ فِي حُرُوفِ الزِّيَادةِ: الوَاوُ وَاليَاءُ وَالألفُ؛ لِكَونِهَا حُرُوفَ مَدٍّ سَاكنة تَقعُ ضَمَائِرَ وَعَلامَات للإعراب[٤]، وَبَقيَّةُ العَشَرَة لا تَنْفَكُّ عَنْ شَبَهٍ بِحُرُوفِ المَدِّ[٥]، فَالهمْزَةُ تُشْبِهُ حَرْفَ المَدِّ لكونِهَا مِنْ مَخْرَجِ الألفِ، وَتُصَوَّرُ ألفًا، وَتَلينُ فَتَصيرُ إلى حَرْفِ مَدٍّ مُجَانسٍ لَهَا أَو لِمَا[٦] يُجَاوِرُهَا، وَالميمُ فِيهَا غُنَّة، وَهي مِنْ مَخْرَجِ الوَاوِ، وَالنُّونُ إِذَا سُكِّنَتْ كَانَتْ غُنَّةً تُشْبهُ الوَاوَ، وَالهاءُ مِنْ مَخْرَجِ الألفِ، وَهْي خَفِيَّة مِثْلها،/ وَالسِّينُ فِيهَا صَفِيرٌ يُشْبِهُ[١] المَدَّ، وَاللامُ فِيهَا انْبِسَاطٌ يُشْبُه[٢] المَدَّ أَيْضًا، وَتَكثرُ زِيادَةُ هَذه الحرُوفِ وَتَقِلُّ عَلى قَدْرِ قُرْبِهَا وَبُعْدِهَا مِنْ حُرُوفِ المَدِّ.

٢٧٢/ب

قَالَ أَبُو عَلي: "فَالهَمْزَةُ تَكثُرُ زِيَادَتُها[٣] أَوَّلاً فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ"[٤].

---

(٢) الأصل: أصول.

(٣) ب: يقوم، ويوم، واو، أو وا.

(٤) الأصل: الإعراب.

(٥) ينظر شبه حروف الزيادة بحروف المد في: اللباب ٢/٢٢٥، وشرح المفصل ٩/١٤١، وشرح الملوكي ص١٠٢، والممتع ١/٢٠٨.

(٦) الأصل: وما.

(١) ب: تشبه.

(٢) ب: تشبه.

(٣) الأصل: زيادة.

قَالَ الشَّارِحُ: الهمْزَةُ حَرْفٌ مجْهُورٌ يَخْرجُ مِنَ الصَّدرِ بِكُلفَةٍ، وَيُشْبِهُ التَّهَوّعَ(٥)، وَيَكونُ أَصْلاً وَبَدَلاً وَزِيَادَةً.

فَكَونُهَا بَدَلاً يُذكرُ فِي بَابِهِ(٦).

وَمِثالُ كَونِهَا أَصْلاً نَحْو: آجُرٍّ، وأُجُدٍ(٧)، وَإِصْطَبْلٍ(٨)، أمَّا أَمْرُهَا مَعَ حَرْفَين أَصْلَين فَظَاهِرٌ فِي الأصَالةِ؛ [لأنَّ الأصل](٩) لا يَكونُ عَلى أَقَلِّ مِنْ ثَلاثةِ أَحْرُفٍ، وَقَدْ يَكونُ(١٠) أَصْلاً عَيْنًا وَلامًا، نَحْو: سَأَلَ، وَقَرَأَ.

وَأَمَّا كَونُهَا زَائدَةً فَتَقعُ أَوَّلاً وَ(١١)حَشْوًا وَآخرًا(١٢).

فَأمَّا كَونُهَا أَوَّلاً فَشَرْطُهُ أنْ يَكونَ بَعْدَها ثَلاثةُ أَحْرُفٍ أُصولٍ مَقْطُوعٍ بِأَصَالتهَا، فَإِنْ كَانَ بَعْضُ الثَّلاثةِ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ أنْ يَكونَ أَصْلاً وَبَيْنَ أنْ يَكونَ زَائدًا فَفِيه انْقسَامٌ يَأتِي ذِكرُهُ، وَالذي نَذكره فِي هَذا البَابِ كَلماتٍ نَحْصرهَا بالعَدَدِ:

فَأَوَّلُهَا: أَفْكَل -وَهْوَ الرِّعْدَةُ- وَجَمْعُهَا (أَفَاكِلُ)، وَيَدُلُّ عَلى أَنَّهَا زَائدَةٌ أنَّه لا اشْتقَاقَ فيهَا يَدُلُّ عَلى أَصَالتهَا، وَأنَّ الأكثر(١) فِي هَذا المثالِ حُكِمَ فيه بزيَادتِهَا بِنَاءً(٢) عَلى الاشْتِقَاقِ،

---

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٣١، وفيها: "...يكثر زيادتها..."، وفي (مرجان) ص٥٥٢: "الهمزة...".

(٥) التَّهَوُّع: التَّقيُّؤ. الصحاح ١٣٠٩/٣ (هوع).

(٦) ص٤٢٨-٤٣٤.

(٧) الأصل: أخذ. ب: أحد. تصحيف.

والأُجُدُ: الناقة الموَثَّقة الخَلْق الشديدة. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ص٤٥، وشرح أبنية سيبويه ص٣٠. ووزن (أُجُدٍ): فُعُل. ينظر: الكتاب ٢٤٣/٤-٢٤٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٨٨.

(٨) الإصطبل: موقف الدواب، شاميَّة، وقيل: معرَّب. ينظر: المعرب ص١٩، والقاموس ص١٢٤٢ (إصطبل)، وقصد السبيل ١٩٤/١.

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) يعني الهمزة.

(١١) (و) ساقط من: ب.

(١٢) تنظر مواضع زيادة الهمزة في: الكتاب ٢٣٥/٤، والمقتضب ١٩٦/١، والأصول ٢٣٢/٣، والمنصف ٩٩/١، وشرح الملوكي ص١٣٥، وشرح الشافية ٣٧٢/٢.

نَحْو: أَفْضَل وَأَحْمَد، فَإذَا[3] جُهِلَ الأَصْلُ حُمِلَ عَلى الأَكثرِ، وَلَو سَمَّيتَ رَجُلاً بـ(أَفْكَلَ) لَمْ تَصْرفه؛ لأنَّه عَلَمٌ عَلى وَزْنِ الفِعْلِ.

وَالثَّاني: أَيْدَع[4]، وَهْوَ الدَّمُ[5]، وَقِيلَ: طَائِرٌ، وَقِيلَ: الزَّعْفَرانُ، وَيَدُلُّ عَلى زيَادَتِهَا / أَمْران:

٢٧٣/أ

أَحَدُهُمَا: أنَّ زيَادَةَ الهمْزَةِ أَوَّلاً أَكثرُ مِنْ زِيَادَة اليَاء ثَانيةً، وَالاعْتِبَارُ فِي هَذَا البَابِ بِالكَثْرةِ.

وَالثَّاني: أنَّ بَعْضَ العَربِ قَالَ: يَدَّعْتُ[6] الثَّوبَ، أَيْ: طَلَيْتُهُ بالزَّعفرانِ، وَقَدْ سَقَطتْ الهمْزَةُ فِي هَذا الفِعْلِ.

وَالثَّالثُ: أَجْدَل -وَهْوَ الصَّقْرُ- وَهَمْزَتُهُ زَائدَةٌ للكثْرَةِ، وَلأنَّه مِنْ (الجَدْلِ)، وَهْوَ الفَتْلُ وَإحكامُ الخَلْقِ، وَهَكذا الصَّقْرُ.

وَالرَّابعُ: الألوَان، نَحْو: أَصْفر وَأَحْمَر، وَالأمْرُ فيها ظَاهرٌ.

وَالخامسُ: الأَوْتَكَى[1]، وَوزنُهُ (أَفْعَلَى)، وَالهمْزَةُ زَائدَةٌ؛ لأنَّ زِيَادَةَ الهمْزَةِ أَوَّلاً أَكثرُ مِنْ زِيادَةِ الوَاوِ ثَانيةً، فَلو كانتِ الوَاوُ زَائدَةً لكانَ (فَوْعَلَى)[2] مِثْلُ: الخَوْزَلَى[3]، وَذَلكَ قَليلٌ[4] فَلا

---

(١) الأصل: للأكثر.

(٢) (بناء) ساقط من: ب.

(٣) ب: وإذا.

(٤) ب: أيدع، وهو أفعل.

(٥) أي: دم الأخوين، ودم الأخوين: نبات له عرق أحمر وعصارة عروق الأرْطى، يُطبخان جميعاً حتى ينعقد فتختضبُ الجواري به. ينظر: تهذيب اللغة ٢٢٧/٣، والقاموس ص٩٠٣ (مظظ).

(٦) الأصل: أيدعت.

(١) الأَوْتَكَى: ضرب من التمر. اللسان ٥٠٩/١٠ (وتك).

(٢) في النسختين: فوعلا.

(٣) الأصل: الجوزلى.

والخَوْزَلَى والخَيْزَلَى: مِشية فيها تفكُّك، يقال: مشى الخوزلى: إذا اختال. ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ص١٠٥، والصحاح ١٦٨٤/٤ (خزل).

يُحْملُ عَليه مَا وُجِدَتْ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ، وَنَظيرُ ذَلكَ: الأَجْفَلَى[٥] لأنَّه مِنْ (أَجْفَلَ السَّحابُ) إذَا أَسْرَعَ الذَّهَابَ.

وَ[٦] **السَّادِسُ:** الهمْزَةُ فِي (الإِصْبَعِ) وَ(الأُبْلُمِ)، وَهْوَ خُوصُ المُقْلِ، وَقُضِيَ بزيادَتِهَا للكثْرَةِ، وَقَدْ قَالُوا: بَلَمَتِ[٧] النَّاقةُ إذَا اشْتدَّتْ ضَبْعَتُهَا.

وَالسَّابعُ: إدْرَوْنٌ[٨] -بِكَسْرِ الهمْزَةِ- وَهْوَ (إِفْعَوْلٌ) مِنَ (الدَّرَنِ)[٩]؛ لأنَّ الدَّالَ وَالرَّاءَ وَالنُّونَ أُصُولٌ، وَالوَاوُ زَائدَةٌ، فَالشَّرْطُ المعْتَبَرُ مَوْجُودٌ وَإنْ زَادتِ الكَلمَةُ عَلى أَرْبعَةٍ، وَكَذلكَ (إِزْمَوْلٌ) وَ(إِزْمَولَةٌ)[١٠]؛ لأنَّه مِنَ (الزَّمِيلِ) وَ(الزِّمْلِ)[١١]، وَمِنْه (تَزَمَّلَ) إذَا تَدَثَّرَ.

وَالثَّامنُ: إصْلِيت[١]، (إِفْعِيل)[٢]، من (الصَّلْتِ) وَهْو: السُّهولةُ والسُّرعةُ.

وَالتَّاسعُ: أَرْوَنَانٌ، وَهْوَ الشَّدِيدُ[٣]، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(٤) ب: قليلاً.

(٥) الأَجْفَلَى: الدَّعوةُ العامَّةُ، يقال: دعوتُهُم الأَجْفَلَى والجَفَلَى أي: أن تدعو الناس إلى طعامك عامةً. ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ص٥٣، والصحاح ٤/١٦٥٧ (جفل).

(٦) (و) ساقط من: ب.

(٧) ب: أبلمت. وفي القاموس ص١٣٩٧ (بلم): "بلمت الناقة وأبلمت".

(٨) الإِدْرَوْنُ: الأصل، ويقال: رجع الفرس إلى إدرونه، أي: إلى مِعْلَفِهِ، ورجع فلان إلى إِدْرَوْنِهِ، أي: وطنه، ويقال: فلان إِدْرَوْنُ شرٍّ وطِمِرُّ شرٍّ إذا كان نهاية في الشرِّ. ينظر: جمهرة اللغة ٣/١٢٩٨، واللسان ١٣/١٥٣-١٥٤ (درن).

(٩) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٦، والممتع ١/١٠٦-١٠٧.

(١٠) الإِزْمَوْل والإِزْمَوْلَة: المصوت من الوعول وغيرها، وقيل: الإزمول: الضعيف. ينظر: الصحاح ٤/١٧١٨ (زمل)، وشرح أبنية سيبويه ص٣٥، وسفر السعادة ١/٥٦.

(١١) الزَّمِيلُ: الرديف على البعير والدابة، والزِّمْلُ: الحمل، والازدمال: احتمال الشيء كله بمرة واحدة. ينظر: العين ٧/٣٧١، وتهذيب اللغة ١٣/١٥٢.

(١) سيفٌ إِصْلِيتٌ: مُنْجردٌ ماضٍ في الضَّريبة، وسيفٌ إِصْلِيتٌ: صقيلٌ. ينظر: اللسان ٢/٥٣ (صلت).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٥، والأصول ٣/١٨٨، ٢٣٢.

(٣) من الأضداد، يقال: يومٌ أرونان إذا كان صعبًا، وإذا كان سهلاً أيضًا، وكذلك إذا كان فيه خير، وإذا كان فيه شر. ينظر: الأضداد لقطرب ص٧٨، و للتوزي ص٥١، ولأبي حاتم ص١٨٢، ولابن الأنباري ص١٦٥.

فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا عَلَى(٤) سَفَوَانَ يَوْمٌ أَرْوَنَانِي(٥)

أَرادَ (أَرْوَنَانِيًّا) بزيَادَةِ اليَّاء المشَدَّدةِ فِي الصِّفَةِ للمُبَالغَةِ كـ(أَحْمَرِيٍّ)(٦)، وَفِي هَذه الكلمَة ثَلاثَةُ أَقْوالٍ(٧):

أَحَدُهَا: -وَهْوَ الأظْهَرُ- / أنْ تَكونَ الهمْزَةُ زَائدَةً، وَوَزْنُهُ (أَفْعَلان) مِنَ (الرَّوْنِ)(١)، وَهْوَ الشِّدَّةِ، فَالهمْزَةُ وَالألِفُ وَالنُّونُ الأخِيرَةُ زَوَائدٌ. ٢٧٣/ب

وَالثَّاني: هي أَصْلٌ، وَالوَاوُ وَالأَلِفُ وَالنُّونُ الأَخِيرَةُ زَوَائدٌ، وَأَصْلُه مِنَ (الأَرَنِ)(٢)، وَهْوَ النَّشَاطُ.

---

(٤) (على) ساقط من: ب.

(٥) البيت من الوافر، للنابغة الجعدي في شعره ص١٦٣، والنابغة هو: أبو ليلى قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة بن جَعْدة بن كعب بن ربيعة، شاعر جاهلي إسلامي، من نُعّات الخيل، وفد على النبي ﷺ مسلمًا وأنشده، ودعا له النبي ﷺ ، عُمّر حتى بلغ فتنة عبد الله بن الزبير، ومات بأصفهان وعمره نحو من مئة وثمانين سنة، جعله ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٢٣/١، والشعر والشعراء ٢٨٩/١، ومعجم الشعراء ص١٩٥، والخزانة ١٦٧/٣.

والبيت له في: الكتاب ٢٤٨/٤ -وفيه: (أَرْوَنَانُ) ! وقوافي القصيدة مجرورة- والأضداد لقطرب ص٧٨، ونوادر أبي زيد ص٥٢٩، والأضداد لأبي حاتم ص١٨٣، وتحصيل عين الذهب ص٥٨١، وسفر السعادة ٤٥/١، وبلا نسبة في: العين ٢٧٥/٨، والأضداد للتوّزي ص٥١، والأضداد لابن الأنباري ص١٦٦، والمنصف ١٧٩/٢، واللباب ٢٣٢/٢.

وسَفَوَان: اسم ماء بالقرب من البصرة. ينظر: معجم البلدان ٢٢٥/٣.

وقال النابغة القصيدة يذكر إغارة هُبيرة بن عامر بن سلمة على النعمان بن المنذر -ملك الحيرة- وهو على سَفَوَان، فأخذ هبيرةُ المتجردةَ زوجة النعمان في نسوة من نساء المنذر، وأصاب أموالاً كثيرة، وهرب النعمان منه فلحق بالحيرة. ينظر: النقائض ١١٠/٢-١١١.

(٦) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢٦٧/٢، والمنصف ١٧٩/٢، والنكت ١١٤٥/٢، وسفر السعادة ٤٥/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٥٢/٤.

(٧) تنظر الأقوال الثلاثة في: اللباب ٢٣٢/٢.

(١) ينظر: الكتاب ٢٤٨/٤، والأصول ٢٣٢/٣.

(٢) فوزنه على هذا القول (فَعْوَلان).

وَالثَّالثُ: وَزْنُه (أَفْوَعَال)، فَالهمْزَةُ وَالوَاوُ وَالألِفُ زَوَائدُ، وَالنُّونُ أَصْلٌ مُكَرَّرٌ مِنَ (الرَّنِينِ)، وَهْوَ الصَّوتُ، وَهَذَا أَبْعَدُها؛ لشُذُوذِ هَذا المثَالِ.

وَالعَاشرُ: مَا جَاءَ مِنَ المصَادِرِ نَحْو: إِسْلامٍ، وَإِعْصَارٍ، مِنَ (السَّلامَةِ) و(العَصَرِ)[٣].

قَالَ أبو عَلي: "فَأمَّا (إمَّعَةٌ) فَالهمْزَةُ فيه أَصْلٌ"[٤].

قَالَ الشَّارِحُ: مَذهَبُ المحققينَ مِنَ النَّحْويينَ أنَّ الهمْزَةَ أَصْلٌ[٥]، وَذَلكَ لوجْهَينِ[٦]:

أَحَدُهُمَا: أنَّ هَذه صِفَةٌ، يُقَالُ: رَجُلٌ إِمَّعَةٌ إذَا كانَ ضَعيفَ الرَّأي يَتْبعُ كُلَّ أَحَدٍ، وَلَيسَ فِي الصِّفَاتِ (إفْعَلَة)، وَقَدْ يَقَعُ ذَلك فِي الأسْمَاء[٧]، [وأما (فِعَّلَة) فقد جاء في الصفات نَحْو: دِنَّمٍ، وَدِنَّمَةٍ، وهو القصير][٨].

وَالثَّاني: أنَّ الهمْزَةَ لو كَانتْ زَائدَةً لكانَتْ فَاءُ الكلمَةِ وَعَيْنُهَا مِنْ مَوْضعٍ وَاحدٍ، وَهَذا فِي غَايةِ القِلَّةِ، وَإِنَّمَا جَاء مِنْهُ (دَدَنٌ) وَ(كَوكَبٌ)، وَالمعْتَبَرُ الحمْلُ عَلى الأكْثَرِ.

وَقَالَ بَعْضُهم: الهمْزَةُ زَائدَةٌ، وَهْوَ مِنْ (مَعَ)[١]؛ لأنَّ الموصُوفَ بذلكَ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ[٢]، وَزَعمَ أنَّ أَصْلَ (مَعَ): (معًا)، مِثْلَ: قَفًا، وَالألِفُ مِنْ وَاوٍ، ثُمَّ قُدمَتِ الوَاوُ فَصَارتْ أَوَّلاً

---

(٣) العَصَرُ والعَصَرَةُ: الغبار. اللسان ٥٧٩/٤ (عصر).

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٣٢، و(مرجان) ص٥٥٣.

(٥) ينظر: العين ٢١٥/٢، والكتاب ٢٧٦/٤، والأصول ٢٣٢/٣.

(٦) ينظر: التعليقة ٢٨١/٤، والمنصف ١١٦/١-١١٧، والمقتصد في شرح التكملة ١١٩١/٢، واللباب ٢٣٣/٢، والتخمير ٣٠٦/٤، وشرح المفصل ١٤٥/٩، والمساعد ٦٤/٤.

(٧) وذلك نحو: إِصْبَعٍ، وإِبْرَم-وهو موضع-، وإِشْفًى-وهي آلة الإسكاف-. ينظر: الكتاب ٢٤٥/٤، والتكملة (فرهود) ص٢٣٢، و(مرجان) ص٥٥٣، والحلبيات ص٣٦٤.

(٨) تكملة من: ب.

(١) في تهذيب اللغة ٩٠/١ ما يفهم منه هذا.

وفي اللباب ٢٣٣/٢: "(إمَّعة) ليس مشتقًّا من (مع) لأن (مع) اسم جامد لا يُشتق منه، وإنما اللفظ قريب من اللفظ، والمعنى قريب من المعنى، وهذا لا يوجب الاشتقاق..."

(٢) ب: واحد.

مَكسُورَةً، فَأبدلَتْ هَمْزَةً، وَهْي عَلى هَذا القَوْلِ الضَّعيفِ أَصْلٌ أَيْضًا، وَهْي عَلى هَذا الأصْلِ (لِفَع)، وَهْوَ فَاسِدٌ مِنْ أَوْجُه:

أَحَدُهَا: أنَّ الحكْمَ بكونِهَا لامًا لا دَليلَ عَليه.

وَالثَّاني: أنَّ كَونَهَا مِنْ وَاوٍ أَيْضًا تَحَكُّمٌ، وَلِمَ لا تَكونُ مِنْ يَاءٍ، وَهْوَ الأكثرُ فِي مِثْلِ هَذا البَابِ.

وَالثَّالثُ: أنَّ تَقديمَ / اللامِ إلى مَوضِعِ الفَاء شَاذٌّ فِيمَا دَلَّ عَليه الدَّليلُ، فَكيفَ فِيمَا لا دَليلَ عَليه. ٢٧٤/أ

وَالرَّابعُ: أنَّه[٣] يَصيرُ إلى مِثَالٍ مَعْدومٍ بالكُليَّة، وَهْوَ: لِفَع.

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا (أَوْلَق) فَيَحْتمِلُ ضَرْبين مِنَ الوَزْنِ[٤]"[٥].

قَالَ الشَّارِحُ: (أَوْلَقٌ) يَتَجاذَبُهُ أَصْلان مُحْتمَلان[٦]:

أَحَدُهُمَا: كَونُ الهمْزَةِ أَصْلاً، وَالوَاوُ زَائدَةٌ.

وَالثَّاني: العَكْسُ.

وَلَيْس فِي الأصُولِ مَا يَدْفعُ الأمْرَين، وَالأوَّلُ مَذهَبُ سِيبَويه[١] وَكَونُه (فَوْعَلاً)[٢]، وَيَدُلُّ عَلى ذَلكَ أنَّ (الأَوْلَقَ) هُو الجنُونُ، وَقَدْ قَالُوا فيه: أُلِقَ فَهْوَ مَأْلُوقٌ، مِثْلَ: أُخِذَ فَهْوَ مَأْخُوذٌ، وَلَو

---

(٣) ب: أن.

(٤) ب: "...من الوزن، الفصل".

(٥) التكملة وفيها: "فأما أولق..." (فرهود) ص٢٣٢، و(مرجان) ص٥٥٤.

(٦) ينظر: المنصف ١/١١٤-١١٦، والمقتصد في شرح التكملة ٢/١١٩٢، والتخمير ٤/٣٠٦، واللباب ٢/٢٣٤، وسفر السعادة ١/٩٤-٩٥، وشرح المفصل ٩/١٤٥، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٩-٢٠٥٠، وشرح الشافية ٢/٣٤٣.

(١) ينظر: الكتاب ٣/١٩٥، ٤/٣٠٨.

(٢) ب: فعولاً.

كانتِ الوَاوُ أَصْلاً لَقَالُوا: مَوْلُوقٌ، مِثْلُ: مَوْعُودٍ. وَقَدْ قَالُوا أَيْضًا: مُؤَوْلَقٌ، وَ[3]هُوَ (مُفَوْعَلٌ)، فَجَاءوا بالوَاوِ الزَّائدَةِ، وَلا عِبْرَةَ بِمَا خَرَجَ عَنْ هَذَا المثَالِ مِثْلَ قَوْلِهِم: (مَامُوقٌ) فِي (مَوْمُوقٍ)[4]؛ لأنَّه جَاء فِي شِعْرِ مَنْ لا يُحْتَجُّ به[5]، وَلَوْ كانَ حُجَّةً لَمَا أُلْتُفِتَ إليه لشُذُوذِهِ.

وَ[6] القَولُ الثَّاني: أنَّ الهمْزَةَ زَائدَةٌ، وَوَزْنُه (أَفْعَل)[7]، وَاشْتِقَاقُه مِنْ (وَلَقَ) إذَا أَسْرَعَ، وَمِنْه قِرَاءَةُ بَعْضِهم: ﴿إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[8]، أَيْ: تُسْرِعُون القَولَ فيه.

وَالمذْهَبُ الأَوَّلُ أَقْوَى.

وَهْوَ أنَّه إنْ كانَ مِنْ (وَلَقَ) ـ أَيْ أَسْرَعَ ـ فَيَحْتمِلُ أنْ يَكونَ وَزْنُه (فَوْعَلاً) أَيْضًا، وَأَصْلُه: وَوْلَق، فَلَمَّا اجْتَمَعتِ الوَاوَانِ أُبْدِلتِ الأُولى هَمْزةً، كمَا قَالُوا فِي جَمْعِ (وَاصِلٍ): أَوَاصِلُ[1]. وَيَجُوزُ أيْضًا أنْ يَكونَ مِنْ (وَلَقَ)، وَلَكنْ أُبْدلتِ الوَاوُ هَمْزَةً، مِثْلَ: أُقِّتَتْ فِي (وُقِّتَتْ)[2]. وَإذَا سَمَّيتَ بـ(أَوْلَق) عَلى تَقديرِ زِيادَة الهمْزَة لَمْ تَصْرفْ، وَعَلى تَقديرِ أصَالتِهَا تَصْرفُ[3].

فَصْلٌ:

---

(٣) (و) ساقط من: ب.

(٤) الأصل: موصوف.

(٥) في قول مالك بن أسماء بن خارجة:

وَمن حَديثٍ يَزِيدُني مِقَةً ... مَا لِحَدِيثِ المَامُوقِ من ثَمَنِ

ينظر: الخصائص ٣١/١، وسر الصناعة ٦٦٩/٢، واللسان ٢١٨/٩ (طرف).

ومالك بن أسماء شاعر أموي. ينظر: الشعر والشعراء ٧٨٢/٢، وسمط اللآلي ١٥/١، وشعراء العصر الأموي يحتج بشعرهم في النحو، ولم أقف على من أنكر الاحتجاج بشعره.

(٦) (و) ساقط من: ب.

(٧) نُسب هذا القول إلى الكسائي في: المنصف ١١٦/١، والارتشاف ١٩٤/١.

(٨) سورة النور، من الآية: ١٥. وهي قراءة عائشة وابن عباس رضي الله عنهما وابن يعمر وعثمان الثقفي. ينظر: مختصر شواذ القرآن ص١٠٢، والمحتسب ١٠٤/٢، وإعراب القراءات الشواذ ١٧٧/٢، والتبيان ٩٦٧/٢.

(١) لأن أصل (أواصل): وواصل، على (فَوَاعِل).

(٢) ب: أقيت في وقيت.

(٣) ينظر الوجهان الأخيران في: المقتصد في شرح التكملة ١١٩٢/٢-١١٩٣، وشرح المفصل ١٤٥/٩، والممتع ٢٣٦/١-٢٣٧.

إذَا كانَتِ الهمْزَةُ / [أولاً، وبعدها أربعة أحرف أصول لا شكَّ فيها كانت الهمزة][(٤)] ٢٧٤/ب أَصْلاً[(٥)] نَحْو: إصْطَبْلٍ، وإرْدَخْلٍ[(٦)] –للبنَاء–[(٧)]، وَإنَّمَا حُكِمَ بأَصَالتِهَا لأنَّ أَرْبعَة أَحْرفٍ كثيرَةٌ، وَالهمْزَةُ ثَقيلَةٌ، وَلا يَليقُ بالكثيرِ أنْ يُثقَّلَ، فَلو حُكِمَ بزيَادتِهَا للزِمَ مِنْ ذَلكَ تثقِيلُ الثَّقيلِ مِنْ غَيْر حَاجَةٍ، وَيَدُلُّك عَلى ذَلكَ أنَّ هَذا اللفْظَ أَعْجمِيٌّ، وَالأعْجَمِيُّ لا يُعرفُ أَصْلُه حَتى يُحكمُ عَلى بَعْضه بالزيَادَة ، وَمِنْ هَهنا قَالَ المحقِقُونَ: هَمْزةُ[(٨)] (إبْرَاهيمَ)

وَ(إسْمَاعيلَ) أَصْلٌ[(١)].

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ حُكِمَ بزيَادَةِ الألِفِ وَالوَاو وَاليَاء فِي[(٢)] الأعْجَمِي.

قِيلَ: إنَّمَا كانَ كَذلكَ لخِفَّة هَذه الحرُوفِ وَكَثْرة زِيادَتِهَا وَخُروجِ البِنَاء بأصَالتِهَا عَنِ القَانُونِ المألُوفِ، ألا تَرَى أنَّكَ لو جَعَلتَ الهمْزَةَ وَالألِفَ وَاليَاءَ فِي (إبْرَاهيمَ) أُصُولاً لخَرَجَ عَنِ القَوانينِ[(٣)] جِدًّا بِخِلافِ الهمْزَةِ وَحْدَهَا.

قَالَ أبو علي: "وَإنَّمَا يُحْكمُ بزيَادَةِ الهمْزَةِ حتَّى يَقومَ دَليلٌ عَلى أنَّهَا أَصْلٌ..."[(٤)] إلى آخرِ البَابِ.

---

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ذهب الشيخ عضيمة في المغني ص١٧-١٨ إلى أن سيبويه يرى زيادة الهمزة المتصدرة وبعدها أربعة أصول، واستدلَّ على ذلك بقول سيبويه ٣٠٧/٤ "فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعةً فصاعدًا فهي مزيدة أبدًا عندهم"، واستدلَّ أيضًا بتصغير سيبويه لـ(إبراهيم) و(إسماعيل) على: بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل، ولو كانت الهمزة أصلاً لصغرهما على: أُبَيْرِيه، وأُسَيْمِيع –كما ذهب إلى ذلك المبرد–، وذكر أن السيوطي في الهمع ١٥٣/٦ صرح بزيادة الهمزة فيهما عند سيبويه.

(٦) فوزنهما: فِعْلَلٌ. ينظر: سفر السعادة ٤٢/١، ٧٢، وشرح الشافية ٣٧٣/٢.

(٧) لم يرد في المعاجم هذا المعنى لإردخل، والذي فيها أن الإردخل هو: الضخم، أو التَّارُّ–أي المسترخي– السمين. ينظر: العين ٣٣٤/٤، وتهذيب اللغة ٢٧٤/٧، والمحيط في اللغة ٤٧٠/٤، واللسان ١٣/١١، والقاموس ص١٢٤١، والتاج ٢٦٦/٢٧ (إردخل).

(٨) ب: إن همزة.

(١) ينظر: سر الصناعة ١٠٧/١، وشرح الملوكي ص١٤١، والممتع ٢٣١/١.

(٢) ب: ففي.

(٣) ب: القولين.

قَالَ الشَّارِحُ: وَمَعْنَى هَذا الكلامِ أنَّ الهمْزَةَ إذَا كانَتْ أَوَّلاً حُكِمَ بزيادَتِهَا حَتَّى يَقومَ الدَّليلُ عَلى أَصَالتِهَا كمَا ذَكرنَاه فِي (أحْمَر) وَ(إصْطَبْلٍ)، وَإنْ وَقعتْ غيرَ أَوَّلٍ حُكِمَ بأصَالتِهَا حَتَّى يَقومَ الدَّليلُ عَلى زِيادَتِهَا، وَهَذا مَعْنَى قَوله: **"بالعَكْسِ"**[٥].

فَمِمَّا وَقَعتِ الهمْزَةُ فيه زَائدَةً فِي الحشْوِ: النِّئْدِلان، وَهْوَ الكَابُوسُ، وَيُقالُ لَه: (الجَاثُومُ)، وَيَدُلُّ عَلى زيادَتِهَا أَمْرَان[٦]:

أَحَدُهُمَا: قَولُهُم فِي معناهُ: النَّيْدُلان -بفتح النُّون وَضمِّ الدَّالِ وَبالياءِ-، فقد رأيت كيف وُضعت الياءُ موضع الهمزة، والنُّونُ والدَّالُ مع الهمزة مكسورتان.

وَالثاني: أنَّه من مَعْنَى / (النَّدْلِ)[١]، وهو أَخذُ الشَّيءِ بسرعةٍ وَبتتابع[٢]، ومنه: نَدْلُ المالِ وَالماءِ، والكابُوسُ كَذلكَ لأنَّه يَهْجُمُ وَيَأخُذُ النَّفسَ. ٢٧٥/أ

وَمِنْ ذَلكَ: رَجُلٌ شِئْذَارَةٌ، وَهْوَ السَّيئُ الخُلُقِ، وَهَمْزَتُهُ زَائدَةٌ لأمْرَين:

أَحَدُهُمَا: قَولُهُم فِي مَعناهُ: شِنْذَارَةٌ -بالنُّونِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ-[٣].

وَالثاني: أنَّه من قَولِهِم: ذَهَبَتْ غَنَمُهُ شَذَرَ[٤]، أَيْ: مُتفرقَة، وَكَذلكَ أُمورُ السَّيئ الخُلُق[٥]، وَمِنْهُ: تَشَذَّرَ[٦] فِي المقَالِ إذَا فَرَّقَ فيه المعَانِي.

---

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٣٣، و(مرجان) ص٥٥٥.

(٥) التكملة (فرهود) ص٢٣٣، و(مرجان) ص٥٥٥.
الأصل: وبالعكس.

(٦) ينظر: المنصف ١٠٦/١، واللباب ٢٤٢/٢، وسفر السعادة ٤٧٧/١، وشرح الملوكي ص١٤٧، وشرح الشافية ٣٣٣/٢.

(١) ب: البدل.

(٢) ب: وتتابع.

(٣) ينظر: النوادر ص٥٨٩.

(٤) الأصل: شئذر، ب: وشذر.

وَمِنْ ذَلكَ قَولُهُم فِي الرِّيحِ الشَّمَالِ: شَأْمَلٌ وَشَمْأَلٌ -بزِيَادَة الهمْزَةِ ثَانيةً فِي لُغَةٍ، وَثالثةً فِي أُخْرى-[7]، وَيَدُلُّ عَلى زِيادتُهَا[8] قولُهُم فِي الفِعْل: شَمَلَتِ الرِّيحُ، وَمِنْ لُغاتِهَا: شَمْلٌ -بسُكونِ الميمِ وَفَتْحهَا- وَشَمُولٌ[9]، وَلا هَمْزَ فِي شَيءٍ مِنْ ذَلكَ.

وَمِنْ ذَلكَ قَولُهُم: جَمَلٌ جُرَائِض[1]، وَالهمْزَةُ زَائدَةٌ لأمْرَين[2]:

أَحَدُهُمَا: قَولُهم فِي مَعناهُ: جَمَلٌ جِرْوَاض، فَلَمْ[3] يُهْمَزْ، بل جَاء بالوَاوِ بَعْدَ الرَّاء.

وَالثَّاني: أنَّه من (الجَرَضِ) وَ[4] (الجَرِيضِ)، وهو كالغَصَصِ فِي الصَّدرِ وَكثرَة التَّنَفُّسِ.

وَمِنْ ذَلك قَولُهُم: رَجُلٌ[5] حُطَائِط، للقَصِير[6]، وَهَمْزتُهُ زَائدَةٌ لأنَّ القَصيرَ مَحْطُوطٌ عَنْ كمالِ الطُّويلِ[7].

يقال: ذهبت غنمه شَذَرَ مَذَرَ، ويقال: تفرَّق القوم شَذَرَ مَذَرَ. ينظر: إصلاح المنطق ص١٠٣، ١٢٢، وأدب الكاتب ص٥٣٥، والإبدال لأبي الطيب ٦٩/١، والمحكم ٣٦/٨، واللسان ٣٩٩/٤ (شذر).

(٥) ب: وكذلك أمور السيئ الخلق متفرقة.

(٦) الأصل: تشنذر.

جاء في جمهرة اللغة ٦٩١/٢: "وشذَّرتُ النظْمَ تشذيرًا إذا فصلته بالخَرَز، فأما قولهم: شَذَّرَ كلامه بشِعْر فهي كلمة مولدة شبِّهت بالنظم وحسن التأليف" وينظر: المخصص ٥٢/٤، والمحكم ٣٦/٨، واللسان ٣٩٩/٤ (شذر).

(٧) فوزنهما: فَأْعَلٌ، وفَعْأَلٌ. ينظر: الكتاب ٢٤٨/٤، والأصول ١٨٧/٣، وسر الصناعة ١٠٨/١، وشرح الملوكي ص١٤٤.

(٨) الأصل: ويدل على ذلك زيادتها.

(٩) ذكر الشارح هنا ست لغات في الريح الشَّمال، وهي: شَمَالٌ، وشَأْمَلٌ، وشَمْأَلٌ، وشَمْلٌ، وشَمَلٌ، وشَمُولٌ، وبقي: شَامِلٌ، وشَمْيَلٌ، وشَمْأَلٌّ. ينظر: النقائض ١٢١/١، والمحيط في اللغة ٣٣٩/٧، والمخصص ٨٥/٩، واللسان ٣٦٥/١١ (شمل).

(١) جَمَلٌ جُرائض: عظيمُ الجِرْمِ منتفخُ الجنبين. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٥٣. وجرائض على وزن: فُعَائِل. ينظر: الكتاب ٢٤٨/٤، وشرح الملوكي ص١٤٤.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١٠٨/١، واللباب ٢٤١/٢-٢٤٢، وسفر السعادة ٢٠٠/١، وشرح الملوكي ص١٤٤.

(٣) ب: ولم.

(٤) (و) ساقط من: ب.

(٥) ب: جاء.

(٦) الأصل: القصير.

وَمِنْ ذَلك: امْرَأَةٌ ضَهْيَأٌ، مَذهبُ[٨] سيبوَيه وَالأكثرين: الهمْزَةُ زَائدَةٌ[٩]، وَيَدُلُّ عَلى ذَلكَ أَشْياء[١٠]:

أَحَدُهَا: أنَّهَا غَيْرُ مَصْروفةٍ مَعَ المدِّ، وَلا وَجْه لِذلكَ إلا كَونَ الهمْزَةِ للتَّأنيثِ.

وَالثَّاني: أنَّ (الضَهْيَأ) هي المرْأَةُ التي لا تَحِيضُ، وَقِيلَ: التي ثَدْيُهَا كَثَدْي الرَّجُل، فَهي تُضَاهِيه، وَهَذا الفِعْلُ لا هَمْزَ[١١] فيه.

وَالثَّالثُ: قَولُهُم فِي جَمْعِه: ضُهْيٌ[١٢]، كحَمْرَاءَ وَحُمْرٍ.

/ وَالرَّابعُ: أنَّهَا لو كانَتْ أَصْلاً لَوَجَبَ أنْ تَكونَ اليَاء[١] إمَّا أصْلاً أَوْ زَائدَةً، وَالأوَّلُ بَاطِلٌ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ (فَعْلالٌ) صِفَةً[٢]، وَقَولُهُم: نَاقةٌ [بها][٣] خَزْعَال[٤] لا يُثبتهُ البَصْريونَ، وَلو ثَبَتَ كان شَاذًّا[٥]. ثُمَّ لو كانتَا [أصلين][٦] لانْصَرفتِ الكَلمَةُ. ٢٧٥/ب

وَكونُهَا[٧] زَائدةً بَاطلٌ أَيْضًا لأمْرَين:

---

(٧) وحُطَائِط على وزن: فُعَائِل. ينظر: الكتاب ٢٤٨/٤، وسفر السعادة ٢٢٧/١.

(٨) ب: فمذهب.

(٩) ينظر: الكتاب ٣٢٥/٤، والأصول ١٨٧/٣، ٢٣٣، وسر الصناعة ١٠٨/١، والمخصص ١٤٢/١٥، والممتع ٢٢٨/١، وشرح الشافية ٣٣٨/٢.

(١٠) ينظر: شرح الجاربردي ٢٠٣/١.

(١١) ب: همزة.

(١٢) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١٩٧/٢-١٩٨، والمحكم ٣٦٩/٤، واللسان ٤٨٧/١٤ (ضها).

(١) ب: التاء.

(٢) قال سيبويه ٢١٨/٣: "...لأنه ليس في الكلام مثل (سَرْدَاحٍ) ولا (فَعْلالٌ) إلا مُضعَّفاً".

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ناقة بها خَزْعَال: أي ظَلْع، وخَزْعَل في مشيته: عَرِجَ. ينظر: الصحاح ١٦٨٤/٤، واللسان ٢٠٥/١١ (خزعل).

(٥) جاء في إصلاح المنطق ص٢٢١: "قال الفراء: وليس في الكلام (فَعْلال) -مفتوح الفاء- إذا لم يكن من ذوات التضعيف إلا حرفٌ واحدٌ، يقال: ناقةٌ بِهَا خَزْعَالٌ، أي: ظَلْعٌ، فأمَّا ذوات التضعيف ففَعْلالٌ فيها كثير، نحو: الزَّلْزالِ والقَلْقَال وأشباهه"، وينظر: أبنية كتاب سيبويه ص٢٧٨.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) أي: الياء.

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ الصَّرْفِ.

وَالثَّانِي: أنْ لا تَكونَ زَائِدَةً مَعَ ثَلاثةِ أَحْرفٍ أُصُولٍ مَعَ فَتْحِ الفَاء.

فَإِنْ قِيلَ: الدَّليلُ عَلى أنَّ الهمْزَةَ أصْلٌ قَولُهُم فِي الفِعْل: هُو يُضَاهِئ –بالهمز–[8]، وَبه قَرأ بَعْضُ القُرَّاء: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَولَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ قَبْلُ﴾[9].

قِيل[1]: هَذا شَاذٌّ، وَهو مَحْمولٌ عَلى أنَّ قَائلَ هَذه اللُّغةِ أبْدلَ اليَاءَ هَمْزَةً، وَإِنَّمَا حَمَلناهُ عَلى ذَلك للأدلةِ التي تَقَدَّم ذِكرهَا، وَيَدُلُّ عَلى زِيادَةِ الهمْزَةِ[2] قَولُهُم فِي الفِعْلِ: ضَاهاه[3] –بالقَصْرِ– وَاسْقَطُوا الهمْزَةَ.

(٨) أجاز أبو إسحاق الزجاج أن تكون الياء زائدة، وتكون الهمزة أصلاً، ووزنها (فَعْيَل)، لقولهم: ضاهيت فلانًا وضاهأته، وهذا صحيح من جهة الاشتقاق، إلا أنه ليس في الكلام (فَعْيَل) –بفتح الفاء– وإنما فيه (فِعْيَل) –بكسرها– نحو: حِذْيَم. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/٢، والحجة ١٨٩/٤، وسر الصناعة ١٠٨/١، والانتخاب ٤٢٧/٢، واللباب ٢٤٣/٢، وسفر السعادة ٣٣٦/١، وشرح المفصل ١٢٨/٦، والممتع ٢٢٨/١، والمبدع ص١٢٥، وحاشية ابن جماعة ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٩) (من قبل) ساقط من: ب.

سورة التوبة، من الآية: ٣٠. قرأ عاصم وحده ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾، وقرأ باقي العشرة: ﴿يُضَٰهُونَ﴾ بغير همز. ينظر: السبعة ص٣١٤، وإعراب القراءات السبع ٢٤٦/١، والكشف ٥٠٢/١، وجامع البيان ١١٥١/٣، والكنز في القراءات العشر ص١٦٧، والنشر ٤٠٦/١، ٢٧٩/٢.

(١) ب: وقيل.

(٢) الأصل: زيادتها الهمزة.

(٣) الأصل: ضهياه. ب: ضهيا. وكلاهما ليس فعلاً.

[باب زيادة الألف]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ زيادَة الألفِ، الألفُ لا تُزَادُ أَوَّلاً لسُكونِهَا، ألا تَرى أنَّ أَوَائلَ الكلم التي يُبْتَدَأُ بِهَا لا تَكونُ إلا مُتَحرِّكةً"[1].

قَالَ الشَّارِحُ: اعْلم أنَّ الألفَ لِخِفّتها، وَامْتدَادِ الصَّوتِ بِهَا، وَأنَّها لا تَكونُ مُتحرِّكةً البتَّة، وَأنَّ الكلامَ لا يَخْلُو مِنْ حَرَكةٍ تُنَاسبهَا -وَهْي الفَتْحةُ- كثيرةُ الزيَادَة[2]، وَهْي فِي ذَلكَ أكثرُ دَوْرًا مِنَ الهمْزَةِ وَغَيْرِهَا، وَلا تُزَادُ[3] أَوَّلاً لأنَّـهَا سَاكنة، وَالابتدَاء بِالسَّاكنِ مُمتَنَع.

وَقَدْ ذَكرنَا[4] فِي غَيْر مَوْضعٍ أنَّ الألِفَ عَلى أَرْبعَةِ أَوْجُهٍ:

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٣٤، و(مرجان) ص٥٥٧.

(٢) تنظر مواضع زيادة الألف في: الكتاب ٢٣٥/٤، والمقتضب ١٩٤/١، والأصول ٢٣٣/٣، والمنصف ١١٨/١، وشرح الملوكي ص١٢٧، وشرح الشافية ٣٧٥/٢.

(٣) ب: يزاد.

مُنْقلبَةٌ عَنْ أَصْلٍ، وَعَنْ حَرفٍ للإلْحَاقِ، وللتَّأنيثِ، وَللتَّكثيرِ[٥]، فَالمُنقَلبةُ يَأتي ذِكرهَا فِي البَدَلِ[٦]، وَالتي للتَّأنيثِ قَدْ ذُكرتْ فِي بَابِ التَّأنيثِ[٧]، / وَالتي للتَّكثيرِ كَألفِ (قَبَعْثَرَى)، وَقَدْ ذُكرتْ أَيْضًا[٨]. ٢٧٦/أ

وَاعْلم أنَّ الألفَ تُزادُ لأربعَةِ مَعَانٍ، وَهْي:

للتَّأنيثِ[١] وَالتَّكثيرِ[٢] كمَا ذُكِرَ.

وَالثَّالث[٣]: للمَعْنى، نَحْو: ألفِ (قَاتِلٍ) وَ(قَاتَلَ)، ففي[٤] (قَاتَلَ) تَدُلُّ عَلى أنَّ الفِعْلَ مِن اثنين، هَذا هُو الأكثَرُ، وَهي[٥] فِي (قَاتِل) عَلامَةُ اسْمِ الفَاعِلِ، وَذلك يَجيءُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ [ثلاثي][٦] إلا مَا كانَ مِنْ نَحْو: نَصِبَ وَتَعبَ، فَإنَّ اسْمَ الفَاعِلِ فيه (نَصِبٌ) و(تَعِبٌ)، وَقَدْ ذُكرَ ذَلك مُفَصَّلاً فِي مَوْضعه[٧].

---

(٤) الأصل: ذكرناه.

(٥) الأصل: والتأنيث والتكثير.

(٦) ب: فالمنقلبة يأتي ذكرها في البدل، والثاني للتأنيث يأتي ذكرها في البدل. سبق نظر. تنظر: ص٤٣٥-٤٤٠.

(٧) شرح التكملة (القسم الأول) ص٤٥٩.

(٨) في ص٣٤٨.

(١) ب: التأنيث.

(٢) الأصل: والتذكير.

(٣) الأصل: والثاني.

(٤) ب: وهو.

(٥) ب: وهو.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) ص٢٧٣.

وَقَدْ زِيدَتِ الألفُ للمَدِّ ثَانيةً، نَحْو: سَابَاطٍ[٨]، وَثَالثةً نَحْو الألفِ الثَّانيةِ فِي (سَابَاطٍ)[٩] وَفِي[١٠] (كِتابٍ) وَ(عِمَادٍ) ونَحْوِهِمَا، وَرَابعَةً نَحْو: قِرْطَاسٍ، وَخَامسَةً نَحْو: جِلِبَّابٍ[١١]، وَسَادسَةً نَحْو: قَبَعْثَرَى[١٢]، وَلُغَّيْزَى، وسُرَّيْطَى[١٣]، فَأَمَّا أَلفُ (حَبَنْطَى) فَقَدْ ذَكرنَا أَنَّهَا للإلْحَاقِ[١٤].

وَأَمَّا (مُوسَى) الحدِيدِ فَفيهَا قَولانِ:

أَحَدُهُمَا: هي مُنقلبَةٌ عَنْ يَاء، وَأصْلُه مِن: أَوْسَيتُ رَأْسَهُ إذا حَلقتَهُ، فَفَاؤُهَا وَاوٌ[١٥]، وَعينُهَا سِينٌ، وَلامُهَا يَاءٌ، وَالميمُ فيها زَائدَةٌ، وَعَلى هَذا هي مَصْرُوفَةٌ[١].

وَالقَوْلُ الثَّاني: هِيَ للتَّأنيثِ، وَهْي مِنْ: مَاسَ يَمِيسُ إذا تَبَخْتَر، فَكأَنَّ مُوسَى الحدِيدِ لاضْطِرَابِهَا عَلى الرَّأْسِ بِمَنْزلِةِ المتبخترِ، وَوزْنُهَا (فُعْلَى) غَيْر مَصْروفةٍ، وَمِيمُهَا أصْلٌ، وَالوَاوُ فيها مُبدلةٌ مِنْ يَاءٍ؛ لسُكونِهَا وَانْضِمامِ مَا قبلهَا[٢].

---

(٨) السَّابَاطُ: سقيفة بين حائطين تحتها طريق، والجمع: سَوَابيط وساباطات. الصحاح ١١٢٩/٣ (سبط).

(٩) (وثالثة نحو الألف الثانية في ساباط) ساقط من: ب.

(١٠) ب: ونحو.

(١١) جاء في المحكم ٤٤٠/٧: "والجِلِبَّاب مثَّل به سيبويه ولم يفسره أحد، قال السيرافي: وأظنه يعني الجِلْبَاب".

(١٢) الألف هنا ليست للمدِّ بل للتكثير؛ كما ذكر ذلك الشارح في الصفحة السابقة.

(١٣) السُّرَّيْطَى: من الاستراط وهو الابتلاع. ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ص١٤٦، وللقالي ص٢٥٧.

(١٤) في ص٢١٢.

(١٥) (واو) ساقط من: ب.

(١) ووزنها: مُفْعَل. ينظر: الكتاب ٢١٣/٣، والأصول ٢٣٤/٣، ٣٥١، والمسائل الشيرازيات ٣٣/١، والممتع ٧٩/١.

وذهب الزجاج والسيرافي إلى جواز أن يكون (موسى) من: أَسَوْتُ الجرح بمعنى أصلحت، وأصله: مؤسى، والهمزة إذا سكنت وقبلها ضمة وخففت أُبدلت واوًا، فأُلزمت التخفيف، ووزنه (مُفْعَل) أيضًا. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤١، وشرح السيرافي للكتاب ٨٧/٤ ب، وشرح الشافية ٣٤٨/٢.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٩٤/١، والتبيان ٦٢/١، واللباب ٢٤٧/٢. ونُسب هذا القول إلى الكسائي في: النوادر لأبي مسحل ص٨٦، وإصلاح المنطق ص٣٥٩، وأدب الكاتب ص٢٨٨، ونُسب إلى الفراء في: شرح الشافية ٣٤٨/٢، ونُسب إلى الكوفيين في: شرح الجاربردي ٢٠٩/١.

وقال بهذا القول الزجاجي في حروف المعاني ص٣٨، وابن القطاع في أبنية الأسماء والأفعال ص١٧٦-١٧٧، وأبو البركات الأنباري في البيان ٨٢/١.

وَأمَّا (مُوسَى) اسْمُ النَّبي ﷺ فَلا يُعْرفُ لَهُ اشْتقَاق لأنَّه أَعْجَمي[٣]، وَإنَّمَا هُوَ وِفَاقٌ بَيْن لَفْظِ الأعْجَمي وَالعَرَبِي مِثل: إِسْحَاق، فإِنَّه مُوافقٌ فِي اللَّفظِ لقَولِكَ: أَسْحَقَ الثَّوبُ إسْحَاقًا إذَا بَلِيَ.

وَأمَّا (قَطَوْطًى) فالذي ذَكر أبو عَلي أنَّها من (القَطَوانِ)[٤]_ وَهْوَ ظَاهرُ قَولِ سيبويه_ فَالواوُ لامُ الكلمةِ، وَالطَّاءُ الثانيَة، / وَالألفُ [بعدها مُبدلةٌ من واوٍ، وهو من مُكرر ٢٧٦/ب

العين واللام مثل (صَمَحْمَحٍ)[١]، ووزنه (فَعَلْعَل)[٢]، وَصحَّت الوَاوُ لسكونِهَا.

وَذكر سيبويه فيه وَجْهًا آخر، وهو أنْ يَكونَ (فَعَوْعَلاً)[٣]، من (القَطَوَانِ) أيضًا، فتكون الواو زائدة، والطاء الثانية، والألف][٤] المبْدَلةُ عَنْ وَاوٍ، [و][٥] العَيْنِ وَحْدَهَا هي[٦] المكَرَّرَةُ.

---

(٣) ينظر: الكتاب ٢١٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤١، والمعرّب ٣٠٢، وفيه: "... وأصله بالعبرانية (موشا)، فـ(مو) هو الماء، و(شا) هو الشجر؛ لأنه وجد عند الماء والشجر".

(٤) تنظر الأقوال في: (قَطَوْطَى) في: اللباب ٢٤٧/٢، والممتع ٢٨٢/١، والارتشاف ٢٠١/١.

والقَطَوْطَى: الذي يقارب المشي من كل شيء، من قَطَا في مشيه يقطو أي: يقارب الخطو، ومنه: رَجُلٌ قَطَوَانٌ، ويقال: إنما يقطو في مشيه نشاطًا ومرحًا وبغْيًا. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٦٢،١٠٥، والمقصور والممدود للقالي ص١٦٠، وسفر السعادة ٤٢٣/١.

(١) الصَّمَحْمَحُ: القصير الغليظ، وقيل: الشديد الغليظ، وقيل: الطويل. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١١٤-١١٥، وشرح أبنية سيبويه ص١٠٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٩٤/٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٢٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧٥/٤، ٣١١، والأصول ٢٣٤/٣، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٢٦.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) الأصل: وهي.

وَذَكر غَيْرِه وَجْهًا ثَالثًا، وَهْوَ: أنْ يَكونَ (فَعَوْلىً)[7] مِنَ (القَطِّ)[8]، وَهْوَ ضَعيفٌ؛ لعدَمِ النَّظير[9]، وَقَالَ أرْبَابُ هَذَا القَول: يُحْتملُ أنْ تَكونَ الألِفُ للتَّأنيثِ، ويُحْتَملُ أنْ تَكونَ طاءً مُكررةً ثم أُبْدلتِ الثانيَةُ ألفًا[10] كمَا قَالُوا: تَظنَّى وَتَقَضَّى في (تَظَنَّيْتُ) و(تَقَضَّيْتُ)[11].

وَأمَّا[12] (أَفْعَى) فَفِيهَا ثَلاثةُ أقْوَالٍ:

الصَّحيحُ منها أنَّ ألفَهَا مُنقلبةٌ عَنْ وَاوٍ، وَالهمْزَةُ زَائدَةٌ، وَوَزنُهَا (أَفْعَل)[1]، وَالدَّليلُ عَلى ذَلك أَرْبعَةُ أَشْياء:

أَحَدُهَا: أنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، وَهَذا يَنفي كونُهَا للتَّأنيثِ.

وَالثَّاني: هي مُشْتَقَّةٌ مِنْ فَوْعَةِ السُّمِ[2] وفَوْعَةِ الطِّيبِ[3]، وهي: حِدَّتُه[4].

---

(٧) في النسختين: فعولا.

(٨) ب: اللقط.

ينظر هذا القول في: المخصص ٩٨/١٥، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص١٢٥.

(٩) جاء في الكتاب ٢٦٣/٤: "...ولا نعلم في الكلام فَعَلْيًا وَلا فَعَوْلى". وينظر: الأصول ٢٣٤/٣، والخصائص ٢١٧/٣.

(١٠) فأصلها: قَطَوْطَط، فصارت: قَطَوْطَى.

(١١) والأصل: تظنَّنتُ، وتقضَّضتُ.

(١٢) ب: فأما.

(١) ينظر: الكتاب ٢٠١/٣، والمقتضب ٣٣٩/٣، والأصول ٢٣٤/٣، وسر الصناعة ٤٢٨/١، سفر السعادة ٨٢/١، والممتع ٢٣٢/١-٢٣٣، والارتشاف ١٩٣/١-١٩٤.

(٢) (فوعة السم) ساقط من: ب.

الأصل: فعوة.

(٣) وفي النسختين: فعوة الطيب. تصحيف.

(٤) أي أنَّ أصله: أفوع، ثم قُلب فصار (أفعى). ينظر: اللباب ٢٣٨/٢، والهمع ١٠١/١.

وجاء في الارتشاف ٨٦٠/٢: "... وزعم ابن جني أنها مشتقة من فوعة السم (وهي حرارته)، أصله: أفوع، ثم قُلبت، وزعم الفارسي أن ألفه منقلبة عن ياء، وهو مشتق من (يافع) فقُلب؛ إذ كان أصله: أيفع". وينظر: توضيح المقاصد ١١٩٥/٣، والتصريح ٢٢٥/٤.

وقال ابن مالك: "وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق...". شرح الكافية الشافية ١٤٥٣/٣.

وَالثَّالثُ: قَولُهُم فِيهَا: أَفْعَاةٌ، وَلو كانت للتَّأنيثِ لَمَا لَحِقتْهَا التَّاءُ.

وَالرَّابعُ: قَولُهُم فِي مَعْنَاهَا: أُفْعُوَانٌ، فَقَدْ ظَهَرتِ الوَاوُ فِي مَوضعِ اللامِ.

وَالقَولُ الثَّانِي: هي للإلْحَاق، فَوَزنُهَا (فَعْلَى) مُنْصرفَةٌ مِثلُ: أَرْطًى فِيمنْ قَالَ: أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ[٥]، وَهَذا بَعيدٌ؛ لأنَّه لَيْسَ فِي الكلامِ تَرْكِيب[٦] (همزة، [ف، ع][٧])

وَالقَولُ الثَّالثُ: هي للتَّأنيثِ، وَاحْتجَ هَؤلاء بعَدَمِ الصَّرفِ، وَهذا فَاسِدٌ لوجْهَين:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكرنَاهُ مِنْ عَدمِ هَذا الأصْلِ.

وَالثَّانِي: مَا ذَكرنَاهُ مِنَ الاشْتقَاقِ.

وَأَمَّا عَدَمُ الصَّرفِ فَقَليلٌ، وَمَعَ ذَلك هُوَ مَحْمولٌ عَلى أَنَّه جَعَلَ الكلمَةَ صِفَةً عَلى (أَفْعَل)[١]، مِثْل: أَحْمَد، فَامتنعَ الصَّرفُ للوَصْفِ وَوَزنِ الفِعْل، مِثْل: أَعْمَى[٢] وَأَحْوَى.

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ أبو عَلي: "**(أَفْعَى) مؤنثة**"[٣].

قِيلَ: لَمْ يُرِدْ أَنَّ أَلفَهَا للتَّأنيثِ، بَلْ أَرَادَ أَنَّهَا / مُؤَنَّثةٌ، وَمذكَّرُهَا: أُفْعُوَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُؤَنَّثٍ يَكونُ أَلفُه للتَّأنيثِ، أَلا تَرَى أَنَّ (العَصَا) و(الرَّحَى) مُؤَنَّثٌ، وَلَيسَتْ أَلفُهُ للتَّأنيثِ[٤]. ٢٧٧/أ

---

(٥) أي: مدبوغ بالأَرْطَى، والأَرْطَى: نبت يُدبغُ به الأديم. ينظر: المنصف ٧/٣، وسفر السعادة ٥٠/١.

وفي (أَرْطًى) قولان:

الأول: قول سيبويه، وهو أن همزته أصل؛ لقولهم: أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ، ووزنه (فَعْلَى).

الثاني: قول الأخفش، وهو أن همزته زائدة؛ لقولهم: أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ، ووزنه (أَفْعَل).

ينظر: الكتاب ٢٥٥/٣، ٣٠٨، وسر الصناعة ٤٢٨/١، ٦٩١/٢، والمنصف ٣٦/١، ١١٧-١١٨، واللباب ٢٣٨/٢، وسفر السعادة ٥٠/١-٥١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٩/٤، وشرح الشافية ٣٤٣/٢، والمبدع ص١٢٦.

(٦) الأصل: ركيب.

(٧) تكملة من: ب.

(١) أي لوحظ فيها معنى: خبيث منكر. فمنعت الصرف لوزن الفعل والصفة المتخيلة. ينظر: الكتاب ٢٠١/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/٣، والمساعد ١٥/٣، والهمع ١٠١/١.

(٢) الأصل: أعجمي.

(٣) التكملة، وفيها: "الأفعى مؤنثة". (فرهود) ص١٤٠، و(مرجان) ص٣٩٦.

[باب زيادة الياء]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ زِيَادَةِ اليَاءِ، اليَاءُ تُزَادُ أَوَّلاً فِي نَحْو: يَرْمَع، وَيَلْمَق، وَفِي الفِعْل فِي (يَضْرِبُ)"[1].

قَالَ الشَّارِحُ: اليَاءُ[2] تُشبهُ الألِفَ فِي خَفَائِهَا وَلِينِهَا ومصاقَبَتِهَا[3] الألفَ فِي المخْرَج، فَلذلك كثُرتْ زِيَادَتُهَا[4] ككثْرَةِ[5] زِيَادَةِ الألِفِ، وَلا يَفْترقَانِ فِي مَوَاضِعِ الزيَادَةِ إلا فِي كَونِ الألِفِ لا تَقَعُ أَوَّلاً[6] زَائدَةً، وَتَقعُ زَائدَةً سَادسَةً، وَاليَاءُ تُزَادُ أَوَّلاً وَلا تُزَادُ سَادسَةً، فَقَدْ اتَّفَقَا فِي العدَّةِ.

---

(٤) ب: للتأنيث. آخر الباب.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٣٥، وفيها: "...نحو: يلمق ويرمع..."، و(مرجان) ص٥٥٨.

(٢) عندما يكون حرف مدّ.

(٣) الأصل: مصابقتها.

والمصاقبة: المقاربة. ينظر: الصحاح ١٦٣/١ (صقب).

(٤) تنظر مواضع زيادة الياء في: الكتاب ٢٣٦/٤، والمقتضب ١٩٥/١، والأصول ٢٣٤/٣، والمنصف ١١١/١، وشرح الملوكي ص١٣٣، وشرح الشافية ٣٧٤/٢.

(٥) الأصل: لكثرة.

(٦) ب: إلا.

فَإنْ قِيلَ: لِمَ لا تُزَادُ سَادسَةً؟

قِيلَ: الحَرْفُ الزَّائدُ أَخِيرًا يَكونُ للإعْرَابِ، وَحَرفُ الإعْرَابِ تَتَسَلَّطُ عَليه الحَرَكَاتُ فَتنقلهُ إلى حَرْفٍ آخَرَ، وَيُدركُهُ الحذْفُ بالتَّنوينِ، وَلَيْسَ ذَا حُكمُ الزيَادَةِ.

فَصْلٌ:

وَاعْلم أنَّ اليَاءَ لا تَكونُ أَصْلاً مَعَ ثَلاثةِ أَحْرُفٍ أُصُولٍ، عُرِفَ ذَلك بالاشْتقَاقِ وَالكثْرَةِ، إلا أنْ يَكونَ مُكرَّرًا، نَحْو: وَسْوَسَ وَوِسْوَاسٍ، وَكَذلكَ (وَحْوَحَة) وَ(وَزْوَزَة)[٧]، وَهْوَ مِنْ بَابِ (قَلْقَلَ) وَ(زَلْزَلَ)[١]، وَ[٢]عُرِفَ ذَلك بالاشْتقَاقِ، وَكذلك اليَاءُ نَحْو: صِيصِيَةٍ[٣]، وَذلك أنَّ الحرفينِ الوَاوَ وَاليَاءَ لَوْ كانَتَا زَائدَتَيْنِ لبقيَتِ الكلمَةُ عَلى حَرْفَيْن، وَزيادَةُ أَحَدهِمَا[٤] تَحكم مِنْ غَيْر دَليلٍ، ثُمَّ هو بَاطِلٌ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ مِثل (فَعْوَل)، وَلا تُزادُ الوَاوُ أَوَّلاً، وَكذَا فِي (صِيصِيَة)؛ لأنَّكَ إنْ جَعلتَ الياء[٥] الأولى زَائدةً تكررتِ / الفَاءُ وَالعَيْنُ وَهْوَ مَعْدومٌ إلا فِي (كَوْكَب) عَلى مَا سَبَقَ[٦]، وَإنْ جَعلتَ الثانيَةَ زَائدَةً لَمْ يَكنْ له نَظِيرٌ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكَلامِ (صِيص). وَإذَا تَقرَّرَ هَذا الأصْلُ جئنَا إلى الألْفَاظِ التي ذَكَرهَا الشَّيخُ[٧] أبو عَلي، وَقَدْ ذَكَرَ أنَّ

(٧) الوَحْوَحَةُ: صوت معه بَحَحٌ، يقال: وَحْوَحَ الرَّجُلُ في يده: إذا نفخ فيها من شدة البرد. الصحاح ١/٤١٤ (وحح). والوَزْوَزَةُ: الخِفَّة، وسرعة الوَثْب، ومقاربةُ الخطو مع تَحْريكِ الجسد. القاموس ص٦٧٩ (وزز).

(١) ب: لزلزل.

ينظر: الكتاب ٤/٤٠١، وسر الصناعة ٢/٧٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٣١.

(٢) (و) ساقط من: ب.

(٣) الصِّيصِيَة: كل شيء احتميت به فهو صيصية، ومنه صيصية الديك، وصيصية الثور: قرنه، ومن أجل ذلك سُمِّيت الحصون: الصياصي، وكذلك شوكة الحائك التي يمدها على الثوب تُسمى صيصية. المنصف ٣/٧٨.

(٤) ب: أحد.

(٥) في النسختين: الواو. سهو.

(٦) في ص٣٥٦.

(٧) (الشيخ) ساقط من: ب.

اليَاءَ تُزادُ أَوَّلاً، وَذلك يَقعُ فِي الأفْعَالِ وَالأسْمَاءِ، فَفي الأفْعَالِ تُزَادُ للمُضَارعةِ دَليلاً عَلى الغَائبِ، نَحْو: هُوَ يَضْرِبُ.

فَإنْ قِيلَ: لِمَ خُصَّتْ بذَلكَ؟

قِيلَ: لأنَّ اليَاءَ خَفيَّةٌ، وَضَميرَ الغَائبِ مُسْتترٌ فِي الماضي، نَحْو: زَيْدٌ ضَرَبَ، وَحَالُ الغَائبِ خَفِيٌّ، فَكانَ ذَلكَ مُناسبًا لليَاءِ.

وَأمَّا الأسْمَاءُ فَنحو: يَرْمَعٍ[٨]، وَالدَّليلُ عَلى زِيَادتِهَا أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّه مُشتق مِنْ (تَرَمَّعَ أَنْفُه) إذا تَحَرَّك طَرَفُه، وَذلك لِلينِهِ، وَ(اليَرْمَعُ) حِجَارةٌ بِيضٌ لَيِّنَةٌ رَخْوةٌ تتفتت.

وَالثاني: أنَّ اليَاءَ تُزادُ[١] مَع ثَلاثةِ أحْرُفٍ أَصُول لِمَا تَقدَّم، وَالرَّاءُ وَالميمُ وَالعَيْنُ أُصولٌ.

وَمِنْ ذَلك (يَلْمَقُ)[٢]، وَهو [من][٣] الإبْرَيسِم[٤]، وَهْوَ أَعْجَميٌّ، أَصْلُه: يَلْمَه[٥]، فَأُبْدِلَ مِنَ الهَاءِ قَافٌ، وَصَارَ له لكونه جِنْسًا حُكمُ العَربيِّ فَحُكمَ عَلى بَابِه بالزيادة لِمَا تَقدَّم من أنَّ معها ثلاثةُ أُصُولٍ.

وَقَدْ زِيدَتْ ثَانيةً، نَحْو: ضَيْغَم[٦]، مِنْ (ضَغَمْتُه) إذَا عَضَضْتَهُ[٧]، وَ(صَيْرَف) مِنْ (صَرَفتُه).

---

(٨) على وزن (يَفْعَل). ينظر: الكتاب ٢٣٦/٤، والمقتضب ١٩٥/١، والأصول ٢٠٣/٣، ٢٣٤.

(١) في النسختين: أن الياء لا تزاد. سهو.

(٢) اليَلْمَق: القَبَاء المحشو -والقَبَاءُ من الثياب الذي يُلبس- ، فارسي معرَّب، وجمعه: يلامق. ينظر: اللسان ٣٣٢/١٠ (لمق)، ٣٨٧/١٠ (يلمق).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الإبريسم -بفتح الألف والراء، وبكسر الألف وفتح الراء-: الحرير، فارسي معرب. ينظر: المحكم ٦٥٦/٨، والمعرب ص٢٧، وشفاء الغليل ص٣٥، وقصد السبيل ١٤٨/١.

(٥) ينظر: المعرب ص٣٥٥، وشفاء الغليل ص٢٧٩.

وَزِيدتْ ثَالثةً، نَحْو: عِثْيَر[8]، وَهْوَ الغُبَارُ ، وَاشْتقاقُهُ مِنْ (عَثَرَ)[9] ؛ لأنَّ العِثَارَ فِي التُّرابِ يُثِيرُ الغُبَارَ، وَقَدْ سُمِّيتْ أَرْضٌ بـ(عَثَّر)[10]، وَلأنَّهَا لا تَكونُ أَصْلاً مَعَ ثَلاثةِ أَحْرفٍ أُصُولٍ.

وَقد زِيدَتْ رَابعَةً فِي نَحْو: زِبْنِيَةٍ[1]، وَاشْتقَاقُه مِنَ (الزَّبْنِ) وَهْوَ / الدَّفْعُ، وَ(الزَّبَانِيَةُ) جَمْعُ (زِبْنِيَةٍ)؛ لأنَّهُم يَدفعُونَ العُصَاةَ إلى النَّارِ. ٢٧٨/أ

وَقَد زِيدَتْ خَامسَةً، نَحْو: سُلَحْفِيَة[2]، وَطَمَاعِيَة[3]، وحِذْرِيَة[4]، وَالدَّليلُ عَلى ذَلك قَولُهُم فِي الجمْعِ: سَلاحِفُ.

فَإنْ قِيلَ[5]: فَقَدْ جَاءَ فِيهَا (سُلَحْفَاةٌ) وَلَيْسَتِ الأَلِفُ مِنْ مَواضِعِ الزِّيادَة، بَلْ هي مُنْقَلبَةٌ عَنْ يَاءِ الإلْحَاقِ.

---

(٦) على وزن (فَيْعَل). ينظر: الكتاب ٣١٢/٤، والأصول ٢٠٣/٣.

(٧) ب: غضضته.

(٨) على وزن (فِعْيَل). ينظر: الكتاب ٣١٢/٤، والمقتضب ١٩٥/١، ٣٥٤، والأصول ٢٠٤/٣.

(٩) عَثَرَ يَعْثِرُ ويَعْثُرُ عَثْرًا وعِثارًا وتَعَثُّرًا: كَبا. اللسان ٥٣٩/٤ (عثر).

(١٠) عَثَّر –بتشديد الثاء–: موضع، قال عنه ابن بليهد في صحيح الأخبار ١٩٢/٣: "قد اختلف في تحديده أهل المعاجم والأخبار، ويطلق عليه في هذا العهد (الغريف) منهل ماء قريب المنزع، وهو بين بلد تربة وبلد الخرمة". وينظر: معجم البلدان ٨٥/٤.

(١) الزِّبْنِيَةُ: كلُّ متمرِّد من الجن والإنس، والزِّبْنِيَةُ: الشديد. اللسان ١٩٤/١٣ (زبن).

و(زِبْنِيَةٌ) على وزن (فِعْلِيَة). ينظر: الكتاب ٣١٢/٤، والأصول ٢٣٥.

(٢) ووزنها: فُعَلِّيَة. ينظر: الكتاب ٢٣٦/٤، ٢٩٣، والأصول ٢١٧/٣، ٢٣٤.

(٣) مصدرٌ، يقال: طَمِعَ فيه وبه طَمَعًا وطَمَاعةً وطَمَاعِيَة، إذا حرص عليه ورجاه. ينظر: الصحاح ١٢٤٥/٣، واللسان ٢٤٠/٨ (طمع).

(٤) الحِذْرِيَةُ: الأرض الغليظة الخشنة. وتسمَّى إحدى حرَّتي بني سُليم الحذرية. ينظر: معجم البلدان ٢٣٣/٢، واللسان ١٧٦/٤ (حذر).

و(حِذْرِيَةُ) على (فِعْلِيَة)؛ فالياء فيها زائدة رابعة، وليست خامسة كما ذكر الشارح. وينظر: الكتاب ٢٣٦/٤.

(٥) ب: قلت.

قِيلَ: قَدْ ذَهبَ قَومٌ إلى أنَّها مُبْدَلةٌ مِنَ اليَاءِ للإلْحَاقِ، وَيكونُ وَزْنُ الكلمَةِ (فُعَلَّلَة) تَلحقُ[٦] بـ(قُذَعْمِلَةٍ)[٧].

وَقِيلَ: الألفُ زَائدَةٌ غَيْرُ[٨] مُنقلبَةٍ.

وَعَلى كلا القَوْلين تَكونُ اليَاءُ زَائدَةً للإلْحَاقِ كَانتْ أو للتَّكثِيرِ.

فَأمَّا اليَاءُ فِي (مَرْيَم) فَأَصْلٌ؛ لثَلاثَةِ أَوْجُه:

أَحَدُهَا: أنَّ الميمَ زَائدَةٌ؛ لأنَّه مِنْ (رَامَ يَرِيمُ)[١]، وَهْوَ الفَضْلُ.

وَالثاني: أنَّهَا لَو كَانَتْ[٢] زَائدَةً لَمْ يَكنْ لوَزْنِهَا نَظِيرٌ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكَلامِ (فَعْيَل) -بفتْحِ الفَاءِ-[٣].

وَالثَّالثُ: أنَّهَا لَو كانَتْ زَائدَةً لَسَكنتِ اليَاءُ، وَنَظيرُهَا الآنَ (مَزْيَد).

وَأمَّا (مَدْينُ)[٤] فَهَذا حُكمُهُ؛ لأنَّه مِنْ (دَانَ يَدِينُ) إذَا تَعَبَّدَ وَذَلَّ، وَلَوْ كانَ مِنْ (مَدَنَ بالمكانِ) إذَا أقَامَ به لَمْ تَصِحّ اليَاءُ، ثُمَّ لا نَظير له كما ذكرنا في (مَرْيَم).

---

(٦) ب: ملحق.

(٧) ممن قال بذلك الجوهري في الصحاح ١٣٧٧/٤ (سلحف): "...وهو ملحق بالخماسي بألف، وإنما صارت ياءً لكسرة ما قبلها".

(٨) ب: وغير.

(١) نسب هذا القول إلى أبي عمرو في: اللسان ٢٦١/١٢ (ريم). وبه قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٦/١٠.

ولا يُستدل على زيادة الميم في (مريم) -ومثله مدين- علمين بالاشتقاق؛ لأنهما أعجميان، والاشتقاق في الأعجمي لا يجوز. ينظر: المبهج ص٥٧.

(٢) ب: لو كانت لو كانت. تكرار.

(٣) ولوجب كسر الصدر كما كُسِر في (عِثْيَر). ينظر: التكملة (فرهود) ص٢٣٥، و(مرجان) ص٥٥٨، والانتخاب ٤٢٧/٢، وشرح المفصل ١٤٩/٩، وشرح الشافية ٣٩١/٢-٣٩٢.

(٤) مَدْيَن: مدينة قوم شعيب، سُمِّيت بمدين بن إبراهيم عليه السلام، وهي على بحر القُلْزُم (البحر الأحمر) محاذية لتبوك. ينظر: معجم البلدان ٧٧/٥.

فَإنْ قِيلَ: لِمَ صَحَّتِ اليَاءُ هَهُنَا[٥] مَعَ وُجودِ عِلَّةِ القَلبِ إلى الألفِ، نَحْو: مَقَالٍ وَمَعَابٍ.

قِيلَ: أَخْرجُوهَا عَلى التَّصْحيحِ لأنَّ هَذه الأَسْمَاءَ أَعْلامٌ، وَالأعْلامُ تُغَيَّرُ وَتَخْتَصُّ بِأحْكَامٍ لا تَكونُ للأَجْنَاسِ، وَقَد ذُكِرَ ذَلك فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ[٦]، وَمِنْ هَذا النَّوعِ (مَزْيَدٌ)[٧].

وَأمَّا[٨] (ضَهْيَأٌ) [فالياء فيه أصلٌ لوجهين:

أحدهما: عدم النَّظيرِ؛ إذ ليس في الكلام (فَعْيَلٌ).

والثاني: قولهم في معناه: ضَهْيَاءُ][١] وَهْوَ (فَعْلاءُ). وَقَدْ سَبَقَ ذِكْره[٢].

وَأمَّا (يَهْيَرٌ) فَفِيه ثَلاثُ لُغَاتٍ: تَخْفيفُ الرَّاءِ، وَتَشْدِيدُهَا، وَ(يَهْيَرَّى) -بزِيَادةِ الألفِ-[٣]، وَهْوَ اسْمُ نَبْتٍ، / وَقِيل: هُو البَاطِلُ، وَقِيلَ: ضَرْبٌ[٤] مِنَ الحجَارَةِ. وَعَلى كُلِّ تَقديرٍ فَاليَاءُ الأولى فيه زَائدَةٌ، وَالثانيَةُ أَصْلٌ[٥]، وَيَدلُّ عَلى ذَلك أنَّهُمَا لو كَانَا زائدين[٦] لبقِيَتِ الكلمَةُ عَلى حَرْفين، وَلو كانَتْ الثانيَةُ زَائدَةٌ لَمْ يَكنْ له[٧] نَظيرٌ، وَ[٨] لَصَارَ وزنه (فَعْيَل)، وَلا نَظيرَ له، وَلأنَّه

٢٧٨/ب

(٥) ب: هنا.

(٦) شرح الإيضاح ١١٦٣/٣، وشرح التكملة (القسم الأول) ص٢٧٠-٢٧١.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٥٠/٤، والمقتضب ٢٤٦/١، والتعليقة ٣٢/٥، والمنصف ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٨) ب: فأما.

(١) تكملة من: ب.

(٢) في ص٣٦٩.

(٣) تنظر اللغات في: الكتاب ٢٦٥/٤، ٣٠٩/٤، ٣١٣/٤، والأصول ٢٣٥/٣، ٢٣٨، والمنصف ٢٣/٣، والمحكم ٣٨١/٤-٣٨٢، وسفر السعادة ٥١٢/١.

(٤) ب: قيل هو ضرب.

(٥) وزن (يهيرّى) (يَفْعَلَّى). ينظر: الكتاب ٢٦٥/٤، والمقصور والممدود للقالي ص١٧١، والمخصص ٦/١٦. وذهب ابن دريد في الجمهرة ١٢٤٥/٣ إلى أنه على (فَعْلَلَّى).

(٦) في النسختين: أصلين. سهو.

(٧) الأصل: لها.

(٨) (و) ساقط من: ب.

يَلزمُ أنْ تَكونَ اليَاءُ أصْلاً فِي بَنَاتِ الأرْبعَة مِنْ غَيْر تَكريرٍ، وَقَدْ أَبْطَلْناهُ، وَأمَّا (صِيصِيَةٌ) فَاليَاءانِ أَصْلان لأنَّه[9] مِنَ المكرَّر[10].

وَأمَّا (يَأْجَجٌ)[11] فاليَاء فيه أَصْلٌ؛ إذْ لو كَانتْ زَائدَةً لأدْغِمَ الجيمُ فِي الجيمِ، وَإنَّمَا قُصِدَ بإظهَارِهِمَا الإلْحَاقُ بمِثل[12] (جَعْفَر)[13].

وَأمَّا (يَسْتَعُورُ) فَهْوَ اسْمُ [بلد][1]، وَكُلُّ حُرُوفه أُصُولٌ إلا الوَاوَ[2]، وَقَدْ ذُهِبَ إلى[3] أنَّه (يَفْتَعُول)[4] مِنْ (سَعْرِ النَّارِ)، وَهَذا خَطَأٌ؛ إذْ لَيْسَ له فِي الكلامِ نَظيرٌ، وَلأنَّه بَعيدٌ مِنَ الاشْتقَاقِ وَالمعْنَى، ثُمَّ الدَّليلُ عَليه مِنْ جِهَةِ السَّبْرِ[5] أنَّ فيه مِنْ حُرُوفِ الزِّيادَة: اليَاءُ وَالسِّينُ

---

(٩) (لأنه) ساقط من: ب.

(١٠) تنظر ص٣٧٩.

(١١) يأجج: وادٍ قريب من مكة مما يلي التنعيم، كان من منازل عبد الله بن الزبير. ينظر: معجم ما استعجم ١/١١٠، ٤/١٣٨٥، ومعجم البلدان ٥/٤٢٤.

(١٢) الأصل: مثل.

(١٣) ينظر: الكتاب ٤/٣١٣، والأصول ٣/٢٣٥، ووزنه (فَعْلَل). وذهب ابن جني إلى أن الياء زائدة، وأنه على وزن (يَفْعَل)، واستدلَّ على ذلك بترك صرفه، ولأنه سُمِع فيه: يأجِج –بكسر الجيم– وليس في الكلام (فَعْلِل)، ولأن تركيب (ي ء ج) ليس معروفًا في الكلام. ينظر: المبهج ص٥٦.

(١) تكملة من: ب.

اليَسْتَعُورُ: موضع قِبَل حَرَّة المدينة، كثير العضاه، موحش بعيد، لا يكاد يدخله أحدٌ. ينظر: معجم ما استعجم ٤/١٣٩٤، ومعجم البلدان ٥/٤٣٦.

وقيل: اليستعور: الباطل، ويقال للكساء الذي يُجعل على ظهر البعير: يستعور، وقيل: هو شجر. ينظر: المنصف ٣/٢٤، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٥٩، وشرح أبنية سيبويه ص١٦٦، وسفر السعادة ١/٥٠٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٣١٣، ٣١٨، والأصول ٣/٢٣٥، والبغداديات ص٩٥، والمنصف ١/١٤٥، وشرح الملوكي ص١٤٣، وشرح الشافية ٢/٣٧٥.

(٣) ب: إليه.

(٤) ممن قال بذلك ثعلب، وابن دريد، والبكري. ينظر: جمهرة اللغة ٢/١٢٢٢، والخصائص ٣/٢١٥، ومعجم ما استعجم ٤/١٣٩٤.

(٥) السبر والتقسيم من مسالك العلة في علم أصول الفقه وأصول النحو، وهو أن تُذكر الوجوه المحتملة ثم تُسبر، أي يُختبر ما يصلح ويُنفى ما عداه. ينظر: التعريفات ص١٥٥، والاقتراح ص٩٧، والإصباح في شرح الاقتراح ص٢٨٣.

وَالتَّاءُ، وَمِنَ المُحَالِ كَونُهَا زَائدَةً؛ إذْ تَبْقَى الكلمَةُ عَلى حَرْفِين، وَلا تَكونُ السِّينُ وَحْدَهَا زَائدَةً[٦] لِعَدمِ النَّظيرِ أيْضًا، وَلقلَّةِ زِيادَةِ السِّينِ، وَلا تَكونُ التاءُ وَحْدهَا زَائدَةً لعَدَم النَّظيرِ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ (فَعْتَلُول)، وَلا تَكونُ اليَاءُ زَائدَةً إذْ لا تُزادُ مَعَ أَرْبعةِ أَحْرفٍ أُصُولٍ، فَلزِمَ مِنْ ذَلك أنْ تَكونَ الثلاثَةُ[٧] أصُولاً، وَوَزنه (فَعْلَلُول)[٨]، مِثل (عَضْرَفُوط).

[باب زيادة الواو]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ زِيَادَةِ الوَاو، الواو لا تُزاد أوَّلاً ولكنَّهَا تُزَادُ ثانية[١] في نَحْو: عَوْسَج ..."[٢] الباب.

قَالَ الشَّارِحُ: / الوَاوُ كاليَاءِ فِي زيَادِتهَا إلا أنَّهَا لا تُزادُ أوَّلاً[٣]، وَالعلة فِي ذلكَ مِن وَجْهين[٤]: ٢٧٩/أ

أَحَدُهُمَا: ثقلهَا وَتَقدِيرهَا بضَمَّتينِ، وَيَزدادُ ذَلك ثقلاً بتحرُّكِهَا؛ إذ لا تكونُ[٥] أوَّلاً إلا مُتَحرِّكةً.

---

(٦) (إذا تبقى الكلمة على حرفين، ولا تكون السين وحدها زائدة) ساقط من: ب.

(٧) ب: أن لفظ الثلاثة.

(٨) ينظر: ليس في كلام العرب ص٢٠٥، وشرح الملوكي ص١٤٣، والممتع ١٦٤/١.

(١) الأصل: ثانيًا.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٣٦، و(مرجان) ص٥٥٩.

(٣) تنظر مواضع زيادة الواو في: الكتاب ٢٣٧/٤، والمقتضب ١٩٥/١، والأصول ٢٣٦/٣، والمنصف ١١٢/١، وشرح الملوكي ص١٣١، وشرح الشافية ٣٧٥/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٤٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣١/٤، وسر الصناعة ٥٩٥/٢، والمنصف ١١٢/١، وشرح المفصل ١٥٠/٩، وشرح الملوكي ص١٣١.

والوَجهُ الثَّاني: أنَّهَا لو زيدَتْ مَضْمومةً أو مَكْسُورَةً لجاز لَك[٦] إبدالُها هَمْزَةً عَلى مَا هُوَ حُكم الوَاو فِي نَظائرهَا، نَحْو: وجوهٍ، ووسادةٍ، وَوُقِّتَت[٧]، وَإن كانَتْ مَفْتُوحةً أَدْرَكهَا الضَّمُّ فِي التَّصغير، فيجري عَلَيْهَا حُكم المَضْمُومَةِ أَصْلاً، وَلوْ فَعَلُوا ذَلكَ لكانَ كالعَبَثِ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنَ الزيادَةِ الإتيانُ بِعَيْنِ[٨] الزَّائدِ، فَإذَا حَوَّلُوهُ إلى غَيْره لَمْ تَبْقَ صُورَتُه، وَلو قُصدَ ذلك لزيدَ البَدلُ ابتداءً. ثُم فيه أَمْرٌ آخرُ وَهْوَ كَثْرَةُ التغييرِ، وَهْوَ أنَّ الزيَادَةَ تَغْييرٌ، وَالإبدَالَ تَغْييرٌ، فَيجتمع عَلى الحرفِ الواحدِ تغييران، وَهْوَ بَعيدٌ مِنَ الأصُولِ، وَيُقوِّي ذَلكَ كون الحرف أولاً، والأول يُعْتنَى به، والإبدَالُ يُبْطل[١] العنَاية به، ويدل عَلى ذَلكَ أنَّ الوَاوَ إذَا صَارَتْ إلى الهمْزَةِ التبَسَ الزَّائدُ بالأصْلِ.

وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالثٌ، وَهْوَ: أنَّ الوَاوَ لو زيدتْ أَوَّلاً لتوالتْ وَاوَانِ فِي بَعْضِ المَواضِعِ، وَذلكَ مَا فاؤه وَاوٌ، وَاجتماع الوَاوينِ مُسْتَثقلٌ جِدًّا، وَلذلك إذَا كَانت الأولى أَصْلاً لزمَ إبْدَالُها، نَحْو: تَوْلَجٍ[٢].

وَقَدْ زِيدَتِ الوَاو ثَانيةً فِي نَحْو: عَوْسَجٍ[٣]، وَجَوْهَرٍ، هُو مُلحَقٌ بِجَعْفَرٍ، وَأصْله من (العَسَجِ) -ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ-، فَكأنه لِخُشونته إتعاب السَّير[٤]، أو لتلويه كالسَّائر. و(الجَوْهَرُ) مِنَ (الجَهْرِ)[٥]، [وهو][٦] وَ(جَهْوَر) سَوَاء فِي الاشْتقَاقِ.

٢٧٩/ب

---

(٥) ب: يكون.

(٦) (لك) ساقط من: ب.

(٧) فيقال: أُجُوه، وإِسَادَة، وأُقِّتَتْ.

(٨) الأصل: بغير.

(١) ب: تبطل.

(٢) التَّوْلَجُ: كِنَاسُ الظبي. شرح أبنية سيبويه ص٥٧.

ذهب البصريون إلى أنَّ (تَوْلَج): (فَوْعَلٌ) من الولوج، وأصلها: وَوْلَجٌ، وذهب الكوفيون إلى أنها (تَفْعَل). وحَمْلها على (فَوْعَلٍ) أولى؛ لكثرة (فَوْعَلٍ) في الكلام وقلة (تَفْعَل). ينظر: الكتاب ٣٣٣/٤، والأصول ٢٦٩/٣، والإغفال ٢٤٣/٢، والمسائل الشيرازيات ٥٨٣/٢، وسر الصناعة ١٤٦/١، والممتع ٣٨٣/١، وشرح الشافية ٨١/٣-٨٢، والارتشاف ٣٢٠/١.

/ وَقَدْ زيدَتْ ثالثةً فِي نَحْو: جَهْوَرٍ(٧) مِنَ (الجَهْرِ) ، وَهْوَ الإظْهَارُ، وَرَجُلٌ جَهِيرٌ: عَظِيم الجسْم أَوْ الفصَاحة، أَوْ الحُسن الذي يَبْهَر.

وَ(عَجُوز)(٨) الواو فيه [زائدة](٩) للمَدِّ، وهو من (العَجْزِ).

وقد زيدتْ رَابعَةً فِي نَحْو: تَرْقُوَةٍ(١)، وَالدليل عَلى زيَادَتِهَا مِنْ وَجهينِ:

أحدُهُما: أنَّهَا مَعَ ثلاثة أُصُولٍ.

فَإنْ قُلتَ: فَهَلاَّ جَاءَ(٢) بزيَادَةِ التَّاءِ !

قِيلَ: [ذلك](٣) يُفْضِي إلى عَدم النَّظيرِ؛ إذْ ليس فِي الكلام (تَفْعُلَة)، وَإنَّما يَجيء عَلى (تَفْعِلَةٍ) نَحْو: تَكْرِمَةٍ.

وَالثَّانِي: عَدم النَّظيرِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلام(٤) (فَعْلُلَة) -بضم اللام-.

فَإن قيل: فَقَدْ أَبْدلوهَا يَاءً فِي (تَرقيتُهُ) إذَا ضَرَبْتَ تَرْقُوَتَهُ.

قيل: الزائد فِي مثل هَذا الموضع يُبْدَلُ لشَبَهِهِ بالأصْليّ(٥).

---

(٣) العَوْسَجُ: شجرٌ كثير الشوك. اللسان ٣٢٤/٢ (عسج).

و(عَوْسَجٌ) على وزن (فَوْعَل). ينظر: الكتاب ٢٧٤/٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٢٥.

(٤) كذا في النسختين، ولعله: يُتعب السائر.

(٥) وقيل: هو فارسي معرب. ينظر: المعرب ص٩٨، وشفاء الغليل ص٩١، وقصد السبيل ٤١١/١.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) (جَهْوَر) على وزن (فَعْوَل). ينظر: الكتاب ٢٧٤/٤، والمقتضب ١٠٥/٢، والأصول ٢٠٩/٣.

(٨) (عَجُوز) على وزن (فَعُول). ينظر: الكتاب ٢٣٧/٤، والمقتضب ١٩٥/١، ٣٥٤، والأصول ٢٣٦/٣، ٢٤٤.

(٩) تكملة من: ب.

(١) (تَرْقُوَةٌ) –ومثلها (عَرْقُوَة)– على وزن (فَعْلُوَة). ينظر: الكتاب ٢٧٥/٤، والمقتضب ١٩٥/١.

(٢) ب: حكم.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) (تفعلة، وإنما يجيء على تفعلة نحو: تكرمة، والثاني: عدم النظير؛ إذ ليس في الكلام) ساقط من: ب.

(٥) لأن الواو إذا وقعت طرفًا رابعةً فصاعدًا بعد فتح تُقلبُ ياءً، نحو: زَكَّيتُ. ينظر: شذا العرف ص١٤١.

وَمثلهَا (عَرْقُوَةٌ)، وَهْوَ طَرَفُ صَليبِ الدَّلْوِ[٦].

وَمِنْ ذَلك: عُنْفُوَانٌ[٧]، وَهْوَ أولُ كلِّ شَيءٍ، وَقَد اجْتمعَ فيهَا ثَلاثَةُ زَوَائدٍ: الوَاو وَالألِفُ وَالنُّون، وَالدليل عَلى ذَلكَ أَمْرَان:

أحَدُهُما: الاشتقَاق، وَهو مِنَ (العَنْفِ)[٨] وَهْوَ الشدَّةُ ، وَكذَلك[٩] أول كل شيء تَكون فيه قوة وَشدَّة، وَمنه عُنْفُوَانُ الشبَابِ.

وَالثَّاني: أنَّهَا لو كَانَتْ أَصْلاً لَلزِمَ مِنْهُ شَيئانِ:

أَحَدُهُمَا: مَعَ ثَلاثةِ أُصُولٍ، وَهْي لا تَكونُ أَصْلاً كَذَلك.

وَالثَّاني: عَدَمُ النَّظيرِ، وَهْوَ: فُعْلُلان.

فَأمَّا (تَرْجُمَان)[١] فَقِيلَ: هُو أَعْجَمِيٌّ[٢]؛ فَلا تُنَاقَضُ به [الأصول][٣]. وَقِيلَ: هُو عَرَبِيٌّ، وَفيه لُغَتانِ[٤]:

فَتْحُ التَّاء، وَ(تَفْعُلان) مَوجُودٌ فِي الكَلامِ، أَوْ (فَعْلُلان)[٥].

(٦) أي الخشبة المعترضة على رأس الدلو. المنصف ٣/٧٠.

(٧) وزنه (فُعْلُوَان). ينظر: الكتاب ٤/٣١٥، والأصول ٣/٢٣٦، والخصائص ١/٢٣٦.

(٨) كذا في الأصل-بفتح العين- والمشهور فيها الضم، إلا أن الفيروزآبادي ذكر أنها مثلثة العين. ينظر: الغرر المثلثة ص٣٠٨، والقاموس ص١٠٨٥ (عنف)، وفي التاج ٢٤/١٠٣ (عنف): "العنف مثلثة العين، واقتصر الجوهري والصاغاني والجماعة على الضمّ فقط".

(٩) الأصل: وكل.

(١) (ترجمان) من المثل الفائتة للكتاب. ينظر: الأصول ٣/٢٢٤، والخصائص ٣/١٨٧، والمحكم ٧/٤٢١، ٥٩٣، وشرح أبنية سيبويه ص١٧٠.

(٢) ذكر الصولي في أدب الكتاب ٢/١٩٤ أن الكلمة فارسية تكلمت بها العرب وعربتها. ولم تذكرها كتب المعرب التي بين يدي، وهي: المعرب، وشفاء الغليل، وقصد السبيل.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ينظر: الخصائص ٣/١٩٣.

وقد ذكروا فيه لغة ثالثة وهي: فتح التاء الجيم؛ بجعل الجيم تابعة للتاء. ينظر: الصحاح ٥/١٩٢٨ (رجم)، والمصباح المنير ص٤٣، والقاموس ص١٣٩٩ (ترجم)، والتاج ٣١/١٧١-١٧٢ (ترجم).

وَاللغَةُ الثَّانيةُ: الضَّمُّ، فَهْيَ[6] إمَّا زَائدَةٌ -كما ذَكرنَا فِي الفَتْحِ- أَوْ أَصْلٌ فتَكونُ[7] عَلى (فُعْلُلان)، وَالحرُوفُ كُلُّهَا صِحَاحٌ، فيُحتمَلُ ذَلك فِيهَا. وَأمَّا الوَاوُ فَلِكثرَةِ زِيَادَتِهَا لا تَجْرِي هَذا الـمَجْرَى[8].

وَقَدْ زِيدَتْ خَامِسَةً فِي (قَلَنْسُوَةٍ)[9]، وَدَليلُ ذَلك أنَّ النُّونَ / زَائدَةً، فَتَكونُ الوَاوُ مَعَ ثَلاثةِ أُصُولٍ، وَهْيَ لا تَكونُ أَصْلاً كَذَلك، وَلأنَّك تَحْذِفُهَا فِي الجمْعِ فَتَقولُ: قَلانِس. ٢٨٠/أ

وَأمَّا (عِزْوِيت) وَهْوَ: الرَّجُلُ المتَقَارِبُ الأعْضَاء[1]، وَالوَاوُ فيه أَصْلٌ، وَالتَّاءُ زَائدَةٌ، وَوَزْنُهُ (فِعْلِيت)[2]، مِثْلُ: عِفْرِيت، وَيَدُلُّ عَلى أَصَالتِهَا شَيْئَان:

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ النَّظيرِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكَلامِ (فِعْوِيلٌ).

وَالثَّاني: الاشْتقَاقُ، وَهْوَ مِنْ (عَزَوْتُهُ)[3] إذَا نَسَبْتَهُ، فـ(العِزْوِيتُ) مُتَنَاسِبُ الأعْضَاءِ.

---

(٥) الأصل: أوفعللان والضم.

(٦) ب: وهي.

(٧) ب: فيكون.

(٨) ب: لا تجري على هذا المجرى.

(٩) وزنه (فَعَنْلُوَة). ينظر: الكتاب ٢٧٦،٢٩٢/٤، والمقتضب ١٩٥/١، والأصول ٢٣٦/٣.

(١) قيل: هو القصير، وقيل: الداهية، وقيل: هو اسم موضع. وأبنية كتاب سيبويه ص٢٠٤، والمنصف ٢٨/٣، وشرح أبنية سيبويه ص١٢٣، ومعجم البلدان ١١٩/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٦٩/٤، ٣١٦، والأصول ٢٠٤/٣-٢٠٥، ٢٤٢، والبغداديات ص٨١، والخصائص ١٩٧/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٢٧١/١.

[باب زيادة الميم]

قَالَ أبو علي: "بَابُ زيَادة الميم، وهي تُزادُ أولاً فِي المصَادر وَأسْماء المكان وَالزمَان، فَالمصْدر نَحْو: ضَرَبْتُهُ مَضْرَبًا، وَقَتَلْتُهُ مَقْتَلاً"[1].

قَالَ الشَّارِحُ: لَمَّا كانَتِ الميم شَديدَة الشَّبَه بالواو لكونِهَا مِنْ مَخْرجهَا، وَبالنُّون لِمَا فيهَا مِنَ الغُنَّة كثرت زيَادتُهَا[2] كمَا كثُرَت زيَادَة الهمْزَة، وَحُكمهَا فِي ذلكَ كحُكم الهمْزَة، فمتَى كانَ مَعَهَا أرْبعَة أحْرُف [أصول][3] كانَتْ أصْلاً[4] كميم (مَرْزَجُوشٍ)[5]، وَيُعْرفُ[6] ذَلك بِمَا ذَكرنَاه

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٣٧، و(مرجان) ص٥٦٠.

(٢) تنظر مواضع زيادة الميم في: الكتاب ٢٣٧/٤، والمقتضب ١٩٦/١، والأصول ٢٣٧/٣، والمنصف ١٢٩/١، وشرح الملوكي ص١٥٠، وشرح الشافية ٣٧٣/٢.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) (أصلاً) ساقط من: ب.

(٥) المرْزَجُوشُ والمرْدَقُوشُ: فارسي معرب، وهو الزعفران، أو نبات آخر طيب الريح. ينظر: المعرب ص٣٠٩، وشفاء الغليل ص٢٤٠، وقصد السبيل ٤٥٨/٢.

(٦) (ويعرف) ساقط من: ب.

فِي الهمْزَة، وَإذَا كانَ مَعَهَا ثَلاثة أحْرُف أُصُول قُضِي بزيادَتِهَا إمَّا بالاشتقاقِ، أَوْ عَدم النَّظيرِ، وَإمَّا بالحمْلِ عَلى الأكثر، وَهي تُزاد عَلى ثلاثة أوْجُه:

لِمَعْنًى، نَحْو: مَحْبَس، [ومدحرج][7].

و[8] للإلْحَاق، نَحْو: هِرْمَاسٍ[9] مُلحق بـ(قِرْطَاسٍ).

وللتَّكثير وَتَحصين البناء [كميم][10] (مِرْعِزَّى)[11].

[ويأتي][1] ذلك في فَرشِ البابِ.

فمن ذَلك مَا زِيدَ فِي أوَّل المصَادِر وَأسْمَاء الزمَان وَالمكان، نَحْو: مَضرِبٍ، وَمَجْلِسٍ، وَقَد استوفَينا ذَلك فِي بَابه[2]، وَمِنْ ذَلك قَولُهم: أرضٌ مَأْسَدَةٌ أي: كَثيرةُ الأسُود، وَهَذا مِنَ الأمْكنة، وَكذلك نَظائرهُ كقَولِهم: أرضٌ مَضَبَّةٌ / كثيرَة الضِّبَابِ. وَقَد زِيدَت فِي أول (مَفْعُول)، نَحْو: مَضْرُوب، وَفِي (مُفْعِل)، نَحْو: مُكْرِم، و(مِفْعَال)، نَحْو: رَجُلٌ مِنْحَارٌ ؛كثير نَحْر الإبل، وَفِي (مَفْعَل)، نَحْو: مَقْطَعٍ، وَمَبْخَلٍ مِنَ (القَطْعِ) وَ(البُخْلِ)، ودَليلُ زيادتِهَا ظَاهرٌ مِنْ جِهَةِ الاشْتقَاقِ. ٢٨٠/ب

وَأمَّا (مَنْبِج)[3] فيدُلُّ عَلى زِيادَتِهَا شيئان:

---

(٧) تكملة من: ب.

(٨) (و) ساقط من: ب.

(٩) أسدٌ هِرْمَاسٌ وَهُرَامِس: جريء شديد، وقيل الهِرْمَاسُ: الأسدُ العَادي على الناس. ينظر: تهذيب اللغة ٢٧٧/٦.

(١٠) تكملة من: ب.

(١١) المِرْعِزَّى: الزَّغَب الذي تحت شَعْر العنز. الصحاح ٨٧٩/٣ (رعز).

(١) تكملة من: ب.

(٢) ص٣٠١-٣٠٤.

(٣) مَنْبِجٌ: موضع بالشام. وفي جمهرة اللغة ٢٧٢/١: "موضع أعجمي، وقد تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المَنْبَجَانِيَّة". وينظر: المعرب ص٣٢٥، وشفاء الغليل ٢٤١.

وقال ياقوت في معجم البلدان ٢٠٥/٥: "وهو بلد قديم، وما أظنه إلا روميًّا إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من أشياء..." وذكرها.

أَحدُهُمَا: الاشتقاق، فإنَّه مِنْ (نَبَجَ)، وَأَصْلُ (النَّبْجِ): العُلُوُّ[4].

والثاني: أنَّهَا لو كَانَتْ أَصْلاً لَمْ يَكنْ لَهَا نَظيرٌ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلام مِثْلُ (جَعْفِرٍ)، وَبِهَذَا يُعرفُ كَثِيرٌ مِنَ الزوائدِ عَلى مَا سَتَراه إنْ شَاءَ الله.

وَأَمَّا (مَعَدٌّ)[5] فَالميمُ[6] فيه أَصْلٌ، وَالدَّليلُ عَلى ذَلك اشْتقاقهم منه الفِعْلَ بالميمِ[1]، كَقَولِهم: تَمَعْدَدَ الرَّجُلُ إذَا صَارَ عَلى أَخْلاقِ مَعَدٍّ، وَمنه قَوْلُ عُمَرَ ﷺ[2]: «اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا»[3]، وقال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا[4] تَمَعْدَدَا

و(مَنْبِجٌ) على وزن (مَفْعِل). ينظر: الكتاب ٣٠٨/٤.

(٤) أصل النَّبج: الصوت الشديد، ورجل نبَّاج إذا كان صَيِّتًا. ينظر: جمهرة اللغة ٢٧٢/١.

(٥) هو مَعَدٌّ بن عَدْنان. ينظر: جمهرة أنساب العرب ص٩.

ومعنى مَعَدّ: شديدٌ، وهو أيضًا: موضع رِجْلِ الراكب من الفرس، ويقال: هو اللحم الذي تحت الكتف أو أسفل منه. وقيل غير ذلك. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١١٢، والمنصف ١٩/٣، وشرح أبنية سيبويه ص١٥٣.

(٦) (فالميم) ساقط من: ب.

(١) قال ابن الأنباري في الزاهر ١٢٥/٢: "ومعدّ فيه ثلاثة أوجه: يجوز أن يكون من قول العرب: قد مَعَدَ الرجل في الأرض: إذا ذهب فيها... ويجوز أن يكون مأخوذًا من المعدّ، وهو موضع رجل الفارس من الفرس... ويجوز أن يكون مَعَدّ من قول العرب: قد تمعدد الرجل إذا قوي واشتدَّ..."

(٢) أبو حفص عمر بن الخطاب بن نُفَيل القرشي العدوي، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لُقب بأمير المؤمنين، بويع بالخلافة سنة ثلاث عشرة، كثرت الفتوح في عهده، وكان أول من وضع التاريخ الهجري، وأول من دوَّن الدواوين في الإسلام، استشهد في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، مقتولا على يد أبي لؤلؤة المجوسي. تنظر ترجمته في: أسد الغابة ١٥٦/٤، وتهذيب الكمال ٣١٦/٢١، وسير أعلام النبلاء ٧١/٢٨.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥/١٠، برقم (١٩٧٣٨) (كتاب السبق والرمي، باب التحريض على الرمي). ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٨٥/١١، برقم (١٩٩٩٤) (باب التنعم والسمن).

وقال ابن سلام في غريب الحديث ٢٢٦/٤: "وقوله: (تَمَعْدَدُوا) فيه قولان: يقال: هو من الغِلَظِ أيضًا، ومنه قيل للغلام إذا شبَّ وغَلُظَ: قد تَمَعْدَدَ...ويقال في (تَمَعْدَدُوا): تشبَّهوا بعَيْشِ مَعَدٍّ وَكَانوا أهلَ قَشَفٍ وَغِلَظٍ في المعاش، يقول: فكونوا مثلهم، ودَعُوا التَّنعُّمَ وزِيَّ العَجَم".

(٤) ب: إذا ما.

كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[٥]

وَيَدُلُّ عَلى أَنَّهَا أَصْلٌ أَنَّه مِنْ (مَعَدَ) إذا بَالَغَ فِي الدخُولِ فِي الشَّيء، ومنه: مَعْدَان بن جَوَّاسٍ[٦].

فَإِنْ قِيلَ: يَرِدُ عليه شُبهَتَان:

أحَدُهُمَا: أَنَّه مِنْ (عَدَّ يَعُدُّ)[١]، وَذَلك أَصْلٌ ظَاهِرٌ.

والثاني: أنه لا حجة في (تَمَعْدَدَ)[٢]، فَقَدْ قَالوا: تَمَدْرَعَ، وَتَمَسْكَنَ، وَتَمَنْدَلَ، وَالميمُ فِي هَذا كُلِّهِ زَائدَةٌ.

قِيلَ: اشْتِقَاقُهُ مِنْ (مَعَدَ فِي الأرض) أَظْهَرُ مِنْ اشتقاقه مِنَ[٣] (العَدَدِ).

وَأَمَّا[٤] (تَمَدْرَعَ) فَشَاذٌّ، وَالجيدُ (تَدَرَّعَ)، وَ(تَسَكَّنَ)، وَ(تَنَدَّلَ) إذَا اسْتَعْملَ المنْدِيلَ، وَأَمَّا لُغَةُ مِنْ زَادهَا فِي الفِعْلِ فَالمقصُودُ مِنها الفَصْلُ بينَ هَذا المعْنَى وَمَعْنًى آخرَ وَذَلك أَنَّه مِنَ

(٥) البيتان من الرجز، للعجاج في ملحقات ديوانه ٢٨١/٢، (طبعة السطلي)، والمحتسب ٣١٠/٢، والخزانة ٤٣٢/٨، وهما بلا نسبة في: الزاهر ١٢٦/٢، واللامات ص٤٣، والمنصف ١٢٩/١، ٢٠/٣، والتبيان ١١٧/١، وشرح المفصل ١٥١/٩، وشرح الشافية ٣٣٦/٢، وشرح شواهده ص٢٨٥.

(٦) ينظر: المبهج ص٨٥.

ومَعْدَان بن جَوَّاس بن فَرْوة بن سلمة بن المنذر بن المضرَّب السَّكوني الكِنْدي، شاعر جاهلي إسلامي، كان نصرانيًّا وأسلم في أيام عمر بن الخطاب، توفي سنة ثلاثين للهجرة. تنظر ترجمته في: سمط اللآلي ٤٥٧/١، والإصابة ٣٠٤/٦، والأعلام ٢٦٦/٧.

(١) أجاز هذا الوجه قطرب. ينظر: الزاهر ١٢٦/٢، كما أجازه ابن دريد في الاشتقاق ص٣٠.

(٢) الأصل: معدود.

(٣) ب: في.

(٤) ب: وإذا.

(الدِّرْعِ)[٥]، وَلا وَجْهَ لَه غَيْرُه، بِخِلافِ (مَعَدّ) فإنَّ له وَجْهين: (مَعَدَ) وَ(عَدَّ)، وَقَدْ بينَّا أنَّ حَمْلَهُ على (مَعَدَ) أَوْلَى.

فَإنْ قِيلَ: / فَمَا وَزْنُه؟ ٢٨١/أ

قِيلَ: فَعَلّ[٦]، وَاللامُ الأولى سَاكنةٌ، وَلَو كانَ للإلْحَاقِ لَقِيلَ: مَعْدَدٌ.

وَمِنْ ذَلكَ (مِعْزًى)[٧]، وَالميمُ فيه أَصْلٌ[٨] بدَليلِ قَولِهِم: مَعْزٌ ومَعِيزٌ في جَمَاعَةِ المَعْزِ، و(الأمْعَزُ)[٩] منه أيضًا، قَالَ سِيبوَيه : "لَو كَانَتِ الميمُ زَائدَةً لَقَالُوا: مِعْزاة"[١٠].

ومعنى ذلك أن (مِعْزى) مُؤنَّثٌ فِي لُغَةٍ؛ فَتكونُ التَّاءُ عَلامَةَ التَّأنيثِ[١]، وَيَكونُ أَصْلُه: مَعْزِيَة أو مَعْزُوَة مِنْ عَزَاهُ يَعْزِيه وَيَعْزُوهُ إذَا نَسَبَهُ.

وَمِنْ ذَلكَ (مَنْجَنِيقٌ)[٢]، وَالميمُ أَصْلٌ، وَالنُّونُ الأولى زَائدَةٌ[٣]، وَالدَّليلُ عَلى ذَلكَ أنَّ الميمَ وَالنُّونَ لا تَخْلُو مِنْ أنْ يَكونَا أَصْلينِ، أَوْ زَائدَين، أَوْ النَّونُ[٤] أَصْلٌ وَالميمُ زَائدَةٌ، أَوْ بالعَكْسِ[٥].

---

(٥) لأن المقصود بـ(تَمَدْرَعَ): لبس المِدْرَعَة وليس الدرع. والمِدْرَعَةُ: ضربٌ من الثياب يكونُ من الصَّوفِ خَاصَّةً. ينظر: اللسان ٨٢/٨ (درع).

(٦) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٤، وأدب الكاتب ص٦٠٩، والأصول ٢٣٧/٣.

(٧) (مِعْزى) على وزن (فِعْلى). ينظر: الكتاب ٢٥٥/٤، والأصول ٢٣٧/٣، وسر الصناعة ٤٢٨/١.

(٨) ب: ساكنة.

(٩) الأمْعَزُ والمَعْزَاءُ: الأرضُ الحَزْنَةُ الغليظة ذات الحجارة، والجمع: الأمَاعِزُ والمعْزُ. اللسان ٤١١/٥ (معز).

(١٠) كذا في النسختين، ونص الكتاب ٣٠٨/٤: "فَأمَّا المِعْزَى فالميم من نفس الحرف؛ لأنَّك تقول: مَعْزٌ، ولو كانت زَائدةً لقلت: عزاءٌ".

(١) جاء في الكتاب ٢١١/٣: "وأما (مِعْزًى) فليس فيها إلا لغة واحدة: تنوَّن في النَّكرةِ".

(٢) المَنْجَنِيق: آلةٌ تُرمى بها الحجارة على العدو. فارسية معربة. ينظر: المعرب ص٣٠٥، وشفاء الغليل ص٢٤٠، والتاج ٧٦/٢٥ (جنق).

(٣) (مَنْجَنِيقٌ) على وزن (فَنْعَلِيل). ينظر: الكتاب ٢٩٣/٤، ٣٠٩، والأصول ٢٣٧/٣، والمنصف ١٤٦/١.

(٤) ب: أو الميم.

فَالأوَّلُ بَاطِلٌ [بدليل][6] قَوْلِهِم فِي الجمْعِ: مجَانِيقُ؛ فَحَذَفُوا النُّونَ، وَلا وَجْهَ لِحَذْفِهَا إلا الزِّيادَة.

وَالثَّاني: بَاطِلٌ أَيْضًا؛ إذْ لا تَجْتَمِعُ فِي أَوَّلِ كَلمَةٍ زيادَتَانِ فِي الأسْمَاء إلا مَا كَانَ [مَبنيًّا][7] عَلى الفِعْلِ، نَحْو: مُنْطلقٍ، وَلَيْسَ هَذا الاسْمُ مِنْ هَذَا القَبيلِ.

فَأمَّا (إِنْقَحْلٌ) وَ(إِنْزَهْوٌ) فَقَدْ قِيلَ: الهمْزَةُ وَالنُّونُ زَائدتَانِ[8]؛ لأنَّهُ مِنَ (القُحُولَةِ) إذْ كَانَ (الإنْقَحْلُ): الشَّيخَ الكَبيرَ، فَكأنَّه يَابِسٌ، وَ(إِنْزَهْوٌ) مِنَ (الزَّهْوِ) وَهْوَ: الكِبْرُ، وَكِلاهُمَا شَاذٌّ لا يُعرَّجُ عَليه. وَقِيلَ : هُمَا أَصْلٌ[9] وَإنْ قَرُبَ مَعْنَاهُمَا مِنْ مَعْنَى (القُحُولَةِ) وَ(الزَّهْوِ) كمُقَارَبَةِ (دَمِثٍ) مِنْ (دِمَثْرٍ)، وَ(سَبِطٍ) مِنْ (سِبَطْرٍ)، وَلا[1] يُقَالُ فيه[2] إنَّ الرَّاءَ زَائدَةٌ.

وَلا يجُوزُ أنْ تَكونَ الميمُ زَائدَةً وَالنُّونُ أَصْلاً لأمْرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّه لَيْسَ فِي الكَلامِ (نجنق).

وَالثَّاني: أنَّ النُّونَ[3] تُزَادُ فِي مِثلِ هَذا مَعَ ثَلاثةِ أَحْرفٍ أُصُولٍ، فَأمَّا مَعَ الأرْبعَةِ الأُصُولِ فَلا.

فَإنْ قِيلَ: قَدْ اشْتُقَّ / مِنْ هَذا الاسْمِ فِعْلانِ: ٢٨١/ب

---

(٥) تنظر الأقوال في أصل (منجنيق) في: شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٧٩/٤، وشرحها للتبريزي ١٨٢/٤، والمعرّب ص٣٠٥-٣٠٦.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) وزنهما (إِنْفَعْل). ينظر: الكتاب ٢٤٧/٤، والخصائص ٢٢٩/١، وسر الصناعة ٧٥٤/٢، وشرح الشافية ٣٤١/٢، وشرح الجاربردي ٢٠٥/١.

(٩) أجاز ذلك ابن جني، وعليه فوزنهما (فِعْلَلّ). ينظر: سر الصناعة ٢٣٦/١، وشرح الجاربردي ٢٠٦/١، والمساعد ٣٦/٤.

(١) ب: فلا.

(٢) كذا في النسختين، والوجه: فيهما؛ لأنه يتحدث عن (دمثر) و(سبطر).

(٣) ب: الميم.

أَحَدُهُمَا: يَدُلُّ عَلى زِيادَةِ الميمِ وَالنُّونِ، وَهْوَ مَا جَاءَ فِي الحكايةِ: تَارَةً يَرْمِي وَتَارَةً يَجْنِقُ(٤)، مِثلُ: يَضْرِبُ.

وَالثَّاني: قَولُهُم: (جَنَقُوهُم)(٥)، فَلَم يَثبتْ فِي الفِعْلِ الميمُ وَلا النُّونُ.

قِيلَ عنه جَوَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ هَذه اللغَةَ مُوَلَّدةٌ، كَذَلك قَالَ الفَرَّاءُ(٦)، فَلا عَبْرَةَ إذَنْ بِهَا(٧).

وَالثَّاني: أنَّ الفِعْلَ هَهُنَا مَوضُوعٌ وَلَيْسَ بِمُشْتَقٍّ مِنَ (المَنْجَنيقِ)، وَالدَّليلُ عَليه أنَّ الأصْلَ يَجِبُ أنْ يَكونَ مُتَقدِّمًا(١) عَلى مَا فيه الزيَادَةِ، مِثل: انْطَلَقَ وَنَحْوه، وَلَيْسَ الأمْرُ عَلى هَذا [هنا](٢)، بَل (المَنْجَنيقُ) مَوْضُوعٌ(٣) أوَّلاً، وَقَدْ أُخِذَ منه فِعْلٌ، وَقَدْ أَبْطَلنا اجْتَمَاعَ الزيَادَتينِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَبْقَ إلا أَخْذُ هَذا الفِعْلِ مِنْ هَذا الأصْلِ، وَهَذا له وَجْهٌ غَيْرُ الاشْتقَاقِ الدَّالِّ عَلى الزيَادَةِ، وَهْوَ أنْ يَكونَ أَخَذُوا لَفْظًا مُقَاربًا للَفْظِ الأصْلِ، كَمَا قَالُوا فِي بَائِعِ اللُّؤْلُؤِ: لأَّآل، وَمَعْلومٌ أنَّ لأَّآلاً (فَعَّالٌ) مِنَ الثُّلاثي، وَ(اللُّؤْلُؤ) رُباعِيٌّ، [وَالرُّبَاعِي](٤) لا يُبْنَى منه (فعَّالٌ)؛ لَئلا

(٤) وردت الحكاية عن أبي عُبيدة في جمهرة اللغة ٤٩٠/١، ونصها "سألتُ أعرابيًّا عن حُروبٍ كانت بينهم فَقَال: كانت بيننا حُروبٌ عُونٌ، تُفْقَأُ فيها العيونُ، مَرَّةً نُجْنَقُ، وأخرى نُرشَقُ". وينظر أيضًا: المنصف ١٤٧/١، والمعرّب ص٣٠٦.

(٥) جاء في تهذيب اللغة ٣٤٥/٨: "وقال الفراء: سَمعتُ أعرابيًّا يقولُ: جَنقُوهُم بالمَجَانيقِ تَجْنيقًا: إذَا رَمَوهُم بأحجَارها".

(٦) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الدَّيلمي الفرَّاء، كان أبرع الكوفيين في علمهم، أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم وغيرهما، من تصانيفه: معاني القرآن، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، توفي في طريق مكة سنة سبع ومئتين. تنظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١٣١، ونزهة الألباء ص٩٠، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٧) ينظر: المنصف ١٤٧/١، وشرح المفصل ١٥٣/٩، وشرح الملوكي ص١٥٥.

(١) ب: مقدمًا.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) في النسختين: موضوعًا. ولا وجه له.

(٤) تكملة من: ب.

تُحْذَفَ بَعْضُ الأصُولِ، وَكذلك لا يُقَالُ فِي (سَبِطٍ) هُو مُشتَقٌّ مِنْ (سِبَطْرٍ)، بَلْ يُقَالُ كُلٌّ مِنْهُما أَصْلٌ، كَذَلك هَهُنَا[٥].

وَأمَّا (مَنْجَنُون) –بالميم–[٦] [وهو][٧]: الدُّولابُ[٨]، وَقِيلَ: المَحَالَةُ–وهي البَكَرَة– [فالميم فيه][٩] أَصْلٌ[١٠] بِلا خِلافٍ، بدَليل[١١] ثُبوتِهَا فِي جَمْعِ التَّكسيرِ، وَهْي[١٢] (مَنَاجِينَ)، وَلَوْ كانَتْ زَائدَةً لَحُذِفَتْ. وَأمَّا النُّونُ التِي تَلِيهَا فَأكثرُ النَّاسِ قَالُوا: هي أَصْلٌ[١٣]، وَالدَّليلُ عَلى ذَلكَ مِنْ وَجْهينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا ثَانيَةٌ، وَالنُّونُ إذَا وَقَعتْ ثَانيَةً سَاكنَةً كانت أَصْلاً، إلا فِيمَا دَلَّ الاشْتقَاقُ عَليه، وَلا اشْتقَاقَ هَهُنَا.

وَالثَّاني: ثُبوتُهَا فِي (مَنَاجِينَ)، وَلَوْ كانت زَائدَةً لَحُذفَتْ، وَوَزْنُهَا: / فَعْلَلُولٌ[١]، مِثلُ: عَضْرَفُوطٍ، وَهْي مِنَ الرُّباعي المكَرَّر اللامِ، وَحَكى الجوْهَرِيُّ عَنْ الأصْمَعِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ (مَنْجَنِين)[٢]. ٢٨٢/أ

وَقَالَ آخَرُونَ: النُّونُ زَائدَةٌ، وَوَزْنُهَا: فَنْعَلُول[٣]، وَهَذا بَعيدٌ مِنْ وَجْهَينِ[٤]:

---

(٥) ينظر: شرح التصريف ص٢٥٣-٢٥٤.

(٦) (بالميم) ساقط من: ب.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) أي: الدولاب التي يُستقى عليها. اللسان ٤٢٣/١٣ (منجنون).

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) ب: أصلاً.

(١١) في النسختين: ودليل. تصحيف.

(١٢) ب: وهو.

(١٣) (أصل) ساقط من: ب.

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٢/٤، والأصول ٢١٦/٣، ٢٣٧، والممتع ١٥٩/١.

(٢) ينظر: الصحاح ٢٢٠١/٦ (منجن).

(٣) ب: فيعلول.

ذكر سيبويه (مَنْجَنُون) مرتين ٢٩٢/٤، مرة أنَّها على (فَعْلَلُول)، ومرة أنَّها على (فَنْعَلُول).

أَحَدُهُمَا: أنَّهَا ثَانيةٌ[٥] كَمَا ذَكرنَا.

وَالثَّاني: أنَّه لَمْ يُحْكَ فِي جَمْعِهَا (مجَانِينَ) بِحَذفِ النُّونِ الأولى، وَلَوْ كَانَتْ زَائدَةً لَحُذِفتْ.

فَأمَّا المحذُوفُ مِنْهَا فِي التَّكسيرِ فَقَالَ الأكثَرُونَ: تُحذَفُ النُّونُ الأولى التي بَعْد الجيمِ، فَتَنْقلبُ الوَاوُ يَاءً لانْكسَارِ مَا قبلهَا، وَلا تُحذَفُ لكونِهَا خَامسَةً حَرْفَ مَدٍّ، وَهَذا هُو الوَجْهُ. وَقَالَ العَبْدِيُّ: يَجُوزُ أنْ تَكونَ الأخِيرةُ هي المحذُوفَةَ، وَحُذفتِ الوَاوُ لكونِهَا خَامسَةً وَلَمْ تُعوَّضِ التَّاءُ منهَا؛ لأنَّ التَّعويضَ يَكونُ مِنْ حَرْفِ المدِّ إذَا كَانَ رَابعًا، وَعَلى هَذا المذْهَبِ يَنبَغِي أنْ يَكونَ الجمْعُ (مَنَاجِنَ)[١] لا (مَنَاجِينَ).

وَأمَّا (مَأْجَجٌ) فَهْو اسْمُ بُقعَةٍ[٢]، مُؤنَّث، لا ينْصَرفُ، وَمْنهم مَنْ يَصْرفهُ عَلى أنَّه مَكانٌ أَوْ بَلدٌ بِعَينه، وَالميمُ فيه أَصْلٌ[٣]، وَدَليلُ ذَلكَ إظْهَارُ الجيمِ الأولى، وَلَوْ كانَتْ زَائدَةً لأدْغمَتْ فِي الثَّانيةِ فَقِيلَ: مَأَجٌّ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ (فَعْلَل)[٤].

ونقل أبو علي في التعليقة ٢٧٠/٤-٢٧١ تعليق ابن السراج على ذلك حيث قال: "هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني (فَنْعَلُول)؛ لأنَّ هذه النُّون ليست زائدة، إنَّما هي من أصل الكلمة...ونَحْو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: (مَنْجَنُون) بمنزلة (عَرْطَلِيل)، فهذا يدلُّك على أنَّ وزنه في هذا الموضع بـ(فَنْعَلُول) غلطٌ وقع في الكتاب" ثم قال: "لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ".

وعلَّق على ذلك ابن يعيش في شرح الملوكي فقال: "وأما (مَنْجَنُون) فلسيبويه فيه قولان، أصحُّهما أنَّ الميم فيه أصلٌ، والنُّون بعدها أصلية... ومثاله (فَعْلَلُول)". وينظر: شرح المفصل ١٥٢/٩.

(٤) ب: لوجهين.

(٥) ب: ثابتة.

(١) ب: مناجر.

(٢) ذكره ياقوت في معجم البلدان ٣٢/٥ بالتسهيل (ماجج)، ولم يعينه، ولم أقف على تعيينه.
ينظر:

(٣) (مَأْجَجٌ) على وزن (فَعْلَل). ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، والأصول ٢٣٧/٣، وشرح الملوكي ص١٥٧.

وجاء في التاج ١١٣/٦ (مأج): "ومأجج: موضع، وهو على وزن (فَعْلَل) عند سيبويه...وخالفه السيرافي في شرح الكتاب، وزعم أن الميم في نحو (مأجج) و(مهدد) زائدة؛ لقاعدة أنها لا تكون أصلاً وهي متقدمة على ثلاثة حروف، قال: والفكُّ أخف لأنه كثير في الكلام بخلاف غيره".

فأمَّا (مُحْبَبٌ)[٥] فَدَليلُ زيَادَةِ الميمِ فيه ظَاهِر[٦]؛ لأنَّه مِنَ (الحُبِّ)، وَغُيِّرَ فِي العَلَمِ، وَكَانَ قِياسُه الإدْغَامَ، وَله نَظَائرُ فِي التَّغييرِ نَحْو: مَزْيَد، وَمَكْوَزَة[٧].

وَأمَّا (مَأْجَجٌ) فَلَمْ يظهَرْ فيه الاشْتقَاقُ حَتَّى يُقْضَى فيه بزيَادَةِ الميمِ، فَإنْ قُلتَ: أَجَّ يَئِجُّ[٨] مُسْتعمَلٌ، قِيلَ: لا[٩] يَظهَرُ هَذا المعْنَى فِي اسْمِ البقْعَةِ، وَعِنْدَ عَدَمِ ظُهُوره يَصِيرُ كالمُطَّرَحِ، فَلا فَرْقَ بَيْنَ أنْ يَكونَ مِنْ (مَاج) أَوْ مِنْ (أَجَّ).

وَأمَّا (مَهْدَدٌ) / فَهْو اسْمُ امْرَأةٍ، وَمِيمُهُ أَصْلٌ[١] بدَليلِ ظُهُورِ المِثْلينِ[٢]، وَأنَّ الاشْتقَاقَ يَدُلُّ عَليه، وَذَلكَ أنَّه مَأخُوذٌ مِنَ (المَهْدِ)؛ لأنَّ المرْأَةَ للزَّوجِ كالمَهْدِ[٣]. ٢٨٢/ب

فَإنْ قُلتَ: ألا يَكونُ مِنَ (الهَدِّ).

قِيلَ: يَبْعُدُ جِدًّا؛ لأنَّ (الهَدَّ) إمَّا أنْ يَكونَ مِنْ قَولكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ هَدَّكَ، أَيْ: كَافِيكَ وَمِثْلكَ[٤]، وَهَذا بَعيدٌ فِي مَعْنَى المرْأَةِ، أَوْ مِنَ (الهَدِّ) وَهْوَ صَوْتُ سُقوطِ الشيء، وَهَذا أَيْضًا بَعِيدٌ، فَعِندَ ذَلك يترَجَّحُ كَونُهُ مِنْ (المهْدِ).

---

(٤) الأصل: متعلل.

وكلا الوزنين غير صحيح، فوزن (مأجج) على القول بأصالة الميم (فَعْلَل)، وعلى القول بزيادتها (مَفْعَل)، وليس مراده أن وزنها على القول بزيادتها (مفعل)؛ لأن التغيير الذي يحدث لأجل الإدغام لا يؤثّر في الميزان.

(٥) مُحْبَبٌ: اسمٌ عَلَمٌ. اللسان ٢٩٢/١ (حبب).

و(مُحْبَبٌ) على وزن (مَفْعَل). ينظر: الخصائص ٢٢٤/١، وسر الصناعة ٤٢٧/١.

(٦) الأصل: ظاهرة.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٥٠/٤، والأصول ٢٨٦/٣، و والمنصف ١٤١/١-١٤٢.

(٨) أَجَّ الرَّجلُ يَئِجُّ أجيجًا: صوَّت. وأجَّ يؤجُّ أجًّا: أسرع وهرول. ينظر: اللسان ٢٠٦/٢ (أجج).

(٩) الأصل: هذا لا.

(١) (مَهْدَد) على وزن (فَعْلَل). ينظر: الكتاب ٣٠٩/٤، والأصول ٢٣٧/٣.

(٢) ب: الميلين.

(٣) قال ابن جني في المنصف ١٤٣/١: "...فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهَاد، ومهَّدت الشيء، كأن المرأة سُميت بذلك لأنها ممهدة المودة، وطيئة الأخلاق...".

(٤) (ومثلك) ساقط من: ب.

وَأمَّا (مِرْعِزَاء) وَهْوَ الشَّعْرُ اللينُ تَحْتَ شَعْرِ المِعْزَى، وَفيه أَرْبَعُ لُغَاتٍ[٥]:

(مِرْعِزَاء) كَطِرْمِسَاء[٦].

وَ(مِرْعِزَّى) -بالتَّشْدِيدِ وَكَسْرِ الميمِ- مَقْصُورًا.

وَاللغَةُ الثَّالثةُ: كَذَلكَ إلا أنَّ الميمَ مَفْتُوحةٌ.

وَالرَّابعَةُ: (مِرْعِزٌّ) بِحَذْفِ الألِفِ.

وَالميمُ فيه زَائدَةٌ[١]، كَأنَّكَ إذَا فَتحتَ الميمَ[٢] وَخَفَّفْتَ أَوْ شَدَّدْتَ وَسَكنْتَ [الراء][٣] كانَتْ زَائدَةً وَجَعَلتَهَا أَصْلاً صَارَ البِنَاءُ عَلى (فَعْلِل)، وَلا أَصْلَ لَه[٤]؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ مِثلُ (جَعْفِر)، وَإذَا قُضِيَ بزيَادَتِهَا فِي إحْدَى اللغَتَين كَانَتْ فِي اللغَةِ الأُخْرَى كَذلك؛ لأنَّ مَعْناهُمَا وَاحِدٌ، وَلَمْ يَخْتلِفَا فِي الأصَالَةِ وَالزيَادَةِ.

وَنَظِيرُ ذَلك: (تَرْتُبٌ)، فَإنَّ فيه لُغَتينِ[٥]:

يقال: مررتُ برَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ، أَيْ: حَسْبُكَ، وهو مدحٌ، وقيل معناه: أَثْقَلكَ وَصْف محَاسنه، ويقال: إنه لَهَدّ الرَّجُلُ، أي: لنعمَ الرجلُ، وَذلك إذا أُثْنِي عليه بِجَلَدٍ وَشِدَّة، واللام للتأكيد. ينظر: اللسان ٤٣٣/٣ (هدد).

(٥) تنظر اللغات في: العين ٣٣٤/٢، والمقصور والممدود للقالي ص١٧١، ٢٠٨، ٢٩٢، وتهذيب اللغة ٢٢١/٣، والمخصص ١٥٤/١٥، وسفر السعادة ٤٤٨/١.

وزاد سيبويه (مَرْعِزَاء) على وزن (مَفْعِلاء). ينظر: الكتاب ٢٦٤/٤، والمخصص ١٥٤/١٥.

(٦) الطِّرْمِسَاءُ: الظُّلمة، يقال: ليلة طِرْمِسَاء وطِلْمِسَاء. وقيل: الطِّرْمِسَاء ظُلمة الغَيْم. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٢٧، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٨٧.

و(مِرْعِزَاء) كـ(طِرْمِسَاء) عروضيًّا لا صرفيًّا؛ لأنَّ (مِرْعِزَاء) صرفيًّا على وزن (مِفْعِلاء)، أمَّا (طِرْمِسَاءُ) فعلى وزن (فِعْلِلاء). ينظر: الكتاب ٢٩٦/٤، ٣٠٩.

(١) ذهب الخليل إلى أن الميم في (مِرْعِزَّى) أصل، ووزنه (فِعْلِلَّى). ينظر: العين ٣٣٤/٢، والبغداديات ص٩٩-١٠٠.

(٢) ب: المبهم.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) كلام الشارح هنا مشكل، ولعله يريد: (والميم فيه زائدة؛ لأنك إذا فتحت الميم وجعلتها أصلاً وسكنت الراء صار البناء على (فَعْلَل) -خفَّفتَ أو شدَّدتَ- ولا أصل له)

(٥) بل ثلاثًا؛ ذكرها سيبويه ١٩٦/٣؛ حيث زاد (تُرْتَب)، وذكرها الشارح أيضًا عند كلامه عن زيادة التاء ص٤١٢.

فَتْحُ التَّاء الأُولى، فَعَلى هَذا يُقْطَعُ بزيَادتِهَا؛ إذْ لَيْسَ فِي الكَلامِ مثل (جَعْفُر)؛ بضم الفاء.

وَاللغَةُ الأخْرَى ضَمُّ التَّاءِ، وَلَوْ جُعِلَتْ هُنَا أَصْلاً لَكَانَ لَهُ نَظيرٌ مِثْلُ (بُرْثُن)، وَلَكنْ لَمَّا وَجَبتْ زِيَادتُهَا فِي اللغَةِ الأولى كَانت كَذلكَ فِي الأخْرَى[٦]؛ لأنَّ مَعْناهُمَا وَاحدٌ، وَهْوَ الشَّيءُ الثَّابتِ.

قَالَ أَبو عَلي[٧]: **"وَلا تُزادُ الميمُ وَسَطًا إلا بِثَبْتٍ**[٨]**"**[٩].

٢٨٣/أ **قَالَ الشَّارِحُ**[١٠]: الميمُ كالهمْزَةِ فِي حُكمِ زِيَادتِهَا وَأَصالتِهَا، وَالأصْلُ ألا تُزَادَ؛ / لأنَّهَا حَرْفٌ قَويٌّ شَديدٌ، وَهْي بَعيدَةٌ مِن حُروفِ المَدِّ، وَإِنَّمَا يُحكمُ بزيَادَتِهَا بدَليلٍ ظَاهِرٍ، وَقَدْ ذَكرنَا أَدلَّةَ زيادَتِهَا فِي أَوَّلِ البَابِ، وَزيادَتُهَا حَشْوًا أَبْعَد؛ لأنَّ الوَسَطَ وَالأخِيرَ لَيْسَ مِنْ مَواضعِ[١] زيادَاتِ المعَانِي، إلا أنَّه قَدْ جَاء مِنْ ذَلكَ شَيء وَفيه اخْتلافٌ، فَمْنْ ذَلكَ: دِرعٌ دُلامِصٌ، وَهْوَ البرَّاقُ، يُقَالُ: دُلامِصٌ وَدُلَمِصٌ وَدُمَلِصٌ[٢]، فَالميمُ عِنْد الخليلِ زَائدَةٌ، وَهْو قَوْلُ الأكثَرينَ[٣]. وَقَالَ المازني[٤]: هِي أَصْلٌ[٥]. وَحُجَّةُ الأوَّلين الاشْتقَاقُ؛ لأنَّهُم[٦] قَالُوا فِي مَعْناه: دِلاصٌ

---

(٦) ب: في اللغة الأخرى.

(٧) ب: قال الشيخ أبو علي رحمة الله عليه.

(٨) ب: يثبت.

(٩) التكملة (فرهود) ص٢٣٨، و(مرجان) ص٥٦٢.

(١٠) ب: رضي الله عنه.

(١) الأصل: موضع.

(٢) (دملص) ساقط من: ب.

(٣) فوزنه (فُعَامِل). ينظر: الكتاب ٢٧٤/٤، والمقتضب ١٩٧/١، وسر الصناعة ٤٢٨/١، والمنصف ١٥١/١، وشرح المفصل ١٥٣/٩، وشرح الملوكي ص١٦١، والممتع ١١٨/١.

(٤) أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيَّة وقيل: بن عدي، بن حبيب المازني، من بني مازن بن شيبان، كان إمامًا في العربية مُتَّسعًا في الرواية، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وأخذ عنه المبرد واليزيدي، من تصانيفه: كتاب التصريف، وما تلحن فيه العامة، وعلل النحو، توفي سنة تسع –أو ثمان– وأربعين ومئتين، وقيل: سنة ثلاثين. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٨٥، ونزهة الألباء ص١٦٢، وإنباه الرواة ٢٨١/١، وبغية الوعاة ٤٦٣/١.

وَدَلِيصٌ، وَالمعْنَى فِي الجمِيعِ وَاحِدٌ، وَهَذا يُغَلِّبُ عَلى الظَّنِ زيادَتَها؛ إِذْ كانَ الاشْتِقَاقُ أَوْضَحَ دَليلٍ عَلى الزيَادَةِ.

وَاحْتَجَّ المازِنِيُّ بأنَّ القِياسَ عَدَمُ زيَادَتِهَا وَقَدْ أَمْكنَ أنْ يَكونَ أَصْلاً، وَأَنْ يَكونَ الوَزْنُ (فُعَالِلاً)، وَذَلك غَيْرُ خَارِجٍ عَنِ النَّظائرِ، لا يَبْقَى إلا أنَّ بَعْضَ الحرُوفِ مَوجُودٌ فِي أَصْلٍ آخَرَ، وَهَذا لا يُوجِبُ الزيَادَةَ كَمَا لَمْ تَجِبْ زيَادَةُ الرَّاءِ فِي (سِبَطْرٍ) وَ(دِمَثْرٍ). وَالأظْهَرُ مَذهَبُ الخليلِ؛ لأنَّ الميمَ مِنْ حُروفِ الزيَادَةِ لا مَحَالَةَ، وَجَعْلُ الجمِيعِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ أَوْلَى مِنَ الاختِلافِ، وَلَوْ صَحَّ ذَلكَ للمَازِنِيِّ لَلَزِمَهُ أنْ يَقُولَ فِي (إِنْقَحْلٍ): فِعْلَلٌ[٧]، بَلْ هُو أَقْرَبُ إلى دَعْوَاهُ، وَمَعَ ذَلكَ قَدْ حَكَمَ بالزيَادَةِ، وَلَيْسَ كَذلكَ الرَّاءُ فِي (سِبَطْرٍ)؛ إذْ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزيَادَةِ.

وَمِنْ ذَلكَ: لَبَنٌ قُمَارِص[١]، الميمُ فِيهِ زَائدَةٌ[٢]؛ لقَوْلِهِم: قَرَصَ اللَّبَنُ وَغَيْرُه، وَلَبَنٌ قَارِصٌ، وَعَلى قَوْلِ المازِنِيِّ الميمُ أَصْلٌ، وَوَزْنُه (فُعَالِل).

وَمِنْ ذَلكَ: أَسَدٌ[٣] هِرْمَاسٌ[٤]، هُو مِنَ[٥] (الهَرْسِ) / وَهْوَ الدَّقُّ. ٢٨٣/ب

وَقَدْ زِيدَتْ أَخِيرًا أَكثَرُ مِنْ زِيادَتِهَا حَشْوًا، فَمِنْ ذَلكَ: نَاقَةٌ دِرْدِمٌ[٦] الذَّاهبَةُ الأسْنَانِ، وَهْوَ مِنَ (الدَّرَدِ)، وَمنه (الأَدْرَدُ) للصَّغيرِ لا أَسْنَانَ لَهُ، وَمنهُ قَولُه[٧] عليه السلام: «مَازَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بالسِّوَاكِ حَتَّى كَادَ يُدْرِدُنِي»[٨].

---

(٥) ينظر: المنصف ١٥٢/١، والخصائص ٥١/٢، وسر الصناعة ٤٢٩/١، وشرح المفصل ١٥٣/٩.
ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش أيضًا في: الممتع ٢٤٥/١، والمبدع ص١٢٧.

(٦) الأصل: لأنه.

(٧) ب: فعللل.

(١) اللبنُ القُمَارِصُ: الشَّديدُ القَرْص، أي: الذي يَقْرُصُ اللسانَ من شدَّةِ حُموضته. ينظر: اللسان ٧٠/٧ (قرص).

(٢) وزنه (فُمَاعِل). ينظر: سر الصناعة ٤٢٨/١، وشرح الملوكي ص١٦٠.

(٣) ب: أشد.

(٤) وزنه (فِعْمَال) على رأي الخليل والجمهور، و(فِعْلال) على رأي المازني. ينظر: المنصف ١٥٢/١، وشرح الملوكي ص١٦٠، ١٦٢.

(٥) (من) ساقط من: ب.

وَمِنَ ذَلكَ (سُتْهُمٌ)[٩] للعَظِيمِ الاسْتِ، وَقَدْ قَالُوا: سُتَاهِيٌّ وَسَتْهَاءُ، وَ(زُرْقُمٌ) (فُعْلُم) مِنَ (الزُّرْقَةِ)، و(حُلْكُمٌ) (فُعْلُمٌ) من (الحُلْكَةِ)، وَهْوَ السَّوَادُ ، و(دِلْقِم) للسَّيفِ السَّرِيعِ الانْدلاقِ[١٠].

[باب زيادة النون]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ زيَادَة النُّون، قَد زيدت النُّون فِي (فَعْلان فَعْلَى) ..."[١] البَابُ.

قَالَ الشَّارِحُ: النُّون مِنْ حُروف الزيَادَة[٢]؛ لأنَّ فيهَا شَبَهًا بالوَاو للغُنَّة التي فيهَا، وَالذي ذكره أبو علي مِن مَواضع زيَادتِهَا فِي تَرتيبه شيء، وأنا أرتبُ زيَادتَهَا تَرتيبًا أخَر، يأتي عَلى مَا ذَكره إن شَاء الله تعالى فنقُول:

قد زيدَت أوَّلاً فِي الفِعْل المضَارِع، وَقَد ذكرناهُ فِي بَابه من الكتاب الأول[٣]، وَلَم تزد أوَّلاً فِي الأسْمَاءِ العَرَبيَّة، وَذَلك أنَّ الأوَائلَ ليسَتْ مَوَاضِع الزيَادَة إلا زيَادَة المعَاني، وَليست الأسْمَاءُ

---

(٦) (دِرْدِمٌ) و(دِلْقِمٌ) على وزن (فِعْلِم). ينظر: الكتاب ٢٧٣/٤، والأصول ٢٠٨/٣، وسر الصناعة ٤٣١/١.

(٧) ب: قول النبي.

(٨) رواه البيهقيُّ في السنن الكبرى ٧٩/٧، برقم (١٣٣٢٩)، (كتاب النكاح، باب ما روي عنه من قوله أمرت بالسواك حتى خفت أن يدردني)، والطَّبَرَانِيُّ في المعجم الأوسط ٣٢٣/٦، برقم (٦٥٢٦)، بألفاظ قريبة من هذا.

(٩) وزنه (فُعْلُم). ينظر: الكتاب ٢٧٣/٤، والمقتضب ١٩٧/١، والأصول ٢٠٨/٣، وسر الصناعة ٤٣١/١، وشرح الملوكي ص١٦٣.

(١٠) (دِلْقِم) كـ(دِرْدِم) في الوزن.

والاندلاق والدَّلْق: خروج الشيء من مخرجه سريعًا، يقال: دَلَقَ السيفُ من غمده إذا سقط وخرج من غير أن يُسلَّ. والدَّلُوقُ والدَّلْقَاءُ والدِّلْقِمُ: النَّاقةُ التي تتكسر أسنانها من الكِبَرِ فتمجُّ الماء. ينظر: اللسان ١٠٢/١٠-١٠٣ (دلق).

(١) التكملة (فرهود) ص٢٣٩، وفي (مرجان) ص٥٦٣: "...في فعلان نحو...".

(٢) تنظر مواضع زيادة النون في: الكتاب ٢٣٦/٤، والمقتضب ١٩٧/١، والأصول ٢٣٨/٣، والمنصف ١٣٣/١، وشرح الملوكي ص١٦٦، وشرح الشافية ٣٧٦/٢.

كذلك، فأمَّا (نَرْجِسٌ) فأصْلُه أعجمي[٤]، وَدَليل زيَادَتِهَا خروجها عَن النَّظائر؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلام مثال (جَعْفِرٍ)؛ بكسْرِ الفَاء، فأمَّا مَنْ قَالَ: نِرْجِسٌ -بكسر النُّونِ- فهي زائدَةٌ فيه أيضًا؛ لأنَّهَا لَمَّا كانَتْ زَائدَةً فِي اللغَةِ الأولى كَانَتْ زَائدَةً فِي الأُخْرَى؛ لأنَّ مَعنَاهُمَا وَاحِدٌ[٥].

وَقَدْ زِيدَتْ ثَانيَةً فِي الأفْعَالِ، نَحْو: انْطَلَقَ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي مَوضِعِه[٦]، وثانيةً فِي / الأسْمَاءِ، وَأَصلُهَا ألا تُزَادَ ثانيَةً؛ لأنَّ الأصْلَ فِي الزيَادَةِ أنْ تَقَعَ[٧] بَعْدَ استيفَاءِ الأصُولِ، وَقَدْ سَبَقَ تَعْليلُ ٢٨٤/أ ذَلكَ[١]، وَإنَّمَا يُحْكمُ بزيَادَتِهَا ثَانيَةً بالاشْتقَاقِ أو[٢] عَدَمِ النَّظيرِ، فَممَّا[٣] جاءتْ فيه أَصْلاً: حِنْبَتْرٌ، وحِنْزَقْرٌ؛ إذْ لا دَليلَ عَلَى زيَادَتِهَا.

فأمَّا النُّونُ فِي (عَنْتَرٍ) فَأصْلٌ عَنْدَ الأكثرينَ[٤] لِمَا ذَكَرنَا[٥]. وَقَالَ بَعْضُهُم: هي زَائدَةٌ[٦]؛ لأنَّ الكلمَةَ مِنَ (العَتْرِ)، وَهْوَ الاضْطِرَابُ، وَ(العَنْتَرُ) الذُّبَابُ؛ وَهْوَ كثيرُ الاضْطِرَابِ.

وَمِنْ زيادَتِهَا ثَانيَةً قَولُهُم: عَنْسَلٌ[٧] فِي مَشْي الذِّئْبِ؛ لأنَّه مِنَ (العَسَلان)، وَهْوَ مَشْيُه أَيْضًا. وَقَالَ قَومٌ[٨]: النُّونُ أَصْلٌ [لأنه][٩] مِنَ (العَنسِ)، وَهْوَ التَّأَخُّرُ، وَاللامُ زَائدَةٌ كَمَا زِيدَتْ فِي (عَبْدَلٍ). وَفيه بُعْدٌ.

---

(٣) شرح الإيضاح ١٠٩/١.

(٤) ينظر: العين ٢٠١/٦، وجمهرة اللغة ١٢٧/١، ٧٣٥/٢، ١١٨٣، والمعرب ص٣٣١، وشفاء الغليل ص٢٦١.

(٥) ينظر: المقتضب ٣١٨/٣، وسر الصناعة ١٦٨/١، وشرح الملوكي ص١٦٦، ١٦٩.

(٦) ص٢٩٢.

(٧) ب: يقع.

(١) ب: تعليله.

وسبق التعليل في الصفحة السابقة.

(٢) الأصل: و.

(٣) الأصل: فما.

(٤) هذا رأي البصريين. ينظر: الكتاب ٢٧٤/٤، وسر الصناعة ١٦٧/١، والمبهج ص٩٨، واللباب ٢٦٧/٢، وسفر السعادة ٢٣٤/١.

(٥) لأن له نظيراً وهو (جَعْفَر)، ولم يقم دليل على الزيادة من طريق الاشتقاق. اللباب ٢٦٧/٢.

(٦) نقل ابن الأنباري إجازة ذلك عن قطرب. ينظر: شرح القصائد السبع ص٢٩٤.

وَمِنْ ذَلكَ (عَنْبَسٌ)[10]، الأسَدُ؛ لأنَّه مِنَ (العُبُوسِ)، وَهْوَ كَرَاهَةُ الوَجْهِ، وَالأسَدُ كَذلكَ.

وَمِنْ ذَلكَ (خَنْفَقِيقٌ)[1]، وَهْي الرِّيحُ[2]؛ لأنَّه مِنَ (الخَفْقِ) وَ(الخَفَقَانِ)، [وقد قالوا: (خَفَنْقِيقٌ)][3] فَجَعلُوهَا ثَالثَةً.

وَمِنْ ذَلكَ (قَنْفَخْرٌ)[4] وَهْي المَرْأَةُ الحسْنَاءُ؛ لقَولِهِم: امْرَأَةٌ[5] قُفَاخِرِيَّةٌ.

وَمِنْ ذَلكَ (جُنْدَبٌ) -بِفَتْحِ الدَّالِ-[6]، فَعَلى قَولِ سيبوَيْه لا يَكونُ أَصْلاً[7]؛ إذْ لَيْسَ فِي الكَلامِ (فُعْلَل) عِنْدَه، وَعَلى قَولِ الأخْفَشِ يَجُوزُ أنْ تَكونَ أَصْلاً مِثلُ: جُخْدَب عِنْدَه[8]، فأمَّا مَنْ ضَمَّ الدَّالَ فقَولُهُ يُقَوِّي قَولَ الأخْفَشِ؛ لأنَّه مِثلُ: بُرْثُنٍ. وَعَلى قَولِ سِيبوَيه هي زَائدَةٌ أَيْضًا؛ لأنَّ زيادَتَها قَدْ ثَبتتْ مَعَ الفَتْحِ فَتَثْبُتُ مَعَ الضَّمِّ أَيْضًا؛ لأنَّ المعْنَى وَاحِدٌ، وَيَدُلُّ عَلى

٢٨٤/ب

---

(٧) (عَنْسَل) على وزن (فَنْعَل). ينظر: الكتاب ٤/ ٢٦٩، ٣٢٠، والمقتضب ٣٥٤/١، والخصائص ٤٩/٢.

(٨) قال بذلك محمد بن حبيب، وهو كوفي من أصحاب الفراء، فوزن (عَنْسَل) عنده (فَعْلَل). ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ص٦٣، والتنبيه لابن جني ص٥٧٣، والخصائص ٤٩/٢، وسر الصناعة ٣٢٤/١، والمبهج ص١٩٦، والمحكم ٤٨٦/١، والممتع ٢١٥/١، واللسان ٤٤٧/١١ (عسل).

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) (عَنْبَس) على وزن (فَنْعَل). ينظر: الكتاب ٤/ ٢٦٩، ٣٢٠، والمقتضب ٣٥٤/١، والأصول ٢٠٥/٣.

(١) الأصل: خفنقيق.

ينظر: الكتاب ٢٦٩/٤، والأصول ٢٣٩/٣، وأبنية كتاب سيبويه ص١٩٧.

(٢) في اللسان ٨١/١٠ (خفق): "وريح خَيْفَقٌ: سريعة".

(٣) تكملة من: ب.

ولم أقف على (خَفَنْقِيق) فيما بين يدي من مراجع.

(٤) (قَنْفَخْرٌ) لم تُضبط في النسختين، وقد حكى فيها سيبويه ضم القاف وكسرها، فهي على وزن (فُنْعَلّ) و(فِنْعَلّ). ينظر: الكتاب ٢٩٧/٤، والأصول ٢١٩/٣، والمحكم ٣٢٠/٥.

(٥) (امراة) ساقط من: ب.

(٦) في (جندب) ثلاث لغات: جُنْدُب، وجُنْدَب، وجِنْدَب. ينظر: اللسان ٢٥٧/١، والقاموس ص٨٤ (جدب).

(٧) ينظر: الكتاب ٣٢٠/٤، ٣٢١، والمقتضب ٣٥٤/١، والأصول ٢٠٥/٣، ٢٤٠.

(٨) ذكر الشارح الخلاف في إثبات بناء (فُعْلَل) بين سيبويه والأخفش في ص٣٣٧.

زيادَتِهَا الاشْتِقَاقُ[٩]؛ لأنَّ (الجُنْدَبَ) صِغَارُ الجرَادِ، وَهْوَ مِنَ (الجَدْبِ) ضِدّ الخِصْبِ[١٠]. فإنْ كانَتِ النُّونُ الثَّانيةُ / مُتَحرِّكةً كانَتْ أَصْلاً؛ لبُعْدِ شَبهِهَا بِحُروفِ المَدِّ، وَبُطلانُ غُنَّتِهَا[١١].

وَمِنْ ذَلكَ (قُنْبَرٌ)، النُّونُ زائدَةٌ[١]؛ لقَولِهَم: قُبَّرَةٌ، وَلأنَّه[٢] لَيْسَ فِي الكلام مثل: جُخْدَب، وَهُنَا يُوافِقُ الأخْفَشُ على زيَادَتِهَا لأجْلِ الاشْتِقَاقِ، وَلأنَّهَا لَوْ كانَتْ أَصْلاً لَكانَ الثَّاني مُكَرَّرًا، وَلَيْسَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

وَمِنْ ذَلكَ (عُنْصَلٌ)[٣]، وَهْوَ البَصَلُ البَرِّيُّ، لأنَّهَا لو كانَتْ أَصْلاً لَخَرَجَتْ عَنِ النَّظَائرِ؛ لأجْلِ فَتْحِ الصَّادِ، وَمَنْ[٤] ضَمَّ الصَّادَ طَرَدَ زيادَتَهَا لاتِّحَادِ المعْنَى.

وَمِنْ ذَلكَ (كَنَهْبُلٌ)[٥]، النُّونُ فيه زَائدَةٌ لِعَدمِ النَّظيرِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ مِثْل: سَفَرْجُلٍ، بِضَمِّ الرَّابِعِ.

وَمِنْ ذَلكَ (خُنْشَعْبَةٌ)[٦]، وهي الغَزِيرَةُ[٧]، وَلَوْ كانَتْ أَصْلاً لَخَرَجَتْ عَنِ النَّظَائرِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ مِثْل : قُرْطَعْبَة ، وَقَدْ كَسَرَ الخَاءَ قَوْمٌ[٨]، فَالنُّونُ فيه أَيْضًا زَائدَةٌ للحُكْمِ بزيادَتِهَا مَعَ الضَّمِّ؛ لأنَّ المعْنَى وَاحِدٌ.

---

(٩) ب: لاشتقاق.

(١٠) وضح ابن فارس في مقاييس اللغة ٥١٢/١ العلاقة بين الجراد والجدب بقوله: "ومن ذلك قولهم للجرادة (جندب) فهذا نونه زائدة، وهو من الجدب؛ وذلك أن الجراد يجرد –أي يجرد الأرض- فيأتي بالجدب".

(١١) ب: عينها.

(١) ب: النون فيه زائدة.

و(قُنْبَر) على وزن (فُنْعَل). ينظر: الكتاب ٤/ ٢٦٩، ٣٢٢، والأصول ٢٠٥/٣.

(٢) ب: وأنه.

(٣) (عُنْصَل) على وزن (فُنْعَل). ينظر: الكتاب ٤/ ٢٦٩، ٣٢٠، والأصول ٢٠٥/٣.

وفي (عنصل) أربع لغات: عُنْصُل، وعُنْصَل، وعُنْصُلاء، وعُنْصَلاء. ينظر: الكتاب ٢٦١/٤، وجمهرة اللغة ١١٥٨/٢، والمخصص ٩٩/١٥، والقاموس ص١٣٣٥ (عصل).

(٤) ب: ومن ذلك.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٩٧، ٣٢٤، والأصول ٢١٩/٣، ٢٤١، والمنصف ١٣٦/١.

وَمِنْ ذَلكَ (كِنْثَأْوٌ)، النُّونُ فيه زَائدَةٌ[١]؛ لأَنَّهُم قَالُوا: كَنْثَأَتْ[٢] اللِّحْيَةُ[٣]، فَوَزْنُه (فَنْعَلتْ)، وَلَيْسَ عَلى (فَعْلَلتْ)؛ لأنَّ ذَلكَ قَليلٌ، وَيَدُلُّ عَلى زيادَتِهَا قَولُهُم: لِحْيةٌ كَثَّةٌ وَكَثيثة[٤]، وَالكَثْأَةُ كَثْأَةُ القِدْرِ وَاللَّبَنِ وَهْوَ مَا يَعْلو[٥] عَلى القِدْرِ وَقْتَ الغَليانِ وَمَا يَعْلو عَلى اللَّبَنِ، وَكَثَأَ وَبَرُ البَعِيرِ: كَثُرَ.

وَقَدْ زيدَتِ النُّونُ ثَالثَةً إذَا كَانَ قَبْلَهَا حَرْفَانِ وَبَعْدَها حَرْفَانِ أُصُول، وَذلكَ نَحْو: جَحَنْفَلٍ[٦]، وَهْوَ مُطَّرِدٌ، وَكَذَلكَ: (قَرَنْفُلٌ)، وَ(شَرَنْبَثٌ)، وَ(جَرَنْفَشٌ)[٧]، وَ(عَرَنْقُصَانٌ)، وَ(عَبَنْقَسٌ)، و(عَرَنْتُن)[٨]، وَالدَّليلُ عَلى زيادَتِهَا مِنْ وَجْهينِ:

---

(٦) وزنها (فُنْعَلّ). ينظر: الكتاب ٤/ ٢٩٧، ٣٢٥، والأصول ٣/٢١٩، ٢٤١.

(٧) ب: وهو الغزيرة.

والمراد بالغزيرة: الناقة الغزيرة اللبن. ينظر: أبنية كتاب سيبويه ص٢٨٧، وشرح أبنية سيبويه ص٨١، واللسان ١/٣٤٥ (ختعب).

(٨) في (خنثعبة) أربع لغات: (خُ◌َ◌ِنْثَعْبَةٌ) مثلثة الخاء، و(خُنْثُعْبَةٌ). ينظر: اللسان ١/٣٤٥، والقاموس ص١٠٠، والتاج ٢/٢٠٧ (ختعب).

(١) (كِنْثَأْوٌ) على وزن (فِنْعَلْو). ينظر: المنصف ١/١٦٥، وشرح الملوكي ص١٨٤، والممتع ١/٥٦.

وذهب الفراء إلى أن الزائد إما النون وحدها فهو (فِنْعَلّ)، وإما النون مع الواو فهو (فِنْعَلْوٌ)، وإما النون مع الهمزة فهو (فِنْعَأْل)، فالنون عنده زائدة على كل حال. وذهب السيرافي إلى الحكم بأصالة جميع حروفه، فيكون كـ(جِرْدَحْل). ينظر: شرح الشافية ٢/٣٦١-٣٦٢.

وذهب ابن عصفور -في أحد قوليه- إلى جواز أن تكون النون أصلية. ينظر: الممتع ١/٨٢، ١٧٢.

(٢) ب: كنثأث.

(٣) كنثأتِ اللحيةُ: طالتْ وكثرتْ. القاموس ص٦٣ (كثأ).

وأثبتُ ما في الأصل -بتاء الفاعل- (كنثأتُ)؛ وعليه تكون (اللحية) مفعول به، والذي وقفت عليه أن الفعل لازم، كما جاء في القاموس ص٦٣ (كنثأ).

(٤) (وكثيثة) ساقط من: ب.

ولم أقف على هذا الوصف (كثيثة) في المعاجم اللغوية التي بين يدي.

(٥) الأصل: يعلق.

(٦) ب: جحفل.

أَحَدُهُمَا: استعمَالُ بَعْضِ هَذه الكلمَاتِ بِغَيْرِ نُونٍ؛ فَقَدْ قَالُوا فِي (شَرَنْبَثٍ): شُرَابِثٌ[1]، وَفِي (عَرَنْقُصَانٍ): / عَرَيْقُصَانٌ -باليَاءِ-[2]، وَقَالُوا فِي جَمْعِ (جَحَنْفَلٍ): جَحَافِلٌ، وَقَالُوا فِي (عَرَنْتُنٍ): عَرَتُنٌ[3]، فَهَذا كُلُّه يُؤنِسُ بزيَادَتِهَا، وَيَدُلُّ عليه مِنْ جِهَةِ الاشْتقَاقِ؛ لأنَّ (الجَحَنْفَلَ): الغَليظُ، وَقَدْ قَالُوا فِي شَفَةِ البَعيرِ العُلْيَا[4]: جَحْفَلةٌ لِغِلَظِهَا، وَقَدْ رَأيتَ كيفَ ذَهبتِ النُّونُ فِي الاشْتقَاقِ.

285/أ

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّ النُّونَ هُنَا وَقعَتْ فِي مَوضِعِ[5] زِيَاداتِ المعَانِي، نَحْو: يَاءِ التَّصغيرِ كـ(جُعَيْفَرٍ)، وَألفِ التَّكسيرِ نَحْو: جَعَافِرِ، وَلَمَّا كانت النُّونُ قَدْ تُزَادُ للمَعْنَى وَوَقَعْتْ فِي مَوْضِعِ زيادَاتِ المعَانِي حُكِمَ بزيادَتِهَا، وَكَذَلكَ حُذفَتْ فِي جُمُوعِ هَذه الأَسْمَاءِ[6].

وَقَدْ زِيدَتْ ثَالثَةً فِي الأفْعَالِ أَيْضًا، نَحْو: احْرَنْجَمَ إذَا تَقَبَّضَ.

---

(٧) ب: جرنفس، وهي لغة في (جرنفش). وقد وردت بالسين المهملة في التكملة (فرهود) ص٢٤٠، و(مرجان) ص٥٦٥. وقال ابن بري: هذان الحرفان [أي: جَرَنْفَش وجُرَافِش] ذكرهما سيبويه ومن تبعه من البصريين بالسين المهملة غير المعجمة، وقال أبو سعيد السيرافي: هما لغتان. ينظر: التنبيه والإيضاح ٣١٥/٢، وحواشي ابن مكتوم على الإبدال لأبي الطيب ١٦٨/٢.

(٨) سيفسر الشارح معاني هذه الكلمات في الصفحة التالية، إلا أنه فاته تفسير (العَبَنْقَس)، وهو: الرجل العَسِرُ، وقيل: هو ولد الأَمَة، وقيل: هو السيئ الخلق. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٤٠، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٩٦، وشرح أبنية سيبويه ص١١٨. =

= و(جَحَنْفَل)، و(شَرَنْبَث)، و(عَبَنْقَس)، و(جَرَنْفَش) على وزن (فَعَنْلَل). و(قَرَنْفُل)، و(عَرَنْتُن) على وزن (فَعَنْلُل). و(عَرَنْقُصَان) على وزن (فَعَنْلُلان). ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، ٢٩٦، ٢٩٧.

(١) ينظر: الكتاب ٣٢٣/٤، والأصول ٢٤٠/٣، وسر الصناعة ٤٣٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٩٣/٤، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٧١، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٤٦، ٢٥٣، وسر الصناعة ٤٣٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، ٣٢٣، والأصول ٢٤٠/٣.

(٤) (العليا) ساقط من: ب.

(٥) الأصل: مواضع.

(٦) الأصل: الأبناء.

فَأَمَّا تَفْسِيرُ هَذه الألفَاظِ فَ(الجَحَنْفَلُ): الغَليظُ. وَ(القَرَنْفُلُ): نَبْتٌ طَيِّبُ الرِّيحِ. وَ(الشَّرَنْبَثُ): الغَليظُ. وَ(الجَرَنْفَشُ): العَظِيمُ الجنْبَينِ. وَ(العَرَنْتَنُ): نَبْتٌ، وَكَذلكَ (عَرَنْقُصَان)[٧]. وَ(العَقَنْقَلُ) : رَمْلٌ مُنْعقِدٌ[٨]. وَ(رجلٌ عَصَنْصَرٌ): ضَعِيفٌ[١]، وَالنُّونُ فيه زَائدَةٌ.

وَقَدْ زيدَتِ النُّونُ رَابعَةً فِي نَحْو: عِرَضْنَةٍ[٢]، وَهْوَ المَعْرِضُ، مِنْ قَولكَ: عَرَضَ الشَّيءَ. وَ(عُفَرْنِيَةٌ)[٣] وَهْوَ مِنَ (العِفْرِ) وَ(العِفْرِيتِ). وَ(سُحَفْنِيَةٌ): الموسَى الحادَةُ؛ لأَنَّهَا تَسْحَفُ، أَيْ: تَسْتأصِلُ بالحَلْقِ. وَ(بُلَهْنِيَةٌ)[٤] وَهْوَ العَيْشُ الرَّغِدُ، وَمِنْهُ قِيلَ: عَيْشٌ أَبْلَهٌ، أَيْ: طَيِّبٌ، وَاشتقَاقُهُ مِنَ البَلَهِ[٥] لأنَّ العَيْشَ إذَا كَثُرَ وَطَابَ أَلْهَى كَمَا يُلْهِي البَلَهُ.

وَقَدْ زيدَتِ النُّونُ أَخِيرًا فِي بَابِ (فعلان)، نَحْو: عَطْشَانَ، وَسَكْرانَ، وَعَفَزَّانَ، وَهْوَ اسْمُ رَجُلٍ، وَفِي (سِرْحَانَ) وَهْوَ الذِّئبُ؛ لأنَّه مِنَ (السَّرْحِ) إذَا مَرَّ بسُهُولةٍ، وَكذلكَ مَشْيُ الذِّئْبِ. /

٢٨٥/ب

---

(٧) وقيل: هو دابة. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٢٨، والمحكم ٣٩٨/٢، وشرح أبنية سيبويه ص١٢٢، واللسان ٥٤/٧ (عرقص).

(٨) ب: معنقد.

(١) لم أقف على هذا المعنى فيما رجعت إليه من كتب اللغة، والذي فيها أن (عصنصر) موضعٌ؛ قيل: اسم جبل، وقيل: ماء لبعض العرب. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٩٧، وجمهرة اللغة ١١٨٦/٢، وأبنية كتاب سيبويه ص٢١١، وشرح أبنية سيبويه ص١٢٣، ومعجم البلدان ١٢٨/٤، والقاموس ص٥٦٧ (عصر).

(٢) العِرَضْنَة: مِشْية، وهي الاعتراض في السير من النشاط. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٣٧، واللسان ١٨٢/٧ (عرض).

و(عِرَضْنَة) على وزن (فِعَلْنَة). ينظر: الكتاب ٢٧٠/٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٠٦.

(٣) العُفَرْنِيَة: الداهية، والشعر النابت في وسط الرأس. ينظر: جمهرة اللغة ١٢٤٤/٣، والمخصص١٤٦/١٢، والقاموس ص٥٦٨ (عفر).

(٤) (عُفَرْنِيَة) و(سُحَفْنِيَة) و(بُلَنْهِيَة) على وزن (فُعَلْنِيَة). ينظر: الكتاب ٢٦٩/٤، وجمهرة اللغة ١٢٤٤/٣، والمخصص ١٧٦/١٦.

(٥) (من البله) ساقط من: ب.

وَالمصَادِرِ نَحْو: رِئْمَان، مِنْ: رَئِمَتِ النَّاقَةُ وَلدَهَا إذَا تَحَنَّنتْ عَليه، يُقَالُ: رَئِمَ يَرْأَمُ. وَكَذلكَ النُّونُ فِي (الغَلَيانِ) وَ(النَّزَوانِ) وَبَابِه[٦]؛ لأنَّه مِنْ (غَلَى) وَ(نَزَا).

وَقَدْ جَاءتْ زَائدَةً فِي الجمْعِ، نَحْو: بَرَقٍ وَبِرْقَان، وَهْوَ الحَمَلُ، وَنَحْو: غُلامٍ وَغِلْمَانٍ، وَرَغيفٍ وَرُغْفَانٍ.

وَقَدْ زِيدَتْ فِي الفِعْلِ للتَّوكيدِ كَقَولكَ: لأضْرِبَنَّ، واضْرِبَنَّ.

وَقَدْ زِيدَتْ عَلامَةً لِجَمْعِ الفَاعِلِ[١]، نَحْو:

يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه[٢]

كَمَا زِيدَتِ التَّاءُ عَلامَةً للتَّأنيثِ، وَمِنْهُم مَنْ يَقُول: هي اسْمٌ مُضْمَرٌ[٣].

---

(٦) أي ما يدل على حركة واضطراب من مصادر الأفعال الثلاثية اللازمة.

(١) في لغة (أكلوني البراغيث). ينظر: الكتاب ٤٠/٢، والأصول ٧١/١، وسر الصناعة ٦٢٩/٢.

(٢) هذا من عجز بيت من شواهد التكملة ص٨٦، ٢٣٩، من الطويل، للفرزدق في ديوانه ص٥٠، يهجو به عمرو بن عفراء الضبيّ، والبيت بتمامه:

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه

وهو له في: الكتاب ٤٠/٢، والتبصرة والتذكرة ١٠٨/١، وسر الصناعة ٤٤٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٩٥/١، ٨٩٣/٢، والمصباح٧٩٠/١، ١٥٣٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٦، ٦٢٦، وتخليص الشواهد ص٤٧٤، والخزانة ٢٣٤/٥، وبلا نسبة في: إعراب الحديث ص١٠٨، ١٣٠، وشرح الكافية ٤١٤/٢، ٣٤٤/٣، والجنى الداني ص١٥٠.

ودِيَاف: قرية بالشام. والسَّليطُ: دهن السِّمسم. وحَوران: من مدن الشام. والمعنى: أنه هجا بهذا الشعر عمرو فجعله من أهل القُرى المُعْتملين لإقامة عيشهم، ونفاه مما عليه العرب من الانتجاع. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٤٩٦/١.

(٣) وعليه يكون (أقاربه) بدلاً منه.

وللنحاة ثلاثة أوجه في تخريج لغة (أكلوني البراغيث) ذكر الشارح منها وجهين، والثالث: أن يكون (أقاربه) هنا مبتدأ، و(يعصرن) خبره تقدَّم عليه. تنظر تخريجات النحاة لهذه اللغة في: الكتاب ٤٠/٢-٤١، وعلل النحو ص٢٧٣، والتبصرة والتذكرة ١٠٨/١، وأمالي ابن الشجري ٢٠١/١-٢٠٣، والمصباح ٧٩١/١.

[باب زيادة التاء]

قَالَ أَبُو عَلي: "**بَابُ زِيَادَةِ التَّاء، التَّاءُ تَكثُرُ زَائدَةً فِي (تَفْعِيلٍ) مَصْدَرِ (فَعَّلَ)، و(تَفَعُّلٍ) مَصْدَرِ (تَفَعَّل)**"[1].

قَالَ الشَّارِحُ: إنَّمَا دَخلتِ التَّاءُ فِي حُروفِ الزيَادَةِ لِمَا فيهَا مِنَ اللينِ بالـهَمْسِ وَالتَّفشي، وَبذلكَ تُشْبه حُرُوفَ المَدِّ، وَقَدْ زِيدَتْ أَوَّلاً وَآخِرًا، وَفِي الأَفْعَالِ وَالأَسْمَاءِ وَالحرُوفِ[2].

فَزيادَتُهَا فِي الأفْعَال أَوَّلاً للخِطَابِ نَحْو: أَنْتَ تَفْعَلُ، وَللتأنيث[3] نَحْو: هي تَفْعَل، وَهُمَا تَفْعَلان، فَأَمَّا (تَفْعَلين) فَللخِطَابِ وَالياء[4] للتَّأنيثِ، وَأَمَّا (هُنَّ يَفْعَلنَ) فَالنُّونُ فيه[5] عَلامَةُ التَّأنيثِ، وَاليَاءُ[6] للغَائبِ.

وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الأَسْمَاءِ أَوَّلاً فَفِي المصَادِرِ وَالأَسْمَاءِ، فَالمصَادرُ نَحْو: ضَرَّبَ تَضْرِيبًا، وَقَطَّعَ تَقْطِيعًا، وَالتَّاءُ عِوضٌ مِنَ التَّشْدِيدِ الكائنِ فِي الفِعْلِ، وَكذلكَ التَّاءُ فِي (التَّضْرَابِ) وَ(التَّسْيارِ)[7] وَ(التَّضَارُبِ) وَ(التَّرَامِي).

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤١، و(مرجان) ص٥٦٧.

(٢) تنظر مواضع زيادة التاء في: الكتاب ٢٣٤/٤، والمقتضب ١٩٨/١، والأصول ٢٤١/٣، والمنصف ١٣٩/١، وشرح الملوكي ص١٨٧، وشرح الشافية ٣٧٨/٢.

(٣) الأصل: والتاء.

(٤) الأصل: والتاء.

(٥) (فيه) ساقط من: ب.

(٦) الأصل: والتاء.

وَأَمَّا الأَسْمَاء فنَحْو: التِّجْفَافِ -بكَسْرِ التَّاءِ- [و{هو}[٨] ما تُلبَسه الفَرَس؛ لأنه من معنى الجَفَاف][٩]. وَكذلكَ / (التِّمْسَاحُ) و(التِّمْثَالُ) مِنَ (المَسْحِ) وَ(المِثْلِ). ٢٨٦/أ

وَمِنْ ذَلكَ التَّاءُ فِي (تُرْتَب)[١]، وَفيه ثَلاثُ لُغَاتٍ[٢]: ضَمُّ التَّائينِ، وَفَتْحُ الأولى وَضَمُّ الثَّانيةِ، و[٣]بالعَكْسِ، وَيَدُلُّ عَلى زيَادَةِ الأولى شَيئانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّكَ إذَا فَتَحْتَ التَّاءَ[٤] وَجَعْلتَهَا أَصْلاً كانَ عَلى (فَعْلُلٍ) و(فُعْلَلٍ)، وَكَلاهُمَا لا نَظيرَ له[٥].

وَالثَّاني: أنَّه مِنَ الشَّيء الرَّاتِبِ، وَإذَا ثَبتتِ[٦] الزيَادَة فِي اللُّغَتينِ الأوَليينِ كَانْت فِي الثَّالثَةِ زَائدَة؛ لأنَّ المعْنَى وَاحِدٌ.

وَمِنْ ذَلكَ (تَتْفُل)، فيه ثَلاثُ لُغَاتٍ أَيْضًا[٧]: ضَمُّ التَّاءِ [والفاء][٨]، وَفَتْحُ الفَاءِ، وَعَكسُ ذَلكَ، وَالأُولى زَائدَةٌ لوَجْهينِ:

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ النَّظيرِ، فَلَزِمَ[٩] أنْ يَكونَ فِي اللُّغَةِ الثَّالثةِ كَذلكَ.

---

(٧) (التِّسيار) استوضحت من: ب.

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) تكملة من: ب.

(١) (تُرْتَب) على وزن (تُفْعَل). ينظر: الكتاب ٢٧٠/٤، والأصول ٢٠٦/٣، وسفر السعادة ١٧٨/١.

(٢) تنظر اللغات الثلاث في: الكتاب ١٩٦/٣، والمحكم ٤٨٢/٩، واللباب ٢٦٨/٢.

(٣) (و) ساقط من: ب.

(٤) الأصل: إذ فتحت التاء أو الراء. ولا وجه له؛ لأن الراء ساكنة دائمًا، والتي تفتح التاء الأولى أو الثانية.

(٥) عند سيبويه، والأخفش أثبت (فُعْلَل) نحو: جُخْدَب، وجُنْدَب. وسبق هذا في ص٣٣٧.

(٦) الأصل: ثبت.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٧٠/٤-٢٧١، وذكر غيره في (تتفل) سبع لغات؛ فزاد على ما ذكره الشارح: تَتْفَل، وتِتْفِل، وتِتْفَل، وتُفَّل. ينظر: المحكم ٤٩٠/٩، واللسان ٧٧/١١، والقاموس ص١٢٥٤ (تفل).

(٨) تكملة من: ب.

(٩) ب: فيلزم.

وَالثَّاني: أنَّه مِنْ مَعْنَى (التَّفْلِ) وَهْوَ البَصْقُ، وَ(التَّتْفُل) وَلَدُ الثَّعلبِ، فَكأنَّه لِسُرعةِ جَرْيِهِ يَقْذِفُهُ كَقَذْفِ البُصَاقِ، أو لأنَّه رَقِيقُ الجرْيِ كَرِقَّةِ البُصَاقِ[١٠].

وَمِنْ ذَلكَ (تُدْرَأ)[١] -بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ- وَ[٢] هْوَ مِنْ مَعْنَى (الدَّرْءِ)، وَهْوَ الدَّفْعِ، فَهْي زَائدَةٌ لِذَلكَ، وَلِعَدَمِ النَّظيرِ.

وَمِنْ ذَلكَ قَولُهُم: (تِنْبَالٌ) وَهْوَ القَصِيرُ، وَالتَّاءُ زَائدَةٌ؛ لأنَّه مِنْ مَعْنَى (النَّبَلِ)[٣] لِقِصَرِهِ[٤]، وَقِيلَ: التَّاءُ أَصْلٌ وَالنُّونُ زَائدَةٌ[٥]؛ لأنَّه مِنَ (التَّبْلِ) وَهْوَ الانْقِطَاعُ، فَالقَصِيرُ قِطْعَةٌ مِنَ الطَّويلِ.

وَمِنْ ذَلكَ (التَّنْبِيتُ)[٦] بفَتْحِ التَّاءِ، فَالأولى زَائدَةٌ لوَجْهينِ:

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ النَّظيرِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ مِثْل: قَنْدِيلٍ، بفَتْحِ القَافِ.

---

(١٠) (أو لأنه رقيق الجري كرقة البصاق) ساقط من: ب.

(١) تُدْرَأ: اسم موضوع للدَّفع. ينظر: الصحاح ٤٩/١ (درأ).

و(تُدْرَأ) على وزن (تُفْعَل). ينظر: الكتاب ٢٧٠/٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢١٣.

(٢) (و) ساقط من: ب.

(٣) النَّبَلُ: من الأضداد، وهو العِظام والصِّغار من الحجارة والإبل والناس وغيرهم. ينظر: الأضداد لابن الأنباري ص٩٢، واللسان ٦٤٠/١١-٦٤١ (نبل).

(٤) هذا قول ثعلب، وتابعه كثير من اللغويين. ينظر: العين ١٤٧/٨، وجمهرة اللغة ١٢٠٥/٢، والإمتاع والمؤانسة ٣/٢، وتهذيب اللغة ٢٥٩/١٥، وأبنية الأسماء والأفعال ص١٥٧، والممتع ٢٧٥/١، والارتشاف ٢١٤/١، والمزهر ٨٤/٢، ٩٢، ١٣٨.

وعند سيبويه ٣١٨/٤ التاء أصلية؛ فاللفظ رباعيّ، على وزن (فِعْلال). ينظر الخلاف في: المخصص ٧٢/٢، وشرح الشافية ٣٤٥/٢، واللسان ٦٤٢/١١، والتاج ٨٤/٢٨ (نبل)، ومنهج الكوفيين في الصرف ٣١٧/١.

(٥) لم أقف على هذا القول.

(٦) ب: النبت.

والتَّنْبِيتُ: فسيلُ النَّخل. وقيل: النبات على وجه الأرض. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٦٩، وشرح أبنية سيبويه ص٥٥، وسفر السعادة ١٨٤/١.

و(التَّنْبِيتُ) على وزن (تَفْعِيل). ينظر: الكتاب ٢٧١/٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢١٣.

وَالثَّاني: أنَّه من (النَّبْتِ)؛ لأنَّه نَبْتٌ، فَهْوَ كالـمَصَادِرِ سُمِّي به.

وَمِنْ ذَلكَ (تَنْضُبٌ)[7]، التَّاءُ فيه زَائدَةٌ لوَجْهين:

أَحَدُهُمَا: عَدَمُ النَّظيرِ؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ مِثْل: جَعْفُر.

/ وَالثَّاني: هُو مِنْ مَعْنَى نُضُوبِ المَاءِ، وَهَذا الشَّجَرُ دَقيقٌ صَلْبٌ يَابِسٌ فَكأنَّه نَضَبَ عَنْه المَاءِ، وَلَهُم شَجَرٌ آخرُ يُسَمَّى (الشَّوْحَطُ) فَكأنَّ الماءَ شَحَطَ عنه. ٢٨٦/ب

وَفِي[1] (تَوْلَجٍ) فِي أَحَدِ الوَجْهين[2]، وَذَلك أنَّه مِنَ (الوُلُوجِ)، فَإنْ جَعْلتَهُ (فَوْعَلاً) كَانَتِ التَّاءُ بَدَلاً مِنَ الوَاوِ، وَالوَاوُ الثَّانيَةُ زَائدَةٌ، [وإن جعلتها زائدة][3] كَانَ وَزنُهُ (تَفْعَلاً)، وَقَدْ قَالُوا: دَوْلَجٌ[4]، فَأَبْدَلُوا الدَّالَ مِنَ التَّاءِ.

وَأمَّا زيَادَتُها آخِرًا فَقَدْ جَاءتْ فِي الأَسْمَاءِ وَالأفْعَالِ وَالحرُوفِ، فَالأسْماء نَحْو: نَاقَةٌ تَرَبُوتٌ[5]، التَّاءُ الأخِيرَةُ زَائدَةٌ[6] لأنَّه مِنْ مَعْنَى (التُّرابِ). وَقِيلَ: التَّاءُ الأولى بَدَلٌ مِنَ الدَّالِ لقَوْلهُم فِي مَعْنَاه: نَاقَةٌ مُدَرَّبَةٌ، مِنَ (الدُّرْبَة)[7]، وَلكَثْرَةِ (فَعَلُوت).

وَمَنْ ذَلكَ (العَنْكَبوتُ) لِقَولهِم فِي مَعْنَاه: العَنْكباءُ، وَفِي جَمْعِه (عَنَاكِبٌ)[8].

---

(٧) (تَنْضُب) على وزن (تَفْعُل). ينظر: الكتاب ٢٣٧/٤، والأصول ٢٤٢/٣، وأبنية كتاب سيبويه ص٢١٣.

(١) الأصل: ومن.

(٢) تنظر: ص٣٨٦ ح ٢.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣٣/٤، والإبدال لابن السكيت ص١٠٣، والأصول ٢٦٩/٣، وجمهرة اللغة ٤٩٤/١، والإبدال لأبي الطيب ١٠١/١، وسر الصناعة ١٠٤/١، ١٨٧.

(٥) ناقةٌ تَرَبُوتٌ: ذَلُولٌ، وقيل: الخيار الفارهة. ينظر: الكتاب ٢٧٢/٤، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٤١، وشرح أبنية سيبويه ص٥٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٧٢/٤، والأصول ٢٠٧/٣.

(٧) ينظر: الأصول ٢٤٢/٣، والتكملة ص٢٤١، وسر الصناعة ١٥٧/١، والمحكم ٣١٠/٩، ٤٨٠، والمخصص ١٢١/٧، وشرح الشافية ٢٤٦/٢.

(٨) بسط الشارح القول في زيادة التاء والواو في (عنكبوت) في ص٢٣٢-٢٣٤.

وَمِنْ ذَلِكَ (الرَّغَبوتُ) وَ(الرَّهَبوتُ) وَ(المَلَكُوتُ) وَ(الرَّحَمُوتُ)[٩]، مِنْ مَعْنَى (الرَّغْبَةِ) وَ(الرَّهْبَةِ) وَ(المُلْكِ) وَ(الرَّحْمَةِ).

وَقَدْ زيدَتِ للتَّأنيثِ، نَحْو: ضَارِبَةٍ، وَتَمْرَةٍ، وَفِي جَمْعِ المؤنَّثِ، نَحْو: تَمْرَاتٍ، وَفِي آخرِ الفِعْلِ، نَحْو: ضَرَبَتْ.

وَزِيدَتْ فِي نَحْو: عِفْرِيتٍ[١]؛ لأنَّه مِنَ (العِفْرِ) وَهْوَ التُّرَابُ.

وَقَالُوا: سَنْبَتَةٌ[٢]، فَالتَّاءُ الأولَى زَائدَةٌ؛ [لأنَّهم قالوا: سَنْبَةٌ من الدهر، فجعلوها للتأنيث، فلمَّا قَالُوا: سنبتة كانت الأولى زائدة][٣] وَالثَّانيةُ للتَّأنيثِ.

وَقَدْ زِيدَتْ فِي بَعْضِ الحرُوفِ، نَحْو: رُبَّتَ، وَثُمَّتَ، وَفِي (لاتَ)[٤]، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلكَ فِي (إعْرَابُ القُرْآنِ)[٥].

---

(٩) كلها على وزن (فَعَلُوت). ينظر: الكتاب ٢٧٢/٤، ٣١٦، والأصول ٢٠٧/٣، ٢٤٢.

(١) (عِفْرِيت) على وزن (فِعْلِيت). ينظر: الكتاب ٢٦٩/٤، والأصول ٢٠٤/٣-٢٠٥.

(٢) السَّنْبَتَةُ: الساعة من الزمن. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٦٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢١٨.

و(سَنْبَتَةٌ) على وزن (فَعْلَتَةٌ). ينظر: الكتاب ٢٧٢/٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢١٥.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ما ذكره الشارح من زيادة التاء في (لات) هو رأي الجمهور. تنظر الأقوال في أصل (لات) في: الجنى الداني ص٤٨٥، ومغني اللبيب ص٣٣٤.

(٥) ٧٧٦/٢، ١٠٩٧.

[باب زيادة الهاء]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ زيَادَةِ الهَاءِ، الهَاءُ تُزَادُ فِي الوَقْفِ نَحْو: كِتَابِيهْ، وَحِسَابِيَهْ، وَكَيْفَهْ، وَلِمَهْ، وَمُسْلِمُونَهْ"[1].

قَالَ الشَّارِحُ: الهَاءُ تشبهُ حروفَ المَدِّ لِخَفَائهَا وَخِفتهَا، وَقَدْ زيدَتْ[2] أولاً / فِي (هِرْكَوْلَةٍ)[3] فِي قَول الخليل[4]، وَوَزْنُهَا (هِفعَوْلَةٌ)؛ لأنه أخَذه مِنْ قولِهِم: رَكَلَتِ المرأةُ إذا مَشَتْ مَشْيًا مُثْقَلاً، قالوا: وَهي المرأةُ العَظيمَةُ الأَورَاكِ. ٢٨٧/أ

وَقالوا: (هِبْلَعٌ) وَ(هِجْرَعٌ) مِنَ (البَلْعِ) وَ(الجَرَعِ)[5]، فَهْوَ (هِفْعَلٌ)[6]. وَقَالَ غَيْرُ الخليل: الهَاءُ فِي هَذه الأمثلةِ أَصْلٌ[7]، وَمُقَاربتُهَا لِلأصُولِ الثُّلاثيةِ لا تُوجبُ زِيَادتَهَا كمَا فِي (سِبَطْرٍ)

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٢، وفي (مرجان) ص٥٦٨: "... والهاء تزاد...".

(٢) تنظر مواضع زيادة الهاء في: الكتاب ٢٣٦/٤، والمقتضب ١٩٨/١، والأصول ٢٣٦/٣، وشرح الملوكي ص١٩٨، وشرح الشافية ٣٨٢/٢.

(٣) ب: كرهولة.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٥٦٩/٢، والمنصف ٢٥/١، وشرح التصريف ص٢٧٨، واللباب ٢٧٣/٢، وشرح المفصل ٥/١٠، والملوكي ص١٩٨.

(٥) الجَرَع: الرملة السهلة المستوية. ينظر: اللسان ٤٦/٨ (جرع).

(٦) نسب الشارح هذا القول إلى الخليل –كما ترى– وهو كذلك في شرح المفصل ٥/١٠، ونسبه آخرون إلى الأخفش. ينظر: سر الصناعة ٥٦٩/٢، والمفصل ص٣٥٩، والممتع ٢١٩/١، وسفر السعادة ٤٨٤/١. فلعلَّ الأخفش وافق الخليل في ذلك.

(٧) هذا قول الجمهور، فوزنها عندهم (فِعْلَل). ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، وأدب الكاتب ص٥٩٤، والمقتضب ٢٠٤/١، ١٠٦/٢، والأصول ١٨٣/٣، والتكملة ص٢٢٩، والمنصف ٢٦/١.

وَ(دِمَثْرٍ)، فَإِنَّهُمَا فِي المعْنَى مِثْل: سَبِطٍ وَدَمِثٍ، وَلَيْسَتِ الرَّاءُ فيه زَائدَةً، وَهَذا غَيْرُ دَافِعٍ لقَوْلِ الخليل، لأمرين[٨]:

أحَدُهُمَا: أنَّ الرَّاءَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَة، وَالهَاءُ منها.

وَالثَّاني: أنَّ الهَاءَ تَسْقُطُ فِي الاشتقَاقِ وَمَعْنَى الاشتقَاقِ صَحِيحٌ، وَهْوَ أَقْوَى الأدِلَّة عَلى الزِّيادَة.

وَأمَّا الهَاءُ فِي (أَهْرَاق)[١] فَزائدَةٌ لأنَّ أَصْلَ الكلمَة مِنْ (رَاقَ يَرِيقُ)، أو (رَاقَ يَرُوقُ)[٢]، وَالأصْلُ[٣] أنَّ تَقُولَ: أَرَاقَ الماءَ؛ فتعديه بالهمْزَةِ، فَإذَا جَاءَ بالهَاءِ بَعْدَ الهمْزَةِ كانَتِ الهَاءُ زَائدَةً، وَقَالُوا فِي المستقْبَلِ: أُهَرِيقُ، فَجَمعُوا بينهُمَا أَيْضًا، وَأَصْلُه: أُهَرْيِقُ، فَنُقلتْ كسرةُ الياء إلى الرَّاء، وَبَقِيت منه الهَاء عَلى حرَكتهَا. وَقِيلِ: زيدَتِ الهَاءُ عِوَضًا مِنْ ذَهَابِ حركة اليَاء، وَفيه كلامٌ سَيأتِي ذكره[٤].

---

(٨) الأصل: لقولين.

ينظر الأمرين في: المنصف ١/٢٥-٢٦.

(١) في (أهراق) ثلاث لغات: أَرَاقَ، وهَرَاقَ، وأَهْرَاقَ. ينظر: شرح السيرافي للكتاب (مطبوع) ٨٥/٢، واللسان ١٣٥/١٠ (روق).

وينظر الحديث عن (أهراق) في: الكتاب ٢٨٥/٤، والأصول ٢٢٨/٣، وشرح السيرافي للكتاب (مطبوع) ٨٥/٢، وسر الصناعة ٢٠١، والانتخاب ٢٧٧/٤، واللباب ٢٧٤/٢.

(٢) قال ابن جني: "والواو عندي أقيس لأمرين، أحدهما: أنَّ كون عين الفعل واوا أكثر من كونها ياءً فيما اعتلت عينه، والآخر: أنَّ الماء إذا أُهْرِيقَ ظهر جَوهرُه وصفاؤه فَرَاقَ رَائيه يَرُوقه، فهذا أيضًا يُقوّي كون العينِ منه واوًا". سر الصناعة ٢٠١/١.

(٣) ب: فالأصل.

(٤) ص٤٦٩.

وَقَدْ زِيدَتِ الهَاءُ ثَالثةً فِي (أُمَّهَاتٍ)(٥)، وَالأصْلُ (أُمَّاتٌ)(٦)، وَجَعلُوا الزِّيَادَةَ هُنَا فَرْقًا بَيْنَ أُمَّهَاتِ بَنِي آدم وَأمهات البَهَائمِ(٧)، وَقَدْ استعملهَا قَوْمٌ فيهُمَا، وَحَذَفَهَا آخَرُون مِنْ أُمَّهَاتِ بني آدم. وَمنه قَوْلُهُم:

فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكَا(٨)

وَذَهَبَ قَوْمٌ(١) إلى أنَّ الهَاءَ فِي (أَمَّهَات) أَصْلٌ(٢)، وَذَهَبَ / إلى أنَّه(٣) مِنَ (الأمَهِ) وَهْوَ (النَّسْيانُ)، وَذَلك أنَّ الأمَّ(٤) تَنْسَى كُلَّ شَيء بسَبَبِ لَهْوِهَا بوَلَدِهَا. وَقِيلَ: يَكونُ ذَلكَ مِنَ الأضْدَادِ(٥)، وَفِي هَذا بُعْدٌ مِنْ جِهَتينِ: ٢٨٧/ب

---

(٥) (أُمَّهَات) على وزن (فُعْلَهات). ينظر: الأصول ٣/٣٣٦، وسر الصناعة ٢/٥٦٣، ورصف المباني ص٤٦٥.

(٦) الأصل: أم.

(٧) ينظر: المقتضب ٣/١٦٩، وتهذيب اللغة ٦/٢٥١،

(٨) هذا عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ =

= نُسب إلى مروان بن الحكم في شرح شواهد شرح الشافية ص٣٠٨، وهو أبو عبد الملك مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أُميَّة القرشي، ابن عمّ عثمان ﷺ وكاتبه في خلافته، ولد بعد الهجرة بسنتين، وشهد الجمل مع عائشة، ثم صفين مع معاوية، ثم ولي إمرة المدينة لمعاوية، ولما استوثق له ملك الشام بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية توجه إلى مصر فاستولى عليها، توفي سنة خمس وستين، ومدة خلافته نصف سنة. تنظر ترجمته في: أسماء المغتالين ٢/١٩١، والإصابة ٦/٢٥٧.

والبيت بلا نسبة في: العين ٨/٤٣٤، وتهذيب اللغة ١٥/٤٥٢، وسر الصناعة ٢/٥٦٤، والمفصل ص٣٥٩، واللباب ٢/٢٧٥، وشرح الملوكي ص٢٠٢، وشرح المفصل ١٠/٣، وشرح الشافية ٢/٣٨٣، ورصف المباني ص٤٦٥.

قال البغدادي في معنى البيت: "وقَبَحَه يَقْبَحُه –بفتح العين فيهما– بمعنى أخزاه وشوهه... وفَرَجَه فَرْجًا –من باب ضرب– لغة في فَرَّجَه تَفريجًا بمعنى كشفه. وصف أمهات المخاطب بنقاء الأعراض، وقال: إذا قَبَحَتْ الأمهاتُ بفجورهنَّ وجوهَ أولادهنَّ عند الناس كشفتَ الظلامَ بضياء أفعالهنَّ، والمراد: طهارتهنَّ عما يُتدنَّس به العِرضُ". شرح شواهد شرح الشافية ص٣٠٨.

(١) (قوم) ساقط من: ب.

(٢) نُسب جواز هذا القول إلى أبي بكر بن السراج في: سر الصناعة ٢/٥٦٤، وقوّاه ابن سيده في المحكم ٤/٣٦٣، وينظر: شرح المفصل ١٠/٤، واللسان ١٣/٤٧٢ (أمه).

أَحَدُهُمَا: أنَّ الـهَاءَ غَيْرُ مُستعمَلةٍ فِي الوَاحدِ البتَّة[1].

وَالثَّاني: أنَّ مَعْنَى النِّسْيانِ فِي الأمِّ[2] بَعيدٌ، وَهْوَ ضِدُّ حَالِهَا، وَلأنَّهُم قَالُوا: أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ، وَقَالُوا فِي التَّصغيرِ: أُمَيمَة، وَهَذا قَاطِعٌ عَلى أنَّ الـهَاءَ غَيْرُ أَصْلٍ.

وَقَدْ زِيدَتْ الـهَاءُ فِي الوَقْفِ نَحْو[3]: ﴿كِتَابِيَهْ﴾[4] وَ﴿حِسَابِيَهْ﴾[5]، وَالعِلَّةُ فِي ذَلك أنَّ الوَقفَ يُذْهبُ حَركَةَ الحَرْفِ، فَإذَا أُرِيدَ الإتْيَانُ بِهَا زَادُوا الـهَاءَ سَاكِنَةً، وَأَثْبَتُوا حَرَكَةَ الحَرْفِ، فَجَمعُوا بَيْنَ الغَرضينِ[6]، وَعَلى هَذا زِيدَتْ فِي النُّدْبةِ، كَقَولِهم: وَازَيْدَاهْ[7]، وَتُسَمَّى هَاءَ السَّكْتِ.

والذي في الأصول ٣٣٦/٣: "...وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول: أُمَّهَةٌ، فإنْ كان هذا صحيحا فإنَّه جعلها (فُعَّلَة)، وألحقها بـ(جُخْدَبٍ)، ومن لم يعترف بـ(جُخْدَبٍ) ولم يَثْبُت عنده أنَّ في كلام العرب (فُعْلَلاً) وجب عليه أنْ يقولَ: (أُمَّهَة) (فُعْلَهَةٌ) كما قال: إنَّ (جُنْدَبًا): (فُنْعَلٌ)، ولم يقلْ: فُعْلَلٌ."

وجاء في العين ٤٣٣/٨: "وتفسير (الأم) في كل معانيها: أمه؛ لأنَّ تأسيسه من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس، ويقول بعضهم في تصغير (أمّ): أُمَيْمَة، والصواب: أُمَيْهَةٌ، تُرد إلى أصل تأسيسها، ومن قال: أُمَيْمَةٌ صَغَّرها على لفظها، وهم الذين يقولون في الجمع: أُمَّاتٌ ".

(٣) ب: أن أصله.

(٤) ب: اللأم.

(٥) لم أجد في كتب الأضداد التي وقفت عليها أن (الأمه) من الأضداد، والذي في الأضداد لابن الأنباري ص٢٦٩ أن (الأُمَّة) حرف من الأضداد، يقال الأُمَّة للواحد الصالح الذي يُؤتمُّ به، ويكون عَلَمًا في الخير، ويقال الأُمَّة للجماعة.

(١) نُقِلت زيادة الهاء في الواحد في قولهم: أمَّهَةٌ، ومنه قوله:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وإلياسُ أبي

ينظر: جمهرة اللغة ١٠٨٤/٢، ١٣٠٨/٣، وأمالي القالي ٣٠١/٢، وتهذيب اللغة ٢٥١/٦، وسر الصناعة ٥٦٤/٢، المفصل ص٣٥٩، وشرح المفصل ٤/١٠، وشرح الشافية ٣٨٢/٢.

وذكر السيوطي في المزهر ١٧٩/١ أن أبا عمرو قال عن هذا الرجز: مصنوع وليس بحجة.

(٢) ب: اللأم.

(٣) ب: في نحو.

(٤) سورة الحاقة، من الآية: ٢٥.

(٥) سورة الحاقة، من الآية: ٢٦.

(٦) ينظر: الكتاب ١٦٣/٤، والمقتضب ٢٤٨/٤، وسر الصناعة ٥٥٥/٢، ٥٦٧، وشرح المفصل ٢/١٠.

وَقَدْ زِيدَتْ عَلى هَذا الوَجْهِ فِي الأَسْمَاءِ المبنيَّةِ عَلى الفَتْحِ، كقَولكَ فِي الوَقفِ: كَيْفَهْ؟ وَأَيْنَهْ؟ وَقَالُوا: مُسْلِمُونَهْ، وَيتفكرونه[8]؛ للعِلَّةِ التي ذَكرنَا. وَقالُوا: لِمَهْ؟ وَمِمَّهْ[9]؟ فزَادُوا الـهَاءَ لبيانِ حَركةِ الميمِ، وَذَلكَ أنَّ الأصْلَ: (مَا) بألفٍ، وَلكنَّهُم حَذَفوهَا للفَرْقِ بَيْن (مَا)[10] الاسْتفهَامِيَّةِ وَالخَبَرِيَّةِ، وَبَقيتْ فَتحَةُ الميمِ دَليلاً عَلى الألفِ الـمَحذُوفَةِ، فَإذَا وَقفُوا لَمْ يَحْذفُوا الفَتْحة لئلا يَبْطُلَ دَليلُ المحذُوفِ، فَأبقُوا الحرَكةَ وَزَادُوا الـهَاءَ سَاكنةً ليقَعَ الوَقْفُ عَليها[1]، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَرُدُّ الألِفَ فِي الاستفهَامِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[2]

وَإذَا كانَ الفِعْلُ مُعتلَّ الفَاءِ وَاللامِ مثل: وَفَى، ووَقَى، ووَعَى / وَأَمَرْتَ به زدتَ الـهَاءَ فِي آخِرِه، كقَولكَ: فِهْ، وقِهْ، وعِهْ، وَإنَّمَا فَعَلوا ذَلكَ لئلا تَبْقى الكلمَةُ عَلى حَرْفٍ وَاحدٍ، فَإنْ حَرَّكوه ٢٨٨/أ

(٧) ينظر: الكتاب ٤/١٦٥-١٦٦، والأصول ٣/٢٣٦، والأزهية ص٢٥٥، ورصف المباني ص٤٦٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٦١، والأصول ٢/٣٧٤، وشرح الكافية ٤/٤٩٩.

(٩) الأصل: مهمه.

(١٠) (ما) ساقط من: ب.

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٦٤، والأصول ٢/٣٨١.

(٢) البيت من شواهد التكملة ص٢٧، من الوافر، لحسان بن ثابت ﷺ في ديوانه ص٣٢٤ من قصيدة داليَّة يهجو فيها بني عابد بن عمرو بن مخزوم، ورواية الديوان:

فَفِيمَ يَقُولُ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وهو له في: المحتسب ٢/٣٤٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٨٢، والمصباح ١/٦٣٦، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧١، واللسان ١٢/٤٩٧ (قوم)، ومغني اللبيب ص٣٩٤، والخزانة ٦/٩٩، وشرح أبيات المغني ٥/٢١٧، وشرح شواهد شرح الشافية ص٢٢٤، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٢، والحجة ٢/٣١٧، وشرح التصريف ص٢٧٧، والبيان ٢/٢٩٣، وإعراب الحديث ص١٩٢، ٢٧٥، وشرح الكافية ٣/٥٠.

(على) في قوله: (على ما قام) تعليلية، أي: لأجل أيِّ شيء. والدَمَانُ كالرماد وزنًا ومعنى. جعل شاتمه كالخنزير، تأكيدًا للؤمه؛ إذ الخنزير سيء المنظر والمخبر؛ لأكله العَذِرات والأقذار وغيرها، وكثيرًا ما يتلطخ بالطين والحمأ. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٨٤، والخزانة ٦/١٠٢.

فِي الوَقفِ كان خِلافَ الأصْلِ[٣]، وَإنْ سَكَّنوهُ لَمْ يُتَصوَّر؛ لاستحَالةِ الابتدَاء بالسَّاكنِ، فَزَادُوا الـهَاءَ ليتخلَّصُوا مِنْ ذَلكَ[٤].

قَالَ أبو عَلي: "وَزيدَتِ السِّينُ فِي (اسْتَفْعَلَ) ..."[٥] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: السِّينُ لتفَشِّيهَا وَمُمَازَجةِ الصَّفيرِ لَهَا يقرِّبُهَا مِنْ حَرفِ المدِّ، إلا أنَّ ذَلكَ شَبَهٌ ضَعيفٌ، وَبِحَسبِ ذَلك قَلَّتْ زيادتُهَا ، وَقَدْ زِيدَتْ فِي

مَوضعينِ[١]:

أَحدُهُمَا: (اسْتَفْعَلَ) وَبَابُهُ وَمَا تَصرَّف منه، وَلَهَا مَعَانٍ قَدْ ذَكرناهَا[٢] فِي غَيْرِ هَذا الموْضعِ[٣].

وَالثَّاني: فِي (اسْطَاعَ)، وَفِي هَذه الكلمَةِ أَرْبعُ لُغَاتٍ[٤]:

أَحَدُهَا: جَعْلُ الهمْزةِ هَمْزَةَ وَصْلٍ، وَأَصْلُهَا (اسْتَطَاعَ)، فَحَذفَ التَّاءَ تَخْفيفًا[٥].

وَالثَّاني: (اسْتَطَاعَ)[٦] عَلى الأصْلِ.

وَالثَّالثُ: (اسْتَاعَ) بقَلْبِ الطَّاءِ تَاءً.

وَالرَّابعُ: (أَسْطَاعَ) بقَطْعِ الهمْزَة وَفَتْحهَا، وَأصْلُه (أَطَاعَ)، وَيَدُلُّ عَلى ذَلك شيئانِ[٧]:

---

(٣) ب: كان على خلاف الأصل.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١٥٩-١٦٠، والأزهية ص٢٥٥، وشرح الشافية ٢/٢٩٦.

(٥) التكملة (فرهود) ص٢٤٢، و(مرجان) ص٥٦٨.

(١) تنظر مواضع زيادة السين في: الكتاب ٤/٢٣٧، والمقتضب ١/١٩٨، والأصول ٣/٢٤٣، وشرح الملوكي ص٢٠٦، وشرح الشافية ٢/٣٧٩.

(٢) ب: ذكرناه.

(٣) في ص٢٩٢.

(٤) تنظر اللغات في: شرح السيرافي للكتاب (مطبوع) ٢/٨٢، والنكت ١/١٣١، واللباب ٢/٢٧٧، وشرح الملوكي ص٢٠٨.

(٥) ينظر: العين ٢/٢١٠، والمحكم ٢/٣١٢، والمخصص ٢/٩٠.

(٦) ب: اسطاع.

(٧) ينظر: اللباب ٢/٢٧٨.

أَحَدُهُمَا: قَطْعُ الهمْزَةِ كَمَا تقطع[٨] فِي (أَطَاعَ).

وَالثَّانِي: ضَمُّ اليَاءِ فِي المضَارِعِ، قَالُوا: يُسْطِيعُ[٩]، مَثْل (يُطِيعُ).

فَأمَّا السينُ فزِيدَتْ عِوَضًا مِنْ ذَهابِ الحركةِ مِنَ الوَاوِ؛ لأنَّ أَصْله (أَطْوَعَ)[١٠]، وَكانتِ الزيَادَةُ مُنبِّهَةً عَلى أَنَّ أَصْلَ البَابِ كُلِّه حَركةُ العَيْن، نَحْو: أَقَامَ، وَأَعَانَ، وَهَذا لا يَلزَمُ اطِّرَادُه، ألا تَرى أنَّ الوَاوَ صَحَّتْ فِي (القَوَدِ) وَ(الأَوَدِ) و(اسْتَحْوَذَ) تنبيهًا عَلى الأَصْلِ، وَلَمْ يَطَّرِدَ.

وَ[١] قال أبو العباس المبرد: هَذَا خَطَأٌ؛ لأنَّ / حَركةَ الوَاوِ قَدْ نُقلتْ إلى الطَّاءِ، فَهْي مَوجودَةٌ، وَالموجُودُ لا يُعوَّضُ منه[٢]. ٢٨٨/ب

وَالجوابُ: أنَّ هَذا خَطَأ منه؛ لأنَّ صَاحبَ الكتابَ لا يَجْعلُ السِّينَ عَوِضًا مِنَ الحركةِ نَفْسِهَا، بَلْ مِن الحرَكةِ الكائنَةِ فِي الوَاوِ؛ لأنَّ الشيء إذَا نُقِلَ مِنْ مَوضعِه فَقَد غُيِّرَ، فَالسينُ عِوَضٌ مِنْ تَغييرِ مَوضعِ الحرَكةِ لا مِنْ نَفْسِ الحرَكةِ[٣]. وَقَالَ قَومٌ[٤]: السِّينُ عِوَضٌ مِنْ تَعريضِ العَيْنِ للحَذْفِ، وَذَلكَ أنَّهَا لَمَّا[٥] أُبْدلتْ أَلِفًا تَعرَّضتْ للحَذْفِ فِي[٦] نَحْو: أَطَعْتُ، وَأَطِعْ.

---

(٨) ب: يقطع.

(٩) ب: يستطيع.

(١٠) هذا رأي سيبويه. ينظر: الكتاب ٢٥/١، ٢٨٥/٤، ٤٨٣، وشرح السيرافي للكتاب (مطبوع) ٨٣/٢، وسر الصناعة ١٩٩/١، والمخصص ٩٠/٢، وشرح الملوكي ص٢٠٧، والممتع ٢٢٤/١.

(١) (و) ساقط من: ب.

(٢) ينظر رأي المبرد في: الانتصار لسيبويه ص٢٧٠، وسر الصناعة ١٩٩/١، وشرح الملوكي ص٢٠٧، والممتع ٢٢٤/١، وشرح الشافية ٣٨٠/٢.

(٣) هذا جواب ابن ولاد والسيرافي عن سيبويه. ينظر: الانتصار لسيبويه ص٢٧١، وشرح السيرافي للكتاب (مطبوع) ٨٣/٢.

(٤) منهم ابن جني في سر الصناعة ٢٠٠/١.

(٥) الأصل:إنما.

(٦) ب: من.

وَقَالَ الفَرَّاء: أَصْلُها (اسْتَطَعْتُ)، فَلَمَّا حُذفتِ التَّاءُ[٧] غُيِّرَتِ الهمْزَةُ بأنْ قُطِعتْ وَفُتِحَتْ لِيدُلَّ التَّغييرُ عَلى التَّغييرِ[٨]. وَفِي هَذا بُعْدٌ؛ إذْ كانَ زيَادَةً فِي التَّغييرِ، وَمُخَالفًا لبَابِ هَذه الأبْنِيةِ، وَجَعْلُهَا عِوَضًا أَشْبَهُ بالأصولِ، وَأَبعَدُ مِنَ التَّغييرِ المَحْضِ.

وَقَدْ زَادَ بَعضُ العَربِ السِّينَ فِي الوَقْفِ [بعد كاف الخطاب][٩]، كقَولكَ: أَكْرَمْتُكِس ورَأَيْتُكِس[١]، وَتُسَمَّى: كَسْكَسَةُ قَيْسٍ[٢].

قَالَ أَبُو علي: "وَقَدْ زِيدَتِ اللامُ فِي ذَلكَ وَهُنَالكَ ..."[٣] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الدَّلالةُ عَلى أنَّ اللامَ هُنَا زَائدَةٌ[٤] أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّهَا تُحْذَفُ فِي قَولكَ: ذَاكَ.

وَالثَّاني: أنَّ (ذَا) اسْمُ إشَارَةٍ، وَالكافُ للخطَابِ، وَاللام لا مَعْنَى لَهَا.

وَقَدْ قِيلَ: زِيدَتْ عِوَضًا مِنَ الهَاءِ فِي (هذاك)، يُقَالُ: هَذَاك، وَهَذا، وَذَلك[٥]، وَلا يُقَالُ: هَذالك.

---

(٧) الأصل: الياء.

(٨) ينظر رأي الفراء في: أدب الكاتب ص٦٠٧، وسر الصناعة ٢٠٠/١، والانتخاب ٥٨٤/٤، والممتع ٢٢٦/١، وشرح الشافية ٣٨٠/٢.

(٩) تكملة من: ب.

(١) خُصت بذلك كاف المؤنث؛ لتظهر كسرة الكاف، فيؤَكَّد التأنيث. ينظر: الكتاب ١٩٩/٤، والكامل ٧٦٥/٢-٧٦٦، وسر الصناعة ٢٠٢/١، ٢٣٠، وشرح الكافية ٥٠٢/٤.

(٢) نُسبت الكسكسة لأكثر من قبيلة من قبائل معد بن عدنان. ينظر إحصاء هذه القبائل في: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص٢٥٣.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٤٢، و(مرجان) ص٥٦٨.

(٤) تنظر مواضع زيادة اللام في: الكتاب ٢٣٧/٤، والمقتضب ١٩٨/١، والأصول ٢٤٣/٣، والمنصف ١٦٥/١، وشرح الملوكي ص٢٠٩، وشرح الشافية ٣٨١/٢.

(٥) ب: وذلك باطل. ولا وجه لهذه الزيادة.

وَقِيلَ: زِيدَت لتَدُلَّ عَلى بُعْدِ المشَارِ إليه، وَمِثْله: تِلكَ، وَالأَصْلُ: تِيكَ، فَلمَّا زَادُوا اللامَ حُذفتِ اليَاءُ لئلا يَلتقِي سَاكنَانِ. وَقَالوا: أُولالك، وألاَّك[٦] -بالتَّشديدِ- وَاللامُ الثَّانيةُ[٧] زَائدَةٌ البَتَّةَ.

وَقَالُوا فِي (عَبْد) : عَبْدَلٌ، وَهْوَ اسْمُ شَاعِرٍ[٨]، وَفِي (الأَفْحَجِ)[٩]: فَحْجَلٌ، وَفِي (زَيْد): / زَيْدَلٌ. وَكُلُّ ذَلك قَليلٌ جِدًّا، وَالقِيَاسُ يَأبَى زِيادَتَهَا لبُعدِهَا مِنْ حُروفِ الزِّيَادَةِ[١]. ٢٨٩/أ

وَأمَّا (هَيْقَلٌ) -وَهْوَ ذَكرُ النَّعَامِ- فَفيهِ وَجْهَان[٢]:

أَحَدُهُمَا: هي أَصْلٌ، وَاليَاءُ زَائدَةٌ؛ لقَوْلِهِم فِي مَعْنَاه: هَقْلٌ.

وَالثَّاني: هِي زَائدَةٌ وَاليَاءُ أَصْلٌ؛ لِقَوْلِهِم فِي مَعْنَاه: هَيْقٌ.

وَأمَّا (فَيْشَلَةٌ)[٣] فَاللامُ فيه زَائدَةٌ؛ لِقولِهِم فِي الجمْعِ: فَيْشٌ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيدٌ[٤]: هي أَصْلٌ وَاليَاءُ زَائدَةٌ؛ لقَولِهِم[٥]: تَفَشَّلَ الماءُ إذَا سَالَ[٦]. وَيَجُوزُ أنْ يَكونَ مِنَ (الفَشَلِ)، وَهْوَ الضَّعْفُ، وَذَلك أنَّ لَحْمَ حَشَفَةِ الذَّكَرِ [ألين][٧] من باقيه.

---

(٦) الأصل: واللاك. ب: واللالك. ولا أصل لها.

(٧) في (أولالك).

(٨) لم أقف على شاعر بهذا الاسم، وإنما وقفت على ابن عبدل، وهو الحكم بن عَبْدَل بن جَبَلة بن عمرو الأسدي الكوفي، شاعر أموي مُجيد هجَّاء خبيث اللسان، كان أعرج أحدب، توفي في نحو سنة مئة. تنظر ترجمته في: كتاب البرصان والعرجان ص٣٢٣، والأغاني ٢/٣٩٦-٤١٨، ومعجم الأدباء ٣/١١٨٥، والأعلام ٢/٢٦٧.

وذكر ابن دريد في الاشتقاق ص٣٢١ شاعرًا آخر اسمه: مَزيد بن عَبْدَل.

(٩) الأفْحَجُ: الذي في رجليه اعوجاج. اللسان ٢/٣٤٠ (فحج).

(١) في اللباب ٢/٢٧٩، وشرح الملوكي ص٢١٠: لبعدها من حروف المد.

واستبعد الجرمي أن تكون اللام من حروف الزيادة لقلة زيادتها. ينظر: شرح الملوكي ص٢١٠، وشرح الشافية ٢/٣٨١.

(٢) ينظر: اللامات ص١٤٥، والتكملة ص٢٤٢، والتخمير ٤/٣٢٢، وشرح الملوكي ص٢١١-٢١٢.

(٣) الفَيْشَلةُ: رأس الذَّكَر. الصحاح ٥/١٧٩٠ (فشل).

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي، كان مقدَّمًا في حفظ اللغة والأنساب وأشعار العرب، وله شعر كثير، وكان يُقال: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء، من تصانيفه: جمهرة اللغة، والاشتقاق، والمقصورة، مات

فَصْلٌ فِيمَا يُزادُ[8] للتَّكريرِ:

وَهْوَ عَلى ثَلاثةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: أنَّ تُكررَ الفَاء وَيَكونُ بينهُمَا فَاصِلٌ، مِثلُ: كَوْكَبٍ، فَهْو (فَوْعَلٌ)، وَلا يَكونُ بغَير فَاصِلٌ؛ لأنَّ حُكمَ المثلينِ إذَا التَقيَا أنْ يُدغَمَ الأول فِي الثَّاني، وَمتى فُعِلَ ذَلكَ لَزِمَ الابتدَاء بالسَّاكنِ، وَهْوَ مُمْتنعٌ، وَأمَّا (دَدَنٌ) فَليسَ مِنَ المكرَّرِ؛ لأنَّ الكلمَةَ بأسْرِهَا ثَلاثةُ أَحْرُفٍ.

وَالضَّرْبُ الثَّاني: أنْ تُكررَ الفَاءُ وَالعَينُ، وَذَلك نَحْو: مَرْمَرِيس، وَهْي الدَّاهيةُ، و(مَرْمَرِيتٌ) وَهي الفَلاةُ القَفْرُ[1]، وَوَزنُه (فَعْفَعِيلٌ)[2].

وَالضَّرْبُ الثَّالثُ: أنْ تُكررَ[3] العينُ بفصلٍ وَبغيرِ فَصْلٍ، فَمَع الفَصْلِ: (خَفَيْفَدٌ)[4]، فَالفاءُ مُكرَّرةٌ وهي العَيْن، وَمَع غير الفَصْل نَحْو: ضَرَّبَ، وَجُبَّاءٍ، وَهْوَ الجَبانُ.

بغداد سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة وهو ابن ثلاثٍ وتسعين سنة. تنظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١٨٣، ومعجم الأدباء ٢٤٨٩/٦، وإنباه الرواة ٩٢/٣، وبغية الوعاة ٧٦/١.

(٥) ب: في قولهم.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ٨٧٤/٢.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) ب: زاد.

(١) في اللسان ٩٠/٢ (مرت): "والمرمريتُ: الداهيةُ، وقال بعضُهم: إنَّ التَاء بدلٌ من السِّين".

ومن فسَّر (المرمريت) بالفلاة القفر —كالشارح— ابن القبيصي في كتابه (التتمة في التصريف) ص٥٧، وينظر تعليق محققه في الحاشية.

(٢) جاء في الخصائص ٥٣/٢: "...ألا ترى أنَّ تكريرَ الفَاء لم يأتِ به ثَبَت إلا في (مَرْمَرِيسٍ)، وحكى غير صاحب الكتاب أيضا (مَرْمَرِيتٌ)، وليس بالبعيد أن تكونَ التاءُ بدلاً من السين...".

(٣) ب: تكون.

(٤) الخفيفد: الخفيف السريع، يُوصف به الظليم. ويقال فيه: الخفَيْدَدُ؛ على (فَعَيْلَل). ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٩٠، والإبدال لأبي الطيب ٣٨١/١، وتهذيب اللغة ٢٧٥/٧.

و(خَفَيْفَدٌ) على وزن (فَعَيْعَل). ينظر: الكتاب ٢٦٧/٤، والأصول ٢٠٤/٣.

وَأمَّا تَكريرُ اللامِ فَنَحْو: قِرْشَبٍّ، وَعِثْوَلٍّ[5]، فَالباءُ الثَّانيةُ زَائدَةٌ؛ لقَولكَ فِي الجمْعِ: قَرَاشِبٌ، وَعَثَاوِلٌ.

وَأمَّا[6] (صَمَحْمَحٌ) فَالمكرَّرُ فيه العَيْنُ وَاللامُ ، وَوَزنُه: فَعَلْعَلٌ. وَأمَّا (ذُرَحْرَحٌ)[7] فَالراءُ[1] مُكرَّرَةٌ هي[2] وَالعَيْن، وَدَليلُ ذَلك (ذُرَّاحٌ) و(ذُرُّوحٌ).

---

(٥) العِثْوَلُّ: الشيخ الثقيل المسترخي، والعِثْوَلُّ: الكثير الشعر من الرجال. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٠٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٣٠ وشرح أبنية سيبويه ص١١٩.

و(قِرْشَبٌّ) على وزن (فِعْلَلّ). ينظر: الكتاب ٢٩٩/٤، والأصول ٢٢٢/٣، وأبنية كتاب سيبويه ص٣٠٠.

و(عِثْوَلٌّ) على وزن (فِعْوَلّ). ينظر: الكتاب ٢٧٤/٤، والأصول ٢٠٩/٣، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٢٥.

(٦) ب: وأما نحو.

(٧) في النسختين: ذُرَّاح. وما أثبته هو الذي يتفق مع كلام الشارح. =

= والذُرَحْرحُ والذُّرَّاح: دُوَيْبَّةٌ حمراء منقَّطة بسواد تطير، وهي من السموم، والجمع: الذَّرَاريح. ينظر: الصحاح ٣٦٢/١-٣٦٣ (ذرح). وتنظر اللغات فيها في: اللسان ٤٤١/٢، والقاموس ص٢٧٨ (ذرح).

و(ذُرَحْرحٌ) على وزن (فُعَلْعَل). ينظر: الكتاب ٢٧٨/٤، والأصول ٢١٣/٣.

(١) الأصل: بالراء.

(٢) ب: وهي.

[باب إبدال الحروف بعضها من بعض]

/ **قَالَ أَبو علي**[1]: "**بَابُ إِبْدَالِ الحرُوفِ بَعْضِها مِنْ بَعْضٍ، إِبْدَالُ الحرُوفِ عَلى ضَرْبينِ: أَحَدُهُمَا: بَدَلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لأجْلِ الإِدْغَامِ، وَالآخَرُ بَدَلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لغَيرِ الإِدْغَامِ، فَبَدَل الإِدْغَامِ**[2]..."[3]. ٢٨٩/ب

قَالَ الشَّارِحُ: الإِبْدَالُ مَصْدَرُ أَبْدَلتُ الشَّيء مِنَ الشَّيء أي: أَقَمْته مَقَامَه[4]، و[5] منه الأَبْدَالُ الشَّرعيةِ كالتَّيممِ القَائمِ مَقَامِ الوضُوء[6]. وَأَمَّا البَدَلُ فهو اسْمٌ غَيْر مَصْدرٍ، فَيكونُ بِمعنَى المبْدَلِ، كالقَبْضِ بِمَعنَى المقْبُوضِ، وَالنَّقضِ بِمَعنَى المنْقُوضِ. وَقولُنا حُروفُ البَدَلِ أي التي مِنْ شَأنِهَا أنْ تُبدَلَ، وَلَيسَ المعنى أنَّها فِي كُلِّ موضعٍ بَدَلٌ، وَذَلك مثل حُروفِ الزيَادَة، فَإِنَّ مَعنَاها: قَدْ تزَادُ، وَلَيستْ زَائدَةً فِي كُلِّ مَوضعٍ.

فَصْلٌ:

وَالفَرْقُ بَيْن البَدَلِ وَالعِوَضِ أنَّ البَدَلَ يَكونُ فِي[7] مَوضعِ المبْدَلِ [منه][8]، وَالعِوضِ يَكونُ فِي غَيرِ مَوضِعِ المعوَّضِ منه، كتَعْويضِ الهَاءِ مِنَ الوَاوِ فِي نَحْو: عِدَةٍ، وَزِنَةٍ.

فَصْلٌ:

وَاعلمْ أنَّ البَدَلَ عَلى ضَرْبينِ: لازمٌ وَغَيْرُ لازمٍ، فَاللازمُ ضَرْبَانِ:

---

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) (فبدل الإدغام) ساقط من: ب.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٤٣، و(مرجان) ص٥٧٠.

(٤) ينظر: اللسان ٤٨/١١ (بدل).

(٥) (و) ساقط من: ب.

(٦) ينظر في الأبدال الشرعية: قواعد الأحكام ١٩٢/٢، والأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ص٨١٠.

(٧) (في) ساقط من: ب.

(٨) تكملة من: ب.

أَحَدُهُمَا: البَدَلُ للإدْغَامِ، وَله بَابٌ يُذكرُ فيه.

وَالثَّاني: لغَيْرِ الإدْغَامِ، وَهَذا البَابُ مَعْقُودٌ له، وَسيأتي[1] فِي فَرْشِ هَذا البَابِ تَمْييزُ اللازِمِ[2] مِنْ غَيْره إنْ شَاءَ الله.

فَصْلٌ:

وَحُروفُ الإبْدَالِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا، ثَمَانيةٌ مِنْ حُروفِ الزيَادَةِ وَثَلاثةٌ مِنْ غَيْرِها[3]، فَأَوَّلُ ذَلك الهمْزَةِ، وَهْي تُبدَلُ مِنْ [خمسة][4] أَحْرُفٍ، وَهْي: الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالألِفُ، وَالهَاءُ، وَالعَيْنُ[5].

فَأمَّا الوَاوُ إذَا وَقعتْ أَوَّلاً مَضْمُومةً[6] ضَمًّا لازمًا وَانفرَدَتْ[7] فإنَّ إبدالَهَا هَمْزَةً جَائزٌ غَيْر لازِمٍ[8]، مِثَالُه قوله تَعَالى: / ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[9] وَأَصْله (وُقِتَتْ)؛ لأنَّه مِنَ (الوَقْتِ)، ٢٩٠/أ

---

(١) الأصل: وسيأتي ذكره.

(٢) الأصل: اللام.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٧، والمقتضب ١/١٩٩، والأصول ٢٤٤.

وقد جمعها القالي في (طال يوم أنجدته). ينظر: الأمالي ٢/١٨٦، والمزهر ١/٤٧٤، فزاد اللام. وجمعها الزمخشري في: (استنجده يوم صال زط). ينظر: المفصل ص٣٦٠، فزاد السين، واللام، والزاي، والصاد. وجمعها ابن الحاجب في (أنصتْ يوم جَدُّ طَاهٍ زَلَّ). ينظر: شرح الشافية ٣/١٩٩، فزاد اللام، والزاي، والصاد. وجمعها ابن عصفور في (أُجُدٌ طُوِيَتْ مَنْهَلاً). ينظر: الممتع ١/٣١٩. فزاد اللام. وجمعها ابن مالك في (لِجِدٍّ صَرْفُ شَكِس آمنٍ طيَّ ثوبَ عِزَّتِه). فجعلها اثنين وعشرين حرفًا، وجمع الضروري منها في (طَويتُ دائمًا) فجعلها ثمانية حروف. ينظر: التسهيل ص٣٠٠، والمساعد ٤/٨٦-٨٧، وفي نظمه للألفية جمع الضروري في (هَدأتُ مُوطِيا) فجعلها تسعة حروف. ينظر: شرح ابن عقيل ٤/٢١٠. وتبعه ابن هشام. ينظر: أوضح المسالك ٤/٣٧٠.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ينظر إبدال الهمزة في: الكتاب ٤/٢٣٧، ٣٣١، والمقتضب ١/٢٠٠، والأصول ٣/٢٤٤، وشرح الملوكي ص٢٦٧، والممتع ١/٣٢٠، وشرح الشافية ٣/٢٠٣.

(٦) في النسختين: مضمومًا. تحريف.

(٧) أي لم يأت بعدها واو أخرى.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٣٣١، والمقتضب ١/٢٠١، والأصول ٣/٣٠٧، وسر الصناعة ١/٩٢، وشرح المفصل ١٠/١١، وشرح الملوكي ص٢٧٠، والممتع ١/٣٣٢.

(٩) سورة المرسلات، الآية: ١١.

وَكذلكَ قَالُوا فِي (وُجوهٍ): أُجُوهٌ، وَفِي (وُعِدَ): أُعِدَ، وَإِنَّمَا جَازَ إِبْدَالُهَا هُنَا وَذَلكَ أنَّ الوَاوَ مُقَدَّرةٌ بَضَمَّتينِ، فَإِذَا ضُمَّتْ صَارَتْ ثَلاثًا، وَاجتمَاعُ هَذه الأشَياءِ مُسْتَثْقلٌ، فَعُدِلَ عَنها إلى مَا لا يُقَدَّرُ هَذا التَّقْدِيرِ مَعَ سَلامته مِنَ التَّغييرِ، وَذَلكَ هُو الهمْزَة، فَإِنَّهَا غَيْر مُقَدَّرة بضَمَّتينِ، وَإِذَا وَقعتْ أَوَّلاً سَلِمتْ مِنَ التَّغييرِ، وَلأنَّ الوَاوَ مِنَ الشَّفتينِ وَمَخْرجُ الهمْزَةِ يُقابلُهَا وَهْوَ أَوَّلُ الحلْقِ، وَمَخْرجُ الوَاوِ آخِرُ المخَارجِ، فَكانَت بينهُمَا مُشَابَهَةٌ.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يَلزَمْ قَلبُهَا؟

قِيلَ: لأنَّ الثِّقلَ لَمْ يَتَنَاه، فَكانَ حَظُّ ذَلك الثِّقَلِ الجوازَ، وَلِهَذا يَجب إِذَا اجتمَعَتْ وَاوَانِ كقَولكَ فِي تَصغيرِ (وَاصلٍ): أُوَيْصِلٌ، وَسَيأتِي ذِكْرُهُ[1].

فَإِنْ وَقعَتِ الوَاوُ عَيْنًا مَضْمُومَةً ضَمًّا لازمًا جَازَ ذَلك فيهَا، كقَولكَ فِي جَمْعِ (ثَوْبٍ): أَثْؤبٌ، وَفِي (دَارٍ): أَدْؤُرٌ. وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُقَدِّمُ الهمْزَةَ فيه[2] فَيَقُول: آدُرٌ[3]، وَسَيأتِي تَحْقِيقُهُ.

فَإِنْ كانَتْ الوَاوُ مَكسُورَةً أَوَّلاً نَحْو: وِسَادَةٍ، وَوِعَاءٍ جَازَ قلبْهَا هَمْزَةً[4] لثقِلَ الكسْرَةِ عليها، إلا أنَّه أَقَلُّ مِنْ إبْدَالِ المضْمُومَة. فَإِنْ كانَتْ مَفتُوحَةً لَمْ تُبْدَلْ لِخِفَّةِ الفَتْحَة، وَقَدْ جَازَ ذَلكَ فِي ثَلاثةِ أسْمَاء[5]: قَالُوا: أَحَدٌ، وَأَصْلُه (وَحَد) مِنَ (الوَحْدَة)، وَمنه قَولُه تَعَالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1]، فَأَمَّا (أَحَدٌ) المستَعْمَلُ فِي النَّفِي فهمْزَتُه أَصْلٌ. وَقَالُوا: امْرَأَةٌ أَنَاةٌ، وَأَصْلُه (وَنَاةٌ)

---

(١) ص٤٣١.

(٢) (فيه) ساقط من: ب.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٠٨/١٤، والمنصف ٩٢/٢، وشرح الشافية ٢٤/١، وظاهرة القلب المكاني ص٧٩.

(٤) فيقال: إسادة، وإعاء. ينظر: الكتاب ٣٣١/٤، وإصلاح المنطق ص١٦٠، والمقتضب ٢٣٢/١، والأصول ٢٤٥/٣، وسر الصناعة ٩١/١، ١٠٢.

ومنه قراءة سعيد بن جبير وعيسى: ﴿مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [سورة يوسف من الآية: ٧٦]. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص٦٩، والمحتسب ٣٤٨/١، والكشاف ٤٧٢/٢، والبحر المحيط ٣٢٨/٥.

(٥) وزادوا: (أَجَم) من (وَجَم). ينظر: الكتاب ٣٣١/٤، والأصول ٣٠٧/٣، وسر الصناعة ٩٢/١، ٥٧٤/٢، ٥٩٥، والخصائص ١٨٢/٣، وشرح الملوكي ص٢٧٥، وشرح الشافية ٧٩/٣.

(١) سورة الإخلاص، الآية: ١.

مِنَ (الوَنَى)، وَهْوَ الفُتُورُ، / وَقَالُوا فِي اسم امرأة: أَسْمَاء، وَأصْلُه (وَسْمَاء) مَنَ (الوَسَامَةِ)، وَهْوَ الحُسْنُ. ٢٩٠/ب

وَإنْ كانَتِ الوَاوُ عَيْنًا مَكسُورَةً مِثْلَ: قَائلٍ، وَقَائِمٍ قُلبتْ هَمْزَةً[٢]، وَذَلك لأنَّهَا جَاورَت[٣] الطَّرَفَ، وَقبلهَا أَلِفٌ زَائدَةٌ، فَجَرتْ مَجْرَى وُقُوعهَا طَرَفًا، نَحْو: كِسَاءٍ. وَقِيلَ: لَمَّا اجْتمعَتِ الوَاوُ وَالألفُ[٤] [والألف][٥] قبلهَا فِي تَقْديرِ الفَتْحَةِ وَجَبَ قَلبُهَا أَلِفًا، ثُمَّ أُبدِلتِ الألِفُ هَمْزَةً، وَقَدْ جَمَعَ [أبو علي][٦] بَيْن (قَائلٍ) وَ(بَائِعٍ)[٧]، و(بَائِعٌ) لَيْسَ مِنَ الوَاوِ، وَلكنَّه ذَكَره مَعَه لاتفَاقهِمَا فِي الحكمِ، وَإنَّما أُعِلَّتِ الوَاوُ هُنَا لأنَّهَا أُعِلَّتْ فِي الفعْلِ، نَحْو: قَالَ وَقَامَ.

فَإنْ انْضَمَّتِ الوَاوُ ضَمًّا غَيْر لازِمٍ لَمْ تُغَيَّر[٨]، نَحْو: هَذَا غَزْوٌ؛ لأنَّهَا لا تَثبتُ عَلى ضَمَّتِهَا، فَالضَّمُّ فيهَا عَارِضٌ.

فَإنْ وَقَعَتِ الوَاوُ طَرَفًا[٩] بَعْدَ أَلفٍ زَائِدٍ نَحْو: كِسَاءٍ أُبْدِلتْ أَلِفًا ثُمَّ هَمْزَةً ، وَأَصْله مِنَ (الكِسْوَة)[١٠]، وَإنَّمَا أُبدِلتْ لأنَّ الطَّرَفَ[١١] موضِعٌ تَتَعَاورُ عليه الحركاتُ، فيَثقُلُ النَّطْقُ به، فَأُبدِلَ أَلِفًا لأنَّ الألفَ قبله كالفَتْحَةِ، وَقَدْ ثبت[١] أنَّ الوَاوَ إذَا تَحَرَّكتْ وَانْفتَحَ مَا قبلهَا قُلبتْ أَلِفًا، وَلَمَّا اجْتَمعتْ [ألفان][٢] أُبْدِلتِ الثَّانيةُ هَمْزَةً لتَعَذُّرِ الجمْعِ [بين الساكنين][٣].

---

(٢) فِي النسختين: همزته.

(٣) الأصل: جاوزت.

(٤) الأصل: الألف والواو.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) في التكملة ص٢٤٣ حيث قال: "وأُبدلت من العين إذا كانت ياءً أو واوًا نحو: قائلٍ وبائعٍ".

(٨) ب: يعتبر.

(٩) ب: ظرفًا.

(١٠) ب: كسرة.

(١١) ب: الظرف.

فَإِنْ اجْتَمعتْ وَاوَانِ فِي أَوَّلِ كلِمَةٍ أُبْدِلتِ الأولى هَمْزَةً، كقَولكَ فِي جَمْعِ (وَاصلٍ) وَتصغيره: أَوَاصِلُ، وَأُوَيْصِلٌ[٤]؛ لأنَّ كُلَّ وَاوٍ مُقَدَّرةٌ بضمَّتينِ فَتَصيرُ أَرْبعًا، وَينضَمُّ إلى ذَلكَ حَركتَهُمَا[٥] اللفْظِيَّة فَيزدَادُ الثِّقلُ، وَيزْدَادُ الثقَلُ أيضًا بتَوَاليهِمَا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وَذلكَ أنَّ الحرْفَ الأوَّلَ إذَا نُطِقَ به ثُمَّ أُخِذَ فِي مِثله شَقَّ عَلى اللسَانِ ارْتفَاعُه مِنْ مَوضِعٍ و[٦]رُجوعِه إليه فِي / الحافرة[٧]، وَمَن هَهُنَا لَزِمَ الإدْغَامُ فِي المثلين، إلا أنَّ الإدْغَامَ هُنَا مُتَعذِّرٌ؛ إذْ مِنْ شَرْطِ الإدْغَامِ سُكونُ الأول، وَالابتدَاء بالسَّاكنِ مُحَالٌ. ٢٩١/أ

وَأمَّا إبدَالُ الهمْزَةِ مَنَ اليَاءِ فَقَدْ أُبْدِلتْ أَوَّلاً[٨]، قَالُوا: قَطَعَ الله أَديه[٩]. وَأبْدِلتْ منهَا عَيْنًا وَلامًا طَرَفًا، نَحْو: بَائِعٍ، وَسَائِرٍ، وَقَضَاءٍ، وَوَلاءٍ، وَعِلَّةُ ذَلكَ مَا ذكرناهُ فِي إبْدَالِهَا مِنَ الوَاوِ عَينًا وَلامًا طَرَفًا[١٠].

وَأمَّا إبْدَالُ الهمْزَةِ مِنَ الألفِ فَقَدْ أُبدلتْ مِنْ أَلفِ التَّأنيثِ فِي نَحْو: حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ، وَذلكَ أنَّ الكلمَةَ مَؤنَّثَةٌ بعَلامَةٍ وَقَبلَ الألفِ أَلفُ المدِّ، وَالجمْعُ بينهُمَا مُتَعَذّرٌ، وَتَحْريكُ الأولى يُبْطِلُ مَدَّهَا، وَحَذفُ إحدَاهُمَا يُبطِلُ مَعْنَاها فَلَمْ يَبْقَ إلا تَحْريكُ الثَّانيةِ، وَبَعْد تَحْريكهَا تُقلَبُ هَمْزَةً لقُرْبِ الهمْزَةِ مِنَ الألفِ.

---

(١) الأصل: بينت.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) (وأويصل) ساقط من: ب.

(٥) ب: حركتها.

(٦) (و) ساقط من: ب.

(٧) الحافرة: العودة في الشيء حتى يردَّ آخره على أوله. اللسان ٢٠٥/٤ (حفر).

(٨) الأصل: أولاً بالواو.

(٩) ينظر: الإبدال لابن السكيت ص١٣٧، وإصلاح المنطق ص١٦١، وأمالي القالي ١٦٠/٢، وسر الصناعة ٩٢/١، والمحكم ٣٦٤/٩، والمخصص ٣/٢، ١٨/١٤، وفي المحكم: "وقالوا: قطع الله أديه، يريدون: يديه، أبدلوا الهمزة من الياء، ولا نعلمها أُبدلت منها على هذا الصورة إلا في هذه الكلمة، وقد يجوز أن يكون ذلك لغة؛ لقلة إبدال مثل هذا".

(١٠) ب: ظرفًا.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لا تَكونُ الهمْزَةُ مِنَ الابتدَاءِ للتَّأنيثِ؟

قِيلَ: لَمْ يُعرفْ كَونُ الهمْزَة للتَّأنيثِ حتَّى يُحْكَمُ عَليها هُنَا بذَلكَ.

وَأَمَّا إبْدَالُ الهمْزَةِ مِنَ الألفِ فِي نَحْو: دَأَبَّةٍ، وَشَأَبَّة فَلغَةٌ قَليلةٌ، وَقَد قَالَ المازِنِي: لا أَقِيسُهُ وَلا أَقْبَله[١]. أمَّا كونُهُ لا يَقِيسُهُ فَصَحِيحٌ، وَأمَّا عَدمُ قَبُوله فَلا وَجْهَ [له][٢] لِصِحَّةِ الرِّوايةِ به[٣]، وَوَجْهُه أنَّ الألفَ سَاكنَةٌ وَبَعْدَها سَاكِنٌ، فَحُرِّكتْ لالتِقَاءِ السَّاكنينِ[٤]، وَهَذا ضَعيفٌ لوَجْهينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الألفَ فيها قَدْ[٥] تَجْرِي مَجْرَى الفَاصِلِ بين السَّاكنينِ.

وَالثَّاني: أنَّه لو كانَتِ العِلَّةُ ذَلكَ لَوَجبَ أنْ تُغَيَّر اليَاءُ وَالوَاوُ[٦] فِي نَحْو: أُصَيْمٍّ، وَتُمُودَّ الثَّوبُ[١].

وَأَمَّا إبْدَالُ الهمْزَةِ مِنَ الهَاءِ فَقَدْ قَالُوا[٢]: مَاءٌ، وَأَصْلُه (مَوَهٌ)؛ لقَولِهِم فِي جَمْعِه: / مِيَاهٌ، وَأَمْوَاهٌ، وَمَاهتِ الرَّكِيَّة تَمُوهُ[٣]، فَأَبْدِلتِ الوَاوُ ألفًا لوُجُودِ شَرْطِ عِلَّةِ الإبْدَالِ[٤]، وَأُبدلتِ الهَاءُ ٢٩١/ب

---

(١) ينظر قول المازني في: الشيرازيات ٥٧٤/٢، وسر الصناعة ٧٣/١، والمحتسب ٤٦/١-٤٧، والمنصف ٢٨١/١، وشرح المفصل ١٣٠/٩، واللسان ٣٩١/١١ (ضلل).

(٢) تكملة من: ب.

(٣) من ذلك قراءة أيوب السختياني: ﴿وَلا ٱلضَّأَلِّينَ﴾ [سورة الفاتحة، من الآية: ٧]، وقراءة الحسن وعمرو بن عبيد: ﴿فَيَومَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إنْسٌ وَلا جَأَنٌّ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٣٩]، ومن ذلك ما رواه أبو زيد بأنه سمع بعض العرب تقول: دأبَّة، وشأبَّة. ومنه قول كُثيِّر:

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَحْضَرًا ... إذَا مَا احْمَأَرَّتْ بالعَبِيطِ العَوَامِلُ

ينظر: الشيرازيات ٥٧٤/٢-٥٧٥، والمحتسب ٤٦/١-٤٧، ٣٠٥/٢، واللسان ٩٦/١٣ (جنن).

(٤) تنظر: ص٢٩٢ ح١.

(٥) ب: مد.

(٦) لأنَّ الإدغام يجوز في كل حرفين منفصلين، إلا أن يكون قبل الأول حرف ساكن؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، إلا أن يكون الساكن الذي قبل الأول حرف مدٍّ، فإن الإدغام يجوز في ذلك، نحو: أصيمٍّ، وتُمُودَّ الثوبُ. ينظر: الكتاب ٤٣٧/٤-٤٣٨، والأصول ٤١٠/٣.

(١) (تُمُودَّ الثوبُ) فعل ما لم يسمَّ فاعله من (تَمَادَدْنَا الثَّوبَ) أي: مَدَّه بعضُنا من بعضٍ. شرح الشافية ٢٢٠/٢.

(٢) ب.: فقالوا.

هَمْزَةً لِخَفَائهَا وَأنَّ الهمْزَةَ قَرِيبةٌ منهَا، وَهي أَبْيَنُ منهَا، وَهَذا لا يَطَّرِد، فإنَّه لا يَجُوزُ فِي (ذَهَب): ذَأَبَ، وَقَدْ تَوَالى فِي هَذه الكلمَةِ إعْلالانِ، وَهْوَ أَيْضًا شَاذٌّ[٥].

وَأمَّا إبْدَالُ الهمْزَةِ مِنَ العَيْن فَقَليلٌ[٦]، قَالُوا فِي عُبَابِ الماءِ[٧]: أُبَابٌ[٨]، وَفِي عُفُرَّةِ الحَرِّ[٩]: أُفُرَّةٌ[١٠]، وَسَببُ ذَلكَ قُرْبُ الهمْزَةِ مِنَ العَيْن، وَأنَّهَا أَسْهَلُ منهَا، وَكذلكَ أَبدَلُوا الهمْزَةَ عَينًا فِي مِثلِ قَولِ الشَّاعِرِ:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[١]

---

(٣) الرَّكية: البئر. ومَاهَتِ الرَّكِيَّةُ: كثُر ماؤها. ينظر: جمهرة اللغة ١٢٧٥/٣.

(٤) لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها.

(٥) قال أبو علي في العضديات ص١٣٠: "وقولهم: ماء كلمة نادرة يعزُّ نظيرها، وذلك لتوالي إعلالين فيه، أحدهما: قلب الواو ألفًا، والآخر قلب الهاء همزة، ولا يكاد يتوالى إعلالان".

(٦) هو ما يسمَّى بعنعنة تميم. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٤٠٥/٢، وجمهرة اللغة ٨٨٦/٢، والخصائص ١١/٢، والصاحبي ص٣٥، ودرة الغواص ص٢١٦، وشرح الشافية ٢٠٢/٣.

(٧) ب: البحر.

(٨) من ذلك ما أنشده الأصمعي من قول الراجز:

أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ

ينظر: سر الصناعة ١٠٦/١، والمحكم ٥٥٤/١٠، والمفصل ص٣٦٣، وشرح المفصل ١٥/١٠، والممتع ٣٥٢/١، وشرح الشافية ٢٠٧/٣، واللسان ٢٠٥/١ (أبب).

قال ابن جني عن هذا الرجز في سر الصناعة ١٠٦/١: "...فليست الهمزة فيه بدلا من عين (عُبَاب) وإن كان بمعناه، وإنَّما هو (فُعَالٌ) من (أَبَّ) إذا تَهَيَّأ...وذلك أن البحر يتهيَّأ لِمَا يزخر به، فلهذا كانت الهمزة أصلاً غير بدل من العين، وإنْ قلت: إنَّها بدلٌ منها فهو وجه، وليس بالقوي". وينظر: ٢٤٩/١.

(٩) الأصل: البحر.

(١٠) ينظر: نوادر أبي مسحل ص٨٨، وإصلاح المنطق ص١٣٢، وتهذيب اللغة ١٢٧/١٥، والمخصص ٧١/٩. وعُفُرَّةُ الحرِّ: شدَّته وأوله. =

= قال ابن جني في سر الصناعة ٢٤٩/١: "... وأما (أُفُرَّة) فـ(فُعُلَّة) من: أَفَرَ يَأْفِرُ، إذا وَثَب...وإذا كان ذلك كذلك فليس ينبغي أن تُحمل واحدة من الهمزة والعين في (أُفُرَّة) و(عُفُرَّة) على أنَّها بدل من أختها، وغير منكر أيضًا أن تكون الهمزة بدلاً من العين، والعين بدلا من الهمزة، إلا أن الاختيار ما قدمته".

(١) البيت من البسيط، وهو مطلع قصيدة لذي الرُّمَّة في ديوانه ٣٧١/١، ورواية الديوان: (أأَنْ) بدل (أعنْ) وعليها يسقط الاستشهاد بالبيت.

[إبدال الألف]

قَالَ أبو علي: "وَمِنهَا الألفُ، وَهْي تُبْدَلُ مِنَ الوَاوِ..."[1].

والشاهد له في: غريب الحديث لابن قتيبة ٤٠٥/٢، ومجالس ثعلب ص٨١، وجمهرة اللغة ٧٢٠/٢، ٨٨٦، والخصائص ١١/٢، وسر الصناعة ٢٢٩/١، ٧٢٢/٢، والصاحبي ص٣٥، ودرة الغواص ص٢١٧، ورصف المباني ص٤٣٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٢٧. وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٢٩٢/١، وشرح الشافية ٢٠٣/٣، وشرح الكافية ٣٤٨/٤، ٤٤١.

وترسَّمت الدار: تأملت رسْمَها. وخرقاء: اسم معشوقته. ومسجوم: من سَجَمت العينُ الدمعَ أي: أسالته. والمعنى: ألأجل ترسُّمك ونظرك دارها التي نزلت فيها بكت عينك؟! ينظر: شرح شواهد شرح الشافية ص٤٢٧.

والشاهد فيه قوله: (أعن ترسمت) والأصل: أأن ترسمت؟ فأبدلت الهمزة عينًا.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٣، و(مرجان) ص٥٧١.

قَالَ الشَّارِحُ: الألفُ مِنْ حُروفِ البَدَلِ لأنَّهَا خَفيفَةٌ يُعْدلُ إليهَا عَنِ الثَّقيلِ، وَقَدْ أُبدلتْ مِنَ خَمْسَةِ أَحْرفٍ[٢]، وَهي: الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالهمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّنوينُ.

فَأمَّا[٣] إبْدَالُ الألفِ مِنَ الوَاوِ فَعَلى ضَرْبينِ: جَائزٌ وَلازمٌ، فَالجائزُ إبدَالُهَا فِي[٤] (يَوْجل)، فَيقَالُ: يَاجَلُ، وَفِي ذَلكَ وَجهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ قَدْ اجْتَمعتَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ منهُمَا فيه[٥] ثِقَلٌ، فَفرَّ[٦] إلى الأخَفِّ وَهْو الألفُ، وَكانَتِ الوَاوُ أَحَقَّ بالبَدَلِ؛ لأنَّ اليَاءَ لو أُبدلتْ ألفًا لاسْتَحَالَ الابتدَاء بِهَا.

وَالثَّاني: أنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ[٧] إذَا اجتَمَعتا وَسَبقتِ الأولى بالسُّكونِ أُبدلتِ الوَاوُ يَاءً، وَهُنَا سَبقتِ الأولى بالفَتْحِ، وَالفَتْحَةُ قَريبةُ مِنَ السُّكونِ، فَقُلبتِ الوَاوُ ألفًا وَلَمْ تُقلبْ يَاءً لاسْتحَالةِ الإدْغَامِ.

وَأمَّا إبدَالُهَا [اللازم][٨] فمَتَى تَحَرَّكتْ وَانفَتَحَ مَا قَبْلهَا قُلبَتْ ألفًا[٩] فِي أَيِّ حَركَةٍ كانت، وَقَدْ خَرَجَ عَنْ ذلكَ: / أَشْياءٌ سنذكرُهَا، وَلا فَرْقَ بَيْن أنْ تَكونَ عَيْنًا أو لامًا فِي اسْمٍ أو فِعْلٍ، فَالاسْمُ مثلُ: بَابٍ، وَدَارٍ، لقَولك فِي الجمْعِ: أَبْوابٌ، وَ(الدَّارُ) مَنْ: دَارَ يَدورُ؛ إذَا أَحَاطَ بالشَّيء. وَالفِعْلُ نَحْو: قَالَ[١]، وَجَارَ. ٢٩٢/أ

---

(٢) ينظر إبدال الألف في: الكتاب ٢٣٨/٤، والمقتضب ١٩٩/١، والأصول ٢٤٦/٣، وتفسير رسالة أدب الكتاب ص١٢٩، وشرح الملوكي ص٢١٨، والممتع ٤٠٤/١، وشرح الشافية ٢٠٨/٣.

(٣) ب: وأما.

(٤) الأصل: من.

(٥) ب: كل واحدة منهما قرينة.

(٦) ب: فقر.

(٧) ب: الواو والياء.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) (ألفًا) ساقط من: ب.

(١) ب: قام.

وَكذلك فِي اللامِ نَحْو: العَصَا، وَالعُلا، أصْلُه (عَصَوٌ)، لقولك: عَصْوتُ بالعَصَا، و(العُلا) من: عَلا يَعْلُو. وَفِي الفِعْلِ نَحْو: غَزَا، وَدَعَا.

وَالعِلَّةُ فِي قَلبهَا أنَّ الوَاوَ مُقَدَّرة بِحَرَكتين، وَحَركتهَا ثَالثةٌ، وقبلها فتْحَةٌ، فتصيرُ أربعَ حَرَكاتٍ مُتوالياتٍ مِنْ جِنسٍ وَاحِدٍ، وَالحركاتُ تَقْرُبُ مِنَ الحروفِ؛ وَلذلك سَمَّاهَا [قوم][٢] الحروفُ الصِّغَارُ[٣]، وكمَا يُستثقلُ تَوَالي أربعَةُ أَحرفٍ مِنْ غَيْر فاصلٍ كَذلكَ تَوَالي الحركات؛ وَلذلك لا تَتوالى فِي كلمَةٍ وَاحدةٍ أَربع حركات، فأمَّا قَولُهُم[٤]: عُلَبِطٌ[٥] وَبَابُه فَأصْلُه (عُلابِطٌ)[٦]، وَهْوَ مَعَ ذَلك قليلٌ، فَكذلكَ الحَرَكاتُ المقدَّرَةُ، وَالمقدَّر[٧] فِي حُكمِ المحقَّق، و[٨] هَذا أَصلحُ تَعليلٍ عُلِّل به[٩].

فَإن قِيلَ: فَلِمَ[١] قُلبتْ ألفًا؟

قِيلَ: لأنَّه حَرفٌ تُؤمنُ حَركتُه بِخِلافِ قَلبهَا إلى الياء.

فَأمَّا صِحَّتها فِي نَحْو: عِوَض[٢] فلأنَّهَا انفَتَحتْ وَانكسَرَ مَا قبلهَا، فَقَويتْ بذَلك.

---

(٢) تكملة من: ب.

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١٧/١: "وقد كان متقدمو النحويين يُسمُّون الفتحةَ الألفَ الصغيرة، والكسرةَ الياء الصغيرة، والضمةَ الواو الصغيرة". وينظر: الخصائص ٣١٥/٢.

(٤) (قولهم) ساقط من: ب.

(٥) العُلَبِطُ: الغليظ الضخم، ويقال للشَّربة الثقيلة من اللبن الخاثر: العُلَبِطُ. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٢٠، وشرح أبينة سيبويه ص١٢٥، وسفر السعادة ٣٧٦/١.

(٦) لأنه ليس في الكلام رباعي على وزن (فُعَلِل) إلا أن يكون محذوفًا من (فُعَالِل)؛ لعدم مجيء كلمة في العربية تتوالي فيها أربع متحركات، من ذلك (عُلَبِطٌ) وأصله (عُلابِطٍ)، و(عُكَلِطٌ) وأصله (عُكالِطٌ)، (وهُدَبِدٌ) وأصله (هُدَابِدٌ)، و(دُوَدِمٌ) وأصله (دُوَادِمٌ). ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، وأبنية كتاب سيبويه ص٢٤٥-٢٤٦، والمنصف ٢٧/١، وشرح الملوكي ص٢٨، والممتع ٦٨/١.

(٧) الأصل: والمقدرة.

(٨) (و) ساقط من: ب.

(٩) ينظر: اللباب ٣٠٢/٢.

(١) ب: لم.

فَأمَّا مَا خَرَجَ عَنْ هَذا الأصْلِ فَلهُ ثَلاثةُ أَوْجُه[3]:

أحَدُها: أنَّ يَخْرُجَ مُنبِّهًا عَلى الأصْلِ، نَحْو: القَوَدِ، والأَوَدِ، وَالحَوَكَةِ[4].

وَالثَّاني: أنْ يُخَاف مِنْ إبدَاله اللَّبسُ، نَحْو: غَزَوَا، لو أُبْدِلت ألفًا لحُذفتْ إحدى الألفَين، وَلَمْ يَكنْ بَيْن الوَاحدِ وَالتثنية فَرْقٌ.

وَالثَّالثُ: أنْ تَكونَ الوَاوُ فِي حُكمِ مَا يَجِبُ تَصْحِيحُه، نَحْو: اجْتَوَرَ، وازدوجوا، فإنَّه فِي حُكمِ (تَجَاوَرَ)[5]، وَهُنَا لا يَجِبُ الإبْدَال؛ إذْ لَيْسَ قبل / الوَاوِ فَتحَةٌ، فَكذلك (اجْتَوَرَ). ٢٩٢/ب

فأمَّا (النَّزَوَانِ) فَهْوَ مِنَ القِسْم الثَّاني[6]؛ لأنَّك لو قَلبتَ الوَاوَ ألفًا لحَذفتَ إحدى الألفين، وَصَارَ اللَّفْظُ (نَزَانًا)[7]، فَيلتَبسُ بالثُّلاثي مِنَ النُّونِ[8].

وَأمَّا إبْدَال الألفِ مِنَ اليَاء فحكمُهَا فِي ذَلك حُكمُ الوَاوِ مِنْ غَيْر فَرْقٍ البتَّة، وَذَلك نَحْو: بَاعَ، وَسَارَ[1]، وَرَمَى، وَسَعَى.

وَأمَّا إبْدَال الألفِ مِنَ الهمْزَةِ فَعَلى ضَرْبين: لازمٌ وَجَائزٌ.

---

(٢) ب: في عرض.

(٣) ينظر: الخصائص ١٤٦/١، وسر الصناعة ٦٦٧/٢-٦٦٨.

(٤) ب: الحركة.

(٥) ب: تجاوزوا.

و(ازدوجوا) في حكم (تزاوجوا). ينظر: الكتاب ٣٤٧/٤، والمقتضب ٢٣٧/١-٢٣٨، والأصول ٣١٨/٣، والخصائص ١٤٨/١، والمنصف ٣٠٥/١.

(٦) أي الذي يُخاف من إبداله اللبس.

(٧) الأصل: نزايًا.

(٨) أي: لالتبس (فَعَلان) مما اعتلت لامه بـ(فَعَالٍ) من الصحيح مما لامه نون. ينظر: الكتاب ٣٨٨/٤، والمقتضب ٣٩٥/١، والخصائص ١٤٦/١، وسر الصناعة ٦٦٨/٢.

(١) الأصل: ساع.

فَاللازمُ أنْ تَجْتمعَ هَمْزتانِ، وَتَكونُ الأولى مَفتوحةً وَالثَّانيةُ سَاكنةً، فَإنَّ الثَّانية تُقلبُ ألفًا، نَحْو: آدَمَ، وَآخِر، وآمَنَ[٢]، وَآتَى، والأصْلُ مِنَ: الأدَمَةِ، وَالتَّأخُرِ، وَالأمْنِ، وإنَّمَا لَزِمَ قلبُهَا لأنَّ الهمزةَ فِي نفسها ثَقيلةٌ، فَإذَا انْضَمَّ إليها مثلهَا ازْدَادَ الثِّقَلُ، فَأبْدلتْ إلى حَرفٍ يُؤمنُ مَعه ذلك، وَتصيرُ الألفُ هُنَا كالألفِ الزَّائدَةِ، فَتقلبُ فِي الجمْعِ وَالتَّصغيرِ وَاوًا، نَحْو: أَوَادِم وَأُوَيْدِم.

وَأمَّا الجائزُ فَأنْ تَقعَ الهمْزَةُ ثَانيةً سَاكنةً، وَقَبلهَا فَتحةٌ فِي غَيْر الهمْزَة، نَحْو: رَأْسٍ، وَبَأْسٍ، فَقَلبهَا ألفًا جَائزٌ طَلَبًا للتَّخفِيفِ.

وَأمّا إبْدَالُ الألفِ مِنَ النُّونِ فَقَد أبْدِلت منهَا فِي (إذَنْ) التي يُجَابُ بِهَا فِي قَولك[٣]: أنَا أزُورك، فَيقُول: إذَنْ أكرِمَكَ، فإنَّهَا تُقلبُ ألفًا إذَا وَقفتَ عَليهَا[٤]، وَكانت مُلغَاةً عَن العَمَل؛ لأنَّهَا أَشْبَهتْ تَنوينَ النَّصْبِ إذْ كانَتْ نُونًا سَاكنةً قبلها فَتحةً وَقَدْ وَقفت عَليها، فَإنْ كانت عَاملةً فَالجيِّدُ أن تَكتبهَا نُونًا[٥] وَتَقفُ عَليها كذلك؛ لأنَّ العَامِلَ مُتَّصلٌ بالمعْمُولِ، فَالوَقفُ عليه قَبيحٌ، فَتَكون فِي حُكم المتَّصلةِ.

وَأمَّا إبْدَال الألفِ مِنَ التَّنوينِ فَفي مَوْضِعينِ:

---

(٢) ب: آمر.

(٣) ب: يجاب بها كقولك.

(٤) الجمهور على أنها تبدل ألفًا عند الوقف، وذهب المازني والمبرد إلى أنها يوقف عليها بالنون. ينظر: شرح الشافية ٢٧٩/٢، والجنى الداني ص٣٦٥، ومغني اللبيب ص٣١.

(٥) اختلف النحويون في رسم (إذن) على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، وكذلك رُسمت بالمصحف، ونُسب هذا القول إلى المازني، وهو يخالف ما نقل عنه من أنه يرى الوقف بالنون. =

= الثاني: أنها تكتب بالنون، وهو قول المبرد والأكثرين، وكان المبرد يقول: "أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل (أن) و(لن)، ولا يدخل التنوين في الحروف".

الثالث: التفصيل؛ فإن أُلغيت كُتبت بالألف لضعفها، وإن عملت كُتبت بالنون لقوتها، وقيل عكسه، ونُسب هذا القول إلى الفراء، وتبعه ابن خروف.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، ورصف المباني ص١٥٥، والجنى الداني ص٣٦٦، ومغني اللبيب ص٣١، والمساعد ٣٤٨/٤.

/ أَحَدُهُمَا: الاسْمُ المنصُوبُ المنونُ إذَا وَقفتَ عليه، كقَولك: رَأيتُ زَيدا، هَذه هي اللغةُ الصَّحيحةُ الكثيرة[1]، وَالوَجْهُ فِي ذَلك أنَّ النُّونَ فيها غُنَّة تُشبه الوَاوَ، وَيَقْوى ذَلك فيها إذَا سَكنتْ، وَلو وَقَعتِ الوَاوُ هُنَا لأبْدِلتْ ألفًا لانْفتَاحِ مَا قبلها، وَقَوَّى ذلك حِرْصُهُم على الدّلالةِ وَالاهتمَامِ بعَلامَة الصَّرفِ. ٢٩٣/أ

وَالموضعُ الثَّاني: نُونُ التَّوكيدِ الخفيفةِ، كقَوله تَعَالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[2]، ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[3] تَقفُ عَليهَا بالألفِ لأنَّـهَا نُونٌ سَاكنةٌ بَعْد فَتحةٍ فَهْي كتنوينِ

الصَّرفِ[1]، وَلَيْسَ لِهَذين الموضعين فِي القُرآن ثَالثٌ[2].

---

(١) ب: الكبيرة.

يقف جمهور العرب على الاسم المنون المنصوب بالألف؛ بإبدال التنوين ألفًا، -كما ذكر الشارح- ويقفون على المنون المرفوع والمجرور بالسكون، فيقولون: هذا زيدْ، ومررتُ بزيدْ.

وحملت ربيعة المنصوب في الوقف على المرفوع والمجرور، فيقفون عليه بالسكون، فيقولون: رأيتُ زيدْ، كما يقولون: هذا زيدْ، ومررتُ بزيدْ. وهذه اللغة حكاها الأخفش، ولم يذكرها سيبويه.

وحمل أزد السراة المرفوع والمجرور على المنصوب، فيقفون على الاسم المنون مرفوعًا ومجرورًا بإشباع الحركة، فيقولون: هذا زيدو، ومررتُ بزيدي، كما يقولون: رأيت زيدا.

ينظر: الكتاب ١٦٦/٤-١٦٧، والأصول ٣٧٢/٢، وشرح الشافية ٢٧٩/٢، والنكت الحسان ص١٨٨، والمساعد ٣٠١/٤-٣٠٣، واللهجات في الكتاب ص٣٤٥-٣٤٧.

(٢) سورة العلق، من الآية: ١٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٣٢.

(١) قال ابن يعيش عن نون التوكيد الخفيفة: "فإنها تبدل في الوقف ألفًا كالتنوين؛ لمضارعتها إياه لأنهما جميعًا من حروف المعاني، ومحلهما آخر الكلمة، وهي خفيفة ضعيفة فإذا كان قبلها فتحة أُبدل منها في الوقف ألف..." شرح المفصل ٨٨/٩.

(٢) الأصل: ثالثة.

[إبدال الياء]

قَال أبو عَلي: "وَمِنهَا اليَاء، وَهْي تُبدلُ..."[1].

قَالَ الشَّارِحُ: الياءِ تُبدلُ مِنْ حُروفٍ كثيرة[2]، وَذلك أنَّ اليَاءِ أَخفُّ من غَيْرها؛ لِمَا فيها منَ اللينِ، وَتَوسط مَخْرجهَا، فَأَوَّلُ ذلك إبْدالُهَا مِنَ الهمْزَة، وَقَدْ أُبدلتْ منها فِي مَوَاضع:

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٣، و(مرجان) ص٥٧١.

(٢) ينظر إبدال الياء في: الكتاب ٢٣٨/٤، والمقتضب ٢٠٠/١، والأصول ٢٥٥/٣، وتفسير رسالة أدب الكتاب ص١٢٦، وشرح الملوكي ص٢٣٩، والممتع ٣٦٨/١، وشرح الشافية ٢٠٩/٣.

أَحَدُها: أنْ تَكونَ فَاءَ الكلمَة وَقبلهَا هَمْزةٌ مَكسورَةٌ، نَحْو: آتيته إيتاءً، وآمنتُ إيمانًا، وَالوَجْه فِي ذَلك أنَّ الهمزةَ وَحْدَها مُستثقَلةٌ، وَتَزدادُ ثِقَلاً بالكسْرَة وَباجتمَاع الهَمْزَة الأخرى معها، فَقُلبت إلى اليَاء لخِفَّتها وَمُناسبة الكسْرَة قَبلها لَهَا، وَعَلى ذَلك أُبْدلتْ ألفًا إذَا انْفَتحتِ الهَمْزَة قبلها، وَقَدْ ذُكِرَ[3]، وَهَذا إبْدَالٌ لازِمٌ.

فَأمَّا مثل (مِئَرٍ)[4] فَإبدالُهَا [ياء][5] جائزٌ مِنْ أجْلِ الكسْرَة قبلها[6].

وَقَد أُبْدلت مِن الهَمْزَة إذَا كانَتْ عَيْنًا[7] قَبلهَا كسْرَة، نَحْو: بِيرٍ، وَذِيبٍ؛ وذلك لضَعْفها بسُكونِهَا / وَكسْرِ مَا قبلها، فَجَذبتْهَا الكسْرَةُ عَلى جنْسِهَا. ٢٩٣/ب

وَالحرفُ الثَّاني إبْدَالُ الياء من الألف، وَإذَا انْكسَرَ مَا قبلَ الألفِ قُلبتْ يَاءً، كقَولكَ فِي تَصغير (قِرْطَاسٍ) وجَمْعِه[8]: قَرَاطِيسُ، وَقُرَيْطِيسٌ؛ وَذَلك لاسْتحَالة اللَّفظِ بالألفِ بَعْد الكسْرَة، وَقَدْ أُبْدلت الألفُ يَاءً بَعْد يَاء التَّصغيرِ، كقَولك فِي (حِمَارٍ) وَ(عِمَادٍ): حُمَيِّر وعُمَيِّد، وَذلك[1] لامْتنَاعِ الألف بَعْد الياء السَّاكنةِ لئلا يَجْتمعَ سَاكنانِ، وَلَمَّا أُبْدلتْ يَاء حُرِّكتْ وَأُدْغمتِ الأولى فيها.

وَالحرفُ الثَّالثُ: إبْدَالُهَا مِنَ الوَاوِ، وَقَدْ أُبْدلت منها فِي مَوَاضعَ كثيرة، فَمِنهَا:

---

(٣) في ص٤٢٨.

(٤) المِئَرُ: جمع مِئْرَة، وهي الذَّحْلُ والعداوة. ينظر: الصحاح ٨١١/٢ (مأر).

(٥) تكملة من: ب.

(٦) قال سيبويه ٥٤٣/٣: "واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تُبدل مكانها ياءً في التخفيف، وذلك قولك في (المِئَرِ): مِيَرٌ".

(٧) ساكنة.

(٨) ب: كقولك في جمع قرطاس وتصغيره.

(١) (وذلك) ساقط من: ب.

إبْدالُهَا منها فَاءً فِي نَحْو: مِيعَادٍ، وَمِيقَاتٍ، وَأَصْلُها مِنَ (الوَقْتِ) وَ(الوَعْدِ)، وَالنُّطْقُ بالوَاوِ بَعْد الكسرة مُمْكنٌ وَلكنَّه شَاقٌّ، فلمَّا ضَعُفت بالسُّكونِ وَوَقعتِ الكسْرَة قبلها ثَقُلَ النُّطْقَ بِهَا جِدًّا، فَأُبدلتْ ياء لِمُجَانستِهَا الكسْرَة قَبْلها، وَهَذا لازِمٌ.

وَأَمَّا إبْدَالُهَا مِنَ الوَاو فِي (يَوْجَل) فَجَائزٌ، وَالوَجْه فيه أنَّ الياء وَالوَاو قَدْ اجْتمعَا[٢] فَثَقُلَ النَّطْقُ بِهِمَا، فَأبدَلَهَا بعضُهُم ألفًا، وَقَد سَبَقَ ذِكره[٣]، وَأبدلَهَا آخرونَ ياءً[٤] كمَا أُبْدلت فِي (طَيّ) و(شَيّ)[٥]، وَالأحسنُ هُنَا[٦] أن تُكسرَ الياء الأولى لتَكونَ الوَاوُ السَّاكنة وَاقعةً بَعْد يَاء مَكسُورة فَيَشقُّ[٧] النُّطقُ بِهَا، فتُقلبُ إلى جِنْس الأولى.

وَقَدْ أُبدلتِ الياء مِنَ الوَاوِ عَينًا فِي نَحْو: رِيحٍ، وَالأصْلُ مِنْ: رَاحَ يَرُوحُ رَوْحًا، فَلمَّا سَكنتِ الوَاوُ وَانكسَرَ مَا قبلها ثَقُلَ النَّطْقُ بِهَا، فَأبدلتْ ياءً، وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعه: رِيَاحٌ، وَقَالوا / أَيْضًا: أَرْوَاحٌ[٨]. ٢٩٤/أ

وَقَالُوا فِي (دِيمَة)[١]، وَأصلها مِنْ: دَامَ يَدُومُ، وَقَالُوا: دَوَّمَتِ السَّحابةُ إذَا دَامَ مَطَرُها، فَأبْدِلتْ ياءً لِمَا ذَكرنا فِي (رِيحٍ)، وَكذلك اليَاء فِي (عِيدٍ) بَدلٌ مِنَ وَاوٍ، [لأنه][٢] من: عَادَ يَعُودُ.

فَإن قِيلَ: فَقد قَالُوا فِي التَّصغيرِ وَالجمْع: عُيَيْدٌ، وَأَعْيادٌ، فَلو كانَتْ وَاوًا لصَحَّت.

---

(٢) ب: اجتمعتا.

(٣) سبق ذلك في ص٤٣٥.

(٤) سبق ذلك في ص٣٤٦.

(٥) وأصلهما (طَوْي)، و(شَوْي)؛ حيث اجتمعت الواو والياء وكانت السابقة ساكنة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء. ينظر: شرح الملوكي ص٤٩٩.

(٦) أي في (يوجل).

(٧) ب: فيسبق.

(٨) ينظر: العين ٢٩٢/٣، والكتاب ٥٩٢/٣، والأصول ٤٣٨/٢.

(١) كذا في النسختين، ولعله: وقالوا: ديمة.

(٢) تكملة من: ب.

قِيلَ: إبْدالُها هَهُنَا[3] لازمٌ؛ ليفرِّقُوا بين تَصغيرِ (عُودٍ) وَجَمْعه، وَبين تَصغيرِ (عِيدٍ) [وَجَمْعه][4]؛ إذْ لو قَالوا: عُويدٌ، وَأَعْوادٌ لالتَبسَ، وَطَرَدُوا ذلك فقالوا: عَيَّدنا.

وَمن إبْدالِهَا منها عَينًا (قِيلَ) وَ(سِيمَ)، وَأصْلُه (قُوِلَ) بضَمِّ الأول وَكسرِ الثَّاني، فَلمَّا ثَقُلت الوَاوُ بكسرتِهَا ووقوعِهَا بَعْد الضَّمَّة سَكنت، وَأُبدِلَ مِنَ الضَّمَّة كسْرَةً، فَوقعتِ الوَاوُ سَاكنةً بَعْد كَسْرة، فَقُلبتْ ياءً لتُجَانس الكسْرَةَ.

وَقَدْ أُبدلتِ اليَاء مِنَ الوَاوِ لامًا، وَذلك فِي جَمْع (دَلْوٍ)، قَالُوا: أَدْلٍ[5] [ودِلِيٌّ][6]؛ لثقل الوَاو بَعْد [الضمة][7]، وَعُمِلَ فيها مَا عُمِلَ فِي (قِيلَ)، وَكذلك قَالوا فِي (عَصَا): عِصِيٌّ، فَأبدلوا مِنَ الوَاوين يَائينِ[8].

وَقَدْ أَبْدلوها[9] مِنَ الوَاو المضَعَّفة شَاذًّا قالوا[10]: دِيَوانٌ، وَالأصْلُ: دِوَّانٌ ؛ لقولِهِم فِي الجمْعِ: دَوَاوِينٌ[1]، وَفِي التَّصغير: دُوَيْوِينٌ، وَقَالوا: دَوَّنْتُ الشَّعْرَ، وَهْوَ مُدَوَّنٌ.

فَأمَّا اليَاءُ فِي (شِيرَاز)[2] فَفيها ثَلاثة أَوْجُه[3]:

---

(٣) ب: هنا.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) ب: دل.

(٦) تكملة من: ب.

و(دليٌّ) يجوز فيها ضم الدال وكسرها. ينظر: العين ٦٩/٨. وقد فصَّل الشارح الإعلال في (دلي) في ص٧.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) لأن أصل (عِصِيّ): عُصُوو، على (فُعُول)، فالواو الأولى واو (فعول)، والثانية لام الكلمة.

(٩) الأصل: أبدلوا.

(١٠) ب: وقالوا.

(١) ولو كانت الياء أصلية لقيل في جمعه: دَيَاوِين. ينظر: سر الصناعة ٧٣٥/٢، والصحاح ٢١١٥/٥ (دون)، والتخمير ٣٤٠/٤.

(٢) الشِّيرَازُ: اللبن الرائب المستخرج ماؤه. القاموس ص٦٦٠ (شرز).

(٣) ينظر: سر الصناعة ٧٤٨/٢-٧٤٩، وشرح التصريف ص٣١٧، واللباب ٣٢٣/٢.

أَحَدُها: هي زيَادَةٌ للإشْبَاعِ.

وَالثَّاني: هي بَدَلٌ مِنَ الوَاو[٤]، وَقَدْ قَالُوا [على][٥] هذا: شَوَارِيزُ.

وَالثَّالثُ: هي بَدَلٌ مِنَ الرَّاء، وَقَالُوا عَلى هَذا: شَرَارِيزُ. وَأكثرُ أهْلِ اللغةِ لا يَجْعلُها عَرَبيّةً[٦]. **قَالَ الشَّارِحُ**: وَيُمكنُ أنْ / يَكونَ أصْلُها عَرَبِيًّا مِن (الشَّرَازَةِ)، وَهْي شَرَاسَةُ الخُلُق. ٢٩٤/ب

[و][٧] الياء فِي (غَازٍ) وَ(مَحْنِيةٍ)[٨] بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ، وَذَلك أنَّ الوَاوَ قَدْ وَقعَتْ طَرَفًا، وَحُكمُ الطَّرفِ أنْ يَكونَ سَاكنًا فِي الوَقْفِ، وَهْوَ الأصْلُ، فَقَدْ وَقعتِ الوَاوُ سَاكنَةً بَعْد كَسْرة، وقَبْلَ الطَّرَفِ[١] يَعْتَورُ عَليه حَرَكاتُ الإعْرَابِ، فَكأنَّ الحرَكَةَ لازمةٌ، وَمَنْ جُمْلتها الضَّمُّ وَالكسْرُ،

---

(٤) هذا القول منسوب إلى الأخفش في سر الصناعة ٢/٧٥٠، والممتع ١/٢٨٩.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) الأصل: عربيًّا.

وقال الشارح في اللباب ٢/٣٢٤: "وليس لفظة (شيراز) مصرحًا بها في كتب اللغة". ومما يؤيد كلام الشارح هو أن لفظة (شيراز) لم ترد في المعاجم المتقدمة، وأول ورودها – حسب المعاجم التي بين يدي- كان في المغرب في ترتيب المعرب ١/٤٣٨.

وجاء في التاج ١٥/٩٥ (شرز): "ومن العجيب أن اللبن بالفارسية (شيراز)". علمًا بأن لفظة (شيراز) لم ترد في كتاب المعرب، ولا في شفاء الغليل، ووردت في كتاب قصد السبيل ٢/٣١٤.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) المَحْنية من الوادي: مُنْعَرَجه حيث ينعطف، والمَحْنية: ما انحنى من الأرض، رملاً كان أو غيره. ينظر: اللسان ١٤/٢٠٤-٢٠٥ (حنا).

(١) ب: الظرف.

والحديث هنا عن (محنية).

وَالضَّمَّة وَالكسْرَة بَعْد الكسْرَة مُسْتثقلٌ، وَلذلك[٢] سُكِّنت فِي المنْقُوصِ، ثُمَّ حُملتِ الفَتحةُ[٣] عليها. وَأمَّا الهَاءُ فِي (مَحْنِيةِ) فَلمْ يُعْتَدّ بِهَا لأنَّ حَرفَ التَّأنيثِ غَيْرُ لازمٍ[٤].

وَقَدْ أُبْدلت الياء مِنَ الوَاوِ فِي[٥] المصَادِر المعتلات العَيْن، نَحْو: صِيامٍ، وَقِيامٍ، وَذَلك لاعتلالِهَا فِي: صَامَ، وَقَامَ، وَانْكسار مَا قبلها فِي المصْدَر، وَمثلُ ذَلك إبدالُهَا[٦] منها فِي الجمع، نَحْو: نِيامٍ.

فَإنْ قِيلَ: فَقَد صَحَّتْ فِي (لِوَاذٍ) و(عِوَادٍ)[٧]!

قِيلَ: لأنَّ المصْدَر هُنَا مِنْ بَابِ المفَاعلةِ، وَأصْلُه[٨] (لاوَذَ)، و(عَاوَدَ)[٩]، فلمَّا صَحَّت فِي الفعْلِ صَحَّت فِي المصْدَرِ[١٠]، وَكانَ فِي مَعْنَى (الملاوَذَةِ) وَ(المعَاوَدَةِ)[١١].

وَأمَّا إبْدَالُهَا فِي (نُيَّامٍ) وَ(صُيَّامٍ) وَ(نُيَّمٍ)[١] وَ(صُيَّمٍ)[٢] [فضعيف][٣] فِي القياسِ؛ لأنَّ الوَاوَ قَد تَحَصَّنت بالإدْغَام[٤]، وَمن هُنَا كانَ إبْدَالُهَا فِي (دِيوانٍ) ضَعيفًا أيضًا، لاسيَّمَا[٥] وَقَدْ صَحَّتْ فِي التَّصغيرِ وَالجمْع، نَحْو: دُوَيْوِين، ودَوَاوِين.

---

(٢) الأصل: وكذلك.

(٣) في (محنية).

(٤) قال سيبويه ٣٨٨/٤: "وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازما أو غير لازم فهي مبدلةٌ مكانها الياء ... وذلك قولك: محنيةٌ، فإنما هي من (حَنَوْتُ) -وهي الشيء المحنى من الأرض- وغازيةٌ..." وينظر: الأصول ٣٠٠/٣.

(٥) ب: من.

(٦) (إبدالها) ساقط من: ب.

(٧) الأصل: عواذ.

عِوَادًا: مصدر (عاوَدَه) بمعنى جعله عادةً له وديدنًا. ينظر: القاموس ص٣٨٧ (عود).

(٨) ب: فأصله.

(٩) الأصل: عاوذ.

(١٠) ولو كان مصدرًا للفعل (لاذَ) لقيل: لاذَ لِيَاذًا. ينظر: المقتضب ١٢٨/٢، وتهذيب اللغة ١٣/١٥.

(١١) الأصل: المعاوذة.

(١) في النسختين: نوَّم. ولا قلب فيها. ينظر: الكتاب ٣٦٢/٤، والأصول ٢٦٥/٣.

وَقَدْ أُبدلتِ اليَاء مِنَ الوَاوِ فِي نَحْو: حِياضٍ، وَسِياطٍ، وَفِي كلِّ مَا كان وَاحدُه (فَعْلاً)، وَعينه وَاوٌ سَاكنةٌ، وَقَدْ اجتمعت فيه خَمْسةُ شُروطٍ[٦]: سُكونُ الوَاو[٧] فِي الوَاحدِ؛ / وَذاك ضَعفٌ فيها، وَكسرُ مَا قَبلهَا فِي الجمْعِ، وَوُقوعُ الألفِ بَعْدَها، وَكَونُ الكلمَةِ جَمْعًا، وَصِحَّةُ اللامِ. ٢٩٥/أ

وَقَدْ أُبدلتِ اليَاء مِنَ الوَاوِ فِي كلِّ كلمَةٍ اجتمَعَتْ فيها يَاءٌ وَوَاوٌ، وَسَبقتِ الأولى بالسُّكونِ، وَذَلك نَحْو: طَوَيْتُ الشَّيءَ طَيًّا، وَشَوَيْتُهُ شَيًّا، وَذَلك أنَّ سُكونَ الأولِ المعتلِ وَوُقوعَ حَرفٍ مُعتلٍّ بَعْده يَشُقُّ النَّطْقُ بِهِمَا صَحِيحينِ، فَأُبدلَ الأثقَلُ إلى الأخفِّ، وَكانَ ذلك طَرِيقًا فِي الإدْغَامِ الذي يَسْقطُ به الثِّقَلُ، وَيَصيرُ الحرْفَانِ حَرْفًا وَاحدًا، وَلا فَرْقَ فِي ذلك بَيْن أنْ يَكونَ الأوَّل يَاءً أَوْ وَاوًا.

وَأمَّا إبْدَالُ الياء مِنَ الباءِ[١] فَقَد جَاء فِي النَّثرِ فيما إذَا كانت البَاءُ[٢] مُشَدَّدةً، نَحْو: دِيبَاجٍ[٣]، وَالأصْلُ: دِبَّاجٌ؛ لقَولِهِم فِي الجمْعِ: دَبَابِيجٌ، وَذَلك لِثِقَلِ التَّضعيفِ مَنْ غَيْر فَصْلٍ[٤].

---

(٢) ب: وصيَّم ونوَّم.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) لأن الأصل صحة الواو المشددة المكسور ما قبلها لتحصنها بالإدغام، فإن جاء فيها القلب فهو قليل لا يقاس عليه. ينظر: سر الصناعة ٥٨٦/٢، ٧٣٤، وشرح التصريف ص٥٠٦، واللباب ٣٢٣/٢.

(٥) استعمال (لا سيما) بدون الواو قليل، ومن الكثير قول امرئ القيس:

وَلا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةَ جُلْجُلِ

ديوانه ص١٠. قال ثعلب: "من قاله بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس فقد أخطأ". وفُسّر بأنه يعني الواو. ينظر: شرح الكافية للرضي ١٣٧/٢، ومغني اللبيب ص١٨٦، والهمع ٢٩٤/٣، وشرح الأشموني ٢٨١/٢، وفسره آخرون بأنه يعني: (لا) وتخفيف (سي). ينظر: سفر السعادة ص ٢٥٩.

(٦) ينظر: الخصائص ١٥٨/١، وسر الصناعة ٧٣٣/٢، واللباب ٣١٨/٢. وذكرها الشارح معلَّلةً في ص٥٥٦.

(٧) ب: الواحد.

(١) في النسختين: الياء.

(٢) في النسختين: الياء.

(٣) الدِّيباج: ضرب من الثياب متخذة من الإبريسم، مشتق من الدَّبْج، وهو النقش والتزيين، فارسي معرّب. ينظر: المعرب ص١٤٠، واللسان ٢٦٢/٢ (دبج).

وَقَالُوا فِي (لبَّ)[٥]: لَبَّى، وَالقياس (لبَّبَ)[٦]، فَكرهوا اجْتِمَاعَ ثَلاثةِ أَمْثال، فَأَبْدلوا الأخيرَ يَاءً فَقَالوا: لَبَّيتُ، ثُمَّ أبدَلُوا الياء إذَا تَحَرَّكتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلها ألفًا فَقَالُوا: لَبَّى[٧].

وَأمَّا فِي النَّظم فَقَدْ قَالوا فِي (الثَّعالبِ): ثَعَالِي، وَفِي (الأَرَانبِ): أَرَانِي[٨]. وَهَذا مَوْضعُه الشَّعر لا غَيْر.

وَقَدْ أَبدلوهَا مِنَ السِّينِ، قَالوا فِي (خَامِسٍ): خَامِي، وَفِي (سَادِسٍ): سَادِي[٩]. وَلا يُقَاسُ عَليه البتَّة.

وَأمَّا إبْدَال اليَاء مِنَ الرَّاء فَفي نَحْو: قِيرَاطٍ، وَالأَصْلُ: قِرَّاطٌ؛ لقولِهِم: قُرَيْرِيطٌ، وَقَرَارِيطٌ.

---

(٤) قال الرضي عن الإبدال في نحو: ديباج ودينار وقيراط وشيراز: "وهذا الإبدال قياس؛ إذ لا يجيء (فِعَّال) غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل من ياء، فرقًا بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر نحو: كذَّب كِذَّابًا..." شرح الشافية ٢١١/٣.

(٥) الأصل: لَبَبٍ.

لبَّ بالمكان لَبًّا، وألبَّ: أقام به ولَزِمه، وألبَّ على الأمر: لَزِمه فلم يفارقه. اللسان ٧٣٠/١ (لبب).

(٦) في النسختين: لبى. تحريف.

(٧) ينظر تفصيل القول في (لبَّب) و(لبيك) والخلاف فيه في: الكتاب ٣٤٨/١-٣٥٤، والمقتضب ٢٢٥/٣، والزاهر ٩٩/١، وأمالي الزجاجي ص١٣٢، وسر الصناعة ٧٤٤/٢-٧٤٨، واللباب ٣١٣/٢، وشرح الملوكي ص٢٤٧.

(٨) وذلك في قول رجل من بني يَشكُرَ (من البسيط):

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

ينظر: الكتاب ٢٧٣/٢، والمقتضب ٣٨٢/١، ومجالس ثعلب ١٩٠/١، والأصول ٤٦٧/٣، والإبدال لأبي الطيب ٩٠/١، ٢٨٥، ١٠٥/٢، وضرورة الشعر ص١٣٥، والتبصرة والتذكرة ٨٣٧/٢، والمفصل ص٣٦٥، والممتع ٣٦٩/١، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٤٣.

(٩) من ذلك قول الحادرة (من البسيط): =

= مَضَتْ ثَلاثُ سِنِينَ مُنْذُ حلَّ بها وَعَامَ حُلَّتْ وَهَذا التَّابِعُ الخَامِي

وقول امرئ القيس (من الوافر):

إذَا مَا عُدَّ أَرْبعةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ، وحموك سادي

ينظر: ديوان الحادرة ص١٠٦ (في الشعر المنسوب إليه)، وديوان امرئ القيس ص٤٥٩ (ملحقات ديوانه)، وإصلاح المنطق ص٣٠١، والإبدال لأبي الطيب ٢١٧/٢-٢١٨، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ص١٩٣، وضرائر الشعر ص٢٢٦-٢٢٧، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٤٦-٤٤٧.

وَأَمَّا إِبْدَال اليَاء مِنَ النُّونِ فَقَدْ قَالوا: دِينَارٌ، وَالأَصْلُ: دِنَّارٌ؛ لقولِهِم: دُنَيْنِيرٌ[1]، وَدَنَانِيرٌ، وَشيءٌ مُدَنَّرٌ، / أي: فيه أَشْكَالُ الدَّنَانيرِ. ٢٩٥/ب

وَقَدْ أبْدَلوها منها فِي الفعْلِ إِذَا تَكررتِ النُّونُ، نَحْو: تَظَنَّيْتُ، وَأَصْلُه (تَظَنَّنْتُ)، مِنَ (الظَّنِ)[2]، وَقَدْ تَجَاوزُوا[3] ذَلك إِلى غَيْرِها مِنَ الحرُوف، قَالُوا: تَقَضِّيَ البَازِي[4]، وَقَصَّيْتُ أَظَافِرِي[5]، وَالأَصْلُ: تَقَضَّضَ، وَتَقَصَّصَ.

وَأَمَّا فِي (تَسَرَّى)[1] قَالَ الأَكثَرُون[2]: أَصْلُه (تَسَرَّرَ)، مِنَ (السِّرِّ)، وَهْوَ: النِّكاحُ، وَقَالَ آخَرُون[3]: هُو مِنْ (سَرَوتُ الشَّيء) إِذَا اخْترْتُهُ[4].

---

(١) الأصل: دُنيّر.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٢٤/٤، وإصلاح المنطق ص٣٠٢، والكامل ٩٤٢/٢، وسر الصناعة ٧٥٧/٢، والمفصل ص٣٦٤.

(٣) الأصل: تجاوز.

(٤) في قول العجاج:

تَقَضِّيَ البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرْ

ينظر: ديوانه ص٨٣، ومجاز القرآن ٣٠٠/٢، والإبدال لابن السكيت ص١٣٣، ١٣٤، وإصلاح المنطق ص٣٠٢، وأدب الكاتب ص٤٨٧، والكامل ٤٤٢/١، ٩٤١/٢، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ص٢٠٤، وضرائر الشعر ص٢٢٨، والمزهر ٤٦٢/١.

(٥) حكاه الفراء عن القناني. ينظر: الإبدال لابن السكيت ص١٣٥،، وإصلاح المنطق ص٣٠٢.

وما ذكره الشارح من أن الياء بدل من الصاد في (قَصَّيتُ) هو المشهور في تخريج هذا القول، وأجاز ابن جني-وتبعه ابن السيد - وجهًا آخر، وهو أن (قَصَّيتُ): (فعَّلتُ) من أقاصي الشيء؛ لأن أقاصيه أطرافه، والمأخوذ من الأظفار إنما هو أطرافها وأقاصيها، وعليه يكون أصل الياء واو.

ينظر: سر الصناعة ٧٥٩/٢، وإصلاح الخلل ص٤١٠، واللباب ٣١٤/٢، وشرح الملوكي ص٢٥٠.

(١) تَسرَّى: اتخذ سُرِّيَّةً، وهي الجارية المتخذة للملك والجماع. ينظر: اللسان ٣٥٨/٤ (سرر).

(٢) ينظر: الكتاب ٤٢٤/٤، والمقتضب ٣٨١/١، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٢، والخصائص ٩٠/٢، وسر الصناعة ٧٥٥/٢-٧٥٦، ونُسب هذا القول إلى الأصمعي في: الإبدال لابن السكيت ص١٣٤، وإصلاح المنطق ص٣٠٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٧١/٢، والمشوف المعلم ٣٩٢/١.

[إبدال الواو]

قَالَ أبو عَلي: "وَمِنهَا الوَاوُ، وَهْي تَبْدَلُ..."[1].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا هُو الحرْفُ الرَّابعُ مِنْ حُروفِ الإبْدَال، وَقَدْ أُبدلت من ثلاثة أحرف، وهي: الياء، والألف، والهمزة[2].

وذهب الأخفش إلى إن (تسرّى) مأخوذ من (السرور)؛ لأن صاحب (السُّرِيَّة) يُسرُّ بها. ينظر: سر الصناعة ٧٥٦/٢، والمخصص٢٨٩/١٣، وشرح المفصل ٢٤/١٠-٢٥، وشرح الملوكي ص٢٥٠، وشرح الجاربردي ٢١٣/١، ونُسب هذا القول إلى يعقوب بن السكيت في: الصحاح ٢٣٧٥/٦، واللسان ٣٧٨/١٤ (سرا).

(٣) لم أقف على من قال بهذا القول فيما رجعت إليه من كتب.

(٤) لم أقف على مجيء (سروت) بمعنى: اخترت فيما رجعت إليه من المعاجم، والذي فيها أن (اسْتَرَيْتُ الشيءَ): اخترته. ينظر: تهذيب اللغة ٣٩/١٣، والصحاح ٢٣٧٦/٦ (سرا)، والمحكم ٦٠٦/٨، واللسان ٣٧٨/١٤، والقاموس ص١٦٧٠ (سرا).

أما (سروت الشيء) فمعناه: نزعته، يقال: سروتُ الثوبَ أي: نزعته وكشفته. ينظر: تهذيب اللغة ٣٩/١٣، والصحاح ٢٣٧٥/٦ (سرا)، ومقاييس اللغة ١٥٤/٣، واللسان ٣٨٠/١٤ (سرا).

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٣، و(مرجان) ص٥٧١.

فَاليَاءُ تُبدلُ منها الوَاوُ إذَا وَقعتْ فَاءً سَاكنةً قَبْلها ضَمَّة، نَحْو: مُوسِرٍ،[وموقن][3] وَأصْلُه مِنَ[4] اليَاء؛ لأنَّه مِنَ (اليُسْرِ) [واليقين][5]، فَلمَّا كانَ النُّطْقُ باليَاء سَاكنَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ شَاقًّا عَلى اللسانِ مَشَقَّةً بَيِّنَةً لِمَا بَيْن الضَّمَّة وَالياء مِنَ التَّنَافُر أُبْدلتِ اليَاءُ وَاوًا لتَكونَ مِنْ جِنْسِ الضَّمَّة، فَإنْ تَحَرَّكت اليَاء لَمْ تُبْدل، نَحْو: مُيَيْسِرٍ، وَمُيَيْقِنٍ، وَكذلك فِي الجمْعِ نَحْو: مَيَاسِرٍ؛ وَذلك لزَوالِ عِلَّةِ الإبْدَال وَهْوَ[6] تَحرُّكُ اليَاء وَانفتاحُ مَا قبلهَا.

وَقَدْ أُبْدلت الوَاوُ مِنَ اليَاء[7] عَيْنًا فِي نَحْو: الكُوسَى[8]، والطُّوبَى، وَهْو مِنَ (الكَيْسِ) وَ(الطِّيبِ)، فلمَّا سَكنتِ اليَاء وَانْضَمَّ مَا قبلها أُبْدلت[9].

وَقَدْ أُبْدلتِ الوَاوُ مِنَ اليَاءِ لامًا[1] فِي[2] (التَّقْوى)؛ لأنَّ أَصْلَه مِنَ: وَقَى يَقِي، وَهَذا له مَوضعٌ يُحْكَمُ فيه[3].

---

(٢) ينظر إبدال الواو في: الكتاب ٢٤١/٤، والمقتضب ١٩٩/١، والأصول ٢٦٦/٣، وتفسير رسالة أدب الكتاب ص١٢٨، وسر الصناعة ٥٧٣/٢، وشرح الملوكي ص٢٥٧، والممتع ٣٦٢/١، وشرح الشافية ٢١٣/٣.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) (من) ساقط من: ب.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) كذا في الأصل، وفي (ب): قد. والوجه: وهي.

(٧) ب: وقد أبدلت الياء من الواو.

(٨) الكُوسَى والكِيسَى: نعت المرأة الكيِّسة، وهو تأنيث الأكْيَس. والكَيْسُ: خلاف الحمق، وهو الخفَّة والتوقُّد. ينظر: الصحاح ٩٧٢/٣، واللسان ٢٠٠/٦ (كيس).

(٩) تُبدل الواو من الياء عينًا في (فُعلى) اسمًا، نحو: كوسى وطُوبى، فإن كانت (فُعْلى) صفةً وكانت عينها ياءً كُسر أول (فُعلى)؛ لتصح الياء، نحو: حِيكى، وضِيزى، وذلك للتفريق بين الاسم والصفة.

ينظر: الكتاب ٣٦٤/٤، والمقتضب ٣٠٤/١، ٣٠٦، والأصول ٢٦٦/٣، والتبصرة والتذكرة ٨٤٠/٢-٨٤١، والمفصل ص٣٨٣، وشرح المفصل ٩٧/١٠.

(١) تبدل الواو من الياء لامًا في (فَعْلى) اسمًا، نحو: تَقْوى وشَرْوى، فإن كانت صفةً لم تُقلب، نحو: خَزْيا وصَدْيا تأنيث (خَزْيان) و(صَدْيان).

تنظر المصادر السابقة.

(٢) ب: في نحو.

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الألفِ فَفِي نَحْو: ضَارِبٍ إِذَا صَغَّرْتَه، تَقُول[٤]: ضُوَيْرِبٌ، وَالعِلَّة فِي ذَلك وُقوعُ الألفِ هُنَا بَعْد الضَّمَّة، وَهْي لا تَقَعُ بَعْدها البتَّة، فَأَبْدَلُوها / وَاوًا لتَجَانسِ مَا قَبلها، وَقَد حُمِل الجمْعُ عَلى التَّصغيرِ هُنا فَقَالُوا: ضَوَارِبُ، وَقَالوا فِي الفِعْلِ نَحْو (ضَارَبَ): ضُورِبَ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعلُه مِن أَجْل الضَّمَّة أَيْضًا، وَمْنه قَولُه تَعَالى: ﴿مَا وُورِيَ عَنْهُمَا﴾[٥]. وَقَد أَبْدل بَعْضُ العربِ الوَاوَ مِنَ اليَاء فِي نَحْو: بِيعَ، فَقَالوا: بُوعَ[٦]، كمَا قَالوا: قَدْ قُولَ ذَلك[٧]، وَالجيِّدُ أنْ تَكونَ وَاوُ (قُولَ) مُبْدَلةً مِنْ يَاءٍ مُبْدَلةً مِنْ وَاوٍ[٨].

٢٩٦/أ

وَأَمَّا إِبْدَال الوَاوِ مِنَ الهمْزَة فإذَا[٩] سَكنَتْ وَانْضَمَّ مَا قَبلها جَازَ إِبْدَالُهَا[١٠] نَحْو: سُولٍ، وَلُومٍ، وَذَلك لِحُصولِ التَّناسُبِ، وَقَدْ أجَازوا ذلك فيها إِذَا تَحَرَّكت بالضَّمِّ، نَحْو: لَوُمَ[١]، وَالصَّحيحُ أنَّ ذلك تليين[٢] لا إِبْدَالٌ.

---

(٣) ص٥٧٩.

(٤) ب: فإنك تقول.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: ٢٠.

(٦) سبق الحديث عن لغات العرب في ذلك في ص٣٤٣.

(٧) (ذلك) ساقط من: ب.

وينظر القول في: الكتاب ٣٤٣/٤.

(٨) ب: والجيد أن تكون واو (قول) مبدلة من واو.

وتوضيح ذلك: إذا بنينا الفعل (قال) للمجهول فإنا نقول: قُوِل، مثل: ضُرِب، فتستثقل الكسرة على الواو بعد الضمة، فتُنقل كسرة الواو إلى القاف، فتسكن الواو وما قبلها مكسور فتبدل ياءً، فيقال: قِيل، ثم تبدل الياء واوًا، فيقال: قُولَ. ينظر: اللباب ٣٢٢/٢.

(٩) الأصل: إذا.

(١٠) ب: جاز إبدالها واوًا.

(١) الأصل: نحو لا لوم.

(٢) التليين هو: التخفيف، وهو أن تُحوَّل الهمزة حرفًا ليِّنًا يناسب حركة ما قبله، فإن كان قبل الهمزة فتحة انقلبت ألفًا، وإن كان قبلها كسرة انقلبت ياءً، وإن كان قبلها ضمة انقلبت واوًا. ينظر: شرح الملوكي ص٢٢٩.

[إبدال الميم]

قَالَ أَبو عَلي: "وَمِنهَا الميمُ، وَهْي تُبْدلُ..."[1].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا هُو الحرفُ الخامِس من حروف الإبْدَالِ وَهْوَ الميمُ، وَقَدْ أُبْدلت من ثلاثة أحْرُف: مِنَ النُّونِ، وَالوَاوِ، وَاللامِ[2].

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٤، و(مرجان) ص٥٧٢.

أمَّا إبْدَالُ الميمِ مِنَ النُّونِ فَإذَا سَكَنتِ النُّونُ وَوقعَتِ الباءُ[٣] بَعْدهَا أُبْدِل منها ميمًا، نَحْو: شَنْبَاء[٤]، وَعَنْبَر، وَقَنْبَر[٥]، وَسَبَبُ ذَلك أنَّ النُّونَ إذَا سَكنَتْ خَرَجَتْ مِنَ الخيشُومِ، وَمَخْرجُهَا قَريبٌ مِنْ مَخْرج الميمِ، وَفيهَا غُنَّة كما فِي الوَاو وَالميم، فلمَّا اشتَبهَا فِي الصِّفَةِ وَتَقاربَا فِي المخْرَج أُبْدلت مِيمًا فِي اللفْظِ دُونَ الكتَابَة، وَقَوَّى ذَلك أنَّ النُّونَ تُدغمُ فِي الوَاوِ المشاركة للميم فِي المخْرَج وَالصِّفَة، فَيقالُ: من واقد[٦] و﴿رَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾[٧]، كمَا يُدغمُ أَحدُ المِثْلَينِ فِي الآخَر، وَكمَا أنَّ النُّونَ [في][٨] (مِن واقد) تُصوَّر فِي الخطِّ؛ كذلك / نُونُ (شَنْبَاء)، وَجُعِلَ ذَلك دَليلاً عَلى أنَّ[٩] التَّشَابُه لَيْسَ بِمُحكم حتَّى يُقلبَ الحرْفُ لَفْظًا وَخَطًّا كمَا يُفعلُ فِي[١٠] (وَدَّ) و(متَّ)، فَإنْ تَحَرَّكت النُّونُ لَمْ تُبدلْ، نَحْو: الشَّنَبِ ، وَالعِنَبِ؛ لأنَّ ٢٩٦/ب

الحركة أبْطَلت غُنَّتَها وَحَجزتْ بَيْن مَخْرَجَيْهمَا[١].

وَأمَّا إبْدَال الميمِ مِنَ الوَاوِ فَفِي نَحْو: فَمٍ، وَأَصْله (فَوْهٌ)، مِثْل: نَورٍ، وَفَوزٍ، فَحُذفتِ الهَاءُ اعْتِبَاطًا، وَأُبدلَ مِنَ الوَاوِ مِيمٌ، وسَبَبُ ذَلك أنَّ الكلمَة مُعْرَبةٌ، فَلو بَقيتِ الوَاو لتحرَّكتْ وَانْقَلبتْ ألفًا وَحُذفت بالتَّنوينِ[٢]، وَبَقي الاسْمُ المعْرَبُ الظَّاهرُ عَلى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَأُبْدلت إلى

---

(٢) ينظر إبدال الميم في: الكتاب ٢٤٠/٤، والمقتضب ٢٠٢/١، والأصول ٢٧٣/٣، وسر الصناعة ٤١٣/١، وشرح الملوكي ص٢٨٩، والممتع ٣٩١/١، وشرح الشافية ٢١٥/٣.

(٣) في النسختين: الياء. تصحيف.

(٤) امرأة شنباء: بيِّنَةُ الشَّنَب، والشَّنَبُ: حِدَّة في الأسنان، وقيل: بَردٌ وعذوبة. ينظر: الصحاح ١٥٨/١ (شنب).

(٥) قَنْبَر: اسم رجل، مولًى لعلي بن أبي طالب ﷺ ينظر: الصحاح ٧٨٥/٢ (قبر)، والقاموس ص٥٩٩، والتاج ٢٦٣/١٣ (قنبر).

(٦) الأصل: من واعد.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ١٩. ضُبطت (رعد) في الأصل بتنوين الكسر على أنه مثال وليس آية.

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) (أن) ساقط من: ب.

(١٠) ب: يفعل ذلك في.

(١) ب: مخرجها.

(٢) لمنع التقاء الساكنين.

حَرْفٍ مَنْ مَخْرجِهَا صابر عَلى الحركة وهو الميم[٣]، فَقَالُوا: فَمٌ[٤]، وَقَد جَاءَ فِي الشِّعْرِ مُشَدَّدًا[٥]، وَهي لُغَةٌ ضَعِيفةٌ[٦]، فَكأنَّه حَمَل الوَصْلَ عَلى الوَقْفِ فيمنَ شَدَّدَ فِي الوَقْفِ. فَأمَّا قَولُ العَجَّاجِ:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[٧]

فَفيه وَجْهَان:

أَحَدُهُمَا: أنَّه نَوَى الإضَافةَ، فَالألفُ غَيْر بَدَلٍ مِنَ التَّنوينِ، بَلْ مِنَ الوَاوِ، فَكأنَّه قَالَ: وَفَاهَا[١].

وَالثَّاني: هي بَدَلٌ مِنَ التَّنوينِ وَلكنَّها وَقَعتْ فِي آخِرِ البَيْت، وَهْوَ مَوضعٌ يُؤمنُ فيه التَّنوينُ، وَلَمْ يَنْوِ الإضافَةَ فِي هَذا الوَجْه[٢].

---

(٣) جاء في سر الصناعة ٤١٤/١: "...فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الميم من الواو؛ لأنهما شفهيتان، وفي الميم هُوِيٌّ في الفم يضارع امتداد الواو".

(٤) ينظر: الكتاب ٢٦٤/٣، ٣٦٥،

(٥) من ذلك قول العجاج، وقيل: هو محمد بن ذؤيب العماني، وقيل: هو جرير:

يَالَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِّهِ

ينظر: ديوان العجاج ٣٢٧/٢ (الملحقات) (طبعة السطلي)، وديوان جرير ١٠٣٨/٢ (الملحقات)، وإصلاح المنطق ص٨٤، وتهذيب اللغة ٤١٢/١٥، والخصائص ٢١١/٣، وسر الصناعة ٤١٥/١، والمشوف المعلم ٥٨٢/٢، وشرح الكافية ٢٧٤/٢، واللسان ٣٦٣/١٢ (طسم)، والخزانة ٤٩٣/٤.

(٦) في (فم) لغات، تنظر في: إصلاح المنطق ص٨٤، والمشوف المعلم ٥٨٢/٢، وشرح التسهيل ٤٧/١، وشرح الكافية ٢٧٣/٢، والارتشاف ٨٤٠/٢، والمساعد ٢٨/١.

(٧) البيت من الرجز، في ديوانه ص٤٢٤، وهو له في: إصلاح المنطق ص٨٤، والمقتضب ٣٧٥/١، وليس في كلام العرب ص٢١٧، والبصريات ٨٩٦/٢، والمسائل العسكرية ص١٦٩، والمشوف المعلم ٥٨٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/٢، والخزانة ٤٤٢/٣، وبلا نسبة في: الإغفال ٣١٦/٢، والبغداديات ص١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥، وكتاب الشعر ١١٠/١، وشرح الكافية ١٣٤/٢، ٢٦٨، ١٧٠/٣، ٢٤٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١٩٥/١.

والضمير في (خَالَطَ) يعود على الخمر في قوله في بيت سابق (الديوان ص٤٢٣):

صَهْبَاءَ خُرْطُومًا عُقارًا قَرْقَفا =

= يَصِف طِيبَ نكهة المرأة التي يتغزل بها، كأنَّ ريحَ فيها وخياشيمها هذه الخمر، وإنما جمع الخياشيم باعتبار أجزائه وأطرافه. ينظر: ديوان العجاج ص٤٢٤، والخزانة ٤٤٤/٣.

(١) نُسب هذا الرأي إلى أبي الحسن الأخفش في: كتاب الشعر ١١٠/١، والشيرازيات ١٨/١، ١٦٣، وشرح المفصل ٩٨/٦، والخزانة ٤٤٢/٣.

وَأَمَّا قَوْلُ الفَرَزدق:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا   عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ[3]

فَجَمَع بَيْن الميمِ وَالوَاوِ، وَفيه قَوْلان:

أَحَدُهُما: أنَّه جَمَع بَيْن البَدَلِ وَالمبْدَلِ [منه][4]؛ نَظَرًا إلى الأصْلِ فِي الإِتْيَانِ بالوَاوِ، وَنَظَرًا إلى الاسْتِعْمَالِ بَعْدَ البَدَلِ[1]، وفِي ذَلك تَنْبِيهٌ عَلى الأصْلِ[2].

وَالوَجْهُ[3] الثَّاني: أنَّ الميمَ بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ المَحذُوفَةِ، وَالوَاوُ هي[4] عَيْن / الكلمَة، فَوزنُه عَلى هَذا: فَلْعٌ[5]، وَعَلى الوَجْه [الأول][6]: فَمْعٌ[7]. ٢٩٧/أ

(٢) أجاز هذا الوجه أبو علي الفارسي، قال في البغداديات ص١٥٧: "فحكم هذه الألف في قوله: (وفا) أن تكون بدلاً من التنوين، والمنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكنين؛ لأنه الساكن الأول، وبقي الاسم على حرف واحد، وجاز هذا في الشعر للضرورة". وينظر: كتاب الشعر ١/١١٠-١١١.

وهناك وجه آخر خرَّج عليه المبرد البيت، وهو أن يكون جاء على لغة ربيعة التي تقف على الاسم المنون المنصوب بالسكون، ولا تُبدل من التنوين ألفًا، فالألف في (فا) هي عين الكلمة، و(فا) معطوفة على (خياشيم) المنصوب. ينظر: المقتضب ١/٣٧٥، والبغداديات ص١٦٠، وكتاب الشعر ١/١١٠، وشرح التصريف ص٣٤٨.

(٣) البيت من الطويل، له في ديوانه ٢/٧٧١، وفي: الكتاب ٣/٣٦٥، ٦٢٢، ومجالس العلماء ص٢٥١، وليس في كلام العرب ص٢١٦، وسر الصناعة ١/٤١٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/١٥٨، وشرح السيرافي للكتاب ٥/٢٠٥ب، والمسائل العسكرية ص١٨٢، والعضديات ص٣٦.

وهذا البيت آخر قصيدة قالها الفرزدق آخر عمره تائبًا مما فرط منه من مهاجاته الناس، وذم فيها إبليس لإغوائه إياه في شبابه، إلا أنه بعد هذا نقض التوبة ورجع إلى الهجاء. وقوله: هما نفثا: ضمير التثنية راجع إلى إبليس وابنه، ونفثا: ألقيا على لساني، والنابح: أراد به من يتعرض للهجو من الشعراء، والرِّجام: مصدر راجمه بالحجارة أي: رماه، جعل الهجاء كالمراجمة لجعله الهاجي كالكلب النابح. ينظر: الخزانة ٤/٤٦٢-٤٦٣.

(٤) تكملة من: ب.

(١) قال أبو علي في العضديات ص٣٦: "...أنه استجازَ أن يَجمع بين الميم التي هي عوض منها [أي من الواو] وبينها لنقص الاسم، ولولا النقص الذي في الاسم من حذف اللام منه لم يجز ذلك عنده".

(٢) هذا رأي أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج. ينظر: المسائل العسكرية ص١٨٣، والعضديات ص٣٦، والخصائص ٣/١٤٧، وسر الصناعة ١/٤١٧.

(٣) ب: القول.

(٤) ب: وهي.

وَالوَجْه الثَّاني بعيد الصِّحة؛ لأنَّ الـهَاءَ[8] لا تُشَابه الميمَ فِي شَيء. وَأمَّا حَذْفُ الـهَاءِ فَيُذكرُ فِي بَابِ الحذفِ[9].

وَأمَّا إبْدَالُ الميمِ مِنَ اللامِ فهي[10] لامِ التَّعريفِ فِي لُغَةِ بَعْضِ هُذَيلٍ[11]، قَالَ الشَّاعرُ:

ذَاكَ خَليلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي   يَرْمِي[1] وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَه[2]

---

(٥) نُسب هذا الرأي إلى الأخفش في شرح السيرافي للكتاب ٥/٢٠٥ب، وقال به الجوهري في الصحاح ٦/٢٢٤٤ (فوه). وورد بلا نسبة في: شرح التصريف ص٣٤٦، والخزانة ٤/٤٦٠.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) أجاز أبو علي الفارسي أن تكون الواو في (فمويهما) لامًا في موضع الهاء من (أفواه)، وتكون الكلمة تعتقب عليها لامان هاء مرة وواو أخرى. ينظر: البغداديات ص١٥٨، والحلبيات ص٣٤٦، والعضديات ص٣٦-٣٧، وسر الصناعة ٤١٧/١-٤١٨.

وأجاز ابن جني أن يكون (فمويهما) مثنى (فمًا)، وهو اسم مقصور بمنزلة (عصا)، وحُذفت النون من (فموين) للإضافة. ينظر: سر الصناعة ٢/٤٨٥، والخزانة ٤/٤٦٢.

(٨) ب: الياء.

(٩) لم يذكره.

(١٠) ب: وهي.

(١١) وقيل: في لغة طيئ، وقيل: في لغة حمير. ينظر: أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٥٨، والمفصل ص٣٦٦، وشرح الكافية ٣/٢٤١، واللسان ١٢/٢٩٧ (سلم)، والجنى الداني ص١٤٠، ومغني اللبيب ص٧٠، وتعليق الفرائد ١/١٣٦.

(١) ب: تعاتبني ترمي.

(٢) في النسختين: بمسهم ومسلمة.

البيت من المنسرح، لبُجَير بن عَنَمَة الطائي، أحد بني بَوْلان بن عمرو بن الغوث بن طيئ، شاعر جاهلي. ينظر: المؤتلف والمختلف ص٧٥، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٥٢.

والبيت ملفق من بيتين كما جاء ذلك في المؤتلف والمختلف ص٧٥، واللسان ١٢/٢٩٧ (سلم)، وهما:

وَإنَّ مَولاي ذُو يُعَاتِبُنِي   لا إحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلا جَرِمَهْ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ   يَرْمِي وَرَائي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وهو له في: المؤتلف والمختلف ص٧٥، واللسان ١٢/٢٩٧ (سلم)، ١٥/٤٥٩ (ذو)، وشرح أبيات المغني ١/٢٨٧، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٥١، وبلا نسبة في: الزاهر ١/٦٦، ٢/١٦٨، وتهذيب اللغة ١٢/٣٠٩، ١٥/٤٤٨، ومقاييس اللغة ٣/٩١، واللسان ١٢/٣٦ (أمم)، والجنى الداني ص١٤٠، ومغني اللبيب ص٧١.

أَيْ: بِالسَّهْمِ وَالسَّلِمَةِ، ومنه قوله عليه السلام: «لَيْسَ مِنَ امْبِرّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[3]، وفي حديث أبي هريرة[4]: «طَابَ امْضراب[5]»[6] أي: الضِّرَابُ.

[إبدال النون]

قَالَ أبو عَلي:"وَمنهَا النُّونُ..."[1].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا هُو الحرفُ السَّادِسُ[2]، قَد أُبْدلت فِي (صَنْعَانِيّ) وَ(بَهْرَانِيّ)[3]، وَفيه قَوْلان[4]:

و(ذو): كلمة طائية بمعنى الذي، وإحنة: ضغينة وحقد، وجَرِمَة: الجرم والذنب، ووراء: من الأضداد، بمعنى قدام وخلف، ويحتمل المعنيين هنا، والرمي وراء كناية عن الذبّ والمدافعة، والسَّلِمة: الحجارة، والمعنى: هذا الرجل يعاتبني، ويسلك طريق بقاء الودّ، يدافع عنه مرة بالسهام، ومرة بالسِّلام. ينظر: شرح أبيات المغني ١/٢٨٩-٢٩٠.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨٤/٣٩، برقم (٢٣٦٧٩)، والطبراني في المعجم الكبير ١٧٢/١٩، برقم (٣٨٧). وينظر: غريب الحديث لابن سلام ٢١٧/٥. وقال عنه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٦٤/٣: "شاذ بهذا اللفظ".

(٤) أبو هريرة الدوسي اليماني، اختلف في اسمه على أقوال، أرجحها: عبد الرحمن بن صخر، أحفظ من روى الحديث في دهره، وكان حفظه من معجزات النبوة، أسلم عام خيبر وشهدها مع رسول الله ﷺ ، ثم لزم النبي ﷺ رغبة في العلم، توفي سنة سبع وخمسين، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في: الاستيعاب ١٧٦٨/٤، وسير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢، والإصابة ٤٢٥/٧.

(٥) الأصل: مضراب.

(٦) قاله أبو هريرة لعثمان -رضي الله عنهما- عندما حوصر، ومعناه: حلَّ القتال. ولم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وورد بلفظ (طاب امضرب) في كنز العمال ٣٩/١٣، برقم (٣٦٣٠٣). وهو بهذا اللفظ في: غريب الحديث لابن قتيبة ٤٠٦/٢، وللخطابي ٢٢٩/٢، والكفاية في علم الرواية ص١٨٣، والنهاية ١٥٠/٣.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٤، و(مرجان) ص٥٧٢.

(٢) ينظر إبدال النون في: الكتاب ٢٤٠/٤، والمقتضب ٢٠٢/١، والأصول ٢٧٦/٣، وشرح الملوكي ص٢٨٥، والممتع ٣٩٥/١، وشرح الشافية ٢١٨/٣.

(٣) ب: نهراني.

بَهْرانيّ نسبة إلى (بَهْرَاء)، قبيلة من قضاعة. ينظر: جمهرة أنساب العرب ص٤٤٠.

أَحدُهُما: هي بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ المبْدْلَة مِنَ الهمْزَة المبْدَلة مِنَ[٥] ألفِ التَّانيثِ كمَا أُبْدلت فِي النَّسَب، فَقلتَ فِي (حَمْراء): حَمْرَاويّ، ثُمَّ أُبْدل مِنهَا نُونٌ لِمَا بَيْن النُّونِ وَالوَاوِ مِنَ المشَابَهَة، وَأنَّ النُّونَ أَخَفُّ منها.

وَالقَول الثَّاني: هي بَدلٌ مِنْ هَمْزة (صَنْعَاء)، قَالوا: وَهَذا أَولى لقِلَّةِ البَدَلِ؛ لأنَّهَا بَدَل مِنْ بَدَلٍ،[٦]، وَفِي الوَجْه الأولِ هي بَدَلٌ مِنْ بَدَلٍ مِنْ بَدَلٍ[٧]، وَهَذا لَيْس بشيء، ولا[٨] مُشَابَهَة بَيْن النُّونِ وَالهمْزَة، وَلا عِبْرَة بِقِلَّةِ البَدَلِ وَكثرته بَعْدَ وُضُوحِ الدَّليلِ عَلى البَدَلِ.

وَأمَّا النُّونُ فِي (سَكران) وبابه فَقد ذَهَب قَومٌ إلى أنَّها بَدلٌ مِنْ هَمْزة التَّأنيثِ[١]، ألا تَرَى أنَّ المؤنَّث منه (سَكْرَى)، وَشَأن هَذه الألف إذا وَقَعتْ بَعْدَ ألفِ المدِّ أنْ تُقْلبَ هَمْزةً، / نَحْو: حَمْراء، فَكذلكَ قَدْ وَقعتْ فِي (غَضْبان) و(سَكْران)، وَلكنَّها أُبدلتْ نُونًا ليفرَّق بَيْن المذكَّر وَالمؤنَّث. وَهَذا لَيْسَ بشيء إذَا أُريدَ منه حَقيقةَ البَدل لوَجْهَين: ٢٩٧/ب

---

(٤) ينظر: البغداديات ص١٥٠، وسر الصناعة ٤٣٦/٢، ٤٤١، والمنصف ١٥٨/١-١٥٩، وشرح التصريف ص٣٤٠، وشرح المفصل ٣٦/١٠، وشرح الملوكي ص٢٨٥-٢٨٦.

(٥) (من) ساقط من: ب.

(٦) الأصل: لأنها بدل من بدل من بدل.

(٧) الأصل: هي بدل من بدل من بدل من بدل.

ب: هي بدل من بدل.

والصحيح ما أثبت.

(٨) الأصل: وإذ لا .

(١) ظاهر كلام سيبويه أن النون في (فَعْلان فَعْلَى) بدل من همزة (فعلاء) حيث قال ٢٤٠/٤: "و(النون) تكون بدلاً من الهمزة في (فَعْلان فَعْلى)... كما أن الهمزة بدل من ألف حَمْرَى". وينظر: الأصول ٢٧٦/٣، وسر الصناعة ٤٣٥/٢.

وعليه اختلفوا في معنى البدل؛ فقال قوم: المراد بذلك البدل الصريح، كإبدال التاء من الواو في (تراث)، وقال قوم: معنى البدل هنا هو المعاقبة، وهو المختار عند الشارح وغيره. ينظر: شرح الملوكي ص٢٨٧.

وفي اللباب ٣٣٢/٢: "...نون (سكران) وبابه فعند قوم ليست بدلاً من شيء، بل زيدت ابتداء كالألف التي قبلها، وهذا هو الصحيح لما تقدَّم. وقال آخرون: هي بدل من همزة التأنيث كحمراء وبابها... وهذا بعيد لوجهين..."

أَحَدُهُما: أنَّ إِبْدَالَ الحرفِ مِنِ الحرفِ لا يُبْطل المعنَى، وَهَهُنَا النُّونُ قَدْ أبْطَلتِ التَّأنيثَ، وَانتقَلت الكلمَةُ إِلى التَّذكيرِ.

وَالثَّاني: بُعْد مَا بَيْن الهمْزَة وَالنُّون.

وَالذي وَقَع فِي كلامِ المتقدِّمينَ مِنْ لَفْظة البَدَل هَهُنَا لا يُرادُ به البَدَل عَلى هَذا[٢] الاصْطِلاح، بَلْ أَرَاد به المقَابلة[٣]، وَهْوَ أنَّ النُّونَ فِي (غَضْبان) نَظير الهمْزَة فِي (حَمْرَاء)، كمَا يُقالُ: أُبْدل من هَذه اللفْظَة لَفْظة أخرى، وكقَولك[٤]: أَبْدَلتُ الثَّوبَ بِعَبْدٍ.

وَقَدْ أُبدلت النُّونُ مِنَ اللام فِي (لَعَلَّ)، فقَالُوا: لَعَنَّ[٥]، وَذَلك لِمَا بَيْن النُّونِ وَاللام [من قرب][١] فِي المخْرَج، وَيَدلُّك عَلى ذَلك [أن][٢] قَولك: (لَعَلَّي) أكثَرُ مِنْ (لَعَلَّنِي)، وَ(لَيْتَنِي) أكثَرُ مِنْ (لَيْتِي)، وَلا سَبَب لذلك إلا مُقَاربة النُّون اللام[٣]، فحَذَفوهَا لئلا تَجْتمعَ ثَلاثُ لامَاتٍ فِي التَّقدير[٤].

---

(٢) (هذا) ساقط من: ب.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٢/٤٤١، والمنصف ١/١٥٨.

(٤) ب: وكذلك.

(٥) ينظر: الإبدال لابن السكيت ص١١١، وللزجاجي ص٩٥، ولأبي الطيب ٢/٣٩١.

وفي (لعلَّ) لغات تنظر في: اللامات ص١٤٧، والمفصل ص٣٠٣، والإنصاف ١/٢٢٤-٢٢٥، وجواهر الأدب ص٤٩٢، والجنى الداني ص٥٨٢.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) ب: مقاربة للام.

(٤) قال الرضي في شرح الشافية ٣/٢١٩: "... قيل: النون بدل من اللام؛ لأن (لعلَّ) أكثر تصرفًا، وقيل: هما أصلان؛ لأن الحرف قليل التصرف".

[إبدال التاء]

قَالَ أبو عَلي: "وَمنهَا التَّاء، وَهْي تُبدل..."[١].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا هُو الحرْفُ السَّابعُ مِنْ حُروفِ البَدَل، وَقَدْ أُبدلتْ مِنْ خَمْسة أَحْرفٍ، وَهْي: الوَاوُ، وَاليَاء، وَالسِّين، وَالصَّاد، وَالطَّاء[٢].

أمَّا إبْدَال التَّاء من الوَاو[٣] فَقد أُبْدلت تَاءً فاءً وَلامًا، فَالفَاء فِي مَوَاضعَ منها[٤]:

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٤، و(مرجان) ص٥٧٢.

(٢) ينظر إبدال التاء في: الكتاب ٢٣٩/٤، والمقتضب ٢٠١/١، والأصول ٢٦٨/٣، وشرح الملوكي ص٢٩٢، والممتع ٣٨٣/١، وشرح الشافية ٢١٩/٣.

(٣) ذكر الشارح إبدال التاء من الواو في ص٤٩٢ فما بعدها.

إذَا وَقعتْ تَاء (افْتَعَل) بَعْد الوَاوِ السَّاكِنَة، نَحْو: اتَّعَدَ، وَاتَّزَنَ، وَالأَصْلُ مِنَ (الوَعْد) وَ(الوَزْن)، وَإنَّمَا أُبْدلت تاءً لأنَّها سَكنتْ وَانكسَر مَا قبلها[٥]، وَالواو مُقَاربةٌ للتَّاء لأنَّهَا تَخْرجُ مِنْ طَرَفِ اللسَانِ، وَفيها هَمْسٌ وَنَفْخٌ يَتَّصل بباطِنِ الشفة وَهْوَ مَخْرَجُ الوَاو، فلمَّا كان كذَلك عَسُرَ النُّطقُ بكل وَاحدة[٦] منهمَا / مُنْفَردة مِنْ غير فَصْل بينهما، ويلزمُ مِنْ إبْدَالِهَا تاءً الإدْغَامُ[٧]. ٢٩٨/أ

وَقَدْ أُبْدلت تَاءً فِي (تُرَاث)، والأصْلُ: وُرَاثٌ؛ لقَولكَ: وَرِثَ، وَالوِرَاثَةُ، وَوَارِثٌ. وَكذلك فِي (تُخْمَة)، وَالأصْلُ[١]: وُخْمَةٌ، مِنَ الشَّيء الوَخِمِ؛ أي: الثَّقيل. وَالأصْلُ فِي (تُجَاهٍ): وُجَاهٌ، مِنَ الوَجْهِ، وَالموَاجهَة، والوجهة، والأوجه، والوجيه[٢]. وَالأصْلُ فِي (تُهْمَة): وُهْمَةٌ، مِنَ (الوَهْم).

---

(٤) ينظر إبدال التاء من الواو فاءً في: الكتاب ٣٣٢/٤-٣٣٤، والإبدال لابن السكيت ص١٣٩، والإبدال لأبي الطيب ١٤٩/١-١٥٠، وسر الصناعة ١٤٥/١-١٤٦، والمزهر ٤٦٤/١.

(٥) جاء في سر الصناعة ١٤٧/١-١٤٨: "والعلةُ في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاءً أنَّهم لو لم يقلبوها تاءً لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياءً، فيقولوا: اِيتَزَنَ، اِيتَعدَ، اِيتَلجَ، فإذا انضمَّ ما قبلها رُدَّت إلى الواو، فقالوا: مُوتَعِد، وَمُوتزن، وَمُوتَلج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فقالوا: ياتَعِدُ، وَياتَزِنُ، ورياتَلجُ، فلمَّا كانوا لو لم يقلبوها تاءً صائرين من قلبها مرة ياءً، ومرة ألفًا، ومرة واوًا إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفًا جَلْدًا تتغير أحوال ما قبله وهو باقٍ بحاله، وكانت التاءُ قريبة المخرج من الواو؛ لأنَّها من أصول الثنايا، والواو من الشفة، فأبدلوها تاءً وأدغموها في لفظ ما بعدها، وهو التاء، فقالوا: اتَّعدَ، وَاتَّزَنَ...".

(٦) ب: واحد.

(٧) للعرب في هذا الإبدال مذهبان: =

= الأول: مذهب بني تميم، وهو الأجود، وهو قلب ما كان أصله الواو والياء في باب (افتعل) تاء، وإدغامها في تاء (افتعل)، فيقال: اتَّعد، واتَّزن.

الثاني: مذهب أهل الحجاز، وهو الأقل، وهو إتباع الياء والواو حركة ما قبلها، فتُجعل مع الكسرة ياء، ومع الضمة واوًا، ومع الفتحة ألفًا، فيقال: ايتعد، وايتزن.

ينظر: الكتاب ٣٣٤/٤، والكامل ٢٢٨/١، والتبصرة والتذكرة ٨٤٩/٢-٨٥٠، وسر الصناعة ١٤٨/١، والمنصف ٢٢٢/١. وشرح التصريف ص٣٥٣.

(١) (الأصل) ساقط من: ب.

(٢) ب: من الوجه والمواجهة والوجيه والأوجه والوجه.

وَالأصْلُ فِي (تَيْقُور)[٣]: وَتْقُور، مِنَ (الوَقَار). والأصْلُ فِي (تَوْلَج): وَوْلَج[٤]، من[٥] (وَلَجَ) و(الوُلوج)، وَالفعلُ منه (أَتْلَجَ).

وَأَمَّا إِبْدَال التَّاء مِنَ الوَاو لامًا[٦] فَفِي (كِلْتَا)، وَالأصْلُ: كِلْوَى، هَذا قولُ الأكثَرِينَ، وَقَالَ الجرمِيُّ: هي زَائدةٌ، ووزنُهُ (فِعْتَلٌ)[٧]، وَهَذا بعيدٌ مِنْ وَجهين[٨]:

أَحَدُهُمَا: أنَّه بِناءٌ لا نَظيرَ له.

وَالثَّاني: أنَّ الكلمَة مُؤنَّثةٌ فتَحتاجُ إلى عَلامةٍ، وَتَاء التَّأنيثِ لا تَقَعُ حَشْوًا.

فَإِنْ قِيلَ: لو كانَتِ الأَلَفُ فيها للتَّأنيثِ لَمْ تُبْدلْ يَاءً فِي قَولك: مَرَرْتُ بالـمَرأتَيْن كِلْتَيْهِمَا.

قِيلَ: إبْدالُ الألفِ فِي هَذا البابِ ضَربٌ مِن الاسْتحسَان، وَالحمْلُ عَلى أَلفِ (إلى) وَ(عَلى) وَ(لَدَى)، عَلى مَا يُذكرُ فِي مَوضِعه، وَغَير بَعيدٍ أنْ تُقلبَ ألفُ التَّأنيثِ يَاءً[١]، فإنَّهَا قَدْ قُلبتْ فِي الجمْعِ نَحْو: حُبَارياتٍ، وسُعْدَياتٍ، وَقَدْ أَنَّثوا باليَاء نَفْسِهَا فَقَالُوا: أَنْت تَقُومِينَ.

---

(٣) (تَيْقُور): فَيْعُول من الوقار. ينظر: الكتاب ٣٣٢/٤-٣٣٣.

(٤) ذكر الخلاف في (تولج) في ص٣٨٦ ح٢.

(٥) الأصل: ومن.

(٦) ينظر إبدال التاء من الواو لامًا في: سر الصناعة ١٤٩/١، وشرح المفصل ٣٩/١٠.

(٧) سبق ذكر الخلاف في (كلتا) في ص٦٤ ح٧.

(٨) ينظر: البصريات ٧٩٤/٢، والخصائص ٢٠٣/١، وسر الصناعة ١٥١/١-١٥٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨٧/٢.

(١) الأصل: تاء.

وَذَهبَ قَومٌ[٢] إلى أنَّ التَّاء فِي (كِلْتَا) بَدَلٌ مِنَ اليَاء لِحُسْنِ الإمَالة فيهَا[٣]، وَهَذا بَعيدٌ فِي القِياسِ[٤].

[و][٥] قَدْ أُبْدلت الوَاو تَاءً فِي (أَسْنَتُوا)، مِنْ سَنةِ الجَدْب، وَالأصْلُ الوَاوُ[٦]؛ لقولِهِم: سَنَواتٍ[٧]، وَهَذا غَيْر مُطَّرِدٍ، ألا تَرَى أنَّك لا تَقولُ مِنَ[٨] (الغَزْوِ): أَغْزَتُوا. وَقِيلَ: أُبْدلت الوَاوُ يَاءً لوقُوعِهَا رَابعَةً ثُمَّ أُبْدلتِ / اليَاءُ تَاءً[٩].

٢٩٨/ب

وَمِنْ ذَلك [إبدال][١٠] الوَاو تَاءً فِي (بِنْت) و(أُخْت) ، وَالأصْلُ من (البُنُوَّة) و(الأخُوَّة)[١١]، فَأُبْدلت تاءً، وَخَصَّوا هَذا البناء بالمؤنَّث، فَلَمْ تُبْدل تَاءً إلا فيه ، وَقَد يَقولُ بَعْضُهم عِنْد الاسْتِرْسَال: هي للتَّأنيثِ، وَلَيْس هَذا عَلى ظَاهِرِهِ؛ لأمْرَين:

أَحَدُهُما: أنَّهَا تَثْبتُ فِي الوَصْل وَالوَقْف.

---

(٢) منهم السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن برهان. ينظر: الشيرازيات ٤١١/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢٢٨/١، وللأصبهاني ٥٦٠/١، وشرح الكافية ٩٢/١، والهمع ١٣٦/١.

(٣) أمال حمزة والكسائي (كلتا) وقفًا في قوله تعالى ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ من الآية (٣٣) في سورة الكهف. ينظر: المبهج في القراءات السبع ٣٥٣/١، والنشر ٧٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٤/٢.

(٤) ب: وهذا في القياس بعيد.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) أي: أسْنَووا.

(٧) سبق ذكر المحذوف من (سنة)، واللغات الواردة فيها في ص٦٨ ح٦، ص٧١.

(٨) ب: في.

(٩) جاء في التبصرة والتذكرة ٨٥٠/٢: "وأما قولهم: أَسْنَتْنَا إذا أصابتهم السنة بالقحط فوقع في بعض نسخ كتاب سيبويه أن التاء بدل من الياء، وفي بعضها أنها بدل من الواو، وكلاهما جائزان، أما إبدالها من الواو فلأن الواو هي الأصل... وأما إذا قيل: إن التاء بدل من الياء في (أَسْنَتْنَا) فلأن الثلاثي إذا بُنِي منه فعل على أربعة أحرف فصاعدًا صار الواو فيه ياءً، كقولك: أغزينا، وأصله من (الغزو)، والأصل في (أَسْنَتْنَا) على هذا (أسنينا)، ثم أبدل من الياء تاء...". وينظر: الإغفال ٢٢٦/١-٢٢٧، وشرح التصريف ص٣٥٤.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.

(١١) سبق الحديث عن أصل (بنت) و(أخت) في ص٦٤.

وَالثَّانِي: أنَّ قبلهَا سَاكنًا[1] صَحِيحًا وَهِي النُّون وَالخاء، وَلَمَّا أُبْدلت فيهمَا بُنِيت عَلى بِنَاء غَيْر بِنَاء المذكَّر، وَتَقُول فِي الجمْعِ: بَنَاتٌ، فَتَحْذف لامَ الكلمَة كمَا حُذِفت فِي (بَنُون)، وَلَمْ تُحْذف فِي (أَخَوات) كمَا لَمْ تُحْذف فِي (إخْوَة).

وَقَد أُبْدلت التَّاء مِنْ وَاوِ القَسَمِ فِي قَولِهِم: تَالله، وَلَيْست بَدَلاً مِنَ البَاء، وَيَدُلُّ عَلى ذَلك ثَلاثةُ أَشْياء:

أَحَدُها: أنَّه لا مُقَاربةَ بَيْن التَّاء وَالبَاء، [وبينها][2] وَبَيْن الوَاو مُقَاربَة[3].

وَالثَّانِي: أنَّ البَاء[4] هي الأَصْلُ لأنَّهَا تَظْهر مَعَ الفعْلِ، فَتَقولُ: حَلَفتُ بالله، وَتَدْخلَ عَلى المضْمَر وَالمظْهَر، وَالوَاو لَيْست كذَلك، وَإنَّمَا تَدْخُل عَلى المظْهَر[5] فَقَط[6]، وَالتاء لا تُشَارك الباء فِي شَيء مِن ذَلك.

وَالثَّالث: أنَّ التَّاء تَخْتَصُّ باسم الله[7] دُونَ غَيْره[8]، وَهَذا حُكمُ فَرْع الفَرْع[1]، وَإنَّمَا احتَصَّت باسْمِ الله لكثرته فِي القَسَم.

---

(١) الأصل: ساكنة.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) فهما متشابهتان مخرجًا ومعنى؛ لأنهما من الشفتين، والواو للجمع والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى. ينظر: سر الصناعة ١/١٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٥، والجنى الداني ص١٥٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٤٠.

(٤) ب: الياء.

(٥) (والمظهر، والواو ليست كذلك، وإنما تدخل على المظهر) ساقط من: ب.

(٦) تدخل الباء على المظهر والمضمر نحو: بالله لتخرجنَّ، وبه لأعبدنَّه. وأما الواو فلا تدخل إلا على المظهر نحو: والله لتخرجنَّ. ينظر: سر الصناعة ١/١٤٤، والمفصل ص٣٤٦، ورصف المباني ص٢٢٤، ٤٨٢، و الجنى الداني ص٤٥، ١٥٤.

(٧) ب: الله تعالى.

(٨) ينظر: المقتضب ٤/١٧٥، والأصول ١/٤٣٠، والجنى الداني ص٥٧. =

= وسُمِع: تَرَبِّي، وتَرَبِّ الكعبةِ، وتَالرحمن، وتَحَياتك. ينظر: شرح قطر الندى ص٣٥٥، ومغني اللبيب ص١٥٧، وشرح ابن عقيل ٣/١٢، والهمع ٤/٢٣٥.

وَأمَّا إبْدَال التَّاء مِنَ اليَاء[2] فَوَجْهُه ظَاهِرٌ، وَذَلك أنَّ اليَاءَ خَفيَّة فيها مَدٌّ، تُشْبهُ بذلك الوَاوَ، وَلذلك وَقعَتَا رِدْفَين[3] فِي القَصِيدةِ الوَاحِدَة، نَحْو: سَرْحُوب، وَتَكريب[4]، وَلَمَّا أَشْبهت الوَاوَ [و][5] كانَتِ التَّاء تُشْبه الوَاوَ أَشْبهتْهَا[6] اليَاء، فَمِنْ ذَلك (اتَّسَرَ) من: اليَسَرِ فِي الجَزُورِ[7]، فَفَعُلوا فيها مَا فَعَلوا فِي (اتَّزن)[8].

ومن ذلك (ثِنْتَان)، التاء فيها بدل من الياء[9] لأنه من (ثَنَيْتُ)، وتقول: هذا فِي ثِنْي[10] هَذا.

ومن ذلك (ذَيْتَ)[1] و(كَيْتَ)[2]، وَأصْلُه (ذَيَّة)، و(كَيَّةٌ)، فأبْدَلوا من اليَاء الثَّانية تَاءً ثَانيةً فِي الوَصْل وَالوَقْف[3]، والتَاء قَبْل الإبْدَالِ / للتَّأنيثِ، تَثبتُ وَصْلاً وَتُبْدَلُ هاءً[4] فِي ٢٩٩/أ

---

(١) لأن التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء. ينظر: الكشاف ١٢٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٥/١، ومغني اللبيب ص١٥٧، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٤١-٢٤٢.

(٢) ينظر إبدال التاء من الياء في: سر الصناعة ١٥٢/١، والمنصف ٢٢٢/١، وشرح المفصل ٤٠/١٠.

(٣) الرِّدفُ: ألف أو ياء أو واو سواكن قبل حروف الرويّ، وهو مأخوذ من ردف الراكب؛ لأن الرويّ أصل، فهو الراكب وهذا كردفه، والواو والياء يجتمعان في قصيدة واحدة، والألف لا يكون معها غيرها. ينظر: العقد الفريد ٣٤٣/٦، والقوافي للتنوخي ص١١٨، والكافي ص١٥٣.

(٤) الأصل: تكريت.

يريد قول امرئ القيس (من البسيط):

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُني جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سَرْحُوبُ

كَالدَّلْوِ بُتَّتْ عُرَاهَا وَهْي مُثْقَلَة إذْ خَانَهَا وَذَمٌ مِنْهَا وَتَكرِيبُ

ينظر: ديوانه ص٢٢٥، ٢٢٧، وسر الصناعة ٢١/١.

(٥) تكملة من: ب.

(٦) ب: شبهتها.

(٧) يَسَر القومُ الجزورَ أي: احتزروها واقتسموا أعضاءها. ينظر: اللسان ٢٩٨/٥ (يسر).

(٨) الأصل: ايتزن.

(٩) سبق هذا في ص٢٠٤.

(١٠) الأصل: بني.

(١) ب: ليث.

الوَقْفِ، وَهْي مَبْنيَّة[٥]؛ لأنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الجُمَلِ المتَّصل بَعْضها ببعْضٍ؛ لأنَّهُم يَقُولونَ: كانَ مِنَ الأمْرِ كَيْتَ وَذَيْتَ، وَهْي مَبنيَّة[٦] عَلى الفتح.

وَأمَّا [إبدال][٧] التَّاء مِنَ السِّين[٨] فَقَليل جِدًّا، وَهْو ضَعيفٌ فِي القِيَاسِ، لكنْ له وُجَيْه؛ وَذَاك[٩] [أن][١٠] التَّاء فيها[١١] هَمْس وَنَفْخ يُشْبه صَفِير السِّين، فَمِنْ ذَلك قَولُهُم: سِتٌّ سِتَّة فِي العَدِدِ، وَأصْلُها (سِدْسٌ)؛ لأنَّك تَقُول فِي تَصْغيرها: سُدَيْسَةٌ، وَسَدسْتُ القومَ وَأَسْدِسُوهم[١٢]، وَتَجَمَّعُوا عَلى أَسْدَاس، وَلَمَّا أُبْدلت السِّينُ تَاءً أُبْدلت [الدال][١٣] تَاءً[١] قَبْلها أَيْضًا وَأُدْغمتْ، إلا أنَّ الدَّالَ لَمْ تُبْدلْ تَاءً فِي غَيْر هَذا[٢]، وَذَلك لأنَّ مَخْرجَهُما وَاحدٌ.

---

(٢) (ذيت) و(كيت) من ألفاظ الكنايات، يكنى بها عن الحديث أو الخبر، ولا تستعملان إلا مكررتين. ينظر: الكتاب ١٧٠/٢، والمقتضب ١٨٣/٣، والمفصل ص١٨٠، ١٨٣، وشرح المفصل ١٢٦/٤.

(٣) ب: الوقف والأصل.

(٤) الأصل: وتبدل وقفًا.

(٥) في (ذَيْتَ) و(كَيْتَ) ثلاث لغات: البناء على الفتح، وعلى الكسر، وعلى الضم، وأما (ذيَّة) و(كيَّة) فليس فيهما مع الهاء إلا البناء على الفتح. ينظر: الكتاب ٢٩٢/٣، وسر الصناعة ١٥٣/١، والمفصل ص١٨٣، وشرح المفصل ١٣٧/٤، والهمع ٢٥٧/١.

(٦) في النسختين: مبني. تصحيف.

(٧) تكملة من: ب.

(٨) ينظر إبدال التاء من السين في: الإبدال لابن السكيت ص١٠٤، ولأبي الطيب ١١٥/١، والتبصرة والتذكرة ٨٥١/٢، والمزهر ٤٦٤/١.

(٩) ب: له وجه وذلك.

(١٠) تكملة من: ب.

(١١) الأصل: فيهما.

(١٢) سَدَسَ القومَ يسدُسُهم –بالضم– سَدْسًا: أخذ سُدُسَ أموالهم، وسَدَسَهُم يَسْدِسُهم –بالكسر– صار سادسًا، وأسدسوا: صاروا ستة. اللسان ١٠٤/٦ (سدس).

(١٣) تكملة من: ب.

(١) الأصل: التاء.

(٢) الأصل: في غير مثل هذا.

وَقَالَ بَعْضُ العَرَبِ فِي (نَاس): نَاتٌ، وَفِي (أكيَاس): أكيَاتٌ[٣]، وَقَال الأصْمَعيّ: قَرَأ بَعْضُهم سُورةَ النَّاسِ بالتَّاء فِي الجمِيع[٤].

فَإنْ قِيلَ: لَعَلَّ ذَلك لَثْغة فِي لِسانِ المتكلِّم[٥].

قِيلَ: لَو كانَ لَثْغة كانَ ذَلك فِي كُلِّ سِينٍ أَينَ [وقعت][٦]، وَظَاهرُ الحكايَةِ أنَّها لُغَةٌ.

وَقَالُوا: طَسْتٌ[٧]، وَأصْلُه (طَسٌّ)[٨]؛ لأنَّهُم قَالُوا فِي الجمِيع[٩]: طِسَاسٌ، وفِي التَّصغيرِ: طُسَيْسٌ، وَمَعَ التَّأنيثِ: طَسَّةٌ.

[وأما إبدال التاء من الصاد[١] فقد قالوا في (لِصٍّ): لِصْتٌ[٢]، لقولهم: تَلَصَّصَ، من اللُّصُوصِيَّة][٣].

---

(٣) إشارة إلى قول عِلْبَاء بن أرقم (من الرجز):

يَا قَبَّحَ اللهُ بني السِّعْلاتِ

عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

غَيْرَ أَعِفَّاءٍ وَلا أَكْيَاتِ

ينظر: نوادر أبي زيد ص٣٤٥، والإبدال لابن السكيت ص١٠٤، والاشتقاق ص٢٢٧، وجمهرة اللغة ٨٤٢/٢، والإبدال للزجاجي ص٥٤، ولأبي الطيب ١١٧/١، وسر الصناعة ١٥٥/١، ورسالة الصاهل والشاحج ص٢٩٥.

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٨٤، وفيه: "حكاه أبو عمرو أنها لغة لقضاعة". وينظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٦٢/٢.

(٥) ب: المتكلم بذلك.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) الأصل: في طست.

(الطَّست) أعجمية معربة. ينظر: تثقيف اللسان ص١٧٩، والمعرب ص٨٦، ٢٢١، وقصد السبيل ٢٦٠/٢.

(٨) جاء في العين ١٨٢/٧: "الطَّسْتُ في الأصل (طَسَّة)، ولكنهم حذفوا تثقيل السين فخففوا، وسكنت فظهرت التاء التي في موضع هاء التأنيث لسكون ما قبلها، وكذلك تظهر في كل موضع سَكَنَ ما قبلها غير ألف الفتح".

(٩) ب: الجمع.

(١) ينظر إبدال التاء من الصاد في: أدب الكاتب ص٤٨٦، والإبدال لأبي الطيب ١٢٣/١، وسر الصناعة ١٥٦/١، وشرح المفصل ٤١/١٠.

وَأَمَّا إِبْدَال التَّاء مِنَ الطَّاء[4] فَقد قَالُوا فِي (فُسْطَاطٍ)[5]: فُسْتَاط[6]، والأصل الطاء؛ لقولهم: فَسَاطِيط.

[إبدال الهاء]

قَالَ أبو عَلي: "وَمنهَا الهَاء، وَهي تُبْدل..."[1].

---

(٢) إبدال التاء من السين في (لصت) و(طست) لغة بعض أهل اليمن، وقيل: هي لغة طيء. ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ص٦، والمخصص ١٦/١٧، وشرح الفصيح المنسوب للزمخشري ٦٥٦/٢، وسفر السعادة ٣٤٤/١.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) ينظر إبدال التاء من الطاء في: الإبدال لابن السكيت ص١٢٩، وللزجاجي ص٤٤، ولأبي الطيب ١٢٦/١، والخصائص ٨٧/٢، وسر الصناعة ١٥٧/١.

(٥) الفُسطَاطُ: بيت من شعر، وفيه ثلاث لغات: فُسْطَاط، وفُسْتَاط، وفُسَّاط، وكسر الفاء لغة فيهنَّ. الصحاح ١١٥٠/٣ (فسط).

(٦) في النسختين: فستات. تحريف.

(١) التكملة وفيها: "ومنها الهاء أبدلوها..." (فرهود) ص٢٤٤، و(مرجان) ص٥٧٣.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا هُو الحرْفُ الثَّامنُ مِنْ حُروف البَدَل، وَقَدْ أُبْدلت الهَاء مِنْ أَرْبعة أَحْرُفٍ[٢]: اليَاء، وَالهمْزَة، وَالألف، [والواو][٣].

فَاليَاء فِي قَولِهِم: هَذه أَمَةُ الله، أَصْلُها (ذَا)، ثُمَّ أُبْدلت الألفُ يَاءً، وَالتَّحقيقُ أنَّ أَصْل الألف يَاءٌ؛ لقَولِهِم فِي التَّصغيرِ: ذَيَّا[٤]، ثُمَّ أُعيدتِ الألفُ إلى / أَصْلِها، فإذَا قُلْتَ: ذَهْ، كانَتِ الهَاءُ بَدَلاً مِنَ اليَاء، وَأكثُرُ مَا تُبْدل منها فِي الوَقْف، وَوَجْهُ ذَلك أنَّ اليَاء خفيَّة[٥]، وَالهَاء تَشْبهُها، فَاختَاروا إبْدَالَهَا إليها فِي الوَقْف؛ إذْ كانَتِ الهَاء تُزَاد فِي الوَقْف للسَّكْت، فَإذا وَصلتَ رُدَّتِ اليَاء، وَمِنْهم مَنْ يُثْبتُها فِي الوَصْل وَيَصِلُها بياء كمَا يُفعَلُ ذَلك فِي قَولك: بِهِ، وَقومِهِ[٦]، لِتَبْيِنِ[٧] الهَاء. ٢٩٩/ب

وَ[٨] أمَّا إبْدَال الهَاء مِنَ الهمْزَة فَقَد قَالُوا فِي (أَرَقْتُ): هَرَقْتُ، والوَجْهُ فيه أنَّ الهمْزَةَ من صَدْرِ الحلقِ، وَالهَاءُ قَريبَةٌ مِنهَا جِدًّا، وَهْي أَخَفُّ منها، وَيُقَالُ فِي المستَقْبلِ: أُهَرِيقُ كمَا كانَ الأصْلُ: أُأَرِيقُ[١]، فلمَّا زَالَ اجْتمَاعُ الهمزتينِ بإبْدَالِ الثَّانيةِ جُمِعَ بَيْنَهمَا[٢]. وَقَالُوا: أَرَحْتُ الدَّابَةَ وَهَرَحْتُهَا، وَأَنَرْتُ الثَّوبَ وَهَنَرْتُهُ، أي: جَعَلتُ له نِيرًا؛ وَهْوَ العَلَمُ، وَأَرَدْتُ الشَّيءَ وَهَرَدْتُه، وَقالُوا: لأنَّكَ وَلِهَنَّكَ، وَقَالُوا فِي (إيَّاكَ): هِيَّاك.

---

(٢) ينظر إبدال الهاء في: الكتاب ٢٣٨/٤، ٢٨٥، والإبدال لابن السكيت ص٨٨، والمقتضب ٢٠١/١، والأصول ٢٧٥/٣، وسر الصناعة ٥٥١/٢، وشرح الملوكي ص٣٠٤، والممتع ٣٩٧/١، وشرح الشافية ٢٢٢/٣.

(٣) تكملة من: ب.

(٤) سبق حديثه عن (ذيَّا) في ص٢٤٧.

(٥) الأصل: خفيفة.

(٦) تشبيهًا لها بِهَاء الإضمار. قال سيبويه ١٩٨/٤: "وأما هاء (هذه) فإنهم أجروها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار إضمار المذكر، لأنَّها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنَّها علامة، وأنَّها ليست من الكلمة التي قبلها، وذلك قولك: هذهي سبيلي".

(٧) ب: تبين.

(٨) (و) ساقط من: ب.

(١) ب: أريق.

(٢) ينظر: شرح السيرافي للكتاب (مطبوع) ٨٥/٢.

وأما إبدال الهاء من الألف فقد قالوا [في][٣] (هُنَا): هُنَهْ[٤]، وفي (أنَا): أَنَهْ[٥]، وَذلك لِمَا بَيْن الألفِ وَالهاء مِنَ اللِّينِ[٦] وَالخفاءِ وَالقُربِ، حَتَّى قَال الأخْفَش: هُمَا مِنْ مَخْرجٍ وَاحدٍ[٧].

وَقَالوا فِي (مَهْمَا) أَصْلُها (مَامَا)، فَأُبْدلت الألفُ الأولى هَاءً[٨]، وَقَدْ ذَكرنا ذلك مستوفى[١] في باب الشرط[٢]. وَقَالوا: بَعْدَمَهْ[٣]، يُريدون: بَعْدَمَا.

---

(٣) تكملة من: ب.

(٤) من ذلك قول الراجز:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكنَهْ

مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ

ينظر: سر الصناعة ١٦٣/١، والمحتسب ٢٧٧/١، والمنصف ١٥٦/٢، والمحكم ٣٨٣/٤، ٥٧٩/١٠، وشرح الملوكي ص٣١٢، ٣١٥، وضرائر الشعر ص٢٣٢، والممتع ٤٠٠/١.

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة ٥٥٥/٢: "...فالوجه أن تكون الهاء في (أَنَهْ) بدلاً من الألف في (أنا)؛ لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف، والهاء قليلة جدًّا، فهي بدل من الألف، ويجوز أن تكون الهاء أيضًا في (أَنَهْ) ألحقت لبيان الحركة كما ألحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها بل قائمة بنفسها..."

(٦) الأصل: اللبس.

(٧) أي أن الألف مع الهاء لا قبلها ولا بعدها. ينظر: سر الصناعة ٤٦/١، ٥٦١/٢، وشرح المفصل ١٢٤/١٠، وشرح الشافية ٢٥١/٣. وذهب سيبويه أن ترتيب حروف الحلق: الهمزة، ثم الألف، ثم الهاء. ينظر: الكتاب ١٠٢/٤.

(٨) هذا قول الخليل. ينظر: العين ٣٥٨/٣، والكتاب ٥٩/٣-٦٠، والمقتضب ٤٧/٢، وحروف المعاني ص٢٠، واللباب ٥٣/٢.

وذهب الأخفش والزجاج والبغداديون إلى أنها مركبة من (مهْ) بمعنى (اكفف)، و(ما) الشرطية، والمعنى: اكفف عن كل شيء. ينظر: علل النحو ص٤٣٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١١١٠/٢، واللباب ٥٤/٢، وشرح الكافية ٨٨/٤، والجنى الداني ص٦١٢. وأجاز سيبويه هذا القول. ينظر: الكتاب ٦٠/٣، وحروف المعاني ص٢٠.

وقيل: بل هي كلمة بسيطة غير مركبة؛ لأن الأصل عدم التركيب. ينظر: اللباب ٥٣/٢، وشرح الكافية ٨٧/٤، والجنى الداني ص٦١٢.

(١) الأصل: وقد ذكرنا مستوفى.

(٢) شرح الإيضاح ١٧٠٢/٤-١٧٠٥.

(٣) من ذلك قول أبي النجم العِجلي:

الله نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَهْ

مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَهْ

وَأَمَّا إِبْدَال الـهَاءِ مِنَ الوَاو فَقَد قَالُوا: هناه[4]، وَهَذه الكلمَةُ فيهَا أَقْوال[5]:

أَحَدُها: أَنَّ الـهَاء بَدَلٌ مِنَ الوَاو التي هي لامُ الكلمَة، وَأَصْلُها (هَنَاو)؛ لقولِهِم فِي الجمْعِ: هَنَواتٌ[6].

وَالقَوْل الثَّاني: أنَّ الـهَاء بَدَلٌ مِنَ الهمْزَة المبْدَلة مِنَ الوَاو، وَذَلك أنَّ الوَاو وَقَعتْ طَرَفًا بَعْد ألفٍ زَائدة، فَأُبْدلت هَمْزَةً، ثُمَّ / هَاء، وَدَلَّ عَلى هَذا كلِّه تَحْريكها وَثبوتُهَا فِي الوَصْل[1]. ٣٠٠/أ

ورد بهذه الرواية في: ضرورة الشعر ص١٣٧، وشرح التصريف ص٣٥٩، وضرائر الشعر ص٢٣٢، والمساعد ٣٠٦/٤. وورد برواية: مسلمت، وبعدمت؛ في: علل النحو ص١٦٩، والخصائص ٣٠٤/١، وسر الصناعة ١٦٠/١، والمحكم ٥٨٠/١٠، وشرح شواهد شرح الشافية ص٢١٨.

(بعدمت) أراد: بعدما؛ فأبدل الألف في التقدير هاء، فصارت (بعدمه)، ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي التي تليها ولا تختلف. ينظر: سر الصناعة ١٦٣/١-١٦٤.

(٤) (هناه) من الألفاظ التي اختصت بالنداء، وهي كلمة ذم يكنى بها عن اسم نكرة، كما يكنون بفلان عن الاسم العلم. ينظر: الكتاب ١٩٨/٢، والمقتضب ٢٣٥/٤، والأصول ٣٤٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٧/٢-٣٣٨.

(٥) للنحويين في (هناه) سبعة أقوال، ذكر الشارح منها أربعة، وبقي ثلاثة:

أولها: أن الهاء في (هناه) أصل وليست بدلاً، وإنما هي لام الكلمة، فتكون من الكلم التي جاءت لامها في لغة هاء وفي أخرى واو، كـ(سنة) و(عضة) و(شفة). أجاز ذلك أبو علي الفارسي في البغداديات ص٥٠٤، ومنعه في الحلبيات ص٣٤٧ وأيَّد رأي جمهور البصريين أن الهاء بدل من الواو. وأجاز القولين في العضديات ص٣١-٣٣.

والثاني: أن الألف والهاء في (هناه) زائدان، ولام الكلمة محذوف كما حذفت في (هنٍ) و(هَنَة)، ووزنها (فَعَاه). وهذا قول الفراء وبعض الكوفيين، ونسب إلى أبي زيد والأخفش. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٦١١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢، وشرح الشافية ٢٢٥/٣، وشرح الكافية ٢٦١/٣-٢٦٢.

والثالث: أن الهاء في (هناه) بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألف (هناه)؛ إذ أصله (هناو) ثم صار (هناا) كما أن أصل (عطاء) (عطاو) ثم صار بعد القلب (عطاا)، فلمَّا صار (هناا) والتقت ألفان كره اجتماع الساكنين فقلبت الألف الآخرة هاء، فقالوا: هناه. وقد أجاز هذا القول ابن جني في سر الصناعة ٥٦١/٢ وعدَّه قولاً قويًّا. وينظر: اللباب ٣٤٥/٢.

(٦) ووزنها على هذا (فَعَال). وهذا مذهب جمهور البصريين. ينظر: سر الصناعة ٥٦١/٢، وشرح الملوكي ص٣٠٩-٣١٠، وشرح الشافية ٢٢٥/٣، وشرح الكافية ٢٦٢/٣.

(١) ذكر هذا القول ابن جني في المنصف ١٤٢/٣، وقال عنه: "... وليس بالقوي"، وقال به الثمانيني في شرح التصريف ص٣٣٦، وصوَّبه ابن الشجري في أماليه ٣٣٨/٢، وينظر: شرح الملوكي ص٣١١.

وَالقَوْل الثَّالثُ: الهَاء زَائدَةٌ، وَأصْلُ الكلمَة (هَنَا)، فَالألفُ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ لتحرُّكهَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلها، وَزِيدتِ الهَاء للسَّكْتِ، وَأُجْري الوَصْلُ مُجْرى الوَقْف[٢].

وَفيهَا قَولٌ آخَرُ، وَهْو: أنْ يَكونَ أَصْله (هني)، مِثل: أبِي، وَأَخِي، وَاليَاء يَاءُ المتكلم، فَلمَّا دَخَل عليه حَرْفُ النِّداء أُبْدلتِ اليَاء ألفًا، وَزِيدتْ عَليهَا الهَاء كمَا قَالُوا: وَاغُلامَاه[٣].

[إبدال اللام]

قَالَ الشَّارِحُ: وَكانَ أبو عَلي ذَكَر[١] فِي أَوَّل هَذا الفَصْل أنَّ هَذه الحرُوفَ ثَمَانيةٌ، وَاستَوفى الثَّمانيَة، ثُمَّ ذَكَر تَاسعًا، وَهْوَ إبْدَال اللام[٢] مِنَ النُّون فِي (أُصَيْلالٍ)، وَكلامُه مَحْمولٌ

---

(٢) نُسب هذا القول إلى أبي زيد وإلى الأخفش. ينظر: سر الصناعة ٥٦٢/٢، والمنصف ١٤٢/٣، واللباب ٣٤٥/٢، وشرح المفصل ٤٤/١٠، وشرح الملوكي ص٣١٠.

(٣) عزا الشارح هذا القول إلى نفسه في اللباب ٣٤٥/٢؛ فقال: "وعندي فيها قول حسن وهو... وهذا شيء لم أجده عنهم، وهو قياسُ قولِهم في نظائره".

(١) ب: قد ذكر.

عَلى أنَّه ذَكَر الثمانيَة لأنَّها هي[3] الأصْلُ وَالأكثرُ فِي الإبْدَالِ، ثُمَّ عَنَّ له أنْ يُعَرِّضَ بِمَسألة[4] (أُصَيْلال)؛ لِيبيِّنَ فيهَا وَجْهَ الشُّذوذِ، وَلَمْ يحتسب بِهَا في[5] العَدد لشذوذها وأنَّ الإبْدَال فيهَا غَيْر لازمٍ، فَأمَّا الكلام على حقيقَةِ (أُصَيْلال) فَقَدْ اختلفَ النَّاسُ فِي مَآخذهَا، وَكانَ أبو عَلي يُسمِّيهَا الحمْقَاء[6]؛ لِمَا وَقَع فيهَا مِنَ التَّخليطِ، وَمَعَ ذَلكَ فَقَدْ ذَكَرُوا فيهَا ثلاثة أقوال[7]:

أحَدُهَا: أنَّها تَصْغير (أُصْلان)، وَهْوَ مُفْرد، ك(دُكَّان)، ثم صغرت على (أُصَيْلان)[8]، وكان القياس: أُصَيْلينًا –بالياء– ولكنهم قلبوها ألفًا كما قلبوا الياء ألفًا في قولهم: بَقِيَ الشَّيء وبَقَى، وفَنِيَ [وفَنَى][9]، وقالوا: بَاقية وَبَاقَاة[10]، وَهْوَ كثيرٌ، ثُمَّ اختَلف هؤلاء [في][1] هَذا[2] الوَاحدِ، فَقَال بَعْضُهم: هو[3] وَاحد مِنْ كلِّ وَجْه، وَقَال آخَرُون: هو وَاحدٌ فِي اللَّفظ[4] وَاسْمٌ

---

(٢) قال أبو علي في التكملة (فرهود) ص٢٤٤، و(مرجان) ص٥٧٣: "ومنها اللام أبدلوها من النون في (أصيلان) فقالوا: أصيلالٌ".

وينظر إبدال اللام في: الكتاب ٢٤٠/٤، والأصول ٢٧٥/٣، والممتع ٤٠٣/١، وشرح الشافية ٢٢٦/٣.

(٣) ب: في.

(٤) ب: بذكر مسألة.

(٥) الأصل: من.

(٦) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٦٦٥/٢.

(٧) ينظر: الخزانة ١٢٦/٤.

(٨) نُسب هذا القول إلى أبي علي في: شرح اللمع لابن برهان ٦٦٦/٢، وورد بلا نسبة في: شرح الشافية ٢٢٦/٣، واللسان ١٧/١١ (أصل). وصححه النحاس في شرح القصائد التسع ٧٣٥/٢، والبطليوسي في شرح الأشعار الستة ٢١٥/١، والتبريزي في شرح القصائد العشر ص٤٤٧، و الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٥٩/٣.

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) قلب الكسرة فتحة والياء ألفًا فيما سبق لغة طيء، ومنه قول الشاعر (من الوافر): =

= فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ ... وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ

ينظر: الزاهر ٧٢/١، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٣٠، والإنصاف ٧٥/١، واللسان ٨٠/١٤ (بقي)، والدر المصون ٦٦٤/١-٦٦٥.

(١) تكملة من: ب.

(٢) الأصل: لهذا.

(٣) ب: وهو.

للجمع مثل[٥]: رَكْبٍ، وَرَهْطٍ، ويَدلُّ على أنَّه واحدٌ فِي اللفظ ذِكْر سيبويه إيَّاه مَعَ / (مُغَيْرِبَان) و(عُشَيْشِيَة)[٦]، وهما مفردان.

٣٠٠/ب

وَالقَول الثاني: وَاحِدُه المكبر: أَصِيلٌ، ثُمَّ جُمع عَلى (أُصُل)، [ثم][٧] على[٨] (آصَال)، ثم صُغر على (أُصَيْلال)[٩]، وفيه شذوذ من وجهين:

أَحدُهُما: تَصْغيرُ الجمعِ، ثُمَّ جَمْع الجمع، وَكانَ قياسُه أنْ يُردَّ إلى وَاحدِه، ثُمَّ يُصَغَّر وَيُجمعُ عَلى الألفِ وَالتَّاء لئلا يُجمعَ بَيْن التَّكثيرِ وَالتَّقليلِ.

وَالثَّاني: أَنَّهُم أَبْدلوا اليَاءَ ألفًا عَلى غَيْر قِيَاسٍ.

وَالقَولُ الثَّالثُ: أنَّ الوَاحدَ[١] (أَصيل)، وجَمْعه: أُصْلان ، مثل: رَغيفٍ وَرُغفَان، وَجَرِيبٍ وَجُربان، ثُمَّ صَغَّروه على (أُصَيْلان)[٢]، وَلَمْ يُبدلوا الألف ياءً، وَفِي ذَلك ثلاثةُ أَوْجُه[٣]:

---

(٤) ب: في اللفظ ذكر. سبق نظر.

(٥) الأصل: ثم.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٨٤/٣.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) (على) ساقط من: ب.

(٩) الأصل: أصيلان.

ونسب هذا القول إلى الفراء في التصريح ٣٦٣/٥، وفيه: "...وجعلوا زيادة اللام عوضًا عما حذفوا؛ لأنهم لو جاءوا به على الأصل لقالوا: أُوَيْصَال...". وبهذا القول قال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٢/١.

وللزجاجي رأي قريب من هذا في اللامات ص١٥٦ حيث قال: "...إلا أن أصيلانًا جمع (أصيل)، كأنه قيل: أصيل وأُصُل، وجمع (أُصُل) فقيل: أُصْلان، كما قيل في جمع (كُتُب): كثبان، فأصلان جمع الجمع، ثم صُغّر (أُصْلان) فقيل: أُصَيْلان، ثم أبدلت اللام من النون فقيل: أصيلال".

(١) الأصل: أن القول الواحد.

(٢) هذا رأي الكوفيين الذي يرون جواز تصغير جمع الكثرة على لفظه إذا كان له نظير من الآحاد، حيث أجازوا تصغير (رُغْفَان) على: رُغَيْفان، كما يقال في (عثمان): عُثَيْمان، وجعلوا من ذلك (أُصيلانًا).

ونُسب هذا القول إلى الفراء في: الإبدال لابن السِّكيت ص٦٤، وأمالي القالي ٤٣/٢، ونُسب إلى الكوفيين في: شرح الكافية الشافية ١٩١٦/٤-١٩١٧، والارتشاف ٣٥٣/١، والمساعد ٥١٧/٣، وشفاء العليل ١٠٦٠/٣، وشرح الأشموني ٣٠٧/٤، والهمع ١٤٦/٦.

أحدها[٤]: أنَّهم جَعَلوه عَلَمًا، كما قَالوا: غُدْوة، وَبُكرة، وَالعَلَم لا يُغيَّر، فَمَنْ صَرَفه نَكَّرَه.

وَالثاني: لَيْس بِعَلَم، وَلكنَّ الظُّروف قَدْ يُتَّسع فيها وَتُغيَّر، كما قَالوا فِي (أمام) و(قدام): أُمَيِّمَة، وقُدَيْدِيمَة.

وَأمَّا تَقليله بالتَّصغير مَعَ الكثرَةِ فَقَد قَالُوا: إنَّ تَصغيرَ الظَّرفِ لا يُفيدُ قلَّته بَلْ يُفيدُ قُرب مَا بَيْن الزَّمانين وَقلَّة مَا بَيْنهما[٥]، فَجَرى لذلك مَجْرى المكبَّر، وَصَارَ كـ(أجْمالٍ) وَ(أُجَيْمَالٍ)[٦].

فَإنْ قِيلَ: (الأصِيلُ) وَ(العَشِيَّة) شَيءٌ وَاحدٌ، فَكيفَ سَاغَ جَمْعُه؟

قِيلَ: ذَلك عَلى المَجَازِ وَالتَّوسعِ، وَهْوَ أنْ يَكونَ جَعَلَ كُلَّ جُزءِ[٧] مِنَ الأصيلِ أَصِيلاً، كمَا قَالوا: بَعِيرٌ ذُو عَثَانين[١]، وَجَاء تَرْجُفُ بَوَادِرُه[٢]، و:

يَزِلُّ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ[٣]

ووافقهم أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ٢٢٨/٤ب، وأبو محمد السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٥٥/٢، والجوهري في الصحاح ١٦٢٣/٤ (أصل)، والرضي في شرح الشافية ٢٢٦/٣.

(٣) قال ثلاثة، ولم يذكر إلا وجهين.

(٤) الأصل: أحدهما.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٧٧/٣، والمقتضب ٢٧١/٢.

(٦) أي: صار كجمع القلة الذي يجوز تصغيره على لفظه.

(٧) ب: جرو.

(١) العَثانِين: جَمع عُثْنُون، والعُثْنُونُ من البعير: شُعَيْرات طِوالٌ تحت حنكه. ينظر: اللسان ٢٧٦/١٣ (عثن).

جاء في الكتاب ٤٨٤/٣-٤٨٥: "...ومثل ذلك قولك: المَفَارقُ في (مَفْرِق)، جعلوا المفْرِق مواضع، ثم قالوا: المفارق، كأنهم سمُّوا كل موضعٍ مَفْرِقًا...ومن ذلك قولهم للبعير: ذو عَثانينَ، كأنَّهم جعلوا كلَّ جزء منه عُثنونًا". وينظر: الأصول ٦٣/٣، والخصائص ٤٢١/٢.

(٢) البوادر: جَمعُ بادرة، والبادرة من الإنسان وغيره: اللحمة التي بين المنكب والعنق. ينظر: اللسان ٥٠/٤ (بدر).

وفي حديث المبعث: "فرجع بِها رسولُ الله ﷺ تَرجفُ بَوَادِرُه" أي رجع بـ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾، وإنَّما ترجف بوادره من الفزع. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٣٨٢/١-٣٨٣، والنهاية ١٠٦/١.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس من معلقته، في ديوانه ص٢٠، وعجزه:

وَيُلْوِي بِأَثْوَابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذَكَرتُم أنَّه عَلَمٌ فِي بَعْضِ الأَقْوَال، فَمَا مَخْرجُ ذَلك مَعَ أنَّ الزَّمان لَيْس بعين / تلتبس بأخرى؟

٣٠١/أ

قِيلَ: قَدْ جَعَلوا بَعْضَ المصَادِر عَلَمًا، مِثلَ: سُبْحَان، وَكذلك (بُكرةً)، وَ(غُدوةً)، وَ(سَحَرَ)[٤] إذَا أَرَدتَ ذَلك مِنْ يَوْمكَ.

[إبدال الطاء والدال والجيم]

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا الثَّلاثةُ الأُخَر التي لَيْسَت مِن حُروفِ الزِّيادةِ فَالطَّاء وَالدَّال وَالجيم."[١].

قَالَ الشَّارحُ: أمَّا الطَّاء[٢] فَتبدلُ مِنْ تَاء (افْتَعَلَ) إذَا كانتِ الفَاء أَحَدَ حُروفِ الإطْبَاقِ، وَهي: الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاء، كقَولكَ فِي (افْتَعَلَ) مِن (الصَّبرِ): اصْطَبَرَ، وَإنَّما فَعَلوا ذلكَ لأنَّ الصَّادَ فيها جَهْرٌ وَإطباقٌ وَصَفيرٌ وَشِدَّةٌ، والتَّاء ضَعيفةٌ مَهْموسَةٌ فيها نَفْخٌ،

وهو له في: جمهرة اللغة ١٠٦/١، وتهذيب اللغة ٨/٧، وشرح القصائد السبع ص٨٧، وشرح القصائد التسع ١٦٩/١، وشرح الأشعار الستة ٥٠/١، وشرح القصائد العشر ص٧٥، وإعراب الحديث ص٣١١. وبلا نسبة في: العين ١٤٤/٤، والاشتقاق ص٣١٠.

الخف: الخفيف، والصهوات: جمع صهوة، وصهوة كل شيء ظهره، وجَمَع الصهوة بما حولها، ويُلوِي: يُذهب ويُسقط، والمثقَّل: الثقيل الركوب أو الثقيل البدن، والمعنى: أن هذا الفرس إذا ركبه العنيف لم يتمالك أن يُصلح ثيابه، وإذا ركبه الخفيف زلَّ عنه، وإنما يصلح له من يداريه. ينظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية ٥٠/١-٥١.

(٤) هذه الألفاظ من أعلام الجنس، وهي أعلام على أمور معنوية، فـ(سبحان) علم للتسبيح، وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه، وليس منه فِعْل، وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، وهو لا ينصرف للتعريف والألف والنون في آخره مثل (عثمان)، وقد جاء في الشعر منونًا على نحو تنوين العلم إذا نُكِّر. وكذلك (بكرة) و(غدوة) و(سحر) أعلام إذا أريد بها يوم بعينه، فـ(غدوة) و(بكرة) لا ينصرفان للتعريف والتأنيث، كأنهما جُعلا علمًا على هذا المعنى، وأما (سحر) فلا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام، فإن أريد به التنكير صُرِف.

ينظر: المبهج ص٦١-٦٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٧/٢، ٥٧٧-٥٧٨، والتبيان ٤٩/١، وشرح المفصل ٣٧/١-٣٩.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٤٤، وفي (مرجان) ص٥٧٣: "فأما الثلاثة...".

(٢) ينظر إبدال الطاء في: الكتاب ٢٣٩/٤، والمقتضب ٢٠٢/١، والأصول ٢٧١/٣، وشرح الملوكي ص٣١٦، والممتع ٣٦٠/١، وشرح الشافية ٢٢٦/٣.

فكانَ الخروجُ مِنَ الصَّادِ إليها مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ شَاقًّا عَلى اللسَان، فَأبدلَوها طَاءً لِمُشاركةِ الطَّاءِ الصَّادَ فِي صِفاتِهَا، وأنَّ الطَّاء مِنْ مَخْرج التاء. وَمِنَ العَرب مَنْ يَقلبُ التَّاء صَادًا، وَيُدغمُ الأولى فيها، وَاجتُلبتْ لَهَا هَمْزةُ الوصْلِ لأنَّ المدْغَم يَجِبُ إسكانُهُ، وَالابتداء بالسَّاكنِ مُحَالٌ، وَهذا هُو حُكمُ الضَّادِ كقولك مِنَ (الضَّرْبِ): اضْطَرَبَ، وَحُكم الطَّاء أَيْضًا كقَولك مِنَ (الطَّرْدِ): اطَّرَدَ، وَأمَّا الظَّاء فيقالُ مِنَ (الظُّلمِ): اظْطَلَمَ، بالطَّاء كأخواتِهَا، وَبالظَّاء نَحْو: اظَّلَمَ، وَقَدْ جَاء فِي شِعْرِ زُهَير[3]:

وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ[4]

عَلى أَربعة أَوْجُه: يَضْطَلِمُ، وَيَطَّلِمُ، وَيَنْظَلِمُ[1]، وَيَظَّلِمُ[2].

وَأمَّا إبْدَالُ الدَّال[3] من التَّاء فيكون من تاء الافتعَال[4] إذا كانَتْ الفاء[5] زايًا أو دَالاً، فالزاي / نَحْو: ازْدَجَرَ، وَذلك أنَّ الزَّاي فيها جَهْرٌ وَصَفيرٌ وَقُوَّةٌ، وَالتاء ضعيفةٌ على ما سبق، ٣٠١/ب

(٣) زهير بن أبي سُلمى، واسم سُلمى: ربيعة بن رياح المزني، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، راوية أوس بن حجر، كان ينظم القصيدة في شهر، وينقحها ويهذبها في سنة، لذا تُسمَّى قصائده (الحوليات)، وغالب شعره مدح في هَرِمِ بن سِنان أحد الأجواد المشهورين. جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الجاهلية، توفي قبل البعثة بسنة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٥١/١، ٦٣، والشعر والشعراء ١٣٧/١، والأغاني ٣٣٦/١٠-٣٦٥، والخزانة ٣٣٢/٢.

(٤) هذا من عجز بيت من البسيط، في ديوانه ص١٥٢، من قصيدة يمدح فيها هَرِم بن سِنان، والبيت بتمامه:

هُوَ الجَوَادُ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ =

= والشاهد له في: العين ١٦٣/٨، والكتاب ٤٦٨، وسر الصناعة ٢١٩/١، والمنصف ٣٢٩/٢، وشرح التصريف ص٣٦٢، ومقاييس اللغة ٤٦٩/٣، والمحكم ٢٦/١٠، والمفصل ص٤٠٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٩٣. وبلا نسبة في: غريب الحديث لابن قتيبة ٦٦/٢، والخصائص ١٤١/٢.

يقول: من جُوده أنه لا يعطي سائله بمطل وتسويف، بل يُعجّل عطاءه فيأتي عفوًا، وإن السُّؤَّالَ يظلمونه بطلبهم منه في غير موضع الطلب، فيَحتملُ ذلك لهم وينفعل لهم، و(يَظَّلِمُ) فعل مطاوعة. ينظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية ١١٥/٢.

(١) (وينظلم) ساقط من: ب.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٢١٩/١، والمنصف ٣٢٩/٢، وشرح التصريف ص٣٦٢، والمفصل ص٤٠٢، وشرح المفصل ١٤٩/١٠، وشرح الشافية ٢٨٣/٣، ٢٨٨، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٩٣.

(٣) ينظر إبدال الدال في: الكتاب ٢٣٩/٤، والمقتضب ٢٠٣/١، والأصول ٢٧٠/٣، وشرح الملوكي ص٣٢٢، والممتع ٣٥٦/١، وشرح الشافية ٢٢٧/٣.

فأُبْدلت إلى حَرْف مِنْ مَخْرجها مُجَانس للزاي فِي صِفتِهَا، وَهكذا هي[6] مَعَ الدَّال، نَحْو: دَرَأَ وَادَّرَأَ، وَقد قَالوا فِي (وَتِدٍ): وَدٌّ، فَأبدلَوا مِنَ التاء دَالاً وَأدْغمُوا[7]، وَأبْدَلوا الدَّال مِنَ التَّاء المبدلة مِنَ الوَاوِ فَقَالوا[8]: دَوْلَجٌ فِي (تَوْلَجٌ)، وَأصْلُه (وَوَلَجٌ)[9].

وَأمَّا الذَّالُ فنَحْو (افْتَعَلَ) مِنَ (الذِّكرِ)، وَفيه لُغَتانِ[10]:

أَحدهُمَا: ادَّكر[1]؛ بإبْدَال التَّاء دَالاً، وإبْدَال الذَّال دَالاً، فَقَالُوا: ادَّكَرَ[2].

وَاللغَةُ الثانيَةُ: إبْدَالُ التَّاء ذَالاً، وَإدغَامُ الأولى فيها، وَقَدْ قَرَأ ابْنُ مَسْعودٍ: ﴿فَهَلْ مِن مُّذَّكِرٍ﴾[3]، وَكُلُّ ذَلك فِرارٌ من كُلفَةِ الجمْعِ بَيْن حَرْفين مُخْتلفينِ فِي الصِّفَةِ، وَإيثَارٌ للخفَّةِ.

وَأمَّا الجيمُ[4] فَقَد أُبدلتْ مِنَ اليَاءِ المشَدَّدة[5] فِي الشِّعْرِ، نَحْو: البَرْنِيّ، وَالصِّيصِيّ[6]، وَالوَجْهُ فِي ذَلك أنَّ الجيمَ وَاليَاء مِنْ مَخْرجٍ وَاحِدٍ، وَالجيمُ أَقْوَى،

---

(٤) الأصل: الأفعال.

(٥) الأصل: ألفًا.

(٦) (هي) ساقط من: ب.

(٧) هي لغة بني تميم. ينظر: الكتاب ٤/٤٨٢، والأصول ٣/٤٣٢، والمفصل ص٤٠٤، وشرح الشافية ٣/٢٦٨.

(٨) ب: فقد قالوا.

(٩) سبق في ص٣٨٦، ٤١٤.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤/٤٦٩، والأصول ٣/٢٧١، والإبدال لأبي الطيب ١/٣٦١، والمفصل ص٤٠٢، وشرح المفصل ١٠/١٥٠، وشرح الشافية ٣/٢٨٧، ٢٨٩، والمفراح ص٢٥٥.

(١) في النسختين: اذكر.

(٢) في النسختين: اذكر.

(٣) سورة القمر، من الآيات: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١. قرأ بها ابن مسعود، وعيسى، وقتادة. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٩٠، ومختصر في شواذ القرآن ص١٤٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦٩٧، والبحر المحيط ٨/١٧٦.

(٤) ينظر إبدال الجيم في: الكتاب ٤/١٨٢، والمقتضب ١/٢٠٣، والأصول ٣/٢٧٤، وشرح الملوكي ص٣٢٨، والممتع ١/٣٥٣، وشرح الشافية ٣/٢٢٩.

(٥) في الكتاب ٤/١٨٢ أنها لغة ناس من بني سعد، وقيل: هي لغة طيئ، وقيل: لغة ناس من بني تميم. ينظر: الإبدال لأبي الطيب ١/٢٥٨، وشرح الشافية ٢/٢٨٧.

(٦) ورد فيما أنشده خلف الأحمر لرجل من أهل البادية:

فصَرفَتْهَا[1] إلى حَيِّزِهَا، وَغَلبت عَليهَا، وَهَذا حُكمُ كثير مِنَ المتجَاورين.

فَإن كانَت اليَاء سَاكنَة أُبْدلتْ جِيمًا سَاكنةً، وَقَد جَاء فِي الشِّعْر: وَفَرْتِج، وَحِجَّتِج، وَبِج[2]، أي: بِي.

وأمَّا المتحرِّكةُ الخفيفَةُ فَقَدْ قلَّ[3] إبْدالُها جِيمًا جدًّا[4]، وَجَاء فِي شِعْر العَجَّاج:

حَتَّى إذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا[5]

خَالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِّ
المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ
وبالغَدَاةِ فِلَقَ البَرْنِجِّ
يُقْلَعُ بِالوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ

يريد: أبو عليّ، وبالعشيّ، وفِلق البرنيّ، وبالصيصيّ.

والفِلَق: جمع فِلْقة، وهي القطعة. والبرني: نوع من أجود التمر. والوَدّ: لغة في (وَتِد). والصِّيصِيّ: جمع صِيصِيَة، وهي القرن، وكان يقلع التمر المرصوص بالوتد وبالقرن. ينظر: شرح شواهد شرح الشافية ص٢١٤-٢١٥.

ينظر: الكتاب ١٨٢/٤، والأصول ٢٧٤/٣، والإبدال لأبي الطيب ٢٥٨/١، وسر الصناعة ١٧٥/١، والمنصف ١٧٨/٢، وأمالي القالي ٧٧/٢، والمفصل ص٣٧١-٣٧٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٦٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٢/١، والمصباح ٦٣٠/١، وشرح الملوكي ص٣٢٩، وشرح الشافية ٢٨٧/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص٢١٢-٢١٣.

(١) الأصل: وصرفتها.

(٢) أنشد أبو الغول الطهوي لبعض أهل اليمن:

يَا رَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ
فَلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأتِيكَ بِجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يَنَزِّي وَفْرَتِجْ

يريد: حجتي، ويأتيك بي، ويُنزّي وفرتي.

ينظر: نوادر أبي زيد ص٤٥٦، والإبدال لابن السكيت ص٩٦، ومجالس ثعلب ١١٧/١، والأصول ٢٧٤/٣، والإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١، وسر الصناعة ١٧٧/١، وأمالي القالي ٧٨/٢، والمفصل ص٣٧٢، وشرح الملوكي ص٣٢٩.

(٣) الأصل: قيل.

(٤) الأصل: جيدًا.

(٥) البيت من شواهد التكملة ص٢٤٤، من الرجز، في ملحقات ديوان العجاج ٢٧٨/٢ (طبعة السطلي)، وهو له في: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٣/٢، وبلا نسبة في: الأصول ٢٧٥/٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل ص١٣٣، وسر

وَوَجهُهُ أنَّ الحرَكةَ قَدْ تنزَّلت[٦] منزلة الحرف فِي مَواضع فقربت من المشَدَّدِ.

الصناعة ١/١٧٧، والمحتسب ١/٧٤، والمفصل ص٣٧٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٧، والمقرب ٢/١٦٥، والممتع ١/٣٥٥، وشرح الشافية ٣/٢٣٠.

يصف حِمارًا وأُتُنًا، أراد: أمست وأمسى، فحذف الألف من (أمست) -وأصلها: أَمْسَيَت- لسكونها وسكون التاء بعدها، فلمَّا اضطُرَّ عاد إلى الأصل وهو الياء، ولم يتركها متحركة؛ لأن حكمها عند ذلك القلب، فأبدلها جيمًا ليمكنه النطق بها. ينظر: شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٧، واللباب ٢/٣٥١.

(٦) ب: نزلت.

[باب أحكام حروف العلة إذا كان حرف منها في اسم أو فعل وأقسامها]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ أحْكَام حُروف العلَّة إذَا كانَ منها فِي اسْمٍ أو فِعْلٍ وَأقسَامهَا، وَهي لا تَخْلو مِنْ أنْ تَكونَ فَاءات أو عَيْنات أو لامَات..."[1] البابُ.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا يَشْتملُ عَلى جُمْلة / حُروفِ العِلَّة مِنْ تَفْصيل أحكامهَا؛ لأنَّ ذَلك يَأتِي فِي الأبْوابِ الآتية؛ إلا أنَّ الوَاوَ وَاليَاء كلّ وَاحدة منهمَا تكون أَصْلاً وَبَدَلاً وزائدة، وَكونُهَا بَدَلاً وزائدة قَدْ[2] تَقدَّم ذكره[3]، وَأمَّا وُقوعهَا[4] أَصْلاً فَيَكونانِ فِي الأسْمَاء وَالأفْعَال؛ فَاءً، وَعينًا، وَلامًا، فَالفَاء نَحْو: وَعَدَ وَوَعْدٍ، وَيَسَرَ وَيُسْرٍ، وَالعَيْن مثل: قَوْلٍ وَيَقُول، وَاللامُ مثل: غَزْوٍ وَيَغْزُو، وَكذلك اليَاء نَحْو: سَيْرٍ وَيَسِيرُ، وَرَمْي وَيَرْمِي.

٣٠٢/أ

فأمَّا الألفُ فَلا تَكونُ أَصْلاً فِي الأسْمَاء وَالأفعَال، بَلْ تَكونُ إمَّا مُبْدلة أو زَائدَة، وَأمَّا الحروفُ فألفاتُهَا أُصُول[5]، نَحْو: (ما) و(لا)، فَإنْ سَمَّيت بشيء منهَا كمَّلتَها ثَلاثة أَحْرف، غَيْر أنَّك تَجْعلُ الثَّالث هَمْزَةً فَتَقُول: مَاءٌ، وَلاءٌ، وَإنَّمَا فَعَلوا ذَلك لأنَّ أُصُول الأسْمَاء [لا][6] تَكونُ عَلى حَرْفين، فَزَادوا عَليها مَا تَصيرُ[7] به عَلى عِدَّةِ أَقَلِّ الأصُول، وَيَجبُ أنْ تعلم أنَّ ألفَ (لا)

---

(١) التكملة وفيها: "...إذا كان حرف منها في اسم...وهنَّ لا يَخْلُونَ من أن يكنَّ..." (فرهود) ص٢٤٥، و(مرجان) ص٥٧٥.

(٢) ب: فقد.

(٣) زيادة الياء والواو ص٣٧٨-٣٨٩، وإبدال الياء والواو ص٤٤١-٤٥٢.

(٤) ب: وقوعهما.

(٥) جاء في سر الصناعة ٦٥٣/٢: "...والذي يدل على أنها ليست بزوائد أن الزيادة ضرب من التصرف في الكلمة، وجزء من الاشتقاق فيها، وهذه الحروف كلها غير متصرفة ولا مشتقة، فيجب أن تكون ألفاتها غير زائدة...ويَفْسُد أيضًا أن تكون بدلاً من نحو الوجه الذي فسد منه أن تكون زائدة، وذلك أن البدل أيضًا ضرب من التصرف...".

(٦) تكملة من: ب.

(٧) ب: يصير.

و(ما)[١] غَيْر مُنْقلبة؛ إذْ لو كانَتْ مُنْقلبةً[٢] عَنْ وَاوٍ لقَالوا: مو كمَا قَالوا: لو، أو عن[٣] ياء لقالوا: مي[٤] كما قَالوا: كَيْ، فَلزِمَ مِنْ ذَلك أنْ تكون أصْلاً.

فأمَّا بَعْد التَّسميةِ فَفِي الألف الأولى خِلافٌ:

قَالَ بَعْضُهم[٥]: تُجْعلُ بَدَلاً مِنَ وَاوٍ؛ لأنَّ العَيْن إذَا جُهِلت حُمِلت عَلى الأكثر، وَالأكثَر هُنَا الوَاوُ؛ إذْ كانَتْ (طَويتُ) أكثَرَ مِنْ (حَيِيتُ).

وَقَالَ آخَرُون[٦]: هي[٧] مِنَ اليَاء؛ لأنَّها أَخَفُّ.

وَالاختلافُ هُنَا لا يُوجبُ أنْ تَكونَ الألفُ قَبْل التَّسْمية مُنْقلبة عَنْ شيء، وَإنَّمَا ذَلك حُكمٌ حَادثٌ بَعْد التَّسْمية مَحْمُولٌ عَلى مَا يَقْتَضيه حُكْم / الأسْمَاء وَالأفعال، وَهَكذا الحكم فِي أسْمَاء الحروف فِي: بَاء، تَاء، ثَاء، ألفُهَا[٨] قبل التكملة[٩] غَيْر مُنْقلبة، وَبَعْد التكملةِ[١٠] حُكِمَ[١١] لَهَا بالانقلاب. ٣٠٢/ب

وَأمَّا الهمْزَة الزَّائدة للتَّكميلِ فَقَال قَومٌ: زِيدَت أَصْلاً وَلَيْست مُبْدلة مِنْ يَاء وَلا وَاو تُقْلبان[١٢] هَمْزة بَعْد الألف الزَّائدة، وَلَيْست الألفُ هُنَا زَائدَة.

(١) ب: يعلم أن ألف (ما) و(لا).
(٢) (إذ لو كانت منقلبة) ساقط من: ب.
(٣) الأصل: أعن.
(٤) الأصل: لو مي.
(٥) منهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. ينظر: سر الصناعة ٥٧٨/٢، ٧٨٩، والمنصف ١٢٥/١.
(٦) هذا قول الأخفش. ينظر: المنصف ١٢٦/١.
(٧) ب: هو.
(٨) (ألفها) ساقط من: ب.
(٩) الأصل: الكلمة.
(١٠) الأصل: الكلمة.
(١١) ب: يحكم.
(١٢) ب: ولأنهما تقلبان.

وَقَال آخَرُون[1]: هي مُبْدلة مِنْ يَاء؛ لأنَّ الألفَ قَبْلها مَحْكوم عَلَيها بالانْقِلاب عَن الوَاو[2] حَمْلاً عَلى الأكثر، وَهْوَ بَابُ (طَويتُ) و(شَويتُ)، وَهْو أكثر من (حُوَّة) و(قُوَّة).

وَقَالَ آخَرُون[3]: زِيدَت الألفُ عَلى الألف ثُمَّ حُرِّكت الثَّانية فَانقلبتْ هَمْزَةً.

فَأمَّا ألف (واوٍ) هَذا [الحرف][4] المعْرُوف، فَقَال الأخْفَشُ: أَصْله وَاوٌ حَمْلاً عَلى الأكثر[5]، وَجَعَل الكلمَةَ مُرَكَّبةً مِنْ ثَلاثةِ أَحْرف مُتَماثلة، مِثل: بَبَّهْ[6]. وَقَالَ أبو عَلي : هي مِنْ يَاء[7]؛ فِرَارًا مِن التَّمَاثلِ.

---

(١) منهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. ينظر: سر الصناعة ٢/٥٧٨، ٧٨٩، والمنصف ١/١٢٥. وبه قال الشارح في ص٣٢٩.

(٢) ب: الواحد.

(٣) هذا قول الشارح في اللباب ٢/٩٣.

(٤) تكملة من: ب.

(٥) استدلَّ الأخفش على أن عينها من الواو بتفخيم العرب إياها، وأنه لم تُسمع منهم الإمالة فيها. ينظر: سر الصناعة ٢/٥٩٨، والتاج ٤٠/١٢٣ (واو).

(٦) جاء في المزهر ٢/٤٢-٤٣: "...ما تماثلت فاؤه وعينه ولامه، والمحفوظ من ذلك (بَبَّه)".

ووردت الكلمة في قول هند بنت أبي سفيان لابنها عبد الله بن الحارث:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جَارِيَةً خِدَبَّهْ

ينظر: الحلبيات ص١٣٧، وغريب الحديث للخطابي ٢/٤١٢، والخصائص ٢/٢١٧، وسر الصناعة ٢/٥٩٩، والمبهج ص٥٤، والمنصف ٢/١٨٢. و(بَبَّة) أصله حكاية صوت، ثم سُمي به.

(٧) ينظر: الحلبيات ص٨، وسر الصناعة ٢/٥٩٨، والتاج ٤٠/١٢٣ (واو).

[باب ما كان معتل الفاء]

قَالَ أبو عَلي[١]: "**بَابُ مَا كانَ مُعْتل الفَاء، لا تَخْلو الأفعال المعتَلَّة [الفاء]**[٢] **مِنْ أنْ تَكونَ عَلى فَعَلَ يَفعِلُ، أو فَعِلَ يَفعِلُ، أو فَعِلَ يَفْعَلُ، أو فَعُلَ يَفْعُلُ**..."[٣] **الفَصْل**.

قَالَ الشَّارِحُ: فاء[٤] الفعْلِ لا تَكونُ إلا مَفْتوحةً، فَأمَّا عَيْنه فَتَكونُ مَكسُورَةً، وَمَفْتوحةً، وَمَضْمومةً، فَالمكسُورَة مِثْل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَالمفْتُوحة مِثْل: ذَهَبَ يَذْهَبُ، وَالمضْمُومة مِثْل: قَعَدَ يَقْعُدُ[٥]، إلا أنَّ الوَاوَ إذَا كانَتْ فَاءِ الفِعْل لَمْ تَكنْ عَيْنُ الفعل مَفْتُوحةً، وَلَيْس فِي الكلام مِثلَ: وَعَدَ يَوْعَد، فَأمَّا (يَذَرُ) فَمَحْمُولٌ فِي الحذْفِ عَلى / (يَدَعُ)[٦]، وذاك فُتِح مِن أَجْل حَرْف الحلْقِ، وَكذَلك (وَهَبَ يَهَبُ)، والمضْمُومة منه[٧] (وَضُؤَ يَوْضُؤُ)[٨] بضَمِّ الضَّاد فيهِمَا. ٣٠٣/أ

فَأمَّا إذَا وَقَعتِ الوَاو بَيْن يَاءٍ وَكَسْرة فَإنَّ العَرَبَ اجْتَمعُوا عَلى حَذْفِها، فَقَالُوا: يَعِدُ، وَالعِلَّة فِي ذَلكَ أنَّ اليَاء مُقَدَّرة بِكَسْرتين، وَالوَاو بِضَمَّتين، فَإذَا وَقَعت الكسْرَة بَعْد الوَاو فَقَدْ تَوَالى مَا هُو فِي تَقْدير خَمْس حَرَكات، وَهي مَعَ ذَلك مُتَنَافرة لاخْتِلافها وَبُعْد الضَّمَّة مِنَ

---

(١) (قال أبو علي) ساقط من: ب.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٤٦، و(مرجان) ص٥٧٥.

(٤) الأصل: فاما.

(٥) في كلام الشارح وتمثيله اضطراب؛ حيث خلط بين أمثلة الماضي والمضارع، فأبو علي مثَّل لعين الماضي مفتوحة ومضمومة ومكسورة، والشارح مثَّل للمفتوحة والمضمومة والمكسورة بأفعال مضارعة، والحديث عن عين الماضي وليس عين المضارع.

(٦) قال أبو البقاء في التبيان ٣١٤/١: "وأصل (يَذَرُ): يَوْذَرُ، فحذفت الواو تشبيها لها بـ(يَدَعُ) لأنَّها في معناها، وليس لحذف الواو في (يَذَرُ) عِلَّة؛ إذْ لم تقع بين ياء وكسرة ولا ما هو في تقدير الكسرة، بخلاف (يَدَعُ)؛ فإن الأصل (يَوْدِعُ)، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء وبين ما هو في تقدير الكسرة؛ إذْ الأصل (يَوْدِعُ) مثل (يَوْعِدُ)...".

(٧) الأصل: من المضمومة منه.

(٨) الأصل: وضؤ يضؤ.

وَضُؤَ يَوْضُؤُ وَضَاءةً: صار وضيئًا، والوَضَاءَةُ: الحسن والبهجة. ينظر: اللسان ١٩٥/١ (وضأ).

الكسْرَة[1]، فَلَمَّا كانَ إثبَاتُهَا يُؤَدّي إلى هَذا الثِقَل حَذَفوا الوَاوَ لتَبْقَى اليَاء وَالكسْرَة، وهي مُتَجَانسة، وَإذَا كانُوا قَدْ قَلبوا الوَاوَ إذَا تَحَرَّكت وَانْفَتح مَا قبلها ألفًا لاجْتِمَاع الحركات، فَالتَّغييرُ هُنَا أَوْلى للتَّنافر وَزِيَادة الحركات، وَنَظيرُ ذَلك حَذْف الهمْزَة فِي (أُكْرِمُ) الذي أصله (أُأَكْرِمُ)؛ لِثِقَل الجمْعِ بَيْن الهمْزَتين، فَحَذْفُ الوَاو هُنَا أَمْثَل.

فَإنْ قِيلَ: هَلاَّ[2] قَلَبوا الوَاوَ يَاءً فِي (يَعِدُ)[3] لتُجَانس اليَاء قَبْلها.

قِيلَ: لا يَصْح ذَلك لوَجْهين:

أَحَدُهُما: أنَّ الثِّقَلَ مَوْجُودٌ وَذَلك تقديرُ خَمْسِ كسرَات مُتَوالية.

والثَّاني: أنَّ الوَاوَ إذَا سَكنتْ وَانفتَح مَا قبلها لَيْس حُكمهَا أنْ تُقلبَ يَاء، فَلو قُلبت قُلِبتْ للكسْرة بَعْدها فقط، وَتلك عِلَّة ضَعِيفة، وَيَدُلُّ عليه أنَّ الوَاو وَالياء إذَا اجتمَعَتا[4] وَسَبقت الأولى بالسُّكون أُبْدلت ياءً وَأُدغمَت لَمَّا أَمْكن الإدغَام، وَفِي (يَعِدُ) إذَا أُبْدلت يَاءً يَتَعذَّر الإدغَامُ لِوُجوبِ / تَحَرُّك الأول، وَإذَا تَعَذَّر الإدْغَام المطلوبُ منه التَّخفيف هُرِبَ إلى الحذْفِ؛ إذْ به يَحْصل التَّخفيفُ. ٣٠٣/ب

فَإنْ قِيلَ: الوَاوُ قَدْ حُذفت فِي (وَرِثَ يَرِثُ)، وَلَيْسَ الماضِي عَلى (فَعَل).

قِيلَ: عنه جَوَابان:

أَحَدُهُما: أنَّ هَذا غَيْر لازِمٍ عَلى العِلَّة، وَذَلك أنَّ الوَاو قَدْ وَقعتْ فِي المستقبلِ، وَهْوَ المهْروبُ منه، وَذَلك هُوَ القِيَاسُ.

---

(١) ب: وبعد الكسرة من الضمة.

(٢) ب: فهلاَّ.

(٣) فيقال: يَيعِدُ.

(٤) الأصل: اجتمعا.

وَالثَّاني: أنَّ هَذا الفعْلَ وَنَظائره جاء عَلى خِلافِ المطَّرِد الأكثر، وَذَلك أنَّ الأكثَرَ أنَّ العَيْن إذَا كانَتْ فِي الماضي مَكسُورة فُتحَتْ[1] فِي المسْتَقبل؛ ليَحْصُل الاختلاف، وَ(حَسِبَ يَحْسِبُ) وَبَابُه قَليلٌ، وَكذَلك (وَرِثَ) وَنَظائره.

فَأمَّا مَصْدر هَذا الفِعْل فَيأتي عَلى ضَرْبين[2]:

على (فَعْلٍ)، نَحْو: وَعْدٍ، وَوَزْنٍ، وَهَذا لا يُغَيَّر؛ إذْ لَيْس فيه كَسْرة تُوجِبُ[3] تَغيير الوَاو.

وَ[4]عَلى (فِعْلَةٍ)، وَهَذا[5] بكسْرِ الفَاء، وَهَذا يلتزم فيه شَيئان: حَذْفُ الوَاوِ، وَالتَّعويضُ مِنهَا بالهَاء، فيقَال: زِنَةٌ، وَعِدَةٌ، وَالعِلَّةُ فِي ذَلك أنَّ الوَاوَ لَمَّا انْكسَرتْ هَهُنَا وَكانَتْ قَدْ حُذفتْ فِي الفِعْل مِنْ أَجْل اليَاء قَبْلها وَالكسْرَةِ بَعْدها ثَقُلَ النَّطْقُ بِهَا فَحُذِفتْ كمَا حُذِفَت فِي [يعد][6]، وَذَلك أنَّهَا فِي الفِعْل مِنْ أجْلِ أَمْرٍ لَيْسَ فِي نَفْسهَا، بَلْ لِكَسرِ مَا بَعْدها وَوَقوعِ اليَاء قَبْلها[7]، فَإذَا كانَتِ الكسْرَةُ فِي نَفْسِهَا كانَ ذلكَ أَدْعَى إلى الحذْفِ، وَتَمَّمَ العلةَ فِي ذَلك اعتلالُهَا فِي الفِعْل؛ لأنَّ أكثرَ المصَادرِ يَجْري عَلى الأفعَالِ فِي الصِّحَةِ وَالاعتِلالِ، ولَيْسَ كذلك الأسْماء، نَحْو: وِرْدٍ، وَوِقْرٍ[8]، فإنَّ كسرةَ الوَاوِ احتُمِلت إذْ لَمْ تَتَعيَّنْ فِي الفِعْل. وَأمَّا تَعْويضُ / الهَاء مِنَ الوَاوِ فَلتُكمِلَ العِدَّةَ، وَكانَتِ التَّاء أَوْلَى؛ لأنَّ المصَادِرَ قَدْ تَلحَقُهَا تَاءُ التَّأنيثِ دَلِيلاً عَلى المرَّةِ وَالهيْئَةِ[1]، نَحْو: الجَلْسَةِ وَالجِلْسَةِ، وَلأنَّ التَّاء فِي حُكمِ المنْفَصِلِ، وَإنَّمَا[2] تُبْدَلُ إلى

٣٠٤/أ

(١) الأصل: صحت.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٢/٤، ٣٣٦، والمقتضب ٢٢٦/١، والمنصف ١٨٤/١، ١٩٥.

(٣) ب: وتوجب.

(٤) (و) ساقط من: ب.

(٥) (هذا) ساقط من: ب.

(٦) تكملة من: ب.

(٧) هذا قول البصريين، وحُذفت عند الكوفيين للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. ينظر ما سبق ص٢٥٩ ح١.

(٨) الوِقْرُ: الثقل يُحمل على ظهر أو على رأس، وقيل: الحمل الثقيل، وعمَّ بعضهم به الثقيل والخفيف وما بينهما، وجمعه: أوقار. ينظر: اللسان ٢٨٩/٥ (وقر).

(١) ب: الهمة.

حَرْفٍ أَخفّ مِنْهَا، وَلأنَّ التَّاءَ قد أُبْدلتْ مِنَ الوَاوِ فِي نَحْو: تُرَاثٍ وَبَابه، فَكانَتْ هَهُنَا عِوَضًا مِنْهَا؛ إذْ كانَ العِوَضُ يُشْبِهُ البَدَلَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ جَاءتِ الـمُصَحَّحَةُ فِي (وِجْهَةٍ).

قِيلَ: عَنْه جَوَابانِ[3]:

أَحَدُهُمَا: أنَّ (الوِجْهَةَ) هي المكانُ الـمُتوجَّهُ إليه، وَلَيْسَتْ مَصْدرًا، بَلْ المصْدَرُ (الجِهَةُ).

وَالثَّاني: هُوَ شَاذٌّ؛ مُنَبِّهًا[4] عَلى الأصْلِ فِي جَمِيعِ البَابِ كـ(القَوَدِ) وَ(الأَوَدِ) وَ(اسْتَحْوَذَ).

فَأمَّا[5] إذَا كانَتِ الفَاء يَاءً نَحْو: يَسَرَ، فإنَّ اليَاءَ تَثْبُتُ فِي المضَارِعِ نَحْو: يَيْسِرُ، وَيَيْمِنُ؛ لأنَّ اليَاءَ أخفُّ مِنَ الوَاوِ، وَبينهَا وَبَيْنَ يَاء المضَارَعَةِ وَالكَسْرِ تَنَاسبٌ[6]، وَلَيْسَ كذلكَ الوَاوُ مَعَ اليَّاء[7]، ألا تَرَى أنَّهُم قَلَبوا الوَاوَ إلى اليَاء نَحْو[8]: سَيِّدٍ، وَمَيِّتٍ؛ إذْ كانَتِ اليَاءُ أَخَفَّ، وَلَمْ يَعْكِسُوا، وَلأنَّ اليَاءَ أَشْبَه بالألِفِ لِلينِهَا وَخَفَائهَا وَقُرْبِ مَخْرجِهَا مِنْهَا، وَلذلكَ[1] قَالُوا فِي (بَقِيَ): (بَقَى)، وَفِي (عَمِيَ): (عَمَى)، وَهْي لُغَةٌ جيدةٌ، فَكأنَّ الألفَ قَدْ وَقعتْ بَعْدَ حَرفِ المضَارَعة حَتَّى صَارَ كأنَّه قَالَ: يَامَنَ، وَيَاسَرَ، وَهَذا لخِفَّته لا يُحْذفُ.

---

(٢) ب: وأنها.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٣٧/٤، والمقتضب ٢٢٧/١، والأصول ٣٧٤/٣، والخصائص ٢٨٥/٢، والمنصف ١٩٦/١-١٩٧، وشرح الملوكي ص٣٤١.

(٤) ب: خرج منبِّهًا.

(٥) ب: وأما.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٤/٤، والمقتضب ٢٣٠/١، والمنصف ١٩٥/١، وشرح الملوكي ص٥١.

(٧) ب: مع الياء والكسرة.

(٨) ب: في نحو.

(١) (ولذلك) ساقط من: ب.

وَأمَّا [ما][٢] فاؤه وَاوٌ فَقَدْ جَاءَ عَلى (فَعِل يَفْعِل) --بِكسْرِ العَيْن فيهمَا- فَحذف الوَاو فِي المضَارِعِ عَلى القِيَاسِ، نَحْو: وَمِقَ[٣]، وَيَلِي، وَيَرِثُ[٤]؛ لأنَّ الوَاوَ قَدْ وَقعتْ بَيْن يَاءٍ وَكَسْرةٍ، فَلا فَصْلَ بَيْنَها وبَيْن (يَعِدُ) وَ(يَزِنُ)، وَإنَّمَا يَفترقانِ فِي الماضي، وَهَذا أَدْعَى إلى الحذْفِ؛ لأنَّ الكسْرَةَ لازمَةٌ فِي الموضِعينِ، / فَهْوَ[٥] أَثْقَلُ مِنَ الكسْرَةِ فِي أَحَدِهِمَا.

٣٠٤/ب

فَإنْ قِيلَ: يَلزَمُ[٦] عَلى مَا قَرَّرتُمُوه شَيئانِ:

أَحَدهُمَا[٧]: حَذفُ الوَاوِ مِنْ (فَعَلَ يَفْعَلُ)، نَحْو: وَضَعَ يَضَعُ، فَقَدْ حُذفتِ الوَاوُ وَلَمْ تَقَعْ بَيْن يَاءٍ وَكَسْرةٍ.

وَالثَّاني: حَذفُ الوَاوِ مِنْ (فَعِلَ يَفْعَلُ)، نَحْو: وَطِئَ يَطَأُ، وَوَسِعَ يَسَعُ.

قِيلَ: أمَّا (وَضَعَ يَضَعُ) فَأصْلُه (يَوْضِعُ)؛ لأنَّ حُكمَ المضَارِعِ مُخَالفَةُ عَيْنه لِعَينِ الماضي، مِثْل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، إلا أنَّ حَرْفَ الحلْقِ نَقَلَ (يَفْعِلُ) إلى (يَفْعَلُ)، فَلمَّا كانَ الكسْرُ الأصْلَ[٨] حُذفتِ الوَاوُ لأنَّ[٩] الفَتْحةَ عَارِضَةٌ. وَأمَّا (وَطِئَ يَطَأُ) فَكانَ الأصْلُ فَيه: وَطِئَ[١] يَوْطِئُ -بكسر الطاء-، مِثْل: يَمِقُ، وَلكنَّ الطَّاء فُتِحَتْ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحلْقِ، وَهْو الهمْزَةُ. وَكَذلك (وَسِعَ يَسَعُ)، فَالفَتحةُ فيه عَارضَةٌ، فَبَقِي حُكمُ الأصْلِ، وَهْوَ الحذْفُ[٢].

---

(٢) تكملة من: ب.

(٣) ووَمِقَه يَمِقُه: أحبَّه، فهو وامقٌ، والمِقَةُ: المحبَّة، والهاء عوض من الواو. ينظر: الصحاح ٤/١٥٦٨ (ومق).

(٤) مثَّل الشارح بثلاثة أمثلة لمعتل الفاء بالواو الذي على وزن (فَعِل)، لكنه لم يلتزم منهجًا واحدًا في التمثيل، فالأول ماضٍ، والمثالان الأخيران مضارعان، ومراعاة النسق أولى.

(٥) ب: فقد.

(٦) ب: فيلزم.

(٧) (أحدهما) ساقط من: ب.

(٨) ب: كان الأصل الكسر.

(٩) ب: ولأن.

(١) الأصل: أيطأ. ب: أيضًا.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٥٥، والأصول ٣/١٠٨، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٣٣٣.

وَأَمَّا (فَعِلَ يَفْعَلُ) مِثل: (وَجِلَ يَوْجَلُ) ففيه أَرْبعُ لُغَاتٍ[٣]:

أَحَدُهَا[٤]: صِحَّةُ الوَاوِ؛ لأنَّهَا لَمْ تَثْقُلْ بكسْرَةٍ قَبْلها وَلا بَعْدَها، وَهْي سَاكنَةٌ.

وَاللغَةُ الثَّانية: قَلْبُها ألفًا؛ وَذَلك أنَّ الوَاوَ إذَا تَحَرَّكتْ وَانْفتحَ مَا قَبْلها سَكَنت ثُمَّ قُلِبتْ أَلفًا، فَقَدْ عَادتْ صُورتُهَا إلى السُّكونِ، ثُمَّ القَلبِ، وَكانَ ذَلك مِنْ أَجْلِ أنَّ الألفَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ كيفَمَا كانَتْ، وَيَدُلُّ عَلى ذَلك أنَّهُم قَلَبُوا اليَاء الأُولى فِي (آيَةٍ) ألفًا مَعَ اعْتقَادِ سُكونِهَا عَلى قَوْلِ سِيبَويه[٥]، وَقَالُوا فِي (دَوِّيَّة)[٦]: دَاوِيَّةٌ ، فَأَبْدَلوا الوَاوَ السَّاكنَةَ أَلفًا[٧].

وَاللغَةُ الثَّالثةُ: قَلْبُها يَاءً مَعَ فَتحِ اليَاء الأُولى، نَحْو: يَيْجَلُ، وَوَجْهُ ذَلك أنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إذَا اجْتَمعتَا وَسَبقتِ الأُولى بالسِّكونِ قُلِبتِ الوَاوُ[١] / يَاءً وَأدغم -وَسَيأتِي تَعْليلُه[٢]- لأنَّ اليَاءَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ وَأشبهُ بِمَا قَبْلها، إلا أنَّ الإدْغَامَ هُنَاك مُمْكنٌ، وَهُنَا غَيْرُ مُمْكنٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ مِنَ ٣٠٥/أ

(٣) تنظر هذه اللغات في: الكتاب ١١١/٤، والمقتضب ٢٢٨/١، والأصول ١٥٧/٣، وليس في كلام العرب ص١٠٣ (وزاد خامسة وهي: يأجل -بالهمز-)، وكتاب الأفعال للسرقسطي ٢٧٠/٤، وشرح التصريف ص١٩٧-١٩٨، والإنصاف ٧٨٤/٢، وشرح الملوكي ص٤٩، والممتع ٤٣٢/٢-٤٣٣، وشرح الشافية ١٤١/١، وكتاب الحلية ١٣٣/٢.

(٤) ب: إحداها.

(٥) نسب الشارح هذا القول إلى الخليل في ص٥٤-٥٥.

(٦) الدَّوِّيَّةُ: المنسوبة إلى الدَّوِّ. والدَّوُّ: الفلاة الواسعة، وقيل: المستوية من الأرض. ينظر: اللسان ٢٧٦/١٤ (دوا).

(٧) هذا قول الفراء، وفي ألف (داويَّة) أقوال أخرى، وهي:

- أنه بُنِي من (الدَّوِّ) (فَاعِلة)، فصارت (داوِوَة)، ثم أُلحقت ياءي النسب وحُذفت اللام. وأجاز هذا القول أبو علي الفارسي.

- أنه بُنِي من (الدَّوِّ) (فَاعِلة)، فصارت (داوِوَة)، ثم قلبت الواو الآخرة التي هي لامٌ ياءً لانكسار ما قبلها ووقوعها طرفًا. وأجاز هذا القول أبو علي الفارسي.

- أنه بُنِي من (الدَّوِّ) (فَعَلِيَّة)، فصارت (دَوَوِيَّة)، إلا أن العين أُعلّت، وصحَّت اللام. وأجاز هذا القول ابن جني.

ينظر: الحجة ٨٥/١، والحلبيات ص٣٣٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل ص٢٣٣، وسر الصناعة ٦٧٠/٢-٦٧١، ودقائق التصريف ص٢٢٨.

(١) كتب بإزاء هذا في حاشية الأصل بخط مغاير لخط الناسخ: "فيه نظر؛ لأنهم قالوا: اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما، قلبت الواو ياءً، وبهذا ليس السابق ساكنًا".

(٢) في ص٥٤٩.

المدْغَمِ سَاكنٌ، وَاليَاءُ فِي (يَوْجَلُ) لا يَصِحُّ تَسْكِينهَا لِكونِهَا أَوَّلاً، فَامْتنعَ الإدْغَامُ وَعُمِلَ بِبَاقي العِلَّةِ.

وَاللغَةُ الرَّابعَةُ: كَسْرُ يَاء المضَارَعةِ لتَكونَ الوَاوُ سَاكنةً بَعْد كَسْرةٍ، فَتَكونُ أَقْربَ إلى الانْقِلابِ، وَهَذا أَقْوى مِنَ الوَجْه الثَّالثِ، ألا تَرَى أنَّ مَنْ قَالَ: تِعْلمُ، وَنِعْلمُ، وَإِعْلم، -بكسْرِ الأوَّل- لا يَقُول[٣]: يِعْلَمُ؛ لئلا تَجْتمعَ اليَاءُ وَالكسْرَةُ فِيهَا مِنْ غَيْر احْتيالٍ عَلى تَخْفِيفٍ، وَفِي (يِيجَلُ) كانَ كسْرُها طَرِيقًا إلى الخِفَّةِ، وَهْوَ قَلبُ الوَاوِ يَاءً.

فَإِنْ كانَتِ الفَاءُ ياءً مِثلُ: يَئِسَ، ويَبِسَ[٤] لَمْ تُغَيَّر فَاء الكلمَةِ[٥]؛ لأنَّ اليَاءَ السَّاكنةَ بَعْد اليَاء مُحتمَلةٌ؛ إذْ لا تَنَافُرَ بينهُمَا، بَلْ هُمَا مِنْ جِنسٍ وَاحِدٍ، وَمِنَ العَربِ مَنْ يَقْلبُ اليَاء الثَّانيةَ ألفًا فيقُولُ: يَاءَسُ، وَيَابَسُ[٦]؛ لأنَّ الألفَ عَلى كُلِّ حَالٍ أَخَفُّ مِنَ اليَاءِ.

فَإِنْ كانَ الفِعْلُ عَلى (فَعَلَ يَفْعُلُ) لَمْ تَأتِ عَينُهُ إلا مُعتَلَّةً، [نحو:][٧] قَالَ يَقُولُ، وَيُحَوَّلُ إلى (فَعُلَ يَفْعُلُ) وَيُغيَّر عَلى مَا يذكرُ فِي مَوْضعِه[٨].

وَأمَّا (فَعُل يَفْعُلُ) -بضَمِّ العَيْن فيهِمَا- نَحْو: وَضُؤَ يَوْضُؤُ، فإنَّه لا يُغَيَّر البتَّة؛ وَذَلك أنَّ الوَاوَ سَكنَتْ وَانْضمَّ مَا بَعْدَها، وَهُمَا مُتَناسِبَانِ وَلا تَنَافر بَيْنهمَا؛ إذْ كانَتِ الوَاوُ مِن جِنْسِ الضَّمَّةِ[١].

---

(٣) ب: نقول.

(٤) ب: يئس ييئس.

(٥) الأصل: فاء الكلمة ياء. ولا وجه له.

(٦) ينظر: المقتضب ٢٣٠/١، وفيه: "وهذا رديء جدًا". وينظر: سر الصناعة ٦٦٧/٢، والمنصف ٢٠٣/١-٢٠٤، وشرح الشافية ٩٢/٣، والتاج ٢٧/١٧ (يأس).

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) في ص٥٠٥.

(١) علل أبو علي الفارسي عدم حذف الفاء في باب (فعُل يفْعُل) -فيما نقله عنه ابن جني في المنصف ٢٠٩/١- بأن باب (فَعُل) لا يأتي مضارعه إلا على بناء واحد وهو (يَفْعُل) نحو: ظَرُفَ يظرُفُ، أما ما كان على (فَعَلَ) فإنَّ مضارعه

[باب ما بني من هذا الباب على مثال (افتعلتُ)]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا بُنِي مِنْ هَذا البَابِ عَلى مِثَالِ (افْتَعَلْتُ)، مَا كانَ مِنْ هَذا البَابِ عَلى (افْتَعَلْتُ) / فَإنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ يَجْتمعَانِ فِي أنْ تُبْدلَ مِنهمَا التَّاءُ[1]..."[2]. ٣٠٥/ب

يختلف، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقَتَلَ يَقْتُلُ، وسَأَلَ يَسْأَلُ، فلما كان مضارع (فَعَلَ) يختلف جاز حذف الواو فيه، نحو: يعد، ولم تحذف الفاء في مضارع (فَعُلَ) لئلا يختلف الباب.

(١) الأصل: الياء.

قَالَ الشَّارِحُ: أَصْلُ هَذا الكلامِ أنَّك إذَا بَنَيتَ (افْتَعَلَ) مِنَ (وَعَدَ) أَبْدلتَ مِنَ الوَاوِ تَاءً، وَأَدغمتَهَا فِي التي بَعْدَها، هَذا هُو اللغَةُ الجيِّدة[٣]، فَتقولُ: اتَّعَدَ، وَاتَّزَنَ، وَالوَجهُ فِي ذَلك أنَّ الوَاوَ سَاكنةٌ وَقَبلها كَسْرَة، فَلو لَمْ يَكنْ بَعْدها تَاء لقُلبتِ الوَاوُ يَاءً لسُكونهَا وَانكسَارِ مَا قَبْلها لتُجَانِسَ الكَسرَة قَبْلها، فَهِي عَلى هَذا مُعَرَّضةٌ للتَّغيير، فإذَا وَقعتِ التَّاء بَعْدهَا قُلبتْ تاءً ليَزُولَ[٤] لَفْظُها و[٥] لَفْظُ اليَاء التي تُناسِبُ الكسْرَة، وَيَتَهيَّأَ لَهَا الإدْغَامُ، وَيَحْصلَ التَّخفيفُ بِتَركِ حَرفِ العِلَّةِ وَالنُّطقِ به مُنفردًا، وَمَعَ القَلبِ وَالإدْغَامِ يَصِيرُ الحرْفانِ حَرفًا وَاحِدًا، وَذلك أَخَفُّ وَأسهَلُ، وَيَدُلُّ عَلى ذَلكَ أنَّ الوَاوَ قَد قُلبتْ تَاء مَعَ عَدَمِ هَذه الأشَياء كُلِّها نَحْو: تُراثٍ، وَتُجَاهٍ، وَلا يُقَال: إنَّهَا أُبْدلتْ لانْضمَامِهَا؛ إذْ لو كانَتْ كَذلك لَمْ تُبدَلْ فِي (تَوْلَجٍ) وَ(تَيقُورٍ)؛ لأنَّها هُنا مُفتوحَةٌ، فَدَلَّ أنَّ ذَلك كانَ لِمَعنًى فيها[٦].

فَأمَّا (تَوْرَاةٌ) فَهِي عَنْدنا (فَوْعَلة)[٧] مِنَ: وَرَى الزَّنْدُ[٨] وَأَوْرَى[٩]؛ إذَا انْقَدحتْ مِنْه النَّارُ، فَ(التَّوَرَاةُ) يُسْتضَاءُ بِمَا تَضَمَّنتهُ مِنَ الأحْكامِ وَالموَاعِظِ، كمَا أنَّ (الإنْجِيلَ) (إفْعِيلٌ)[١] مِنَ (النَّجْلِ)[٢]، وَهْوَ الأصْلُ، أَو مَا يَسِيلُ مِنَ المَاءِ، وَلَمَّا أُبْدلتِ الوَاوُ تاءً أُبْدلتِ اليَاءُ التي هي لامٌ ألفًا لتَحرُّكِهَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلها.

---

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٤٨ وفيها: "ما كان من هذا الباب على مثال (افتعلت)"، و(مرجان) ص٥٧٨.

(٣) هذه لغة بني تميم. تنظر: ص٤٦١ ح٧.

(٤) ب: لتزول.

(٥) الأصل: أو.

(٦) فصل الشارح القول في إبدال التاء من الواو في ص٤٦١-٤٦٤.

(٧) ينظر الخلاف في (توراة) في: معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١، والزاهر ٧٢/١، ومجالس العلماء ص٩٥، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤١/١، وسر الصناعة ١٤٦/١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٩/١، وشرح المفصل ٣٨/١٠، وشرح الملوكي ص٢٩٧، والممتع ٣٨٣/١، وشرح الشافية ٨١/٣، ومنهج الكوفيين في الصرف ٣٤١/١.

(٨) وفيه لغة أخرى: وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي. الصحاح ٢٥٢٢/٦ (ورى).

(٩) فأصلها: وَوْرَيَةٌ.

(١) الأصل: إفيعل.

وَقَالَ بَعْضُ الكوفِيينَ[3]: هي (تَفْعِلَةٌ) مِثلُ: تَكْرِمةٍ، فَأُبدِلَ مِنَ الكسْرَةِ فَتحَةً، فَانْقَلبتِ اليَاءُ ألفًا فَصَارتْ (تَوْرَاةٌ). وَهَذا ضَعيفٌ فِي القِياسِ؛ إذْ لا حَاجَةَ تَدعُو إلى تَغْييرِ الكسْرَةِ إلى الفَتْحَةِ، ثُمَّ لو كانَ[4] لازِمًا لقَالُوا فِي (تَوْدِيَةٍ) — وَهي الخَشَبَةُ التي تُضْرَبُ بِهَا أَخْلافُ النَّاقةِ —: تَوْدَاةٌ، / وَلَمْ يَقُلْه أَحَدٌ[5].

٣٠٦/أ

وَمِنَ العَربِ[6] مَنْ يُبْدلُ الوَاوَ ألفًا فَيقُولُ: يَاتَعِدُ[7]، وَالوَجْه فيه أنَّه فرَّ مِنَ ثِقَلِ الوَاوِ وَالكسْرَةِ قَبْلها كمَا فرَّ مِنَ الوَاوِ إلى الألفِ فِي (يَاجَل)[8]، وَلَمَّا أُبْدلتْ ألفًا [اختصت][9] بالمضَارِعِ، فَأمَّا فِي الماضي فَتَلزمُهَا اللغَةُ الأولى، وَعَلى هَاتينِ اللغَتينِ[10] يُبنى مَا يَتَصرَّفُ عَنْ هَذه الكلمَةِ فَتَقول عَلى اللغَةِ الأولى: مَتَّعِد[1]، وَمُتَّعَد، وَاتَّعدَ، وَعَلى الثَّانية: مُوْتَعدٌ، فَتَقلبُهَا[2] وَاوًا لانْضمَامِ مَا قبلها. [وفِي الأمَرِ: ايتَعِدْ، فَتُبدَلُ يَاءً لانْكسَارِ مَا قَبْلها][3].

---

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٣٤٣/١، والمحتسب ١٥٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٨/١، والتبيان ٢٣٦/١، والدر المصون ١٠/٢.

(٣) نُسب هذا القول إلى الفراء في: البحر المحيط ٣٨٧/٢، والدر المصون ٩/٢، ونُسب إلى الكوفيين في المصادر الواردة في الصفحة السابقة ح٧.

(٤) ب: لو كان هذا.

(٥) وللكوفيين رأي آخر، وهو: أن أصل (توراة): تَوْرَيَةٌ، على وزن (تَفْعَلَة)، فصارت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٧٤/١، والزاهر ٧٢/١، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤٢/١، والدر المصون ١٠/٢.

وقد اعترض بعض المفسرين من النحويين البحث في اشتقاق التوراة والإنجيل، قال الزمخشري في الكشاف ٣٣٠/١: "والتوراة والإنجيل اسمان أعجميان، وتكلف اشتقاقهما من الوري والنجل ووزنهما بـ(تفعلة) و(أفعيل) إنما يصحُّ بعد كونهما عربيين". وينظر: البحر المحيط ٣٨٦/٢، والدر المصون ٨/٢.

(٦) هم أهل الحجاز. تنظر: ص٤٦١ ح٧.

(٧) ب: يابعد.

(٨) الأصل: تاجل، ب: بدون نقط.

(٩) تكملة من: ب.

(١٠) أي اللغة التي تبدل فيها الواو تاء وتدغم، واللغة التي تبدل فيها الواو ألفًا.

(١) الأصل: معد.

(٢) ب: فقلبها.

(٣) تكملة من: ب.

فَإِنْ كانَتِ الفَاء يَاءً نَحْو: يَسَرَ، وَيَمَنَ قُلتَ فيه: اتَّسَرَ، وَاتَّمَنَ، وَالوَجْهُ فيه أنَّ اليَاء بَعْد الكسْرَة مُستثقَلةٌ، وَهي أُخْتُ الوَاوِ فِي الاعْتلالِ، فَكانَ قَلْبهَا تَاءً وَإدْغامُهَا أَخفَّ.

قَالَ أبو عَلي: "وَالوَاوُ إذَا وَقعتْ فِي أَوَّل الكلمَةِ لَمْ تَخلُ مِنْ أنْ تَكونَ مَضْمومَةً أَوْ مَفْتوحَةً أَوْ مَكسُورَةً"[٤].

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا كانَتِ الوَاوُ أولاً[٥] مَضْمومَةً وَلا وَاوَ بَعْدَها جَازَ إقْرَارُهَا، وَهْو الأصْلُ، وَجَازَ إبْدَالُهَا هَمْزَةً، نَحْو: وُقتت[٦] وَأُقِّتت، وَوُعِدَ وَأُعِدَ، وَوُجُوهٍ وَأُجُوهٍ[٧]، وَإنَّما جَازَ إبدالُها لأنَّ الوَاوَ فِي نَفْسها ثقِيلَةٌ، وَقَدْ ازْدَادتْ بالضَّمِ ثِقَلاً، فَفُرَّ مِنْ ذَلك إلى الهَمْزَة التي لا تَثْقُلُ [ثِقَل][٨] الوَاوِ، وَكانَتِ الهَمْزَة أَوْلى مِنْ غَيْرهَا؛ لأنَّهَا لو أُبْدلت يَاءً لَلَزِم من ذلك شَيئانِ:

أَحَدَهُمَا: الالتباسُ بِحَرفِ المضَارعةِ.

وَالثَّاني: أنَّ الضَّمةَ عَلى اليَاء مُسْتثقلةٌ، وَلذلك سُوِّيَ بَيْن الوَاوِ وَاليَاء[٩] فِي السكون، نَحْو: نَغْزو، وَنَرْمي[١].

ولم تُبدَلْ ألفًا لأنَّ الألفَ لا يُبْتدأ بِهَا. هَذا مَعَ أنَّ الهمزةَ أَشْبه بالوَاوِ لِمَا ذكرنا[٢] في موضعه[٣].

وأما (الوُرْقَةُ) فيقال[٤] فيها: الأُرْقَةُ[٥]، وَهْي لَوْنُ يُشْبهُ لَوْنَ الرَّمَادِ.

٣٠٦/ب

---

(٤) التكملة وفيها: "...أو مكسورة أو مفتوحة..." (فرهود) ص٢٤٨، و(مرجان) ص٥٧٩.

(٥) الأصل: لا.

(٦) ب: وقيت.

(٧) فصل الشارح القول في إبدال الهمزة من الواو في ص٤٢٨-٤٣١.

(٨) تكملة من: ب.

(٩) ب: بين الياء والواو.

(١) ب: يغزو ويرمي.

(٢) ب : ذكرناه.

(٣) في ص٤٢٩.

وَأمَّا المكسُورَةُ / فنَحْو: وِشَاحٍ، وَوِعَاءٍ، فَيجوزُ قَلْبُ الوَاوِ هَمْزة أيضًا، وَذَلك أنَّ الكسْرَةَ تُشْبه الضَّمَّةَ كمَا تُشْبه الوَاوُ اليَاءَ[٦]، وَلذلك سَوَّوا بَيْن الضَّمِّ وَالكسْرِ فِي المنْقُوصِ فَقَالوا: هَذا القَاضِي، وَمَررتُ بالقَاضِي، وَأثْبتُوا الفَتحَةَ لبُعْدِ مَا بينهَا وَبَينَ الضَّمِّ وَالكسْرِ كبُعْدِ مَا بَينَ الوَاوِ وَاليَاء[٧] وَالألفِ، وَمِنْ هَهُنَا وَقعتِ الوَاوُ وَاليَاءُ رِدْفينِ فِي قَصيدَةٍ وَاحدَةٍ، وَلَمْ تَقَعُ الألفُ مَعَهَا رِدْفًا[٨].

وَاختَلفُوا فِي إبْدَالِ المكسُورةِ وَاوًا؛ هَلْ هو قِيَاسٌ كالمضْمُومةِ أَمْ لا؟ فَذَهبَ بَعْضُهم إلى أنَّه قِياسٌ مِثل مَا فِي الوَاوِ المضْمُومَة. وَقَالَ آخَرُونَ: الإبْدَالُ فِي المضْمُومةِ أَقْوَى، وَهْوَ فِي المكسُورَةِ مَقْصورٌ عَلى السَّمَاعِ[٩].

وَأمَّا الوَاوُ المفتُوحةُ فَالقياسُ أنْ لا تُبدلَ لِخَفَّةِ الفتَحَةِ، وَلِمَا ذكرنَا مِنْ مُفَارقَةِ الفَتحَةِ للضَّمَّةِ وَالكسْرَةِ، وَقَدْ أَبدلُوهَا فِي مَوَاضِعَ قَليلةٍ[١]، مِنْ ذَلك قَولُهم: امْرَأَةٌ أَنَاةٌ: للكسْلَى[٢] الفَاتِرَةِ المشْي، وَهْوَ مِنَ (الوَنَى) وَ(الوَنْيَةِ)، وَهْو: الفُتُورُ، وَمِنْهَا قَولُهم فِي المرْأةِ: أَسْماءُ، وَأصْلُها (وَسْمَاءُ) مِنَ (الوَسَامةِ) وَهْو الحُسْن، وَقَالُوا: أَحَدٌ بِمَعْنَى (وَاحِد). فأمَّا (أَحَدٌ) المسْتَعملِ فِي النَّفْي فهَمْزتُه أَصْلٌ كقَولكَ: مَا بالدَّارِ أَحَدٌ، وَمِنَ المبْدَلِ قَولُه [تعالى][٣]: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ

---

(٤) الأصل: فقال.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٦٤/٣، والمقتضب ٢٠١/١، والأصول ٥٩/٣، والخصائص ١٨١/٣.

(٦) ب: الياء الواو.

(٧) ب: الياء والواو.

(٨) سبق ذلك في ص٤٦٥.

(٩) القول الأول قول أبي عثمان المازني، وأكثر النحويين على الثاني. ينظر: المنصف ٢٢٨/١-٢٢٩، والمفصل ص٣٦٢، والتخمير ٣٢٩/٤، وشرح المفصل ١٤/١٠، وشرح الملوكي ص٢٧٥، وشرح الشافية ٧٨/٣.

(١) سبق ذلك في ص٤٢٩-٤٣٠.

(٢) الأصل: الكسلى.

(٣) تكملة من: ب.

أَحَدٌ﴾[٤] أي وَاحِدٌ، وَيَدَلُّ[٥] عَلى ذَلك قَولُهم فِي الجمْعِ: وُحْدَانٌ، وَأُحْدَانٌ[٦]، مِثل: رَاكِبٍ وَرُكبَانٍ، وَهَذا يُقْتصر فيه عَلى المسْمُوعِ[٧] فَقَط إجْمَاعًا.

فَإنْ كانَتِ الوَاوُ المضْمُومَةُ فِي وَسَطِ الكلمَةِ، وَلَيْسَ بَعْدها وَاوٌ كقَولكَ فِي (دَارٍ): أَدْوُرٌ، وَفِي (ثَوبٍ): أَثْوُبٌ، فَالوَجْهُ قَلْبُهَا هَمْزَةً للزُومِ الضَّمَّةِ إيَّاهَا وَضَعْفِهَا بتَوسُّطِهَا، فَتقولُ: أَدْؤُرٌ[٨]، وَأَثْؤُبٌ[٩].

وَإنْ كانَتِ الوَاوُ / أَخِيرًا وَسَكنَ مَا قَبْلها لَمْ تُبْدلْ وَإن انْضَمَّت؛ لأنَّ ضَمَّتَهَا غَيْرُ لازِمَةٍ، نَحْو: غَزْوٍ؛ إذْ كانَ الوَاوُ هُو حَرْفُ الإعْرَابِ، وَأنَّ[١٠] الضَّمَّةَ تَزُولُ إلى الفَتحَةِ أو الكسْرَةِ. ٣٠٧/أ

فَصْلٌ:

فَإنِ التَقتْ وَاوانِ فِي أَوَّلِ الكلمَةِ وَكانَتِ الثَّانيةُ غَيْرَ مُبدلةٍ مِنْ حَرفِ المدِّ لَزِمَ إبْدَال الأولى همزة[١] كقَولك فِي جَمْع (وَاصِلٍ) وَتَصغيره: أَوَاصِلُ، وَأُوَيْصِلٌ، وَذَلك لثِقَلِ الوَاوين، وَإذَا جَازَ الإبْدَالُ فِي الوَاحدَةِ كانَ لازِمًا عَنْدَ الاجْتمَاعِ، فَأمَّا قَوله تَعَالى: ﴿مَا وُورِيَ عَنْهُمَا[٢]﴾[٣]

---

(٤) سورة الإخلاص، الآية: ١.

(٥) ب: ويدلك.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ٥٠٧/١، وتهذيب اللغة ١٢٩/٥، والمحكم ٤٨٨/٣، واللسان ٤٤٧/٣، والقاموس ص٤١٤ (وحد).

(٧) الأصل: يقتصر منه على المجموع.

(٨) الأصل: أدرٍ.

(٩) ينظر: الكتاب ٣٥١/٤، وسر الصناعة ٩٨/١، وأمالي ابن الشجري ١٩٠/٢، والممتع ٣٣٥/١.

(١٠) ب: أن والضمة.

(١) في النسختين: ياء. سهو.

(٢) ب: ﴿مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا﴾.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٢٠.

وَنَحْو قَولك: وُوعِدَ، فإبْدَالُ الأُولى جَائزٌ غَيْر لازِمٍ، وَذَلكَ أنَّ الوَاوَ الثَّانيةَ مُبدلَةٌ مِنَ الألفِ[٤]، وَفيهَا المدُّ الذي كانَ فِي الألفِ، وَمِنَ المعْلومِ أنَّ الألفَ لو كانَتْ بَعْد الوَاوِ لَمْ تُقلبْ فَكذلكَ إذَا كانَتْ مُرَادَةً وَمَدْلولاً عَليهَا.

وَأمَّا (أُولى) فِي تَأنيثِ (الأوَّل) فَأصلُهَا (وُولى)، عَلى (فُعْلَى)، فَفَاؤهَا وَعَينهَا وَاوَانِ، وَهَمْزُ[٥] الأولى وَاجِبٌ كمَا وَجَبَ فِي (أَوَاصِلَ)، بَلْ هُو هُنَا أَقْوى للضَّمَّةِ التي فيهَا، وَالوَاوُ الثَّانيةُ لا تُشبهُ وَاوَ (وُوعِدَ)[٦] وَ(وُورِيَ)؛ لأنَّ الثَّانيةَ لَمْ يُقْصدْ بِهَا المدُّ، بِخلافِ (وُورِيَ).

فَإنْ كانَتِ الوَاوَانِ فِي وَسَطِ الكلمَةِ نَحْو: غَارَتْ عَينُه غُؤُورًا، وَكَ(النَّؤُورِ)-وهو الكُحْلُ- جَازَ الهمْزُ لاجْتمَاعِ الوَاوينِ، وَلَمْ يَلزمْ؛ لأنَّ الثَّانيةَ للمَدِّ؛ لأنَّه عَلى (فُعُول) وَ(فَعُول)[٧].

فأمَّا نَحْو[٨]: التَّقَوُّلِ، وَالتَّحَوُّلِ فَلا يَجُوزُ فيه الإبْدَالُ؛ لأنَّ الكلمَةَ قَدْ خَفَّتْ بالإدْغَامِ لسُكونِ الأولى، وَالإدْغَامُ أخَفُّ مِنَ الإبْدَالِ؛ إذْ كانَ النَّطقُ بِهِمَا وَاحِدًا، وَفيمَا تَقدَّمَ لَمْ يُتَصَوَّرْ الإدْغَامُ، فَلذلكَ صِرْنَا إلى البَدَلِ.

---

(٤) (ووري) و(ووعد) فعلان مبنيان للمفعول، وهما مغيران عن (وارى) و(واعد)، فالواو فيهما بدل من الألف. ينظر: المقتضب ٢٣٣/١، والأصول ٣٦٧/٣، وسر الصناعة ٨٠٢/٢، والمنصف ٢١٨/١-٢١٩.

(٥) ب: وهمزة.

(٦) الأصل: وعد.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٦٢/٤.

(٨) الأصل: نحْوه.

[باب ما كانت فاؤه همزةً]

قَالَ أبو عَلي/ :"بَابُ مَا كانَتْ فَاؤهُ هَمْزَةً، وَذَلكَ نَحْو: أَخَذ يأخذُ، وَأكلَ يَأكلُ[(١)]"[(٢)]. ٣٠٧/ب

قَالَ الشَّارِحُ: الهَمزَةُ حَرفٌ صَحِيحٌ لأمْرَينِ:

---

(١) ب: أكل يأكل، وأمر يأمر.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٥٠، و(مرجان) ص٥٨١.

أَحَدُهُمَا: أنَّ مَخْرجهَا مِنَ الصَّدرِ[٣]، وَذلك بَعيدٌ مِنْ مَخَارجِ حُروفِ العِلَّةِ، وَلذلكَ ثَقُلتْ عَنْدهم حَتَّى إنَّهُم لَمْ يَجْمعُوا بَيْن هَمْزتينِ إلا فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ عَلى اسْتِكراهٍ.

وَالثَّاني: أنَّهَا ثَبتتْ[٤] فِي الجزْمِ، كقَولكَ: لَمْ يَقْرَأْ، وَلَمْ يُخْطِيءْ[٥]، وَلَمْ يَوْضُؤْ، وَتكونُ حَرفَ الإعْرابِ تَتعَاورُ عليه[٦] الحرَكاتُ نَحْو: الخَبءِ[٧]، وَالخَطَأ، وَالكِسَاءِ. وَحُروفُ[٨] العِلَّةِ تُخَالفُ الهَمْزةِ فِي هَذه الأحْكامِ.

وَإذَا ثَبتَ ذَلك فَمَتَى وَقعتِ الهمْزَةُ فَاءَ الكلمَةِ ثَبَتَتْ[٩]، نَحْو: أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَأَمَرَ، وَأَجِنَ[١٠]، وَكذلكَ يَجِبُ أنْ تَكونَ فِي المضَارِعِ وَالأمْرِ إلا أنَّه قَدْ شَذَّ منهَا ثَلاثةُ أَلفَاظٍ ،

فَحُذفتْ مِنْهَا الفَاءُ [في الأمر][١]، وَهي: كُلْ، وَخُذْ، وَمُرْ[٢]، وَقَدْ جَاء فِي (مُرْ): أُؤْمُرْ[٣]، قَالَ الله تَعَالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾[٤]، وَقَدْ حُكِي مِثلُ ذَلك[٥] فِي (كُلْ)[٦]. وَكانَ الذي حَسَّنَ هَذا عنْدَ قَائِله أنَّ الهمْزَةَ لو ثَبتتْ هَهُنَا للزِمَ قَلبهَا إلى الوَاوِ فِي نَحْو قَولكَ: أُوخُذْ، وَإلى

(٣) أي: من أقصى الحلق، وقال: من الصدر؛ لقرب هذا المخرج من الصدر.

(٤) ب: أنها لم تثبت.

(٥) ب: ولم يخط.

(٦) ب : عليها.

(٧) الخَبءُ: ما خُبِئ، وكذلك: الخَبِئُ، وخَبْءُ السموات: القطر، وخَبْءُ الأرض: النبات. ينظر: الصحاح ٤٦/١ (خبأ).

(٨) ب: حرف.

(٩) ب: تثبت.

٣٠٨/أ

(١٠) أجِنَ الماء: تغيَّر طعمه ولونه. ينظر: القاموس ص١٥١٦ (أجن).

(١) تكملة من: ب.

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٩/٤، والمفصل ص٣٥١، وشرح المفصل ١١٥/٩، والتسهيل ص٣١٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٦٦/١. وجاء في التسهيل ص٣١٣-٣١٤: "...وإن ولي (مُرْ) واوًا أو فاءً فالإثبات[أي إثبات فائه] أجود، و(خُذْ) و(كُلْ) بالعكس...". وينظر: شرح الشافية ٥٠/٣.

(٤) سورة طه، من الآية: ١٣٢.

(٥) الأصل: وقد حكي أن بعض مثل ذلك.

(٦) في الكتاب ٢١٩/٤: "وبعض العرب يقول: أُوكُلْ؛ فيُتمُّ".

اليَاء إذَا انْكسَر مَا قَبلها كقَولكَ: عَجبتُ[٧] مِنَ القَولِ إيخذ، فَلمَّا صَارتْ إلى هَذا التَّغيير كانَ حَذْفُهَا أَسْهلَ عَلى اللسَانِ، وَلا يَجُوزُ مثلُ ذَلك فِي: أَجَنَ، وأَجَرَ. فَإِنْ بَنَيتَ مِنْ هَذا الفِعْلِ (افْتَعَلَ) قَلبتَ الهمْزَةَ يَاءً كقَولكَ: ايتَمَرَ، ايتَجَرَ، ايتَمَنَ، وَلَمْ تَقْلِبْهَا تَاءً[٨] وَتُدغِم؛ لأنَّ اليَاء هُنَا لَيستْ أصْلاً، بَلْ هِي بَدَلٌ مِنَ الهمْزَةِ التي لا تُدغَمُ، فَجَرى بَدَلُهَا مَجْراهَا، وَحَكي الكوفيونَ قَلْبَهَا وَإدْغَامَهَا، فَحَكَوْا: اتَّزَرَ[٩]، وَ[١٠] كأنَّهُم أَجْرَوا البَدَلَ مُجْرَى الأصْلِ؛ / إذْ صَارتْ فِي اللَّفْظِ إلى اليَاء فَأشْبهتِ الياء[١١] فِي (اتَّسَرَ).

فَأمَّا قَولُهُم: اتَّخَذَ؛ فَفِيه قَولانِ[١]:

أَحَدُهُمَا: هُو مِنْ (وَخَذَ)[٢]، مِثلُ (وَعَدَ)، وَلِهَذا جَاء فيه (وَاخَذَه)[٣]، فَأُبْدِلَ كمَا أُبْدِلَ[٤] فيَ (وَعَدَ)[٥].

---

(٧) الأصل: عت.

(٨) الأصل: ياء.

(٩) من (الإزار)، وحكوا: اتَّمَنَ من (الأمانة)، واتَّهَلَ من (الأهل). ينظر: شرح الشافية ٨٣/٣، وتوضيح المقاصد ١٦١٩/٣، والمساعد ١٨٠/٤، والمقاصد الشافية ٣٦٩/٩.

وذهب الزمخشري في الكشاف ٣٢٤/١ إلى أن (اتَّزر) عاميٌّ. وفي المفصل ص٣٧٥ إلى أنه خطأ. وذهب بعضهم إلى أن الإبدال والإدغام في (اتَّزر) و(اتَّمن) لغة رديئة. ينظر: البحر المحيط ٣٧٢/٢.

(١٠) (و) ساقط من: ب.

(١١) الأصل: التاء.

(١) بل ثلاثة، والثالث: أن (اتَّخذ) (افتعل) من الأخذ، أُدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه (فَعِلَ يَفْعَلُ). وهو قول الفراء، ووافقه الزجاج، والأزهري، والجوهري. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٣، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٣٥٠، ومعاني القراءات ص٢٧٢، والصحاح ٥٥٩/٢ (أخذ).

(٢) لغة في (أخذ). ينظر: توضيح المقاصد ١٦٢٠/٣، والتاج ٢١١/٩ (تخذ).

(٣) جاء في الصحاح ٥٥٩/٢ (أخذ): "...وآخَذهُ بذنبه مُؤاخذةً. والعامة تقول: وَاخَذَهُ". وفي مشكل إعراب القرآن ١٤٧/١: "وحكى الأخفش: أخذه الله بذلك وواخذه؛ لغتان". وينظر: اللسان ٤٧٣/٣ (أخذ).

(٤) (كما أبدل) ساقط من: ب.

(٥) أجاز هذا الوجه أبو سعيد السيرافي فقال: "...ويمكن أن يكون قلبوا الهمزة واوًا، ثم أدخلوه في باب (اتَّزن) و(اتَّعد) من (الوزن) و(الوعد)". ينظر: كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٣٥٢.

وَالقَولُ الثَّاني: هُو مِنْ قَولِهِم: تَخِذَ كَذَا وَكَذَا إذَا عَمِلَهُ[٦]، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرِّقِ[٧]

فَإِنْ كانَ مَا بَعْدَ الهمْزَةِ مُضَاعَفًا نَحْو: أَنَّ يَئِنُّ، وَأَزَّ يَئِزُّ[١]، فَالإدْغَامُ فيه لازَمٌ فِي الماضِي، وَاسْمِ الفَاعِلِ، وَالمضَارِعِ [غير][٢] المَجْزومِ[٣]، نَحْو: أَزَّ يَئِزُّ فَهو آزٌّ، فَأَمَّا فِي الأمْرِ[٤] فَفِيه لُغتَانِ[٥]:

وعلل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأن التاء تُبدل من الواو كثيرًا، ولم تُبدل التاء من الهمزة في شيء. ينظر: الإغفال ٢/٣٩٥.

(٦) على أن (تَخِذَ) على (فَعِلَ)، فالتاء هي فاء الفعل. وبه قال أبو علي الفارسي، ووافقه ابن جني. ينظر: الإغفال ٣٩٥/٢، والحجة للقراء السبعة ٦٨/٢، ١٦٣/٥، والخصائص ٢٨٧/٢.

(٧) البيت من شواهد التكملة ص١١٧، من الطويل، للمُمَزِّق العَبْدي، وهو: شَأْس بن نَهار بن الأَسْود بن جبريل بن عباس العبدي، جاهلي قديم، سمي مُمَزَّقًا لبيت قاله. جعله ابن سلام في طبقة شعراء البحرين. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٢٧٤/١، والشعر والشعراء ٣٩٩/١، والمؤتلف والمختلف ص٢٨٣، وشرح شواهد المغني ٦٨٠/٢.

وهو له في: الأصمعيات ص١٦٥، والحيوان ٢٩٨/٢، ومجالس العماء ص٢٥٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٦/٢، والمصباح ٩٨٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٠٢، والحماسة البصرية ٣٩٤/١، وبلا نسبة في: الإغفال ٣٩٦/٢، والحجة للقراء السبعة ٦٨/٢، ١٦٣/٥، والخصائص ٢٨٧/٢.

والغَرْزُ للناقة مثل الحزام للفرس. والنَّسيفُ: الأثر في جنبي الناقة من القدمين، حيث انتتف الشعر. وأفحوص القطاة: مَبْيَضُها تَفْحصه وتنقِّيه ثم تبيض فيه. والمطرِّق: التي تضيق عن بيضتها شيئًا، جاء بها الشاعر على النسب، ولو جاء بها على الفعل لقال: مُطرِّقة. وصف ملازمته ركوب ناقته حتى أثَّرت رجله في جنبها أثرًا مثل أفحوص القطاة. ينظر: شرح شواهد الإيضاح ص٤٠٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٨/٢، واللسان ٣٨٦/٥ (غرز).

(١) ب: أَزَّ يئزُّ، وأنَّ يئنُّ.

وأزَّت القدرُ تؤُزُّ وتئِزُّ أزًّا وأزيزًا: إذا اشتدَّ غليانها. وأزَّهُ يؤُزُّهُ أزًّا: أغراه وهيجه وحثَّه. ينظر: اللسان ٣٠٧/٥ (أزز).

(٢) تكملة من: ب.

(٣) الأصل: والمجزوم.

(٤) أفرد صاحب كتاب (الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية) ٨٥/٢-٩٦ بابًا تحدث فيه عن الفعل (أزَّ)، وكيفية صياغته في الماضي، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول. إلا أنه لم يتعرض لما تعرض له أبو البقاء من اللغات في الفعل وحالاته في الوصل أو الفصل.

(٥) هي اللغتان الواردتان عن العرب في الفعل المضاعف العين واللام المجزوم أو المبني على السكون:

اللغة الأولى: الإدغام، وهي لغة بني تميم وغيرهم من العرب غير أهل الحجاز.

(أُزِّ)[٦] -بالفَتحِ أو الضَّمِ أو الكسْرِ-[٧] مِثلُ: مُدّ[٨].

وَالثَّاني: تَرْكُ الإِدْغَامِ وَاجْتلابُ[٩] هَمْزَةِ الوَصْلِ فَتَقُولُ: اوزُزْ، فَتَقْلبُ الهمَزَةَ التي هِي فَاءٌ وَاوًا لسُكونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلِهَا، وَلا يَجُوزُ تَخْفِيفُهَا.

فَإنْ قُلتَ: يَا آزُّ أُزَّ، وَأَدْغَمتَ لَمْ تَحْذفِ الهَمْزَةَ؛ لأنَّهَا لَيْستْ للوَصْلِ، بَلْ هي فَاءُ الكلِمَةِ، فَهْي كقَولكَ: يَا رَادّ رُدَّ، وَإنْ فَككتَ الإدْغَامَ أَثبتَّ الهَمْزَةِ[١] التي هي فَاءٌ وَحَذَفتَ هَمْزَةَ الوَصْلِ؛ لاسْتغنَائكَ عَنْهَا بِوَصْلِ مَا قَبْلهَا فَتَقُول: يَا آزّ أُزُزْ، فَالهمْزَةُ فِي اللَّفْظِ فَاءُ الكلِمَةِ، وَإنْ شِئْتَ أَبْدَلتَ هَذه الهَمْزَةَ وَاوًا فَقُلتَ: يَا آزُّ [اوزز][٢]، وَجَازَ الإبْدَالُ لسُكونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلهَا.

فَإنْ كَرَّرتَ لَفْظَ الأمْرِ فَقُلتَ: يَا آزُّ اوزُزُِ اوزُزْ[٣] فَالزَّاي الأخِيرَةُ مِنَ الأمْرِ الأوَّلِ يَجُوز كَسْرهَا لالتِقَاء السَّاكنينِ، وَإنْ شِئتَ ضَمَمْتَهَا اتْبَاعًا لِمَا قَبْلهَا، وَنَحْوٌ مِنْ هَذا قَولُك فِي (أَذِنَ): ائْذَنْ، فَإنْ وصلتَ به شَيئًا قَبْله غَيَّرتَ عَلى حَسَبِ الحركةِ السَّابقَةِ، كقَولِه تَعَالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ / ٱئْذَن لِّي﴾[٤] إنْ خَفَّفتَ الهمْزَةَ كانَ هُو الأَصْلُ، وَيَجُوزُ أنْ تُبْدِلَهَا فِي ٣٠٨/ب

اللغة الثانية: فك الإدغام، وهي لغة أهل الحجاز.

ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣، والخصائص ٢٥٩/١-٢٦٠، وشرح ابن يعيش ١٢٧/٩، والتسهيل ص٢٦٠، وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤-٢١٩١.

(٦) الأصل: أَزَأَزّ.

(٧) فيقال: أُزَّ، أو أُزُّ، أو أُزِّ. ينظر: طبقات الزبيدي ص١٢٦.

(٨) لأن الفعل المضاعف العين واللام المجزوم أو المبني على السكون إذا أُدغم وكان مضموم الأول نحو: مُدّ؛ جاز تحريك الطرف بالضم للإتباع، وبالفتح لأنه أخفُّ الحركات، وبالكسر لأنه أصل في التخلص من التقاء الساكنين. ينظر: المقتضب ٣٢٠/١، واللباب ٣٩١/٢، والمساعد ٣٤٦/٣-٣٤٧.

(٩) ب: فك الإدغام واختلاف.

(١) الأصل: أتيت بالهمزة.

(٢) تكملة من: ب.

(٣) (أوزز) ساقط من: ب.

(٤) سورة التوبة، من الآية: ٤٩ .

اللَّفْظِ وَاوًا فَتَقُولُ[٥]: أُوذَنْ لِي[٦]، وَكذلك قَولُه تَعَالى[٧]:﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾[٨] ومنه قَولُه تَعَالى: ﴿ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[٩] وَ[١٠] الجيِّدُ إثْبَاتُ الهمْزَةِ، وَقَدْ أَبْدَلَهَا قَومٌ يَاءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلَها[١]. وَالحكْمُ فِي (أنَّ يَئِنُّ)، و(ألَّ يَئِلُّ)[٢] كالحكم في (أزَّ يَئِزُّ)[٣].

---

(٥) الأصل: فتقول تقول.

(٦) (لي) ساقط من: ب.

(٧) (تعالى) ساقط من: ب.

(٨) سورة الأعراف، من الآية: ٧٧.

جاء في الكتاب ٣٣٨/٤: "وزعموا أن أبا عمرو قرأ: (يا صلِحُيْتنا) جعل الهمزة ياءً، ثم لم يقلبها واوًا". وفي مختصر في شواذ القرآن ص٤٩: "(يا صالح ٱيتنا) أبو عمرو بغير همز". وفي البحر المحيط ٣٣٤/٤: "...وأبو عمرو إذا أدرج بإبدال همزة فاء (ائتنا) واو لضمة حاء (صالح)".

(٩) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٣.

(١٠) (و) ساقط من: ب.

(١) جاء في التبيان ٢٣٢/١: "﴿ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ﴾ إذا وقفت على (الذي) ابتدأت (أُوتمن)، فالهمزة للوصل، والواو بدل من الهمزة التي هي فاء الفعل؛ فإذا وصلتَ حذفتَ همزة الوصل، وأعدتَ الواوَ إلى أصلها، وهو الهمزة، وحذفت ياء (الذي) لالتقاء الساكنين، وقد أُبدلت الهمزة ياءً ساكنةً، وياء (الذي) محذوفة لما ذكرنا، وقد قُرِئ به". وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٤٩/١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٦/١، وكشف المشكلات ٢٠٢/١، والبيان ١٨٤/١.

(٢) ألَّ في سيره ومشيه يَؤُلُّ ويَئِلُّ ألاًّ: إذا أسرع واهتزَّ. اللسان ٢٣/١١ (ألل).

(٣) ب: كالحكم في أزّ. آخر الباب.

[باب ما كان حرف العلة فيه ثانيًا عينًا]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا كانَ حَرفُ العِلَّة فيه ثَانيًا عَيْنًا، لا يَخْلو حَرْفُ العِلَّة إذَا كانَ عَيْنًا مِنْ أنْ يَكونَ وَاوًا أو يَاءً، فَإذا كانَ وَاوًا كانَ مِثالُ الماضي مِنْه عَلى ثَلاثةِ أَضْرُبٍ..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا كانَ[2] عَيْن الكلمَةِ وَاوًا أو يَاءً كانَ مَا قَبْلها حَرْفًا صَحِيحًا، وَلا يَكونُ وَاوًا لئَلا يَتَوالى حَرْفَا عِلَّةٍ فِي مِثالٍ يَنْصرفُ[3]، فَأمَّا (وَيْلٌ) و(وَيْحٌ) و(وَيْسٌ)[4] فَلَمْ يُسْتعمَلْ مِنْها فِعْلٌ لِمَا ذَكرنَا[5]، وَإذَا ثَبَتَ ذَلك فَالذي عَيْنُه وَاوٌ عَلى ثَلاثةِ أَضْربٍ:

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٥١ وفيها: "...من أن يكون ياءً أو واوًا..." و(مرجان) ص٥٨٢.

(٢) ب: كانت.

(٣) كذا في النسختين، ولعله: يتصرَّف.

(٤) وَيْلٌ: كلمة عذاب. ووَيْحٌ: كلمة ترحّمٍ وتوجّعٍ، وقد تُقال بمعنى المدح والعجب. ووَيْسٌ: كلمةٌ في موضع رأفةٍ واستملاحٍ. ينظر: اللسان ٦٣٨/٢ (ويح)، ٢٥٩/٦ (ويس)، ٧٣٧/١١ (ويل).

مَفْتُوحُ العَيْنِ وَمَكْسُورُهَا وَمَضْمُومُهَا، فَالمفتوحُ نَحْو: قَالَ، وَعَادَ، وَجَابَ البِلادَ، وَالأَصْلُ (قَوَل) -بفَتْحِ الوَاوِ- ثُمَّ انقلبتِ الوَاوُ ألفًا لتَحَرُّكِهَا وَانفتاحِ مَا قبلهَا .

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لا يَكونُ أَصلُ الوَاوِ الضَّمَّ؟ كمَا كانَ الأصلُ فيها الضَّمَّ فِي قَولكَ: طَالَ يَطُولُ، ضِدُّ القِصَرِ؟

قِيلَ: مَا كانَ عَلى (فَعُلَ) -بضم العين- مِنْ هَذا البَابِ فَكلُّه لازِمٌ غَيْر مُتَعَدّ، نَحْو: قَصُرَ وبَعُدَ، وَ(قُلتُ) وَبَابه مُتَعَدّ، تَقُولُ: قُلْتُهُ، وَعُدتُ المرِيضَ، فَبَانَ أَنَّه لَيْسَ مَضْمومُ العَيْن، فَإِنْ رَدَدَّتَ هَذا الفِعْلَ إلى نَفْسِكَ أَو وَصَلت[1] به ضَمِيرَ المخَاطبِ حَذَفتَ الألفَ لِسُكونِهَا وَسُكونِ لامِ الكلمَة بَعْدَها، / وَضَمَمْتَ أَوَّل الكلمَةِ. ٣٠٩/أ

فَإِنْ قِيلَ: مِنْ أَيْنَ هَذه الضَّمَّة؟

قِيلَ: يُتَخَّيلُ فِيهَا ثَلاثَةَ أَشْيَاء:

أَحَدُهَا: أنْ تَكونَ الفاءُ[2] مَضْمُومةً فِي الأصْلِ، وَهَذا خَيَالٌ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ أَوَّلَ الفِعْلِ الماضي لا يُضَمُّ إلا فِيمَا لَمْ يُسَمّ فَاعلُهُ، وَهَذا المثالُ فَاعِلُهُ سُمِّي[3].

وَالثَّاني: أنْ يُتَخَيَّلَ أنَّ أَصْلَ (قَالَ): قَوُلَ، مِثْل (حَسُنَ)، ثُمَّ نُقِلَتْ[4] ضَمَّةُ الوَاوِ إلى الفَاءِ، وَهَذا بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لأنَّ (فَعُلَ) -بضَمِّ العَيْن- لا يَكونُ مُتَعديًّا، وَهَذا مُتَعَدٍّ.

---

(٥) يريد: لئلا يتوالى حرفا علة في مثال يتصرف. جاء في الأصول ٣٨٦/٣: "وَكذلك : ويل، وويس، وويح، هذه مصادر وليس لهنَّ فِعْلٌ؛ كراهةَ أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا".

(١) الأصل: أوصلت.

(٢) الأصل: الياء.

(٣) ب: مسمًّى.

(٤) الأصل: انقلبت.

فَثَبتَ الوَجْهُ الثَالثُ، وَهْو: أنْ يَكونَ أَصْلُ الوَاوِ الفَتْحَ، ثُمَّ نُقِلَ إلى الضَّمِّ، ثُمَّ نُقِلَتْ ضَمَّةُ الوَاوِ الـمَنْقولةِ مِنْ الفَتْحةِ إلى الفَاء بَعْدَمَا فُرِضَ سُكُونُ الفَاءِ، وَإنَّمَا لَزِمَ ذَلكَ لأنَّ الحرْفَ المتَحِركَ لا تُنْقَلُ إليه حَرَكةٌ؛ لاشتغاله[٥] بالحرَكةِ، وَأنَّه لا يَحْتملُ حَرَكتينِ.

فَإنْ قِيلَ: فَمَا الحاجَةُ إلى[٦] نَقْلِ الضَّمَّةِ إلى الفَاء؟

قِيلَ: لو لَمْ تُنْقَلِ الضَّمَّةُ إلى الفَاء[٧] لَبَقِيتِ الكلمَةُ عَلى [ما][٨] قُلتُ مَفْتوحةَ الفَاءِ، وَهَذا يُؤدِّي إلى التَّنَافُرِ، وَذَلك أنَّ الوَاوَ مِنْ جِنْسِ الضَّمَّةِ، وَقَدْ أُعِلَّت فِي الفِعْلِ، وَالفَاءُ مُجَاورةٌ لَهَا، وَمِنْ حُكمِ الجارِّ إعْطَاؤه حُكمُ جَارِهِ، ألا تَرَى أنَّ مَا لامُهُ وَاوٌ لَمْ يَأتْ مُسْتقبلُهُ إلا[١] مَضْمُومَ[٢] العَيْنِ، نَحْو: غَزَا يَغْزُو، وَدَعَا يَدْعُو، وَنسْبَةُ اللامِ إلى العَيْنِ كَنِسْبَةِ العَيْن إلى الفَاء، فَكمَا[٣] جُعِلتْ حَرَكةُ العَيْن مِنْ جِنْسِ اللامِ كَذَلكَ جُعِلَتْ حَرَكةُ الفَاءِ مِنْ جَنْسِ حَرَكةِ العَيْنِ[٤].

فَإنْ قِيلَ: أَنْتُم فَرَرْتُمْ مِنْ أنْ تَكونَ الضَّمَّةُ فِي الفَاءِ أَصْلاً وَقَدْ صِرْتُمْ إلى مِثلِ[٥] هَذَا!

قِيلَ: الفَرْقُ بَيْنَ القَولينِ أنَّ الضَّمَّةَ لَو كانَتْ أَصْلاً لكانَتْ مُعْتدًّا بِهَا، وَإذَا جَعْلنَاهَا مَنْقولةً إليهَا كانَتْ عَارضةً، / وَالعَارضُ لا يُعْتَدّ به فِي مُنَاقضَةِ الأصُولِ. ٣٠٩/ب

قَالَ[٦] أبو عَلي: "وأما فَعِلَ نَحو: خَافَ..."[٧] الفَصْلُ.

---

(٥) الأصل: لاستثقاله.

(٦) (إلى) ساقط من: ب.

(٧) ب: (قيل: لو لم تنقل الضمة إلى الفاء قيل: لو لم تنقل الضمة إلى الفاء) تكرار.

(٨) تكملة من: ب.

(١) ب: ولا.

(٢) ب: مضمومة.

(٣) ب: فما.

(٤) (من جنس اللام كذلك جُعلت حركة الفاء من جنس حركة العين) ساقط من: ب.

(٥) (مثل) ساقط من: ب.

قَالَ الشَّارِحُ: الأَصْلُ فِي (خَافَ): خَوِفَ -بكسر الواو-، يَدُلُّ عَلى ذَلك كَسْرُ الخاءِ فِي قَولك: خِفْتُ، وَلَو كانَتْ مَفتوحَةً أو مَضْمُومَةً لَمْ يَكنْ لِكَسرِ الخاءِ وَجْهٌ؛ لأَنَّهَا حَرَكَةٌ مَنْقولةٌ، وَلا تُنْقلُ المكسُورَةُ إلا مِنْ مَكسُورةٍ، وَليستْ بِأصْلٍ؛ لِمَا ثَبَتَ أنَّ الفِعْلَ الماضي لا تَكونُ فَاؤه مَكسُورةً أَصْلاً، وَلَمَّا تَحَرَّكتِ الوَاوُ وَانفتحَ مَا قَبْلها قُلبتْ ألفًا، فَإذَا اتَّصَلتْ به تَاءُ الفَاعِلِ قُلتَ: خِفْتُ، فَنُقلتْ كسْرَةُ الوَاوِ إلى الخاء بَعْدمَا أُخْليتِ الخاءُ مِنْ حَرَكتِهَا الأولى لتَحْتَملَ[٨] الحرَكةَ المنقُولةَ، وَلَمَّا سَكنَتِ الوَاوُ وَانْكسَرَ مَا قَبْلها حُذفَتْ لالتِقَاءِ السَّاكنينِ، هي وَالفَاءُ فِي (خِفْتُ)، وَلَيْس فِي هَذا الأصْلِ عَلى (فَعُلَ يَفْعُلُ)؛ لأنَّه مُتَعَدٍّ، و(فَعُلَ) لا يَكونُ مُتَعَدِّيًا.

وَأَمَّا مَا كانَتْ عَينُه يَاءً فَيجيء عَلى (فَعَلَ)، نَحْو: بَاعَ، وَسَارَ، وَأصْلُه (بَيَعَ)، فَفُعِلَ فيه مُقْتَضَى الإبْدَال، فَإذَا وَصَلتَ به التَّاء نَقَلتَ (فَعَلَ) إلى (فَعِلَ) لِتَصيرَ العَيْنُ مَكسُورَةً فتنقَلُ الكسْرَةُ[١] إلى الفَاء، وَتَحْذفُ اليَاء لسُكونِهَا وَسُكونِ مَا بَعْدَها، وَهِي[٢] لامُ الكلمَةِ التي سَكنَتْ لاتِّصَالِ ضَميرِ الفَاعِلِ بِهَا، فَصَارَ (سِرْتُ)، وَهَذا نَظيرُ نَقْلِهم (فَعَلَ) إلى (فَعُلَ) فِي (قَالَ) وَبَابِه.

وَأَمَّا (هَابَ) فَأصْلُه (هَيِبَ) -بكسْرِ اليَاء- وَمُسْتقبلُه (يَهَابُ)، وَلو كانَتِ اليَاء مَفتُوحَةً لجَاء عَلى (يَهِيبُ) مِثل: بَاعَ يَبِيعُ، ثُمَّ عُمِلَ فيه مِنَ النَّقْلِ مَا عُمِلَ فِي (خِفْتُ). وَلَمْ يَأتِ شَيءٌ مِمَّا عَيْنُه يَاء عَلى (يَفْعُل)؛ لأنَّ ذَلك مُخْتصٌّ بالوَاوِ.

---

(٦) ب: قال الشيخ.

(٧) التكملة وفيها: "...فنحو خاف..." (فرهود) ص٢٥١، و(مرجان) ص٥٨٤.

(٨) ب: لتحمل.

(١) الأصل: فتنقل حركة الكسرة.

(٢) في النسختين: وفي. تصحيف.

وَأمَّا (طَالَ يَطُولُ) الذي هُو ضِدُّ (قَصُرَ) فَهْو لازِمٌ، وَعَينه مَضْمومَةٌ، نُقِلَتْ ضَمَّتُها إلى الطَّاء، وَحُذفتْ[٣] مِنْ أَجْل سُكونِهَا وَسُكونِ اللامِ بَعْدَها. وَأمَّا (طَالَهُ يَطُولُهُ)[٤] فَهْو مُتَعَدٍّ، وَحُكمُه حُكمُ / (قَالَ يَقُولُ) فِي جَمِيع مَا ذَكرنَا.

٣١٠/أ

فَإنْ بَنَيْتَ مِمَّا عَينُهُ واو[٥] عَلى (فُعِلَ) عَلى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعلُه كانَ أَصْلُه ضَمَّ الفَاء وَكَسْرَ العَيْن، نَحْو: قُوِلَ؛ لأنَّه مثل: ضُرِبَ، إلا أنَّ الكسْرَةَ عَلى الوَاوِ ثَقِيلَةٌ، فَنُقلتْ إلى القَافِ، وَأُبْدلتْ يَاءً لسُكونِهَا وَانْكسَارِ مَا قَبْلها، فَصَارتْ إلى (قِيلَ)، وَهَذه هي[٦] اللُّغَةُ الجيِّدَةُ، وَفِيهَا لُغَتانِ أُخْرَيانِ[١]، وَهُمَا: إشْمَامُ القَافِ شَيئًا مِنَ الضَّمِّ تَنْبيهًا عَلى الأصْلِ، وَالثَّانيةُ: ضَمُّ القَافِ وَإبْقَاءُ الوَاوِ سَاكنةً، وَفِي هَذه اللُّغَةِ لَمْ يَزِدْ عَلى تَسْكينِ الوَاوِ، وَأَبْقَى الضَّمَّةَ عَلى مَا كانَتْ عَليه، فَلا نَقْلَ وَلا إبْدَالَ، وَ[٢] فِي اللُّغَةِ الأولى نَقْلٌ وَإبْدَالٌ، فَأمَّا مَا عَينُه يَاءٌ فَعَلى اللُّغَةِ الأولى فَلَيس فيه إلا نَقْلُ كَسْرةِ اليَاء إلى أَوَّلِ الكلمَةِ، وَاليَاءُ بِحَالِهَا، نَحْو[٣]: بِيعَ، وَهِيبَ، وَعَلى اللُّغَةِ الثَّانية: يُشَمُّ شَيئًا مِنَ الضَّمِّ، وَعَلى اللُّغَةِ الثَّالثةِ: تُبْدَلُ وَاوًا لسُكونِهَا وَانضِمَامِ مَا قَبْلهَا، فَفِي هَذا إبْدَالٌ مِنْ غَيْر نَقْلٍ.

فَإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ تُنْقَلْ حَرَكةُ العَيْن إلى الفَاء فِي نَحْو: هَابَ، وَطَالَ[٤]، وَخَافَ، إذَا لَمْ يَتَّصِلْ بالفِعْل تَاءُ الفَاعِلِ؟

---

(٣) أي: عين الكلمة، وهي الواو.

(٤) طَالَه يَطُولُه من (الطَّوْل)، وهو: الفَضْل والقُدرة. ينظر: اللسان ١١/٤١٤ (طول).

(٥) في النسختين: ياء. وسيأتي حديثه عما عينه ياء.

(٦) (هي) ساقط من: ب.

(١) ذكر الشارح اللغات الثلاثة في ص٣٤٣.

(٢) (و) ساقط من: ب.

(٣) (نَحْو) ساقط من: ب.

(٤) ب: طاب.

قِيلَ: لا حَاجَةَ إلى ذَلك؛ لأنَّ اليَاء وَالوَاوَ قَدْ تَحَرَّكَتَا وَانْفَتحَ مَا قَبْلَهُمَا فَقَلبنَا العَيْنَ مِنْ غَير حَاجَةٍ إلى تَغْيِيرٍ آخرَ، عَلى أنَّ أبَا عَلي وَالعَبْديّ وَعَبْدَ القَاهِرِ قَدْ اعْتَذَروا عَنْ ذَلكَ بِشَيئينِ[٥]:

أَحَدُهُمَا: أنَّه لَمَّا تَقَرَّرَ فِي (قَالَ) وَ(بَاعَ) أنَّ عَينَهُمَا مَفْتوحَةٌ، وَأنَّ حَرَكَتَهُمَا لَو نُقِلتْ إلى الفَاء لَمْ يَكنْ فَرْقٌ بَيْن حَالِهِمَا بَعْد النَّقْلِ وَقَبْلَ النَّقْلِ؛ لأنَّهُمَا فِي الحالَيْن يَصِيرانِ عَلى (قَالَ)، وَأَجْودُ مِنْ هَذا أنْ يُقَالَ: إنَّ الحرَكَةَ لَو نُقِلتْ مِنَ الوَاوِ لسَكنَتْ فَكانَتْ تَصِيرُ إلى (قَوْل)، وَهْو[٦] لَفْظُ المصْدَرِ، وَإنَّه يَصِيرُ إلى مِثلِ تَسْكينِ / المفْتُوحِ، وَذَلك مُطَّرَحٌ، وَلَمَّا تَقَرَّرَ ذَلك فِي (فَعَلَ) -بفَتْحِ العَيْنِ- طُرِدَ فِي (فَعِلَ) و(فَعُلَ). ٣١٠/ب

وَالوَجْهُ [الثاني][١] أنَّهُم لَو نَقَلوا لصَارَ لَفْظُ الفِعْلِ عَلى لَفْظِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه، فَكانَ[٢] يَصْيرُ (هاب) إلى (هِيبَ)، و(طال)[٣] إلى (طِيلَ)، أو (هُوبَ) وَ(طُولَ)، وَفِي ذَلكَ لَبْسٌ مُسْتغْنًى عَنْ تَحَمُّله.

وَالذي عِنْدي فِي[٤] هَذا أنَّه لا وَجْهَ لإيرَادِ هَذا السُّؤالِ حَتَّى يُعتَذرَ عَنْه بِهَذه الأعْذَارِ؛ لِمَا ذَكرتُه فِي أَوَّلِ الفَصْلِ[٥]، وَنَحْن إنَّمَا تَكلفنَا النَّقْلَ فِي (قُلْتُ) وَ(هِبْتُ) وَ(خِفْتُ) لِمَكانِ

(٥) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١٣٨٧-١٣٨٨.

(٦) ب: وهذا.

(١) زيادة يقتضيها السياق. ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١٣٨٨.

(٢) ب: وكان.

(٣) ب: طل.

(٤) ب: والذي في عندي في.

(٥) من أن أول الفعل الماضي لا يكون إلا مفتوحًا، ولا يُضمُّ إلا فيما لم يُسمَّ فاعله. تنظر ص٤٩٣.

الحاجَةِ إلى ذَلك، وَهي الفِرَارُ مِنَ الثِّقَلِ، وَالدَّلالةِ عَلى أنَّ المحذُوفَ وَاوٌ[٦] أو يَاءٌ، وَإنَّمَا خُولفَ ذَلكَ فِي كَلمَتينِ، وَهُمَا[٧]: كِيدَ، وَزِيلَ مَعَ تَسْميةِ الفَاعِلِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي وَكِيدَ خِرَاشٌ يومَ ذَاكَ يَيْتَمِ[٨]

وقال آخر:

وَبَيْضَاءَ لاتَنْحَاشُ عنَّا[١] وَأُمُّهَا إِذَا مَا رَأَتْنَا زِيلَ عنَّا زَوِيلُهَا[٢]

---

(٦) ب: الواو الأولى من (واو) مطموسة.

(٧) ب: وهذا.

(٨) البيت من شواهد التكملة ص٢٥٢، من الطويل، لأبي خِرَاش الهذلي، واسمه خويلد بن مُرَّة، أحد بني قِرْد، واسم قِرد عمرو بن معاوية بن سعد بن هذيل، شاعر فحل مخضرم، أدرك الإسلام شيخًا كبيرًا، كان عدَّاءً يسبق الخيل، نهشته أفعى فمات؛ وذلك في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٦٦٣/٢، والأغاني ٢١١/٢١-٢٤٣، والإصابة ٣٦٤/٢.

والبيت له في: شرح أشعار الهذليين ١٢٢٠/٣ برواية:

فَتَقْعُدُ أَوْ تَرْضَى مَكَانِي خَلِيفَة وَكَادَ خِرَاشٌ يَوْمَ ذَلكَ يَيْتَمُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وقد ذكر السكري رواية الشارح فقال: "وسمعتُ من يُنشد: وكِيدَتْ ضِباعُ القُفِّ..."البيت. =

= وهو له في: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٥/٢، والمصباح ١٥٣٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٨، وبلا نسبة في: المنصف ٢٥٢/١، وشرح المفصل ٧٢/١٠، والممتع ٤٣٩/٢.

القُفُّ: ما ارتفع من الأرض. والجثة من الإنسان: شخصه مُتَّكِئًا أو مضطجعًا، فأما القائم فيقال: قامته. قال أبو خراش هذا الشعر لَمَّا نجا من بني لِحيان حين همُّوا بقتله. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٥/٢-٨٩٦.

(١) ب: عنها.

(٢) البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٩٢٣/٢، وهو له في: العين ٣٨٥/٧، وتهذيب اللغة ١٤٧/١٣، والحلبيات ص٢٧٦، وكتاب الشعر ٢٢٦/١، ومقاييس اللغة ٣٨/٣، ورسالة الصاهل والشاحج ص١٤٥، والمخصص ٨٦/٨، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٨٢٧/٢، ومقاييس اللغة ١١٩/٢.

وبيضاء: يريد بيضة نعامة. لا تنحاش: لا تنفر منا؛ لأن البيضة لا حراك لها. وأم البيضة: النعامة التي باضتها؛ إذا رأتنا ذُعِرت منا وجَفلتْ نافرةً. ينظر: تهذيب اللغة ١٤٧/١٣.

أي: كادَ وَزَالَ، وَهَذانِ شَاذَّانِ لا يُحْوِجَانِ إلى الاعْتِذَارِ عَمَّا خَرَجَ عَنِ الأصْلِ المطَّرِدِ المقِيسِ، وَإنَّمَا يُؤَوَّلُ مَا شَذَّ عَنِ الأصْلِ، وَالأشْبَهُ عنْدِي ألا[٣] يَكونَ المثَالانِ مُبْدَلينِ، وَإنَّمَا أُمِيلتِ[٤] الأَلفُ فِيهِمَا فَقَرُبتْ[٥] فَتْحَةُ الفَاءِ مِنَ الكسْرِ كمَا تَقُولُ فِي (خَافَ): خِيفَ[٦].

قَالَ أبو عَلي: "فَإنْ بُنِي[٧] مِثالُ الماضِي للمَفعُولِ بِه نَقلتَ حَرَكةَ العَيْنِ..."[٨] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكرنَا اللغَاتِ[٩] فِي بِنَاءِ الفِعْلِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه ، وَالذي بَقِي هَهُنَا حُكْمُه إذَا اتَّصلتْ تَاء الفَاعِلِ، فَإذَا قُلتَ: خِيفَ زَيْدٌ، ثُمَّ جَعَلتَ مَكانَ الفَاعل التَّاء فَفِيه اللُّغاتُ الثَّلاثُ:

أَجْودُهَا: أنْ تَكونَ الخاءُ مَكسُورةً كمَا كانَ فِي (خِيفَ) قَبلَ / اتصَالِ التَّاء، وَاليَاء سَقَطتْ[١] لالتِقَاءِ السَّاكنينِ، وَيَكونُ لَفْظُه كلَفْظِ مَا سُمِّي فَاعِله. ٣١١/أ

وَاللُّغَةُ الثَّانيةُ: أنْ تُشِيرَ إلى الضَّمِّ.

وَالثالثةُ: أنْ تَضُمَّ الأولَ ضَمًّا خَالصًا كمَا قُلتَ قَبلَ الاتصَالِ: خُوفَ، وَقُولَ.

قَالَ أبو عَلي: "وَالمضَارِعُ مِنْ (قَالَ) وَ(عَادَ): يَقولُ وَيَعودُ[٢]..."[٣] الفَصْلُ.

---

(٣) ب: أن يكون.

(٤) ب: وإنما شذ أميلت.

(٥) الأصل: فقرت.

(٦) خالف الشارح هنا أبا علي في تعليله، حيث ذهب أبو علي في التكملة (فرهود) ص٢٥٢ إلى أن بعض العرب قال: كِيدَ وزِيلَ؛ حين أمن التباسهما بـ(فُعِلَ)؛ لكونهما فعلين لازمين. وينظر: المنصف ٢٥٣/١.

(٧) ب: ثني.

(٨) التكملة وفيها: "فإذا بُني..." (فرهود) ص٢٥٢، و(مرجان) ص٥٨٦.

(٩) في ص٥٠٨ فما بعدها.

(١) (سقطت) ساقط من: ب.

(٢) ب: قال عاد يعود ويقول.

قَالَ الشَّارِحُ: إذا كانَتِ العَينُ وَاوًا جَاء على ثَلاثةِ أَوجهٍ: ضَمُّ العَيْن، وَفَتْحُها وَكسْرُها، فَالضَّمُّ نَحْو: طَالَ يَطُولُ، ضِدُّ (قَصُرَ)، وَالفَتحُ نَحْو: قَالَ، وَقَامَ، وَمُضَارعهُمَا[٤] عَلى (يَفْعُلُ)، وَلَمْ يَأتيا[٥] إلا عَلى ذَلك، وَسَببُ ذَلك أنَّك لَمَّا نَقَلت (قَوَلَ)[٦] إلى (قَوُلَ) لتَنقلَ الضَّمَّةِ إلى القافِ عند اتِّصالِ التَّاء به أَلزمُوهُ [الضم][٧] فِي المضَارعِ لينْقُلوا ضَمَّةَ الوَاوِ إلى مَا قَبْلها وَتَبْقى سَاكنةً، فَيكونُ فيه تَنْبيهٌ عَلى جَوازِ النَّقلِ، وَلأنَّ الفِعلَ المضَارعَ يَجِبُ أنْ تُخَالفَ عَينُه عَيْنَ الماضي، فَيَصيرُ كـ(قَتَلَ يَقْتُلُ)، وَيَلحقُ بـ(ظَرُفَ يَظْرُفُ)، وَلذلكَ قُلتَ فِي الأمرِ: قُلْ، وَقُمْ، فَلم تَحْتَجْ إلى هَمْزةِ الوَصْلِ؛ لتَحرُّكِ الفَاءِ بالحركةِ المنقُولةِ إليهَا.

وَأمَّا (مَاتَ) فَاللغَةُ الجيدَةُ فيه (يَمُوتُ)[١]، مثل: قَالَ يَقُولُ، وَمِنَ العَربِ مَنْ يقولُ: مِتَّ -بكسر الميم- تَمَاتُ[٢]، مِثلُ: خِفْتَ تَخَافُ؛ فَيبنيه[٣] عَلى (فَعِلَ يَفْعَلُ)، وَمنهُم مَنْ يَقولُ: مِتَّ -بكسر الميم- يَمُوتُ -بالواو-[٤] وفيه وَجْهانِ:

أَحدهُمَا: أنَّه جَاء على مِثلِ: فَضِلَ -بكسر الضاد- يَفْضُل -بضمها- وهو شاذٌّ[٥].

---

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٥٢، و(مرجان) ص٥٨٧.

(٤) ب: ومضارعها.

(٥) ب: يأتنا.

(٦) ب: لما نقلت حركة (قول).

(٧) تكملة من: ب.

(١) قال سيبويه ٤/٤٠ عن هذه اللغة: "...ومُتَّ تَمُوتُ أقيس".

(٢) ينظر: أدب الكاتب ص٤٨٤، والمنصف ١/٢٥٦، وعُزيت هذه اللغة إلى طيئ في: جمهرة اللغة ١٣٠٨/٣، واللسان ٩١/٢ (موت).

(٣) الأصل: فيه.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٠، وأدب الكاتب ص٤٨٤، والمنصف ١/٢٥٦، وعُزيت هذه اللغة إلى أهل الحجاز في: البحر المحيط ١٠٢/٣.

(٥) سبق ذلك في ص٢٧١.

وَالثَّانِي: هو[٦] مِنْ تَدَاخلُ اللُّغتينِ، وَذَلك أنَّ المتكلمَ بذلكَ اسْتعْمَلَ فِي الماضي لُغَةَ مَنْ كسَرَ العَيْنَ، وَفِي / المضَارعِ لُغَةَ مَنْ فَتَحهَا. ٣١١/ب

وَأمَّا مَا كانَ مَكسورَ العَيْنِ نَحْو: خَافَ يَخَافُ فَلم يَأتِ عَلى (يَفْعِلُ) -بكسر العين- بل الشَّائعُ فيه فَتحُ العَيْن، نَحْو: خَافَ يَخَافُ، وَإنَّمَا شَذَّ منه (مِتَّ تَمُوت)، عَلى ما سَبَقَ.

وأمَّا مَا كانت عَينُه يَاءً فيَجِيء عَلى (فَعِلَ يَفْعَلُ) -بالكسْرِ فِي الماضي وَالفَتحِ فِي المسْتَقبلِ- وَذَلك على القِياسِ فِي مُخَالفةِ المضَارعِ للمَاضي، نَحْو: هَابَ يَهَابُ، وَأصله (هَيِبَ يَهْيَبُ)، مثل (عَلِمَ يَعْلَمُ)، وَلَمْ يَأتِ منه عَلى (يَفْعُلُ) -بضم العين-؛ لِبعد مَا بَيْن الكسْرَةِ وَالضَّمَّةِ، وَأَوْلى مَا حُمِلَ عليه عِنْد إرَادَةِ المخَالفةِ مَا هو أَقْرَبُ إلى الأصْلِ، وَالفَتْحُ أَقْربُ إلى الكسْرِ. وَلَمْ يَأتِ مِنْ بَنَاتِ الوَاوِ عَلى (فَعُل) -بضم العين-، (يَفْعَلُ) -بفتحها- إلا (كُدْتَ تَكَادُ)[١] فِي لُغَةِ مَنْ ضَمَّ الكافَ فِي الماضي[٢]، وَهو شاذٌّ، وَالجيدُ كسْرُها وَخُروجُهَا عَلى مثلِ: خَافَ يَخَافُ[٣]، وَسَببُ ذلك أنَّك لَمَّا نَقَلتَ فَتحةَ الوَاوِ إلى الضَّمِّ فِي (قَالَ يَقُولُ) كانَ إبْقَاءُ الضَّمَّةِ عَلى حَالِهَا أَقْربَ وَأَسْهلَ، وَجَرى مَجْرى (ظَرُفَ يَظْرُفُ).

وَقَدْ جَاء (فَعَلَ) مِنْ بَنَاتِ اليَاء عَلى (يَفْعِلُ) -بالكسْرِ لا غَيْرَ-، مِثل: بَاعَ يَبِيعُ، وَسَارَ، وَلَمْ يَأتِ منه عَلى (يَفْعُلُ) -بضم العين- لِمَا ذَكرنَاهُ فِي (هَابَ يَهَابُ).

---

(٦) الأصل: وهو.

(١) ب: يكاد.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠/٤، وأدب الكاتب ص٤٨٤، والمنصف ٢٥٧/١، وشرح الشافية ١٣٨/١. وعُزيت هذه اللغة إلى بني عدي في اللسان ٣٨٢/٣ (كود).

(٣) جاء في أدب الكاتب ص٤٨٤: "وقال الفراء: أما اللذين ضموا (كُدْنا) فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين فِعْلِ الكيد من المكيدة في (فَعَلَ) وبين فِعْلِ الكيد في القرب، فقالوا: كُدنا نفعلُ ذلك، وقالوا: كِدنا القومَ، من المكيدة..."

وَأَمَّا (عَوِرَ) وَ(صَيِدَ)[٤] فَصحَّت فيهمَا اليَاءُ وَالوَاوُ لأنَّه فِي مَعْنى مَا يَجِبُ تَصْحيحُه، وَهْو: اعْوَرَّ، واصْيَدَّ[٥]، كمَا تَقولُ: ابْيَضَّ، وَاسْوَدَّ، وَكمَا قَالُوا: ازْدَوَجُوا، واجْتَوَرُوا لَمَّا[٦] كانَ الماضي[٧] فِي مَعْنَى: تَزَاوجُوا، وَتَجَاوَرُوا[٨].

[باب ما دخل عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا دَخَلَ عَليه الزَّوائدُ مِنْ هَذه الأفْعَالِ التي عَلى ثَلاثةِ أَحْرفٍ[١]"[٢].

قَالَ الشَّارِحُ: أَصلُ هَذا البَابِ أنَّ عَينَ الثُّلاثي إذا كانَت مُعتلةً ياءً أو وَاوًا وكانت[٣] فِي الماضي / قَدْ صَارت إلى الألِفِ، ثُمَّ ألحقتَ أَوَّلَ الفِعْلِ زَائدًا كالهمْزَةِ وَغَيرهَا فَإنَّك تُبْقي ٣١٢/أ

---

(٤) صَيِدَ البعير: إذا أصابه الصَّيَدُ، وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها فيسيل من أنوفها مثل الزَّبَد فترفع عند ذلك رؤوسها. ينظر: اللسان ٣/٢٦١-٢٦٢ (صيد).

(٥) وجب التصحيح في (اعْوَرَّ) و(اصْيَدَّ) لسكون ما قبل الواو والياء. ينظر: الكتاب ٤/٣٤٤، والمنصف ١/٢٥٩، وشرح الملوكي ص٢٢٣.

(٦) الأصل: ولما.

(٧) (الماضي) ساقط من: ب.

(٨) صحت الواو في (تَزَاوجُوا) و(تَجَاورُوا) لأنَّ قبل الواو ألفًا، فلو قُلبت الواو ألفًا لالتقى ساكنان فحذفت إحداهما فصار اللفظ (تزاجوا) و(تجاروا) وزال بناء (تفاعلوا) فتُرك ذلك لذلك. ينظر: المنصف ١/٢٦١، والممتع ٢/٤٧٣-٤٧٤.

(١) ب: أحرف. الباب.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٥٤ وفيها: "...ما دخلت عليه..."، و(مرجان) ص٥٨٨.

(٣) ب: فكانت.

العَينَ ألفًا كمَا كانَتْ كقَولكَ فِي (قَامَ): أَقَامَ، وَفِي (جَادَ): أَجَادَ، وَفِي (بَانَ): أَبَانَ، وَفِي (سَالَ): أَسَالَ، وَلَهُم فِي ذَلك طَرِيقانِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الأصْلَ (أَقْوَمَ) مثل (أَكْرَمَ)، فَلمَّا تَحَرَّكتِ الوَاوُ وَانفَتحَ مَا قَبلهَا فِي الأصْلِ قُلِبتْ أَلفًا.

فَإنْ قِيلَ: فَالفَاءُ قَدْ سَكنتْ بدُخولِ الهمْزَةِ عَليها!

قِيلَ: سُكونُهَا عَارِضٌ لئلا يَتَوالى أَرْبعُ[٤] مُتَحرِّكاتٍ، وَالعَارِضُ لا يُعتدُّ به فِي كثيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ.

وَالطَّرِيقُ الثَّاني: أنَّهم أَدْخَلوا الهمْزَةَ عَلى الفِعْلِ بَعْدَمَا اعْتلتْ عَيْنُهُ، فَبَقي عَلى حَالِهِ[٥].

فَإنْ قِيلَ: يَلزَمُ مِنْ ذَلكَ أنْ يَصِيرَ أَصْلُ الفِعْلِ عَلى (أَقَوَلَ)[٦] بتَحْريكِ الحرُوفِ كُلِّهَا، وَلا نَظيرَ لَهُ.

قِيلَ: هَذا هُو الأصْلُ، إلاَّ أنَّه فِي الفِعْلِ الصَّحيحِ سَكنَ لئلا يَتَوالى أَرْبعُ مُتَحرِّكاتٍ، وَقَدْ أُمِنَ ذَلك فِي (قَالَ) وَ(بَاعَ)، فَخَرجَ عَلى الأصْلِ.

فَإنْ قِيلَ: فَمَا الفَرْقُ بَيْن المَذْهَبينِ فِي حَرَكةِ الفَاءِ؟

قِيلَ: فَتحةُ القَافِ عَلى المذهَبِ الأوَّلِ هي المنقُولةُ مِنَ الوَاوِ. وَعَلى المذهَبِ الثَّاني لَيْستْ مَنقُولةً بَلْ هي التي كانَتْ فِي (قَالَ). وَقَدْ جَاءتِ العَينُ فِي هَذا مُصَحَّحَةً، قَالوا:

---

(٤) ب: يتوالى إلى أربع.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٤٥/٤، والمنصف ٢٦٠/١، ٢٦٧.

(٦) ب: أقوال.

اسْتَحْوَذَ، وَأَغْيَلَتِ المرْأةُ[1]، وَذَلك تَنْبِيهٌ[2] عَلى الأصْلِ، وَلأنَّ المضَارِعَ[3] إذَا جَازَ أنْ يُحْملَ عَلى الماضِي، فَحَمْلُ الماضي عَلى الماضي فِي التَّصْحِيحِ أَقْرَبُ، وَنَظِيرُ ذَلك (القَوَدُ) و(الأَوَدُ).

فَإنْ وَقعتْ هَذه العَيْنُ بَعْدَ أَلفٍ نَحْو: قَاوَلَ، وَبَايَعَ، صَحَّتْ؛ وَالعِلَّةُ فِي ذَلك أنَّها لَوْ أُعِلَّتْ لَقُلِبتْ أَلِفًا، وَقَدْ سَكَنَ اللامُ فَتَجْتمعُ ثَلاثُ سَوَاكنَ، فَيلزَمُ حَذْفُ اثْنَينِ مِنْهَا، وَفِي ذَلك إبْطَالُ مَثالِ[4] (فَاعَلَ)[5].

فَإنْ قِيلَ: هَلاَّ أُبْدِلتْ هَمْزَةً كمَا أُبْدِلتْ فِي (كِسَاءٍ) وَ(رِدَاءٍ)، وَيُقَوِّي ذَلكَ وُقُوعَهُمَا[6] مُجَاورَةً للطَّرَفِ، كمَا أُبْدِلت فِي (فَاعِلٍ) / نَحْو: قَائِمٍ، وَبَائِعٍ. ٣١٢/ب

قِيلَ: يُمْتنعُ ذَلك مِنْ جِهَةِ بُطْلانِ مِثالِ (فَاعَلَ)، وَلَيْسَ كذَلك (كِسَاء)؛ لأنَّ الوَاوَ هُناكَ لامُ الكلمَةِ، وَاللامُ تَعْتَورُ عَليهَا حَرَكَاتُ الإعْرَابِ وَتَتَلاعبُ بِهَا، وَحَركةُ العَيْنِ وَاحِدَةٌ، فَلمْ يَلزمْ فيهَا مَا لَزِمَ فِي اللامِ، وَأَمَّا اسْمُ الفَاعِلِ فِي (قَائمٍ) فَمُخَالفٌ لاسْمِ الفَاعِلِ هُنا؛ لأنَّه هُناك (فَاعِلٌ)، وَهْو هُنا (مُفَاعِلٌ)، وَلَمَّا أُعِلَّ فِي (فَعَلَ) أُعِلَّ فِي (فَاعِلٍ)، وَهُنا لَمْ يَعْتلّ (قَاوَلَ) فَلم يَعْتَلّ في (مُقَاوِلٍ).

وَأَمَّا مثل (اسْتَرَابَ) وَ(اسْتفَادَ) فَالعِلَّةُ فيه مثل العِلَّةِ في (أَقَامَ)؛ لأنَّ الأصْلَ (اسْتُرِيبَ)، وَقَبلَ الزِّيادَةِ (رَابَ)، ثُمَّ عُمِلَ فيه مَا عُمِلَ فِي (أَرَابَ)، عَلى الطَّريقتينِ المذْكُورتَينِ.

وَأَمَّا (اخْتَارَ) وَ(اجْتَازَ) وَ(ابْتَاعَ) فَإنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ فيهما تَحَرَّكتْ وَانفتَحَ مَا قَبلهَا فِي الأصْلِ، فَأُبْدِلَتا أَلفينِ كمَا ذَكرنَا فِي (اسْتَفادَ)، قَالُوا: لأنَّ (تَارَ) مِنِ (اخْتَارَ) بِمَنزلةِ (قَالَ) فِي أنَّ

---

(١) الغَيْلُ : أن ترضع المرأةُ ولدَها على حَبَل، واسم ذلك اللبن الغَيْل أيضًا، وإذا شربه الولدُ ضَوِيَ واعتلَّ عنه. يقال: أغالت المرأة ولدها وأغيلته. ينظر: اللسان ١١/٥١١ (غيل).

(٢) الأصل: تنبه.

(٣) بداية سقط من نسخة (ب) إلى نهاية الكتاب.

(٤) الأصل: مثل. وهو لا يتفق مع الشرح، ويقويه قوله بعد أسطر (مثال فاعل).

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٤٥-٣٤٦، والمقتضب ١/٢٧١، وشرح الشافية ٣/٩٧-٩٨.

(٦) الأصل: وقوعهما. تصحيف.

الحرْفَ الأوسَطَ يَاءٌ مُتحرِّكةٌ قبلهَا فَتحةٌ، فَأُبدلتْ أَلِفًا كمَا فِي (قَالَ)، وَغَيْرُ مُمْتنعٍ أنْ يُجْعلَ بَعضُ الكلمَةِ فِي بَعضِ الأحْكامِ كالعِلَّةِ الثَّانيةِ، ألا تَرَى أنَّ سيبَويه قَالَ: "يُمَالُ (الاسْوِدَادُ) لأنَّ (وِدَادًا) فيه بِمَنزلةِ (عِمَادٍ)"[1]، وَقَالَ[2] فِي قَولِهِ:

فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسَا[3]

(تَصِب) بِمَنزِلَةِ (فَخِذ)، وَكَمَا يُخَففُ (فَخِذ) يُخَففُ (تَصِب).

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا رَدَدتَ هَذا الفِعلَ إلى نَفسِكَ سَكَنتِ الرَّاءُ وَحُذفتِ الألفُ، فَهَلاَّ غيَّرتَ المثَالَ كمَا غَيَّرتَ (قَالَ) إلى (قُلْتُ).

قِيلَ: لا يَصِحُّ ذَلك لأنَّ (قُلْتُ) إذَا نُقِلَ كانَ له نَظِيرٌ، وَهْو (فَعُل) مِثلُ (ظَرُفَ)، وَكذَلك (بِعْتُ) نَظِيرُه (عَلِمْتُ)، وَلَو أنَّك غَيَّرتَ فِي (اخْتَرْتُ) لَمْ يَكنْ له نَظِيرٌ البَتَّة؛ إذْ لَيْسَ فِي الكلامِ مِثلُ (افْتَعُِلتُ) -بِضَمِّ العَينِ وَكسْرِهَا-، وَأَمَّا حَذفُ العَينِ فله نَظِيرٌ فِي (قُلْتُ) وَ(بِعْتُ)، وَمثالُ (اخْتَرتُ): (افْتَلْتُ).

---

(١) الكتاب ١١٨/٤، ونصه: "وتقول: الاسْوِداد، فيُميل الألف ههنا من أمالها في (الفِعَال) لأنَّ (ودادًا) بمنزلة (كِلابٍ)".

(٢) أي: أبو علي الفارسي. تنظر مواضع ورود قوله في كتاب الحجة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من شواهد التكملة ص٨، من الرجز، للعجاج في ديوانه ص١٦١، برواية: (مُنْتَصًّا) بدل (مُنْتَصبًا)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وهو له في: تهذيب اللغة ٢٢٩/١٠، والحجة للقراء السبعة ٤٠٨/١، ٧٩/٢، ٢٧٠/٥، والخصائص ٣٣٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٦/١، والمصباح ٦١٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٩، وشرح شواهد شرح الشافية ص٢١، والتاج ٩٤/١٨ (نصص). وبلا نسبة في: تهذيب اللغة ٨٣/١٢، والحجة للقراء السبعة ٢٧٧/٢، ٣٢٩/٥، والخصائص ٢٥٤/٢، والمحكم ٣٤٣/٨، والتاج ١٥٥/٤ (نصب).

البيت في وصف ثور وحشي، ومنتصبًا: اسم فاعل من (انتصب) بمعنى قام ووقف. وتكردس: بمعنى انقبض واجتمع بعضه إلى بعض، يريد ما سقط أعلاه على أسفله لأنه متوجس خائف لا ينام. ينظر: شرح شواهد شرح الشافية ص٢٢.

[باب أسماء الفاعل والمفعول]

قَالَ أبو عَلي/ : "بَابُ أَسْماء الفَاعلِ وَالمفْعُولِ، فَأَمَّا اسْمُ الفَاعلِ مِنْ هَذه الأفْعالِ ٣١٣/أ **المعْتَلَّة عَيناتُهَا فَإنَّهَا تَعتلُّ[١]..."[٢] الفَصْلُ.**

(١) الأصل: الأسماء المعتلة عيناتها فإنها تصل.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٥٥، و(مرجان) ص٥٨٩.

قَالَ الشَّارِحُ: اسْمُ الفَاعِلِ الذي اعْتلتْ عَيْنُهُ فِي الفِعْلِ فِعْلٌ أَيْضًا، وَذَلك لأنَّ اسْمَ الفَاعِلِ فَرْعٌ عَلى الفِعْلِ، وَمُشابِهٌ له، وَعَاملٌ عَمَلَهُ، فَأُجري عليه حُكمُهُ فِي الاعْتلالِ، وَسَواءٌ كانَتِ العِينُ وَاوًا أو يَاءً نَحْو: قَائِلٍ، وَبَائِعٍ فَإِنَّ العَينَ قَدْ صُيِّرتْ هَمْزَةً، وَلَهُم فِي ذَلك مَذْهبَانِ:

أَحَدهُمَا: أنَّ العَينَ أُبْدلتْ هَمْزَةً ابْتِدَاءً، وَذَلك لأنَّهَا جَاوَرَتِ الطَّرَفَ، وَوَقعتْ بَعْد أَلِفٍ زَائدَةٍ، فَجَرت مَجْرى الطَّرفِ فِي نَحْو: كِسَاءٍ، وَقَضَاءٍ، وَصُيَّمٍ[3]، وَجُثِيٍّ، وَعُتِيٍّ، وَقَدْ أُجْرِي عَلى المَجَاوِرِ للشَّيءِ كثيرٌ مِنْ أَحْكامِهِ، وَقَدْ تَجَاوزوا ذَلك إلى إِجْرَاءِ حُكمِ الحرْفِ مِنْ كَلمَةٍ على الحرْفِ مِنْ كلمَةٍ أُخْرَى إلى جَنْبِهَا، فَمِنْ ذَلك الكلمَةُ الوَاحدَةُ[4] قَولُهُم فِي (صَوْمُ يَوْمٍ): صَيْم، وَمِنِ الكلمَتَينِ قَوْلُهُم: إِنَّه ليأْتِينَا بالغَدَايا وَالعَشَايَا[5]، وَ(الغَدَاةُ) لا تُجْمعُ على (غَدَايَا)[6]، ولكنْ جَازَ لَمَّا جَاورَت (العَشَايَا)، وقالوا: أَخَذَهُ مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ[1] -بضَمِّ الدَّالِ- فَإِذَا أَفْرَدُوا قَالُوا: حَدَثَ الشَّيءُ -بفَتحِ الدَّالِ-، وَقَالُوا: هَنَأَنِي الشَّيءُ وَمَرأَنِي[2]، فَإِذَا أَفْرَدُوا قَالُوا: أَمْرَأَنِي[3]، وفِي الحدِيثِ: «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»[4] فَهَمَز (مَأْزُوراتٍ) مِنْ أَجْلِ هَمْزِ

---

(٣) القياس في (صُيَّم) أن يقال: صُوَّم، ولكن الواو لما جاورت الطرف أُعِلَّت؛ لأن الواو إذا وقعت لامًا تقلب ياء في الجمع، نحو: عُتِيّ، وجُثِيّ، وعُصِيّ. ينظر: الكتاب ٣٦٢/٤، والخصائص ٢١٨/٣-٢١٩، وشرح المفصل ٩٣/١٠، ومغني اللبيب ص٨٩٧.

(٤) كذا في الأصل، ولعله (في كلمة واحدة).

(٥) ينظر: إصلاح المنطق ص٣٧، وأدب الكاتب ص٦٠٠، وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٣/٢، ودقائق التصريف ص٢٢٧، والمخصص ١٤٤/١٥.

(٦) إنما تجمع على (غَدَوَات). ينظر: المحكم ٤٣/٦، واللسان ١١٦/١٥ (غدا).

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٢٣٥/٤، والصحاح ٢٧٨/١ (حدث)، ومغني اللبيب ص٨٩٧، ومنه ما ورد في مسند الإمام أحمد ٢١٠/٧ برقم (٤١٤٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال:"...فأتيت النبي ﷺ فسلمت عليه وهو يصلي فلم يرد عليَّ؛ فأخذني ما قدُم وما حدُث".

قال صاحب النهاية ٣٥١/١: "يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة".

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ص١٤٩، وتهذيب اللغة ٢٢٨/٦، والمحكم ٢٩٤/١٠، والمخصص ١٤٤/١٥، ومغني اللبيب ص٨٩٦.

(٣) يقال: مَرَأَنِي الطعامُ وأَمْرَأَنِي إذا لم يثقُل على المعدةِ وانْحَدَرَ عنها طيِّبًا. اللسان ١٥٥/١ (مرأ).

(مَأْجُوراتٍ)، وَلولا ذَلك لكانَ (مَوْزُورَاتٍ). يَدُلُّ عَلى ذَلك أنَّه إذَا فُصِلَ بَيْن العَيْنِ وَبَيْن الطَّرَفِ صَحَّتِ العَيْنُ، نَحْو: صُوَّامٍ، وَقُوَّامٍ، وَمَا جَاء مُعْتلاً فَشَاذٌّ، نَحْو: نُيَّامٍ[5]. وَإبْدَالُ العَيْن هَمْزَةً مِنْ أَوَّل أَمْرِهَا أَشْبه بِحَالِهَا فِي الفِعْل نَحْو: قَالَ، وَبَاعَ؛ لأنَّهَا أُبْدلتْ إبْدَالاً وَاحِدًا، / وَهْوَ أَقَلُّ تغيُّرًا.

٣١٣/ب

وَالمذْهَبُ الثَّاني: أنَّهَا أُبْدِلتْ[6] أَلِفًا لأنَّهَا تَحَرَّكتْ وَقَبْلهَا أَلِفٌ، وَهي مِنْ جِنْسِ الفَتْحَةِ، أو لأنَّ بَيْنَها وَبَينَ الفَتحَةِ حَاجِزًا غَيْرَ حَصِينٍ، فَكأنَّهَا وَاقعَةٌ بَعْد الفَتحَةِ، وَحُكمُهَا إذَا وَقعتْ كذَلك أنْ تُبْدلَ أَلِفًا، فَلمَّا أُبْدِلتْ أَلِفًا وَقَبلها أَلِفٌ اجْتَمعَ سَاكنَانِ فَحُرِّكَتِ الثَّانيَةُ فَانْقَلبتْ هَمْزَةً عَلى مَا هُو حُكمُ نَظَائرِهَا.

فَإنْ قِيلَ: فَهَلاَّ حُذِفَ أَحَدُهُمَا أَوْ غُيِّرَ الأوَّلُ.

قِيلَ: أمَّا الحذْفُ فَلا يَجُوزُ لَوَجهينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّه يُؤَدِّي إلى التِبَاسِ (فَعِلَ) بـ(فَاعِلٍ).

وَالثَّاني: أنَّهَا إنْ حُذِفتِ الثَّانيةُ بَطُلَ المثَالُ الأصْلِيُّ، وَبَقيتِ الكلمَةُ عَلى (فَاعٍ)، وَإنْ حُذِفَ الزَّائدُ بَطَلَ حُكمُ البِنَاء الأوَّلِ الذي نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحيحِ غَيْرُ مُغَيَّرٍ، نَحْو: ضَارِبٍ.

---

(٤) رواه ابن ماجه في سننه ٥٠٢/١، برقم (١٥٧٨)، (كتاب الجنائز، باب ما جاء في إتباع النساء الجنائز). ورواه البيهقي في السنن الكبرى ١٢٩/٤-١٣٠، برقم (٧٢٠١)، (كتاب الجنائز، باب ما ورد في نهي النساء عن إتباع الجنائز). وضعَّفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٦٢/٦.

(٥) منه ما ورد في البيت المنسوب إلى ذي الرُّمَّة:

أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلامُهَا

(وهو في ديوانه بغير هذه الرواية). وينظر: المنصف ٥/٢، وشرح التصريف ص٥٠٩، والمخصص ١٠٢/٥، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٨١.

وينظر: ما ذكره الشارح في ص٤٤٦.

(٦) يريد عين (فاعل).

وَأَمَّا هَمْزُ الألِفِ الأولى فَإِنَّه كانَ يُؤَدِّي إلى إبْطَالِ المدِّ فِي الألِفِ الزَّائدَةِ، وَإلى أنْ تُبْدَلَ هَمْزَتُهُ سَاكِنَةً، فَتُحَذفُ المنْقَلِبَةُ عَنِ العَيْنِ أَيْضًا، فَيَخْتلُّ البِنَاءُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ زَعَمْتَ أنَّ المجاوِرَ للشَّيءِ يُعْطَى حُكْمَهُ، فَكيفَ صُحِّحتْ[1] فِي (شَقَاوَةٍ) وَ(غَبَاوَةٍ)[2] مَعَ مُجَاوِرتِهَا الطَّرَفَ؟

قِيلَ: الوَاوُ وَاليَاءُ هُنَا لَمْ تَعْتَلّ فِي الفِعْلِ هَذا الاعْتِلالِ، بِخِلافِ (قَائِلٍ) وَ(بَائِعٍ)، فَإِنَّهُمَا عَيْنَانِ وَقَد اعْتَلَّتَا فِي الفِعْلِ هَذا الاعْتِلالِ.

وَاعْلَمْ أنَّ اسْمَ الفَاعِلِ فِي هَذا البَابِ عَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ[3]:

أَحَدُهَا: إبْدَالُ العَيْنِ هَمْزَةً، عَلى مَا ذَكرنَا .

وَالثَّاني: نَقْلُهَا إلى مَا بَعْدَ اللامِ، كقَوْلِهِم: هُو شَاكِ السِّلاحَ[4]، وَ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[5]، وَأَصْلُهُ (شَائكٌ) وَ(هَائرٌ)، فَأُخِّرَتِ العَينُ فَصَارَتْ يَاءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلهَا، فَصَارَ مَنْقُوصًا[1].

وَالثَّاني[2]: حَذْفُ الألِفِ الزَّائدَةِ[3]، قَالُوا: هُوَ شَاكُ السِّلاحَ ، وَ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[4]، وَأَصْلُه (شَوِكٌ) وَ(هَوِرٌ)، ثُمَّ فُعِلَ فيه / مُقْتَضى القِيَاسِ، وَصَارَ الكافُ حَرْفَ الإعْرَابِ[5]، ٣١٤/أ

(١) الأصل: صَحَّحتَ؛ ببناء الفعل للفاعل. ولا وجه له.

(٢) أي لم تقلب همزة فيقال: شقاءة، وغباءة.

(٣) ينظر: شرح الجاربردي ٢٨٦/١.

(٤) الشَّاكي والشَّائكُ: ذو الشَّوكةِ والحدِّ في سلاحه. والشَّوكةُ: السِّلاحُ، وقيل: حِدَّة السلاح. ينظر: اللسان ٤٥٤/١٠ (شوك).

(٥) سورة التوبة، من الآية: ١٠٩.

(١) فوزنه بعد القلب (فَالِع)، وبعد الحذف (فَالٍ). ينظر: البيان ٤٠٦/١، والتبيان ٦٦١/٢.

ويُعرب إعراب المنقوص، فيقال: هذا شاكٍ، ورأيتُ شاكيًا، ومررتُ بشاكٍ. ينظر: شرح المفصل ٧٧/١٠، والمساعد ١٩٣/٤.

وَنَظِيرُهُ: يَوْمٌ رَاحٌ وَطَانٌ، أَيْ: طَيِّنٌ وَرَوِحٌ، كَثِيرُ الرِّيحِ وَالطِّينِ، وَمِثْلُهُ: كَبْشٌ صَافٌ أَيْ: صَوِفٌ[٦]، كَثِيرُ الصُّوفِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكيفَ صَحَّتِ العَيْنُ فِي (مُعَاوِدٍ) وَ(عَاوِرٍ)؟

قِيلَ: لأنَّهَا لَمْ تَعْتَلّ فِي الفِعْلِ؛ لأنَّكَ قُلتَ فيه: عَاوَدَ، وَعَوِرَ.

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا (مَفعُولٌ) فَمَا كانَ مِنَ الوَاوِ ظَهَرتْ فيه الواو..."[٧]. الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا أُعِلَّتْ عَيْنُ الفِعْلِ فِي الثُّلاثي ثُمَّ بُنِي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أُعِلَّتْ أَيْضًا، وَذَلك نَحْو: قَالَ يَقُولُ، فَإنَّ الوَاوَ فِي الماضِي تَحَرَّكتْ وَانْفَتحَ مَا قَبْلها فَقُلبَتْ أَلِفًا، وَفِي المسْتَقبَلِ كانَ حَقُّهَا الضَّمَّ، فَنُقِلتْ ضَمَّتُهَا إلى القَافِ وَبَقِيتْ سَاكنَةً، فَإذَا بُنِي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قُلتَ: يُقَالُ، كانَ أَصْلُ الوَاوِ الفَتْحَ فَنُقِلتْ حَرَكتُهَا إلى القَافِ، وَأُبْدِلتِ الوَاوُ السَّاكنَةُ ألفًا كمَا أُعِلَّتْ فِي الماضِي، فَإذَا بَنَيْتَ مِنْ ذَلك اسْمَ مَفْعُولٍ قُلتَ: مَقُولٌ -بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ سَاكنَةٍ- لا خِلافَ فِي ذَلكَ، وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلى أنَّ ثَمَّ وَاوًا مَحْذُوفةً؛ لأنَّ الأصْلَ (مَقْوُولٌ)، مِثلُ (مَضْرُوبٍ)، فَنُقلتْ

(٢) كذا في الأصل، ولعله يريد ثاني الوجهين اللذين خُرِّج عليهما نحو: (شاك) و(هار)، وإلا فهو الضرب الثالث من الأضرب التي يأتي عليها اسم الفاعل. وتجدر الإشارة إلى أن الضربين الأخيرين ليسا قياسيين، فلا يقال في (قائم): قامٍ. ينظر: الارتشاف ٢٤٦/١، والمساعد ١٩٣/٤.

(٣) أكثر النحويين على أن المحذوف عين الكلمة، وليس ألف فاعل، ينظر: الكتاب ٣٧٨/٤، والأصول ٣٨٢/٣، والخصائص ٤٧٧،٤٩٣/٢، والمنصف ٥٤/٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٤٠٧/٢، والمفصل ص٣٧٨، والممتع ٥١١/٢، والتسهيل ص٣١٤، والارتشاف ٢٤٦/١، والمساعد ١٩٣/٤. وممن ذهب إلى أن المحذوف هو ألف فاعل: المبرد في المقتضب ٣٠٢/١، وذُكر في المساعد ١٩٤/٤ جواز ذلك عند ابن مالك.

(٤) سورة التوبة، من الآية: ١٠٩.

(٥) فيقال: هذا شاكٌ، ورأيتُ شاكًا، ومررتُ بشاكٍ. ينظر: شرح المفصل ٧٧/١٠، والمساعد ١٩٣/٤.

(٦) الأصل: وصف. تصحيف.

(٧) التكملة (فرهود) ص٢٥٥، و(مرجان) ص٥٩٠.

حَرَكَةُ الأولى إلى مَا قَبْلها وَسَكنتْ، فَاجْتَمعَ وَاوَانِ، فَحُذفَتْ إحْدَاهُمَا، وَاخْتَلفُوا فِي المحْذُوفَةِ[1]، [فقال الخليل وسيبويه[2] المحذوفة][3] الزَّائدَة، وَقَالَ أَبُو الحسَن: المحذُوفَةُ الأولى الأصْلَيَّةُ[4].

وَحُجَّةُ الأوَّلينَ مِنْ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أنَّ الغَرَضَ إذَا حَصَلَ بِحَذفِ الزَّائدِ كانَ أَوْلَى مِنْ حَذْفِ الأصْلِ؛ لِضَعْفِ الزَّائِدِ بزِيَادَتِهِ وَسُكونِهِ، فَإنَّ الوَاوَ الزَّائدَةَ هُنَا كالوَاوِ فِي (عَجُوزٍ)، وَقَدْ حَصَلَ الفَرْقُ، فَلا حَاجَةَ إلى حَذْفِ الأصْلِ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّ الميمَ فِي (مَقُولٍ) وَالوَاوَ جَمْيعًا يَدُلاَّنِ عَلى هَذَا البنَاءِ المخْصُوصِ / كبِنَاءِ (مَضْرُوبٍ)، فَإذَا دَعَتِ الحاجَةُ إلى حَذْفِ أَحَدِهِمَا بَقِيَ الآخَرُ دَالاًّ عَلى البِنَاءِ المطْلُوبِ فَارِقًا بَيْن اسْمِ الفَاعِلِ وَالمفْعُولِ، فَلا لَبْسَ إذَن. ٣١٤/ب

وَالوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّ الفَرْقَ بَيْنَ الفَاعِلِ وَالمفْعُولِ حَاصِلٌ قَطْعًا، سَوَاءٌ كانَ المحذُوفُ الأصْليَّ أو الزَّائدَ، وَإنَّمَا يَخْتَلفَانِ فِي التَّقدِيرِ، وَإذَا كانَ الغَرَضُ الفَرْقَ وَقَدْ حَصَلَ بِحَذْفِ الزَّائدِ لَمْ يُلْتفتْ إلى التَّقدِيرِ.

وَالوَجْهُ الرَّابعُ: أنَّ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ تَبْقَى، نَحْو: مَبِيعٍ، وَمَسِيرٍ، وَلَوْ كانَ المحذُوفُ الأصْليَّ لكانَ (مَبُوعًا) وَ(مَسُورًا)؛ لِيَبْقَى الزَّائدُ وَيُحْذفُ الأصْليُّ، فَلمَّا بَقِيتِ اليَاءُ دَلَّ عَلى مُرَاعَاةِ الأصْلِ.

---

(١) ينظر الخلاف في: المنصف ١/٢٨٧-٢٨٨، والمقتضب ١/٢٣٨، والأصول ٣/٢٨٣، والمقتضب من كلام العرب في اسم المفعول ص٩٣-١١٢، ودقائق التصريف ص٢٧٦، والمفصل ص٣٧٨، وأمالي ابن الشجري ١/٣١٤، ٢/١٩١، واللباب ٢/٣٥٩-٣٦١، وشرح المفصل ١٠/٦٦-٦٧، وشرح الملوكي ص٣٥١، والممتع ٢/٤٥٤، وأثر الأخفش في الكوفيين ص٥٦٢، ومنهج الكوفيين في الصرف ١/٣٥٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٣٤٨.

(٣) زيادة يقتضيها السياق. وتنظر مصادر الخلاف المذكورة في ح١.

(٤) وإليه ذهب الكسائي وأبو محمد القاسم الأنباري. ينظر: شرح المفضليات ص٥٤٥، ودقائق التصريف ص٢٧٧.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا اليَاءُ هُنَا مُبْدلةٌ مِنَ الواو[1] الزَّائدَةِ، وَذَلك أَنَّ العَيْنَ نُقِلتْ حَرَكَتُهَا إلى مَا قَبْلهَا فَسَكنَتْ، ثُمَّ حُذِفتْ لالتِقَاء السَّاكنينِ، وَأُبْدِلتِ الوَاوُ يَاءً تَنْبِيهًا عَلى الأصْلِ كمَا فُعِلَ ذَلك فِي (بِيضٍ)[2].

فَالجوابُ: أنَّ بَقَاءَ الأصْلِ أَوْلى مِنْ بَقَاءِ الزَّائدِ مُنَبِّهًا عَلى الأصْلِ؛ إِذْ الأصْلُ أَقْوَى مِنْ دَلِيلِهِ إِذَا أَمْكنَ، وَقَدْ أَمْكنَ. وَأمَّا (بِيضٌ) فَقَدْ قِيلَ: إنَّ ذَلك لازِمٌ فِي الجمْعِ لِثِقَلِ الوَاوِ وَالجمْعِ، وَقِيلَ: إنَّمَا كانَ ذَلك لإِزَالةِ اللَّبْسِ؛ وَذلك أَنَّكَ لو قُلْتَ: بُيُضٌ، ثُمَّ سَكَّنْتَ اليَاءَ لأُبْدِلتْ وَاوًا لسُكونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلِهَا، وَكانَ يَلْتبسُ بِقَولكَ: دَجاجٌ بُيُضٌ[3] إِذَا سَكنَتِ اليَاءُ، وَلَيْسَ كذَلك (مَبِيعٌ).

وَاحْتَجَّ الآخَرُونَ مِنْ أَوْجُهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ الميمَ وَالوَاوَ جَمِيعًا فَارِقَانِ بَيْنَ الفَاعِلِ وَالمفْعُولِ، دَالانِ عَلى هَذا البِنَاءِ المخْصُوصِ، فَحَذْفُ وَاحِدِ الزَّائدَينِ الدَّالينِ كحَذْفِ الآخَرِ، وَمِنَ المعْلُومِ أنَّ الميمَ لا تُحْذَفُ، وَكذَلك الوَاوُ؛ لأنَّهُمَا لَمَّا زِيدَا مَعًا وَجَبَ أَنْ يَبْقَيَا مَعًا؛ لئلا يَبْطُلَ الغَرَضُ مِنْ / زِيَادَتِهِمَا. ٣١٥/أ

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّ السَّاكنينِ إذَا اجْتَمَعَا حُذِفَ الأوَّلُ مِنْهُمَا إذَا كانَ الثَّاني لِمَعْنًى إبْقَاءً للمَعْنَى الذي زِيدَ دَالاً عَليه، وَذَلك نَحْو : قَاضٍ، وَعَصًا ، فَإِنَّكَ تَحْذفُ الأصْليَّ وَتُبْقِي الزَّائدَ[1] لِمَا ذَكرْنَا.

وَالوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّهُمْ حَذَفُوا الأوَّلَ فِي المنْفَصِلِ أَيْضًا، نَحْو قَوْلِهِم: يغزو القَوم، وَيرمي الغَرَض[2]، فَكانَ حَذْفُ الأوَّلِ فِي الكلمَةِ الوَاحدَةِ أَوْلى.

---

(١) الأصل: الياء. سهو.

(٢) وضح الشارح ما فُعل في (بيض) في ص٥٣١-٥٣٢.

(٣) جمع دجاجة بيُوضٍ.

(١) الأصلي هو: الياء في (القاضي) والألف في (العصا)، والزائد هو التنوين فيهما.

وَالوَجْهُ الرَّابِعُ: أنَّ الوَاوَينِ إذَا اجْتمَعَتا فِي المصْدَرِ غُيِّرَ الأوَّلُ منهما، وَبَقِي الزَّائدُ، نَحْو: غَارَتْ عَيْنُهُ غُؤورًا، إلاَّ أنَّ التَّغْيِيرَ هُنَا بالإِبْدَالِ، فَيكونُ التَّغييرُ فِي مَسْأَلتنَا بالحذْفِ.

وَالجوَابُ:

أَمَّا اجْتِمَاعُ الميمِ وَالوَاوِ للفَرْقِ فَصَحِيحٌ، إلاَّ أنَّ الحاجَةَ إذَا دَعَتْ إلى الحذْفِ حُذِفَ الأضْعَفُ، وَبَقِي الآخَرُ دَالاًّ عَلى الفَرْقِ عَلى مَا ذَكَرْنَا.

وَأمَّا حَذْفُ الأصْليِّ وَإبْقَاءُ الزَّائدِ لِدَلالةِ المعْنِى فَغَيرُ مُسَلَّمٍ عَلى الإطْلاقِ، وَإنَّمَا يَكونُ ذَلك فِي مَوْضِعٍ يَكونُ عَلى الأصْليِّ دَليلٌ، وَذَلك نَحْو: قَاضٍ، وَعَصًا، فَالكسْرَةُ تَدَلُّ عَلى اليَاء، وَالفَتْحةُ عَلى الألِفِ، وَالتَّنْوينُ دَليلُ الصَّرفِ، وَلَيْسَ مَعَهُ حَرْفٌ آخَرُ يَدَلُّ عَلى الصَّرفِ، فَلذلك تَعيَّنَ حَذْفُ الأصْليِّ، وَفِي مَسْألتِنَا لا دَليلَ عَلى حَذْفِ الأصْليِّ، وَمَعَ الحرْفِ الزَّائدِ حَرْفٌ آخَرُ وَهْوَ الميمُ يَدُلُّ عَلى غَرَضِ الفَرْقِ، وَبِذَلك يُخَالفُ تَنْوينَ الصَّرْفِ.

وَأمَّا حَذْفُ الوَاوِ مِنْ (هو يغزو القَوم)، فَهوَ مُفَارقٌ لِمَسْألتِنَا، وَذَلكَ أنَّ الوَاوَ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلهَا ضَمَّةٌ، وَاللامُ فِي (القَوْمِ) للتَّعرِيفِ، الأوَّلُ ضَعِيفٌ عَليه دَليلٌ، فَكانَ الحذْفُ أَوْلَى، وَلَيسَ كَذَلك هُنَا.

وَأمَّا التَّغييرُ فِي المصْدَرِ[3] فَمُفَارقٌ لِمَسْألتِنَا، وَذَلك أنَّ الأولى مَضْمُومةٌ قَبْلهَا ضَمَّةٌ، / فَإبْقَاؤهَا يَثْقُلُ جِدًّا، وَحَذْفُهَا يُخِلُّ بالوَزْنِ ، فَكانَ قَلْبُهَا هَمْزَةً مُزيلاً للثِّقَلِ ، وَيَبْقَى مَعَهُ البِنَاءُ، وَإنَّمَا كانَ الهمْزَةُ الأولى لأنَّ الوَاوَ إذَا انْضَمَّتْ ضَمًّا لازِمًا تُهْمَزُ، وَإذَا اتفقت مَعَهَا وَاوٌ أُخْرَى وَجَبَ هَمْزتُهَا، نَحْو جَمْع (وَاصِلٍ) وَتَصْغيرهُ، فَكذَلك هُنَا، بِخِلافِ مَسْألتِنَا، فَإنَّ التَّغييرَ فيهَا بالحذْفِ، وَلا فَرْقَ بَيْنَ حَذْفِ الأصْليِّ وَالزَّائدِ فِي إثْبَاتِ الفَرْقِ.

٣١٥/ب

---

(٢) كتبت (يغزو) في الأصل بحذف الواو، وهي كتابة صوتية. ينظر: الكتاب ١٥٧/٤، والمقتضب ٣٤٥/١، والأصول ٣٧١/٢، وشرح الشافية ٢٢٦/٢.

(٣) يريد نحو: غارت عينه غؤورًا.

وَأَمَّا مَا عَيْنُهُ يَاءٌ مِثلُ (مَبِيعٍ) فَإِنَّ اليَاءَ نُقِلتْ حَرَكَتُهَا إلى مَا قَبْلَهَا فَسَكنَتْ، وَحُذِفَ الزَّائِدُ، وَأُبْدلتِ الضَّمَّةُ قَبْلَهَا كَسْرَةً، وَبَقِيتِ اليَاءُ عَلى سُكُونِهَا، فَقِيلَ: مَبِيعٌ، وَوَزْنُهُ (مَفِعْلٌ)، وَعِنْدَ أَبِي الحسَنِ وَزْنُهُ (مَفِيلٌ)، وَالطَّرِيقُ فِي تَغْيِيرِهِ مَا ذَكَرْنَا.

قَالَ أبو عَلي: "وَقَدْ صَحَّحُوا عَيْنَ مَفْعُولٍ فِيمَا[1] كانَ مِنَ اليَاء..."[2] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: تَصْحِيحُهَا أنْ تَخْرجَ بلَفْظِهَا مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وَلا إِبْدَالٍ، إلاَّ أنَّه فِي اليَاء أكثرُ[3]، وَفِي الوَاوِ أَقَلُّ[4]، وَإِنَّمَا جَاءَ التَّصحيحُ فِي (مَفْعُولٍ) وَلَمْ يَأتِ فِي (فَاعِلٍ)؛ لأنَّ (فَاعِلاً) عَلى زِنَةِ (يَفْعَلُ)، فَلمَّا لَزِمَ التَّغْيِيرُ فِي الفِعْلِ لَزِمَ فِيمَا كانَ عَلى زِنَتِهِ، وَأَمَّا (مَفْعُولٌ) فَلَيْسَ عَلى زِنَةِ الفِعْلِ، ألا تَرَى أنَّ الفِعْلَ مِنْ (باع): يُبَاعُ، وَلَيْسَ (مَبِيع) عَلى زِنَتِهِ، فَلمَّا كانَ كَذَلك بَعُدَ مِنَ الأصْلِ الذي هُو مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، وَمُوجِبُهُ مَوجُودٌ، وَهْو الفَصْلُ، وَقَدْ

قَالُوا: طَعَامٌ مَزْيُوتٌ[1]، يُخَالِطُهُ الزَّيتُ، وَتُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ[2]، وَدَجْنٌ[3] مَغْيومٌ[4]، وفُلانٌ مَعْيونٌ[5]، أي أَصَابَتْهُ عَيْنٌ، وَيُقَالُ مِنْهُ: عِينَ.

---

(١) الأصل: فما.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٥٥، و(مرجان) ص٥٩٠.

(٣) نقل سيبويه تصحيح عين مفعول من الياء عن بعض العرب فقال ٣٤٨/٤: "وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع...". وهي لغة بني تميم كما جاء في: المنصف ٢٨٣/١، والخصائص ٢٦٠/١، ودقائق التصريف ص٢٧٥، وأمالي ابن الشجري ٣٢١/١، وشرح الملوكي ص٣٥٣، والتسهيل ص٣١١.

(٤) منع سيبويه تتميم عين مفعول من الواو فقال ٣٤٩/٤: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة". ومنعه المازني -كما جاء في المنصف ٢٨٣/١- بناء على الأشهر. ونقله غيرهما في أحرف قليلة سيذكر الشارح بعضها في الصفحة التالية. ونقل الرضي في شرح الشافية ١٤٩/٣-١٥٠ إجازة الكسائي له قياسًا. في حين أجازه المبرد في المقتضب ٢٤٠/١ في ضرورة الشعر. وأشار ابن الشجري في أماليه ٣٢٢/١ إلى أن البصريين أجمعين لا يُجيزون التتميم إلا أبا العباس، فإنه جوّزه في الضرورة.

(١) ينظر: المنصف ٢٨٧/١، وأمالي ابن الشجري ١٧٠/١، واللسان ٣٦/٢ (زيت).

(٢) ورد في شعر بعض العرب:

وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

ينظر: المقتضب ٢٣٩/١، والخصائص ٢٦١/١، والمنصف ٢٨٦/١ ودقائق التصريف ص٢٧٥.

فَأَمَّا مَا عَيْنُهُ وَاوٌ فَقَدْ جَاء منه مُصَحَّحًا أَقَلّ مِمَّا جَاء مِنَ اليَاءِ، قَالُوا: ثَوبٌ مَصْوُونٌ، وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ، وَمَرِيضٌ مَعْوُودٌ[٦]، وَإِنَّمَا قَلَّ ذَلك عَنِ اليَاءِ لِمَا فيه مِنْ ثِقَلِ الجمْعِ بَيْنَ الوَاوَينِ مَعَ الضَّمَّةِ، وَلكنَّهُ مَعَ ذَلكَ / قَدْ جَاء فِي المصَادِرِ، يُقَالُ: غَارَت[٧] عَيْنُهُ غُوورًا، بِتَصْحِيحِ الوَاوِ الأُولى، وَالجيِّدُ إِبْدَالُهَا هَمْزَةً فِرَارًا مِنَ الثِّقَلِ الذي ذَكرنَا، وَلَمْ يَهْمِزُوا فِي (مَفْعُولٍ)، فَلَمْ يَقُولُوا: مَصْؤُونٌ؛ لأنَّ نَقْلَ حَرَكَةِ الوَاوِ فِي (مَفْعُولٍ) إلى السَّاكنِ قَبْلهَا وَحَذْفَهَا أَسْهَلُ مِنْ إبْدَالِ الوَاوِ هَمْزَةً؛ لأنَّ بَدَلَ الشَّيءِ قَائمٌ مَقَامَهُ لاسِيَّمَا مَعَ الضَّمَّةِ فِي الهمْزَةِ، وَلَمْ يُمْكنْ ذَلك فِي (غُؤورٍ)؛ إذْ لَيْسَ قَبْلَ الوَاوِ سَاكنٌ تُنْقَلُ الحرَكَةُ إليه. ٣١٦/أ

قَالَ أبو عَلي: "وَكذلكَ اسْمُ الفَاعلِ وَالمفعُولِ مِنْ (أَفْعَلَ) يَعْتلانِ عَلى أَفْعَالِهِمَا..."[٨] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَعْنَى ذَلكَ أنَّ الفعلَ[١] إذَا صَارَ عَلى أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ بالهمْزِ مِثلَ (أَقَامَ) مِنْ (قَامَ يَقُومُ) فَالفَاعِلُ وَالمفْعُولُ مُعْتَلٌّ كاعْتِلالِ نَفْسِ الفِعْلِ، فـ(مُقِيمٌ) مِثْلُ (يُقِيمُ)، وَ(مُقَامٌ) مِثْلُ (يُقَامُ)، وَالعِلَّةُ فيه أنَّ الوَاوَ فِي (يُقْوِمُ) – وَهو الأصْلُ – نُقِلتْ كَسْرَتُهَا إلى القَافِ، فَأُبْدلتْ يَاءً

---

(٣) الدَّجْنُ: ظِلُّ الغيم في اليوم المطير. اللسان ١٤٧/١٣ (دجن).

(٤) ورد في قول علقمة بن عَبَدَة:

يَومُ رَذَاذٍ عَليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

ينظر: ديوانه ص٥٩، والمقتضب ٢٣٩/١، والخصائص ٢٦١/١، المنصف ٢٨٦/١، ودقائق التصريف ص٢٧٦.

(٥) ورد في قول العباس بن مرداس:

وَإِخَالُ أَنَّك سَيِّدٌ مَعْيُونُ

ينظر: ديوانه ص١٠٨، والمقتضب ٢٤٠/١، والخصائص ٢٦١/١، ودقائق التصريف ص٢٧٦.

(٦) وزادوا: مِسْكٌ مَدْوُوفٌ –أي مبلول، أو مخلوط، أو مسحوق–، وقَولٌ مَقْوُول. ينظر: إصلاح المنطق ص٢٢٢، والخصائص ٩٨/١، والمنصف ٢٨٥/١، وأمالي المرزوقي ص٤٩، وأمالي ابن الشجري ٣٢١/١، ١٩٢/٢.

(٧) الأصل: غار.

(٨) التكملة (فرهود) ص٢٥٦، و(مرجان) ص٥٩١.

(١) الأصل: الفصل.

لِسُكونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَفِي (مَقَامٍ) انْفَتحتِ الوَاوُ وَسَكنَ مَا قَبْلَهَا فَنُقِلتْ فَتْحَتُهَا إلى القَافِ، وَأُبْدِلتْ أَلِفًا كمَا كانَ ذَلك فِي الفِعْلِ.

فَأمَّا (يَفْتَعِلُ) مِنَ اليَاءِ وَالوَاوِ فَلفْظُهُمَا فِي الفَاعِلِ وَالمفْعُولِ سَوَاءٌ، وَلكنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتلفٌ، فـ(مُخْتارٌ) وَ(مُجْتَاز)[٢] إذَا كانَ اسْمَ فَاعِلٍ أَصْلُهُ (مُخْتَيِرٌ) وَ(مُجْتَوِزٌ)، فَقَدْ تَحَرَّكتِ اليَاءُ وَالوَاوُ وَانْفَتحَ مَا قَبْلهُمَا، وَكذَلك إذَا كانَا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٣]، فَأُبْدِلَتَا أَلِفينِ، فَالاخْتِلافُ فِي حَرَكةِ اليَاءِ وَالوَاوِ، وَلكنَّ عِلَّةَ الإبْدَالِ وَاحدَةٌ، فَلذلك اشْتَرَكا فِي اللَّفْظِ، وَقَالَ العَبْدِيُّ: "هَذَا مِنْ قَبِيلِ المشْتَرَكِ كلَفْظَةِ (العَيْنِ)"[٤]. وَلَيْسَ الأمْرُ كمَا قَالَ؛ لأنَّ المشْتَرَكَ لا يُوجِبُ الاشْتِرَاكَ فيه عِلَّةٌ، وَهَهُنَا قَدْ أَوْجَبَتْهُ عِلَّةٌ، فَلا اشْتِرَاكَ إلا فِي صُورَةِ اللَّفظِ دُونَ العِلَّةِ الموجِبَةِ.

فَأمَّا / (اسْتَفْعَلَ) فَيَنْفَصلُ فِي الاسْمِ الفَاعِلُ مِنَ المفْعُولِ، نَحْو: اسْتَقَامَ، فَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ (مُسْتَقِيمٌ)، وَالمفْعُولُ (مُستَقَامٌ فِيه)، وَذَلك مَبْنِيٌّ عَلى الفِعْلِ أَيْضًا؛ لأنَّ الوَاوَ فِي الفِعْلِ تَنْقلبُ إلى اليَاءِ، نَحْو: اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، فَكذَلك فِي الفَاعِلِ، وَالعِلَّةُ فِيه العِلَّةُ فِي (أَقَامَ يُقِيمُ)، وَكذَلك المفْعُولُ كقَولِكَ: مَكانٌ مُستَقامٌ فِيهِ، فَهْو كقَولِكَ: يُسْتَقَامُ فِيهِ. ٣١٦/ب

أَمَّا (انْفَعَلَ) نَحْو: انْقَادَ؛ فَالفَاعِلُ وَالمفْعُولُ فيه بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، كقَولِكَ: جَمَلٌ مُنْقَادٌ، وَمَكانٌ مُنْقَادٌ فِيهِ، حُكْمُهُ حُكْمُ (مُخْتَارٍ)؛ لأنَّ العِلَّةَ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ.

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا اسْمُ الفَاعِلِ مِنْ (عَاوَرَ) فـ(مُعَاوِرٌ)..."[١] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا صَحَّتْ عَيْنُ الفِعْلِ فِي الماضِي صَحَّتْ فِي المضَارِعِ وَاسْمِ الفَاعِلِ؛ لأنَّ الأصْلَ فِي هَذا البَابِ الفِعْلُ الماضِي؛ إذْ كانَ النَّقْلُ فيه بِتَحرُّكِ العَيْنِ وَالفَاءِ مُفْرِطًا، وَالمضَارِعُ

(٢) الأصل: ومختار. والتصويب من اللباب ٢/٣٩٦، ويقويه قوله فيما بعد (ومُجتوز).

(٣) أصله إذا كان اسم مفعول: (مُخْتَيَرٌ) وَ(مُجْتَوَزٌ).

(٤) قال ابن فارس موضّحًا معنى المشترك: "وتُسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو: عين الماء، وعين المال، وعين السحاب". الصاحبي ص١١٤.

(١) التكملة وفيها: "فأما اسم الفاعل من (عَوِرَ) فـ(عاور)" (فرهود) ص٢٥٦، و(مرجان) ص٥٩١.

مَحْمُولٌ عليه، وَلَيْسَ بِفَرْعٍ لَهُ، وَلكنَّ اسْمَ الفَاعِلِ فَرْعٌ عَليه، وَالفُرُوعُ أَحْسَنُ أَحْوالِهَا أنْ يُحْذَى بِهَا حَذْوَ الأصُولِ، فَإذَا صَحَّتِ الوَاوُ فِي الأصْلِ الذي هُو الماضِي فَصِحَّتُهَا فِي اسْمِ الفَاعِلِ أولى؛ إذْ كانَ النَّقْلُ فيه أَقَلَّ، وَإنَّمَا صَحَّ فِي الماضِي لأنَّه فِي تَقْديرِ مَا يَصِحُّ؛ إذْ الأصْلُ (اعْوَرَّ)، وَكذَلكَ (صَيِدَ البَعِيرُ) صَحَّ فِي الماضِي، وَالمضَارِعِ، وَاسْمِ الفَاعِلِ، فقِيلَ: عَاوِرٌ[2]، وَصَايِدٌ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ تُهْمَزْ العَيْنُ هُنَا كمَا هُمِزَتْ فِي (قَائِلٍ) وَ(بَائِعٍ)، وَإذَا عَدَّيتَ هَذا الفِعْلِ صَحَّحْتَ عَيْنُهُ أَيْضًا فَقُلتَ: أَعْوَرَ الله عَيْنَهُ، وَالله مُعْوِرٌ عَيْنَهُ؛ للأصْلِ الذي ذَكَرْنَا.

قَالَ أبو عَلي:"وَمَا كانَ عَلى (مَفْعَلٍ) وَ(مَفْعِلٍ) مِنَ الأسْمَاءِ فإنَّه يَعْتَلُّ بِمَجيئه عَلى وَزنِ الفِعْلِ، وَفَصْلُ المِيمِ مِنْ أَمثلةِ الفِعْلِ..."[3] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: أَصْلُ هَذا الفَصْلِ / أنَّ كُلَّ مِثَالٍ يَخْتصُّ بالاسْمِ يَجْرِي مَجْرَى حَرْفِ العِلَّةِ عَلى مُقْتَضى القِياسِ فِي الإعْلالِ، وَكُلُّ مِثَالٍ كانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ أُعِلَّ فِي الفِعْلِ وَصُحِّحَ فِي الاسْمِ؛ لِيَظْهرَ الفَرْقُ بَيْنهُمَا، فَمِنْ ذَلكَ: مَقَالٌ، وَمَعَاشٌ، وَمَعَادٌ، أُعِلَّتْ فيه العَيْنُ بِأنْ أُلقِيتْ حَرَكةُ العَيْنِ عَلى القَافِ، فَانْفَتحَتِ القَافُ، وَأُبْدِلَ مِنَ الوَاوِ أَلِفٌ، كمَا كانَ ذَلكَ فِي الفِعْلِ، نَحْو: يَخَافُ، وَيَهَابُ، وَالميمُ فِي (مَقَالٍ) وبَابِهِ يَفْصِلُ الاسْمَ مِنَ الفِعْلِ؛ إذْ كانَتْ مِنَ زَوَائدِ الأسْمَاءِ دُونَ الأفْعَالِ، فَإنْ بَنيتَ مِنَ القَولِ مِثَالاً عَلى (يَفْعُلُ) نَحْو: يَقُولُ، صَحَّحتَ الوَاوَ فِي الاسْمِ، وَأَعْلَلتَهُ فِي الفِعْلِ؛ لأنَّ اليَاءَ مِنْ زَوَائدِ الأفْعَالِ، فَلَمْ يَكنْ بُدٌّ مِنِ الفَصْلِ بَيْنهُمَا، وَتَصْحِيحُهَا فِي الاسْمِ فَاصِلٌ، وَهْوَ أَوْلَى مِنْ تَصْحِيحِهَا فِي الفِعْلِ وَإعْلالِهَا فِي الاسْمِ؛ لأنَّ ثِقَلَ الفِعلِ[1] يُفَرُّ مِنْه إلى التَّغْييرِ لِيَخِفَّ، وَلَيْسَ كذَلك الاسْمُ[2].

٣١٧/أ

---

(٢) الأصل: عَاوَرَ . ضُبِط على أنه فعل.

(٣) التكملة وفيها: "...لمجيئه...الميم له من أمثلة..." (فرهود) ص٢٥٦، و(مرجان) ص٥٩١.

(١) الأصل: الاسم. سهو.

(٢) جاء في الكتاب ٢٠/١: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأُولَى وهي أشدُّ تَمكُّنًا، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوينٌ وَلَحِقَهَا الجزمُ والسكونُ".

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ صَحَّحُوا: (مَزْيَدًا)، وَ(مَرْيَم)، وَ(مَدْيَن)، وَ(الفُكاهَةُ[٣] مَقْوَدَةٌ إلى الأذَى)[٤]، مَعَ أنَّ الميمَ تَفْصِلُ بَيْنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ.

قِيلَ: تَصْحيحُ هَذه الأسْماءِ لِمَعْنًى عَارِضٍ، وَذَلك أنَّ (مَدْيَن) وَبَابَهُ أَعْلامٌ، وَالأعْلامُ يَكثُرُ فيهَا التَّغييرُ، وَقَدْ ذَكرنَا ذَلك فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذا الكتَابِ[٥]، وَمِنْ ذَلكَ: (مَوْأَلَةُ)[٦] اسْمُ رَجُلٍ، فَكانَ القِياسُ (مَوْئِلَة) -بِكَسْرِ الهمْزَةِ-، مْثلُ: مَوْعِدَةٍ، وَقَدْ جَاء فِي المصَادِرِ مُصَحَّحًا نَحْو: مَقْوَدَةٍ[٧]، وَمَثْوَبَةٍ[٨]؛ تَنْبِيهًا عَلى الأصْلِ، فَتَصْحِيحُهُ فِي الأعْلامِ أَحْرَى، وَيُقَوِّي ذَلك أنَّكَ لَوْ أَعْلَلْتَ هَذه الأعْلامَ لَمْ يَكنْ بَيْنهَا وَبَيْنَ النَّكرَاتِ مِنَ المصَادِرِ وَغَيْرِهَا فَرَقٌ لِخُرُوجِهَا مُصَحَّحَةً بِفَصْلِ العَلَمِ مَن غَيْره ، وَمَجِيء المصْدَرِ مُصَحَّحًا مُنَبِّهٌ[٩]

عَلى الأصْلِ كمَا فِي (القَوَدِ) وَ(الحوَكَةِ).

فَإِنْ بَنَيتَ مِنَ المعْتَلِّ العَينِ اسْمًا عَلى مِثَالٍ لا يَكونُ فِي الفِعْلِ أَجْرَيتَهُ / عَلى حُكْمِ الإعْلالِ، كمَا لَو بَنَيتَ مِنْ (البَيعِ) مِثْل: تِحْلِئٍ[١]، فَإنَّك تَقُولُ فيه: تِبِيعٌ[٢]، وَأَصْلُهُ (تِبْيِعٌ) -بِسُكونِ البَاءِ وَكسْرِ اليَاء- ثُمَّ تُنْقلُ حَرَكةُ اليَاءِ إلى البَاءِ فِرَارًا مِنَ الحرَكةِ عَلَيها، وَتَبْقى سَاكنَةً، فَإِنْ بَنَيت مِثلَ ذَلك مِنَ (القَولِ) قُلْتَ: تِقِيلٌ، وَأَصْلُهُ (تِقْوِلٌ)، ثُمَّ نَقلت كسْرَةُ الوَاوِ إلى القَافِ ٣١٧/ب

(٣) الأصل: الفاهة. تحريف.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٥٠/٤، والمقتضب ٢٤٦/١، والأصول ٢٨٥/٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل ص٢٢٢، والخصائص ٣٢٩/٣، والمبهج ص٥٩، والمنصف ٢٩٥/١، ودقائق التصريف ص٢٨٢.

(٥) ينظر: شرح الإيضاح ١١٦٣/٣، وشرح التكملة (القسم الأول) ص٢٧٠-٢٧١، و(القسم الثاني) ص٣٨٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٣/٤، والأصول ١٤٧/٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل ص٢٢٢، وسر الصناعة ١٥٤/١.

(٧) في قول العرب: "الفُكاهةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى".

(٨) في قوله تعالى: ﴿لَمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾ [سورة البقرة، من الآية: ١٠٣] في قراءة قتادة وابن بُرَيْدَة وأبي السَّمَّال. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٦، والمحتسب ١٠٣/١.

(٩) الأصل: منبهه.

(١) التِّحْلِئُ: القِشْرةُ التي يَقْشِرها الدَّباغُ مِمَّا يَلِي اللحْمَ. أو القِشْر الذي فيه الشَّعْر فوق الجلد. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص١٠٠، وأبنية كتاب سيبويه ص٢١٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٣/٤، والمنصف ٣٢١/١.

فَسَكَنَتْ وانْكسَرَ مَا قَبْلهَا، فَأُبْدلتْ يَاءً فَصَارتْ: تِقِيلاً -بِكسْرِ القَافِ وَسُكونِ اليَاءِ-، وَإِنَّمَا أَعْللتَ لِوُجودِ المقْتَضِي للإعْلالِ، وَأَنَّ الفِعْلَ لا يُبْنَى عَلى مِثلِ ذَلك حَتَّى يُصَحَّحَ فِي الاسْمِ وَيُعَلَّ فِي الفِعْلِ، هَذا لا خلاف فيه[٣]. فَإِنْ بَنَيتَ مِنَ (القَولِ) مِثلَ (تُرْتُبٍ)، قُلتَ فيه: تُقُولٌ، وَأَصْلُهُ (تُقْوُلٌ) -بِضَمِّ الوَاوِ وَسُكونِ القَافِ- ثُمَّ نُقلتْ ضَمَّةُ الوَاوِ إلى القَافِ، وَبَقيتْ سَاكنَةً، هَذا عِنْدَ الجمِيعِ. فَإِنْ بَنَيتَ مِثلَ (تُرْتُبٍ) مِنَ (البَيْعِ) قُلتَ عَلى مَذْهبِ سِيبوَيه: تُبِيعٌ[٤]، وَأصْلُهُ (تُبْيُعٌ)، فَنَقلتَ ضَمَّةَ اليَاء إلى البَاءِ، وَبَقِيتِ اليَاءُ سَاكنَةً بَعْدَ الضَّمَّةِ، وَقِياسُهَا أنْ تُبْدَلَ وَاوًا كمَا أُبْدِلتْ فِي (مُوقِنٍ) وَ(مُوسِرٍ)، وَلكنْ عَارَضَ هَذا القَياسَ قَياسٌ أَرْجحُ منه، وَهْوَ أنْ تُبْدَلَ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةٌ فَتَبْقَى اليَاءُ بِحَالِهَا، وَهْوَ أَخَفُّ وَأَقَلُّ تَغْيِيرًا، وَيَشْهدُ لَه قَولُهُم فِي جَمْعْ (أَبْيَض): بِيضٌ، وَقِياسُهُ (بُوضٌ)، مِثلُ (سُودٍ) وَ(حُمْرٍ)، وَلكنَّ كسْرَةَ البَاءِ لتَقرَّ اليَاءُ عَلى لَفْظهَا أَخَفُّ وَأَقْيسُ، وَلَيسَ كذلك (مُوقنٌ)؛ إذْ لا سَبيلَ إلى كَسْرِ الميمِ إذْ كانَتْ دَالةً عَلى اسْمِ الفَاعِلِ، وَأمَّا أبو الحسَنِ فَيقُولُ: [بُوضٌ][١]، فَتبقَى الوَاوُ سَاكنَةً كمَا هُو القِياسُ فِي (مُوقِنٍ)، وَقَالَ: أَنا غَيَّرتُ فِي (بِيضٍ) إذَا كانَ جَمْعًا، وَالجمْعُ أَثْقَلُ مِنَ الوَاحدِ، وَهَذا فَصْلٌ يَأْتِي فِي الكلامِ، وَيَدُلُّ عَلى صِحَّةِ قَولِ سِيبوَيه أنَّ الوَاحِدَ (أَبْيضُ)، فلمَّا احْتَاجَ إلى التَّغْييرِ فِي الجمْعِ كَسَرَ البَاءَ وَأَقَرَّ اليَاءَ عَلى لَفْظِهَا / وَأمَّا (سُودٌ) فَخرَجَ عَلى لَفْظِهِ مِنْ غَيرِ تَغْييرٍ. ٣١٨/أ

وَمِمَّا جَاء عَلى الفِعْلِ مِنْ ذَواتِ اليَاءِ (أَبْيَنَ) -اسمُ بَلَدٍ-[٢] بِفتحِ الهمْزَةِ، وَمْنهُم مَنْ يَكْسِرُهَا، فَلو جَمَعتَ هَذا البِنَاء لَقُلتَ: بِينٌ، عِنْدَ الجمَيعِ.

---

(٣) الأصل: لا ختلاف فيه.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٥٣/٤، وتقول على مذهب أبي الحسن: تُبُوعٌ. ينظر: التكملة ص٢٥٦، والمفصل ص٣٧٩، وشرح المفصل ٨١/١٠.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

ينظر: المقتضب ٢٣٩/١، والعضديات ص٩٠، والمفصل ص٣٧٩.

(٢) باليمن، يقال: عَدَنُ أَبْيَنَ، وَعَدَنُ إِبْيَنَ. قال ياقوت: "وذكره سيبويه في الأمثلة بكسر الهمزة، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح". ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٤٦، ومعجم البلدان ٨٦/١.

قَالَ أبو عَلي:"وَقَالُوا فِي التَّعجُّبِ: مَا أَقْوَلَهُ وَأَبيعَهُ..."[٣] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: كانَ القِياسُ فِي فِعْلِ التَّعجُبِ أَنْ يُعَلَّ؛ لأنَّه فِعْلٌ[٤]، فَقَولك: مَا أَقَولَ زَيْدًا، هُو (أَفْعَل) مِثل (أَقَامَ)، وَكذَلك (مَا أَسْيَرَهُ)، إلا أنَّ فِعْلَ التَّعجبِ بَعُدَ مِنْ حُكمِ الأفْعَالِ، وَقَرُبَ مِنْ حُكمِ الأسْمَاءِ، وَبَيانُهُ أنَّ فِعْلَ التَّعجبِ لا يَظْهرُ ضَمِيرُهُ كمَا لا يَظْهرُ ضَمْيرُ الأسْمَاء، وَلا يَكونُ منه اسْمُ فَاعِلٍ وَلا مُضَارِعٍ، وَأنَّه يَلزَمُ طَرِيقَةً وَاحدَةً، فَجَرى لذَلك مَجْرَى الأسْمَاء، وَكمَا تَصِحُّ العَينُ فِي الاسْمِ نَحْو: أَبْيضَ، وَأَسْودَ، كذَلك تَصِحُّ هَهُنَا.

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ جَاءَ منه فِعْلُ الأمْرِ، وَهَذا تَصَرُّفٌ!

قِيلَ: لَيْسَ قَولُك: (أَكْرِمْ بِزَيدٍ) أَمْرًا، وَقَدْ اسْتَوفيتُ ذَلك فِي بَابِ التَّعجبِ[١]، وَإنَّمَا هُو لَفْظٌ مَحْمولٌ عَلى (مَا أَفْعَلَهُ)، فَلذلك صَحَّ فَيه مَا صَحَّ فِي ([ما][٢] أَفْعَلَهُ)، وَيُقَوِّي ذَلك أنَّ قَولَك: هُو أَفْعَلُ مِنْكَ فِي مَعْنَى فِعْلِ التَّعجبِ؛ لِدَلالتِهِ عَلى الزِّيادَةِ المبْهَمةِ المقْدَارِ، كمَا يَدُلُّ (أفعل)[٣] عَلى ذَلك، وَهَذا وَجْهٌ قَوِيٌّ فِي شَبَهِ فِعْلِ التَّعَجبِ بالاسْمِ، وَعَلى هَذا بَنوا تَصْغِيرَ فِعْلِ التَّعجبِ، حَيثُ قَالوا: مَا أُحَيْسِنَهُ، وَلَيْسَ التَّصغيرُ مِنْ أحْكامِ الأفْعَالِ، وَلكنْ صَغَّرُوهُ لِشَبهِهِ بالأسْمَاءِ، وَهَذا هُو الوَجْهُ الظَّاهِرُ عِنْدَهُم، وَقَدْ قَالَ قَومٌ: صُغِّرَ هَذا الفِعْلُ عِوَضًا مِنْ تَصْغيرِ (مَا) التي هي فَاعِلُ (أَحْسَنَ) فِي المعْنَى، وَقَالَ آخَرُونَ: صُغِّرَ عِوَضًا مِنْ تَصْغير فَاعِله

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٥٦، وفي (مرجان) ص٥٩٣: "وقال في التعجب...".

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون والكسائي، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم. ينظر الخلاف في: أسرار العربية ص١١٣، والإنصاف ١٢٦/١ (المسألة الخامسة عشرة)، والتبيين ص٢٨٥، وتوجيه اللمع ص٣٨٢، وشرح المفصل ١٤٣/٧، وشرح الكافية ٢٣٠/٤، وتوضيح المقاصد ٨٩٢/٢، وائتلاف النصرة ص١١٨.

(١) شرحه للإيضاح ٤٨٠/٢-٤٨٧.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الأصل: فعل. والصواب ما أثبت.

وَهْوَ الضَّميرُ، وَقَالَ آخَرُونَ: صُغِّرَ لدَلالتِهِ عَلى المصْدَرِ الذي لا / يُسْتعمَلُ هُنَا، وَكُلُّ ذَلك ٣١٨/ب لِشِدَّةِ اتِّصَالِ الفِعْلِ بِهَذه الأشْيَاء وَمُجَاورَته لَهَا(٤).

وَنَظِيرُ حَمْلهم فِعْلَ التَّعجبِ عَلى حُكمِ الأسْمَاءِ حَمْلهم (يَذَرُ) فِي حَذْفِ الوَاوِ عَلى (يَدَعُ) فِي الحذْفِ، فَعِلَّةُ الحذْفِ مَوجُودةٌ فِي (يَدَعُ)، وَغَيْر مَوجُودةٍ فِي (يَذَرُ)، وَلكنْ لَمَّا كانَ فِي مَعْنَاه حُمِلَ عَليهِ(٥).

قَالَ أبو عَلي: "وَقَالُوا: عِيَانٌ وَأَعْيِنَةٌ، وَخِوَانٌ وَأَخْوِنَةٌ..."(٦) الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: غَرَضُهُ مِنْ هَذا الفَصْلِ أنْ يُبَيِّنَ صِحَّةَ العَينِ فِي الاسْمِ الذي يُشَارِكُ الفِعْلَ فِي أَصْلِ البِنَاء، وَذَلك أنَّ (عِيَانًا) يُجْمَعُ عَلى (أَفْعِلةٍ)، وَتَاءُ التَّأنيثِ فِي حُكْمِ المنْفَصِلِ فَتَبْقَى (أَعْيِن)، فَلو أُعِلَّ لكانَ مِثل (أَينع)، فَلمَّا كانَ البِنَاءُ مُشْتَرَكًا صُحِّحَ الاسْمُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكرُه، وَالدَّليلُ عَلى أنَّ تَاءَ التَّأنيثِ فِي حُكمِ المنْفَصِلِ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِع، مِنْها: بَابُ مَا لا يَنْصَرفُ(١)، وَمِنْهَا العَدَدُ(٢)، وَمِنْهَا مَا ذَكرنَاهُ فِي بَابِ المذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ(٣)، فَعِندَ ذَلك يُصَحَّحُ فِي الاسْمِ لِيَنْفَصِلَ عَنْ الفِعْلِ، وَتَصْحِيحُهَا أنَّهَا(٤) خَرَجَتْ مَكْسُورَةً سَاكنًا مَا قَبْلُها، وَكذلك الوَاوُ [فِي](٥) (خِوَانٍ وَأَخْوِنَةٍ)، وَمَنْ ذَلك قَولُك فِي جَمْعِ (دَارٍ): أَدْوُرٌ، وَفِي (ثَوبٍ): أَثْوُبٌ، صَحَّحُوا فيه الوَاوَ، وَلَوْ كانَ ذَلك فِي الفِعْلِ لأُعِلَّ، نَحْو: أَقُومُ، وَأَقُولُ، فَلمَّا وَقَعَ الاشْتِرَاكُ فَرَّقُوا، مِنْهُم مَنْ يَهْمِزُ فِرَارًا مِنَ الوَاوِ المضْمُومَةِ.

---

(٤) ينظر وجه تصغير فعل التعجب عند البصريين في: الإنصاف ١/١٣٨-١٤٢، والتبيين ص٢٩٠.

(٥) تنظر: ص٤٨٤ ح٦.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢٥٧، و(مرجان) ص٥٩٣.

(١) أشار إلى ذلك في شرحه للإيضاح ٤/١٥٦٦، وفصَّله في كتابه المتبع في شرح اللمع ٢/٥٧١.

(٢) لم يذكره في شرحه للإيضاح (باب العدد)، ولا في غيره من كتبه.

(٣) شرح التكملة (القسم الأول ص٤٥٢).

(٤) في الأصل: انما.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

[باب تتم فيه الأسماء لسكون ما قبل حرف العلة أو بعده أو لأن السكون اكتنفه]

قَالَ أبو عَلي: "بَابٌ تَتِمُّ فيه الأسْمَاءُ لسُكونِ مَا قبلَ حَرْفِ العِلَّة أَوْ بَعْده أَوْ لأنَّ السُّكونَ اكتَنَفَهُ..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: حَرفُ العِلَّةِ يُرَادُ به [عين][2] الكلمَةِ، وَيَجِيءُ عَلى ثلاثةِ أَضْربٍ:

أَحَدُهَا: أنْ يَكونَ قَبْله حَرْفٌ سَاكنٌ فَقَط.

وَالثَّاني: أنْ يَكونَ السَّاكنُ بَعْده.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٥٨، وفي (مرجان) ص٥٩٤: "باب ما يتم فيه الاسم...".

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

وَالثَّالثُ: أنْ يَقَعَ بَيْن / سَاكنين. ٣١٩/أ

فَالأوَّلُ مثل: حُوَّلٍ[٣]، ووَزنُهُ (فُعَّلٌ)، فَالوَاوُ الثَّانيةُ عَيْنُ الكلمَةِ، وَالوَاوُ قَبْلها زَائدَةٌ، وَلَمْ يَجُزْ قَلْبُ الوَاوِ الثَّانيةِ ألفًا لثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أَحدُهَا: أنَّ حَرَفَ العِلَّةِ إنَّمَا يُقْلَبُ ألفًا إذَا تَحرَّكَ وَانْفتحَ مَا قبله؛ كَراهيَةَ اجْتمَاعِ الأمثَالِ، عَلى مَا ذكرنَا فِي مَوضِعِه[٤]، وَمَا قَبلَ المتحرِّكِ سَاكنٌ فَلَم تَجْتمعْ الأمثَالُ المستَثْقلةُ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّك لو قَلَبْتَهَا ألفًا اجْتمَعَ سَاكنانِ؛ الوَاوُ وَالألفُ، وَحَذفُ أحَدِهمَا أو تَحريكُ السَّاكنِ يُخِلُّ بِنيةَ الكلمَة، وهو (فُعَّلٌ).

الثَّالثُ: أنَّك لَوْ نَقَلتَ حَرَكةَ الوَاوِ إلى السَّاكنِ قَبْلها لَحُذفتْ، فَكنتَ تَقُولُ: حُولٌ، بوَاوٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذا يُبْطلُ البنَاءَ أَيْضًا، وَيُؤكِّدُ ذَلك أنَّ نَقْلَ الحرَكةِ يَكونُ إلى الحرفِ الصَّحيحِ؛ لِتَحصُلَ الخفَّةُ، فَأمَّا إلى الحرْفِ المعْتلِّ فَلا يُفيدُ خِفَّةً.

وَأمَّا الضَّربُ الثَّاني: وَهْو وُقوعُ السَّاكنِ بَعْد العَيْن فنَحْو: بَيُوعٍ، وَاليَاءُ هُنَا تَحرَّكتْ وَانفتحَ مَا قَبْلها، فَلو أُبْدلتْ أَلِفًا عَلى مَا هُو القِياسُ لاجْتمعَ سَاكنَانِ؛ الألفُ[١] وَالوَاوُ الزَّائدَةُ بَعْدها، فإمَّا أنْ تُحْذفَ أَو تُحرَّكَ، وكلاهُمَا يُبْطلُ البنَاءَ.

وَأمَّا الضَّربُ الثَّالثُ فنَحْو: تَقْوَالٍ، وَتَسْيارٍ، فَالوَاوُ وَاليَاء بَيْن سَاكنينِ، فَإبْدَالُهَا ألفًا لَمْ يُوجدْ شَرْطُهُ؛ لأنَّ شَرْطَهُ انْفتَاحُ مَا قَبْله، وَلأنَّك لو أَبْدلتَهَا ألفًا لَجمعتَ بَيْن ثَلاثَةِ سَوَاكنَ، وَهَذا فِي غَاية الاسْتِحَالةِ، وَإنْ حُركَتْ أو حُذِفتْ اخْتَلَّ البِناءُ.

فَأمَّا (مَعَايشُ) فَالأصْلُ فيها التَّصْحيحُ، وَذَلك أنَّهَا أَصْلٌ مِنْ (عَاشَ يَعِيشُ)، وَالوَاحدَةُ (مَعِيشَةٌ)، بكسْرِ اليَاءِ أو بِضَمِّهَا عَلى اخْتلافِ المذْهَبينِ[٢]، وَالجيدُ تَقْديرُ الكسْرِ؛ لأنَّها لو ٣١٩/ب

(٣) جمع (حَائلٍ)، يقال: رجُل حائل اللون إذا كان أسود متغيّرًا. ينظر: اللسان ١١/١٨٨ (حول).

(٤) ص٤٣٥.

(١) الأصل: والألف.

كانَتْ مَضْمُومَةً لَنُقلتِ الضَّمَّةُ إلى العَيْنِ، وَقُلبتْ الياء واوًا[3]، فَصَارتْ / (مَعُوشةً)، وَإذَا كانَتْ مَكسُورَةً لَمْ يَكنْ فِيهَا أكثرُ مِنِ النَّقْلِ.

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالُوا: مَضُوفَةٌ[4] فِي (مَضِيفَةٍ)!

قِيلَ: هُو شَاذٌّ لا يُقَاسُ عَليه[5].

فَإنْ قِيلَ: فَنَظيرُه مِنِ الصَّحيحِ مَضْمومٌ، نَحْو: مَكْرُمَةٍ.

قِيلَ: وَفِي الصَّحيحِ مَا هو مَكسُورٌ، نَحْو: مَظلِمَةٍ، وَمَنْقِبةٍ، وَأَمَّا المعْتَلُّ اللامِ فَمَكسُورٌ نَحْو: مَحْنِيَةٍ، وَمَقْلِيَةٍ[1]، وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلك صَحَّتِ اليَاء[2] فِي الجمْعِ؛ لأنَّهَا حَرفٌ أَصْلي يَقْبلُ الحرَكةَ، وَأَصْلُه التَّحرُّكُ، فَصَحَّ فِي الجمْعِ بِخَلافِ اليَاءِ فِي (صَحِيفةٍ) وَ(سَفِينَةٍ)، فَإنَّهَا زَائدَةٌ لا تَسْتحقُّ الحرَكةَ بِحَالٍ، فهي كالألِفِ فِي (رِسَالَةٍ)، فَلَمَّا جَاءتْ فِي الجمْعِ وَلَمْ يَكنْ بُدٌّ مِنْ تَحْريكهَا حُوِّلتْ إلى الهمْزَةِ لئلا تَبْقَى صُورَةُ اليَاءِ التي لا تَسْتحقُ الحرَكةَ مُتَحرَّكةً، كمَا أُبْدلتِ الألفُ فِي (رِسَالَةٍ) هَمْزَةً، فَقَالُوا: رَسَائل.

---

(٢) جاء في الكتاب ٣٤٩/٤: "فَمَعيشَةٌ يصلح أن تكون (مَفْعُلةً) و(مَفْعِلةً)". وينظر: المقتضب ٢٣٩/١، والعضديات ص٩٠، والمنصف ٢٩٦/١، وشرح المفصل ٦٧/١٠.

والأخفش يقول: إنها (مَفْعِلَة) لا غير، ولو كانت (مَفْعُلَة) لكانت (مَعُوشةً). ينظر: العضديات ص٩٠، وشرح التعريف ص١٥٦، وشرح الشافية ١٣٤/٣.

(٣) الأصل: الواو ياء. سهو.

(٤) ورد في قول أبي جندب بن مرة الهذلي:

وَكُنْتُ إذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

ينظر: إصلاح المنطق ص٢٤١، وشرح أشعار الهذليين ٣٥٨/١، وغريب الحديث لابن قتيبة ١١٣/٢، والمنصف ٣٠١/١، والمفصل ص٣٧٩، وشرح المفصل ٨١/١٠، والممتع ٤٧٠/٢، والخزانة ٤١٧/٧.

(٥) هو عند سيبويه شاذٌّ في القياس والاستعمال، وقياس عند الأخفش؛ لأن (مَضُوفة): (مَفْعُلة) من ضفت الرجل إذا نزلت به؛ لأن معناها ما ينزل بالإنسان ويضيفه من نوائب الدهر. ينظر: المنصف ٣٠١/١، وشرح المفصل ٨٢/١٠، وشرح الشافية ١٣٤/٣.

(١) قَليتُه قِلًى وقَلاءً ومَقْلِيَةً: أبغضته وكرهتُه غاية الكراهية فتركتُه. اللسان ١٩٨/١٥ (قلا).

(٢) الأصل: التاء.

فَأَمَّا قِرَاءةُ نَافِعٍ[3] ﴿مَعَائِشَ﴾[4] بالهمْزِ فَقَدْ قَالُوا: لَحْنٌ[5]؛ لِمَا ذَكرنَا، وَقَالَ بَعْضُهم: له وُجَيْهٌ مِنَ القِياسِ، وَذَلك أنَّ اليَاءَ لَمَّا سَكنتْ فِي الوَاحِدِ أَشْبهتِ الزَّائدة فِي (صَحِيفَةٍ)[6]، وَالشَّبه اللفْظِي قَدْ يُلحِقُ [المشبَّه][7] بالمشبَّه به، وَهَذا حُكْمُ الوَاوِ كقَولِكَ فِي[مَقَامة][1]: مَقَاوِمُ، وَفِي (مُصِيبةٍ): مَصَاوِبُ، فمَن[2] هَمَزَ (مَصَائِبَ) فَهو عَلى التَّشْبيهِ بالزَّائِدِ[3].

قَالَ أبو عَلي: "فَأمَّا (الإقَامَةُ) وَ(الاسْتقَامَةُ) فَلأنَّه جَارٍ عَلى فِعْله فَأُعِلَّ لذَلكَ..."[4] الفَصْلُ.

---

(٣) أبو رُوَيْم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيم المدني، أحد القراء السبعة، كان إمام الناس في القراءة بالمدينة، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة، أصله من أصبهان، كان صبيح الوجه، حسن الخُلق فيه دعابة، ولد في حدود سنة سبعين، وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومئة على الصحيح. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٦٨/٥، ومعرفة القراء الكبار ١٠٧/١، وغاية النهاية ٣٣٠/٢، والنشر ١١٢/١.

(٤) سورة الأعراف، من الآية: ١٠. قرأ نافع في رواية خارجة، والأعرج ﴿مَعَآئِشَ﴾ ممدودة مهموزة، وقرأ الباقون بغير همز. ينظر: السبعة ص٢٧٨، ومختصر في شواذ القرآن ص٤٨، ومعاني القراءات ص١٧٦.

(٥) ممن قال بذلك المازني كما في المنصف ٣٠٧/١، والمبرد في المقتضب ٢٦١/١، وابن مجاهد في السبعة ص٢٧٨، والنحاس في إعراب القرآن ١١٥/٢، وابن المؤدب في دقائق التصريف ص٢٧٨، والسخاوي في سفر السعادة ١٠٤/١. وقد ردَّ أبو حيّان في البحر المحيط ٢٧١/٤ على من لحَّن هذه القراءة.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع ١٧٦/١، والحجة للقراء السبعة ٨/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٨٣/١، والبيان ٣٥٥/١، والتبيان ٥٥٨/١، وشرح الشافية ١٣٤/٣، وحاشية ابن جماعة ٢٩٠/١.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(١) زيادة يقتضيها السياق. وينظر: الحلبيات ص٥٢، والمفصل ص٣٨٣.

(٢) الأصل: فيمن.

(٣) أي: تشبيهًا لمصيبة بـ(فَعِيلة). ينظر: الكتاب ٣٥٦/٤، والأصول ٢٨٧/٣-٢٨٨، والمنصف ٣٠٧/١، وشرح الشافية ١٣٤/٣.

وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة في (مصائب) بدلاً من الواو، وخالف النحويين أجمعين في أن (مصائب) من الشاذ. وردَّ عليه أبو علي بأن الواو لا تُقلب همزةً وسطًا إذا كانت مكسورة. ينظر: المنصف ٢٣٠/١، ٣٠٩. ورجح ابن عصفور رأي الزجاج لأنه أقيس؛ فقد ثبت له نظير، نحو جمع (أقوام) على (أقائيم). ينظر: الممتع ٣٤٠/١، ٥٠٨/٢.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٥٨، و(مرجان) ص٥٩٤.

قَالَ الشَّارِحُ: مَصْدرُ (أَفْعَلَ) وَ(اسْتَفعلَ): الإِفْعَالُ، وَالاسْتِفْعَالُ فِيمَا كانَتْ عَيْنُهُ صَحِيحَةً، نَحْو: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَاسْتخْرَجَ اسْتَخْرَاجًا، وَالمصْدَرُ يُخَالفُ الفِعْلَ هُنَا فِي شَيئينِ:

أَحَدُهُمَا: كسْرُ الهمْزَةِ.

وَالثَّاني: زِيَادَة الألف بَعْدَ عَينِ الكلمَةِ، وَهَذا مَعْنَى جَرَيانِ المصْدَرِ عَلى الفِعْلِ، أي هُو مُطَّرِدٌ، / وَلَيْسَ المرَادُ بِجَريانِهِ مُسَاوَاته إيَّاه فِي الحرَكاتِ وَالسُّكونِ كجَرَيانِ (ضَارِبٍ) عَلَى (يَضْرِبُ)، بَلْ المرَادُ مَا ذَكرنَاهُ مِنْ لُزُومِهِ طَرِيقَةً وَاحدَةً، وَإِذَا عَرَفتَ ذَلك فِي الفِعْلِ الصَّحيحِ فَاحْمِلْ عَليه المعْتلَ عَلى مَا هُو القِياسُ المسْتَمِرُّ، إلا أنْ يَعْرِضَ له التَّغييرُ، وَإِذَا كانَ كذلك عَلِمْتَ أنَّ الأصْلَ فِي (إِقَامَةٍ): إِقْوَامٌ، مِثلُ (إِكرَامٍ)، إلا أنَّ الوَاوَ أُعِلتْ فِي المصْدرِ بِقَلبهَا ألفًا كمَا أُعِلَّ الفِعْلُ الذي هو أَصْلُ المصْدرِ فِي التَّصريفِ، فَلمَّا اجْتمعَ ألفَانِ حُذِفَ أَحَدُهُمَا، وَعُوضِتْ منه تَاءُ التَّأنيثِ.

٣٢٠/أ

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ عُوِّضَ فِي المصْدَرِ، وَلَمْ يُعَوَّضْ فِي الفِعْلِ؟

قِيلَ: الفِعْلُ لَمْ يُحْذفْ منه شَيءٌ، وَإِنَّمَا نُقلتْ فيه الحرَكةُ إلى مَا قَبْلها، فَأَمَّا (أَسْطَاعَ) وَ(أَهْرَاقَ) فَمِنَ الشُّذُوذِ، وَقَدْ ذَكرنَا ذَلك فِي مَوضِعِهِ[1].

فَإِنْ قِيلَ: أيُّ الألفَينِ هي المحْذُوفَةُ؟

قِيلَ: مَذْهَبُ سِيبوَيه: هي الزَّائدَةُ كمَا كانَ ذَلك فِي (مَقُولٍ)، وَمَذهبُ أبي الحسَنِ: هي الأصْليَّةُ[2]، وَالكلامُ هُنا كالكلامِ فِي (مَقُولٍ)[3].

---

(١) في ص٤١٧، ص٤٢١.

(٢) وبه قال الفراء والزمخشري. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤، والمفصل ص٢٢٣، وشرح المفصل ٦/ ٥٨، وشرح الشافية ١/١٦٥.

(٣) ينظر الكلام على (مَقُول) في ص٥٢٣.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ التَّعويضُ فِي المصْدَرِ باللازِمِ، ألا تَرَى إلى قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٤].

قِيلَ: مَجِيءُ الشَّيءِ نَادرًا لا يُنَاقِضُ الأصُولَ، وَقَدْ قَالَ الكوفِيونَ: إنَّ المضَافَ إليه عِوَضٌ مِنَ التَّاءِ[٥]، وَلا يَكادُ يُوجَدُ ذَلك فِي غَيْرِ المضَافِ، وَكانَ الوَجْهُ فِي لُزُومِ التَّعويضِ أنَّ التَّصريفَ بَابُهُ الفِعْلُ، وَالأسْمَاءُ يَبْعدُ فيهَا التَّغييرُ وَالحذْفُ، فَلمَّا جَرَى المصْدرُ عَلى الفِعْلِ وَلَزِمَ فيه الحذْفُ رُوعِيَ أَصْلُه بالعِوَضِ لئلا يَكثُرُ فيه التَّغييرُ.

فَإِنْ قِيلَ: (تَقْوَالٌ) فِيمَا ذَكرت كـ(إِقَامَةٍ)، وَلَمْ يَلزمْ فيه التَّعويضُ.

/ قِيلَ: (التَّقوَالُ) لَيْسَ بِمَصدرٍ حَقِيقةً، ألا تَرَى أنَّ التَّاءَ فِي أَوَّله غَيْر مَوجُودَةٍ فِي أَوَّلِ الفِعْلِ كمَا أنَّ الهمْزَةَ مَوجُودَةٌ فيه، وَأمَّا (مَفْعُولٌ) فِي نَحْو: مَقُولٍ فَإنَّه لَمْ يُعوَّضْ مَعَ وُجودِ الحذْفِ، وَإنَّمَا كانَ كذَلك لأنَّ (مَقُولاً) جَارٍ عَلى الفِعْلِ الذي هُو (يُقَالُ)، وَالميمُ هي الدَّالةُ عَلى المفْعُولِ، ألا تَرَى أنَّهَا كافيةٌ فِي الدَّلالةِ عَلى ذَلك فِي (مُسْتَخرَجٍ) و(مُنْطَلقٍ إليه)، وأمَّا الوَاوُ فزِيدَتْ فِي الثُّلاثي لِيُفَرَّقَ بِهَا بَيْن الثُّلاثي وَالرُّباعي، وَلَيْسَتْ أَصْلاً فِي الدَّلالةِ عَلى المفْعُولِ، بَلْ الميمُ هي المسْتَقلَّةُ بذَلك، فَمِنْ هَهُنَا لَمْ يُعَوَّضْ فِي (يَقُولُ)، ألا تَرَى أنَّ (مَضْرِبًا) مِثلُ (يَضْرِبُ)، وَإنَّمَا زِيدتِ الوَاوُ لِمَا ذَكرنَا، وَأمَّا (مُكْرِمٌ) فَهْو فِي الأصْلِ (مُؤَكرِمٌ)، مِثلُ (يُؤَكْرِمُ)، كمَا أنَّ الرُّباعي فِي (مُدَحْرِجٍ) مِثلُ (يُدَحْرِجُ). ٣٢٠/ب

قَالَ أبو عَلي: "وَلَيْسَ (طَويلٌ) باسْمٍ جَارٍ عَلَى الفِعْلِ..."[١] الفَصْلُ.

---

(٤) سورة الأنبياء، من الآية: ٧٣.

(٥) ورد هذا القول منسوبًا إلى الكوفيين في المحتسب ١/١٤٤، وهو قول الفراء في: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤، ونُسب إليه في: الخصائص ٣/١٧٢، ودقائق التصريف ص٢٨٥، والمخصص ١٤/١٨٨، وشرح المفصل ٦/٥٨، وشرح التسهيل ٣/٢٢٥، وشرح الشافية ١/١٥٨، ١٦٥، وشرح شواهد شرح الشافية ص٦٤.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٥٨، و(مرجان) ص٥٩٤.

قَالَ الشَّارِحُ: الوَجْهُ فِي ذِكرِ (طَوِيلٍ) هُنَا أنَّ .....[٢] العَيْن هُنَا مُعْتلَّةٌ، وَبَعْدَها يَاءٌ زَائدَةٌ، كمَا أنَّ (مَبِيعًا) فِي الأصْلِ كَذَلك، فَلِمَ صُحِّحَ هُنَا، وَأُعِلَّ ثَمَّ ؟

وَالجوابُ: أنَّ (طَوِيلاً) صِفَةٌ مُشْتقَّةٌ، وَلكنْ لَيْستْ جَارِيَةً عَلى (يَفْعَلُ)، وَلا عَلَى (يُفْعَلُ)، وَلا فِيهَا حَرْفٌ زَائِدٌ يُقَدَّرُ حَذْفُهُ كمَا كانَ كَذَلك فِي (مَقُولٍ) وَ(مَضْرُوبٍ)، فَجَرى لذَلك مَجْرَى الأسْمَاء الأجْنَبيَّةِ مِنْ أوْزَانِ الفِعْلِ، وَنَظِيرهُ فِي الصَّحِيحِ (كريمٌ) وَ(ظَرِيفٌ) فِي أنَّه فَاعِلٌ فِي المعْنَى غَيْر جَارٍ عَلى (يُكرِمُ) و(يَظْرُفُ)، وَجَرَى فِي هَذا البَابِ مَجْرَى (أَبيضَ) وَ(أَسْودَ) فِي أنَّ عَيْنَهُ صَحِيحَةٌ؛ إذْ لَمْ يَكنْ جَارِيًا عَلى الفِعْلِ، وَلَيْسَ كذَلك (عَاوِرٌ)، فَإنَّه جَارٍ عَلى الفِعْلِ، وَلكنَّه صُحِّحَ لأنَّه فِي مَعْنَى (مُعْوَرٍّ)، فَإنْ بَنَيتَ اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ (طَالَهُ يَطُولُهُ) أي: زَادَ عَليه فِي الطُّولِ قُلتَ: طَائِلٌ كمَا تَقُولُ: قَائِلٌ[٣].

/ **قَالَ أبو عَلي: "فَأمَّا (مِقْوَلٌ)[١] فإنه أُتِمَّ، وَلَمْ يُعَلَّ كمَا أُعِلَّ (إِفْعَل)، وَهْو عَلى وَزْنه"[٢].** ٣٢١/أ

قَالَ الشَّارِحُ: وَجْهُ (مِقْوَلٍ)[٣] هَهُنَا أنَّ الوَاوَ قَدْ وَقَعْتْ عَيْنًا بَعْدَ سَاكِنٍ، فَهْي فِي ذَلك مِثلُ: أَبَانَ يُبِينُ، وَأَصْلُهُ (أَبْيَنَ)، فَأُعِلَّ وَلَمْ يُعَلُّ (مِقْوَلٌ)، وَالفَرْقُ بَيْنهُمَا مَنْ وَجْهينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الميمَ فِي (مِقْوَلٍ) مَكسُورَةٌ، وَالهمْزَةُ فِي (أَبَانَ) مَفْتوحَةٌ، فَبَعُدَ بِذَلك مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ؛ إذْ لَيْسَ كسْرُ الميمِ مِنْ أَبْنِيةِ الأفْعَالِ، ألا تَرَى أنَّهُم أَعَلُّوا (مَقَالاً) لَمَّا كانَ فِعْلُهُ مُعَلاًّ مثل (يَنَالُ) وَ(يَخَافُ).

---

(٢) مقدار كلمة لم أتبين قراءتها.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٥٥/٤، والأصول ٢٥٤/٣.

(١) الأصل: مَقُول. تحريف.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٥٨، و(مرجان) ص٥٩٤.

(٣) مِقْوَلٌ ومِقْوَالٌ: حَسَنُ القَولِ، أو كثيرُهُ، لَسِنٌ. القاموس ص١٣٥٨ (قول).

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّ الأصْلَ فِي (مِقْوَلٍ): مِقْوالٍ، مثل (مِصْباحٍ)، مِنْ أَجْلِ بِنَاء المبَالِغَةَ، فَحُذِفتِ الألفُ، وَصَارَ مَقْصُورًا مِنهُ[٤]، فَالوَاوُ فِي الأصْلِ وَاقِعَةٌ بَيْن سَاكنينِ، وَمِثلُ ذَلكَ لا يُعلُّ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكرُ ذَلك[٥]، وَحُكمُ المحذُوفِ إذَا كانَ مُرَادًا حُكمُ الموْجُودِ، ألا تَرَى أنَّهُم قَالُوا: العَوَاوِرُ[٦]، فَصَحَّحُوا الوَاوَ وَنَظِيرُهَا مَهْمُوزٌ نَحْو: أَوَائلَ لَمَّا كانَتِ اليَاءُ مُرَادَةً، وَهْو (العَوَاوِيرُ)[٧].

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا (صَحائفُ) وَ(عَجَائزُ) وَ(رَسائلُ) فَإنَّ الحرفَ الوَاقعَ بَعْد ألفِ الجمْعِ تُبدلُ منه الهَمزة ..."[١] إلى آخر البَابِ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَاحدُ (الصَّحَائفِ): صَحِيفةٌ، وَوَاحِدُ (الرَّسَائِلِ): رِسَالةٌ، وَوَاحِدُ (العَجَائزِ): عَجُوزٌ، فَاليَاء وَالألفُ وَالوَاوُ زَوَائدُ للمدِّ، لا حَظَّ لَهُنَّ مِنَ الحرَكةِ، وَأَشدُّهَا فِي ذَلك الألفُ لاستحَالةِ حَرَكتِهَا، وَإذَا جَمَعتَ (رِسَالةً) زِدْتَ فيهَا ألفًا أُخْرَى للجَمْعِ لِتَصيرَ مِثلَ: جَعْفَرٍ وَجَعَافِرَ، وَسَلْهَبَةٍ وَسَلاهِبَ، فَتَجْتمعُ الألفَانِ وَهُمَا الألفُ التي للجَمْعِ وَالألِفُ التي كانَتْ فِي الوَاحدِ، وَهُمَا لا يَجْتمعَانِ، وَحَذفُ الأُولَى يُبْطِلُ بُنْيةَ / الجمْعِ، وَحَذفُ الثَّانيةِ يَفَوِّتُ غَرَضَ المدِّ، فَتَعيَّنَ التَّحريكُ، وَتَحْرِيكُ الأُولَى غَيْرُ جَائزٍ؛ لأنَّهَا أَلِفُ جَمْعٍ وَلا سَبيلَ إلى حَرَكتِهَا بِحَالٍ، وَلِبُعْدِهَا مِنَ الطَّرفِ، فَحُرِّكتِ الثَّانيةُ لأنَّهَا وَاقعَةٌ فِي مَوضِعِ حَرفٍ مُتَحرِّكٍ وِهي الفَاء مِنْ

---

(٤) هذا قول الخليل. ينظر: الكتاب ٤/٣٥٥-٣٥٦، والمنصف ١/٣٢٣، وشرح الشافية ٣/١٠٤.

(٥) مثله مثل ترك إعلال (عَوِرَ) و(صَيِدَ) لأنهما بمعنى: اعورَّ، واصيدَّ. ينظر ص٥١٤.

(٦) في قول جندل بن المثنى الطهوي، من الرجز، وهو من شواهد التكملة ص٢٥٨، ٢٦٢:

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

وهو له في: شرح أبيات سيبويه ٢/٢٨١، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٣١، والمصباح ٢/١٥٤١، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٧٤، وبلا نسبة في: الكتاب ٤/٣٧٠، والأصول ٣/٣٩٧، والخصائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، وسر الصناعة ٢/٧٧١، والمنصف ٢/٤٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٩٦، ونُسب إلى العجاج في: الخصائص ٣/٣٢٦، وضرائر الشعر ص١٣١، وليس في ديوانه.

(٧) العَوَاويرُ: جمع (عُوَّار) وهو الرمَدُ، وقيل: هو بَثْرٌ يكون في جَفْن العين الأسفل. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٩٧-٨٩٨، واللسان ٤/٦١٥ (عور).

(١) التكملة (فرهود) ص٢٥٨، و(مرجان) ص٥٩٥.

(جَعَافِرَ)، فَلمَّا حُرِّكتْ انْقَلبتْ هَمْزةً؛ لِقُربِ مَا بَيْنها وَبَيْنَ الألفِ فِي المخْرَجِ وَالحكمِ، وَلا يَجُوزُ أنْ تُقْلبَ فِي الجمْعِ يَاءً؛ لأنَّ ذَلكَ حُكمُ اليَاءِ الأصْليَّةِ، وَلَيْسَ مِنْ حُكمِ الألفِ أنْ تُقْلبَ عَنْدَ التَّحريكِ يَاءً، بَلْ يَجُوزُ جَعْلهَا بَيْنَ بَيْنَ، أَيْ بَيْنَ الهمْزَةِ وَاليَاءِ، حَتَّى إنَّ كثِيرًا مِنْ النَحْويينَ لا يُجَوِّزُونَ كتَابتَهَا باليَاء حَتَّى يَهْمِزَهَا فِي الخطِّ، هَذا حُكمُ الألِفَ. فَأمَّا اليَاءُ فِي (صَحِيفةٍ) فَهَذا حُكمُهَا أَيْضًا، إلا أنَّ اليَاءَ تُقْلبُ هَمْزَةً لوُقُوعِهَا مَوقِعَ ألِفَ (رِسَالةٍ)، وَكَذَلك وَاوُ (عَجُوزٍ)، فَهُمَا مَحْمُولتَانِ عَلى الألِفِ[٢].

[باب ما يُعلُّ ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا يُعَلُّ وَيُصَحَّحُ مِنَ الأسْمَاء التي عَلى ثَلاثة أَحْرفٍ، وَمِمَّا أُعِلَّ عَينُه مِنَ الأسْمَاء التي عَلى ثَلاثة أَحْرفٍ مَا كانَ عَلى مِثَالٍ مِن أمثِلةِ الفِعْل، نَحْو: فَعَلَ، وفَعِلَ..."[١] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: إذا كانَ الاسْمُ مُعتَلُّ العَينِ عَلى بِناءٍ مِنْ أَبنيَةِ الفِعلِ، وَهي: (فَعِلَ) و(فَعَلَ) -بكسْرِ العَيْنِ وَفَتحِهَا- أُعلَّ كما يُعَلُّ الفِعلُ، نَحْو: بَابٍ، وَدَارٍ، وَنَابٍ، وَعَابٍ، والأصل (بَوَبَ) و(نَيَبَ)، فَهْوَ فِي ذَلكَ عَلى بِنَاءِ (قَالَ) وَ(بَاعَ)، فلمَّا تَحَرَّكَ حَرْفُ العِلَّةِ وَقبله

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٦/٤، والأصول ٢٤٦/٣، والمنصف ٣٢٦/١-٣٢٧، والممتع ٣٢٦/١.

٣٢٢/أ

(١) التكملة (فرهود) ص٢٥٩، و(مرجان) ص٥٩٥-٥٩٦.

فَتحَةٌ أُبْدِلَ ألفًا لِمَا ذَكرنَاهُ فِي بَابِ البَدَلِ[٢]، وَكذَلكَ قَولكَ: رَجُلٌ مَالٌ، وَكَبْشٌ صَافٌ، وَيَومٌ رَاحٌ، وأصله (صَوِفَ) على (فَعِلَ)، مثل (نَصِبَ) و(تَعِبَ)، فلمَّا كانَ عَلى زِنَةِ (خَوِفَ)[٣] / وَ(هَيِبَ) أُبْدِلَ ألِفًا كمَا فِي الفِعْلِ. فَأمَّا (رَجُلٌ مَالٌ) فيحتمل ثلاثة أوجه[٤]:

أَحَدُهَا: أنْ يَكونَ صِفَةً أَيْضًا، وَالفِعلُ منه (مَالَ يَمَالُ) إذَا كثُرَ مَالُهُ، مَثلُ (خَافَ يَخَافُ).

وَالثَّانِي: أنْ يَكونَ عَلى (فَاعِلٍ)[٥]، حُذفتْ مِنهُ الألِفُ كمَا حُذِفتْ فِي قَوْلِهِم:

صِلِّيَانًا بَرِدًا[٦]

أي: باردًا.

وَالثَّالثُ: أنْ يَكونَ اسْمًا للشَّيءِ المَمْلُوكِ الذي يُعَاوَضُ بِهِ، أُجْرِي مُجْرى الصِّفَةِ، كأنَّه صَارَ فِعْلاً للرَّجُلِ، كمَا قَالُوا: رَجُلُ عِلْمٍ.

فأمَّا (فَعُل) -بفتح الفاء وضم العين- فإنْ جَاءَ مِنَ المعتلِّ منه شَيءٌ فَحَكمُهُ حُكمُ (ظَرُفَ) في أنَّ حَرفَ العِلَّةِ قَدْ تَحرَّكَ وَانفتحَ مَا قَبلهُ فَيُقْلبُ أَلِفًا.

---

(٢) ص٤٣٥-٤٣٦.

(٣) الأصل: حرف.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٤٥٠/٢.

(٥) بمعنى (مُتموِّل). ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٤٥٠/٢.

(٦) في قول الراجز على لسان الضَّبِّ حين قيل له: وِرْدًا يا ضَبُّ (من منهوك الرجز):

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدَا — لا يَشْتَهِي أَنْ يَرِدَا

إلا عَرَادًا عَرِدَا — وَصِلِّيَانًا بَرِدَا =

= وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق ص٣٩٤، والحيوان ١٢٥/٦، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص٥٩٣، والخصائص ٣٦٥/٢، ومجمع الأمثال ٣١٦/١، والمشوف المعلم ٤٦٠/١، واللسان ٥٣٩/١ (ضبب)، ١٧٠/٢ (عنكث)، ٢٨٨/٣ (عرد).

والصَّرِدُ: الذي يَجِدُ البردَ، والعَرادُ: ضرب من النبت، والعَرِدُ: الكثير الذي قد طالَ. شرح أبيات إصلاح المنطق ص٥٩٣. والصِّلِّيان: نبت. تهذيب اللغة ١٦٨/١٢.

فأمَّا مَا جَاء مِنْ ذَلك عَلَى (فُعُل) -بضمتين- نَحْو: دَجَاجةٌ بَيُوضٌ وَدَجَاجٌ بُيُضٌ، وَسِوَاكُ الإسْحِلِ وَسُوُكٌ[(١)]، وَسِوَارٌ وَسُوُرٌ، فَمَا كانَ منه بِاليَاء جَاءَ مُصَحَّحًا لِخِفَّةِ اليَاء عَن الوَاوِ، وَتَحْرِيكِ العَيْن هُنَا كتَحْرِيكهَا فِي (صَبُورٍ وَصُبُرٍ) وَ(رَسُولٍ وَرُسُلٍ)[(٢)]، وَمَنْ سَكَّنَ العَيْنَ فِي (رُسُلٍ) أَبْدَلَ مِنَ الضَّمَّةِ كسرةً[(٣)]، وَلَمْ يَقْلبِ اليَاءَ وَاوًا، بَلْ قَالَ: دَجَاجٌ بِيضٌ كمَا يُقَالُ فِي (أَبْيَضَ): بِيضٌ؛ مُحَافظةً عَلى اليَاءِ وَألا تَنْقَلِبَ وَاوًا لسُكونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلهَا[(٤)].

وَأمَّا مَا كانَ مِنَ الوَاوِ فَيَقِلُّ فيه التَّصْحيحُ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّتَينِ مَعَ الوَاوِ، وَقَدْ جَاء فِي الشِّعْرِ:

وَفِي الأَكُفِّ اللامِعَاتِ سُوُرْ[(١)]

---

(١) جاء في بيت عبد الرحمن بن حسان (من المتقارب):

أغرُّ الثَّنَايَا أحَمُّ اللِّثَا   تِ تَمْنَحُهُ سُوُكَ الإسْحِلِ

ينظر: شعره ص٤٨، وتهذيب اللغة ١٧٤/١٠، والمنصف ٣٣٨/١، والمخصص ١٩٢/١١، والمحكم ١٢٥/٧، واللسان ٤٤٦/١٠ (سوك). وتحريك العين فيما جاء على (فُعُل) وعينه واو ضرورة، والقياس تسكينها. ينظر: المنصف ٣٣٨/١، والممتع ٤٦٧/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص١٢٢.

(٢) أي كتحريكها في الاسم الصحيح.

(٣) الأصل: فتحة. سهو. وينظر: المنصف ٣٤٠/١.

(٤) تسكين عين (فُعُل) المعتل بالياء وإبدال الضم بالكسر لهجة بني تميم. وسبقت الإشارة إلى ذلك في ص٨٩ ح٦.

(١) جزء من بيت من الكامل لعدي بن زيد في ديوانه ص١٢٧، وتمامه:

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالبُرِينَ وَتَبْـ   ـدُو بالأَكُفِّ الّلامِعَاتِ سُوُرْ

وهو له في: الكتاب ٣٥٩/٤، والمحكم ١٨٢/٢، وشرح المفصل ٤٤/٥، ٨٤/١٠، وشرح شواهد شرح الشافية ص١٢٢. وبلا نسبة في: المنصف ٣٣٨/١، والمقرب ١١٨/٢، والممتع ٤٦٧/٢، وشرح الشافية ١٢٧/٢، ورصف المباني ص٤٩١، والهمع ٩٤/٦. وقد نُسب في المقتضب ٢٥١/١ إلى العجاج، وليس في ديوانه.

المُبرقات: جمع مُبْرِقة، وهي التي تُظهر حليها وتلوح به حتى ينظر إليها الرجال فيميلوا إليها. البُرين: الخلاخيل. وقوله: وتبدو بالأكف الّلامعات، يريد: بأذرع الأكفِّ الّلامعات؛ لأن السِّوَار إنما يكون في الذراع، لا يكون في الكفِّ. ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢٧٨/٢.

وَقَدْ جَاءَ بَعْضُ مَا ذَكَرنَاهُ مُصَحَّحًا مَعَ وُجودِ المقْتَضِي للإعْلالِ، نَحْو: خَائِنٍ وخَوَنَة، وجَائِرٍ وَجَوَرَةٍ، ونَحْو: القَوَدِ، وَالحوَكَةِ، وإنَّما صُحِّحَ ليَكونَ مُنَبِّهًا[٢] عَلى أنَّ الأصْلَ فِي الجميعِ ذَلكَ.

وَأمَّا مَا كانَ عَلى (فُعَلَةٍ) نَحْو: لُوَمَة، وعُيَبَة فَإنَّهُ صُحِّحَ؛ إذْ لَمْ يَكنْ عَلى أَوزَانِ الفِعْلِ، بَلْ هُو مُخْتصٌ بالاسْمِ. قَالَ المصنِّفُ: وَعِنْدي فيه عِلَّةٌ أُخْرَى، وَذَلك أنَّ الوَاوَ وَاليَاء / لَو أُعِلَّتَا لَسَكنَتَا لَمَّا لَمْ يُمكنْ قَلْبهُمَا ألفًا مِنْ أَجْلِ الضَّمَّةِ قَبْلهُما، وَذَلك يَنقُلهُمَا إلى مَعْنًى آخَرَ؛ لأنَّ (اللُّومَةَ) -بِسُكونِ العَيْنِ- هو: الذي يُلامُ، وَ(العُوبَةَ) وَ(العِيبَةَ) -إذَا قَدَّرتَ كَسْرَ الأوَّلِ-: الذي يُعابُ، مِثلَ (السُّخْرَةِ) وَ(الضُّحْكَةِ)[٣] للذي يُسْخرُ مِنْه وَيُضْحَكُ به[٤]، وَإذَا فَتَحتَ كانَ ذَلك للكثِيرِ اللَّومِ لِغَيرِهِ، وَالعَيَّابُ لِسَواهُ، فَقَدْ تَعَيَّنَ التَّصْحيحُ لِتَعَيُّنِ المعْنَى وَتَخْليصِهِ مِنْ مَعْنًى آخَرَ. وَيُمْكنُ أنْ يُقَالَ: إنَّ مَعْنَى (اللُّوَمَةِ) وَ(العُيَبَةِ): الكثيرُ اللُّومِ وَالعَيْبِ للنَّاسِ، فَهْوَ فِي مَعْنَى (اللوَّامِ) وَ(العيَّابِ) -مُشَدَّد العَيْنِ- فَكانَ فِي مَعْنَى مَا يَجِبُ تَصْحِيحُهُ، وَجَرَى مَجْرَى (حَوِلَ) وَ(عَوِرَ) فِي وُجُوبِ التَّصحيحِ؛ إذْ كانَ فِي مَعْنَى (احْوَلَّ) وَ(اعْوَرَّ).

٣٢٢/ب

قَالَ أبو عَلي: "فَأمَّا قَولُه تَعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[١] فكأنَّه أَجْرَاه مَصْدرًا عَلى وَزْنِ الفِعْلِ..."[٢] الفَصْلُ.

---

(٢) الأصل: منها.

(٣) والسُّخَرَةُ -بفتح الخاء- للذي يسخر بالناس. والضُّحَكَةُ -بفتح الحاء- الرجل الكثير الضحك. ينظر: اللسان ٣٥٣/٤ (سخر)، ٤٥٩/١٠ (ضحك). وينظر: تأويل مشكل القرآن ص٧٧.

(٤) يقال: ضَحكتُ به ومنه بمعنًى. اللسان ٤٥٩/١٠ (ضحك).

(١) سورة الأنعام، من الآية: ١٦١. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (دِينًا قَيِّمًا) مفتوحة القاف مكسورة الياء مع التشديد، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (قِيَمًا) مكسورة القاف مفتوحة الياء مع التخفيف. ينظر: السبعة ص٢٧٤، وحجة القراءات ص٢٧٨-٢٧٩، والتيسير ص٨٩، والنشر ٢٦٧/٢.

(٢) التكملة وفيها: "فأما من قال ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ فكأنه أجراه مصدرًا على الفعل" (فرهود) ص٢٥٩، و(مرجان) ص٥٩٧.

قَالَ الشَّارِحُ: الأكثر في (قِيَمٍ) أنْ يَكونَ جَمْعَ (قِيمَةٍ)، وَأنَّ الجمع أُعلَّ لَمَّا أُعِلَّ الوَاحدُ، وَلا مَعْنى لذلك فِي قَوله: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[3]، فَعنْدَ ذَلك يُعْدلُ إلى أنَّه مَصْدرٌ عَلى (فِعَل)، نَحْو: رِضًا، وشِرًى[4]، وزِنًى، وَأصْلُهُ (قِوَمٌ)؛ لأنَّه مِنْ (قَامَ يَقُومُ)، أي: ثَبَتَ وَتَمَّ، ولَمَّا أُعِلَّ فِي الفِعْل أُعِلَّ فِي المصْدَرِ لِقُربِ مَا بَينهُمَا[5]، وَلَيْسَ بصفة؛ إذْ لَيسَ فِي الكَلامِ صِفَةً عَلى (فِعَل)، إلا قَولهُم: عِدًى وسِوًى[6].

وأمَّا (لَحْمٌ زِيَمٌ)[7] فَقَدْ قِيلَ: هُو صِفَةٌ أيضًا، وقِيلَ: هُو جَمْعُ (زِيمَةٍ)[8]، وَحَكى قَومٌ[9]: سَبْيٌ طِيَبَةٌ[10]. وَهْوَ عَلى كُلِّ حَالٍ قَليلٌ جِدًّا ، فَلا يُحمَلُ عَليه إلا عِندَ الضَّرورَةِ، وَالمصْدَرُ الوَاقِعُ صِفَةً أكثَرُ.

وَأمَّا (دِيَمٌ) جَمْعُ (دِيمَةٍ) فَأصلُهُ مِنَ الوَاوِ، مِنْ (دَامَ يَدُومُ)، وَإنَّمَا أُعلَّ فِي الجمْعِ لَمَّا أُعِلَّ فِي الوَاحِدِ، وَعلى ذَلك يُخَرَّجُ (عَودٌ وَعِوَدَةٌ)؛ لأنَّ الوَاوَ صَحَّتْ فِي الوَاحِدِ فَصَحَّتْ فِي الجمْعِ[1].

/ **قَالَ أبو عَلي: "وَالمضَاعفُ مَا كانَ منه عَلى (فَعِلٍ) فإنَّه يُعَلُّ بالإدْغَامِ، وَذلكَ نَحْو: رَجُلٌ طَبٌّ"**[2].

٣٢٣/أ

---

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ١٦١.

(٤) مصدر (شَرَاه) بمعنى: باعه. ينظر: اللسان ١٤/٤٢٧ (شري).

(٥) ينظر ما سبق ص٣٩-٤٠.

(٦) سبقت الإشارة إلى ذلك في ص١٤٨.

(٧) لَحْمٌ زِيَمٌ: مُتَعضِّلٌ مُتفرِّقٌ ليس بمجتمعٍ في مكان فيبدُنَ. اللسان ١٢/٢٧٩ (زيم).

(٨) الزِّيمةُ: القطعةُ من الإبلِ، أقلُّها البعيران والثلاثة، وأكثرها الخمسةَ عَشَرَ ونحوها. وتَزَيَّمَتِ الإبلُ والدَّوابُ: تَفَرَّقَتْ فصارت زِيَمًا. المحكم ٩/٩٦.

(٩) ينظر: إصلاح المنطق ص١٧٠، وتهذيب اللغة ١٣/٦٨، ومقاييس اللغة ٣/٤٣٥، والمحكم ٩/٢٢٦.

(١٠) سَبْيٌ طِيَبَةٌ: طَيِّبٌ حِلٌّ صَحيحُ السِّبَاء، وهو سَبْيُ مَن يَجوزُ حَرْبه مِنَ الكفار، لم يكن عن غَدرٍ وَلا نَقضِ عَهدٍ. اللسان ١/٥٦٦ (طيب).

(١) ينظر: الكتاب ٤/٣٦٠-٣٦١، والمقتضب ١/٢٦٨، والأصول ٣/٢٦٤.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٥٩، و(مرجان) ص٥٩٧.

قَالَ الشَّارِحُ: المضَاعَفُ مِنَ الأسْمَاء الثُّلاثيَّةِ يَجِيءُ عَلى ضَرْبينِ: مُدْغَمًا، وَغيْرَ مُدْغَمٍ.

فَالمدْغَمُ منه مَا كانَ عَلى (فَعِل) -بكسْرِ العَيْنِ- كقَولِهِم: رَجُلٌ طَبٌّ[٣]، وَأَصْلُهُ (طَبِبٌ)، مثل (نَضِبٍ) و(حَرِجٍ)، يَدُلُّ عَلى ذَلكَ أنَّه جَاء فيه (طَبِيب)، -وَهْي أُخْتُ (فَعُلٍ)- ، مِثل: قَرِحٍ وَقَرِيحٍ، وَلَمَّا كانَ عَلى وَزنِ الفِعْلِ غُيِّرَ كمَا يُغيَّرُ الفِعْلُ، إلاَّ أنَّ تَغيرهُ بالإدْغَامِ كالإعْلالِ لِوَجهينِ[٤]:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الإظْهَارَ فِي المثْلَينِ يَثقُلُ كمَا يَثقُلُ تَصْحِيحُ الوَاوِ وَاليَاء، وَبالإدْغَامِ يَخِفُّ لِنُبُوِّ[٥] اللسَانِ بالحرْفِينِ نَبْوَةً وَاحِدَة كمَا يَخِفُّ حَرفُ العِلَّةِ بالإعْلالِ، وَكذَلكَ الحكمُ فِيمَا يَجِيءُ مِنْ ذَلك عَلى (فَعُلَ)؛ لأنَّ مثله فِي الفِعْلِ مثل (كَرُمَ) و(ظَرُفَ).

وَأَمَّا مَا جَاء غَيْرَ مُدْغَمٍ فَعَلى ضَرْبينِ:

أَحَدُهُمَا: هُو عَلى وَزنِ الفِعْلِ، نَحْو: طَلَلٍ، وَشَرَرٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يُدغَمْ لِوَجهينِ[١]:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الفَتحةَ خَفِيفةٌ، وَوُقُوعُ ذَلك فِي الاسْمِ يَزِيدُهُ خِفَّةً بِخِلافِ المكسُورِ وَالمضْمُومِ.

وَالثَّاني: أنَّه لَو أُدْغِمَ لَمْ يُعْلَمْ هَل أَصْلُه (فَعَلٌ) أَوْ (فَعْلٌ)؟ بِخِلافِ الفِعْلِ فإنَّه لا تَسْكنُ عَيْنُهُ بِحُكمِ الأصْلِ البَتَّة.

وَالثَّاني: مَا جَاء عَلى غَيْرِ مِثَال الفِعْلِ، نَحْو: سَريرٍ وَسُرُرٍ، وَنَحْو: قُطِعَ سِرَرُ[٢] الصَّبِيِّ، فَإنَّه لَمْ يُدْغَمْ؛ لأنَّ مِثلَ ذَلك لا يَقَعُ فِي أَبْنِيةِ الفِعْلِ، وَكذَلك (حُضُضٌ) وَ(مِرَرٌ)[٣] كُلُّ ذَلك لا يُدْغَمُ لِمَا ذَكرنَا.

---

(٣) رجلٌ طَبٌّ وطبيبٌ: عالم بالطبِّ. والطَّبُّ والطَّبِيبُ: الحاذق من الرجال الماهر بعلمه. اللسان ١/٥٥٣ (طبب).

(٤) اكتفى بذكر واحد.

(٥) النُّبوُّ: العلو والارتفاع. اللسان ١٥/٣٠٢ (نبا).

(١) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١٤٥٧.

(٢) ضبطت في الأصل بضم السين، والتصحيح من إصلاح المنطق ص٢٥٦، واللسان ٤/٣٦٠ (سرر).

(٣) الحُضُضُ والحُضَضُ: دواء يتخذ من أبوال الإبل. اللسان ٧/١٣٦ (حضض).

والمِرَرُ: جمع (مِرَّة)، وهي قوة الخَلْقِ وشِدَّتُه. اللسان ٥/١٦٨ (مرر).

[باب ما تقلب فيه الواو ياءً]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا تُقلبُ فيه الوَاوُ يَاءً، اعْلَم أنَّ الوَاوَ إذَا كانت مُتحركةً وَاليَاء قَبْلها سَاكنةً فَإنَّ الوَاوَ تُقلبُ يَاءً، وتُدْغمُ فيها اليَاء..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: / المَوَاضعُ التي تُقْلبُ فيهَا الوَاوُ يَاءً كثيرةٌ، فَمنهَا: ٣٢٣/ب

إذَا اجْتمَعتِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَسبقَتِ الأُولى بالسُّكونِ، تَقَدَّمتِ الوَاوُ أو تَأخَّرتْ قُلبت الوَاوُ يَاءً وَأُدْغُمتِ اليَاءُ فِي اليَاءِ، مثاله[2] فِي تَقْدِيمِ اليَاءِ: سَيِّد، وَميِّت، وَأَصْلُه (سَيْوِدٌ) وَ(مَيْوِتٌ)، عَلى (فَيْعِلٍ) -بِكسْرِ العَيْنِ-، وَقَالَ الكوفِيونُ: فَعِيلٌ مِثلُ: طَوِيلٍ[3]. وَلو كانَ مِثل مَا قَالوا لَصَحَّتِ الوَاوُ كمَا صَحَّتْ فِي (طَوِيلٍ). وَإنَّمَا شُرِطَ فِي هَذا الفَصْلِ اجْتمَاعهمَا لأنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ مِنَ اليَاءِ، وَالتَّخْفيفُ مَطْلوبٌ، وَالانْتقَالُ مِنَ الأَثْقَلِ إلى الثَّقِيلِ تَخْفِيفٌ، وَإنَّمَا شُرِطَ سُكونُ الأولِ لأنَّ التَّخفيفَ إنَّمَا يَحْصلُ بالإدْغَامِ، وَالإدْغَامُ لا يَصِحُّ إلا إذَا سَكَنَ الأَوَّلُ، وَكانَ قَلْبُ الوَاوِ أَوْلى لِمَا ذَكرنَا مِنَ الإمْضَاء إلى الأخَفِّ، وَلأنَّ اليَاءَ مِنْ حُروفِ وَسَطِ الفَمِ، وَإدْغَامُ هَذه الحرُوفِ فِي مِثلهَا وَمَا يُقَارِبُهَا هُو الوَجْهُ، فَلمَّا كانَ كذَلك حُوِّلتِ الوَاوُ التي هي مِنَ الشَّفَتينِ إلى حَرْفِ وَسَطِ الفَمِ؛ لِيسهُلَ الإدْغَامُ.

وَمِثالُ سَبْقِ الوَاوِ قَولُهُم: طَوَيتُ الشَّيءَ طَيًّا، وَلَويْتُ يَدَهُ لَيًّا، وَشَوَيْتُ شَيًّا، فَالوَاوُ فِي هَذا كُلِّهِ سَابقَةٌ عَلى اليَاءِ. وَقَدْ جَاءتِ الوَاوُ فِي نَحْو هَذا مُصَحَّحَةً، وَذَلك بِشَرطينِ:

أَحَدُهُمَا: أنْ تَكونَ اليَاءُ عَارِضَةً.

وَالثَّانِي: أنْ تَكونَ الوَاوُ عَيْنًا.

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٦٠، و(مرجان) ص٥٩٨.

(٢) الأصل: سياله. تصحيف.

(٣) سبق ذكر الأقوال في نحو: سيِّد وميِّت في ص١٦٣.

وَذَلك نَحْو قَوْلِهِم فِي[1] (أَسْود): أُسَيْوِد، وَسَهَّلَ ذَلك كونُ اليَاءِ غَيْر لازِمَةٍ، وَقُوَّة العَيْنِ بِتَقدُّمِهَا، وَلا يَجِيءُ ذَلكَ فِي اللامِ، فَلا تَقُول فِي تَصْغيرِ (غَدْوَةٍ) وَ(غَزْوَةٍ): غُدَيْوَةٌ، وَغُزَيْوَةٌ، وَلكنْ تُبْدِلُ وَتُدْغِمُ البتَّة[2]؛ لِضَعْفِ الطَّرَفِ، وَكونُهُ مَحَلاًّ للتَّغيير. فَأمَّا مِثلُ (حَيْوَة) فَيَأتِي الكلامُ عَلَيه[3].

وَيتَأَيَّدُ مَا ذَكرنَاه بِمُشَارَكةِ الوَاوِ اليَاءَ فِي أحكامٍ كَثِيرة، مِنْها: المدُّ، وَمِنْها: / جَوازُ وُقوعِهما[4] رِدْفينِ فِي قَصِيدَةٍ وَاحِدةٍ مِثل: سَرْحُوبٍ وَتَكريبٍ[5]، وَغَيرُ ذَلك مِنَ الأحكامِ، وَهَذا يَدُلُّ عَلى تَقارُبِهِمَا فيسوغ[6] فيه الإدْغَام. ٣٢٤/أ

فَإنْ قُلتَ: بَيْنَ الحرفَينِ تَبَاعدٌ فِي المخْرَجِ، فَمِنْ أين يَتَقاربَانِ ؟

قِيلَ: التَّقاربُ بَيْن الحرفَينِ تَارَةً يَكُونُ مِنْ جِهَةِ المخْرَجِ، وَتَارَةً يَكونُ مِنَ الاشْتِراكِ فِي الصِّفَاتِ، وَهَذا أَقْوى فِي المقَارَبَةِ، وَقَدْ ذَكرنَا اشْتِرَاكهمَا فِي الصِّفَاتِ، فَلا يَضُرُّ تَباعُدُ مَخْرَجَيهمَا.

قَالَ أبو عَلي: "وَمِنْ ذَلك (كينونَةٌ) و(قَيْدُودَةٌ)، وَهي (فَيْعَلُولَة)، فَحُذفت العَيْن وَأُلزِمَتِ الحذْفَ..."[7] الفصل.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ سُمِعَ مِنَ العَربِ هَذا المثَالُ[1] مُخَفَّفًا، وَأَدَّى القِياسُ فيه إلى أنَّه مُغيَّرٌ، وَاختَلفَ أَهْلُ البَلدَينِ فِي التَّغْيِيرِ[2]، فَقَالَ البَصْريونَ: أَصْلُه (كَيْوَنُونَة)، عَلى (فَيْعَلُولَة)[3]، وَاحْتَجُّوا لذَلك مِنْ أَوْجُهٍ:

---

(١) الأصل: قولهم في قولهم. تكرار.

(٢) فتقول في تصغيرهما: غُدَيَّةٌ، وغُزَيَّةٌ. ينظر: الكتاب ٤٧٠/٣، ٤٨٥، والأصول ٦٣/٣.

(٣) نَسِيَ الشارح -رحمه الله- أن يفي بوعده؛ فلم يتحدث عن (حيوة) فيما بقي من الباب. وأصل (حَيْوة): (حيَّة)، قُلبت اللام واوًا لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، ولأن الكلمة عَلَم، والأعلام يجيء فيها ما لا يجيء في غيرها. ينظر: الكتاب ٣٥٠/٤، ٣٩٩، وسر الصناعة ٥٩٠/٢، والمبهج ص٥٨، والمنصف ٢٨٥/٢، وشرح الجابردي ٢٩٤/١.

(٤) الأصل: وقوعها.

(٥) الأصل: تكريت.

وسبق ذكر ذلك في ص٤٦٥.

(٦) غير واضحة واجتهدت في قراءتها.

(٧) التكملة (فرهود) ص٢٦٠، و(مرجان) ص٥٩٨.

أَحَدُهَا: مَجِيئه مُدْغمًا، قَالَ الرَّاجِزُ:

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا القَرِينَهْ

وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ

يَا لَيْتَ أنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ

حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيِّنُونَهْ[٤]

الثَّانِي: أنَّها لو كانَتِ اليَاءُ فِي مَوضِعِ العَيْنِ لَكانَ الإبْدَالُ عَلى غَيْرِ القِياسِ؛ لأنَّ الوَاوَ إذَا سَكَنَتْ وَقَبلها فَتْحَةٌ صَحَّتْ.

وَالثَّالثُ: أنَّ (فَعِلُولَةً) -بكسْرِ العَيْنِ- مَعْدُومٌ فِي المصَادِرِ، وَهَذا يُبْطِلُ مَذهبَ الآخَرِينَ.

وَإذَا عَرفتَ الأصْلَ فَإنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ قَدْ اجْتمعَتَا وَسَبقتِ الأُولَى بالسُّكونِ، فَأُبْدِلَ وَأُدْغمَ، ثُمَّ خُفِّفَ بَعْد الإدْغَامِ كَمَا خُفِّفَ (سَيِّدٌ) وَ(مَيِّتٌ)، فَقِيلَ: سَيْدٌ، وَمَيْتٌ. وَفِي المحذُوفِ[١] قَولانِ:

---

(١) يريد: كينونة، وقيدودة، وهما مصدرا: كان يكون، وقاد يقود. ينظر: اللسان ٣٧٠/٣ (قود)، ٣٦٨/١٣ (كون).

(٢) اقتصر الشارح هنا على قول البصريين، وذهب الفراء إلى أن (كينونة): (فَعْلُولة)، وأصلها: (كُونُونَة) على (فُعْلُولة)، فصُيرت الواو ياءً؛ إلحاقًا لذوات الواو بذوات الياء؛ لأنها الأكثر، نحو: الصيرورة، والشيعوعة، والحيدودة. وفتحوا الفاء كراهية أن تصير الياء واوًا. ينظر: أدب الكاتب ص٦١١، والمنصف ١٢/٢، ودقائق التصريف ص٢٦٤، والإنصاف ٧٩٨/١، والممتع ٥٠٣/٢، وشرح الشافية ١٥٤/٣، وشرح الجاربردي ٢٩٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٥/٤، وأدب الكاتب ص٦١١، والمقتضب ١٢٤/٢، ٢١٩/٢، ١٣٥/٣، والأصول ٢٦٢/٣، ومجالس العلماء ص٢٣٧، وأمالي الزجاجي ص٢٤٤، والمنصف ٩/٢، وشرح الشافية ١٥٢/٣.

(٤) الأبيات من الرجز، ولم أقف على قائلها، وفي اللسان ٣٦٨/١٣ (كون) وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٩٢: "قال أبو العباس المبرد: أنشدني النهشلي". والأبيات بلا نسبة في: المنصف ١٥/٢، وشرح التصريف ص٤٧٩، والإنصاف ٧٩٧/٢، والممتع ٥٠٥/٢، والأخيران بلا نسبة في: الانتخاب ٥٩٠/٤، واللباب ٤٠١/٢، وشرح الشافية ١٥٢/٣.

(١) أي المحذوف من نحو: كينونة.

أَحَدُهُمَا: أنَّ العَينَ هي المحذُوفَةُ، وَالبَاقيةُ الزَّائدَةُ، وَإِنَّمَا كانَ كذَلك لأنَّك لو حَذَفتَ الزَّائدَةَ لاحْتَجتَ إلى تَسْكينِ الثَّانيةِ بَعْدَ تَقْديرِ حَرَكتهَا، وَفِي ذَلك / تغْييرانِ، فَكانَ أَقْرَبَ منه ليَكونَ الثَّاني هُو المحذُوفَ، وَيَكونَ الوَزْنُ (فَيْلُولَةً). ٣٢٤/ب

وَوَجْهُ حَذْفِ الزَّائدِ[٢] أنَّه إذَا اضْطُرَّ إلى الحذْفِ فَحَذفُ الأضْعفِ الأَولى، وَالوَزنُ عَلى هَذا (فَعْلُولَةٌ). وَهَكذَا الخلافُ فِي (سَيْدٍ) وَ(مَيْتٍ)، هو فِي أَحَدِ المذْهبينِ (فَيلٌ)، وَفِي الآخَرِ (فَعْلٌ).

فَأَمَّا قَولُهُم فِي الملكِ مِنْ مُلوكِ حِميرٍ: قَيلٌ؛ فَجُمعَ عَلى (أَقْيالٍ) وَ(أَقْوالٍ)، فَالوَاوُ عَيْنُ الكلمَةِ، وَفِي الوَاحدِ حُذفتِ الزَّائدَةُ[٣]، وَبَقِي (فَعلٌ) فَظَهرتْ فِي الجمعِ، وَأَمَّا (أَقْيالٌ) فَيَدُلُّ عَلى أنَّ المحذُوفةَ العَيْنُ، وَأنَّ وَزنَهُ (أَفْيالٌ)؛ إذْ لا وَجْهَ لقَلبِ الوَاوِ هُنَا يَاءً، وَأَصْلُه مِنَ (القَولِ)؛ لأنَّ الملكَ يُمْتَثَلُ قَولُهُ، فَأَصْلُهُ (قَيْوِلٌ)[٤].

قَالَ أبو عَلي: "وَمنْ ذَلكَ (ديَّارٌ) وَ(قيَّامٌ)، إنَّمَا هو (فَيْعَال)، وَ(قَيُّومٌ) (فَيْعُولٌ)."[٥]

قَالَ الشَّارِحُ: (دَيَّارٌ) مَأخُوذٌ مِنْ (دَارَ يَدُورُ)، وَمنه (الدَّارُ)، وَ(الدَّيْرُ) مُخَفَّفٌ منه، وَ(الدَّيَّار) هُو المقِيمُ بالدَّارِ، فَعَلى هَذا أَصْلُه (دَيْوَارٌ)، مِثلُ (سَيِّدٍ)، فَقَد اجتمَعتِ الوَاوُ وَاليَاءُ، وَسَبقتِ الأُولَى بالسُّكونِ، فَأُبْدلَ وَأُدْغِمَ، وَلَمْ يَجُزْ فيه التَّخفيفُ كمَا جَازَ فِي (سَيِّدٍ)؛ لأنَّك لو قَدَّرتَ حَذَفَ العَينِ لبَقِي الوَزنُ (فَيَالاً)، وَإنْ قَدَّرتَ حَذفَ الزَّائدِ لبَقِي (فَعَالاً)، فَكانَ يَلزمُ إظْهَارُ الوَاوِ، وَكلاهُمَا مُمْتَنعٌ مِنْ أَجْلِ الألِفِ التي بَعْدَهَا. وَأَمَّا (قَيَّام) فَمِنَ: قَامَ بالأمْرِ يَقُومُ، ثُمَّ

---

(٢) هذا هو القول الثاني في المحذوف من نحو: كينونة.

(٣) على أن الواحد (قَيِّل) -بالتشديد- وأصله (قَيْوِل) على (فَيْعِل).

(٤) سبق ذلك في ص١٦٤.

(٥) التكملة (فرهود) ص٢٦٠، وفي (مرجان) ص٥٩٩: "...وإنما هو..."

فُعِلَ فيه مَا فُعِلَ فِي (دَيَّارٍ)، وَقَدْ جَاء فيه (قَيِّمٌ) مِثلُ (سَيِّدٍ). وَ(قَيُّومٌ) عَلى (فَيْعُولٍ)، فَالوَاوُ الموجُودَةُ الآنَ الزَّائدَةُ، وَعَينُ الكلمَةِ أُبْدِلتْ لِيصحَّ الإدْغَامُ[1].

قَالَ أبو عَلي:"فَأمَّا (سُوِيرَ) وَ(بُويِعَ) وَ(تُسُوِيرَ) وَ(تُبُويِعَ) فَلا تُدغمُ الوَاوُ فِي اليَاء..."[2] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَجْهُ اتِّصَالِ هَذا الكَلامِ بِمَا قَبْله أنَّه قُرِّرَ فِي الكلامِ المتقَدِّمِ / أنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ إذَا اجْتَمعتَا وَسَبقتِ الأُولى بالسُّكونِ أُبْدِلَ وَأُدغِمَ، وَهَذا حَالُ (سُوِيرَ) وَ(بُويِعَ) فِي الاجْتمَاعِ وَالسَّبقِ، وَمَعَ ذَلك لَمْ تُبْدلْ وَلَمْ تُدْغَمْ، وَالعِلَّةُ فِي استثنَاء هَذا عَنِ القَاعدَةِ الأُولى مِنْ وَجْهينِ[3]:

٣٢٥/أ

أَحَدُهُمَا: أنَّه لو أُدْغِمَ لَمْ يُعْلمْ أنَّه (فُوْعِلَ) أو[4](فُعِّلَ)، فَقَدْ تَعَيَّنَ التَّصحيحُ فَرْقًا رَافِعًا لِلَّبْسِ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّ الأصْلَ هُو مَا سُمِّيَ فَاعِلُهُ؛ إذْ بذَلك يَتَّضحُ المعْنَى وَتَكمُلُ الجملَةُ، فَأصْلَ (سُوِيرَ): سَايَرَ، وَمِنْ المعْلومِ البيِّنِ أنَّ الألِفَ لا تُبْدلُ مَعَهَا اليَاءُ، وَلا تُغَيَّرُ هي فِي نَفْسِهَا، وَكذَلك الوَاوُ الوَاقعَةُ مَوْقعَهَا فِي (سُوِيرَ). وَقَدْ قَالَ بَعْضُهم: إنَّ الأصْلَ هي الألِفُ؛ أُبْدِلتْ وَاوًا لَمَّا انضَمَّ مَا قَبْلها، وَإذَا لَمْ يَلزَمِ التَّغييرُ فِي الألِفِ كذَلك فِيمَا هُو بَدَلٌ عَنْهُا.

وَاسْتَشْهدَ[1] عَلى هَذَا الفَصْلِ بِقَولِهِم: ظَلَمُوا وَاقِدًا، فَإنَّهُم لَمْ يُدْغِمُوا الوَاوَ فِي الوَاوِ لَمَّا كانَتِ الوَاوُ ضَمِيرًا وَاقِعًا مَوْقِعَ الاثْنَينِ فِي نَحْو: ظَلَمَا وَاقِدًا. وَالحقُّ أنَّ الإدْغَامَ لَمْ يَمْتنعْ لِذَلك،

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٦٧/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٤/١، والأصول ٢٦٢/٣.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٦٠، و(مرجان) ص٥٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٨/٤، والمقتضب ٣٠٨/١، والأصول ٢٦٣/٣، وسر الصناعة ٧٣٥/٢، وشرح المفصل ٩٦/١٠.

(٤) الأصل: و. تصحيف.

(١) أبو علي الفارسي، و(ظلموا واقدًا) من أمثلة الكتاب ٤٤٢/٤.

أَلا تَرَى أنَّ قَولكَ: عَصَوْا وَاقِدًا بِهَذه المنْزلةِ؛ وَقَدْ أُدْغِمَ، وَإِنَّمَا الوَجْهُ فِي ذَلكَ أنَّ الوَاوَ كَمُلَ مَدُّهَا بِسُكونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلها، وَكَمَالُ المدِّ يَجْرِي مَجْرَى الحرَكةِ المانِعَةِ مِنَ الإدْغَامِ، وَلذَلكَ لَمَّا انْفَتحَ مَا قَبْلها يُدغَمُ لِنُقصَانِ المدِّ[٢]، وَحُكمُ اليَاءِ حُكمُ الوَاوِ، ألا تَرَى أنَّك تَقُولُ: يَا هِنْدُ ارْمِي يَاسِرًا، فَلا تُدغِمُ لكمَالِ المدِّ، وَتَقُولُ: اخْشَيْ يَاسِرًا، فَتُدغِمُ لنُقصَانِ المدِّ بالفَتحةِ قَبلَ اليَاءِ.

قَالَ أبو عَلي: "وَمِن ذَلكَ قَولُهُم: دِيوانٌ"[٣].

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ اجْتَمعتِ اليَاءُ وَالوَاوُ وَلَمْ تُغَيَّرْ، وَيَنْبَغِي أنْ نُحَقِّقَ القَولُ فِي وَزْنِ (دِيوَانٍ)، هَلْ هُو (فِعَّالٌ) فِي الأَصْلِ أَوْ (فِيعَالٌ)؟ فَالذي / يَدُلُّ عَلى أنَّ أَصْلَهُ (فِعَّالٌ) شَيئانِ[٤]: ٣٢٥/ب

أَحَدُهُمَا: قَولُك: دَوَّنْتُ هَذَا الشَّعْرَ، وَقَدْ فَعَّلْتُ لا فَيْعَلْتُ.

وَالثَّاني: قَوْلُك فِي جَمْعِهِ: دَوَاوِين، فَظَهرتِ الوَاوُ، وَلَمْ يُقَلْ: دَيَاوِينُ فِي الاخْتِيارِ[٥]، وَإذَا كانَ كذَلك كانَ قِيَاسُهُ (دِوَّانًا)، فكرِهُوا التَّضْعيفَ فِي حَرْفِ العِلَّةِ، فَأبْدَلُوا مِنَ الوَاوِ الأُولى يَاءً لسُكونِهَا وَانْكسَارِ مَا قَبْلهَا، فَإذَا جَمَعوا أخرجُوه عَلى الأصْلِ لزَوالِ عِلَّةِ التَّغْيِيرِ، ولو قَلبوهَا إلى اليَاء لبَقِي التَّضعيفُ المكرُوه فِي قَولكَ: دِيَّان، فَكانَ الأَولى قَلبُ الأُولى يَاءً دُونَ الثَّانيةِ.

---

(٢) كذا في الأصل؛ على أن (يُدغَم) جواب (لَمَّا)، والجمهور لا يجيزون مجيئه فعلاً مضارعًا، وأجازه ابن مالك وابن عصفور. ينظر: التسهيل ص٢٤١، والجنى الداني ص٥٩٦، والمغني ص٣٧٠، والمساعد ٢٠١/٣، وتمهيد القواعد ٤٤٥٢/٩، والهمع ٢٢٠/٣.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٦٠، و(مرجان) ص٥٩٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٦٨/٤-٣٦٩، والمنصف ٣١/٢. وينظر ما سبق ص٤٤٣-٤٤٤.

(٥) ورد في الشعر في قوله:

عَدَانِيَ أَنْ أَزُورَكِ أُمَّ عَمْرٍو ... دَيَاوِينٌ تُشَقَّقُ بالمدَادِ

ينظر: الخصائص ١٥٨/٣، وسر الصناعة ٧٣٥/٢، والمنصف ٣٢/٢.

وَنَظيرُ ذَلك قَولُهُم: قِيراطٌ، وَدِينَارٌ، وَالأصْلُ: قِرَّاطٌ، وَدِنَّارٌ، فَغَيَّروهُ لِمَا ذَكرنَا، وَكذلك (دِيبَاجٌ) أَصْلُه (دِبَّاجٌ)؛ لقولِهِم: دَبَابِيجُ، وَمَنْ قَال: دَيَاوِينُ، وَدَيَابِيجُ[1] حَمَلَه عَلى لَفْظِ الوَاحدِ؛ لأنَّ اليَاءَ هي الأصْلُ.

قَالَ أبو عَلي: "وَمِمَّا قُلبتِ الوَاوُ فيه يَاءً قَولُهُم[2]: عُذْتُ عِيَاذًا، وَقُمْتُ قِيَامًا"[3].

قَالَ الشَّارِحُ: الأَصْلُ فِي (عِيَاذٍ) وَ(قِيَامٍ) الوَاوُ؛ لقولك: أَعُوذُ وَأَقُومُ، وَالقَوْمَةُ وَالعَوْذُ، إلا أنَّ الوَاوَ أُعِلَّتْ فِي الفِعْلِ فَأُعِلَّتْ فِي المصْدَرِ؛ لأنَّ المصَادِرَ تُبْنَى عَلى الأفْعَالِ فِي الاعْتلالِ؛ إذْ كانَتِ الأفْعَالُ هي التي تَخْتلفُ أَبْنيتُهَا للمَعَانِي، إلاَّ أنَّ مُجَرَّدَ اعتلالِهَا فِي الفِعْلِ لا يَكفِي فِي إعْلالِهَا فِي المصْدَرِ، ألا تَرَى أنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ أُعِلَّتَا فِي (قَالَ) وَ(بَاعَ)، وَلَمْ يُعَلاَّ فِي (القَوْلِ) وَ(البَيْعِ)؛ لأنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ فيهمَا سَاكنةٌ، وَلَيسَ قَبْلَهُمَا مَا يَقْتَضِي الإعلالَ وَهْوَ الكسْرَةُ، فَلذلكَ صَحَّتَا بِخِلافِ (عِيَاذٍ)؛ فَإنَّ انكسَارَ الأوَّلِ وَوُقوعَ الألفِ بَعْدَ اليَاءِ مَعَ الإعْلالِ فِي الفِعْلِ عِلَّةٌ / ذَاتِ أوصَافٍ، كُلُّ وَصفٍ منهَا له أَثَرٌ، وَهي اعتِلالُهَا فِي الفِعْلِ، وَانْكسَارُ مَا قَبلهَا[4]، وَوُقُوعُ الألِفِ بَعْدَهَا[5]، فَلو اختلَّ وَاحِدٌ منهَا[6] صَحَّتْ [كما صحت][1] فِي (لِوَاذٍ) لَمَّا لَمْ تَعْتلّ فِي الفِعْلِ الذي هو (لاوَذْتُ)، وَلا فِي (جِوَارٍ)؛ لأنَّ فِعلَه (جَاوَرْتُ)، وَلا فِي (عِوَدَةٍ) وَ(زِوَجَةٍ) لَمَّا لَمْ يَكنْ بَعْدَها أَلفٌ، وَلا فِي (سَوَامٍ)[2] لَمَّا لَمْ يَكنْ قَبلَهَا كسرَةٌ. ٣٢٦/أ

---

(١) الأصل: دواوين، ودبابيج. سهو.
وينظر: الكتاب ٣/٤٦٠-٤٦١، والخصائص ٣/١٥٨، وسر الصناعة ٢/٧٣٥.

(٢) الأصل: لقولهم.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٦١، و(مرجان) ص٥٩٩.

(٤) الأصل: قبلهما. تصحيف.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٣٦٠، والمقتضب ٢/١٢٨، والأصول ٣/٢٦٤، وشرح الشافية ٣/١٣٧.

(٦) الأصل: منهما. تصحيف.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) السَّوامُ: الإبل الراعية. القاموس ص١٤٥٢ (سوم).

وَأَمَّا (حَوْضٌ) وَ(سَوْطٌ) فَيُجمَعُ عَلَى (حِيَاضٍ) وَ(سِياطٍ)، وَتُقلَبُ الوَاوُ فيه يَاءً لاجْتِمَاعِ خَمْسةِ شُرُوطٍ[٣]:

أَحَدُهَا: سُكونُ الوَاوِ فِي الوَاحدِ، فَإِنَّ السُّكونَ ضَعَّفَ نِسْبَةَ الإِعْلالِ فِي الفِعْلِ.

وَالثَّانِي: كسْرُ مَا قَبلَ الوَاوِ؛ لأنَّ الكسْرَةَ تَسْتَدعي مَا يُجَانسُهَا وَهْوَ اليَاءُ.

وَالثَّالثُ: وُقُوعُ الألِفِ بَعْدَها؛ لأنَّ حَرَكةَ الوَاوِ إِذَنْ لَيْستْ بأصْلٍ، بَلْ هي تَابعَةٌ للألِفِ، وَذَلك ضَعْفٌ فيهَا.

وَالرَّابعُ: صِحَّةُ اللامِ، وَإِنَّمَا كانَ هَذا شَرْطًا لأنَّ اللامَ إذَا أعْتلتْ امْتَنَعَ إعْلالُ العَيْنِ لئلا يَتَوالى إعْلالانِ.

وَالخامِسُ: أنْ تَكونَ الكلمَةُ جَمْعًا؛ لأنَّ الجمْعَ أثْقَلُ مِنَ الوَاحِدِ، وَهْو تَغيُّرٌ عَنْ بِنَاء الوَاحِدِ.

وَإِذَا فُقِد وَاحدٌ مِنَ هَذه الشُّروطِ صَحَّتِ الوَاوُ، كقَولكَ: سَوَادٌ وَأَسْودَةٌ، وَعَودٌ وَعِوَدةٌ، وجِوَاء وأَجْوِيَةٌ[٤]، وَفِي الجمْعِ بآوَاتو في النوق[٥]، و(سَوَادٌ) صَحَّتْ فيه الوَاوُ لَمَّا لَمْ يَكنْ جَمْعًا.

وَأَمَّا (دَارٌ) فَتُجمعُ عَلى (دِيَارٍ)، فَتُقلبُ فيهَا الوَاوُ يَاءً؛ لأنَّ الألفَ لَمَّا أُبْدلتْ من الوَاوِ ضَعُفتْ فَصَارتْ كالوَاوِ فِي (حَوْضٍ).

وَأَمَّا (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) فـ(الاخْتيارُ) وَ(الانْقِيادُ)، وَقَدْ أُبْدلتِ الوَاوُ فيه يَاءً لاعْتِلالِهَا فِي الفِعْلِ وَانكسَارِ مَا قبلها فِي المصدَرِ، وَقَوَّى ذَلك وُقُوعُ الألفِ بَعْدَها.

---

(٣) سبق ذلك في ص٤٤٦.

(٤) الجِواء: الواسع من الأودية، والجِواء: وعاء القدر أو شيء توضع عليه من جلد أو خَصَفة. اللسان ١٨٥/١٤ (جوا).

(٥) كذا في الأصل. ولعلها: (ناوٍ نواء في النوق). وينظر: شرح الجاربردي ٢٩٣/١. والناوي من الإبل: السمين. ينظر: الصحاح ٢٥١٧/٦ (نوى).

فَإنْ قُلتَ: هَلْ / حُذفَ هُنَا شَيءٌ كما حُذفَ فِي (إجَادةٍ) وَ(إعَادَةٍ) وَ(اسْتِعَانةٍ)؟ ٣٢٦/ب

قِيلَ: لا، لأنَّ سَببَ الحذفِ فِي (إعَانةٍ) وَبَابه أنَّ أَصْلَها (إعْوَانٌ) كـ(إكرَامٍ)، فَلمَّا أُبْدلتِ الوَاوُ ألفًا، وَاجتمَعَ سَاكنانِ حُذِفَ أَحَدُهُمَا، وَقَدْ ذَكرنَا الخلافَ بينهم فِي المحْذُوفَةِ[1]، وَلَمْ يُوجدْ ذَلك فِي (الانْقِيادِ)، كمَا لَمْ يُوجدْ ذَلك فِي (الانْطِلاقِ).

[باب التكسير في هذه الأسماء المعتلة العين للجمع]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ التَّكسيرِ فِي هَذه الأسْمَاء المعْتَلَّة العَيْن للجَمْع، اعْلَم أنَّ ألفَ الجمْعِ فِي نَحْو: مَفَاعِل إذَا اكتنَفَها وَاوَانِ، أَوْ يَاءَانِ، أَوْ وَاوٌ وَيَاءٌ، أَوْ يَاءٌ وَوَاوٌ..."[1] الفَصْلُ.

(١) ينظر الخلاف في ص٥٣٩.

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا وَقعَتْ ألفُ التَّكسيرِ بَيْنَ حَرْفَيْ عِلَّةٍ قُلِبَ الثَّاني مِنْهمَا هَمْزَةً مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ، وَلَمْ يُقْلَبْ أَلِفًا ثُمَّ هَمْزَةً، وَلا فَرْقَ فِي ذَلك بَيْنَ اتِّفَاقِ الحرْفَينِ أو اخْتِلافِهِمَا عِنْدَ سِيبوَيه[2]، وَقَالَ أَبُو الحسَنِ: تُقْلَبُ هَمْزَةً فِي الوَاوَينِ دُونَ بَقيَّةِ الأقْسَامِ الثَّلاثَةِ[3]. فَنَدلُّ أوَّلاً عَلَى عِلَّةِ قَلبِ الوَاوِ هَمْزَةً، ثُمَّ نَتَعرَّضُ لِمَوضعِ الخلافِ فَنَقُولُ:

عِلَّةُ الإبْدَالِ أنَّ الوَاوَ مُستثقَلةٌ، فَإذَا انْضَمَّتْ إليهَا وَاوٌ أُخْرَى وَكانَ الحاجِزُ بَيْنهمَا ضَعِيفًا وَهْو الألفُ، وَانْضَمَّ إلى ذَلكَ كَونُ الكلمَةِ جَمْعًا اشْتَدَّ الاسْتثقَالُ، فَتحوّلُ المستَثْقَلَ إلى مَا هُوَ أَخَفُّ منه، ألا تَرَى أنَّ الوَاوَينِ إذَا اجْتَمعتَا فِي أَوَّلِ الكلمَةِ نَحْو: أَوَاصِلَ قُلبَتِ الأُولى هَمْزَةً، وَقَدْ قَرَّرنَا ذَلك فِي مَوْضِعه[4].

فَإنْ قِيلَ: لَمَ أُبْدلتْ هَمْزَةً لا غَيْرَ؟

قِيلَ: إنَّ الإبْدَالَ يَكونُ إلى حُرُوفِ العِلَّةِ أَوْ إلى مَا يُشْبِهُهَا، وَالإبْدَالُ هُنَا كانَ فِرَارًا مِنْ ثِقَلِ العِلَّةِ، فَكيفَ يُبْدلُ إلى مِثلهِ؟!

وَلَمْ تُبْدَلْ أَلفًا لأمْرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ قَبْلَه ألِفًا فَإبْدَالُهُ إليه يُفْضِي إلى الحذْفِ، وَيَزُولُ بِنَاءُ التَّكسيرِ.

وَالثَّاني: أنَّ / الحرْفَ الأصْليَّ قَوَيٌّ بِحَركتِهِ وَكونِه عَيْنًا، فَيجبُ أنْ يُبدلَ إلى حَرْفٍ مُتحرِّكٍ؛ ليسَاوي الأصْلَ فِي القُوَّةِ. ٣٢٧/أ

فَإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يُبدلِ الأوَّل؟

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٦٢ وفيها: "...أو ياء وواو، أو واو وياء..."، و(مرجان) ص٦٠٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦٩/٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٦٤/١، والمنصف ٤٥/٢، وشرح المفصل ٩١/١٠، وشرح الملوكي ص٤٨٨، والممتع ٣٣٨/١، ٣٤٤-٣٤٥، وشرح الشافية ١٣١/٣، والمبدع ص١٤٧.

(٤) ص٤٣١.

قِيلَ: إبْدالُ الثَّاني أَوْلَى؛ لأنَّه مُجَاورٌ للطَّرفِ، وَالأطْرافُ مَوَاضعُ التَّغييرِ، وَالمجاوِرُ يَجْرِي عليه حُكم المجاوَرِ، وَقَدْ ذَكرنَا ذَلك فِي مَوَاضِعَ[١].

وَأمَّا مَوضِعُ الخلافِ فهو إذَا كانَ الحرفَانِ يائينِ، أو أَحَدُهُمَا يَاء تَقَدَّمتْ أو تَأخَّرتْ، فَمَذْهبُ سِيبويه القَلْبُ عَلى مَا تَقَدَّمَ، وَحُجَّتُه أنَّ اليَاءَ أُخْتُ الوَاوِ، وَقَدْ سَاوَتْهَا فِي أكثَرِ الأحْكامِ، وَفيهَا مِنَ الثِّقلِ مَا هو مَعْلومٌ، فَتُبدلُ كمَا أُبْدِلتْ أُختُهَا، وَقَدْ حَكى أبو زَيدٍ أنَّه سَمِعَ مِنَ العَربِ: عَيَائلُ -بالهمز-[٢]، وَهَذا نَصٌّ يَرجِعُ إليه سِيبَويه، وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ القِياسِ يُؤَيِّدُهُ.

فَإنْ قِيلَ: يَلزمُ عَلى مَا أَصَّلْتُموهُ شَيئانِ:

أَحَدُهُمَا: (ضَيَاوِنُ)[٣]؛ لأنَّ الوَاوَ صَحَّتْ فيه مَعَ مَا ذَكرْتُم.

والثاني: قَولُهُم: عَوَاوِرُ؛ فإنَّه صَحَّ مَعَ العِلَّةِ التي ذَكرتُم.

وَالجوابُ: أمَّا (ضَيَاوِنُ) فإنَّه شَاذٌّ، خَرَجَ مُنبِّهًا عَلى الأصْلِ كمَا شَذَّتِ (القُصْوَى)[٤] وَ(القَوَدُ)، وَالشُّذُوذُ لا يُكدِّرُ الأصُولَ، وَقَوَّى ذَلك أنَّ الوَاوَ صَحَّتْ فِي الوَاحِدِ، وَهْو (ضَيْوَنٌ) عَلى طَرِيقِ الشُّذوذِ، فَبَنَوْهَا فِي الجمْعِ عَلى ذَلكَ[١]. وَأمَّا (العَوَاوِرُ) فَأصْلُه (العَوَاوِيرُ)، فَاليَاءُ بَدَلٌ مِنَ الألِفِ فِي (عُوَّارٍ)، إلا أنَّ اليَاءَ حُذفتْ للضَّرورَةِ، فَهْي لذلك فِي تَقديرِ الثَّباتِ، وَلو ظَهَرتْ لَمْ تُبْدلِ الوَاوُ لبُعدهَا مِنَ الطَّرفِ[٢]، فَكذَلكَ بَعْدَ الحذْفِ العَارِضِ، وَمِثلُهُ: طَاووسٌ

---

(١) ينظر: ص٢٦١، ٣٢٠، ٥٠٦.

(٢) لم أقف على حكاية أبي زيد في النوادر والهمز. وقد حكاها المازني عن الأصمعي حيث قال: "وسألت الأصمعي عن (عَيِّل) كيف تكسره العرب؟ فقال: عيائل؛ يهمزون كما يهمزون في الواوين" ينظر: الأصول ٣/٣٩٦، والمنصف ٢/٤٤، وشرح المفصل ١٠/٩١. وهي كذلك في اللباب ٢/٤٠٦.

(٣) الضَيَاوِنُ: جمع ضَيْوَنٍ، وهو السِّنَّوْرُ الذكر. ينظر: المنصف ٣/٣٤، والقاموس ص١٥٦٤ (ضون).

(٤) ذكر وجه الشذوذ في (القصوى) في ص٥٨٥.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٢٠، ٤/٤٣٠ والأصول ٣/٣٩٧، والخصائص ١/١٥٥، وشرح الشافية ٣/١٣٠.

(٢) ينظر ما سبق في ص٥٤١.

وَطَوَاويسُ، وَنَاووسٌ وَنَوَاويسُ[٣]. وَمن [الياءين][٤]: خَيِّرٌ وَخَيائِرُ، وَمِنَ الوَاوِ وَاليَاءِ: سَيِّدٌ وَسَيَائِدُ، وَكلُّ ذَلك قَدْ سُمِعَ، وَله شَاهِدٌ مِنَ القِياسِ. وَالأخْفَشُ يُفَرِّقُ بينهُمَا لخِفَةِ اليَاءِ، وَهَذا ضَعِيفٌ / لِمَا ذَكرنَاهُ مِنْ تَسَاوِيهِمَا فِي الأحْكَامِ. وَقَدْ أَجْرَوا (ذُؤابَةَ) فِي الجمعِ مُجْرى (أَوَائلَ)، فَأبْدَلُوا مِنَ الهمْزَةِ وَاوًا، وَمِنَ الألِفِ الزَّائدَةِ يَاءً، ثُمّ همَزُوا اليَاءَ فَقَالوا: ذَوَائبُ، كمَا قَالُوا: سَفَائِنُ، وَقُلبتِ الهمْزَةُ وَاوًا فِرَارًا إلى الأخَفِّ[٥].

٣٢٧/ب

فَإْن قِيلَ: لو كانَتِ الوَاوُ فِي (عَوَاوِر) فِي تَقْدِير الثَّباتِ، وَكانَ حُكمُهَا ثَابتًا فِي صِحَّةِ الوَاوِ قَبْلها لَوَجبَ أنْ لا يُصْرَفَ (ذَلَذِلٌ)[٦]، لأنَّ أصْلَهُ (ذَلاذِلُ)، مِثلُ (جَعَافِرَ)، وَقَدْ صَرَفُوهُ وَلَمْ يُرَاعُوا حُكمَ الأصْلِ.

وَالجوابُ: أنَّ مِنَ النَحْويينَ مَنْ لاحَظَ ذَلك وَلَمْ يَصْرِفْ، وَالصَّحيحُ الصَّرفُ؛ لأنَّ المراعى فيمَا لا يَنْصرفُ اللفْظُ، وَإذَا زَالَ البِنَاءُ بِعَارِضٍ عَادَ إلى الصَّرفِ، ألا تَرَاهُم قَالُوا: (عُمَرُ) لا يَنْصرفُ للعَدْلِ وَالتَّعريفِ، فَإذَا صَغَّرتَهُ صَرَفتَهُ؛ لزَوالِ بِنَاءِ العَدْلِ، وَكذَلك (أَسْودُ) لا يَنْصرفُ، وَلَوْ قُلتَ: سُوَيْدٌ[١] صَرَفتَهُ مَعَ أنَّ الأصْلَ (أُسَيْوِد) ، وَعَكسُ ذَلكَ لَوْ سَميتَ رَجُلاً بِ(تَضَارِبَ)، ثُمَّ صَغْرْتَهُ لَمْ تَصْرِفْهُ؛ لأنَّه صَارَ فِي التَّصغيرِ عَلى وَزْنِ الفِعْلِ فِي نَحْو: مَا أُحَيْسِنَهُ، وَقَدْ كانَ قَبْلَ التَّصغيرِ مُنْصَرِفًا، وَلَيْسَ كَذلك فِي بَابِ التَّصريفِ، ألا تَرَى أنَّ (صُيَّمًا) أُبْدِلتْ

---

(٣) النأووس: مقابر النصارى. اللسان ٢٤٥/٦ (نوس).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) جاء في سفر السعادة ١٠٥/١: "وأما (ذوائب) فكان القياس أن تجمع على (ذآئب)؛ لأن ألف (ذؤابة) كألف (رسالة)، لكنهم لو قالوا: ذآئب لوقعت ألف الجمع بين همزتين، وذلك ثقيل، فأبدلوا من الأولى واوًا". وينظر: الخصائص ١٤٦/٣، وشرح الشافية ٢١٣/١، ٣/ ٥٨-٥٩.

(٦) ذَلاذِلُ القميص: ما يلي الأرضَ من أسافله، الواحد: ذُلْذُلٌ، والذَّلَذِلُ: مقصور عن الذَّلاذِلِ. ينظر: الصحاح ١٧٠١/٤، واللسان ٢٥٩/١١ (ذلل).

(١) (سُوَيْد) تصغير ترخيم لأسود.

فيه الوَاوُ يَاءً لِمُجَاورتِهَا الطَّرفَ، وَ(صُوَّامًا) لَمْ تُبْدلْ منه لِبُعدِهَا منه، وَ(حَوِلَ) صَحَّ لأنَّه فِي تَقْديرِ (احْوَلَّ).

[باب ما كان اللام منه همزة والعين واوًا أو ياء]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا كانَ اللامُ منه هَمْزةً وَالعَيْنُ وَاوًا أو يَاءً[1]، وَذَلك مِثل: دَاءَ يَداءُ، وَسَاء يَسُوء، وَمَا كانَ العَيْن فيه يَاء فنَحْو: جَاءَ يَجِيءُ وَشَاءَ يَشَاءُ..."[2] الفصل.

قَالَ الشَّارِحُ: الغَرَضُ مِنْ هَذا الفَصْلِ بَيانُ حُكمِ اسْمِ الفَاعِلِ مِمَّا عَينُهُ يَاءٌ أو وَاوٌ، وَلامُهُ / هَمْزةٌ، فَمِنَ الوَاوِ: نَاءَ، وَسَاءَ، وَدَاءَ[3]، كقولك: يَنُوءُ، وَيَسُوءُ، وَيدَاءُ[4]، وَمِنَ اليَاءِ: جَاءَ يَجِيءُ، وَشَاءَ يَشَاءُ؛ لأنَّ مَصدرَهُ (شَيءٌ)، وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْ هَذا كلِّهِ (نَاءٍ)، وَ(شَاءٍ)، وَ(جَاءٍ)، وَاختَلفُوا فِي الهمْزَةِ مِنْ (جَاءٍ)، فَمَذهبُ سيبويه[5] أَنَّهَا المبدَلَةُ مِنَ العَيْنِ، كالهمْزَةِ مِنْ (قَائِلٍ)، وَلامُ الكلمَةِ هَمْزَةٌ أُخْرى أُبْدلتْ يَاءً لانْكسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ عِنْده نَقْلُ حَرْفٍ مِنْ مَوضعِهِ إلى غَيرِ مَوضعِهِ؛ لأنَّ نَقْلَهُ تَغْييرٌ لبِنَاءِ الكلمَةِ، وَذَلك خِلافُ الأصْلِ، فَكانَ إبْقَاؤُهُ عَلى نَظْمه أَوْلى. وَقَالَ الخليلُ[6]: الهمْزَةُ التي هي لامٌ نُقلتْ إلى مَوْضِعِ العَيْنِ، وَوَقعتِ العَيْنُ فِي مَوضعِ اللامِ[7]، فَلمْ يَجِبْ إبْدَالُهَا هَمْزَةً، بَلْ إنْ كانَتْ يَاءً بَقيتْ عَلى حَالِهَا، وَإنْ كانَتْ وَاوًا قُلبتْ يَاءً لانْكسَارِ مَا قبلهَا، وَإنَّمَا ارْتُكبَ النَّقْلُ لئلا يُوَالى بين إعْلالينِ كمَا فَعَلَ سيبويه[8]؛ لأنَّ سيبويه أَبْدَلَ العَينَ هَمْزَةً، وَالهمْزَةَ التي هي لامٌ يَاءً، وَالعَرَبُ لا تَكادُ تَجْمعُ بين إعْلالينِ مُتَواليينِ، وَإنَّمَا جَاءَ ذَلك شَاذًّا فِي (ماءٍ)[1] و(شاءٍ)[2]، وَتَحويلُ الحرْفِ عَنْ مَوضِعِه غَيْرُ

٣٢٨/أ

---

(١) الأصل: والعين والواو ياء.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٦٤ وفيها: "...ساء يسوء، وناء ينوء...نحو: جاء...."، وفي (مرجان) ص٦٠٢: "...ساء يسوء، وناء ينوء...".

(٣) دَاءَ الرجلُ: إذا أصابه الداءُ. اللسان ٧٩/١ (دوأ).

(٤) الأصل: ودوء.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧٦/٤-٣٧٧، والمقتضب ٢٥٣/١ وفيه: "فهذا قول النحويين أجمعين إلا الخليل بن أحمد".

(٦) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٤، والمقتضب ٢٥٣/١، والأصول ٢٩٧/٣، والمنصف ٥٢/٢.

(٧) فوزن (جاءٍ) عند الخليل (فالع)، وعند سيبويه (فاعل).

(٨) الأصل: الخليل. سهو.

(١) ذُكر وجه شذوذه في ص٤٣٣.

(٢) الشَّاء: جمع شَاةٍ. ينظر: المحكم ٤٠٣/٤.

مُسْتنكرٍ، ألا تَرَاهُم حَوَّلوا العَيْن إلى مَوضعِ اللامِ فِي (شَاكٍ) وَ(لاثٍ)[٣]، وَالأصْلُ (شَائِكٌ) وَ(لائِثٌ)[٤]، وَكانَ غَرَضُهُم بذلك وُقُوعَ الوَاوِ فِي مَوضعٍ لا يُحَوَّلُ هَمْزَةً، كذَلك هَهُنَا، وَهَذا أَقْيسُ عِنْدَ أبِي عَلِيٍّ[٥] مِنْ قَولِ سِيبَويه. وَلَيْسَ المرادُ أنَّ الهمْزَةَ فِي (شَائِكٍ) جُعلتْ بَعْدَ الكافِ، ثُمَّ حُوِّلتْ إلى اليَاءِ؛ إذْ ذَلك لا يُفِيدهم شَيئًا، وَإنَّمَا المعْنَى أنَّ الوَاوَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهَا صُيِّرتْ طَرَفًا لئلا تَنْقلبَ هَمْزَةً. وَمَنْ تَابَعَ سِيبَويه قَالَ: إنَّ الخليلَ قَدْ ارْتكبَ / تَوَالِي إعْلالينِ وَزِيَادَةً، وَذَلك أنَّه حَوَّلَ اللامَ إلى مَوْضِعِ العَينِ، وَذَلك تَغْييرٌ كالإعْلالِ، وَأنَّه قَلَبَ الوَاوَ يَاءً، وَأنَّه حَذَفهَا لالتقَاءِ السَّاكنينِ إذْ صَارَتِ الكلمَةُ ك(قَاضٍ)، قَالَ عَبدُ القَاهِرِ: لَيسَ الأمْرُ كمَا قَالُوا، وَذَلك أنَّ الإعْلالَ إبْدَالُ حَرْفِ العِلَّةِ إلى حَرْفٍ آخَرَ، وَالنَّقْلُ لَيْسَ إعْلالاً[٦]، بَلْ هُو تَغْييرُ حُكمٍ، وَالهمْزَةُ بِحَالِهَا، وَأمَّا إبْدَالُ الوَاوِ يَاءً فَغَيرُ لازِمٍ عَنْ هَذا التَّحويلِ، بَلْ لوُقوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ الكسْرَةِ، وَحَذْفُهَا غَيْرُ لازِمٍ، فلمْ يَكنْ ذَلك دَاخِلاً فِي الإعْلالِ[٧]. وَكذلك يَقُولُ فِي (مَاءٍ)؛ لأنَّ إبْدَالَـهَا هَمْزَةً لَيْسَ مِنْ قَبيلِ

٣٢٨/ب

الإعلالِ؛ لأنَّ الحرفَينِ صَحِيحانِ[١]. وَكِلا المذْهَبينِ مُتَقاربانِ فِي القُوَّةِ[٢].

ووجه شذوذه توالى إعلالين في الكلمة، وذلك أن أصل (شاء): (شَوَهٌ) فقلبوا الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبوا الهاء همزة. وقيل فيه غير ذلك. ينظر: المقتضب ١/٢٩٠، والمنصف ٢/١٤٤-١٤٩، وشرح التصريف ص٤١٩.

(٣) اللائثُ واللاثُ من الشجر والنبات: ما قد التبس بعضه على بعض، تقول العرب: نبات لائث ولاثٍ، على القلب. اللسان ٢/١٨٧ (لوث).

(٤) ينظر ما سبق في ص٥٢١-٥٢٢.

(٥) قال في التكملة ص٢٦٤: "وهذا القول أقيس من الأول؛ لأنَّ الأول يجتمع فيه توالي إعلالين وليس يلزم ذلك في قول الخليل". وينظر: المنصف ٢/٥٣.

(٦) الأصل: إعلالٌ.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١٤٩٢.

(١) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١٣٠٤.

(٢) وقال سيبويه ٤/٣٧٨ عن المذهبين: "وكلا القولين حسن جميل".

قَالَ أبو عَلي: "فإنْ جَمعتَ (جَائيةً) وَ(شَائيةً)[٢] قُلتَ: جَوَاءٍ وَشَواءٍ، وَلَمْ تَجْعله كـ(خَطَايَا)..."[٣] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الغَرَضُ مِنْ هَذه المسْألةِ التَّفريقُ بَيْنهَا وَبَيْنَ (خَطَايَا)، وَذَلك أنَّ (خَطَايا) ياؤها مُبدلةٌ مِنْ يَاءٍ[٤]، وَذَلك عَارضٌ فِي الجمْعِ؛ لأنَّ (خَطِيئةً) مِثلُ (سَفِينةٍ)، وَكمَا تَقُول فِي الجمْعِ: سَفَائنُ؛ كذَلك كانَ القِياسُ (خَطَائِئ) بِهَمزتينِ، الأُولى بَدَلٌ، وَالثَّانيةُ أَصْلٌ[٥]، وَلا يَلزمُ ذَلك فِي (جَوَاءٍ)؛ لأنَّ الهمْزَ[٦] مُستحَقٌّ فِي الوَاحِدِ التي هي (جَائِيةٌ)، وَهي (فَاعِلةٌ) عِنْد سِيبويه، وَ(فَالِعَةٌ) عِنْد الخلِيل، فَإذَا جَمَعْتَ أبْدلتَ الألفَ الزَّائدَةَ وَاوًا، وَأَوقعتَ التَّكسيرَ بَعْدها، وَأَتيتَ بالهَمْزَةِ التي كانَتْ فِي الوَاحِدِ أَصْلاً بَعْد ألِفِ التَّكسيرِ[٧]، فَبَانَ أنَّ الهمْزَةَ لَمْ تُحذفْ فِي الجمْعِ ليَجبَ تَغيُّرُهَا إلى اليَاء كمَا كانَ ذَلك فِي (خَطَايَا).

قَالَ أبو عَلي: "وَلَو جَمَعت (شَاويةً) وَ(رَاويةً)[٨] لقلتَ: شَوَايَا وَرَوَايَا..."[٩] الفَصْلُ.

/ **قَالَ الشَّارِحُ:** [هذا][١] مُخَالِفٌ لِمَا قَبلَه، وَذَلك أنَّ (جَوَاءٍ) هَمْزتُهُ أَصْلٌ لامًا جُعلتْ أو عَينًا، وَأمَّا (رَاوِيةٌ) فَفيهَا وَاوٌ، وَعينهَا[٢] وَاوٌ، فَإذَا جَمَعتهَا صَارتْ ألفُ التَّكسيرِ بَيْنَ وَاوينِ، ٣٢٩/أ

(٢) شائية: اسم فاعل من: شأوتُ القومَ شأوًا: سبقتهم. اللسان ٤١٧/١٤ (شأي)، وينظر: الكتاب ٣٧٧/٤.

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٦٤ وفيها: "...ولم تجعلها..."، و(مرجان) ص٦٠٣.

(٤) لأن ياء (خطايا) مبدلة من الهمزة في (فعائل)، والهمزة في (فعائل) مبدلة من الياء في (خطيئة).

(٥) هذا على رأي سيبويه، أما الخليل فيرى القلب. ينظر: الكتاب /٣٧٧، والمنصف ٥٤/٢-٥٦، وشرح الشافية ٥٩/٣، وظاهرة القلب المكاني ص١٥٦-١٥٧.

(٦) الأصل: الهمزة. تصحيف.

(٧) فوزن (جَوَاءٍ) عند سيبويه: (فَوَاعِل)، وعند الخليل: فَوَالِع. ينظر: المنصف ٦٣/٢، وشرح المفصل ١١٣/١٠.

(٨) الرَّاويةُ: المزادة فيها الماء، والرَّاويةُ: البعير أو البغل أو الحمار الذي يُسقى عليه الماء، والرجلُ المستقي أيضًا راوية. ينظر: اللسان ٣٤٦/١٤ (روى).

(٩) التكملة (فرهود) ص٢٦٤-٢٦٥، و(مرجان) ص٦٠٤.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

الأُولى مُبدَلةٌ مِنْ ألفِ (فَاعِلة)، وَالثَّانيةُ هي عَيْنُ الكلمَةِ، فَكانَ القِياسُ أَنْ يُقَالَ: أَصْلُها (رَوَائِي) مِثلُ (أَوَائل)، فالهمْزَةُ عَارِضَةٌ فِي الجمْعِ، فَأُبدلَ مِنَ الكسْرَة فتحةً، وَصُيِّرتْ يَاءً، وَأُبْدلتِ اليَاءُ التي هي لامٌ أَلِفًا لتَحَرُّكهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلها كمَا فَعَلُوا ذَلك فِي (مَدَارَى)، وأصلها (مِدْرَى)[٣]، وفي الجمع (مَدَارِي) مِثلُ (جَعَافِرَ)، ثُمَّ غُيِّرَ لِمَا ذَكرنا، وَلَحقتْ بـ(خَطَايَا)[٤].

فَأَمَّا (رَكِيَّة) فَلامُهَا وَاوٌ مِنْ (رَكَا يَرْكُو)، وَ(مَطِيَّة) مِنْ (مَطَا يَمْطُو)، وَاليَاءُ فيه زَائِدَةٌ، فَصَارتْ مِثل (خَطِيئةٍ)، فَلمَّا جُمِعتْ ثَبَتتِ اليَاءُ الزَّائدةُ، وَأُبْدلَ مِنَ الوَاوِ أَلفٌ لتحرُّكِهَا وَانْفتَاحِ مَا قَبْلهَا، وَلا فَرْقَ بَيْنهَا وَبَيْنَ (خَطَايَا) إلاَّ أنَّ الهمْزَةَ لامُ (خَطِيئة)، وَتَغيُّرُهَا عَلى مَا سَبَقَ، وَلامُ (مَطِيَّة) وَاوٌ، فَهَمزُهَا عَارِضٌ فِي الجمْعِ كمَا يَعْرِضُ فِي (سَفَائِنَ)، وَكانَ الأَصْلُ (مَطَائِو)، ثُمَّ عَلى مَا ذَكرنَا فِي (خَطَايَا)[٥].

قَالَ أبو عَلي:"فَأمَّا (هِرَاوةٌ) وَ(هَرَاوَى) فإنَّكَ أَبدلتَ مِنَ الهمزَةِ التي أَبدلتهَا فِي نَحْو: رَسَائلَ"[٦].

قَالَ الشَّارِحُ: (هِرَاوَةٌ) عَلَى بِنَاءِ (رِسَالَةٍ)، وَلو جَمَعتَ (رِسَالةً) لقُلتَ: رَسَائِلُ، فَأبدلتَ مِنَ الأَلِفِ الزَّائدةِ هَمْزَةً لِمَا ذَكرنَا فِي مَوضِعِه[١]، فَ(هِرَاوَةٌ) يَجِبُ أَنْ تُجْمعَ عَلى ذَلك إلاَّ أنَّ التَّغيِيرَ عَرَضَ لَهَا، فَالأَصْلُ (هَرَائِو)، فَالهمْزَةُ قَبلَ الوَاوِ، وَمُبْدَلةٌ مِنَ الأَلِفِ الزَّائدَةِ، وَالألفُ قَبلَ الهمْزَةِ أَلفُ / التَّكسيرِ، وَالوَاوُ لامُ الكلمَةِ، فَلمَّا عَرَضتِ الهمْزَةُ فِي الجمْعِ وَبَعْدَها حَرْفُ عِلَّةٍ

---

(٢) الأصل: لامها. سهو.

(٣) المِدْرَى والمِدراةُ والمَدْرِيَةُ: المُشْطُ، والقَرْنُ. ينظر: القاموس ص١٦٥٥، واللسان ١٤/٢٥٥ (درى).

(٤) يقال في آخر مرحلة من مراحل إعلال هذه الكلمة: بعد قلب الياء ألفًا تصبح الكلمة (رَوَاءَا)، ثم تقلب الهمزة ياء فرارًا من اجتماع ثلاث متشابهات في الكلمة، فتصبح (رَوَايَا).

(٥) (مطايا) أصلها: (مطائِوُ)، قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت (مطائِي)، ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفًا فصارت (مطائَي)، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (مطاءا)، ثم أبدلت الهمزة ياءً فرارًا من اجتماع ثلاث متشابهات في الكلمة فصارت (مطايا). ينظر: الممتع ٢/٦٠٣.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢٦٥، و(مرجان) ص٦٠٤.

(١) ص١٠٠.

غُيِّرتْ فَصُيِّرَتِ الهمْزَةُ وَاوًا؛ ليَظهرَ مِثل الحرْفِ الذي كانَ فِي الوَاحِدِ، وَأُبدلتِ الوَاوُ التي هي لامٌ ألفًا لتحرُّكِهَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلهَا، فَالأصْلُ: هَرَائِو، ثُمَّ هَرَءَا، ثُمَّ هَرَاوَى لِمَا ذَكرنَا.

[باب ما كانت اللام فيه ياء أو واو]

قَالَ أبو عَلي: "بَابُ مَا كانَت اللامُ فيه يَاءً أو وَاوًا، وَذَلك نَحْو: رَمَى وَغَزَا..."[١]

الفَصْلُ.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٦٦، و(مرجان) ص٦٠٤.

قَالَ الشَّارِحُ: الأَصْلُ فِي (غَزَا) وَ(رَمَى): غَزَوَ، وَرَمَيَ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ وَانفتَحَ مَا قَبْلهما[٢] قُلبتَا ألفينِ، وَقَدْ ذَكرنا عِلَّةَ ذَلكَ فِي بَابِ البَدَلِ[٣].

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذَكرتُم فِي (قَالَ) وَ(بَاعَ) أَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ التي هي عَيْنٌ سَكنَتْ ثُمَّ أُبْدلتْ، فَهَلْ نُقِرُّ مِثْلَ ذَلك هُنَا ؟

قُلنَا: لا؛ لأَنَّا هُنَاك احْتَلنَا عَلى القَلْبِ بأنْ أَضْعَفْنَا المتحرِّكَ فَصَيَّرْنَاهُ إلى السُّكونِ، وَهَذا مُسْتَغْنًى عَنْه هَهُنَا؛ لأَنَّا إذَا قَدَّرْنَاهُ سَاكنًا صَحَّ، ألا تَرَى أنَّه يَصِحُّ فِي قَولكَ: غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ لَمَّا وَجَبَ له السُّكونُ؛ إذْ كانَتْ لامُ الفِعْلِ تَسْكنُ مَعَ الضَّميرِ فِي نَحْو: ضَرَبْتُ، فَإذَا قُلتَ: غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ فقَدْ وَجَبَ لَهَا السُّكونُ، فَلَمْ تُوجدْ عِلَّةُ القَلْبِ، فَأَمَّا المضَارِعُ فَتَصِحُّ فيه الوَاوُ وَاليَاءُ، نَحْو: يَغْزُو، وَيَرْمِي؛ لأَنَّهُمَا لا يَتَحرَّكَانِ بِالضَّمِّ، بَلْ يَلزمهمَا السُّكونُ فَصَارا كـ(غَزَوْتُ) وَ(رَمَيْتُ).

فَإِنْ قِيلَ: أيَجُوزُ أَنْ يَأتِيَ هَذا البَابُ عَلى (فَعَلَ يَفْعِلُ) فِي الوَاوِ، وَعَلى (يَفْعُلُ) فِي اليَاءِ، كمَا جَاء (يَحْسِبُ) وَ(يَحْسَبُ)[٤] عَلى لُغتينِ؟

قِيلَ: لا؛ لأَنَّهم أَرَادُوا صِحَّةَ الوَاوِ وَاليَاءِ، فَلو كُسِرَ مَا قَبْلَ الوَاوِ لقَلَبُوهَا يَاءً، وَلو ضَمُّوا مَا قَبْلَ اليَاءِ لقَلبوهَا وَاوًا ، فَكانَ بَقَاؤُهَا عَلى أَصْلِهَا الذي تَسْلَمُ مَعَه مِنْ تَغَيُّرٍ أَوْلَى[١].

فَإِنْ بَنَيتَ الفِعْلَ لِمَا لَمْ / يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَعْللتَ فَقلبتَ فِي الماضي الوَاوَ يَاءً فَقُلتَ: غُزِيَ؛ لانْكسَارِ مَا قَبْلهَا، وَفِي المسْتَقبلِ تَقْلِبُ الوَاوَ وَاليَاءَ ألفًا، فَتَقُولُ: يُغْزَى، وَيُرْمَى؛ لتحرُّكِهمَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلهمَا. ٣٣٠/أ

(٢) الأصل: قبلها.

(٣) ص٤٣٥-٤٣٦.

(٤) الأصل: يحسن ويحسن.

(١) ينظر: المنصف ١١١/٢.

وَالعِلَّةُ فِي سُكونِهِمَا فِي المضَارِعِ اسْتِثْقَالُ اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ ضَمَّاتٍ فِي (يَغْزُوُ)، وَاجْتِمَاعُ ضَمَّةٍ وَثَلاثُ كَسْرَاتٍ فِي (يَرْمِيُ)[٢]. فَإِنْ ثَنَّيتَ قُلتَ: يَغْزُوَانِ، وَيَرْمِيانِ؛ لأنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ لَمْ يُسْبقَا[٣] بِفَتحِ مَا قَبْلهمَا، وَالفتحَةُ عَليهما خَفِيفَةٌ، وَلذَلك ثَبَتَتْ فِي النَّصبِ، نَحْو: لَنْ يَغْزُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ، بِخِلافِ الضَّمِّ، فَإِنْ جَمَعتَ للمذكرينَ قُلتَ: يَغْزُونَ، وَالأصْلُ (يَغْزُوُونَ)، فَحَذفتَ الوَاوَ التي هي لامٌ لسُكونِهَا[٤] وَسُكونِ وَاوِ الجمْعِ بَعْدَهَا، فَكانَ حَذْفُ الأُولَى أَوْلَى؛ لأنَّ الثَّانيةَ عَلامَةُ الجمْعِ، فَحَذْفُهَا يُخِلُّ به، وَتَقُولُ فِي اليَاءِ: هُمْ يَرْمُونَ، وَأَصْلُه (يَرْمِيُونَ)، فَسَكتِ اليَاءُ كمَا تَسْكنُ فِي (يَرْمِي)، ثُمَّ حُذفتْ لالتِقَاءِ السَّاكنينِ[٥]. وَأمَّا المؤنَّثُ نَحْو قَولك: هُنَّ يَعْفُونَ وَيَغْزُونَ فَلَمْ يُحذفْ مِنْه شَيءٌ؛ لأنَّ الوَاوَ هُنَا لامُ الكلمَةِ، وَهي سَاكنَةٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهَا مِثْلهَا، بَلْ عَلامَةُ الجمْعِ هي النُّونُ، فَصَارَ (يَعْفُونَ) مِثْلَ (يَخْرُجْنَ)، وَكذَلك تَقُولُ فِي اليَاءِ: هُنَّ يَرْمِينَ، فَتَظهَرُ اليَاءُ، وَوَزْنُهُ (يَفْعِلْنَ)، مَكسُورُ العَيْنِ.

قَالَ أبو عَلي: "وَتَدخلُ عَليهمَا (فَعِلتُ) نَحْو: شَقِيَ زَيدٌ وَرَضِيَ..."[٦] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ يَأتِي مِنْ بَناتِ الوَاوِ وَاليَاءِ عَلى (فَعِلَ) -بكسر العين- فَتُقلبُ فيه الوَاوُ يَاءً لانْكسَارِ مَا قَبْلها، وَتَبْقَى اليَاءُ عَلى لَفْظِهَا، فَالذي مِنَ الوَاوِ: شَقِيَ؛ لأنَّه مِنْ (الشَّقْوَةِ) وَ(الشَّقَاوَةِ)، وَ(رَضِيَ) مِنَ (الرِّضْوَانِ)، وَالذي مِنَ اليَاءِ: رَدِيَ، وَهْوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّيرِ، وَتَقولُ فِي المستقْبَلِ: يَشْقَى، وَيَرْضَى، وَيَرْدَى، فَبُدِّلَ حَرفُ العِلَّةِ / ألفًا لِتَحرُّكه[١] وَانْفتَاحِ مَا قَبْله، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيةِ: يَشْقَيانِ، فَلا تُعيدُ الوَاوَ؛ لأنَّ اليَاءَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ، وَإِنَّمَا قُلتَ: يَغْزُوانِ ٣٣٠/ب

---

(٢) الضمات التي في (يغزو): ضمة الزاي، وضمة الواو، وحرف الواو يقدَّر بضمتين، والكسرات والضمة التي في (يرمي) كسرة الميم، وحرف الياء يقدَّر بكسرتين، وضمة الياء.

(٣) غير واضحة في المخطوط لانطماس بعض حروفها، وقد اجتهدت في قراءتها.

(٤) تُسكَّن الواو ثم تحذف لسكونها وسكون واو الجمع. ينظر: الخصائص ١٣٦/٣.

(٥) وتُنقل ضمة ياء (يَرْمِيُون) إلى ميمها، وتسلبُ الضمةُ الميمَ كسرتَها، وتحلُّ محلها. ينظر: المصدر السابق.

(٦) التكملة وفيها: "ويدخل..." (فرهود) ص٢٦٦، و(مرجان) ص٦٠٥.

(١) الأصل: لتحركها. تصحيف.

لَمَّا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، وَتَقُولُ فِي الجمْعِ: هُمْ يَشْقَونَ، فَتَحذفُ الألفَ التي كانَتْ فِي (يَشْقَى)؛ لئلا يَجْتمعَ سَاكنَانِ، وَبَقيتِ الفتحَةُ تَدُلُّ عليهَا، وَكذَلك اليَاءُ فِي نَحْو: يَرْدَونَ، وأمَّا المؤنَّثُ فإنَّك [تقول][2]: هُنَّ يَشْقَينَ، وَيَرْدَينَ، فَتُبقي اليَاءَ التي كانَتْ فِي (شَقِيَ) وَقَبلهَا فَتحَةً؛ لأنَّ عَيْنَ الكلمَةِ مَفتوحَةٌ فِي المسْتَقْبلِ، مِثلُ: يَذْهَبُ.

فَأمَّا بَنَاتُ الوَاوِ مِنْ (فَعُلَ) نَحْو: سَرُوَ يَسْرُو[3] فَتَصِحُّ فيه الوَاوُ فِي المسْتَقبَلِ فَتَقولُ: يَسْرُو مثلُ: يَغْزُو، تَسْكُنُ الوَاوُ كمَا سَكنَتْ ثَمَّ.

فَأمَّا بَنَاتُ اليَاءِ فَلا تَجِيءُ عَلى (فَعُلَ) -بضَمِّ العَيْنِ- فِرَارًا مِنَ الثِّقَلِ، إلا فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ، نَحْو: قَضُوَ، وَرَمُوَ[4]، وَانْقَلبتِ اليَاءُ واوًا[5] لانْضِمَامِ مَا قبلهَا، وَلَزِمَ ذَلك لأنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لا يَتَصرَّفُ، فَهْوَ كالاسْمِ.

قَالَ أبو عَلي: "وَلا يَدْخُلُ الوَاوَ ولا[6] اليَاء الرفْعُ فِي (يَفْعُلُ)..."[7] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكرنَا ثِقَلَ الضَّمَّةِ عَلى الوَاوِ وَاليَاءِ إذَا كانَ قَبْلهُمَا حَرَكتُهُمَا، وَأنَّ ذَلك فِي النَّصْبِ مُسْتخفٌّ، وَلَمْ يَبْقَ هُنَا إلا اسْمُ الفَاعِلِ، نَحْو: غَازٍ، وَرَامٍ، وَالوَاوُ وَاليَاءُ هُنَا لا يُحَرَّكانِ بالضَّمِّ وَلا بالكسْرِ؛ لِثِقَلِ ذَلك فَتَسْكنُ، وَقُلبتِ الوَاوُ يَاءً لانْكسَارِ مَا قَبلهَا، فَإنْ لَحِقتهَا تَاءُ التَّأنيثِ بَقِيتْ بِحَالِهَا فَقُلتَ: غَازِيَةٌ، وَدَاعِيةٌ؛ لأنَّ تَاءَ التَّأنيثِ كالمنْفَصِلِ، فَكأنَّ الوَاوَ سَاكنَةٌ، وَيَجُوزُ أنْ تَقولَ: إنَّ الوَاوَ لَمَّا قُلبتْ يَاءً قَبْلَ مَجِيءِ التَّاءِ بَقيتْ عَلى حَالِهَا ليطَّرِدَ البَابُ لكانَ وَجْهًا.

---

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سَرُوَ يَسْرُو سَراوةً وسَرْوًا: أي صار سَرِيًّا. والسَّرِيُّ: الشريف الرفيع. ينظر: اللسان ١٤/٣٧٧-٣٧٨ (سرا).

(٤) يريد ما يحوَّل من الأفعال الثلاثية إلى (فَعُلَ) بقصد المدح أو الذم. وتنظر ص٩٠ ح١.

(٥) الأصل: الواو ياء. سهو.

(٦) الأصل: مع.

(٧) التكملة (فرهود) ص٢٦٦، و(مرجان) ص٦٠٥.

فَإِنْ قُلتَ: رَأيتُ غَازِيًا؛ نَصَبتَ، وَلَمْ تُعِدِ الوَاوَ وَإِنْ كانَتِ / الفَتحَةُ عَليهَا خَفِيفَةً لِيَطَّرِدَ البَابُ وَلا يَخْتلفُ، وَعِنْدي أنَّ كسْرَةَ مَا قَبْلَ اللامِ تَجْذِبُهَا إلى جِنْسِهَا، وَإِنْ وَجَبَ تَحْرِيكُهَا، وَهَذِهِ العِلَّةُ تَسْتمرُّ فِي المنْصُوبِ، وَفِيمَا فيه تَاءُ التَّأنيثِ. ٣٣١/أ

قَالَ أبو عَلي: "وَإِذَا تَحرَّك مَا قَبلَ الآخِرِ بالفَتْح فِي الأسْمَاء انْقَلبَ الآخِرُ ألفًا..."[١] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكرْنَا فِي بَابِ البَدَلِ[٢] أنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إذَا كانَتَا لامينِ، وَكانَتِ الكلمَةُ عَلى وَزْنِ الفِعْلِ قُلِبتَا أَلِفَين، نَحْو: العَصَا، وَالرَّحَى، وَكذَلك إنْ دَخلتْ عَليه التَّاءُ[٣]، نَحْو: عَلاةٍ[٤]، وَقَطَاةٍ، وَحَصَاةٍ، وَالعِلَّةُ فِي ذَلك كُلِّهِ وَاحِدَةٌ.

قَالَ أبو عَلي: "وَإِذَا كانَ آخِرُ الاسْم وَاوًا قَبلَها ضَمَّةٌ قُلبت ياءً، وَذلكَ أنَّك لو أَضَفتهَا إلى نَفْسكَ للزِمَ أنْ تَنْقلبَ يَاءً، فلمَّا كانَ لازمًا فيهَا وَلَحِقَه التَّنوينُ وَالتَّثنيَةُ وَيَاءُ النَّسبِ قُلبتْ يَاءً، وَذَلك: حَقْوٍ[١] وَأَحْقٍ، وَجِرْوٍ وَأَجْرٍ، وَقَلَنْسُوةٍ وَقَلَنْسٍ..."[٢] الفَصْلُ. ٣٣١/ب

قَالَ الشَّارِحُ: العِلَّةُ فِي قَلْبِ الوَاوِ المتطرِّفَةِ إذَا انْضَمَّ مَا قَبْلهَا يَاءً لِثِقَلِ اجتِمَاعِ الضَّمَّةِ وَالوَاوِ المقدَّرَةِ بضَمَّتينِ، وَاخْتِلافِ الحرَكاتِ عَلى الوَاوِ لكَوْنِهَا طَرَفًا، فَتَوَصَّلُوا إلى التَّخفيفِ بأنْ

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٦٦، و(مرجان) ص٦٠٥.

(٢) ص٤٣٦.

(٣) الأصل: الياء.

(٤) العَلاةُ: الصخرة، والعَلاة: حَجَرٌ يُجعل عليه الأقِطُ، والعَلاة: الزُّبْرة التي يضرب عليها الحدادُ الحديدَ. اللسان ١٥/٩١ (علا).

(١) الحَقْوُ و الحِقْوُ: الخصر ومشدُّ الإزار من الجنب. والجمع: أَحْقٍ، وأحقاء، وحِقِيّ، وحِقَاء. ينظر: اللسان ١٤/١٨٩ (حقا).

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٦٦ وفيها"...فلما كان ذلك لازمًا لها..."، وفي (مرجان) ص٦٠٥: "...فلما كان ذلك لازمًا فيها..."

أبْدَلُوا مِنَ الضَّمِّ كَسْرَةً، فَوَقعَتِ الوَاوُ بَعْدَ كَسْرَةٍ، فَانْقَلبتْ يَاءً؛ لأنَّ الكسْرَةَ وَاليَاءَ أَخفُّ مِنَ الضَّمَّةِ وَالوَاوِ، وَقَوَّى هَذا الثِّقَلَ المهروبَ منه وَتَحْويلَهُ اليَاءَ وَالكسْرَةَ أَنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ (أَدْلُوًا) إلى نَفْسِكَ لَقُلتَ: أَدْلُوِيَ، فَاجْتَمَعَتِ[الواو][٣] وَاليَاءُ بَعْدَ ضَمَّةٍ، فَاسْتُثقلَ ذَلك جِدًّا، فَإذَا كَسَرْتَ مَا قَبْلَ الوَاوِ وَقَعَتِ الوَاوُ بَعْدَ كَسْرَةٍ فَسَكنَتْ لتَنْقَلبَ يَاءً، وَتُدغَمُ فِي يَاءِ الضَّميرِ احْتِيالاً عَلى الأخَفِّ / فَقُلتَ: أَدْلِيَّ كمَا قُلْتَ فِي (غَازٍ): غَازِيَّ، وَكذَلك لو نَسَبتَ إلى (أَدْلُوٍ) بَعْدَ التَّسميَةِ لَقُلتَ: أَدْلُوِيٌّ، وَأَصْلُهُ (أَدْلِيٌّ)؛ لأنَّكَ أَبْدَلتَ الوَاوَ يَاءً قَبلَ النَّسبِ، فَإذَا نَسبتَ قَلَبتَ الكَسْرَةَ فَتْحَةً لتَنْقلبَ الوَاوُ ألفًا، ثُمَّ تُدْخِلُ عَليهَا يَاءَ النِّسْبَةِ، فَتَنْقلبُ الألفُ وَاوًا، وَكذَلك لو سَمَّيتَ رَجْلاً بـ(أَدْلٍ)، لَقُلتَ فِي التَّثْنيَةِ: أَدْلِيَانِ، فَحَرَّكتَ اليَاءَ بَعْدَ الكسْرَةِ كمَا تقُولُ: قَاضِيَانِ، وَلو أَبْقيتَ الوَاوَ لقُلتَ: أَدْلُوَانِ، فَلَزِمَ الثِّقَلُ، فَأبْدَلتَ كمَا أَبْدَلتَ فِي (غَازِيَانِ)، وَإنْ جَمَعتَ بَعْدَ التَّسْميةِ قُلْتَ: أَدْلُونَ، فَحَذَفْتَ اليَاءَ وَبَقيتْ عَلامَةُ الجمْعِ وَالرَّفعِ كمَا قُلتَ: غَازُونَ، وَغَازِينَ، وَلو صَحَّحْتَ فِي هَذا كُلِّهِ لَلَزِمَكَ الثِّقَلُ المفرِطُ، وَيَدُلُّكَ عَلى أنَّ العِلَّةَ فِي التَّغييرِ مَا يَتَعاوَرُ عَلى الوَاوِ هُنَا مِنْ حَرَكاتِ الإعْرَابِ وَالجمْع بَيْنَ الوَاوِ وَاليَاءِ أنَّ الوَاوَ إذَا وَقعتْ حَشْوًا نَحْو: أُفْعُوانٍ، وَأُقْحُوانٍ لا تُغَيَّر؛ لأنَّ الأحكامَ التي ذَكرنَا لا تَقَعُ عَلى الوَاوِ، بَلْ عَلى النُّونِ، نَحْو: أُفْعُوانِيٍّ، وَأُقْحُوانِيٍّ، وَأُقْحُوانَانِ، وَهَكذَا تَاءُ التَّأنيثِ اللازِمَةِ، نَحْو: قَمَحْدُوَةٍ، وَقَلَنْسُوَةٍ؛ لجَريانِ الحرَكاتِ وَنَحْوِهَا عَلى التَّاءِ.

فَأمَّا (النِّهايَةُ) فَكانَ القِياسُ لو كانَتِ التَّاءِ كالمنْفَصِلةِ أنْ تَقْلبَ اليَاءَ هَمْزَةً كمَا فِي (كِسَاءٍ) وَ(رِدَاءٍ)، وَلكنْ لَمَّا لَزِمتِ التَّاءُ[١] وَلَمْ تُعَلّ [الياء][٢] مِنهَا لَمْ تكنِ اليَاءُ طَرَفًا وَلَحِقتْ بـ(قَمَحْدُوَةٍ).

---

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(١) الأصل: الياء.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

وَأَمَّا (العَظَايَةُ) فَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَجْعلُهَا يَاءً[٣] وَيُجْرِيهَا مُجْرَى مَا بُنِي عَلَى التَّأنيثِ مِنْ أَوَّلِ وَضْعِهِ كمَا أنَّ (قَلَنْسُوَةً) وَ(قَمَحْدُوَةً) كذَلك، فَاليَاءُ لَمْ تَقَعْ طَرَفًا. وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ: عَظَاءَةٌ –فَهَمَزَ–[٤]، وَوَجْهُهُ أنْ يَكونَ مَبْنِيًّا فِي / الأصْلِ عَلى (عَظَاءٍ) –بالهمْزِ– إذ[٥] وَقَعَتِ اليَاءُ طَرَفًا بَعْدَ ألفٍ زَائدَةٍ فَأُبدلتْ هَمْزَةً كمَا كانَ ذَلك فِي (قَضَاءٍ) وَ(رِدَاءٍ)، ثُمَّ أَلحَقْتَهَا تَاءَ التَّأنيثِ بَعْدَ اسْتِقْرارِ هَذا الحكمِ لَهَا[٦]. ٣٣٢/أ

فَإنْ قِيلَ: (عَظَاءٌ) جَمْعٌ، وَ(عَظَاءة)[٧] وَاحِدٌ، وَقَدْ حَملتَ الوَاحِدَ الذي هُو أَصْلٌ عَلى الجمْعِ الذي هُوَ فَرْعٌ، وَأَنْتُم عِبْتُم عَلى الفَرَّاءِ حَمْلَهُ (ضَرَبَ) عَلى (ضَرَبَا)[٨] مِنَ الوَجْهِ الذي ذَكرنَا!

وَالجوابُ مِنْ وَجْهينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ تَاءَ التَّأنيثِ رَدَّتْهُ إلى الوَاحِدِ فِي المعْنَى مَعَ بَقَاءِ اللفْظِ، وَسَبَبُ ذَلك أنَّ الجمْعَ لاخْتِلافِ أَبْنيتِهِ وَمَعَانيه كالآحَادِ فِي اختِلافِ أَبْنِيتهَا وَمَعَانِيهَا، ألا تَرَى أَنَّهُم بَنَوا (الَّذِينَ) وَ(هَؤُلاءِ) كمَا بَنَوا (الذي) وَ(هَذا)، وَأَعْرَبُوا التَّثنيَةَ فَقَالُوا: (هَذَانِ) وَ(هَذَينِ) وَ(اللذَانِ) وَ(اللذَينِ) لَمَّا كانَتِ التَّثنيَةُ مُخَالفَةً للوَاحِدِ، فَكذلك (ضَرَبَا) يَجِبُ أنْ يَكونَ مُخَالِفًا لـ(ضَرَبَ)، فَلا يُحْمَلُ عَليه[١].

---

(٣) هم بنو تميم. ينظر: المخصص ١٠٠/٨، وتاج العروس ٣٩/ ٣٢ (عظي).

(٤) منهم أهل العالية. ينظر: المصدران السابقان.

(٥) الأصل: إذا.

(٦) نُسب هذا التعليل إلى الخليل بن أحمد في: الكتاب ٣٨٧/٤، وسر الصناعة ٩٤/١، والمنصف ١٢٨/٢.

(٧) الأصل: عصا.

(٨) لأنه علل بناء الفعل الماضي على الفتح للزومه الفتح إذا أُسند إلى ألف الاثنين. ولم أقف على هذا في معاني القرآن للفراء، وينظر رأيه في: سر الصناعة ٩٤/١، والمنصف ١٢٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/٢.

(١) لم يذكر الشارح هنا الوجه الثاني، وذكر ابن جني الوجهين في سر الصناعة ٩٥/١-٩٦، الثاني منهما: أن الخليل وإن كان قد حمل الواحد على الجمع في نحو: عظاءة وعظاء، فقد عَدَّلَ هذا الأمر الذي ظاهره التناقض؛ بأنه حمل لفظ (العظاءة) –وهي مؤنثة– على لفظ (العظاء) –وهو مذكر– فهذا يعادل به حمل الواحد على الجماعة.

قَالَ أبو عَلي: "وَإذَا سَكَنَ مَا قَبلَ الوَاوِ وَالياءِ اللتينِ هُمَا لامانِ صَحَّتا، فَجَرتَا مَجْرى الصَّحيحِ، وَذَلك نَحْو: غَزْوٍ، وَدَلْوٍ، وَنِحْيٍ، وَظَبْيٍ..."[٢] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا كانَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ لامَينِ وَسَكنَ مَا قَبْلَهمَا فَذَلك عَلى أَوْجهٍ:

أَحَدُهَا: أنْ يَكونَ مَا قَبْله حَرْفًا صَحِيحًا، نَحْو: غَزْوٍ، وَظَبْيٍ، وَاللامُ لا تُغيَّر هُنَا بِحَالٍ؛ لأمْرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ التَّغييرَ فِي (غَازٍ) وَ(قَاضٍ) كانَ لاسْتِثْقَالِ الضَّمَّةِ وَالكسْرَةِ قَبلَ اللامِ، وَقَدْ أُمِنَ ذَلك هُنَا.

وَالثَّاني: أنَّ الحرْفَ السَّاكنَ فِي حُكمِ المسْكُوتِ عَليه، فَالنُّطقُ فِي الحرْفِ الذي بَعْدَه فِي تَقْديرِ الابْتِدَاء به، وَالابْتِدَاءُ بالوَاوِ وَاليَاءِ لا يُغَيِّرُ لَفْظَهُمَا مِنْ حيثُ هُو ابْتِدَاءٌ بِه، بَلْ إن انْضَمَّ إلى ذَلك ثِقَلٌ آخَرُ، كمَا غُيِّرَ فِي جَمْعِ / (وَاصِلٍ) وَتَصْغيرِه للعَارِضِ الذي أَوْجَبَ زِيَادَةَ الثِّقَلِ. ٣٣٢/ب

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أنْ يَكونَ مَا قَبْلَ الوَاوِ وَاليَاءِ سَاكنًا زَائِدًا أَلِفًا، نَحْو: كِسَاءٍ، وَقَضَاءٍ، وَقَدْ سَبقتِ العِلَّةُ فِي تَغْييرِهِ فِي بَابِ النِّدَاءِ[١] بِمَا يُغْنِي عَنْ إعَادتِهِ.

وَالوَجْهُ الثَّالثُ: أنْ تَكونَ الألفُ التي قَبلَ اللامِ عَيْنًا، نَحْو: غَايَةٍ[٢]، وَرَايَةٍ، وَوَاوٍ، اللامُ هُنَا تَصِحُّ، وَذَلك أنَّ الألِفَ هُنَا مُنْقَلبَةٌ عَنْ أَصْلٍ هُو عَيْنٌ، فَقَدْ سَبَقتْ بِأَصَالتِهَا وَكونُهَا عَيْنًا فَتحصَّنَ مَا بَعْدها مِنَ التَّغْييرِ، وأنَّ ذَلك لا يُقَدَّرُ معه حَرْفُ العِلَّةِ وَاقِعًا بَعْدَ فَتحَةٍ، بِخِلافِ (كِسَاءٍ)، وَالألفُ فِي (غَايَةٍ) مُبْدلةٌ مِنْ وَاوٍ[٣]؛ لأنَّ المرادَ بِهَا (غَايَةُ الخمَّارِ)، وَهي عَلامَةٌ

---

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٦٧، و(مرجان) ص٦٠٦.

(١) لم يذكر العلة في باب النداء، بل ذكرها في اللباب ٢/٢٩٤.

(٢) الأصل: غازية. تصحيف.

(٣) وقيل: مبدلة من ياء؛ لدلالة السماع عليه، قال الخليل: كأنهم تكلموا في (الغاية): بغَيَّيْتُ. وحكى أبو عمرو الشيباني أنهم يقولون: غايَيْتُ إليه بالشيء: أي أشرتُ إليه. وحكى أبو عبيدة: أَغْيَيْتُ الغايةَ وغَيَّيْتُها إذا نصبتها. وعلَّق

يَنْصِبُهَا عَليه[٤]، وَهي مِنْ (غَوَى يَغْوِي)[٥]، وَالألفُ فِي (رَايَةُ الأمِيرِ) مِنَ الوَاوِ؛ لأنَّهُ مِنْ (رَوَى يَرْوِي) إذَا أَخْبَرَ عَنْ غَيْرِه، فَكأنَّه تبَعٌ له، فَكذَلك أَتْبَاعُ الأمِيرِ[٦].

وَأمَّا الألفُ فِي (وَاو) هَذا الحرْف فقِيلَ: هي يَاءٌ؛ إذْ لو جُعِلتْ وَاوًا لكانَتْ حُرُوفُ الكلمَةِ كُلُّهَا مِنْ جِنسٍ وَاحِدٍ، وَذَلك بَعِيدٌ فِي أَصْلِ الكلامِ، وَإنَّمَا جَاءَ شَاذًّا فِي نَحْو: بَبَّه. وَقِيلَ: هي وَاوٌ حَمْلاً عَلى الأكثَرِ، نَحْو: كَافٍ، وَقَافٍ كُلّهَا مِنْ وَاوٍ[٧].

قَالَ العَبْدِيُّ: "صِحَّةُ اليَاءِ فِي (غَايَةٍ) وَ(رَايَةٍ) شَاذٌّ عَنِ القِياسِ؛ لأنَّ القِيَاسَ أنْ تُقْلبَ ألِفًا[١]، نَحْو: نَوَاةٍ، وَحَصَاةٍ، إلا أنَّهَا لو أُبْدِلتْ هُنَا لَتَوَالَى إعْلالانِ[٢]، وَهْوَ شَاذٌّ، فَاحْتُمِلَ الشُّذُوذُ فِي الصِّحَةِ لِهَذا". وَلَيْستْ صِحَّةُ اليَاءِ فِي (غَايَةٍ) مِنْ أَجْلِ تَاءِ التَّأنيثِ، ألا تَرَاهَا صَحَّتْ فِي نَحْو: آيٍ، وَرَايٍ، وَلَيْسَ كذَلك (النِّهَايَةُ) وَ(عَظَايَةٌ) عَلى مَا تَقَدَّمَ فِي مَوضِعِه[٣].

وَالوَجْهُ الرَّابعُ: أنْ تَقَعَ الوَاوُ لامًا بَعْدَ وَاوٍ زَائِدَةٍ سَاكنَةٍ فِي جَمْعٍ، نَحْو قَولكَ فِي (عَصًا): عُصِيٌّ، وَذَلك أنَّ أَصْلَهُ (عُصُوٌّ) -بوَاوينِ-، وَالأُولى[٤] زَائدَةٌ سَاكنَةٌ بَعْدَ ضَمَّةٍ، فهي حَاجِزٌ

ابن جني على ذلك بقوله: "فهذه دلالةٌ -على كون العين ياء- قاطعةٌ، ولولا السماع لكانت من الواو" ينظر: المنصف ١٤٣/٢.

وقد ذهب الشارح في اللباب ٤٢١/٢ إلى أن أصل (غاية): (غيية)؛ فجعل عينها من الياء.

(٤) يقال: إنَّ صاحب الخمر كانت له راية يرفعها ليُعرفَ أنه بائع خمرٍ. اللسان ١٤٣/١٥-١٤٤ (غيا).

(٥) قال ابن جني في المنصف ١٤١/٢: "...وينبغي أن يكون اشتقاقها -يعني (غاية)- من (غَوَى يَغْوِي) وذلك لأن (الغاية) إنما جعلت لترشدَ الضالَّ وتهديَه، وتُزيلَ عنه الغي، كما أنَّ (أعجمت الكتاب) أزلت عنه الإعجام، و(أَشكيتُ الرجلَ) أزلتُ عنه ما يشكوه، فهذه أيضًا دلالة على أنَّ العينَ منها واوٌ".

(٦) وأجاز ابن جني أن تكون (الراية) من (الرِّواء) وهو الحبل الذي يُشدُّ به الحِمْلُ؛ لأن الجيش يجتمع إلى الراية وينضمُّ إليها كاجتماع المتاع بالحبل وانضمامه. ينظر: المنصف ١٤٢/٢.

(٧) ذكر الشارح ذلك في ص٤٨٣.

(١) أي أن تُعلَّ اللام وتصحَّ العين، لأنَّ اللام أحق بالإعلال من العين. ينظر: المقتضب ٢٨٩/١، والمنصف ١٤٠/٢.

(٢) إعلال العين بقلبها ألفًا، وإعلال اللام بقلبها همزة فيقال: غاءة، وراءة. ينظر: المنصف ١٤٠/٢.

(٣) ص٥٧٢.

(٤) هي واو (فُعُول).

غَيْرُ حَصِينٍ، فَكأنَّ الوَاوَ الثَّانية / وَليتِ الضَّمَّةَ وَصَارَتْ مِثلَ (أَدْلٍ) فِي إِبْدَالِ الضَّمَّةِ كسْرَةً ٣٣٣/أ وَقَلْبِ الوَاوِ يَاءً، وَلَيْسَ كذَلك (عَدُوٌّ)، فَإِنَّ الوَاوَ الأُولى وَإِنْ كانَتْ زَائدَةً وَلكنَّهَا مُفْردَةٌ، وَللجَمْعِ تَأثيرٌ فِي الثِّقَلِ وَالتَّغيير، ألا تَرَاها صَحَّتْ فِي نَحْو: مَغْزُوٍّ، وَأمَّا تَغْييرُهَا فِي (مَرْضِيٍّ) فَمَحْمُولٌ عَلى تَغْيِيرِهَا فِي (رَضِيَ)، وَكذَلك صَحَّتْ فِي (حُوٍّ) جَمْعِ (أَحْوَى)؛ لأنَّ وَزْنَهُ (فُعْلٍ)، وَلَيْسَ فيه حَرْفٌ زَائِدٌ.

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا (النَّفَيَان)[٥] وَ(النَّزَوَان) فَإِنَّمَا صَحَّتَا لسُكونِ مَا بَعْدهِمَا..."[٦] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مَعْنَى هَذا الكلامِ أنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ لو قُلِبَتَا ألفِينِ لاجْتَمعتْ[٧] مَعَ الألِفِ الزَّائدَةِ التي بَعْدَها، وَكانَتْ تُحْذفُ إحْدَاهُمَا فَتَصيرُ عَلى لَفْظِ (فَعَالٍ)[١] كـ(ضَمَانٍ) وَ(أَمَانٍ) فَيَلتَبسُ أَصْلٌ بِأَصْلٍ آخَرَ[٢].

وَأمَّا (طُوفَانٌ) فَصَحَّتْ فيه الوَاوُ؛ حَيثُ لَمْ تَكنِ الكلمَةُ عَلى مِثَالِ الفِعْلِ، بِخِلافِ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا عَلَّلوا بذَلك لأنَّ إبْدَالَ الوَاوِ هُنَا ألِفًا لا يَلزَمُ منه حَذْفٌ؛ لأنَّه كانَ يَصِيرُ إلى (طَافَان)، فَلمَّا كانَ كذَلك عُلِّلَ بِمَا ذَكرنَا، وَيُقَوِّي ذَلك أنَّ الوَاوَ فِي (الطُّوفَانِ) عَيْنٌ، وَحِرَاسَةُ العَيْنِ مِنَ التَّغْييرِ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ كذَلك الأمْرُ فِي نَحْو: النَّزَوَانِ، وَلذَلك صَحَّتْ فِي (حَيَدَى)

---

(٥) النَّفيان: ما نفاه السيل من الماء. المنصف ٧١/٣.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢٦٧، وفي (مرجان) ص٦٠٧: "فأما..."

(٧) كذا في الأصل، والوجه: لاجتمعتا.

(١) فيقال: نَفَانٌ، ونَزَانٌ.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٨/٤، والمقتضب ٣٩٥/١، والأصول ٣٠٠/٣، والمنصف ٧/٢، ١٣٥.

وَ(صَوَرَى)[٣]؛ لأنَّها لَيْسَتْ عَلى مِثالِ الفِعْلِ[٤] بِخِلافِ (دَارَةٍ) وَ(آيَةٍ) ؛ لأنَّ (دَارَت) مَوجُودٌ فِي الفِعْلِ[٥].

فأمَّا (مَاهَانٌ) وَ(دَارَانٌ)[٦] فقِيلَ : هُمَا أَعْجَميانِ[٧] لا يُعْرَفُ أَصْلُ الألفِ فيه.

وَقِيلَ: هُوَ شَاذٌّ[١]. وَقِيلَ: إنَّ الكلمَةَ أُعِلَّتْ قَبلَ تَقْديرِ الألفِ وَالنُّونِ، فَبَقيتْ عَلى ذَلك كمَا كانَ ذَلك فِي (عَظَاءَةٍ)[٢]. قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ: "وَهَذا بَعِيدٌ؛ لأنَّ تَقْديرَ الانْفِصَالِ فِي التَاءِ[٣] مُمْكنٌ، وَتَقْديرُ الانْفِصَالِ فِي الألفِ وَالنُّونِ مُتَعَذَّرٌ"[٤].

---

(٣) الحَيَدَى: هو الكثير المحيد عن الشيء. وحِمارٌ حَيَدَى: أي يحيد عن ظِلِّه لنشاطه. ينظر: المنصف ٥٩/٣، والصحاح ٤٦٧/٢ (حيد).

وصَوَرَى: موضع أو ماء قرب المدينة. معجم البلدان ٤٣٢/٣.

(٤) لأن ألف التأنيث أخرجتهما من شبه الفعل. والقول بأن ألف التأنيث المقصورة مانعة من الإعلال لأنها مختصة بالاسم هو قول سيبويه والمازني، وذهب الأخفش إلى أنَّها لا تمنع الإعلال؛ لأنها لا تخرج الاسم عن شبه الفعل؛ تنزيلاً لألف التأنيث منزلة تائه، فتصحيح (حَيَدَى) و(صَوَرَى) عند سيبويه والمازني مطَّرد، وعند الأخفش شاذٌّ. ينظر: الكتاب ٣٦٣/٤، والمنصف ٦/٢، وشرح الشافية ١٠٧/٣، والارتشاف ٢٩٩/١، وتوضيح المقاصد ١٦٠٢/٣، والمساعد ١٦٦/٤، وشفاء العليل ١٠٩٩/٣-١١٠٠، وشرح الأشموني ٥٢٨/٤.

(٥) يريد أن تاء التأنيث في الاسم لا تخرجه عن مشابهة الفعل؛ لأنها تلحق الفعل الماضي.

(٦) ماهان: اسم رَجُل. وداران: مثله. ينظر: المنصف ٦١/٣.

وماهان: مدينة بكرمان، والماهان: الدينور ونهاوند. معجم البلدان ٤٨/٥.

(٧) قال الأزهري في التهذيب ٢٥٠/٦: "...عن ابن الأعرابي: الماه: قصب البلد، قال: ومنه قول الناس: ضُرِبَ هذا الدينار بماه البصرة وبماه فارس، قلتُ: كأنه معرَّب". وينظر: المعرب ص٣٢١، وشفاء الغليل ص٢٤١، وقصد السبيل ٤٣٦/٢.

وقال ياقوت في معجم البلدان ٤٨/٥: "(ماهان) إن كان عربيًّا فهو تثنية الماء الذي يُشرب؛ لأنَّ أصله الهاء، وإلا فهو فارسيٌّ..."

(١) ممن قال بشذوذ إعلالهما: سيبويه والمازني. ينظر: الكتاب ٣٦٣/٤، والمنصف ٨/٢. ونسب أبو علي الفارسي في التكملة ص٢٦٧ القول بشذوذهما إلى الجمهور. وينظر: الممتع ٤٩٢/٢، وشرح الشافية ١٠٦/٣.

وذهب المبرد إلى أن إعلالهما هو القياس، والتصحيح شاذ؛ لأنه يجعل الألف والنون كالتاء لا تُخرج الكلمة عن وزن الفعل. ينظر: شرح التصريف ص٢٩٧، وشرح الشافية ١٠٦/٣، والارتشاف ٢٩٨/١، وتوضيح المقاصد ١٦٠١/٣.

(٢) حكى عبد القاهر في المقتصد في شرح التكملة ١٥٣١/٢ هذا القول عن شيخه أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي.

قَالَ أبو عَلي: "وَإذَا كانَتِ الوَاوُ لامًا وَقَبلَهَا كَسْرةٌ فَلَيسَ فيه إلا القَلْبُ، وَذَلك نَحْو: غَازِيَةٍ"[٥].

/ **قَالَ الشَّارِحُ:** القَلبُ فِي (غَازِيةٍ) وَ(مَحْنِيةٍ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا وَاوٌ، وَهْيَ طَرَفٌ بَعْدَ كسْرَةٍ، فَجَذبتْهَا الكسْرَةُ إلى حَيِّزِهَا فَصَارَتْ يَاءً، وَالتَّاءُ الدَّاخِلَةُ عليها عَارِضَةٌ فِي حُكْمِ المنْفَصِلِ، ألا تَرَاهَا كذَلك فِي (غَازٍ)، وَمِنْ حُكمِ العَارِضِ خُصُوصًا إذَا كانَ للتَّأنيثِ ألاَّ يُغَيِّرَ حُكمَ الأصْلِ، وَمِثلُهُ (قِنيَةٌ)[٦]، وَ(صِبْيَةٌ)، وَ(هْوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيًا)[٧]، وَأَصْلُه (قِنْوَةٌ)[٨]، مِنْ قَنَوتُ الشيء إذا اقْتَنَيْتَه، وَ(صِبْيَةٌ) مِنْ (صَبَا يَصْبُو)، وَ(دِنْيًا) مِنْ (دَنَا يَدْنُو)، فَأُبْدلتِ الوَاوُ يَاءً مِنْ أَجْلِ الكسْرَةِ قَبْلهَا، وَهْي فِي (غَازِيَةٍ) أَحْسَنُ؛ إذْ لَيْسَ بَيْنَ الوَاوِ وَالكسْرَةِ حَاجِزٌ، وَفِي هَذه الأمثِلَةِ بَينهُمَا حَاجِزٌ، وَلكنَّهُ فِي كِنٍّ غَيْرِ حَصِينٍ، فَكأنَّ الوَاوَ وَليتِ الكسْرَةَ. ٣٣٣/ب

(٣) الأصل: الياء.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١٥٣١/٢.

(٥) التكملة (فرهود) ص٢٦٧ وفيها: "...فليس فيها إلا القلب..."، و(مرجان) ص٦٠٧.

(٦) القِنْيَةُ: الكِسْبَةُ، وقَنوتُ الشيء: كَسِبْتهُ. ينظر: اللسان ٢٠١/١٥ (قنا).

(٧) ينظر: الكتاب ١١٨/٢، والمقتضب ٣٠٣/٤، والمخصص ١٨٨/١٥، والمفصل ص٣٩٠. ومعناه: إذا كان داني النسب وكان ابن عمه لَحًّا. ينظر: اللسان ٢٧٣/١٤ (دنا).

(٨) هذا قول البصريين. ينظر: الكتاب ٣٨٨/٤، والأصول ٣٠٠/٣. وحكى الكوفيون: قَنَوتُه وقَنَيتُه. ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ص١٧-١٨، والخصائص ١٦٣/٣.

[باب تقلب الياء فيه إذا كانت لامًا واوًا]

قَالَ أبو عَلي:"بَابٌ تُقلبُ اليَاء فيه إذَا كانَتْ لامًا وَاوًا، وَذَلكَ نَحْو: (فَعْلَى) إذَا كَانتْ اسْمًا، نَحْو: تَقْوَى وَالبَقْوَى[1]، وَهْوَ مِنْ (تَقَيْتُ) وَ(بَقَيْتُ)"[2].

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا كانَتِ اليَاءُ لامَ الكلمَةِ فِي اسْمٍ غَيْرِ صِفَةٍ قُلِبتْ وَاوًا نَحْو: التَّقْوَى، وَالبَقْوَى؛ وَكانَ الاسْمُ عَلى (فَعْلَى) -مَفْتُوحُ الفَاءِ-. وَإنْ كانَ ذلك صِفَةً أُقِرَّتْ عَلى لَفْظِهَا،

(١) البَقْوَى: اسم يوضع موضع الإبقاء. ينظر: اللسان ١٤/٧٩ (بقي).

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٦٩ وفيها: "...بابٌ تقلب فيه الياء...وذلك (فعلى) إذا كان اسمًا...وهو من (بقيت) و(تقيت)"، وفي (مرجان) ص٦٠٨: "بابُ ما تقلب فيه الياء... وذلك (فعلى) إذا كان اسمًا...".

نَحْو: خَزْيَا، وَصَدْيَا، وَالمذَكَّرُ (خَزْيَان) وَ(صَدْيَان)، وَهَذا يَدُلُّ عَلى أنَّ اليَاءَ أَصْلٌ؛ إذْ لو كانَ أَصْلُهَا[٣] الوَاوَ لَقُلتَ: خَزْوَانُ، وَصَدْوَانُ، وَقَدْ ذَكرنَا فِي عِلَّةِ القَلْبِ ثَلاثَةَ أَوْجهٍ:

أَحَدُهَا: أنَّ اليَاءَ غَالبَةٌ عَلى الوَاوِ جِدًّا، فَجُعلتِ اليَاء هُنَا وَاوًا لِضَرْبٍ مِنَ التَّعويضِ وَالاقْتصَاصِ[٤]، وَبَيانُ غَلَبَةِ اليَاء عَلى الوَاوِ أنَّهَا قُلبتْ يَاءً فِي (طَويتُ طَيًّا) وَفِي (شَقِيَ) وَبَابِهِ، وَفِي (أَغزيتُ) وَبَابِهِ، وَفِي (أَدْلٍ) وَبَابِهِ، وَفِي (غَازِيَةٍ) وَبَابِهِ، وَفِي (قِنْيَةٍ) وَ(دِنْيٍ) وَبَابِهِ، وَهْوَ أكثَرُ مِنْ [أن][٥] أُحْصِيه لك، / فَلمَّا كانَ كذَلك قَلَبُوا اليَاء هُنَا وَاوًا تَعْويضًا وَتَعْديلاً كمَا فَعَلُوا مِثلَ ذَلك فِي جَمْعِ (صَحْرَاء) فَقَالُوا: صَحْرَاوَاتٌ، فَقَلبوا الهمزةَ وَاوًا كمَا قَلَبُوا الوَاوَ هَمْزةً فِي (كِسَاءٍ).

٣٣٤/أ

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ مُتَجانستَانِ لاشْتِراكهِمَا فِي المدِّ وَاللينِ، وَوُقوعِ كلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما رِدْفًا مَعَ الأُخْرَى فِي قَصِيدَةٍ وَاحِدَةٍ[١]، وَنيابَةُ أَحَدِ المتجانِسَينِ غَيْرُ بَعِيدٍ مِنَ القِيَاسِ.

وَالوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّهُم قَصَدُوا الفَرْقَ بَيْنَ الاسْمِ وَالصِّفَةِ؛ إذْ كانَا مُفْترقَينِ فِي الأصْلِ، فَالاسْمُ أَصْلٌ للفِعْلِ، وَالصِّفَةُ فَرْعٌ عَلى الفِعْلِ، فَهْي فَرْعُ الفَرْعِ، وَالفَرْقُ بَيْنَ الفُرُوعِ وَالأصُولِ غَيْرُ خَارجٍ عَنِ القِيَاسِ.

فَإنْ قِيلَ: فَهلاَّ عَكسُوا فَقَلبُوا اليَاءَ فِي الصِّفَةِ وَاوًا، وَأَقَرُّوهَا فِي الاسْمِ.

قِيلَ: الاسْمُ أَوْلَى بِذَلك لِوَجهينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الاسْمَ أَصْلٌ، وَالأَصولُ أَحْمَلُ للتَّغييرِ.

---

(٣) أي: لام الكلمة.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٤، وسر الصناعة ٨٩/١، والمنصف ١٥٧/٢، وشرح الشافية ١٧٨/٣.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(١) سبق ذلك في ص٤٦٥، ٥٥٠.

وَالثَّاني: أنَّ الصِّفَةَ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ، كمَا أنَّ الفِعْلَ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ، فَقَلبُ اليَاءِ إلى الوَاوِ فِي الخفيفِ أَوْلَى، ألا تَرَى أنَّهُم جَمَعُوا (جَفْنَةً) وَبَابَهَا عَلى (جَفَنَاتٍ) -بتَحْرِيكِ الفَاءِ- وَأبقُوهَا سَاكنَةً فِي الصِّفَةِ، نَحْو: صَعْبَةٍ وَصَعْبَاتٍ.

قَالَ أبو عُثمان: "قَلْبُ اليَاءِ وَاواً هُنَا شَاذٌّ عَنِ القِيَاسِ، لا عِلَّةَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُو مَسْمُوعٌ فَقَط"[٢]. وَهَذا قَولٌ، وَلكن تَعْليلَ البَابِ بِمَا ذَكرْنَا أَوْلَى؛ لأنَّ الحكمَةَ إذَا ظَهَرتْ وَإنْ كانَ فِيهَا ضَعْفٌ أَوْلَى مِنَ الجمُودِ عَلى المسْمُوعِ.

قَالَ أبو عَلي: "ومن هذا قولهم: العَوَّى للنَّجْمِ[٣]، وَهْوَ مِنْ (عَوَيْتُ)، وَمَعْنَاه: لَوَيْتُ..."[١] الفصل.

قَالَ الشَّارِحُ: المشهورُ فِي (العَوَّى) القَصْرُ، وَفِي أَصْلِ اشْتِقَاقِهَا قَولانِ[٢]:

أَحَدُهُمَا: / لامُهَا يَاءٌ مِنْ (عَوَيْتُ يَدَهُ) إذَا لَوَيتَهَا، وَكذَا (العَوَّى) لأنَّهَا كَوَاكبُ مُلتَويَةٌ[٣]، وَالأصْلُ (عَوْيَا)، فَأبْدِلتِ الياء واوًا[٤]، وَأُدغِمَتْ فيها الوَاوُ الأُولى كمَا فِي (التَّقْوَى) وَ(البَقْوَى)، وَلَوْ كانَ ذلك مِنْ بَابِ (طَوَيتُ) لقُلتَ فيهَا: عَيًّا، وَلَيسَ كذَلك، وَإنَّمَا هي مِنْ بَابِ (تَقْوَى). ٣٣٤/ب

---

(٢) لم أقف على ما نسبه الشارح إلى المازني في كتاب التصريف الذي رواه ابن جني، ووقفت على قول ابن جني: "وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب، واعتمد فيه على أنه محكي عن العرب، وليست فيه حجة قاطعة..." المنصف ١٥٧/٢، وينظر: سر الصناعة ٨٩/١، والمقتصد في شرح التكملة ١٥٣٤/٢-١٥٣٥.

(٣) هي من نجوم السُّنبلة من أنواء البَرْد في الربيع، إذا طلعت وسقطت جاءت بالبرد، ويقال: إذا طلعت العوَّاءُ جثَمَ الشتاء وطاب الصلاءُ. ينظر: العين ٢٧١/٢.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٦٩، و(مرجان) ص٦٠٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١١١/١٠.

(٣) هذا قول أبي إسحاق الزجاج كما نقل عنه ذلك أبو علي الفارسي في مقاييس المقصور والممدود ص٨٥، ووافقه عليه أبو علي في التكملة ص٢٦٩، وينظر: سر الصناعة ٨٧/١، والمنصف ١٥٩/٢.

(٤) الأصل: الواو ياءً. سهو.

وَالقَولُ الثَّاني: أنَّ لامَهَا وَاوٌ؛ لأنَّ (العَوَّةَ) هي الدُّبُرُ، فَكأنَّ هَذه الكواكبَ لتأخُّرِهَا مِنْ هَذا الأصْلِ، فَعَلى هَذا قَدْ أُدغمتِ الوَاوُ فِي الوَاوِ، وَصَارتْ مِنْ بَابِ (الدَّعْوَى)، مِمَّا لا قَلبَ فيه.

وَقَدْ جَاءتِ (العَوَّاء) مَمْدُودةً قليلاً[٥]، وَفِيها ثَلاثةُ أَوْجُهٍ[٦]:

أَحَدُهَا: هي مِنَ الشُّذوذِ، وَأنَّهَا مَمْدُودةٌ كهِي مَقْصُورَةٌ.

وَالثَّاني: أنَّه أَشْبَعَ فَتحةَ الوَاوِ فَنَشأتْ مِنْهَا أَلفٌ، وَوَقعتْ أَلِفُ التَّأنيثِ بَعْدَها فَأبْدِلتْ هَمْزةً، مِثلُ (حَمْراء).

وَالثَّالثُ: أنَّ الألفَ فيها لامُ الكلمَةِ، وَالعَينُ مُضَاعفةٌ، وَوَزْنُهَا (فَعَّالٌ)، وَلَمْ يَنْصرفْ للتَّعريفِ وَالتَّأنيثِ.

وَأمَّا قَولُهُ تَعَالى: ﴿بِطَغْوَاهَا﴾[١] فَفِيه قَولان[٢]:

أَحَدُهُمَا: هي يَاءٌ فِي الأصْلِ؛ لأنَّهَا مِنَ (الطُّغيانِ)[٣]، وَأُبْدلتْ كمَا أُبْدِلتْ فِي (تَقْوَى).

وَالثَّاني: هي وَاوٌ فِي الأصْلِ، يُقَالُ: طَغَى يَطْغُو، حَكاهُ أبو الحسن[٤]، فَهْي إذنْ كـ(دَعْوَى).

فَصْلٌ:

(٥) ينظر: العين ٢/٢٧٠-٢٧١، وجمهرة اللغة ٢/١٠٨٠، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١٨٦، والمنصف ٢/١٥٩، وأبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ص٢٧٩، والقاموس ص١٦٩٧، والتاج ٣٩/٦٢ (عوى).

وخطَّأ أبو علي الفارسي حكاية المدِّ في مقاييس المقصور والممدود ص٨٥ حيث قال: "ومن حكى في (العَوَّى) المدَّ فقد غَلِطَ عندنا..."

(٦) ينظر: المنصف ٢/١٦٠. وقد قال ابن جني بالوجه الثاني في سر الصناعة ١/٨٩.

(١) سورة الشمس، من الآية: ١١.

(٢) ينظر: الشيرازيات ١/٢٠٠-٢٠١، والتبيان ٢/١٢٩٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٧، ومعاني القرآن للزجاج ٥/٣٣٣، والكشاف ٤/٧٤٨، والبحر المحيط ٨/٤٧٥.

(٤) لم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش. وينظر: التكملة ص٢٦٩، والشيرازيات ١/٢٠١.

وَيَحْتاجُ هَذا البَابُ إلى زِيَادةِ تَأمُّلٍ فِي أَصْلِ اللامِ، هَلْ هي وَاوٌ أَوْ يَاءٌ؟ هَذا يُعْرُفُ بالاشْتقَاقِ وَالتَّصريفِ، فَمْنْ ذَلك لامُ (تَقْوَى)، هي يَاءٌ لقَولك: وَقَيْتُهُ، وَ(شَرْوَى)[٥] مِنْ (شَرَيتُ)، وَ(رَعْوَى) مِنْ (رَعَيْتُ). وَأمَّا (بَقْوَى) -بفَتْحِ البَاء- فَقَدْ قِيلَ: هي من بَقِيَ يبقى[٦]، وَلامُهَا يَاءٌ بِدَليلِ قَولك: البَقْيَا، وَقِيلَ: هي مِنْ (بَقَيتُ) -بفَتحِ القَافِ- الشَّيءَ إذَا انتَظَرتَهُ[٧]، وَعَلى كلا الوَجْهينِ هي يَاءٌ. وَأمَّا (الدَّعَوى) فمِنْ (دَعَوتُ)، فَلامُهَا وَاوٌ، وَلا قَلْبَ فِيهَا.

قَالَ أبو عَلي: "فأمَّا / الصِّفاتُ، فَإنَّ اليَاءَ تَصِحُّ فَيهَا، وَذَلك قَولُهُم: خَزْيَا، وَصَدْيَا"[١]. ٣٣٥/أ

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ القَولُ عَلى صِحَّةِ اليَاءِ فِي الصِّفَةِ، وَلَمْ يَبْقَ هُنَا إلا (رَيَّا)، وَهي مُسْتعمَلةٌ عَلى وَجْهَينِ: اسْمٌ، وَصِفَةٌ، فَالاسْمُ امْرَأَةٌ، وَمَصْدَرٌ بِمَعنَى الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ. وَالثَّانِي: أنْ تَكونَ صِفَةً، كقَولِهِم: امْرَأَةٌ رَيَّا.

فَإذَا كانَتِ اسْمًا كانَ قِيَاسُهَا: رَوَّى، مِثْلُ: تَقْوَى، إلا أنَّهُم قَالوا: غُيِّرَتْ فِي العَلَمِ[٢] كمَا غُيِّرَ (مَكْوَزَةٌ) وَ(مَوْهَبٌ) وَ(مَحْبَبٌ)، وَقِيلَ: إنَّ كونَهَا اسْمًا يُشِيرُ إلى المعْنَى الذي اشْتُقَّ منه، كمَا أنَّ قَولك: العَبَّاسُ يُنَبِّهُ عَلى العُبُوسِ وَإنْ كانَ الآنَ عَلَمًا، وَكَذَلك يَزِيدُ بنُ الصَّعِقِ[٣] إذَا ذُكِرَ

---

(٥) الشَّرْوَى: المِثْلُ، يقال: هذا شروى هذا؛ أي: مِثْله. المنصف ٧٤/٣، واللسان ٤٢٨/١٤ (شري).

(٦) غير واضحة في الأصل، واجتهدت في قراءتها.

(٧) ممن قال بهذا ابن جني في سر الصناعة ٥٩٢/٢، وعبد القاهر في المقتصد في شرح التكملة ١٥٤٢/٢.

(١) التكملة وفيها: "وذلك قولُهم: صَدْيَا وَخَزْيَا وَرَيًّا" (فرهود) ص٢٦٩، و(مرجان) ص٦٠٨.

(٢) تغيرات خارجة عن القياس. وتنظر ص٣٨٢.

(٣) هو: يزيد بن عمرو بن خويلد بن نُفَيل بن عمرو بن كلاب الكلابي، وخويلد يقال له الصَّعِق لأنه عمل طعامًا لقومه بعكاظ فجاءت ريح بغبار فسبَّها ولعنها، فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقته. ينظر: جمهرة أنساب العرب ص٢٨٦، والخزانة ٤٣٠/١.

وفي الكتاب ١٠٠/٢-١٠٢: "والصَّعِقُ في الأصل صفةٌ تقع على كل من أصابه الصَّعَقُ، ولكنه غلب عليه حتى صار عَلَمًا بمنزلة زيد وعمرو".

فُهِمَ منه الوَصْفُ وَإنْ كانَ مَنْقُولاً إلى العَلَمِيَّةِ، وَعنْدَ ذَلك يَبْقَى عَلى (رَيَّا) حُكْمُ الصِّفَةِ فِي صِحَّةِ اليَاءِ مِثل (خَزْيَا). وَأمَّا إذَا كانَ صِفَةً فَأمْرُهُ ظَاهِرٌ مِثلُ: امْرَأةٌ خَزْيَا.

قَالَ أبو عَلي:"فَأمَّا (فَعْلَى) مِنَ[٤] الوَاوِ فَإنَّ الوَاوَ تَصِحُّ فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ جَمِيعًا، فَالاسْمُ نَحْو: دَعْوَى، وَعَدْوَى، وَالصِّفَةُ: شَهْوَى"[٥].

قَالَ الشَّارِحُ: أمَّا مَا كانَ لامُهُ وَاوًا فَلا يُغَيَّرُ اسْمًا كانَ أو صِفَةً؛ لأنَّهُم لَمَّا قَلَبُوا اليَاءَ إلى الوَاوِ احْتَمَلُوا الثِّقَلَ فِيمَا أَصْلُه خَفِيفٌ، فَبِأنْ يُقَرَّ الثَّقِيلُ عَلى لَفْظِه [أولى][٦]، وَ(الدَّعْوَى) وَ(العَدْوَى) مَصْدَرَانِ مِنْ (دَعَوتُ) وَ(عَدَوتُ)، وَ(الشَّهْوَى) صِفَةٌ، يُقَالُ: امْرَأةٌ شَهْوَى، وَهْو مِنَ (الشَّهْوَة).

قَالَ أبو عَلي: "وَإذَا كانَتِ اللامُ وَاوًا فِي (فُعْلَى) فَإنَّهَا تُبْدُل فِي الصِّفَاتِ الجارِيَةِ وَتَجْري مَجْرى الأَسْمَاء، وَذَلك: الدَّنْيَا..."[١].

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا كانَتِ اللامُ وَاوًا فِي (فُعْلَى) -بِضَمِّ الفَاءِ- فَهي عَلى العَكسِ مِنَ اليَاءِ فِي (فَعْلَى)، / فَتُقلبُ فِي الصِّفَةِ الجارِيَةِ مَجْرَى الاسْمِ يَاءً، وَتكونُ[٢] فِي الاسْمِ المحضِ وَاوًا، فَالصِّفَةُ نَحْو: الدُّنْيَا، وَالعُلْيَا، أَصْلُهَا وَاوٌ مِنْ[٣] (عَلا يَعْلُو)، وَ(الدُّنْيَا) مِنْ (دَنَا يَدْنُو)، فَحَوَّلُوا الوَاوَ إلى اليَاءِ، وَهَذا أَقْرَبُ مِنْ تَحْوِيلِ اليَاءِ إلى الوَاوِ؛ لأنَّ اليَاءَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ، وَنَقْلُ الأثْقَلِ إلى الأخَفِّ مَعْقُولٌ؛ طَلَبًا للأسْهَلِ. ٣٣٥/ب

---

(٤) الأصل: فمن.

(٥) التكملة (فرهود) ص٢٦٩، و(مرجان) ص٦٠٨.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(١) التكملة وفيها: "...الجارية مجرى الأسماء..." (فرهود) ص٢٦٩، و(مرجان) ص٦٠٨-٦٠٩.

(٢) الأصل: مجرى الاسم ياء وتكون ياء وتكون. سهو.

(٣) الأصل: أصلها من واو.

فَإنْ قِيلَ: كيفَ تَدَّعِي أنَّ (الدُّنْيَا) صِفَةٌ، وَأَنْتَ لا تَقُولُ: دَارٌ دُنْيا، وَلا مَنْزِلَةٌ عُلْيَا، وَإنَّمَا تَقُول: الدَّارُ الدُّنْيَا ؟

قِيلَ: هَذا ضَرْبٌ مِنْ تَفَنُّنِهم فِي اختلافِ اسْتعمَالِ اللَّفْظِ الوَاحِدِ عَلى أنْحَاء مُخْتلفَةٍ، وفِي التَّحْقيقِ صِفَةٌ لكونهَا مُشْتقَةً مِنَ الفِعْلِ جَارِيَةً عَلى مَوصُوفٍ، غَيْرَ أنَّهُم التَزَمُوا الوَصْفَ بِهَا فِي المعْرِفةِ، فَبِذَلك أَشْبهتِ الأسْمَاءَ؛ إذْ كانَ بَابُ الصِّفَةِ أنْ تَكونَ نَكرَةً تَارَةً وَمَعْرفَةً أُخْرَى، وحسَّنَ [٤] قَلْب الوَاوِ هُنَا يَاءً شيئان:

أَحَدُهُمَا: أنَّ أَوَّلَ الكلمَةِ مَضْمومٌ، وَالضَّمَّةُ ثقِيلَةٌ.

وَالثَّانِي: أنَّ الصِّفَةَ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ، فَلَو خَرَجتِ الوَاوُ عَلى لَفْظِهَا لاجتَمعَ فيهَا ضُروبٌ مِنَ الثِّقَلِ، فَلذلك هُرِبَ إلى اليَاءِ لخِفَّتهَا.

وَأمَّا الاسْمُ فنَحْو: حُزْوَى[١]، فَخرجتْ عَلى بَابِهَا كمَا خَرَجتِ الوَاوُ[٢] عَلى لَفْظِهَا فِي (دَعْوَى).

وَأمَّا مَا كانَتْ لامُه يَاءً فَإنَّهَا تَبقَى فِي الاسْمِ، نَحْو: السُّقْيَا، وَالبُقْيَا، وَلَمْ تُغَيَّرْ لِمَا ذَكرنَا مِنْ طَلَبِ الخفَّةِ، وَالذي يَقُولُه كثِيرٌ مِنَ النَحْويينَ: إنَّ تَغيُّرَ بَعْضِ هَذه الأصُولِ هُو مِنْ تَفَنُّنِ العَربِ وَاتِّساعِهم فِي الألفَاظِ، إلاَّ أنَّ منهَا مَا يَلزمُ أنْ يُقَالَ قَدْ غُيِّرَ عَنْ أَصْلِهِ، مِثل (دُنْيَا)، فَإنَّه مِنَ الوَاوِ البَتَّةَ، وَمِنَ الأوضَاعِ مَا يَجِيءُ بالوَاوِ تَارةً وَباليَاء أُخْرَى، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُنْقلبًا عَنِ الآخَرِ، وَذَلك مِثلُ: أَتَوْتُهُ وَأَتَيْتُه إيتَاءً[٣]، فَلو كانَتِ اليَاءُ أَصْلاً لَمَا اطَّرَدَ التَّصرِيفُ إلاَّ عَليهَا.

---

(٤) كلمة لم أتبينها، واجتهدت في قراءتها.

(١) حُزْوَى: موضع بنجد في ديار تميم. معجم البلدان ٢/٢٥٥.

(٢) الأصل: الياء الواو.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ص١٤١، والمشوف المعلم ١/٥١.

وَأمَّا (قُصْيَا) / فَهي صِفَةٌ، وَالأكثَرُ وَالأقْيسُ أنْ تَكونَ باليَاءِ مِثل (دُنْيَا)، وَقَدْ جَاءتْ ٣٣٦/أ بالوَاوِ[٤]، وَخَرجتْ عَلى الأصْلِ المخَالفِ لِبَابِهَا كمَا جَاءَ (القَوَدُ) وَ(الحوَكَةُ) عَلى الأصْلِ[٥]، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِذْ أَنْتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهَمْ بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَى﴾[٦].

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا مَا كانَتِ اليَاءُ[٧] فيه عَينًا مِنَ الصَّفَاتِ التي تُسْتعمَلُ اسْتِعْمَال الأسْمَاء فَإنَّ اليَاء تُقْلَبُ فيه وَاوًا، وَذَلك نَحْو: الطُّوبَى وَالكُوسَى"[١].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا الضَّربُ يَجِيءُ عَلى ضَرْبينِ: صِفَة تَجْرِي مَجْرَى الاسْمِ فِي أنَّه لا يُذْكرُ مَعَهَا الموصُوفُ فهو صِفَةٌ غَالبَةٌ نَحْو: طُوبَى، وَكُوسَى، مِنَ (الطِّيبِ) وَ(الكَيَسِ)، فَاليَاءُ هُنَا تُقْلبُ إلى الوَاوِ لأمْرينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّهُم قَصَدُوا بِنَاءَهَا عَلى الضَّمِّ، فَلو أَقَرُّوهَا عَلى اليَاءِ لَبَطَلَ فيهَا الضَّمُّ، وَاستَحَالَ هَذا القَصْدُ، فَعندَ ذَلك قَلَبُوا اليَاءَ وَاوًا؛ لسُكونِهَا وَانْضِمامِ مَا قَبلهَا نَحْو: مُوقِنٍ، وَمُوسِرٍ.

وَالثَّاني: أنَّ اليَاءَ هُنَا عَيْنٌ، وَهي بَعِيدَةٌ مِنَ الطَّرَفِ، فَخَالفتْ فِي ذَلك بَابَ (دُنْيَا) وَ(عُلْيَا).

وَأمَّا الصِّفَةُ المحضَةُ كقَولِه تَعَالَى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[٢]، وَكقَولِهِم: مِشْيَةٌ حِيكَى[٣]، فَإنَّ اليَاءَ تَقِرُّ عَلى حَالِهَا، إلاَّ أنَّ أَوَّلَ الكلمَةِ حَقُّهَا الضَّمُّ؛ إذْ لَيْسَ فِي الصِفَاتِ

---

(٤) (القُصْيَا) لغة تميم، و(القُصْوَى) لغة أهل الحجاز، وقيل: هي لغة غير تميم. ينظر: أدب الكاتب ص٦٠٣، والتسهيل ص٣٠٧، واللسان ١٨٤/١٥ (قصا)، وتوضيح المقاصد ١٥٩٤/٣، والمساعد ١٥٨/٤، وشفاء العليل ١٠٩٧/٣، وشرح الأشموني ٥٢١/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٤، والمقتضب ٣٠٧/١، والأصول ٢٥٧/٣-٢٥٨، وسر الصناعة ٧٣٥/٢. ٣٣٦/ب

(٦) سورة الأنفال، من الآية: ٤٢.

(٧) الأصل: الواو. سهو.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٦٩، و(مرجان) ص٦٠٩.

عَلى (فِعْلَى) –بالكسْرِ–؛ بَلْ الضَّمُّ نَحْو: دُنْيَا، وَعُلْيَا، وَقُصْوَى، وَلو أَخْرَجُوهَا عَلى أَصْلِهَا وَهْوَ الضَّمُّ لَقُلبتِ اليَاء وَاوًا[٤]، فَكانَ إِقْرَارُهَا عَلى اليَاءِ أَوْلَى، فَكانَ الطَّرِيقُ فيه كَسْرُ الأوَّلِ، وَكانَ هَذا أَوْلَى مِنَ الضَّمِّ؛ لأنَّ الضَّمَّ يُوجِبُ تَبْدِيلَ حَرْفٍ بِحَرْفٍ هُو أَثْقَلُ منه مَعَ ثِقَلِ الضَّمِّ، وَإذَا كُسِرَ الأوَّلُ بَقِيَ الحَرْفُ عَلى خِفَّتِهِ، وَالكسْرُ عندهم[٥] أَخَفُّ / مِنَ الضَّمِّ، وَلِهَذا قَالُوا فِي جَمْعِ (أَبْيَضَ): بِيضٌ، وَكانَ القِيَاسُ عَلى (سُودٍ) أَنْ يُقَالَ: بُوضٌ؛ فَيلزَمُ منه التَّغييرُ وَالثِّقَلُ، فَكسَرُوا لِمَا ذَكرنَا، وَبَيْنَ سِيبويَه وَالأخْفَشِ فِي تَفَاصيلِ ذَلك خِلافٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكرُهُ[١].

وَلَمْ يَأتِ مِنَ الصِّفَاتِ عَلى (فِعْلَى) –بالكسْرِ– إلاَّ وَمَعَهُ تَاءُ التَّأنيثِ، نَحْو: سِعْلاةٍ، وَعِزْهَاةٍ[٢]، فَمِنْ هُنَا نُقلتِ الضَّمَّةُ إلى الكسْرَةِ وَحُكِمَ بِأنَّ الأصْلَ فِي (ضِيزَى) الضَّمُّ.

---

(٢) سورة النجم، من الآية: ٢٢.

و(قِسْمَةٌ ضِيزَى) أي جائرة. ينظر: تفسير القرطبي ٨٩/٩، وفتح القدير ١٣٤/٥.

(٣) مِشية حِيكَى: إذا كان فيها تبختر. اللسان ٤١٨/١٠ (حيك).

(٤) الأصل: لقُلبتْ الواوُ ياءً. سهو.

(٥) كلمة لم أتبينها، واجتهدت في قراءتها.

(١) في ص٥٣١-٥٣٢.

(٢) العِزْهَاةُ: الرجل الذي لا يعجبه اللهْو، ولا يشهدُ اللهْوَ. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص٦٤، وشرح أبنية سيبويه ص١٢٢.

[باب ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لام]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ مَا يَلزمُ فيه بَدَلُ اليَاء مِنَ الوَاوِ التي هي لامٌ، وَذَلك إذَا وَقَعتِ الوَاوُ رَابعَةً فَصَاعدًا فِي الفِعْل، نَحو: أَغْزَيتُ، وَغَازَيتُ، وَاسْتَرْشَيتُ..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذا الفَصْلُ يَشتمِلُ عَلى شَيئينِ:

أَحَدُهُمَا: قَلْبُ الوَاوِ يَاءً لعِلَّةٍ قيَاسيةٍ فِي الفِعْلِ المضَارِعِ، ثُمَّ يُحْملُ الماضِي عَليه، وَذَلك نَحْو: أَغْزَيْتُ، وَاسْتَدْعَيْتُ، وَاعْتَلَيْتُ، قُلِبتِ اليَاءُ هُنَا لا لِعِلَّةٍ فِي نَفْسِ الكلمَةِ لأنَّ الوَاوَ وَقعتْ طَرَفًا بَعْدَ فَتْحَةٍ، وَمِثلُ ذَلكَ يَعْرَى عَنْ عِلَّةٍ، إلاَّ أنَّ هَذه الوَاوَ قُلبتْ فِي المضَارِعِ لِعِلَّةٍ وَهْو وُقُوعُهَا طَرَفًا بَعْدَ كَسْرَةٍ، نَحْو: أنا أُغْزِي، وَأُعْطِي، وَأسْتَغْزِي، وَيَعْتَلِي، ثُمَّ حُمِلَ الماضِي عَلى المضَارِعِ كمَا حُمِلَ المضارعُ عَلى الماضِي فِي نَحْو: يَضْرِبْنَ حَمْلاً على (ضَرَبْنَ)[2]، وَكمَا حُمِلَ (أَعِدُ) وَ(نَعِدُ) وَ(تَعِدُ) عَلى (يَعِدُ) فِي حَذْفِ الوَاوِ، وَكذَلك حَذْفُ الهمْزَةِ فِي (أُكْرِمُ) كانَ لِعِلَّةٍ ثُمَّ حُمِلَ[3] (نُكْرِمُ) وَ(تُكْرِمُ) وَ(يُكْرِمُ) عَليه، وَقَد تُقُصِّيَ ذَلكَ فِي مَوضِعِه[4].

وَإذَا كانَ الفِعْلُ المضَارِعُ قَدْ حُمِلَ عَلى الاسْمِ فِي الإعْرَابِ[1] مَعَ بُعْدِ مَا بَيْنَهُمَا فَحَمْلُ الفِعْلِ عَلى الفِعْلِ أَقْرَبُ لاشْتِرَاكهِمَا فِي جِنْسِ الفِعْلِ، وَيَتَأَيَّدُ ذَلك بشَيئينِ:

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٠، و(مرجان) ص٦٠٩.

(٢) أي بُني الفعل المضارع على السكون عند اتصاله بنون جماعة المؤنث حملاً له على الفعل الماضي في نحو: فعلْتَ وفعلْنَ؛ فكما أُسكن ما قبل الضمير وهو لام الفعل كذلك أسكن في المضارع تشبيهًا له به؛ لأنه فِعْلٌ كما أن الماضي فِعْلٌ، وهو متحرّك كما أن الماضي متحرّك. ينظر: الكتاب ٢٠/١، وعلل النحو ص٢٠٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٨٠/١، وشرح المفصل ١٠/٧.

(٣) الأصل: حذف. تصحيف.

(٤) تنظر ص٢٥٨-٢٥٩.

(١) هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين هو معرب أصالةً، أي هو معرب كما أن الاسم معرب. ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٧٧-٨٢، والتبيين ص١٥٣، واللباب ٢٠/٢-٢١، والارتشاف ٨٣٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧/١، المساعد ٢٠/١.

أَحَدُهُمَا: أنَّ طَلَبَ التَّشَاكُلِ بَيْنَ أمثِلَةِ المضَارِعِ فيمَا ذَكرنَا سَوَّغَ / الحذْفَ؛ فطَلَبُ التَّشَاكلِ فِي القَلبِ مَعَ حَفْظِ حَرفِ الكلمَةِ أَوْلَى. ٣٣٧/أ

وَالثَّاني: أنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ مُتَجَانستَانِ لِمَا ذَكرنَاهُ مِنْ قَبلُ، وَقَلبُ الشَيءِ[إلى مجانسه][2] غَيْرُ بَعِيدٍ فِي القِياسِ.

وَعَلى هَذا يَجْرِي كُلُّ اسْمٍ عَلى أَرْبعَةِ أَحْرُفٍ لامُهُ وَاوٌ نَحْو: مَلْهَى، وَمَدْعَى، وكذَلك مَا زَادَ عَليه، نَحْو: مُسْتَدعَى فِي أنَّ الوَاوَ تُقْلبُ يَاءً لوقُوعهَا رَابعَةً فَصَاعدًا حَمْلاً عَلى حَالِهَا فِي الفِعْلِ المضَارِعِ، وَكذَلك تَقُولُ فِي التَّثْنيةِ: مَلْهَيَانِ، وَمُسْتَدْعِيانِ.

وَالضَّربُ الثَّاني: مَا تُقْلبُ فيه الوَاوُ مَعَ عَدَمِ هَذه العِلَّةِ، وَذَلك الوَاوُ فِي نَحْو: تَغَازَيْنَا، وَتَرَجَّيْنَا، وَتَعَالَيْنَا، وَذَلك أنَّ المضَارِعَ هُنَا لا يُكسَرُ فيه مَا قَبْل الطَّرَفِ، بَلْ يُفْتحُ، فَيُقَالَ: نَتَغَازَى، وَنتَرَجَّى، فَيَصِيرُ الطَّرَفُ ألفًا، وَإِنَّمَا كانَ فِي الماضِي يَاءً لأنَّ الوَاوَ قَدْ انْقَلبتْ يَاءً فِي المضَارِعِ قَبلَ دُخُولِ التَّاءِ[3]، فَأنْتَ تَقُولُ: أُغْزِي، وَأُعْطِي، فَلمَّا دَخَلَتِ التَّاءُ لِمَعْنَى المطَاوَعَةِ كانَتْ عَارِضَةً، فَلمْ تُغَيِّرْ حُكْمَ الأصْلِ وَلُمِحَ فَيهَا أَصْلُهَا قَبلَ التَّاءِ.

قَالَ أبو عَلي: "وَمِنْ ذَلك قَوْلُهم: شَأَوْتَ تَشْأَى، وَهُمَا يَشْأَيانِ، أُبْدلتِ اليَاء مِنَ الوَاوِ..."[4] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: ظَاهِرُ الأمْرِ أنَّ لامَ (تَشْأَى) يَنبغِي أنْ تَكونَ فِي المضَارِعِ وَاوًا؛ لأنَّ أَصْلَه فِي الماضِي وَاوٌ؛ لقَولك: شَأَوْتُهُ كمَا تَقُولُ: دَعَوْتُهُ، وَعَلَوْتُهُ، إلاَّ أنَّه سُمِعَ مِنَ العَرَبِ: هُمَا يَشْأَيَانِ -باليَاءِ-، وَعِنْدَ ذَلك اختلفَ رَأي النَحْويينَ فيه:

---

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الأصل: الياء.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٧٠، و(مرجان) ص٦٠٩.

فَقَالَ بَعْضُهم[1]: هُو شَاذٌّ؛ لأنَّ مَاضِيَه عَلى (فَعَلَ)، وَمُستقبَله عَلى (يَفْعَلُ) -بِفَتح العَينِ فيهما- كمَا فِي (ذَهَبَ يَذْهَبُ)، وَ(سَأَلَ يَسْأَلُ)، فيَتفِقُ فيه الماضِي وَالمضَارِعُ، وَهَذا يُوجِبُ أنْ تَثْبتَ الوَاوُ فِي (يَشْأَوَانِ)، كمَا تَقُولُ: يَدْعُوانِ / وَيَعْلُوانِ، إلاَّ أنَّه شَذَّ كمَا شَذَّ الهمْزُ فِي (مَصَائِبَ)[2]. ٣٣٧/ب

وَقَالَ آخَرونَ[3]: أَصْلُ الفعلِ الماضِي عَلى (فَعِلَ)، مِثل (شَقِيَ)، إلا أنَّه فُتِحَ فِي المضَارِعِ مِنْ أَجْلِ حَرفِ الحلقِ -وَهْوَ الهمْزَةُ- كمَا فُتِحَ فِي (وَطِيءَ يَطَأُ)، وَفِي (وَسِعَ يَسَعُ)، فَلمَّا كانَتِ الوَاوُ فِي الأصْلِ وَاقعَةً بَعْدَ كَسْرةٍ قُلِبتْ يَاءً، وَظَهَرَ ذَلك فِي الفِعْلِ المضَارِعِ عِنْدَ التَّثنيَةِ كمَا كانَ ذَلك فِي (يَشْقَيانِ)، وَكمَا تَقُولُ: نَأَى يَنْأَى، إلاَّ أنَّ الشُّذُوذَ جَاءَ فِي الماضِي حِينَ قَالُوا: شَأَوْتُ، وَكانَ القِياسُ أنْ يَقُولوا: شَئِيتُ -بكسْرِ الهمْزَةِ-، كمَا تَقُولُ: شَقِيتُ، فَلا شُذُوذَ فِي الفِعْلِ المضَارِعِ بَلْ فِي الماضِي، وَشَبَّهُوا ذَلك بِقولِهِم: أَبَى يَأْبَى فِي أنَّ الماضِي وَالمضَارِعِ عَلى (فَعَلَ يَفْعَلُ) -بالفَتحِ فيهمَا-، وَلَيْسَ فيه حَرْفُ حَلْقٍ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهم[4]: أَنْتَ تِئْبَى؛ فَكَسَرَ حَرْفَ المضَارَعَةِ كمَا كسَرَهَا فِي (أَنْتَ تِعْلَمُ)؛ نَظَرًا إلى أنَّ حَقَّ هَذا الفِعْلِ أنْ يَكونَ (أَبِيَ يَأْبَى) مِثل (عَلِمَ يَعْلَمُ)، وَكذَلك فِي (تِئْبَى).

وَقَالَ آخَرونَ[1]: إنَّمَا قُلِبَ الوَاوُ يَاءً فِي (يَشْأَيَانِ) لوُقُوعهَا رَابِعَةً طَرَفًا كمَا قُلِبتْ فِي (مَلْهَيَانِ)، وَهَذا مَعَ قِلَّتِه غَيْرُ بَعِيدٍ مِنَ القِيَاسِ.

قَالَ أبو عَلي:"وَمِنْ ذَلك: ضَوْضَيْتُ وَقَوْقَيْتُ[2]؛ لأنَّه مِنْ مُضَاعِفِ الوَاوِ فِي

---

(١) هذا قول المازني. ينظر: المنصف ١٦٦/٢.

(٢) تنظر ص٥٣٨.

(٣) منهم أبو الحسن الأخفش. ينظر: المنصف ١٦٦/٢.

(٤) هم جميع العرب إلا أهل الحجاز. ينظر: الكتاب ١١٠/٤، والأصول ١٥٦/٣، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم ص٢٩، وشرح الشافية ١٤١/١، وآراء ابن بري التصريفية ٣٩٧/١.

(١) لم أقف على من قال بهذا القول.

(٢) ضَوْضَيْتُ: من الجَلَبَةِ، والضَّوضَاءُ: الصِّياحُ والجَلَبَةُ.

قَوْقَيْتُ: يقال: قَوْقَتِ الدَّجاجةُ قَوْقَاةً وقِيقَاءً: إذا صاحتْ. ينظر: المنصف ٢٧/٣.

الأرْبَعَةِ كَ(القُوَّة) فِي بَنَاتِ الثَّلاثةِ..."[٣] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: لا تَخْلو الوَاوُ وَاليَاءُ هُنَا مِنْ أنْ تَكونَانِ زَائدَتَينِ، وَهْوَ مُحَالٌ؛ لأنَّ الكلمَةَ تَبْقَى عَلى حَرْفِينِ: (ض، ض)، وَإمَّا أنْ تَكونَ الأُولَى أَصْلاً وَالثَّانيةُ زَائدَةً، فَيَكونُ وَزْنُهُ (فَعْلَيتُ)، وَهَذَا فَاسِدٌ لوَجْهينِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ ذَلك يُصَيِّرُهُ إلى مُكرَّرِ الفَاءِ، مِثْل (سَلِسَ)، وَ(قَلِقَ)، وَذَلك فِي غَايةِ القِلَّةِ، فَلا تَحْمِلْ عَليه مَا / وَجَدْتَ عَنْهُ مَنْدُوحَةً. ٣٣٨/أ

وَالثَّاني: أنَّ (فَعْلَيتُ) شَاذٌّ فِي الاستعمَالِ وَالقِيَاسِ فَلا يُحْمَلُ عَليه.

وَإمَّا أنْ تَكونَ الثَّانيَةُ أَصْلاً وَالأُولَى زَائدَةً، فَيَكونُ وَزْنُهُ (فَوْعَلْتُ)، وَهَذَا لا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لأنَّه تَصِيرُ الفَاءُ وَالعَيْنُ مِنْ مَوضِعٍ وَاحِدٍ، وَهْوَ عَزِيزٌ نَادِرٌ، وَلَمْ يَأتِ مِنه إلاَّ (دَدَنٌ) وَ(كَوْكَبٌ)، وَمَا هَذا سَبِيله لا يُحْمَلُ عَليه. فَتَعَيَّنَ أنْ يَكونَ الحرفَانِ أَصْلَينِ، وَأنْ يَكونَ مِنْ مُكرَّرِ الوَاوِ، كمَا أنَّ العَينَ وَاللامَ قَدْ جَاءَتَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ نَحْو: حُوَّةٍ، وَقُوَّةٍ، إلاَّ أنَّ الوَاوَ الثَّانيةَ فِي (ضَوْضَيتُ) قُلبتْ يَاءً كقَولك فِي المضَارِعِ: أُضَوْضِي[٤]، وَهَذا وَجْهُ ذِكْرِهَا مَعَ (أَغْزَيتُ).

قَالَ أبو عَلي: "وَمِثلُ (ضَوْضَيْتُ): حَاحَيْتُ، وَعَاعَيْتُ[١]؛ لأنَّ هَذا فِي الأرْبعَةِ مِثلُ: حَيِيتُ فِي الثَّلاثةِ، كمَا كانَ (ضَوْضَيتُ) كبَابِ (قُوَّة)..."[٢] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: [حاحيتُ][٣] مِنْ مُضَاعِفِ اليَاءِ عِنْدَ الخليلِ[٤]، وَأَصْلُهُ (حَيْحَيْتُ)،

---

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٧٠، و(مرجان) ص٦١٠.

(٤) الأصل: ضوضي. تصحيف.

(١) حَاحَيْتُ حيحاءً وحاحاةً وهو التصويت بالغنم؛ إذا قلت: حاى.

وعَاعَيْتُ: صوتٌ مثله، وهو العِيعاءُ والعاعاةُ؛ إذا قلت: عاى. ينظر: المنصف ٧٧/٣.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٧٠، و(مرجان) ص٦١٠.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٣/٤، والمنصف ١٦٩/٢.

وَدَليلُ ذَلك مَا ذَكرناهُ مِنَ التَّقْسِيم فِي (ضَوْضَيتُ)، إلاَّ أنَّ اليَاءَ الأُولَى أُبْدِلتْ أَلِفًا لئلا تَتَكرَّرَ اليَاءُ لَفْظًا إذْ كانَتِ الثَّانيةُ لابُدَّ مِنْ ظُهُورهَا، وَإبْدَالُ اليَاءِ السَّاكنَةِ أَلفًا غَيْرُ بَعِيدٍ، ألا تَرَاهُم قَالُوا فِي (الحِيرَة)[5]: حَارِيٌّ، وفي (طَيِّء): طَائيٌّ، وفي (زَبِينَة)[6]: زَبَانِيٌّ[7]، وَكَذَلك اليَاءُ فِي (آيَةٍ) عَلى قَولِ سِيبويَه[8]، وَيُقوِّي ذَلك أنَّهُم لَمَّا فَرُّوا مِنَ الجمْعِ بَيْنَ المثلينِ فَرُّوا إلى مَا هُو أَخَفُّ، وَالألفُ أَخَفُّ مِنَ اليَاءِ.

وَقَالَ أبو عُثمَان المازني[9]: هُو مِنْ مُكرَّرِ الوَاوِ إلاَّ أنَّهُم أَبْدَلوا الأُولَى أَلِفًا عَلى جِهَةِ الشُّذُوذِ، وَاحَتجَّ لذلك بأنَّه لَمَّا لَمْ يَجِدِ اليَاءَ مُكرَّرَةً فِي مَوضِعٍ وَالوَاوُ / قَدْ وُجِدتْ مُكرَّرَةً مثل (الوَسْوَسَةِ) وَ(الوَحْوَحَةِ)[10]. ٣٣٨/ب

وَقولُ الخليلِ [أقيس][1] لأنَّهَا لو كانَتْ مِنَ الوَاوِ لصَحَّتِ الأُولَى، فَكانَ يُقالُ: حَوْحَيْتُ، كمَا قَالُوا: ضَوْضَيتُ، وَلَيْسَ كذَلك إذَا حُمِلتْ عَلى اليَاءِ؛ لأنَّ الدَّاعي إلى قَلبهَا استثْقَالُ التَّكريرِ فِي اليَاء، وَيَدُلُّ عَلى ذَلك أنَّ المكرَّرَ فِي الحرُوفِ الصِّحَاحِ قَدْ استُثقِلَ حتَّى حَمَلهُم ذَلك عَلى البَدَلِ فِي نَحْو: دَهْدَيْتُ[2]، وَأَصْلُهُ (دَهْدَهْتُ)[3]، وَقَالُوا فِي المكانِ: دُهْدُوهَةُ

(٥) مدينة بالعراق بالقرب من الكوفة، كانت مسكن ملوك العرب في الجاهلية. ينظر: معجم البلدان ٣٢٨/١.

(٦) بنو زَبِينَة: حَيٌّ من العرب، وهم بنو زَبِينة بن جُنْدُع بن لَيْث بن بكر بن عبد مَناة بن كِنانة، وولده عبد الله يقال له: سِربال الموت، والنسبة (زَبَانِيّ) -مخففة- عن سيبويه على غير قياس، كأنَّهم أبدلوا الألف مكان الياء في (زَبِينِيّ). ينظر: التاج ٣٥/ (زبن). وينظر: جمهرة أنساب العرب ص١٨٣، واللسان ١٩٦/١٣، والقاموس ص١٥٥٢ (زبن).

(٧) ينظر: الكتاب ٣٣٥/٣-٣٣٦، والأصول ٣١٧/٣، والحلبيات ص٣٣٥، والمخصص٢٣٧/١٣، وشرح الشافية ٨١/٢-٨٤.

(٨) ذكر الشارح الأقوال في (آية) في ص٥٤-٥٥.

(٩) ينظر: المنصف ١٦٩/٢-١٧٠.

(١٠) لم يُذكر هنا جواب (لَمَّا)، ويمكن تقديره بقولنا: قال بأنَّ (حاحيت) من مكرر الواو.

(١) زيادة يقتضيها السياق. وينظر: المنصف ١٧١/٢.

(٢) دَهْدَهْتُ الحجَارَةَ وَدَهْدَيْتُهَا: إذا دَحْرَجْتَهَا. اللسان ٤٨٩/١٣ (دهده).

(٣) جاء في الكتاب ٣٩٣/٤: "...كما أنَّ (دَهْدَيْتُ) هي فيما زعم الخليل (دَهْدَهْتُ) بمنزلة (دَحْرَجْتُ)، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأنَّها في الخفاء والخفة نحوها...".

الجُعَل[٤]، فَالتَّغييرُ فِي حُروفِ العِلَّةِ أَجْدرُ، وَالجمْعُ بَيْنَ الياءين هُنَا كالجمْعِ بَيْنَ الياءين لامًا، نَحْو: حَيِيتُ، كمَا كانَ (ضَوْضَيْتُ) نَظِيرًا لبَابِ (قُوَّةٍ) وَ(حُوَّةٍ).

[باب التضعيف في بنات الياء والواو]

قَالَ أبو عَلي:"بَابُ التَّضعيفِ فِي بَناتِ اليَاء وَالوَاوِ، فَأمَّا بَناتُ اليَاء، فنَحْو: حَيِيَ يَحْيَا وَعَيِيَ يَعْيَا، فَاليَاءُ الأولى تَجْري فِي هَذا البَابِ مَجْرى قَافِ (شَقِيَ) **فِي الصَّحيحِ، وَلَمْ يُعَلّ فِي الفِعْل لاعْتلالِ اللامِ..."**[١].

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا كانَتْ عَيْنُ الكلمَةِ وَلامُهَا يَاءً فِي فِعْلٍ مَاضٍ لَمْ يَأتِ ذلك الفِعْلِ إلاَّ عَلى (فَعِلَ) -بكسر العين-، وَنَظيرُه مِنَ الصَّحيحِ (سَمِعَ) وَ(عَلِمَ)، وَمِنْ مُعْتَلِ اللامِ (شَقِيَ)

وينظر: الأصول ٢٦١/٣، والإبدال ٥٣١/٢-٥٣٢، وسر الصناعة ٢٣٣/١، ٧٤٠/٢، والمنصف ١٧٥/٢.

(٤) الدُّهْدُوهَةُ: دُحْرُوجَةُ الجُعَل، وهو ما يَجْمعه ويُدَحرجُهُ من الخُرْء. ينظر: المنصف ٧٧/٣، واللسان ٤٨٩/١٣ (دهده).

وقوله قبل قليل: (في المكان) مشكل؛ لأن الدُّهدوهة ليست اسم مكان، ولعله يقصد الأشياء التي تحدث في الأمكنة، والدُّهدوهة تحصل في مكانٍ ما.

(١) التكملة وفيها: "...قاف (شقي) في التصحيح ولم تعلّ..." (فرهود) ص٢٧١، و(مرجان) ص٦١١.

٣٣٩/أ

وَ(بَقِيَ)، وَإِذَا عُرِفَ ذلك فالذي أَتَى منه مِثْلُ (حَيِيَ) وَ(عَيِيَ)، فقَد اجْتَمع حَرْفَا عِلَّةٍ كمَا يَتوالى حَرفَانِ صَحِيحانِ مُتَماثلانِ، مِثل (مَلَّ)، وَ(صَككتُ عَينَهُ)؛ فِيمَا لَمْ يُدغَمْ، وَكانَ القِياسُ أنْ تُقلبَ اليَاءُ الأُولَى أَلِفًا لتحرُّكِهَا وَانفتَاحِ مَا قَبلهَا، فَكانَ يَصِيرُ: حَايَ، وَلكنْ لَمْ يَفْعلوا لوُجودِ مَانِعٍ وَهْوَ: تَوَالي إِعْلالين، وَبيانُهُ أنَّ اليَاءَ الثَّانية تُعَلُّ فِي المضَارِعِ، نَحْو: يَعْيَا وَيَحْيَا، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلك لأَنَّهَا قَدْ تَحرَّكتْ وَانْفتحَ مَا قبلهَا، وَإِذَا أُعلتِ / الثَّانيةُ فِي المضَارِعِ وَأُعلَّتِ الأُولَى فِي الماضي تَوَالى إعلالانِ، وَهْوَ مَرفوضٌ فِي كلامِهم، وَذَلك لِمَا يَلزمُ الكلمَةَ مِنَ الإجحَافِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلاَّ أَعَلُّوا الأُولَى دُونَ الثَّانيةِ، فَكانَ يُقَالُ: حَايَ.

قِيلَ: يمَتنعُ ذَلك لأمْرَينِ[٢]:

أَحَدُهُمَا: أنَّ اليَاءَ الأُولَى عَينُ الكلمَةِ، وَالعَينُ تُحْصنُ عَنِ التَّغييرِ لَتقدُّمِهَا وَلُزومِ الحركةِ لَهَا، وَالثَّانيةُ لامٌ، وَالأطْرَافُ مَوَاضعُ التَّغييرِ.

وَالثَّاني: أنَّك لو أَبْدَلتَهَا ألفًا فِي المَاضِي، وَأبْدَلتَ اللامَ ألفًا فِي المضَارِعِ لاجْتمَعَ ألفَانِ، فَإِمَّا أنْ يُحذفَ أَحَدُهُمَا أَوْ يُقْلبَ هَمْزَةً، وَذلك إعْلالانِ أَوْ إجْحَافٌ بالحذْفِ. وَمِمَّا رُفِضَ فيه تَوَالي إعْلالينِ قَولُهُم: نَوَاةٌ، وَشَوَاةٌ[١]، وَنَوًى، وَشَوًى، وَذلك أنَّ الوَاوَ هُنَا قَدْ تَحَرَّكتْ وَانفتَحَ مَا قَبلهَا، فَلو قُلبتْ ألفًا وَقَدْ قُلبتِ اللامُ ألفًا لَتوالى إعْلالانِ أَوْ حَذْفٌ وإِبْدَالٌ، وَلَمْ يَتوالَ فِي كلامِهم إعْلالانِ إلاَّ فِيمَا لا يُعْتَدُّ به، نَحْو: شَاءٍ، وَمَاءٍ[٢].

---

(٢) ينظر: شرح المفصل ١١٦/١٠، وشرح الشافية ١١٣/٣-١١٤.

(١) الشَّوَاةُ: جِلدة الرأس. اللسان ٤٤٦/١٤ (شوا).

(٢) سبق في ص٥٦٣.

قَالَ أبو عَلي:"فَإِذَا وَقَعَ هَذا التَّضعيفُ فِي مَوْضعٍ تَلزمُ منه يَاء (خَشِيتُ) وَيَاء (رَمَيْتُ) الحرَكَةَ فَإنَّ الإدْغَامَ جَائزٌ فيه..."(٣).

قَالَ الشَّارِحُ: مَعنَى هَذا الفَصْلِ أنَّ (حَيِيتُ) وَبَابَهُ يَجُوزُ فيه الإظْهَارُ وَالإدْغَامُ، فَوَجْه الإظهار مَا تَقَدَّم فِي الفَصْل قبله(٤)، ووجه الإدغَامِ أنَّ المثلين قَدْ اجتمَعَا فَسَكنَ الأوَّلُ وَأُدْغمَ فِي الثَّاني كمَا فُعِلَ ذلك فِي (شَدَّ)، وَ(مَدَّ)، و(شَلَّتْ يَدُه)، وَإنَّمَا جَازَ الإدْغَام فِرَارًا مِنْ اجتماعِ المثلين، والإدغام يُزِيلُ ذَلك؛ لأنَّ الحرْفَينِ يُنطقُ بِهِمَا نطقةً وَاحِدَةً، وَمِنْ ذَلك قِرَاءةُ بَعْضِهم: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾(٥)، وقول الشاعر:

عَيُّوا بأمْرِهِمُ كَمَا … عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ(٦)

---

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٧١ وفيها: "...تلزم ياء (خشيت) فيه...الإدغام فيه جائز"، وفي (مرجان) ص٦١١: "...يلزم ياء (خشيت) فيه...".

(٤) جاء في البيان ٣٨٨/١: "قُرئ (حَيِيَ) بالإظهار والإدغام؛ فالإظهار إجراء للماضي على المستقبل، والمستقبل لا يجوز فيه الإدغام، لا تقول فيه: يحيّ؛ لأنّ حركته غير لازمة، فكذلك الماضي، والإدغام للفرق بين ما تلزم لامه حركةً كالماضي، وما لا تلزم لامه حركةً كالمستقبل".

(٥) سورة الأنفال، من الآية: ٤٢. قرأ ابن كثير في رواية قُنبل، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص (من حيَّ) بياء واحدة مشددة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع، والبَزِّي عن ابن كثير (مَنْ حَيِيَ) بيائين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة. ينظر: السبعة ص٣٠٦-٣٠٧، والحجة للقراء السبعة ١٢٩/٤، وحجة القراءات ص٣١١، والكشف ٤٩٢/١، والتيسير ص٩٥.

(٦) البيت من شواهد التكملة ص٢٧١، من مجزوء الكامل، واختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

- عَبِيد بن الأبرص في: أدب الكاتب ص٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢، وثمار القلوب ص٤٦٧، ورسالة الصاهل والشاحج ص٦٧٩، وتحصيل عين الذهب ص٥٩٢، والمفصل ص٣٩٢، وإيضاح شواهد = = الإيضاح ٨٩٨/٢، والمصباح ١٥٤٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٣٣، وشرح المفصل ١١٦/١٠، واللسان ٢١٨/١٤ (حيا)، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٥٦، وهو في ديوانه ص١٢٦ برواية:

بَرِمَتْ بَنُو أَسَدٍ كمَا بَرِمَتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

- ابن مُفرِّغ الحميري في: الصحاح ٢٣٢٣/٦ (حيا)، والأفعال للسرقسطي ٢٤١/١. وهو في ديوانه في الشعر المنسوب إليه ص٢٤٤، بيت مفرد، وله قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص٢٠٧-٢١٥، وابن مُفرِّغ هو أبو عثمان يزيد بن ربيعة بن مُفرِّغ الحميري، من شعراء الدولة الأموية، كان رجلاً شرّيرًا هجّاءً، اشتهر بهجائه لزياد بن أبيه وأبنائه، جعله ابن

فَإِنْ قِيلَ: / لِمَ لَمْ يَلزمِ الإدْغَام هُنَا كمَا لَزِمَ فِي الصَّحيحِ، نَحْو: شَدَّ، وَمَدَّ ؟ ٣٣٩/ب

قِيلَ: لَمْ يَلزمْ ذَلك لأنَّ الغَرَضَ التَّخفِيفُ، وَالتَّخفِيفُ تَارَةً يَحْصلُ بالإدْغَامِ، وَتَارَةً بالإبْدَالِ إلى حَرْفٍ أَخَفَّ مِنَ المبْدَلِ منه، وَإذَا حَصَلَ مِنَ الإدْغَامِ وَالإبْدَالِ الخلاصُ مِنَ الثِّقَلِ جَازَ الأمْرَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهُمَا أَوْلَى ؟

قِيلَ: الإبْدَالُ؛ لأنَّ عِدَّةَ الحروفِ تَبْقَى مَعَهُ وَحَرَكة الحرفِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَألاَّ يَسْكنَ متحرِّكٌ، وَالإبْدَالُ أَقَلُّ تَغْييرًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا شَرْطُ جَوَازِ الإدْغَامِ هُنَا ؟

قِيلَ: شَيئانِ:

أَحَدُهُمَا: أنْ تَكونَ اليَاءُ الأُولَى مَكسُورَةً.

وَالثَّاني: أَنْ تَتَحرَّكَ الثَّانيةُ حَرَكةً لازِمَةً.

سلام في الطبقة السابعة من شعراء الإسلام، مات سنة تسع وستين. تنظر ترجمته في: ينظر: طبقات ابن سلام ٦٨٦/٢، والشعر والشعراء ٣٦٠/١، والأغاني ٢٦٢/١٨-٣٠٧، والأعلام ١٨٣/٨.

- سَلامة بن جَنْدل في: نظام الغريب ص٢٠٨. وهو في ديوانه في الشعر المنسوب إليه ص٢٤٦، وسَلامة هو أبو مالك بن جَنْدل السَّعدي، جاهلي قديم، من نُعَّات الخيل، ومن فرسان العرب المعدودين وأشدّائهم المذكورين، جعله ابن سلام في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية. تنظر ترجمته في: ينظر: طبقات ابن سلام ١٥٥/١، والشعر والشعراء ٢٧٢/١، والخزانة ٢٩/٤.

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣٩٦/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٨/٢، والمقتضب ٣١٨/١، والأصول ٢٤٨/٣، وإعراب القراءات السبع ٢٢٥/١، والحجة للقراء السبعة ١٤١/٤، والمنصف ١٩١/٢، والممتع ٥٧٨/٢، وشرح الشافية ١١٤/٣.

خاطب عبيد بن الأبرص بهذا الشعر حُجْرًا أبا امرئ القيس يستعطفه لبني أسد، وشبَّه أمرهم بأمر الحمامة بتفريطها في التمهيد لبيضتها؛ لأنها لا تتخذ عُشَّها إلا من كُسَارِ العيدان. وكان بنو أسد منعوا إتاوة فرضها عليهم حُجْر كل سنة فأمر بقتلهم، ونفى من بقي منهم، فلمَّا قال عبيد قصيدته رقَّ لهم حجر وأمر برجوعهم، فقتلوه. ينظر: تحصيل عين الذهب ص٥٩٢، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٦٧/٣.

فَعِندَ ذَلك يُمكنُ التَّخفيفُ فِي الأُولَى بِأنْ تُقْلبَ ألفًا لِمَا تَقَدَّمَ، وَلا تُقلبُ الثَّانيةُ ألفًا؛ إذْ لَيْسَ قَبلهَا فتحَةٌ، فَلَمَّا لَمْ يَكنِ التَّخفيفُ بِلزُومِ الإبْدَالِ جَازَ الإدْغَامُ.

فَإنْ قِيلَ: فَهَلاَّ لَزِمَ الإدْغَامُ كمَا لَزِمَ فِي الصَّحيحِ نَحْو: شَلَّتْ يَدُهُ.

قِيلَ: إنَّمَا لَمْ يَلزمْ لأنَّ اليَاءَ الثَّانيةَ قَدْ يَعْرِضُ فيهَا الإبْدَالُ نَحْو: حَيِيَ، وَاسْتَحْيَا، وَأَحْيَا، فَاليَاءُ الأُولَى تَلزمُهَا الحرَكَةُ، وَإذَا لَزِمتْ حَرَكَةُ الأوَّلِ لَمْ يَصِحّ الإدْغَامُ؛ إذْ مِنْ شَرْطِهِ السُّكونُ، إلاَّ أنَّ ذَلكَ لَمَّا لَمْ يَكنْ لازمًا فِي كلِّ مَوضعٍ كانَ حَظُّ الحكمِ مِنْهُ جَوَازُ الإدْغَامِ لا وُجُوبُه، وَكأنَّه عُمِلَ بالدَّليلينِ، ألا تَرَى أنَّه فِي [كل][1] مَوضِعٍ يَصِحُّ نَقْلُ الحرَكةِ مِنَ اليَاءِ الأُولَى إلى السَّاكِنِ قَبلهَا يَجُوزُ [فيه][2] الإدْغَامُ وَاليَاءُ، نَحْو: أَحْيَا، وَاسْتَحيَا، فَإنْ أظْهَرْتَ فَالأمْرُ فيه وَاضِحٌ، وَإنْ أدْغَمتَ نَقَلتَ حَرَكَةَ اليَاءِ الأُولَى إلى الحاءِ فَقُلتَ: أَحَيَّ. وَقَوَّى أبُو عَليٍّ هَذا الفَصْلَ بأنَّ الفِعْلَ الماضِي هُنَا كالمضَارِعِ فِي شَيئينِ:

/ أَحَدُهُمَا: لُزومُ الحركةِ آخِرَهُ، فَهْوَ فِي ذَلك كـ(خَشِيَ)، كمَا تَلزَمُ الحرَكةُ فِي آخِرِ المستقْبَلِ، نَحْو: يَمُدُّ، وَلَنْ يَمُدَّ، فَالمبْنِيُّ فِي هَذا كالمعْرَبِ. ٣٤٠/أ

وَالثَّانِي: أنَّ هَاء الوَقْفِ لا تَلحَقُ الفِعْلَ الماضِي[1] كمَا [لا][2] تَلحَقُ المضَارِعَ؛ للزُومِ الحرَكَةِ الآخِرَ فِي الموضِعينِ، فَلا تَقولُ: ضَرَبَهْ كمَا [لا][3] تَقولُ: يَضْرِبهْ[4].

فَإنْ قِيلَ: فَاليَاءُ الثَّانيةُ فِي نَحْو: يَحْيَا، وَيَخْشَى لا تُحَرَّكُ، وَكذَلك يَاءُ (يَرْمِي) لا تُضَمُّ، فَهَلاَّ جَرَى ذَلك مَجْرَى المبْنِي.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(١) أي الفعل الماضي المجرد؛ لأنه إنما حُرِّك لمشابهته المعرب، فكأنَّ حركته إعرابية. ينظر: شرح الشافية ٢/٣٠٠، وشرح الكافية ٤/٥٠٠.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١٥٧٦، وشرح الكافية ٤/٥٠٠.

قِيلَ: امْتِنَاعُ الضَّمَّةِ وَالكسْرَةِ فِي مِثلِ ذَلك لِثِقَلِ الحرَكَةِ عَلى اليَاءِ، لا لِعَلَّةٍ تُوجِبُ السُّكونَ كمَا يَجِبُ السُّكونُ فِي المبْنِي، وَلذلك تَدْخُلُه الفَتْحَةُ فِي النَّصْبِ نَحْو: لَنْ يَرْمِيَ؛ لِزَوالِ ثِقَلِ الضَّمِّ.

قَالَ أبو عَلي:"قَالَ الشَّاعرُ فِي الإدْغَامِ:

عَيُّوا بأمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ[٥]

وَقَالَ فِي تَرْكِ الإدْغَامِ:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُم فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا[٦]

وَتَقولُ: قَدْ أُحِيَّ البَلَدُ، فَتُدغمَ للُزُومِ الفَتحةِ مِثَالَ الماضِي"[١].

(٥) سبق تخريج البيت في ص٥٩٥.

(٦) البيت من شواهد التكملة ص٢٧١، من الطويل، واختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

- أبي حُزابة في: إيضاح شواهد الإيضاح ٩٠١/٢، والمصباح ١٥٥٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٣٤، واللسان ١٩٩/٦ (كهمس)، ٢١٨/١٤ (حيا)، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٦٣. وأبو حُزابة هو الوليد بن حنيفة، من بني ربيعة بن حنظلة، من تميم، من شعراء الدولة الأموية، بدويّ حضريّ، كان شاعرًا راجزًا فصيحًا خبيث اللسان هجَّاء، مات في نحو سنة خمس وثمانين. تنظر ترجمته في: الأغاني ٢٦١/٢٢-٢٧٠، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٦٦-٣٦٧، والأعلام ١٢٠/٨. =

= - مَودُود العَنْبَري في: شرح أبيات سيبويه ٢٨٤/٢، واللسان ١٩٩/٦، والتاج ٢٣٩/١٦ (كهمس). ولم أقف له على ترجمة.

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣٩٦/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٧/٢، والمقتضب ٣١٨/١، والأصول ٢٤٨/٣، والمنصف ١٩١/٢، وتحصيل عين الذهب ص٥٩١، والممتع ٥٧٩/٢، وشرح الشافية ١١٦/٣.

وكَهْمَس هو ابن طَلْق الصَّرِيمي، من أصحاب بلال بن مِرداس الخارجي، وكانت الخوارج قد أوقعت بأَسْلَم بن زُرْعة، وهم في أربعين رجلاً، وهو في ألفي رجل، فانهزم إلى البصرة. وقال الشاعر هذا البيت في قوم من بني تميم فيهم شدَّة، فشبههم بالخوارج الذين فيهم كَهْمَس. ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢٨٤/٢.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧١-٢٧٢، و(مرجان) ص٦١١-٦١٢.

قَالَ الشَّارِحُ: أَمَّا قَولُه: (عَيُّوا) بالإِدْغَامِ فَمَبْنِيٌّ على (عَيَّ)، وَقَدْ ذَكرنَا وَجْهَهُ[٢]، وَلَمَّا اتَّصَلَ به الضَّمِيرُ ضُمَّ كمَا يُضَمُّ فِي (شَدَّ) وَ(مَدَّ)، وَلَيْسَ هُنَا نَقْلُ حَرَكةٍ بَلْ حَرَكَةُ اليَاءِ الأُولَى حُذِفَتْ لِيصِحَّ الإِدْغَامُ، وأما قول الآخر:

حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا...

فَهْوَ عَلى الإِظهَارِ فِي (حَيِيَ)، وَالأَصْلُ (حَيِيُوا)، مثلُ (عَلِمُوا)، فَاسْتُثقلتِ الضَّمَّةُ عَلَى اليَاءِ، وَفيهَا بَعْدَ ذَلك مَذْهبَانِ[٣]:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الضَّمَّةَ نُقِلتْ إلى اليَاءِ الأُولَى وَسَكنَتِ الثَّانيَةُ، وَاجْتَمعَتْ مَعَ وَاوِ الضَّمِيرِ فَحُذفَت لالتِقَاءِ السَّاكنِينِ.

وَالثَّاني: أنَّ حَرَكَةَ اليَاءِ الثَّانيةِ حُذِفت، / ثُمَّ حُذفَتِ اليَاءُ مِنْ أجْلِ السَّاكنِ بَعْدَها، ثُمَّ ضُمَّتِ اليَاءُ الأُولَى تبَعًا للوَاوِ. ٣٤٠/ب

وَأَمَّا (أُحِيَّ البَلَدُ)[٤] و(أُحْيِيَ) فَقَدْ تَقَدَّم ذِكرُهُ[٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَى﴾[١] فَلا يَجُوزُ فيه الإِدْغَامُ؛ لأنَّ حَرَكَةَ اليَاءِ الثَّانيةِ فَتحَةٌ عَارضَةٌ مِنْ أَجْلِ النَّصْبِ، وَلذَلك تَسْكنُ فِي الرَّفْعِ، وَالعَرَضُ لا يُعْتَدُّ به. وَقَدْ حَكَى الفَرَّاءُ[٢] مَجِيءَ الإِدْغَامِ فِي مِثْلِ هَذا نَحْو: يُحِيُّ، وَأَنْشَدَ فيه بَيْتًا مَصْنُوعًا[٣]، وَهْوَ مَعَ ذَلك شَاذٌّ فِي القِياسِ وَالاسْتِعْمَالِ[٤].

---

(٢) عند حديثه عن (حَيِيَ) ص٥٩٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢٤٨/٣، وشرح التصريف ص٥١٣، واللسان ٢١٨/١٤ (حيا)، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٦٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٥/٤، والأصول ٢٤٧/٣.

(٥) عند حديثه عن (حَيِيَ) ص٥٩٤.

(١) سورة الأحقاف، من الآية: ٣٣، وسورة القيامة، من الآية: ٤٠.

(٢) معاني القرآن ٤١٢/١، ٢١٣/٣، وينظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٦/١، والبيان ٣٨٨/١، والارتشاف ٨٤٧/٢، والمساعد ٢٥٨/٤، ومنهج الكوفيين في الصرف ص٦٦٩.

وَأمَّا (حَياءٌ[٥]، وَأَحِيَّةٌ) وَ(عَيِيٌّ، وَأَعِيَّاءُ)[٦] فَفِيه مَذْهبَانِ[٧]:

أَحَدُهُمَا: الإدْغَامُ لاجْتمَاعِ اليَاءين، مِثلُ (حَزيزٍ، وَأَحِزَّةٍ).

وَالثَّاني: الإظهَارُ، فَيُقالُ: أَحْيِيَةٌ؛ ووجه ذلك أنَّه لَمَّا جَازَ الإظهَارُ فِي (حَيِيَ) كذَلك (أَحْيِيَة)، وَلأنَّ اليَاءَ الأُولَى فِي (حَياءٍ) قَدْ وَجَبَ تَحريكهَا، وَإذَا وَجبتْ حَرَكةُ الأوَّلِ مِن المثْلينِ لَمْ يُدْغَمْ، ثُمَّ بُنِيَ الجمْعُ عَلَى ذَلكَ.

فَإنْ قِيلَ: فَكيفَ لَزِمَ الإظْهَارُ فِي (يَحْيَا)، وَلَمْ يَلزَمْ فِي (أَحِيَّةٍ)، وَحَرَكَةُ اليَاءِ عَارضَةٌ مِنْ أَجلِ تَاءِ التَّأنيثِ كمَا كانَتْ فِي (غَازِيَةٍ) ؟

قِيلَ: تَاءُ التَّأنيثِ فِي هَذا الجمْعِ لازِمَةٌ؛ إذْ لا يُتَكلَّمُ فِي هَذا الجمْعِ إلا بِهَا، فعِندَ ذَلك تَلزَمُ حَركةُ اليَاءِ الثَّانيَةِ، بِخِلافِ (غَازِيةٍ) فَإنَّ المذكرَ لا تَاءَ فيه، و(أَحْيِيَةٌ) لا مُذكَّرَ له بغيرِ تَاءٍ، وقوَّى ذلك أنَّ الجمْعَ فَرْعٌ وَللفُروعِ أَحكامٌ لَيْستْ للأصُولِ.

فَإنْ قُلتَ: فَمَا الحكمُ فِي (مُعْيٍ) و(مُحْيٍ) ؟

قِيلَ: لا يُدغَمُ بِحَالٍ؛ لأنَّ التَّخفيفَ يَحْذفُ لامَ الكلمَةِ إذَا كانَتْ يَاءً قَبلهَا كسْرَةً فَهي مِثلُ: (عَمٍ)، وَ(شَجٍ)، وَالإدغَامُ أَثْقَلُ مِنْ هَذا. وَتقولُ فِي المؤنَّثِ: مُعْيِيَةٌ، فَتُثبتُ اليَاءَ لوقُوعِ تَاءِ التَّأنيثِ بَعدَها، فَهْوَ كمَا تَقُولُ: / رَأيْتُ مُحْيِيًا فِي النَّصْبِ للزُومِ الحرَكةِ فِي النَّصْبِ[١]. ٣٤١/أ

---

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٤١٢/١: "...أنشدني بعضهم:

وَكَأنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ   تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ "

(٤) أنكر الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤١٨/٢ قول الفراء، ووافقه أبو علي في الإغفال ٢٨٦/٢-٢٩٣ وفصَّل القول في بيان فساده.

(٥) الحياء: الفرج من ذوات الخُفِّ والظِّلْفِ. اللسان ٢١٩/١٤ (حيا).

(٦) الأصل: (عياء وأعية). والتصويب من: الكتاب ٣٩٦/٤، والأصول ٢٤٨/٣، والتكملة ص٢٧٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٥٨٠/٢، وشرح المفصل ١١٨/١٠.

(٧) تنظر المصادر السابقة.

(١) ينظر: المنصف ١٩٢-١٩٤.

فأمَّا (تَحِيَّةٌ) فَالجيِّدُ فيهَا الإدغَامُ؛ لأنَّك تَقلبُ حَرَكَةَ اليَاءِ الأُولى إلى الحاءِ فَسكنَتْ، وَلَزِمَ [الفتح][٢] حَرَكةَ اليَاءِ الثَّانيةِ مِنْ أَجْلِ تَاء التَّأنيثِ فَوَجبَ الإدغَامُ. وَأجَازَ أبو عُثمَان (تَحْيِيَةً)[٣]، وَذَلك قِياسٌ ضَعيفٌ لَمْ يَرِدْ به سَمَاعٌ.

وأما (يَسْتحْيِي) فَالجيِّدُ الجمْعُ بَيْنَ اليَاءينِ لسُكونِ اليَاءِ الثَّانيةِ، وَالإدْغَامُ مُمْتَنعٌ كمَا ذكرنَا فِي (يُحْيِي)، وَقَدْ حُكي فيهَا (يَسْتَحِي) بيَاءٍ وَاحدَةٍ خَفيفَةٍ[٤]، وَقَدْ ذُكرَ فِي ذَلك ثَلاثةُ أَوْجُهٍ[٥]:

أَحَدُهَا: أنَّه نَقَلَ حَرَكَةَ اليَاءِ إلى الحاءِ وَحَذَفَهَا[١] تَخْفِيفًا.

وَالثَّاني: أنَّه حَذَفَ حَركتَهَا وَلَمْ يَنْقلْهَا، ثُمَّ حُذفتِ اليَاءُ لسُكونِهَا وَسُكونِ مَا بَعْدهَا، ثُمَّ كُسِرَتِ الحاءُ تَبَعًا للياءِ[٢].

قَالَ أبو عَلي:"وَأمَّا التَّضعيفُ[٣] فِي بَنَاتِ الوَاوِ فنَحْو: قُوَّةٍ، وَصُوَّةٍ، وَبَوٍّ، وَقَوٍّ[٤]، وَجَوٍّ؛ فَالتقَتِ الوَاوَانِ فِي هَذه الكَلِمِ لسُكونِ الحرْفِ الأوَّلِ مِنْهَا"[٥].

---

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر: المنصف ٢/١٩٥.

(٤) هي لغة تميم، والإثبات لغة أهل الحجاز. ينظر: شرح الشافية ٣/١١٩، والبحر المحيط ١/٢٦٤، والمساعد ٤/٢٠٠، وتمهيد القواعد ١٠/٥٢١١.

واختلف النحويون في المحذوف؛ عين الكلمة أم لامها؟ فأكثرهم على أنه العين، ووزنه (يَسْتَفِل). ينظر: الإغفال ٢/٢٨٦، والبغداديات ص٢٢٧، والمنصف ٣/٢٠٤، وشرح الشافية ٣/١١٩، والبحر المحيط ١/٢٦٥، والمساعد ٤/٢٠٠. وذهب أبو البقاء وابن مالك إلى أن المحذوف هو اللام، ووزنه (يَسْتَفِع). ينظر: التبيان ١/٤٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٨.

(٥) لم يذكر سوى وجهين.

(١) أي الياء.

(٢) الأول قول المازني، والثاني قول الخليل. ينظر: الكتاب ٤/٣٩٩، والأصول ٣/٢٥٠، والبغداديات ص٢٢٧، والمنصف ٢/٢٠٤-٢٠٥، والممتع ٢/٥٨٥، وشرح الشافية ٣/١١٩، وتمهيد القواعد ١٠/٥٢١٠.

(٣) الأصل: الضعيف.

(٤) الصُّوَّةُ: علامة تُجعل في الفلاة ليُهتدى بها، وجمعها (صوًى).

قَالَ الشَّارِحُ: كمَا جَاءتِ العَيْنُ وَاللامُ يَاءينِ فَقَدْ جَاءتا أَيْضًا وَاوَينِ فِي نَحْو: قُوَّةٍ، وَصُوَّةٍ، إلاَّ أنَّهُمَا افْتَرَقَا فِي أَشْياء مِنْهَا:

أنَّ الفِعْلَ مِنَ (القُوَّةِ) وَبَابِهَا لا يَأتِي الثَّانِي مِنْهُمَا مُبْدَلاً نَحْو: قَوِيَ، وَالعِلَّةُ فِي ذَلك أنَّهم قَصَدُوا بِنَاءً تَصِيرُ فيه الوَاوُ إلى اليَاءِ؛ إذْ كانَتِ الوَاوُ ثَقِيلَةً، وَالثِّقَلُ يَتَضاعفُ عند اجْتمَاعهمَا، وَإذَا انكسَرتِ العَيْنُ فِي الفِعْلِ انْقَلبتِ الوَاوُ بَعْدَهَا يَاءً، نَحْو: شَقِيَ، وَلذلك صَارَتْ نَحْو: أُغْزِي، وَأسْتَغْزِي يَاءً.

وَمنهَا أنَّك إذَا بَنيتَ منه اسْمًا جَاءَ عَلى (فَعِيلٍ)، نَحْو: قَوِيٍّ ك(شَقِيٍّ)، وَلَيْسَ كذَلك اليَاءانِ، / فإنه جَاء عَلى (فَعْلٍ)، نَحْو: حَيٍّ. وَأمَّا (حَيِيٌّ) فَمِنَ (الحيَاءِ) الذي هُو ضِدُّ (القِحَة)[1]. ٣٤١/ب

وَمنهَا أنَّه لَمْ يَأتِ مُدْغَمًا فَيقالُ: قَوٌّ كمَا قِيلَ: حَيٌّ، وَذلك لِمَا ذكرنَا مِنْ لُزومِ الثِّقَلِ.

وَهُنَا أَسئلةٌ:

أَحَدُهَا: مَا الدَّليلُ عَلى أنَّ العَيْنَ وَاللامَ فِي (قُوَّةٍ) الوَاوانِ؟ مَعَ قَولك (قَوِيَ)!

وَالجوابُ: أنَّه لو كانَ الثَّانِي يَاءً لقُلتَ: قِيَّةٌ؛ لأنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إذَا اجتَمعتَا وَسَبقتْ [الأولى][2] بالسُّكونِ قُلبتْ يَاءً وَأُدْغِمَ.

والبوُّ: جلد الحُوار يُحشى تِبنًا لترَأمه الناقةُ فتُدرُّ عليه لبنًا.

وقوٌّ: موضع بين فَيْدَ والنِّبَاجَ، وقيل: وادٍ بين اليمامة وهَجَرَ.

ينظر: المنصف ٨٥/٣، والصحاح ٢٤٧٠/٦ (قوا)، ومعجم البلدان ٤١٥/٤.

(٥) التكملة وفيها: "...الحروف الأُوَل منها" (فرهود) ص٢٧٢، و(مرجان) ص٦١٣.

(١) القِحَةُ: مصدر (وَقُحَ)، يقال: وَقُحَ يوقُحُ وقَاحةً ووقُوحةً ووقوحًا ووقْحًا وقِحَةً وقَحَةً. ينظر: الصحاح ٤١٦/١ (وقح).

وأصل (قِحَة): وِقْحَة، حذفت منه الفاء قياسًا كما حُذفت من (زِنَة) و(عِدَة). ينظر: الخصائص ٣٥١/١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

وَالسُّؤالُ الثَّاني: لِمَ لَمْ يَأتِ الماضِي عَلى (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) مع قولهم: قَوِيٌّ، وَهْوَ فَعِيلٌ، فَيَكونُ مِثلَ: ظَرُفَ فَهْوَ ظَرِيفٌ ؟

وَالجوابُ: أنَّه لَوْ كانَ عَلى (فَعَلَ) -مفتوح العين- لكانَ مُستقبَلُهُ (يَفْعِلُ) -بكسرها- وَفِي ذَلك لَبْسٌ بِمَا لامه[٣] ياء، نَحْو: طَوَى يَطْوِي. وَلَمْ يَأتِ عَلى (فَعُلَ) -بضمها- لِمَا يَلزمُ فيه مِنْ ثِقَلِ الوَاوينِ وَالضَّمَّةِ كمَا لَمْ يَأتِ مِنْ بَابِ اليَاءِ الضَّمُّ نَحْو: بَاعَ، فَلا يُقالُ فِي مُستقبله: يَبُوعُ. وَأمَّا (فَعِيلٌ) فَقَدْ يَأتِي مِنْ بَابِ (فَعِلَ)، نَحْو: عَلِمَ فهو عَلِيمٌ.

السُّؤالُ الثَّالثُ: لِمَ لَمْ يَأتِ عَلى (فَاعِلٍ)، فَيُقالُ: قَاوٍ كمَا يُقَالُ: طَاوٍ ؟

وَالجوابُ: أنَّه لَمَّا بُنِيَ عَلى (فَعِيلٍ) لَمْ[١] يَأتِ عَلى (فَاعِلٍ) كمَا لَمْ يَأتِ بَابَ (نَصِبَ) وَ(قَلِقَ) عَلى (فَاعِلٍ).

قَالَ أبو عَلي:"وَقَالُوا: احْوَاوَى التَّيْسُ، وَاحْوَاوَتِ الشَّاةُ كمَا قَالُوا: احْمَارَّ، أَبْدَلُوا مِنَ الوَاوِ الأخيرَةِ الألفَ لتحرُّكهَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلهَا"[٢].

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا بَنيتَ مِنَ (الحُوَّةِ) فِعْلاً عَلى (افْعَالَّ) كمَا تَبْنِي مِنْ الحمْرَةِ (احْمَارَّ) قُلْتَ: احْوَاوَى، فَالعَيْنُ وَاللامُ وَاوانِ، ثُمَّ كرَّرتَ اللامَ كمَا كَرَّرتَهَا فِي (احْمَارَّ)، فَيَصيرُ مَعَك فِي التَّقديرِ ثَلاثُ وَاوَاتٍ، وَالألفُ بَعْدَ الأُولَى زَائدَةٌ كمَا هي زَائدَةٌ فِي (احْمَارَّ)، وَالثَّالثةُ قَدْ تَحرَّكتْ وَانفتَحَ مَا قَبْلهَا / فَانقَلبتْ ألفًا، فَإذَا أضَفْتَه إلى نَفْسكِ أو إلى المخَاطَبِ ظَهَرتِ اليَاءُ فَقُلتَ: احْوَاوَيْتُ[٣]. وَقَالَ جَماعَةٌ منهم: إنَّ الوَاوَ الثَّالثةَ قُلبتْ يَاءً لأنَّهَا وَقعَتْ رَابعَةً، فَصارتْ مثل: (مَلْهَى)، وَ(مَغْزَى)، ثُمَّ أُبْدلتِ اليَاءُ ألفًا لتَحرُّكِهَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلهَا. ٣٤٢/أ

---

(٣) الأصل: علامه. تحريف.

(١) الأصل: ولم.

(٢) التكملة وفيها: "...إلا أنهم أبدلوا من الواو..." (فرهود) ص٢٧٢، و(مرجان) ص٦١٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٠٣/٤، والمقتضب ٣١٣/١، والأصول ٢٥٩/٣.

فَإِنْ قِيلَ: كيفَ أُبْدلتْ ياءً عَلى المذْهَبِ الأوَّلِ مَعَ انفتَاحِ مَا قَبْلهَا ؟

قِيلَ: إنَّمَا كانَ كذَلك لقَولكَ فِي المستَقْبلِ: يَحْوَاوِي[٤] كما قالوا: (أَغْزَيتُ) هو مَحْمولٌ عَلى (أُغْزِي).

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ تُدغَمِ الأُولَى التي بَعْد الألفِ فِي الوَاوِ التي بَعْدَها كمَا أُدْغِمتْ فِي (احْمَارَّ) ؟

قِيلَ: إنَّمَا لَمْ يَفْعَلوا ذَلك لأنَّ المستَقْبَلَ تُضَمُّ فيه لامُ الكلمَةِ ، وَضَمُّ الوَاوِ وَاليَاءِ فِي الإعْرَابِ لا يَسُوغُ؛ لِمَا فيه مِنَ الثِّقَلِ[١]، ألا تَرَى أنَّك لا تَقُولُ: هُوَ يَرْمِيُ، وَلا هُوَ يَغْزُوُ -بالضَّمِّ-، كذَلك هَهُنَا لَوْ أَدغمْتَ لَقُلتَ: يَحْوَاوُّ[٢]، وَلَمَّا لَزِمَ هَذا فِي المستقبلِ وَرُفِضَ حُمِلَ الماضِي عليه كمَا أَنَّهُم حَمَلوا (حَيِيَ) عَلى (يَحْيَا) كمَا ذكرنَاهُ فِي مَوضِعِه، وَكمَا ذَكرنَا فِي (أغزيت)[٣].

وقِيلَ: لو أُدغِمَ فِي الماضِي لأُدغِمَ فِي المستَقْبلِ، وَالمستَقْبلُ يُدرِكهُ الجزْمُ فَتُحذفُ الحرَكةُ مِنَ الوَاوِ الأخِيرَةِ لتَبْقَى وَاوًا سَاكنَةً بَعْدَ كسْرَةٍ فَتَصيرُ إلى اليَاءِ، فَيَسْتَوي الجزْمُ وَالرَّفْعُ.

وَقِيلَ: لَمَّا وَقَعتِ الوَاوُ الأخيرَةُ وَاوًا لَمْ تَثْبتْ كمَا لو كانَ قَبْلها حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَهَذا أَوْلَى مِنْ قِبَلِ أنَّ التَّغْييرَ إلى حُروفِ العِلَّةِ أَسْرَعُ.

وَقِيلَ: إنَّمَا لَمْ يَجُزِ الإدغَامُ لِمَا يَلزَمُ فيه من التثقِيلِ[٤] بالتَّضعيفِ[٥]، وَبإبْدَالِ الوَاوِ الأخيرَةِ تَبْقَى حُروفُ الكلمَةِ مَعَ الخلاصِ مِنْ ثِقَلِ الأمثَالِ[٦].

---

(٤) الأصل: يحووي.

(١) ينظر: التعليقة ١٥٩/٥.

(٢) الأصل: يحواوو.

(٣) الأصل: أغويت. تصحيف.

(٤) الأصل: الثقيل. تصحيف.

قَالَ أبو عَلي: "وَأمَّا (أَحْوَى) وَ(حَوَّاء) فَغَيْر جَارِيينِ عَلى الفِعْلِ كـ(أَحْمَرَ) وَ(حَمْرَاءَ)"[1].

قَالَ الشَّارِحُ: / (أَحْوَى): (أَفْعَل) مِثْلُ (أَعْمَى)، وَالأصْلُ (أَحْوَو)، فَأُبدلتِ الثَّانيةُ ألفًا لتَحَرُّكهَا وَانفتَاحِ مَا قَبْلهَا، وَأمَّا (حَوَّاء) فَهْوَ (فَعْلاء)، فَأدْغمتِ الوَاوُ الأُولَى فِي الثَّانية لسُكونِ الأوَّل وَتَمَاثلِ الحرْفَينِ، وَالألِفُ زَائدَةٌ للمَدِّ، وَالهمْزَةُ للتَّأنيثِ كحَالهَا فِي (حَمْرَاء)، وَجَرَى هَذا الحكمُ هُنَا لأنَّ الاسْمَينِ غَيْر جَاريينِ عَلى الفِعْلِ بِخِلافِ قَولك فِي اسْمِ الفَاعِلِ مِنْ (احواوى)[2]: مُحْوَاوٍ[3]، ومُحْوَاوِيَةٌ لجَريانِه عَلى الفِعْلِ. ٣٤٢/ب

فَإنْ قُلتَ: فَمَا مَصْدَرُ (احْوَاوَى) ؟

قِيلَ: فيه ثَلاثةُ أَوْجُهٍ[4]:

أَحَدُهَا: احْوِيوَاء، فَاليَاءُ التي بَعْدَ الوَاوِ بَدلٌ مِنْ أَلفِ (احْوَاوَى) كمَا أَبْدلتَهَا فِي (احْمِيرَارٍ)، وَالهمْزَةُ الأخِيرةُ بَدَلٌ مِنْ لامِ الكلمَةِ، وَلَمْ تُغَيَّر الوَاوانِ الأوْلَيانِ للفَصْلِ بينهمَا باليَاءِ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: احْوِيَّاء، فَتُقلبُ الوَاوُ التي بَعْدَ اليَاءِ يَاءً لاجْتمَاعهمَا وَسَبْقِ الأُولَى بالسُّكونِ، ثُمَّ تُدغَمُ اليَاءُ فِي اليَاءِ.

---

(٥) قال الرضي في شرح الشافية ٣/١٢٠: "...(احْوَاوَى) هو (افْعَالَلَ) من (الحُوَّة)، وأصله (احْوَاوَو)، ولم يدغم، بل أُعِلَّ؛ لسبق الإعلال على الإدغام، ولكون الكلمة به أخفّ".

(٦) ما ذكره أبو البقاء هو مذهب البصريين القائلين بإعلال ثاني اللامين في (افعلّ) و(افعالّ) من ذوات الياء والواو، فلا يلتقي مثلان فيُحتاج إلى الإدغام، والكوفيون يصححون ويدغمون. ينظر: الخصائص ٢/١٠٤، والتسهيل ص٣٢٢، واللسان ١٤/٢٠٧ (حوا)، والمساعد ٤/٢٦١، وشفاء العليل ٣/١١٢٠، وتمهيد القواعد ١٠/٥٢٧٢-٥٢٧٣.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٢ وفيها: "فأما أحوى..."، وفي (مرجان) ص٦١٤: "فأما أحوى...فغير جاريتين"

(٢) الأصل: احواو.

(٣) الأصل: مُحواوي.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٠٤، والمنصف ٢/٢٢٠-٢٢٣، وأمالي المرزوقي ص٦٤، وشرح التصريف ص٥١٧-٥١٨، والمخصص ١/١٤٣، والمفصل ص٣٩٣، واللباب ٢/٤٢٠، وشرح المفصل ١٠/١٢٠، والممتع ٢/٥٨٨-٥٨٩، وشرح الشافية ٣/١٢٠-١٢١.

والوجه الثالث: احْوِوَاء -بوَاوِينِ-، وَلَمْ تُدغَمْ لأنَّ اليَاءَ الفَاصِلةَ فِي تَقديرِ الثُّبوتِ كمَا قَالُوا فِي (عَوَاوِرِ) لَمَّا كانَ الأصْلُ (عَوَاوِيرَ).

هَذَا كلُّه عَلى قَوْلِ مَنْ قَال: اشْهِيبَابٌ، وَمَنْ قَالَ: اشْهِبابٌ -بغيرِ يَاءٍ- قَال: احْوِوَاء، وَمَنْ أَدْغَمَ نَقَلَ حركةَ الوَاوِ الأُولَى إلى الحاءِ، وَحَذَفَ هَمْزَةَ الوَصْلِ وَأَدْغَمَ، فَقَالَ: حِوَّاء كما قالوا في (الاقْتتالِ) عَلى قَولِ مَنْ أَدْغَمَ (قِتَّال)[1].

(١) أي أن من قال: احواوى قال: احويواء واحويّاء. ومن قال: احووى قال: احوواء. من قال: حَوَّى يَحَوِّي أو حِوَّى يَحِوِّي، قال: حِوَّاء. ينظر: المنصف ٢/٢٢٠-٢٢٣، وشرح الشافية ٣/١٢١.

[باب الإدغام]

قَالَ أبُو عَلي:"بَابُ الإدْغَام، الإدْغَام أنْ تَصِلَ حَرْفًا سَاكنًا بِحَرفٍ مثْله مِنْ غَيْر أنْ تَفْصل بينهما بِحَركةٍ أو وَقْفٍ فَيَرتَفِعَ اللسَانُ عنهما ارْتِفَاعَةً وَاحدةً، وَذلك قَولكَ في: عَدَّ، وَفرَّ، وَعَضَّ..."[1].

قَالَ الشَّارِحُ: يَشتمِلُ هَذا الفَصْلُ عَلى بَيَانِ لَفْظِ الإدْغَامِ، وَحَدِّهِ، وَفَائدَتِه.

/ أمَّا لَفْظُ الإدغَامِ[2] فَفيه لُغَتَانِ: تَخْفيفُ الدَّالِ وَتَشْديدُهَا، وَالفِعْلُ: أَدْغَمَ إدْغَامًا، وَادَّغَمَ ادِّغَامًا[3]، وَالتَّخفيفُ أَجْودُ؛ إذْ لا زَائِدَ فيه عَلى الأصْلِ، وَالتَّشدِيدُ بِسَببِ تَاء الافْتِعَالِ، وَ(أَفْعَلَ) وَ(افْتَعَلَ) يَفْترِقَان فِي كثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ، ألا تَرَى أنَّ (أَصْلَحَ) وَ(اصْطَلَحَ) مُخْتَلفَانِ فِي المعْنَى. ٣٤٣/أ

وَأمَّا الحَدُّ فهو مَا ذَكَرَ الشَّيخُ، وَقَد اشْتَمَل هَذا الحَدُّ عَلى أَوصَافٍ:

أَحَدُهَا: قَوله: **"أنْ تَصِلَ"**، وَحَقيقةُ الوَصْلِ اتِّفَاقُ الشَّيئينِ، أو كونُ أَحَدِهِمَا مُلاصقًا للآخَرِ مِنْ غَيْر فَصْلٍ، وَهَكذا الحرْفُ المدْغَمُ، وَذِكْرُ الحروفِ هُنَا لا بُدَّ منه؛ لأنَّ الإدْغَامَ فِي هَذه الصِّنَاعةِ مِنْ عَوَارضِ الألفَاظِ، وَله مَعْنًى آخَرَ لَيْسَ هَذا مَوضِعُه، إلاَّ أنَّ فِي قَولِ الشَّيخِ تَكريرًا يُظنُّ أنَّه بَيَانٌ، وَذَلك أنَّه صَدَّرَ الحَدّ بقَوله: **"أَنْ تَصِلَ"**، وَهَذا لا يَحْتاجُ إلى قَولِهِ: مِنْ غَيرِ فَصْلٍ؛ لأنَّ الفَصْلَ ضِدُّ الوَصْلِ، وَكذلك قَولُهُ: **"بِحَرَكةٍ أو وَقْفٍ"**، فَإنَّه وَصَفَ الحرفَ

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٣ وفيها: "...في قولك: عُدَّ، وفِرَّ..."، وفي (مرجان) ص٦١٤: "...وذلك قولك: مُدَّ، وفِرَّ...".

(٢) لم يذكر الشارح معنى الإدغام في اللغة، وذكره في اللباب ٤٦٩/٢ فقال: "وأصل الإدغام في اللغة: الإخفاء والإحكام". وفي الصحاح ١٩٢٠/٥ (دغم): "وأدغمتُ الفرسَ اللجامَ، إذا أدخلتَه في فيه. ومنه إدغام الحروف".

(٣) (إدغام) بالتخفيف هو مصطلح الكوفيين، وبالتشديد مصطلح البصريين. ينظر: شرح المفصل ١٢١/١٠، والصفوة الصفية ٦٣٨/٢/٢، والمساعد ٢٥٠/٤، والمقاصد الشافية ٤٣٠/٩، والتصريح ٤٧٥/٥.

ابْتِدَاءً[1] بأنْ يَكونَ سَاكنًا، وَمَعَ وَصفِهِ بالسُّكونِ لا يَحْتاجُ إلى [أنْ][2] يقيّده بـ(غَيْرِ حَرَكَةٍ)؛ لأنَّ حَقِيقةَ السَّاكنِ مَالا حَرَكَةَ فيه.

وَتَلخيصُ الحَدِّ أنْ يُقَالَ: الإدْغَامُ رَفْعُ اللسَانِ عَنِ الحرفَينِ المتَمَاثِلينِ رَفْعَةً وَاحِدَةً، وَهَذا لا خَلَلَ فيه وَلا نَقْضَ يَتَوجَّه عَليه.

وَأمَّا شَرْطُ الإدْغَامِ فَهْوَ: أنْ يَكونَ الحرْفُ الأوَّلُ مِنْ جِنسِ الحرْفِ الثَّاني لِيتحَقَّقَ فيه مَا ذَكرنَا مِنَ الرَّفعَةِ الوَاحدَةِ، فَلو كانَ الحرْفَانِ مُخْتلفينِ لاسْتَحالَ ذَلك؛ لأنَّ كلَّ وَاحِدٍ مِنَ المختلفَينِ له مَخْرَجٌ يَخُصُّه، وَارْتفَاعُ اللسَانِ به غَيْرُ ارْتفَاعِه بالآخَرِ، وَمَعَ المغَايرَةِ كيفَ يَصِحُّ الامْتزَاجُ ؟!

فَإنْ قِيلَ: قَدْ يُدغَمُ الحرفُ فيمَا يُقارِبُه كإدْغَامِ التَّاءِ فِي الدَّالِ، / وَالدَّالِ فِي الجيمِ، وَاللامِ فِي الرَّاءِ. ٣٤٣/ب

قِيلَ: إنَّمَا صَحَّ ذلك بَعْدَ أنْ يُحَولَ الحرفُ الأوَّلُ إلى مِثلِ الثَّانِي.

فَإنْ قِيلَ: لِمَ لا يَصِحُّ إدْغَامُ المتحَرِّكِ فيمَا بَعْدَه ؟

قِيلَ: لثَلاثَةِ أَوْجُهٍ[3]:

أَحدُهَا: أنَّ الحرْفَ المتحرِّكَ فيه زِيَادَةٌ عَلى نَفْسِ الحرْفِ، وَالإدْغَامُ يُبْطِلُ تِلك الزِّيَادَةَ.

وَالثَّاني: أنَّ الحرَكَةَ قَدْ جَرَتْ مَجْرَى الحرْفِ فِي مَوَاضِعَ، وَقَدْ ذَكرنَا ذَلك فِي بَابِ مَا لا يَنْصَرِفُ[4]، وَمَعْلُومٌ أنَّ الحرفَينِ إذَا تَخَلَّلَ بَينهُمَا حَرْفٌ اسْتَحَالَ الإدْغَام ، فَكذَلك الحرَكةُ.

---

(١) الأصل: الابتداء. تصحيف.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الوجهان الأول والثاني في شرح التعريف ص٢٤١-٢٤٢.

(٤) شرح الإيضاح ٤/١٥٧٠-١٥٧٢.

وَالثَّالثُ: أنَّ الإدْغَامَ ارْتفَاعُ اللسَانِ عَنِ الحرْفينِ ارْتفَاعًا وَاحِدًا، وَبِذلكَ يَصِيرُ الحرْفَانِ كالحرْفِ الوَاحِدِ، وَالتَّشْديدُ الذي فيه كالصِّفَةِ له، نَحْو: الجَهْرِ، وَالشِّدَةِ، وَالرَّخَاوَةِ، وَمُحَالٌ أنْ يَكونَ الحرْفُ الوَاحِدُ مُتَحرِّكًا غَيْرَ مُتحرِّكٍ، أَوْ أنْ يَكونَ جَامِعًا بَيْنَ صِفتينِ مُتَضَادتينِ. وَأمَّا إذَا وُقِفَ عَلى الحرفِ الأوَّلِ فَإنَّه يَمْتنعُ الإدْغَامُ؛ لأنَّ الوَقْفَ يُوجِبُ الابْتدَاءَ بِمَا بَعْدَه، فَيَصِيرُ كالبِدَايَةِ بالسَّاكنِ.

وَأمَّا فَائدَةُ الإدْغَامِ فَهْوَ: التَّخفيفُ[1] وَتَرقيةُ اللسَانِ عَنْ كُلفَةِ ارْتفَاعِهِ عَنْ مَوضِعٍ وَرُجُوعِهِ إليه فِي الحالِ، وَذَلك مُسْتثقلٌ تَشْهَدُ الطَّبيعةُ به، وَقَدْ مَثَّلُوا ذَلك بِرَفعِ القَدَمِ عَنْ مَوضِعٍ وَإعَادَتِهَا إليه فِي الحالِ[2].

وَيعْرِضُ هَهُنَا مَسْأَلَةٌ يَلزمُ ذِكْرهَا فِي اشْتِرَاطِ عَدَمِ الحرَكةِ فِي الحرفِ الأوَّلِ، وَاشْتِرَاط وُجُودِهَا فِي الثَّاني، وَهي مَوضعُ الحرَكَةِ، هَلْ هُو قَبْلَ الحرْفِ؟ أو مَعَه؟ أَو بَعْدَهُ؟[3]

أمَّا كونُهَا قَبْله فَمُمْتَنعٍ لأوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أنَّ الحركةَ تَابعَةٌ للحرفِ لا تَقُومُ بنفْسِهَا، وَالحرفُ يُتَصَوَّرُ بِدُونِ الحركةِ، وَالتَّابعُ لا يَكونُ قَبْل / المتْبُوعِ. ٣٤٤/أ

---

(١) ينظر: المفصل ص٣٩٣، وشرح المفصل ١٢١/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٦/٢، وشرح التعريف ص٢٤١، والإقليد ٢١٣٩/٤.

(٢) جاء في شرح الملوكي ص٤٥١: "وقد شبَّه الخليل ذلك بمشي المقيَّد؛ لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها أو قريب منه...". وينظر: السبعة ص١٢٥، وأمالي المرزوقي ص٦٧-٦٨، واللباب ٣٩٠/٢، ٤٦٩، والممتع ٦٣١/٢.

(٣) للنحويين في محل الحركة ثلاثة أقوال:

الأول: أن الحركة بعد الحرف، وهو قول سيبويه، وممن اختاره ابن جني، وابن يعيش، وابن عصفور.

الثاني: أن الحركة مع الحرف، وممن اختاره أبو علي، وعبد القاهر، وأبو البقاء، وأبو حيان.

الثالث: أنها قبله، وهو أضعف الأقوال.

تنظر الأقوال وحُجج كل فريق والردّ عليها في: الخصائص ٣٢١/٢-٣٢٧، وسر الصناعة ٢٨/١-٣٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٦٠٦/٢-١٦١١، واللباب ٦١/١، وشرح الملوكي ص٤٥٢، والممتع ٦٣٥/٢، والتذييل والتكميل ١٢٠/١، والهمع ٥٩/١.

وَالثَّاني: أنَّهَا لو كانَتْ قَبل الحرفِ لامْتنعَ الإدْغَامُ؛ لأنَّ حَرَكَةَ الحرفِ الثَّاني إذَا كانَتْ قَبْله حَجَزتْ بَيْنَ الأوَّلِ وَالثَّاني.

وَالثَّالثُ: أنَّ ذَلك يَلزمُ منه أنْ يَكونَ الحرفُ خَاليًا مِنَ الحركةِ، وَإذَا خَلا عَنْهَا كانَ سَاكنًا، وَفِي وَصْفِه بالتَّحرُّكِ مَا يُحِيلُ ذَلك.

وَأمَّا كونُهَا بَعْدَ الحرفِ فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهم إليه، وَاحْتَجُوا لذَلك بِأنَّ الحرَكَةَ تَمْنَعُ الإدْغَامَ فِي نَحْو: طَلَلٍ، وَسُرُرٍ، وَمَا كانَ ذَلك إلاَّ لكونِهَا حَاجِزَةً بَيْنَ الحرفَينِ.

وَالصَّحيحُ عِندي أنَّ الحرَكَةَ مَعَ الحرفِ، لا قَبْله وَلا بَعْدَه، وَهْوَ اخْتيارُ كثيرٍ مِنَ المحققينَ، مِنْهم عَبْدُ القَاهِرِ(1)، وَعِلَّةُ ذَلك مِنْ ثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أنَّكَ تَصِفُ الحرْفَ بالحرَكةِ فَتقُولُ: حَرْفٌ مُتَحرِّكٌ، وَالصِّفَةُ لا تَتَقَدَّمُ عَلى الموصُوفِ، وَلا تَتَأخَّرُ عَنْه، ألا تَرَى أنَّ الجَهْرَ وَالشِّدَّةَ وَالهَمْسَ وَغَيْر ذَلك مِنْ صِفَاتِ الحروفِ مَعَه، فَكذَلك التَّحَرُّكُ.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أنَّ الحرَكةَ عَرَضٌ، وَالعَرَضُ لا بُدَّ له مِنْ مَحَلٍّ، فَلو كانَتِ الحركةُ بَعْدَ الحرْفِ أَوْ قَبْله لَمْ يَكنِ الحرفُ مَحلاًّ لَهَا، وَوَجَبَ لَهَا أنْ تَفْتقرَ إلى مَحَلِّ الحرفِ، وَأنْ يَكونَ لَهَا مَخْرجٌ يَخُصُّهَا، وَلَيْسَ الأمْرُ كذَلك.

وَالثَّالثُ: أنَّك إذَا احْتَجْتَ إلى تَحْرِيكِ الألفِ قَلَبْتَهَا هَمْزَةً، وَإذَا حَرَّكتَ النُّونَ السَّاكنَةَ خَرَجَتْ مِنْ مَخْرَجٍ آخَرَ، فَلَو كانَ الحرَكَةُ فِي غَيْر الحرْفِ لَمْ تَحْتَجْ إلى ذَلك.

وَأمَّا امْتنَاعُ إدْغَامُ المتحرِّكِ فِيمَا بَعْدَه فَلَمْ يَكنِ للحَاجزِ بَيْنَهُمَا بَلْ لِقُوَّةِ الحرْفِ الأوَّلِ فِي نَفْسِه، ألا [ترى](1) أنَّك لا تُدْغِمُ الحرْفَ المجْهُورَ وَالمسْتَعْلِي فِيمَا هُو أَضْعفُ منه؛ لئلا تَبْطُلَ صِفَتُهُ، كذَلك المتَحَرِّكُ.

---

(1) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/١٦٠٦-١٦١١.

(1) زيادة يقتضيها السياق.

قَالَ أبُو عَلي:"وَالحرْفَانِ المثْلانِ إذَا التَقَيَا / فِي كلمَةٍ كانَا عَلى ضَرْبينِ: أَحَدُهُمَا: أنْ يُرَادَ بالكلمَةِ الإلْحَاقُ، وَالآخَرُ: ألاَّ يُرَادَ به ذَلكَ"[٢]. ٣٤٤/ب

قَالَ الشَّارِحُ: المثْلانِ يَلْتقِيَانِ عَلى ضَرْبَينِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ الإدْغَامُ فيه، وَهْوَ كُلُّ حَرْفٍ سَكَنَ منه الحرْفُ الأوَّلُ، أَوْ تَحَرَّكَ وَأَمْكنَ نَقْلَ حَرَكَتِهِ إلى مَا قَبْلهُ، أَوْ لَمْ يَكنْ ذَلك فِيه[٣].

وَمِثَالُ الأوَّلِ: حَبٌّ، وَقُبَّةٌ، فَالحرْفُ الأوَّلُ سَاكنٌ، وَوَزْنُهُ (فَعْلٌ)، وَ(فُعْلَةٌ).

وَمثالُ الثَّاني: هُو يَرُدُّ، فَالدَّالُ الأُوَلى مُتَحرِّكَةٌ يُمْكنُ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إلى الرَّاءِ، فَهَذَا يَلْزَمُ إدْغَامُهُ؛ لأنَّ الدَّالَ الثَّانية تَلزَمُهَا الحرَكَةُ، فَلو لَمْ تُدْغَمْ لالتَقَى مِثْلانِ مُتَحرِّكَانِ لا لضَرُورَةٍ.

وَمِثالُ الثَّالثِ: رَدَّ، وَشَدَّ، وَأَصْلُ الدَّالِ الأُولَى الحرَكةُ، وَلَكنْ سُكِّنَتْ وَلَمْ تُنْقَلْ حَرَكتُهَا إلى مَا قَبْلهَا؛ لأنَّ مَا قَبْلهَا مُتَحرِّكٌ بِحَركَةٍ لازِمَةٍ.

وَالضَّرْبُ الثَّاني: أنْ يَلتَقِيَا، وَلا يَجُوزُ فيه الإدْغَامُ، وَذَلك فِي ثَلاثةِ مَوَاضِعٍ[٤]:

أَحَدُهَا: أنْ يَكونَ للإلْحَاقِ، نَحْو: جَلْبَبَ، فَإنَّه مُلْحَقٌ بـ(دَحْرَجَ)، فَلَو أَرَدْتَ الإدْغَامَ لسَكَّنْتَ الأوَّلَ وَنَقَلتَ حَرَكَتَهُ إلى مَا قَبْله، فَكنْتَ تَقُولُ: جَلَبَّ، وَذَلك يُخِلُّ بِمَقْصُودِ الإلْحَاقِ[١]، وَهْوَ مُسَاوَاةُ الثُّلاثي للرُّبَاعِي الذي هُو (دَحْرَجَ)، وَكذَلك هُو فِي الأسْمَاءِ، نَحْو: (قُعْدُدٍ)[٢]، وَهْوَ القَرِيبُ فِي النَّسبِ بالجدِّ الأعْلى، وَهْوَ الدَّنِيء أيْضًا، وَهُو مُلْحَقٌ بـ(بُرْثُنٍ)،

---

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٧٣، و(مرجان) ص٦١٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٨/٤، والمقتضب ٣٣٣/١، والأصول ٤١٠/٣، وشرح الملوكي ص٤٥٢-٤٥٣.

(٤) ينظر: المفصل ص٣٩٣، والتخمير ٤٤٤/٤-٤٤٥، وشرح المفصل ١٢٢/١٠-١٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٨/٢، والإقليد ٢١٤١/٤-٢١٤٣، والمفراح ص٢٣٧-٢٤١.

(١) الأصل: بمقصود الإلحاق في النسب. سبق نظر لما بعده.

(٢) الأصل: قعددٌ؛ بالضم، ولا وجه له.

وَ(رِمْدِدٌ) مُلْحَقٌ بـ(قِرْطِمٍ)، وَهْو الرَّمَادُ، فَلو أَدْغَمتَ لاخْتَلَّ الإلْحَاقُ، وَأَمَّا (عَفَنْجَجٌ) -وَهْوَ الجافِي- فَلا يَصِحُّ فيه الإدْغَامُ لأَمْرَينِ(٣):

أَحَدُهُمَا: أنَّه مُلْحَقٌ بـ(سَفَرْجَلٍ).

وَالثَّاني: أنَّكَ لَوْ نَقَلتَ حَرَكَةَ الجيمِ إلى النُّونِ لأدَّى إلى بِنَاءٍ مَعْدُومٍ، وَهْوَ (فَعَنَلّ)(٤)، فَيَصيرُ (عَفَنَجّ).

والموضِعُ [الثاني](٥): أنْ يَكونَ مَا قَبْلَ الأوَّلِ سَاكنًا صَحِيحًا فِي كلمَتينِ، نَحْو: قَرْمُ(٦) مُوسَى / فَالميمَانِ قَدْ التَقَيَا، وَلكنْ لَو نَقَلتَ حَرَكَةَ الميمِ الأُولَى إلى الرَّاءِ لحَرَّكتَهَا، وَذَلك يُخِلُّ بِوَزْنِهَا الأوَّلِ. ٣٤٥/أ

وَالموضِعُ الثَّالثُ: أنْ يَكونَ الأوَّلُ مَوضُوعًا عَلى الحرَكةِ لِبِنَاءٍ يَخُصُّهُ، نَحْو: طَلَلٍ، وَسُرُرٍ، فَلَو أَسْكنتَ هَهُنَا وَأَدْغَمتَ لَصَارَ: طَلّ، وَسُرّ، وَلَمْ يُعْلمْ أَوَزْنُهُ (فَعَلٌ) أو (فَعْلٌ)؟ مَعَ وُجُودِ (فَعْل) فِي الكلامِ مِثلُ (طَلٍّ) فِي المطَرِ، وَ(سُرٍّ) مِنَ (السُّرَّة). وَلَيْسَ كذَلك (رَدَّ) وَ(مَدَّ)؛ لأنَّ هُنَاكَ دَلِيلاً قَاطِعًا عَلى أنَّ الحرْفَ الأوَّلَ مُتَحَرِّكٌ، وَهْو أنَّ الفِعْلَ الماضِي الثُّلاثِي لا يَكونُ ثَانيه إلا مُتَحَرِّكًا، فَلا لَبْسَ فيه.

وَهَهُنَا نُكتَةٌ يَنْبَغِي أَنْ نُنَبِّهَ عَليها، وَهي: أنَّ حَرَكَةَ المثْلِ الأوَّلِ إذَا احْتِيجَ إلى نَقْلِهَا نُقِلتْ إلى مَا يَحْتمِلُ الحرَكَةَ، وَقَدْ ذَكرنَا مَا جَاءَ مِنْ ذَلك فِيمَا قَبْله حَرْفٌ صَحِيحٌ، نَحْو: رَدّ، وَقَرْمُ مُوسَى، وَنَحْو: طَلَلٍ.

---

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٢٩.

(٤) الأصل: فنعل. تصحيف.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) القَرْمُ: البعير المكرَم لا يُحمل عليه ولا يُذلَّل، ولكن يكون للفِحْلة. ينظر: الصحاح ٥/٢٠٠٩ (قرم).

وَأَمَّا الحرْفُ المعْتَلُّ فَإنْ كانَ وَاوًا أَوْ يَاءً سَاكنينِ جَازَ نَقْلُ الحركةِ فِيهَا، نَحْو: مَوَدَّةٍ، وَإنَّا أَوَدٌّ[1]، وَأصْلُهُ: مَوْدَدَةٌ، وَأَوْدَدٌ، فَنُقِلتِ الحرَكةُ وَأُدْغِمَ، وَكذَلك لَوْ بَنَيتَ مِن (اليم) (أَفْعَل) لَقُلتَ: أَيَمّ؛ لأنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ يَحْتملانِ الحركةَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ غَيْر مُدْغَمٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إنَّ بَنِيَّ لَكِرَامٌ زَهَدَه

مَا لِلَئِيمٍ عِنْدَهُمْ مِنْ مَوْدَدَه[2]

وَهْوَ شَاذٌ، وَلكنْ يُحْتَجُّ به لِبَيَانِ الأَصْلِ.

فَإنْ كانَ حَرْفُ المدِّ أَلفًا أَو وَاوًا أو يَاءً زَائِدَةً سَاكنَةً لَمْ يُنْقَلْ إليهَا، نَحْو: رادٍّ، وَتُمُودَّ، وَأُصَيْمّ؛ لأنَّهَا فِي حُكمِ المتَحَرِّكِ؛ للمَدَّةِ المسْتَطِيلةِ فيه.

قَالَ أبُو عَلي: "وَأمَّا مَا كانَ لغَيْرِ الإلْحَاقِ مِنَ المثْلَين إذَا اجْتَمَعَا فَعَلى ضَرْبينِ: أَحَدُهُمَا: أنْ يَكونَ مِنْ كلمَةٍ مُفْرَدةٍ، وَالآخَرُ: أنْ يَكونَ مِنْ / كلمَتينِ، فَمَا كانَ مِنْ كلمَةٍ فَنَحْوُ: يَرُدُّ، وَيَشَمُّ، وَنَحْوِ ذَلكَ"[3]. ٣٤٥/ب

قَالَ الشَّارِحُ: يَنْبَغِي أنْ تَكونَ الأقْسامُ ثَلاثَةً، وَيَكونُ الثَّالثُ فِي كلمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلكنَّه جَارٍ مَجْرَى ما التقى فيه مِثلانِ مِنْ كلمَتَينِ، وَسَيأتِي ذِكرُهُ.

أمَّا الأوَّلُ فنَحْو قَولكَ: يَرُدُّ، وَيَشَمُّ، وَيَفِرُّ، أَصْلُهُ: يَرْدُدُ، فَالمثْلانِ ملتَقِيانِ، وَخُرُوجُهُ عَلى الإظْهَارِ شَاقٌّ لِمَا ذَكرنَا مِنْ قَبلُ، فَأَسْكِنَ الحرفُ الأوَّلُ، وَنُقلتْ حَرَكتُهُ إلى الرَّاءِ، وَلا مَانِعَ مِنْ

---

(١) كذا في الأصل-بفتح الواو- والمشهور فيها الضم، والفتح نقله بعضُهم، وذكر الفيروزآبادي أنها مثلثة العين. ينظر: الغرر المثلثة ص٢٧٠.

والأَودّ: جمع وِدٍّ، وهو الحبيب. ينظر: اللسان ٣/٤٥٣-٤٥٥ (ودد).

(٢) من الرجز، للعجاج في: الزاهر ١/٨٩، وشرح القصائد السبع ص١٧١، وغريب الحديث للخطابي ٣/٩٦، ودقائق التصريف ص١٨٦، ورسالة الصاهل والشاحج ص٤٣٦، وليس في ديوانه.

وبلا نسبة في: تهذيب اللغة ١٤/١٦٥، ودرة الغواص ص١٢٧، وضرائر الشعر ص٢١، واللسان ٣/٤٥٤، والتاج ٩/١٥٦ (ودد).

(٣) التكملة وفيها: "...فنحو: يَرُدُّ وَيَشُدُّ وَيَشَمُّ..." (فرهود) ص٢٧٣، و(مرجان) ص٦١٥.

ذَلك؛ لأنَّهَا سَاكنَةٌ بَعْدَ حَرْفِ المضَارَعَةِ كمَا تَسْكنُ الفَاءُ فِي (يَضْرِبُ) وَنَحْوه، وَإذَا كانُوا قَدْ أسْكنُوا الأوَّلَ مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ نَحْو: مَدَّ، فبأن يَنقُلوا ويُسكنُوا أَولَى، فَلَمَّا سَكنَ الحرْفُ الأوَّلُ أُدْغِمَ فِي الثَّانِي وَتَحرَّكَ مَا قَبْله بِمِثْلِ حَرَكته فِي الأصْلِ ضَمًّا وَفَتْحًا وَكسْرًا، فالضَّمُّ: يَرُدُّ، وَالفتحُ: يَشَمُّ، وَالكسْرُ: يَفِرُّ.

قَالَ أبُو عَلي:"وَمِنْ ذَلك قَولُهُم: اقْتَتَلُوا وَاشْتَتَمُوا..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: أَرَادَ بِقَوله: **"من ذلك"** أي: مِمَّا يُدْغَمُ وَهْوَ فِي كلمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذا هُو القِسْمُ الذي زِدْتُهُ فِي التَّقْسيمِ الأوَّلِ، وَوَجْهُ جَعْلِهِ قِسْمًا ثَالثًا أنَّ حُكمَهُ حُكمٌ مُخَالفٌ لِحُكمِ القِسْمينِ الأوَّلينِ، ألا تَرَى أنَّ نَحْو: يَرُدُّ يَجِبُ فيه النَّقْلُ وَالإدْغَامُ، وَنَحْو: نَعَتَ تِلْكَ، لا يَجِبُ فيه الإدْغَامُ، وَإذَا أُدْغِمَ لَمْ يَكنْ حُكمُهُ حُكم الإدْغَامِ فِي (اقْتَتَلُوا)، وَسَتَرَى ذَلك فِي شَرْحِ هَذا الفَصْلِ. وَبَيَانُهُ أنَّ (اقْتَتَلُوا): (افْتَعَلُوا) مِنَ (القَتْلِ)، وَالإظْهَارُ فيه أَجْوَدُ فِي القِيَاسِ وَأكثَرُ فِي الاسْتعمَالِ، وَيُثبته[2] أنَّ تَاء (افْتَعَلَ) لا يَلزَمُ أنْ يَقَعَ بَعْدَهَا مِثلُهَا، مِثلُ قَولك: الْتَبَسَ، والْتَقَطَ، فَلمَّا لَمْ يَلزمْ / ذَلك لَمْ يَلزَمِ الإدْغَامُ كَمَا لَزِمَ فِي (يَرُدُّ)[3]، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُدْغِمُ فِي (اقْتَتَلَ)؛ لأنَّـهُمَا مِثلانِ قَدْ حَصَلا فِي كلمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ وُجِدَ شَرْطُ الإدْغَامِ إلاَّ أنَّه يُفَارِقُ (يَرُدُّ) مِنْ ٣٤٦/أ

---

(١) التكملة وفيها: "فأمَّا قولهم: اقتتلوا..." (فرهود) ص٢٧٣، و(مرجان) ص٦١٥.

(٢) الأصل: يثبه. تصحيف.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٣/٤، والمنصف ٣٣٥/٢، وشرح المفصل ١٤٧/١٠، والممتع ٦٣٨/٢.

وأضاف ابن السراج في الأصول ٤٠٨/٣ علة أخرى، وهي كراهة أن يُزيل الإدغامُ البناءَ الذي دخلت له التاء؛ فيزول المعنى. وينظر: اللباب ٤٧٠/٢، والتخمير ٤٧٢/٤.

وعلل السيرافي -وتابعه الرضي- ذلك بأن التاءين لما وقعتا وسطًا قويتا، لأنَّ الأوساط أقوى من الأطراف، والأطراف هي مواضع التغيير. ينظر: كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٧٩-٨٠، وشرح الشافية ٢٨٤/٣.

جِهَةِ أنَّ تَاءِ الافْتِعَالِ كالمنْفَصِلِ فِي أنَّهَا غَيرُ لازِمَةٍ، بَلْ هي زَائِدَةٌ، فَلذلك جَرَتْ مَجْرَى المثْلينِ مِنْ كلمَتَينِ، وَلك فِي تَقْديرِ الإدْغَامِ وَجْهَانِ[1]:

أَحَدُهُمَا: أنْ تَنْقُلَ حَرَكَةَ التَّاءِ الأُولَى إلى مَا قَبْلها ثُمَّ تُدغِمُ فتقولُ: قَتَّل؛ بِفتحِ القَافِ؛ لأنَّها حركة التاء[2]، فعلى هذا تقول في اسم الفاعل: مُقَتِّلٌ؛ فتفتح القاف كمَا تَفْتحهَا فِي المضَارِعِ، نَحْو: يَقَتِّلُ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنْ تَحذِفَ حركةَ التَّاء حَذْفًا وَلا تَنْقُلهَا، فَتَجتمعُ القَافُ وَالتَّاءُ سَاكنَتَينِ فَتُحرِّكُ القاف بالكسْرَ[3]، وَتَحْذفُ هَمْزَةَ الوَصْلِ للاسْتغنَاءِ عَنْها بتحرِكِ القاف[4]، فَتَقُول: قِتَّلَ[5]، وَاسْمُ الفَاعِلِ عَلى هَذا: مُقِتِّلٌ؛ بضم الميم وكسر القاف، وَلَك بَعْد ذَلك فيه لُغَتانِ أُخْريَانِ:

إحداهُمَا[6]: ضَمَّةُ القَافِ إتْبَاعًا لِضَمَّةِ الميمِ[7].

وَالثَّانية[8]: كسْرَةُ الميمِ إتْبَاعًا لكسْرَةِ القَافِ[9].

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٣-٤٤٤، والأصول ٣/٤٠٨-٤٠٩، والمنصف ٢/٣٣٦، والمقتصد في شرح التكملة ٢/١٦١٧-١٦١٨، وشرح المفصل ١٠/١٤٨، والممتع ٢/٦٣٩، وشرح الشافية ٣/٢٨٤-٢٨٥.

وفيه لغة ثالثة، وهي (قِتِّلَ)؛ بكسر التاء إتباعًا للكسرة التي قبلها. ينظر: المنصف ٢/٣٣٦، والممتع ٢/٦٣٩.

(٢) وتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك القاف.

(٣) على أصل التقاء الساكنين.

(٤) الأصل: فتحرك التاء بالكسر وتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بتحرك التاء بالكسر، وتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بتحرك القاف. تكرار بسبب انتقال النظر.

(٥) وتقول في المضارع: يَقِتِّلُ.

(٦) الأصل: أحدهما. سهو.

(٧) فتقول: مُقُتِّل. وقال سيبويه ٤/٤٤٤ عن هذه اللغة: "...وهذا أقلُّ اللغات". وينظر: الأصول ٣/٤٠٩.

(٨) الأصل: والثاني. سهو.

(٩) فتقول: مِقِتِّل.

وَالحَرَكَةُ للإتْبَاعِ لا فَرْقَ فيهَا بَيْنَ إتْبَاعِ الثَّاني للأَوَّلِ وَالأَوَّلِ للثَّاني، وَعَلى هَذَا قُرِئَ: ﴿بِأَلْفٍ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِّفِينَ﴾[1] فيمَنْ شَدَّدَ؛ ضَمَّتينِ وَكسْرَتَيْنِ وَبِضَمِّ الأُولَى وَفَتْحِ الثَّانية[2] عَلى مَا ذَكَرنَا.

وَيَجُوزُ فِيمنْ فَتَحَ القَافَ فِي (قَتَّل) أنْ يَكونَ حَرَّكَ بالفَتحِ لالتِقَاء السَّاكنينِ أيْضًا، فَإنَّ حَركَةَ التقَاءِ السَّاكنينِ لا يَتَعيَّنُ لَهَا الكسْرُ، ألا تَرَى إلى فَتْحِ النُّونِ فِي (أَيْنَ) وَفَتْحِهَا فِي (الزَّيدونَ) لالتِقَاءِ السَّاكنينِ.

قَالَ أبُو عَلي:"وكمَا حُذِفَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ لتَحَرُّكِ مَالَهُ اجْتُلِبَتْ بالإدْغَامِ[3] اجْتلبتَهَا لسُكونِ مَا سَكنَ للإدْغَامِ"[4].

٣٤٦/ب **قَالَ الشَّارِحُ:** / وَجْهُ الاسْتطْرَادِ بِهَذا المثالِ أنَّكَ اجْتَلبتَ هَمْزَةَ الوَصْلِ ليَتَأتَّى الإدْغَامُ، وَبَيانُهُ أنَّ الأصْلَ فِي (ادَّارَأَ) و﴿ٱدَّارَكُواْ﴾[5] و﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾[6]: (تَدَارَأَ) وَ(تَدَارَكُوا) وَ(تَزَيَّنَتْ)، فَلمَّا أَرَادُوا الإدْغَامَ لوجُودِ عِلَّته، وَكانَ مِنْ حَقِّ الأَوَّلِ أنْ يَسْكنَ لِيَصِحَّ إدْغَامُهُ سَكَّنُوا التَّاءَ الأُولَى وَهي مَبْدُوءٌ بِهَا، وَالابْتِدَاءُ بالسَّاكنِ مُحَالُ، جَاؤوا بِهَمْزَةِ الوَصْلِ لِيَقَعَ الابْتداءُ بِهَا[7]، وَيَبْقَى الحرفُ عَلى سُكونه كمَا أنَّ (قَتَّلُوا) اسْتُغْنِيَ عَنْ هَمْزته لَمَّا تَحَرَّكتِ القَافُ بالحركةِ المنْقُولَةِ أو لالتِقَاء السَّاكنينِ، فَقَدْ رَأيتَ عِلَّةَ اجْتِلابِ الهمْزَةِ وَحَذْفِهَا الإدْغَامُ، وَهْوَ شَيءٌ وَاحِدٌ،

---

(١) سورة الأنفال، من الآية: ٩.

(٢) قوله: "بضمتين" أي أن يقال: (مُرُدِّفين)، و"بكسرتين" أي أن يقال: (مِرِدِّفين)، "وبضم الأولى وفتح الثانية" أي أن يقال: (مُرَدِّفين). كل ذلك رُوي أن الخليل سمعه من بعض أهل مكة. ينظر: الكتاب ٤/٤٤٤، ومختصر في شواذ القرآن ص٥٤، والمحتسب ١/٢٧٣، والبحر المحيط ٤/٤٦٠.

(٣) الأصل: الإدغام. تصحيف.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٧٤، و(مرجان) ص٦١٦.

(٥) سورة الأعراف، من الآية: ٣٨.

(٦) سورة يونس، من الآية: ٢٤. وهي في الأصل بدون واو.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٤٧٥، والمقتضب ١/٣٧٧، وشرح المفصل ١٠/١٥٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٧، والممتع ٢/٧١٢، وشرح الشافية ٣/٢٩٠-٢٩١، والإقليد ٤/٢١٨٣.

وَالحذْفُ وَالزِّيَادَةُ ضِدَّانِ، وَالمصْدَرُ مِنْ هَذه الأفعَالِ عَلى[اتْفَاعُلٍ][1]، وَهَمْزَةُ الوَصْلِ مَوجُودةٌ لقِيامِ عِلَّتِهَا، فَتَقولُ: ادَّرَاءٌ، وَادَّرَاكٌ[2]، وَأمَّا اسْمُ الفَاعِلِ فَ(مُدَّرِكٌ) وَ(مُدَّرِئٌ)[3]، وَلَمْ يُحْتجْ إلى هَمْزَةِ الوَصْلِ لأنَّ الميمَ أغنت عَنهَا[4].

قَالَ أبُو عَلي:"وَلا تَلحَقُ هَذه الهمْزَةُ [المضارع][5] نَحْو: ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾[6]، لا تُدْغَمُ التَّاءُ فَتَقُولُ: اذَّكَّرون"[7].

قَالَ الشَّارِحُ: الوَجْهُ فِي تَعرُّضِهِ لِهَذا الفَصْلِ أنَّه لَمَّا رَأى فِي أَوَّلِ هَذا الفِعْلِ مِثلينِ وَهُمَا: التَّاءَانِ، وَلَمْ يَجُزْ إدْغَامُ الأُولَى احْتَاجَ إلى بَيانِ العِلَّةِ فِي ذَلك، وَذلك نَحْو: تتذكرُ وتَتَّكلُ، وَالعِلَّةُ فِي ذَلك أنَّ التَّاء الأُولَى دَالَّةٌ عَلى المضَارَعَةِ، وَهي مَوضوعَةٌ للخِطَابِ أو التَّأنيثِ، وَقَدْ تُؤنثُ بِتقدُّمِهَا فِي أَوَّلِ الكلمَةِ، وَأَوَّلُ الكلمَةِ مَوْضِعٌ يَتحصَّنُ عَنِ التَّغييرِ كمَا تَتحصَّنُ العَيْنُ عَنِ التَّغييرِ، بَلْ هي فِي ذَلك أَبْعَدُ مِنَ التَّغييرِ، وَ[لَمَّا][8] كانَ الإدْغَامُ يُبْطلُ عَليهَا هَذه الأَوْصَافَ رُفِضَ ذَلك، وَيَزيدُكَ فِي وُضُوحِه / أنَّك لو أَدْغَمتَ لاجْتَلبتَ هَمْزَةَ الوَصْلِ ليَقَعَ الابتداءُ بِهَا، وَذَلك يُخِلُّ بِمَقصُودِ حَرْفِ المضَارَعَةِ[9]. ٣٤٧/أ

فَإنْ قِيلَ: فَالتَّخفيفُ مَطْلوبٌ وَالإدْغَامُ تَخْفيفٌ.

قِيلَ: عَنه ثَلاثَةُ أَجْوبَةٍ:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كذا في الأصل. وهما مصدرا: (ادَّرأَ)، و(ادَّرَكَ). أما مصدرا: (ادَّارَأَ)، و(ادَّارَكَ) فهما: ادَّارُؤٌ، وادَّارُكٌ.

(٣) كذا في الأصل. وهما اسم الفاعل من: (ادَّرأَ)، و(ادَّرَكَ). أما اسم الفاعل من: (ادَّارَأَ)، و(ادَّارَكَ) فهما: مدَّارِكٌ، ومُدَّارِئٌ.

(٤) الأصل: عليها.

(٥) زيادة من التكملة يقتضيها السياق.

(٦) سورة الأنعام، من الآية: ٨٠، وسورة السجدة، من الآية: ٤، وسورة غافر، من الآية: ٥٨.

(٧) التكملة (فرهود) ص٢٧٤، وفي (مرجان) ص٦١٧: "...ولا تُدْغَمُ...".

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) ينظر: الممتع ٢/٦٣٦-٦٣٧.

أَحَدُهَا: أنَّه غَيْرُ مَطْلوبٍ فِي كُلِّ مَوضِعٍ، فَإنَّ كثيرًا مِنَ المثْلينِ وَالمتَقَارِبينَ لا يُخَفَّفُ.

وَالثَّاني: أنَّ التَّخفيفَ بالإدْغَامِ غَيْر مُتَعيِّن، بَلْ ثَمَّ طَرِيقٌ آخَرُ للتَّخْفيفِ وَهْو الحذْفُ، وَقَدْ حُذِفَ الثَّاني هُنَا[1].

وَالثَّالثُ: أنَّ التَّخفيفَ جَائزٌ مَا لَمْ يَمْنعْ منه مَانِعٌ، وَقَدْ وُجِدَ المانِعُ وَهْو مَا ذَكرنَا.

فَإنْ قِيلَ: إذَا تَعيَّنَ الحذْفُ للتَّخفيفِ فَأيُّ التَّاءين تُحْذَفُ ؟

قِيلَ: الثَّانيةُ[2]؛ لثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أنَّ التَّكريرَ وَقَعَ بِهَا، وَمَا حَصَلَ به الثِّقَلُ أَولَى بالحذْفِ.

وَالثَّاني: أنَّ التَّاء الأُولَى أَقْوى مِنَ الثَّانية لأوَّليتهَا وَدَلالتِهَا عَلى مَعْنًى.

وَالثَّالثُ: أنَّ الثَّانيةَ أَوْلَى بالحذْفِ لتَسَلُّطِ التَّغييرِ عليها فِي الماضي، نَحْو: ادَّكَرَ، فَإنَّك تَارَةً تَقْلبُهَا دَالاً فَتقولُ: ادَّكَرَ، وَتَارَةً تَقلبُهَا ذَالاً فَتقولُ: اذَّكَرَ، وَإذَا كانَ تَغْييرُهَا هُنَا لضَعْفِهَا فَكذلكَ تُغَيَّرُ بالحذْفِ.

فَإنْ قِيلَ: الثَّانيةُ للمُطَاوعَةِ، وَالأُولَى للمُضَارعَةِ، وَكلاهُمَا لِمَعْنًى، فَلِمَ كانَ حَذْفُ الثَّانيةِ أَوْلَى، مَعَ فَواتِ مَعْنَاهَا بالحذْفِ ؟

قِيلَ: حَذْفُ الثَّانيةِ أَوْلَى لِمَا تَقَدَّم مِنَ الأوجُهِ الثَّلاثةِ، وَأمَّا حَرْفُ المطَاوَعَةِ فَإنَّمَا يَلزمُ فِي الماضي لا فِي المضَارِعِ.

---

(١) فيقال: تَذَكَّرُونَ.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧٦/٤، وهذا هو رأي البصريين، وذهب هشام الضرير –ونُسب إلى الكوفيون– إلى أن المحذوف التاء الأولى، وذهب الفراء إلى جواز حذف إحداهما. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٤/١، وشرح القصائد السبع ص١٤٣، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٢٧١–٢٧٣، وإعراب القراءات السبع ١٢٧/١، والإنصاف ٦٤٨/٢ [المسألة الثالثة والتسعون]، والتسهيل ص٣٢٤، وشرح الشافية ٢٩٠/٣، والمساعد ٢٧٩/٤، والمقاصد الشافية ٤٦٦/٩، وائتلاف النصرة ص١٣١، وشرح الأشموني ٥٩٤/٤، والتصريح ٤٨٣/٥–٤٨٤.

قَالَ أبُو عَلي:"وَأمَّا الإدْغَامُ فِي المنفصلينِ فَعَلى ضَرْبينِ، أَحَدُهُمَا: إدْغَامُ مِثْلٍ فِي مِثْلِهِ، وَالآخَرُ: إدْغَامُ مُقَارِبٍ فِي مُقَارِبِهِ"[1].

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ أَطْلَقَ القَوْلَ فِي جَوَازِ الإدْغَامِ فِي هَذينِ القِسْمينِ، وَلَيْسَ / الأمْرُ عَلى الإطْلاقِ، بَلْ فِي كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَفْصيلٌ يُحْتاجُ إلى بَيَانه، وَذَلك أنَّ المثْلينِ إذَا التَقَيَا مِنْ كلمَتينِ[2] تَقَيَّد القَولُ فيهمَا بشَرْطينِ: ٣٤٧/ب

أَحَدُهُمَا: أنْ يَكونَ الأوَّلُ حَرْفًا صَحِيحًا.

وَالثَّاني: أنْ يَكونَ مُتُحرِّكًا.

مِثل (فَعَل لَّبِيدٌ)، وَوَجْهُ إدْغَامه ثِقَلُ النَّطْقِ بالمثْلينِ مُتواليينِ وَتَوَالِي خَمْسِ مُتَحرِّكاتٍ أو أَرْبعٍ، ألا تَرَى أنَّ (فَعَلَ لَبِيدٌ) قَدْ تَوَالتْ فيه خَمْسُ مُتَحرِّكاتٍ، وَفِي قَولك: (يَفْعَلُ لَبِيدٌ) أَرْبعُ حَرَكاتٍ، وَتَوَالِي هَذه العِدَّةِ مَرْفُوضٌ فِي الشِّعْرِ مَعَ أنَّه يُحْتمَلُ فيه مَا لا يُحتمَلُ فِي غَيْرِه. وَأمَّا (عُلَبِطٌ) وَبَابُه فَأصْلُهُ (عُلابِطٌ)، وَقَدْ ذُكِرَ هَذا فِي غَيْرِ مَوضِعٍ[3]، فَلَمَّا كانَ هَذا الثِّقَلُ مَوجُودًا خَفَّفُوه بِحذفِ الحركةِ وَالإدْغَام، وَلَمْ يَكنْ ذَلك وَاجِبًا لكونِ المثْلينِ مُنفصلينِ غَير لازِمينِ[4]، فَإنْ سَكنَ الأوَّلُ وَجَبَ الإدْغَامُ، نَحْو: اقْتُل لَّبِيدًا؛ للزُومِ الحرْفِ الأوَّلِ السُّكونَ.

وَأمَّا إنْ كانَ الأوَّلُ حَرفَ عِلَّةٍ نَظرتَ فيه؛ فَإنْ كانَ سَاكنًا وَقَبْله حَرَكته لَمْ يَجُزْ إدْغَامُه نَحْو: ظَلَمُوا وَاقِدًا، وَ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[5]، وَفِي ذَلك وَجْهَانِ:

---

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٤، و(مرجان) ص٦١٧.

(٢) ينظر حكم المثلين إذا التقيا في كلمتين في: الكتاب ٤٣٧/٤، والأصول ٤١٠/٣، والممتع ٦٥٠/٢، وشرح الشافية ٢٤٧/٣، والارتشاف ٧٠٢/٢، والمساعد ٢٦٤/٤، وتمهيد القواعد ٥٢٧٤/١٠.

(٣) ينظر: شرح الإيضاح ٣٦٥/٢، وص٤٣٦.

(٤) قال سيبويه ٤٣٧/٤ عن ذلك: "...والبيان في كلّ هذا عربيٌّ جيّدٌ حجازيّ".

(٥) وردت في إحدى وخمسين آية، أولها: سورة البقرة، من الآية: ٢٥.

أَحَدُهُمَا: أنَّ الأَوَّلَ طَالَ مَدُّهُ بالحركةَ المجانِسَةِ له، وَطُولُ المدِّ كالحركةِ، وَيُقَوِّي ذَلك جَوَازُ وُقوعِ هَذا الحرفِ قَبْلَ المشَدَّدِ، نَحْو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾[1]، وتُمُودَّ الثوبُ، وأُصَيْمّ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنَّ هَذه الوَاوَ ضَميرُ الجمَاعَةِ وَهي تتلو ألفَ التَّثنيَةِ، نَحْو: ظَلَمَا، وَالإِدْغَامُ فِي التَّثنيَةِ مُحَالٌ، فَكذلك الجمْعُ المرَتَّبُ عَلى التَّثنيَةِ، وَهَكذا حَالُ اليَاءِ، نَحْو: يَقْضِي يَاسِرٌ.

قَالَ أبُو عَلي:"فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الحرْفِ المدْغَمِ فِي المنفصلينِ فَإنَّ السَّاكنَ يَكونُ عَلى ضَرْبينِ، أَحَدُهُمَا: أنْ يَكونَ حَرْفًا لا مَدَّ فِيهِ / وَلا لِينَ، وَالآخَرُ: أنْ يَكونَ الحرْفُ فيه مَدٌّ وَلِينٌ..."[2] الفَصْلُ. ٣٤٨/أ

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا كانَ مَا قَبْلَ المثلِ الأَوَّلِ صَحِيحًا سَاكنًا لَمْ يَجُزِ الإِدْغَامُ[3]، كقَولك: اسْمُ مُوسَى، وَيَظْلِمُ[4] مَالك، وَقَرْمُ مسعود، وَذَلك أنَّه إذَا كانَ لابُدَّ مِنْ إسْكانِ المثْلِ الأَوَّلِ ليَصِحَّ الإِدْغَامُ[5]، وَيَلزَمُ مِنْ سُكونه شَيئانِ:

أَحَدُهُمَا: إمَّا أنْ يَبْقَى الأَوَّلُ عَلى سُكونه، وَهْوَ فَاسِدٌ لَمَا فيه مِنَ الجمْعِ بَيْنَ سَاكنينِ فِي حَرْفٍ صَحِيحٍ.

---

(١) سورة الحاقة، الآية:١.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٧٤ وفيها: "...والآخر: أنَّ الحرف فيه مدٌّ ولين"، و(مرجان) ص٦١٧.

(٣) ومنع الإدغام هنا مذهب البصريين. ينظر: الكتاب ٤٣٨/٤. وأجازه الفراء، ووافقه ابن الحاجب في شرحه للمفصل ٤٧٨/٢-٤٧٩، وأبو حيان في الارتشاف ٧١٤/٢-٧١٥، ومنه قراءة أبي عمرو لقوله تعالى ﴿شَهْرُ رَّمَضَانَ﴾ [سورة البقرة، من الآية: ١٨٥]. تنظر القراءة في: الإدغام الكبير ص١٢٢، والإقناع ٢١٣/١.

والمسألة في: كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٣٦٧، ودقائق التصريف ص٥٢٤، وشرح المفصل ١٢٣/١٠، والارتشاف ٧٠٣/٢، والمساعد ٢٦٤/٤، وشفاء العليل ١١٢٠/٣، وتمهيد القواعد ٥٢٧٤/١٠، ومنهج الكوفيين في الصرف ٦٩٤/٢.

والبصريون أجازوا فيه الإخفاء وخرجوا عليه قراءة أبي عمرو. ينظر: الكتاب ٤٤٣/٤، والمقتضب ٣٧٨/١، والأصول ٤١١/٣. ووافقهم ابن عصفور وابن مالك والرضي. ينظر: الممتع ٧٢٣/٢، والتسهيل ص٣٢٣-٣٢٤، وشرح الشافية ٢٧٤/٣، والمساعد ٢٧٥/٤-٢٧٦، وشفاء العليل ١١٢٢/٣، وتمهيد القواعد ٥٢٨٠/١٠.

(٤) المثال ليس على شرطه؛ فما قبل الميم في (يظلم) ليس ساكنًا.

(٥) العبارة قلقة، ولعلها: (إذا كان الحال كذلك فلا بدَّ من إسكان المثل الأول ليصح الإدغام).

وَإِمَّا أنْ تُنْقلَ حَرَكَةُ الأوَّلِ إلى مَا قَبْله[1]، وَذَلك فَاسِدٌ لوَجهينِ:

أَحَدُهُمَا: تَغْييرُ البِنَاءِ تَغْييراتٌ مُخْتلفَةٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إلى ذَلك.

وَالثَّاني: أنَّ حَرَكَةَ المِثْلِ الأوَّلِ فِي الغَالِبِ إعْرَابٌ، فَلو نَقَلتَهَا إلى مَا قَبْله صَارَ الإعْرَابُ فِي وَسَطِ الكلمَةِ.

فأمَّا قَولُهُم: (عَبُشَّمْسٍ) فَقَدْ سُمِعَ فيه الإدْغَامُ[2]، وَذَلك أنَّهُم نَقَلوا حَرَكَةَ الدَّالِ إلى البَاءِ فَضَمُّوهَا فِي الرَّفعِ وَفَتَحُوهَا فِي النَّصْبِ وَكسَرُوهَا فِي الجرِّ[3]، وَنَطَقُوا بالشِّينِ مُشَدَّدَةً، وَإنَّمَا جَازَ ذَلك لأنَّه عَلَمٌ، وَالأعْلامُ تُغَيَّرُ كثيرًا، وَهَذا شَاذٌّ لا يُقَاسُ عَليه.

فَإنْ كانَ مَا قَبلَ المِثْلِ الأوَّلِ حَرْفَ مَدٍّ جَازَ الإدْغَامُ، نَحْو: (حُضُور رَّافِعٍ)، وَ(مَال لَّبِيدٍ)، و(قِيل لَّهُم)؛ فَالإدْغَامُ فِي هَذا جَائزٌ لِمَا ذَكرنَا مِنْ طُولِ المدِّ بِحَرَكةِ مَا قَبْل حَرْفِ اللينِ مِنْ جِنْسِه.

فَإنْ كانَتْ حَركةُ مَا قَبْله فَتْحَةً نَحْو: ثَوْبُ بَكْرٍ، وَجَيْبُ بِشْرٍ فَالإدْغَامُ جَائزٌ عِند الأكثَرينَ[4]، وَقَالَ يُونس: لا يَجُوزُ[5]. وَوَجْهُ القَولِ الأوَّلِ أنَّ الوَاوَ وَاليَاء لا تُفَارِقَانِ المدَّ وَإنْ كانَتْ قَبْلهما[1] فَتحَةٌ، ألا تَرَى أنَّك لا تَجْمعُ فِي قَافيَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَ (عَبْدٍ)[2] وَ(زَيدٍ)، وَلَمْ يَكنْ ذَلك إلاَّ لِمَا بَيْنهُمَا مِنَ المدِّ، إلاَّ أنَّ المدَّ هَهُنَا / لَطِيفٌ، وَهْوَ فِي .....[3] وبابه تَامٌّ.

---

(١) هذا هو الشيء الثاني الذي يلزم مع سكون المثل الأول.

(٢) وبه احتج الفراء على جواز إدغام المثلين إذا كان ما قبل الأول ساكنًا صحيحًا. ينظر: دقائق التصريف ص٥١٤، وخرَّجه البصريون على أن أصل (عبشمس): عبء الشمس، أي ضوء الشمس. ينظر: كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٣٦٨، والمساعد ٢٧٦/٤.

(٣) ينظر: الاشتقاق ص٢٣٣، ودقائق التصريف ص٥١٤، والمقتصد في شرح التكملة ١٦٢٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٤٠/٤، والأصول ٤١١/٣، والتخمير ٤٤٤/٤، وشرح المفصل ١٢٢/١٠، والممتع ٦٥١/٢، والتسهيل ص٣٢٢، وشرح الشافية ٢٤٧/٣، والمساعد ٢٦٥/٤.

(٥) لم أقف عليه فيما رجعت إليه من مصادر.

(١) كذا في الأصل، والصواب: (قبلهما).

قَالَ أبُو عَلي: "وَمِمَّا يَجْرِي مَجْرَى مَا لا مَدَّ فيه قَوْلُك: مَرَرْتُ بِعَدُوٍّ وَلِيدٍ، وَوَلِيّ يَزْيدَ... إلى قوله: لِمَا هُو أكثرُ عِنْدَهم منهَا أكرَهُ"[٤].

قَالَ الشَّارِحُ: مَعْنَى هَذا الكلامِ أنَّ حَرْفَ المدِّ إذَا أُدْغِمَ فِي مِثْله جَرَي مَجْرَى الحرْفِ الصَّحِيحِ السَّاكنِ مَا قَبْله، نَحْو: عَدُوٍّ، وَوَلِيٍّ، وَذَلك أنَّ الوَاوَ الأُولَى فِي (عَدُوٍّ) مَدَّةٌ قَبلَ الإدْغَامِ، وَأَصْلُه (عَدُوو) مِثلُ (عَذُولٍ)، وَاليَاء الأُولَى فِي (وَلِيٍّ) مِثْلُ اليَاءِ فِي (وَلِيدٍ)، إلاَّ أنَّهُمَا أُدْغِمَا فِي المثْلِ الذي بَعْدَهُمَا، وَيَلزَمُ مِنْ إدْغَامِ الأوَّلِ فِي الثَّاني إبْطَالُ مَدِّهِ[٥]؛ لأنَّ مَدَّهُ جَارٍ مَجْرَى الحرَكةِ، وَالمتحرِّكُ لا يَصِحُّ إدْغَامُه فيمَا بَعْده، فَكمَا تُسَكِّنُ الحرْفَ الصَّحيحَ لِتُدْغِمَهُ فيمَا بَعْده نَحْو: اسْتَعَدَّ، كذَلك يَبْطُلُ المدُّ الذي فِي وَاوِ (فَعُولٍ) وَيَاءِ (فَعِيلٍ) لِيَتَمحَّضَ سُكونُه فَيَصِحَّ إدْغَامُه، وَيَدُلُّ عَلى أنَّ الإدْغَامَ يُبْطِلُ المدَّ عَنِ الحرْفِ الأوَّلِ أحْكامٌ:

أَحَدُهَا: أنَّ الإعْرَابَ يَجْرِي عَلى الحرْفِ المشَدَّدِ، نَحْو: (عَدُوٍّ)، وَ(وَلِيٍّ) كمَا يَجْرِي عَلى اليَاءِ وَالوَاوِ اللذينِ قَبْلهمَا حَرْفٌ سَاكنٌ صَحِيحٌ، نَحْو: (غَزْوٍ)، وَ(رَمْيٍ)[٦].

وَالثَّاني: أنَّه يَجُوزُ أنْ تَجْمَعَ فِي قَصِيدَةٍ وَاحدَةٍ بَيْنَ المشَدَّدِ فِي آخِرِ بَيْتٍ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ فيه مُشَدَّدٌ، وَذَلك نَحْو أنْ تَقُولَ فِي آخِرِ بَيْتٍ: لَيَّا، وَفِي آخِرِ آخَرَ: ظَبْيَا[١]، فَيُخَالِفُ مَا قَبل اليَاءِ التي[٢] فِي أَحَدِهِمَا مَا قَبلَ اليَاءِ فِي البَيْتِ الآخَرَ، فَفِي (ظَبْيا) البَاءُ قَبْل الرَّوِيّ، وَفِي (لَيَّا) اليَاءُ قَبلَ الرَّوِيّ، وَلَو كانَ فِي اليَاءِ الأُولَى / من (لَيّ) مدٌّ لكانَ البَيتُ مُرْدَفًا، وَالبَاءُ فِي (ظَبْيًا) لا مدَّ

---

(٢) الأصل: عيد. تصحيف.

(٣) كلمة لم أتبينها لانطماس حروفها، وهي مثال لحرف المد المسبوق بحركة مجانسة له. وقد ساق الشارح في اللباب ٢٢٧/٢ عدة أمثلة له، منها: كتاب، وحساب، وحملاق، وسماه المد المحض.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٧٥، و(مرجان) ص٦١٨، ٦١٩.

(٥) ذهب ابن جني في المنصف ٣٢٨/١ إلى أنَّ إدغام الواو والياء لا يخرجهما من المدّ كل الإخراج كما تُخرجهما الحركةُ.

(٦) الأصل: غزوٌ، ورميٌ؛ بضم آخر الكلمتين.

(١) ينظر: الكتاب ٤٤٢/٤، والأصول ٤١٢/٣، والحجة للقراء السبعة ١١٧/٤، والممتع ٦٥٥/٢.

(٢) كلمة لم أتبينها، واجتهدت في قراءتها.

٣٤٩/أ

فيه فلا إردَافٌ، وَكُنْتَ تَجْمَعُ فِي القَصِيدَةِ الوَاحِدَةِ بَيْنَ بَيْتٍ مُرْدَفٍ وَبَيْتٍ غَيْرِ مُرْدَفٍ، وَذَلك غَيْرُ جَائِزٍ لشَهَادَةِ الطَّبيعَةِ الصَّحِيحةِ بِتَنَافرِ مَا بَيْنَ البَيتينِ.

وَالثَّالثُ: أنَّ حَرْفَ المدِّ يَجْرِي مَجْرَى حَرْفٍ مُتَحرِّكٍ، بِدَليلِ نِيَابتِهِ عنْ حَرْفٍ مُتَحرِّكٍ صَحِيحٍ، وَذَلك كقَولِ الشَّاعِرِ:

وَمَا كُلُّ ذِي نُصْحٍ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ　　　وَلا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[٣]

وَوَجْهُ الحجَّةِ مِنْ هَذا البَيْتِ أنَّه الثّالثُ مِنَ الطَّويلِ[٤]، وَأَصْلُهُ (مَفَاعِيلن)، ثُمَّ حُذِفتْ

منه النُّونُ، وَسَكنَتِ اللامُ بَعْدَمَا قُبِضَ[١]، فَصَارَ إلى (مَفَاعِل)، فَأُقِيمَ مَقَامُه (فَعُولُن)، فَقَدْ رَأيتَ كيفَ وَقعَتِ الوَاوُ[٢] التي فيها مَدٌّ مَوقِعَ حَذْفِ النُّونِ وَحَركةِ اللامِ بَعْدَ القَبْضِ، وَلذَلك لَمْ

---

(٣) من شواهد التكملة ص٢٧٥، من الطويل، واختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

– أبي الأسود الدؤلي في: الحيوان ٦٠١/٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٦/٢، والأغاني ٣٥٥/١٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٠٢/٢، والمصباح ١٥٦٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٦٣٦، والتذكرة الحمدونية ٣٠١/٣، وسرح العيون ص٢٧٩، وشرح أبيات المغني ٢٢٧/٤، والخزانة ٢٨٣/١، وهو في ديوانه ص٣٣.

والبيت ضمن أبيات تنظر مناسبتها في: الأغاني ٣٥٤/١٢–٣٥٥، وشرح شواهد المغني ٥٤٢/٢.

وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدُّؤلي، كان من سادات التابعين وفقهائهم ومحدثيهم وشعرائهم، شهد مع علي ﷺ صفين، وهو أول من وضع علم النحو، واختلفت الأقوال في سبب وضعه له، مات بالبصرة في الطاعون الجارف سنة تسع وستين، وهو ابن خمس وثمانين سنة. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٧٢٩/٢، والأغاني ٣٤٦/١٢–٣٧٨، وأخبار النحويين البصريين ص٣٣، ونزهة الألباء ص١٦.

– مودود العنبري في: شرح شواهد المغني ٥٤٢/٢. ولم أعثر له على ترجمة.

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٤٤١/٤، وشرح عيون كتاب سيبويه ص٣١٦، وتحصيل عين الذهب ص٥٩٤، ومغني اللبيب ص٢٦٢.

(٤) وهو ما كانت فيه العروض مقبوضة والضرب محذوفًا.

(١) القبض: إسقاط الخامس الساكن. ف(مفاعيلن) تصير (مفاعلن). ينظر: العقد الفريد ٢٧٢/٦، والكافي ص٢٢.

(٢) يريد واو (فعولن)، وهي تقابل ياء (لبيب) في الميزان.

يَقَعْ هَذا الضَّربُ إلاَّ مُرْدَفًا، فـ(لَبِيب) فِي البَيْت (فَعُولن) وَاقعٌ مَوقِع (مَفَاعِل)، وَبِذَلك يَتَبيَّنُ أنَّ حَرفَ المدِّ جَارٍ مَجْرَى الحرفِ الصَّحيحِ المتحرِّكِ.

وَإذْ تَقَرَّرَ ذَلك عَرفتَ أنّك لو أَردتَ أنْ تُدغِمَ الوَاوَ الثَّانيةَ مِنْ (عَدُوٍّ) فِي وَاوِ (وَليدٍ)، وَاليَاءَ الثَّانيةَ مِنْ (وَلِيٍّ) فِي يَاءِ (يَزيدَ) لوَجَبَ أنْ تُسَكِّنَ الأوَّلَ ليَصِحَّ إدْغامُه فِي الثَّاني، وَلو سَكَّنتَه لأعَدتَ حَرْفَ المدِّ الذي قَبْله إلى حَقِّهِ مِنَ المدِّ؛ لاستحَالةِ الجمْعِ بَيْنَ السَّاكنينِ، خُصُوصًا فِي المنْفَصِلِ، وَإذَا أَعَدتَ المدَّ إلى ذَلك الحرْفِ كانَ بِمَنزلَةِ تَحريكِ الحرْفِ الصَّحيحِ بِنقْلِ حَرَكةِ مَا بَعْده إليه مِنْ أجْلِ الإدْغَامِ فِي مِثل قَولك: اسْمُ مُوسَى، وَإذَا كنْتَ لا / تَنْقُلُ إلى الحرْفِ السَّاكِنِ الصَّحيحِ حركةَ مَا بَعْده لِحَاجتكَ إلى الإدْغَامِ، كذَلك لا تُعِيدُ حَرفَ المدِّ بَعْد تَقريبِه مِنَ المدِّ إلى المدِّ كمَا لا تَنقلُ الحركةَ إلى مَا قَبْلها فِي السَّاكنِ الصَّحيحِ، وَهَذا أبْعَدُ لأنَّ مَطْلَ حَرْفِ المدِّ بتَطْويلِ مَدِّهِ أكثَرُ مِنَ الحركةِ فِي سين (اسْمِ مُوسَى)، وَقَدْ أتَى هَذا الشَّرحُ عَلى مَقْصُود المسألةِ بأبْلَغِ بَيَانٍ. ٣٤٩/ب

قَالَ أبُو عَلي: "وَأمَّا مَا كانَ مِنَ المنْفَصلينِ قَبلَ الحرْفِ المدْغَمِ منه حَرْفُ مَدٍّ فَإنَّ الإدْغَامَ فيه جَائزٌ؛ لأنَّ المدَّ الذي فيه عِوَضٌ مِنَ الحركةِ، فَيَصيرُ بِمَنزلةِ مَا كانَ الحرفُ[٣] الذي قَبْله مُتَحرِّكًا، وَذَلك قَولك: المال لَّكَ"[٤].

قَالَ الشَّارِحُ: إذَا وَقَعَ [قبل][٥] المثْلِ الأوَّلِ حَرْفُ مَدٍّ وَقَبْله حَرَكتُه نَحْو: تُمُودَّ[١] الثَّوبُ، وَالمال [لَّك][٢]، وقِيل لَّهُم؛ جَازَ الإدْغَامُ[٣]، وَلَمْ يُقَلْ جُمِعَ بَيْنَ سَاكنينِ إنْ كانَ حَرْفَ المدِّ سَاكنًا حَقِيقةً؛ لأنَّ المدَّ الذي فيه يَجْرِي مَجْرَى الحركةِ، بَلْ هُو أقْوَى مِنَ الحرَكةِ فِي

---

(٣) الأصل: من الحرف. سهو.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٧٥، و(مرجان) ص٦١٩.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(١) الإدغام في (تُمُودَّ) إدغام متصلين، والحديث هنا عن إدغام المنفصلين.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

الصَّحيحِ[٤]، ألا تَرَى أنَّك تَقْدِرُ عَلى مَطْلِ الصَّوتِ فِي (تُمُودَّ) مَا شِئتَ، وَلا تَقْدِرُ عَلى مثلِ ذَلك فِي الحرفِ الصَّحيحِ المتحرِّكِ فِي مِثلِ قَولك: طُنُبٌ، وَبِهَذا فَارَقَ السَّاكنَ الذي قَبل المثْلِ الأوَّلِ نَحْو: اسْمُ مُوسَى.

وَأمَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَ اليَاءِ وَالوَاوِ نَحْو: جَيْبُ بَكرٍ، وَثَوبُ بِشْرٍ فَقَدْ ذَكرنَا الخلافَ فيه فِي هَذا البَابِ[٥].

[باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربها]

قَالَ أبُو عَلي:"بَابُ إدْغَامِ الحرُوفِ المتَقَارِبَةِ فِي مُقَارِبِهَا"[١].

---

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٧-٤٣٨، والأصول ٣/٤١٠، وشرح المفصل ١٠/١٢٢، وشرح الشافية ٣/٢٤٧.

(٤) ينظر: الخصائص ٣/١٢٧-١٢٨، والممتع ٢/٦٥١، وشرح الشافية ٣/٢٤٨.

(٥) في ص٦٢٢.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٦، و(مرجان) ص٦٢٠.

قَالَ الشَّارِحُ: يَنْبَغِي أنْ نُقَدِّمَ عَلى ذِكرِ الحرُوفِ المتقَارِبَةِ مَخَارِجَ الحرُوفِ؛ لِيتبيَّنَ المقَارِبُ مِنْ غَيرِ المقَارِبِ، وَذَاك أنَّ مَعْنَى المقَارَبَةِ / قُربُ مَخْرَجِ حَرفٍ مِنْ مَخرجِ لِحَرْفٍ آخَرَ فَمِنْ ۳٥۰/أ ......(٢) الأسنان(٣) مَخَارِجَ الحروفِ.

وَالحروفُ المستَعْمَلَةُ الشَّائِعَةُ الأصُولِ تَسْعَةٌ وَعُشرونَ حَرْفًا(٤)، وَأصُولُ مَخَارِجِهَا ثَلاثَةٌ: الحلْقُ، وَالفَمُ، وَالشَّفَتانِ(٥).

فَمِنَ الحلقِ سَبْعةُ أحْرُفٍ، وَلَهَا فِي الحلْقِ ثَلاثَةُ مَخَارِجٍ، فَأوَّلُهَا: الهمْزَةُ، ثُمَّ الألفُ، ثُمَّ الهَاءُ(٦). وَقَالَ أبو الحسَنِ: الهَاءُ قَبل الألفِ(٧) ، وَللفَرِيقينِ حُجَجٌ لَيْسَ هَذا مَوضِعَ

ذكرِهَا(١). وَالمخْرَجُ الثَّاني: العَيْنُ وَالحَاءُ. وَالثَّالثُ: الغَيْنُ وَالخَاءُ.

---

(٢) كلمتان مطموسة.

(٣) كلمة مطموس بعضها، واجتهدت في قراءتها.

(٤) قال سيبويه ٤٣٢/٤: "...فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا...وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف هُنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار... وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر..." وينظر: المفصل ص٣٩٤، واللباب ٤٦١/٢، وشرح المفصل ١٢٦/١٠.

وذهب المبرد إلى أن الحروف الشائعة ثمانية وعشرون حرفًا؛ فلم يعدّ الهمزة؛ إذ لا صورة لها ثابتة، وإنما تكتب تارة ألفًا، وتارة واوًا، وتارة ياء. ينظر: المقتضب ٣٢٨/١، وسر الصناعة ٤١/١، وشرح المفصل ١٢٦/١٠.

(٥) تنظر مخارج الحروف مفصّلةً في: الكتاب ٤٣٣/٤، والمقتضب ٣٢٨/١، والأصول ٤٠٠/٣، وسر الصناعة ٤٦/١، والمفصل ص٣٩٣، ومخارج الحروف وصفاتها ص١١٣-١٢٠، وأسرار العربية ص٤٢٠، واللباب ٤٦٢/٢، والتتمة في التصريف ص٢٣٨، وشرح الشافية ٢٥٠/٣.

(٦) هذا قول سيبويه. الكتاب ١٠٢/٤.

(٧) نُسب هذا الرأي إلى الأخفش في المقتصد في شرح التكملة ١٦٣٨/٢، والمشهور من مذهب الأخفش أن الألف مع الهاء لا قبلها ولا بعدها. ينظر: سر الصناعة ٤٦/١، ٥٦١/٢، وشرح المفصل ١٢٤/١٠، وشرح الشافية ٢٥١/٣. و ذكر الشارح ذلك في ص٤٧٠.

(١) تنظر الحجج في: سر الصناعة ٤٦/١-٤٧، والمقتصد في شرح التكملة ١٦٣٩/٢، وشرح المفصل ١٢٤/١٠.

وَأَمَّا حُروفُ الفَمِ فَأَوَّلُهَا: القَافُ، وَمَخْرَجُهَا مِنْ أَصْلِ اللسَانِ فِي أَعْلَى الحلقِ، ثُمَّ الكافُ، ثُمَّ الجيمُ وَالشِّينُ وَاليَاءُ، ثُمَّ الضَّادُ مِنْ حَافَةِ اللسَانِ المحَاذيَةِ للأَضْرَاسِ، ويجوز(٢) إخْرَاجُهَا مِنَ الأيسَرِ -وَهْوَ الأكثَرُ- وَمِنَ الأيْمَنِ وَهْو أقَلُّ، ثُمَّ اللامُ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ، ثُمَّ الطَّاءُ وَالتَّاءُ وَالدَّالُ، ثُمَّ الصَّادُ وَالزَّايُ(٣)، ثُمَّ الظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ.

وَمِنَ الشَّفَتينِ: الفَاءُ وَالبَاءُ وَالميمُ وَالوَاو.

وَهَذا ذِكرُهَا وَتَرْتِيبُهَا عَلى الوَجْهِ الذي تَخْرجُ [فيه](٤) مِنْ مَوَاضِعِهَا، وَإذَا فَهِمتَ هَذا بَانَ لَكَ مَا يَقْرُبُ مِنَ الحرفِ وَمَا يَبْعُدُ مِنْهُ، وَلِهَذه الحرُوفِ أوصَافٌ مِنَ الجَهْرِ وَالهَمْسِ، وَالشِّدَةِ وَالرَّخَاوَةِ، وَالإطبَاقِ وَالاسْتِفَالِ، وَالاستعْلاءِ وَالانفتَاحِ وَغير ذَلك(٥)، أضْربنَا عَنْ ذكرِهِ؛ إذ لا يَلزمُ هَذا عَلى شَرحِ هَذا الكتَابِ.

وَإذَا ثَبَتَ ذَلك كانَ إدْغَامُ الحرْفِ فِي مُقَارِبِه جَائزًا، وَذَلك أنَّ إدْغَامَ الشَّيءِ فِي مِثْله إنَّمَا جَازَ لئلا يَشُقَّ عَلى اللسَانِ ارْتفَاعُه / مِنْ مَوضِعٍ وَعَودُه إليه فِي الحالِ، وَالنَّطقُ بالحرفِ وَعَودُ اللسَانِ إلى مَوضعٍ قَرِيبٍ منه يَشُقُّ أيْضًا، إلاَّ أنَّه دُونَ المشَقَّةِ فِي المثْلينِ، وَعَلى حَسَبِ شِدَّة [قربه](٦) وَبُعْدِه يَقْوى الإدْغَامُ وَيَضْعُفُ، وَسَتَرَى ذلك فِي فَرْشِ هَذا البَابِ. ٣٥٠/ب

فَصْلٌ:

وَالحروفُ التي يُدْغَمُ بَعْضُها فِي بَعْضٍ وَلا يُدْغَمُ خَمْسَةُ أَقْسَام:

---

(٢) الأصل: يحو. تصحيف.

(٣) فاته ذكر السين في حروف الفم. ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) تنظر صفات الحروف في: الكتاب ٤/٤٣٤، والمقتضب ١/٣٣١، والأصول ٣/٤٠١، ومخارج الحروف وصفاتها ص١٢١-١٣٠، وأسرار العربية ص٤٢٢، واللباب ٢/٤٦٤، والتتمة في التصريف ص٢٤١، وشرح المفصل ١٠/١٢٩.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

قِسْمٌ لا يُتَصوَّرُ إدْغَامُه مَعَ التَّمَاثلِ وَالتَّقَاربِ، وَذَلك الألفُ فِي الموضِعِ الذي يُتَوهَّمُ فيه اجْتمَاعُ الألفَينِ، وَلا يُتَصوَّرُ ذَلك إلاَّ فِي ألفِ التَّأنيثِ التي قَبْلها ألفُ المدِّ مِثلُ (حَمْرَاء)، فَإِنَّ أصْلَ الهمْزَةِ ألفٌ سَاكنَةٌ كالألفِ فِي (حُبْلى)، وَإِنَّمَا حُرِّكتْ فَانقَلبتْ هَمْزَةً، وَالإدْغَامُ فيهمَا مُسْتحِيلٌ لثَلاثةِ أوْجُهٍ:

أحَدُهَا: أنَّ شَرْطَ الإدْغَامِ سُكونُ الأوَّلِ وَتَحرُّكُ الثَّاني، وَتَحْريكُ الألفِ مُحَالٌ.

وَالثَّاني: أنَّ الألفَ مَدَّةٌ تَجْرِي مَجْرى الحركةِ فَكَأنَّ الأُولَى مُتَحرِّكةٌ، وَالمتحرِّكُ لا يُتَصوَّرُ إدْغَامُه.

وَالثَّالثُ: أنَّ الألفَ لا يَكونُ مَا قَبْلهَا إلا مَفْتوحًا، فكأنَّ الألفَ الأُولَى [مفتوحةٌ][1] حتَّى تَقَعَ الألفُ الأخرى بَعْدَها.

وَإذَا اسْتحَالَ إدْغَامُ الألفِ فِي مِثلهَا اسْتحَالَ فِي مُقَاربِهَا بِطَرِيقِ الأَوْلَى.

القِسْمُ الثَّاني: مَا يَمْتَنعُ إدْغَامُه فِي مِثْله وَفِي مُقَاربه إلاَّ فِي مَوَاضعَ قَليلةٍ، وَذَلك هُو الهمْزَةُ[2]، نَحْو: اقْرَأْ ﴿إِنَّآ أَنْزَلْنَاهُ﴾[3]، وَهَذَا لَيْسَ بإدْغَامٍ، وَلكنْ إحْدَى الهمْزَتينِ حُذِفتْ، وَذَلك لوَجْهَينِ:

أَحَدُهُمَا: ثِقَلُ الهمْزَةِ فِي نَفْسِهَا.

وَالثَّاني: مُجَاورَتُهَا للألِفِ.

وَلذَلك لا يَكادُونَ يَجْمَعُونَ بَيْن الهمْزَتينِ مَعَ الإظْهَارِ، نَحْو: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[1].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) جاء في الكتاب ٤٤٣/٤: "وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلَّم ببعضه العربُ، وهو رديء، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، وهو رديء". وينظر: المقتضب ٣٣٤/١، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص١٠١-١٠٣، وأمالي المرزوقي ص٦٩، وشرح المفصل ١١٨/٩، وشرح الشافية ٢٣٦/٣.

(٣) سورة يوسف، من الآية: ٢، وسورة الدخان، من الآية: ٣، وسورة القدر، من الآية: ١.

وَأمَّا مَا جَاء الإدْغَامُ فيهَا، فنَحْو: سَأَّآلِ، وَلأَّآلٍ، وَرَأَّآسٍ[٢]، وَلَمْ يَجِيء ذَلك إلاَّ فِي العَيْنِ[٣].

٣٥١/أ / وَالقِسْمُ الثَّالثُ: مَا يُدْغَمُ فِيه مُقَاربُه وَلا يُدْغَمُ هُو فِي مُقَارِبِه، وَذَلك: الضَّادُ، وَالميمُ، وَالشِّينُ، وَالفَاءُ، وَالرَّاءُ، وَسَيذكرُ فِي مَوضِعِه.

وَالقِسْمُ الرَّابعُ: مَا لا يُدْغَمُ فِي مُقَارِبِه وَلا مُقَاربه فِيه[٤].

وَالقِسْمُ الخامسُ: مَا يُدْغَمُ فِي مُقَارِبِه وَيُدْغَمُ مُقَاربُه فيه.

وَسَتَرى هَذه الأشْيَاء فِي فَرْشِ كلامِ الشَّيخِ أَبِي عَلِيّ.

قَالَ أبُو عَلي: "الحرُوفُ المتَقُارِبَةُ فِي الإدْغَامِ كالحرُوفِ الأمْثَالِ فِي أَنَّهَا تَكونُ مُنْفَصِلَةً وَمُتَّصِلَةً"[٥].

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكرنَا أنَّ عِلَّةَ الإدْغَامِ فِي المثْلَينِ مَوْجُودَةٌ فِي المتقَارِبينِ، وَأنَّ ذَلك يَكونُ فِي المنْفَصِل وَالمتَّصِلِ، إلاَّ أنَّ الفَرقَ بَيْن البَابينِ أنَّ الحرْفَ[١] المقَارِبَ لغَيْره لا يُدْغَمُ حَتَّى يُحَوَّلَ

(١) سورة المائدة، من الآية: ١١٦. قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر بتحقيق الهمزتين، وقرأ نافع وأبو عمرو بهمزة مطولة ثم همزة مخففة، أي أنهما يدخلان ألفًا بين الهمزتين، وقرأ ابن كثير بهمزة واحدة غير مطولة، أي أنه يحقق الأولى ويخفف الثانية. ينظر: السبعة ١٣٦-١٣٧، وحجة القراءات ص٨٦، والتيسير ص٣٦، والنشر ١/٣٦٣.

(٢) لأآل: بائع اللؤلؤ. ينظر: اللسان ١/١٥٠ (لألأ).

ورأآس: بائع الرؤوس. ينظر: المنصف ٣/٨٦، واللسان ٦/٩١ (رأس).

(٣) وذلك في كل اسم على (فَعَّال) أو (فُعَّال) أو (فُعَّل) وعينه همزة، نحو: سَأَّآلٍ، وسُؤَّآلٍ، وسُؤَّلٍ؛ جمعي (سائلٍ). ينظر: المقتضب ١/٣٣٤، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٣٧، وشرح المفصل ١٠/١٣٤-١٣٥، وعنقود الزواهر ص٤٧٩، والهمع ٦/٢٦٢.

والإدغام في (سأآل) ونحوه للمحافظة على بناء (فعَّال) ونحوه؛ إذ لو قلبت الهمزة الثانية لأختلف الوزن؛ إذ فيه تكرير العين، فالإدغام هنا للمبالغة لا لطلب الخفَّة. ينظر: الإقليد ٤/٢١٦٠.

(٤) كذا في الأصل، وهو تكرير لما في القسم الثاني، ولعله: ما يدغم في مقاربه ولا يدغم مقاربه فيه.

(٥) التكملة وفيها: "...تكون متَّصلةً ومنفصلةً" (فرهود) ص٢٧٦، و(مرجان) ص٦٢٠.

(١) الأصل: إلا أن الحرف بين البابين أن الحرف. سبق نظر.

إلى مِثلِ الآخرِ ليتَصَوَّرَ الإدْغَامُ، وَمِثَالُه: إذَا أَرَدْتَ أنْ تُدْغِمَ التَّاءَ فِي الدَّالِ نَحْو: وَتِدٍ، حَوَّلتَ التَّاءَ دَالاً وَأدْغَمْتَ. وَمِثَاله فِي المنْفَصِلِ: (قَد سَّمِعَ)، وَ(قَد جَّاءَ)، إذَا أَدْغَمتَ حَوَّلتَ الدَّالَ سِينًا وَجِيمًا وَأَدْغَمتَ.

قَالَ أبُو عَلي:"وَالمُقَارِبُ إذَا كانَ مُتَّصِلاً وَالأوَّلُ مِنْهُمَا مُتَحَرِّكٌ لَمْ يُدْغَمْ فِي مُقَارِبِه كمَا يُدْغَمُ فِي الأمْثَالِ، وَذلك مِثْلُ: عَتَدٍ[٢]، وَوَتِدٍ..."[٣] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ بَيَّنَا أنَّ اللسَانَ يَشُقُّ عَليه أنْ يَنْطقَ بالحرفَينِ المتمَاثِلينِ مُتَّصلينِ، وَأنَّ المتقَارِبينِ فِي المشقَّةِ كذَلك أَو دُونَهُ قَليلاً، فَمِنْ هَهُنَا جَازَ إدْغَامُ الحرْفِ فِي مُقَارِبِه، وَالشُّرُوطُ المعْتَبَرَةُ فِي إدْغَامِ المثْلينِ مُعْتَبرةٌ هَهُنَا، وَهي أنْ يَكونَ سَاكنًا، وَألاَّ يُوقَفَ / عَلى الأوَّلِ، وَألاَّ يُفْصَلَ بَينهُمَا بشَيء، وَلكنْ يُفَارِقُ المقارِبُ المِثلَ فِي أنَّه إذَا كانَ مُتَحرِّكًا لا تُنْقَلُ حرَكتُه إلى مَا قَبْله، وَأنَّه إذَا خِيفَ اللَّبسُ لا يَجُوزُ إدْغَامُه، وَمثالُ ذَلك قَولكَ: عَتَدٌ، وَوَتِدٌ، فَالتَّاءُ مُقَاربَةٌ للدَّالِ عَلى مَا ذَكرنَا فِي التَّمثيلِ بطأت[٤]، وَأنَّ التَّاءَ بَعْد الدَّالِ[٥]، فَهُمَا مُتَصَاقبانِ مُتَجَاورَانِ، إلاَّ أنَّ الإدْغَامَ هُنَا لا يَجُوزُ مَعَ تَحَرُّكِ الأوَّلِ، وَمَنْ قَالَ: وَدٌّ، فَمَا أَدْغَمَ التَّاءَ المتحَرِّكَةَ فِي الدَّالِ، وَلكنَّهُ أسْكنَهَا كمَا تُسكنُ فِي (فَخْذٍ) وَ(كَتْفٍ)، وَذَلك لُغَةٌ[٦] وَلَيْسَ باحْتِيالٍ للإدْغَامِ، ألا تَرَى أنَّه يَسكنُ فِي مَوضعٍ يَسْتحيلُ فيه الإدْغَامُ نَحْو: كَتْفٍ، وَفَخْذٍ، وَعَلْمَ، وَلَعْبَ[١]، وَلكنَّه سُكِّنَ إيثَارًا للتَّخفِيفِ، فَلَمَّا اسْتَقرَّ السُّكونُ أُدغِمَ، ألا تَرَى أنَّه لو كانَ ذَلك فِي فِعْلٍ لَمْ يَسُغْ إدْغَامُه

٣٥١/ب

(٢) فرسٌ عَتَدٌ وعَتِدٌ: شديد تامُّ الخلق سريع الوثبة معدٌّ للجري ليس فيه اضطراب ولا رخاوة، الذكر والأنثى فيهما سواء. اللسان ٢٨٠/٣ (عتد).

(٣) التكملة (فرهود) ص٢٧٦ وفيها: "فالمقاربُ...كما لم يدغم في الأمثال..."، و(مرجان) ص٦٢٠.

(٤) كذا في الأصل، ولم يظهر لي مراده.

(٥) كذا في الأصل، والصواب أن التاء في(عتد) و(وتد) قبل الدال.

(٦) عند بني تميم. تنظر ص٤٧٨ ح٧.

(١) وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم. ينظر: الكتاب ١١٣/٤، والأصول ١٥٨/٣.

نَحْو: وَتَدَ يَتِدُ؛ لأنَّ الحركةَ هُنَا لازِمَةٌ، فَتَسْكينُهَا يُخِلُّ بصُورَةِ الفِعْلِ، وَلَيْسَ كذَلك فِي المثْلينِ، نَحْو: وَدَّ يَوَدُّ، مِنَ (الوِدَادِ).

وَأمَّا إذَا خِيفَ اللَّبسُ فَالإدْغَامُ مُمْتنعٌ، مُثَاله: الفِعلُ الذي ذَكرنَا فِي قَولكَ: وَتَدَ وَتِدَةٌ[٢]؛ لأنَّك لو أدْغَمتَ لالتَبسَ بِبَابِ (فَعِلَ) مِنَ (الوِدَادِ)، وَلذَلك لَمْ يُدْغمُوا النُّونَ فِي اليَاءِ فِي نَحْو: كُنْيَةٍ؛ لئلا يَصِيرَ فِي اللفْظِ إلى (كَيَّةٍ)؛ لأنَّ ذَلك يَلتَبسُ بأصْلٍ آخرَ وَهْوَ (فَعْلَةٌ) مِنْ (كَوَيْت)، وَكذَلك لا تُدغَمُ النُّونُ فِي الميمِ نَحْو قَولِهِم: شاةٌ زَنْمَاءُ[٣]، وَشِيَاهٌ زُنْمٌ؛ لئلا يَلتَبسَ بـ(فَعْلاء) وَ(فُعْل) مِنْ (زَمْت)[٤].

وَقَدْ يَمْتنعُ الجمْعُ بَيْن حَرْفينِ مُتَقاربينِ مِمَّا لا يَسُوغُ إظْهَارُهُ وَلا إدْغَامُهُ، كالنُّونِ وَالرَّاءِ، نَحْو: قِنْرٍ، وَبَيْن النُّونِ وَاللامِ نَحْو: عِنْلٍ[٥]؛ لأنَّك إنْ أَظْهرتَ / جَمَعْتَ بَيْن الحرْفينِ وكنت في حكم .....[٦] وكانتِ النّونُ وَالرَّاءُ مُزْدَحِمَاتٍ فِي المخْرَجِ كازْدِحَامِ الأمْثَالِ، وَلَمْ تُدْغِمْ لِمَا يُفضِي إليه مِنَ اللَّبْسِ؛ لأنَّك لَو قُلتَ[٧]: قِرٌّ، وَعِلٌّ لالتَبَسَ بِبَابِ (ق ر ر)، وَ(ع ل ل). ٣٠٢/أ

قَالَ أبُو عَلي: "وَقَالُوا: وَطَدَ يَطِدُ[١]، وَوَتَدَ يَتِدُ، فَلَمْ يُدْغِمُوا لِتَحَرُّكِ الحرْفِ الأوَّلِ"[٢].

---

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وَتَدَ يَتِدُ.

(٣) شاةٌ زنْماء: هي التي بها هنة معلقة في حلقها تحت لحيتها، ولا يكون ذلك إلا في المعز. ينظر: اللسان ٢٧٦/١٢ (زنم).

(٤) ينظر: الكتاب ٤٥٥/٤، والأصول ٤١٨/٣-٤١٩، واللباب ٤٧٥/٢، وشرح المفصل ١٣٢/١٠-١٣٣.

(٥) جاء في الكتاب ٤٥٦/٤: "ولا نعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام...وذلك أنه ليس في الكلام مثل (قِنْرٍ) و(عِنْلٍ)". وينظر: الأصول ٤١٩/٣، واللامات ص١٦٩، والخصائص ٩٦/٣، واللباب ٤٧٥/٢، والممتع ٧١٢/٢.

(٦) كلمتان مطموستان.

(٧) الأصل: قلبت. تصحيف.

(١) وَطَدَ الشيءَ يَطِدُهُ وطْدًا وطِدَةً: أَثْبَتَهُ وثَقَّلَهُ. ينظر: اللسان ٤٦١/٣ (وطد).

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٧٦، و(مرجان) ص٦٢٠.

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكَرَ فِي امْتنَاعِ الإدْغَامِ هُنَا عِلَّتَينِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ اجْتمَاعَ العِلَّتينِ فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ، بَلْ إحداهُمَا فِي مَوْضِعٍ وَالأخْرَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَبَيانُهُ أنَّ التَّاءَ فِي (وَتَدَ) إذَا كَانَ فِعْلاً مَاضيًا مُتَحرِّكةٌ، وَإسْكانُهَا لأجْلِ الإدْغَامِ يَدْفَعُ لِلَّبْس[3] كمَا ذَكرنَا، فَامتَنَعَ الإدْغَامُ لِهَذه العِلَّةِ، وَلَيْسَ فِي هَذا تَوَالي إعْلالينِ. وَأمَّا العِلَّةُ [الثانية][4] فَتَصِحُّ فِي مُسْتقبلِ هَذا الفِعْلِ نَحْو: يَتِدُ وَيَطِدُ، وَذَلك أنَّ الوَاوَ تُحْذَفُ، وَحَذْفهَا إعْلالٌ، فَلو أسْكنتَ التَّاءَ بَعْدَهَا وَأدْغمتَ لكانَ إعْلالاً آخَرَ يَتْلو الأوَّلَ، وَذَلك مُمْتنعٌ، وَقَدْ قَرْرنَاهُ فِي غَيْر مَوْضِعٍ[5]. وَفِيه وَجْهٌ آخَرُ يُقَوِّي امْتنَاعَ الإدْغَامِ، وَذَلك أنَّك لو أَدْغمتَ فِي (يَتِدُ) لَصَارَ اللفْظُ إلى (يَدّ)، وَذَلك إمَّا لا نَظِيرَ لَهُ، أَوْ أنَّه يَلتَبسُ بأصْلٍ آخَرَ، وَإنْ أظْهرْتَ الوَاوَ[6] التَبَسَ بأصْلِ (الوِدَادِ) قَطْعًا[7].

قَالَ أبُو عَلي:"وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: وَدِدْتُ أَوَدُّ؛ فَبَنوا الفِعْلَ عَلى (فَعِلْتُ) لِيَكونَ المضَارِعُ عَلى (يَفْعَلُ) مِثْلَ: يَوْجَلُ..."[8] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: لَمْ يَأتِ فِي كلامِهم مِثل (وَدَدَ) عَلى (فَعَلَ) -بفَتحِ العَيْن- وَقَبلهَا الوَاوُ، وَالعَيْنُ وَاللامُ مُتَمَاثلانِ؛ لأنَّ ذَلك يُفْضِي / إلى أنْ يَكونَ المستقبلُ عَلى (يَدّ)؛ إذْ كانَ أَصْلُه (يَدِدُ)، مِثلُ (يَعِدُ)، وَفِي ذَلك لَبْسٌ وَخُروجٌ عَنِ النَّظائرِ، وَالأصْلُ عِنْدهُم ألاَّ يُقْرَبَ بَابُ لَبْسٍ، فَلمَّا كانَ كذَلك بَنَوْهُ عَلى (فَعِلَ) -بكسْرِ العَيْن- ليَكونَ مُستقبلُه (يَفْعَلُ) -بفتحها-، فَتَسْلمُ الوَاوُ وَيَصْيرُ مِثل (وَجِلَ يَوْجَلُ)، وَلا يَخْرُجُ عِنْد ذَلك عَنِ الأصُولِ، وَلا يَلْتبسُ هَذا فِي المثْلينِ، فَمَا الظَّنُّ بالمتقَارِبينِ !

٣٥٢/ب

---

(٣) الأصل: يرفع اللبس. تصحيف.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) تنظر: ص٥٥٦، ٥٦٣، ٥٩٤، ٥٩٥.

(٦) فقلت: يودُّ.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٤٧٤، والمفصل ص٣٩٦، وشرح المفصل ١٠/١٣٢-١٣٣.

(٨) التكملة (فرهود) ص٢٧٦، و(مرجان) ص٦٢٠.

قَالَ أبُو عَلي: "وَقَالُوا فِي مَصْدَرِ (وَطَدَ يَطِدُ)، و(وَتَدَ يَتِدُ): طِدَةً وَتِدَةً..."[1] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الطَّاءُ وَالدَّالُ مُتَقَارِبَانِ، وَكَذَلك التَّاءُ وَالدَّالُ عَلى مَا ذَكرنَا، فَإِذَا اسْتُعملَ مِنْ ذَلك مَصْدَرٌ فَالوَجْهُ حَذْفُ الوَاوِ؛ لتَلزَمَ الطَّاءَ وَالتَّاءَ الحَرَكةُ فَيَمْتنعُ الإدْغَامُ، وَيُعوَّضُ مِنَ المحذُوفِ تَاءُ التَّأنيثِ كمَا كانَ ذَلك فِي (عِدَةٍ) وَ(زِنَةٍ)، كمَا[2] يُقَالُ: طِدَةٌ، وَتِدَةٌ[3].

وَأَمَّا (وَطْدٌ) وَ(وَتْدٌ) -بسكون العَيْن- فَقَليلٌ فِي الاسْتعمَالِ، قَليلٌ فِي القِياسِ؛ لأَنَّكَ إنْ أدْغَمتَ أَلْبسْتَ، وَإنْ أَظْهرتَ ثَقلتَ كمَا تَثقلُ فِي إظْهَارِ المثْلينِ، فَكانَ الخلاصُ مِنْ عُهْدَةِ هَذينِ المكرُوهَينِ حَذْفَ[4] الوَاوِ كمَا حُذفتْ فِي (زِنَةٍ) وَ(عِدَةٍ).

قَالَ أبُو عَلي:"وَلا تُدْغمُ الهمْزَةُ فِي مِثْلهَا لأنَّهُمَا إذَا اجْتَمَعَا لَزِمَتِ الثَّانيَةُ القَلْبَ، فَإذَا قُلِبَ إلى اليَاءِ وَالوَاوِ وَالألِفِ لَمْ يَجُزْ إدْغَامُ الهمْزَةِ؛ لأنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ لَيْستَا[5] مِنْ أمْثَالِهَا وَلا مُقَارِبِهَا"[6].

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكرنَا أنَّ الهمْزَةَ حَرْفٌ مُسْتثقل يَخرُجُ مِنَ الصَّدرِ كالتَّهوّعِ، فَإذَا انْضَمَّ إليه مِثْلُه تَضَاعفَ الثِّقَلُ، وَلذَلك لا يُجْمعُ بَيْن هَمْزَتينِ فِي كلمَةٍ وَاحِدَةٍ، نَحْو: آدَمَ، وآخِر، وَآمَنَ، بَلْ / تُحوَّلُ الثَّانيَةُ إلى حَرفٍ آخَرَ تخفيفًا مِنْ هَذا الثِّقَلِ، وَإذَا كانَ كذَلك لَمْ يَصِحّ إدْغَامُهَا؛ لِمَا يَلزَمُ فيه مِنَ الثِّقَلِ، وَلَمْ يَأتِ ذَلك إلاَّ فِي العَيْن، نَحْو: سَأَّآلٍ، وَلأَّآلٍ[1]. ٣٥٣/أ

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٦، و(مرجان) ص٦٢٠.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: فكان.

(٣) الأصل: عدة. سهو.

(٤) الأصل: حذفُ؛ بالضم. خطأ.

(٥) الأصل: لأنَّ الياء والواو أو الألف ليستا. انتقال نظر.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢٧٦، وفيها: "...اجتمعتا أُلزِمَتِ الثَّانية...فإذا قُلبتْ إلى الواو أو الياء أو الألف...الهمزة فيها...ولا مقاربتها"، وفي (مرجان) ص٦٢١: "...اجتمعتا أُلزِمَتِ الثَّانية...فإذا قُلبتْ إلى الياء أو الواو أو الألف...الهمزة فيها...ولا مقاربيها".

(١) تنظر ص٦٣٠.

فَإِنْ بَنَيتَ مِنْ (قَرَأَ): (افْعَلَّ) لَمْ تُدْغِمْ[٢]، وَيَجِيء عَلى قَولِ الكوفِيينَ[٣]؛ لأنَّهُم جَمَعُوا بَيْن هَمْزَتينِ فِي نَحْو قَولِهِ تَعَالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٤].

فَإنْ اجْتمعتِ الهمْزَتانِ أُبْدِلتِ الثَّانيةُ وَاوًا أَوْ يَاءً أَوْ ألفًا عَلى حَسَبِ حَرَكَةِ مَا قَبْلهَا، وَإذَا صَارَتِ الهمْزَةُ إلى ذَلك لَمْ تُدْغَمِ الأُولَى فَيهَا؛ إذْ لا تَمَاثلَ بَيْنَ الهمْزَةِ وَالوَاوِ وَاليَاءِ وَلا تَقَارُبَ.

وَأمَّا الألفُ فَيَستحِيلُ إدْغَامُهَا وَالإدْغَامُ فِيهَا؛ لِمَا ذَكرنَاهُ فِي أَوَّلِ البَابِ[٥].

قَالَ أبُو عَلي:"وَالألِفُ لا تُدْغَمُ فِي الهمْزَةِ كمَا لا تُدْغَمُ فِي مِثلهَا، وَلا تُدْغَمُ [في][٦] الهَاءِ أَيْضًا وَلا الهَاءُ فِيهَا"[٧].

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكرنَا قَبْلُ أنَّ الألفَ لا يَصِحُّ إدْغَامُهَا فِي مِثلهَا وَلا [في][١] مُقَارِبِهَا، وَذَلك لِمَا فيهَا مِنَ المدِّ المسْتطِيلِ الجارِي مَجْرَى الحرَكةِ اللازِمَةِ، بَلْ مَدُّهَا أقْوَى مِنَ الحرَكَةِ، وَيَدُلُّ عَلى ذَلك أنَّ الحرْفَ الصَّحِيحَ لا يَقَعُ مَوقِعَهَا فِي التَّأسِيسِ وَالرِّدْفِ وَالوَصْلِ وَالخرُوجِ[٢]، وَلا

(٢) بل تقول: اقْرَأْيَ. بإبدال الهمزة الثانية ياءً. ينظر: الأصول ٣/٣٨١.

(٣) يريد بهم قُرَّاء الكوفة: عاصم وحمزة والكسائي.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٦. وسورة يس، من الآية: ١٠. وقد ورد فيها أوجه القراءة التي وردت في قوله تعالى ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾. تنظر ص٦٣٠ ح١.

(٥) ص٦٢٩.

(٦) زيادة من التكملة يقتضيها السياق.

(٧) التكملة (فرهود) ص٢٧٦ وفيها: "والألف لا تُدغم في مثلها..."، وفي (مرجان) ص٦٢١: "...كما لم تُدغم في مثلها...".

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) التأسيس: ألف يكون قبل حرف الروي بحرف. ينظر: العقد الفريد ٦/٣٤٣، والقوافي للتنوخي ص١١٠، والكافي ص١٥٤.

والردف: سبق توضيح معناه في ص٤٦٥ ح٣.

والوصل: حرف يكون بعد الروي مُتصل به، ويكون أحد أربعة أحرف: الواو، والألف، والياء، والهاء. ينظر: العقد الفريد ٦/٣٤٤، والقوافي للتنوخي ص١٢٣، والكافي ص١٥١-١٥٢.

يَقَعُ مَوقِعَ الألِفِ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي ذَلك مَعَ مُشَارَكتِهَا فِي أصْلِ المدِّ، فَكيفَ حَالهُا مَعَ مَا لا مَدَّ فيه بِحَالٍ.

وَأمَّا إدْغَامُهَا فِي الهَاءِ فَمُمتنعٌ أيْضًا لِمَا ذَكرنَا، وَكذَلك فِي الهمْزَةِ، وَالألِفُ وَاقعَةٌ بَيْنهُما فِي المخْرَجِ، فَالهمْزَةُ قَبْلها وَالهَاءُ بَعْدَها، وَهُمَا يَكتَنِفَانِهَا، فَلا إدْغَامَ لِمَا مَرَّ.

قَالَ أبُو عَلي: "وَاليَاءُ[3] لا تُدْغَمُ فِي الجيمِ وَإنْ قَارَبَتْهَا، وَلا الوَاوُ فِي الميمِ، / وَلا تُدْغَمُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا فِي مُقَارِبِهَا وَلا مُقَارِبُهَا فِيهَا..."[4] الفَصْلُ. ٣٥٣/ب

قَالَ الشَّارِحُ: الإدْغَامُ جَائِزٌ مَا لَمْ تَبطُلْ مِنَ الحرْفِ الأوَّلِ صِفَةٌ لهُ يَخْتصُّ بِهَا؛ لأنَّ الصِّفَاتِ المخْتصَّة لَوَازِمُ للحرْفِ، فَلا يَجُوزُ إبْطَالُهَا؛ إذْ فِي ذَلك إخْلالٌ بِلازِمِ الحرْفِ، وَالمدُّ مِنْ خَصائصِ اليَاءِ وَالوَاوِ، فَإدْغَامُهُمَا فِي غَيْرِهمَا يُعرِّيَانِهِمَا مِنَ المدِّ، وَلا يَنْفعُ فِي ذَلك التَّقَارُبُ فِي المخْرَجِ؛ لأنَّ تَبَاعُدَ مَا بَيْنهِمَا فِي الصِّفَةِ جَارِيَةٌ مَجْرَى الفَاصِلِ بَيْن الحرْفينِ، ألا تَرَى أنَّ تَسَاوِي الحرْفينِ فِي الصِّفَةِ مُسَوِّغٌ للإدْغَامِ مَعَ بُعْدِ مَا بَيْن مَخْرَجيهِمَا، وَذَلك حَالُ اليَاءِ مَعَ الجيمِ، فَإنَّهُمَا وَإنْ تَقَارَبَا فِي المخْرَجِ مُتَباعِدَانِ فِي الصِّفَةِ، وَكذَلك حَالُ الوَاقعِ مَعَ الميمِ[1]، وَمُسَاوَاةُ الوَاوِ لليَاءِ فِي المدِّ سَوَّغَ الإدْغَامَ مَعَ تَبَاعُدِ مَخْرَجيهِمَا. وَقَالَ العَبْدِيُّ: "فِي ذَلك وَجْهٌ آخَرُ؛ وَذَلك أنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ أُخْتَا الألفِ، وَكمَا أنَّ الألفَ لا تُدْغَمُ كذَلك الوَاوُ وَاليَاءُ".

قَالَ الشَّارِحُ -رحمه الله-: قُلتُ: وَهَذا تَعْليلٌ بَاطِلٌ، فَإنَّ الألفَ اسْتَحَالَ إدْغَامُهَا -لِمَا ذَكرنَا- مُطْلقًا، وَالوَاوُ وَاليَاءُ قَدْ يُدْغَمُ أحَدُهُمَا فِي الآخَرِ.

والخروج: حرف متولد من هاء الصلة المتحركة، فإن كانت حركتها ضمة كان الخروج واوًا، وإن كانت فتحة كان الخروج ألفًا، وإن كانت كسرة كان الخروج ياءً. ينظر: العقد الفريد ٣٤٤/٦، والقوافي للتنوخي ص١٣٢، والكافي ص١٥٢-١٥٣.

(٣) الأصل: والهاء. سهو.

(٤) التكملة (فرهود) ص٢٧٦ وفيها: "... ولا تدغم واحدة منها..."، و(مرجان) ص٦٢١.

(١) كذا في الأصل. ولعله يريد بالواقع مع الميم ما ذكره أبو علي وهو (الواو)، والعبارة الأسلم: (حال الواو مع الميم).

فَإِنْ قِيلَ: يَرِدُ عَليه شَيئانِ:

أحَدُهُمَا: [عدم][٢] جَوازِ إدْغَامِ الجيمِ فِي اليَاء، فَإِنَّ إدْغَامَهَا فيهَا لا يُبْطِلُ مَدًّا، وَمَعَ هَذا لا يَجُوزُ.

وَالثَّاني: جَوازُ إدْغَامِ الطَّاءِ فِي الدَّالِ مَعَ أنه يُبْطِلُ الإطبَاقَ الذي فِي الطَّاءِ.

قِيلَ: أمَّا إدْغَامُ الجيمِ فِي اليَاءِ فَمُمتنعٌ لِمَا بَيْن الحرفَينِ مِنَ التَّنَافُرِ فِي الصِّفَةِ، وَذَلك أنَّ الجيمَ شَدِيدَةٌ مَجْهورَةٌ، فَتَحويلُهَا إلى / اليَاءِ يُبْطِلُ ذَلك عَنْهَا ويحدث إما مدًّا وإما .....[٣] فيها؛ فَامْتَنعَ الإدْغَامُ لذَلك[٤]. وَأمَّا إطْبَاقُ الطَّاء فَليسَ بِمَانِعٍ مِنَ الإدْغَامِ فِي الدَّالِ؛ إذْ مَخْرَجُهُمَا وَاحِدٌ، وَهْوَ طَرَفُ اللسَانِ وَأصُولُ الثَّنَايَا، وَالتَّقَارُبُ بَيْنَهُمَا فِي غَايَةِ القُرْبِ بِحَيثُ لولا الإطْبَاقُ لكانَتِ الطَّاءُ دَالاً، وَلَيْسَ كذَلك الجيمُ مَعَ اليَاءِ.

٣٥٤/أ

قَالَ أبُو عَلي:"وَمِمَّا لا يُدْغَمُ فِي مُقَارِبه وَيُدْغَمُ مُقَارِبُه فيه: الميمُ، وَالرَّاءُ، وَالفَاءُ، وَالشِّينُ، وَالضَّادُ، وَكَذَلك كلُّ حَرْفٍ فيه زِيَادَةُ صَوتٍ لا يُدغَمُ فيمَا هو أَنْقَصُ صَوتًا منه؛ لِمَا يَلحَقُ المدْغَمَ مِنَ الإخلالِ..."[١] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: هَذه الحرُوفُ الخمْسَةُ لا تُدْغَمُ فِي مُقَارِبِهَا؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهمَا يَزِيدُ صَوتُهُ عَلى صَوتِ مُقَارِبِه، وَله صِفَةٌ لَيْسَتْ لِمُقَارِبِه، فَفِي الميمِ غُنَّةٌ تُشْبِهُ المدَّ، فَلو أدْغَمتَهَا فِي البَاءِ لَبَطلتْ غُنَّتهَا، فَلا تَقُولُ: أكرم بَّكرًا، فَتُحوِّلُ الميمَ بَاءً؛ لأنَّ البَاءَ[٢] لا غُنَّةَ فيهَا؛ فَتَحوِيلُ

---

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كلمة مطموسة، ولعلها (لينًا).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٦، والمقتضب ١/٣٤٥، وشرح المفصل ١٠/١٣٩، والممتع ٢/٦٨٦.

(١) التكملة وفيها: "...من الاختلال..." (فرهود) ص٢٧٦، و(مرجان) ص٦٢١.

(٢) الأصل: الياء. تصحيف.

المِيمِ إليهَا يُخِلُّ بِهَذه الصِّفَةِ. وَتُدْغِمُ البَاءَ فِي المِيمِ، نَحْو: اصْحَب مَّطَرًا؛ لأنَّكَ لَمْ تُفَوِّتْ عَلى البَاءِ صِفَةَ بالإدْغَامِ[٣].

فَإنْ قِيلَ: كمَا يَمْتنعُ نُقْصَانُ الصِّفَةِ للإدْغَامِ يَمْتنعُ زِيَادَةُ الصِّفَةِ بِه أيْضًا، وَإذَا أبْدَلتَ البَاءَ مِيمًا أحدثتَ[٤] لِهَا غُنَّةً لَمْ تَكُنْ.

قِيلَ: لَمَّا جَاوَرتِ البَاءُ الميمَ[٥] صَارَتِ الغُنَّةُ للمِيمِ لدُخولِ البَاء فِيهَا، فَكأنَّهَا لا غُنَّةَ فِيهَا وَلا زِيَادَةَ، وَعَلى أنَّ الزِّيَادَةَ فِي الحرْفِ تُحْتمَلُ مَا لا يُحْتمَلُ النُّقْصانُ.

وَفِي الشِّينِ تَفَشٍ وَاسْترخَاءٍ وَانْبسَاطٍ وَنَفْخٍ، مَتَى حُوِّلَتْ إلى الجيمِ بَطَلَتْ هَذه الصِّفَاتُ عَنْهَا / فَلا تَقُولُ: افْرِشْ...[٦]؛ فَتحوِّلُ الشِّينَ جِيمًا لِمَا ذَكرنَا[٧]، وَتَقُولُ: ٣٥٤/ب

اخْرِج شَّربًا؛ فَتُحوِّلُ الجيمَ شِينًا؛ إذْ لا إبْطَالَ فِي ذَلك[١].

وَلا تَقُولُ: اعْرِف بَّكرًا؛ فَتُحوِّلُ الفَاءَ بَاءً؛ لِمَا فِي الفَاءِ مِنَ النَّفْخِ وَالتَّفَشِّي، وَتَقُولُ: اصْحَب فَّاضِلاً، فَتُحَوِّلُ البَاءَ فَاءً[٢].

(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٧/٤، والمقتضب ٣٤٥/١، والأصول ٤٢٨/٣، وأسرار العربية ص٤٢٥، وشرح المفصل ١٣٩/١٠، والممتع ٦٨٦/٢.

(٤) الأصل: أحدث. تصحيف.

(٥) الأصل: للميم.

(٦) كلمة مطموسة.

(٧) ذهب الشارح في اللباب ٤٧٤/٢ إلى جواز إدغام الشين في الجيم، ومثَّل له بـ(اعطش جحدرًا). ونسب أبو حيان في الارتشاف ٧٠٧/٢ جواز ذلك إلى سيبويه. ونَصُّ الكتاب ٤٤٨/٤-٤٤٩ صريح بالمنع، قال: "والشين لا = = تدغم في الجيم...فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء، فيما ذكرت لك، وذلك قولك: افرش جبلة".

(١) ينظر: الكتاب ٤٤٨/٤، والمقتضب ٣٤٦/١، والأصول ٤٢٨/٣، وشرح المفصل ١٣٨/١٠، والممتع ٦٨٦/٢، وشرح الشافية ٢٧٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٤٨/٤، والمقتضب ٣٤٣/١، والأصول ٤٢٨/٣، وشرح المفصل ١٤٦/١٠-١٤٧، والممتع ٧٠٩/٢.

وَلا تَقُولُ: اغْفِر لَّهُ؛ فَتُدغِمُ الرَّاءَ فِي اللامِ؛ لِمَا فِي الرَّاءِ مِنَ التَّكريرِ النَّازِلِ مَنزلَةَ حَرْفَينِ(٣)، وَلَيْسَ ذلك لِلاَّمِ(٤)، وَمَا حُكِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ إِدْغَامِ الرَّاءِ فِي اللامِ يُثْبِتُهُ المحقِقُونَ(٥)، وَقَدْ كانَ سِيبَوَيه يُنْكرُ ذَلك، وَيَقولُ: إنَّ الرَّاويَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو لَمْ يَضْبِطْ(٦)، هَذا مَعَ أنَّ سِيبَويه يَعْرِفُ مَذْهبَ أَبِي عَمْرٍو وَيَحْتجُّ بِه(١).

وَيُدْغَمُ اللامُ فِي الرَّاءِ(٢)، نَحْو: ﴿قُل رَّبِّي﴾(٣) و﴿بَل رَّانَ﴾(٤).

---

(٣) هذا مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين. ينظر: الكتاب ٤٤٨/٤، والأصول ٤٢٨/٣، واللامات ص١٧٠، والتبصرة والتذكرة ٩٤٩/٢، وسر الصناعة ١٩٣/١، وأمالي المرزوقي ص٧٠، وأسرار العربية ص٤٢٥، والمقرب ١٤/٢، والهمع ٢٩٩/٦.

وأجاز ذلك أبو عمرو ويعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين، وأبو جعفر الرؤاسي والكسائي والفراء من الكوفيين، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان. ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٦/١، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٤٢٥، والتبصرة والتذكرة ٩٥١/٢، والممتع ٧٢٤/٢-٧٢٥، والتسهيل ص٣٢٢-٣٢٣، وشرح الشافية ٢٧٤/٣، والارتشاف ٧٠٦/٢، والبحر المحيط ٣٧٧/٢، والمساعد ٢٦٧/٤، والهمع ٢٩٩/٦.

(٤) الأصل: اللام. تصحيف.

(٥) ينظر: السبعة ص١٢١، والكشف ١٥٧/١، والإدغام الكبير ص١٥٦-١٥٧، والتيسير ص٣٢، ٤٤، وجامع البيان ٤٥١/١، والإقناع ١٨٩/١، والنشر ١٢/٢.

(٦) كلام الشارح هنا فيه إلباس؛ فسيبويه لم يذكر قراءة أبي عمرو وبالتالي لم ينكرها، إلا أنه منع إدغام الراء في اللام. ينظر: الكتاب ٤٤٨/٤. وأقدم من وقفت عليه اتهم الراوي عن أبي عمرو بعدم الضبط: الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/١، وتبعه الزمخشري في الكشاف ٣٢٦/١، وأبو البركات الأنباري في أسرار العربية ص٤٢٦، والوجيز في علم التصريف ص٦٥. وقالوا: لعل أبا عمرو أخفى الراء فتوهم الراوي ذلك إدغامًا. أما ابن جني فقد ردَّ القراءة في سر الصناعة ١٩٣/١.

وقد ردَّ أبو حيَّان في البحر المحيط ٣٧٧/٢ على من أنكر القراءة أو خرَّجها على الإخفاء بقوله: "...وذلك لا يجوز أن يُعتقد في القرَّاء أنهم غَلِطوا وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام...".

(١) قال الجرجاني في المقتصد في شرح التكملة ١٦٦٨/٢: "...وقال شيخنا: لو كان ذلك مذهبًا لأبي عمرو لكان صاحب الكتاب أعرف الناس به، فكان يذكره في كتابه كما قال في إدغام اللام في الثاء:"وقرأ أبو عمرو ﴿هَل ثُّوِّبَ الكفَّارُ﴾ [سورة المطففين، من الآية: ٣٦]، فذكره نصًّا كما ذكر في كثير من المسائل المذاهب التي اختارها، فكيف يجوز أن يطلق أن ذلك لا يجوز وهو مذهب من هو أستاذه...".

(٢) قال سيبويه ٤٥٧/٤: "...وإن لم تدغم فقلت: هلْ رَأيتَ، فهي لغةٌ لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة".

(٣) سورة الكهف، من الآية: ٢٢، وسورة القصص، من الآية: ٨٥. والإدغام قراءة غير قالون؛ وقالون يظهر الراء عند لام (قل) حيث وقعت. ينظر: السبعة ص١١٤، وجامع البيان ٦٤٧/٢، والإقناع ١٩٢/١.

وَأمَّا الضَّاد فَقْد جَعَلها قَومٌ مِنْ هَذا القَبيلِ[٥]، وَهْو اخْتيَارُ أَبِي عَليّ، وَذَلك أنَّ الضَّادَ فيهَا اسْتطَالةٌ لا تُوجَدُ فِي مُقَارِبِهَا، وَالإدْغَامُ يُزِيلُ ذَلك عنهَا، وَهَذا هُو المذْهَبُ الصَّحيحُ.

وَقَدْ أخرَجها قَومٌ عَنْ هَذا الحكمِ[٦] وَقَالُوا: قَدْ أُدْغِمَ فِي الطَّاءِ فَقَالُوا: اطَّجَعَ[٧]. وَقَالَ غير هؤلاء: هَذَا شَاذٌّ لا يُعَرَّجُ عَليه كمَا أنَّ قَلبَهَا لامًا قَدْ جَاء وَلَمْ يُعَوَّلْ عَليه، فَقَدْ حَكوا: الْطَجَعَ[٨]، فَأبْدَلُوا مِنَ الضَّادِ لامًا.

قَالَ أبُو عَلي:"وَحُروفُ الحلْقِ التي تُدْغَمُ: الهَاءُ، وَالغَيْنُ، وَالحَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالخَاءُ، فَمَا كانَ منهَا أَدْخَلَ فِي الحلْقِ لَمْ يُدْغَمْ فيه الأَدْخَلُ فِي الفَمِ"[١].

(٤) سورة المطففين، من الآية: ١٤. الإدغام قراءة غير حفص؛ وحفص يسكت على اللام في ﴿بَلْ﴾ ثم يقرأ ﴿رَانَ﴾. ينظر: السبعة ص٦٧٥، والتيسير ص١١٥-١١٦، وجامع البيان ٦٤٧/٢، والإقناع ٨٠٦/٢.

(٥) أي مما لا يدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه. وهو قول جمهور النحويين. ينظر: الكتاب ٤٦٦/٤، والمقتضب ٣٤٧/١، والأصول ٤٢٦/٣-٤٢٧، والتبصرة والتذكرة ٩٤٦/٢، وسر الصناعة ٢١٤/١، والمفصل ص٣٩٧، والممتع ٦٨٩/٢-٦٩٠، وشرح الشافية ٢٦٩/٣-٢٧٠، والهمع ٢٩٩/٦.

(٦) منهم أبو سعيد السيرافي حيث قال: "وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بمنكر...وعلى أنَّ سيبويه قد حكى: اطَّجع...". كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٤٣١. وينظر: التبصرة والتذكرة ٩٥٤/٢.

وأجازه أبو حيان في الارتشاف ٧١٥/٢ مستدلاً بقراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿لِبَعْض شَأْنِهِم﴾ [سورة النور، من الآية: ٦٢] رواها أبو شعيب السوسي عن اليزيدي. ينظر: السبعة ص١٢٢، والإدغام الكبير ص١٧٠، التيسير ص٣٠، وجامع البيان ٤٤٢/١، والإقناع ٢١٦/١.

(٧) الأصل: اضجطع. تصحيف.

وينظر القول في: الأصول ٤٣٣/٣، وسر الصناعة ٢١٤/١، ٢١٩، والمنصف ٣٢٨/٢، والمفصل ص٤٠٢.

(٨) حكاه سيبويه عن بعض العرب. ينظر: الكتاب ٤٨٣/٤، وورد في قول منظور بن مرثد الأسدي في وصف ذئب (من الرجز): =

= لَمَّا رَأَى أنْ لا دَعَه وَلا شِبَعْ مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

ينظر: الخصائص ٢٦٣/١، ٣٥٠/٢، ٣٢٦/٣، وسر الصناعة ٣٢١/١، والمنصف ٣٢٨/٢، والمفصل ص٣٧٠، وشرح شواهد شرح الشافية ص٢٧٤، ٤٨٠.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٧ وفيها: "...الهاء والعين والخاء والغين والحاء..."، وفي (مرجان) ص٦٢٢: "...الهاء والعين والحاء والغين والخاء... لم يدغم فيه إلاَّ خرج في الفم".

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ سَبَقَ أَنَّ حُروفَ الحلْقِ سَبْعَةٌ، وَأَنَّ الهمْزَةَ وَالألفَ لا إدْغَامَ فيهَا، وَبَقِي منهَا خَمْسَةٌ، وَهي: الهَاءُ، وَالعَيْنُ، وَالحَاءُ، وَالغَيْنُ، وَالخَاءُ، / وأَوَّلُهَا فِي الحلقِ الهَاءُ، ٣٥٥/أ حَتَّى قَالَ أبو الحسَنِ: هِي قَبل الألفِ(٢)، ثُمَّ إنَّ تَرتيبهَا فِي الحلقِ عَلى مَا ذَكرنَا، وَكُلُّ مَا قَرُبَ مِنها فِي صَدْرِ الحلقِ لَمْ يُدْغَمْ فيه مَا بَعْدَه فِي المخْرَجِ، بَلْ يُدْغَمُ فيمَا بَعْده مَعَ أَنَّ إدْغَامَ حُروفِ الحلْقِ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ فِيمَا تجوِّز منه، وَذَاك أنَّ الأصْلَ فِي الإدْغَامِ لِحُروفِ الفَمِ؛ لِمَا فيهَا مِنَ اللِّينِ وَالضَّعْفِ، وَحُروفُ الحلْقِ فيهَا قُوَّةٌ وَثِقَلٌ، فَكانَتْ بَعيدَةً مِنَ الإدْغَامِ(٣). وَهَذا ذِكرُ تَرْتيبِ مَا يُدْغَمُ مِنهَا:

وَالهَاءُ لا تُدْغَمُ فِي العَيْنِ وَلا العَيْنُ فيهَا، وَذلك أنَّ الهَاءَ هَاوِية فِي الحلْقِ، وَفيهَا شَبَهٌ مِنَ الألفِ، بِدليلِ مُشَارَكتِهَا إيَّاهَا فِي كونِهَا وَصْلاً فِي القَوَافِي(٤)، وأنَّهَا خَفِيَّةٌ، وَالعَيْنُ مُسْتثقلَةٌ قَوِيَّةٌ، فَإنْ قَلبتَ الهَاءَ إليهَا انْعكسَ غَرَضُ الإدْغَامِ وَهْو نَقْلُ الخفيفِ إلى الثَّقِيلِ، وَإنْ أدْغمتَ العَيْنَ فِي الهَاءِ لَزِمَ منه مَكرُوهانِ:

أحَدُهُمَا: التَّرَاجُعُ إلى أقْصَى الحلْقِ وَالتَّبعيدُ مِنَ الفَمِ.

وَالثَّاني: إبْطَالُ صِفَةِ العَيْنِ.

فَعَلى هَذا لا تَقُولُ: اجْبَه عَّرَفَة، وَلا اقْطَع هَّلالاً، وَلكنْ [إنْ](١) أردتَ أبْدَلتَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهمَا حَاءً، وَأدْغمتَ الحَاءَ فِي الحَاءِ، وَإنَّمَا ذَلك لأنَّك أَرَدْتَ التَّخفيفَ، وَكانَ إدْغَامُ أحَدِهِمَا فِي الآخرِ ضِدَّ التَّخفيفِ، فَتَوصَلتَ بإبْدَالِهِمَا حَاءً إلى التَّخفيفِ؛ لأنَّ الحَاءَ مُصَاقِبَةٌ [للعين](٢)، وَالهَاءُ مُصَاقِبَةٌ للعَينِ، فَكانَ التَّقَارُبُ بَيْنهمَا طَرِيقًا صَالحًا للتَّخفيفِ، فَعَلى هَذا

---

(٢) تنظر ص٦٢٧ ح٧.

(٣) في الكتاب ٤/٤٤٩: "...حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقِلَّتِها".

(٤) تنظر ص٦٣٦ ح٢.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

تَقُول: اجْبَحَّرَفَة، وَامْدَحّلالاً[٣] فَتَقْلبهمَا حاء[٤] وتُدْغِمُ، وَمِنْ هَذا قَولُهُم[٥]: كُنْتُ مَحَّم[٦]، تُريدُ: مَعَهُمْ.

/ وَتُدغَمُ الهَاءَ فِي الحَاءِ[٧]؛ لأنَّ الحَاءَ أَقْرَبُ إلى الفَمِ، وَإذَا كنَّا أبْدَلنَا الهَاءَ وَالعَيْنَ حاءين لأجْلِ الإدْغَامِ مَعَ مُجَاورَةِ الحرْفَ إلى مَا بَعْده فَبِأنْ تُدْغِمَ الأوَّلَ فِي الحَاءِ أَوْلَى، وَلا يَجُوزُ العَكسُ نَحْو: امْدَح هّلالاً، فَلا تَقْلبُ الحَاءَ هَاءً وَلا الهَاءَ عَيْنًا لِمَا فيه مِنَ التَّراجُعِ وَارْتكابِ الأثْقَلِ[٨]. ٣٥٥/ب

فَإنْ قِيلَ: فَقَدْ زَعَمَ سِيبويه[٩] أنَّ الحَاءَ تُدْغَمُ فِي الهَاءِ نَحْو قَولِ الرَّاجزِ:

كأنَّها بعد كَلالِ الزَّاجِرِ

وَمَسحّه[١] مَرُّ[٢] عُقَابٍ كَاسِرِ[٣]

---

(٣) الأصل: امدحهلالاً.

والتمثيل هنا بـ(امدح هلالاً) سهو من الشارح؛ لأنه يتحدث عن إدغام العين في الهاء، والمثال الصحيح هنا هو ما مثَّل به سابقًا: اقطع هلالاً، فيقال عند الإدغام: اقطحَّلالاً.

(٤) الأصل: هذا.

(٥) هم بنو تميم. ينظر: الكتاب ٤٥٠/٤، والمقتضب ٣٤٣/١، والأصول ٤١٤/٣، وشرح المفصل ١٣٧/١٠، وشرح الشافية ٢٦٦/٣.

ومنه قراءة يحيى بن وثاب: ﴿أَلَمْ أَحَّدْ إِلَيْكُمْ يَبَنِي ءَادَمَ﴾ [سورة يس من الآية: ٦٠]. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٢٦، والكشاف ٢٢/٤، والبحر المحيط ٣٢٨/٧.

(٦) الأصل: مَحَّهم. تصحيف.

(٧) كقولك: اجْبَه حَمَلاً. ينظر: الكتاب ٤٤٩/٤.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٤٩/٤، والمقتضب ٣٤٢/١، والأصول ٤١٤/٣، والممتع ٦٧٩/٢-٦٨١، وشرح الشافية ٢٧٦/٣.

(٩) الكتاب ٤٥٠/٤.

(١) كذا رسمت في الأصل بتشديد الحاء. وفي الكتاب والانتصار والتعليقة وتحصيل عين الذهب والنكت: مسحِي، وفي بقية المصادر التي في الحاشية التالية: مسحِه.

(٢) الأصل: من. تصحيف.

(٣) من مشطور الرجز، بلا نسبة في: الكتاب ٤٥٠/٤، والانتصار لسيبويه على المبرد ص٢٦٨، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص١٦٠، وسر الصناعة ٥٨/١، ورسالة الصاهل والشاحج ص١٩٦، والمخصص ١٣٩/٨، وتحصيل

وَرَدَّ عليه ذَلك أبُو الحسَنِ[٤].

قِيلَ: الحكايَةُ عَنْ سِيبويه لَيْستْ على وَجْهِهَا؛ إذْ يمتنع عَلى سِيبويه أنْ يُعْزَى إليه الإدْغَامُ هُنَا لثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أنَّه قَالَ قَبْل هَذا الموضِعِ بِقَريبٍ: إنَّ الحَاءَ لا تُدْغَمُ فِي الهَاءِ، وأشْبَعَ القَولَ فِي ذَلك[٥]، فَكيفَ يُنَاقِضُه عَنْ قريبٍ ؟!

وَالثَّاني: أنَّ حَقيقةَ الإدْغَامِ لا تُسَاعدُ فِي هَذا البَيتِ لِمَا فيه مِنَ الجمْعِ بَيْنَ سَاكنينِ مُتَنافرينِ[٦].

الثَّالثُ: أنَّ الوَزنَ بِالإدْغَامِ يَنْكسِرُ؛ لأنَّ هَذا البَيتَ مِنْ مَشْطورِ الرَّجَزِ، (وَمَسْحه) (مُتَفْعِلُنْ)[١]، وَبِالإدْغَامِ يَزُول عَنْ هَذه الزِّنَةِ إلى مَا لا يَجُوزُ فِي هَذا العَرُوضِ، وَلَمْ يَجْمعُوا بَيْن سَاكنينِ فِي الشِّعْرِ إلاَّ مَا قَاله بَعْضُهم فِي المتقَارِبِ[٢].

عين الذهب ص٥٩٤، والنكت ١٢٥٦/٢، واللسان ١٤١/٥ (كسر). والثاني منهما بلا نسبة في: التعليقة ١٧٦/٥، والمحتسب ٦٢/١.

وصف ناقةً فيقول: كأنَّها بعد طول السير وكلال حاديها الزاجر لها عُقابٌ كسرت من جناحيها وقبضتهما عند انقضاضها. والمسح هنا ذرع الأرض بالسير. تحصيل عين الذهب ص٥٩٤.

(٤) جاء في بعض نسخ الكتاب: "قال أبو الحسن: لا يجوز الإدغام في (مسحه)، ولكن الإخفاء جائز" الكتاب ٤٥٠/٤ ح٤، وينظر: التعليقة ١٧٧/٥، وسر الصناعة ٥٨/١، والنكت ١٢٥٧/٢.

(٥) قال ٤٤٩/٤: "ولا تُدغم الحاءُ في الهاء كما لم تدغم الفاء في الباء؛ لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام، ومَثَلُ ذلك: امدح هلالاً؛ فلا يدغم".

(٦) يريد بالساكنين: السين والحاء. وقد ذكر ابن ولاد أنه إنَّما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه لأنه لا يلزم الإدغام، وذكر لذلك وجهين من الاحتجاج. ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص٢٦٩.

(١) الأصل: مفتعلن. تصحيف.

و(مستفعلن) هنا دخله الخبن (حذف الثاني الساكن).

(٢) الخليل والأخفش. ينظر: كتاب العروض للأخفش ص١٦٤.

وَكُلُّ ذَلك مِمَّا لا يَسُوغُ لِعَاقِلٍ دَعْواه عَلى سِيبويه[٣]، وَيَبْقَي أنَّه قَالَ فِي هَذا الموضِعِ يُدْغَمُ وَهْو مُتَأوَّلٌ عَلى مَعْنَى أنَّه يُخَفَّفُ وَيُخْفَى[٤]، فَيجوزُ فِي العِبَارةِ؛ لأنَّ ذَلك تَغْييرٌ كمَا أنَّ الإِدْغَامَ تَغْييرٌ، وَقَدْ يُسَمَّى إسقاط الحَرْفِ إدْغَامًا عَلى المَجَازِ[٥].

قَالَ أبُو عَلي: "وَتَقُولُ: اقْطَعْ حَّمَلاً، فَتُدْغِمُ العَيْنَ / فِي الحَاءِ..."[٦] الفَصْلُ. ٣٥٦/أ

قَالَ الشَّارِحُ: العَينُ قَبْلَ الحَاءِ فِي[٧] التّرتيبِ، وَهْي أبْعَدُ مِنَ الفَمِ، وَالحَاءُ أقْرَبُ إليه مِنهَا، فَلذلك تُدْغمُ العَيْنُ فِي الحَاءِ[٨]، فَتَقولُ: اقْطَع حَّمَلاً، وَلا تَقُولُ: ادْفعَّرَفة[٩]؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ أبُو عَلي:"وَتُدْغَمُ الغَيْنُ فِي الخَاءِ نَحْو: ادْمَغ خَّلَفًا[١]، وَالخَاءُ فِي الغَيْنِ نَحْو: اسْلَخ غَّنَمَكَ..."[٢] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: الغَيْنُ وَالخَاءُ مُتَجَاورانِ فِي آخِرِ الحلْقِ، وَهُمَا أدْنَى إلى الفَمِ، فَإدْغَامُ أحَدِهِمَا فِي الآخَرِ جَائزٌ كمَا تُدغَمُ حُروفُ الفَمِ بَعْضُها فِي بَعْضٍ، وَلا يُدْغَمُ فيهمَا مَا قَبْلهما لبُعْدِ مَا بَينهما وَبَيْن مَا دَنَا مِنَ الحلْقِ كمَا لا تُدْغَمُ حُروفُ الحلْقِ فِي حُروفِ وَسَطِ الفَمِ وَبُعْد

---

(٣) ينظر رد ابن جني على من خرَّج كلام سيبويه على الإدغام في: سر الصناعة ٥٨/١-٥٩.

(٤) ممن خرَّج كلام سيبويه على الإخفاء: ابن جني في سر الصناعة ٥٨/١، والمحتسب ٦١/١-٦٢، وأبو نصر القرطبي في عيون كتاب سيبويه ص٣١٩، والشنتمري في تحصيل عين الذهب ص٥٩٤.

(٥) تنظر حواشي كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص١٦٠-١٦٢ فقد أشبع المحقق القول على هذا الشاهد، وفصَّل موقف النحويين منه.

(٦) التكملة (فرهود) ص٢٧٧، و(مرجان) ص٦٢٢.

(٧) الأصل: الحاء في في. تكرار.

(٨) الأصل: الهاء. سهو.

(٩) التمثيل هنا بـ(ادفع عرفة) سهو من الشارح؛ لأنه يتحدث عن إدغام الحاء في العين، والصحيح أن يمثل بـ(امدح عرفة)، ويجوز الإدغام فيه إذا قُلبت العين حاءً فيقال: امدحَّرفة. ينظر: الكتاب ٤٥١/٤، وشرح الشافية ٢٧٧/٣.

(١) الأصل: خنقًا. تصحيف.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٧٧، و(مرجان) ص٦٢٢.

جَوازِ الإِدْغَامِ فيمَا ذَكرنَا، وَالقِياسُ وَالأكثَرُ وَالأحْسَنُ الإظْهَارُ فِي حُروفِ الحلْقِ لِمَا ذَكرنَا مِنْ قُوَّتِهَا وَشِدَّتِهَا وَأنَّهَا لا تَنْفَكُّ مع الإدْغَامِ مَنْ حَذْفِ[3] وَصْفٍ أَوْ اقْتِحَامِ ثِقَلٍ[4].

قَالَ أبُو عَلي: "وَالقَافُ مَعَ الكافِ نَحْو: الْحَقْ كّلَدَةَ..." [5] إلى آخِرِ البَابِ.

قَالَ الشَّارِحُ: القَافُ وَالكافُ مِنْ حُروفِ أَوَّلِ الفَمِ، يَتْلُوَا آخِرَ حُروفِ الحلْقِ لَيْسَ بينهُمَا فَاصِلٌ، فَلكونهِمَا مُتَجاورَينِ مِنْ حُروفِ الفَمِ جَازَ إدْغَامُ أحَدِهِمَا فِي الآخَرِ، وَلقُرْبِهمَا مِنْ حُروفِ الحلْقِ ضَعُفَ إدْغَامُهَا وَكانَ الإظْهَارُ أحْسَنُ، وَالإدْغَامُ كقَولك: الْحَق كَّلَدَة، وَإدْغَامُ الكافِ فِي القَافِ نَحْو: انْهَك قُّطْنًا[6]، إلاَّ أنَّ إدْغَامَ القَافِ فِي الكافِ يَضْعُفُ قَليلاً لِمَا فِي القَافِ / مِنَ الاسْتعَلاء، وَقَلبُهَا إلى الكافِ يُزِيلُ عَنْهَا الاسْتعَلاء، وَإدْغَامُ الكافِ فِي القَافِ يَضْعُفُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَهْو نَقْلُ الكافِ إلى مَا يَقْرُبُ مِنْ حُروفِ الحلْقِ، وَإذَا أدْغمتَ القَافَ فِي الكافِ أبْقيتَ عَليهَا بَعْضَ الجَهْرِ فَتَقولُ: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ﴾[1] فَتُبقِي شَيْئًا مِنْ صَوتِ القَافِ لئلا يَفُوتَ صَوتُهَا بالكليَّةِ، وَتَرْكُ ذَلك جَائِزٌ لشِدَّةِ القُرْبِ الذي بَيْنهمَا.

٣٥٦/ب

---

(٣) الأصل: من الإدغام من حذف. سبق نظر.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٥١/٤، والمقتضب ٣٤٤/١، والأصول ٤١٥/٣، وشرح المفصل ١٣٧/١٠، والممتع ٦٨٣/٢، وشرح الشافية ٢٧٧/٣.

(٥) التكملة وفيها: "...مع الكاف:الحق..." (فرهود) ص٢٧٧، و(مرجان) ص٦٢٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٥٢/٤، والمقتضب ٣٤٤/١، والأصول ٤١٥/٣-٤١٦، والممتع ٦٨٥/٢، وشرح الشافية ٢٧٨/٣.

(١) سورة المرسلات، من الآية: ٢٠.

[باب النون في الإدغام وغيره]

قَالَ أبُو عَلي: "بَابُ النُّونِ فِي الإدْغَامِ وَغَيْرِه، وَللنُّونِ أَرْبَعُ أَحْوَالٍ: تُدْغَمُ [وَتُقلَبُ][1] **وَتُخْفَى وَتَبَيَّنُ..."**[2].

قَالَ الشَّارِحُ: النُّونُ فِي الأصْلِ تَكونُ سَاكنةً وَمُتحرِّكةً، المتحرِّكةُ مِنَ الفَمِ لا مَحَالةَ، نَحْو: العِنَبِ، والشَنَبِ. وَالسَّاكنَةُ عَلى وَجْهَينِ:

أَحَدُهُمَا: أنْ تَكونَ مِنَ الفَمِ أَيْضًا وَذَلك إذَا سَكنَتْ وَوُقِفَ عَليهَا، نَحْو: إذَنْ، وَأَحْسَنْ.

---

(١) زيادة من التكملة يقتضيها السياق.

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٧٨ وفيها: "باب أحوال النون... تدغم وتخفى وتقلب وتبيَّن"، و(مرجان) ص٦٢٣.

وَالثَّاني: أنْ تَسْكنَ وَبَعْدَها حَرَفٌ آخَرُ فَتَكونُ مِنَ الخَيشومِ، نَحْو: مَنْ قَالَ، وَمَنْ جَاءَ، وَهَذه النُّونُ فِيهَا غُنَّةٌ تَجِدُهَا فِي السَّمْعِ من غَيْر شَكٍّ، وَلذلك إذَا أَمْسكتَ طَرَفَ أَنْفِكَ اختلَّ صَوتُهَا، وَبِهذه الغُنَّةِ أَشْبهتِ الوَاوَ وَاليَاء[3] وَالميمَ، وَقَدْ أَنَابُوا النُّونَ مَنَابَ الوَاوِ وَاليَاءِ فِي الإنْشَادِ[4]، نَحْو:

أَيَّتُهَا الخِيَامُنْ[5]

و

مُبَارَكَةً مِنَ الأيَّامِنْ[1]

---

(٣) الأصل: التاء. تصحيف.

(٤) هم كثير من بني تميم وقيس، وهذا ما يُسمى بتنوين الترنُّم؛ أي ترك الترنُّم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق: (الألف، والواو، والياء)، والترنُّم يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا جاؤوا بالنون. ينظر: الكتاب ٢٠٦/٤-٢٠٧، والأصول ٣٨٦/٢-٣٨٧، وسر الصناعة ٥٠١/٢، والقوافي للتنوخي ص١٦٥، وشرح الكافية ٤٨/١، والجنى الداني ص١٤٥-١٤٦، ومغني اللبيب ص٤٤٧، والمساعد ٦٧٨/٢.

(٥) جزء من عجز بيت هو مطلع قصيدة (من الوافر) لجرير في ديوانه ٢٧٨/١، وتمامه:

مَتَى كانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُنْ

وهو له في: الكتاب ٢٠٦/٤، والأصول ٣٨٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٦٥٠/٢، وسر الصناعة ٥٠٢/٢، ومعجم ما استعجم ٨٩٣/٣، والكافي ص١٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٨/١. =

= وبلا نسبة في: سر الصناعة ٤٧٩/٢، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٢، ٥٠٣، والمنصف ٢٢٤/١، وأمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، والمرتجل ص١٢،١١، والجنى الداني ص١٧٤، ومغني اللبيب ص٤٨٢. وقافية هذا البيت وردت في المصادر السابقة بإحدى ثلاث صور: (الخيامُ)، و(الخيامو)، و(الخيامن).

وذو طُلُوح: وادٍ في أرض بني العنبر من تميم، سُمّي به لكثرة شجر الطلح به. وقوله: متى كان... استفهام إنكاري، أي: كأنه لم يكن بذي طلوح خيام قط. ينظر: معجم ما استعجم ٨٩٣/٣، وشرح أبيات المغني ١٤٢/٦.

(١) جزء من عجز بيت من الكامل، وتمامه:

أَيَهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الأيَّامِنْ

لجرير في: الكتاب ٢٠٦/٤، والأصول ٣٨٦/٢، والخصائص ٤٣/٣، والكافي ص١٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٨/١، وشرح أبيات المغني ١٤٢/٦، وهو في ملحقات ديوانه ١٠٣٩/٢. وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ٧٧٤/٢، والمرتجل ص١٢،١١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٩٣/١، واللسان ١٧١/١٠ (سوق). وقافية هذا البيت وردت في المصادر السابقة بإحدى صورتين: (الأيامِ)، و(الأيامي).

وَمِنَ الألِفِ فِي:

عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ[٢]

وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلك لأنَّ الغُنَّةَ فيهَا نوعُ مَدٍّ يُشَابِهُ حُروفَ المدِّ.

وَإِذَا عَرَفتَ مَخْرَجَهَا فَاعلمْ أنَّ لَهَا أَرْبَعَ أَحْوالٍ: الإظْهَارُ، وَالإخْفَاءُ، وَالإدْغَامُ، وَالقَلْبُ[١].

فَالإظْهَارُ: أنْ يُنْطَقَ / بِهَا تَامَّةً غَيْرَ مَزِيدٍ عَليهَا صَوتًا، وَذَلك إِذَا لَقيتْ حُروفَ الحلْقِ، فَالإظْهَارُ فيهَا مُتعيّنٌ لبُعْدِ مَابَيْن مَخْرَجِ النُّونِ وِالحلْقِ، فَتقولُ:مَنْ أَنْتَ؟ وَمَنْ هُو؟ وَمَنْ عِنْدَك؟ وَمَنْ حَسِبَ؟ ٣٥٧/أ

وأيهات: لغة في (هيهات)، أي: ما أبعدَ منزلنا بهذا الموضع زمن المتربع، والنَّعْفُ: ما ارتفع عن الوادي وانحدر عن الجبل، وسُويْقة: موضع بعينه، قوله: (كانت مباركة من الأيام): أي: كانت تلك الأيام التي جمعتنا ومن نحب، فأضمرها ولم يُجرِ لها ذكرٌ لِما جاء بعد ذلك من التفسير. ينظر: تحصيل عين الذهب ص٥٦٨.

(٢) جزء من عجز بيت من الرجز، وتمامه:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

واختُلف في نسبته؛ فنُسب إلى:

- رؤبة في: الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٢٠/٢، وكتاب الشعر ٤٩٤/٢، وهو في ملحقات ديوانه ص١٨١.

- العجاج في: تهذيب اللغة ٧٩/١، واللسان ٤٧٣/١١ (علل)، وشرح شواهد شرح الشافية ص٢٤٣.

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٢٠٧/٤، والمقتضب ٧١/٣، والأصول ٣٨٧/٢، وكتاب الشعر ١٤/١، ٧٩، والخصائص ٩٦/٢، وسر الصناعة ٤٩٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، ٣٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٩/١، والخزانة ٧٠/١. وقافية هذا البيت وردت في المصادر السابقة بإحدى صورتين: (أو عساكا)، و(أو عساكن).

وقبله: =

= تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا

والمعنى: قد حان وقت رحيلك إلى مَنْ تلتمس منه مالاً تنفقه، و(علَّك...) أي: لعلك إن سافرتَ أصبتَ ما تحتاج إليه. ينظر: شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢.

(١) تنظر أحوال النون في: الكتاب ٤٥٢/٤، والمقتضب ٣٥٠/١، والأصول ٤١٦/٣، وشرح المفصل ١١٤/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠٦/٢، والممتع ٦٩٥/٢، وشرح الشافية ٢٧٢/٣.

فَأمَّا الغَيْنُ وَالخَاءُ فَكذَلك فِي اللُّغَةِ الجيدَةِ المقِيسَةِ لكونِهِمَا مِنْ حُروفِ الحلقِ، وَقَدْ أَخْفَاهَا قَومٌ[٢] عِنْدهُمَا، نَحْو: مَن غَيْرُكَ؟ وَ﴿مَن خَلَقَ﴾[٣]، وَالوجْهُ فيه أنْ هَذينِ الحرفينِ مِنْ آخِرِ الحلقِ، وَهْو قَريبٌ مِنْ مَخْرَجِ القَافِ وَالكافِ، فكما تُخفى مع القاف [والكاف][٤] فَكذَلك تُخْفَى مَعَهُمَا.

وَأمَّا الإِخْفَاءُ فَمَعناهُ أنْ تَنْطقَ بالنُّونِ وَمَعهَا زِيادَةُ صَوتٍ هُو الغُنَّةُ، نَحْو: مَن قَالَ؟ وَهَذا مُفَارقُ الإظْهارِ مِنْ الوَجْه الذي ذَكرنَا؛ إذْ لا صَوتَ معها فِي الإظْهَارِ.

وَأمَّا الإدْغَامُ فَهْو أنْ تُحَوِّلَهَا إلى مِثلِ الحرْفِ المدْغَمِ فيه، نَحْو: مَن رَّاشِد؟ وَمَن لأَّمَكَ؟ فَإِنَّكَ تَقْلبُهَا رَاءً وَلامًا وَتُخْرِجُهُمَا مَخْرَجًا وَاحدًا عَلى مَا هُو حَقِيقَةُ الإدْغَامِ.

فَإنْ قِيلَ: كيفَ سَاغَ إدْغَامُهَا مَعَ أنَّه يَفوتُ الصَّوتُ الذي لَهَا وَهْو الغُنَّةُ؟

قِيلَ: عَنْه جَوابانِ:

أَحَدُهُمَا: أنَّ الرَّاءَ فيها تَكريرٌ، وَاللامُ فيهَا اتِّسَاعٌ وَانْتِشَارٌ، فَتكونُ هَذه الصِّفَةُ عِوَضًا مِنْ ذَهابِ الغُنَّةِ.

وَالثَّاني: أنَّ ذَهابَ صَوتِهَا لَيْسَ بأكثر مِنْ إبدال نَفْسِ الحرْفِ إلى غَيْرِه لأجْلِ الإدْغَامِ؛ إذْ كانَ الغَرَضُ منه أَجَلُّ مِنْ غَرَضِ الصَّوتِ.

---

(٢) حكاه سيبويه ٤٥١/٤ عن بعض العرب. وينظر: المقتضب ٣٤٤/١، والأصول ٤١٥/٣، والنكت ١٢٥٧/٢، والمفصل ص٤٠٠، والإقناع ٢٥٤/١، وشرح المفصل ١٣٧/١٠، والممتع ٦٩٥/٢، والارتشاف ٧١٢/٢.

وفي المقتضب ٣٥١/١: "...وهذا عندي لا يجوز، ولا يكون أبدًا مع حروف الحلق إلا الإظهار".

(٣) سورة العنكبوت، من الآية: ٦١، وسورة لقمان، من الآية: ٢٥، وسورة الزمر، من الآية: ٣٨، وسورة الزخرف، من الآية: ٩، وسورة الملك، من الآية: ١٤.

وقرأ بالإخفاء عند الغين والخاء أبو جعفر المدني، وقرأ باقي العشرة بالإظهار، ورواه المسيّبي عن نافع، ورواه أبو نشيط عن قالون. ينظر: جامع البيان ٦٦٧/٢، والإقناع ٢٥٥/١، والنشر ٢٢/٢-٢٣.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

وَأمَّا قَلبُهَا فَإذا لَقيتِ البَاءَ فإنَّهَا تُقْلبُ مِيمًا، نَحْو: عَنْبَرٍ، وَشَنْبَرٍ[1]، وَإنَّمَا كانَ كذَلك لأنَّ النُّونَ هُنَا مِنَ الخيشومِ، وَهْو قَريبٌ مِنْ مَخْرَجِ الميمِ، / وَالميمُ تُشارِكُ النُّونَ فِي نَوعٍ مِنَ الغُنَّةِ، والبَاءُ مِنْ مَخْرَجِ الميمِ، فَتُوصِّلَ بإبْدالِ النُّونِ مِيمًا إلى مُقَاربَتِهَا للبَاءِ. ٣٥٧/ب

وَأمَّا حُروفٌ منهَا مِنْ وسطِ [الفم][2] وهي: اليَاءُ، وَالرَّاءُ، وَاللامُ، وَالنُّونُ، فَثلاثةٌ منها تُدغمُ فيهَا النُّونُ إدْغَامًا صَحِيحًا، نَحْو: مِن رَّاشِدٍ، وَمَن لَّكَ[3]؟ وَمَن نَّحْنُ؟ وَقَدْ ذَكرنَا العِلَّةَ فِي ذَلك.

وَأمَّا اليَاءُ فَالجيِّدُ أنْ تُخْفِي النُّونَ عنْدَها، نَحْو: مَنْ يَقُولُ؟ وَتُبقي غنتَهَا لأنَّ اليَاءَ بَعيدَةٌ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ وَلَحنِهَا[4]، وَإذَا تَحَرَّكتْ زَالَ عَنْهَا المدُّ، وَفِي النُّونِ غُنَّةٌ إذَا حُوِّلتْ إلى اليَاءِ زَالتْ غُنَّتُهَا وَلَمْ يَخْلفهَا مَدٌّ؛ لأنَّ النُّطْقَ باليَاءِ المشدَّدَةِ نُطْقٌ [بحرف][1] وَاحِدٍ مُتحرِّكٍ، فَلذلك لَمْ يَحْسُنْ إدْغَامُهَا فيها، وَصَارتِ اليَاءُ فِي حُكمِ الشِّينِ التي هي مِنْ مَخْرجِهَا. وَأمَّا إدْغَامُهَا فيهَا فَوَجهُهُ أنَّهَا قَرِيبَةُ المخْرَجِ مِنَ الرَّاءِ، وَلِذَلك مَنْ يَلثغُ الرَّاءَ يَجْعلُهَا يَاءً[2]، فكمَا تُدغَمُ النُّونُ فِي الرَّاءِ كذَلك تُدْغَمُ فِي اليَاءِ، وَيدُلُّ عَلى ذَلك أنَّ اليَاءَ أُخْتُ الوَاوِ فِي المدِّ وَفِي كثيرٍ مِنَ الأحْكامِ، فكمَا تُدْغَمُ النُّونُ فِي الوَاوِ كذَلك في اليَاءِ.

---

(١) كذا في الأصل. وخِيارُ شَنْبَر: ضربٌ من الخرُّوب شجرُه مثل كبار شجر الخوخ. المحكم ٥/٢٥٦. وشَنْبَر: بطنٌ من بني هاشم العلويين بالحجاز. التاج ١٢/١٢٨ (شنبر).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الأصل: مِنْ ذَلك. خطأ. والتصويب من التكملة ص٢٧٨.

(٤) كلمة غير واضحة، واجتهدت في قراءتها.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٤٥٣، والبيان والتبيين ١/٣٥.

وَأمَّا الوَاوُ فمن[3] الشفتين، وَهي أُخْتُ الميمِ، فَإِدْغَامُ النُّونِ فيهَا حَسَنٌ لِمُصَاقَبةِ الخيشُومِ مَخْرَجَ الميمِ وَالوَاوِ، وَإخْفَاؤهَا عِنْد القراء[4] حَسَنٌ لتَبْقَي عليها غُنَّتُهَا، وَأنَّ بَيْنهَا وَبَيْنَ الرَّاء ....[5] الميم والفاء.

وَأمَّا إدْغَامُ النُّونِ فِي الميمِ فَلازمٌ لقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا، وَأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [مُغَنٌّ][6].

وَأمَّا إدْغَامُ النُّونِ فِي الفَاءِ فَغَيرُ جَائزٍ للتَّبَايُنِ الذي بَيْنَهُمَا، وَذَلك أنَّ فِي النُّونِ غُنَّةً، وَفِي الفَاءِ نَفْخٌ، وَنَفس[7] الإدْغَامِ / يُبْطلُ هَذه الصِّفَات.

٣٥٨/أ

وَعَقْدُ هَذا البَابِ أنَّ النُّونَ مَعَ بَقيةِ الحرُوفِ عَلى أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: لا يَجُوزُ فيهَا [إلاَّ][1] الإظْهَارُ، وَهي: الهمْزَةُ، وَالألفُ، وَالـهَاءُ، وَالعَينُ، وَالـحَاءُ.

وَالثَّاني: الجيِّدُ فيه الإظْهَارُ، وَالإخْفَاءُ جَائزٌ عَلى ضَعْفٍ[2]، وَهي: الغَيْنُ، وَالـخَاءُ.

وَالثَّالثُ: لا يَجُوزُ إلا الإخْفَاءُ، وَهي: القَافُ، وَالكافُ، وَالـجِيمُ، وَالشِّينُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالزَّاي، وَالسِّينُ، وَحُروفُ طَرَف اللسَانِ؛ وَيَأتي ذكرُها فِي البَابِ الآخَرِ.

---

(٣) كلمة مطموس بعضها، واجتهدت في قراءتها.

(٤) كلمة غير واضحة، واجتهدت في قراءتها.

وقد ذهب بعض علماء القراءات إلى أنَّ إدغام النون الساكنة في الواو والياء واللام والراء إدغامًا بغنَّة هو إخفاء في الحقيقة وليس إدغامًا؛ إذ لو كان إدغامًا لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه؛ لأن حكم الإدغام أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني. واختاره أبو عمرو الداني؛ وقال: هو قول الحذاق والأكابر من أهل الأداء. ينظر: الإقناع ٢٥٢/١، والارتشاف ٧١٣/٢، والنشر ٢٧/٢-٢٨.

(٥) كلمتان مطموستان.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) كلمة غير واضحة، واجتهدت في قراءتها.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/٢.

وَالرَّابعُ: لا يَجُوز فيه غَيرُ الإدْغَامِ، وَهي: الرَّاءُ، وَاللامُ، وَالنُّونُ.

وَالخامسُ: مَا يَجُوزُ فيه الأمْرَانِ[٣]، وَهي: الوَاوُ، وَاليَاءُ[٤].

[باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا]

قَالَ أبُو عَلي: "بَابُ الإدْغَامِ فِي حُروفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا"[١].

قَالَ الشَّارِحُ: هَذه الحُروفُ تِسْعَةٌ[٢]، كلُّ ثَلاثةٍ منهَا مِنْ حَيِّزٍ، فَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَالتَّاءُ مِنْ حَيِّزٍ، وَالصَّادُ وَالزَّاي وَالسِّينُ مِنْ حَيِّزٍ، وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ مِنْ حَيِّزٍ، وَالأحْيازُ التي كلُّ حَيِّزٍ

(٣) أي: الإدغام والإخفاء.

(٤) نسي الشارح -رحمه الله- أن يذكر هنا الإقلاب، وهو مع حرف الباء.

(١) التكملة (فرهود) ص٢٧٩، و(مرجان) ص٦٢٥.

منهَا فيه ثَلاثةُ أحْرُفٍ سِتةُ أحْيَازٌ، منهَا هَذه الثَّلاثَةُ، وَالرَّابعُ: الجِيمُ وَالشِّينُ وَاليَاءُ، وَالخَامِسُ: الرَّاءُ وَاللامُ وَالنُّونُ، وَالسَّادِسُ: الميمُ وَالبَاءُ وَالوَاوُ.

فَأمَّا حُروفُ اللسَانِ التي فِي الأحْيَازِ الثَّلاثَةِ الأُوَلِ فَإدْغَامُ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ جَائِزٌ فِي الجمْلَةِ، وَفيهَا تَفْصِيلٌ:

أمَّا الطَّاءُ فَتُدغَمُ فِي الدَّالِ وَالتَّاءِ كقَولك: حَوّط دَّارَكَ. وَأمَّا التَّاءُ كقولك: احْطُط تِلْكَ فَالإدْغَامُ فيهَا مُتَعيّنٌ؛ لأنَّ الأحْرُفَ الثَّلاثَةَ لَمَّا كانَتْ مِنْ حَيِّزٍ وَاحِدٍ / صَارَتْ كالمتَمَاثِلةِ، كمَا وَجَبَ إدْغَامُ المثْلينِ كذَلك هَهُنَا. فَأمَّا الإطْبَاقُ الذي فِي الطَّاءِ فَالأَوْلَى أنْ يَبْقَى مَعَ الإدْغَامِ[3]؛ لأنَّه وَصْفٌ زَائِدٌ عَلى الحرْفِ، فَلا يُحذَفُ كمَا لا تُحذَفُ الغُنَّةُ عَن النُّونِ فِي مَوضِعِ الإخْفَاء؛ لأنَّ القُربَ الذي بَيْن هَذه الحرُوفِ ألْحَقَهَا بالمتَماثلةِ، وَكمَا لا يَبْقَى مِنَ المثلِ الأوَّلِ وَصْفٌ كذَلك هَذِه. فَإمَّا إدْغَامُ كلٍّ وَاحِدٍ مِنْ هَذين الحَرفينِ [في الطاء][1] فَوَاجبٌ أيْضًا للقُرْبِ الجَارِي مَجْرَى التَّمَاثُلِ، كقَولك: احْمَد طَّلْحَةَ، وَانْعَت طَّلَبَكَ.

٣٥٨/ب

وَأمَّا الحَيِّزُ الأخِيرُ وَهْو: الظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ فَإدْغَامُ الأوَّلِ فِي الثَّانِي وَالثَّالثِ وَاجبٌ، نَحْو: احْفَظ ذَّهَبَكَ، وَاحْفَظ ثَّوبكَ[2]؛ لأنَّ حُكمَ هَذه الثَّلاثَةِ فِي التَّقَارُبِ كحُكمِ الحَيِّزِ الذي

---

(٢) ينظر: إدغام حروف طرف اللسان وأصول الثنايا في: الكتاب ٤٦٠/٤، والمقتضب ٣٨٦/١، والأصول ٤٢٢/٣، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٢٢١، وشرح المفصل ١٤٥/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠٨/٢، والمقرب ١٥/٢، والممتع ٧٠١/٢، وشرح الشافية ٢٨٠/٣، والمساعد ٢٧١/٤.

(٣) في الكتاب ٤٦٠/٤: "وبعض العرب يُذهب الإطباق حتى يجعلها كالدال سواء...وكذلك الطاء مع التاء، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً...وكلٌّ عربيٌّ". وينظر: الأصول ٤٢٢/٣، وشرح المفصل ١٤٦/١٠، وشرح الشافية ٢٨١/٣.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كلمة غير واضحة واجتهدت في قراءتها.

قَبْله، وَكذَلك إدْغَامُ كلِّ وَاحِدٍ مِنَ الحرْفَينِ فِي الظَّاءِ، كقَولكَ: إذ ظَّلَمتَ، وَالعَكسُ: ابْحَث ظَّلمه[٣]، وَكذَلك إدْغَامُ كلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّالِ وَالثَّاءِ فِي الآخَرِ كقَولكَ: إذ ثَّبتَ، وَخُذ ثَّوْبَكَ[٤].

وَأمَّا إدْغَامُ حُروفِ الحَيِّزِ الأوَّلِ فِي حُروفِ هَذا الحَيِّزِ فَجَائزٌ،كقَولك: اضْبِط ظَّالِمًا، وَاحْفَظ طَّالبًا، وَالطَّاءُ فِي الذَّالِ كقَولك: اضْبِط ذَّهَبكَ، وَعَكسُه: خُذ طَّالِبًا[٥]، وَالطَّاءُ فِي الثَّاءِ نَحْو: اضْبِط ثَّابِتًا، وَالعَكسُ: احْثُث طَّالِبًا.

وَأمَّا الدَّالُ فَتُدغَمُ فِي الحروفِ الثَّلاثةِ كقَولك: احْدُد ظَّالِمًا، وَاعْدُد ذَّهَبك، وَاشْدُد ثَّوبكَ، وَالعَكسُ كقَولك: احْفَظ دُّلامًا، وَاحْثُث دُّلامًا. وَأمَّا التَّاءُ فيهنَّ فَجائز، نَحْو: انْعَت ظَّالِمًا، وَانْعَت ذَّهَبك، وَانْعَت ثَّابتًا، وَالعَكسُ كقَولك: احْفَظ تَّلكَ، وَخُذ تَّلكَ، وَاحْثُث تَّلك.

/ فَإنْ قِيلَ: بين الحَيِّزِ الأوَّلِ وَهَذا الحَيِّزِ حَيِّزُ حُروفِ الصَّفيرِ، فَلِمَ جَازَ إدْغَامُ حُروفِ الحَيِّزين بَعْضُها فِي بَعْضٍ مَعَ وُجودِ الفَاصِلِ بينهما؟ ٣٥٩/أ

قِيلَ: الفَصْلُ بَيْن الحرُوفِ المتقَاربةِ لا يَمْنعُ مِنَ الإدْغَامِ مَعَ الاشْتِراكِ فِي أصْلِ القُربِ وَالصِّفَاتِ، ألا تَرَى أنَّ إدْغَامَ اللامِ فِي الثَّاء جَائزٌ نَحْو: ﴿هَل ثُّوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾[١].

وَأمَّا إدْغَامُ حُروفِ هَذين الحَيِّزينِ فِي الصَّادِ وَالزَّاي وَالسِّينِ فَجَائزٌ للقُربِ الذي بينهُمَا؛ فبَعضُهَا قَبلَ هَذه وَبَعْضُهَا .....[٢]، وَمِثَاله: اضْبِط صَّالِحًا، وَاضْبِط زَّائِرًا، وَالتَّمثيلُ فِي بَاقي البَابِ ظَاهِرٌ. وَلا يَجُوزُ إدْغَامُ شَيء مِنْ هَذه الحرُوفِ الثَّلاثةِ فِي شَيء مِنْ حُروفِ الحَيِّزَينِ لئلا

(٣) هذا سهو من الشارح -رحمه الله- فهذا المثال ليس عكسًا، والعكس: احفظ ثَّوبك.

(٤) في كلا المثالين إدغام الذال في الثاء، وهو سهو من الشارح، لأنه أراد التمثيل لإدغام كل من الذال والثاء في بعضهما. ومما مُثِّل به لإدغام الثاء في الذال: ابعث ذَّلك. ينظر: اللباب ٤٧٨/٢.

(٥) (طالبًا) مطموس بعضها.

(١) سورة المطففين، من الآية: ٣٦. قرأ بالإدغام أبو عمرو وحمزة والكسائي. وباقي السبعة بالإظهار. ينظر: السبعة ص١٢٠، ٦٧٦، والإقناع ٢٤٣/١، والنشر ٧/٢، وينظر: الكتاب ٤٥٩/٤، والمقتضب ٣٨٧/١، واللامات ص١٧٣.

(٢) كلمة مطموسة، ولعلها (بعدها).

يَذْهبَ الصَّفيرُ الذي فيه، كقَولك: خَلِّص ظَالِمًا؛ لأنَّكَ لو أدْغَمتَ الصَّادَ فِي الظَّاء وسواها[٣] لأذْهَبتَ الصَّفيرَ، وَهْو صَوتٌ شَديدٌ.

فَأَمَّا إدْغَامُ حُروفِ الصَّفيرِ بَعْضُها فِي بَعْضٍ فَوَاجبٌ؛ لشِدَّةِ القُربِ الذي بينها[٤]، وَأنَّك إذَا أدْغَمتَ لَمْ تُفوِّتْ عَلى الحَرْفِ صِفَةً لَه، كقَولك: خَلِّص صَّاحِبك[٥]، وَاحْرِز زَّائرًا، وَاحْبس سَّابقًا، وَإذَا اختَلفتْ جَازَ الإدْغَامُ، كقَولك: خَلِّص زَّرَعك، وَخَلِّص سَّابقًا[٦]، فتدغمُ الصَّادَ فيهمَا، وَالعَكسُ كقَولك: احْرز صَّاحبكَ، وَاحْرِز سَّابقًا، وَاحْبِس صَّاحبكَ، وَاحْبِس زَّردكَ[٧].

وَأمَّا إدْغَامُ الطَّاء وَأُختَيْهَا وَالظَّاء وَأُخْتَيهَا فِي الضَّادِ وَالشِّينِ فَجَائزٌ مَعَ مَا بَيْنهمَا مِنَ البُعْدِ، وَسَببُ ذَلك أنَّ الشِّينَ وَالضَّادَ[٨] فيهمَا انْبِسَاطٌ واستطَالةٌ وَتَفَشٍّ يُوجِبُ / اتِّساعَهمَا ٣٥٩/ب حتَّى يُلحقَهَا بِهَذه الحرُوفِ، وَذَلك يُجْريها مُجْرَى المتقَاربةِ فِي المخرجِ، فَلذلكَ جَازَ إدْغَامها[١] فِيهمَا نَحْو: اضْبِط ضَّارِبًا، وَاحْفَظ سَّادِرًا[٢]، وَلا يَجُوزُ إدْغَامهما[٣] فِي شَيء مِنَ الحرُوفِ السَّتةِ لئلا يَذْهبَ الوَصفُ الذي لَهُمَا مِنَ التَّفَشِي وَالاستطَالةِ وَالإطْباقِ.

---

(٣) كلمة مطموس بعضها، واجتهدت في قراءتها.

(٤) الأصل: بينهما. والصواب ما أثبت؛ لأن حروف الصفير ثلاثة.

(٥) الأصل: خلص صاحبك صاحبك. تكرار.

(٦) كلمة مطموس بعضها، واجتهدت في قراءتها.

(٧) الزَّرَدُ: الدرع المزرودة؛ أي المثقوبة. ينظر: اللسان ٣/١٩٤ (زرد).

(٨) الأصل: الشين والضاد والضاد. تكرار.

(١) الأصل: إدغامهما. تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، وهو سهو من الشارح، لأنه يريد التمثيل لإدغام الظاء في الشين، ومثاله: احفَظ شَّنْبَاءَ. ينظر: الكتاب ٤/٤٦٦، والأصول ٣/٤٢٧.

(٣) الأصل: إدغامها. تصحيف.

قَالَ أبُو عَلي:"تَقُولُ فِي (مُفْتَعِلٍ)[٤] مِنَ الظُّلْمِ: مُظطَلِمٌ[٥]، فَتُبْدَلُ مِنَ تَاءِ (مُفْتَعِلٍ) الطَّاء [لتوافق الظاء][٦] فِي الإطْبَاقِ..."[٧] الفَصْلُ.

قَالَ الشَّارِحُ: التَّاءُ فِي (مُفْتَعِلٍ)[٨] زَائدَةٌ، وَإذَا وَقعتْ قَبلهَا ظاءٌ قُلبتِ التَّاء البَتَّة، وَلا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلك، وَسَبَبُه أنَّ الظَّاءَ فيهَا إطْبَاقٌ وَجَهْرٌ وَشِدَّةٌ، وَالتَّاءُ مَهْموسَةٌ ضَعِيفةٌ، وَتَخْليصُ إحْدَاهُمَا مِنَ الأخْرَى مَعَ سُكونِ الأوَّلِ وَعَدمِ الفَصْلِ بَيْنهمَا يَشُقُّ عَلى اللسَانِ مَشَقَّةً شَدِيدَةً، وَالإدْغَامُ يُخَلِّصُ مِنْ هَذه المشَقَّةِ، وَقَلبُ التَّاءِ إلى الطَّاءِ أَوْلَى لِمَا[٩] تَكتسبُه مِنَ القُوَّةِ. وَأمَّا حَالُ هَذه التَّاء مَعَ الظَّاء فَلا بُدَّ فيه مِنْ إدْغَامٍ[١٠]، نَحْو: اظَّلَمَ ، وَفيه ثَلاثةُ أَوْجُهٍ[١]:

أَحَدُهَا: أنْ تَقْلبَ التَّاء طاءً، وتنطق بالظَّاء مِنْ غَيْر تَغْييرٍ، نَحْو: اظْطَلَمَ[٢]، وَإنَّمَا فَعَلُوا ذَلك لأنَّ التَّاء مِنْ مَخْرجِ الطَّاء، وَالطَّاء وَالظَّاء مِنْ حُروفِ الشِّدَّةِ وَالجَهْرِ والإطْبَاقِ، فَحَوَّلُوا التَّاء إليها لتُجَانسَ[٣] الظَّاء.

---

(٤) الأصل: مفتعلن. وهي كتابة صوتية.

(٥) الأصل: مضطلم. سهو.

(٦) زيادة من التكملة يقتضيها السياق.

(٧) التكملة (فرهود) ص٢٧٩، و(مرجان) ص٦٢٦.

(٨) ينظر حكم إدغام تاء الافتعال في: الكتاب ٤٦٧/٤، والأصول ٢٧٠/٣، وسر الصناعة ٢١٧/١، والمنصف ٣٢٤/٢، وشرح التصريف ص٣٦٠، وشرح المفصل ١٤٨/١٠، وشرح الملوكي ص٣١٦، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٣/٢، والإقليد ٢١٧٦/٤.

(٩) الأصل: ما.

(١٠) العبارة غير دقيقة؛ فالوجه الأول من الأوجه الثلاثة التي سيذكرها ليس فيه إدغام، فالإدغام ليس بواجب، وعبارته توحي بوجوب الإدغام.

(١) ذكر الشارح ذلك في ص٤٧٧-٤٧٨، وينظر: الكتاب ٤٦٨/٤، والأصول ٢٧١/٣، والمنصف ٣٢٩/٢، وشرح التصريف ص٣٦١، وشرح المفصل ١٤٩/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٤/٢.

(٢) الأصل: اضطلم. سهو.

(٣) الأصل: تجانس. تحريف.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أنْ تُحَوِّلَ التَّاء طاءً لِتُجَانِسَ مَا قَبْلَهَا، وَتُدْغِم فَتَقول: يَطَّلِمُ[٤].

وَالثَّالثُ: أنْ تُحَوِّلَ[٥] التَّاءَ طَاءً، وَالطاءَ ظَاءً، وَتُدغِم[٦]، فَتَقُول: اظَّلَمَ.

وَجَازَ الأمْرَانِ[٧] لأنَّ كُلَّ وَاحدةٍ مِنْهمَا تُشَارِكُ الأخْرَى فِي القُرْبِ وَالصِّفَةِ. / وَقَدْ فعلُوا ذَلك فِي الثَّاءِ فَقَالُوا: اثْتَرَدَ[٨] يَثَّرد[٩] ....[١٠] والبعد، ....[١١] لأنَّ الثَّاء قريبة[١٢] مِنَ التَّاء. ٣٦٠/أ

وأما التاء مع[١] حُروفِ الصَّفِيرِ، نَحْو: اصْطَبَرَ، فَأَصْلُهَا (اصْتَبَرَ)، فَأُبْدلتِ التَّاءُ طَاءً لِتُشَاكلَ الصَّادَ[٢]، وَيَجُوزُ أنْ تُبْدِلَهَا صَادًا فَتَقُولُ: اصَّبَرَ، وَلا يَجُوزُ أنْ تَقْلبَ الصَّاد تاءً لئلا يَبْطلَ صَفِيرُهَا. وَكذلك الحكمُ فِي (ازْدَانَ) تَقلبُ التَّاء دَالاً لتُقَاربَ الزَّاي، وَلا تَقْلبَ التاء[٣] مَعَ السين إلى غَيْرها، بَلْ تَقُولُ: اسْتَمِعْ لا غَيْرَ. وَحَالُ التَّاء مَعَ الذَّالِ كحَالِهَا مَعَ الصَّادِ، فَتُبدِلُ

(٤) بعد إبدال الظاء طاءً. تنظر المصادر في ح٨ في الصفحة السابقة.

(٥) كلمة غير واضحة، واجتهدت في قراءتها.

(٦) (وتدغم) مطموس بعضها.

(٧) والوجه الثاني عند سيبويه أقيس من الثالث؛ لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأولُ الآخرَ. ينظر: الكتاب ٤/٤٦٩، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٢٤٨.

(٨) اثترد: اتَّخذَ ثريدًا. ينظر: اللسان ٣/١٠٢ (ثرد).

وفيه ثلاث لغات: (اثْتَرَدَ) بالبيان، و(اثَّرَدَ) ؛ بإبدال التاء ثاءً، و(اتَّرد)؛ بإبدال الثاء تاءً. ينظر: الكتاب ٤/٤٦٧، والأصول ٣/٢٧١، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٢٤٠-٢٤١.

وذهب الزمخشري في المفصل ص٤٠٣ إلى أن التاء مع الثاء ليس فيها إلا الإدغام، وهو محجوج بقول سيبويه ٤/٤٦٧: "وبعضهم يقول: مُثْتَرِدٌ، وهي عربية جيدة".

(٩) كلمة غير واضحة، واجتهدت في قراءتها.

(١٠) كلمة مطموسة.

(١١) كلمة مطموسة.

(١٢) كلمة غير واضحة واجتهدت في قراءتها.

(١) (وأما التاء مع) غير واضحة، واجتهدت في قراءتها.

(٢) (الصاد) مطموس بعضها.

(٣) الأصل: الزاي. سبق نظر.

التَّاء دالاً وَتُدغِمُ فِي فتقولُ (ادَّكَرَ)، وَيَجُوزُ أَنْ تُبْدِلَ التَّاء دَالاً والذَّالَ دَالاً، وَتَقُولُ: ادَّكَرَ، وَقَدْ استَقْصَينا ذَلك فِي حُروفِ البَدَلِ[٤].

وَقَدْ أَبْدَلُوا التَّاء سينًا مَعَ السِّينِ، فقالوا: مُسَّمِعٌ[٥]، فَحَولوا التَّاء إلى السِّينِ لأَنَّهَا أَقْرَبُ لَهَا، كمَا قَلَبُوا التاء صَادًا فِي (اصَّلَحَ)[٦]، وَلا يَجُوزُ إِبْدَالُ السَّينِ تاءً[٧]؛ لئلا تَبطلَ صِفَتُها.

وَأَمَّا تَاء (افْتَعَلَ) مَعَ الزَّاي وَالدَّالِ وَالذَّالِ فَإِنَّك تَقْلبهَا مَعَ الزَّاي دالاً لتُشَاركَ الزَّاي فِي الجَهْرِ وَالشَّدِّةِ، وَلا تُقرُّ التاءَ لِمَشَقَّةِ تَخْليصِهَا مِنَ الزَّاي الساكنة، وَيَجُوزُ أَنْ تَقَلبَ الدَّال بَعْدَها زايًا فَتَقول: ازَّانَ، كمَا قَلبتَ[٨] الطَّاءَ صَادًا فقلتَ: اصَّلَحَ، والتاء إلى الدَّال نَحْو: ادَّخَلَ بِقَلبِ التَّاءِ دَالاً لا غَيْر؛ لأنَّ الدَّالَ أقوى مِنْ التاء مِنَ الوَجْهِ الذي ذَكرنَاهُ، تقول: ادَّخَلَ، وَأَمَّا التاء ...[١] الذَّالِ فَقَدْ تَقَدَّم ذِكرُه فِي (اذَّكَرَ). وَأَمَّا حَالُ التَّاءِ مَعَ الضَّادِ فهي كحَالِهَا مَعَ الصَّادِ، / فَتَقولُ: اضْطَرَبَ، وَاضَّرَبَ. ٣٦٠/ب

وَأماَّ تَاءُ (اسْتَفْعَلَ)[٢] فَلا تُدْغَمُ فِي هَذه الحرُوفِ لِتَحَرُّكِهَا، بل تَقُولُ: اسْتَضْرَبَ، فَهذا لا يُدْغم فِي مُقَاربه وَلا يُدْغَمُ مُقَاربُه فيه.

فَإِنْ وَقَعت التَّاءُ ضَمِيرًا بَعْدَ الطَّاء فَالجيدُ إِبْدَالُ التاء طاء[٣]، نَحْو: خَبَطْتُ، وَاحْطتُ[٤]، إلا أنَّه ....[٥] الطَّاء شَيءٌ مِنَ الإِطْبَاقِ، وَكذَلك الضَّادُ، نَحو: ضبطت، وَقَدْ

---

(٤) في ص٤٧٨-٤٧٩.

(٥) ومنه قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ [سورة الصافات، من الآية: ٨]. ينظر: السبعة ص٥٤٧، وجامع البيان ١٥٢٤/٤، والإقناع ٧٤٥/٢. وينظر: الأصول ٤٢٦/٣.

(٦) ومنه قراءة عاصم الجحدري ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَصَّلِحَا﴾ [سورة النساء، من الآية: ١٢٨]. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص٣٦، والمحتسب ٢٠١/١، وينظر: الكتاب ٤٦٧/٤، والمنصف ٣٢٧/٢.

(٧) الأصل: إبدال السين من التاء. سهو؛ لأن في (مسمع) أبدلت السين من التاء.

(٨) الأصل: قُلبت. بالبناء للمفعول، وهي لا تتفق مع قوله بعد: "فقلتَ".

(١) كلمة مطموسة، ولعلها (مع).

(٢) ينظر حكم تاء (استفعل) في: الكتاب ٤٧٢/٤-٤٧٣، وكتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه ص٢٦٠، والتخمير ٤٧٨/٤، وشرح المفصل ١٥١/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٧/٢، والممتع ٧١٤/٢، والإقليد ٢١٨٢/٤.

أُبْدلتْ تَاءُ الضَّميرِ طَاءً فِي بَعْضِ المواضعِ، وَالوَجْهُ فيه أنَّ الطَّاء سَكَنَتْ، وَالتَّاءُ فَاعلٌ، وَالفاعل لازمٌ، فَصَارتْ كفَاء (افْتَعَلَ)، وَمنه قَولُ عَلْقَمَة بن عَبَدَة[6]:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ[7] بِنَعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ[8]

....[1] بالتَّاء بالطَّاء.

قَالَ أبُو عَلي: **"ولام المعرفة تُدغم في ثلاثة عشر حرفًا..."**[2].

قَالَ الشَّارِحُ: اثْنَانِ مِنْ هَذه العِدَّةِ[3] بَعِيدَانِ مِنَ اللامِ فِي المخْرَجِ، وَهُمَا: الشِّينُ وَالضَّادُ؛ إلاَّ أنَّ فيهمَا اسْتِطَالةً وَانْبِسَاطًا حتَّى تَمُرَّ[4] عَلى حُروفِ طَرَفِ اللسَانِ، وَلِذَلك لَحِقَا

---

(٣) الأصل: إبدال الطاء تاء. سهو.

وهذه لغة لتميم، وليست بالكثيرة. ينظر: الكتاب ٢٤٠/٤، وشرح الشافية ٢٢٦/٣.

(٤) قال سيبويه ٤٧٢/٤: "وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاءً؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنًى". وينظر: المنصف ٣٣٤/٢، وشرح الشافية ٢٢٦/٣-٢٢٧.

(٥) كلمة مطموسة. ولعلها (يفقد).

(٦) عَلْقَمَةُ بن عَبَدَة بن ناشرة بن قيس بن عَبيد بن ربيعة، من بني تميم، شاعر جاهلي، لُقِّب بالفحل لأنه خَلَف على امرأة امرئ القيس لما حكمت له بأنه أشعر منه، وقيل غير ذلك، جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات ابن سلام ١٣٩/١، والشعر والشعراء ٢١٨/١، والمؤتلف والمختلف ص٢٢٧، والخزانة ٢٨٢/٣.

(٧) كذا رسمت في الأصل؛ وهو كذلك في أغلب المصادر الواردة في الحاشية التالية، ورسمت في بعضها: (خَبَطَّ).

(٨) البيت من الطويل، في ديوانه ص٤٨، من قصيدة يمدح فيها الحارث بن جبلة الغساني، وهو له في: المفضليات ص٣٩٦، والكتاب ٤٧١/٤، ومجاز القرآن ٢٢٨/٢، والكامل ٢٥١/١، ومجالس ثعلب ٧٨/١، وشرح المفضليات للأنباري ص٧٨٦، والأصول ٢٧٢/٣، وسر الصناعة ٢١٩/١، وتحصيل عين الذهب ص٥٩٧، وشرح الأشعار = = الستة ٣٦٨/١، وشرح اختيارات المفضل ١٥٩٨/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٥٩/٢، ١٤٠/٣، وشرح المفصل ٤٨/٥، ١٥١/١٠، وشرح شواهد شرح الشافية ص٤٩٤. وبلا نسبة في: المنصف ٣٣٢/٢، والمفصل ص٤٠٣.

قوله: (قد خبطتَ) أي: أنعمت وتفضلت، وأصل الخبط أن يضرب صاحب الماشية الشجر بعصًا ليتساقط ورقها فترعاه الماشية؛ فضربه مثلاً لما يسديه من المعروف، و(شأس): أخو علقمة، وقيل: ابن أخته، وكان قد أُسِر يومئذٍ، و(الذَّنوب): الدَّلو، فضربها مثلاً للنصيب والحظّ. ينظر: شرح الأعلم على الديوان ص٤٨-٤٩.

(١) كلمة غير واضحة، ولعلها (يريد بالتاء الطاء)

(٢) التكملة (فرهود) ص٢٨٠، و(مرجان) ص٦٢٧.

بالطَّاء وَنَحْوها[٥] فَتَقُولُ عَلى هَذا: الضَّرْبُ، وَالشُّرْبُ، فَتُبدلُ اللامَ ضَادًا أَوْشِينًا وَتُدْغِمُ؛ لوُجودِ شَرْطِ الإِدْغَامِ وَهْو سُكونُ الأوَّلِ وَمُقَاربتُه لِمَا بَعْدَه.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ سَكنتِ اللامُ؟

قِيلَ: لِيَكونَ امْتِزَاجُهَا بالكلمَةِ أَشَدَّ، وَلذلك كانتْ لامُ التَّعريفِ عَلى حَرْفٍ وَاحِدٍ عِنْدَ سِيبويه وَالجمْهُورِ[٦]، وَلذَلك دَلائِلُ ، وَقَدْ ذَكرنَاهَا فِي غَيْرِ هَذا الموضِعِ[١].

وَأَمَّا الأحَدَ عَشَرَ حَرْفًا فَهي حُرُوفُ طَرَفِ اللسَانِ فِي الأحْيَازِ الثَّلاثةِ، لأنَّ اللامَ تُقَاربُهَا، وَيُقَوِّي ذَلك كثرَةُ / دَوْرِهَا فِي الكلامِ، فَإِنَّ جَميعَ الأجْنَاسِ فِي النكرات تَدْخُلُ عَليها لامُ المعرِفَةِ. ٣٦١/أ

....[٢]

---

(٣) ينظر إدغام لام المعرفة في: الكتاب ٤٥٧/٤، والمقتضب ٣٤٨/١، واللامات ص١٧١، والتبصرة والتذكرة ٩٥٧/٢، وشرح المفصل ١٤١/١٠، والممتع ٦٩٢/٢، وشرح الشافية ٢٧٩/٣، والإقليد ٢١٦٨/٤، والمساعد ٢٧٢/٤.

(٤) كلمة غير واضحة، واجتهدت في قراءتها.

(٥) قال سيبويه ٤٥٧/٤: "...لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء".

(٦) هي اللام وحدها، والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة، وذهب الخليل إلى أن حرف التعريف هو (أل)، وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة وإنما حذفت في الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال. ينظر: الكتاب ٣٢٤/٣-٣٢٥، ١٤٧/٤، واللامات ص١٧-١٨، وسر الصناعة ٣٣٢/١-٣٣٣، والمفصل ص٣٢٦، وشرح المفصل ١٧/٩، وشرح الجاربردي ١٦٥/١. =

= هذا هو المشهور في المسألة، وذهب ابن مالك إلى أن الخليل وسيبويه ذهبا إلى أن حرف التعريف هو (أل)، والخلاف بينهما في الهمزة. ينظر: التسهيل ص٤٢، وشرح التسهيل ٢٥٣/١، والمساعد ١٩٥/١، وتمهيد القواعد ٨١٩/٢، وتعليق الفرائد ٣٥٢/٣. وقد ردَّ عليه أبو حيان ذلك في التذييل والتكميل ٢١٧/٣-٢٣٠.

وسبب هذا الخلاف اختلافهم في فهم عبارة سيبويه.

(١) شرح التكملة (القسم الأول) ص٢١١. وينظر: اللباب ٤٩٠/١، والمتبع ٤٧٢/٢.

(٢) أحد عشر سطرًا مطموسًا بسبب رطوبة أصابت الورقة الأخيرة من الأصل.

....الشين:

تَقُولُ إذَا أَهْلَكْتُ مَالاً لِلذَّةٍ   فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ[3]

وَكانَ الوَجْهُ فيه ما ذكرناه[4]

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم المرسلين. فرغ من كتابته العبد الفقير إلى رحمة الله ...[1] المغفرة، ... بخطاياه وزلله، الراجي عفو ربه ... يحيى بن محمود بن محمد التكريتي المتفقّه على مذهب الشافعي رضي الله عنه، عشية الخميس ثالث عشر من شعبان سنة ست عشرة وست مئة هجرية بالموصل عمرها الله....[2].

(٣) أكثر البيت مطموس، وهو من الطويل، لطَرِيف العَنْبري، وهو أبو عمرو طَرِيف بن تميم العنبري، شاعر جاهلي مُقِلٌّ، وفارس من فرسان بني تميم، قتله أحد بني شيبان. تنظر ترجمته في: الاشتقاق ص٢١٤، وسمط اللآلي ٢٥١/١، ومعاهد التنصيص ٢٠٤/١، وشرح شواهد شرح الشافية ص٣٧٢.

والبيت له في: الكتاب ٤٥٨/٤، والأصول ٤٢١/٣، واللامات ص١٧٣، وشرح المفصل ١٤٢/١٠-١٤٣، والمقرب ١٤/٢، والممتع ٦٩٤/٢، وبلا نسبة في: سر الصناعة ٣٤٨/١، والمفصل ص٤٠٠، والإقليد ٢١٦٩/٤، واللسان ٣٣٤/١٠ (ليق)، وعنقود الزواهر ص٤٨٦.

فكيهة: امرأته، واللائق: اللازِم اللازِق، يقول: إن امرأته لامته على إنفاق ماله في لذاته، وقالت: هل شيء من المال ثابتٌ في كفيْك؟! ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢٧٢/٢.

والشاهد قوله: (هَشَّيْءٌ)، حيث أدغم لام (هل) في الشين من (شيء) لاتساع مخرج الشين وتفشيها، وإجرائها - وإن كانت من وسط اللسان- إلى طرفه واختلاطها بحروفه، وإظهارها جائز لأنهما من كلمتين، مع انفصالهما في المخرج. ينظر: تحصيل عين الذهب ص٥٩٥.

(٤) نحو ثلاث كلمات مطموسة ولم أتبين قراءتها.

(١) مكان النقاط كلمات مطموسة بفعل الرطوبة.

(٢) مكان النقاط سطران مطموسان.

الفهـــارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الأحزاب		
﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُمْ بُدًّى فِي الأَعْرَابِ﴾ (قراءة)	٢٠	١٥١
سورة سبأ		
﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾	٣٧	٣٣
سورة يس		
﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾	٤١	٢٩
سورة ص		
﴿إِذْ تَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ﴾	٢١	١٢٧
﴿خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعضٍ﴾	٢٢	١٢٧
﴿مِنَ ٱلأَشْرَارِ﴾	٦٢	٣٢٦
سورة غافر		
﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾	٣٩	٣٢٦
﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾	٦٧	١٥٠، ١٦٠
سورة الأحقاف		
﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَى﴾	٣٣	٦٠٠
سورة الحجرات		
﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ ٱللهِ﴾	٩	٧٠
سورة ق		
﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾	١١	١٦٤
سورة الذاريات		
﴿ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾	٢٤	١٤٣

فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الصفحة
١	«ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْر مَأْجُورَاتٍ»	٥٢٠
٢	«لَيْسَ فِي الخَضْراوَات صَدقَة»	١١١
٣	«لَيْسَ مِنَ امْبِرّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»	٤٥٧
٤	«مَازَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بالسِّوَاكِ حَتَّى كَادَ يُدْرِدَنِي»	٤٠٢

فهرس الآثار

م	الأثر	القائل	الصفحة
١	«اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا»	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٣٩٢
٢	«طَابَ امْضراب»	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٥٧

فهرس الأمثال وأقوال العرب

م	القول	الصفحة
١.	أجفل السحاب	٣٦١
٢.	أخذه ما قَدُمَ وَمَا حَدُثَ	٥١٩-٥٢٠
٣.	أرضٌ مَأْسَدَةٌ	٣٩١
٤.	أرضٌ مَضَبَّةٌ	٣٩١
٥.	أَرْكَبَ المهْرُ	٢٧٨
٦.	أسْأَيْتُ القوس	٦٦
٧.	اسْتَتْيَسَتِ الناقة	٢٩٣
٨.	استعلى عليه	٢٩٣
٩.	اسْتَنْوَقَ الجَمْلُ	٣٨، ٢٩٣
١٠.	اسْمَأَلَّ الظلُّ	٢٩١
١١.	أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعامَ فِي القُرَى	١١٩
١٢.	اعْرَوْرَيْتُ المهْرَ	٢٩٤
١٣.	أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَة	٤١٩
١٤.	أَمَيْدِيٌّ هو أم مَرْجُولٌ	٦٣
١٥.	إنَّا نَحْنُ فَعَلْنَا	١٢٨
١٦.	إنَّه ليأتِينا بالغَدَايا وَالعَشَايَا	٥١٩
١٧.	بَعِير ذُو عَثَانين	٤٧٦
١٨.	تَارَةً يَرْمِي وَتَارَةً يَجْنِقُ	٣٩٥
١٩.	تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ	٥٢٧
٢٠.	تَقَضِّيَ البَازِي	٤٤٨

م	القول	الصفحة
٢١.	تَمَعْدَدَ الرَّجُلُ	٣٩٢
٢٢.	تُمُودَّ الثوب	٤٣٣، ٦٢١، ٦٢٦
٢٣.	ثَوبٌ مَصْوُونٌ	٥٢٧
٢٤.	جَاءَ تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ	٤٧٦
٢٥.	جَنَقُوهُم	٣٩٥
٢٦.	حِدَأَ حِدَأَ وَرَاءَكِ بُنْدُقَة	٥٦
٢٧.	خَطَرَ البَعِيرُ بِذَنَبِهِ	١٢٤
٢٨.	دَجْنٌ مَغْيومٌ	٥٢٧
٢٩.	ذِفْرَى أَسِيلَةٌ	١٠٧
٣٠.	ذهبت غنمه شذر	٣٦٨
٣١.	رَئِمَتِ النَّاقَةُ وَلدَهَا	٤٠٩
٣٢.	رَأَيْتُه، أي: ضربتُ رئته	٦٨
٣٣.	رجل مَالٌ	٥٤٣
٣٤.	سَبَعٌ فِي ثَمَانِيَة	٩٥-٩٦
٣٥.	سَبْيٌ طِيَبَةٌ	٥٤٦
٣٦.	ست ستة	٤٤٦
٣٧.	سَنْبَةٌ مِنَ الدَّهْرِ	٤١٥
٣٨.	شَلَّتْ يَدُه	٥٩٥، ٥٩٧
٣٩.	شَمَلَتِ الرِّيحُ	٣٦٨
٤٠.	ضَرَبَ الفَحْلُ النَّاقَةَ ضِرَابًا	٢٦٢
٤١.	ضِلَع عوجاء	٢١
٤٢.	طَعَامٌ مَزْيُوتٌ	٥٢٧

م	القول	الصفحة
٤٣.	العَاشِيَةُ تَهِيجُ الآبِيَةَ	١٤١
٤٤.	عَامَلتُهُ مُسَانَاةً ومَسَانَهَةً	٧١
٤٥.	عَامَلتُهُ مُسَاوَعَةً	٥٠
٤٦.	عَقَلتُهُ بثنايين	٤٣
٤٧.	غَفَرْتُ ذَنْبَهُ غَفِيرةً	٢٦٥
٤٨.	فَأَوْتُ رَأْسَهُ	٧٠
٤٩.	فَرَسٌ مَقْوُودٌ	٥٢٧
٥٠.	الفُكاهَةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذَى	٥٣٠
٥١.	فُلانٌ مَعْيونٌ	٥٢٧
٥٢.	قَصَّيْتُ أَظَافِرِي	٤٤٨
٥٣.	قَضُوَ الرَّجُل	٩٠
٥٤.	قَطَعَ اللهُ أَديه	٤٣١
٥٥.	قُطِعَ سِرَرُ الصَّبِيِّ	٥٤٨
٥٦.	قَلَوتُ بالقُلَة	٦٨
٥٧.	كان من الأمر كيت وذيت	٤٦٦
٥٨.	كَبْشٌ صَافٌ	٥٢٢، ٥٤٣
٥٩.	كُنْتُ مُحَمّ	٦٤٢
٦٠.	لَحْمٌ زِيَمٌ	٥٤٦
٦١.	مَا أُحَيْسِنَهُ	٥٣٣، ٥٦١
٦٢.	مَا بالدَّارِ أَحَدٌ	٤٩٦
٦٣.	ما بالدَّار طوريّ	١٢٣
٦٤.	مَا زِلْنَا نَطَأُ السَّمَاءَ حَتَّى أَتَيْنَاكُم	٨٥

م	القول	الصفحة
٦٥.	مَرِيضٌ مَعْوُودٌ	٥٢٧
٦٦.	مَكَانٌ خِلْوٌ وَأَمْكنةٌ أَخْلاءٌ	١٤٥
٦٧.	ناقةٌ بِهَا خَزْعَالٌ	٣٧٠
٦٨.	كَفّ خَضِيب	١٦٥
٦٩.	لِحْيَة دَهِين	١٦٥
٧٠.	هَذَا مَاشٍ	٣٢٢
٧١.	هذه أمة الله	٤٦٩
٧٢.	هَنَأَني الشَّيءُ وَمَرأَنِي	٥٢٠
٧٣.	هْوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيًا	٥٧٧
٧٤.	يَدَّعْتُ الثَّوبَ	٣٦٠
٧٥.	يَدَيْتُه	٦٣
٧٦.	يَوْمٌ رَاحٌ وَطَانٌ	٥٢٢، ٥٤٣

فهرس الأشعار

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة المكسورة			
أَلاَ يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ وَهُنَّ مُعَقَّلاتٍ بِالفِنَاءِ ضَعِ السِّكِّين فِي اللَّبَّاتِ مِنْهَا وَضَرِّجْهُنَّ حَمْزَةُ بِالدِّمَاءِ وَعَجِّلْ مِنْ أَطَايِبِهَا طَعَامًا لِشَرْبٍ مِنْ قَدِيدٍ أَوْ شِوَاءِ	الوافر	قَيْنَة لحمزة بن عبد المطلب	١٥٢
إِذَا أَتَى الموتُ لِمِيعَادِهِ فَعَدِّ عَنْ ذِكْرِ الأَطِبَّاءِ وَإِنْ مَضَى مَنْ كُنْتَ صَبًّا بِهِ فَالصَّبْرُ مِنْ دَأَبِ الأَلِبَّاءِ مَا مَرَّ شَيءٌ مِنْ بَنِي آدَمَ أَمَرُّ مِنْ فَقْدِ الأَحِبَّاءِ	الكامل	أبو علي بن مقلة	١٥٦
وَالمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيانِ النَّدَى خُلُقُ الكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالوُضَّاءِ	الكامل	مختلف في نسبته	١٨٢
لَم يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَائهَا غَيْرَ أَثَافِيهَا وَأَرْمِدَائِهَا	الرجز	أبو النجم العجلي	٥٥
الباء الساكنة			
وَالعِيسُ يَنْغَضْنَ بِكِيرَانِنَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبْ	السريع	غير منسوب	٨
الباء المضمومة			
وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنَعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ	الطويل	علقمة بن عبدة	٦٥٩
مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعِبًا إلا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا	الطويل	مختلف في نسبته	١٨٤
وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إِذْ نُسِبْتُمُ وَأَيُّ بَنِي الآخَاءِ تَنْبُو مَضَارِبُه	الطويل	بشر بن المهلب	١٤
وَأَزْوَرَ يَمْطُو فِي بِلادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَى بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَثَعَالِبُهُ	الطويل	ذو الرمة	٢٦
بِأَجْرَعَ مِقفَارٍ بَعِيدٍ من القُرَى فَلاةٍ، وَحُفَّتْ بِالفَلاةِ جَوَانِبُهْ	الطويل	ذو الرمة	١٧٦
وَكُلّهُمُ قَدْ نَالَ شِبْعًا لِبَطْنِهِ وَشِبْعُ الفَتَى لُؤْمٌ إِذَا جَاعَ صَاحِبُهْ	الطويل	بشر بن المهلب	٢٧١
وَقَفتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ	الطويل	ذو الرمة	٢٧٩
وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه	الطويل	الفرزدق	٤١٠

الصفحة	القائل	البحر	الشاهد
١٦٧	جرير	البسيط	قَتَّلنَنَا بِعُيونٍ زَانَهَا مَرَضٌ وَفِي المِرَاضِ لَنَا شَجْوٌ وَتَعْذِيبُ
٢٤	عَبِيد بن الأبرص	مخلع البسيط	فَعَرْدَة فَقَفَا حِبِرٍّ لَيْسَ بِهَا مِنْهُم عَرِيبُ
٢٦٢	الأعشى	مجزوء الكامل	فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا وَالمرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُه
			الباء المكسورة
٣٢٦	مختلف في نسبته	الطويل	عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ
٦٢٤	مختلف في نسبته	الطويل	وَمَا كُلُّ ذِي نُصْحٍ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَلا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ
١٦٨	دريد بن الصمة	الكامل	مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا سَمِعْتُ بِهِ كَاليَومِ طَالِي أَيْنُقٍ جُرْبِ
			التاء المضمومة
١٣٤	رؤبة	الرجز	مَالِي إِذَا أَنْزِعُهَا صأيتُ أَكِبَرٌ غَيَّرَنِي أَمْ بَيْتُ
			التاء المكسورة
٧٣	البرج بن مسهر	الوافر	وَنِعْمَ الحَيُّ كَلْبٌ غَيْرَ أَنَّا لَقِينَا في جِوَارِهِمُ هَنَاتِ
			الجيم المفتوحة
٤٨٠	العجاج	الرجز	حَتَّى إذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا
			الجيم المكسورة
٥٢	الفُريعة بنت همام	البسيط	يَا لَيتَ شِعْرِيَ عن نَفْسي أَزَاهِقَةٌ نَفْسِي ولم أَقْضِ مَا فيها من الحَاجِ
			الحاء الساكنة
١٣٤	طرفة بن العبد	السريع	وَجَامِلٍ خَوَّعَ مِنْ نِيبِهِ زَجْرُ المُعَلَّى أُصُلاً وَالسَّفِيحْ
			الحاء المضمومة
١٥٣	حيان المحاربي	الطويل	أَلا إِنَّ جِيرَانِي العَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ
٣٥	غير منسوب	الطويل	أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَينِ سَبُوحُ

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة
الدال المفتوحة			
وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْإِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أُنَاسٍ بِأَسْوَدَا	الطويل	عبد قَيْس بن خُفَاف	١٣١
دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا	الطويل	الصِّمَّة القُشَيْرِي	٢٤٠
وَمَا العَيْشُ إلاَّ مَا يُلَذُّ وَيُشْتَهَى وَإِنْ لاَمَ فِيهِ ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا	الطويل	الأحوص	٢٦٤
رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا	الرجز	العجاج	٣٩٢
وَصِلِّيَانًا بَرِدَا	منهوك الرجز	غير منسوب	٥٤٣
إنَّ بَنِيَّ لَكِرَامٌ زَهَدَه مَا لِلَئِيمٍ عِنْدَهُمْ مِنْ مَوْدَدَه	الرجز	العجاج	٦١٤
الدال المضمومة			
فَلَمَّا أَتَى عَامَانِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَاحْلَوْلَى دِمَاثًا يَرُودُهَا	الطويل	حميد بن ثور	٢٩٤
الدال المكسورة			
تَرَبَّعَتِ القُفَّيْنِ فِي الشَّوْلِ تَرْتَعِي حَدَائِقَ مَوْلِيِّ الأَسِرَّةِ أَغْيَدِ	الطويل	طرفة	١١٤
لا تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لا كِفَاءَ لَهُ وَلَو تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالرِّفَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢٨١
دَارُ الفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَا ظَبْيَةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الجِيدِ	البسيط	الشماخ	١٨٢
أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيَدٍ تُطَاوِحُهَا الأَيَادِي	الوافر	نفيع العبشمي	٦٣
الراء الساكنة			
عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالبُرِينَ وَتَبْـ ـدُو بالأَكُفِّ الَّلامِعَاتِ سُوُرْ	الكامل	عدي بن زيد	٥٤٥
يَحْمِلْنَ قُدَّامَ الجَآ جِيءِ فِي أَسَاقٍ كَالمِطَاهِرْ	مجزوء الكامل	الكميت	١٢٢
أَزْمَانَ عَيْنَاءُ سُرُورُ المسْرُورْ عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ العِينِ الحِيرْ	الرجز	منظور بن مرثد	١٦
فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أصابَ النَّاسَ من سُرٍّ وضُرْ	الرمل	طرفة بن العبد	٧٧
لَوْ أَبْصَرَتْنِي أُخْتُ جِيرَانِنَا إذ أَنَا فِي الحَيِّ كَأَنِّي حِمَارْ إِذْ أَحْمِلُ القَدَّ عَلَى آلَةٍ تَحْلُبُ لِي فِيهَا اللِّجَابُ الغِزَارْ	السريع	غير منسوب	١٤١

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة
الراء المفتوحة			
وَكُنَّا حَسِبْنَاهُم فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا	الطويل	مختلف في نسبته	٥٩٨
كَتَمَيُّلِ النَّشْوَانِ يَرْ فُلُ في البَقِيرَة وَالإِزَارَة	مجزوء الكامل	الأعشى	٩٣
قُبِحْتُمُ يَا ظَرِبًا مُجَحَّرَهْ أَوِ الوِبَارَ يَبْتَدِرْنَ الجِحَرَهْ	الرجز	الحصين بن بكير	١٨٦
كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مُنَعَّمَةٌ من نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَرَا	المنسرح	الربيع بن ضبُع	٦٠
سَلَعٌ مَا وَمِثْلَهُ عُشَرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ البَيْقُورا	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٤٩
الراء المضمومة			
فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالعَشِيِّ وَأَنْؤُرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٢
وَمَا دَام غَيْثٌ من تِهَامَةَ طَيِّبٌ بِهَا قُلُبٌ عَادِيَّةٌ وَكِرَارُ	الطويل	كُثيِّر	٩٩
تَبَرَّأُ مِنْ دَمِ القَتيلِ وَبَزِّه وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ القَتيلِ إِزَارُهَا	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٩٢
وَلَوْ كُنْتُ فِي نَارِ جَحِيمٍ لأَصْبَحَتْ ظَرَابِيُّ مِنْ حِمَّانَ عَنِّي تُثِيرُهَا	الطويل	الفرزدق	٢١٧
وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَا الخَطْرُ	الطويل	ذو الرمة	١٢٤
شَهِدْتُ وَدَعْوَانَا أُمَيْمَةُ أَنَّنَا بَنُو الحَرْبِ نَصْلاهَا وَإِنْ شَبَّ نُورُهَا	الطويل	حاتم الطائي	١٣
فَمَا أَفْجَرَتْ حَتَّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلاجِيمَ عَيْنِ ابْنَيْ صُبَاحٍ نَثِيرُهَا	الطويل	ذو الرمة	٢٧٨
تَنَاهَقُونَ إِذَا اخْضَرَّتْ نِعَالُكُمُ وَفِي الحَفِيظَةِ أَبْرَامٌ مَضَاجِيرُ	البسيط	أوس بن حجر	١٤٤
الراء المكسورة			
أَعَارِيبُ طُورِيُّونَ مِنْ كُلِّ بَلْدَةٍ يَحِيدُونَ عَنْهَا مِنْ حِذَارِ المَقَادِرِ	الطويل	ذو الرمة	١٢٣
تَرَبَّعْنَ منْ وَهْبِينَ أَوْ بِسُوَيْقَةٍ مَشَقَّ السَّوَابِي عَنْ رُؤُوسِ الجَآذِرِ	الطويل	ذو الرمة	١١٢
أَمَّا الإِمَاءُ فلا يَدْعُونَنِي وَلَدًاإذا تَرَامَى بَنُو الإِمْوانِ بالعَارِ	البسيط	القتال الكلابي	٨٠
وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاهٌ وَلَيسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ	الوافر	عمران بن حطان	٢٥٠
سَمَاعَ اللهِ وَالعُلَمَاءِ أَنِّي أَعُوذُ بِحَقْوِ خَالِكَ يَا ابنَ عَمْرِو	الوافر	غير منسوب	٢٦٩

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة
كأنَّها بعد كَلالِ الزَّاجِر ... وَمَسْحِّه مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ	مشطور الرجز	غير منسوب	٦٤٣
السين المفتوحة			
فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسَا	الرجز	العجاج	٥١٧
وَالبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا	الرجز	مختلف في نسبته	٢٢٧
السين المكسورة			
هَلْ مِنْ حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ ... مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّي وَتَضْرِيسِي	البسيط	جرير	١٢٥
أَقْعَسَ يَمْشِي مِشْيَةَ النِّفَاسِ	الرجز	غير منسوب	١٨١
الشين الساكنة			
قَدْ زَوَّجُونِي لِعَجُوزٍ جَحْمَرِشْ يَابِسَةِ اللَّحْمِ كَزُومٍ قَنْفَرِشْ كَأَنَّمَا دَلالُهَا عَلَى الفُرُشْ فِي آخِرِ اللَّيْلِ كِلابٌ تَهْتَرِشْ	الرجز	عِقَال بن رِزَام	٣٤٠
الضاد المضمومة			
بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطِيُّ كَأَنَّهَا ... قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانتْ فِراخًا بُيُوضُهَا	الطويل	مختلف في نسبته	٤٨
العين المفتوحة			
كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ ... حَوَالِبَ غُرَّزًا وَمِعَىً جِيَاعَا	الوافر	القطامي	٢١
العين المضمومة			
أَرَى ابنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي ... عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ	الطويل	غير منسوب	٧٢
أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الأَزْمُنُ اللائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ	الطويل	ذو الرمة	١٦
قَاظَتْ أُثَالَ إلى النَّقَا وَتَرَبَّعَتْ ... بِالحَزْنِ عَازِبَةً تُسَنُّ وَتُوْدَعُ	الكامل	متمم بن نويرة أو مالك بن نويرة	١١٣

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة
الفاء المفتوحة			
خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا	الرجز	العجاج	٤٥٤
الفاء المضمومة			
فَأُفٍّ لِدُنْيَا لا يَدُومُ نَعِيمُهَا تَقَلَّبُ تَاراتٍ بِنَا وَتَصَرَّفُ	الطويل	الحرقة بنت النعمان	٤٠
وَأَشْلاءُ لَحْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيدُهَا إِذَا نَحْنُ شِئْنَا صَاحِبٌ مُتَأَلِّفُ	الطويل	الفرزدق	١١١
القاف المضمومة			
قَد احْتَمَلَتْ مَيٌّ فَهَاتِيكَ دَارُهَا بِهَا العُصْمُ تَرْدِي وَالحَمَامُ المطَوَّقُ	الطويل	ذو الرمة	٢٥٠
تَقُولُ إِذَا أَهْلَكْتُ مَالاً لِلَذَّةٍ فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ	الطويل	طريف العنبري	٦٦١
القاف المكسورة			
وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المطَرِّقِ	الطويل	المُمَزَّق العَبْدي	٥٠١
وَكَأَنَّ حَيًّا قَبْلَكُمْ لم يَشْرَبُوا مِنْهَا بِأَقْلِبَةٍ أَجَنَّ زُعَاقِ	الكامل	جبّار بن سُلْمَى	٩٧
إِنِّي امْرُؤٌ تَجِدُ الرِّجَالُ عَدَاوَتِي وَجْدَ الرِّكَابِ من الذُّبَابِ الأَزْرَقِ	الكامل	مختلف في نسبته	٥٧
أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ نِيَاقِ إِنْ لَمْ تُنَجِّينَ مِنَ الوَثَاقِ	الرجز	القُلاخ	٣٩
تَنَحَّ للعَجُوزِ عن طَرِيقِهَا إِذْ أَقْبَلَتْ رَائِحَةً مِنْ سُوقِهَا دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٦١
ساءها ما تأَمَّلَتْ فِي أَيَادِي نَا وَإِشناقُها إلى الأَعْنَاقِ	الخفيف	عدي بن زيد	٦٣
الكاف المفتوحة			
يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ	الرجز	مختلف في نسبته	٦٤٨
إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكَا	المتقارب	مروان بن الحكم	٤١٧
اللام المفتوحة			
وَقَالَتْ لِيَ النَّفْسُ اشْعَبِ الصَّدْعَ وَاهْتَبِلْ لإِحْدَى الهَنَاتِ المعْضِلاتِ اهْتِبَالَهَا	الطويل	الكميت	٧٣

الصفحة	القائل	البحر	الشاهد
١٤٦	الكميت	الطويل	لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى تَزَجُّجَهَا من حَالِكٍ وَاكتِحَالَهَا
٢٦٣	الراعي النُّمَيري	الكامل	أَخَذُوا المخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكتبُ للأَمِيرِ أَفِيلا
			اللام المضمومة
١٩٠	لبيد	الطويل	وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ
٥٧	تميم بن أُبيّ بن مقبل	الطويل	تَرَى النُّعَرَاتِ الخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ أُحَادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهْ
٥١١	ذو الرمة	الطويل	وَبَيْضَاءَ لاتَنْحَاشُ عنَّا وَأُمُّهَا إِذَا مَا رَأَتْنَا زِيلَ عنَّا زَوِيلُهَا
١٩	مختلف في نسبته	المديد	وَفُتُوٍّ هَجَّرُوا ثُمَّ أَسْرَوا لَيْلَهُم حَتَّى إِذَا انْجَابَ حَلُّوا
٢٨	عبدة بن الطبيب	البسيط	وَلَّى وَصُرِّعْنَ مِنْ حَيْثُ ٱلْتَبَسْنَ بِهِ مُجَرَّحَاتٌ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولُ
٢٧٧	الأعشى	البسيط	قَدْ نَخْضِبُ العَيْرَ مِنْ مَكْنُونِ فَائِلِهِ وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا البَطَلُ
٢٦٧	جرير	الكامل	وَكَأَنَّ عَافِيَةَ النُّسُورِ عَلَيْهِمُ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي المجَازِ نُزُولُ
			اللام المكسورة
٢٨٧	امرؤ القيس	الطويل	وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابَكِ تَنْسُلِ
٤٧٦	امرؤ القيس	الطويل	يَزِلُّ الغُلامُ الخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ وَيُلْوِي بِأَثْوَابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ
٥٢	النابغة الذبياني	الطويل	عُلِينَ بِكِدْيَوْنٍ وَأُبْطِنَّ كُرَّةً فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الغَلائِلِ
١٧٨	أوس بن حجر	الطويل	مَطَاعِينُ فِي الهَيْجَا مَطَاعِيمُ فِي القِرَى إِذَا اغْبَرَّ آفَاقُ السَّمَاءِ مِن المحْلِ
٣٣	ذو الرمة	الطويل	أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الهَوَى فِي المَفَاصِلِ
٦١	مختلف في نسبته	الرجز	كَأَنَّهُ فِي الصَّحْصَحَانِ الأَنْجَلِ قُطْنٌ سُخَامِيٌّ بِأَيْدِي غُزَّلِ
١٢٩	أبو النجم العجلي	الرجز	تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ
٩٦	أبو النجم العجلي	الرجز	يَبْرِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ
٣١٣	امرؤ القيس	السريع	فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ
١٨٣	الأعشى	الخفيف	غَيْرَ مِيلٍ وَلا عَوَاوِيرَ فِي الهَيْـ ـجَا وَلا عُزَّلٍ وَلا أَكْفَالِ

الصفحة	القائل	البحر	الشاهد
٢٧٦	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السِّجْنِ وَالأَغْلالِ
			الميم المفتوحة
٢٣	حميد بن ثور	الطويل	كَأَنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ فِي جَوْفِ ضَالَةٍ تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إِذَا مَا تَلَهْجَمَا
٣٢	حسان بن ثابت	الطويل	لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
٥٩٥،٥٩٨	مختلف في نسبته	مجزوء الكامل	عَيُّوا بأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ
٧١	غير منسوب	الرجز	هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا وَعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا
٤٥٧	بُجَير بن عَنَمَة الطائي	المنسرح	ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَه
			الميم المضمومة
٤٧٧	زهير	البسيط	هُوَ الجَوَادُ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ
٤٣٤	ذو الرمة	البسيط	أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ
١٥٤	الحارث بن أمية الأصغر	الوافر	فَلِلْكُبَرَاءِ أَكْلٌ كَيْفَ شَاءُوا وَلِلصُّغَرَاءِ أَخْذٌ وَاقْتِثَامُ
٩٤	مختلف في نسبته	الوافر	يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الغَرِيمُ
٦٤٧	جرير	الوافر	مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ
١٠٨، ١٧٣	كُدَيْر أو حدير عبد بني قَمِيئة	الرجز	قَالَتْ لَنَا وَدَمْعُهَا تُؤَامُ كَالدُّرِّ إِذْ أَسْلَمَهُ النِّظَامُ عَلَى الَّذِينَ ارْتَحَلُوا السَّلامُ
			الميم المكسورة
٤٥٥	الفرزدق	الطويل	هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ
٥١٠	أبو خِراش الهذلي	الطويل	وَكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي وَكِيدَ خِرَاشٌ يومَ ذَاكَ يَيْتَمِ
٦٤٨	جرير	الكامل	أَيَهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الأَيَّامِنْ
٨٢	العجاج	الرجز	عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة
النون الساكنة			
قَالَتْ سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ وَلا السِّبَاطَ إِنَّهُمْ مَنَاتِينْ	الرجز	ضَبِّ بن نُعْرَة	١٤٠
حَتْف الحُبَارَيَات وَالكَرَاوِينْ	الرجز	دليم العبشمي	١٢٠، ٢١٩
وَمَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَينْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَينْ	السريع	مختلف في نسبته	١٢٨
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَينْ	السريع	خِطام المجاشعي	٢٨٠
النون المفتوحة			
فَغِظْنَاهُمُ حَتَّى أَتَى الغَيْظُ مِنْهُمُ قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرِئِينَا	الطويل	الأسود بن يعفر	٦٩
يَرَى الرَّاؤُونَ بالجَفَرَاتِ مِنَّا كَنَارِ أَبِي حُبَاحِبَ وَالظُّبِينَا	الوافر	الكميت	٧٤
فَلا تَفْخَرْ فَإِنَّ بَنِي نِزَارٍ لِعَلاَّتٍ وَلَيْسُوا تَوْأَمِينَا	الوافر	الكميت	١٧٣
نَحْنُ هَبَطْنَا بَطْنَ وَالغِينَا وَالخَيْلُ تَعْدُو عُصَبًا ثُبِينَا	الرجز	الأغلب العِجْلي	٦٩
قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا القَرِينَهْ وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيَّنُونَهْ	الرجز	غير منسوب	٥٥١
وَمِعْزًى هَدِبًا يَعْلُو قِرَانَ الأَرْضِ سُودَانَا	الهزج	غير منسوب	١٧٥
النون المكسورة			
مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ	الطويل	امرؤ القيس	١٣٦
إِذَا فَاقِدٌ، خَطْبَاءُ، فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ	الطويل	بِشْر بن أبي خازم	١٩٢
ياعمرو إنْ لا تدعْ شتمي ومنقصتي أضربْكَ حيثُ تقولُ الهامةُ اسقوني	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٥٠
الشاهد	**البحر**	**القائل**	**الصفحة**

لأَصْبَحَ القَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ	البسيط	عمرو بن العدَّاء الكلبي	١٣٠
يُشَبَّهْنَ السَّفِينَ وَهُنَّ بُخْتٌ عَظِيماتِ الأَبَاهِرِ وَالمؤونِ	الوافر	المثقب العبدي	٤٧
فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا عَلَى سَفَوَانَ يَوْمٌ أَرْوَنَانِي	الوافر	النابغة الجعدي	٣٦٢
عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ	الوافر	حسان بن ثابت	٤٢٠
الهاء المفتوحة			
إِنِّي لأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ ٱجْبُلِهَا وَسَيْلِ أَوْدِيَةٍ عَنْ سَيْلِ وَادِيهَا	البسيط	غير منسوب	١٠
الياء المفتوحة			
له ما رأتْ عَينُ البَصِيرِ وَفَوقَهُ سَمَاءُ الإِلَهِ فَوقَ سَبعِ سَمَائِيا	الطويل	أمية بن أبي الصلت	٨٣
مِنَ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمُ الكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا	الطويل	ذو الرمة	١٢٠
بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا	الرجز	أُحَيْحَة بن الجُلاَح	١٣٢
الياء المضمومة			
تَلُفُّهُ الأَرْوَاحُ والسُّمِيُّ	الرجز	العجاج	٨٥
الياء المكسورة			
كَأَنَّ مَتْنَيْهِ مِن النَّفِيِّ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ مِنَ الصُّفِيِّ	الرجز	مختلف في نسبته	١٧

فهرس الأساليب اللغوية

م	الأسلوب اللغوي	الصفحة
٤٣.	اعْدُد ذَّهَبك	٦٥٤
٤٤.	اعْرِف بَّكرًا	٦٣٩
٤٥.	اعْشَوْشَبَ البَلَدُ	٢٩٤
٤٦.	اعَلَوَّطَ المُهْرَ	٢٩٥
٤٧.	أَعْوَرَ الله عَيْنَهُ، وَالله مُعْوِرٌ عَيْنَهُ	٥٢٩
٤٨.	اغْفِر لَّهُ	٦٣٩
٤٩.	اقْتُل لَّبِيدًا	٦٢٠
٥٠.	اقْطَارَّ النَّبْتُ	٢٩١
٥١.	اقْطَع حَّملاً	٦٤٤
٥٢.	اقْطَع هِّلالاً	٦٤٢
٥٣.	أَكْرِمْ بِزَيدٍ	٥٣٣
٥٤.	أكرم بَّكرًا	٦٣٩
٥٥.	الْحَق كَّلَدَة	٦٤٥
٥٦.	امْدَحّلالاً	٦٤٢
٥٧.	امْدَح هِّلالاً	٦٤٢
٥٨.	انْعَت ثَّابتًا	٦٥٤
٥٩.	انْعَت ذَّهَبك	٦٥٤
٦٠.	انْعَت طَّلَبَكَ	٦٥٤
٦١.	انْعَت ظَّالِمًا	٦٥٤
٦٢.	إنَّ فِي ألف درهم لَمَضْرَبًا	٣٠١
٦٣.	انْهَك قُّطْنًا	٦٤٥
٦٤.	أَوْسَيتُ رَأْسَهُ	٣٧٣

م	الأسلوب اللغوي	الصفحة
١٠٩.	مَرَرْتُ بالـمَرأتَيْن كِلْتَيْهِمَا	٤٦٢
١١٠.	مَنْ أَنْتَ؟	٦٤٩
١١١.	مَنْ حَسِبَ؟	٦٤٩
١١٢.	مَن رَّاشِد؟	٦٥٠
١١٣.	مَنْ عِنْدَك؟	٦٤٩
١١٤.	مَن غَيْرُكَ؟	٦٤٩
١١٥.	مَن قَالَ؟	٦٤٩
١١٦.	مَن لَّكَ؟	٦٥٠
١١٧.	مَن لأَّمَكَ؟	٦٥٠
١١٨.	مَن نَّحْنُ؟	٦٥٠
١١٩.	مَنْ هُو؟	٦٤٩
١٢٠.	مَنْ يَقُولُ؟	٦٥٠
١٢١.	كَوَّفْتُ كَافًا	٣٢٩
١٢٢.	نَعَتَ تِلْكَ	٦١٥
١٢٣.	هذا فِي ثِنْيِ هَذا	٤٦٥
١٢٤.	هُو شَاكٍ السِّلاحَ	٥٢١
١٢٥.	هُوَ شَاكُّ السِّلاحَ	٥٢٢
١٢٦.	هَوِيتُ السِّمَانَ	٣٥٧
١٢٧.	هُوَ يَضْرِبُهَا	٣١٧
١٢٨.	يَا آزُّ أُزَّ	٥٠٢
١٢٩.	يَا آزّ أُزُزْ	٥٠٣
١٣٠.	يَا آزُّ اوزز	٥٠٣

م	الأسلوب اللغوي	الصفحة
١٣١.	يَا آزُّ اوزُزُِ اوزُزْ	٥٠٣
١٣٢.	يا أَوسُ هَلْ نِمْتَ	٣٥٧-٣٥٨
١٣٣.	يَا هِنْدُ ارْمِي يَاسِرًا	٥٥٤
١٣٤.	يرمي الغَرَض	٥٢٥
١٣٥.	يُرِيدُ أنْ يَضْبِطَهَا	٣٢٣
١٣٦.	يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهَا	٣٢٣
١٣٧.	يريد أنْ يَنْزِعَهَا	٣١٧
١٣٨.	يغزو القَوم	٥٢٥
١٣٩.	يَفْعَلُ لَبِيدٌ	٦٢٠
١٤٠.	يَقْضِي يَاسِرٌ	٦٢١

فهرس الألفاظ*

* رتبت الألفاظ ترتيبًا هجائيًّا حسب نطقها.

اللفظ	الصفحة
أفنان	١٨
أَفِيق وأَفَق	٨٧، ١٣٣
إقَامَة	٥٣٨، ٥٣٩
أقاويل	١٢٩
اقْتَتَلُوا	٦١٥
أُقْحُوان وأُقْحُوانِيّ	٥٧١
أقُدّ	٤٥
أقرُؤ	٨٠
اقْشَعَرَّ	٢٩٢، ٢٩٨، ٣٤٥
اقْعَنْسَسَ	٢٩٥، ٣٠٠، ٣٥١
أقفاء	١٧
أقلبة	٩٧
أقوال	١٢٩، ٢٣٨
أَقْوَام	٢٣٨
أَقْيَال وأَقْوال	١٦٤، ٥٥٢
أكالب	٣٩، ٦٣
أكاليب	١٩٥
إكام	٥٠، ١٠٢
آكام	٨١
اكْتَسَبَ	٢٨٩
أُكْرِمُ	٢٥٨، ٤٨٥، ٥٨٨
أَكْرَمْتُكِس	٤٢٣
أكسية	٥، ٨٤
أكعُب	٦
أكُفّ	١٤، ٩٦
أكلُب	٣٩، ٦٣، ٨١، ٢٣٦

اللفظ	الصفحة
مَبِيع	١٢٥، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٤٠
متَّ	٤٥٣
مِتَّ تَمَاتُ	٥١٣
مِتَّ يَمُوتُ	٥١٣
مُتَّزِن	٢٠٠
مُتَّعِد	٢٠٠، ٤٩٤
مِثَال وأمثلة	٨٦
مَثْوَبَة	٥٣٠
مَجَانِيق	٣٩٤
مُجْتَاز	٥٢٨
مِجْذَامَة	١٧٨، ١٧٩
المَجْلَس	٣٠١
المَجْلِس	٣٠١، ٣٩١
مَحْبَب	٣٩٨
مَحْبَس	٣٩٠
مُحْرَنْجِم	٢٢٤
مِحْضِير	٧٩
مَحْمَدَة	٢٦٨
مُحْمَرّ	٢٢٣
مَحْنِية	٤٤٤، ٤٤٥، ٥٣٧، ٥٧٧
مُحْوَاوٍ ومُحْوَاوِيَة	٦٠٦
مُحْيٍ	٦٠١
المَحِيض	٣٠٣
مُحَيْمِر	٢٢٤
المَخَافَة	٣٠٤
مُخْتَارٌ	٥٢٨

فهرس الألفاظ المعرَّبة

فهرس الأعلام

م	اسم العلم	الصفحة
٢٠	أبو الخطاب (الأخفش الكبير)	٦٢
٢١	الخليل	٥٤، ٦٥، ١٣٧، ١٦٧، ١٧٩، ٢٤٥، ٤٠١، ٤١٦، ٥٢٣، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٩٢، ٥٩٣
٢٢	داود عليه السلام	١٢٧
٢٣	ابن دُريد	٤٢٤
٢٤	دُريد بن الصمة	١٦٨
٢٥	أبو ذؤيب	٩٢
٢٦	ذو الرمة	٢٧٩
٢٧	رؤبة بن العجاج	١٦١
٢٨	الرُّماني	٣٥٥
٢٩	الزمخشري	١٨٩
٣٠	زُهير	٤٧٧
٣١	أبو زيد	١٥، ٢٨، ٣٩، ٦٣، ٩١، ١٣١، ١٤٥، ١٥٣، ٢٩٣، ٥٥٩
٣٢	ابن السَّراج	٣٤١
٣٣	سليمان عليه السلام	١٢٧
٣٤	سليمان بن عبد الملك	١٦٧
٣٥	سيبويه	٢٥، ٢٨، ٥٤، ٥٦، ٦٨، ٧٤، ١٩٢، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٨٧، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩٣، ٤٠٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٨٧، ٥٩٢، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٦٠

* لم أُدرج هنا اسم أبي علي المصاحب لنصوص التكملة.

فهرس القبائل والجماعات والأمم

فهرس البلدان والمواضع*

م	اسم البلد أو الموضع	الصفحة
١	أَبْيَن	٥٣٢
٢	البحرين	١١٨
٣	بَذَّر	١٩٥
٤	حِبِرّ*	٢٣
٥	حذرية	٣٨١
٦	حُزوى	٥٨٥
٧	حَوْلايَا	٢١١
٨	الحِيرة	٥٩٢
٩	خَضَّمُ	١٩٥
١٠	الزرق*	١٢٤
١١	سويقة*	١١٢
١٢	صَنْعَاء	٢١٦، ٤٥٨
١٣	صَوَرَى	٥٧٦
١٤	العالية	٥٣
١٥	عثَّر	٣٨٠
١٦	عزويت	٣٨٩
١٧	قَرْقَرَى	٢١١
١٨	قرملاء	٢١٣
١٩	قَوّ	٦٠٢

* ما وُضع أمامه علامة (*) فورد في بيت شعري.

فهرس الكتب الواردة في المتن

م	اسم الكتاب	الصفحة
١	إعراب القران للمصنف	٤١٥
٢	الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح للمصنف	٢٥٠، ٢٦٣
٣	الإيضاح أو شرحه للمصنف	١، ٩٨، ١٣٩، ٤٠٣، ٥٣٠
٤	التكملة أو شرحها للمصنف	٧٨، ٣١٧، ٦٢٨
٥	شرح الإيضاح للعبدي	٦٦
٦	الحماسة لأبي تمام	٧٣
٧	كتاب سيبويه	٧٨، ١٢١

المصادر والمراجع

المخطوطات:

١- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، (الجزء الخامس)، نسخة مكتبة فيض الله بتركيا، منها نسخة فيلمية في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، برقم (١٩٣).

٢- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، (الأجزاء: ١-٢-٣-٤-٥) مصورة عن دار الكتب المصرية، برقم (١٣٧/نحو).

الرسائل الجامعية:

٣- **أبو البقاء العكبري صرفيًّا**، للدكتور مجيد خير الله راهي الزاملي، رسالة دكتوراه في جامعة القادسية، الأردن، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤- **شرح إيضاح أبي علي الفارسي**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٠٨هـ/١٤٠٩م.

٥- **شرح التكملة**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتورة فوزية بنت دقل العتيبي، رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٤هـ.

الكتب المطبوعة:

٦- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، علم الكتب، بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧- **آراء ابن بري التصريفية**، جمعًا ودراسة، إعداد: الدكتور فراج بن ناصر الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٨- **الإبدال**، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، حققه وشرحه ونشر حواشيه الأصلية وأكمل نواقصه: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

٩- **الإبدال**، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، تقديم وتحقيق: الدكتور حسين محمد شرف، مراجعة: الأستاذ علي النجدي ناصف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٠- **الإبدال والمعاقبة والنظائر**، للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له وشرحه: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبع بدار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١١- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، لابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١٢- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، للعلامة أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٣- **أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم**، للدكتور محمد بن عمار بن مسعود درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٤- **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٥- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم واخذ بعضهم عن بعض**، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦- **أدب الكاتب**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٧- **أدب الكتاب**، لأبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٨- **الإدغام الكبير**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٩- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٠- **الإرشاد إلى علم الإعراب**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي، والدكتور محسن سالم العميري، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٢١- **الأزمنة والأمكنة**، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، حيد آباد، الهند، (بدون ط)، ١٣٣٢هـ.

٢٢- **الأزهية في علم الحروف**، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢٣- **أساس البلاغة**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٤- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٥- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير، اعتنى بتصحيحه: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٦- **أسرار العربية**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (بدون ط، بدون ت).

٢٧- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام**، لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات).

٢٨- **الأسماء والأفعال والحروف** (**أبنية كتاب سيبويه**)، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: الدكتور أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٩- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٠- **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣١- **الأشباه والنظائر في النحو**، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٣٢- **الاشتقاق**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (بدون ت).

٣٣- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٤- **الإصباح في شرح الاقتراح**، للدكتور محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٣٥- **إصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي**، لعبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق: الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٦- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، شح وتحقيق: الأستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، (بدون ت).

٣٧- **الأصمعيات**، لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، بيروت، ط٥، (بدون ت).

٣٨- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي والبغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٩- **الأضداد**، للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد).

٤٠- **الأضداد**، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤١- **الأضداد**، لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد).

٤٢- **الأضداد**، لأبي علي محمد بن المستنير (قطرب)، عني بتحقيقه والتقديم له: الدكتور حنَّا حداد، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٤٣- **الأضداد**، لأبي محمد عبد الله بن محمد التوّزي، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور محمد حسين آل ياسين، دار عمار، عمَّان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤٤- **الأضداد**، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (بدون ط)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٥- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٤٦- **إعراب الحديث النبوي**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٤٧- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، حققه وقدم له: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٨- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٧١هـ/١٩٩٦م.

٤٩- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٠- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٣، ١٩٩٧م.

٥١- **الإعلام بوفيات الأعلام**، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مصطفى بن علي عوض، وربيع أبو بكر عبد الباقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٥٢- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥٣- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٥٤- **الإغفال (وهو المسائل المصلَحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج)**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، (بدون ط)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٥٥- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، لأبي الحسين بن الطراوة السبئي المالقي، تقديم وتحقيق: الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٥٦- **الأفعال،** لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السَّرَقُسْطي، تحقيق: الدكتور حسين محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥٧- **إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل،** لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: الأستاذ هاشم طه شلال، مطبعة المعارف، بغداد، (بدون ط، بدون ت).

٥٨- **الاقتراح في علم أصول النحو**، للإمام جلال الدين محمد بن أبي بكر السيوطي، قدم له وضبطه وصححه: الدكتور أحمد سليم الحمصي، الدكتور أحمد محمد قاسم، دار جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

٥٩- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٦٠- **الإقليد شرح المفصل،** لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود أحمد علي الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٦١- **الإقناع في القراءات السبعة،** لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الإنصاري ابن الباذش، حققه وقدم له: الدكتور عبد المجيد قطامش، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٦٢- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام،** لابن مالك الجياني، تحقيق: الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦٣- **الإمالة في القراءات واللهجات،** للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٦٤- **أمالي الزجاجي،** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٦٥- **أمالي السهيلي،** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٦٦- **أمالي ابن الشجري،** هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٦٧- **أمالي القالي،** لأبي علي بن إسماعيل القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦٨- **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)،** للشريف المرتضى بن الحسين العلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٦٩- **أمالي المرزوقي،** لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: الدكتور يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٧٠- **الإمتاع والمؤانسة،** لأبي حيّان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين، مكتبة دار الحياة، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٧١- **أمثال العرب،** للمفضل بن محمد الضبي، قدم له وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٧٢- **أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره)،** دراسة وتحقيق: بهجة عبد الغفور الحديثي، مطبوعات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، (بدون ط)، ١٩٧٥م.

٧٣- **إنباه الرواة على أنباه النحاة،** للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الثقافة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٧٤- **الانتخاب في شرح أدب الكتاب،** لأبي جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجذامي، دراسة وتحقيق: الدكتورة سعدية بو خريط، والدكتورة أمينة بالعربي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٧٥- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٧٦- **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٧٧- **أنساب الأشراف**، لأحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.

٧٨- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، للشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (بدون ط، بدون ت).

٧٩- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، ومعه كتاب: عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٨٠- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٨١- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، حققه وقدم له: الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٨٢- **الإيضاح في شرح المفصل**، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، (بدون ط، بدون ت).

٨٣- **الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨٤- **البداية والنهاية**، لأبي الفداء ابن كثير، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ط٦، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٥- **البرصان والعرجان والعميان والحولان**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٨٦- **البرهان في علوم القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (بدون ط)، ١٣٩١هـ.

٨٧- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن احمد الأشبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٨٨- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.

٨٩- **بلاد العرب**، للحسن بن عبد الله الأصفهاني، تحقيق: الأستاذ حمد الجاسر، والدكتور صالح العلي، منشورات دار اليمامة، الرياض، (بدون ط، بدون ت).

٩٠- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، حققه: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩١- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، لأبي البركات بن الأنباري، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب،مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٩٢- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٩٣- **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (بدون ط)، ٢٠٠٣م.

٩٤- **تأويل مشكل القرآن**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار الحديث، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٩٥- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمد مرتضى بن محمد الزبيدي، اعتنى به ووضع حواشيه: الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم، والأستاذ كريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

٩٦- **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، لمحمد صديق حسن خان القِنَّوجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٩٧- **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، (القسم الأول) نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، (بدون ط)، ١٩٩٣م.

٩٨- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٩- **تاريخ مدينة دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: عمر بن غرامة العموري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٠٠- **تاريخ مدينة السلام**، (وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، حققه وضبط نصه: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٠١- **التبصرة والتذكرة**، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٠٢- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٠٣- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،** لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٠٤- **التتمة في التصريف،** لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي، تحقيق ودراسة: الدكتور محسن سالم العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٠٥- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان،** لابن مكي الصقلي، تحقيق: الدكتور عبد العزيز مطر، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٠٦- **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب،** للأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٠٧- **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني،** لعبد الله بن يحيى بن أبي بكر الغساني، تحقيق: أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

١٠٨- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد،** لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٠٩- **تذكرة الحفاظ،** للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (بدون ت).

١١٠- **التذكرة الحمدونية،** لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١١١- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية،** لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي، تحقيق: عبد الله الجبوري، منشورات المجمع العلمي العراقي، مطابع النعمان، النجف، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.

١١٢- **التذكرة الفخرية،** للصاحب بهاء الدين المنشي الإربلي، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، (بدون ط)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١١٣- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،** لأبي حيان الأندلسي، حققه: الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١١٤- **ترشيح العلل في شرح الجمل،** لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، إعداد: عادل محسن سالم العميري، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١١٥- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** لابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، (بدون ط)، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

١١٦- **التصريح بمضمون التوضيح،** لخالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ /١٩٩٢م.

١١٧- **التعريفات،** لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، حققه: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١١٨- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،** لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١١٩- **التعليقة على كتاب سيبويه،** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٢٠- **تفسير البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٢١- **تفسير رسالة أدب الكتاب**، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، حقَّقه وعلق عليه: دكتور عبد الفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٢٢- **تفسير الطبري** (المسمّى: جامع البيان في تأويل القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٢٣- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق ودراسة: الدكتور محسن العميري، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١، ١٣١٣هـ/١٩٩٣م.

١٢٤- **تفسير القرآن العظيم**، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار الحديث، القاهرة، ط٦، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٢٥- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، نشر جامعة الرياض، ط١ ، ١٤٠١/ ١٩٨١م.

١٢٦- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق دراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٢٧- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**، لأبي الفتح عثمان بن جني، حققه وقدَّم له: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه: الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.

١٢٨- **التمثيل والمحاضرة**، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.

١٢٩- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دارسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٣٠- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه**، للإمام أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٣١- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**، لأبي الفتح عثمان ابن جني، حققه: الدكتور حسن محمود هنداوي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٣٢- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، تحقيق: عبد الحليم الطحاوي، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٨١م.

١٣٣- **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، صححه وخرَّج أحاديثه: عادل مرشد، وعامر الغضبان، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٣٤- **تهذيب إصلاح المنطق**، للخطيب التبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٣٥- **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٣٦- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٣٧- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٣٨- **توجيه اللمع**، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٣٩- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

١٤٠- **التوطئة**، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٤١- **التيسير في القراءات السبع**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه: أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٤٢- **ثلاثة كتب في الأضداد**، نشرها: الدكتور أوغست هفنر، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

١٤٣- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

١٤٤- **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، راجعه وضبطه وعلق عليه: الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، خرَّج أحاديثه: الدكتور محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٤٥- **جامع البيان في القراءات السبع**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، مجموعة رسائل علمية قامت بتدقيقها وتهيئتها للطباعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة بجامعة الشارقة، مطبوعات جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٤٦- **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

١٤٧- **جمال القراء وكمال الإقراء**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

١٤٨- **الجمل في النحو**، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٤٩- **الجمل في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدّم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٥٠- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وعلق عليه: محمد علي الهاشمي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٩هـ.

١٥١- **جمهرة الأمثال**، للأديب أبي هلال العسكري، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط٢، (بدون ت).

١٥٢- **جمهرة أنساب العرب**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م.

١٥٣- **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدَّم له: الدكتور رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٥٤- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٥٥- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق: حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٥٦- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، (بدون ط، بدون ت).

١٥٧- **حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي)**، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، على تفسير البيضاوي، ضبطه وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٥٨- **حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجه، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٥٩- **حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب**، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

١٦٠- **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٦١- **الحجة في القراءات السبع**، للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٦٢- **حجة القراءات**، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٦٣- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/١٩٨٤-١٩٩٩م.

١٦٤- **الحديث النبوي في النحو العربي**، للدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٦٥- **حروف المعاني**، صنفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٦٦- **حروف الممدود والمقصور**، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦٧- **الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق: الدكتور مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

١٦٨- **الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية**، ليوسف بن محمد بن عنترة، تحقيق: الدكتور مصطفى بن حمزة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١، ٢٠٠٥م.

١٦٩- **الحماسة**، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٧٠- **الحماسة البصرية**، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٧١- **الحيوان**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

١٧٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٧٣- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

١٧٤- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

١٧٥- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٧٦- **درة الغواص في أوهام الخواص**، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله بن علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٧٧- **الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة**، للإمام حمزة بن الحسن الأصبهاني، حققه وقدم له: عبد المجيد قطامش، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٧م.

١٧٨- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ضبطه وصححه: الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٧٩- **دروس التصريف**، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٨٠- **دقائق التصريف**، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق: الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسن تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (بدون ط)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٨١- **ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي**، دراسة وجمع وتحقيق: الدكتور حسن محمد باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، (بدون ط)، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٨٢- **ديوان الأخطل**، (**شعر الأخطل**) (**بصنعة السكري**)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، (بدون ط)، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١٨٣- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

١٨٤- **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعة: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط١، (بدون ت).

١٨٥- **ديوان الأعشى الكبير** (**ميمون بن قيس**)، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (بدون ط)، ١٩٥٠م.

١٨٦- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٨٧- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، عني بتحقيقه: الدكتور عِزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، دمشق، ط٢ ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٨٨- **ديوان تأبط شرًّا وأخباره**، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٨٩- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.

١٩٠- **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، مراجعة: حسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

١٩١- **ديوان حميد بن ثور الهلالي**، صنعة: الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٩٢- **ديوان دُريد بن الصِّمَّة**، تحقيق: الدكتور عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، (بدون ط)، ١٩٨٥م.

١٩٣- **ديوان دِعْبِل بن عليّ الخُزَاعي**، جمعه وحققه: الدكتور محمد يوسف نجم، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٢م.

١٩٤- **ديوان ذي الإصبع العدواني (حُرْثان بن مُحَرِّث)**، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي، ومحمد نايف الدليمي، ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره، الموصل، (بدون ط)، ١٩٧٣م.

١٩٥- **ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي**، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٩٦- **ديوان ذي الرُّمَّة غيلان بن عقبة العدوي**، بشرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه وقدَّم له: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٩٧- **ديوان الراعي النميري**، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م.

١٩٨- **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، (ضمن مجموع أشعار العرب)، دار ابن قتيبة، الكويت. (بدون ط، بدون ت).

١٩٩- **ديوان سلامة بن جندل**، صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٠٠- **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره**، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: الدكتور عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٠١- **ديوان شعر الحادرة**، إملاء أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن الأصمعي، حققه وعلق عليه: الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٠٢- **ديوان شعر المثقب العبدي**، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية ، القاهرة، ط٢، ١١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٠٣- **ديوان الشمَّاخ بن ضرار الذبياني**، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٢٠٤- **ديوان الشنفرى**، (ضمن الطرائف الأدبية).

٢٠٥- **ديوان طرفة بن العبد**، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٠٦- **ديوان عباس بن مرداس**، جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، (بدون ط)، ١٩٦٨م.

٢٠٧- **ديوان عبيد بن الأبرص**، تحقيق: الدكتور حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ/١٣٥٧م.

٢٠٨- **ديوان العجاج**، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عنى بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٠٩- **ديوان العجاج**، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق، ط١، ١٩٧١م.

٢١٠- **ديوان عدي بن زيد العبادي**، حققه وجمعه: محمد جبَّار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد ببغداد، (بدون ط)، ١٩٦٥م.

٢١١- **ديوان علقمة بن عبدة الفحل**، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٢١٢- **ديوان القتال الكلابي**، حققه وقدم له: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (بدون ط)، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.

٢١٣- **ديوان القطامي**، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، (بدون ط)، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

٢١٤- **ديوان كُثيِّر عَزَّة**، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢١٥- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، حققه وقدَّم له: الدكتور إحسان عباس، نشر وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، ط١، ١٩٦٢م.

٢١٦- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، (بدون ت).

٢١٧- **ديوان المفضليات**، مع شرح وافر لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، (بدون ط)، ١٩٢٠م.

٢١٨- **ديوان ابن مقبل**، عني بتحقيقه: الدكتور عِزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢١٩- **ديوان النابغة الذبياني**، صنعة ابن السكيت، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٢٠- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م.

٢٢١- **ديوان أبي النجم العجلي** (الفضل بن قدامة)، جمعه وشرحه وحققه: الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٢٢- **ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري**، جمعه وحققه: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٢٣- **ذيل تاريخ بغداد**، لأبي عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٢٤- **الذيل على طبقات الحنابلة**، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، حققه وقدَّم له وعلَّق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

٢٢٥- **رسالة الصاهل والشاحج**، لأبي العلاء المعري، تحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٢٦- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٢٧- **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٢٨- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عز الدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٢٩- **زهر الآداب وثمر الألباب**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، ضبطه وشرحه وعلق عليه: الأستاذ الدكتور يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٣٠- **الزهرة**، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني، حققه وقدم له وعلّق عليه: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٢٣١- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.

٢٣٢- **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون**، لجمال الدين بن نباتة المصري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٣٣- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢٣٤- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، للإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، وقدم له: الدكتور شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٣٥- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٨-١٤٢٥هـ.

٢٣٦- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، للوزير أبي عبيد البكري ، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٣٧- **سنن الدارقطني**، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، (بدون ط)، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٢٣٨- **سنن أبي داود**، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٣٩- **السنن الكبرى**، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٤٠- **سنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٤١- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه وخرَّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٤٢- **شذا العرف في فن الصرف**، للأستاذ الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شرحه وحققه: الدكتور ناجي عبد العال حجازي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٤٣- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٤٤- **شرح أبنية سيبويه**، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٤٥- **شرح أبيات إصلاح المنطق**، لمحمد يوسف بن الحسن السيرافي النحوي، تحقيق: الدكتور ياسين محمد السواس، الدار المتحدة، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٤٦- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٤٧- **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، حققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.

٢٤٨- **شرح اختيارات المفضل**، للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٤٩- **شرح الأشعار الستة الجاهلية**، للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، تحقيق: ناصيف سليمان عواد، ولطفي التومي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٥٠- **شرح أشعار الهذليين**، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

٢٥١- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك** المسمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

٢٥٢- **شرح ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين، والمعروف بابن الناظم، حققه وضبطه وشرح شواهده: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٥٣- **شرح التسهيل**، لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر للطباعة، ط١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

٢٥٤- **شرح التصريف**، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٢٥٥- **شرح التعريف بضروري التصريف**، لابن إياز، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور هادي نهر، والدكتور هلال ناجي المحامي، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٥٦- **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عرب، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥٧- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (بدون ط، بدون ت).

٢٥٨- **شرح الحدود النحوية**، لجمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي، دراسة وتحقيق: الدكتور صالح بن حسين العايد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥٩- **شرح حماسة أبي تمام**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، تحقيق وتعليق: الدكتور علي المفضل حمودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٦٠- **شرح ديوان الحماسة**، لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٦١- **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢٦٢- **شرح ديوان حماسة أبي تمام**، المنسوب لأبي العلاء المعري، دراسة وتحقيق: الدكتور حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢٦٣- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي**، لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٢٦٤- **شرح ديوان الفرزدق**، عني بجمعه والتعليق عليه: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، (بدون ط)، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.

٢٦٥- **شرح الرضي على الكافية**، صححه وعلق عليه: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، مطابع الشروق، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٦٦- **شرح شافية ابن الحاجب**، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.

٢٦٧- **شرح شواهد الإيضاح**، لعبد الله بن بري، تقديم وتحقيق: الدكتور عيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (بدون ط)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٦٨- **شرح شواهد شرح الشافية،** لعبد القادر البغدادي، (مطبوع مع شرح الشافية للرضي).

٢٦٩- **شرح شواهد المغني،** للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، أشرف على تصحيحه: أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، (بدون ط، بدون ت).

٢٧٠- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٧١- **شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ،** لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، (بدون ط)، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٢٧٢- **شرح عيون كتاب سيبويه،** لأبي نصر هارون بن موسى بن صالح القرطبي، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٧٣- **شرح الفصيح،** المنسوب إلى أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق ودراسة: الدكتور إبراهيم بن عبد الله الغامدي، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٧٤- **شرح القصائد التسع المشهورات،** صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، (بدون ط)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٧٥- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات،** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٥م.

٢٧٦- **شرح القصائد العشر**، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ط٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٧٧- **شرح قطر الندى وبل الصدى،** لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

٢٧٨- **شرح الكافية الشافية،** لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٧٩- **شرح كتاب سيبويه،** لأبي الحسن الرماني (قسم الصرف)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة التضامن، مصر، (بدون ط)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٨٠- **شرح كتاب سيبويه،** لأبي سعيد السيرافي (الجزء الثاني)، حققه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٢٨١- **شرح كتاب سيبويه،** لأبي سعيد السيرافي (الجزء الخامس)، تحقيق: الدكتور محمد عوني عبد الرءوف ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٨٢- **شرح اللمع،** للأصبهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق ودراسة: الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٢٨٣- **شرح اللمع،** لابن برهان العكبري، حققه: الدكتور فائز فارس، السلسة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٨٤- **شرح اللمع،** للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٨٥- **شرح لامية الأفعال،** نظم المتن: الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الأندلسي، وشرحه ابنه: بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، حققه: الأستاذ هلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٨٦- **شرح المعلقات السبع،** للإمام لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٨٧- **شرح المفصل،** لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٢٨٨- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م.

٢٨٩- **شرح الملوكي في التصريف**، لابن يعيش، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٩٠- **شرح النظم الأوجز في ما يُهمز وما لا يُهمز**، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٢٩١- **شرح نهج البلاغة**، لعز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله مدائني الشهير بابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بغداد، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٩٢- **شعر الأحوص الأنصاري**، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٢٩٣- **شعر أرطاة بن سُهية المُرّي**، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور شريف علاونه، نشر بدعم من جامعة البتراء، الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٩٤- **شعر الأغلب العجلي**، (شعراء أمويون / الجزء الرابع)، جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٩٥- **شعر عبد الرحمن بن حسان**، جمعه وحققه: مكي العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١/١٩٧١م.

٢٩٦- **شعر عبدة بن الطبيب**، جمع: الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، (بدون ط)، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢٩٧- **شعر عمران بن حطان**، (ضمن ديوان الخوارج: شعرهم، خطبهم، رسائلهم)، جمعه وحققه: الدكتور نايف محمود معروف، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٩٨- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**، جمعه وحققه: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط، بدون ت).

٢٩٩- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتقديم: الدكتور داود سلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد، (بدون ط)، ١٩٦٩م.

٣٠٠- **شعر متمم بن نويرة**، (ضمن كتاب: مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي)، جمع ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، (بدون ط)، ١٩٦٨م.

٣٠١- **شعر النابغة الجعدي**، جمع وتحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٣٠٢- **شعر هدبة بن الخشرم العذري**، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، (بدون ط)، ١٩٧٦م.

٣٠٣- **شعر يزيد بن الحكم الثقفي**، (شعراء أمويون / الجزء الثالث)، جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (بدون ط)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٠٤- **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٦م.

٣٠٥- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٠٦- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، لشهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، تصحيح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٣٠٧- **الصاحبي**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

٣٠٨- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٠٩- **صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار**، للشيخ محمد بن عبد الله بن بليهد، دار عبد العزيز آل حسين، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ.

٣١٠- **صحيح البخاري**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣١١- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، لمحمد بن حبَّان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.

٣١٢- **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (بدون ط، بدون ت).

٣١٣- **صحيح مسلم بشرح النووي**، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧م.

٣١٤- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٥هـ.

٣١٥- **الصِّمَّة بن عبد الله القشيري حياته وشعره**، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور خالد عبد الرؤوف الجبر، دار المناهج، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.

٣١٦- **الصناعتين: الكتابة والشعر**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٣١٧- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٣١٨- **ضرورة الشعر**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣١٩- **طبقات الشافعية**، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الدمشقي، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٢٠- **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (بدون ط، بدون ت).

٣٢١- **طبقات المفسرين**، لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٢٢- **طبقات النحويين واللغويين**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٢٣- **الطرائف الأدبية**، جمع وتصحيح: عبد العزيز الميمني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (بدون ط)، ١٩٣٧م.

٣٢٤- **ظاهرة القلب المكاني في العربية**، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، للدكتور: عبد الفتاح الحموز، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٢٥- **العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: صلاح الدين وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٢٦- **العروض**، للأخفش. تحقيق: الدكتور أحمد عبد الدايم، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٤م.

٣٢٧- **العقد الفريد**، للفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٣٢٨- **العكبري سيرته ومصنفاته،** للدكتور يحيى مير علم، دار ابن العماد، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣٢٩- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣٣٠- **أبو علي الفارسي** (حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو)، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٣٣١- **عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء،** لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، (ضمن كتاب: دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية أبي فهر محمود محمد شاكر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (بدون ط)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

٣٣٢- **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري،** للإمام بد الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، إشراف ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، (بدون ط)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣٣٣- **عنقود الزواهر في الصرف،** لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣٣٤- **العين،** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، (بدون ط)، ١٩٨٠م.

٣٣٥- **عيون الأخبار**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، تصدير: الدكتور عبد الناصر حسن محمد، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٣٣٦- **غاية النهاية في طبقات القراء،** لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عنى بنشره: ج . برجستراسر، دار الكتب العربية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٣٣٧- **الغرر المثلثة والدرر المبثثة،** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق ودراسة: الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٣٨- **غريب الحديث،** لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، خرَّج أحاديثه: عبد القيوم عبد ربّ النبي، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٣٩- **غريب الحديث،** لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م- ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٤٠- **غريب الحديث،** لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط٢، ٢٠١٠م.

٣٤١- **الغريب المصنف،** لأبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

٣٤٢- **الفائق في غريب الحديث،** لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، (بدون ت).

٣٤٣- **فتح القدير** (**الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**)، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٣٤٤- **الفرائض وشرح آيات الوصية،** لأبي القاسم عبد الله بن عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٣٤٥- **الفَسْر** (**شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي**)، صنعة: أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، حققه وقدم له: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٤٦- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تصنيف: صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمَّان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٤٧- **فضائل الصحابة**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٤٨- **فعلت وأفعلت**، لأبي إسحاق الزجاج، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٣٤٩- **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بابن النديم، ضبطه وشرحه وعلق عليه: الدكتور يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٥٠- **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، تحقيق: علي محمد عوض الله، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٥١- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٣٥٢- **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل**، لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي، تحقيق وشرح: الدكتور عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٥٣- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، للإمام سلطان العلماء أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السَّلَمي، مؤسسة الريان، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٥٤- **القوافي**، تصنيف: القاضي أبي يعلى عبد الباقي عبد الله، تحقيق: الدكتور محمد عوني عبد الرءوف، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.

٣٥٥- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق ودراسة: الدكتور فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٥٦- **الكافي في العروض والقوافي**، للخطيب التبريزي، تحقيق: الحسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣٥٧- **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٥٨- **الكتاب**، لسيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١ ، (بدون ت).

٣٥٩- **كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه: الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي، مطبوعات مركز الملك فيصل، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣٦٠- **كتاب الشاء**، لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق: الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٦١- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٣٦٢- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٣٦٣- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، للعلامة مصطفى بن عبد الله الرومي والمعروف بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٣٦٤- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٦٥- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، صنعة: جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط، بدوت ت).

٣٦٦- **الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط١، (بدون ت).

٣٦٧- **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٦٨- **كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على لقبه**، لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات).

٣٦٩- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٧٠- **الكنز في القراءات العشر**، لعبد الله بن المؤمن بن الوجيه الواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٧١- **اللامات**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبع بدار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٧٢- **لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح**، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللَّبلي، تحقيق: الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم، دراسة: الدكتور عبد الكريم علي عوفي، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠٠١م.

٣٧٣- **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري ، دار صادر، بيروت، (بدون ط)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٧٤- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر، دمشق ، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

٣٧٥- **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٣٧٦- **لسان الميزان**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٧٧- **اللهجات في الكتاب لسيبويه (أصواتًا وبنية)**، لصالحة راشد غنيم آل غنيم، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٧٨- **ليس في كلام العرب**، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٧٩- **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق وتقديم: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، (بدون ط)، ١٩٧١م.

٣٨٠-**ما يعوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه**، لمحمد الأمين المحبي، تحقيق: الدكتور محمد حسين عبد العزيز، مراجعة: الدكتور حسن الشافعي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٨١- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٣٨٢- **المؤتلف والمختلف**، لأبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.

٣٨٣- **المبدع في التصريف**، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق وشرح وتعليق: الدكتور عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٨٤- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، لأبي الفتح عثمان بن جني، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، وشيخ الراشد، دار الهجرة، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٨٥- **المبهج في القراءات السبع**، لسبط الخياط البغدادي عبد الله بن علي، تحقيق : سيد كسوري حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣٨٦- **المتبع في شرح اللمع**، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحميد حمد محمد الزوّي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.

٣٨٧- **المثلث**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق ودراسة: الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، العراق، (بدون ط)، ١٩٨٢م.

٣٨٨- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، عارضه بأصوله وعلق عليه: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (بدون ط، بدون ت).

٣٨٩- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، (بدون ت).

٣٩٠- **مجالس العلماء**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٩١- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٩٢- **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط**، تحتوي المجموعة على: متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٣٩٣- **محاولات في النقد والدراسات الأدبية**، للدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٩٤- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٣٩٥- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٩٦- **المحكم والمحيط الأعظم**، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٩٧- **المحيط في اللغة**، لكافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٩٨- **مخارج الحروف وصفاتها**، للإمام أبي الأصبغ السُّماتي الإشبيلي المعروف بابن الطحان، تحقيق: الدكتور محمد يعقوب تركستاني، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٣٩٩- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤٠٠- **المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ** أبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد ابن الدبيثي، انتقاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، عني بتحقيقه والتعليق عليه: الدكتور مصطفى جواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (بدون ط)، ١٣٧١هـ/١٩٥١م.

٤٠١- **المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤٠٢- **المذاكرة في ألقاب الشعراء**، لأبي المجد أسعد بن إبراهيم الشيباني الإربلي المعروف بمجد الدين النشابي الكاتب، تحقيق: شاكر العاشور، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.

٤٠٣- **المذكر والمؤنث**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٨م.

٤٠٤- **المذكر والمؤنث**، لابن التستري الكاتب، حققه وقدم له: الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٠٥- **المذكر والمؤنث**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٤٠٦- **المذكر والمؤنث**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م.

٤٠٧- **المذكر والمؤنث**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٠٨- **المذكر والمؤنث**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق وتقديم: الدكتور طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٠٩- **المرتجل**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط)، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٤١٠- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٤١١- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤١٢- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤١٣- **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤١٤- **المسائل الشيرازيات**، لأبي علي الفارسي، حققه الأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٤١٥- **المسائل العسكرية**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

٤١٦- **المسائل العضديات**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤١٧- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (بدون ط، بدون ت).

٤١٨- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط، بدون ت).

٤١٩- **المساعد على تسهيل الفوائد**، للإمام بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٢٠- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد**، انتقاء: أحمد الحسيني المعروف بابن الدمياطي، حققه وعلّق عليه: الدكتور قيصر أبو فرح، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون ط)، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٤٢١- **المستقصى في أمثال العرب**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، طُبع بإعانة وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والأمور الثقافية للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، ط١، بمطبعة مجلس دائرة المعرف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.

٤٢٢- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م-١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤٢٣- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٢٤- **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم**، تحقيق: ياسين محمد السواس، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٢٥- **المصباح لما اعتمَّ من شواهد الإيضاح**، لأبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٤٢٦- **المصباح المنير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، طبعة جديدة اعتنى بها: الأستاذ يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، (بدون ط)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٢٧- **المصنف**، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٢٨- **المصون في الأدب**، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤٢٩- **معاني القراءات**، للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وعلق عليه: الشيخ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٣٠- **معاني القرآن**، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٣١- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، حقق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وحقق الجزء الثاني: محمد علي النجار، وحقق الجز الثالث: عبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت، (بدون ط، وبدون ت).

٤٣٢- **معاني القرآن الكريم**، للإمام أبي جعفر النحاس، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٣٣- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٣٤- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٤٣٥- **معاهد التنصيص على شواهد التنصيص**، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، حققه وعلّق عليه ووضع فهارسه: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، (بدون ط)، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.

٤٣٦- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، لياقوت الحموي الرومي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٣٧- **المعجم الأوسط**، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله محمد، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤٣٨- **معجم البلدان**، للإمام شهاب الدين ياقوت الحموي، دار بيروت، بيروت، (بدون ط) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٣٩- **معجم الشعراء**، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

٤٤٠- **المعجم الكبير**، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (بدون ط، بدوت ت).

٤٤١- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، حققه وضبطه: مصطفى السقا، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٤٢- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٤٣- **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، لأبي منصور الجواليقي، بتحقيق وشرح: الأستاذ أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٦١هـ.

٤٤٤- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٤٥- **المعمرون والوصايا**، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: عبد المنعم عامر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (بدون ط)، ١٩٦١م.

٤٤٦- **المغرب في ترتيب المعرب**، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي، حققه: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٤٧- **المغني في تصريف الأفعال**، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٤٤٨- **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٤٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لأبي عبد الله جمال الدين بن هاشم الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٤٥٠- **المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف**، لحسن باشا بن علاء الدين الأسود، تحقيق ودراسة: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٥١- **المفصل في علوم العربية**، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤٥٢- **المفضليات،** للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق وتعليق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط١٠، ١٩٩٢م.

٤٥٣- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،** لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، حققه مجموعة من أساتذة النحو والصرف بجامعة أم القرى، مطبوعات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٥٤- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية،** لمحمود بن أحمد العيني، مطبوع على حاشية خزانة الأدب، المطبعة الأميرية، بولاق، ط١، (بدون ت).

٤٥٥- **مقاييس اللغة،** لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٢٠/١٩٩٩م.

٤٥٦- **مقاييس المقصور والممدود،** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن محمود هنداوي، دار أشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٥٧- **المقتصد في شرح الإيضاح،** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، (بدون ط)، ١٩٨٢م.

٤٥٨- **المقتصد في شرح التكملة،** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور أحمد بن عبد الله إبراهيم الدويش، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٥٩- **المقتضب،** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٦٠- **المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين،** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٦١- **المقرب،** لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوادي، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

٤٦٢- **المقصور والممدود**، لأبي زكريا يحيى الفراء، أخرجه أول مرة: عبد العزيز الميمني، عارضه بنسخة جديدة وزاد في حواشيه: عبد الإله نبهان، ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، (بدون ط)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٦٣- **المقصور والممدود**، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٦٤- **المقصور والممدود**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون ط، بدون ت).

٤٦٥- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٦٦- **المنتخب في محاسن أشعار العرب**، المنسوب للثعالبي، صنعة مؤلف قديم مجهول، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٦٧- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ.

٤٦٨- **من نسب إلى أمه من الشعراء**، لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات).

٤٦٩- **المنصف**، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٤٧٠- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، تحقيق: محمود الأرناؤوط وآخرين، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٤٧١- **منهج الكوفيين في الصرف**، للدكتور مؤمن بن صبري غنام، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٧٢- **الموشَّح (مآخذ العلماء على الشعراء)**، للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٤٧٣- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٧٤- **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب**، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٧٥- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٢٩م-١٩٥٦م.

٤٧٦- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات عبد الرحمن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (بدون ط)، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٤٧٧- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، للشيخ محمد الطنطاوي، تعليق: الدكتور عبد العظيم الشناوي، والدكتور محمد عبد الرحمن الكردي، ط٢، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤٧٨- **النشر في القراءات العشر**، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤٧٩- **نظام الغريب في اللغة**، لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الربعي الحميري، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٨٠- **نظم الفرائد وحصر الشرائد**، لمهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات بن علي المهلبي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤٨١- **النقائض بين جرير والفرزدق**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، وقف على طبعها وتصحيحها: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، (بدون ط)، ١٣٥٣هـ/١٩٣٥م.

٤٨٢- **نَقْعة الصديان فيما جاء على الفَعَلان**، للصاغاني، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤٨٣- **النُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٨٤- **النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٨٥- **نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُميان**، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، وقف على طبعه: الأستاذ: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية بمصر، ط١، ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

٤٨٦- **نمط صعب ونمط مخيف**، لأبي فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٤٨٧- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٣٥م.

٤٨٨- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤٨٩- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤٩٠- **النوادر**، لأبي مِسحَل الأعرابي عبد الوهاب بن حريش، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٤٩١- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٩٢- **نوادر المخطوطات**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٩٣- **الهمز**، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، نشره: الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، (بدون ط)، ١٩١٠م.

٤٩٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٩٥- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠/٢٠٠٠م.

٤٩٦- **الوجيز في علم التصريف**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤٩٧- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (بدون ط، بدون ت).

٤٩٨- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، لأبي منصور عبد الملك بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.

الدوريات:

٤٩٩- **أقسام الأخبار**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث، سنة ١٩٧٨م.

٥٠٠- **تحقيق نسبة شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري**، للدكتور رفيع غازي السلمي، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، جمادى الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.

٥٠١- **جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي**، للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الثالث، صفر سنة ١٤١٧هـ.

٥٠٢- **الحدود في النحو**، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، المجلد الثالث والعشرين، العدد الأول، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥٠٣- **مسائل نحو مفردة**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور ياسين محمد السواس، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد السادس والعشرين، الجزء الثاني، سنة ١٩٨٢م.

فهرس موضوعات الدراسة

فهرس موضوعات الكتاب المحقق

فهرس الفهارس

Thesis Summary

Thesis Title: Explanation of Altakmalah by Abu Alala Al Akbari (d. 616 H), which is the second part of the book (Almesbah in explanation of Aledah), from the beginning of broken (irregular) plurals chapter to the end of the book, study and investigation.

Researcher Name: Huraih Moufarrej Saadi Aljehani

Degree: PhD

Thesis Subject: Investigating the second part of Altakmalah by Abu Alala Al Akbari and studying it.

Thesis Objective: to contribute and serve the Arabic and Islamic heritage by investigating great scientific valuable conjugator book and take it out into the light; for the benefit of Arabic students, and the study of this book and clarify the Author approach and stand on his grammar doctrine and his opinion of grammatical assets through a displays of issues, the study also highlighted the value of this explanation through the comparison with other explanations of Almogtased by Aljarjani.

Thesis Chapters: The thesis is divided into two sections, preceded by Altakmelah author bibliography and its explanatory and the book itself.

First Section: The book study which consist of six detectives: Al Akbari approach in his explanation of the Altakmelah, and its sources and its corroborating reports, and his position of grammatical assets, and his doctrine grammar, and comparison between Al Akbari explanation and the explanation of Abdulkheer Aljarjani for Altakmelah.

Second Section: the investigation which consist of eight chapters: broken (irregular) plurals chapter, minimization chapter, the chapter of sources, and Alemalah chapter, and the chapter of increase the characters, and replacement chapter, and Alaalal chapter , and Aledgam chapter.

Finally the Thesis concluded with a variety of technical references.